ترجمان

تحرير: تيم دان، ميليا كوركي، وستيف سميث

نظريات العلاقات الدولية

التخصص والتنوّع

ترجمة: ديما الخضرا



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

نظريات العلاقات الدولية

التخصّص والتنوّع

هذه السلسلة

في سياق الرسالة الفكرية التي يضطلع بها «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات»، وفي إطار نشاطه العلمي والبحثي، تُعنى «سلسلة ترجمان» بتعريف قادة الرأي والنخب التربوية والسياسية والاقتصادية العربية إلى الإنتاج الفكري الجديد والمهم خارج العالم العربي، من طريق الترجمة الأمينة الموثوقة المأذونة، للأعمال والمؤلفات الأجنبية الجديدة أو ذات القيمة المتجددة في مجالات الدراسات الإنسانية والاجتماعية عامة، وفي العلوم الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والسياسية والثقافية بصورة خاصة.

وتستأنس «سلسلة ترجمان» وتسترشد بآراء نخبة من المفكرين والأكاديميين من مختلف البلدان العربية، لاقتراح الأعمال الجديرة بالترجمة، ومناقشة الإشكالات التي يواجهها الدارسون والباحثون والطلبة الجامعيون العرب كالافتقار إلى النتاج العلمي والثقافي للمؤلفين والمفكرين الأجانب، وشيوع الترجمات المشوّهة أو المتدنية المستوى.

وتسعى هذه السلسلة، من خلال الترجمة عن مختلف اللغات الأجنبية، إلى المساهمة في تعزيز برامج «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات» الرامية إلى إذكاء روح البحث والاستقصاء والنقد، وتطوير الأدوات والمفاهيم وآليات التراكم المعرفي، والتأثير في الحيز العام، لتواصل أداء رسالتها في خدمة النهوض الفكري، والتعليم الجامعي والأكاديمي، والثقافة العربية بصورة عامة.

نظريات العلاقات الدولية

التخصّص والتنوّع

تحرير

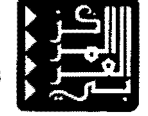
تيم دان، ميليا كوركي، ستيف سميث

ترجمة

ديما الخضرا

مراجعة

بشير محمد الخضرا



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

الفهرسة في أثناء النشر - إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع/ تحرير تيم دان، ميليا كوركي، ستيف سميث؛ ترجمة ديما الخضرا؛ مراجعة بشير محمد الخضرا.

863 ص.؛ 24 سم. ـ (سلسلة ترجمان)

يشتمل على ببليوغرافية (ص. 787ـ834) وفهرس عام.

ISBN 978-614-445-077-2

1. العلاقات الخارجية. 2. العلاقات الخارجية - فلسفة. 3. العلاقات الخارجية - نظريات. 4. الليبرالية. 5. الماركسية. 6. النسوية (نظرية) أ. دان، تيموثي، -1965 ب. كوركي، ميليا. ج. سميث، ستيف، -1952 د. الخضرا، ديما. هـ. الخضرا، بشير محمد. و. العنوان. ز. السلسلة.

327.101

هذه ترجمة مأذون بها حصريًا من الناشر لكتاب

International Relations Theories: Discipline and Diversity, Second Edition

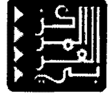
Edited by: Tim Dunne, Milja Kurki and Steve Smith

عن دار النشر

Oxford Publishing Limited

International Relations Theories: Discipline and Diversity, Second Edition was originally published in English in 2010. This translation is published by arrangement with Oxford University Press

الناشـر



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

شارع رقم: 826 - منطقة 66

المنطقة الدبلوماسية - الدفنة، ص. ب: 10277 - الدوحة - قطر

هاتف: 44199777 - 00974 فاكس: 44831651 - 00974

جادة الجنرال فؤاد شهاب - شارع سليم تقلا - بناية الصيفي 174

ص. ب: 4965 - 11 - رياض الصلح - بيروت 2180 1107 - لبنان

هاتف: 8 - 1991837 - 00961 فاكس: 1991839 - 00961

البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org

الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى

بيروت، كانون الثاني/ يناير 2016

تمهيد

نضع بين أيديكم الطبعة الثانية من كتاب نظريات العلاقات الدولية (*International Relations Theories*). وقد كانت ردود الأفعال على الطبعة الأولى – من مستخدمي الكتاب ومنقّحيه الخارجيين – إيجابية، إلى حد أننا لم نقم إلا بتغييرات طفيفة في هذه النسخة. ولم تتمّ إضافة أيّ نظريات على تلك التي تضمنتها الطبعة السابقة، كما أنه لم يتم حذف أي منها. غير أن هنالك ثلاثة مؤلفين جددٍ انضموا إلى الكتاب: فلدينا الآن بروس راسيت (Bruce Russett) الذي يكتب عن الليبرالية (Liberalism)، وجينيفر ستيرلنغ فوكر (Jennifer Sterling-Folker) التي تكتب عن الليبرالية الجديدة (Neoliberalism)، وتوني إرسكاين (Toni Erskine) التي تكتب في النظرية المعيارية للعلاقات الدولية (Normative IR Theory).

وقد حُدِّثت جميع فصول الكتاب لتعكس الأعمال التي نُشرت في الآونة الأخيرة، ولتشتمل على أحدث الأمثلة والحالات. أمّا التغيير المهمّ الوحيد الذي أُدخل على جميع فصول النظرية، فهو إدراج بند جديد عن الكتاب أو المقالة المنتقاة [المختارة]، حيث طلبنا من جميع المساهمين في تأليف هذا الكتاب انتقاء الكتاب أو المقالة الأكثر توضيحًا للأفكار الرئيسة المتعلقة بالنظرية المطروحة.

الأساس المنطقي للكتاب

هنالك عدد من الأفكار الجوهرية المتعلقة بالنظرية وبطبيعة تخصص العلاقات الدولية (IR) التي تُعد الموضوع الرئيس لهذا الكتاب. وباستخدامنا

مصطلح «تخصص العلاقات الدولية» أي «International Relations»، فإننا نتّبع العُرف الذي يميّز بين «تخصص العلاقات الدولية» والذي يشار إليه بالإنكليزية بالأحرف الكبيرة (IR) والدّال على الدراسة الأكاديمية **لتخصص العلاقات الدولية، والعلاقات الدولية** (international relations) التي تُكتب باللغة الإنكليزية بالأحرف الصغيرة، والتي هي اختزال لموضوع تحريّات هذا التخصص (وهو الأطراف الفاعلة والمصالح والمؤسسات والهويّات على نطاق عالميّ). [وسنستخدم في الطبعة العربية مصطلح «تخصص العلاقات الدولية» لنميّزه من «العلاقات الدولية» التي هي الموضوعات المستهدفة لِلتخصص]. ويمكّننا هذا التمييز من تفحّص سوسيولوجية المعرفة لتخصص العلاقات الدولية بصفته فرعًا من فروع المعرفة: أي [متى وكيف] أصبح هذا التخصص موضوعًا مميّزًا ومستقلًا، وأنواع المباحث التي تُدرَّس، والأماكن التي تتم فيها دراسة الموضوع، ونوعية الأبحاث التي تموَّل. وإذا كنّا سنستغني عن هذا التمييز، سينتهي بنا المطاف إلى افتراض أنّ في إمكاننا النقل المباشر لمفاهيم التخصص وتطبيقها على التفاعلات التي تُشكّل العالَم الحقيقي للعلاقات الدولية.

إذًا، ما هي الأفكار الجوهرية التي تُشكّل أساسًا لهذا الكتاب؟ نُبرِز في الفقرات التالية سبعًا من هذه الأفكار:

1. **النظرية هي مركز جاذبية التخصّص**: إن تخصص العلاقات الدولية الأكاديمي (IR) هو بمنزلة محفلٍ واسع. وهو يتضمن عددًا من الحقول الفرعية الفاعلة النشطة، والعديد منها مدفوع بأجندات تطبيقية. سنقوم بتقديم الحجج التي توضّح بأن مركز جاذبية هذا الاختصاص هو نظرية العلاقات الدولية (وهي نقطة أوضَحها أوليه وايفر (Ole Wæver) في الفصل الختامي). وليس مصادفة بأن يميل تاريخ هذا التخصص إلى أن يصُبّ مباشرة في الجدالات والحوارات النظرية الرئيسة.

2. **تساعدنا النظرية في توضيح عالَم العلاقات الدولية**: يتّفق جميع المساهمين في إعداد هذا الكتاب وتحريره على أن النظرية هي ركيزة أساسية لتفسير القوى المحركة (الديناميات) الخاصة بالسياسة العالمية، سواء أكان الفرد

مهتمًا بالإقليمية [كعلاقات مكانية جغرافية] (regionalism)، أم الهوية (identity)، أم الأمن (security)، أم السياسة الخارجية (foreign policy). وبتعبير أوضح يمكننا القول إنه ليس هنالك مهرب من النظرية، وليس هناك بديل سوى الخوض في القضايا المتعلقة بالعلاقة السببية (causation)، والتأويل (interpretation)، وإصدار الأحكام (judgement)، والنقد (critique). وتتناول المقدمة والفصل الافتتاحي، إلى درجة ما، ماهية النظرية، والكيفية التي يتم من خلالها تفسير النظرية بالطرائق المختلفة، والأمور المعرضة للخطر عندما نقوم بتطبيق النظرية على العالَم.

3. **ينبغي تقدير أهمية التنوع في النظريات**: إن جميع الكتب التي تتعلق بنظرية العلاقات الدولية تشتمل على مجموعة متنوعة من المواقف النظرية المختلفة، ولا سيما تلك النظم الفكرية المسيطرة تاريخيًا وهي الواقعية (realism) والليبرالية (liberalism) والماركسية (Marxism)؛ وقد أصبح مألوفًا في الآونة الأخيرة، وخصوصًا في الأبحاث الأكاديمية التي تُجرى في الولايات المتحدة، أن يتمّ ضمّ البنائية (constructivism) إلى هذا المزيج. كما وإننا نذهب إلى أبعد من ذلك بكثير في ما يتعلق بالدفاع عن التنوّع في النظريات. فقد أضفنا إلى هذه النظريات الأربع المدرسة الإنكليزية (The English School) (والتي نهضت في العقد الأخير)، وكذلك النظرية النسوية (feminism) وما بعد البنيوية (poststructuralism) (وهما صوتان ناقدان قويّان منذ ثمانينيات القرن العشرين)، إضافة إلى نظريتَيْن حديثتَيْن نسبيًا تتمثّلان في ما بعد الاستعمارية [أو ما بعد الكولونيالية] (postcolonialism) والنظرية الخضراء (green theory). وتسير فصول الكتاب وفقًا لتسلسل متّصل بدءًا من النظريات العريقة في بداية الكتاب ووصولًا إلى تلك الأكثر حداثةً في نهايته. إلا أن هذا لا يعني أننا نؤمن بوجوب عدم إعطاء اعتبارات للنظم الفكرية العريقة لمجرد كونها «قديمة»؛ إذ إن تخصيصنا فصلين للحديث عن الواقعية والواقعية الجديدة (neorealism)، وعن الليبرالية والليبرالية الجديدة (neoliberalism)، يؤكّد بالطبع الأهمية التي نقرنها بهذَين المنظورَين النظريَّين الخصبَين، إضافة إلى الاعتراف بوجود شرخ بارز في كل واحد منهما.

4. **تنوعية النظريات هو موضع خلاف**: وفي ما يتعلق بما ذكرناه أعلاه، فإننا

ندرك حقيقة أن القيمة الإيجابية التي نقرنها بتنوعية النظريات ليست رأيًا يتشارك فيه الجميع على المستوى العالمي. فعديد من العلماء العريقين يعتقدون بأنه قد تم التقليل من شأن جوهرِ الاختصاص الذي يركز على القوى المحركة للصراع والتعاون بين الدول. ونحن نختلف معهم في ذلك؛ فنحن نعتقد بأن الأكثر أفضل، وبأن تعدد النظريات يتيح المجال لا لتناول القضايا القديمة بطرائق جديدة وحسب، بل يفتح أجندات جديدة تخاطب القدرات الكامنة والتهديدات المتغيرة بشكل أكثر مباشرة. وكما يبيّن ستيف سميث (Steve Smith) في المقدمة التي وضعها لهذا الكتاب، فقد ولّد هذا النقاش قدرًا كبيرًا من القلق داخل الجُدُر السميكة للمؤسسة الأكاديمية. وأولئك الملتزمون بمفهوم ضيّق ومحدد للنظرية على أنها مجموعة مقترحاتٍ تم تشكيلها لتكون فرضيات قابلة للاختبار، قد سعوا إلى ضبط التنوع، وهذا ما لم يكن له من داعٍ.

5. محدوديات تنوعية النظريات: لا يملك الكتاب إجابة واضحة عما إذا كانت هنالك حدود لتنوعية النظريات. فمن ناحية ينبغي أن نستمر مستقبلًا بتقديم الحُجج التي تهدف إلى إسماع أصوات جديدة، لكن من ناحية أخرى نحن نتفق مع أوليه وايفر بأن الابتكار النظري ضمن المنظورات القائمة هو أكثر ترجيحًا (وتاليًا انتشار «تيارات» مختلفة ضمن كل واحدة من النظريات الشاملة، وقد تمّت مناقشة هذه النقطة في الفصول نفسها).

6. الاختيار من بين النظريات: يجب على أولئك الذين يؤيدون التنوعية النظرية أن يواجهوا السؤال – الذي عادة ما يطرحه الطلاب عليهم – عن كيفية الاختيار من بين تلك النظريات. وتخوض مقدمة هذا الكتاب في هذه القضية ببعض من التفصيل. وفي هذه المرحلة، نذكّر قرّاءنا بأن كل واحد من المساهمين في هذا الكتاب يدافع عن النظرية الخاصة به. وبتعبير ميليا كوركي (Milja Kurki) وكولن وايت (Colin Wight) في الفصل الأول، فإنه من الضروري أن نتذكّر بأن علماء النظرية يقومون بـ«تسويق» أفكارهم. وربما قد لا يُقِرّون دومًا بالضعف في موقفهم، لذلك ينبغي لـ«المشترين» أن يقرأوا الأبدال الأخرى.

7. **التنوعية وإعادة اختراع التخصص**: ويختلف الفصل قبل الأخير الذي يقدّمه كولن هاي (Colin Hay) عن الفصول الثلاثة عشر السابقة من حيث إنه لا يقوم بـ «تسويق» نظرية علاقات دولية بعينها بالطريقة نفسها التي يقوم بها الآخرون. وإنما سيجدُ القارئ تحليلًا للتأثير الذي تقوم العولمة (globalization) بإحداثه على نظريات العلاقات الدولية السائدة كالواقعية مثلًا. وبدلًا من الاستنتاج بأن التغيّرات في السياسات العالمية قد أعطت الشرعية لكامل التخصص موضع النقاش، فقد اعترف كلٌّ من كولن هاي في الفصل الرابع عشر وأوليه وايفر في الفصل الخامس عشر، بوجود كيانات قويّة فاعلة ستضمن المرونة في تخصص العلاقات الدولية.

كيف تستخدم الكتاب

نتوقع أن يقرأ الدارسون الكتاب بطرائق مختلفة، وأن يعمل مدرسو المادة الدراسية على تزكية هذا الكتاب لأهداف مختلفة. وببعض من اليقين، يمكننا التنبؤ بأن المواد الدراسية في نظرية العلاقات الدولية جميعها ستُغطّي بعض الأسس التي يحتويها هذا الكتاب. ومن المؤكد أيضًا أن بضعًا قليلًا من المواد الدراسية في نظرية العلاقات الدولية سيغطّي جميع هذه الأسس نفسها.

لقد جُمع الكتاب بطريقة تتيح للدارسين والمعلّمين أن يقرأوا الفصول كأنها مستقلة بحد ذاتها. وعلى الرغم من ذلك، وبالنسبة إلى تلك المواد الدراسية التي تتّبع التطوّرات الحاصلة في أنحاء النظريات بدقة أكبر، فنحن نتنبأ بأنه سيكون هناك عائد وفير في ما يتعلق بالتعلّم التراكمي. ونحن نعتقد بأن هذا صحيحٌ على وجه الخصوص في حالة المقدّمة والفصلين الافتتاحيين والتي تغطي جميعها قضايا سياقية تدخل في العلاقة بين نظرية العلاقات الدولية والعلوم الاجتماعية، ونظرية العلاقات الدولية والبحث الأخلاقي (ethical inquiry). علاوة على ذلك، يتداخل عديد من الأفكار الرئيسة المتشابهة في فصول متعددة، لذلك فإن فهم البنائية سيساعد القارئ في استيعاب المقصود بالبنائية النسوية في فصل لاحق.

وقد اتبع كل فصل الشكل والصيغة ذاتهما، وضم كل فصل عديدًا من الوسائل التعليمية المساعدة التي أثبتت أنها فائقة النجاح في الكتب الأخرى

المصاحبة لهذا الكتاب، مثل الكتاب الدراسي الذي حرره كلٌّ من جون بايليس (John Baylis) وستيف سميث (Steve Smith) وعنوانه **عولمة سياسات العالم** (*Globalization of World Politics*)، والذي نشرته أيضًا مطبعة جامعة أوكسفورد (Oxford University Press) وقد تمت الآن طباعة النسخة الرابعة منه.

شكر وتقدير

إننا ندين بدَيْن كبير لكل من روث أندرسون (Ruth Anderson) ونيكي سنيث (Nicki Sneath) محرّرتَيْنا في مطبعة جامعة أوكسفورد. فقد كانتا إيجابيتَيْن إلى أبعد ما يكون حول هذا الكتاب خلال إعداد هاتين الطبعتَين، وكانت مساهماتهما قيّمة لا تقدّر بثمن. كما نودّ أن نشكر جودي هوبز (Judy Hobbs)، وهي مساعدة رئيس التحرير للطبعة الأولى، وكذلك مادلين فاغان (Madeleine Fagan) التي ساعدتنا في تجميع وتحرير كل من فهرس المَراجع الموثّق وفهرس المصطلحات لهذه الطّبعة الثانية.

أخيرًا، فإننا مدينون لطلابنا. فمن المستحيل تناول مشروع من هذا النوع من دون التجربة المتبادلة التي تتمثل في التحدّث عن النظرية مع الطلبة المتحمّسين (والمُحبَطين في بعض الأحيان). وعلى وجه التحديد، فالمحررون الثلاثة قد مرّوا مباشرة بهذه التجربة المتبادلة؛ حيث قام ستيف بتدريس كل من تيم وميليا، الأول في جامعة إيست أنغليا (University of East Anglia) في أواخر الثمانينيات، والثانية في جامعة أبريستويث (University of Aberystwyth) في أوائل العقد الأول من القرن الحالي. وسيُعدّ هذا الكتاب ناجحًا إذا ما استطاع أن يحفّز عقول الجيل المقبل لأن يتفاعلوا نقديًا مع تخصص العلاقات الدولية الدائم التغيّر.

تيم دان، ميليا كوركي، ستيف سميث

أيّار/ مايو 2009

ملخص المحتويات

المحتوى المفصّل

الفصل الخامس عشر:

عن المساهمين في إعداد هذا الكتاب وتحريره

دايفد كامبل (David Campbell) هو أستاذ الجغرافيا الثقافية والسياسية في جامعة دورام (Durham University). تتناول أبحاثه مواضيع السياسة الدولية والثقافة المرئية (التصوير، والوسائط المتعددة، وعرض الأعمال الوحشية والمجاعات والحروب)، وسياسة الأمن والخارجية الأميركية، والنظرية السياسية والجغرافيا السياسية العالمية. هو مؤلف كتاب بعنوان **كتابة الأمن: السياسة الخارجية للولايات المتحدة وسياسة الهوية**[1] (*Writing Security: United States Foreign Policy and the Politics of Identity*)، وكذلك كتاب **التفكك الوطني: العنف، والهوية، والعدالة في البوسنة**[2] (*National Deconstruction: Violence, Identity and Justice in Bosnia*) الذي فاز بجائزة «أفضل كتاب في البوسنة والهرسك للعام 1999» (Bosnia-Herzegovina Book of the Year 1999) التي يمنحها منتدى البوسنة الدولي (International Forum Bosnia)، وهو يعمل الآن على مخطوطة عن الجغرافيا السياسية والثقافة المرئية ويقوم باستكشاف المشاهدات التي تمّ رصدها في السودان منذ حقبة الاستعمار إلى الصراع في دارفور.

---

(1) David Campbell, *Writing Security: United States Foreign Policy and the Politics of Identity* (Manchester: Manchester University Press, 1992).

(2) David Campbell, *National Deconstruction: Violence, Identity and Justice in Bosnia* (Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 1998).

روبن إكيرسلي (Robyn Eckersley) أستاذة في كليّة العلوم الاجتماعية والسياسية في جامعة ملبورن في أستراليا. هي مؤلفة كتاب **الحركة البيئية والنظرية السياسية: نحو مقاربة متمركزة حول البيئة** (*Environmentalism and Political Theory: Toward an Ecocentric Approach*) عام 1992، وكتاب **الدولة الخضراء: إعادة النظر في الديمقراطية والسيادة**[3] (*The Green State: Rethinking Democracy and Sovereignty*)، كما قامت بتحرير خمسة كتب، آخرها كان بمشاركة جون باري (John Barry) وعنوانه **الدولة والأزمة البيئية العالمية**[4] (*The State and the Global Ecological Crisis*)، وآخر بمشاركة آندرو دوبسون (Andrew Dobson) بعنوان **النظرية السياسية والتحدي البيئي** (*Political Theory and the Ecological Challenge*) في عام 2006.

تيم دان (Tim Dunne) أستاذ في تخصص العلاقات الدولية ورئيس قسم العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية في جامعة إكستر (University of Exeter)، ومحرر **المجلة الأوروبية للعلاقات الدولية** (*European Journal of International Relations*). قام بكتابة وتنقيح تسعة كتب بما فيها كتاب **عوالم في تصادم: الإرهاب ومستقبل النظام العالمي** (*Worlds in Collision: Terror and the Future of Global Order*) في عام 2002 الذي شاركه في تحريره كِن بوث (Ken Booth)، وكذلك كتاب **السياسة الخارجية: النظريات والأشخاص الفاعلون والقضايا** (*Foreign Policy, Theories, Actors, Issues*) عام 2008 بمشاركة كل من ستيف سميث وأميليا هادفيلد (Amelia Hadfield).

توني إرسكاين (Toni Erskine) هي مُحاضِر أول في السياسة الدولية في جامعة أبريستويث (Aberystwyth University) في ويلز، وعضو زمالة بحث في لوري مردوخ (Lurie-Murdoch Senior Research Fellow) في الأخلاقيات العالمية في جامعة RMIT في ملبورن بأستراليا (2008 – 2010)، ورئيسة

(3) Robyn Eckersley, *The Green State: Rethinking Democracy and Sovereignty* (Cambridge MA: MIT Press, 2004).

(4) John Barry and Robyn Eckersley, *The State and the Global Ecological Crisis* (Cambridge, MA: MIT Press, 2005).

قسم الأخلاقيات الدولية في جمعية الدراسات الدولية (International Studies Association) بين عامي 2008 و2010. كانت سابقًا عضو زمالة الأكاديمية البريطانية (British Academy Postdoctoral Fellow) في جامعة كامبردج، وهي مؤلفة كتاب **الكونية المخفية: مهام للغرباء والأعداء في عالم «المجتمعات المتفسّخة»**[5] (*Embedded Cosmopolitanism: Duties to Strangers and Enemies in a World of 'Dislocated Communities'*)، ومحررة كتاب بعنوان **هل يمكن أن يكون للمؤسسات مسؤوليات؟ المنظمة الأخلاقية الجماعية والعلاقات الدولية**[6] (*Can Institutions have Responsibilities? Collective Moral Agency and International Relations*)، وكذلك كتاب **الاستجابة للمؤسسات المنحرفة** (*Responding to Delinquent Institutions*) عام 2010 وكتاب بمشاركة ريتشارد نِد ليبو (Richard Ned Lebow) بعنوان **المأساة والعلاقات الدولية**[7] (*Tragedy and International Relations*).

كارين ماري فيرك (Karin Marie Fierke) أستاذة العلاقات الدولية في جامعة سانت آندروز (University of St Andrews)، وقد احتلت سابقًا مناصب في جامعة كوينز في بلفاست (Queen's University - Belfast)، وكليّة نَفيلد في جامعة أوكسفورد (Nuffield College)، وكليّة أمستردام للبحث العلمي الاجتماعي في جامعة أمستردام (Amsterdam School for Social Science Research). هي مؤلفة كتاب **مقاربات نقدية في الأمن الدولي**[8] (*Critical Approaches to International Security*)، وكتاب **تدخّلات دبلوماسية: الصراع والتغيير في عالَم يتجه نحو العولمة**[9] (*Diplomatic Interventions: Conflict and Change in a Globalizing World*)،

---

(5) Toni Erskine, *Embedded Cosmopolitanism: Duties to Strangers and Enemies in a World of «Dislocated Communities»* (Oxford: Oxford University Press, 2008).

(6) Toni Erskine, ed., *Can Institutions Have Responsibilities?: Collective Moral Agency and International Relations* (New York and Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2003).

(7) Toni Erskine and and Richard N. Lebow, eds., *Tragedy and International Relations* (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2010).

(8) Karin M. Fierke, *Critical Approaches to International Security* (London: Polity Press, 2007).

(9) Karin M. Fierke, *Diplomatic Interventions: Conflict and Change in a Globalizing World* (New York: Palgrave Macmillan, 2005).

وكتاب اللعبة المتغيرة والاستراتيجيات المتغيرة: تحقيقات نقدية في الأمن[10] (*Changing Games, Changing Strategies: Critical Investigations in Security*)، كما وقد شاركت بتحرير كتاب بناء العلاقات الدولية: الجيل الآتي[11] (*Constructing International Relations: The Next Generation*).

سيبا إنزاتيولا غروفوغوي (Siba N'Zatioula Grovogui) أستاذ نظرية العلاقات الدولية والقانون الدولي في جامعة جون هوبكنز (John Hopkins University)، يحمل شهادة الدكتوراه من جامعة وسكونسن (University of Wisconsin) في مدينة ماديسون (Madison). هو مؤلف كتاب الملوك، وأشباه الملوك، والأفارقة: الأعراق وحق تقرير المصير في القانون الدولي[12] (*Sovereigns, Quasi-Sovereigns, and Africans: Races and Self Determination in International Law*)، وكتاب بعيدًا من التمركز حول أوروبا والفوضى: مذكرات في النظام الدولي والمؤسسات[13] (*Beyond Eurocentrism and Anarchy: Memories of International Order and Institutions*). يقوم غروفوغوي حاليًا باستكمال مخطوطات عن حقوق الإنسان وعن العلاقات السُّلالِيّة لِما هو «دولي» (The genealogy of the «international»)، كما يساهم في مشروع بحثي تموّله المؤسسة الوطنية للعلوم (National Science Foundation NSF) عن حُكم القانون ضمن تجربة في تشاد بادر بها البنك الدولي وتتعلّق بمشروع تطوير خط أنابيب نفطي.

كولن هاي (Colin Hay) هو أستاذ التحليل السياسي في جامعة شيفيلد (University of Sheffield)، حيث يحتل منصب مدير مشارك لمركز أبحاث الاقتصاد السياسي (Political Economy Research Centre). وقد شغل منصب أستاذ

---

(10) Karin M. Fierke, *Changing Games, Changing Strategies: Critical Investigations in Security*, New Approaches to Conflict Analysisism, 4th ed. (London: Manchester University Press, 1998).

(11) Karin N. Fierke and Knud Erik Jorgensen, *Constructing International Relations: The Next Generation* (Armonk, NY: M. E. Sharpe, 2001).

(12) Siba N'Zatioula Grovogui, *Sovereigns, Quasi Sovereigns, and Africans: Race and Self-determination in International Law* (Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 1996).

(13) Siba N'Zatioula Grovogui, *Beyond Eurocentrism and Anarchy: Memories of International Order and Institutions* (New York: Palgrave Macmillan, 2006).

زائر في جامعة هارفرد (Harvard University)، ومعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT)، وجامعة مانشستر (University of Manchester). هو محرر ومؤلف ومشارك في تأليف عدد من الكتب. ومن بين تلك الكتب دليل أوكسفورد في السياسة البريطانية (*The Oxford Handbook of British Politics*) عام 2009، وكتاب أسباب كُرهنا للسياسة (*Why We Hate Politics*) عام 2007 الذي حاز جائزة دبليو جيه إم ماكنزي (WJM Mackenzie Prize)، وكتاب السياسة الأوروبية (*European Politics*) عام 2007، وكتاب الدولة: نظريات وقضايا (*The State: Theories and Issues*) عام 2006، وكتاب التحليل السياسي[14] (*Political analysis*)، وكتاب السياسة البريطانية اليوم (*British Politics Today*) عام 2002، وكتاب كشف الغموض المحيط بالعولمة (*Demystifying Globalization*) عام 2000، وكتاب الاقتصاد السياسي للعمالة الجديدة (*The Political Economy of New Labor*) عام 1999، وكتاب إعادة الحديث عن التغيير الاجتماعي والسياسي (*Re-stating Social and Political Change*) عام 1996 الذي فاز بجائزة فيليب أبرامز التذكارية (Philip Abrams Memorial Prize). وقد شارك في تأسيس مجلات وتحريرها مثل مجلة السياسة الأوروبية المقارنة (*Comparative European Politics*) ومجلة السياسة البريطانية (*British Politics*) وهو أيضًا محرر لمجلة اقتصاد سياسي جديد (*New Political Economy*).

ميليا كوركي (Milja Kurki) مُحاضِرة في نظرية العلاقات الدولية في جامعة أبريستويث، ومؤلفة كتاب السببية في العلاقات الدولية: استعادة التحليل السببي (*Causation in International Relations: Reclaiming Causal Analysis*) عام 2008. قامت بنشر أبحاثها سابقًا في مجلّات مثل المجلة الدورية في الدراسات الدولية والألفية (*Review of International Studies and Millennium*)، وهي تشارك في تحرير مجلة العلاقات الدولية (*International Relations*). هي حاليًا الباحثة الرئيسة لمشروع يموّله المجلس الأوروبي للأبحاث (European Research Council) حول الأسس النظرية والمفهومية لتعزيز الديمقراطية.

---

(14) Colin Hay, *Political Analysis: A Critical Introduction* (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2002).

ريتشارد ند ليبو (Richard Ned Lebow) هو أستاذ كرسي جيمس فريدمان الرئاسي في مجال الحكم (James O. Freedman Presidential Professor) في كليّة دارتموث (Dartmouth College)، وهو كذلك البروفيسور المئوي للعلاقات الدولية في جامعة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية (London School of Economics and Political Sciences). وآخر كتبه هي **نظرية ثقافية في العلاقات الدولية** (*A Cultural Theory of International Relations*) عام 2008، وكتاب **الفاكهة المحرّمة: الحقائق المضادة والعلاقات الدولية** (*Forbidden Fruit: Counterfactuals and International Relations*) عام 2009.

جون ميرشايمر (John Mearsheimer) هو الحائز لقب بروفيسور العلوم السياسية المتميز في الخدمات من وِندل هاريسون (Wendell Harrison Distinguished Service Professor) في جامعة شيكاغو التي درّس فيها منذ عام 1982. ولقد قام بالكتابة بشكل مكثّف في القضايا الأمنية والسياسة الدولية عمومًا. نشر أربعة كتب هي: **الردع التقليدي** (*Conventional Deterrence*) عام 1983 الذي فاز بجائزة إدغار فرنس لأفضل كتاب لكاتب شاب (Edgar S. Furniss, Jr. Book Award)؛ وكتاب **«ليدِّل هارت» وثِقل التاريخ** (*Liddell Hart and the weight of History*) عام 1988؛ وكتاب **مأساة سياسة القوة العظمى**[15] (*The Tragedy of Great Power Politics*)، الذي فاز بجائزة جوزيف لِبغولد للكتاب ((The Joseph Lepgold Book Prize)؛ وكتابه بعنوان **اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأميركية** (*The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy*) الذي شاركه في تأليفه ستيفن والت (Steven M. Walt). كما قام بكتابة عدد من المقالات في مجلّات أكاديمية مثل مجلة **الأمن الدولي** (*International Security*)، وأيضًا في مجلّات عامة رائجة مثل مجلة **السياسة الخارجية** (*Foreign Policy*)، ومجلة **لندن الدورية للكتب** (*The London Review of Books*).

مارك روبرت (Mark Rupert) هو أستاذ العلوم السياسية في كلية ماكسويل

---

(15) John J. Mearsheimer, *The Tragedy of Great Power Politics* (New York: Norton Books, 2001).

لدراسات المواطنة والعلاقات العامة (Maxwell School of Citizenship and Public Affairs) في جامعة سيراكيوز (Syracuse University)، ويدرّس في مجالَي العلاقات الدولية والاقتصاد السياسي. يركز البحث الذي يقوم به مارك على نقطة تقاطع الاقتصاد السياسي الأميركي مع العمليات والهياكل العالمية. هو مؤلف كتاب **صناعة الهيمنة**[16] (*Producing Hegemony*)، وكتاب **أيديولوجيات العولمة** (*Ideologies of Globalization*) عام 2000، وكتاب بمشاركة سكوت سولومون (Scott Solomon) وعنوانه **العولمة والاقتصاد السياسي الدولي**[17] (*Globalization and International Political Economy*).

بروس راسيت (**Bruce Russett**) هو أستاذ كرسي دين أتشيسون (Dean Acheson) في السياسة الدولية في جامعة يايل (Yale University)، وقد حصل على شهادة البكالوريوس في الاقتصاد السياسي من كلية وليامز (Williams College) في عام 1956، وعلى دبلوم في الاقتصاد من كنغز كولدج (King's College) في كامبردج عام 1957، وعلى شهادة الدكتوراه من جامعة ييل عام 1961، كما حصل على دكتوراه فخرية من جامعة أُبسالا (Uppsala University) عام 2002. وقد شغل مناصبَ متعددة في كل من جامعة كولومبيا (Colombia)، وهارفرد (Harvard)، وجامعة ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT)، وميتشيغان (Michigan)، ونورث كارولاينا (North Carolina)، وجامعة بروكسل المستقلة (The Free University of Brussels)، ومعهد ريتشاردسون في لندن (The Richardson Institute)، ومعهد هولندا للدراسات المتقدمة (The Netherlands Institute for Advanced Study)، وجامعة تل أبيب (University of Tel Aviv)، وجامعة طوكيو للدراسات القانونية (Tokyo University Law School).

لورا شوبيرغ (**Laura Sjoberg**) هي أستاذ مساعد في العلوم السياسية في جامعة فلوريدا (University of Florida) وزميل بحث لبرنامج المرأة

---

(16) Mark Rupert, *Producing Hegemony* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1995).

(17) Mark Rupert and Scott Solomon, *Globalisation and International Political Economy* (Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2006).

والسياسة العامة في كليّة كينيدي للدراسات الحكومية (The Kennedy School of Government) في جامعة هارفرد. مؤلفة كتاب الجندر والعدالة والحروب في العراق[18] (Gender, Justice, and the Wars in Iraq)، وكتاب بمشاركة كارون جنتري (Caron Gentry) بعنوان الأمهات والوحوش والعاهرات: عنف المرأة في السياسة العالمية (Mothers, Monsters, Whores: Women's Violence in Global politics) عام 2007. وقد تم نشر أعمالها في المجلة ربع السنوية في الدراسات الدولية (International Studies Quarterly)، والمجلة الدورية في الدراسات الدولية (International Studies Review)، ومجلة وجهات نظر في الدراسات الدولية (International Studies Perspectives)، ومجلة العلاقات الدولية (International Relations)، ومجلة السياسة الدولية (International Politics)، والمجلة الدولية النسوية في السياسة (International Feminist Journal of Politics)، ومجلة السياسة والجندر (Politics and Gender)، والمجلة النمساوية للعلوم السياسية (The Austrian Journal of Political Science)، إضافة إلى نشرها في عدد من مجموعات الأبحاث المنشورة بإشراف محررين. وكانت الدكتورة شوبيرغ رئيسة جمعية الدراسات الدولية (International Studies Association-West) للعام 2009 – 2010، ورئيسة قسم النظرية النسوية ودراسات الجندر (Feminist Theory and Gender Studies Section) التابع لجمعية الدراسات الدولية (ISA) للفترة ذاتها.

ستيف سميث (Steve Smith) هو نائب رئيس جامعة إكستر (University of Exeter)، وأستاذ في العلاقات الدولية، وله خمسة عشر كتابًا ما بين تأليف وتحرير. أكثر أعماله قراءة هو كتاب تفسير العلاقات الدولية وفهمها (Explaining and Understanding International Relations) بمشاركة الأستاذ الراحل مارتن هولس (Martin Hollis). وقد كان بين عامي 1986 و2005 محررًا لسلسلة الكتب رفيعة المستوى التابعة للجمعية البريطانية للدراسات الدولية (British International Studies Association) التي تنشرها مطبعة جامعة كامبردج، وبين عامي 2003 و2004 رئيسًا لجمعية الدراسات الدولية (International Studies Association). وهو عضو أكاديميّ في أكاديمية العلوم الاجتماعية (AcSS).

(18) Laura Sjoberg, *Gender, Justice and the Wars in Iraq* (New York: Lexington Books, 2006).

جينيفر ستيرلنغ فوكر (Jennifer Sterling-Folker) هي أستاذة العلوم السياسية في جامعة كونيتيكيت (University of Connecticut)، ومن بين مؤلفاتها كتاب نظريات في التعاون وصدارة الفوضى السياسية (*Theories of Cooperation and the Primacy of Anarchy*) وتحريرها لكتاب بعنوان إعطاء معنى لنظريات العلاقات الدولية (*Making Sense of International Relations Theories*). ألّفت مقالات وفصولاً عدة في كتب حول مجموعة متنوعة من المواضيع النظرية بما فيها النظرية البنائية، والواقعية الكلاسيكية الجديدة، والحوكمة العالمية، وسياسة الهوية في العلاقات الصينية - التايوانية. وهي تشارك كذلك في تحرير المجلة الخاصة بجمعية العلاقات الدولية وعنوانها المجلة الدورية في الدراسات الدولية (*International Studies Review*).

ج. آن تيكنر (J. Ann Tickner) هي أستاذة العلاقات الدولية في جامعة جنوب كاليفورنيا (University of Southern California)، ومؤلفة كتاب الجندر في العلاقات الدولية: وجهات نظر نسوية في تحقيق الأمن العولمي (*Gender in International Relations: Feminist Perspectives on Achieving Global Security*) عام 1992، وكتاب جندرة السياسات العالمية: قضايا ومقاربات في حقبة ما بعد الحرب الباردة[19] (*Gendering World Politics: Issues and Approaches in the Post-Cold War Era*). وقد ظهرت أعمالها في المجلة ربع السنوية في الدراسات الدولية (*International Studies Quarterly*)، والمجلة الدورية في العلوم السياسية الدولية (*International Political Science Review*)، وكذلك في مجلة الألفية (*Millennium*). وقد كانت رئيسة لجمعية الدراسات الدولية في عامي 2006 - 2007.

أوليه وايفر (Ole Wæver) هو أستاذ العلاقات الدولية في جامعة كوبنهاغن (University of Copenhagen) ورئيس مركز نظرية الأمن المتقدم (Centre for Advanced Security Theory). كتب وحرّر عشرين كتابًا وقام بالنشر في مجلات دولية مثل مجلة أبحاث السلام (*Journal of Peace Research*)، ومجلة الشؤون الدولية (*International Affairs*)، ومجلة التعاون والصراع (*Cooperation and*

---

(19) J. Aann Tickner, *Gendering World Politics* (New York: Columbia University Press, 2001).

(*Conflict*)، ومجلة الشؤون الدولية (*Journal of International Affairs*)، ومجلة دراسات السوق المشتركة (*Journal of Common Market Studies*)، والمجلة الدورية في الدراسات الدولية (*Review of International Studies*)، ومجلة التنظيم الدولي (*International Organization*)، ومجلة الألفية (*Millennium*). آخر أعماله كتاب شاركه في تأليفه باري بوزان (Barry Buzan) وعنوانه **الأقاليم والقوى: هيكل الأمن الدولي** (*Regions and Powers: The Structure of International Security*) عام 2003، والكتاب الذي شاركه في تحريره كل من راسموس كلايس نيلسن (Rasmus Kleis Nielsen) وأوليه دال راسموسن (Ole Dahl Rasmussen) عام 2007 وعنوانه 10×10، وكذلك الكتاب الذي قام بتحريره بالاشتراك مع آرلين تيكنر (Arlene B. Tickner) بعنوان **الأبحاث الأكاديمية في العلاقات الدولية حول العالم**[20] (*International Relations Scholarship Around the World*).

كولن وايت (Colin Wight) هو أستاذ العلاقات الدولية في جامعة إكستر، وقد كان قبل ذلك يعمل في قسم السياسة الدولية في جامعة أبريستويث، وفي قسم السياسة في جامعة شيفيلد. ألّف كتاب **العملاء والهياكل والعلاقات الدولية** (*Agents, Structures, and International Relations*) عام 2006. هو رئيس تحرير **المجلة الأوروبية في العلاقات الدولية** (*European Journal of International Relations*)، وقد قام بنشر مقالات في المجلة ربع السنوية في الدراسات الدولية (*International Studies Quarterly*)، والمجلة الأوروبية في العلاقات الدولية (*European Journal of International Relations*)، ومجلة الدراسات السياسية (*Political Studies*)، ومجلة فلسفة العلوم الاجتماعية (*The Philosophy of the Social Sciences*).

---

(20) Arlene B. Tickner and O. Waver, eds., *International Relations Scholarship around the World* (London: Routledge, 2009).

جولة إرشادية في الخصائص التعليمية للكتاب

لقد تم إثراء هذا الكتاب بطائفة واسعة من الوسائل التعليمية التي تساعدك في الإبحار في المادة النصية وتقوية معلوماتك في نظرية العلاقات الدولية. وتبيّن لك هذه الجولة الإرشادية كيف يمكنك الاستفادة بأكبر ما يمكن من حزمة كتابك الدراسيّ هذا وكيف يمكنك القيام بأداءٍ أفضل في دراستك.

دليل القارئ

يقوم دليل القارئ الموجود في بداية كل فصل بالتمهيد للمواضيع والقضايا التي ستتم مناقشتها لاحقًا في الفصل، كما يشير إلى نطاق تغطيته لكل من المواضيع في الفصل.

دليل القارئ

[illegible] (identity politics) [illegible] (poststructuralism) [illegible] (ethos) [illegible] (discourse) [illegible] (identity) [illegible]

التحليل

وهو القسم الرئيس من الفصل، حيث يدرس فيه محرّرو الكتاب الأفكار المحدّدة للنظرية المطروحة، كما يبحثون في الفجوات الرئيسة المتضمنة في كل واحد من المواقف.

ما هي القضايا المعرّضة للخطر

[illegible]

دراسات الحالات

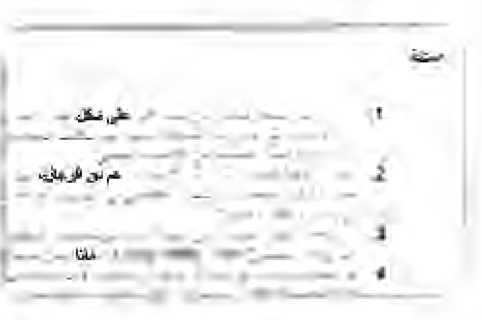


غالبًا ما يلفت الطلبة أنظارنا إلى الطبيعة التجريدية لجزء كبير من النقاشات النظرية. وفيما يعترف هذا الكتاب بأن هناك قضايا فلسفية معيّنة يجب عدم تهميشها، فإنه يعترف أيضًا بأهمية استعراض تطبيق النظرية على المشكلات السياسية الواقعية. وستقوم دراسات الحالات بتسهيل المناظرات والمناقشات الصفية، وستساعدك في الربط بين النظرية والتطبيق في تقويمك.

الكتاب أو المقالة المنتقاة

وفيه مراجعات لكتب أو مقالات رئيسة لتعريف الطلبة بالأعمال البارزة في المجال، وتوسيع معارفهم بالأدبيات الفكرية المتاحة.

الأسئلة



لقد تم تزويدك بمجموعة من الأسئلة التي طوّرت بعناية فائقة لتساعدك في تقويم استيعابك للمواضيع الأساسية، كما يمكنك استخدام هذه الأسئلة أساساً للنقاشات التي تُطرح في الحلقات الدراسية، وكذلك للواجبات الدراسية والأبحاث والتقارير والمقالات التي يُطلب من الطلبة القيام بها خلال الفصل الدراسي.

مزيد من القراءات

ومن أجل النهوض بتعلّمك إلى أبعد من ذلك، فلقد تم تزويدك بقوائم من القراءات كدليل إرشادي لاكتشاف المزيد عن القضايا المطروحة ضمن كل موضوع في الفصل، ولتساعدك أيضًا في تحديد الأدبيات الأكاديمية الرئيسة المهمة.

مزيد من القراءات

Section: Global Capitalism and the ... 2004: 821-837.

Theories of Imperialism: A Critical Survey, 2nd

مواقع إلكترونية مهمة

ستجد في نهاية كل فصل موجزًا مهمًا يحتوي على مواقع إلكترونية مفيدة وجوهرية في نظرية العلاقات الدولية، وسيكون لهذه المواقع الإلكترونية أيضًا دور فعّال في الأبحاث اللاحقة.

مواقع إلكترونية مهمة

- دليل العولمة (Globalization guide)
  www.globalisationguide.org
- الموقع الإلكتروني للعولمة (The Globalization Website)
  www.sociology.emory.edu/globalization

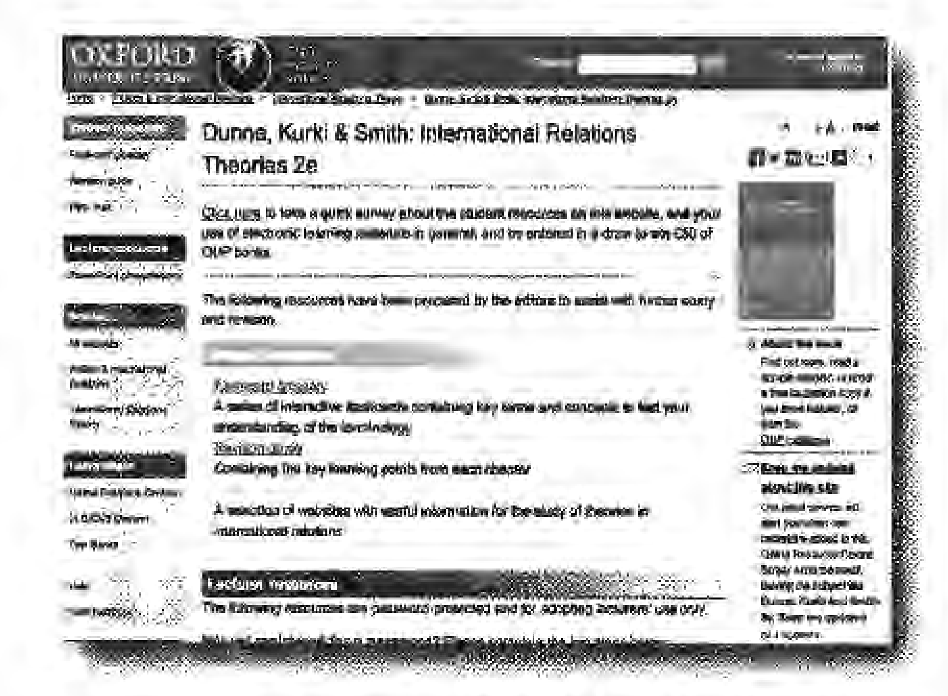
www.oxfordtextbooks.co.uk/orc/dunne2e

فهرس المصطلحات

المصطلحات الرئيسة محدّدة بالخط العريض في النص، وقد تم إعطاء تعريف لها في مسرد المصطلحات (glossary) في نهاية النص، وذلك لتساعدك في المراجعة للامتحان.

جولة إرشادية في مركز المصادر الالكتروني على الإنترنت

(The Online Resource Centre)

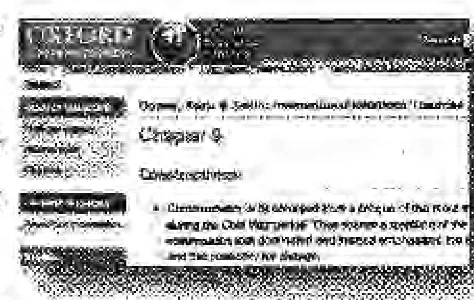


<http://www.oxfordtextbooks.co.uk/orc/dunne2e/>

[يُقدِّم موقع المصادر الإلكترونية مجموعة كبيرة من المراجع والمصادر باللغة الإنكليزية]

يقوم مركز المصادر الألكتروني على الإنترنت (The Online Resource Centre) المرافق لهذا الكتاب، بتزويد الطلبة والمدرّسين بموادّ تدريسية (teaching) وتعلّمية (learning) جاهزة للاستخدام [باللغة الإنكليزية]. وهذه المصادر مجانية ومصممة لتحقق أكبر فائدة ممكنة من التجربة التعلّمية.

دليل المراجعة (Revision Guide)



يحتوي على النقاط الرئيسة التي تلخص المُناقشات الأكثر أهمية التي تمّ تطويرها في كل موضوع في الفصل.

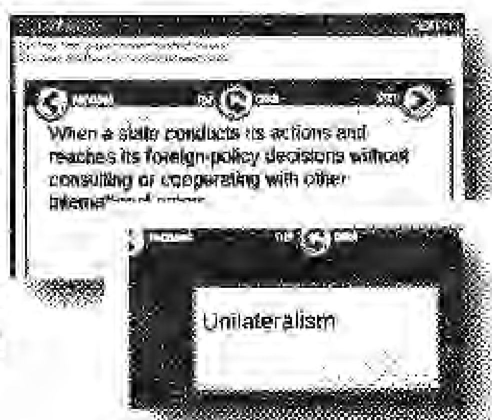
مواقع إلكترونية مهمّة

(Important Websites)

ويحتوي على روابط لمواقع إلكترونية تتضمن شُروحًا توضيحية، تم ترتيبها وفقًا لمجال القضية المطروحة، وقد تم تزويدك بها لترشدك باتجاه حوارات نظرية مختلفة وأوراق بحثية منهجية [أطروحات] مهمة، وأوراق عمل ومقالات ومصادر معلوماتية أخرى ذات صلة.

فهرس البطاقات التعليمية

(Flashcard Glossary)

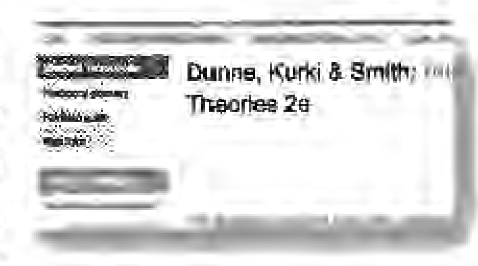


وهو عبارة عن سلسلة من البطاقات التعليمية التفاعلية التي تحتوي على مصطلحات ومفاهيم رئيسة، وقد تم تزويدك بها لاختبار مدى استيعابك لمصطلحات نظرية العلاقات الدولية.

شرائح عرض باوربوينت®

(PowerPoint® Slides)

تقوم هذه الشرائح بتكملة كل فصل من الكتاب، وهي مصدر مفيد للتحضير للمحاضرات وإعداد النشرات التوضيحية. تتيح للمحاضرين أن يقوموا بإرشاد الطلبة في المفاهيم الأساسية، كما يمكن تحويرها أو تطويرها لتلبي احتياجات المتطلب الدراسي.



مقدمة

التنوّعية والتخصصية في نظرية العلاقات الدولية

(Diversity and Disciplinarity in IR Theory)

ستيف سميث (STEVE SMITH)

محتويات الفصل

لقد ركّزت دراسة العلاقات الدولية تقليديًا على تحليل أسباب الحرب وظروف السلام. وقد بدت مثل هذه الأجندات تحديدًا وثيقة الصلة بالموضوع في القرن العشرين وفي أعقاب حربين عالميتين. ولا تزال دراسة أسباب الحرب تعطي الدافع للباحثين الأكاديميين وطلاب تخصص العلاقات الدولية حتّى الآن ونحن في بدايات القرن الحادي والعشرين. فعلى سبيل المثال، قد أدّى النقاش الدائر حول مسببات حرب العراق في عام 2003 إلى توتر أواصر الصداقة والعلاقات الأسرية، ناهيك بتسبّبه في شقّ صدع في المجتمع المدني، تمامًا كما فعلت حرب فيتنام قبل ذلك بجيل واحد. ولقد تم تقديم عدد من الروايات المختلفة التي تغوص في الدوافع والعوامل المؤثرة التي قادت إلى حرب تغيير نظام الحكم هذه المثيرة للجدل. فبعضهم يُحاجّ بأنّ تحدّي العراق لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قد أوجب التحرك ضدّه، في حين يرى آخرون بأن الحرب كانت غير شرعية وبأنها كانت مدفوعة بأجندة مصالح شخصية من جانب الدول الرئيسة في التحالف. والبتّ بين الروايتين المتنافستين لم يكن بالشأن السهل.

ليست أسباب الحرب هي المسائل الوحيدة التي تحتلّ موضع الاهتمام، وليست هي الأسئلة الوحيدة التي تسبب الشقاقات والخلافات في دراسة العلاقات الدولية اليوم. فلقد أثارت أنواعٌ مختلفة من المسائل الحيرةَ بشكل متزايد لدى الطلبة والباحثين المعاصرين في العلاقات الدولية. ومن هذه الأسئلة

مثلًا: هل علاقات التعاون بين الدول، كتلك التي بين الولايات المتحدة والصين على سبيل المثال، ممكنة ومحتملة؟ ما هو الدور الذي يمكن المؤسسات الدولية أن تقوم به اليوم لناحية تغيير أولويات الجهات الدولية الفاعلة والقوية؟ كيف يتم تحديد علاقات القوى العالمية، وأين تكمن القوة في السياسة العالمية ومع من؟ ما هي حدود التقدّم في التطرّق إلى المشكلات السياسية العالمية العاجلة، وما هي احتمالات حدوث هذا التقدّم، بدءًا بمشكلات الفقر والأزمة الاقتصادية وصولًا إلى الإرهاب أو التغيّر المناخي؟

يهدف هذا الكتاب بشكل واضح إلى مساعدتك في التفكير مليًا بهذا النوع من الأسئلة، سواءٌ أكانت تقليدية متعلقة بأسباب الحرب، أم تلك الأوسع نطاقًا والتي تطرأ في السياسة العالمية. ولكن لِمَ علينا أن نشغل أنفسنا بالنظرية عند التعامل مع أسئلة كهذه؟ فقد تظنّ للوهلة الأولى أننا بالتأكيد لسنا في حاجة إلى النظرية للإجابة عنها، وأن ما علينا فعله هو أن نذهب إلى الجهات الفاعلة عالميًا ونسألها لماذا تقوم بما تقوم به، وعمّ تنوي القيام به، وكيف تنوي القيام به، وعمّ يعتقدون بأنه سيحدث في المستقبل. وعليه، فإنّه يمكننا التخلص من النظريات الأكاديمية.

وهناك في الأقل مشكلتان اثنتان رئيستان في هذا الموقف: الأولى وهي الأقل أهمية، هي أن هذا الموقف يتطلب منّا أن نصدّق ما قاله لنا زعماء الدول ردًّا على أسئلتنا. فعلى سبيل المثال، ربما يكذب زعماء الدول في الأسباب التي دعتهم إلى خوض الحرب، أو ربما لا تكون الإدارة الأميركية صريحة تمامًا في ما يتعلّق بخططها الاستراتيجية ولا الإدارة الصينية كذلك، وربما لا تقوم الجهات الفاعلة جميعها بكشف جميع أوراقها حينما تدّعي بأنها تفعل أقصى ما في وسعها لمعالجة قضية التغيّر المناخي. لذلك، فإننا لن نتمكن من خلال سؤالنا الزعماء أو الممثلين الدوليين من الوصول إلى السبب «الحقيقي» وراء قرار اتخذوه أو أفعالٍ قاموا بها.

المشكلة الثانية الأكثر جوهرية في الأخذ بآراء الجهات الفاعلة الدولية على ما تبدو عليه ظاهريًا هي أن العالم نادرًا ما يكون شديد البساطة إلى حدٍّ

يكون الناس فيه مدركين تمامًا للأسباب التي تدعوهم إلى التصرف بطرائق معيّنة. فربما أنّ جورج دبليو بوش أو طوني بلير عندما قرّرا خوض حرب في العراق، كانا يبحثان عن دلائل لوجود خطر واضح وقائم حتّى يبرّرا الشعور حول ما هو «صحيح». وربما أنهما، كأي واحدٍ منّا، لم يكونا مدركَين تمامًا للدوافع المتعددة التي تسببت في سلسلة الحوادث التي حصلت. وينطبق الأمر نفسه على غيرهما من الجهات الفاعلة على مستوى الدولة: فلا يتوقف الأمر عند عدم رغبة الولايات المتحدة أو الصين في التصريح علنًا بجميع الأسباب الكامنة وراء قيامهما بعمل معيّن، وإنما أيضًا قد لا تكونان متأكّدتَين تمامًا من الأسباب التي تجعلهما تحملان آراء معيّنة عن خصومهما، وغير متأكدتين أيضًا من الأسباب التي جعلتهما تلجآن إلى أنماط تعامل محدّدة. كذلك قد تكون جهات فاعلة دولية عديدة غير متنبّهة بتاتًا للطرائق التي يتم فيها تشكيل فكرها وسياساتها مسبقًا من خلال التزامات أيديولوجية أو أخلاقية معينة، وبذلك تقوم بإقصاء طرائق أخرى لفهم المشكلات والتفاعلات العالمية. لذلك، [على سبيل المثال]، حينما تقوم المؤسسات العولمية بمعالجة التغير المناخي، فإنها قد تقوم بذلك عن حسن نية، لكنها قد تبقى غير واعية للطرائق التي من خلالها تؤدي افتراضات معينة حول كفاءة السوق وحتمية النمو الاقتصادي إلى الحدّ من قدرة هذه المؤسسات على النهوض بأنواع التغييرات اللازمة لمعالجة المشكلة. فيبدو إذًا أنه ينبغي لنا أن نقوم بتحديد «الأسباب» وراء أفعال الجهات الفاعلة، وذلك في سياقات أوسع؛ تلك السياقات التي قد لا يكون الممثلون أنفسهم مدركين لها.

كِلا الاعتراضين يضعاننا مباشرة في حيّز النظرية؛ حيث إنه يجب علينا أن نضع افتراضات حول سلوك الجهات الفاعلة، وحول الدرجة التي يَصدُقون بها في ما يتعلق بالأسباب، أو درجة إدراكهم التام للسياق الذي يقومون فيه بأفعالهم. وقد يبدو هذا الموقف لبعض القرّاء قاسيًا بعض الشيء، وقد يجادلون في أنّ الجهات الفاعلة الدولية تعلم بالتأكيد ما تفعله. وردّي البسيط هو أن أطلب من كل قارئ أن يتفكّر مليًا في سلوكه الشخصي: لماذا نشعر بما نشعر به، ونفكر في ما نفكر فيه، ونقول ما نقول، ونفعل ما نفعل؟ ونحن نعلم أننا

في الواقع غالبًا ما نكون غير متأكدين من أسبابنا، كما أننا في بعض الأحيان نرى أنفسنا لوهلة نتصرف وفقًا لما هو رائجٌ أو ما هو متوافق مع أساس منطقي معيّن نأمل داخليًا بأن يكون مقبولًا لدى عامّة الناس. باختصار، لا يكفي في العالم الاجتماعي أن نقوم ببساطة ببناء تصوّراتنا عن الأفراد فحسب على أساس الأسباب التي يعطونها لأفعالهم؛ فالعالَم الاجتماعي هو عالم يكون فيه الأفراد داخل تركيبات اقتصادية وسياسية واجتماعية وجندرية وعرقية ولغوية وأخلاقية قوية. وقد يكون في إمكاننا أن نَصِف الأفعال بسهولة نوعًا ما (قال رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير إنه دعم الرئيس الأميركي في خوض حرب ضدّ العراق)، إلا أن تفسير هذا الفعل هو أصعب من ذلك بكثير (لماذا تم القيام بهذا الفعل؟). وعندما يتعلّق الأمر بتفسير الأفعال، فإننا نصبح في حيّز النظرية، سواء أأعجبنا ذلك أم لا.

تعطينا النظريات تفسيرات لأسباب حصول الأشياء، وحقيقة أن النظريات تزوّدنا بطائفة واسعة من الأسباب تعكس حقيقة أن للنظريات كثيرًا من الافتراضات المختلفة. لذلك، فإنك ستحصل من النظريات المختلفة الممثلة في هذا الكتاب على إجابات شديدة الاختلاف للألغاز والمشكلات السياسية العالمية. وفي الواقع، إذا ما أردت أن تسأل كل واحد من مؤلّفي فصول الكتاب عن رأيه في أي مواجهة عالمية، سواءٌ أكانت ما يطلق عليه اسم الحرب العالمية على الإرهاب، أم كان التحدّي المتمثل بنهضة الصين، أم المعركة ضد التغيّرات المناخية، فإني أفترض بأنك ستحصل بوضوح على إجابات مختلفة من كل مؤيد لنظرية معينة. وبعض الاختلافات قد ينشأ من حقيقة أن المؤلفين قد ركّزوا على جوانب مختلفة من السياسة العالمية؛ فقد تركّز فئة منهم على قضايا الاقتصاد السياسي، وقد تنظر فئة ثانية إلى دور القانون الدولي والمؤسسات الدولية، وقد تركز فئة ثالثة على المفاهيم المتعلقة بتحقيق أكبر قدر من القوة، بينما قد ترى فئة رابعة أنّ المشكلات السياسية العالمية هي ميادين يتم فيها بناء الهويات غير المتساوية من أجل تعزيز هياكل القوة. كذلك، فإن اختلافات أخرى قد تنشأ لأنّ المؤلفِين قد رأى بعضهم العالم بطرائق مختلفة جدًا عن بعضهم الآخر؛ فترى فئة فيه عالمًا من السلطة والأمن، وترى فئة ثانية فيه

المعنى والمجتمع الإنساني، بينما ترى فئة ثالثة عالمًا من القوى الاقتصادية التي تستحوذ على الجهات السياسية الفاعلة.

في بعض الأحيان تسبب هذه الاختلافات القلق لدى الطلبة حديثي العهد بتخصص العلاقات الدولية، حيث إنهم يتوقعون الحصول على إجابة «صحيحة» نوعًا ما، وغالبًا ما يصابون بالإحباط عندما يستمر مدرسو المادة في إحالتهم مرارًا وتكرارًا على مجموعة متنوعة من النظريات، لكل واحدة منها منظورها بشأن المسألة المطروحة. ومن وجهة نظري، فإن هذه قضية غاية في الجوهرية، وآمل أن أوضح في هذه المقدمة لمَ هي، بالنسبة إلى العالَم الاجتماعي، مسألة تأويل في الواقع من أولها إلى آخرها. ولكي أكون واضحًا تمامًا منذ البداية، فإني لا أعتقد بأننا يمكننا تقويم الاعتبارات المتعلقة بالأسباب التي تجعل الأشخاص يتصرفون بأسلوب معين، بطريقة تقودنا إلى قصة واحدة مؤكدة؛ **ففي العالم الاجتماعي هنالك دائمًا أكثر من قصة واحدة لتروى.**

أريد في هذه المقدمة أن أقوم بثلاثة أمور رئيسة: **أولًا**، أريد أن أفسّر لمَ اخترنا نحن (المحررون الثلاثة) أن نقوم بتغطية النظريات التي غطيناها، وأن أقول شيئًا حول رؤيتنا للنظرية الدولية وعلاقتها بالعالَم، وهي قضية مهمة تحتل مكانة بارزة في النص من خلال استخدام تحليل دراسة الحالة. **ثانيًا**، أريد أن أنظر إلى نوعية الافتراضات المتعلقة بالنظرية والتي تكمن وراء كل واحدة من المقاربات (approaches). **أخيرًا**، أريد أن أناقش بطريقة مباشرة كيف يمكن المرء أن يختار من بين النظريات المتنافسة المشمولة في هذا الكتاب.

نظريات كثيرة وإلى ازدياد[1]

يشتمل الكتاب على تسعة فصول عن نظريات بارزة في تخصص العلاقات الدولية - وهي الواقعية/ الواقعية البنيوية، والليبرالية/ الليبرالية الجديدة،

(1) هذه الجملة «All These Theories but the Bodies Keep Piling Up» كانت موجودة، في فترة ما، على حائط في مكتب نيكولاس ويلر (Nicholas Wheeler)، زميلي السابق في جامعة أبريستويث.

والمدرسة الإنكليزية، والبنائية، والماركسية والنظرية النقدية، والنظرية النسوية، وما بعد البنيوية، والنظرية الخضراء، وما بعد الكولونيالية - إلى جانب فصول تطرح تأملات في نظرية العلاقات الدولية وعلاقتها بالعلوم الاجتماعية، والنظرية المعيارية، والعولمة، وهوية تخصص العلاقات الدولية. إن وجود هذا الكم الكبير من النظريات في العلاقات الدولية، يقودنا بالفعل إلى طرح استفسارٍ واحد واضحٍ حول سبب وجود كل هذه النظريات المتنازعة. عبر تاريخ تخصص العلاقات الدولية، كانت هناك دائمًا حوارات بين النظريات المتنافسة. وتقوم كوركي ووايت بتغطية تاريخ هذه المناقشات في الفصل الآتي، لذلك فإني لن أقوم بتكرارها هنا، لكن يكفي التصريح بأنه منذ الأيام الأولى لنشوء تخصص العلاقات الدولية، كان الحوار الرئيس هو ذلك الذي يدور بين شكل من أشكال النظرية الواقعية وشكل آخر من أشكال الليبرالية. وفي السنوات الأخيرة، أصبح هذا الحوار هو القائم بين شكل من أشكال الواقعية يدعى بالواقعية الجديدة (neorealism) وشكل من أشكال الليبرالية يدعى بالليبرالية الجديدة (neoliberalism). وعلى الرغم من وجود صِلات واضحة بين الشكل الكلاسيكي للنظرية والشكل «الجديد» لها (neo)، إلّا أننا قمنا بتخصيص فصول منفصلة لكل واحد منها لأننا نعتقد بأن الشكل الجديد للنظرية يحتوي بوضوح على افتراضات مختلفة متعلقة بطبيعة النظرية. أما الماركسية فهي المقاربة الرئيسة الأخرى لدراسة العلاقات الدولية، وبحلول الثمانينيات من القرن الماضي كان من المألوف التحدّث عن المقاربات الثلاث (الواقعية، والليبرالية، والماركسية) على أنها تشكّل «حوارًا بين النماذج المعيارية للسلوك والأداء» (interparadigm debate) [والذي سنطلق عليه بالعربية مصطلح «الحوار بين النماذج» للتسهيل]. وهكذا دأب معظم الكتب الدراسية في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين على تقديم النظرية الدولية، ونتيجة لذلك، فقد تمّ تدريس النظرية بالطريقة ذاتها.

من وجهة النظر الحالية، يبدو أن ثمة عددًا من المشكلات في هذه الطريقة للتفكير بنظرية العلاقات الدولية. أولًا، أنها بالغت في حجم الحوار؛ فما حصل فعليًا هو أن الواقعية قد سيطرت على التخصص، نظرًا إلى أنها ادّعت

بأنها تفسّر بنية الثنائية القطبية (bipolar structure) للنظام الدولي، بينما تمكنت الليبرالية من تغطية قضايا ثانوية لها علاقة بالمؤسسات والتجارة، وتم استدعاء الماركسية لتفسير اللامساواة الهيكلية والقوة الاقتصادية ذات الصلة. ولقد ألمح هذا المفهوم المتعلق بالمناقشة بين النماذج إلى نوع من التعددية الفكرية، حيث يوجد حقل من المنافسة الشريفة تتنافس ضمنه النظريات. وعلى الرغم من ذلك، فإنّ الأولوية التي تخصّ تفسير المواجهة العسكرية قد أتاحت للواقعية أن تعتلي الصدارة بين النظريات. والنقطة الأهم التي ينبغي ملاحظتها هنا هي قوة الافتراضات حول «الأمور» التي يتكوّن منها عالَم العلاقات الدولية عند تحديد القوة التفسيرية للنظريات المنافسة. وهكذا، بما أنه قد تم تعريف العلاقات الدولية بأنها تتعلق بالحرب، فإنه من غير المثير للدهشة أن تبدو النظريةُ الأقدرُ على تفسير العلاقات الدولية، هي تلك التي ركزت على الحرب. وأنا لا أقول إنّ الحرب ليست خاصية من خصائص السياسة الدولية، وإنما سيطرة الواقعية والواقعية الجديدة فحسب، كانت تعكس افتراضات الفهم الشائع (common sense) التي غالبًا ما كانت ضمنية وغير مصرح بها حول محتوى السياسة العالمية.

لكن مشكلةً أخرى هي التي تسببت بمعظم ردود الأفعال بين أولئك الذين شعروا بعدم الارتياح تجاه مفهوم التعددية الفكرية الذي ألْمَحَتْ إليه فكرة الحوار بين النماذج. فقد ألمحت العبارة بأن المقاربات الثلاث كانت تتنافس على لفت الانتباه في ما يتعلق بقدرتها على تفسير العالَم ذاته. أما الأمر المقلق فهو أن المقاربات الثلاث كانت تركّز فعليًا على خصائص مختلفة نوعًا ما من خصائص العلاقات الدولية، وبذلك فإنها لم تكن متحاورة في ما بينها؛ فالأمر الذي اختلفوا فيه هو أيّ الحوادث هي التي يجب أن تكون محور تركيز التخصص. وعليه، ففي حين أن الواقعية قد تركّز على الحرب الباردة، فإن الليبرالية قد تركز على العلاقات الاقتصادية الدولية بين الاقتصادات الرأسمالية الرائدة، وقد تقوم الماركسية بتأكيد أهمية أنماط التجارة العالمية والاستثمار التي تخلق انقسامات بين أولئك الذين «لديهم» وأولئك الذين «ليس لديهم». وإذا ما قبلتَ هذه الحجة، فسيستتبع ذلك أن تكون سيطرة نظرية واحدة هي نتيجة لافتراض مسبق حول الأمور الرئيسة في السياسة العالمية التي تحتاج

إلى تفسير. وهذا يقودُ إلى فكرة مُزعزِعة نوعًا ما، وهي أن الشيء الذي يبدو «أكاديميًا» و«غير سياسي» كتحديد النظرية الأكثر كفاءة في تفسير العلاقات الدولية، قد يكون في الواقع أمرًا سياسيًا للغاية، لأن النظرية التي ترى أنّها الأكثر كفاءة ستعتمد على الأمر الذي ترغب في تفسيره، وهذا بدوره سيعتمد على قِيَمك ومعتقداتك حول ما تعنيه العلاقات الدولية. ولصوغ الفكرة بشكل شديد البساطة نقول: إذا كنت تعيش في جزء ثري من العالم، حيث لا توجد أخطار وتهديدات عسكرية واضحة، قد تعتقد بأن الخصائص الرئيسة التي يجب أن يتم تفسيرها هي تلك التي تتعلق بالعلاقات الاقتصادية بين القوى الغنية الرئيسة. أما إذا كنت تعيش في منطقة نزاع بحيث إن بقاء مجتمعك هو موضع نقاش، فقد ترغب كثيرًا بنظرية تفسّر النزاع. وأخيرًا، إذا كنت تعيش في منطقة فقيرة جدًا من العالم، فقد ترى بأن الخصائص الجوهرية للسياسة العالمية هي تلك المتعلقة بالعوامل التي تؤدي إلى خلق وتعزيز الاختلافات بين مستويات الثروة القومية [أي في ما بين الدول أو بين الدول الغنية والدول الفقيرة مثلًا].

إن هذا الإحساس بعدم الرضى تجاه المفهوم المريح للحوار بين النماذج قد قاد إلى ما يسميه كثيرون **بالمساجلة الكبيرة** الرابعة (the fourth great debate) في تخصص العلاقات الدولية التي تدور بين ما يمكن أن يطلق عليه بشكل واسع اسم النظرية العقلانية (rationalism) والنظرية التأملية (reflectivism). ولقد قام روبرت كيوهاين (Robert Keohane) بإطلاق هذا الحوار في خطابه الرئاسي أمام جمعية الدراسات الدولية (ISA) عام 1988، حيث أشار إلى التوتر الذي كان يبرز في ذلك الوقت بين المقاربات العقلانية كالواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة من ناحية، والمقاربات التأملية كالنسوية وما بعد البنيوية من ناحية أخرى. ولتبسيط الأمور قليلًا، فإن فصول هذا الكتاب المتعلقة بالواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة سوف يَنظر إليها كيوهاين على أنها عقلانية، بينما سيرى معظم النظريات الأخرى على أنها تأملية، باستثناء نظريتين رئيستين وقد يكون هذان الاستثناءان بين البنائية، والنظرية المعيارية، والمدرسة الإنكليزية، والتي يمكن فهمها جميعًا بأنها تتداخل في الخط الفاصل بين العقلانية والتأملية (انظر الفصول المنفردة لتفاصيل حول كيفية هذا التداخل). إن الاختلاف الرئيس بين المقاربات العقلانية والتأملية،

بصفة عامّة، هو أن الاعتبارات العقلانية هي وضعية (positivist)، بينما المنهجيات التأملية تعارض الوضعية. وأعيد فأقول إن الفصل الخاص بكوركي ووايت يناقش هذا الفرق بالتفصيل، لكن يكفي إلى الآن أن نذكر بأن الاختلافات الجوهرية بين التصوّرات التأملية والعقلانية هي اختلافات إبستيمولوجية (epistemological) ومنهجية (methodological)، أما الاختلافات المتعلقة بما هو العالم عليه (الأنطولوجيا ontology) فهي اختلافات ثانوية. وذلك يعني أن المساجلة الرابعة تتعلّق بكيفية معرفتنا لما ندعي بأننا نعرفه. وضمن هذا المعنى المهم، فإن الخط الرئيس الفاصل بين نظريات العلاقات الاجتماعية البارزة خلال العقدين الأخيرين كان موقفها تجاه التصوّرات الوضعية للمعرفة.

ومنذ ظهور الحوار بين النماذج في الثمانينيات، حصل انفجار في أعداد النظريات المتصلة بالعلاقات الدولية. وقد عارض معظم هذه النظريات سيطرة المقاربات العقلانية (الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة)، مبدئيًا على أسس إبستيمولوجية. فالنظريات العقلانية تتقبل مفهومًا ما حول فلسفة الأساسيات (foundationalism)، والذي تتوافر من خلاله أرضية آمنة للوصول إلى مزاعم معرفية حول عالَم منفصلٍ عن النظريات التي تقوم بالتعليق عليه. وتزعم النظريات العقلانيةً أحيانًا بأن تصوّراتها أكثر دقّة من غيرها لأنها، وبالنظر إلى مقاربتها العلمية النظامية، يمكنها أن تستخلص جوهر ما هو عليه العالم بطريقة مبررة تجريبيًا. وبطريقة المقارنة، فإن المقاربات التأملية لا تشاطر المقاربات العقلانية التزامها الشكل الأساسياتي (foundational) للوضعية. وقد تسبب هذا بمشكلة جسيمة للمقاربات التأملية، لأن روّادًا من الباحثين الأكاديميين العقلانيين قد صرفوا النظر عنها لعدم كونها علمًا شرعيًا من العلوم الاجتماعية. وقد قام كيوهاين بتبيين هذه النقطة أثناء خطابه الرئاسي أمام جمعية الدراسات الدولية (ISA)، حيث زعم بأن نقطة الضعف الرئيسة عند التأملية هي عدم وجود برنامج بحثي:

«ما لم يقم الباحثون الأكاديميون التأمّليون، أو غيرهم من المؤيدين لأفكارهم، برسم الخطوط الكبرى لهذا النوع من البرامج البحثية، وما لم يقوموا بالتوضيح من خلال دراسات محددة بأنها [التأملية] تستطيع أن تسلط

الضوء على قضايا مهمّة في السياسة العالمية، فإنهم سيبقون على هامش حقل الاختصاص، غير مرئيين البتة لأغلبية الباحثين التجريبيين الذين يقبل أغلبهم صيغةً أو أخرى من صيغ الافتراضات المنطقية العقلانية»[2].

وأضاف أن الواجب هو أن يقوم الباحثون الأكاديميون التأمليون بتطوير «نظريات قابلة للاختبار»، إذ من دونها «سيكون من المستحيل القيام بتقييم برنامجهم البحثي»[3].

وقد حاجّ ستيفن والت (Steven Walt) في الآونة الأخيرة، من خلال معاينة نقدية نافذة لحالة نظرية العلاقات الدولية، أنه على الرغم من أن الحوار الرئيس كان ولا يزال هو ذلك الذي يوجد بين الواقعية والليبرالية، إلا أنه يرى أن هنالك نهجًا ثالثًا هو البديل الرئيس لهاتيْن النظريتيْن. لكن والت يرى أن هذا النهج البديل ليس واحدًا من المقاربات التأملية الرئيسة وإنما هو البنائية التي تتنازل عن كَمٍّ كبير من الأسس الفلسفية للعقلانية. غير أنه يذهب إلى أبعد من ذلك؛ فيقوم بالتصريح برفضه للتأملية «لأن هؤلاء العلماء ركزوا مبدئيًا على توجيه النقد للنماذج الفكرية السائدة لكنهم لم يقترحوا أبدالًا إيجابية لها، فظلّوا مجموعة تنظر إلى نفسها على أنها أقلية منشقة طوال معظم عقد الثمانينيات»[4].

يبيّن والت الخصائص الرئيسة لهذه «النماذج» الثلاثة (الواقعية، والليبرالية، والبنائية) في شكل يصوّر مبنى يونانيًا - رومانيًا كلاسيكيًا ذا ثلاثة أعمدة. وتحت عنوان البنائية يُدرجُ والت الأفراد باعتبارهم «بنود تحليل» البنائية، و«الأفكار والخطاب» باعتبارها «أدواتها الرئيسة». و«القصور الرئيس» للبنائية هو أنها «أفضل في وصفها للماضي من تنبؤها بالمستقبل». ولا يتوقف الأمر على كون هذا التفسير عرضًا ركيكًا للبنائية فحسب، وإنما أيضًا لأن البنائية تصوَّر بأنها المنهجية الوحيدة التي تتعاطى مع الأفكار والخطاب والهويّات، الأمر الذي قد

---

(2) Robert O. Keohane, *International Institutions and State Power* (Boulder, CO: Westview Press, 1989), p. 173.

(3) المصدر نفسه، ص 173 - 174.

(4) Stephen M. Walt, «International Relations: One World, Many Theories,» *Foreign Policy*, no. 110 (1998), p. 32.

تراه مجموعة متنوعة من علماء النظرية التأملية أنه موضع اهتمامهم الرئيس. ولا يقوم ستيفن والت، وبطريقة فعّالة، بإسكات المقاربات النظرية الأكثر تطرفًا فحسب، وإنما يقوم أيضًا بالتقليل من شأن البنائية. وهذا واضح في قناعته «بأنه يجب على الدبلوماسي المتكامل (compleat diplomat) المستقبلي بأن يبقى مطّلعًا على تركيز الواقعية على دور السلطة الذي لا مفرّ منه، وأن يضع في الحسبان وعي الليبرالية للقوى الداخلية المحلية، وأن يقوم بين الحين والآخر بالتفكّر في ضرورة وجود رؤية للتغيير لدى البنائية»[5]. وبطريقة المقارنة، يُحاجّ والت بأن «من المرجّح أن تبقى الواقعية الأداة الوحيدة الأكثر نفعًا في صندوق أدواتنا الفكري»[6].

يتمثّل الوضع الحالي في كونه يحوي نطاقًا واسعًا من النظريات في العلاقات الدولية. ويجدر التأكيد أنه في الوقت الذي يحاول فيه بعض هذه النظريات أن يفسّر الخصائص نفسها المتعلقة بالسياسة العالمية، فإن بعضها الآخر يركّز على جوانب مختلفة تمامًا. والمشكلة هي أن عديدًا من منظّري الاتّجاه السائد (العقلانيين) يُنكرون شرعية كِلتا المجموعتين من النظريات البديلة. وتلك النظريات التي تقدّم تصوّرات منافسة للظواهر نفسها غالبًا ما يُنظر إليها بأنها غير شرعية، أي إنها ليست علمًا اجتماعيًا «صحيحًا»، بينما يتم صرف النظر عن تلك النظريات التي تقوم بالتركيز على خصائص أخرى للسياسة العالمية (مثل الفقر، والجندر، والعرق، والقانون الدولي، والبيئة، وغيرها) باعتبار أنها لا تتعامل مع الخصائص الأكثر أهمية للسياسة العالمية (عادة ما تعرّف بأنها الحرب ما بين الدول). وفي جانب مهمّ، فإن غضّ النظر عن عمل ما باعتباره غير شرعي (من الناحية الإبستيمولوجية) يُعَد بأكثر من طريقة أمرًا أكثر خبثًا من صرف النظر عن عمل ما على أساس أن الخصائص التي تمّ التركيز عليها (أي تلك المبنية على أساس العلاقات الأنطولوجية بين الأفكار) ليست أساسية في العلاقات الدولية.

إن أيًا من هذا لا يعني أن مقاربات الاتجاه السائد المسيطرة تقليديًا قد عفا

(5) المصدر نفسه، ص 44.

(6) المصدر نفسه، ص 43.

عليها الزمن أو هُمّشت، بحيث لا يمكنها أن تعطي تفسيرًا للعلاقات الدولية. فبالتأكيد، نحن نأمل أن نكون من خلال تخصيصنا فصلين لكل واحد من النظم الفكرية المسيطرة تاريخيًا، قد وضّحنا الأهمية التي نضعها لهذه النظريات. ومن وجهة نظرنا، فإن هذه النظريات بالغة الأهمية في تفسير العلاقات الدولية، إلا أننا لا نشعر عند هذا القدر نفسه من الأهمية، بأنها تكفي لوحدها لإعطاء هذا التفسير. فنحن نعتقد بأن هناك اعتبارات أخرى تفسّر مجالات في العلاقات الدولية، وبأن من واجبنا كمحررين لهذا الكتاب أن نقوم بتقديم أكبر قدر ممكن من الاعتبارات المتنوّعة فيه. ونحن نعتقد أيضًا بأن القارئ يحتاج إلى أن يفهم أمرين: الأول أن المقاربات المسيطرة عبر التاريخ ضرورية جدًا للوصول إلى فهم العلاقات الدولية، والثاني أن هذه النظريات يجب أن تكمّلها اعتباراتٌ أخرى مساوية لها في الشرعية.

أما بعض الباحثين الأكاديميين العريقين في هذا التخصص، أمثال كال هولستي (Kal Holsti)، فيأسفون لتكاثر النظريات هذا، ولاختفاء المجال واضح المعالم للبحث. فكما يقول هولستي:

«من الصعب القول إنه لا يزال هناك جوهر خاص بالمجال... يجب أن يكون مجالنا في الأساس مهتمًا بالعلاقات بين الدول، وبالعلاقات بين المجتمعات والجهات الفاعلة من غير الدول، وبالمدى الذي تؤدي فيه هذه العلاقات إلى المساس بالعلاقات بين الدول والتأثير فيها. وعندما نذهب بعيدًا متجاوزين هذه النطاقات، فإننا ندخل في مجالات علم الاجتماع، والعلوم الإنسانية، وعلم النفس الاجتماعي، وأفضل من يتناولها هم الأشخاص المختصون بهذه التخصصات»[7].

ويضيف:

«إني قلقٌ بعض الشيء من أن يكون هناك عدد أكبر من اللازم من الأشخاص الذين يقضون وقتًا طويلًا في مناقشة قضايا عظمى إبستيمولوجية وميتافيزيقية... لكن بعد نقطة معينة... ربما يقودنا الاهتمام بالإبستيمولوجيا

(7) Kalevi J. Holsti, «Interview with Kal Holsti,» *Review of International Studies*, vol. 28, no. 3 (2002), p. 621.

إلى أن نسهو عن موضوع البحث. لقد كتب أعظم النصوص في مجالنا أولئك الذين كانوا منغمسين في الموضوع، وليس علماء النظرية الإبستيمولوجيا»[8].

ونحن لا نوافق هولستي رأيه، فنحن نعتقد بأن المجال قد أصبح الآن أكثر صحةً نتيجة لتكاثر النظريات فيه. ولم يتسبب هذا الأمر بإعادة النظر فحسب بشكل جوهري في الأمور التي يتكون منها هذا المجال، وإنما قادَ أيضًا إلى التشكيك في الافتراضات الرئيسة للعلاقات الأنطولوجية والإبستيمولوجية لهذا التخصص. ونرى أن اجتماع هذه التطورات معًا يفتح المجال للمزيد من المناقشات، ويعطي في الوقت نفسه وبشكل حاسم الشرعية لأنواع أكثر من النظريات. فمن ناحية، يتيح لنا النطاق الواسع من النظريات أن نفكّر في جوانب من العلاقات الدولية أكثر من السابق، ولأن هذا التنوّع غالبًا ما يكون مبنيًا على مواقف إبستيمولوجية بعيدة جدًا من [الفلسفة] الوضعية، فإنه يتيح لنا، من ناحية أخرى، أن نتأمّل في طريقة تفكّرنا في العالم. وقد تم تحقيق هذا الاتساع في النظريات جزئيًا من خلال ارتباط أكثر قربًا من علوم اجتماعية أخرى، بحيث أصبحت الاعتبارات الاجتماعية أو الإنسانية للعلاقات الدولية تمامًا بأهمية الاعتبارات التقليدية السياسية أو الاقتصادية نفسها. ونحن نرى أنّ هذا الوضع أفضل من معظم مواقف القرن الماضي، حينما سيطرت نظرية واحدة (الواقعية) على التخصص، وعندما احتلّت رؤية واحدة في البناء المعرفي (الوضعية) عرش السيادة في هذا التخصص. لكننا بالطبع لا ننكر بأن هذه التعددية في المقاربات تؤدي بالفعل إلى بروز مشكلات عدة ذات أهميّة، أبرزها كيفية الاختيار من بين النظريّات.

ما الذي تشترك فيه النظريات؟

على الرغم من الاختلافات الكبيرة بين النظريات التي تم تناولها في هذا الكتاب، إلا أن من المهم الإشارة إلى أنها تشترك جميعها في ثلاثة افتراضات مهمّة. الأول والأبرز من بينها هو التزامها جميعًا بأهمية النظرية في فهم العالم. وبخلاف أولئك الذين يرون أن النظرية ليست ذات صلة أو أنها اختيارية [أي

(8) المصدر نفسه، ص 623.

يمكن التخلي عنها]، فإن جميع المؤلفين في هذا الكتاب يعتقدون بأن النظرية بالغة الأهمية في تفسير العلاقات الدولية. ونحن في حاجة إلى أن نشدّد على أهمية هذا الافتراض بما أن كثيرين ما زالوا يعتقدون بأن النظرية تعترض الطريق أمام فهم العالَم، ليس إلا، وفي أسوأ الأحوال فإنهم يعتقدون بأنها، وبكل بساطة، طريقة لجعل الأمور أكثر تعقيدًا مما هي عليه واقعيًا. ومن وجهة نظرنا، فإن الخيار المتمثل في الاعتبارات غير النظرية للعالم هو ببساطة خيارٌ غير موجود. وينبغي جمع كل المشاهدات المتعلقة بالعلاقات الدولية من خلال لغة خاصة بنظرية أو بأخرى. فالخيار إذًا هو إن كنتَ مدركًا للافتراضات التي تجلبها لدراستك المتعلقة بالعالَم أم لا. وبالتأكيد، فإن النصوص التي تستهل بالقول إنها تنظر إلى «الحقائق» فحسب، هي مثقلة بالنظريات؛ ذلك أنّ ما يُعدّ أنه «الحقائق» هو إما أمرٌ مرتبطٌ بوضوح بنظرية ما، وإما أنه بدلًا من ذلك، نتاجٌ لافتراضات قوية وغير مصرّح بها.

الافتراض الثاني أن كل النظريات لها تاريخ، على الرغم من أن ذلك التاريخ ليس دائمًا ضمن تخصص العلاقات الدولية. ووجود تاريخ لكل منها يعني أن مقارنة النظريات ليست بالأمر السهل، حيث إنها تنبثق من نظم فكرية كثيرة الاختلاف. لذا فإن العديد من الفصول هنا تقوم باستخدام كلمة «نظرية» بطرائق محدَّدة؛ ونحن في حاجة إلى أن نشدّد على هذا الأمر للقارئ، بما أن الاستخدامات المختلفة هي نتيجة مباشرة للإرث التاريخي والفكري لكل واحدة من هذه المقاربات. لذلك، فإن الفصول التي تتحدّث عن النظرية النسوية وما بعد البنيوية والنظرية الخضراء وما بعد الاستعمارية [بعد الكولونيالية] قد تم تطويرها من أعمال قد ظهرت أساسًا في تخصصات أكاديمية أخرى، ولا سيّما في السنوات الخمسين الأخيرة. في المقابل، فإن الفصول التي تتناول الواقعية الكلاسيكية والليبرالية والماركسية والنظرية النقدية والمدرسة الإنكليزية، يتحدّث كل واحد منها عن مقاربة قائمة منذ زمن أبعد من ذلك بكثير، يعود في معظم الحالات إلى أبعد من قرن واحد من الزمن في الأقل. كذلك، فإن المناقشات المتعلقة بالعلوم الاجتماعية والنظرية السياسية الدولية - والتي تتم مناقشتها في الفصليْن الأوليْن - لها أيضًا تاريخ طويل، وإن لم يكن هذا التاريخ

مصرّحًا به ضمن حدود نظرية العلاقات الدولية وإنما ضمن تخصصات الفلسفة أو النظرية السياسية وعلم الأخلاق. أخيرًا، فإن الفصول التي تتحدث عن الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة والبنائية وتأثيرات العولمة، تركّز جميعها على التطوّرات النظرية الرئيسة في تخصص العلاقات الدولية خلال السنوات العشرين الأخيرة.

أما الافتراض الثالث، فهو أن كل واحد من الفصول يطرح تصورات حول الروابط بين النظرية والتطبيق، لكن أكرّر أنها تقوم بذلك بطرائق متنوعة. فبعض الفصول اللاحقة تتعامل مع النظرية كأنها شيء يشبه صندوق العدّة، الذي يمكن القارئ من خلاله، ومن طريق فهمه لمفاهيم رئيسة معينة، أن يقوم بتطبيقها على العالَم، وبذلك يمكنه أن يفهم العالم بطريقة أفضل. الفصول الأربعة التي تتحدّث عن الواقعية الكلاسيكية والليبرالية الكلاسيكية والواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة، هي أمثلة جيّدة على هذا المفهوم للنظرية. أما القسم الآخر من الفصول فيُظهر النظرية بأنها شيء يوجّه النقد إلى النظام القائم المسيطر ويقترح طرائق لإعتاق الأفراد وتحريرهم من ذلك النظام: الفصول التي تتحدث عن النظرية الخضراء، والماركسية والنظرية النقدية، وما بعد الاستعمارية، هي أمثلة جيدة على هذا النوع من النظريات. وعلى الرغم من ذلك، فإن فصولًا أخرى، مثل النظرية النسوية، وما بعد البنيوية، والنظرية السياسية الدولية، والمدرسة الإنكليزية، والعولمة، والبنائية، مهتمّة أكثر بالأمور التي يتم تقديمها على أنها القضايا الجوهرية الممثَّلة في التخصص، وكيفية ارتباطها بالهوية. وبالنتيجة، فإن النظريات التي نغطّيها في هذا الكتاب تَعرض طرائق متنوعة لمقاربة العلاقة بين النظرية والتطبيق: يختلف التنوع ابتداءً من صندوق العدّة المفيد، ووصولًا في النهاية إلى الإعتاق (emancipation) [التحرر] البشري، وهذا يؤدي مرة أخرى إلى طرح السؤال حول دور النظرية.

وقد سيطرت إجابة واحدة محدَّدة عن هذا السؤال على تخصص العلاقات الدولية طوال معظم تاريخه بوصفه تخصصًا منفصلًا، وهي أن للنظرية دورًا، هو تفسير العالم؛ وبتعبير آخر، فإن وظيفة النظريات هي إعطاء تقرير عن العالم،

ويُعد هذا إلى حد كبير نموذج «صندوق العدّة» للنظرية. ووفقًا لهذه الرؤية، فإن النظريات هي أدوات لتفسير عالم موجودٍ بعيدًا منها. ومثل هذه القناعة شكّل افتراضًا راسخًا عند الفلسفة الوضعية. تُعرَف هذه الرؤية إلى النظرية بأنها رؤية «تفسيرية» (explanatory)، وذلك يعني أن النظريات تُفسّر عالمًا «موجودًا في مكان ما»، وبأن تفسيره يعني معرفة ما يعنيه العالم. لكن هناك رؤية أخرى للنظرية وهي أن النظريات «تشكّل» العالم الذي تقوم بتفسيره. وما نعنيه حصرًا بهذا هو أنه لا يمكن مطلقًا للنظريات أن تكون منفصلة عن العالم، فهي جزء لا يتجزأ منه، ولذلك فمن غير الممكن البتّة أن تكون هناك «رؤية غير نابعة من أي مكان»، وجميع النظريات تقوم بوضع افتراضات عن العالم، وهذه الافتراضات أنطولوجية (أيٌّ من الخصائص هي التي تحتاج إلى تفسير)، وكذلك إبستيمولوجية (أيٌّ من الأمور هي التي تُعتبر تفسيرات). النقطة الحاسمة المهمة هنا هي أنه بينما تزعم النظريات الوضعية بأن النظريات غير الوضعية غير شرعية لأنها غير محايدة (كأن تعطي افتراضات صريحة حول الأنطولوجيا والإبستيمولوجيا، خذ على سبيل المثال الفصل المتعلق بالنظرية النسوية)، لا تعترف النظريات الوضعية بأنها تقوم بالشيء نفسه تمامًا لكن من خلال الحفاظ على مسافة فاصلة بين المراقِب والمراقَب، وبين النظرية والعالَم. إن هذا الزعم هو الذي يحتاج إلى أن يُطعن فيه؛ فجميع النظريات موجودة ضمن مكان وزمان وثقافة وتاريخ، وبتعبير بسيط، ليس ثمة إمكان للانفصال عن هذه الأمور كما تتطلّب الوضعية.

بناءً عليه، فإن هذا الكتاب يستهلّ بفصل يقوم بالتعريف بالمناقشات الرئيسة في تخصص العلاقات الدولية في ما يتعلق بفلسفة العلوم الاجتماعية، من ثم يتبعه فصل يرسم دَوْر ما يسمّى بالتنظير المعياري في تخصص العلاقات الدولية ونطاقه. وكما تُشير إرسكاين، فإن النظرية المعيارية هي بمنزلة حقل فرعي لتخصص العلاقات الدولية أكثر من كونها موقفًا نظريًا محدّدًا ومنفردًا. بعد ذلك، لدينا أربعة فصول تتناول النظريات التقليدية السائدة وهي: الواقعية الكلاسيكية، والواقعية البنيوية، والليبرالية، والليبرالية الجديدة. يتبعها ثلاثة فصول تتناول المقاربات التي تتشارك في أمور كثيرة مع الاتجاه السائد، لكن

تم النظر إليها بأنها تطورات لذلك الاتجاه، أو بأنها مستقلة المعالم إلى حد أنها تشكّل أنظمة فكرية منفصلة، وهي: المدرسة الإنكليزية، والماركسية والنظرية النقدية، والبنائية. أخيرًا، لدينا مجموعة من أربعة فصول غاية في «النقد» للاتجاه التقليدي السائد، وهي: النظرية النسوية، وما بعد البنيوية، وما بعد الاستعمارية، والنظرية الخضراء. ونختم الكتاب بفصلين يُعد كل واحد منهما استنتاجًا. يَنظر الفصل المتعلق بالعولمة إلى العلاقات الدولية المعاصرة، ويناقش إن كان هنالك شيءٌ يُدعى بالعولمة، وإن كانت الظواهر المتنوعة للعولمة ترى أن النظريات المتمركزة حول الدولة في تخصص العلاقات الدولية هي زائدة عن اللزوم. ويقوم الفصل الأخير بالنظر إلى الطبيعة الحالية لتخصص العلاقات الدولية، وإلى الطرائق التي ترتبط فيها النظريات التي نوقشت في هذا الكتاب، بِبُنية الحوار المنبثق في المجال. وكما سترى، فإن لدى هذه الفصول أمورًا مهمّة لتقولها عن الارتباط بين الكيفية التي من خلالها عرّف هذا الاختصاص بصورة تقليدية جوهر موضوع العلاقات الدولية، والكيفية التي تتيح للفرد أن يقرّر أي النظريات هي الأكثر جدوى في تفسير العالم.

التنوّعية والتخصّصية

إن الصورة التي تنبثق من هذا الكتاب هي أن تخصص العلاقات الدولية، بحسب اعتقادنا، أوثق صلة الآن بعالم العلاقات الدولية مما كان عليه في أي لحظة سابقة من تاريخه. وقد تقدمنا بهذا الادّعاء في الطبعة الأولى وما زلنا مقتنعين به، على الرغم من تحدي أحد المنظّرين الروّاد لنا في هذا الشأن منذ الطبعة الأخيرة، وتحدّيه هذا ينقسم إلى شقّين: يتضمن الأول التشكيك في الدرجة التي يتّسم بها تخصص العلاقات الدولية فعليًا بالتعدّدية النظرياتية، أما الثاني فيتعلق بالتشكيك في ما إذا كانت التعددية في حد ذاتها أمرًا ذا قيمة[9]. وقد قمت بالدفاع عن مزاعمنا في هذا الخصوص في مكان آخر[10]، لذلك فإني

(9) Brian Schmidt, «International Relations Theory: Hegemony or Pluralism?,» *Millennium: Journal of International Studies*, vol. 36, no. 2 (2008).

(10) المصدر نفسه.

لن أكرر تلك النقاشات هنا مرة أخرى. لكن يكفي القول بأن نظرية العلاقات الدولية أصبحت الآن أكثر تعدّدية مما كانت عليه قبل 30 عامًا فقط، ولا سيّما خارج التيار السائد في شمال أميركا. وقد ولّد هذا التنوع إجاباتٍ مختلفة عن السؤال المتكرر في تخصص العلاقات الدولية حول الجهات الفاعلة، والقضايا، والمسببات، والعواقب. وفي ضوء حقيقة أننا لا نؤمن بأن الأسئلة السياسية المتعلقة بالعدالة، والسلطة، والحقوق، مُهيأة لأجوبة منفردة [أي إنها لا تقبل أن يكون لكل سؤال جواب واحد محدد]، فإننا نعتبر التعدّدية تطوّرًا إيجابيًا في التخصص.

على الرغم من ذلك، فإن وجود هذا الكَم المتكاثر من النظريات المختلفة والمتميزة، قد تسبب بمشكلتين رئيستين لجميع طلبة اختصاص العلاقات الدولية. الأولى تتعلق بما إذا كان يمكن القول بوجود تخصص في العلاقات الدولية بالمُطلق بعد تكاثر النظريات، حيث للعديد منها أساسه الفكري في علوم اجتماعية مختلفة. ويتناول الفصل الأخير من هذا الكتاب هذا السؤال بالتفصيل، لكن، وعلى نحو مماثل، فالفصل ما قبل الأخير الذي يتحدّث عن العولمة يشير ضمنيًا إلى أننا إذا بدأنا تحليلنا للعلاقات الدولية من منظور اقتصاديّ، فإننا سنحصل على رؤية مغايرة تمامًا لطبيعة الخصائص الجوهرية التي يجب أن تفسَّر من خلال أي نظرية. وفي جانب مهم، فإن محرري هذا الكتاب مرتاحون بشأن ما يعنيه التكاثر بالنسبة إلى هوية هذا التخصص، لأننا نعتقد بأن الأمر الأكثر أهمّية هو قدرة النظريات على تفسير العالَم كما تتم رؤيته من مواقع ثقافية، واقتصادية، وجندرية، وسياسية، وإثنية، واجتماعية مختلفة ومتنوعة. والمشكلة في الإصرار على أن تكون حدود التخصص واضحة، ومحدّدة، وثابتة، هي أن هذا الأمر يحدّد تمامًا الأمور التي تُحتَسَب بحوثًا أو دراساتٍ أكاديميةً مقبولة. ونحن نفضّل تلك القيود التي تمكن التخصص من أن يتغيّر، مثل وجهات نظرنا عن التحوّل السياسي [التي تتغير] وفقًا لهويّتنا كمراقبين (مشاهدين)، وأيضًا وفقًا للأجندة التي نرغب في تفسيرها. وفي ضوء هذا، نشير إلى أن التخصص قد أدى دورًا في إعادة تشكيل عالم سيطرة القوى العظمى الواقعي، لأن هذا ببساطة ما قامت أجيال من الأكاديميين في تخصص

العلاقات الدولية بتدريسه لطلابها على أنه «الواقع» أو «العالم الواقعي». بهذا المعنى، فإن الاهتمام الزائد بالمحافظة على حدود التخصص الأكاديمي يبدو بشكل خطير خطوةً مُحافِظة جدًا لمنح امتياز لتوزيع القوى القائم حاليًا في العالم. ونحن نشعر بأن التنوع الحالي في التخصص يقدم الكثير في سبيل توفير الفرص لتدارُس مجموعة متنوعة من الشؤون والقضايا المتعلقة بالسياسات، أكثر بكثير مما كانت عليه الحال خلال تاريخ التخصص. وبتناولها مجتمعة، تقوم النظريات في هذا الكتاب بخلق مساحة للتفكير في الأمور التي تتكوّن منها العلاقات الدولية وأي من خصائصها هي الأكثر بروزًا. بهذا المعنى المهم، إذا كان التخصص يواجه أزمة هوية لأنّ القناعات القديمة لم تَعُد آمنة بالدرجة نفسها، فنحن إذًا نعتقد بأن هذا تطورٌ إيجابي ومُشجِّع.

في أيّ حال، فالمشكلة الثانية التي نتجت بسبب تكاثر النظريات أعمق بكثير، وتتعلق بكيفية اختيار المرء النظرية المناسبة لاستخدامها. تقليديًا، لم تكن هذه مشكلة بالنسبة إلى التخصص، حيث إن الجواب كان دائمًا خيارًا ما بين الواقعية والليبرالية، مع كون الواقعية هي المسيطرة. وقد كان الحال كذلك إلى حدٍّ كبير، لأنه إذا كان يتمّ تعريف الموضوع بوجود الحرب، فالواقعية هي التي كانت تبدو النظرية الأفضل في تفسير الحرب. وإذا كان تركيز الفرد على التعاون الدولي، فالليبرالية هي التي كانت مناسبة؛ والحوار بين هذين المساريْن النظريَيْن هو الذي قام بتشكيل الحوار المؤسِّس ضمن تخصص العلاقات الدولية. واليوم، ليس هناك مجموعة من النظريات البديلة المقنِعة والمطوّرة بشكل جيّد فحسب، بل إن هذه النظريات تقوم أيضًا بمجادلة صحة الافتراضات الأساسية لمحتوى المجال.

يثير هذا الوضع التساؤل في الأسس التي نقوم بموجبها بالاختيار من بين النظريات. وهذا الأمر يسبب قلقًا كبيرًا لعديد من الطلبة الجامعيين الجدد الذين يدرسون تخصص العلاقات الدولية، حيث إنهم يرغبون في أن يتم إرشادهم إلى الإجابة «الصحيحة». وبالطبع، فإن هذا هو السبب الذي جعل الواقعية قوية إلى ذلك الحد، لأنها ترى نفسها علنًا أفضل تحليل للاستمرارية في الحروب

والمنافسة بين الدول. ونحن نشعر بأن ثمة مجازفة كبيرة في الإجابة عن هذا السؤال. من وجهة نظري، ينبغي أن يكون المعيار الأول المتعلّق بقرار الاختيار من بين النظريات هو القضايا التي تريد تفسيرها. وبناءً عليه، إذا كنتَ مهتمًا بمستقبل البيئة، فالنظرية الخضراء، في الأغلب، ستكون منطلقًا جيدًا لتبدأ منه، حالها حال أي نظرية أخرى. وهذا لا يعني أنها [النظرية الخضراء] هي وحدها القادرة على تقديم تفسيرات، لكنها تقوم بالفعل بإعطاء القارئ مكانًا ليبدأ منه في التفكير في السؤال حول النظرية الأنسب. وقد ترغب في ترك قضية الاختيار بين النظريات هنا، حيث يمكنني أن ألمّح إلى أن جميع النظريات في هذا الكتاب تتعامل مع جوانب منفصلة ومختلفة من عالم العلاقات الدولية ذاته، وبأنه يمكنك أن تتبنّى طريقة الاختيار والمزج (pick and mix) من بين النظريات [بأن تختار ما يعجبك من كل واحدة من النظريات وتطبقها انتقائيًا بحسب الموقف، وقد لا تكون هذه الاختيارات مترابطة أو متشابهة]. وبناءً عليه، ربما ترى أنّ من المناسب استخدام النظرية الخضراء مثلاً عندما تناقش موضوع البيئة، والنظرية النسوية حينما تناقش اللامساواة الجندرية العالمية، والواقعية البنيوية عندما تنظر إلى منافسة القوى العظمى في آسيا والمحيط الهادئ. لكن على الرغم من أن هذا قد يبدو ملائمًا، إلا أني لا أعتقد أن هذه الخطوة ممكنة، ذلك أن النظريات المختلفة ليست بمنزلة قِطع مكمّلة لأحجية أو لصورة واحدة يمكن تجميعها معًا بطريقة مرتّبة لتقوم كل واحدة منها بتفسير جزء معيّن من العلاقات الدولية، إنما أعتقد بأن النظريات في هذا الكتاب هي كالعدسات الملوّنة المختلفة؛ إذا وضعت واحدة منها أمام عينيك، سترى الأمور بشكل مختلف. وستبدو بعض جوانب العالم متشابهة في بعض النواحي، كالأشكال مثلًا، لكن عديداً من الخصائص الأخرى، كالضوء وتدرّج اللون، ستظهر مختلفة جدًا، لا بل شديدة الاختلاف إلى حدّ أنها تبدو وكأنها تُظهِر عوالم مختلفة.

عند التفكير في هذا الأمر قد ترغب في تخيّل المثال الرائع الذي ضربه مارتِن هوليس (Martin Hollis) عن اللعبة المتحركة المعلّقة فوق سرير الطفل، وهو تشبيه مجازي قام هوليس باستخدامه بانتظام في التدريس. ووجهة النظر التي تقول إن كل واحدة من النظريات المختلفة تقوم بتفسير جزء من عالم

العلاقات الدولية، تُشبه وجهة نظر شخص واقف ينظر إلى لعبة الطفل المتحركة، والذي سيرى اللعبة نفسها التي يراها الطفل المستلقي على السرير، وإن كانت رؤيته هذه هي من زاوية مختلفة. وليس هنالك أيّ شيء غير قابل للمفاضلة [المقايسة أو المقارنة] (incommensurable) في رؤية كل واحد منهما، إذ يمكن لتحليل هندسي بسيط أن يُبيّن كيف يمكن الجمع بين رؤيتهيما المختلفتين للعبة؛ فهما مجرّد رؤيتين مختلفتين للّعبة نفسها. إلا أن هوليس كان دومًا يُحاجّ بأن العالم الاجتماعي ليس على هذا النحو، ومن وجهة نظري فمُحاجّتُه هذه مُقنِعة. فلا يمكننا ببساطة أن ندمج النظريات التي نستخدمها معًا كي تتجمّع لدينا وجهات نظر مختلفة عن عالم العلاقات الدولية نفسه؛ بل على العكس من ذلك، ترى النظريات في الواقع عوالمَ مختلفة. لذلك، فإن الكاتب الماركسي سيرى شكلًا من أشكال القوة (والذي سيكون اقتصاديًا في النهاية) مختلفًا عن ذلك الذي سيراه الواقعي الكلاسيكي (وهو شكل سياسي للقوة)، على الرغم من تركيز كليهما على القوة. وبالمثل، فإن الليبرالي الكلاسيكي لن يرى التعاون في المسائل البيئية بطريقة مشابهة لتلك التي يَنظر بها عالِم النظرية الخضراء إلى هذا التعاون. أخيرًا، فكّر فرَضًا بعالِم متخصص في النظرية النسوية يكتب عن هيكل القوى العالمية، وقم بمقارنته بتصوّر لمنظّر في الواقعيّة الجديدة. ليس من الممكن أن تقوم ببساطة بتجميع هذه التصوّرات المتباينة للعلاقات الدولية لتحصل على نظرية واحدة شاملة. فالنظريات جزء من العالَم الاجتماعي، ولا يمكنها البتة أن تكون منفصلة عنه، ولذا فهي تشكّل العالم الاجتماعي الذي نعيش فيه. وتقوم كل واحدة من هذه النظريات بتحديد المشكلات التي يجب أن يتم تدارسها بطرائق مختلفة، وقد تقوم أيضًا بتحديد كيفية معرفتنا للأمور المتعلقة بهذه المشكلات بطرائق مختلفة. لذلك، فإن الموقع الاجتماعي للشخص المُراقِب [الذي يقوم بأخذ المشاهدات] سيؤثر في اختياره للنظرية التي يراها بأنها الأجدى، وذلك ببساطة لأن ذلك الموقع سوف يُهيّئ ذلك المُراقب لتحديد بعض خصائص العلاقات الدولية لكونها أساسية، وتحديد خصائص أخرى لكونها ذات صلة أقل.

لكن في طرحنا لوجهة النظر هذه حول النظرية ينبغي أن نوضّح أننا لا

نقول إن لكل نظرية الكفاءة نفسها في تفسير كل شيء؛ فهي ليست مسألة أن «كل شيء مباح». ووجهة نظرنا هي أن مجموعة متنوعة من النظريات ستزعم أنها تعطي تفسيرات للنوع عينه من خصائص العلاقات الدولية. ونحن نؤمن بأن ثمة أسسًا للاختيار من بينها، على الرغم من أننا نريد أن نؤكّد أن هذه الأسس ليست مُقيّدة مطلقًا إلى الحد الذي يزعمه أصحاب النزعة الوضعية. وحيث إننا لا نعتقد بأن الاختيار من بين النظريات متعلّق ببساطة بما قد يُعجب القارئ في يوم معيّن، إلا أننا نعتقد فعلًا بأنه لا يمكن أن تكون الأسس هي تلك المتعلّقة بواحدة من وجهات النظر السائدة الخاصة بالإبستيمولوجيا والمنهجية.

يعود بنا كل هذا إلى حيث بدأنا هذا الفصل. هنالك عدد من النظريات التي تقدّم تفسيرات حول ما إذا كانت علاقات التعاون ممكنة بين الولايات المتحدة الأميركية والصين، أو حول كيفية معالجتنا لمسألة التغيّرات المناخية، أو عن أسباب شروع الولايات المتحدة الأميركية والمملكة المتحدة في حرب لتغيير نظام الحكم في العراق. وستجد أن بعضًا منها مُقْنِع، وبعضها الآخر ليس على الدرجة نفسها من الإقناع. ولا نُحاجّ بأن كل واحدة من هذه النظريات يجب وصفها بالمناسبة أو المفيدة أو الصالحة بالدرجة نفسها؛ فالقرارات حول أي النظريات هي المقبولة وأيها غير مقبولة، يجب تحديدها أولًا من جانب قارئ هذا الكتاب أو من جانب مؤيّد النظرية المعنية. ولا يمكن القيام بالحُكم على نظرية ما من جانب المدافعين عن نظرية أخرى [تَرى] منافسيها إما غير ذوي صلة بالنظرية الأولى، أو أنهم غير شرعيين. كما نريد أن نلفت الانتباه إلى أن ثمة صعوبات إبستيمولوجية في المزج ما بين النظريات المختلفة، على الرغم من أن الواقعية النقدية والمدرسة الإنكليزية كلتيهما تحاولان أن تقدّما نظريات مركّبة تجمع بين أكثر من موقف واحد.

إن عديدًا من طرائق تناول تخصص العلاقات الدولية يتجنب مشكلة عدم القابلية للمفاضلة [أو عدم القابلية للمقايسة] (incommensurability) من خلال التركيز على تلك النظريات التي تشترك في ما بينها في الأسس الإبستيمولوجية (كالليبرالية الجديدة والواقعية الجديدة مثلًا) فحسب. وهذا يجعل «المناقشات»

سهلة نسبيًا. لكننا لم نختر بأن نتعامل مع نظريات العلاقات الدولية بتلك الطريقة، وإنّما حاولنا أن نزوّدك بخيارات واسعة من النظريات ونترك لك المهمّة المزعجة في تقرير أي النظريات تجِدُها أكثر نفعًا في تفسير العلاقات الدولية وفهمها، ومن ثم الإجابة عن السؤال حول السبب الذي جعلك تختار تلك النظرية. ونحن نعتقد بأن ذلك يعطيك خيارًا حقيقيًا. وعلى الرغم من أنه قد يكون مزعجًا للوهلة الأولى التشكيك في ما إذا كان من الممكن استخدام النظرية على أنها صندوق للعدّة ليتم من خلاله الإجابة عن قضايا ومشكلات مختلفة، إلّا أننا نعتقد بالفعل بأن حقيقة التنوع في النظريات في تخصص العلاقات الدولية تُجبِر القرّاء على مواجهة الأسئلة المتعلقة بكيفية الاختيار من بين النظريات. ومثل هذه الأسئلة هي مما لا يمكن تجنّبه؛ فقد كان يتم في السابق صرف النظر عنها بسبب ميلها إلى تقديم نظريات العلاقات الدولية المتوافق بعضُها مع بعض فحسب. والتنوع الذي تم تقديمه في هذا الكتاب يَعِدُ بتخصص ذي ارتباطٍ بالأشخاص في مواقع متنوعة، أكثر مما كانت عليه الحال قبْلًا. ولدى محرّري هذا الكتاب قناعة كبيرة بأنّ من الأفضل فتح مساحة للتحليل والحوار؛ فعلى الرغم من أن ذلك سيقود إلى تساؤلات أخلاقية وفلسفية صعبة حول اختيار النظرية، إلا أنه أفضل من إغلاق باب الحوار والإصرار على أن النظريات الوحيدة «الصحيحة» هي تلك التي تنسجم مع الافتراضات المسبقة التي غالبًا ما تكون خفيّة، والمتعلقة بالأمور التي تتكوّن منها العلاقات الدولية. ووجهة نظرنا المقنِعة هي أنه ينبغي الاحتفاء بالتنوعية بدلًا من ضبطها (كما يفضل بعض التقليديين).

ربما يكون التنوع مزعجًا لأنه يترك القارئ ليواجه بعضًا من المشكلات الجوهرية المتعلقة بكيفية الاختيار من بين النظريات المتنافسة، لكنه في الأقل يتيح الفرصة لمواجهة المعتقدات التقليدية الأصلية [الأرثوذكسية]، كما يفتح المجال أمام وضع نظرية مرتبطة بطائفة أوسع من البشر، وفي نهاية المطاف، يتيح لنا الفرصة لتقبّل حقيقة أن اختيارنا لنظرية نفسّر بها عالم العلاقات الدولية، لا يمكن أن يكون تصرّفًا محايدًا البتة. إن النظرية موجودة باستمرار ضمن المجتمع، ولها دائمًا علاقة بالقوة لا يمكن تجنّبها، ولا يمكن الدفاع عنها

من خلال اللجوء إلى تصوّر أساس واحد حول ما هي «الحقيقة». بهذا المعنى، فإننا لا نحصر هدفنا بتزويد القارئ بتصوّر واحد للعلاقات الدولية، بل نسعى إلى تزويده بخيارات متعددة من نظريات العلاقات الدولية التي تسمح لنا بأن نفهم عالَمنا المتعدد الطبقات والمُعقّد ثقافيًا، إضافة إلى أنها تتيح لنا التعرف إلى الإجراءات والصعوبات المرتبطة بالتوصّل إلى فهم هذه النظريات.

قم بزيارة مركز المصادر الإلكتروني المرافق لهذا الكتاب للمزيد من المواد الإضافية الشائقة: <http://www.oxfordtextbooks.co.uk/orc/dunne2e>.

الفصل الأول

العلاقات الدولية والعلوم الاجتماعية

International Relations and Social Sciences

ميليا كوركي وكولن وايت (MILJA KURKI AND COLIN WIGHT)

محتويات الفصل

دليل القارئ

يُقدمُ هذا الفصل نظرة شاملة عن الفلسفة الرئيسة لحوارات العلوم الاجتماعية ضمن نظرية العلاقات الدولية[1]. غالبًا ما لا يتطرّق منظرو العلاقات

---

(1) لقد استخدمنا مصطلح تخصّص العلاقات الدولية (IR) International Relations فحسب من باب استخدام المصطلح السهل والمُتَعارَف عليه. ولا نقصد الإيحاء بأن التخصّص مقتصر على دراسة العلاقات بين الجهات الدولية الفاعلة. نحن نفضّل مصطلح «عالمي» [أو عولمي] (global) بما أننا نعتقد أن التخصّص يقوم بدراسة كُليّة التفاعلات العالمية ما بين طائفة واسعة من الجهات الفاعلة، وأن هذا هو ما يجب على التخصّص أن يدرسه.

الدولية إلى فلسفة العلوم الاجتماعية على نحو مصرّح به، لكن القضايا الفلسفية متضمَّنة في مزاعمهم. ومنذ أواسط الثمانينيات، قامت حوارات «النظرية الشارحة» (meta-theoretical debates)، المحيطة بفلسفة العلوم الاجتماعية، بدورٍ مهمٍ وكثير الوضوح في التخصص. يستكشف هذا الفصل كلاًّ من الأدوارَ الضمنية والصريحة التي أدتها افتراضات النظرية الشارحة في تخصص العلاقات الدولية، ويبدأ بنظرة تاريخية عامة وموجزة عن فلسفة العلوم الاجتماعية ضمن تخصص العلاقات الدولية، ومن ثم نتدارس الحوارات التخصصية المعاصرة التي تحيط بفلسفة العلوم الاجتماعية. ويسلط الجزء الأخير الضوء على بعض الطرائق الرئيسة التي تقوم من خلالها مواقف النظرية الشارحة (meta-theoretical positions) بتشكيل المقاربات النظرية لدراسة السياسة العالمية.

مقدمة

لقد مارست فلسفة العلوم الاجتماعية دورًا مهمًا في تشكيل تخصص العلاقات الدولية بوصفه تخصصًا أكاديميًا، وفي تطويره وتطبيقه. وعادة ما يتم وصف القضايا المتعلقة بفلسفة العلوم الاجتماعية بأنها حوارات النظرية الشارحة. ولا تقوم في العادة النظرية الشارحة (meta-theory) بأخذ حَدَث أو ظاهرة أو سلسلة من الممارسات التجريبية الواقعية محورًا لتحليلها، لكنها تتعمّق في الافتراضات الكامنة لكل النظرية، وتحاول أن تفهم النتائج التي يُحدِثها هذا النوع من الافتراضات على عملية التنظير وممارسة البحث التجريبي. وإحدى الطرائق للتفكير في هذا الأمر هي من حيث النظريات حول النظريات (theories about theories).

وغالبًا ما يتم إساءة فهم دور حوارات ما وراء النظرية الشارحة (meta-theoretical debates)؛ فبعضهم يرى أنّ نظريات التنظير ليست أكثر من مقدمة تمهيدية للبحث التجريبي، فيما يرى بعضهم الآخر أنها تشتت التركيز عن القضايا الحقيقية التي يجب أن تهُم التخصص. وفي أي حال، فمن المستحيل أن يستمر البحث في أي موضوع متخصص في العلوم الاجتماعية في غياب مجموعة من الالتزامات المضمنة في مواقف معينة إزاء فلسفة العلوم الاجتماعية. بهذا المعنى، فإن المواقف المستندة إلى النظرية الشارحة تقوم جوهريًا بتوجيه الأسلوب الذي يقوم من خلاله الأشخاص بالتنظير بشأن العالم، وفي الواقع «رؤية» هذا العالم.

لصوغ هذا الأمر بمصطلحات فلسفية، فإن جميع المواقف النظرية تعتمد على افتراضات محدّدة حول العلاقات الأنطولوجية (نظرية أصل الوجود: مم يتكوّن العالَم؟ وما هي الأشياء التي علينا دراستها؟)، والأصول الإبستيمولوجية (نظرية المعرفة: كيف نتوصل إلى تكوين معرفة عن العالَم؟)، والمنهجية (methodology) (نظرية المنهجيات: ما هي المنهجيات أو طرائق البحث التي نستخدمها للكشف عن البيانات والأدلة؟). وبناءً على هذه الافتراضات، يمكن الباحثين أن يصلوا إلى «رؤية» العالم حَرْفيًا بطرائق مختلفة: أنطولوجيًا من حيث رؤية حقول مختلفة تتناول الموضوعات، وإبستيمولوجيًا من حيث قبول مزاعم معرفية معينة أو رفضها، ومنهجيًا من حيث اختيار طرائق بحثية معينة. وتزخر المواقف المستندة إلى النظرية الشارحة بإمكانات لنتائج عميقة للتحليل الاجتماعي، غالبًا ما تكون غير معترف بها. وإنّ معرفة القضايا ذات الاهتمام في حوار النظرية الشارحة، ومعرفة أهمية هذه القضايا للأبحاث العلمية الفعلية، تمثّل نقطة بداية مهمة لفهم نظرية العلاقات الدولية، وتساعد الفرد في أن يُدرك توجهه في مجال النظرية الشارحة بعمق أكبر.

وقد غلب على حوارات النظرية الشارحة التي تحيط بفلسفة العلوم الاجتماعية في تخصص العلاقات الدولية ميلها إلى الدوران حول سؤالَيْن متداخلين: هل تَخصص العلاقات الدولية علمٌ أم فن؟ وما الذي تنطوي عليه الدراسة «العلمية» للسياسة العالمية؟ ويمكن اتخاذ موقف حول السؤال المتعلق بما إذا كان تخصص العلاقات الدولية علمًا أم لا، بالاستناد إلى تصوّر أو آخر حول ماهية العلم فحسب، وإلى تصوّر لاعتقادنا حول ما هو تخصص العلاقات الدولية. وبذلك، فإن السؤالين عن ماهية العلم، وتخصص العلاقات الدولية، سابقان للسؤال حول إن كان من الممكن لتخصص العلاقات الدولية أن يكون علمًا. وهذا الأمر يأخذ النقاش حتمًا إلى حقل فلسفة العلوم. ويبدو هذا بعيدًا جدًا من اهتمامات التخصص الذي يركز على دراسة العمليات السياسية الدولية، ويُعدّ إحباط بعضهم من داخل التخصص بشأن حوار النظرية الشارحة مفهومًا. وعلى الرغم من ذلك، فليس ثمة سبيل إلى تفادي هذه القضايا، وفي

الأقل يجب على جميع المساهمين في التخصص أن يفهموا الافتراضات التي تجعل موقفهم الخاص بهم ممكنًا؛ كما وينبغي لهم أن يكونوا مدركين للمفاهيم البديلة للأمور التي يمكن أن تتضمنها كلٌّ من نظرية العلاقات الدولية والأبحاث المتعلقة بها.

لمدة زمنية طويلة من تاريخ هذا الحقل المعرفي كانت هناك فلسفة علمية محدّدة هي المسيطرة. فقد أدّى نفوذ الوضعية (positivism) بوصفها فلسفة في العلوم، ليس إلى تشكيل الطريقة التي نقوم فيها بالتنظير في الموضوع وما الذي يمكن اعتباره سؤالًا مشروعًا فحسب، بل أدى أيضًا إلى تشكيل ما يمكن أن نعدّه شكلًا مشروعًا للأدلة والمعارف. ومثل هذا كان تأثير الوضعية على التخيّل في التخصص، حتى أن أولئك المعنيين برفض المقاربات العلمية لتخصص العلاقات الدولية يميلون إلى القيام بذلك على أساس قبول عام للنموذج الوضعي لدراسة العلوم (the positivist model of science). وهنالك نقطتان جديرتان بالذكر في هذا الصدد. أولًا، على الرغم من قبول كل من المؤيدين والنقّاد على حد السواء للنموذج الوضعي للعلوم، فمن الواضح أن تصوّر الوضعية التي تسيطر على التخصص هو تصوّر بدائي وغير ناضج. ثانيًا، وضمن فلسفة العلوم، عُدّت الوضعية منذ زمن بعيد أنها تصوّر غير صالح للتطبيق العلمي. ولو كان التخصص مستعدًّا للتعاطي مع فلسفة العلوم الاجتماعية، وتاليًا فلسفة العلم، بجديّة أكبر، لكان من الممكن تفادي ارتباطه طويل الأمد بالوضعية والذي حمل في ثناياه الضرر الكامن. لكن هذا لا يعني أن كلّ الأبحاث المُستندة إلى مبادئ الوضعية غير صالحة. فنحن نؤمن بالتأكيد بأن الباحثين الأكاديميين الذين يمكن اعتبار أنهم يعملون ضمن النظام الفكري الوضعي، قد قدّموا بعضًا من أكثر المساهمات أهمية وديمومة للتخصص. وعلى الرغم من ذلك، فإن هذه الرؤية للعلوم هي موضع خلاف ولا سبب يدعو للإصرار على أن جميع الأبحاث ينبغي أن تتناسب مع هذا النموذج [الوضعي]. وعلى هذا النحو، فإن رفض النموذج الوضعي لدراسة العلوم لا يترتب عليه رفض للعلوم. ويحاجّ هذا الفصل بأنه يمكن أن تتقدم حوارات العلوم الاجتماعية ضمن هذا التخصص إلى الأمام من خلال إعادة دراسة شاملة لماهية العلم. وبذلك، إلى

جانب مراجعة الفلسفة التاريخية والمعاصرة لحوارات العلوم الاجتماعية في تخصص العلاقات الدولية، يوجّه هذا الفصل الأنظار نحو تصوّرات جديدة للعلوم تم تقديمها للتخصص في حدود العقد الماضي تقريبًا؛ وهذه الاعتبارات تنبئ بإعادة صوغ فهمنا لأهداف تخصص العلاقات الدولية ومنهجياته، باعتباره علمًا اجتماعيًا. ونحن نُحاجّ بأن العلم ليس مبنيًا بإصرارٍ دغمائي على صحّة مزاعمه، وإنما يعتمد على الالتزام بالنقد المستمر.

فلسفة العلوم الاجتماعية في تخصص العلاقات الدولية: نظرة تاريخية عامة

لقد كان تخصص العلاقات الدولية خلال تاريخه شديد الانقسام بشأن كثير من القضايا، شأنه في ذلك شأن جميع العلوم الاجتماعية. ومن الطرائق الرائجة في رواية هذا التاريخ طريقة الرجوع إلى الحوارات العظمى (great debates) التي دارت حول هذه القضايا الرئيسة. تُعد كلمة حوار، من نواحٍ عدّة، المصطلح الخاطئ لاستخدامه، حيث إنه في بعض من هذه الحوارات وَضعت مجموعة من علماء النظرية مقارباتها الخاصة بها على تضادّ مباشر مع طرائق سابقة في التفكير، من دون توليد مجموعة ملموسة من الردود[2]. لكن بعض الحوارات كان صادقًا، وكان الباحثون الأكاديميون في التخصص جاهزين غالبًا للاشتباك في ما بينهم لدى تناولهم مجالات الخلاف ذات الأهمية. وعلى الرغم من عدم وجود إجماع حول العدد الدقيق للحوارات العظمى، فإن أربعة منها هي التي تم قبولها عمومًا لكونها أدت دورًا أساسيًا في تشكيل التخصص[3].

يشير الحوار الأول إلى التبادلات بين الواقعيين (realists) والمثاليين (idealists) قبل الحرب العالمية الثانية وخلالها وعقب انتهائها مباشرة. وقد أطلق هذا الحوار أساسًا حول دور المؤسسات الدولية واحتمال إعادة صوغ أسباب

---

(2) Brian Schmidt, *The Political Discourse of Anarchy: A Disciplinary History of International Relations* (Albany: State University of New York Press, 1998).

(3) Ole Waever, «The Rise and Fall of the Interparadigm Debate,» in: Steve Smith, Ken Booth and Marysia Zalewski, eds., *International Theory: Positivism and Beyond* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1996).

الحرب لتجميلها وتحبيب الناس بها. وبرز الحوار الثاني في ستينيات القرن العشرين، وقد حَرَّض التقليديين (traditionalists) الذين كانوا حريصين على الدفاع عن منهجية ذات توجه إنساني (humanistic methodology) أكبر، ضد المُحدِّثين (modernizers) الذين سعوا إلى تقديم منهجيات أكثر صرامة للاختصاص. وقد ركّز الحوار بين النماذج المعيارية الرئيسة (interparadigm debate) في حقبة السبعينيات والثمانينيات على الخلاف في الرأي بين وجهات النظر الواقعية (realist) والتعدديّة (pluralist) والماركسية (Marxist) والمتعلقة بالطريقة المثلى لفهم العمليات الدولية وتفسيرها. أخيرًا فإن الحوار الراهن الذي يُطلِق عليه بعض المنظّرين في العلاقات الدولية اسم الحوار الرابع، قد ركز على الخلافات عميقة الجذور في الأمور التي يجب على التخصص أن يدرسها، وعلى الكيفية التي ينبغي له أن يدرسها بها. وفيما سلّطت هذه الحوارات الضوء على الانقسامات حول النماذج المعيارية الرئيسة (paradigmatic divisions) بين مدارس العلاقات الدولية الفكرية النظرية المختلفة والمستقل بعضها عن بعضها الآخر، برزت قضية – لم تكن موضع اهتمام في الغالب – لتتخلل كل تلك الحوارات وتشكّل أساسًا لها جميعًا. وتتعلق هذه القضية بما إذا كان من الممكن لتخصص العلاقات الدولية أن يكون، أو ينبغي له أن يكون، شكلاً من أشكال الدراسة والبحث المُعتمِد على مبادئ علمية، أم لا.

العِلم والحوار الأول

يُقالُ إنّ الحوار العظيم الأول في التخصص قد انطلق بين المثاليين والواقعيين. فقد كان المثاليون مدفوعين بالرغبة في وضع مجموعة من المؤسسات والإجراءات والممارسات التي يمكنها أن تقضي على الحرب في النظام الدولي، أو في الأقل أن تحدّ منها. ولقد حفّزتهم على ذلك أهوال الحرب العالمية الأولى، وكانوا مؤمنين بصدق بأنه لا بد من وجود طريقة أفضل لتنظيم الشؤون الدولية. وقد ظهر الجانب الأكثر وضوحًا في برنامجهم، والأكثر أهمية من الناحية التاريخية، بشكل مُتّسق في الخطة المؤلفة من أربع عشرة نقطة والتي وضعها وودرو ويلسون (Woodrow Wilson) لإرساء نظام جديد لحقبة ما بعد

الحرب. إلا أن المساهمة الأكثر ديمومة للمثاليين في تطوير التخصص كانت فكرة التخصص الأكاديمي الذي أنشئ لدراسة عالَم السياسة الدولية. فلقد اعتبر المثاليون أن الجهل وعدم التفاهم كانا مصدرًا أساسًا للصراع الدولي. وكانت ثمة حاجة إلى فهم الإجراءات الدولية بطريقة أفضل إذا ما أريد للحدّ من الحروب أن يتحقق. وقد اعتقد المثاليون بأن التقدم لن يكون ممكنًا إلا إذا تمكنّا من تطوير العقل، واستخدامه للتحكم بالرغبات غير العقلانية وحالة الضعف التي تصيب البشر. وكانت ذروة العقل البشري في خدمة التحكّم الفعال هي العلم. وقد قاد هذا التفكير إلى تأسيس قسم أكاديمي للسياسة الدولية في جامعة أبريستويث في ويلز، وكان الهدف من هذا التخصص الجديد إنتاج مجموعة من المعارف يمكن استخدامها في تعزيز السلام. وعلى الرغم من أن المثاليين لم يُصرِّحوا قط بشكل واضح بالمعنى الذي يقصدونه من العِلم، إلا أنهم كانوا ملتزمين بإنتاج معرفة ذات صفة علمية.

إن غياب التصوّرات الواضحة للعلم في السنوات الأولى من عمر التخصص أمر مفهوم، على اعتبار أن فلسفة العلوم ذاتها لم تكن قد تبلورت كاملةً كحقل دراسي أكاديمي. وقد كان العلم بالنسبة إلى فكر عصر التنوير (Enlightenment)، أمرًا بداهيًا. غير أن نقد الواقعيين للمثاليين كان بالتشكيك في المدى الذي يمكن فيه اعتبار أن المعرفة التي أنتجها المثاليون علمية. وقام الواقعيون بالتحديد بتحدّي المقاربة المثالية «غير النظامية» والمستهدفة لتعزيز القيم في تخصص العلاقات الدولية. وقد قام كل من إدوارد كارّ[4] (E. H. Carr) وهانز مورغنتاو[5] (تمت مناقشة هذه النقطة بتفصيل أكثر في الفصل الثالث) باتّهام المثاليين بتركيز انتباههم على الكيفية التي «ينبغي» أن يكون عليها العالَم، مقارنةً بالتعامل مع ما هو العالم عليه موضوعيًا. وفي هجومٍ انتقادي لاذع، قدّم

---

(4) Edward H. Carr: *The Twenty Years» Crisis, 1919-1939: An Introduction to the Study of International Relations*, 2nd ed. (London: Macmillan, 1946), and *What Is History?*, 2nd ed. (London: Penguin Books, 1987).

(5) Hans J. Morgenthau: *Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace* (New York: Alfred A. Knopf, 1948), and *Scientific Man vs. Power Politics* (London: Latimer Press, 1947).

كارّ استنتاجه المشهور بأن الفرق بين الواقعية والمثالية كان مشابهًا للفرق بين العلم والخيمياء [التي كانت تهدف عبثًا إلى تحويل المعادن إلى ذهب][6].

في أي حال، لا يمكن القول إنّ أيًا من كارّ أو مورغنتاو قد تبنّى، وبشكل غير ناقد، رؤية ساذجة للعلوم. فقد كان كارّ مدركًا بشكل كبير للمكانة الإشكالية [لما يُسمى] بالحقائق والمزاعم المصاحبة لها المتعلقة بالحقيقة. فمن الصعب لأيٍّ كان القول عن فكرته الشهيرة التي تتناول «نسبية الفكر» ومعالجته الذكية للمنهج التاريخي، بأنهما تشكّلان التزامًا غير نقدي تجاه العِلم. وعلى النحو عينه، فقد حاول مورغنتاو جاهدًا أن يُبعِد مقارباته في العلوم السياسية عن محاولات بناء «قوانين حديدية صارمة» تُقارن بتلك التي تم اكتشافها في العلوم الطبيعية[7]. وعلى الرغم من قناعته بأن السياسة الدولية تحكمها «قوانين موضوعية» متأصلة في الطبيعة البشرية، فإن مورغنتاو صاغ سلسلة من الاعتراضات قوية الدلالة على أي محاولة لبناء علم في السياسة الدولية ضمن قالب العلوم الطبيعية. ففي النهاية، إذا كانت السياسة الدولية محكومة بـ«قوانين موضوعية» متأصلة في الطبيعة البشرية، لَكُنّا وجدنا الأسباب الحقيقية للحرب في علم الأحياء [البيولوجيا]، ولما استطاع أي علم ناشئ في تخصص العلاقات الدولية تزويدَنا إلّا باقتراحات حول التعامل مع حيّز من النشاط البشري الذي كان سيكون إلى حدّ كبير محدّدًا مسبقًا. ولم تكن تصوّرات مورغنتاو لتخصص العلاقات الدولية معنيّة بتقديم سلسلة من التفسيرات العميقة لطريقة سير الأمور في العالم، وإنما هدَفت إلى صوغ سلسلة من الأساليب وأنماط العمل في التعامل مع العالَم على أساسٍ تفسيرٍ بسيط ولافتٍ في آن. مع ذلك، فعلى الرغم من هذه المحاذيرَ والطبيعة المحدودة للحوار الذي يحيط بطرائق فهم العِلم ضمن التخصص، فإن منزلة العِلم كانت ذات أهمية في الحقبة المبكرة من تطوّر هذا الموضوع. وعلى أي حال، فقد تبوأ العلم مركز الصدارة في الحوار العظيم الثاني.

---

(6) Carr, *The Twenty Years' Crisis, 1919-1939: An Introduction to the Study of International Relations*, pp. 1-11.

(7) Morgenthau, *Scientific Man vs. Power Politics*.

العلم والحوار الثاني

أخذ الحوار الثاني النقاشاتِ «البلاغية» المتعلقة بالعلوم وأعطاها مضمونًا منهجيًا. واستنادًا إلى الثورة السلوكية (behaviourist) [التي لا تقبل إلا بالمنهجية الإمبيريقية والتجارب المضبوطة] في العلوم الاجتماعية، فقد سعت سلالة جديدة من الباحثين الأكاديميين «العلميين» في تخصص العلاقات الدولية، أمثال دايفد سينغر (David Singer) ومورتون كابلان (Morton Kaplan)، إلى تحديد طرائق علمية ونظامية في التحقيق العلمي لتخصص العلاقات الدولية والتمحيص بها. وقد أثارت البحوث السلوكية مقاومة ضارية عند أولئك الذين يلتزمون نموذجًا أكثر ميلًا إلى أن يكون تأريخانيًا (historicist) أو تأويليًا (interpretive) في تخصص العلاقات الدولية.

ولقد رأى مؤيّدو الثورة السلوكية أنه لا يمكن أن يمضي تخصص العلاقات الدولية قدمًا إلا إذا قام عن وعي بقولبة نفسه في نموذج للعلوم الطبيعية. وبحلول الوقت الذي برز فيه الحوار الثاني في تخصص العلاقات الدولية، كانت فلسفة العلم (philosophy of science) قد أصبحت تخصصًا أكاديميًا متطورًا ومؤسسيًا. إضافة إلى ذلك، سيطرت رؤية واحدة ضمن فلسفة العلم. وما يثير السخرية، أنه فيما كان تَخصص العلاقات الدولية يشرع بتشكيل رؤيته عن العلوم، كان الإجماع ضمن فلسفة العلوم قد بدأ مسبقًا في الظهور. كان نموذج العلوم المسيطر آنذاك يُدعى بالوضعية (positivism)، وقد اعتنقه السلوكيون (behaviouralists) في تخصص العلاقات الدولية بحماسة. كان هناك عديد من النُسخ [الأَشكال] للوضعية، وكذلك كان الحال بالنسبة إلى عرضها وتقبّلها في تخصص العلاقات الدولية حتى إنها أصبحت بمنزلة مرادف للعلم. وهذه خطوة مؤسفة لأنها تُغلق بالنتيجة جميع الحوارات المتعلقة بتحديد أي نوع من العلوم يمكن أن يكونه تخصص العلاقات الدولية؛ فإذا كان تخصص العلاقات الدولية سيُصبح علمًا، يجب أن تتم قولبته على مبادئ الوضعية.

تقترح الوضعية أن المعرفة العلمية لا تنبثق إلا من خلال جمع بيانات يمكن مشاهدتها [رصدها]. وقد كان مفترضًا أن تقود عملية جمع القَدر الكافي

من البيانات إلى التعرّف إلى أنماطٍ تتيح بدورها صوغ قوانين عامة. ومهما أكّدنا أهمية البيانات القابلة للمشاهدة بالنسبة إلى هذه المقاربة، فإننا لن نفيها حقّها. وقد نُقِشت عبارة على واجهة مبنى البحث العلمي الاجتماعي في جامعة شيكاغو، كُتب فيها: «إن لم تستطع قياسَها، فإن معرفتك ركيكة وغير مُرضِية». وهذا التأكيد بالبيانات القابلة للمشاهدة، وبالقياس، قد قاد مؤيّدي النموذج العلمي الجديد إلى الاشتباك في سلسلة من الانتقادات اللاذعة حول التصوّرات المتعلقة بالعلوم والتي يؤيّدها عديد من الواقعيين والباحثين الأكاديميين الآخرين في تخصص العلاقات الدولية. وقد عُدّ كثير من المفاهيم الأساسية الخاصة بالواقعية «الكلاسيكية» أنه يفتقد إلى التحديد الدقيق، وأنه غير قابل للقياس. فلنأخذ على سبيل المثال القوة والمصالح القومية؛ إذا كانت ستُدرس وفقًا لمبادئ العلم الجديد، فإنها تحتاج إلى مستويات متزايدة من الوضوح والخصائص المحدّدة؛ أي شيء لم يكن في الإمكان قياسه بصرامة وإخضاعه للاختبار، كان يجب تطهير الأنطولوجيا الجديدة منه. وقد تم تطوير منهجيات جديدة، واحتلّت النمذجة الرياضية للإجراءات الدولية مركز الصدارة. وأعرب السلوكيون عن أملهم في أن يجري تقدّم في المعرفة يتبعه إمكان التحكم في الظواهر القابلة للدراسة، من خلال العملية الصارمة في تجميع البيانات.

لم يمرّ نقد السلوكيين للمنهج التقليدي من دون اعتراض. فقد جادل كثيرون بأن المفاهيم الأساسية للتخصص لم تكن سريعة التأثر بهذا النوع من الإجراءات الصارمة في جمع البيانات والتي دعا إليها النموذج الجديد للعلوم. وكان من أبرز هؤلاء عالم النظرية الذي ينتمي إلى المدرسة الإنكليزية هيدلي بُل (Hedley Bull)، لكن كان من ضمن التقليديين أيضًا بعضٌ من المدافعين الأساسيين عن العلم في تخصص العلاقات الدولية أمثال مورغنثاو[8]. اعتبر هؤلاء المنظرون أن التحقيق العلمي النظامي شيء وأن سيطرة هاجس جمع البيانات ومعالجتها على خطى الوضعيين شيء آخر. وقد تضمنت دراسات كل من بُلّ ومورغنثاو في تخصص العلاقات الدولية، إصدار أحكام مفاهيمية

(8) انظر: Klaus E. Knorr and James N. Rosenau, eds., *Contending Approaches to International Politics* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1969).

وتأويلية مهمّة، وهو شيء، على ما يبدو، لم يلحظه المنظّرون السلوكيون بدقّة في تركيزهم على جمع البيانات بطريقة نظامية والاستدلال العلمي. وقد أبرزَ الخلاف حول العلم جانبًا أو بعدًا جغرافيًا. فعلى الرغم من وجود بعض المؤيدين للعلم الجديد في بريطانيا وأوروبا، إلا أن الريادة في هذا التطور كانت في الولايات المتحدة. وعلى الرغم من حقيقة أن الشكل الصارم للعلوم والذي أيّده السلوكيون قد قلّ تأثيره بشكل كبير مع مرور الوقت، بقيت المبادئ التي تشكل أساسًا لهذا المنهج متأصّلة ضمن تصوّرات العلم التي ما زالت تحكُم التخصص. وكان يراد أيضًا أن يكون لها تأثير دائم على الأساليب المنهجية التي تُدرّس في كليّات الدراسات العليا وجامعاتها، بحيث يصبح اختبار الفرضيات (hypothesis testing) والتحليل الإحصائي، ومعالجة البيانات، متطلبات لا يمكن الاستغناء عنها في أيّ تدريب أو تدريس منهجي.

العلم والحوار بين النماذج المعيارية

في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين قام ما يسمى بالحوار بين النماذج [كالواقعية والماركسية والتعددية... إلخ] ظاهريًا بإبعاد تخصص العلاقات الدولية بعيدًا من القضايا «المنهجية» الخاصة بعقد الستينيات. ولم تكن مسألة العلم مكوّنًا واضحًا لهذا الحوار لأن إجماعًا حول الالتزام بالوضعية كان قد برز بدرجة كبيرة. في الواقع، يمكن المجادلة هنا بأنه لم يكن لهذا الحوار أن يأخذ الشكل الذي اتخذه إلّا نتيجة لالتزامه المشترك والعام بمبادئ العلم. وقد قَبِلَت جميع أطراف الحوار بين النماذج المعيارية صحة تصورات الوضعية الواسعة للعلم. ومن دون شك، فإن هذا الهَوَس بجمع البيانات، والإصرار على القياس، واختبار الفرضيات، والتحليل الإحصائي للسلوكيين الأوائل، قد تم تعديلها والتخفيف من حدّتها، ومع ذلك لم يحاول أحدٌ بجدّية أن يجادل في أن هذه لم تكن جوانب مهمّة في دراسة الظواهر الدولية. لكن على الرغم من الإجماع حول العلم، سرعان ما ظهرت قضايا تحيط بطبيعة التحقيق العلمي، وتحديدًا مشكلة الاختيار من بين النظريات، والزعم المتمثل في عدم قابلية المفاضلة (incommensurability) للرؤى النظرية المتضاربة.

يرجع الفضل في معظم هذا إلى الدراسة الرائدة التي قام بها توماس كون (Thomas Kuhn) عن تاريخ العلوم(9). وكان كون قد ناقش بأن العلم قد تطوّر خلال مرحلتين واضحتين. في مرحلته الثورية (revolutionary) كان العلم يتميّز بالتجزيئية في النواحي النّظرية، وكانت تظهر أنماط جديدة من الفكر تتحدّى طرائق التفكير التقليدية. وعلى الرغم من أن المرحلة الثورية أكّدت أن الابتكار في النظريات كان دائمًا ممكنًا، إلا أنّ كون جادل بأن مثل هذه المرحلة لم تقُد إلى تطوّر من حيث هيكل المعارف التراكمية. في أيّ مرحلة ثورية يبذل المؤيدون النظريون جهدهم في محاولتهم لأن يحظوا بسيطرة نظريتهم، على حساب زيادة مخزون المعرفة الكلي الذي يحيط بمجال الموضوع. كما جادل كون بأنه لا يمكن أن تتقدم المعرفة إلا في فترات سماها فترات العلم العاديّ (normal science) [وهي المرحلة الثانية]. في حقبة العلم العاديّ، تُسيطر على المشهد واحدة من المدارس النظرية، التي أطلق عليها كون مصطلح برادايم (paradigm) [أي النموذج المعياري للسلوك والأداء]. ومن الممكن أن تتقدّم المعرفة في هذه الفترات لأن الجميع متفقون على صلاحية النموذج الذي تم اختياره، وبذلك فإن الأغلبية العظمى من الباحثين الأكاديميين تعمل ضمن موضوع معيّن مستخدمة طرائق وأساليب متفقًا عليها، وفي إمكانهم مقارنة ما توصلوا إليه من نتائج.

ولقد تبنى التخصص نموذج كون في التطوّر العلمي بحماسة كبيرة. ومنذ نشأته، حاول التخصص تطوير هيكل من المعارف التراكمية التي تحيط بالعمليات الدولية. لكن بعد عقود من الدراسة، لا يزال هناك اتفاق قليل حول القضايا الرئيسة. وعلى الرغم من الخلافات بينهم، إلا أن الواقعيين والسلوكيين اقترحوا أنه لا يمكن تحقيق التقدّم إلا من خلال تبنّي أسلوب دراسي أكثر علميةً. أمّا نموذج كون فقد اقترح استنتاجًا مختلفًا وأكثر تحفظًا: إن التخصص في حاجة إلى تبنّي نموذج معياري واحد للسلوك والأداء يمكن أن تلتقي الأبحاث حوله. في أواسطَ السبعينيات تنافست ثلاثة نماذج معيارية للسلوك

(9) Thomas Kuhn, *The Structure of Scientific Revolutions* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1962).

والأداء على السيطرة النظرياتية، وتلك هي الواقعية، والماركسية، والتعددية. وقد تركز السؤال حول كيفية المقارنة بينها: أيّ النماذج المعيارية للسلوك والأداء هي التي ينبغي للتخصص أن يتبناها من أجل أن يتقدّم إلى الأمام؟ لم يقدم كون أي إجابات. لكنه في الواقع اقترح بأن ليس هناك إجابة، وبأن النماذج غير قابلة للمفاضلة (incommensurable)، أي إنها وبكل بساطة لا يمكن مقارنتها بتفاضلية ما. وقد أصبحت مسألة الاختيار من بين النظريات، إلى حدّ بعيد، مسألة ذائقة، أو كما كان يُطلِق عليها أحد نُقّاد كون سيكولوجية الغوغائية[10] (mob psychology).

من المثير للسخرية أنه على الرغم من أن الحوار بين النماذج المعيارية للسلوك والأداء لم يشتمل بشكل مباشر على النزاعات حول طبيعة العلوم، إلا أن حقبة تطور التخصص هي الحقبة التي بدأت فيها فلسفة العلوم بممارسة دور جوهري وصريح. إن الطبيعة المحافظة لنموذج كون، وحقيقة أن الاختيار من بين النظريات قد أصبح أمرًا متعلقًا بالذائقة، كانتا كفيلتين بأن يُفتّش بعض الباحثين الأكاديميين عن أبدال. وأصبح كارل بوبر ذا تأثير مهم[11]، لكن اجتلاب نموذج إمري لاكاتوس حول البرامج البحثية[12]، هو الذي كان له التأثير الأكبر، ونموذجه هذا هو الذي يتم تبنّيه بشكل واسع من التيار «الوضعي» ذي التوجه الأكثر علمية.

النظرية المعاصرة في تخصص العلاقات الدولية: العلم والحوار الرابع

إنّ ما نسمّيه «الحوار الرابع» انبثق في منتصف ثمانينيات القرن العشرين (لاحظ أن بعض منظّري العلاقات الدولية يطلقون على هذا الحوار أيضًا

(10) Imre Lakatos, «Falsification and the Methodology of Scientific Research Programmes,» in: Imre Lakatos and Alan Musgrave, eds., *Criticism and the Growth of Knowledge* (London: Cambridge University Press, 1970), p. 178.

(11) Karl R. Popper, *The Logic of Scientific Discovery* (London: Hutchinson, 1959).

(12) Lakatos and Musgrave, eds., Ibid.

اسم «الحوار الثالث» ما يثير الإرباك بعض الشيء)[13]. وقد ركز هذا الحوار بشكل أكثر صراحة على القضايا المتعلقة بالعلم في التاريخ التخصصي للعلاقات الدولية. وبما أن التخصص لا يزال إلى درجة كبيرة في وسط هذا الحوار، فستتعامل معه على أنه قضية معاصرة، وسنناقشه في إطار الشّقاقات والانقسامات التي يُنظِّم التخصص حولها حاليًا. هناك طرائق عدة لوصف «الحوار الرابع»؛ فيمكن وصفه بأنه حوار بين التفسير والفهم (explaining and understanding)، أو بين الوضعية (positivism) وما بعد الوضعية (postpositivism)، أو بين العقلانية (rationalism) والتأملية (reflectivism). وسيتفحص هذا الجزء من الفصل المصطلحات المختلفة هذه، ومن خلالها سنقوم بدراسة المواقف الفلسفية الرئيسة في تخصص العلاقات الدولية المعاصر.

التفسير والفهم

يأتي مصطلحا التفسير والفهم من المقارنة التي وضعها ماكس فيبر (Max Weber) بين Erklären باللغة الألمانية وتعني التفسير و Verstehen أي الفهم، وقد تم تعميمهما في تخصص العلاقات الدولية من جانب هوليس وسميث (Hollis and Smith) في أوائل تسعينيات القرن العشرين (انظر الجزء المتعلق بالكتب المختارة في هذا الفصل). وهناك طريقة أخرى لوصف هذا التمييز باستعمال التمييز بين المقاربة العلمية من جهة والمقاربة التأويلية (interpretive) أو التأويلية الترجمية (hermeneutic) من جهة أخرى. وفيما يسعى المنظّرون التفسيريون إلى محاكاة العلوم الطبيعية في اتّباع منهجيات علمية ومحاولة التعرّف إلى المسببات العامة (causes)، فإن مؤيدي الفهم يركزون على تحليل المعنى «الداخلي»، والأسباب (reasons)، والمعتقدات التي تحملها الجهات الفاعلة وتتصرّف

(13) يعمد الجزء الآخر من المؤلفين في هذا الكتاب إلى اتّباع لابيد، انظر: Yosef Lapid, «The Third Debate: On the Prospects of International Theory in a «Post-positivist» Era.» *International Studies Quarterly*, vol. 33, no. 4 (1989).

ويشيرون إلى هذا الحوار باسم الحوار الثالث، لكننا نتّبع التمييز الذي قدّمه وايفر (1996) بين الحوار بين النماذج (Interparadigm) والحوار الرابع، انظر أيضاً: Waever, «The Rise and Fall of the Interparadigm Debate».

وفقًا لها[14]. بالنسبة إلى مناصري الفهم، يقال إن المعاني الاجتماعية، واللغة، والمعتقدات تُشكّل الجانب (الأنطولوجي) الأكثر أهمية في الوجود الاجتماعي. ولا يختلف المنظّرون التفسيريون عمومًا مع هذا الزعم، إلا أنهم ليسوا مقتنعين بإمكان دمج مثل هذه الأشياء داخل إطار علميّ للتحليل. وبالنسبة إليهم، تتطلّب المعرفة العلمية تبريرًا تجريبيًا، بينما المعاني، والمعتقدات، والأفكار، ليست قابلة للتّحقق من صحّتها من خلال أساليب كهذه. ومن دون تبريرات [تجريبية/إمبيريقية] من هذا النوع، لا يمكن المزاعم المعرفية أن تكون أكثر من مجرّد تكهُّنات. ومن ناحية أخرى، يجادل مؤيدو المنهجية التفسيرية بأنه ينبغي لنا أن نسترشد في إجراءاتنا التحليلية بأهم العوامل التي تؤثر في السلوك الإنساني (المعتقدات، والأفكار، والمعاني، والأسباب)، وليس بالالتزام المسبق بمسلّمات شيء يسمّى العلم.

من الواضح أن ثمة رؤية محدّدة حول ماهية العلم تؤطّر هذا الحوار. ويقوم المنظّر التفسيري بتقليل التعقيد الأنطولوجي للعالَم الاجتماعي بحيث يقتصر على تلك الجوانب منه التي يمكن مشاهدتها وقياسها. وهكذا، فإن الأنطولوجيا التي تتبناها هذه المقاربة يتم تشكيلها من خلال اعتبارات إبستيمولوجية ومنهجية. وهذا يقود إلى شرخ حادّ بين هاتين المقاربتيْن من حيث المنهجية. فالمنظّرون التفسيريون يفضلون المنهجيات الكمّية، أو أنهم يحاولون تحديد قيم كمية للبيانات النوعية. أمّا مؤيّدو الفهم فيتبنّون منهجيات تأويلية (نوعيّة، واستطرادية، وتاريخية) مجتنبين النهج التعميمي الخاص بالمفسّرين. ولهذا الحوار أيضًا نتائج إبستيمولوجية تتعلق بتأكيد النظرية التفسيرية على أن المشاهدة ربما تكون الطريقة الوحيدة لتوليد معارف صالحة، بينما يُركّز جانب الفهم المتعلق بالحوار الانتباه على تأويل سياقات الحوادث التي لا يمكن مشاهدتها، ولا يمكن قياسها تاليًا.

(14) Martin Hollis and Steve Smith, *Explaining and Understanding International Relations* (Oxford: Clarendon Press, 1990).

كتاب مارتن هوليس وستيف سميث بعنوان تفسير العلاقات الدولية وفهمها[15]

كان ستيف سميث ومارتن هوليس مسؤولَيْن بطرائق عدّة عن بزوغ الاتجاه المعروف باصطلاح النظرية الشارحة (meta-theoretical) في البحوث الأكاديمية في تخصص العلاقات الدولية. ويُعَدّ كتابهما نصًّا كلاسيكيًا يشرحُ الكيفية التي تقوم من خلالها الافتراضات المتعلقة بالعلم بالتغلغل في دراسة العلاقات الدولية. مارتن هوليس هو فيلسوف يحظى بمكانة عالية، وقد تخصص في تحليل المبادئ التأويلية الترجمية (hermeneutics)، والفلسفة الفتغنشتاينية (Wittgenstenian philosophy) [نسبة إلى الفيلسوف لودفيغ فتغنشتاين Ludwig Wittgenstein]، وفلسفات الأفعال (action philosophies)، وستيف سميث هو مُنظّر في العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، وقد قام الإثنان بالتشارك في تدريس مساق في جامعة إيست أنغليا (University of East Anglia)، يستكشف الأسس الفلسفية التي يستند إليها تخصص العلاقات الدولية. وكان هذا المساق هو الذي أعطاهما الحافز للاشتراك في تأليف كتابهما، وعكس بطريقة مثمرة للغاية التقاءً لاختصاصات مختلفة، وليس هذا فحسب، بل قدم أيضًا مقاربة حوارية في مناقشة الأمور الفلسفية. والاستنتاج الذي توصّل إليه هذا الكتاب يُبرهن بفاعلية كيف أنّ الحوارات الفلسفية هي جزء لا يتجزأ من الحوارات المتعلقة بالسياسة العالمية، إضافة إلى شهرته المعترف بها بتأكيده وجود «قصتين في الأقل تُحكَيان» عن الحوادث السياسية الدولية، واللتين لا يمكن بسهولة دمجهما في «حقيقة» كليّة واحدة منفردة. وقد وصف هوليس وسميث هذه الروايات بأنها تفسير وفهم (Explaining and Understanding).

(15) المصدر نفسه.

فمن الممكن فهم التعقيدات المتعلقة بدوافع الأشخاص وتبريراتهم (مثل الأسباب التي قد تكون لدى زعيم معيّن لشروعه في حرب) من خلال أجندة بحث تأويلية، وهذا النهج يخاطر بتجاهل ما يراه الآخرون أنه العوامل «التفسيرية» الأكثر حسمًا، مثل الدور الذي تمارسه العوامل الخارجية في توجيه الأفكار، والأفعال، والخيارات (مثل الموقع الذي يحتله زعيم دولة معينة داخل التحالفات العسكرية، وتموضع الجهات الفاعلة في هياكل الأسواق). عندما نضع في الحسبان القضايا السياسية العالمية، سواء أكانت مسببات الحرب العراقية أم مسببات الفقر العالمي، فإن الحوارات حول دور المؤسسات والبُنى الهيكلية، والفهم الداخلي والتفسير الخارجي، هي أساسية للكيفية التي نتعاطى فيها مع الحوارات.

لقد وضّح هوليس وسميث وبقوة أن الطريقة التي نقوم فيها بالمحاورة في مسببات التطوّرات السياسية الدولية تعتمد كثيرًا على الأسس الفلسفية التي نتبنّاها، وهي أيضًا انعكاس لها، سواء أكان ذلك بطريقة صريحة أم ضمنية. وهذا المضمون جدير بتسليط الضوء عليه، حيث إن المرء قد يَعتَبر المُحاجّة التي قدمها هوليس وسميث - بأن هناك دائمًا روايتين (في الأقل) متضاربتين يمكن سردهما عن العلاقات الدولية ولا يمكن التوفيق بينهما - خطوة سياسية مهمة في دراسة تخصص العلاقات الدولية. ومن خلال محاجته بأنه لا يمكن جميع الروايات أن تتحول إلى اتفاق علمي حول حقيقة واحدة، يمكن رؤية الكتاب دفاعًا «سياسيًا» مهمًا عن نزاهة الأبحاث التأملية في تخصص العلاقات الدولية أولًا، ودفاعًا سياسيًا مهمًا عن التعددية السياسية وتعدد النظريات ثانيًا. غير أن هذا الجدال لا يخلو من المشاكل؛ أولًا، لماذا قصّتان اثنتان فقط؟ وثانيًا، هل التصورات الأكاديمية للسياسة العالمية ليست أكثر من قصص؟ وثالثًا، إذا كانت القصص التي نحكيها عن العلاقات الدولية ليست بطريقة ما قابلة للمقارنة، وبذلك لا يمكننا أن نحكم بينها، فهل جميع القصص تملك الصدقية بالدرجة نفسها؟

الوضعية وما بعد الوضعية

إن ما يشكّل الأساس للإطار التفسيري (explanatory framework) هو الرؤية الوضعية للعلم (positivist vision of science). ولهذا التصوّر في العلوم جذوره في الإبستيمولوجيا الإمبيريقية (empiricist epistemology). وكثيرًا ما يتم الخلط بين مصطلحي الوضعية والتجريبية في التخصص. فالوضعية هي نظرية في العلوم، وبشكل عام، يتبنّى معظم الوضعيين فلسفة إبستيمولوجية إمبيريقية. مع ذلك، لا يتبنّى جميع التجريبيين الوضعية، لذا فمن الضروري المحافظة على التمييز بين هذين المصطلحَين. وعلى نحو مشابه، من الممكن قبول صحّة المعلومات التجريبية من دون تبنّي تصور وضعي للعلوم. وباعتبار المقاربة الإمبيريقية علمًا إبستيمولوجيًا، فهي مبنية على الاعتقاد بأن المعرفة الحقيقية الوحيدة التي يمكن أن تكون لدينا عن العالم مبنية على تلك «الحقائق» التي يمكن أن يتم اختبارها من خلال الحواس البشرية. والمُراد بهذه الإبستيمولوجيا الإمبيريقية بالنسبة إلى العلوم هو أن المعارف العلمية لا تكون مضبوطة إلا عندما تكون مبنية على عملية التحقق من صحتها بطريقة تجريبية. لذلك يُفضّل الوضعيون المشاهدات، والبيانات التجريبية، والقياس؛ أي إنّ ما لا يمكن أن يكون موضعًا للاختبار هو شيء لا يمكن التحقق منه علميًا.

يمكن تلخيص الافتراضات الرئيسة لوجهة النظر الوضعية في العلوم والتفسيرات الاجتماعية على النحو الآتي: **أولًا**، يعتقد الوضعيون بوجوب أن يركز العلم على الملاحظات المنتظمة. وهدف فلسفة العلوم هو إنتاج مجموعة من الخطوط الإرشادية المنطقية الصارمة التي تتعلق بالمعايير والأساليب المنهجية المناسبة للتأكد من أن المزاعم المعرفية تقوم على أساس مشاهَدات مناسبة. وبالطبع، فإن صلاحية العلم بالنسبة إلى الوضعيين تعتمد على هذه الخطوط الإرشادية المنهجية الصارمة؛ فهذه الخطوط الإرشادية هي التي تتيح لنا التمييز بين المعرفة العلمية وما هو مجرد «قَناعة». **ثانيًا**، يؤمن جميع الوضعيين بأن جمع البيانات الكافية التي تولّدت من خلال حالات متكررة من المشاهَدات، سيكشف عن أنماط متَظمة تُعدّ مؤشرًا على فعالية قوانين عامة. هذه القوانين العامة هي مجرد تعبير عن العلاقات بين الأنماط التي توجد بين

الحوادث القابلة للمشاهدة، ولا يوجد أي شيء آخر يحدث من وراء البيانات. إن أي محاولة لتقديم الإجراءات، والأساليب، والحوادث غير القابلة للمشاهدة بوصفها تفسيرات للبيانات تعتبر مرفوضة. وهذا الإيمان بأهمية الأنماط المنتظمة حينما يرتبط بإصرار على التحقّق التجريبي يُصبح مُهمًّا من حيث كيفية تصوّر الوضعيين للتحليل السببي. ويرى الوضعيون كذلك أن العلاقات السببية تُكتشَف من خلال العثور على أنماط منتظمة للسلوك القابل للمشاهدة.

ثالثًا، وبالنظر إلى تركيز الوضعيين على أهمية المشاهدة، فهم يتجنّبون الحديث عن «الحقائق» التي لا يمكن مشاهدتها. وهذا يحرفهم عن تطوير أنظمة مفاهيمية «أنطولوجية عميقة» تهدف إلى مواجهة مشكلة الكيانات غير القابلة للمشاهدة مثل «الخطاب» أو «البُنى الاجتماعية». هذا الإصرار على المشاهدة يعني أن الوضعيين ليسوا بالواقعيين السذّج، كما يتم وصفهم في بعض الأحيان[16]. لا يؤمن الوضعيون بعالَم خارجي مستقل عن البشرية[17]. وقد كان شعار الوضعيين هو esse est percipi ومعناه «أن تكون، يعني أن تكون مُدرَكًا [بالحواس]»، ما يجعل الوجود معتمدًا منطقيًا على الإدراك بالحواس[18]. عندما تتم الإشارة إلى الكيانات غير القابلة للمشاهدة، يتم التعامل معها بوصفها وسائل أو أدوات لتحقيق شيء آخر [المنفعة]. وهذه الأمور غير القابلة للمشاهدة هي [في نظرهم مجرد] تخيّلات مفيدة تساعد في تفسير البيانات، لكنّ الوضعيين يمتنعون عن إعطائها أهمية أنطولوجية [لذاتها]. ويترتب على هذا أن يشدّد الوضعيون على الدور الفعّال للمعرفة. يجب أن تكون المعرفة نافعة وليس [بالضرورة أن تكون] صادقة[19]. إن هذا الالتزام بالفهم الوسيلي

---

(16) ربما يكون كثير ممن يُسمَّون بـ«الوضعيين» داخل التخصص هم واقعيون «سُذّج»، من حيث إنهم في بعض الأحيان لا يُعبّرون عن الفلسفة التي تستند إليها ممارساتهم البحثية. مع ذلك، فمن الواضح أن الوضعية بوصفها فلسفة في العلوم، ليست واقعية بالمعنى «الساذج».

(17) Leszek Kolakowski, *The Alienation of Reason: A History of Positivist Thought*, translated by Norbert Guterman (New York: Anchor Books, 1969).

(18) Martin Hollis, «The Last Post?,» in: Steve Smith, Ken Booth and Marysia Zalewski, eds., *International Theory: Positivism and Beyond* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1996).

(19) Kenneth N. Waltz, *Theory of International Politics* (London: McGraw-Hill; New York: Random House; Reading, MA: Addison-Wesley, 1979).

للمعرفة واعتباره الأساس في قبولها، هو جزئيًا ما يجعل الوضعيين أشدّ الناقدين لأي دور للنظرية الشارحة ضمن تخصص العلاقات الدولية.

وقد تم تعديل المقاربة الوضعية للتفسيرات الاجتماعية بطرائق مهمة منذ ستينيات القرن العشرين، إذ عملت فلسفة العلم الوضعية على تكييف نفسها نتيجة انتقاداتٍ واسعة. وما يسمّى بالشكل ما بعد السلوكي «الليّن/ الناعم» للوضعية، لا يزال له شأن في تخصص العلاقات الدولية المعاصرة. فهو يُدعّم، على سبيل المثال، الإسهامَ الفكري للتحليل الاجتماعي الذي قدّمه كنغ، وكيوهاين، وفيربا[20]. وهؤلاء هدفوا إلى بناء منطق موحّد للاستدلال لكل من الاستقصاء الكمي والنوعي، كما سَعَوا إلى إبراز دَوْر المشاهدة والقياس. وبالتأكيد، فإن هدفهم هو إنقاذ العلوم الاجتماعية من الاستقصاء الاجتماعي التخميني وغير النظامي من خلال إظهار إمكان تطبيق «منطق الاستدلال العلمي» في الدراسات النوعية. فمن خلال توضيحهم للكيفية التي يمكن من خلالها للتحليل النوعي أن يصبح «علميًا»، كان كنغ وكيوهاين وفيربا يأملون بأن يُجبروا المقاربات النوعية على «أخذ الاستدلال العلمي على محمل الجدّ»، وتاليًا إتاحة الفرصة أمام هذه المنهجيات للبدء بإجراء «استدلالاتٍ صحيحة عن الحياة الاجتماعية والسياسية»[21].

على خلفية إصرار الوضعيين على أن السلوك البشري هو علم، ظهرت مجموعة متنوعة من المواقف لفلسفة ما بعد الوضعية. ويبدو من المُغري أن نُصنّف ما بعد الوضعيين هؤلاء بوصفهم يعبرون عن شكل من أشكال موقف الفهم التأويلي الذي تم تفصيله في الفقرات السابقة. إلا أنه في الوقت الذي يستلهم فيه منظرو ما بعد الوضعية أفكارهم من المفكرين التأويليين، فإن مصطلح «ما بعد الوضعي» يمكن استخدامه للإشارة إلى المقاربات التي توظّف نطاقًا أوسع من النظم الفكرية؛ فما يوحّدهم جميعًا هو التزامهم برفض الوضعية بوصفها مقاربة تصلح لدراسة العمليات الاجتماعية.

---

(20) Gary King, Robert O. Keohane and Sidney Verba, *Designing Social Inquiry: Scientific Inference in Qualitative Research* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1994).

(21) المصدر نفسه، ص ix و3.

إن بعض المؤيدين لما بعد الوضعية متأثرون بالتطورات التي تحصل من داخل فلسفة العلم، وهم يحاولون استخدامها لصوغ شكل من العلم لا ينتمي إلى الفلسفة الوضعية (للمزيد من التفاصيل انظر القسم التالي حول الواقعية العلمية). ويرفُض منظرو ما بعد الوضعية كلًا من التصورات الوضعية للعلم، والأبدال التأويلية. والأمر المهم بالنسبة إلى ما بعد الوضعيين هؤلاء أنّ هناك شكلًا محدّدًا فقط من أشكال العلم هو الذي يتم رفضه، وليس فكرة العلم نفسها. والكثير من المنظّرين النسويين (تتم مناقشة هذا الموضوع بتفصيل أكبر في الفصل العاشر)، والذين يُعدّون بحقّ من أتباع ما بعد الوضعية، حريصون أيضًا على وضع صيغ أكثر تطورًا للعلوم. ويحرص عديد من ما بعد الوضعيين على رفض التصوّر الوضعي للعلوم والذي كان مسيطرًا على التخصص، ويتقبلون أهمية المعاني، والمعتقدات، واللغة من دون تبنّي منظور تأويلي. وهذا هو الوضع تحديدًا في ما يتعلّق بالنظريات بعد الحديثة أو بعد البنيوية (تتم مناقشته بتفصيل أكبر في الفصل الحادي عشر). ويستند النهج التأويلي إلى القناعة بأن المعاني والمعتقدات هي أكثر العوامل أهمية في دراسة الإجراءات الاجتماعية، وبأنه يمكن أن يؤدي البحث الاجتماعي (social inquiry) دورًا مهمًا في الكشف عن المعاني الكامنة التي توجد تحت السطح الخارجي الظاهر للواقع الذي تتم مشاهدته. وتعتمد هذه القناعة على الاعتقاد بأن ثمة معاني خفيّة يجب الحصول عليها. لكن مُنظّري بعد البنيوية متشككون حول وجهة النظر هذه ولا رغبة لديهم في العودة إلى ما يصطلحون عليه تأويلية الشك (hermeneutics of suspicion). كما أن بعد البنيويين متشككون بشأن صدقية المزاعم التي تدّعي المعرفة الكلية ويرفضون فكرة أن العلوم تُنتج ما يشبه المعرفة الحقيقية [النهائية]، حتى بالنسبة إلى العلوم الطبيعية.

إن تعبيري الوضعية وما بعد الوضعية يُمثّلان، من نواحٍ عديدة، لحظة معيّنة في تاريخ التخصص. وهما يدلان على حقبة زمنية محددة، حينما بدأت الوضعية الأصولية (الأرثوذكسية) بالانحلال في فلسفة العلم، وكانت تأثيرات هذا الأمر واضحة على مختلف العلوم الاجتماعية. إنها صدفة من صدف التاريخ أنْ ظهر هذا الانهيار في الوقت نفسه الذي كانت تظهر فيه مجموعة كبيرة من الفلسفات

والنظريات الاجتماعية الجديدة. وقد قامت جميع هذه النظريات الجديدة برفض الرؤية الوضعية للعلوم، وتحديدًا تطبيقاتها على العلوم الاجتماعية. إلا أن هذا الرفض للوضعية كان من نواحٍ عديدة القاسم الوحيد المشترك بين هذه النظريات، وليس صحيحًا أن نستدلّ بأن هذا بالضرورة يتطلّب منها أن تتبنّى فلسفة ومنهجية تأويليْين.

العقلانية والتأملية

إن الانقسام العقلاني/ التأملي يأخذ الانقسام التفسيري/ الفهمي والحوار الوضعي/ ما بعد الوضعي ويدمجهما كليهما تحت عنوان واحد. ويمكن ربط هذا المصطلح الذي استخدمه روبرت كيوهاين[22] في خطابه أمام جمعية الدراسات الدولية، بالانقسامَين التفسيري/ الفهمي والوضعي/ ما بعد الوضعي، لكن للمصطلح أيضًا دلالات إضافية معيّنة. فقد أخذ كيوهاين هذه الدمغة التي وُسمت بها العقلانية مباشرة من نظرية الاختيار الرشيد [العقلاني] (rational choice theory). إن نظرية الاختيار الرشيد (العقلاني) هي في الأساس منهجية تم بناؤها من خلال الالتزام بالتصوّر الوضعي للعلوم. وفي حين أن عالم نظرية الاختيار الرشيد يتقبل التعقيد العام للعالَم الاجتماعي، إلا أنه يتجاهل أغلبيته كي يُعطي تنبؤات مبنية على فهم معين للأفراد. ووفقًا لعلماء نظرية الاختيار الرشيد، يجب أن نُعامل الأفراد، وكذلك الدُّول قياسًا، على أنهم معظِّمو المنافع [الذاتية] (utility maximizers) [أي إنهم يعملون على تضخيم المنفعة إلى أقصى حدودها]، وأن نتجاهل أي جانب آخر لوجودهم الاجتماعي. وهذا لا يعني أن المنظّرين المختصين بنظرية الاختيار العقلاني يؤمنون فعلًا بأن هذا وصف صحيح لما هو الفرد، إلا أنهم يعتقدون بالفعل بأننا إذا عاملنا الأشخاص بهذا الأسلوب فقد نتمكن من توليد سلسلة من التنبؤات السلوكية الصالحة منطقيًا، بناءً على مُخرَجاتٍ تمت مشاهدتها. ويعترف كيوهاين بالقصور في هذه المقاربة، لكنّه

---

(22) Robert O. Keohane, «International Institutions: Two Approaches,» *International Studies Quarterly*, vol. 32, no. 4 (1988).

يُحاجُّ بأنه كان ناجحًا بشكل مذهل من حيث الإنتاج المعرفي[23]. وتُعدّ هذه المقاربة استدلالية مقارنة بالتحيّز الاستقرائي للنماذج السابقة في الوضعية، لكن على الرغم من ذلك تبقى المشاهدات والقياس ومحاولة تحديد قوانين كونية عامة جميعها في صُلب هذا الشكل من أشكال التحليل. وتُعتبر هذه المقاربة استدلاليةً لأنها تبدأ بنظرية عن الفرد ومن ثم تستخدم المشاهدات واختبار الفرضيات كي تبرهن صحّة مجموعة من المزاعم المتعلقة بالسلوك [الممكن تعميمه] أو تدحضها بناءً على هذه الرؤية. فهي نهج للتفسير متوافق مع النظام الفكري الوضعي الأوسع في تخصص العلاقات الدولية، لكنه ليس مرادفًا له. ولذلك فقد ارتبط مصطلح العقلانية بكلٍّ من النظام الفكري التفسيري والنظام الفكري الوضعي في تخصص العلاقات الدولية.

وفي خطابه الشهير الذي أصبح الآن سيئ السمعة، أشار كيوهاين[24] أيضًا إلى ظهور سلسلة من النظريات التي كانت شديدة النقد للمقاربات العقلانية السائدة للتخصص، وهي النظرية النقدية، والبنائية، وما بعد البنيوية، والنسوية. وقد أطلق على هذه المقاربات اسم التأملية، نظرًا إلى أنها رَفضت المقاربة الوضعية/ التفسيرية الكلاسيكية لنظرية العلاقات الدولية وأبحاثها، مشدّدة بدلاً من ذلك على الانعكاسية التبادلية (reflexivity) [التفاعل التبادلي بين الدارس أو المُشاهِد والظاهرة الاجتماعية التي يدرسها] وعلى الطبيعة غير المحايدة للتفسيرات السياسية والاجتماعية. وقد أشار إلى إمكانات هذه المقاربات في المساهمة في التخصص، ولكن في إشارة مباشرة إلى تصوّر لاكاتوس للعلم، فقد اقترح بأنه لا يمكن أخذها على محمل الجدّ إلا عندما تُطوّر «برنامجًا بحثيًا». وكان هذا تحدّيًا للنظريات الجديدة للتوجه لما هو أبعد من نقد التيارات السائدة، والعمل على إظهار صحّة افتراضاتها من خلال بحوث حقيقية ذات مضمون. وقد رأى عديد ممن يسمّون بالتأمليين هذا الأمر بأنه ليس سوى مطالبة لهم بتبنّي نموذج العلوم الذي يلتزمه كيوهاين والاتجاه

(23) المصدر نفسه.

(24) المصدر نفسه.

السائد في التخصص. من ناحية أخرى، فقد كان التيار السائد مترددًا في أن يأخذ المزاعم المعرفية للباحثين الأكاديميين التأمليين على محمل الجدّ، لأنها تتحدّى بالذات مكانة الافتراضات الأنطولوجية والإبستيمولوجية التي يعتمد عليها الاتجاه السائد.

ما بعد الحوار الرابع؟
إعادة النظر في تخصص العلاقات الدولية بوصفه علمًا من العلوم

لقد عملت الحوارات التي دارت بين التفسير والفهم والعقلانية والتأملية بإنتاج منطق منقسم إلى قسمين، خلق بدوره تيارَين في التخصص: وهما وجهة نظر «مؤيدة للعلوم»، مقابل موقف «معادٍ للعلوم». وبالطبع، فقد تم بلورة إطار هذا الحوار حول الوضعية على اعتبارها التصوّر السائد لما هو العِلم. وفيما كانت الوضعية وحوارها مع الفئة المعادية للعلوم في التخصص هي القضية المسيطِرة لحقبة من الزمن في تخصص العلاقات الدولية، فإن التطورات الأخيرة في فلسفة العلوم وفلسفة العلوم الاجتماعية قد اقترحت أن هذه الطريقة في بلورة إطار القضايا هي طريقة غير مثمرة. وقد تم اتخاذ خطوات كبيرة مهمّة في فلسفة العلوم لتجاوز الوضعية: فلم تعد الوضعية تُرى على أنها تصوّر صحيح للعلوم، بل تم استبدالها بالواقعية العلمية (scientific realism). وسيكون إعطاء تصوّر شامل للواقعية العلمية أمرًا أوسع من نطاق هذا الفصل في الكتاب، لكنّ الإسهام الفكري المهم الذي تُقدّمه الواقعية العلمية في ما يتعلق بالعلوم الاجتماعية يتمثل في رفض أي محاولة للوصول إلى مجموعة من الإجراءات المعرّفة بوضوح والتي تُصلح محتوى النهج العلمي. ويَعتبر الواقعيون العلميون أنه يجب على كل علم أن يتوصل إلى طريقة عمله الخاصة به وفقًا لمجال الموضوع قيد البحث[25]. ولأن مجالات المواضيع تختلف من نواحٍ جوهرية، يزعم الواقعيون العلميون أنه سيكون من غير المناسب أن

(25) انظر على سبيل المثال: Roy Bhaskar: *A Realist Theory of Science* (Hassocks: Harvester Press, 1978), and *The Possibility of Naturalism: A Philosophical Critique of the Contemporary Human Sciences* (Atlantic Highlands, NJ: Humanities Press, 1979).

نتوقّع أن تكون للمنهجيات التي تمّ تطبيقها في علم من العلوم، تطبيقات كونية [تنطبق على الجميع]. لذا، لا ينبغي للعلوم الاجتماعية أن تحاول تقليد العلوم الطبيعية، لأسباب ليس أقلها أنه بالنظر إلى الفروق غير القابلة للقياس ضمن العلوم الطبيعية المختلفة ذاتها، نرى أن من المستحيل تحديد مجموعة من الإجراءات والأساليب التي تتبناها جميع العلوم.

يرى الواقعيون العلميون أن ما يجعل مجموعة المعارف علمية ليس أسلوبها أو منهجها في توليد المعرفة (mode of generation)، وإنما محتواها. فعلى خلاف التصوّرات الوضعية للعلوم، لا تُعد مجموعة المعارف علمية لمجرد أنها اتبعت مجموعة محددة من الإجراءات المبنية على «حقائق» تجريبية، وإنما لأنها تقوم ببناء تفسيرات لتلك الحقائق على شكل كيانات وإجراءات غير معروفة ويحتمل أن تكون غير قابلة للمشاهدة. يَعتبر الواقعيون العلميون أن المعرفة العلمية تذهب إلى ما هو أبعد من المظاهر الخارجية، وتبني تفسيرات غالبًا ما تتعارض مع المخرجات التي تمت مشاهدتها، وحتى أنها قد تتناقض معها أيضًا. وتتضمن العلوم الاجتماعية دراسة للعناصر الاجتماعية المعقّدة والمتفاعلة التي تُنتج الأنماط التي نشاهدها. ونظرًا إلى طبيعتها غير القابلة للمشاهدة، يجب العمل على «إدراك» معظم العناصر الاجتماعية من خلال وضع الأطر المفاهيمية بدقّة. ودائمًا ما تكون هذه عملية معقّدة وتشتمل على إجراءات تمّ تشكيلها بطريقة تشاركية بين الوكلاء [الذين يُجرون الدراسة] والعناصر المستهدَفة للمعرفة؛ إلا أن المعارف الاجتماعية، على الرغم من أنها غير مثالية [لا تتسم بالكمال] ومتضمنة في أُطر مفاهيمية واستطرادية، فهي معارف تتعلق بشيء ما؛ شيء اسمه الواقع الاجتماعي.

أما من الناحية الإبستيمولوجية، فيُعد الواقعيون العلميون نِسبيّين، فهم يجادلون بأنه ليس هناك أي موقف إبستيمولوجي يملك الأولوية في اكتساب المعرفة أو الحصول عليها لأن هنالك دائمًا طرائق عديدة يمكن من خلالها التوصّل إلى معرفة العالَم. لكن هذا لا يعني أن جميع وجهات النظر صحيحة بالدرجة نفسها، وهم يؤمنون بإمكان الحُكم [أو الفصل] عقلانيًا بين المزاعم

المعرفية المتنافسة. فالأمر المهم بالنسبة إلى العلوم هو أن أي زعم وكل زعم قابل لتحديه، وعلاوة على ذلك، أن جميع المزاعم تتطلّب دعمًا إبستيمولوجيًا. وهذا لا يعني أن هذه الدعائم الإبستيمولوجية تستند دائمًا إلى الحقائق، أو إلى بيانات أخرى مماثلة، لكنه فعليًا يعني أن أولئك المعنيين بتحدّي مزاعم معيّنة يوضحون الأساس المُثبت بالدلائل الذي أُقيم عليه التحدي. وقد جودل بأن العلوم تعتمد على الالتزام بالنقد المستمر، بدلًا من الالتزام بالإصرار الدغمائي على صحة مزاعمه.

منهجيًا، يترتب على ذلك أن يتبنّى الواقعيون العلميون نهجًا تعدديًا: على عكس تشديد الوضعيين على الطرائق الكميّة وتشديد التأويليين على الطرائق النوعية، فإن الواقعيين العلميين يشددون على التعددية المنهجية. ولأن العالَم الاجتماعي شديد التعقيد من الناحية الأنطولوجية، ولأن ثمة طرائق عدّة للوصول إلى معرفة العالَم، فمن الأفضل أن لا يَحصُر المرء الأساليب من خلال الاستدلال المسبق. فعلى سبيل المثال، ينبغي للطالب الذي يدرس السلام الديمقراطي أن لا يدرس الأنماط المنتظمة عبر التاريخ (المنهجية الوضعية) فحسب، ولا أن يقوم ببساطة بتأويل تصوّرات صنّاع قرار معيّنين (منهجية «الفهم»)، وإنّما عليه أن يستفيد من طرائق متعددة للحصول على البيانات. ولأن العالَم الاجتماعي معقدٌ من الناحية الأنطولوجية، فمن الأفضل ألا يتّخذ المرء موقفًا استدلاليًا مسبقًا عن أيٍّ من المنهجية أو الإبستيمولوجية.

وقد قدّمت الواقعية العلمية حتى الآن مساهماتٍ فكريةً رئيسة للنظرية الاجتماعية ولتطوير أساليب البحث في علوم اجتماعية أخرى، وقد بدأت الآن بإحداث تأثير في تخصص العلاقات الدولية. كما أدت دورًا مهمًّا في تطوير البنائية، على الرغم من أنه لم يقم كل البنائيين بتبنّيها. وربما يُعدُّ ألكسندر فندت[26] (Alexander Wendt) أبرز منظّر قام بترسيخ نظريته بوضوح ضمن إطار واقعي علمي، وهذا يؤكد محاولته بناء سبيل متوسط (via media)، أو أساس

(26) Alexander Wendt, *Social Theory of International Politics* (Cambridge and New York: Cambridge University Press, 1999).

مشترك بين العقلانية والتأملية. وعلى أي حال، فإن تبنّي فندت للواقعية العلمية قد ووجه بانتقادات من جانب واقعيين علميين آخرين بناء على فشله في الابتعاد بشكل كافٍ عن حدود الحوار الحالي، وأنه ما زال مُقيّدًا فعليًا داخل التزام مُعدّل نحو الوضعية. وقد ظهر شكل آخر من أشكال الواقعية العلمية يطلق على نفسه اسم الواقعية النقدية (critical realism) لتمييز نفسه من تصوّرات فندت. ويقوم الواقعيون النقديون، أمثال باتوماكي ووايت[27]، بأخذ أفكار الواقعيين العلميين إلى حدود أبعد في نواحٍ مهمة، ولا سيما بمجادلتهم بأن الانقسام المزدوج بين العقلانية والتأملية ينعكس في الفرق بين مقاربة تركز على قضايا ماديّة، وأخرى تركز على الأفكار. بالنسبة إلى الواقعيين النقديين، فإن الأفكار والعوامل الماديّة مهمتان كلتاهما في إنتاج مخرجات اجتماعية، وكلتاهما تحتاجان إلى أن يتم إدماجهما في عملية البحث. ووفقًا للواقعيين النقديين، فإن السؤال حول ما إذا كانت العوامل المادية أو القضايا الأفكارية هي الأهم في تحديد المخرجات، هو أمرٌ تجريبي لا يمكن اتخاذ قرار فيه إلا على أساس البحوث التي تدرس العلاقات والتفاعلات الخاصة بكل واحدة منها. لذلك، فبينما يتّفق الواقعيون النقديون على أن كلًّا من المعاني والأفكار مهم، فإنهم يصرّون على أن الأفكار دائمًا ما تبرز ضمن سياق ماديّ، وبأن المعاني التي نعطيها للحوادث، هي جزئيًا نتاج للكيفية التي تم من خلالها بناء هذه الحوادث، وصياغتها، وتقديمها.

إن بروز الواقعية العلمية والنقدية في تخصص العلاقات الدولية هو توجّه جديد ومهمّ في التخصص. فلقد فتحت طرائق جديدة وبنّاءة للحوار النظري وحوار النظرية الشارحة في تخصص العلاقات الدولية. فمن خلال رفضها المقارنة والمقايضة بين التحليلين التفسيري والفهمي من جهة، والتحليلين السببي وغير السببي من جهة أخرى، ومن خلال عدم قبولها الالتزام الاستدلالي المسبق بأيٍ من العوامل الماديّة والعوامل الأفكارية، ومن خلال رفضها إعطاء الدعم لأيٍ من الاتجاهين المتضادين – سواء أكان نموذج الوضعية في العلوم، أم رفض العلوم التي يدعو إليها بعض التأمليين – كل هذا قد أتاح الفرصة أمام

---

(27) Heikki Patomaki and Colin Wight, «After Post-Positivism?: The Promises of Critical Realism,» *International Studies Quarterly*, vol. 44, no. 2 (2000).

التخصص للمضيّ قدمًا إلى ما هو أبعد من الحوار الرابع، كما أتاح لوجهات النظر النظرية من غير المدرسة الوضعية بأن تحظى بتقديرٍ في صورة جديدة لها، لكون وجهات النظر تلك ذات مساهَمات علمية فكرية في التخصص.

استكشاف المضامين الرئيسة لاختلافات النظرية الشارحة في نظرية العلاقات الدولية

في هذا القسم الأخير نختبر الكيفية التي تقوم من خلالها افتراضات النظرية الشارحة بالتأثير في الطريقة التي يُشكّل فيها منظّرو العلاقات الدولية فهمًا مختلفًا لقضايا معينة: كطبيعة النظرية مثلًا، واحتمالات الموضوعية، والمعايير التي يجب أن يتم استخدامها في اختبار النظريات، والعلاقة بين النظرية والتطبيق. من نواحٍ عديدة، تنبُع هذه القضايا من الحوارات التي تمّ النظر فيها في الفقرات السابقة، وفي بعض الحالات تكون هذه القضايا جزءًا مكوّنًا لهذه الحوارات. وسيعود كثير من هذه القضايا إلى البروز مجددًا في الفصول اللاحقة، حتى ولو كان ذلك مجرد ورودٍ ضمني لها. ومن خلال تسليط الضوء على دور النظرية الشارحة والذي غالبًا ما يكون ضمنيًا، نأمل أن نلفت انتباه الطلاب إلى الطرائق العديدة التي تؤثر من خلالها افتراضات النظرية الشارحة في نظرية العلاقات الدولية وأبحاثها.

أنواع النظرية

من المعقول أن نفترض أن يُعطي الكتاب الذي يتعامل مع نظرية العلاقات الدولية تصوّرًا واضحًا لما هي النظرية (theory). ولكن لسوء الحظ ليس هناك تصوّر واحد وإنما عديد من التصورات. وهذا غالبًا ما يجعل المقارنة المباشرة بين المزاعم النظرية أمرًا صعبًا إن لم يكن مستحيلًا؛ فإدراك الأنواع المختلفة العديدة في التنظير يعني أن المقارنة ليست دائمًا ممكنة، وينبّهنا إلى حقيقة أن الأنواع المختلفة من النظريات لها أهداف مختلفة.

إن أحد أكثر أنواع النظريات شيوعًا هو ما سنشير إليه بمصطلح النظرية

التفسيرية (explanatory theory). وربما يكون هذا النوع من النظريات هو أول ما يُفكّر فيه معظم الطلبة عند استخدامهم مصطلح النظرية. وتحاول النظرية التفسيرية أن «تُفسّر» الحوادث من خلال تقديم تصوّر للمسببات في تسلسل زمني. وتاليًا، يمكننا التفكير مثلًا في النظريات التي تحاول أن تُفسّر انتهاء الحرب الباردة من خلال سلسلة من الحوادث المترابطة التي تظهر عبر الزمن. يعتقد الوضعيون أن هذا النوع من النظريات ينبغي أن ينتج فرضيات قابلة للإثبات (أو الدحض) ويمكن أن تخضع للاختبار التجريبي. وهنالك نوع شائع آخر من أنواع النظريات التفسيرية لا يحاول ربط حوادث معينة بتسلسل سببي، وإنما يحاول أن يحدّد الدور السببي الذي تمارسه عناصر محدَّدة في مجال الموضوع المُختار، ويحاول بناءً على هذا التحليل أن يستنبط استنتاجاتٍ وتنبؤات تهدف إلى ممارسة التحكم [في الظاهرة]. من الأمثلة الجيدة على هذا النوع من النظريات التفسيرية نذكر نظرية الواقعية الجديدة أو الواقعية البنيوية (neo- or structural realism) (انظر الفصل الرابع). وفقًا للواقعيين الجُدد أمثال والتز[28]، يمكن اعتبار النظرية أداة تبسيطية تستخلص المجرّدات من العالم كي تحدّد العوامل الرئيسة ذات الاهتمام وتتعرّف إليها. وبمجرّد أن يتم التعرف إلى هذه العوامل، يهدف هذا النوع من النظريات إلى التنبّؤ بنطاق واسع من المُخرجات على أساس عدد قليل من العوامل السببية المهمّة. وليس مهمًا في هذا النوع من النظريات التفسيرية أن تعطي النظرية نموذجًا واقعيًا للعالم، وإنما أن تُعدّ النظرية «مفيدة» من حيث قدرتها على التنبّؤ.

يُقال في بعض الأحيان عن النظريات التفسيرية بأنها «نظريات حل المشكلات». ويأتي هذا الوصف من روبرت كوكس[29] الذي يزعم بأن هذا النوع من النظريات يُعنى فقط بأخذ العالم على ما هو عليه وبمحاولة فهم أنماط عمله. وعلى هذا النحو، عادة ما يُقال عن نظريات حل المشكلات إنها تُعنى فحسب بجعل العالَم يعمل بطريقة أفضل ضمن متغيرات محدودة ومُحدَّدة

---

(28) Waltz, *Theory of International Politics.*

(29) Robert Cox, «Social Forces, States and World Orders: Beyond International Relations Theory,» *Millennium: Journal of International Studies*, vol. 10, no. 2 (1981).

بوضوح. وعلى النقيض من النظريات التفسيرية، قام كوكس بتحديد نوع آخر من النظريات أطلق عليه اسم «النظرية النقدية». إن فئة النظرية النقدية التي حددها كوكس تثير الإرباك إذ يعتمد المضمون الذي يحمله مصطلح «النقدية» على سياقٍ سياسي. وما يعتبره أحد المنظرين نقديًا قد يعتبره آخر أنه دغمائي. على أي حال، هناك شكل من أشكال التنظير نعتقد بأنه يستحق بالفعل أن يوصف بأنه «نقدي». ونعني بالنظرية النقدية ذلك النوع من النظريات الذي يبدأ من خلال مقصد مصرّح به يتمثّل في توجيه النقد إلى ترتيبات أو مخرجات اجتماعية معيّنة أو إلى كلتيهما معًا. لذلك قد تُعدّ النظرية نقدية بهذا المعنى إذا شَرَعت بوضوح في التعرف إلى مجموعة معينة من الظروف الاجتماعية، وتوجيه النقد إليها، ووضّحت الكيفية التي برزت من خلالها هذه الظروف إلى الوجود. ونحن نريد أن نصوغها بهذه الطريقة لأن من المحتمل جدًا أنّ هذا النوع من النظريات النقدية يبني تحليله على أساس تفحّص العوامل السببية التي أدت إلى حدوث حالة معينة غير عادلة من الشؤون المختلفة. وفي ما يتعلق بهذا التصوّر للنظرية النقدية، لا يوجد هناك نزاع ضروري بين التعرف إلى حالة الشؤون غير العادلة ووضع مسببات حالة الشؤون تلك في الحسبان. وبناءً عليه، يمكن النظرية أن تكون تفسيرية ونقدية في آن. ويتلاءم عديد من النظريات النسوية مع هذا النموذج. فهي تتعرّف إلى مجموعة معينة من الترتيبات الاجتماعية التي تُعتبر غير عادلة، وتحدّد تلك الظروف الاجتماعية ضمن مجموعة من الظروف السببية. ومن المثير للانتباه أن عددًا من النسويين أيضًا يسلكون خطوة إضافية تتمثل في الإشارة إلى مسألة كيف أن القضاء على تلك العوامل السببية قد يجعل العالَم أفضل بطريقة أو بأخرى.

وبمجرد أن يخطو المنظّر تلك الخطوة التي تتمثل في الإشارة إلى مستقبَل بديل أو أنماط عمل اجتماعية غير موجودة حاليًا لكن يمكن العمل على إيجادها، يكون قد دخل في نطاق النظرية المعيارية. وستتم مناقشة هذا الموضوع بمزيد من التفصيل في الفصل التالي، لكن بشكل عام، من المنصف القول إنّ النظرية المعيارية تتفحص ما «ينبغي» أن تكون عليه الأمور. وتأتي النظرية المعيارية بشكلين، واحدٍ قوي وآخَرَ ضعيف. في شكلها الضعيف، يُعنى

المنظّر بدراسة ما ينبغي أن تكون عليه الأمور في نطاق اهتمام معيّن فحسب. ويمكن مثلًا اعتبار أنّ نظريات العدالة معيارية من حيث إنها لا تقوم بالمحاورة حول ما هي العدالة فحسب، وإنما أيضًا ما ينبغي أن تكون عليه. أما الشكل القوي للنظرية المعيارية فعادة ما يسمّى بـ «الطوباوية» (utopian)، ذلك أنها تشرع في إعطاء نماذج للكيفية التي ينبغي أن يُعاد تنظيم المجتمع بها. ويمكن اعتبار النظرية الماركسية طوباوية بشدّة من هذا المنطلق. وقد تم تجاهل هذا النوع من التنظير لحقبة طويلة حتى الآن، ولا سيما أن مصطلح الطوباوية يتضمّن دلالات ومضامين سلبية ترتبط بتوقعاتٍ «غير واقعية».

ثمة نوع آخر شائع من النظريات يُعرف باسم النظرية التأسيسية (constitutive theory). لا تعمد النظرية التأسيسية إلى إحداث أنماطٍ سببية عبر الزمن ولا إلى تَتَبُّع هذه الأنماط، لكنها تسأل «كيف يتم تشكيل هذا الشيء؟»، ويمكن هذا النوع من النظريات أن يتخذ أشكالًا عدّة. من ناحية معيّنة، تستلزم النظرية التأسيسية دراسة الكيفية التي يتم من خلالها تشكيل الكيانات الاجتماعية (social objects). فنظرية الدولة، على سبيل المثال، لا تسأل دومًا عن الكيفية التي ظهرت من خلالها الدولة العصرية، لكنها يمكن أن تركّز حصريًا على أسئلة مثل: «ما هي الدولة؟»، و«كيف يتم تأسيس الدولة؟»، و«ما هي الأدوار التي تقوم بها الدولة في المجتمع؟». غير أن مصطلح النظرية التأسيسية يستخدم أيضًا في التخصص في معنى آخر: للإشارة إلى أولئك المؤلّفين الذين يفحصون الطرائق التي تقوم من خلالها القواعد والمعايير والأفكار «بتشكيل» الكيانات الاجتماعية. بالنسبة إلى هؤلاء المُنظّرين، يتشكل العالم الاجتماعي (وربما أيضًا العالم الطبيعي) من خلال الأفكار أو النظريات التي نتبنّاها. من أجل هذا النوع من النظريات التأسيسية، يصبح من الضروري أن نقوم بالتنظير حول عملية التنظير[30].

(30) يمكن أيضًا تفسير هذا النوع من النظريات بأنه سببي، ذلك إذا ما تساوى التحليل السببي بتحليل القوى السببية الذي يتم تطبيقه ضمن العناصر. ولأن كثيرًا من الواقعيين النقديين يرون أن التحليل السببي هو تحليل للقوى السببية، فقد لا يرون بالضرورة النظرية التأسيسية شكلًا من أشكال التنظير غير السببي، كما يراها كثيرون آخرون من المنظّرين ما بعد الوضعيين.

أما آخر نوع من النظريات نرغب في مناقشته فهو تشبيه النظرية بعدسة ننظر من خلالها إلى العالم [النظرية بوصفها عدسة، أو نظرية العدسة]. وقد يكون عديد من الوضعيين غير سعيدين لإعطائها صفة النظرية، فهي بالتأكيد ليست نظرية، بمعنى أنها عبارة عن مجموعة من الافتراضات المنطقية المترابطة والمنتظمة والتي لديها مجموعة من العلاقات المحدّدة والمُصاغة بشكل جيد. إلا أن كثيراً من المنظّرين الاجتماعيين لا يعتقدون بأن أنطولوجية العالَم الاجتماعي تسمح بوجود رؤية للنظرية تتيح هذا النوع من مجموعات العلاقات المحدّدة بوضوح. وبدلًا من ذلك، فهُم معنيّون باستكشاف الكيفية التي تقوم بها الجهات الفاعلة الاجتماعية بالإبحار عبر الحوادث والعمليات الاجتماعية. ومن أجل أن نفهم هذا الأمر، نحن في حاجة إلى أن نستوعب ما تعنيه لهم هذه العمليات الاجتماعية، ونُجري هذا الأمر من خلال فهم الطرائق المتباينة التي يُعطون بواسطتها معنى وتفسيرات للعالم الاجتماعي. وترى جميع الجهات الاجتماعية الفاعلة العالَمَ بطرائق معيّنة، ولا تُظهِر دائمًا هذه الرؤى للعالم درجة الترابط أو المنطقية نفسها التي قد يتوقعها المرء من نظرية نظامية ومُعرّفة بشكل جيد. ومع ذلك، إذا كان على المنظّر أن يكون مُلِمًّا بكيفية فهم الجهات الاجتماعية الفاعلة للعالم، فإن عليه أن يكون واعيًا للعدسة التي تقوم من خلالها الجهات الفاعلة تلك برؤية العالَم وبالتصرّف فيه[31].

مسألة الموضوعية

ثمة قضية مهمّة أخرى هي موضع خلاف تبرز في حوارات النظرية الشارحة، ألا وهي قضية الموضوعية. إن أحد المفاهيم الرئيسة الخاصة بالفكر الغربي، خصوصًا تلك التي ظهرت منذ عصر التنوير، هي البحث عن الحقيقة،

(31) جدير بالذكر أن هذا يقدّم وجهة نظر نقدية أخرى يمكن من خلالها بناء النظريات النقدية، حيث يمكن عالم النظرية النقدية أن يأخذ وجهات النظر هذه حول الجهات الاجتماعية الفاعلة، وأن يكون ناقدًا لها. وبناءً عليه، فإذا كان لدى مجموعة من الجهات الاجتماعية الفاعلة وجهة نظر بأنه يجب القضاء على المجموعة «س» بسبب القناعة «ص»، وإذا قام المنظّر الاجتماعي بإظهار أن القناعة «ص» هي خاطئة، ينبغي عندئذٍ حتمًا أن يكون المُنظّر ناقدًا لكل من الاعتقاد «ص» ووجهة النظر بأنه يجب القضاء على المجموعة «س».

والأفكار المتعلقة بالحقيقة والموضوعية يرتبط بعضُها ببعضها الآخر ارتباطًا وثيقًا. إلا أن من الضروري أن نميّز بين الحقيقة والموضوعية. هنالك عديد من النظريات عن الحقيقة، بعضها يُنكر وجود شيء يُدعى بالحقيقة أو حتى إمكان وجود شيء من هذا القبيل[32]. وقد خاطبَ الفلاسفة هذه القضية المتعلقة بالحقيقة بطرائق متعددة لا يمكننا الخوض فيها بإسهاب هنا. إن الخلط بين الحقيقة والموضوعية ينبع من حقيقة أن لمصطلح الموضوعية مَعْنَيَيْن متقاربين جدًا. بالمعنى الأول، يمكن أن يُقال عن ادعاء (أو شيء) ما بأنه موضوعي إذا ما كان تعبيرًا أو تصريحًا يتعلق بالحقائق الخارجية مقارنة بالأفكار الداخلية أو المشاعر. وبناءً عليه، يمكن الحديث بهذا المعنى عن كوْن الشيء موضوعيًا بكونه مستقلًا عن أي معتقد أو تعبير يتعلق به. ومن السهل أن نرى كيف يمكن الخلط بين هذا المعنى للموضوعية وبين الحقيقة. فوصف الشيء بأنه مستقل عن أي مُعتقد هو طريقة تعبير الفهم الشائع [أو الحس المشترك] عن الحقيقة. لكن ليس هذا ما يعتقده معظم الفلاسفة أو العلماء عن الحقيقة؛ إذ عادة ما يفهم الفلاسفة والعلماء الحقيقة نمطيًا بأنها تعبّر عن علاقة بين العالَم (بغض النظر عن تعريفه) وتعبير يشير إلى ذلك العالَم، أو يشير إلى مجموعة من المعتقدات

---

(32) النظريات السائدة المتعلقة بالحقيقة هي النظرية التطابقية (correspondence theory)، والنظرية التساوقية (coherence theory)، والنظرية العرفية أو نظرية الإجماع (conventionalist or consensus theory)، والنظرية البراغماتية (pragmatic theory). النظرية التطابقية عن الحقيقة ترى أن الحقيقة تتوافق مع الواقع الموضوعي. وبناءً عليه، يُقال إن الجملة صحيحة إذا ما أشارت إلى حالة من الشؤون الموجودة في العالم. ويتبنّى معظم العلماء وعديد من الفلاسفة شكلًا من أشكال النظرية التطابقية عن الحقيقة، وهي النظرية السائدة المتعلقة بالحقيقة بالنسبة إلى معظم الوضعيين في تخصص العلاقات الدولية. أما النظرية التناسقية فترى أن الحقيقة هي تناسقٌ مع مجموعة محدّدة من الجُمل، أو في أغلب الأحيان مع مجموعة محدّدة من المعتقدات. على سبيل المثال، يُعدّ المعتقد الذي يؤمن به فردٌ ما حقيقة إذا كان متناسقًا مع جميع معتقداته الأخرى أو معظمها. وعادة ما تُعدّ التناسقية أنها تدل على شيء أقوى من مجرد الاتساق؛ فالتبرير والأدلة وشمولية مجموعة المعتقدات هي محظورات شائعة. وتنص نظرية الإجماع على أن الحقيقة هي أي شيء متفق عليه، أو في بعض الروايات، هي أي شيء يمكن أن يصبح متفقًا عليه، من جانب مجموعة محدّدة. وهذه تميل إلى أن تكون نظرية بالحقيقة التي يتبناها كثير من ما بعد الوضعيين الذين يجادلون بأن الحقيقة يتم بناؤها من خلال العمليات والإجراءات الاجتماعية، والتي هي محدّدة تاريخيًا وثقافيًا، ويتم تشكيلها من خلال صراعات القوى داخل مجتمع ما. وترى البراغماتية أن الحقيقة هي نجاح النتائج التطبيقية [العملية] لفكرة ما، كنفعيّتها على سبيل المثال.

أو العبارات التي يمكن القول عنها بأنها حقيقية إذا تمّ الوصول إليها [استنتاجها] من خلال مجموعة معينة من الإجراءات. وتُعبّر الحقيقة عن العلاقة بين اللغة والعالَم، أو مجموعة من الأعراف البشرية حول ما يمكن اعتباره أنه «حقيقي». ويرى كثير من الفلاسفة فكرة أن يكون للعالَم الخارجي «حقيقة» مستقلة عن أي معتقد متعلق به، أنها فكرة سخيفة. يمكن أن تكون العناصر أو الكيانات الخارجية موجودة بشكل مستقل عن النظرية، لكن لا يمكن القول عنها إنها حقيقية بأي دلالة ذات معنى للكلمة. فهي لها وجود، لكن وجود الشيء لا يعني أن يكون الشيء حقيقيًا.

المعنى الثاني لما هو موضوعي هو أكثرُ إثارةً للاهتمام من حيث الحوارات بين التخصصات. فالموضوعية من هذا المُنطلق تتعلق بتعبير أو موقف أو مجموعة من المزاعم لا تتأثر بالتحيّزات أو الآراء الشخصية. وبناءً عليه، فإن الموضوعية تعني محاولة الباحث أن يبقى حياديًا، وغير منقاد للعاطفة، وموضوعيًا، وغير متحيز، ومتفتح العقل، ونزيهًا، ولا مصلحة له في الموضوع، وقادرًا على الحكم السليم، ومتوازنًا، ومُقسِطًا وعادلاً وغير متعصب. ويؤمن عدد قليلٌ من منظّري العلاقات الدولية، هذا إن وُجدوا، بأنه يمكننا بشكل مطلق أن ننتج مجموعة من العبارات التي يمكن وصفها بأنها دقيقة من حيث تمثيلها للعالم الخارجي بالضبط كما هو. وخطوط الحوار الرئيسة تحيط بالحد الذي يمكن من خلاله أن نطمح للوصول إلى المعرفة التي تُقارب هذا الهدف، وبالكيفية التي قد يمكننا من خلالها تقديم المبررات والدلائل الداعمة لتبيين كيف أنه يمكن زعمًا ما أن يحقق نجاحًا أكبر من سواه في هذا الخصوص، كما تحيط خطوط الحوار بالحد الذي يمكن أن نكون فيه موضوعيين، بمعنى أن نكون غير منحازين.

إن المواقف المتعلقة بهذه القضايا تُحدِثُ انقسامًا كبيرًا في التخصص [العلاقات الدولية]. فعلى سبيل المثال، يسعى معظم الوضعيين للحصول على المعرفة الموضوعية من خلال محاولتهم تحديدَ طرائق ومعايير في إنتاج المعرفة تقلّل من تأثير الأحكام المبنية على أساس القِيَم. وتبدو وجهة النظر

هذه مقنعةً من حيث إن السعي نحو إجراءات نظامية ومحكومة بقواعد تتعلق بالإنتاج المعرفي يبدو أفضل من اكتساب المعرفة على أساس مجموعة غير منتظمة وعشوائية من الإجراءات. ويُحاجّ الوضعيون بأنه على الرغم من انعدام إمكان أن تكون المعرفة مثالية تمامًا، إلا أننا من خلال مراعاة معايير بحثية متفق عليها، يمكننا أن نهدف إلى أن نُصدر بعض الأحكام [التفاضلية] المبررة ما بين المزاعم المعرفية المتنافسة. فعلى سبيل المثال، قد يعترف الليبراليون الجدد (neoliberals) (انظر الفصل السادس)، بأنه فيما قد لا يكون تصوّرهم حول دَوْر المؤسسات هو التصوّر الوحيد الموجود، وبأنه ليس بالضرورة أن يكون هذا التصور حقيقة مطلقة، فإنهم يزعمون بأنه تجريبيًا لا يزال التصوّر الأكثر صدقية في الكثير من الحالات. ولأن في الإمكان القيام باختبار صدقية هذه الفرضية من خلال الأنماط والمشاهدات التجريبية، ولأن في الإمكان استخدامها للتنبؤ بسلوك الدولة، فقد يجوز اعتبارها أكثر مقاربة للحقيقة من غيرها [بحسب رأي الوضعيين].

يرى المنظّرون المُسلحون بمعرفة المقاربات الأكثر اعتمادًا على النظرية التأويلية للمعرفة، أن المعرفة الاجتماعية بطبيعتها معرفة محدّدة المَوضِع (situated knowledge) [أي إنها مرتبطة تمامًا بالعوامل الاجتماعية]؛ فلا يمكن البتة أن تُصاغ المزاعم المعرفية خارج نطاق تأثير السياق الاجتماعي والسياسي. ويترتب على ذلك أننا يجب أن نتقبّل أنّ الأنظمة المعرفية هي دائمًا اجتماعية وسياسية، ومتسلسلة اجتماعيًا وسياسيًا وأخلاقيًا. ويرى منظرو ما بعد البنيوية وجهة النظر هذه المتعلقة بالمعرفة أنها تعني ضمنًا أن المزاعم حول «الحقيقية» (كون الشيء حقيقيًا) هي دائمًا بناءات لأنظمة خطابية استطرادية [تتضمن اختلاف وجهات النظر] واجتماعية معينة، وأنها دائمًا مُتَضمَّنة في علاقات القوى. وهُم أيضًا متشككون في شأن أي مزاعم متعلقة بـ[تملّك] الحقيقة [الوحيدة أو المطلقة] لأن مثل هذه المزاعم تسبّبت في أحيان كثيرة بأكثر الحوادث عنفًا في التفاعلات البشرية. عندما تؤمِن مجموعة من الأشخاص بقوة بأنها هي وحدها التي تملك الحقيقة، من الممكن أن تصبح هذه المجموعة دغمائية وقد تحاول أن تطبّق سياساتٍ وفقًا لتلك الحقيقة، مع منح اعتبار قليل

لوجهات النظر البديلة، أو مع عدم منحها اعتبارًا على الإطلاق. عندئذٍ يصبح التشكك في المزاعم المتعلقة بالحقيقة ليس معتقدًا فلسفيًا وحسب، وإنما أيضًا موقفًا سياسيًا يهدف إلى منع الأشكال الاستبدادية للسياسة.

ويُعنى بعضٌ آخر من المنظِّرين التأويليين بالحفاظ على بعض من مفهوم الموضوعية حتى ولو كانوا يرفضون فكرة الحقيقة. فعلى سبيل المثال، يدرك البنائيون بأنه لا توجد طريقة لصوغ عبارات عن العالم قد يقال عنها إنها حقيقية من حيث تقديمها تصوّراتٍ كاملة ودقيقة حول ما هو العالم عليه، إلا أنهم بالفعل يطمحون إلى تحقيق الموضوعية بمعنى أنهم يحاولون إزالة التحيّز والحصول على دعم لمزاعمهم من خلال التفاوض ضمن المجتمع العلمي. في بعض النواحي، يمكن القول إنّ هذا الموقف يشبه الموقف الذي يدعو إليه كثيرٌ من الباحثين الأكاديميين الوضعيين. ومع هذا، يَعتَبر البنائيون أن الاعتبارات المسيطرة في الوصول إلى أحكام [تقويمية] تتعلق بالمزاعم المعرفية هي اتفاقات بين الذاتانيات بدل الاعتماد على الأدلة الإمبيريقية.

يتقبل الواقعيون العلميون والواقعيون النقديون أجزاء كبيرة من موقف التأويليين بشأن الموضوعية، ويجادلون بأنه على الرغم من أننا نقوم دومًا بتأويل العالم من خلال عدساتنا المتموضعة اجتماعيًا، وعلى الرغم من أنه لا توجد طريقة سهلة لإثبات حقيقة نظرية معيّنة، إلا أن النظريات ليست كلها متساوية. ولأنّ العالم تحديدًا هو ما هو عليه مستقل عن أي نظرية، فإن الأهم بالنسبة إلى الواقعيين العلميين هو أن بعض النظريات قد تكون أوصافًا أفضل من غيرها لذلك العالم، حتى ولو كُنا لا ندري بذلك. وعندئذٍ تصبح مهمتنا البتّ في أي النظريات هي الأكثر قبولًا من غيرها. ولتحديد هذا الأمر، لا يستثني الواقعيون العلميون أيَّ شيء، كما لا يعطون الأفضلية لأي عامل على آخر، فهُم انتهازيون إبستيمولوجيون. وبالنسبة إليهم، ليست هناك مجموعة واحدة من الإجراءات للحكم بين المزاعم المعرفية تُغطّي جميع الحالات، بل يجب تقويم كل حالة وفقًا لخصائصها، وبناءً على الأدلة التي تقدّمها. كما يُعدّ النشاط العلمي والتفسيري عندهم بلا معنى إذا كُنّا لا نعطي تفسيرًا لشيء حقيقي بطريقة موضوعية بدرجة أو بأخرى.

اختبار النظريات ومقارنتها

ثمة أمر له علاقة بقضية الحقيقة والموضوعية وهو السؤال عن كيفية تقويمنا لأُطر عمل النظرية ومقارنتها. يحاجّ الوضعيون بأن المشاهدات التجريبية النظامية التي تتحكم بها إجراءات منهجية واضحة هي وحدها التي يمكن أن تعطينا معرفة صالحة عن السياسة الدولية، وبأن علينا أن نختبر النظريات من خلال قياسها بالأنماط التجريبية كي نقارن بين النظريات. ومن جانب آخر، يُصِر التأويليون وعديد من ما بعد الوضعيين الآخرين، على أنه لا توجد طريقة سهلة أو حاسمة للمقارنة بين النظريات، ويذهب بعضهم إلى حد الاقتراح بأن النظريات ليست قابلة للمفاضلة؛ أي إنّه لا يمكن المقارنة بين النظريات إما لأن الأسس التي بنيت عليها مزاعمها المعرفية مختلفة إلى حد كبير، وإما لأن النظريات المختلفة ترى عوالم مختلفة[33]. ويُقِرّ الواقعيون العلميون والواقعيون النقديون بأن المقارنة بين النظريات واختبارها يتطلبان دائمًا اعترافًا بالطبيعة المعقدة للأحكام المتعلقة بها، وإدراكًا وتَفكّرًا في السياق الاجتماعي والسياسي الذي يتم فيه تشكيل هذه الأحكام، إضافة إلى تحليل للنتائج المحتملة للأحكام التي نطلقها. وهم يقرّون بأن معايير المشاهدات لدى الوضعيين عادة ما تكون مُرشدًا ضعيفًا للاختيار من بين النظريات إذا ما تم تطبيقها بشكل منعزل ومن دون تفكّر نقدي مناسب. يجادل الواقعيون العلميون والواقعيون النقديون بأن مقارنة النظريات يجب أن تكون مبنية على معايير شمولية: ليس على المشاهدة المنتظمة وحسب، وإنما أيضًا على الترابط المنطقي المفاهيمي والمعقولية، والفروق الأنطولوجية الدقيقة، والتأمّل [أو التفكّر] الإبستيمولوجي، والتغطية المنهجية، والتعددية الإبستيمولوجية. وهم يُقِرّون أيضًا بأن جميع الأحكام المتعلقة بصلاحية النظريات تتأثر بعوامل اجتماعية وسياسية وبذلك فهي تحتمل الخطأ.

إن العواقب المترتبة على كيفية اختبارنا لصلاحية المزاعم المعرفية وتقويمنا لها هي أساسية لأي نظرية. وبالاعتماد على معاييرنا المختلفة في التقويم، يتم

---

(33) Colin Wight, «Incommensurability and Cross Paradigm Communication in International Relations Theory: What's the Frequency Kenneth?,» *Millennium: Journal of International Studies*, vol. 25, no. 2 (1996).

حرفيًا تشريع بعض المنهجيات بينما يتم تهميش بعضها الآخر. ولهذا النوع من الأحكام عواقب نظرية وتجريبية خطيرة بالنسبة إلى نوع العالَم الذي نراه، ولكن له أيضًا عواقب سياسية لنوعية العالم الذي تنتجه أطر عملنا النظرية. والأمر الذي تجدر الإشارة إليه في التعامل مع الأطر النظرية في الفصول التالية، وفي مقارنة شرعيتها، هو أن هناك معايير متعددة لاختبار النظريات ومقارنتها في تخصص العلاقات الدولية. وعلى الرغم من أن بعض العلماء الاجتماعيين قد افترضوا أن معايير النظرية المتعلقة بالقيم التنبؤية والتجريبية الرئيسة لنظرية ما تعطي معايير عليا لاختبار النظريات، فإن لمواقف الواقعيين العلميين والتأويليين بشأن مقارنة النظريات أيضًا مواطن قوتها الخاصة بها. في الواقع، ولأنّ نظرية العلاقات الدولية قد وقعت لوقت طويل تحت سيطرة المعايير الضيقة نوعًا ما، والمتعلقة بمقارنة النظريات، فإنه يجب عليها من وجهة نظرنا أن تبدأ في الاستفادة بشكل أكبر من المعايير الشمولية. ففي النهاية يجب عدم تعريف العلوم من خلال الطرائق التجريبية وحدها، ولكن يمكن أن يُنظر إليها بوصفها تتّسم بالتأملية والتعددية الأنطولوجية والإبستيمولوجية والمنهجية.

النظرية والتطبيق

هنالك جانب رئيس آخر معرّض للخطر في حوار النظرية الشارحة في تخصص العلاقات الدولية، وهو النقاش حول الغاية من البحث العلمي الاجتماعي (social inquiry). يعتبر بعضهم أن الغرض من البحث الاجتماعي هو الحصول على معرفة دقيقة عن الواقع الاجتماعي من أجل وضع أساس لصناعة السياسات وتوجيهها[34]. ويجادل آخرون بأن العلاقة بين النظرية والتطبيق أكثر تعقيدًا من هذا. فقد جادل كِن بوث[35] وسميث[36] على سبيل المثال، بأن دور النظرية عادةً ما يكون عمليًا بمعنى مختلف عمّا يفهمه أولئك الذين يجادلون

---

(34) William Wallace, «Truth and Power, Monks and Technocrats: Theory and Practice in International Relations,» *Review of International Studies*, vol. 22, no. 3 (1996).

(35) Ken Booth, «Discussion: A Reply to Wallace,» *Review ofInternational Studies*, vol. 23, no. 2 (1997).

(36) Steve Smith, «Power and Truth: A Reply to William Wallace,» *Review of International Studies*, vol. 23, no. 4 (1997).

لمصلحة تخصص علاقات دولية ذي صلة بالسياسات. ويجادل بوث وسميث بأن والاس (Wallace) وآخرين يُعظّمون من شأن التفريق بين النظرية والتطبيق؛ فهُم يفترضون بأن النظرية ليست تطبيقًا، وبأن «التطبيق» يتضمن «صناعة سياسات خارجية» خالية من الأسس النظرية. كذلك يجادل بوث وسميث وإلى جانبهم عدد من المنظّرين النقديين، بأنه يمكن النظرية في حدّ ذاتها أن تكون شكلًا من أشكال التطبيق، هذا إذا قبلنا بأن النظرية تُشكّل العالم الذي نعيش فيه؛ فمن خلال الارتقاء بنظرية ما، يمكن أن يُعيد المرء تشكيل العقليات أو تغييرها، وبذلك يعمل على تغيير الواقع الاجتماعي. وعلى حد سواء، فإن كل التطبيق مبنيّ على أساس نظريةٍ أو أخرى. وكما يشير بوث وسميث، فليْس بالضرورة أن تكون وجهة نظر صانع السياسات عن العالم غير نظرية؛ فهي في الواقع متأصلة بعمق في وجهات النظر الاجتماعية والسياسية.

كما ستكشِف الفصول التالية، يميل المنظّرون ذوو التوجهات المختلفة إلى تبني وجهات نظر مختلفة حول هذه القضية. فوجهات النظر السائدة للواقعية والليبرالية، إلى جانب النماذج الجديدة منها [الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة]، تتجه إلى أن تقترب من وجهة نظر والاس، بينما يتجه العديد من وجهات النظر الأكثر حداثة، خصوصًا النسوية وما بعد البنيوية وما بعد الاستعمارية، إلى التشديد على دور التنظير نفسه باعتباره شكلًا من أشكال التطبيق السياسي العالمي. ونكرر بأن النقطة الرئيسة المطروحة هنا هي أنه ليس هنالك تفاهم متفق عليه حول العلاقة بين النظرية والتطبيق، لأن اتخاذ موقفٍ متعلق بالنظرية والتطبيق يحكمه إطار متأثر بالنظرية والنظرية الشارحة. والطريقة التي يفهم بها المرء العلاقة بين النظرية والتطبيق لها نتائج مهمة تؤثر في الكيفية التي يرى بها الشخص غايات عملية التنظير في العلاقات الدولية نفسها.

الاستنتاج

لقد هدف هذا الفصل إلى تزويد القارئ بفهم لطبيعة حوارات النظرية الشارحة وأهميتها، أو حوارات فلسفة العلوم الاجتماعية، ضمن تخصص العلاقات الدولية. وقد قمنا بتدارُس الأسلوب الذي قامت من خلاله المناقشات

حول طبيعة الاستقصاء في التخصص بتشكيل كلّ من تاريخ التخصص والحقل النظري المعاصر. لقد حاججنا بأن النماذج الوضعية للعلوم قد سيطرت، لكن الارتباطات الأخيرة في طبيعة العلوم تخلق احتمالات لطرائق جديدة في فهم تخصص العلاقات الدولية بوصفه علماً من العلوم الاجتماعية. كما قمنا بتدارس عدد من القضايا المهمّة المعرضة للخطر بسبب الطريقة التي يقوم من خلالها المنظّرون من المدارس النظرية المختلفة بفهم العالم ودراسته والطريقة التي يقترحونها للتأكد من صدقية المزاعم المعرفية أو رفضها. ونود الاختتام بتسليط الضوء على جانب آخر من الحوار داخل التخصص والذي ينبغي للطلبة أن يكونوا على دراية به.

كل العلوم هي بيئات اجتماعية لها حركياتها [ديناميا‌تها] الداخلية وطرائق عملها الخاصة بها. وباعتبار أن تخصص العلاقات الدولية هو مجموعة من الممارسات التي توجد ضمن بيئة اجتماعية مهيكلة، فإن لهذا التخصص بنية هيكلية سياسية داخلية فريدة تتخذ شكلها من الأسلوب الذي يظهر فيه الحوار، وتقوم بتشكيل معالم ذلك الحوار. ومن خلال تدارس المقاربات النظرية التي ستَرِد في الفصول المقبلة وتقويمها، ينبغي للطلبة أن يتنبهوا إلى أن جميع مدارس الفكر النظري في تخصص العلاقات الدولية، وجميع مواقف النظرية الشارحة التي تدعّم هذه المدارس – بما فيها تلك الخاصة بنا نحن – تحاول أن تجعل جمهورها يتقبل «شراء» وجهة النظر الخاصة بها. وفي هذا الصدد، فإن منظّري تخصص العلاقات الدولية يشبهون مندوبي المبيعات، والبضاعة التي يبيعونها هي النظرية الخاصة بهم. والمصطلحات مثل «نقدي» و«متطور فكريًا» و«مبسّط» و«ساذج» و«دغمائي» ليست أوصافًا محايدة للمواقف النظرية، إنما هي مصطلحات يتم توظيفها إما من أجل عدم المصادقة على وجهات النظر البديلة، وإما من أجل إثبات سيادة مقاربة معينة على جميع المقاربات الأخرى. بيد أنه، وكأي زبون جيد، يُنصح الطالب بأن يتفكّر نقديًا في جوانب القصور الكامنة في جميع المقاربات التي يتم تقديمها له، حتى تلك الأكثر إقناعًا. ومن الضروري التذكر أن جميع المواقف النظرية وما يرتبط بها من مواقف مستندة إلى النظرية الشارحة هي عُرضة للنقد ومثار للجدل. وفي الواقع، فإن النظر

إلى تخصص العلاقات الدولية من خلال فلسفة العلوم الاجتماعية يذكّرنا بأن المجال مفتوح لتحدي جميع المزاعم المعرفية من جانب وجهات النظر الأخرى. والاعتراف بهذا الأمر لا يقود بالضرورة إلى النسبية، وإنما يقود إلى نوعٍ من التواضع ودرجة من التفكّر في ما يتعلق بالمزاعم التي نقدّمها ونرفضها في دراستنا للسياسة العالمية.

إن التنبّه إلى أن جميع النظريات «تبيعك» وجهة نظر هو أمر مهم أيضًا في تسليط الضوء على السياسة (politics) المتعلقة بالقرارات النظرية وقرارات النظرية الشارحة التي نتخذها. ويتضمن كل واحد من السُبُل النظرية والنظرية الشارحة عددًا من الأحكام حول ما هو عنصر البحث الفكري المهم، وحول ما هو الزعم المعرفي المشروع أو غير المشروع. ولهذه الأحكام عواقب تتعلق بنوع العالم الذي نكوّن رؤية حوله، وتتعلق بطريقة تصوّرنا للعمليات التي تحصل ضمنه، وتتعلق أيضًا بالطريقة التي نتصرف بها في ذلك العالَم. إذًا، فالحوارات النظرية وحوارات النظرية الشارحة ليست ممارسات فلسفية مجرّدة لكنها ربما تكون أيضًا مترابطة منطقيًا من الناحية السياسية بالنسبة إلى العالم الذي نعيش فيه. فليَكُن الشاري حَذِرًا (Caveat emptor).

أسئلة

1. ما المقصود بالنظرية الشارحة؟ وما الدور الذي يؤديه حوار النظرية الشارحة في البحث الأكاديمي في تخصص العلاقات الدولية؟
2. ما الدور الذي أدّاه الحوار حول العلوم في تخصص العلاقات الدولية تاريخيًا؟
3. هل تخصص العلاقات الدولية علمٌ أم فن؟ وما هي الأمور المعرضة للخطر في هذا الحوار؟ ما هي الأمور التي تتضمنها الدراسة «العلمية» للسياسة العالمية؟
4. ما المقصود بالمصطلحات الآتية: الوضعية/ ما بعد الوضعية، التفسير/ الفهم، العقلانية/ التأملية؟

5. هل ينبغي لنا أن نعدّ الحوارات النظرية المعاصرة عن النظرية في تخصص العلاقات الدولية (بين الوضعية وما بعد الوضعية، والتفسير والفهم، والعقلانية والتأملية) حوارات بين مواقف متعارضة في ما بينها؟

6. ما هي الافتراضات الرئيسة للواقعية العلمية؟ ما هي أهمية الواقعية العلمية في الحوارات التخصصية؟

7. كيف يجب علينا أن نضع تصوّرًا لدور النظرية في التخصص؟ ما الذي يمكن أن تقدّمه التصورات المختلفة للنظرية؟

8. هل من الممكن أن تكون لدينا معرفة ذات قيمة محايدة في السياسة العالمية؟

9. هل يمكننا الحكم على بعض النظريات بأنها أفضل من سواها؟ إذا كان ذلك ممكنًا، فما هي الأمور التي تدخل في إصدار مثل هذه الأحكام؟

10. ما هو الهدف من التنظير في تخصص العلاقات الدولية؟

11. إلى أي مدى يُعدّ الحوار الرابع في تخصص العلاقات الدولية المعاصر مهمًّا؟ وهل تم تجاوزه، وهل يجب تجاوزه؟ ما هي أهمية حوارات النظرية الشارحة بالنسبة إلى نظرية العلاقات الدولية وأبحاثها؟

12. ما هي ميول النظرية الشارحة التي تجدها أنت مقنعة؟ ولماذا؟ كيف يمكنك تبرير صحّة موقفك تجاه من ينتقدونك؟

مزيد من القراءات [باللغة الإنكليزية]

■ Cox, Robert. «Social Forces, States and World Orders: Beyond International Relations Theory.» *Millennium: Journal of International Studies*: vol. 10, no. 2, 1981, pp. 126–155.

روبرت كوكس (1981)، بحث بعنوان «القوى الاجتماعية، الدول والنظام العالمي: ما بعد نظرية العلاقات الدولية».

يعدّ هذا البحث عملًا رئيسًا يُعطي صورة للنقد المتعلق «بحل المشكلات» في تخصص العلاقات الدولية.

■ Hollis, Martin and Steve Smith. *Explaining and Understanding International Relations*. Oxford: Clarendon Press, 1990.

مارتن هوليس وستيف سميث (1990)، تفسير العلاقات الدولية وفهمها.

هذا الكتاب هو تصوّر مؤثر لحوارات النظرية الشارحة في التفسير والفهم في سياق تخصص العلاقات الدولية.

■ King, Gary, Robert O. Keohane and Sidney Verba. *Designing Social Inquiry: Scientific Inference in Qualitative Research*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1994.

غاري كينغ، روبرت كيوهاين، وسيدني فيربا (1994)، تصميم البحث الاجتماعي [الاستقصاء الاجتماعي]؛ الاستدلال العلمي في الأبحاث النوعية.

عمل مهمّ ورئيس يرسم صورة للمقاربة الوضعية في البحث الكمّي.

■ Knorr, Klaus E. and James N. Rosenau (eds.). *Contending Approaches to International Politics*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1969.

كلاوس كنور، وجيمس روزنو (1969)، المقاربات المتنافسة في السياسة الدولية.

مجموعة من المقالات المهمّة والأساسية للخصوم المتنافسين في الحوار الثاني.

■ Nicholson, Michael. *Causes and Consequences in International Relations: A Conceptual Study*. London: Pinter Book, 1996.

مايكل نيكلسون (1996)، المسببات والنتائج في العلاقات الدولية: دراسة مفاهيمية.

مقدمة وضعية لفلسفة العلوم الاجتماعية في تخصص العلاقات الدولية.

■ Patomaki, Heikki and Colin Wight. «After Post-Positivism?: The Promises of Critical Realism.» *International Studies Quarterly*: vol. 44, no. 2, 2000, pp. 213-237.

هيكي باتوماكي، وكولِن وايت (2000)، «تاليًا لما بعد الوضعية؟ الأمور المرجوة من الواقعية النقدية»، **المجلة ربع السنوية في الدراسات الدولية**.

تعطي هذه المقالة نظرة عامة وموجزة لمساهمات المقاربة الواقعية النقدية في تنظير العلوم في تخصص العلاقات الدولية.

■ Smith, Steve, Ken Booth and Marysia Zalewski (eds.). *International Theory: Positivism and Beyond*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1996.

ستيف سميث، كِن بوث، ماريسيا زالوسكي (1996)، **النظرية الدولية: الوضعية وما بعدها**.

مجموعة منتقاة من الأبحاث التي تقوّم مساهمات الحوار الوضعي/ ما بعد الوضعي في تخصص العلاقات الدولية.

■ Wallace, William. «Truth and Power, Monks and Technocrats: Theory and Practice in International Relations.» *Review of International Studies:* vol. 22, no. 3, 1996. pp. 301–321. See also responses by Booth and Smith in issues 23/2 and 23/4.

وليام والاس (1999)، «الحقيقة والقوة، الرهبان والتكنوقراطيون [أنصار التقنية]: النظرية والتطبيق في العلاقات الدولية» **المجلة الدورية في الدراسات الدولية**، 3/ 22: 301 - 321. انظر أيضًا الردود التي قدمها كل من بوث وسميث في العددين رقم 2/ 23 و4/ 23.

تشكّل هذه المقالات حوارًا شائقًا حول العلاقة بين النظرية والتطبيق في تخصص العلاقات الدولية.

■ Wendt, Alexander. *Social Theory of International Politics*. Cambridge and New York: Cambridge University Press, 1999.

ألكسندر فندت (1999)، **النظرية الاجتماعية في السياسة الدولية**.

هذا الكتاب عمل فكري مهم للبنائية يتضمن فلسفة متينة الأسس لعنصر

العلوم الاجتماعية. والجدير بالذكر أن هذا الكتاب يُقدم مواضيع واقعية علمية لتخصص العلاقات الدولية.

قم بزيارة مركز المصادر الإلكتروني المرافق لهذا الكتاب للمزيد من المواد الإضافية الشائقة: <http://www.oxfordtextbooks.co.uk/orc/dunne2e/>.

الفصل الثاني

النظرية المعيارية في العلاقات الدولية[1]

Normative IR Theory

توني إرسكاين (TONI ERSKINE)

محتويات الفصل

- مقدمة
- تحديد مجال مستقل ومتميّز المعالم في البحث الأكاديمي
- استكشاف الافتراضات الأخلاقية الضمنية لتخصص العلاقات الدولية
- دراسة حالة: الواجبات تجاه «الأعداء» والضحايا من المدنيين في العراق
- الاستنتاج

دليل القارئ

يُزودنا هذا الفصل بمقدمة للنظرية المعيارية في العلاقات الدولية (normative IR theory). يستعرض القسم الأول التاريخ متميز المعالم، والتأثيرات، وبعض

(1) أودّ أن أتقدّم بالشكر لكلٍّ من كريس براون (Chris Brown)، وفرنسيس هاربور (Frances Harbour)، وسوزانا كارلسون (Susanna Karlsson)، وأنطوني لانغ جونيور (Anthony Lang, Jr.)، وكِين أودريسكول (Cian O'Driscoll) لأنهم زودونا بملاحظات كتابية ثاقبة على مسوّدة سابقة لهذا الفصل. كذلك أود أن أشكر كلًّا من ريتشارد نِد ليبو (Richard Ned Lebow)، ونيكولاس ويلر (Nicholas Wheeler)، وهاورد وليامز (Howard Williams) لمشاركاتهم القيمة في أقسام معيّنة من هذا الفصل.

التصنيفات الفكرية التي يجلبها المجال إلى دراسة العلاقات الدولية. أما القسم الثاني فيتبنّى هدفًا مختلفًا تمامًا. فبدلًا من الاستمرار في تفسير الطرائق المهمّة التي تجعل نظرية العلاقات الدولية المعيارية فريدة ضمن تخصص العلاقات الدولية، يقوم القسم الثاني بتأكيد إمكان أن تُفهم الشؤون والمساهمات الرئيسة لهذا المجال كأنها روابط مع الافتراضات الأخلاقية الخفيّة لطائفة متنوعة من المقاربات. وينظر القسم الأخير إلى حالة لمدنيين أُطلقت النار عليهم عند نقطة تفتيش في بداية حرب عام 2003 في العراق. وهذا التحليل للظروف التي تمّ فيها قتل المدنيين، وللجدالات التي تحيط بهذا النوع من الضحايا في الحروب، يوضّح بعض الأسئلة الصعبة والمعضلات الأخلاقية التي يواجهها منظّرو المعيارية في العلاقات الدولية، إلى جانب الأدوات المفاهيمية التي يوظّفها هؤلاء المنظّرون في الاستجابة لها.

مقدمة

للسياسة الدولية بعد أخلاقي لا يمكن التغاضي عنه[2]؛ فيُحكم على الحروب مثلًا بأنها «عادلة» أو «غير عادلة»، أو يعد نهجها «أخلاقيًا» أو «غير أخلاقي». والأزمات بتنوع أشكالها، كالإبادة الجماعية، والمجاعات، والتغيّر المناخي تحثّ على دعوة الدول، والأفراد من البشَر، والمنظمات الدولية، وحتى المؤسسات عبر الوطنية (العابرة للحدود الوطنية) (transnational corporations (TNCs)) إلى أن يكون لها «مسؤوليات أخلاقية» للاشتراك في التدابير الوقائية وكذلك الإجراءات التصحيحية. والجهات الفاعلة ذاتها «مذنبة» ومحاسَبة إما لعدم استجابتها لمثل هذه الدعوات، وإما لمساهمتها في الأزمة من الأساس. وعندما تواجه الباحثين الأكاديميين وزعماء الدول على حدّ سواء مشكلات في السياسة العالمية، فإنهم يدعمون تصورات محدّدة حول من هم الأشخاص المهمون (أي الذين لهم اعتبار)، وهم يعطون أولويات تفضيلية مختلفة لحقوق ورفاه «أبناء قوميتهم»، أو «مواطنيهم»، أو «حلفائهم»؛ أو الإشادة بدلًا من ذلك بالقيمة الأخلاقية [الأهمية المعنوية] (moral worth) المتساوية لـ«كل الجنس البشري». وأثناء هذه العملية، قد تُنتقص المكانة الأخلاقية (moral standing) لطائفة واسعة من الفئات الأخرى، سواء أكانوا «أجانب»، أم «مهاجرين غير شرعيين»، أم «أعداء»، أم حتى «حيوانات من غير البشر»؛ أو حتى قد يتم منع إعطاء مكانة أخلاقية لهذه الفئات، وذلك تترتب عليه مضامين عميقة. باختصار فإن الأحكام الأخلاقية مهمة. إن التأكيدات والمزاعم المتعلقة بالسلوك الصحيح

(2) سأقوم في هذا الفصل باستخدام مصطلحي «ethical» و«moral» بشكل متبادل للدلالة على المعنى [أخلاقي] نفسه.

والخاطئ، وبالمخرجات الجيدة والسيئة، وبالمتطلبات والمحظورات الأخلاقية، وتلك التي تُصادق على أولئك الذين يستحقون أو لا يستحقون اعتبارات أخلاقية متساوية، هي جوانب قوية وسائدة في السياسة الدولية. ويقال لنا إن تعذيب المحتجزين في سجن أبو غريب في العراق كان «مثيرًا للاشمئزاز ومشينًا»[3]، وإن التطرّق إلى موضوع التغيرات المناخية هو «واجب أخلاقي» يقع على عاتق «العالم المتقدّم»[4]، وإن هنالك «مسؤولية أخلاقية تقع على عاتق الولايات المتحدة في التحرّك» لخلق عالم خالٍ من الأسلحة النووية[5]. لكن على أي أساس يتم وضع مثل هذه التقويمات الأخلاقية والوصفات المُلزمة (prescriptions)؟ وكيف يمكن، وبأفضل طريقة، تفسير وفهم القيم والمبادئ الأخلاقية التي ننشدها من أجل الاستجابة للمشكلات الواقعية في السياسة الدولية؟ ومن أين تستمد [هذه القيم والمبادئ الأخلاقية] سلطتها؟ وهل يمكن تقويمها، ونقدها، والتعديل عليها؟ وإذا كان ذلك ممكنًا، فكيف يمكن القيام به؟ ومن هم الأشخاص المهمون الذين يوضعون في الحسبان، وإلى أي درجة، عندما نتحدث عن الالتزامات تجاه الآخرين؟ ومن هم – أو ما هم – الوكلاء المكلّفون بالوفاء بهذه الالتزامات؟

إن «النظرية المعيارية في العلاقات الدولية» (normative IR theory) هي واحدة من التسميات التي تطلَق على حقل دراسي يخاطب هذه الأسئلة بالتحديد. وتستند مجموعة الأعمال هذه إلى مزيج غني من الجدالات، والتمايزات، والاهتمامات المتعلقة بالنظرية السياسية، والفلسفة الأخلاقية، وتخصص العلاقات الدولية الجديد نسبيًا. وهكذا، فإنها تشتمل على مجموعة متنوعة من المقاربات والنظريات التي، مع ذلك، لها هدف مشترك هو استكشاف التوقعات، والقرارات، والمعضِلات الأخلاقية في السياسة الدولية. وتقوم المساهمات في هذا المجال من البحث الأكاديمي بأخذ مفاهيم مثل العدالة، والواجبات، والحقوق، والتي

(3) Tony Blair, «Prime Minister's Press Conference,» Number-10 (25 May 2004), <http://www.number-10.gov.uk/output/Page5860.asp>, accessed 16 April 2009.

(4) Gordon Brown, «UK Chancellor Gordon Brown,» BBC News (22 April 2006), <http://news.bbc.co.uk/1/hi/uk_politics/4932988.stm>, accessed 29 August 2007.

(5) Barack Obama, «President Obama Speech in Prague,» White House (5 April 2009), <http://www.whitehouse.gov/blog/09/04/09/europe-revisited-a-new-image-a-new-role/>, accessed 12 April 2009.

كانت محورًا لتركيز المنظّرين السياسيين التقليدي على المجتمع المحدود، ومن ثم تطبقها على المستوى الدولي أو العالمي. وأثناء ذلك، تبنّت النظرية المعيارية في العلاقات الدولية فئات مفاهيمية مأخوذة من النظرية السياسية ، مثل «الجماعتية» (communitarianism) (أي الخاصة بجماعة)، و«الكوزموبوليتانية» (cosmopolitanism) (أي انطباقها على جميع البشر)، وتكيّفت معها. إضافة إلى ذلك، فإنها تقترض من الفلسفة الأخلاقية وسائل لتخصيص أنواع مختلفة من التحليل العقلي الأخلاقي (ethical reasoning)، مثل الديونطولوجيا (deontology) (أو نظرية الواجب الأخلاقي)، والنتائجية (consequentialism). لكن من الضروري التنبيه إلى أنه على الرغم من التأثر العميق للنظرية المعيارية في العلاقات الدولية بهذه المصادر الفلسفية، إلا أن الأعمال الفكرية ضمن هذا الحقل تتسم بإدراكها الحادّ للقضايا الواقعية في السياسة الدولية. وهذا يعني أنه حتى عندما تكون المواقف ضمن نظرية العلاقات الدولية المعيارية مستوحاة من خطابات خارج تخصص العلاقات الدولية، فإنها تتشارك في الموضوعات والمُفردات مع مقاربات أخرى في تخصص العلاقات الدولية.

لسوء الحظ، فقد كان هناك قدر كبير من التكتم في تخصص العلاقات الدولية ككل في مخاطبة البعد الأخلاقي للسياسة العالمية. وبذلك فإن الأعمال الفكرية ضمن نظرية العلاقات الدولية تميّز نفسها عن المقاربات النظرية الأخرى في العلاقات الدولية من خلال طرح الأسئلة المتعلقة بالأخلاقيات بطريقة مباشرة وعلنية. لكن الجدير بالذكر أن هذا لا يعني أن مساهمات النظرية المعيارية في العلاقات الدولية منعزلة تمامًا عن أي تنظير آخر في العلاقات الدولية، بل على العكس، فمجموعة الأعمال الفكرية هذه تتناول، وتستكشف، وتتوسع في كثير من الافتراضات التي تشكل الأساس لطَيف واسع من المقاربات التي تم التطرق إليها في هذا الكتاب. وسيقوم هذا الفصل بتوضيح هذه المزاعم. سيتطرق أولًا بمزيد من التفصيل إلى المقصود من النظرية المعيارية في تخصص العلاقات الدولية بوصفها مجموعة أعمال منفصلة من خلال تحديد تاريخها وتأثيراتها المحددة الخاصة بها، إضافة إلى التعرّف إلى اثنتين من الخصائص الرئيسة المميزة لها. ثانيًا، سيقترح أن المساهمات في هذا المجال توضّح – وغالبًا ما تحبّذ الوصول

إلى استنتاج منطقي - الافتراضات الأخلاقية المهمّة (مع أنها قد تكون خفية أو مرفوضة) من أنحاء طَيف الرؤى النظرية المختلفة كافة التي يتم توظيفها في تخصص العلاقات الدولية. أخيرًا، سيلتفت هذا الفصل إلى قضايا أشعلت حوارًا ملتهبًا خلال الحروب الأخيرة، بما فيها تلك التي وقعت في أفغانستان والعراق، وهو المتعلق بالضحايا من المدنيين والثمن الذي يجب أن يُدفع لتجنب هذه الخسائر في صفوف المدنيين. لا توجد في نظرية العلاقات الدولية المعيارية إجابة منفردة، ولا تحليلًا منفردًا، للمشكلات الواقعية في السياسة العالمية. وستهدف دراسة الحالة هذه إلى إعطاء مثالٍ لأنواع الأسئلة والألغاز المحيّرة التي يتطرق إليها أولئك الذين يساهمون في هذا المجال المهمّ من البحث الأكاديمي، إلى جانب توضيح بعض المفاهيم والفئات التي يوظفونها.

تحديد مجال مستقلّ ومتميّز المعالم في البحث الأكاديمي

إن العنوان الفرعي لهذا الكتاب هو «التخصص والتنوّع» (discipline and diversity)، وهذان موضوعان ملائمان للغاية لإعطاء تصوّر للنظرية المعيارية في العلاقات الدولية باعتبارها مجالًا منفصلًا قائمًا بذاته في البحث الأكاديمي. إن علاقة نظرية العلاقات الدولية المعيارية بتخصص العلاقات الدولية، والتنوع (الذي غالبًا ما يتم إغفاله) ضمن نظرية العلاقات الدولية المعيارية ذاتها، هما قضيتان معقدتان وحاسمتان في فهم هذه المجموعة من الأعمال. وسيتم التطرق إلى كلتا القضيتين في هذا القسم. ولكن، قبل البدء بإعطاء هذه النظرة العامة عن المجال، ينبغي تقديم بعض التحذيرات التمهيدية في شأن التسمية المستخدمة هنا لوصفه.

أولًا، على الرغم من أن عددًا من المنظّرين يشيرون إليها باسم «نظرية العلاقات الدولية المعيارية»[6]، فإن هناك أسماء بديلة تعطى للمجموعة نفسها

---

(6) Mervyn Frost: *Ethics in International Relations* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1996); *Towards a Normative Theory of International Relations* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1986); Chris Brown, *International Relations Theory: New Normative Approaches* (London: Harvester Wheatsheaf, 1992); Molly Cochran, *Normative Theory in International Relations: A Pragmatic* =

من الأعمال الفكرية. فكثيرًا ما يشار إلى نظرية العلاقات الدولية المعيارية باسم «النظرية السياسية الدولية [أو النظرية السياسية بين الدول]»[7] (international political theory (IPT)) أو ببساطة باسم «الأخلاقيات الدولية»[8] (international ethics). ولا تشير هذه المجموعة من التسميات إلى قضية تعدد الهويات أو تشوّشها من جانب مجتمع الباحثين الأكاديميين الذين يساهمون في هذا المجال، فهناك أسباب مقنعة لكل واحد من التسميات المتباينة؛ حيث إنها تسلط الضوء على ما يدين به المجال للنظرية السياسية، أو تركيزه على الأسئلة الأخلاقية، أو الروابط التي تربطه بتخصص العلاقات الدولية مثلًا. وحيث إن أيًا من هذه التسميات لم يستطع أن يشتمل على جميع هذه الخصائص، فإن هؤلاء الذين يتبنون التسميات المختلفة هذه، يتحدثون عن مجال الدراسة العام ذاته. بعبارة أخرى، إنهم يتفقون على كيفية وصف مجتمعهم الفكري، حتى وإن كانوا يختلفون حول تسميتهم له. والتحذير الثاني ربما يكون غنيًا عن التعريف، لكنه مع ذلك جدير بالتشديد عليه. تتطرق نظرية العلاقات الدولية المعيارية إلى البُعد الأخلاقي للعلاقات بين طيف كامل من الجهات الفاعلة في الفضاء العولمي. ولا أحد ممن يكتبون في هذا المجال يفهمه إلى الحد الذي يخوله أن يتعامل بشكل مستفيض مع مسألة العلاقات بين الدول أو الأمم، على الرغم من المعنى الحرفي لمصطلح «الدولي»[9]. والتحذير الثالث المهمّ المتعلّق

Approach (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1999); Robert H. Jackson and George Sorensen, *Introduction to International Relations: Theories and Approaches*, 3rd ed. (Oxford: Oxford University Press, 2007), and Toni Erskine, *Embedded Cosmopolitanism: Duties to Strangers and Enemies in a World of «Dislocated Communities»* (Oxford: Oxford University Press, 2008). =

(7) Charles R. Beitz, *Political Theory and International Relations*, 2nd ed. (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1979-1999); Andrew Linklater, *Men and Citizens in the Theory of International Relations*, 2nd ed. (London: Macmillan, 1990); Kimberly Hutchings, *International Political Theory: Rethinking Ethics in a Global Era* (London: Sage Publication, 1999), and Chris Brown, *Sovereignty, Rights and Justice* (Cambridge, MA: Polity Press, 2002).

(8) Charles R. Beitz [et al.], eds., *International Ethics* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1985); Terry Nardin and David Mapel, eds., *Traditions of International Ethics* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1992), and Terry Nardin, «International Ethics,» in: Christian Reus-Smit and Duncan Snidal, eds., *The Oxford Handbook of International Relations* (Oxford: Oxford University Press, 2008).

(9) على الرغم من ذلك، فإن عدم ارتياح سايمون كايني (Simon Caney) للقصور في مصطلح «الدولي» قد حفّزه على ابتكار عبارة «النظرية السياسية العالمية [العولمية]» (global political theory) =

بتسمية نظرية العلاقات الدولية المعيارية يهتمّ بما يعنيه المنظّرون الذين يعملون في هذا المجال بكلمة «معياري»، إذ قد يكون هذا المفهوم مضللًا. يمكن أن يعني مصطلح «المعياري»، كما هو مفهوم عمومًا، توصيفًا إلزاميًا [يعطي وصفة مُلزِمة] (prescriptive) كما في تحديد المقاييس (standard-setting)، أو من الممكن أن يعني أنه مُتعلّق بمقاييس السلوك، والمعايير، والقيم. وكما يشير كريس براون (Chris Brown) على نحو مفيد، فإن «الخطر يكمن في أن يتم الخلط بين نوعَين مختلفين من النشاط الفكري، هما تحديد المقاييس، ودراسة كيفية تحديد المقاييس (وما هي المقاييس التي يتم تحديدها ومن يقوم بذلك)»[10]. وطالما أننا نقبل بأن تُعنى نظرية العلاقات الدولية المعيارية بالمعايير الأخلاقية تحديدًا (أو تلك التي تحمل طابعًا التزاميًا وليس مجرد رسم خريطة لأنماط السلوك)، فالمجال إذًا يوصف بطريقة أكثر دقّة من خلال الدلالة الثانية والأوسع لمصطلح «معياري». ومجموعة الأعمال هذه تشتمل بالفعل على محاولات في تقويم وتوصيف المبادئ، والسياسات، والممارسات، لكنها تُعنى أيضًا بتفسير وفهم البُعد الأخلاقي للسياسة الدولية. أخيرًا، فإن تخصيص تسمية نظرية العلاقات الدولية المعيارية لمجموعة الأعمال هذه لا يعني أن الأعمال الأخرى التي تُجرى في تخصص العلاقات الدولية ليست معياريةً بطريقة ما من حيث كونها غير ملمّة بالقيم، أو أنها تخلو من الافتراضات الأخلاقية الكامنة، بل إن هذا التخصيص يؤكد أن نظرية العلاقات الدولية المعيارية تُعنى، بالدرجة الأولى وبشكل واضح، بالبُعد الأخلاقي للسياسة الدولية بطريقة لا تُشبهها فيها الأعمال الأخرى في تخصص العلاقات الدولية.

التاريخ والتأثيرات

عادة ما يتم تقديم نظرية العلاقات الدولية المعيارية على أنها مجال جديد وشائق في البحث الأكاديمي، هذا المجال الذي لم ينبثق فعلًا إلا خلال السنوات

= بديلًا آخر للنظرية المعيارية في العلاقات الدولية. انظر: Simon Caney, *Justice Beyond Borders: A Global Political Theory* (Oxford: Oxford University Press, 2005).

(10) Brown, *International Relations Theory: New Normative Approaches*, p. 3.

الخمس والثلاثين الماضية تقريبًا. وغالبًا ما يتم تصويره أنه ذو تاريخ واضح المعالم يمكن تتبّعه لمئات أو حتى لآلاف السنين. إذًا، ما هو التصوّر الصحيح؟ الجواب القصير هو أن كليْهما صحيح. والإجابة الأطول والأكثر تشويقًا هي أنّ هذين التصوّرَين يركّزان على جوانب منفصلة في تاريخ هذا المجال وتأثيراته الرئيسة. إضافة إلى ذلك، فإن كل واحد منهما يقدّم رؤيةً مختلفةً للعلاقة التي تتمتع بها نظرية العلاقات الدولية المعيارية في تخصص العلاقات الدولية.

وقد وصَف تيري ناردين (Terry Nardin) المجموعة الكاملة للأعمال التي تركز على الأخلاق في العلاقات الدولية بأنها «مُقبِلٌ جديد» ضمن تخصص العلاقات الدولية[11]. وهذا التصوير منطقيّ جدًا. فقد ظهرت مجموعة أعمال حديثة نسبيًا في التنظير المعياري عن العلاقات الدولية، ليس في سياق السلوكية (behaviouralism) الملتزمة ضمن التخصص وحسب، بل أيضًا في أعقاب حقبة طويلة كان فيها الفلاسفة الأخلاقيون معنيين بالأسئلة التحليلية التجريدية أكثر من اهتمامهم بالمعضلات الأخلاقية في العالم الواقعي[12]. بكلمة أخرى، فقد مثّل هذا البحث الأكاديمي ابتعادًا ثنائيًا: بعيدًا من دراسة «علمية» لتخصص العلاقات الدولية، وأيضًا بعيدًا مما كان قد أصبح دراسة سطحية للأخلاقيات. وقد استجد عدد من الأمور في البيئة الأكاديمية وكذلك في السياسة الدولية كان باعثًا على هذا التركيز الذي يبدو مبتكرًا.

أولًا، قذفت مجموعة من المشكلات الدولية المتشابكة في الستينيات والسبعينيات بمعضلات أخلاقية صعبة، حفّزت بدورها مجموعة من الفلاسفة على التركيز على المسائل العملية في السياسة العالمية. فعلى سبيل المثال، فإن الحوادث المتمثلة بسياسة الردع النووي التي ميزت الحرب الباردة، وحرب الأيام الستة العربية - الإسرائيلية لعام 1967، وحرب فيتنام بين عامي 1959 و1975، بما فيها من حوادث مثل مذبحة مي لاي (My Lai) المروّعة عام 1968، قد حثّت الفلاسفة على تحويل انتباههم إلى أخلاقيات الحروب

---

(11) Nardin, «International Ethics,» p. 595.

(12) Brown, *International Relations Theory: New Normative Approaches*, pp. 82-106.

بعد مدة طويلة من إهمال البحث الأكاديمي لها. وتساءل الفلاسفة عما إذا كان من الجائز أخلاقيًا التهديد باستخدام العنف (على شكل هجوم نووي) الذي سيكون تنفيذه مرفوضًا، ومتى يكون اللجوء إلى استخدام القوّة مبررًا، هذا إذا كان في الإمكان تبريره أصلاً، وكيف ينبغي التحكم بالعنف المنظّم[13]. وخلال هذه العملية، قامت مجموعة فكرية تُعرف باسم فكر الحرب العادلة (just war tradition) بمواجهة «صحوة جديدة» في الفلسفة[14]. وعلى غرار ذلك، أدّى واقع الفقر والمجاعة في عديد من الدول الأفريقية، وفي مناطق مثل شرق البنغال (بنغلادش حاليًا)، إلى إلهام الفلاسفة الأخلاقيين بالتطرق إلى مشكلة اللامساواة الصارخة في التوزيع العالمي للموارد والثروة وأن نضع في الحسبان التزاماتنا الأخلاقية نحو «الغرباء البعيدين»[15]. هل من الإنصاف أن يعيش بعض الناس في فقر مدقع لمجرد الصدفة المتعلقة بالمكان الذي ولدوا فيه؟ وما هي الواجبات التي علينا - إن كانت هناك أي واجبات - تجاه أولئك الذين يموتون جوعًا في قارات أخرى؟

ثانيًا، وفي الوقت نفسه تقريبًا، نشَر المنظِّر السياسي الأميركي جون رولز (John Rawls) عملًا فكريًا مؤثرًا بشكل ضخم، وهو كتاب بعنوان نظرية في العدالة[16] (*A Theory of Justice*). وفي هذا الكتاب الرائد، تطرق رولز إلى أسئلة

---

(13) انظر على سبيل المثال: Paul Ramsey, *The Just War: Force and Political Responsibility* (Oxford: Rowman and Littlefield, 1968-2002); Richard A. Wasserstrom, ed., *War and Morality* (Belmont, CA: Wadsworth, 1970); Thomas Nagel, «War and Massacre,» *Philosophy and Public Affairs*, vol. 1, no. 2 (1972), and Michael Walzer, *Just and Unjust Wars: A Moral Argument with Historical Illustrations*, 2nd ed. (New York: Basic Books, 1977-1992).

(14) James T. Johnson, «Historical Roots and Sources of the Just War Tradition in Western Cultures,» in: John Kelsay and James T. Johnson, eds., *Just War and Jihad: Historical and Theoretical Perspectives on War and Peace in Western and Islamic Traditions* (New York: Greenwood Press, 1991), p. 20.

(15) انظر على سبيل المثال: Peter Singer, «Famine, Affluence, and Morality,» *Philosophy and Public Affairs*, vol. 1, no. 3 (1972); Oonora O'Neill: «Lifeboat Earth,» *Philosophy and Public Affairs*, vol. 4, no. 3 (1975); *Faces of Hunger: An Essay on Poverty, Justice and Development* (London: Allen and Unwin, 1986), and Henry Shue, *Basic Rights: Subsistence, Affluence and United States Foreign Policy* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1980).

(16) John. Rawls, *A Theory of Justice* (Oxford: Oxford University Press, 1971).

تتعلق بالعدالة التوزيعية (distributive justice)، ضمن الدولة نفسها مبدئيًا، وقدّم تمرينًا عقليًا أصبح الآن شهيرًا، يُطلق عليه اسم الموقف الأصلي (original position). وفي الموقف الأصلي الافتراضي الخاص برولز، لا يكون لدى الفرد أي معرفة بما هي مهاراته ومواهبه المحدَّدة الخاصة به، والطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها، وحالته الاجتماعية، ووضعه التاريخي، وجنسه، وإدراكه للخير، إلى جانب أمور أخرى[17]. من نقطة البداية هذه، يرى رولز أن الأفراد، من دون التحيز والتعصب، سيوافقون على مبادئ العدالة في المجتمع. ومن المبادئ التي يتم التوصّل إليها وفق هذه الظروف والشروط مبدأ الفرق (the difference principle)، أو الاشتراط أن يتم تعديل اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية بحيث تكون «لمصلحة أولئك الأقل حظًا»[18]. ولم يكن هذا دافعًا مهمًّا نحو مزيد من التنظير في العدالة ضمن الدولة فحسب، وإنما استثار أيضًا ردات فعل حادّة عند أولئك الذين كانوا مهتمين بالأسئلة الآنيّة المتعلقة بالعدالة التوزيعية خارج حدود الدولة، والذين كانوا ناقدين لمعالجة رولز الهامشية (والمحافِظة) للعدالة على النطاق الدولي. وقد رأى هؤلاء النقاد أن ثمة إمكانات كامنة لأخذ أشكال أخرى من الموقف الأصلي الخاصّ برولز وتطبيقها على مشكلة اللامساواة العالمية[19]. وعلى الرغم من أن هذا التأثير جاء من المؤسسة الأكاديمية وليس من العالم التطبيقي، إلا أنه تم مرة أخرى إظهار أن الأسئلة الأخلاقية المتعلقة بالسياسة الدولية وثيقة الصلة بالموضوع، وأن هناك حاجة ماسّة إلى الالتفات إليها.

أخيرًا، كان هناك ضمن تخصص العلاقات الدولية نفسه قلقٌ متزايد خلال الثمانينيات والتسعينيات بشأن «تحيّز الوضعيين» في التخصص، واعتراف عند بعضهم بأن استثناء القيم والمسائل المتعلقة بالأخلاق من حيّز البحث الأكاديمي

(17) المصدر نفسه، ص 137، و John Rawls, «Fairness to Goodness,» *Philosophical Review*, no. 84 (1975), p. 537.

(18) Rawls, *A Theory of Justice*, pp. 302-303.

(19) Brian Barry, *The Liberal Theory of Justice* (Oxford: Clarendon Press, 1973); Beitz, *Political Theory and International Relations*, and Thomas Pogge, *Realizing Rawls* (Ithaca, NY, and London: Cornell University Press, 1989).

المشروع، قد نتج عنه فقر في التنظير، وعدم قدرة على مواجهة بعض أكثر المسائل إلحاحًا والتي تبرز في العلاقات الدولية[20]. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن «الثورة السلوكية» التي سَيّرت تخصص العلاقات الدولية في شمال القارة الأميركية لم تكن في أي وقت من الأوقات قوة قيادية في الدراسة البريطانية للعلاقات الدولية. فما يسمى بـ «المدرسة الإنكليزية»، ومقاربتها المنهجية «التقليدية» أو «الكلاسيكية» (انظر الفصل السابع)، لم تطمح إلى تفسير العالم من خلال قوانين حاكمة متأصلة في حقائق قابلة للمشاهدة وخاضعة للتمحيص الإمبيريقي، وإنما استندت إلى الفلسفة، والتاريخ، والقانون لإصدار الأحكام على العلاقات الدولية. وعلى الرغم من أن تصوّر شمال القارة الأميركية لتخصص العلاقات الدولية قد سيطر على التخصص، إلا أن الفضاء المفاهيمي للبحث الأكاديمي غير الوضعي الذي تُرك مفتوحًا على الجانب الآخر من المحيط الأطلسي، ساهم كما يُزعم في واقع أن كثيرًا من المنظّرين الذين أيّدوا «التوجّه المعياري» في تخصص العلاقات الدولية كانوا بريطانيين، أو كانت لديهم روابط قوية بالمجتمع الفكري البريطاني.

خلاصة القول، إنّ الجزء الأخير من القرن العشرين قد شهِد أعمالًا فكرية مهمّة ضمن تركيز الفلسفة الأخلاقية على المشكلات الواقعية العملية في السياسة الدولية، وقد أدّت أطروحة رولز المهيمنة في النظرية السياسية إلى توجيه الانتباه نحو مسائل العدالة خارج حدود الدولة، وإلى إحباطِ إزاء الصمت بشأن القضايا الأخلاقية الذي تولّد من تخصص في العلاقات الدولية يخلو ظاهريًا من القيم. ووفرت هذه التركيبة من التأثيرات أرضية خصبة لظهور تنوّعات جديدة من المنظّرين، تميّزت بالحركات التي تنتمي إلى الفلسفة الأخلاقية والنظرية السياسية، لكنها كانت راسخة في تخصص علاقات دولية ليس محدّدًا بالوضعية بشكل حصري. وكانت النتيجة أن ظهرت أعمالٌ رائدةٌ من جمع من علماء البحث «المعياري» في تخصص العلاقات الدولية خلال عقد الثمانينيات وأوائل

(20) Frost: *Ethics in International Relations*; *Towards a Normative Theory of International Relations*, and Steve Smith, «The Forty Years» Detour: The Resurgence of Normative Theory in International Relations,» *Millennium: Journal of International Studies*, vol. 21, no. 3 (1992).

التسعينيات (من بينهم هوفمان، ولينكلايتر، وناردين، وفروست، وبراون)[21]، وكذلك ظهور مناقشات حول مجال جديد ومنفصل في التنظير في تخصص العلاقات الدولية، وأيضًا تأسيس «قسم الأخلاقيات الدولية» في عام 1993، في أكبر هيئة مختصة بالعلاقات الدولية، وهي جمعية الدراسات الدولية (International Studies Association (ISA)). وقد تبع ذلك تكاثر لأعمال الجيل الثاني في نظرية العلاقات الدولية المعيارية (ومن بينهم كوتشران، وهتشينغز، وجونز، وروبنسون، وشابكوت، وكايني، ولُو، وإرسكاين)[22]. وقد وجدت هذه الأعمال الأكثر حداثة أن الدفاع عن شرعية الخوض في المساعي المعيارية ليس ضروريًا إلى ذاك الحد، وسَعَت بدلًا من ذلك إلى تحدّي، وتعريف، وتوسعة نطاق، وتعديل فئات هذه المجموعة من الأبحاث الأكاديمية وأهدافها.

هذا التصوّر للنظرية المعيارية في العلاقات الدولية بوصفه مجموعة كاملة من الأعمال التي بدأت في الظهور خلال السنوات الخمس والثلاثين الماضية فقط، والتي تم تعريفها لاحقًا بأنها مجال منفصل من البحث الأكاديمي في العلاقات الدولية، ينسجم بشكل ملحوظ مع تصويره على أنه «مجال فرعي» حديث ضمن تخصص العلاقات الدولية[23]. من هذا المنظور، تُعدّ النظرية المعيارية في العلاقات الدولية الأخ الصغير الذي ربما يكون غير ناضج نوعًا ما، في عائلة متنامية من نظريات العلاقات الدولية. إن مثل هذه الرواية تَسْرُد جزءًا مهمًا من

---

(21) Stanley Hoffmann, *Duties Beyond Borders: On the Limits and Possibilities of Ethical International Politics* (Syracuse, NY: Syracuse University Press, 1981); Linklater, *Men and Citizens in the Theory of International Relations*; Nardin, Terry *Law, Morality, and the Relations of States* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1983); Frost: *Ethics in International Relations*; *Towards a Normative Theory of International Relations*, and Brown, *International Relations Theory: New Normative Approaches*.

(22) Cochran, *Normative Theory in International Relations: A Pragmatic Approach*; Hutchings, *International Political Theory: Rethinking Ethics in a Global Era*; Charles Jones, *Global Justice: Defending Cosmopolitanism* (Oxford: Oxford University Press, 1999); Fiona Robinson, *Globalising Care: Ethics, Feminist Theory and International Relations* (Oxford: Westview Press, 1999); Richard Shapcott, *Justice, Community and Dialogue in International Relations* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2001); Caney, *Justice Beyond Borders: A Global Political Theory*; Catherine Lu, *Just and Unjust Interventions in World Politics: Public and Private* (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2006), and Erskine, *Embedded Cosmopolitanism: Duties to Strangers and Enemies in a World of «Dislocated Communities»*.

(23) Nardin, «International Ethics,» p. 595.

القصة التي تحدد الخطوط العريضة لتاريخ هذا المجال من البحث الأكاديمي وتأثيراته، وربما تعطي أيضًا التصوّر الأكثر دقة من منظور أولئك الذين يساهمون في مقاربات أخرى ضمن التخصص. مع ذلك، فإن هذه الرواية منفردة، وتهدّد بإهمال جانب آخر في تاريخ هذه المجموعة من الأعمال وتأثيراتها، وبالتأكيد، تهدد بإغفال جانب مهمّ متعلق بكيفية تعريف مجموعة الأعمال هذه لنفسها.

وفقًا لرواية أخرى، فإن للنظرية المعيارية في العلاقات الدولية جذورًا في أعمال فلاسفة عظماء أمثال أفلاطون (Plato)، وأرسطو (Aristotle)، وكانط (Kant)، وهيغل (Hegel)، وماركس (Marx). وهذا التصوّر للنظرية المعيارية في العلاقات الدولية هو أقل انسجامًا مع وصفه مجالاً فرعيًا جديدًا في تخصص العلاقات الدولية، والذي لم يظهر إلا في الآونة الأخيرة نتيجة الالتقاء العَرَضي للظروف الفكرية. لكنه يصوّر نظرية العلاقات الدولية المعيارية وكأنها تمثّل موروثًا فكريًا غنيًا، سبق له أن قدّم إطارًا نظريًا كاملًا ومقنعًا لدراسة العلاقات الدولية في الوقت الذي كانت فيه هذه الدراسة «منضبطة»[24]. وقد أُهمل هذا الإطار النظري الشامل، والمتأصل في الفلسفة الأخلاقية والنظرية السياسية، لمدة موقتة وذلك عندما أخذ تخصص العلاقات الدولية الجديد، وبشكل جذري، اتجاهًا مختلفًا ذا طابع سلوكي. بكلمة أخرى، سَلك تخصص العلاقات الدولية «طريقًا بديلًا» خاطئًا [أو تم تحويله] بعيدًا من بداياته المعيارية، ويقوم الازدهار الحالي للنظرية المعيارية في العلاقات الدولية بإعادة التخصص مجددًا إلى مساره الأصلي[25]. من هذا المنظور، فإن نظرية العلاقات الدولية المعيارية ليست الأخ الصغير في عائلة من نظريات العلاقات الدولية التي تتنامى بشكل سريع، بل هي جدٌّ موقّر ومنسيٌّ منذ زمن طويل، وكان قد جرى موقتًا حجب فرع هذا الجدّ من شجرة عائلة تخصص العلاقات الدولية، بسبب ولادة المقاربات «العلمية» وسيطرتها في دراسة العلاقات الدولية، ولم يتم إعادة الاعتراف بأهمية هذا الجدّ وبنسب سلالته المتميّز إلا أخيرًا.

---

(24) Brown, *Sovereignty, Rights and Justice.*

(25) Smith, «The Forty Years» Detour: The Resurgence of Normative Theory in International Relations».

إذًا، هل من الممكن لكلا التصورَين المتعلقَيْن بتاريخ نظرية العلاقات الدولية المعيارية وتأثيراتها أن يكونا صحيحَين؟ نعم في إمكانهما؛ وذلك ببساطة لأنهما جانبَيْن مختلفيْن للمسألة نفسها. وهذا المجال قادر على أن يدّعي أنّ له تاريخًا فكريًا طويلًا، وقد زوّدته السنوات الخمس والثلاثون الماضية بالسياق المثاليّ الذي يتيح إعادة اكتشاف هذه الجذور، ومن أجل نمو فروعه المعاصرة ضمن تخصص علاقات دولية يلاقي قبولًا أوسع. ويقوم هذا التاريخ بإحضار أدوات نظرية، وفوارق مميزة، ورؤى فريدة لدراسة العلاقات الدولية، من النظرية السياسية ومن الفلسفة الأخلاقية، وسيتم التركيز على بعضٍ منها بعد قليل. مع ذلك، فإن مجموعة الأبحاث الأكاديمية المعاصرة هذه تموضع نفسها أيضًا ضمن تخصص العلاقات الدولية. ولا يَفصِل منظّرو العلاقات الدولية المعيارية أنفسَهم عن سائر تخصص العلاقات الدولية (حتى عندما يستميلون إلى صفوفهم بعضًا من الفلاسفة ممن لا يعتبرون أنفسهم باحثين أكاديميين في تخصص العلاقات الدولية). وبدلًا من ذلك، فإنهم يعيدون تعريف حدودهم في البحث الأكاديمي المشروع في تخصص العلاقات الدولية من أجل أن تشتمل «الحقائق» التي ندرسها على القيَم التي تقوم بطرائق متنوعة بتحديد من نكون، وبتوجيه تصرفاتنا. والجدير بالذكر أن نظرية العلاقات الدولية المعيارية لا تستلزم وجود نظرية ثابتة واحدة في العلاقات الدولية، وإنما يتبنّى المساهمون في المجال مواقفَ نظرية غالبًا ما تُعد شديدة التباين. ومن الطرائق المستخدمة في تنظيم هذا التنوع تأسيسُ تقسيم تمييزي بين المقاربات «الكوزموبوليتانية» و«الجماعتية».

الكوزموبوليتانية والجماعتية

نحن كلنا أعضاء في مجتمعات ومؤسسات متنوعة، ومساهمون في ممارسات مختلفة، ومتأثرون (في اتجاهات متضاربة أحيانًا) بطيف واسع من الولاءات. فقد يكون الفرد بريطانيًا (وويلزيًا)، أو أميركيًا على سبيل المثال، ويكون كذلك عضوًا فاعلًا في اتحاد طلبة جامعة أبريستويث، وأيضًا مؤيدًا لكل من حزب العمال ونادي ليفربول لكرة القدم، أو مؤيدًا للحزب الديمقراطي

وفريق اليانكيز النيويوركي، ويكون في الوقت نفسه يهوديًا أو مسيحيًا أو مسلمًا، وأخًا أو أختًا أو ابنًا أو بنتًا لأحد ما. وباعتبار الكوزموبوليتانية والجماعتية فئتين مفهوميتين يتم توظيفهما في النظرية المعيارية للعلاقات الدولية لوصف وجهات النظر المختلفة عن العالَم، فإنهما تُعطِيان تصوّرات مختلفة جذريًا عن الأهمية الأخلاقية لهذه الانتماءات المعيّنة ولمواقفنا منها عندما نواجه المعضلات الأخلاقية. كما تتيحان الفرصة أمام تصوّرات متباينة تتعلق بمن هم الأشخاص المهمّون – وإلى أي حدّ هم مهمّون – وذلك عندما نضع في الحسبان واجباتنا تجاه أولئك الذين هم خارج مثل هذه الروابط.

يمكن أن تعني الكوزموبوليتانية شيئَين مختلفَين، ومن المهم أن نبدأ من خلال التمييز بينهما. تدعو الكوزموبوليتانية السياسية إلى القضاء على الحدود بين الدول أو إلى تحوّلها الجذري، بهدف تحقيق إما حكومة عالمية وإما نظام تمثيلي يعلو فوق التقسيم السياسي. أمّا الكوزموبوليتانية الأخلاقية فتؤيّد ما يمكن تسميته بالفضاء العولمي (global sphere) للمكانة الأخلاقية المتساوية. وفقًا لهذا المنظور، لا يمكن تفضيل الأصدقاء، أو الأهل، أو المواطنين من البلد نفسه على غيرهم من الأشخاص. ومن خلال تعريف مواقف كل واحدة منهما، يستشهد أتباع كلا النوعين من الكوزموبوليتانية بعبارة «مُواطن العالم». ويفهم الكوزموبوليتانيون السياسيون هذه العبارة تمامًا بمعناها الحرفي: أي إننا سوف نصبح مواطني العالم فور تشكيل الدولة العالمية، أو ربما تأسيس شكلٍ من أشكال النظام الديمقراطي العالمي. أما الكوزموبوليتانيون الأخلاقيون فيستخدمون العبارة نفسها بمعناها المجازي؛ أي إننا أصلًا مواطنو العالم لأن علينا واجبات تجاه كل شخص آخر في العالم. وهذا المسار الثاني للكوزموبوليتانية هو الذي اتخذ أهمية مركزية في الحوارات ضمن النظرية المعيارية في العلاقات الدولية.

ويمكن وصف الكوزموبوليتانية الأخلاقية بأنها متوافقة مع مجموعة متنوعة من الترتيبات السياسية. ويمكن مناقشة إمكان أن تتيح نظامًا من الدول المنفصلة ذات السيادة، أو حتى أنها قد تُعدّ مرتبطة بشكل معقد

بالكوزموبوليتانية السياسية وتتطلب خلق دولة العالم. والنقطة الحاسمة هي أن مواقف الكوزموبوليتانية الأخلاقية تنكر بعناد أن الحدود السياسية - إضافة إلى التقسيمات الثقافية، والشعورية، والوطنية، والدينية، والأيديولوجية - يمكن أن ترسم حدودًا تجعل من الآخرين طبقة من الخارجيين (outsiders). ومن وجهة النظر الكوزموبوليتانية الأخلاقية، فإن علينا واجبات تجاه الآخرين جميعهم في كونهم بَشرًا مثلنا. وكيفية تحقيق هذه الرؤية الشاملة هي أمر مهم، ومثيرٌ للجدل أيضًا. والأمر الأساسي للموقف الكوزموبوليتاني الأخلاقي هو أن من الضروري عزل النفس عن روابط وولاءات معينة أو التجرد منها. عندئذٍ يمكننا التوصل إلى منظور لا يُستثنى من خلاله أحد (وقد يكون من المفيد هنا أن نعيد التفكير في التمرين العقلي لرولز، أي الموقف الأصلي الذي طبّقه بعض الكوزموبوليتانيين البارزين، أمثال تشارلز بيتز[26] (Charles Beitz) على المستويات العالمية). من وجهة النظر الكوزموبوليتانية الأخلاقية، حقيقة أن يكون الفرد بريطانيًا أو أميركيًا، مسيحيًا أو مسلمًا، ابن أحد ما أو ابنته، هي أمور لا علاقة لها بالهدف المتمثل بإصدار الأحكام التقويمية الأخلاقية. إلا أنه بالنسبة إلى نقاد الكوزموبوليتانية الأخلاقية، فإن هذا السبيل في الاشتمال يولّد قلقًا كبيرًا. فإذا أسقطنا جميع الجوانب التفصيلية لهوياتنا والتي تحدِّد مَن نكون، عندئذٍ ما الذي يتبقى؟ وكيف يمكن مثل هذه الصوَر المنعكسة عن أنفسنا أن تخوض في التحليل العقلي الأخلاقي؟

هذه تمامًا هي الأسئلة التي تهتم بها الجماعتية. فالجماعتيون ينتقدون المواقف الكوزموبوليتانية لأنها تقترح إمكان أن يتجاهل الفرد تفصيلات حياة الإنسان من أجل اتخاذ قرارات من وجهة نظر محايدة. وهم يعارضون فكرة أن العضوية في مجتمعات معيّنة، والمشاركة في ممارساتها، محدِّدة أخلاقيًا. فعندما يكون الشخص فاعلًا أخلاقيًا (moral agent) (أو متحمِّلًا للواجبات)، فهو أولًا وقبل كل شيء بريطاني أو أميركي، مسلمٌ أو مسيحي، ابن أحد ما أو ابنته.

---

(26) Beitz, *Political Theory and International Relations.*

ويقول الفيلسوف ألسداير ماكنتاير[27]، إن هذا النوع من الهويات والأدوار يحدِّد حتمًا نقطة البداية الأخلاقية (moral starting point) الخاصة بالفرد. وأن نتجرّد منها يعني أن يعتَبر المرء نفسه غير قادر على القيام بالتحليل العقلي الأخلاقي.

لقد أخذت نظرية العلاقات الدولية المعيارية مصطلح «الجماعتية» من النظرية السياسية. ولتجنب الخلط بينهما، ينبغي أن نذكر أن معنى المصطلح قد خضع لتعديل طفيف أثناء عملية تبنيه. فالجماعتية الخاصة بالنظرية المعيارية في العلاقات الدولية هي في موضع مُعارِض للكوزموبوليتانية، أما ضمن النظرية السياسية فالجماعتية تشكّل طرفًا من أطراف الحوار مع الليبرالية. وعلاوة على ذلك، فإن الموقف الجماعتي ضمن نظرية العلاقات الدولية المعيارية يتّسم بطريقة تتعامل مع المجتمع المحدِّد للأخلاق ومع الدولة بوصفهما مترادفَين. وبشكل عام، لا يُجري منظِّرو النظرية السياسية الجماعتيون المعادلة نفسها. بعبارة أخرى، يُعدّ شكل الجماعتية الخاص بالنظرية المعيارية في العلاقات الدولية متمركزًا حول الدولة بشكل استثنائي. ونقاط الالتقاء الناجمة عن التلاقي مع مواقف الواقعية الكلاسيكية تلك، والتي تتبنى مواقف أخلاقية (غالبًا ما تكون مهملة)، تعني أنه ربما يكون من المفيد أن نسمي هذا البديل المتمركز حول الدولة باسم «الواقعية الجماعتية» لنميّزه عن نظيره الخاص بالنظرية السياسية[28]. ويجدر بالذكر أن تحديد منظّري المعيارية في العلاقات الدولية المعاصرين الذين ينضوون مباشرة ضمن هذه الفئة الجماعتية المرسومة بصورة المثالية، هو أمر أكثر صعوبة من تحديده في الكوزموبوليتانية. مع ذلك، فمِن الأمثلة البارزة على المواقف الجماعتية على نطاق واسع في ما يتعلق بالمسائل الأخلاقية في العلاقات الدولية مثال النظرية التأسيسية (constitutive theory) لميرفن فروست[29].

---

(27) Alasdair MacIntyre, *After Virtue: A Study in Moral Theory*, 2nd ed. (London: Duckworth, 1981-1985), p. 220.

(28) Erskine, *Embedded Cosmopolitanism: Duties to Strangers and Enemies in a World of «Dislocated Communities»*.

(29) Frost: *Ethics in International Relations*, and *Towards a Normative Theory of International Relations*.

حتى عندما تُقدّم المواقف الجماعتية ما يمكن وصفه بأبدال مقنعة للفرد الذي يبدو محايدًا كما تصوره الجدالات الكوزموبوليتانية، فإنها تتصادم مع نقاط ضعف أخرى مزعومة؛ أي إن النقاد يجادلون بأن المنظور المجتمعي يُجبر الشخص على إعطاء تفضيلات لأفراد المجتمع الذي ينتمي إليه. وبالنسبة إلى الواقعية الجماعتية الخاصة بالنظرية المعيارية في العلاقات الدولية، فالتهمة الموجهة هي، بوصف أدقّ، أن هذا الموقف يعطي الأولوية للمواطنين من الدولة نفسها. وعلى الرغم من أن حدود الدولة ليست لها قيمة رئيسة إلا من وجهة النظر الكوزموبوليتانية، فهي محدِّدة للأخلاق من هذا المنظور المجتمعي. إذًا، فالخطر هو في أن تقوم الحدود الخاصة بدولة الفرد بتمييز أولئك «الداخليين» (insiders) بمعنى أن لديهم مكانة أخلاقية متساوية. إذا كانت الأمور هكذا، قد يكون إذًا على الجماعتيين بعض الواجبات تجاه أولئك الذين هم ليسوا مواطنين من الدولة نفسها، إلا أن لهؤلاء «الخارجيين» مكانة أخلاقية أدنى [ليست متساوية مع الداخليين]. ولهذا الأمر نتائج محتملة واسعة النطاق تتعلق بالالتزام بضبط النفس في الحروب، وهو ما سيتم التطرق إليه في الفقرات التالية.

يمكن فئات الكوزموبوليتانية والجماعتية أن تقدّم أدوات تحليلية مفيدة للغاية. ويمكنها تحديدًا أن تساعدنا في فهم وتوضيح العلاقة بين مصدر قِيَمنا (أو «نقطة البداية الأخلاقية» الخاصة بنا)، ونطاق التزاماتنا [واجباتنا] تجاه الآخرين. وقد اكتسب هذا الانقسام الثنائي المفترَض أهمية بارزة بعد أن تمّ توظيفه في عام 1992 من براون في كتابه الذي يُعدّ لَبِنة أساسية في هذا الموضوع وعنوانه **نظرية العلاقات الدولية: مقاربات معيارية جديدة**[30] (*International Relations Theory: New Normative Approaches*). كان الإطار التحليلي الخاص ببراون قد قُدِّم في البداية مع اشتراط واضح بأن المواقف النظرية لا تنضوي جميعها بسهولة تحت جانب أو آخر من الانقسام الكوزموبوليتاني/ المجتمعي، وأن هذا التصنيف هو حتمًا وسيلة منقوصة في تنظيم طيف واسع من المواقف المركّبة، وهدفه تسليط

(30) Brown, *International Relations Theory: New Normative Approaches.*

الضوء على خصائص مهمة لهذه المواقف، وليس تمثيل كل واحد منها بطريقة مُثلى. وقد أصبحت فئات الكوزموبوليتانية والجماعتية مركزية لِكم كبير من الأعمال المُنجزة ضمن النظرية المعيارية في العلاقات الدولية، من حيث طريقة تطبيقها ومناقشتها في سياق المشاكل العملية في السياسة العالمية، وأيضًا من حيث الطريقة التي يتم فيها تحدّي هذه الفئات وإعادة صوغها من جانب أولئك الذين يقدّمون أُطر عمل بديلة. والأمر الحاسم هو أن أيًا من الكوزموبوليتانية أو الجماعتية لا يشير إلى موقف معين في السياسات. وبالتأكيد، فإن الموقف الجوهري نفسه – سواء أكان تبريرًا لتقسيم العالم إلى دول منفصلة ذات سيادة، أم كان تبريرًا للحظر المفروض على قتل المدنيين في الحروب – يمكن أن يلاقي تأييدًا من كلا المنظورين الأخلاقيين. وعلى الرغم من ذلك، ولأن هذه الرؤى المختلفة للعالم تناسب مصادر مميزة للقِيَم، وتنتج في الوقت نفسه تصورات متفاوتة عن امتلاك الأفراد من خارج المجتمع مكانة أخلاقية متساوية، فإنها تعطي دفاعات متباينة تمامًا حول السياسات نفسها. وسيتم توضيح هذه النقطة المُعقّدة بعض الشيء، من خلال دراسة الحالة.

النتائجية (consequentialism) والديونطولوجيا (deontology)

إن الكوزموبوليتانية والجماعتية هما رؤيتان للعالم مصوَّرتان بصورة مثالية ومتنافستان. وهما تساعداننا في التفكير في الهوية الأخلاقية، ومصدر قيمنا الأخلاقية، ونطاق التزاماتنا تجاه الآخرين المصاحب لهما، والكيفية التي يتم من خلالها تحفيز أفعالنا. أما النتائجية والديونطولوجيا [المسؤوليات أو الالتزامات الأخلاقية] فهما شكلان مختلفان من أشكال النظرية المعيارية، ويقدّمان أطر عمل أخلاقية لتوجيه قراراتنا وتقويمها في ما يتعلق بما ينبغي لنا أن نفعله. وكما الكوزموبوليتانية والجماعتية، فإن أفضل طريقة للتعريف بهما هي من خلال مقارنتهما بعضهما ببعض.

تتطلب النظريات النتائجية أن نتّخذ القرارات وفقًا لحالة الأوضاع التي ستنجم عن أفعالنا. حتى النتائج غير المقصودة لأفعالنا يجب أن تؤخذ في الحسبان. هناك أشكال مختلفة للنتائجية، لكن كل واحد منها يركز في الدرجة

الأولى على آثار الأفعال، بدلًا من التركيز على الأعمال ذاتها[31]. لذا، على سبيل المثال، من المجادلات التتائجية المحتملة (ولو أنها فظّة بعض الشيء) الزعم بأن تعذيب شخص مشتبه به كإرهابي أثناء استجوابه أمرٌ مبرر، أو حتى أمرٌ لازم، إذا كان يُحتمل أن تُنقِذ ألف شخص بالمعلومات التي سيتم الحصول عليها. بكلمة أخرى، إن الأحكام الأخلاقية حول ما هو صحيح وما هو خاطئ تعتمد على موازنة الفوائد المتوقعة التي ستنتج عن فعل ما مقابل الأذى أو الأضرار المحتملة (والنفعية [مذهب المنفعة العامّة] (Utilitarianism) هي شكل بارز من أشكال المواقف التتائجية، والتي يتم وفقًا لها فهم النتائج الجيدة والسيئة من حيث السعادة والمعاناة). بالنسبة إلى بعضهم، يُعدّ هذا النمط من التحليل العقلي متساهلًا بشكل مفرطٍ ولا يمكنه إعطاء دليل إرشادي للسلوك الأخلاقي. ووفقًا لهذه الانتقادات، فإن المشكلة هي أن أي سلوك - بما في ذلك الأذى كقتل الأبرياء أو المشاركة في التعذيب - يمكن تبريره أخلاقيًا بناءً على نتائجه المتوقعة. وعلى الرغم من أن اللجوء إلى النتائج يمكن أن يوجَّه في معارضة مثل هذه الأفعال (إذا كان الأذى الذي سينتج سيفوق الخير وفقًا لبعض الحسابات)، يجد عديد من الناس أن أسلوب الجدال الذي يمكن أن يسمح بمثل هذه الأفعال (حتى ولو كان مصادفةً) هو جدال غير مقبول. إلا أنه يمكن توجيه النقد إلى التتائجية لكونها متطلّبةً بشكل زائد عن اللزوم: فجميع الأفعال تُعتبر إما محظورة وإما مرغوبة أخلاقيًا، ويمكن عملية حساب النتائج المحتملة لكل فعل أن تكون عملية شاقةً للغاية، أو حتى مستحيلة. تخيل أنك في حاجة إلى إصدار الحكم على كل خيار بأنه إما صائب وإما خاطئ، بناءً على نتائجه المتعددة التي ربما تكون بعيدة المدى.

ووفقًا لتصنيف مختلف تمامًا في صنع القرارات، يُعدّ بعض الأفعال خاطئًا في حدّ ذاته، بغض النظر عن نتائجه. فقتل شخص بريء، أو المشاركة في التعذيب، على سبيل المثال، هي أفعال خاطئة بشكل مُطْلق ولا يمكن

(31) الفئة الأكثر شيوعًا من فئات النظريات التتائجية، التي تُعرف باسم نتائجية الأفعال (act-consequentialism)، تُحلل آثار كل فعل. في المقابل، فإن نتائجية القواعد (rule-consequentialism) توازن ما بين تكاليف الالتزام العام وعوائدها، مقابل مجموعة من القواعد.

تبريرها حتى ولو كان الفعل سينقذ ألف شخص آخرين. وجهة النظر هذه تسمى «ديونطولوجية» أي أخلاقية (deontological)، وهي تسمية مستمدة من الكلمة الإغريقية (deon)، وتعني «الواجبات» [أو المسؤوليات][32]. بالنسبة إلى الديونطولوجيين، يُعدّ التعذيب وقتل الأبرياء، على سبيل المثال، وسائل غير مقبولة للوصول إلى أي نهاية كانت (بغض النظر عن مدى نُبلها). فالأخلاقية تتطلب أن تكون دوافع الفرد والوسائل التي يجنّدها الفرد خيِّرة. وتقدّم الأخلاقيات الكانطية [نسبة إلى الفيلسوف كانْط]، وكذلك فِكر القانون الطبيعي (natural law tradition)، أمثلة مهمّة في التحليل العقلي الديونطولوجي. ويجد بعض الناس هذا النوع من الالتزام الصارم بـ«إبقاء الأيادي نظيفة» (حتى عندما يمكن أن تنتج عنه عواقب وخيمة) أنه ذو إشكاليات جسيمة. وهناك أيضًا مسألة مدى الإصرار على الخضوع المطلق لمبادئ معيّنة، كالحظر المفروض على قتل الأبرياء. ماذا عن ظروف الحرب، عندما يبدو قتل بعض المدنيين أمرًا لا مفرّ منه؟ ويقودنا واحد من الردود الديونطولوجية (المثيرة للجدل إلى حدّ كبير) على هذه المشكلة إلى مبدأ الأثر المزدوج ((doctrine of double effect (DDE)).

إن مبدأ الأثر المزدوج (DDE) هو حوار معقّد متوافق مع بعض المواقف الديونطولوجية وغالبًا ما تتم مناقشته من جانب منظري المعيارية في العلاقات الدولية في سياق أخلاقيات الحروب. وينص مبدأ الأثر المزدوج على أنه من الجائز القيام بفعل حتّى وإن نتج عنه أذى مُتوقَّع، طالما أن ذلك الأذى ليس مقصودًا بشكل مباشر. إن فكرة «المقصَد» [أو النيّة] (intention) لها دور كبير هنا، فيتم الحكم على الخير في الفعل أو السوء فيه وفقًا للقصد من ورائه. إلا أن مفهوم النيّة يُستخدم على نحو أضيق مما قد نستخدمه في حديثنا اليومي. وهذا الأمر يتطلب بعض التفسير، كما قد يكون المثال مجديًا هنا أيضًا. فالقتل المتعمد لغير المقاتلين [أو غير الجنود] محظور في الحروب، وهو حظر مُطلق. إلا أن تطبيق مبدأ الأثر المزدوج يتيح للفرد التمييز بين القتل «المباشر» ('direct'

(32) Nancy A. Davis, «Contemporary Deontology,» in: Peter Singer, ed., *A Companion to Ethics* (Oxford: Basil Blackwell, 1991), p. 205.

للمدنين، والذي هو محظور، وما يسمى بالقتل «الجانبي» ('collateral' killing) للمدنيين، والذي هو مباح [أو جائز] بشكل مشروط[33]. إذًا، قد يكون قتل المدنيين نتيجة متوقعةً لهجوم على هدف عسكري مثلًا. بعبارة أخرى، نحن نعرف أننا إذا قمنا بضرب الهدف العسكري، فإن بعض المدنيين الذين يقطنون في الجوار سيُقتلون أيضًا. مع ذلك، فوفقًا لمبدأ الأثر المزدوج، يُعدّ تنفيذ هذا الفعل مباحًا إذا كانت وفيّات هؤلاء المدنيين غير مقصودة. ومن الضروري أن نؤكد من جديد أن [عبارة] «غير مقصود» هنا لا تعني أننا لا نعي أن هذه العواقب محتملة، لكنها تعني ببساطة أن قتل المدنيين ليس جزءًا من مقصدنا [أو غايتنا]. وهذا ما يجد فيه عدد من النقاد صعوبة في القبول. فهل يُعقل حقًا أن نقول إننا نعرف أن أفعالنا سوف تُنتج بعض النتائج المؤذية، وأنّ هذه النتائج هي مجرد «آثار جانبية» (side-effect)، لا «نقصدها» فعليًا؟ يشكو بعضهم من أن مبدأ الأثر المزدوج يعطي ذريعة مريحة أكثر مما ينبغي، لأي هجوم على المدنيين. وعلى الرغم من ذلك، ثمة قيود صارمة على الأوقات التي يمكن فيها استدعاء مبدأ الأثر المزدوج؛ إذ من أجل أن تُعدّ النتائج السيئة المتوقعة حقًا غير مقصودة (وتاليًا مُباحة)، لا يمكن هذه النتائج أن تكون وسيلة لتحقيق غاية الشخص. وهذا يعني أن قتل المدنيين بهدف تحقيق منفعة عسكرية من خلال إحباط الروح المعنوية، على سبيل المثال، أمرٌ لا يمكن تبريره من خلال مبدأ الأثر المزدوج. علاوة على ذلك، فإن تطبيق مبدأ الأثر المزدوج في الحروب مقيّد بمبدأ التناسبية (proportionality) الخاص بالنتائجية، ويفترض هذا المبدأ وجوب أن تؤدي الأفعال المسموح بها إلى تجاوز العقبة الإضافية المتمثلة في إحداث خير أكثر من الضرر.

كان لا بد من عرض مقدمة في الحوارات المتقدمة [المركّبة] التي تدور حول المفاهيم الخاصة بالنتائجية والديونطولوجيا من أجل الإلمام بالمواقف

---

(33) لاحظ أن «المدنيين» ليسوا الوحيدين الذين يندرجون تحت فئات «غير المقاتلين». فالجنود المستسلمون أو المصابون، على سبيل المثال، هم أيضًا فئات من غير المقاتلين، لذلك فهم أهداف يُمنع الهجوم عليها. إلا أنه في هذا الفصل، سيتم تحرّي المثال المحدّد والمتعلق بالوفيات من المدنيين من خلال مقارنته بمبدأ حصانة غير المقاتلين.

البارزة في نظرية العلاقات الدولية المعيارية[34]، ومن أجل فهم وتقويم الأحكام الأخلاقية الكامنة وراء سياسات معينة في السياسة الدولية[35]. إلى جانب الكوزموبوليتانية والمجتمعية، فإن الديونطولوجيا والنتائجية هي أمثلة مهمّة على الفئات والأدوات المفاهيمية التي يجلبها منظّرو المعيارية في العلاقات الدولية إلى البحوث المتعلقة بالعلاقات الدولية. ومع ذلك، إضافة إلى تقديم نبذة عن الجذور النظرية والمفردات التي تميّز نظرية العلاقات الدولية المعيارية من باقي التخصص، فالتعرّف إلى نقاط الالتقاء التي تتشارك بها نظرية العلاقات الدولية المعيارية مع المقاربات الأخرى في تخصص العلاقات الدولية يكشف أمورًا لم تكن ظاهرة من قبل. وهذا سيكون هدف القسم اللاحق.

استكشاف الافتراضات الأخلاقية الضمنية لتخصص العلاقات الدولية

الاستبصارات الثلاثة التالية هي مركزية للنظرية المعيارية في العلاقات الدولية: (1) المعايير مُهمة في السياسة العالمية؛ (2) مكامن القيم تؤثر في قضايا الاشتمال؛ (3) الوكالة، أو السلوك الهادف، هي فكرة أخلاقية. وهذه الافتراضات تميّز عددًا من المساهمات المهمة في النظرية المعيارية في العلاقات الدولية، فضلاً عن أن كل واحدة منها متضمَّنة ضمن نطاق واسع من المقاربات في التخصص. والغرض من هذا القسم هو إعطاء صورة عامة موجزة لكل واحدة من هذه الاستبصارات أو الرؤى، وبيان مركزيتها بالنسبة إلى النظرية المعيارية في العلاقات الدولية، وذلك قبل الإشارة إلى ارتباطها من خلال طرائق أساسية بالمقاربات الأخرى في تخصص العلاقات الدولية، حتى تلك التي تزعم أنها تتحاشى المساعي الأخلاقية.

---

(34) انظر: Brown, *International Relations Theory: New Normative Approaches*, pp. 41-44 and 91-93.

(35) انظر: Françes V. Harbour, *Thinking About International Ethics: Moral Theory and Cases from American Foreign Policy* (Boulder, CO: Westview Press, 1999).

المعايير مهمّة

لربما من غير المثير للدهشة أن تكون المعايير مهمة بالنسبة إلى النظرية المعيارية في العلاقات الدولية. والمعايير التي يركز عليها منظّرو المعيارية في العلاقات الدولية تحمل قوة توصيفية؛ فهي تُجسّد القواعد المعترف بها والمتعلقة بما يجب على الجهات الفاعلة أن تفعله، أو أن تمتنع عن فعله، في ظروفٍ معينة. وفي كونها خطوطًا إرشادية تتعلق بما هو مطلوب، أو مباح، أو محظور، فهي تُفهم بشكل واسع على أن لها وزنًا معنويًا [أخلاقيًا]، إذ تُجسّد التوقعات الأخلاقية. ومن أجل تمييز الصفة التوصيفية والأخلاقية للمعايير كما هو مُشار إليها هنا، عن المفهوم الأضعف للمعايير في كونها تصف ما هو «اعتيادي» أو «تقليدي» [عُرفي] فحسب، يجدر التأكيد أننا نتحدّث عن المعايير الأخلاقية.

وقد تُثير فئة المعيار الأخلاقي الدولي بعض التشكك. فهي تقترح وجود اتفاق شبه كوني في ميدان عادة ما يتّسم بالتجزؤ والنزاع أكثر من كونه يتّصف بوجود إجماع. وقد يُشير المتشكك إلى عدم وجود مبادئ في العلاقات الدولية في إمكانها أن تدّعي وجود التزام على مستوى الكون. وطبعًا سيكون من السخافة أن نحاول المجادلة بأنه لا يتم أبدًا انتهاك ما يُزعم على نطاق واسع أنه أولويات أخلاقية في السياسة الدولية، مثل الحظر المفروض على استهداف غير المقاتلين، أو الواجب المتمثل في منع الإبادات الجماعية وقمعها. فالمدنيون يُستهدفون عمدًا، كما أن ردود الأفعال المطلوبة على الإبادات الجماعية تُتجاوز أو تُعطَّل إلى أن يتمّ ذبح عشرات الآلاف. وعلاوة على ذلك، فإن تأكيد وجود إجماع أو اتفاق جماعي على مصدر السلطة لمثل هذه المبادئ سيكون أمرًا عقيمًا. وتُفهم المعايير بدرجات متفاوتة على أنها ترتكز على الإجماع، وذلك في مفاهيم مختلفة كالعقلانية، أو حقوق الإنسان، أو الطبيعة البشرية، أو في الإرادة الإلهية (بغض النظر عن الطريقة التي تُفهم فيها)، أو حتى أنها [المعايير] يتمّ رفضها في كونها تلفيقات [فبركات] ساخرة لأولئك الذين يحاولون إعطاء شرعية لمشاريعهم الخاصة. إذًا، كيف بمقدورنا الحديث عن معايير أخلاقية مشتركة على المستوى الدولي؟ والتصوّر الحذِر الذي قدّمه ميرفن فروست

لما سماه بـ «المعايير المستقرة» (settled norms) في السياسة الدولية هو مهمّ جدًا هنا. ويُعرّف فروست هذا النوع من المبادئ ليس من خلال ما إذا كانت قابلة للالتزام بها كونيًا، أو ما إذا كانت مبنية على أسس موحّدة، وإنما من حيث الحاجة المُدركة إمّا إلى إبقاء خروقاتها سرّية [خفيّة]، وإما إلى إعطاء تبريرات خاصّة لأي محاولة لتجاوز هذه المبادئ أو إلغائها أو إنكارها»[36]. باختصار، لا يمكن انتهاك مثل هذه المبادئ بشكل علني من دون وجود مبررات وأعذار بارزة. فحتى عندما يتم خرق هذه المبادئ فإنه يتم احترامها ضمنيًا. ووفقًا لفروست، فإن هذا يعطي دليلًا على وجود معايير أخلاقية دولية. ويتيح لنا تعريف فروست التعرّف إلى عدد من المعايير الأخلاقية الدولية، بما في ذلك الحظر المفروض على استهداف المدنيين في الحروب، والواجب المتمثل في منع الإبادات الجماعية وقمعها. ويؤثر هذا النوع من المعايير بشكل جوهري في أفعالنا، وفي الطريقة التي نُبرِّر من خلالها أفعالنا. فهي حقائق يمكن تحديدها ودراستها.

على الرغم من أن عددًا من نظريات العلاقات الدولية يرى أنه لا يوجد في البحث الأكاديمي مكان للمعايير والقيم، فإن الافتراض القوي والكامن بأن «المعايير مهمة» يمكن تحديده خارج النظرية المعيارية في العلاقات الدولية. يعترف العديد من المقاربات النظرية بأهمية المعايير الأخلاقية. وكما يؤكد ريتشارد نِد ليبو (في الفصل الثالث) فإن الواقعية الكلاسيكية تقدّر أهمية نظام المعايير. كما تركّز المدرسة الإنكليزية على المؤسسات، والممارسات، والمعايير. إضافة إلى ذلك، فإن البنائية تعتبر المعتقدات والجدالات الأخلاقية موضوعها الرئيس. وبالطبع، فقد أكّد ريتشارد برايس (Richard Price) أن «إحدى المساهمات الجوهرية التي قدمتها البنائية للتخصص كان إظهارَها أن المعايير الأخلاقيه – وتاليًا الأخلاق – مُهمة في السياسة العالمية»[37]. وتتفق نظرية العلاقات الدولية المعيارية على أهمية الأخلاق، وبالطبع فهي تجعل من المسائل الأخلاقية المحور الرئيس للدراسة والبحث. لكنها أيضًا تأخذ هذا

(36) Frost, *Ethics in International Relations*, pp. 105-106.

(37) Richard Price, «The Ethics of Constructivism,» in: Christian Reus-Smit and Duncan Snidal, eds., *The Oxford Handbook of International Relations* (Oxford: Oxford University Press, 2008), p. 317.

الارتباط بالمعايير الأخلاقية والقيَم إلى أبعد من ذلك بقليل؛ ففيما يعترف بعض المقاربات النظرية الأخرى بأهمية المعايير، إلا أنه لا يذهب إلى حد أن يُقوم هذه المعايير؛ سواء أكان هذا يعني الحُكم على اتساقها الداخلي أم تقويم درجة توافقها مع أنظمة أوسع متعلقة بالقيَم. وتقوم نظرية العلاقات الدولية المعيارية بمواجهة السياقات الأوسع المتعلقة بالمعنى والتأويل والتي توضع داخلها المعايير الأخلاقية في السياسة الدولية. وإضافة إلى مشاركتها في المهمة التفسيرية، فإن المهمة التجريبية [الإمبيريقية] المتمثلة في تحديد ووصف المعايير الأخلاقية البارزة لديها أيضًا الأدوات لتقييم هذه المعايير وتحدّيها وتعديلها.

مكامن القيم تؤثر في الاشتمال الأخلاقي

إن السؤال «من هم الأشخاص المهمون؟» عندما نفكّر في السياسة الدولية، هو سؤال مهم للغاية. إن عدم منح مكانة أخلاقية مساوية لجهة معينة قد يعني عدم إظهار ضبط النفس تجاه هذه الجهة في الحرب، أو عدم معاملتها كمالكة للحقوق، أو عدم إشراكها في المشاورات المتعلقة بالعدالة التوزيعية أو جعلها تنتفع من هذه المشاورات. عندما يُنظر إلى «الأجانب»، أو «الهَمَج»، أو حتى «مقاتلي العدو غير الشرعيين» (إذا ما استعرنا المصطلح من إدارة جورج بوش) على أنهم «خارجيون» وفق هذا المنطق، فإن الأصداء تكون عميقة. ويمكن مصدر قيمنا، أو ما نفهمه بأنه نقطة البداية الأخلاقية الخاصة بنا، أن يؤثر عميقًا في أولئك الذين نمنحهم مكانة أخلاقية مساوية. وهذه رؤية حاسمة للأعمال الفكرية التي تُجرى ضمن النظرية المعيارية في العلاقات الدولية. وثمة موقفان مهمّان تحديدًا في هذا السياق، وهما الخصوصياتية الأخلاقية (ethical particularism) والكونية الأخلاقية (ethical universalism). وتعبّر الخصوصياتية الأخلاقية عن موقف ينشغل فيه الشخص بالتحليل العقلي الأخلاقي من منظور روابطه وعلاقاته، وممارساته، وسياقاته المعيّنة الخاصّة به. وضمن النظرية المعيارية في العلاقات الدولية، تُعدّ الجماعتية مثالًا على الخصوصياتية الأخلاقية. أما الكونية الأخلاقية فتعبّر عن موقفٍ يقف فيه الشخص في عزلة

عن جميع الولاءات والانتماءات المحليّة عند قيامه بالتحليل العقلي الأخلاقي. وأما الكوزموبوليتانية الأخلاقية، كما تُفهم عمومًا، فهي مثال على الكونية الأخلاقية. وفيما يُتّهم الجماعتيون عادة بأنهم يعطون تفضيلات لأولئك الذين يرتبطون معهم بروابط معينة، يدّعي الكوزموبوليتانيون بأنهم يعترفون بالمكانة الأخلاقية المتساوية لجميع المخلوقات البشرية. ويقوم منظّرو المعيارية في العلاقات الدولية باستكشاف هذه الاستنتاجات وتحدّيها، ويتساءلون، على سبيل المثال، عمّا إذا كان بعض تصورات الكوزموبوليتانية يقوم بإقصاء بعضها الآخر من التصورات، وعن كيفية القيام بإعادة تصوّر مواقف الكوزموبوليتانية بحيث تكون أكثر اشتمالية. ويسعى بعض المنظّرين إلى التوفيق ما بين الموقفيْن. وهناك نقطتان مهمتان تبرزان في هذه المجموعة من الأعمال. أولًا، مكامن القيم التي نزعم بأنها تؤثر في الحد الذي تستطيع نظرتنا الأخلاقية أن تشتمل فيه على الآخرين. وثانيًا، باستطاعتنا أن نراجع نقاط البداية الأخلاقية هذه، ويجدر علينا مراجعتها، من أجل أن نوسّع مدى الاشتمال الأخلاقي. وبالتأكيد، بالنسبة إلى مولي كوتشران (Molly Cochran)، فإن «النظرية المعيارية في العلاقات الدولية... تسعى نحو مبادئ مشتركة من أجل اشتمال أخلاقي موسّع وإعادة بناء اجتماعية في الممارسات الدولية»[38]. فتقليل طبقة «الخارجيين» هو أمر في استطاعتنا السعي إليه بفعالية.

إن جميع نظريات العلاقات الدولية تضع افتراضات معيارية، حتى عندما لا تكون هذه الافتراضات معترفًا بها بشكل صريح. علاوة على ذلك، ترتكز هذه الافتراضات على مفاهيم معيّنة متعلقة بالقيَم وهي تعتمد على نقاط بداية أخلاقية محددة. وهذا يؤثر بدوره في مدى امتداد واجباتنا تجاه الآخرين. على سبيل المثال، يتبنّى عدد من الواقعيين الكلاسيكيين ضمنًا شكلًا من أشكال الخصوصياتية الأخلاقية أقرب إلى الجماعتية الخاصة بالنظرية المعيارية في العلاقات الدولية، والتي تُعامل الدولة على أنها مصدر للقيم بطريقة لها نتائج على احتمال أي توسيع ضخم للاشتمال الأخلاقي خارج حدودها. ويسعى

(38) Cochran, *Normative Theory in International Relations: A Pragmatic Approach*, p. 2.

الليبراليون الجدد إلى التعاون بطريقة تعتمد على مفهوم ضعيف لمجتمع القيم (وضمني محض). ويمكن تعريف النسوية (feminism) من خلال «اهتمامها الأخلاقي بالاشتمالية والعلاقات»[39]، إلا أن التحرك الذي قام به كثير من النسويين والمتمثل في تعيين نقاط البداية الأخلاقية الخاصة بهم، وتحديدًا علاقات الاهتمام بالآخرين، له نتائج على قدرتها على تأسيس اهتمام [اعتبار] أخلاقي لأولئك الذين هم خارج هذه العلاقات[40]. ومفهوم المدرسة الإنكليزية في أن المجتمع الدولي يعتمد إلى حدّ ما على القيم المشتركة، الراسخة في «ثقافة النخبة الدبلوماسية»، أو «الديانة المسيحية»، أو «أوروبا»، أو «الحضارة»[41]، يتهرب من الأسئلة المتعلقة بمن هم المستثنَون. وفيما تقوم جميع هذه المواقف بإبراز الرابط بين مصدر قيَمنا وأولئك الذين نعتبر أن لهم مكانة أخلاقية متساوية، فإن نظرية العلاقات الدولية المعيارية هي التي تقوم باستكشاف هذه العلاقة وتجعلها واضحة، إلى جانب سعيها إلى إيجاد طرائق لزيادة نطاق الاشتمال الأخلاقي.

الفاعلية مفهوم أخلاقي

الرؤية الرئيسة الأخيرة في نظرية العلاقات الدولية المعيارية هي أن الجهات الفاعلة في السياسة العالمية هي فاعلة أخلاقية. ويُعرَّف الفاعلون الأخلاقيون بقدراتهم على التشاور حول مجريات الأمور الممكنة ونتائجها، والتصرف على أساس ذلك التشاور. مثل هذه القدرات تجعل الوكلاء الأخلاقيين عُرضة لإسناد المهام وتوزيع نسب المديح والمذمة الأخلاقية على الآخرين في ما يتعلق بأفعال محددة. بكلمة أخرى، هناك رابط حاسم بين مفاهيم الفاعلية

---

(39) Jacqui True, «The Ethics of Feminism,» in: Christian Reus-Smit and Duncan Snidal, eds., *The Oxford Handbook of International Relations* (Oxford: Oxford University Press, 2008), p. 419.

(40) انظر على سبيل المثال: Robinson, *Globalising Care: Ethics, Feminist Theory and International Relations.*

(41) Andrew Hurrell, «Norms and Ethics in International Relations,» in: Walter Carlsnaes, Thomas Risse and Beth A. Simmons, eds., *Handbook of International Relations* (London: Sage Publication, 2002), p. 147.

الأخلاقية (ethical agency) والمسؤوليات الأخلاقية. بالنسبة إلى منظّر المعيارية في العلاقات الدولية، تُعد الجهات الفاعلة في السياسة العالمية فاعلة أخلاقية، ولذلك، يمكننا التحدث عن المسؤولية الأخلاقية في ما يتعلق بالوكلاء الأخلاقيين من ناحيتين اثنتين: من ناحية النظرة إلى المستقبل المتمثلة في إسناد المهمات إليهم للقيام بفعل أو الإحجام عن آخر؛ وكذلك من حيث النظرة إلى الماضي التي تتمثل في تقويم لومهم أو مساءلتهم عن الأفعال والامتناع عن القيام بفعلٍ ما. فالمجال الدولي، بكل بساطة، ميدان أخلاقي، والجهات الفاعلة المختلفة الّتي تسكنه ليست محصّنة ضد التُّهم المتعلقة بالمسؤولية الأخلاقية.

تُعدّ الافتراضات الدفينة المتعلقة بالفاعلية الأخلاقية مشتركة بين عديد من المقاربات النظرية ضمن تخصص العلاقات الدولية. وبالطبع، فإن تخصص العلاقات الدولية لا يتردد في تصوير هيئات جماعية معينة على أنها فاعلة، أو على أنها جهات فاعلة ذات هدف. ويوصف هؤلاء الفاعلون بأن لديهم مصالح، وأهدافًا، وقدرات متقدمة ومركّبة في صنع القرار. فعلى سبيل المثال، تفترض مواقف الواقعية الكلاسيكية، والواقعية الجديدة، والمؤسساتية الليبرالية الجديدة، وبعض المواقف البنائية، بأن الدول هي فاعلة. وفي الواقع، فإن هذا الافتراض أساس لمواقفهم. ويتجاوز بعض المنظّرين عن هذا التركيز على الدولة ويُقدّمون هيئات أخرى مثل المؤسسات عبر الوطنية (TNCs)، والمنظمات الحكومية الدولية (Intergovernmental Organizations «IGOs») كالأمم المتحدة، على أنها فاعلة ذات قدرات متقدمة. ومنطقيًا، فإن المواقف المهمة المتعلقة بالفاعلية الأخلاقية والمسؤولية الأخلاقية ترافق مثل هذه الافتراضات[42]. ونحن في حاجة إلى أن نسأل ما هي المسؤوليات الأخلاقية التي تملكها هذه الجهات الفاعلة، ومتى يمكن تحميلها المسؤولية بسبب إخفاقها في أداء واجباتها. إلا أن معظم منظّري العلاقات الدولية يرفضون الاعتراف بأن القدرات التي يعزونها إلى هذه الهيئات تعني بأن الأخيرة مؤهلة لتكون فاعلةً أخلاقية.

---

(42) Toni Erskine, «Locating Responsibility: The Problem of Moral Agency in International Relations,» in: Christian Reus-Smit and Duncan Snidal, eds., *The Oxford Handbook of International Relations* (Oxford: Oxford University Press, 2008).

وإذا ما تم التعرّف إلى الافتراضات الضمنية المتعلقة بالفاعلية الأخلاقية في تخصص العلاقات الدولية، وإذا ما تم استكشاف هذه الافتراضات، فسيفتح ذلك مجالًا لمجموعة من الأسئلة المهمة التي تتعلق بالمسؤولية الأخلاقية في السياسة الدولية. إن الفشل المتمثل في عدم اعتماد هذه الخطوة المنطقية الإضافية في الانتقال من مجرد افتراضات الفاعلية إلى الاعتراف (recognition) بالفاعلية الأخلاقية، هو نتيجة للميل المنهجي الدائم إلى تخصص العلاقات الدولية للابتعاد عن التطرق إلى المسائل الأخلاقية. ومرة أخرى هنا، يؤدي تركيز اهتمام نظرية العلاقات الدولية المعيارية على البُعد الأخلاقي في السياسة الدولية إلى إبراز احتمالات جديدة في فهم العالم الذي نعيش فيه وتقييمه. ومن الميادين التي تعطينا إضاءات حول مدى الاهتمام بالمسؤوليات الأخلاقية لِطَيف واسع من الجهات الفاعلة ميدانُ تحليلات الحرب، وهو السياق الذي تبرز فيه دراسة الحالة التالية.

دراسة حالة: الواجبات تجاه «الأعداء» والضحايا من المدنيين في العراق

في 31 آذار/مارس 2003، وعلى تقاطع مروري بالقرب من مدينة كربلاء في العراق، أسرعت سيارة نحو نقطة تفتيش يشرف عليها جنود فرقة المشاة الثالثة في الجيش الأميركي. كان قائد الفرقة، الكابتن روني جونسون (Capt. Ronny Johnson) قلقًا. فقبل يومين فقط، كان ضابط في الجيش العراقي قد نفّذ عملية انتحارية من خلال تفجيره نقطة تفتيش مشابهة، ما تسبب بمقتل أربعة عناصر من فرقة المشاة ذاتها. أرسل جونسون رسالة لاسلكية إلى أحد الفصائل الأمامية في فرقته المتمركزة في مركبة القتال من طراز برادلي (Bradley Fighting Vehicle) لإبلاغهم بوجود خطر محتمل. واستمرت السيارة في التقدم سريعًا نحو نقطة التفتيش. أعطى جونسون أمرًا قائلًا: «أطلق رصاصة تحذيرية!». ومع تزايد قلقه، كان الأمر التالي الذي أصدره هو إطلاق حزام ذخيرة سلاح الرشاش الأوتوماتيكي في اتجاه جهاز تبريد

محرك المركبة المقتربة. وعندما بدا له أنه لم يتم اتخاذ أي إجراء، أعطى أمرًا إلى ضبّاطه بأن «يكفّوا عن [العبث]!» ومن ثم جأر بصوت مرتفع في شبكة جهاز اللاسلكي قائلًا: «أوقفوه، أحمر 1، أوقفوه!» وتبع هذا الأمر الأخير دَويّ إطلاق مدفعي.

««أوقِف إطلاق النار!» صرخ جونسون عبر اللاسلكي. ثم حين أطَلّ بمنظاريه من التقاطع على الطريق السريع رقم ٩، زأر في وجه قائد الفصيل قائلًا: «لقد قمت للتو [وأطلق عبارة بذيئة] بقتل عائلة لأنك لم تطلق طلقة تحذيرية في الوقت المناسب!»»[43].

قام مدفع الرشاش من طراز برادلي بتفجير سيارة تحمل نساءً وأطفالًا.

أما عدد المدنيين الذين تمّ الإبلاغ عن وجودهم داخل المركبة عندما قام الضرب الناري المكثف بتفجير هدفه فقد تباينت المعلومات بشأنه. وأصدر البنتاغون بيانًا يقول فيه إن المركبة كانت تحمل ثلاث عشرة امرأةً وطفلًا، سبعة منهم قُتلوا في موقع التفجير[44]. وليام برانيغن (William Branigin)، هو صحافي في جريدة واشنطن بوست، كان مع القوات وقتَ إطلاق النار، وقد تم الاعتماد على روايته بوصفه شاهد عيان في ما ذُكر في النص أعلاه. أفاد وليام برانيغن أن خمسة عشر مدنيًا عراقيًا كانوا يركبون السيارة التي اقتربت من نقطة التفتيش، وأن عشرة منهم قد قُتلوا مباشرة. وقد شَهِد بأن خمسة من بين هؤلاء العشرة كانوا أطفالًا يبدو أنهم دون سن الخامسة من العمر.

اتفقت جميع التقارير التي تلت الحادثة على أن المركبة كانت مليئة بالمدنيين، وأنهم لم يكونوا يشكّلون خطرًا عسكريًا، مثلما كان يُخشى، وأن قتل هؤلاء «الأبرياء» كان تصرّفًا مريعًا ويدعو إلى الأسف العميق.

---

(43) William Branigin, «A Gruesome Scene on Highway 9: 10 Dead After Vehicle Shelled at Checkpoint,» *The Washington Post*, 1/4/2003, <http://www.washingtonpost.com/ac2/wp-dyn/A61229-2003Mar31?language=printer>, accessed 7 April 2009.

(44) US Military Investigators Evaluating Civilian Checkpoint Deaths (Central Command» Report, April 1: Iraq Operational Update),» US Department of State (2003), <http://usinfo.org/wf-archive/2003/030401/epf205.htm>, accessed 7 April 2009.

وتبع ذلك إدانة دولية لهذه الوفيات في صفوف المدنيين العراقيين. إن هذا الاستنكار العام، ونحيب قائد الفرقة العسكرية عندما رأى أن «عائلة» قد استُهدِفت، هي تجلّيات واضحة للمعتقد السائد بأن المعايير المتعلقة بالصواب والخطأ، وبما هو أخلاقيّ وغير أخلاقيّ، تبقى موجودة حتى في خضمّ العنف والفوضى المرتبطَيْن بالحروب. فالجنود على أرض المعركة كانوا وكلاء أخلاقيين وكان يُتوقع منهم أن يتخذوا قرارات أخلاقية صعبة. ويؤدي تحليل هذه اللقطة التي توضح التشاور الأخلاقي وإصدار الأحكام الأخلاقية، إلى لفت انتباه نظرية العلاقات الدولية المعيارية إلى تحديد مبادئ ومسؤوليات أخلاقية معينة وتقويمها. كما تركّز أيضًا على السياقات الأوسع المتعلقة بالمعنى، والتبرير، والقيمة، والولاء (الذي غالبًا ما يكون منقسمًا)، والتي تكمُن ضمنها المبادئ والمسؤوليات الأخلاقية.

هنالك عديد من المقاربات المختلفة لأخلاقيات الحرب؛ بعضهم يتبنّى وجهات نظر دينيّة بينما يقوم بعضهم الآخر بتبني منطلقات علمانية محتملة[45]. إن مجموعة الأفكار الغربية الأكثر نفوذًا إلى يومنا هذا، والمتعلقة بأخلاقيات الحرب، والتي أنتجت مبادئ تم تقنينها عبر الزمن في المعاهدات والاتفاقات الدولية، تُعرف باسم النظام الفكري في الحرب العادلة (just war tradition). والنظام الفكري في الحرب العادلة هو مكان قيّم للانطلاق منه في محاولة فهم الفئات الأخلاقية التي أصبحت فاعلة عقب حادث قتل المدنيين العراقيين عند نقطة التفتيش في آذار/ مارس 2003.

النظام الفكري في الحرب العادلة والمعيار الأخلاقي لحصانة غير المقاتلين

إن الفكر المتعلق بالحرب العادلة هو نتاج لحقب مختلفة من التطور التاريخي، وهو يستند إلى مجموعة متنوعة من المصادر، ويشتمل على آراءَ

(45) للاطلاع على دراسة ممتازة في هذا الشأن، انظر: Terry Nardin, ed., *The Ethics of War and Peace: Religious and Secular Perspectives* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1996).

متفاوتة تتعلق بمفاهيم ومبادئ معيّنة، وفوق كل شيء فهو على الأغلب دائمُ التطوّر. لذلك فمن المنطقي الحديث عن «نظام فكري»، وليس عن «نظرية» منفردة حول الفكر المرتبط بالحرب العادلة[46]. ويضع النظام الفكري هذا قيودًا على استخدام القوة، وبذلك فهو مُعارض لمفهوم الحرب غير المقيّدة (unrestrained war). إلا أنه يُجيز أيضًا استخدام القوة في ظروف معينة، وبذلك فإنه يضع في الوقت عينه نفسه ضدّ السّلمية (pacifism) التي ترى أن الحرب خاطئة حتمًا من الناحية الأخلاقية. وقد تطوّر النظام الفكري في الحرب العادلة حول فئتيْن لمبادئ ضبط النفس، عادة ما يتم تسميتهما بالمصطلحات اللاتينية «jus ad bellum» والذي يعني الحكم على عدالة اللجوء إلى الحرب، و«jus in bello» أي المُتعلّق بالسلوك العادل في الحرب. أما مبدأ jus in bello الذي يخُصّ «حصانة غير المقاتلين»، أو «التمييز»، فهو الذي يمتلك أهمية رئيسة في فهم المشاورات الأخلاقية الصعبة، والردود الحماسية، لهذه القضية بالتحديد.

الكتاب المنتقى

الطبعة الثانية من كتاب مايكل والزر بعنوان الحروب العادلة وغير العادلة: محاجّة أخلاقية وتوضيحات من التاريخ[47]

الحروب العادلة وغير العادلة لمايكل والزر، هو الإسهام المعاصر في الفكر المتعلّق بالحرب العادلة والذي يُعدّ الأكثر نفوذًا على الإطلاق. والأمر الذي دفَعَ والزر إلى تأليف هذا الكتاب هو معارضته الشديدة للنهج الأميركي في فيتنام. وقد أراد أيضًا أن يوضح أنه يمكن المرء أن يُقيْم حججًا أخلاقية عن الحرب، وأن يتحدى مدى عدالة سياسات وممارسات معينة، بطريقة لا يمكن إهمالها بوصفها

---

(46) James T. Johnson, *Can Modern War Be Just?* (New Haven, CT: Yale University Press, 1984), p. 12.

(47) Walzer, *Just and Unjust Wars: A Moral Argument with Historical Illustrations.*

ذاتية أو بوصفها تعبيرًا عن المشاعر والتفضيلات الشخصية. فمن الممكن وصف، واستجواب، وتحليل، وإعادة صوغ أحكامنا وتبريراتنا المشتركة المتعلقة بالحرب بطريقة تكشف حقيقة التزاماتنا الأخلاقية الأكثر عمقًا.

هذا بالضبط ما يفعله والزر في النسخة الثانية من عمله المتعلق بالنظام الفكري في الحرب العادلة. وخلال ذلك، يبتكر والزر مصطلحاته الخاصة به لفئتيه الرئيستين. فيسمّي والزر فئة jus ad bellum (المتعلقة باللجوء إلى الحرب) «النموذج المعياري القانوني» (legalist paradigm)، أما فئة jus in bello (والتي تتعلق بالسلوكات والممارسات العدائية) فيطلِق عليها اصطلاح «ميثاق الحرب» (war convention). وإضافة إلى الطريقة التي يقوم من خلالها والزر، وبحَذَر، بكشف الستار عن المبادئ الأخلاقية في كل فئة من الفئات من خلال استكشاف حالات معيّنة من التاريخ، فإن إحدى أكثر خصائص هذا الكتاب إثارة للاهتمام هي التوتر الكامن بين وجهات النظر الكوزموبوليتانية والجماعتية.

تتجلى كوزموبوليتانية والزر في تصوّره المفصّل لمبدأ حصانة غير المقاتلين، وفي تركيزه الرئيس على ميثاق الحرب. يُدافع والزر عن حصانة غير المقاتلين من حيث إنسانيتهم الكامنة (وعلى الرغم من أنه لا توجد مساحة كافية لإعادة إحصائها هنا، إلا أن القصص التي رواها والزر عن «الجنود العراة»[48] تعطي أمثلة توضيحية على هذا الموقف). من خلال كتابته في سياق مثال من الحرب العالمية الأولى، والتأكيد أنه يجب على الجنود إطلاق «الطلقات التحذيرية» لحماية مدنيي الأعداء حتى وإن عرّض هذا الأمر حياة الجنود لخطر أكبر، يؤكد والزر أن «هيكل الحقوق يقف مستقلًا عن الولاء السياسي؛ فهو يرسّخ التزامات

(48) المصدر نفسه، ص 138 - 143.

ندين بها، إذا صحّ التعبير، للإنسانية نفسها ولبَشَرٍ معينين وليس لإخواننا المواطنين من الدولة نفسها فحسب»[49].

حتى مع وجود هذه الالتزامات الكوزموبوليتانية الواضحة، فإن والزر يبدو في بعض الأحيان وكأنه يتبنى منظورًا جماعتيًا واقعيًا. وهذا واضح تحديدًا في معالجة والزر لـ «حالة الطوارئ القصوى» (supreme emergency) أو الموقف الذي يمكن من خلاله شرعيًا وصف التدابير القصوى بأنها تدافع عن المجتمع السياسي، وهو ما يؤكده والزر[50]. ويسأل والزر: «هل يمكن الجنود ورجال الدولة أن يتخطّوا حقوق الناس الأبرياء [يُلغوها] من أجل مصلحة مجتمعهم السياسي الخاص بهم؟». وعلى الرغم من دفاعه المتعنّت في السابق حول حصانة غير المقاتلين، والمتأصل في نظرية لحقوق الإنسان، فإنه يتنازل ويقول: «أنا مضطر للإجابة عن هذا السؤال بالإيجاب، مع أن جوابي هذا لا يخلو من التردد والقلق». إن «تردد والزر وقلقه» يُخبراننا أنه على علم بهذا التوتر الموجود في عمله الفكري، وأنه ليس متأكدًا من كيفية إيجاد حلّ لهذا التوتر. إن صراحة والزر في مواجهة مثل هذه التوترات تجعل كتاب الحروب العادلة وغير العادلة كتابًا مهمًا وقيّمًا ومثيرًا.

وفقًا لمبدأ حصانة غير المقاتلين، فإن المقاتلين، من الناحية الأخلاقية، هم فقط الذين يُقبلون كأهداف مقصودة للعنف المنظّم. وهذا المبدأ هو مثال رائع على التحليل العقلي الديونطولوجي [المستند إلى المعيار الأخلاقي]. فهو ينصّ بقوّة على أنه ينبغي عدم استهداف غير المقاتلين بتاتًا، بغض النظر عن المزايا المتوقعة من اللجوء إلى الحرب العشوائية، في أي حالة معينة. والتمييز الناجم بين أهداف الهجوم المسموحة وتلك المحظورة، يُفهم بأنه خاصية أساس لأخلاقيات الحرب. فهو «الأساس لقواعد الحرب»[51].

---

(49) المصدر نفسه، ص 158.

(50) المصدر نفسه، ص 251-268.

(51) المصدر نفسه، ص 136.

مع ذلك، فإن مبدأ حصانة غير المقاتلين ليس خاصية رئيسة لفكر الحرب العادلة فحسب، بل هو مُتَضمَّن في القانون الدولي، ومشمول في اتفاقيات لاهاي لعام 1907، وفي اتفاقيات جنيف لعام 1949، وبشكل أكثر وضوحًا في بروتوكولات اتفاقيات جنيف لعام 1977 [52]، وهو معيار أخلاقي بارز وقوي في السياسة الدولية. وإضافة إلى أن خرق هذا المبدأ قد قوبل بإدانة شبه عالمية، فثمة إدراك بأن الالتزام الصريح به ضروري إذا ما أُريد لسلوك الشخص في الحرب بأن يُعدّ شرعيًا. وقد صرّح الرئيس بوش في بداية حرب العراق بأن «حماية المدنيين الأبرياء هو التزام رئيس في خطتنا الحربية»[53]. عندما يُقتل غير المقاتلين، يتم تقديم إيضاحات جادّة لتفسير أو إنكار هذه التجاوزات الواضحة؛ فمن أجل تبرئة الجهة التي أقدمت على الفعل، تقدَّم ادعاءات مثل الأضرار الجانبية (collateral damage) وتُستخدم عبارات مثل «بطريق الخطأ» (error)، وتُكرَّر في بعض الأحيان التأكيدات أن أولئك المستهدفين قد انطبقت عليهم فعليًا صفة المقاتلين الشرعية[54]، أو تُعطى أسباب من أجل تجاوز هذا المعيار موقتًا. وبالعودة إلى تعريف فروست لمصطلح «المعيار المستقر» (settled norm) في السياسة الدولية، فالأمر المهم هو أن الانتقاص [الإلغاء الجزئي] من مبدأ حصانة غير المقاتلين يُفهم حتمًا على أنه يتطلب تبريرًا خاصًا.

---

(52) انظر: Adam Roberts and Richard Guelff, eds., *Documents on the Laws of War*, 2nd ed. (Oxford: Oxford University Press, 1989).

(53) George W. Bush, «President Bush Rallies Troops at MacDill USAF Base,» White House (26 March 2003), <http://www.whitehouse.gov/news/releases/2003/03/20030326-4.html>, accessed 21 January 2008.

(54) إن الحوارات حول المكان الذي يمكن فيه رسم الخط الفاصل بين من هم مقاتلون ومن هم غير مقاتلين، وحول أسباب ارتكاز مبدأ التمييز (discrimination principle) على فروق أخلاقية ذات صلة، هي حوارات متعددة الأوجه ومهمة. عادة ما يوصف غير المقاتلين بأنهم يَستقون حصانتهم من «براءتهم». بالنسبة إلى معظم المُنظِّرين المعاصرين، فإن مصطلح «البراءة» يُشير إلى ما يسمى غالبًا بالبراءة «المادية» وليس «المعنوية»، مشيرًا بذلك (بالرجوع إلى المعنى اللغوي لجذر الكلمة اللاتيني) إلى أولئك الذين «لا يتسببون بالأذى». وليس هنالك شك في أن أولئك الذين قُتلوا في حادثة إطلاق النار عند نقطة التفتيش قد اجتمعت فيهم الصفتان، في كونهم من غير المقاتلين وكذلك أبرياء.

حادثة نقطة التفتيش و«الأضرار الجانبية»

إن قتل النساء والأطفال العراقيين على نقطة التفتيش في آذار/ مارس 2003 هي قضيّة تحدٍّ لفكرة أنّ علينا واجبات تجاه «أعدائنا» (أو أفراد المجتمع الذي بينه وبين مجتمعنا حالة حرب)، ما يتطلب منا منحهم مكانة أخلاقية مساوية لتلك التي نمنحها لمواطنينا. ويجبرنا هذا أيضًا على التشكيك في الطريقة التي يتم عادةً من خلالها تطبيق مبدأ الحصانة لغير المقاتلين، وذلك في ضوء التزاماتنا الأخلاقية الأوسع، ويجبرنا أيضًا على التفكير في إعادة النظر في هذه الطريقة.

من الواضح أن مقتل المدنيين عند نقطة التفتيش لم يكن متعمّدًا. وبالطبع، لا بُدّ من أن الجنود قد أدركوا أن ثمة احتمالًا لقتل مدنيين بالخطأ عندما أطلقوا النيران على المركبة؛ لأنهم لا يملكون إلا أن يتحرزوا مَنْ مِنَ الممكن أن يكون بداخلها. ومع ذلك، يمكِننا أن نفترض أنهم لم يريدوا قتل المدنيين. فمثل هذا التصرّف لم يكن ليساهم في أي غاية عسكرية. في الواقع، وبما أن تجنب وقوع ضحايا في صفوف المدنيين كان يُنظَر إليه بوصفه أمرًا أساسًا في الحفاظ على شرعية مساعي الحرب، إذًا فوجود قتلى في صفوف المدنيين كان سيُرى بالتأكيد بأن له نتائج عكسية. علاوة على ذلك، فإذا تركنا جانبًا السؤال المتعلق بشرعية الحرب ككل (الأمر الذي يَنشده معظم منظّري الحرب العادلة عند التفكير في حالات معيّنة من السلوك)، فإن فرقة المشاة الثالثة كانت تشترك في نشاط عسكري مشروع، وهو تأمين الحماية لتقاطع مروري بالقرب من كربلاء ومراقبة المركبات تحسُّبًا لوجود أفراد من العصابات العراقية التي تشكّل خطرًا حقيقيًا على القوات الأميركية.

قد لا يتفق الأشخاص في ما بينهم حول كيفية تطبيق مبادئ الحرب العادلة على هذه الحادثة (تمامًا مثلما يختلفون في شأن النقاط الدقيقة المتعلقة بالمبادئ نفسها). إلا أن ثمة حجة قوية تُقدّم هنا وهي أنه لم يتم

خرق الحظر التامّ المفروض على القتل المتعمّد لغير المقاتلين، ولا خرق مبدأ التناسبية. وحتى من دون «الطلقات التحذيرية»، والتي شدّد عليها جونسون كثيرًا، يمكن أن يُنظر إلى الوفيات من المدنيين على أنها «أضرار جانبية»، وتاليًا فهي مسموحة. إن فكرة أنّ الوفيات الجانبية في صفوف المدنيين جائزة أخلاقيًا تُعدّ بشكل عام خاصيّة متأصلة في المعيار المتعلق بحصانة غير المقاتلين، على الرغم من الطبيعة الجدلية لمبدأ الأثر المزدوج (DDE) الذي اعتُمد عليه في إجازة هذا الفعل. ويتم بالتأكيد اللجوء بشكل متكرر إلى مفهوم الأضرار الجانبية من جانب مُمارسي السياسات وصانعيها وكذلك من جانب الباحثين الأكاديميين. وعلى الرغم من ذلك، فقد كان هناك في هذه الحالة قلق واضح ضمن فرقة المشاة الثالثة بأن خطأً ما قد حصل. وقد كان هذا التخوف واضحًا في المحاجّات إن كان قد تم إطلاق عيارات نارية تحذيرية، وإن كان قد تمّ إطلاقها في الوقت المناسب. إن هذا الاستياء، مصحوبًا بإدانة حادّة من المراقبين الخارجيين، يلفت الأنظار إلى التوقعات الأخلاقية التي تذهب إلى أبعد من مجرد ضرورة أن يكون الضحايا من المدنيين آثارًا جانبيةً متناسبة مع الأهداف المنشودة.

وفقًا لمايكل والزر في إحدى كتاباته التي قدّمها قبل حرب عام 2003 في العراق بكثير،

«يُفترض بالجنود أن يقبلوا (بعض) المجازفة من أجل حماية أرواح المدنيين... إنهم هم الذين يُشكّلون خطرًا على أرواح المدنيين في الأساس، وحتى وإن كانوا يقومون بهذا الشيء في سياق عمليات عسكرية مشروعة، ينبغي لهم مع ذلك بذل بعض من الجهد للحدّ من نطاق الأضرار التي يتسببون بها... ليس اللطف هو المعني هنا، وإنما الواجب»[55].

يحاجّ والزر أنّ عدم وجود نية لقتل المدنيين ليس أمرًا كافيًا، وإنما يجب علينا أن نسعى بجدّية إلى عدم قتلهم. بعبارة أخرى، من الضروري

(55) Walzer, Just and Unjust Wars: A Moral Argument with Historical Illustrations, p. 151.

اتخاذ خطوات لتجنب قتل غير المقاتلين، حتى عندما يعني ذلك أنّ على الجنود أن يتقبلوا المخاطرة بأنفسهم خلال هذه العملية. واقترح والزر أن إعادة النظر في مبدأ الأثر المزدوج تجبرنا أن نسأل عن المجازفات التي ينبغي للجنود أخذها على عاتقهم لحماية مدنيي «العدو». ويُعيدنا هذا إلى سؤال آخر كُنّا قد تطرّقنا إليه سابقًا في هذا الفصل، وهو: هل علينا واجبات أولًا وقبل كل شيء تجاه إخواننا المواطنين من الدولة نفسها، أم أن علينا واجبات تجاه إخوتنا البشر بحد ذاتهم؟

مصادر القِيَم ونطاق الالتزامات

إن فكرة ضبط النفس في نهج الحرب، وتحديدًا الدفاعات عن معيار حصانة غير المقاتلين، عادة ما يتم الدفاع عنها من وجهة نظر كوزموبوليتانية. وليس هذا بالأمر المفاجئ؛ ذلك أنّ الكوزموبوليتاني يرى أنّ لدى جميع الأشخاص مكانة أخلاقية متساوية، سواء أكان الشخص مواطنًا من الدولة نفسها أم أجنبيًا، حليفًا أم عدوًا. ومن هذا المنظور، فإن خَصمنا في الحرب هو قبل كلّ شيء أخٌ لنا في الإنسانية [بشر مثلنا]. وعلى الرغم من أن النظام الفكري في الحرب العادلة يمتلك إرثًا ورثه عن الديانة المسيحية، إلا أن فكرة المجتمع الشامل للبشرية بأكملها هي فكرة مركزية لتأويلات هذا الفكر المعاصرة والتي غالبًا ما تكون علمانية. فالعدسة التي ينظر الكوزموبوليتاني من خلالها ستصوّر العراقيين الذين اقتربوا من نقطة التفتيش الأميركية في ربيع عام 2003 بصورة بَشَر انطبق عليهم حتمًا مبدأ التمييز (discrimination). إضافة إلى ذلك، عندما أصبح احتمال كونهم مدنيين واضحًا، فإن هذه العدسة الكوزموبوليتانية تولّد توقعًا أخلاقيًا يتمثل في أن يُجازف الجنود بأنفسهم في سعيهم نحو حماية حصانة أولئك الآخرين. ويؤكّد الكوزموبوليتاني أنه ينبغي حماية مدنيي العدو بجهد ليس أقل من ذلك الذي يُبذل في حماية أولئك المدنيين الذين تَرَكَهُم هؤلاء الجنود في وطنهم.

وبالطبع، فإن النظرة العامّة الكوزموبوليتانية الأخلاقية ليست الوحيدة المتاحة لمُنظر المعيارية في العلاقات الدولية. فالجماعتية تعطي تصوّرًا آخر لافتًا لمصدر قيَمنا وكذلك لقوة أي واجب من واجباتنا التي قد ندين بها لأعدائنا. وتقوم الواقعية الجماعتية بتعيين مكامن القيم داخل مجتمع سياسي محدد، وبذلك فإنها تمنح درجة من الأهمية الأخلاقية للمواطنين من الدولة نفسها، والتي لا تتسع لتضع في الحسبان أولئك الذين هم خارج حدود الدولة، كما أنها لا يمكن أن تخاطر بفقدان هذه الأهمية الأخلاقية لمواطنيها من خلال إعطاء اعتبار لمن هم خارج حدود الدولة. ويمكن للدلالات العملية المتعلقة بمثل هذه المواقف أن تكون بعيدة المدى عندما تكون الدولة قد دخلت في حرب. وعندما يتم النظر إلى المكانة الأخلاقية لغير المواطنين من خلال عدسة واقعية جماعتية، يتم تقييد هذه المكانة وتقليل الاهتمام والالتزام بها. وقد يعني هذا أنه قد تمّ التخلي عن المعايير الأخلاقية المتعلقة بضبط النفس. لكن الجدير بالذكر، هو أنه في إمكان الجدالات الأخلاقية المتعلقة بضبط النفس أن تُجرى من وجهة نظر واقعية جماعتية، إلا أنها مختلفة عن الدفاعات الكوزموبوليتانية. حتى إذا ما تمّ تقييد المكانة المعنوية لأعداء الشخص، أو إذا لم يتم الاعتراف بها على الإطلاق، فإن مواطني دولته يُمنَحون مكانة أخلاقية كاملة من وجهة نظر واقعية جماعتية. لذا، من الممكن للواقعي الجماعتي أن يحاجَّ بأنه ينبغي أن يُجنَّب السكان المدنيون من الهجومات في أوقات الحروب. إن الحماية المرغوبة لغير المقاتلين من سكان دولة الشخص نفسها، مجتمعة مع السعي نحو المعاملة بالمثل، يمكن أن تحفّز ممارسة ضبط النفس تجاه العدو. إلا أنه من الأهمية بمكان أن ننوّه إلى أن هذا حافز ضعيف للتقيّد بالمعايير الأخلاقية المتعلقة بضبط النفس مقارنة بالتزام الكوزموبوليتانيين بالطبيعة البَشَرية الكامنة للأعداء.

في ما يتعلق بالحرب في العراق وحادثة نقطة التفتيش، فإن كلتا النظرتين إلى العالم لافتة وتكشف عن أمور لم تكن ظاهرة. ومن المثير للجدل أن

كلتيهما قد دخلتا حيز التشغيل حينما ووجه الجنود على نقطة التفتيش بالمشكلة المتعلقة بمَ سيفعلون. وتقوم وجهة النظر الكوزموبوليتانية بتفسير الأهمية التي تُلقى على الطلقات التحذيرية، على الرغم من أن استراتيجية كهذه تُعرّض الزملاء من الجنود لمزيد من الخطر. وتبنّي نظرة أخلاقية للعالم من وجهة النظر الواقعية الجماعتية يُسلط الضوء على الولاءات التي يحملها جنود طرفيْ الحرب تجاه مواطني دولتهم، وهكذا يكشف ذلك عن التوتّر العميق بين تلك الولاءات ومعايير ضبط النفس التي تُبرر من حيث إننا يجمعنا كوننا بَشَرًا. وتعطي الواقعية الجماعتية تصوّرًا للسبب الذي قد يدعو الشخص إلى إعطاء أولوية لسلامة مجتمعه الخاص ومواطني دولته فوق أي اعتبار آخر مرتبط بالتزاماته في حماية مدنيي العدو، وذلك على سبيل المثال من خلال عدم إطلاقه الطلقة التحذيرية في الظروف القصوى.

من هو المسؤول؟

أخيرًا، ومن خلال تركيز نظرية العلاقات الدولية المعيارية على الفاعلية الأخلاقية، فإنها تَخلِق فضاءً مفاهيميًا لطرح سؤال «من هو المسؤول، أو ما هو المسؤول؟»[56]. وقد يتساءل المرء، على سبيل المثال، على عاتق من كانت المسؤولية ملقاة في التأكد من أن لا يتمّ قتل المدنيين على التقاطع المروري بالقرب من كربلاء، ومن الذي يمكن أن يُلقى اللوم عليه إذا لم تُطلَق الطلقات التحذيرية، أو إذا لم يكُن قد تم اتخاذ أي إجراءات احتياطية أخرى من أجل تجنب الوفيات في صفوف المدنيين. ولا يوجد جواب منفرد - أو سهل - عن هذه الأسئلة. ومن أجل اختتام دراسة الحالة هذه، قد يكون من المفيد أن نقترح بعض الاحتمالات المفتوحة أمام مُنظّري المعيارية في العلاقات الدولية لاستكشافها.

إن على الجنود منفردين، بوصفهم وكلاء أخلاقيين، التزامات في

(56) Toni Erskine, ed., *Can Institutions Have Responsibilities?: Collective Moral Agency and International Relations* (New York and Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2003), and Erskine, «Locating Responsibility: The Problem of Moral Agency in International Relations».

تأمين حماية للمدنيين. والأمر المثير للجدل هو أنه ينبغي للفرد أن يبدأ من خلال السؤال عما إذا كان الجنود الذين أطلقوا العيارات النارية التي قتلت النساء والأطفال عند نقطة التفتيش قد اتخذوا الإجراءات الوقائية اللازمة لتجنب الوفيات في صفوف المدنيين، أم أن المفجرين الانتحاريين العراقيين كانوا مسؤولين عن تعريض المدنيين من مواطني دولتهم للخطر حين تنكروا بصورة راكبي دراجات نارية أبرياء في الأيام التي سبقت هذه الحادثة؟ وماذا عن الضابط الذي كان يُعطي الأوامر؟ هل من الممكن أن تكون نداءات جونسون الحماسية عندما صرخ «أوقفوه!» قد فُسّرت أمرًا بالاستغناء عن إطلاق الطلقات التحذيرية والقضاء على مصدر التهديد؟ لكن قرار الشروع في الحرب من أعلى القمّة بالتأكيد. فماذا إذًا عن الحكومات وزعماء الدول؟ أخيرًا، إلى أي حدّ يُعدّ مواطنو الدول الديمقراطية الذين هم في راحة تامة وبعيدون كل البعد عن هذا النوع من عمليات إطلاق النار، مسؤولين أخلاقيًا عن الوفيات من المدنيين التي تنجم عن الحروب التي تخوضها دُولهم؟ وهل من الممكن تحميل مسؤوليّة، بعدُ، أكبر لبعض المواطنين (كطلاب الجامعات والمُحاضرين فيها والذين يدرسون هذه القضايا مثلًا) لعدم بذلهم جهدًا أكبر في التأثير على حكوماتهم من أجل تبنّي مسارات أخرى؟

الاستنتاج

ماذا يمكن لهذه اللقطة السريعة المذكورة أعلاه، والتي تصوّر بضعًا من لحظات التوتر ذات النهاية المأساوية مع بداية الحرب في العراق، أن تخبرنا عن النظرية المعيارية في العلاقات الدولية، وعن العالم الذي نعيش فيه؟ لنبدأ بالنقطة الأكثر تحديدًا، فإن الحالة هذه تسلط الضوء على الوزن الذي يعطى للمعيار الأخلاقي لحصانة غير المقاتلين. وبشكل أعم، فإنها توضح أن للمعايير الأخلاقية تأثيرًا كبيرًا في السياسة الدولية؛ فهي [المعايير الأخلاقية] تحدد المبادئ والممارسات التي لدينا تجاهها التزام مُدرك للتقيّد بها، وبذلك تَحُث وتقيّد سلوك الجهات الفاعلة على جميع المستويات. وهي لا تقوم ببذل جهد

هائل في العالم العملي وحسب، وإنما تقدّم أيضًا حقائق لمُنظّر المعيارية في العلاقات الدولية من أجل دراستها. لذلك فمن المنطقي جدًا أن نتحدّث عن مهمّة مُنظّر المعيارية في العلاقات الدولية التي تتمثّل في إعطاء تصوّر للمعايير الأخلاقية الدولية، ولو جزئيًا في الأقل، وذلك كمسعى تجريبي [إمبيريقي]. هذه المعايير هي أشياء يمكن مشاهدتها ودراستها حتى وإن كانت، بالنسبة إلى منظّر المعيارية في العلاقات الدولية، أيضًا أمورًا يمكن تقويمها وتعديلها.

هذه الحادثة التي وقعت عند نقطة التفتيش أيضًا تُسلّط الضوء على الفكرة المحددة في أنّ على الجنود واجبات تتمثل في ممارسة ضبط النفس في الحرب. وهذه الواجبات قد تتطلب من الجنود أن يقبلوا المجازفة بأنفسهم وبمواطنيهم من أجل تأمين حماية لأعدائهم. وبشكل أوسع، فهي توضّح التوتر بين ولاءاتنا لأفراد المجتمع الذي ننتمي إليه، والتزاماتنا تجاه من هم بَشرٌ مثلنا. وهي تجبرنا على التفكير في كيفية تفسير وتبرير تأثيرات المعايير الأخلاقية المعينة بأفضل طريقة ممكنة، وكيفية تحفيز الالتزام بها، وكيفية قيام الرؤى المختلفة للعالم باشتمال الآخرين وإقصائهم. ويَرى المنظّرون المعياريون في العلاقات الدولية هذه الأسئلة أساسية. غير أنهم لا يتوقفون في استقصائهم عند هذا الحدّ؛ فمن خلال تركيز المنظّرين المعياريين في العلاقات الدولية انتباههم على أنظمة القيم والولاءات المتعددة التي تُشكل إطارًا للمبادئ والممارسات، فإنهم يُشككون أيضًا في فهمنا للخطوط الإرشادية الأخلاقية في السياسة الدولية، ويُقوّمونها، وغالبًا ما يسعون إلى تعديلها وإعادة تشكيلها.

علاوة على ذلك، فإن قتل المدنيين العراقيين يطرح أسئلة تتعلق بالمسؤولية الأخلاقية؛ أسئلة حول مَنْ، على سبيل المثال، من الممكن أن يُلام على هذه الوفيات. فمثل هذه الأسئلة تتردد أصداؤها عاليًا وجليًا في العالم الحقيقي للعلاقات الدولية، مع أنه يتم التهرب منها في كثير من الأحيان داخل تخصص العلاقات الدولية. ونحن نتساءل دومًا: مَن هم الذين لديهم التزامٌ للقيام بأمر ما، أو مَن الذي يجب أن يتحمّل المسؤولية على ضرر ما؟ وهذه قضايا حاسمة ومعقدة. وتقوم نظرية العلاقات الدولية المعيارية بمتابعة العالم الواقعي للسياسة

الدولية من خلال الانتباه للأسئلة المتعلقة بالفاعلية الأخلاقية والمسؤولية الأخلاقية. ومن الجدير بالذكر أن نظرية العلاقات الدولية المعيارية تجبرنا على أن نطرح مجموعة من الأسئلة الإضافية حول دراسة الحالة، والتي لم يتم التطرق إليها هنا. على سبيل المثال، هل كانت الحرب في العراق حربًا عادلة؟ هل يمكن تبريرها على أساس الدفاع عن النفس، أو ربما بوصفها ما يُسمى بالحرب «الإنسانية»؟ وهل ينبغي لنا أن نُغيّر توقعاتنا الأخلاقية بشأن السلوك في الحرب في ضوء حقائق معيّنة كالمفجّرين الانتحاريين مثلًا؟ وكيف تقوم ردودنا على هذه الأسئلة بالتأثير في تحليلنا لإطلاق النار على المدنيين عند نقطة التفتيش؟

في الأساس، كانت نظرية العلاقات الدولية المعيارية بوصفها دراسة مستقلة ضمن تخصص العلاقات الدولية مدفوعة بالمشكلات التي تحيط بالحرب وباللامساواة العالمية، لكن المجال منذ ذلك الحين قد تطرّق إلى مشكلات أخرى متعددة. وتشتمل هذه على مواضيع كالاحتباس الحراري (global warming)، والتدخلات الإنسانية (humanitarian interventions). علاوة على ذلك، فإن قيام «الحرب على الإرهاب» أدّى إلى تنشيط الاهتمام في أخلاقيات الحرب، وأتى بمواضيع جديدة للدراسة، من بينها أخلاقيات التعذيب، والمسؤوليات الأخلاقية للمنظمات الاستخبارية، وعدالة القوة الوقائية، وواجباتنا تجاه الآخرين عقب الحروب، أي أثناء الاحتلال. ومن الواضح أن أيًا من هذه القضايا والأفكار والتساؤلات التي تم سردها هنا، لن تظهر على شاشات راداراتنا كباحثين أكاديميين في تخصص العلاقات الدولية لو لم نعترف بأهمية البُعد الأخلاقي للسياسة الدولية. وعلى الرغم من أن نظرية العلاقات الدولية المعيارية قد عوملت غالبًا وكأنها تقع على المحيط الخارجي لتخصص العلاقات الدولية، فإن القضايا التي تطرّقت إليها هذه المجموعة من الأبحاث الأكاديمية متموضعة بثبات في قلب السياسة الدولية. وبالطبع، فإن نظرية العلاقات الدولية المعيارية تضُمّ أولويات ورؤى نظرية لا يستطيع التخصص أن يتجاهلها إذا أراد أن يكون ذا معنى لأولئك الذين يدرسونه وذا صلة بالتطبيق على أرض الواقع.

أسئلة

1. ما هي الخصائص المميزة التي تأتي بها نظرية العلاقات الدولية المعيارية إلى دراسة العلاقات الدولية؟
2. هل المعايير هي أشياء يمكننا التعرف إليها واستكشافها في العلاقات الدولية، أم هي مجرّد تكهنات؟
3. لماذا لَمْ يكُن تخصص العلاقات الدولية متقبّلًا للتطرّق إلى المسائل الأخلاقية؟ وهل طرأ تغيير على هذا الأمر؟
4. ما هي بعض الأمثلة البارزة على المعايير الأخلاقية الدولية؟ وهل هي «معايير مستقرة» وفقًا للتصنيف المعياري الخاص بفروست؟
5. هل ينبغي إعطاء «الأجانب» والمواطنين من دولة الشخص نفسها اعتبارات أخلاقية متساوية؟ إذا كانت الإجابة بنعم، فلماذا؟ وإذا كانت الإجابة بلا، فلِمَ لا؟
6. على الرغم من أن المنظور الكوزموبوليتاني يفترض أن لدى البَشَر جميعهم مكانة أخلاقية متساوية، فهل يمكن مع ذلك انتقاده لاستثنائه بعضًا من الآخرين؟ إذا كان ذلك ممكنًا، فكيف؟ وإذا لم يكن ذلك ممكنًا، فلمَ لا؟
7. يزعم بعض النقاد أنّ الحروب الجديدة، والأسلحة الجديدة، والأنواع الجديدة من الأعداء قد جعلت النظام الفكري في الحرب العادلة شيئًا من الماضي. هل لا تزال مبادئ الحرب العادلة والمتعلقة بضبط النفس مناسبة وقابلة للتطبيق؟ (قد ترغب في التفكير تحديدًا في مبدأ «حصانة غير المقاتلين»، أو «التمييز»، وفي الحقائق الحديثة مثل الحروب «الإنسانية»، و«المفجّرين الانتحاريين»، والجنود الأطفال).
8. هل تعتقد بأن التعذيب مسموح به أخلاقيًا في أي ظرف معيّن؟ هل تقوم بتطبيق التحليل العقلي الديونطولوجي أم النتائجي في الوصول إلى إجابتك؟

9. لماذا يُعدّ مبدأ الأثر المزدوج مثيرًا للجدل إلى هذا الحد؟

10. أي المنظورَيْن الأخلاقيّين يعطي تصوّرًا أكثر إقناعًا للسياسات التي تُطبّق أثناء «الحرب على الإرهاب»، الكوزموبوليتانية أم المجتمعية؟ (فكّر في السياسات، مثل تصنيف «مُقاتلي العدو غير الشرعيين»، وتعذيب المحتجزين، وسياسة الحرب الوقائية). أعطِ تفسيرًا لإجابتك.

11. هل ينبغي أن يُعَدّ مواطنو دولة ديمقراطية معيّنة مسؤولين أخلاقيًا عن النهج غير العادل لحرب تَشترك فيها دولتهم؟ إذا كانت الإجابة بنعم، فلماذا؟ وإذا كانت الإجابة بالنفي، فلِمَ لا؟

12. ما هي الجهات الفاعلة في السياسة الدولية والتي عليها التزامات في الاستجابة للتراجع البيئي والتغيّر المناخي؟ ما هي الطريقة الأكثر إقناعًا في الدفاع عن مثل هذه الالتزامات؟

مزيد من القراءات [باللغة الإنكليزية]

- Beitz, Charles R. *Political Theory and International Relations*. 2nd ed. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1979-1999.

تشارلز بيتز (1979 / 1999)، النظرية السياسية والعلاقات الدولية

هذا الكتاب هو مثال مهم على الكوزموبوليتانية الأخلاقية وأحد المُحفّزات لبروز نظرية العلاقات الدولية المعيارية في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين. ويستند تشارلز بيتز (Charles Beitz) إلى كتاب جون رولز نظرية في العدالة (*A Theory of Justice*)، ويَقترح وجود «موقف أصلي» عولمي (global «original position») من أجل التطرّق إلى الأسئلة المتعلقة بالعدالة التوزيعية الدولية.

- Brown, Chris. *International Relations Theory: New Normative Approaches*. London: Harvester Wheatsheaf, 1992.

كريس براون (1992)، نظرية العلاقات الدولية: مقاربات معيارية جديدة

يشكّل هذا العمل بذرة أساسية في مجال نظرية العلاقات الدولية المعيارية ويُعدّ أفضل مقدمة متوفرة بشأن فئات الجماعتية والكوزموبوليتانية. ومنذ نشر هذا العمل، جرى تطور للحوارات المتعلقة بالنظرية النقدية وما بعد الحداثة، والتي تم التطرق إليها في الجزء الثالث. مع ذلك، فالكتاب لا يزال يُعد من القراءات الأساسية والضرورية.

■ Cochran, Molly. *Normative Theory in International Relations: A Pragmatic Approach*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1999.

مولي كوتشران (1999)، النظرية المعيارية في العلاقات الدولية: مقاربة براغماتية

يُعدّ هذا الكتابُ مثالاً ممتازًا على «الجيل الثاني» للنظرية المعيارية في العلاقات الدولية، ويستجيب مباشرة لأعمال مُنظّرين أمثال براون، وفروست، ولينكلايتر. وتهدف كوتشران إلى «التوفيق بين قُطبَيْ» الانقسام المجتمعي/الكوزموبوليتاني من خلال تبنيها موقفًا معاديًا للأساسيّاتية مُستَلهَمٍ من البراغماتية الأميركية.

■ Erskine, Toni (ed.). *Can Institutions Have Responsibilities?: Collective Moral Agency and International Relations. New York and Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2003.*

توني إرسكاين (2003)، هل يمكن أن يكون للمؤسسات مسؤوليات؟ الفاعل الأخلاقي الجماعي والعلاقات الدولية

مجموعة من المقالات ذات الجودة العالية والتي تقدّم أجندة جديدة للنظرية المعيارية في العلاقات الدولية. ويسأل المساهمون في هذا الكتاب «من - أو ما - هي الجهات التي لديها مسؤوليات أخلاقية في العلاقات الدولية؟» ويستكشفون ما إذا كان من الممكن اعتبار أن المنظمات الرسمية فاعلة أخلاقية بطريقة قابلة للمقارنة بالجهات الفاعلة المتمثلة بالبَشَر كأفراد.

■ Frost, Mervyn. *Ethics in International Relations*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1996.

ميرفن فروست (1996)، الأخلاقيات في العلاقات الدولية

هو مثال ذو تأثير لموقف مجتمعي معاصر في النظرية المعيارية في العلاقات الدولية. ويؤيّد فروست موقفًا هيغليًا جديدًا [نسبة إلى الفيلسوف هيغل]، يُطلق عليه اسم النظرية التشكيلية «constitutive theory»، ويهدف إلى التوفيق ما بين «المعايير المستقرة» لسيادة الدولة وحقوق الإنسان.

■ Harbour, Françes V. *Thinking About International Ethics: Moral Theory and Cases from American Foreign Policy*. Boulder, CO: Westview Press, 1999.

فرنسيس هاربر (1999)، التفكير في الأخلاقيات الدولية: النظرية الأخلاقية وحالات من السياسة الخارجية الأميركية

هو مقدمة قيّمة لفئات الديونطولوجيا والنتائجية في تطبيقاتها على العلاقات الدولية. ويقدّم هاربر وجهات النظر الأخلاقية هذه أدواتٍ لتحليل حالات في السياسة الخارجية الأميركية.

■ Nussbaum, Martha and Joshua Cohen (eds.). *For Love of Country?* Boston, MA: Beacon Press, 1996-2002.

مارتا نوسباوم وجوشوا كوهين (1996 / 2002)، من أجل حب الوطن؟

يشتمل هذا العمل على مقالات قصيرة ومثيرة للتفكير تقوم بالتفكّر في الكوزموبوليتانية الأخلاقية ونقدها، ويُعدّ هذا الكتاب ممتازًا في استثارة النقاشات. وقد صِيغ الحوار هنا على صورة منافسة بين «الكوزموبوليتانية» و«الوطنية» (patriotism)، ولكن تمت أيضًا تغطية كثير من الموضوعات المتعلقة بالانقسام المجتمعي/ الكوزموبوليتاني للنظرية المعيارية في العلاقات الدولية، وبطريقة جذابة.

■ O'Neill, Oonora. *Faces of Hunger: An Essay on Poverty, Justice and Development*. London: Allen and Unwin, 1986.

أونورا أونيل (1986)، وجوه الجوع: بحثٌ في الفقر، والعدالة، والتنمية

هو مثال صريح على المقاربة الديونطولوجية للمجاعات والفقر في

السياسة الدولية، والتي تصفها أونيل بـِ «النظرية الكانطية (المنشقة) في الالتزام» («maverick» Kantian theory of obligation). وهو يزودنا بمقارنة مفيدة بالمقاربة النتائجية الخاصة بِبيتر سينغر (Peter Singer) (انظر أدناه).

■ Orend, Brian. *The Morality of War*. Peterborough, Ontario: Broadview Press, 2006.

براين أورِند (2006)، **أخلاقيات الحرب**

هذا العمل الواضح والمنفتح هو تكملة ممتازة لكتاب مايكل والزر الرائع بعنوان **الحروب العادلة وغير العادلة** (*Just and Unjust Wars*). كتاب **أخلاقيات الحرب** الذي تم نشره بعد ثلاثين عامًا تقريبًا من ظهور كتاب والزر لأول مرة، يقدّم تحليلًا مُحدّثًا ومواكبًا للتطورات الزمنية حول القضايا التي تطرق إليها والزر، في الوقت الذي يقوم فيه بتقديم إسهام من ابتكاره عن فِكر الحرب العادلة.

■ Singer, Peter. «Famine, Affluence, and Morality.» *Philosophy and Public Affairs*: vol. 1, no. 3, 1972. pp. 229-243.

بيتر سينغر (1972)، «المجاعات، والوفرة، والأخلاقيات»، **مجلة الفلسفة والشؤون العامة**

وهو مثالٌ فيه تحدٍّ، ومثير للجدل، وكثيرًا ما يُستشهدُ به، عن المقاربات النتائجية لمشكلة المجاعات والفقر في السياسة الدولية، وهو يتبنى بالتحديد منظورًا نفعيًا (utilitarian). وسينغر، مثله كمثل أونيل، هو فيلسوف قامت أخلاقياته التطبيقية بالمساعدة في التأثير بالأعمال الفكرية التي أُنجِزت في النظرية المعيارية في العلاقات الدولية.

مواقع إلكترونية مهمّة [باللغة الإنكليزية]

• **موسوعة ستانفورد في الفلسفة** (Stanford Encyclopedia of Philosophy):
هي مصدر إلكتروني رائع يحتوي على مقالات تمت مراجعتها وتحديثها من

خبراء مختصين، حيث تعطي هذه المقالات تصورات متاحة وشاملةً لِطَيف واسع من المفاهيم ذات الصلة بالنظرية المعيارية في العلاقات الدولية. انظر، على سبيل المثال، المُدخلات المتعلقة بـ«الحرب»، و«العدالة الدولية»، و«الأخلاقيات الديونطولوجية» <http://plato.stanford.edu/>.

- الموقع الإلكتروني الخاص بمجلس كارنيغي في الأخلاقيات والشؤون الدولية (The Carnegie Council on Ethics and International Affairs): يشتمل هذا الموقع على مكتبة قيّمة من المطبوعات، والمواد السمعية والبصرية، والمقابلات، والمقالات، إضافة إلى قسم خاص «بالمُعلّمين والطلاب»، كلها تتعلق بموضوع القرارات الأخلاقية في الشؤون الدولية <http://www.cceia.org/index.html>.

- الموقع الإلكتروني الخاص بقسم الأخلاقيات الدولية (International Ethics Section) التابع لجمعية الدراسات الدولية (International Studies Association)، وهي أكبر مؤسسة في البحث الأكاديمي الذي يُعنى بدراسة العلاقات الدولية: يُقدم الموقع معلومات عن نشاط الباحثين الأكاديميين الذين يعملون في النظرية المعيارية في العلاقات الدولية/ نظرية السياسة الدولية/ الأخلاقيات الدولية. ويشتمل هذا الموقع على مُلخصات لكتب منشورة حديثًا تخوض في الأخلاقيات الدولية <http://www.isanet.org/ethics>.

قم بزيارة مركز المصادر الإلكتروني المرافق لهذا الكتاب للمزيد من المواد الإضافية الشائقة: <http://www.oxfordtextbooks.co.uk/orc/dunne2e>.

الفصل الثالث

الواقعية الكلاسيكية

Classical Realism

ريتشارد ندِ ليبو (Richard Ned Lebow)

محتويات الفصل

دليل القارئ

تمثّل الواقعية الكلاسيكية (classical realism) مقاربة للعلاقات الدولية تُعيدنا إلى المؤرخ الإغريقي الشهير ثوسيديدس (Thucydides) في القرن الخامس قبل الميلاد، وإلى التصوّرات التي وضعها عن الحرب البيلوبونيزية (Peloponnesian War). فهي تعترف بالدور المركزي للقوة في السياسة بكل أنواعها، لكنها أيضًا

تعترف بجوانب القصور المرتبطة بالقوة، وبالطرائق التي يمكنها من خلالها أن تخذل نفسها بنفسها. وتشدّد الواقعية الكلاسيكية على حساسيتها تجاه المعضلات الأخلاقية والمضامين العملية والحاجة إلى أن يكون النفوذ مبنيًا على المصالح المشتركة والإقناع أينما أمكن ذلك. وسأقوم في الصفحات التالية بتفحّص الافتراضات الجوهرية للواقعية الكلاسيكية من خلال كتابات الكتّاب القدماء والمعاصرين، ومقارنة آرائهم بالواقعية الجديدة وبأشكال أخرى من الواقعية الحديثة، وتحليل التدخل الأنكلو - أميركي في العراق من حيث معتقدات الواقعية الكلاسيكية.

مقدمة

هناك اعتراف واسع الانتشار بأن النظام الفكري الواقعي قد وصل إلى الحضيض في الواقعية الجديدة (التي تسمى أيضًا بالواقعية البنيوية. للاطلاع على المناقشة المتعلقة بالواقعية البنيوية، انظر الفصل الرابع). وقد قام كينيث والتز الذي يُعدّ أبَ الواقعية الجديدة، في محاولاته لتحويل الواقعية إلى نظرية علمية، بتجريد الواقعية من تعقيداتها وغموضها، وتقديرها للفاعلية، وفهمها أن القوة تتحول بسهولة إلى نفوذ حينما تكون مُقَنَّعة ومتخفّية في نظام من المعايير يحظى بقبول عام. يُمكن إذًا أن تُرى الواقعية الجديدة محاكاةً أدبية ساخرة للعلم؛ فمفرداتها الرئيسة كالقوة (power) والقطبية (polarity) مصوغة بطريقة فضفاضة غير دقيقة، وشروط نطاق شمولها قد تُركت من دون أن تُعرَّف. وهي تعتمد على عملية تشبه الانتقاء الطبيعي من أجل تشكيل سلوك الوحدات في عالَم لا يتم فيه بالضرورة انتقال الاستراتيجيات الناجحة إلى الزعماء المتعاقبين، ونادرًا ما تَحدُث فيه غربلة للوحدات الأقل نجاحًا؛ فهي تشبه أيديولوجية غير قابلة للدحض أكثر من كونها نظرية علمية.

كمعظم الأيديولوجيات، فإن الواقعية الكلاسيكية غير قابلة للدحض، ولم يكن لصعودها وانحدارها علاقة كبيرة بالتقدّم المفاهيمي والإمبيريقي. وتكمن جاذبيتها في تقتيرها الواضح في إعطاء التفسيرات، وتشابهها السطحي بالعلوم. وقد عجّل انتهاء الحرب الباردة في تحدُّرها، الأمر الذي بدا للعديد قضيةً اختباريةً حاسمة لنظرية سعت بالدرجة الأولى إلى تفسير استقرار العالم ذي الثنائية القطبية. وقد أدى انتهاء الحرب الباردة ومن ثم انهيار الاتحاد السوفياتي إلى لفت انتباه الباحثين الأكاديميين والرأي العام إلى طَيف جديد من

المشكلات السياسية التي لم تكن الواقعية الجديدة ذات صلة بها. (للحصول على رأي مغاير حول الخصائص المميّزة للواقعية الجديدة، أو الواقعية البنيوية، انظر الفصل الرابع الذي قدّمه جون ميرشايمر (John Mearsheimer)).

شجّع انحدار الواقعية الجديدة عديدًا من الواقعيين على العودة إلى جذورهم. ومن خلال ذلك، قرأوا باهتمام متجدد أعمال الواقعيين العظماء من القرنين التاسع عشر والعشرين أمثال ماكس فيبر (Max Weber)، وإدوارد كار (E. H. Carr)، وهانز مورغنتاو (Hans Morgenthau)، وذلك في بحثهم عن مفاهيم ورؤى ذات صلة بالعلاقات الدولية المعاصرة. ويدورهما، دانَ فيبر ومورغنتاو بشكل كبير للإغريقيين - للكتّاب المسرحيين والمؤرخ ثوسيديدس - كما للنظام الفكري الأوسع للواقعية الكلاسيكية.

وقد أظهرت الواقعية الكلاسيكية وحدة جوهرية في الفكر عبر حقبة زمنية تقارب الـ 2500 عام. وتُعنى كتابات مؤيّديها الرئيسيين - ثوسيديدس، ونيكولو مكيافيلي (Niccolo Machiavelli)، وكارل فون كلاوزفيتز (Carl von Clausewitz)، وهانز مورغنتاو - بالمسائل المتعلقة بالنظام، والعدالة، والتغيير على المستويات المحلية، والإقليمية، والدولية. ولدى الواقعيين الكلاسيكيين مفاهيم شمولية عن السياسة تركّز على التشابهات، وليس على الفروق، بين السياسة المحلية (domestic politics) والسياسة الدولية (international politics)، وعلى دور الأخلاق والمجتمع المحلّي في تعزيز الاستقرار في كلا المجالين. وتوافقًا مع توجههم التراجيدي، يعترف الواقعيون الكلاسيكيون بأن الروابط المجتمعية المحلية (communal) هشّة ويَسهُل تقويضها والانتقاص من شأنها من خلال السعي غير المقيّد للحصول على مزايا أحادية الجانب من جانب الأفراد، والفصائل، والدول. وعندما يحصل هذا الأمر، قد تفشل الآليات العريقة التي تُعنى بإدارة الصراعات، كالتحالفات وتوازن القوى (balance of power)، في المحافظة على الوضع السلمي، وليس هذا فحسب، لكنها قد تؤدي أيضًا إلى زيادة احتمال وقوع العنف المحلي والدولي. ويميل الواقعيون الكلاسيكيون، مثلهم كمثل التراجيديين الإغريق، إلى اعتبار أن التاريخ يسير في دورات متوقَّعة، بمعنى

أن الجهد الذي يُبذل في تثبيت النظام والهروب من العوالم المنقادة بالخوف، والذي قد ينجح لحقبة زمنية لا بأس بها، يخضع في النهاية للتأثيرات التي تُزعزع الاستقرار والتي تأتي من الجهات الفاعلة التي تعتقد بأنها أقوى من أن تُقيَّد بالقانون والعُرف.

يستكشف هذا الفصل فكر اثنين من أهم كتّاب الواقعية الكلاسيكية في الشؤون الدولية، وهما: ثوسيديدس (حوالى 460 - 390 قبل الميلاد)، وهو قائد عسكري أثيني عاش في القرن الخامس، وكاتب قدّم وصفًا عن الحرب البيلوبونيزية بين أثينا واسبارطة، وحلفاء كلٍ منهما؛ والآخَر هو هانز مورغنتاو (1904 - 1979)، وهو محام ألماني المولد جاء إلى الولايات المتحدة لاجئًا خلال الحرب العالمية الثانية، ودرّس لسنوات عديدة في جامعة شيكاغو، ويُزعم بأنه كان منظّر العلاقات الدولية الأكثر تأثيرًا في حقبة ما بعد الحرب[1]. وسوف أبيّن أوجه التشابه العديدة في كتاباتهما، في الأقل تلك التي تستقي من النظرة التراجيدية للحياة والسياسة والتي تَشارك كلاهما فيها.

يخوض القسم الأول في تأملات الواقعية الكلاسيكية عن المجتمع. ويعتقد ثوسيديدس ومورغنتاو بأنه يمكن جزئيًا تسوية الخلافات والشقاقات بين الأفراد والمجتمعات على مستوى أعمق من التفاهم، وذلك لأن المجتمع المحلي الذي يعمل بشكل جيّد يُعدّ أساسيًا في تشكيل المصالح الفردية وفي السعي إلى تحقيقها بذكاء. كذلك تتيح مبادئ العدالة التي تعتمد عليها كل المجتمعات القابلة للحياة والنمو، المجال أمام تحويل القوة إلى نفوذ. وتفرض العضوية في مجتمع ما قيودًا على غايات القوة ووسائلها. وعدم إخضاع الأهداف لمتطلبات العدالة يقود إلى سياسات توسعية زائدة عن اللازم، تؤدي إلى نتائج عكسية. يفهم الواقعيون الكلاسيكيون أن القوى العظمى عادة ما تكون أسوأ عدوٍ لنفسها لأن النجاح، والغطرسة التي يولّدها هذا النجاح، يُشجعان الجهات الفاعلة على أن ترى نفسها خارج مجتمعها وأعلى منه، وهذا بدوره يعميها عن الحاجة إلى ضبط النفس.

---

(1) لموجز عن السِّيَر الشخصية، انظر: Richard N. Lebow, *The Tragic Vision of Politics: Ethics, Interests and Orders* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2003), pp. 68-70 and 217-220.

أما القسم الثاني فيستكشف التغيير والتحوّل. فالواقعيون الكلاسيكيون يفكّرون في الأنظمة السياسية من جهة مبادئها المتعلقة بالنظام، ومن جهة الطرائق التي تقوم من خلالها بالمساعدة في تشكيل هويّات الجهات الفاعلة والخطابات التي يستخدمونها في قولبة مصالحهم. يَعتبر ثوسيديدس ومورغنتاو أن التغيّرات في الهويات والخطابات تأتي غالبًا نتيجة التحديث والتجديد، وأن حرب الهيمنة (hegemonic war) غالبًا ما تكون نتيجة أكثر من كونها سببًا لهذا النوع من التحوّل. ولهذا الفهم المختلف عن السبب والنتيجة مضامين مهمّة تتعلّق بأنواع الاستراتيجيات التي يتخيّل الواقعيون الكلاسيكيون أنها فعّالة ومؤثرة في المحافظة على النظام أو في إعادة إحلاله. فهُم يعطون أهمية أكبر للقيم والأفكار من تلك التي يعطونها للقوة.

ويناقش القسم الثالث طبيعة النظرية والغرض منها. وعلى الرغم من أن ثوسيديدس لم يَبْنِ أي نظريات بالمعنى المعاصر للمصطلح، لكنه يُعدّ، وعلى نطاق واسع، أوّل منظّر في العلاقات الدولية. أما مورغنتاو، فهو نظريّ بشكل واضح. وقد وحّدهما اعتقادهما بأن المعرفة النظرية ليست غاية في حدّ ذاتها، وإنما هي نقطة بداية للجهات الفاعلة كي تجد حلولاً للمشكلات المعاصرة، وتتوصل خلال تلك العملية إلى أشكال أعمق من الفهم.

أما القسم الرابع من الفصل فهو تحليل واقعي كلاسيكي للغزو الأنكلو - أميركي للعراق. وأجادل فيه أن هناك ثلاث خصائص تميّزه - بل هي أمراض - تصفها الواقعية الكلاسيكية بشكل جيّد، لكنّ الواقعيين الجدد غافلون عنها بشكل كبير. الخاصية الأولى [المرض الأول] لها علاقة بعدم القدرة على صوغ المصالح بشكل ذكي ومترابط منطقيًا خارج لغة العدالة. والخاصية الثانية هي الغطرسة، وكيف يمكنها أن تقود إلى مخرجات مأساوية تراجيدية معاكسة تمامًا لتلك الغايات المنشودة. والخاصية الثالثة لها علاقة باختيار الوسائل، وبالنتائج التي هي بشكل عام سلبية وناجمة عن اختيار تلك الوسائل التي تناقض قِيَم المجتمع.

وأختتم الفصل بمناقشة موجزة للتراجيديا، حيث يجب أن يُعَدّ ثوسيديدس

رابع أعظم تراجيدي في أثينا في القرن الخامس قبل الميلاد. فالتصور الذي وضعه عن الحرب البيلوبونيزية (431 - 404 قبل الميلاد) مبنيّ على شكل التراجيديا وأسلوبها الأدبي. في المقابل لم يكتب مورغنتاو أي تراجيديات، لكنّ تفكيره، كما عديد من المثقفين الألمان في القرنيْن التاسع عشر والعشرين، كان منغمسًا بعمق في الفهم التراجيدي للحياة والسياسة. وتكمن التراجيديا في لُبّ نظريته، وفي الاستراتيجيات التي اعتقد بأنها مناسبة لإعادة صوغ النظام السياسي.

الواقعية الكلاسيكية حول النظام العام والاستقرار

المجتمع المحلي، والنظام العام، والاستقرار

لدى معظم الواقعيين جوابٌ مباشر عن مشكلة النظام العام (order)، وهو: السلطة المركزية الفعّالة. فالحكومات التي تدافع عن الحدود، وتفرض تطبيق القوانين، وتحمي المواطنين، تَجعل السياسة الداخلية أكثر سلمية، ومختلفة نوعيًا عن السياسة الخارجية. وتبقى الساحة الدولية نظامًا من الفوضى السياسية والمساعدة الذاتية، و«ساحة من العنف تبحث فيها الدول عن فرص لاستغلال بعضها بعضًا»[2]. ويعتمد بقاء الدولة على قدراتها الماديّة وتحالفاتها مع الدول الأخرى[3]. إنّ ثوسيديدس ومورغنتاو لَيْسا غير مكترثَيْن بنتائج الفوضى السياسية، لكنهما لا يُجرِيان هذا الشكل من التمييز النوعي بين السياسة الدولية والسياسة الداخلية. ويَرى الواقعيون الكلاسيكيون أنّ كل السياسة هي تعبير عن الدوافع البشرية نفسها، وأنها عرضة للأمراض نفسها. فهُم يرون تباينات في النظام العام والاستقرار ضمن الأنظمة المحلية والدولية أكثر من التباينات التي يرونها بين هذه الأنظمة، ويُفسّرون ذلك بالرجوع إلى تماسك المجتمع، المحلي أو الدولي، وإلى القنوات التي تُوجّه من خلالها الدوافع الإنسانية.

---

(2) John J. Mearsheimer, «The False Promise of International Institutions,» *International Security*, vol. 19, no. 3 (1994-1995).

(3) Kenneth N. Waltz, *Theory of International Politics* (London: McGraw-Hill; New York: Random House; Reading, MA: Addison-Wesley, 1979), pp. 103-104.

يُكرس ثوسيديدس اهتمامًا متساويًا للتطورات الداخلية في أثينا والتطورات الخارجية على ساحات الحرب المتنوعة. كما يصِفُ تطوراتٍ موازية تحدث على كلتا الساحتيْن ويُشجعنا على أن نفهمها كمخرجات للعمليات المشابهة التي يعزز بعضها بعضًا. والدول المدن [أو المُدن المستقلة ذات السيادة] (city states) التي يتحدّث عنها ثوسيديدس تغطي كل سلسلة المدن، من تلك البالغة النظام والتوافق، إلى تلك التي تعصف بها الفوضى والحرب الأهلية. وليس لهذه الاختلافات أي علاقة بوجود اللوياثان(*) (Leviathan) أو غيابه، وإنما لها علاقة بتماسك المجتمع (homonoia) [مفهوم النظام والوحدة، مأخوذ من اسم آلهة التوافق والإجماع ووحدة العقل]. فعندما تكون روابط المجتمع المحلي قوية، كما هو الحال في أثينا البريكليسية [نسبة إلى القائد الإغريقي الجنرال بريكليس (Pericles)]، وكذلك في اليونان عمومًا قبيل الحرب البيلوبونيزية، فإن الناموس [القانون] (نوموس nomos)(**) يضبط الجهات الفاعلة، سواء أكانت أفرادًا أم دولًا مدنًا. وعندما ينهار المجتمع ينهار معه النظام، كما هو الحال بالنسبة إلى جزيرة كركيرا (Corcyra) في عشرينيات القرن الرابع قبل الميلاد [جزيرة كركَيرا هي التي يطلق عليها اليوم اسم جزيرة كورفو، والتي كانت تسمّى أيضًا كورسايرا عند الإغريق القدماء]. وكان ثوسيديدس سيتّفق مع رأي أرسطو (Aristotle) الذي يقول إنه «ليس للقانون سلطة في الإجبار على الانصياع سوى قوة العُرف»[4].

إنّ فَهم مورغنتاو للعلاقة بين السياسة المحلية والسياسة الدولية هو انعكاس لفهم ثوسيديدس لتلك العلاقة. وقد قدّم مورغنتاو في افتتاحية كتابه الشهير السياسة بين الأمم (*Politics Among Nations*)، تمييزًا دقيقًا وفاصلًا بين السياسة

(*) اللوياثان هو مصطلح اختار توماس هوبز أن يستخدمه للإشارة إلى الحكومة التي توحّد الإرادة الجماعية للعديد من الأفراد، تحت سلطة قوية ذات سيادة. ومصطلح اللوياثان مستوحى من وصف إنجيلي لوحش مائي ذي قوة وجبروت هائلين.

(**) الناموس (Nomos) هو القانون الكبير والأعراف، وهو روح القوانين في الأساطير اليونانية، وهو أيضًا آلية وضع القوانين البشرية لدى الإغريق القدماء.

(4) Aristotle, *The Complete Works of Aristotle: The Revised Oxford Translation*, edited by Jonathan Barnes (Princeton,NJ: Princeton University Press, 1984).

الدولية والسياسة المحلية، ليقوّض من ثم أساس صحة هذا التمييز بطريقة منهجية. ويُصر مورغنتاو على أن كل السياسة هي صراع على السلطة التي هي «جزء لا يتجزأ من الحياة ذاتها»[5]. وتعمل القوانين، والمؤسسات، والمعايير في عديد من الدول، على توجيه الصراع على السلطة نحو قنوات مقبولة اجتماعيًا تكون بمنزلة الطقوس. ولا يمكن ترويض الصراع بتلك السهولة على الساحة الدولية، لكن طبيعة العلاقات الدولية تُظهِر تباينًا واضحًا عبر الحقبات التاريخية. فقد كانت أوروبا في القرن الثامن عشر «جمهورية عظمى واحدة» لها مقاييسها المشتركة في «التهذيب والثقافة»، ومنظومتها المشتركة من «الفنون والآداب، والقوانين، والأخلاق»[6]. وعلى الرغم من أن مورغنتاو لم يُجرِ المقارنة التشابهية كتابةً، إلا أنه تحدّث غالبًا عن التماثل بين العلاقات الدولية في القرن الثامن عشر والعلاقات الدولية في اليونان في حقبة ما قبل الحرب البيلوبونيزية. وفي كلتا الحقبتين الزمنيتين أدى «الخوف والخِزي» و«بعضٌ من بداهيات الشرف والعدالة» إلى حضّ الزعماء على الاعتدال والتوسط في مطامحهم[7]. وقد تفكك الحس المجتمعي نتيجة للثورة الفرنسية، واستُعيد ظاهريًا فحسب في أعقابها. وقد انهار تمامًا في القرن العشرين عندما أصبحت القوى الرئيسة منقسمةً بالأيديولوجيات، وبالمصالح أيضًا. وفي ثلاثينيات القرن العشرين، قامت أربع قوى رئيسة هي ألمانيا والاتحاد السوفياتي واليابان وإيطاليا، برفض مسلمات النظام الدولي ذاتها. واستمر الاتحاد السوفياتي في هذا الرفض في عصر ما بعد الحرب، ما جعل السياسة الدولية تُختزل «إلى المشهد البدائي الذي يُصوِّر اثنين من العمالقة، يناظر بعضهما بعضًا بتشكك حذِر»[8].

وقد رأى مورغنتاو التباين نفسه في السياسة المحلية. ففي المجتمعات القوية كبريطانيا والولايات المتحدة الأميركية، هدّأت المعايير والمؤسسات

---

(5) Hans J. Morgenthau, *Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace* (New York: Alfred A. Knopf, 1948), pp. 17-18.

(6) المصدر نفسه، ص 159 - 166.

(7) المصدر نفسه، ص 270 - 284.

(8) المصدر نفسه، ص 285.

الصراع على السلطة، لكن في المجتمعات الضعيفة كألمانيا النازية، والاتحاد السوفياتي في عصر ستالين، انهارت تلك المعايير والمؤسسات. وقد كانت السياسة في هاتَين الدولتين الأخيرتين صارمة وغير مقيّدة، تمامًا كحالها في أي حقبة من حقب العلاقات الدولية. وبالنسبة إلى مورغنتاو، كما هو الحال بالنسبة إلى ثوسيديدس أيضًا، تُعدّ المجتمعات، والهويات والمعايير التي تساعد في خلقها واستدامتها، أخطر مُحدِّدات النظام في الداخل والخارج.

توازن القوى

يَرى الواقعيون المعاصرون أن القدرات العسكرية والتحالفات العسكرية هما الركيزتان الأساسيتان للأمن. ولم يكن الإغريق آبهين، بأي شكل من الأشكال، بقيمة التحالفات. فقد لاحظ أرسطو أنه «عندما يكون الناسُ أصدقاءً، فليس لديهم حاجة إلى العدالة، لكنهم حينما يكونون عادلين، فإنهم كذلك في حاجة إلى الأصدقاء»[9]. ويعترف ثوسيديدس، والواقعيون الكلاسيكيون بشكل عام، بأن القوة العسكرية والتحالفات العسكرية هي سيوف ذات حدّين؛ فهي قادرة على إثارة الصراع مثلما هي قادرة على منعه.

لا يترك المجلد الأول من كتاب ثوسيديدس تاريخ الحروب البيلوبونيزية (*History of the Peloponnesian Wars*) مجالًا للشك في أن الجهد الأثيني الرامي للحصول على توازن في القوى لمصلحتها، كان سببًا رئيسًا للحرب. فقد قاد التحالف مع كركيرا (والتي تسمّى حاليًا كورفو (Corfu)) إلى مواجهة عنيفة مع الأسطول الكورنثي، وزاد من احتمال وقوع حرب أوسع مع اسبارطة (Sparta). عندئذٍ، اتخذت أثينا إجراءً قطعيًا ضد ميغارا (Megara) وبوتيدايا (Potidaea)، وجعلت من الحرب أمرًا تصعب الحيلولة دون وقوعه. أما تحالف اسبارطة مع كورنث (Corinth) فقد جرّها بدوره إلى حرب مع أثينا والتي ربما كان كثير من الاسبرطيين يفضّلون تجنّبها. ولا يقدّم ثوسيديدس في أي جزء من كتابه ولو مثالًا واحدًا على تحالفٍ رَدَع الحرب، ووفقًا لمنطق توازن القوى، كان يجدر

(9) Aristotle, *The Complete Works of Aristotle: The Revised Oxford Translation*, pp. 24-26.

ببعض من هذه التحالفات أن تعمل على ردع الحرب. وتطرح الرواية التي قدّمها ثوسيديدس عن الجدال الميتيليني (Mytilenean Debate) والحوار الميلوسي (Melian Dialogue) [نسبة إلى جزيرة ميلوس الإغريقية Melos] أسبابًا عدة لهذا النمط التام من الفشل في الردع. ومن أهم هذه الأسباب هو السعي وراء أهداف غير واقعية، مدفوعًا بشهوة وروح معنوية، تشجّعان التمنّي [أو التفكير الرغبيّ] الذي يتمثّل في التقليل من شأن المخاطر والمبالغة في احتمالات النجاح. وقد قادَ هذا الأمر، في حالة اسبارطة، إلى فشلٍ تامّ تقريبًا للتكتّل الحربي الاسبارطي في تقدير حصانة الأثينيين ضد الغزو[10].

وقد تم إفشال الردع أيضًا من خلال انهيار المجتمع والأعراف التي احتفظ بها. فقد انقاد الأثينيون بشكل متزايد لنزوات تعظيم الذات وتفخيمها (pleonexia) [بليونكسيا هو مفهوم إغريقي فلسفي يعني الرغبة الجشِعة في الحصول على ما هو حقٌّ للآخرين]. ويحاول نيكياس [أو نيشياس] (Nicias) العقلاني والحذر، في الجدال الصقلي، أن يُعلِم الأثينيين بحجم صقلية (Sicily) وعدد سكانها، والجاهزية العسكرية لأكبر مُدنها سيراكوزة (Syracuse)، ويُحذّر من مخاطر الإبحار ضد جزيرة شديدة البُعد بينما يوجد أعداء لم يُهزموا بالقرب من الديار. ويرفض ألكيبيادس (Alcibiades) دونما تفكير الإقرار بهذه المخاطر مستجيبًا لجشع جمهوره. ولأن نيكياس يدرِك أن النقاشات المباشرة بشأن الحملة الحربية لن تنجح، يحاول في خلال ذلك أن يثني المجلس من خلال إصراره على تجهيز قوة أكبر بكثير واستعدادات أوسع مما كان قد خُطّط له سابقًا. وما أثار دهشته هو أنه كلّما زادَ بمطالبه، زادت لهفة أعضاء المجلس إلى دعم الحملة، مقتنعين بأن قوّة بهذا الحجم ستكون منيعة لا تُقهَر. وأصبح الأثينيون حصينين ضد صوت العقل والمنطق، ومنجرفين وراء آمال بجني المغانم، مُرتكبين ثاني سوء تقدير محتّم – حيث إن تحالفهم مع كِركيرا كان في المنزلة الأولى – والذي قاد في النهاية إلى هزيمة أثينا[11].

---

(10) Thucydides, *History of the Peloponnesian War*, translated by Rex Warner (New York: Penguin Books, 1954), vol. 1, pp. 86-88.

(11) المصدر نفسه، ج 6، ص 10 – 26.

يرى مورغنتاو أن عمومية دافع القوة عند البشر يعني أن توازن القوى هو «ظاهرة اجتماعية عامة تجدها على جميع مستويات التفاعل الاجتماعي»[12]، وأن الأفراد، والجماعات، والدول تتوحد حتمًا لحماية أنفسها من المعتدين. وقد كان لتوازن القوى على المستوى الدولي مضامين متناقضة بشأن السلام. فيمكن لتوازن القوى أن يردع الحرب إذا تفوّقت قوى الوضع الراهن (status quo powers) على قوة مُتَحدّيها الإمبرياليين، وأظهرت عزمها على خوض الحرب دفاعًا عن الوضع الراهن. لكن التوازن قد يزيد من حدّة التوترات أيضًا ويزيد من احتمالات وقوع الحرب وذلك بسبب استحالة تقويم دوافع الدول الأخرى، وقدراتها ونواياها، بشكل قاطع ومؤكّد. ويسعى الزعماء، بشكل مفهوم، إلى تحقيق هامش من الأمان (margin of safety)، وعندما تتصرف دول عدة، أو تحالفات معادية، على هذا النحو، فإنها تُصعّد التوترات الدولية. وفي هذا الوضع، قد تميل القوى الصاعدة إلى الدخول في حرب عندما تعتقد بأن لديها ميزة، وقد تميل قوى الوضع الراهن إلى شنّ حروب وقائية ضدّ القوى الصاعدة المتحدّية لها. ويعلل مورغنتاو أنه حتى عندما يفشل توازن القوى في منع الحرب، فإنّ في إمكانه أن يحُدّ من عواقبها ويحافظ على وجود الدول التي تُشكّل النظام السياسي، صغيرة كانت أم كبيرة. وقد أعطى مورغنتاو الفضل للتوازن في كونه خَدَم هذه الغايات في معظم القرنين الثامن عشر والتاسع عشر[13].

ويَرى مورغنتاو أنّ نجاح توازن القوى في الجزء الأكبر من قرنين من الزمان، لم يكن نتيجة لتوزيع الإمكانات والقدرات، بقدر ما كان نتيجة لوجود المجتمع الدولي، ولقوّة ذلك المجتمع الذي ربط أهمّ الجهات الفاعلة في النظام معًا. وعندما انهار ذلك المجتمع، مثلما حصل منذ التقسيم الأول لبولندا إبان الحروب النابليونية (Napoleonic Wars)، لم يعُد توازن

(12) Hans J. Morgenthau, *Decline of Domestic Politics* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1958), pp. 49 and 81.

(13) المصدر نفسه، ص 80، و Morgenthau, *Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace*, pp. 155-159, 162-166 and 172.

القوى يؤدّي وظيفته في المحافظة على الوضع السلمي أو الحفاظ على وجودية أعضاء النظام[14]. وقد أصبح المجتمع الدولي أكثر ضعفًا من ذلك في القرن العشرين، وكان انحداره هذا من المُسببات الأساسية لكلتا الحربَين العالميتين. وقد خشي مورغنتاو من أن يكون استمرار غياب المجتمع الدولي في الحقبة التي تلت الحرب مباشرة، قد أدى إلى إزالة جميع الضوابط التي تُقيِّد المنافسة بين القوى العظمى. وبحلول سبعينيات القرن العشرين، أصبح مورغنتاو أكثر تفاؤلًا بشأن فرص إحلال السلام. وقد أدّى انفراج العلاقات الدولية، والاعتراف الواضح بالوضع الإقليمي الراهن في أوروبا، وما قابله من تراجع في المواجهة الأيديولوجية، وبروز اليابان والصين وألمانيا الغربية بوصفها قوى ثالثة محتملة، وتأثيرات فيتنام على القوة الأميركية، إلى جعل كلتا القوتين العظميَين أكثر حذرًا وتعايشًا مع الوضع الراهن[15]. لكن ربما الأهم هو أن اتصالاتهما اليومية، ومفاوضاتهما، والاتفاقات التي جرت بينهما أحيانًا، قد اتجهت بطريقة ما نحو تطبيع علاقاتهما وخلق قاعدة لإحساس متجدد بوجود مجتمع دولي.

لقد فهم ثوسيديدس ومورغنتاو السياسة بأنها صراع على القوة وعلى المصالح أحادية الجانب. وكانت الفروق بين السياسة المحلية والعلاقات الدولية فروق في الدرجة، لا في النوع. وقد كانت القدرة العسكرية والتحالفات العسكرية وسائل حماية ضرورية في عالم العلاقات الدولية المضطرب والمتقلّب، لكنها لم تكن أساليب يُعتمد عليها للحفاظ على السِلم أو على استقلال الجهات الفاعلة. وفي النهاية، اعتمد النظام محليًا ودوليًا على قوة المجتمع. فعندما كانت الدول وزعماؤها مرتبطين بثقافة مشتركة وأعراف مشتركة وروابط شخصية مشتركة، كانت المنافسة على القوة مقيّدةً من حيث غاياتها ووسائلها. وتحت هذا النوع من الظروف، قد يؤدي توازن القوى إلى منع بعض الحروب، والتخفيف من حدّة بعضها الآخر. وفي غياب المجتمع

(14) Morgenthau, *Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace*, pp. 160-166.

(15) Hans J. Morgenthau, *Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace*, 4th ed. (New York: Alfred A. Knopf, 1972), preface.

المحلّي، لم تكن القدرة العسكرية والتحالفات العسكرية تشكّل ضمانًا للأمن، بل كان يمكنها أن تستثير الحروب التي كان يُراد منها أن تمنع نشوبها. ولم يكن في الإمكان ردع دولٍ كأثينا، وقادة أمثال نابليون (Napoleon) وهتلر (Hitler). فكما رأى مورغنتاو، فإن توازن القوى يعمل بشكل أفضل عند أقل الحاجة إليه.

المصلحة والعدالة

يعرّف الواقعيون المعاصرون المصالح من حيث القوة؛ فهُم يُساوون، إلى حد بعيد، القوة بالإمكانات المادية. ويَرى كينيث والتز[16] «أن النفوذ السياسي للأمم يرتبط ارتباطًا وثيقًا بقوّتها الاقتصادية وجبروتها العسكري». ويؤمن عديد من الواقعيين المعاصرين أيضًا بصدارة المصلحة الشخصية على المبدأ الأخلاقي، ويرَون أن اعتبارات العدالة هي أُسس غير مناسبة، أو حتى خطرة، لتُبنى عليها السياسات الخارجية. وفي أفضل الأحوال، يمكن أن يكون اللجوء إلى العدالة ذريعة لتبرير السياسات المدفوعة بمصالح مادية معيّنة، أو وسيلة لتمويه تلك السياسات والتغطية على الدوافع الحقيقية وراءها. أما الواقعيون الكلاسيكيون فيرَون أن الإمكانات هي مصدر واحد فقط للقوة، كما أنهم لا يُساوون القوة بالنفوذ. فالنفوذ بالنسبة إليهم علاقة سيكولوجية، وككلّ العلاقات، فهو مبني على روابط تسمو فوق المصالح اللحظية. وتدخل العدالة في الصورة لأنها أساس العلاقات وأساس الحس المجتمعي الذي يعتمد عليه النفوذ والأمن في النهاية.

يُصوّر المستوى الأول من تاريخ ثوسيديدس التوتر بين المصلحة والعدالة، وكيف أن التوتّر يصبح أكثر حدّة استجابةً لمقتضيات الحرب. ويُظهر أيضًا كيف أن المصلحة والعدالة متلازمتان لا تنفصل إحداهما عن الأخرى، وكيف أن كل واحدة منهما أساسية في تكوين الأخرى على المستوى الأعمق. وفي خطبة المرثاة التي ألقاها بريكليس (Pericles) [لتكريم الأثينيين الذين قُتلوا في سبيل مدينتهم]، يَصف بريكليس أثينا بأنها ديمقراطية (*dēmokratia*)، لكن

---

(16) Waltz, *Theory of International Politics*, p. 153.

ثوسيديدس[17] يرى أن الإصلاحات الدستورية في العامين 462 و461 قبل الميلاد، قد خلقت شكلًا مختَلَطًا من أشكال الحكومات (xunkrasis). ويخبرنا أنه خلف قناع الديمقراطية يكمن حُكمُ رجلٍ واحدٍ، هو بريكليس[18]. وقد هدّأت الأيديولوجيا الديمقراطية التي ربط بريكليس نفسه بها علانيةً، من حدّة التوتراتِ الطبقية، واستمالت الشعب (dēmos) إلى المصلحة الاقتصادية والسياسية للنخبة. وعندما انكشفت الفجوة بين الأيديولوجيا والتطبيق من خلال سلوك الزعماء الغوغائيين [الديماغوجيين] (demagogues) في حقبة ما بعد الحُكم البريكليسي، أصبح الصراع الطبقي أكثر حدّة، وأصبحت السياسة أكثر وحشية، ما قاد إلى الإطاحة العنيفة بالديمقراطية من جانب نظام حكم الثلاثين (Regime of the Thirty) في عام 404 قبل الميلاد، ومن ثم استعادتها بالقدر نفسه من العنف في العام الذي أعقبه. وقد كانت العدالة، أو في الأقل الإيمان بالعدالة، هي القاعدة الأساس للمجتمع.

وقد خضعت الإمبريالية الأثينية لتطور تحوّليّ مشابه. فقد كانت الإمبراطورية متوجة بالنجاح عندما كانت السلطة [القوة] تُمارَس بالتوافق مع الأعراف الاجتماعية التي تحكم الخطاب والسلوك اليونانيين. وقد فضّلت أثينا القوة على المبدأ بشكل منتظم في عهد ما بعد بريكليس، وخسرت هيمنتها (hēgemonia)، ونفّرت حلفاءها، وأضعفت قاعدة القوة الخاصة بها. وفي عام 425 قبل الميلاد، وخلال الجدال الميتيليني، أشار كليون (Cleon) على المجلس أن يعترف بأن إمبراطوريتهم (archē) [ذات القوة والسيادة والسيطرة] هي طغيان (turannis) مبني على القوة العسكرية وعلى الخوف الذي تبثّه تلك القوة[19]. وفي عام 416، قسّم المفوّضون الأثينيون في الحوار الميلوسي الناسَ إلى أولئك الذين يَحكمون (archē) [السيطرة]، وأولئك الذين هم تابعون [خاضعون أو رعيّة][20] (hupōkooi). ومن أجل تخويف الحلفاء

(17) Thucydides, *History of the Peloponnesian War*, vol. 2, pp. 37-41.

(18) المصدر نفسه، ج 2، ص 37 - 41، و65 - 70.

(19) المصدر نفسه، ج 3، ص 37 - 42.

(20) المصدر نفسه، ج 5، ص 95.

والخصوم على حدٍّ سواء، صرّحوا بحاجتهم إلى التوسع، فأدّى هذا النوع من الإمبرياليات الجامحة إلى توسعة مواردهم حتى وصلتْ بهم إلى نقطة انهيارهم. فالمصالح التي تُعرّف خارج لغة العدالة هي غير عقلانية وهدّامة للذات.

تُشير التصوّرات الموازية التي وضعها ثوسيديدس عن السياسة المحلية الأثينية وسياستها الخارجية، إلى اعتقاده بأن الإكراه هو أساسٌ غير كفء البتة في النفوذ ويقود في النهاية إلى هدم الذات وهزيمتها. وقد قام الفيلسوف السفسطائي غورجياس (Gorgias) (حوالى عام 430 قبل الميلاد) بشخصنة logos (الكلمات) [اللغة] من خلال وصفها بأنها «زعيم عظيم الذي على الرغم من شدّة ضآلة جسده وصغر حجمه يُحقق أكثر الأعمال روعة»[21]. وبتوظيف هذه اللغة (logos) جنبًا إلى جنب مع الإقناع [المنطق]، فإنها «تشكّل روح الأفراد كما تهوى». ويقودنا ثوسيديدس إلى الاستنتاج نفسه؛ إذ يمكن الإقناع (peithō) أن يُدعّم موقف «المواطن الأول»[*] (stratēgos) في أثينا مقابل الجماهير، وأن يُدعّم أيضًا موقف الزعيم المُهيمن مقابل إمبراطوريته، وأن يُموّه بأسلوب فعّال ممارسة السلطة لإخفاء الدوافع الحقيقية وراءها. ومن أجل أن يتمكّن الزعماء والمهيمنون من إقناع الجماهير، ينبغي لهم أن يُلبّوا توقعات الأيديولوجية الخاصة بهم. وقد كان هذا الأمر بالنسبة إلى أثينا يعني منح الامتيازات للمواطنين والحلفاء، وتعزيز مبادئ النظام التي كانت تُبنى عليها المدينة (polis) [الدولة المدينة] وإمبراطوريتها.

لعلّ أكثر عبارة اقتُبست من كتاب السياسة بين الأمم (*Politics Among nations*) هي التأكيد الذي ذُكر في صفحاته الافتتاحية، على أن «مفهوم المصلحة (interest) التي تُعرّف من خلال القوّة» يميّز السياسة بكونها «مجالًا مستقلًا

---

(21) Hermann Diels and Walter Kranz, *Die Fragmente der Vorsokratiker*, 7th ed. (Berlin: Weidmanische Verlansbuchhandlung, 1956), frg. 82, B11.

(*) Stratēgos باليونانية تعني القائد الحربي، أو الجنرال، وقد استخدمت الإمبراطورية البيزنطية المصطلح للدلالة على الحاكم العسكري، وهو أيضًا أعلى رتبة عسكرية عند الجيش الهلنستي الحديث [المترجمة].

للفعل»، وذلك بدوره يجعل النظرية السياسية ممكنة[22]. ويمضي مورغنتاو في هدم هذه الصيغة ليضع مفهومًا أكثر دقة للعلاقة بين المصلحة والقوة. ويمكن التوفيق بين هذه التناقضات إذا اعترفنا بأن مورغنتاو ميّز بين مجالي النظرية والتطبيق. فقد سعى مجال النظرية إلى خلق مَثَلٍ أعلى تجريدي وعقلاني مبنيّ على الديناميات الكامنة والثابتة للسياسة الدولية. وقد كان هذا النوع من النظريات يُمثّل أقل النماذج نضوجًا؛ فقد كانت السياسة (policy) وتحليلها ملموسَين، ولم يكونا دائمًا عقلانيّين، وكان ينبغي لهما أن يضعا في الحسبان اعتبارات عديدة خارج نطاق السياسة (politics).

إن التباين بين النظرية والتطبيق واضحٌ أيضًا في التصوّر المفاهيمي للقوّة الذي وضعه مورغنتاو. فقد رأى مورغنتاو القوة بوصفها خاصيّة غير ملموسة تحتوي على عديد من المكونات المتنوعة التي يُفهرسها بشيء من التفصيل. ولكن في العالم الحقيقي، كانت الاستراتيجيات والتكتيكات التي يستخدمها الزعماء لتحويل الخصائص الأولية للقوة إلى نفوذ سياسي، بأهمية الخصائص نفسها. ولأن النفوذ علاقة سيكولوجية، يجب إذًا على الزعماء لا أن يعرفوا أيَّ الأزرار هي التي تقع تحت تصرفهم وحسب، بل يجب عليهم أيضًا أن يعرفوا أيّها يضغطون في أي ظرف من الظروف. ولم تكن هنالك أي مقاييس مطلَقة لقوّة الدولة، لأنها كانت دائمًا نسبية وخاصّة بالموقف ومحددة به. وقد تكون المحرّكات الرافعة للنفوذ، والتي يمكن لـ (أ) أن تستخدمها ضدّ (ب)، غير فعالة إطلاقًا ضدّ (ج). وتتطلب الممارسة الناجحة للسلطة فهمًا ذكيًا لأهداف الحلفاء والخصوم والأطراف الثالثة، وكذلك فهمًا لنقاط قوّتهم وضعفهم. لكنها فوق كل شيء، تتطلب حساسية ومراعاة سيكولوجية لحاجات الآخرين في احترام الذات والثقة بالنفس.

يسعى الناس إلى السيطرة، ولكن ينتهي بهم المطاف غالبًا إلى أن يكونوا

(22) Hans J. Morgenthau, *Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace*, 3rd ed. (New York: Alfred A. Knopf, 1960), p. 5.

تابعين لغيرهم[23]. ويحاولوا كتم هذه الحقيقة غير المُرْضية، ويقوم أولئك الذين يمارسون السلطة بتوظيفٍ فعّال للتبريرات والأيديولوجيات التي تُيَسّر هذه العملية. ويحاولون، متى أمكن، أن يُقنِعوا أولئك الذين يجب أن يخضعوا لإرادتهم بأنهم يعملون من أجل مصالحهم أو مصالح أولئك الذين ينتمون إلى المجتمع الأوسع[24]. وقد أصرّ مورغنتاو على أن «المطلوب من أجل إتقان السياسة الدولية ليس عقلانية المهندس، وإنما حكمة رجُل الدولة وقوّته المعنوية»[25].

وقد فَهِم مورغنتاو، كما ثوسيديدس، أن التقيّد بالمعايير الأخلاقية كان لمصلحة أولئك الذين يمارِسون السلطة، بقدَر ما كان لمصلحة أولئك الذين تُمارَس عليهم هذه السلطة. وقد أوضح هذه النقطة في نقده للتدخل الأميركي في شبه جزيرة الهند الصينية، حيث جادل بأن التدخل سيفشل ويُفتت نفوذ الولايات المتحدة الأميركية في العالم، وذلك لأن غايات السياسة الأميركية ووسائلها قد خرقت أخلاقيات العصر. وقد ووجه موقف مورغنتاو المُعارض بشيء من السخرية؛ حيث إنه كان قبل عقدين من الزمن قد ألّف كتابه السياسة بين الأمم، والذي كان في معظمه موجهًا إلى فئة مؤثرة من النخبة الأميركية لكي يحررها من إيمانها الساذج في أن الأخلاق مُوجِّهٌ مناسبٌ للسياسة الخارجية واعتقادها بأنه يمكن إيجاد حل للصراعات الدولية من خلال تطبيق القانون. وقد رأى بأن التدخل في شبه جزيرة الهند الصينية يدُلّ على أن صُنّاع السياسات الأميركية قد تعلموا الدرس بتفوّق؛ أي إنهم تبنّوا السياسة الواقعية (realpolitik) وانتقلوا إلى الجانب الآخر على الخط الاستمراري من طرفي النقيض. وقد كان مورغنتاو مصرًّا على أن الأخلاقيات التي تُعرّف من خلال أعراف العصر، تفرض مُحدّداتٍ على الغايات التي تسعى إليها القوة وعلى الوسائل التي تُوَظَّف في تحقيقها[26].

---

(23) Hans J. Morgenthau, *Scientific Man vs. Power Politics* (London: Latimer Press, 1947), p. 145.

(24) Morgenthau, *Decline of Domestic Politics*, p. 59.

(25) المصدر نفسه، ص 172.

(26) Morgenthau, *Scientific Man vs. Power Politics*, pp. 151-168.

يَرى الواقعيون الكلاسيكيون - حيث يُعدّ مكيافيلي بمنزلة واحدٍ منهم - أن هناك مجموعتين مختلفتين ومترابطتين من الأسباب التي تجعل العدالة مهمة. فهي مفتاح للنفوذ، وذلك لأنها تحدد كيف يفهمك الآخرون ويستجيبون لك. والسياسات التي تكون مقيَّدة بمبادئ أخلاقية مقبولة، والتي أيضًا تكون مؤيدة لها بشكل عام، تعطي هالة قوية من الشرعية وتساعد في استمالة الجهات الفاعلة إلى مكانتها كتابع أو رعيّة. ويمكن أيضًا أن يُشترى النفوذ من خلال الرشوات أو أن يتم فرضه بالقوة، لكن النفوذ الذي يتم الحصول عليه بهذه الطريقة مكلفٌ للمحافظة عليه، وضعيف المفعول والتأثير، وعادة ما يكون عمره قصيرًا. في المقابل، فإن الالتزام المؤكد بالعدالة [الذي يمكن التحقق منه بالأدلة] يمكنه أن يخلق ويحافظ على ذلك النوع من المجتمع الذي يسمح للجهات الفاعلة أن تترجم القوة إلى نفوذ بطرائق فعالة.

والعدالة مهمة بطريقة أساس ثانية؛ فهي توفّر المنصة المفاهيمية التي يمكن الجهات الفاعلة أن تبني عليها المصالح بطرائق ذكية. وفوق كل شيء آخر، فإن الالتزام بالعدالة مصدرٌ قوي في ضبط الذات، وبالتأكيد فإن ضبط النفس يتناسب طرديًا مع قوة الفرد. وينبغي للدول الضعيفة بشكل عام أن تتصرف بحذر بسبب القيود الخارجية. أما الدول القوية فليست ملزَمة بالطريقة نفسها، والنجاحات السابقة التي جعلت منها سلالة قوية متغطرسة، تُشجع زعماءها على وضع تقديرات مُضخّمة لقدرتها على السيطرة على الحوادث وتُغريهم في تبنّي مشاريع محفوفة بالمخاطر. وكما هو الحال في التراجيديات الإغريقية، فإن الحسابات الخاطئة هذه عادة ما تقود إلى الكوارث، مثلما فعلت بأثينا، ونابليون، وهتلر. لذا فإن ضبط النفس الداخلي والنفوذ الخارجي وثيقا الارتباط. أما ضبط الذات الذي يحفّز السلوك الذي يتوافق مع مبادئ العدالة المعترف بها فإنه يؤدّي إلى تحقيق الهيمنة (hēgemonia) (higemonia) والمحافظة عليها في آن واحد، تلك الهيمنة التي تجعل النفوذ الفعال ممكنًا.

التغيير والتحديث

يُفرّق الواقعيون المعاصرون بين الأنظمة على أساس قطبيتها (أحادية، وثنائية، ومتعددة الأقطاب) (uni-, bi-, and multi polar). ويَظهر التغيير في النظام [المنظومة][*] حينما يتغيّر عدد الأقطاب، وغالبًا ما يكون هذا نتيجة لحروب الهيمنة التي تتأتّى بدورها من التحولات في توازن القدرات المادية. وقد تدخل القوى الصاعدة في حرب من أجل إعادة تشكيل النظام لمصلحتها، أما قوى الوضع الراهن فقد تدخل في الحرب كي تُحبِط مثل هذا التغيير. ويَرى بعض الواقعيين أن هذه الحلقة لا ترتبط بأي زمان وأنها مستقلة عن التكنولوجيا والتعلّم. ويعتقد آخرون بأن الأسلحة النووية قد أحدَثت ثورة في العلاقات الدولية حيث إنها جعلت الحروبَ شديدة الدمار أكثر من أن تكون عقلانية. ومن وجهة نظرهم، فإن هذا يُفسّر التحوّل السلمي من الثنائية القطبية إلى التعددية القطبية في نهاية الحرب الباردة، والذي لولا هذا التفسير، سيُعدّ تحوّلاً شاذًا[27].

وبالنسبة إلى الواقعيين الكلاسيكيين، يُعدّ التحوّل مفهومًا أوسع، إذ يربطونه بعمليات أصبحنا نَصِفها بالتحديث. وهو يجلب تحوّلات في الهويّات والخطابات، التي ترافقها مفاهيم متغيرة تتعلّق بالأمن.

تُشجع لغة ثوسيديدس[28] قُرّاءه على أن يُجروا مماثَلة بين السعي الفردي إلى الثروة والسعي الأثيني إلى القوة. فالإمبراطورية مبنية على قوة المال، وهي تولّد عائدًا (من أجل بناء أكبر قوة بحرية في اليونان والحفاظ عليها). وأثينا شديدة القوة مقارنة بالدول المدن الأخرى، إلى حد أنها يمكن أن تُسيطر عليها

(*) استخدمنا في بعض الأحيان كلمة «منظومة» للإشارة إلى «system»، وذلك لتمييزها عن النظام «order».

(27) John J. Mearsheimer, «Back to the Future: Instability in Europe after the Cold War,» *International Security*, vol. 15, no. 1 (1990); Kenneth N. Waltz, «The Emerging Structure of International Politics,» *International Security*, vol. 18, no. 1 (1993), and William C. Wohlforth, «Realism and the End of the Cold War,» *International Security*, vol. 19, no. 1 (1994-1995).

(28) Thucydides, *History of the Peloponnesian War*, vol. 1, p. 16.

بالقوة. وقد كان الطغاة، بالنسبة إلى الإغريق، حُكّامًا ليس لديهم أي أساس دستوري، تخلّوا عن مبدأ المعاملة بالمِثل وحصلوا على ما يرغبون فيه. وكان غيغيس ليديا (Gyges of Lydia) [غيغيس هو مؤسس السلالة الملكية الميرمندية الثالثة من ملوك ليديا]، أولَ طاغية عُرِف، وليس مصادفة أن ليديا وُصفت بأنها أول مدينة تستخدم الأموال. وبتصرف أثينا كأي طاغية [عندما تحكم مدنًا أخرى]، لم تَعُد في حاجة إلى إعطاء شرعية لحُكمها أو منح الامتيازات التي عادةً ما كانت تُبقي التحالفات أو الدول المدن معًا. وقد شجعت الثروة على «شرقنة» (orientalization) أثينا، وهو منظور مألوف لدى هيرودوتس (Herodotus) وثوسيديدس. وقد قاد إلى تحوّل عميق في القِيَم الأثينية، تجلى ظاهريًا في الاعتماد المتزايد على القوة. وكان نمط السلوك هذا انعكاسًا للأهداف المتغيرة؛ فقد تنحّى هدف الشرف (timi) (timē) ليفسح المجال بشكل متزايد لهدف الكسب أو الاستحواذ (acquisition). وقد استُبدِلت الهيمنة (hēgemonia) (higemonia) – وهو الحُكم الذي يُبنى على موافقة الآخرين ورضاهم – بالسيطرة (archi) (archē) التي مورِست من خلال التهديدات والرشوات.

إن التصورات التي وضعها ثوسيديدس للحرب البيلوبونيزية غنية بالمفارَقات. فقد تخلّصت أثينا الطاغية [بوصفها تحكم مدنًا أخرى] من الروابط والالتزامات التقليدية المتعلقة بالمعاملة بالمثل متوقّعة حريّة ومكاسب أكبر، فقط لتصبح محاصرة بمجموعة جديدة من الالتزامات الأكثر إرهاقًا. فكما أشار بريكليس في خطبة المرثاة، لقد احتفظت أثينا بهيمنتها (hēgemonia) من خلال إظهارها الجُود (charis) لحلفائها. وقد أخبر المجلس «إننا أيضًا نتفرد في كرمنا، حيث إننا نكسب أصدقاءنا من خلال منحهم الأفضال وليس من خلال تلقيها منهم»[29]. وكان ينبغي لإمبراطورية ما بعد الحكم البِريكلي أن تحافظ على سيطرتها (archē) من خلال استمرارها في إظهار قوّتها وعزمها على استخدامها. وكان عليها أن تستمر في التوسّع، وهو متطلب يفوق قدرات أي دولة. وقد اكتشف الأثينيون هذه الحقيقة المُرّة بعد هزيمتهم الساحقة في صقلية.

---

(29) المصدر نفسه، ج 2، ص 40 – 44.

ولا يختلف مفهوم مورغنتاو للتحديث (modernization) عن هذا. فقد قاد إلى إيمان خاطئ بالمنطق والعقل، وقلل من شأن القيم والمعايير التي كانت قد قيّدت سلوك الفرد والدولة. وقد استند مورغنتاو بشكل أكثر مباشرة إلى هيغل (Hegel) وفرويد (Freud). ففي كتابه **ظواهرية الروح** (*Phenomenology of the Spirit*) عام 1807 وكتاب **فلسفة الحقوق** (*Philosophy of Right*) عام 1821، حذّر هيغل من مخاطر مجانسة المجتمع التي تنجم عن المساواة ومشاركة عموم الناس في المجتمع، حيث إنها تؤدي إلى شطر المجتمعات التقليدية والروابط التي تربط الأفراد بها، من دون أن تعطي مصدرًا بديلًا للهوية. وقد كتب هيغل عن عشيّة الثورة الصناعية ولم يتخيّل الدولة الصناعية الحديثة ببيروقراطياتها الضخمة ووسائل اتصالاتها العصرية. وقد حاجّ مورغنتاو بأن هذه التطورات سمحت لقوة الدولة بأن تتغذّى على نفسها من خلال عملية تحوّل سيكولوجية، جعلَت الدولة أكثر أهداف الولاء تعظيمًا. فقد حرّكت الدولة النزوات الشهوانية التي يكبتها المجتمع، وذلك من أجل غاياتها الخاصة. ومن خلال تحويل هذه النزوات إلى الأمّة، حقق المواطنون إشباعًا بديلًا لرغباتهم، ما كانوا ليحصلوا عليه لولا ذلك التحويل، أو لكانوا قد اضطروا إلى كبته. فقد كان القضاء على الكولاك (Kulaks) [طبقة المزارعين الأثرياء في روسيا]، وفرض الزراعة الجماعية (collectivization) بالقوة، وحملات التطهير التي مارسها ستالين في الحرب العالمية الثانية، والمحرقة [الهولوكوست]، كلها تعبيرات عن تحويل تحقيق الرغبات الخاصة [المتعلقة بالناس] وإلقائه على عاتق الدولة وغياب أي قيود على السلطة التي تمارسها الدولة. وفي كتابات مورغنتاو في أعقاب الاضطرابات الكبرى في النصف الأول من القرن العشرين، اعترف بأن الهوية المجتمعية كانت أبعد ما تكون عن النعمة الصافية الخالية من الشوائب؛ فهي أتاحت للناس أن يطوروا إمكاناتهم الكامنة في كونهم بشرًا، لكنها أيضًا خاطرت بتحويلهم إلى «رجال اجتماعيين» أمثال أيخمان (Eichmann)، والذين يفقدون إنسانيتهم أثناء تطبيقهم للأوامر العسكرية الخاصة بالدولة[30].

---

(30) كان مورغنتاو وحنة أرندت (Hannah Arendt) صديقين وزميلَين، ويدلّ توافق آرائهما الكبير على أنهما استندا إلى رؤى بعضهما في أعمالهما. وقد كان مورغنتاو معجبًا جدًا بكتاب أرندت =

إن التحوّل الذكي الذي يعزوه مورغنتاو إلى عصر التنوير، يحمل معه أوجه شَبَهٍ مذهلة بعصور التنوير الأولى في يونان القرن الخامس. ففي كلتا الحقبتين، كانت هناك مضامين سياسية واسعة النطاق تتعلق بالتعريف الذي وضعه البَشر لذواتهم، والإيمان الواسع بقوّة العقل والمنطق، وانتصار القيم العلمانية على تلك الدينية. أمّا الفرق الأكبر بين الفترتين فكان في مجال التكنولوجيا؛ فقد أتاح عصر التنوير الحديث الفرصة أمام قيام الثورة الصناعية وحرب عصر الآلات. وتُعدّ الأسلحة النووية ثمرةً لهذه العملية، أما بالنسبة إلى مورغنتاو، فهي «الثورة الحقيقية الوحيدة التي ظهرت في بنية العلاقات الدولية منذ بداية التاريخ». ولم تَعُد الحرب بين القوى النووية امتدادًا للسياسة من خلال وسائل أخرى، وإنما أصبحت انتحارًا متبادلًا[31].

إعادة إحلال النظام العام

كتب ثوسيديدس ومورغنتاو في أعقاب حروب مدمِّرة أوهنت المجتمعات والأعراف التي كانت قد حافظت على النظام العام داخليًا وخارجيًا. ولم يعتقد أيٌّ منهما بأن ثمة جدوى من استعادة نمط الحياة القديم الذي كانت جوانب منه قد أصبحت سببًا في مشكلات كثيرة حتى قبل نشوب الحرب. وبحثا بدلًا من ذلك عن مزيج ما يجمع القديم بالجديد بحيث يكون في إمكانه أن يستوعب إيجابيات التحديث ويَحُدّ في الوقت نفسه من إمكاناته الهدّامة.

لقد أراد ثوسيديدس من قُرّاءه أن يُدركوا الحاجة إلى نظام توليفي مركب يجمع أفضل ما في القديم وأفضل ما في الحديث، ويتجنب بقدر الإمكان مَخاطر كل واحد منهما. وقد كان أفضل ما في الجديد هو روح المساواة، والفُرصة التي قدّمها لجميع المواطنين من أجل خدمة مدينتهم. أما أفضل ما في القديم فكان تأكيده مفهوم التميّز والفضيلة (areti) (aretē) الذي شجع أعضاء

= أيخمان في القدس: تقرير عن اعتيادية الشر. انظر: Hannah Arendt, *Eichmann in Jerusalem: A Report on the Banality of Evil* (New York: Viking Books, 1964).

(31) Morgenthau: *Decline of Domestic Politics*, p. 76, and *Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace*, p. 326.

من النخبة على كبح شهوتهم للثروة والسلطة، وحتى غرائزهم المتعلقة بالبقاء، وذلك في سبيل الشجاعة، والرأي السديد، وخدمة العامّة. وقد أظهر الأثينيون التميّز والفضيلة (areti) (aretē) في مدينة ماراثون (Marathon) وجزيرة سالاميس (Salamis) حيث خاطروا بحياتهم من أجل حريّة اليونان واستقلالها[32]. ومع نهاية القرن الخامس، كان معنى مفهوم aretē (areti) قد تطور خلال ثلاث مراحل دلالية: ابتداءً من المعنى الأصلي في اللغة اليونانية الهوميروسية [نسبة إلى الشاعر الملحمي هوميروس (Hómēros) الذي ألّف الإلياذة والأوديسة] والذي يعني مهارة القتال، إلى الدلالة التي تعني أن يُصبح المرء ماهرًا في أي شيء كان، إلى معنى حُسن الأخلاق. ويستخدم ثوسيديدس كلّ المعاني الثلاثة، ويقدّم بريكليس معنى رابعًا في خطبة المرثاة[33] حيث أصبح مصطلح aretē (*areti*) هنا يصِف السمعة التي يمكن الدولة أن تبنيها من خلال سلوكها السخيّ تجاه حلفائها. ويعطي ثوسيديدس تصوّرًا مثاليًا لأثينا البريكلسية كمثالٍ على نوع التوليفة التي يتخيلها. فهي النموذج ذاته الخاص بالحكم المختَلط (xunkrasis) الذي سمح للقادرين أن يَحكموا وللجماهير أن تُشارك في الحكم بطرائق ذات معنى. وقد أدى ذلك إلى تهدئة التوترات بين الأثرياء والفقراء، وبين الذين يُولَدون لسلالة نبيلة وأصحاب المواهب من الرجال، ووقف على تضادّ صارم مع التوترات الطبقية الحادّة ومع شِبْه الركود في أثينا في حقبة نهاية القرن (fin de siècle).

وربما يكون ثوسيديدس قد تمنى أن يُعاد بناء العلاقات بين المدن على أسس مشابهة. فقد سادت داخل المدن أشكال عدم المساواة نفسها التي كانت سائدة في ما بين هذه المدن. وإذا كان من الممكن لقوّة الطغاة أن تتيح المجال أمام الأرستقراطية والديمقراطية المختلطة، وإذا كان في الإمكان كبح النزعة نحو السلطة والثروة من خلال ترميم المجتمع المحلي، إذًا قد يكون من الممكن تطبيق ذلك نفسه على العلاقات في ما بين المدن. وقد ترى الدول القوية مرة

(32) Thucydides, *History of the Peloponnesian War*, vol. 2, pp. 20, 25, 41 and 43, and vol. 4, pp. 81-82.

(33) المصدر نفسه، ج 2، ص 34 - 35.

أخرى أن من مصلحتها أن تُمارس النفوذ على أساس الهيمنة (hēgemonia) (higimonia). ويمكن «معادلة» الاختلالات في موازين القوى من خلال مبدأ التناسبية (proportionality)؛ أي إن الدول الأكثر قوة تنال رِفعة وشرفًا يتناسبان مع درجة الامتيازات التي تمنحها للدول المدن الأقل قوة. وقد كان يُراد بالتاريخ الذي كتبه ثوسيديدس أن يُثقِّف الأثرياء والأقوياء بشأن النتائج المفجعة التي تنجم عن التصرف كقوة طاغية، وذلك على مستوى الفرد أو الدولة، والمنافع العملية، ولا سيما ضرورة الحفاظ على ظاهر الأشكال الأقدم للمعاملة بالمثل على الساحة الدولية، أو حتى على جوهرها.

إن ثوسيديدس عقلاني ومتشكك صارم، لكنه يؤيّد الدِّين لأنه يراه عمودًا أساسًا في الأخلاقيات والأعراف. كما يرى أن السفسطائيين الراديكاليين قد أساؤوا إلى أثينا عندما جادلوا بأن القوانين والأعراف (nomos) هي تبريرات تعسّفية لأشكال متنوعة من انعدام المساواة. وقد كتب ثوسيديدس لعدد صغير من النخبة المثقفة التي، مثلها كمثله، من غير المرجح أنها كانت ستقبل بالقوانين والأعراف وكأنها مُنزلة من السماء. ويناشدهم ثوسيديدس من خلال دفاعٍ أكثر تقدّمًا عن القوانين والأعراف لا يتطلب تأصيلها في الطبيعة البشرية (phusis). ومن خلال توضيحه العواقب المدمّرة لانهيار القوانين والأعراف التي دعمتها، فإنه يثبت ضرورتها، واقتضاء حكمة من بِيَدهم السلطة في أن يتصرفوا وكأنهم يؤمنون بأنها تَستمِدّ من الطبيعة. ويرى ثوسيديدس أن اللغة والأعراف تعسفية، ولكنها ضرورية. ويعطي التاريخ الذي كتبه، مثله كمثل التراجيديا، «منظورًا خارجيًا» للنخبة كي يولّدوا التزامًا للعمل «في الداخل» من أجل ترميم ما هو مفيد أو حتى ضروري للعدالة والنظام.

أما مورغنتاو فيرى أن غياب القيود الخارجية على قوة الدولة كان الخاصية الوحيدة المحدّدة للسياسة الدولية في أواسط القرن. فقد أمسى النظام المعياري القديم خرابًا وعاجزًا عن كبح جماح القوى العظمى[34]. وفي ضوء هذا الوضع،

---

(34) Morgenthau: *Scientific Man vs. Power Politics*, pp. 168, and *Decline of Domestic Politics*, p. 60.

بات الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأميركية أسيرَي صراع متصاعد، وقد جُعِل أكثر شؤمًا وحتمية من خلال الإمكانات المدمّرة منقطعة النظير للأسلحة النووية. وعلى الرغم من ذلك، فقد كان الخطر الأساس على السلام سياسيًا؛ حيث إن موسكو وواشنطن «كانتا مُشبعتَين بروح الحملات الصليبية الخاصة بالقوة المعنوية الجديدة للكونية القومية (nationalistic universalism)»، وواجهت إحداهما الأخرى من خلال «معارضة متعنّتة»[35]. وقد كان توازن القوى أداةً عاجزة في تلك الظروف، وكان من المرجح أن يؤدّي الردع إلى تفاقم التوترات بدلًا من تخفيفها. وكان ممكنًا أن تكون الثنائية القطبية عَوْنًا في الحفاظ على السلام من خلال تقليل الغموض، أو دفع القوى العظمى باتجاه الحرب بسبب المزايا المفترضة لشنّ الضربة الأولى. لقد كانت ثمة حاجة إلى ضبط النفس أكثر من أي شيء آخر، وقد خشي مورغنتاو من أن لا يكون لدى أي من القوى العظمى الزعماءُ الذين يمتلكون الشجاعة المعنوية اللازمة لمقاومة الضغوط التصعيدية للدخول في سياسات خارجية محفوفة بالمخاطر وتقود إلى المواجهة.

وقد كانت الواقعية في سياق الحرب الباردة بمنزلة مناشدة لرجالات الدول، ولا سيما زعماء الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، للاعتراف بالحاجة إلى التعايش المشترك في عالم من المصالح المتعارضة والصراع. ولم يكن من الممكن قط ضمان أمنهما، ولكن كان في الإمكان فحسب إعطاء تقدير له من خلال توازن قوى ضعيف، ومن خلال التنازلات والتسويات المشتركة التي قد تحلّ، أو في الأقل تُعطّل، سباق التسلح واحتمالات تصعيد الصراعات الإقليمية المتنوعة التي أصبحت الدولتان متورطتين فيها. وقد أصرّ مورغنتاو على أن ضبط النفس وتسوية الخلافات جزئيًا هي الاستراتيجيات قصيرة الأجل الأكثر عملية للحفاظ على الوضع السلمي[36]. وبحلول عام 1958، أصبح الرجل الذي كان قبل عشرين عامًا يصبُّ ازدراءه على مطامح مؤيدي مبدأ

(35) Morgenthau, *Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace*, p. 430.

(36) المصدر نفسه، ص 169، و Morgenthau, *Decline of Domestic Politics*, p. 80.

الدولية [التنظيم الدولي] (internationalists)، يصرّ على أنّ صلاح الجنس البشري يتطلب الآن «مبدأ في التنظيم السياسي يتخطّى الدولة القومية»[37].

وفي سبعينيات القرن العشرين، أصبح مورغنتاو أكثر تشدّدًا في التزامه بشكل من أشكال السلطة فوق القومية (supranational authority). فإلى جانب خطر حدوث محرقة نووية، واجهت البشرية مخاطر الانفجار السكاني، والمجاعات العالمية، والتدهور البيئي. ولم يكن لديه الإيمان بقدرة الدول القومية على تحسين أي من هذه المشكلات. لكن إذا كان الزعماء والشعوب متحمسين إلى هذا الحد لصَون سيادتهم، فأي أمل يوجد هناك من أجل توجيههم نحو قبول نظام جديد؟ ولن يحدث تقدمٌ إلا عندما يقتنع عدد كافٍ من زعماء الأمم بأن هذا الأمر هو في مصلحة كل واحدة من أممهم. وتوضح سلسلة الخطوات التي اتخذها الأوروبيون نحو الاندماج، التناقضَ الواضح بأن «ما هو مُشترط تاريخيًا في فكرة المصلحة القومية [لدولة واحدة] يمكن التغلب عليه من خلال تعزيز المصلحة القومية لعدد من الدول بالتنسيق المشترك في ما بينها فحسب»[38].

وقد أحسن كلٌّ من ثوسيديدس ومورغنتاو التعامل مع موضوع المراحل المتعاقبة للتحديث والنتائج الاجتماعية، والسياسية، والعسكرية لتلك المراحل. فقد فهما هذه النتائج، والتحديث نفسه، بوصفها تعبيرًا عن الهويّات والخطابات التي تبرز. فلَم يكن البشر محاصرين قط بثقافتهم أو مؤسساتهم، وإنما كانوا يُعيدون دائمًا تشكيلها ويُحدِثون فيها التغييرات، ويخترعونها من جديد. وقد كانت المشكلة المركزية بالنسبة إلى ثوسيديدس ومورغنتاو هي أنه كان يتمّ ترك الإجراءات القديمة، أو أن تلك الإجراءات لم تكن تعمل، وكان يجري استبدالها بممارسات جديدة وخطرة قد دخلت من دون سابق إنذار. وقد اعترفا بأنه لا يمكن استعادة الأنظمة المحلية المستقرة، والأمن الذي يمكن هذه الأنظمة أن تتيحه، إلا من خلال تركيبة ما تجمع القديم بالجديد. وكان لا بدّ لهذه التركيبة من أن تُسخّر قوة العقل، وتضع في الحسبان أيضًا الرغبات الهدّامة التي غالبًا

(37) Morgenthau, *Decline of Domestic Politics*, pp. 75-76.

(38) المصدر نفسه، ص 73.

ما تحفّز الأفراد، والطبقات، والوحدات السياسية. ولا بد لهذه التركيبة من أن تبني مجتمعًا، لكن لا يمكنها أن تتجاهل القوى الانفصالية المؤثرة [الراغبة في الاستقلال أو الابتعاد عن المركز]، ولا سيما المصلحة الذاتية على المستويات الفردية، والجماعتية، والقومية، والذي شجعه التحديث وأعطاه شرعية. وقد كان التحدي الأكبر على الإطلاق هو بناء النظام الجديد من خلال الجهة الراغبة من ممثّلي النظام القديم، بالتعاون مع ممثلي التحديث الذين أعطوا الصلاحيات حديثًا.

وبالنظر إلى طبيعة التحدي، ليس مفاجئًا أن الواقعيين الكلاسيكيين كانوا أفضل في التشخيص منهم في العلاج، إذا أردنا استخدام الاستعارة المجازية الطبّية التي استخدمها ثوسيديدس. وقد كان ثوسيديدس الأكثر ثقافة واطلاعًا من بين هذيْن المفكريْن. وربما يكون عدم تقديمه لأي تركيبة واضحة أمرًا مقصودًا، وإنما اكتفى بالرجوع إلى تركيبة سابقة - وهي أثينا البريكليسية - والتي يمكنها أن تكون بكتابة نموذجٍ، أو في الأقل نقطة بداية، للتفكير في المستقبل. أما مورغنثاو فقد تطرّق إلى مشكلة النظام على مستويين اثنين؛ فقد سعى نحو تدابير سياسية موقتة لكسب الوقت من أجل أن يستوعب رجال الدولة الحاجة إلى السمو إلى ما هو أعلى من نظام الدولة. وتبقى أعمالهما مقتنياتٍ تصلح لكل زمان، ليس بسبب بصيرتها النافذة في الحرب والسياسة والطبيعة البشرية وحسب، لكن بسبب شيء ربما ما كانوا يلحظونه عن وعي قط، وهو التوترات العالقة التي تشير إلى ضرورة التوفيق بين التراث التقليدي والتحديث من خلال خطط واعية ومنطقية، وتشير في الوقت نفسه إلى الصعوبة الضخمة التي ترتبط بعملية التوفيق هذه.

الواقعية الكلاسيكية حول طبيعة النظرية

اعتقد أرسطو[39] أن من غير المرجح أن تكون الأبحاث البشرية قادرة إطلاقًا على إنتاج ما سمّاه epistēmē، والتي عرّفها بأنها المعرفة المتعلقة بالطبائع

(39) Aristotle, *The Complete Works of Aristotle: The Revised Oxford Translation*, pp. 141a-b.

الأساس التي تم التوصل إليها من خلال الاستنباط من المبادئ الأولى. ولا يناقش ثوسيديدس الأسئلة المتعلقة بالمعرفة (epistemology) بشكل مباشر، لكن يمكنك الاستدلال بسهولة أنه أيضًا يعتقد بمحدودية البحث الاجتماعي. ومن المواضيع التي يتطرق إليها تكرارًا هي الدرجة التي يكون فيها السلوك البشري معتمدًا على السياق؛ أي إن التحديات الخارجية المتشابهة تثير طيفًا من الردود المختلفة عند الثقافات السياسية المختلفة. وفيما تتطور هذه الثقافات، فإن سياساتها الخارجية تتطور أيضًا، وهو تطوّر قمتُ بتوثيقه بالنسبة إلى أثينا. وهناك أيضًا تباينٌ داخل الثقافة نفسها. إن التصورات التي وضعها ثوسيديدس بشأن القرار الاسبارطي الدخول في حرب، والطاعون في أثينا، والجدال الميتيليني والضغينة (stasis) بين الأرستقراطيين في كِركَيرا [stasis هو العداء والضغينة بين الأرستقراطيين الإغريق حول من هو الأفضل]، كلها تكشف عن أن الأفراد يستجيبون بطرائق مختلفة للموقف نفسه أو للمواقف المتشابهة.

وينكر مورغنتاو بصراحةٍ احتمال وجود قوانين عامة وتنبؤات مبنية على أنواع محدودة من التعميم. وقد تصور مورغنتاو العالم الاجتماعي كأنه «فوضى من الحالات الطارئة»، لكنها «لا تخلو من التدابير العقلانية». يمكن اقتصار العالم الاجتماعي على مجموعة محدودة من الخيارات الاجتماعية غير معروفة النتيجة، بسبب عدم عقلانية الجهات الفاعلة والتعقيد المتأصل في طبيعة العالم الاجتماعي. وأفضل ما يمكن النظرية أن تفعله هو «أن تسرد النتائج المحتملة لاختيار أحد الأبدال دون سواه، والظروف التي يكون ظهور أحد الأبدال ضمنها مرجحًا أو أكثر نجاحًا من سواه»[40].

وتعد كلّ من هذه المصطلحات theōrie و theōrein و theōrōs كلماتٍ من حقبة ما بعد هوميروس، ولها علاقة بالمشاهدة والزيارة. فقد كان مصطلح

---

(40) Hans J. Morgenthau, «The Purpose of Political Science,» in: James C. Charlesworth, ed., *A Design for Political Science: Scope, Objectives and Methods* (Philadelphia, PA: American Academy of Political and Social Science, 1966), p. 77.

theōrōs يعني «شاهد» (witness) أو «مُشاهد» [مُتفرّج]. وكان يتم ابتعاث الشاهد (theōrōs) إلى مدينة دِلفي (Delphi) من جانب مدينته ليجلب معه سردًا كاملًا لتعاليم الوسيط الروحي [أوراكل] (oracle). وقد يتم إرساله أيضًا إلى المهرجانات الدينية والرياضية، ومن هنا أخذت الكلمة دلالتها بمعنى المُتفرج. ومع الوقت، أصبح دور المُشاهد (theōrōs) أكثر فعالية؛ فقد كان متوقعًا منه ليس أن يصِف ما رآه وحسب، بل أن يُفسر معناه أيضًا.

وثوسيديدس هو أقرب ما يكون إلى نموذج theōrōs؛ فهو يزوّد القرّاء بوصفٍ للحوادث يشتمل على تأويلات لمعاني هذه الحوادث متضمنة في الوصف. ويُجري مورغنتاو تحقيقات نظرية مستقلة، يتم فيها استخدام تصورات تاريخية موجزة، توصف بشكل أدق أنها أمثلة، وذلك بهدف التوضيح. لكن من خلال سيره بحسب التراث الفكري الأفضل للإغريق، يطمح مورغنتاو إلى تطوير إطارٍ يمكن الجهات الفاعلة أن تستخدمه من أجل الوصول إلى فهم للمشكلات المعاصرة. ويُصرّ مورغنتاو على أن «جميع المساهمات الخالدة في العلوم السياسية، ابتداءً من أفلاطون، وأرسطو، وأغسطين (Augustine) ووصولًا إلى الاتحادية [الفدرالية]، وماركس، وكالهون (Calhoun)، قد كانت ردودًا على مثل هذه التحديات التي تبرز من الواقع السياسي، لكنها لم تكن تطوراتٍ نظريةً مكتفية ذاتيًا تسعى نحو أغراض نظرية من أجل مصلحتها الخاصة»(41). أما المفكرون السياسيون العظماء الذين واجهتهم المشاكل التي لم يكن في الإمكان حلّها باستخدام الأدوات المتاحة، فقد طوّروا طرائق جديدة في التفكير من أجل استخدام تجارب الماضي لتسليط الضوء على الحاضر. وفوق ذلك، فقد سعى ثوسيديدس ومورغنتاو إلى استثارة ذلك النوع من التأملات الذي يقود إلى الحكمة، وإلى جانبها تقدير الحاجة إلى ضبط النفس (sophrosunē). وبالنسبة إلى كِلا الواقعيَّيْن الكلاسيكيَّيْن، فقد كان التاريخُ هو الوسيلة الناقلة للتراجيديا والأستاذ المعلّم للحكمة.

(41) المصدر نفسه، ص 77.

كتاب ريتشارد نِد ليبو بعنوان نظرية ثقافية في العلاقات الدولية[42]

سيرًا على نهج الإغريق، فإني أطرح افتراضًا أن الروح المعنوية [بمعنى الطموح إلى الأمور المعنوية كالشرف والمكانة]، والشهوات، والعقل هي دوافع أساسية لها أهداف أو غايات متميزة [واضحة]، وتؤدي إلى أشكال مميزة من المنطق لها مضامين مختلفة حول التعاون، والصراع، والمجازفة. وهي تتطلب نماذج متميزة [محددة] من التسلسلات الهرمية المبنية على مبادئ مختلفة في العدالة، كما أنها تساعد في توليد هذه النماذج. وعلى سبيل المثال، ففي العوالم المبنية على أساس الروح المعنوية [الطموح المعنوي]، يُعدّ الشرف ورفعة الشأن هدفين رئيسين، وهما أهم من البقاء. وتتصف التسلسلات الهرمية بكونها تعتمد على الزبونية [المحسوبية]، وتقاوم مبدأ الإنصاف. ويتم الحفاظ على النظام في مستوى الفرد، والدولة، والإقليم، وفي المستوى الدولي، من خلال التسلسلات الهرمية وحُزَم القواعد الخاصة بكل واحدة منها، وهي تَضعف أو تنهار عندما يصبح التناقض بين السلوك وبين مبادئ العدالة التي تعتمد عليها، كبيرًا وواضحًا. إن لاستتباب النظام أو اختلاله على أي مستوى، مضامين تتعلق بالنظام على المستويات المتقاربة.

كما أُعطي وصفًا للآليات التي تحوّل انعدام التوازن إلى اختلال في النظام الاجتماعي وانهياره. أما المجتمعات المبنية على أساس الروح [الطموح] والشهوات معًا، فهي مجتمعات ضعيفة التوازن حتى عندما تسير بشكل جيد. وكلا هذين الدافعين يتقدّم من خلال المنافسة، وهذه المنافسة المدفوعة بدوافع الروح لتحقيق رفعة الشأن شديدة بشكل خاص بسبب طبيعتها العلاقية. وعندما لا يكبح العقل جماح المنافسة، سواءٌ أكانت على

(42) Richard Ned Lebow, *A Cultural Theory of International Relations* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2008).

الشرف ورفعة الشأن (الروح) أم على الثروة (الشهوة)، فيمكن المنافسة أن تتخطى القيود المتعارف عليها وتقود إلى انحلال سريع للنظام. [ومن جهة أخرى]، يمكن اختلال التوازن باتجاه الروح أن يزيد من حدّة المنافسة بين أفراد النخبة إلى حدّ أن تصبح أعدادٌ كبيرة من الأطراف الفاعلة التي تنتمي إلى النخبة في خشية من أن تُحرم رفعة شأنها ومكانتها أو حتى من أن تُسلب منها حياتها. وتُصبح هذه المخاوف شديدة الأهمية عندما يظهر أن إحدى الجهات الفاعلة، أو الطوائف (أو الدول أو التحالفات) على وشك الاستيلاء على آليات الدولة (أو إساءة استغلال قوّتها لتؤسس سُلطة غير مرغوب فيها على غيرها) وذلك خلال سعيها إلى تحقيق أهدافها ضيقة الأفق. وفي هذه الظروف، قد تندلع أعمال العنف أو الحرب التي تكون قد حصلت نتيجة مراهنة أحد الأطراف على السيطرة أو العمل الاستباقي من الطرف الآخر عليها. ومن المرجح أن يقود اختلال التوازن باتجاه الشهوات من جانب النخبة إلى تقليد الجهات الفاعلة الأخرى بالمنافسة وإلى استيائها على حد سواء. كما أن اختلال التوازن هذا يخاطر بانحلال النظام الاجتماعي من خلال الخرق الواسع للقوانين والأعراف (nomos) وزيادة التوترات الطبقية التي تقود في النهاية إلى النوع نفسه من المخاوف وردات الفعل عليها المترافقة مع إفراط في الروحانية.

جميع هذه الدوافع الثلاثة، إضافة إلى الخوف، حاضرة بدرجات متفاوتة في العوالم الحقيقية. والعوالم الحقيقية وعرة، من حيث إن مزيج دوافعها يختلف من جهة فاعلة إلى أخرى وبين الجماعات التي تشكّلها. وتقوم الدوافع المتعددة عادةً بالاختلاط أكثر من كونها تندمج تمامًا، مؤدية بذلك إلى ظهور طيف من السلوكيات التي غالبًا ما قد تبدو متناقضة. وقد أوضحتُ هذا التنوع ونفعية نظريتي في اثنتي عشرة حالة دراسية تمتدّ من الحضارة الإغريقية القديمة وصولًا إلى الغزو الأنكلو - أميركي للعراق. واستخدمتُ مجموعة واحدة من المؤشرات لبيان مزيج الدوافع في المجتمع أو بين الجهات الفاعلة ذات الصلة ووضعتُ تنبؤات حول نوع سلوك السياسة الخارجية الذي يتوقع

أن نشهده. كما استخدمتُ مجموعة أخرى من المؤشرات التي تحدّد ذلك السلوك وتُثبت تنبؤات النظرية بشكل كبير، وتُفسر السلوك غير المألوف أو الغريب بالنسبة إلى النظريات الأخرى. علاوة على ذلك، فإني بينتُ كيف أن نهوض الدولة، والحروب الحديثة، وظهور مناطق السلام (zones of peace)، هي أمور لا يمكن فهمها من دون أن نضع الروح المعنوية [بمعنى الطموح للمعنويات] في الحسبان، وكذلك الطرائق التي يمكن من خلالها ضبط الروح والشهوة وتهذيبهما من خلال العقل.

دراسة حالة: تحليل واقعي كلاسيكي للعراق

إن التدخل الأنكلو - أميركي في العراق ليس موضوعًا يمكن بسهولة التطرق إليه في دراسة حالة قصيرة. فأصوله، وتطبيقه، ونتائجه كلها تستحق تحليلًا مطوّلًا، ومن المرجح أنها ستكون موضع جدل كبير لعقودٍ مقبلة. وهدفي هنا هو شيء مختلف: وهو أن أستخدم الواقعية الكلاسيكية كي أبتكرَ إطارًا لتحليل الحالة. وعند القيام بذلك، فإني أصِفُ التدخل بأنه تراجيدي بالمعنى الإغريقي للمصطلح، وأركز على الولايات المتحدة الأميركية لأن جميع القرارات الرئيسة قد تمّ اتخاذها في واشنطن.

ومن الموضوعات الرئيسة في التراجيديا والواقعية الكلاسيكية أن الأشخاص الذين يتصرّفون خارج المجتمع المحلي، وتاليًا خارج لغة العدالة، غير قادرين على صوغ المصالح بطريقة ذكية ومترابطة. فالذي يُحرّكهم هو المشاعر والآمال، وليس العقل والحسابات الدقيقة. وكما رأينا، فإن ثوسيديدس يُصوّر الغزو الأثيني لصقلية في ضوء هذه الفكرة. فخطاباته المتزامنة الخاصة بألكيبيادس (Alcibiades) ونيكياس تكشف عن الطبيعة العاطفية للقرار ومدى ضعف ارتباطه بأي منطقٍ استراتيجي أو تقديرٍ للتكاليف المحتملة. ولم يدخل جورج بوش في أي حوار عام، ولا كان في مقدوره القيام بذلك، لكنّ التحليلات لما كان يحدث داخليًا في

إدارته تكشف عن وجود ديناميّات فاعلة مشابهة [لما يمكن وصفه حوارًا ولكنه داخلي فحسب][43].

وتبدأ تراجيديتنا مع نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي. فقد جاء المحافظون الأميركيون الجدد بما أطلقوا عليه اسم «لحظة القطب الواحد» (unipolar moment) واحتفلوا بقوة الولايات المتحدة الأميركية المنقطعة النظير. ولأنهم خلطوا بين القوة والنفوذ، فقد شعروا بأنه لا يوجد مبرر يدعو دولتهم إلى أن تكون مُلزَمة بالمعاهدات، والاتفاقات، والمعايير التي تُقيّد سعيها نحو مصالحها. وقد بدأت الخطوة في اتجاه الأحادية (unilateralism) مع إدارة كلينتون (Clinton) لكنها تسارعت تحت إدارة بوش[44]. ومن أكثر الخصائص المذهلة للأحادية الأميركية عددُ المرات التي كان واضحًا فيها أنها تسعى نحو أهداف لا يمكن منطقيًا القول إنها لمصلحة الولايات المتحدة الأميركية. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك معارضة المحكمة الجنائية الدولية (International Criminal Court) والمفاوضات الأوروبية مع إيران، والتي كان من الممكن للولايات المتحدة أن تجني الكثير من كلتيهما، وذلك بحسب آراء معظم المحللين الأميركيين.

القوة الأميركية: الغطرسة (hubris) والانتقام (nemesis)[*]

يُعدّ النجاح والقوة في التراجيديات الإغريقية، السببين الرئيسين للغطرسة. وقد أوْدت ثمالة الولايات المتحدة بنشوة القوة واستخفافها

(43) Seymour M. Hersh, *Chain of Command: The Road from 9/11 to Abu Ghraib* (New York: Harper Collin, 2004); James Mann, *Rise of the Vulcans: The History of Bush's War Cabinet* (New York: Penguin Books, 2004); Bob Woodward, *Plan of Attack* (New York: Simon and Schuster, 2004), and Ivo H. Daalder and James M. Lindsay, *America Unbound: The Bush Revolution in Foreign Policy*, revised ed. (Hoboken, NJ: Wiley, 2005).

(44) Richard Ned Lebow, *The Tragic Vision of Politics: Ethics, Interests and Orders* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2003), pp. 310-323.

(*) Hubris لدى الإغريق القدماء تعني الكِبَر والتعالي الزائدَين أو العجرفة والاغترار بالقوة والقدرات، أما Nemesis فهي إلهة الانتقام عند الإغريق. ويشير المصطلح إلى معنيين آخرين أيضًا وهما الانتقام والعدو.

بحلفائها التقليديين وبالمجتمع الدولي عمومًا، وحتّى ازدراؤها لهم، بإدارة بوش إلى الغطرسة. ويتجلّى هذا في سياستها تجاه العراق. فالعقوبات التي فُرضت على صدام حسين أعطت أدلة على فاعليتها، ولو أن ذلك كان مقابل ثمن إنساني جسيم، لكنّ الإدارة الأميركية لم تكن راضية بمجرد الاحتواء. فقد سعى نائب الرئيس تشيني (Cheney)، ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد (Donald Rumsfeld)، ونائب وزير الدفاع بول وولفوفيتز (Paul Wolfowitz)، ومستشارة الأمن القومي كوندوليزا رايس (Condoleeza Rice)، إلى التخلص من صدّام، ولم يبذلوا أي جهد في محاولة إخفاء هدفهم هذا. وتدلّ محادثاتهم مع مسؤولين آخرين، ومع وسائل الإعلام، على أنهم كانوا يشعرون بالإهانة بسبب استمرار نظام حُكم صدام، وتُشير إلى أنهم توقّعوا أن الإطاحة به باستخدام القوة ستسمح لواشنطن أن تُعيد رسم خريطة الشرق الأوسط وأن توسّع نفوذ الولايات المتحدة حول العالم بشكل كبير. وقد افترضوا أن العراقيين سيرحّبون بالـ «مُحرِّرين» الأميركيين ويأخذونهم بالأحضان، وأن العراقيين سيقبلون دميتهم المهاجرة أحمد الجلبي زعيمًا جديدًا لهم، وأنهم بضربة واحدة سيحققون تأثيرًا واضحًا على المملكة العربية السعودية، وإيران، والفلسطينيين. وقد توقعوا أيضًا من الحملة العسكرية الناجحة والمتطورة تكنولوجيًا والتي أطاحت بصدّام من خلال «الصدمة والرعب» (shock and awe) بخسائر أميركية قليلة، أن تُخيفَ كوريا الشمالية وأن تُشجّع على انتشار تحالفات الالتحاق بالرَّكْب (bandwagoning)، ما يجعل الدول الأخرى حريصة على الفوز بتأييد واشنطن لها.

وتشير الأدلة المتاحة إلى أن هذه الدائرة ممن يطلقون على أنفسهم اسم «الفولكانيين» (Vulcans) [أي البُركانيون، نسبة إلى فولكانوس (Vulcanus) وهو إله النار في الميثولوجيا الرومانية]، نادرًا ما استشارت الخبراء المطلعين على قضايا الشرق الأوسط في الدولة أو في وكالة الاستخبارات المركزية (CIA)، أو حتى أنها لم تستشر أحدًا منهم قَطّ، وأنها تجاهلت التقارير والتقديرات التي خالفت توقعاتهم، ووضعت ضغطًا كبيرًا على وكالة الاستخبارات

المركزية ومؤسسات أخرى ضمن المجتمع الاستخباري الأميركي من أجل تأكيد وجهات نظرهم. وقد تم توثيق ذلك جيّدًا بهدف إثبات أنه كان لدى صدّام أسلحة دمار شامل، أو أنه كان يقوم بتطويرها.

وقد تميّز التخطيط العسكري أيضًا بثقته بما كان مرجوًّا بدلًا من اعتماده على العقل. فقد أصرّ دونالد رامسفيلد على أن يسترخِص في الغزو، وأمر هيئة الأركان المشتركة بالتخلص من خطتها الحربية التي تستلزم 400,000 [أربعمئة ألف] جندي، ووضع خطة أخرى لا تتطلب أكثر من 125,000 [مئة وخمسة وعشرين ألف] جندي. وقد تمت مخالفة رغبات القائد الميداني الجنرال طومي فرانكس (Tommy Franks) الذي أصرّ أيضًا على أن يبدأ الجيش انسحاب قواته بعد ثلاثين يومًا من سقوط بغداد. وقد ساهمت وكالة الاستخبارات المركزية في رسم الصورة الوردية التي شكّلتها الإدارة الأميركية؛ فقد قدّمت توصياتها بأن تأتي المعارضة الرئيسة من القوات شبه العسكرية التي تملك المال وكمية وافرة من مخابئ الأسلحة المتنوعة، وليس من الحرس الجمهوري لصدّام. أما التقويم الذي قدّمه مجلس الاستخبارات القومي (NIC) لوضع العراق في حقبة ما بعد الحرب، والمكون من 38 صفحة، فيذكر المعارضة الداخلية مرة واحدة فقط وبطريقة عابرة في خاتمته. وعلى الرغم من ذلك، فإن التقويم حذّر من أنه ستكون هنالك مشاكل إذا ما تم النظر إلى الأميركيين بوصفهم محتلين. وقد خشي الضباط الإقليميون في وكالة الاستخبارات المركزية من العصيان المسلح، لكن جورج تينيت (George Tenet)، مدير الاستخبارات المركزية، والذي كان حريصًا على إرضاء الرئيس، حرص على ألا يأتي ذكر مخاوفهم هذه في تقويم مجلس الاستخبارات القومي.

وباستسلام وكالة الاستخبارات المركزية لضغوط رامسفيلد، بالغت في تقدير مدى فعالية البنية التحتية للعراق. وبناء عليه، فقد أُعطيت التعليمات لسلاح الجو والبحرية بعدم استهداف شبكة الكهرباء، إلا أنها انهارت في أي حال. وأصبحت عملية استعادة الإنارة مجددًا، وإعادة بناء المستشفيات،

والمدارس، ومرافق الصرف الصحي، صراعًا رئيسًا لم تكن القوات المحتلة مهيأة له في البداية. واعتقد رامسفيلد ومخططوه بأن البيروقراطية ستبقى سليمة وبأنها ستكون في حاجة إلى الإصلاح وحسب، كما كان الحال عند احتلال ألمانيا واليابان! وكان البيت الأبيض، ووزير الدفاع، والجيش يعملون باستخبارات غير كافية، إذ كان قد تم التعامل مع العراق ولمدة طويلة بوصفه خطرًا من «الدرجة الثانية» ('Tier 2' threat)، على خلاف التعامل مع إيران وكوريا الشمالية. ولم يكن لدى الولايات المتحدة الأميركية سوى عدد قليل من العملاء الذين يعملون على أرض العراق، وقد اعتمدت على اللاجئين، والاستخبارات الأجنبية، والتجسس من طريق الصور الفوتوغرافية الدقيقة. وقد أعطى رامسفيلد ورايس صدقية للمعلومات الاستخبارية التي قدمها الجلبي واللاجئون المرتبطون به، على الرغم من التحذيرات المتكررة التي أطلقتها وكالة الاستخبارات المركزية ومكتب الاستخبارات والبحوث في وزارة الخارجية بأن هذه المعلومات إما مبالغ فيها، وإما زائفة ومفبركة تمامًا[45]. والتخطيط الذي قامت به وزارة الخارجية للاحتلال، والذي هو عبارة عن فريق عمل استقطب خمسة وسبعين خبيرًا في كل قضايا العالم العربي، قد تم حلّه من جانب رامسفيلد بحجة أنهم لم يلتزموا في شكل كامل تحوّل العراق[46]. وقد تم تصميم خُطط البنتاغون الاحتلالية، والمبنية على سيناريوهات رامسفيلد الأكثر تفاؤلًا، فقط من أجل الاستيلاء على وزارة النفط وحقول النفط في المقام الأول، ومن ثم البحث عن أسلحة الدمار الشامل. ولم يتم العثور على أي من هذه الأسلحة على الإطلاق.

وقد نفّرت الخطط المنقوصة وقوات الاحتلال كثيرًا من العراقيين، وسمحت لأولئك الذين كانوا ساخطين بنهب مخازن الأسلحة، ومُصادرة الأسلحة والذخيرة والمتفجرات ليستخدموها في ما بعد ضد قوات الاحتلال

---

(45) David L. Phillips, *Losing Iraq: Inside the Postwar Reconstruction Fiasco* (Boulder, CO: Westview Press, 2005), pp. 68-73.

(46) Bob Woodward, *Plan of Attack* (New York: Simon and Schuster, 2004), pp. 282-284.

الأميركي والشرطة الأميركية المدرّبة. وأصبح النهب، في الفوضى التي نتجت، بديلًا عن التسوق. وباعتماده على نصيحة قدّمها الجلبي ولاجئون آخرون، فقد كان الحاكم العسكري الأميركي جايك غارنر (Jake Garner) بعيدًا تمامًا عن المشهد المحليّ. أما خَلَفه بول بريمر (Paul Bremer) فقد سرّح الجيش العراقي المؤلف من 400,000 شخص، وبقرار غير حكيم منه، تركهم يحتفظون بأسلحتهم، فانضم كثير منهم مباشرة إلى المتمردين[47]. ولم يقم حوار فعّال مع القوات المحلية إلا بعد مدة طويلة من بدء العصيان المسلح، وما كان من عملية تفتيش المنازل بيتًا بيتًا، والتدابير الأخرى التي كانت ترمي إلى القضاء على التمرد في مهده، إلا أن زادت من حدة ذلك التمرد. وقد ادّعى الجنرالات الأميركيون مرارًا وتكرارًا، عبر السنتين اللتين تلتا، أن المتمردين كانوا يخسرون، حتى إنهم كانوا يستندون في قولهم إلى العدد المتزايد لهجومات المتمردين دليلًا على ما يدّعون. وبحلول شهر أيار/ مايو 2008، حينما تمت مراجعة هذا الفصل وتنقيحه، كانت إدارة بوش في مستنقع لا يختلف عن فيتنام. ولم يكن أي من الخيارات المتاحة أمامها واعدًا؛ فقد تحول الرأي العام الأميركي بشكل متزايد ضد الحرب، ووصلت شعبية الرئيس إلى أدنى حدٍّ لها على الإطلاق في استطلاعات الرأي العام. وربما أنّ تجربة إدارة بوش في العراق قد جلبت معها أهم رؤية متبصّرة للواقعية الكلاسيكية: وهي أن القوى العظمى أكبر عدو لنفسها.

الاستنتاج: الرؤية التراجيدية

إن الجوقة الغنائية في آنتيغون (Antigone) [المسرحية التراجيدية التي كتبها سوفوكلس (Sophocles)] تُشيدُ بالبشر لكونهم أكثر المخلوقات إبداعًا لأنهم يُغيّرون شكل الإلهة الأرض بمحاريثهم، وخيولهم المروّضة، وثيرانهم، ويوقعون العصافير والأسماك في فخاخ شباكهم ملتوية الخيوط، ويَشُقون بسفنهم طرقًا في

(47) Larry Diamond, «What Went Wrong in Iraq?,» *Foreign Affairs*, no. 83 (September-October 2004), pp. 9-22; David L. Phillips, *Losing Iraq: Inside the Postwar Reconstruction Fiasco* (Boulder, CO: Westview Press, 2005), pp. 198-199.

البحار المضطربة. لكنهم يهدمون ما يبنون، ويقتلون مَن يكنّون لهم أعظم الحب، ويبدون غير قادرين على العيش بتناغم مع أنفسهم ومع محيطهم. إن استعراض إنجازات الإنسان وانتهاكاته جنبًا إلى جنب هي فكرة رئيسة في التراجيديا الإغريقية والواقعية الكلاسيكية. ومثل الجوقة في آنتيغون، فقد أدركَ ثوسيديدس ومورغنثاو قدرة البشر الخارقة على تسخير الطبيعة من أجل تحقيق مآربهم الخاصة، ونزعة البشر، من خلال الحروب والعنف المدني، إلى تدمير ما استغرقهم أجيالًا ليبنوه. وتستكشف كتاباتهما متطلبات النظام المستقر، لكنهما بقيا متشائمَيْن بشأن قدرة الأقوياء على ممارسة ضبط النفس. ومثل [الكاتب المسرحي التراجيدي الإغريقي] إسخيلوس (Aeschylus)، فقد رأيا أن ثمة ارتباطًا قويًا بين التقدّم والصراع. وقد فهما أن التحديات العنيفة التي تواجه النظام محليًا ودوليًا، تحدُث غالبًا في فترات الهيجان السياسي، والاجتماعي الاقتصادي، والفكري.

لقد كان ثوسيديدس صديقًا لسوفوكلس (Sophocles) ويوريبيدس (Euripides) [وهما اثنان من أبرز مؤلفي التراجيديا في العصر الإغريقي]، وهو الوحيد من بين كاتبَينا الاثنين [ثوسيديدس ومورغنثاو] الذي كتب ما يمكن تسميته بالتراجيديا. وقد لجأ المفكرون الألمان في أواخر القرن الثامن عشر إلى التراجيديا بوصفها نموذجًا لإعادة سنّ الأخلاقيات والفلسفة. وقد كان مورغنثاو متأثرًا جدًا بهذا التطور الأخير، وكان مطلعًا من قرب على مجموعة الأعمال الكاملة للأدب والفلسفة القديمة والحديثة. وقد اشتمل الوسط الفكري الذي ينتمي إليه على زميلته حنة أرندت التي كانت مهاجرة مثله، وكانت قد درست مع هايدغر، وكتبت عن التراجيديا، وطبّقت الدروس المستفادة منها على السياسة المعاصرة، تمامًا كما فعل المفكر في العلوم الدينية راينهولد نيبور (Reinhold Niebuhr) الأميركي المولد.

وكما أخبر مورغنثاو زميلَه البريطاني مايكل أوكشوت (Michael Oakeshot)، فقد توصل إلى فهم التراجيديا بوصفها «خاصية للوجود، وليست مجرّد إبداع في الآداب والفنون»[48]. وقد أدت كتاباته بشكل متكرر في حقبة ما

(48) Hans J. Morgenthau: «Letter to Michael Oakeshott, 22 May 1948,» *Morgenthau Papers*, and «Letter to Michael Oakeshott, 22 May 1948,» *Morgenthau Papers*, B-44 (1948).

بعد الحرب، بدءًا بكتاب الرجل العلمي مقابل سياسة القوى (*Scientific Man vs. Power Politics*)، إلى استدعاء التراجيديا وفهمها للبشر بوصفها إطارًا لفهم العلاقات الدولية المعاصرة. والفكرة الرئيسة التي ظلّ يتطرق إليها هي الإيمان الخاطئ بقوى العقل التي شجعت عليها الحركة التنويرية (Enlightenment). لكنه كان أيضًا قلقًا من العواطف المتحررة من قيود العقل والمجتمع. «إن الغطرسة (*hybris*) في التراجيديات الإغريقية والشكسبيرية، ونقص الاعتدال عند الإسكندر (Alexander)، ونابليون، وهتلر، هي أمثلة على هذا النوع من المواقف المتطرفة والاستثنائية»[49]. وعلى الرغم من أن مورغنتاو لم يستعمل قط المصطلح الفلسفي الإغريقي sophrosunē (أي التعقّل وضبط النفس)، فإن كتاباته ومراسلاته بالألمانية والإنكليزية تستخدم مرادف الكلمة بشكل متكررٍ: Urteilskraft بالألمانية (وتعني الحُكم السليم)، وprudence بالإنكليزية وتعني التعقُّل. وهو يقترحهما، مثلما فعل الإغريق، ترياقًا مضادًّا للغطرسة. كذلك فقد شكّلت التراجيديا، وتركيزها على محدودية الفهم البشري، المقاربة الخاصة به للنظرية. ومثلها كمثل السياسة، فقد كان لا بد لها من أن تحدّد أهدافًا واقعية، وأن تدرك مدى تأثير محيطها السياسي والاجتماعي في تشكيل رؤيتها وتقييدها. وسيكون من المفيد جدًا للقادة السياسيين والمنظّرين السياسيين على حدّ سواء أن يمعنوا النظر في هذا الدرس المستفاد من التاريخ.

أسئلة

1. ما هي الطرائق الرئيسة التي يختلف فيها الواقعيون الكلاسيكيون عن الواقعيين الجدد أو البنيويين؟
2. ما هي الطرائق التي يقوم من خلالها تصوّر ثوسيديدس للحرب البيلوبونيزية بربط الواقعية بالبنائية؟
3. إلى أي حد يعزو ثوسيديدس ومورغنتاو تدهور القوى العظمى وانهيارها، إلى السياسات التي تختارها إزاء التهديدات الأجنبية؟

(49) Morgenthau, *Scientific Man vs. Power Politics*, 135.

4. أي من الكُتّاب الآخرين، في مجال الشؤون السياسية والدولية، يمكن تصنيفهم أنهم واقعيون كلاسيكيون؟ وماذا عن سون تزو (Sun Tzu)، ومكيافيلي، وكارل فون كلاوزفيتز (Carl von Clausewitz)، وجون هرتز (John Herz)، وإدوارد كار (E. H. Carr)؟

5. عندما يكتب ثوسيديدس ومورغنتاو عن الأخلاقيات، هل يوجد في ذهنهما مدوّنة لقواعد أخلاقية معينة؟

6. كيف تختلف تحليلات الواقعية الكلاسيكية للحرب الباردة (بما في ذلك بدايتها ونهايتها) عن التصورات الواقعية الأخرى؟

7. إلى أي حد يمكن التعاليم الأخلاقية أن توجّه السياسة الخارجية في عالم توجد فيه خلافات جوهرية حول ما هو أخلاقي؟

8. صِف فهم كل من ثوسيديدس ومورغنتاو عن النظرية. وما هي أوجه التشابه والاختلاف بين الفهمين؟ وكيف يختلف فهمهما عن فهم الوضعيين الجدد للنظرية والذي يشكل أساسًا لمعظم ما يسمى بـ«الاتجاه السائد» في بناء النظرية في العلوم الاجتماعية؟

9. حلل فهم كل من ثوسيديدس ومورغنتاو لقدرة توازن القوى والردع في المحافظة على الوضع السلمي.

10. كيف يمكن الواقعيين الكلاسيكيين أن يصفوا أوجه التشابه والاختلاف بين التدخل الأميركي في فيتنام والتدخل الأميركي في العراق، وبين هذين الاثنين والتدخل السوفياتي في أفغانستان؟

11. كيف يرى الواقعيون الكلاسيكيون النفوذ؟ وما هي علاقته بالقوة؟

12. هل تقدّم فهمنا للسياسة الدولية على الإطلاق إلى أبعد من فهم ثوسيديدس؟

■ Erskine, Toni and Richard N. Lebow (eds.). *Tragedy and International Relations*. Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2010.

توني إرسكاين، وريتشارد نِد ليبو (2010)، التراجيديا والعلاقات الدولية.

هذا الكتاب هو حوار مفيد عن علاقة التراجيديا بالعلاقات الدولية المعاصرة.

■ Herz, John. «Idealist Internationalism and the Security Dilemma.» *World Politics*: vol. 2, no. 2, 1950. pp. 157-180.

جون هرتز (1950)، «الدولية المثالية ومعضلة الأمن»، مجلة سياسة العالم.

مناقشة لفرص التحوّل الدولي لأحد أعظم الواقعيين الكلاسيكيين وصاحب فكرة معضلة الأمن.

■ Lebow, Richard Ned. *The Tragic Vision of Politics: Ethics, Interests and Orders*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2003.

ريتشارد نِد ليبو (2003)، الرؤية التراجيدية للسياسة: الأخلاق، والمصالح، والنظام.

يطور هذا الكتاب على مفهوم الواقعية الكلاسيكية ويستخدمه في نقد الواقعية المعاصرة ومعتقداتها بأن السياسات الخارجية يجب أن لا تكون مبنية على اعتبارات أخلاقية.

■ Morgenthau, Hans J. *Scientific Man vs. Power Politics*. London: Latimer Press, 1947.

هانز مورغنتاو (1947)، الرجل العلمي مقابل سياسة القوة.

نقد واقعي كلاسيكي للسلوكية.

■ Morgenthau, Hans J. *Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace*. 5th ed. Revised. New York: Alfred A. Knopf, 1978.

هانز مورغنتاو (1960)، السياسة بين الأمم، الطبعة الثالثة.

عمل تأسيسي في الواقعية الكلاسيكية الحديثة.

■ Reus-Smit, Christian. *The Moral Purpose of the State: Culture, Social Identity, and Institutional Rationality in International Relations*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1999.

كريستيان ريوس سميث (1999)، الهدف الأخلاقي للدولة: الثقافة، والهوية الاجتماعية، والعقلانية المؤسسية في العلاقات الدولية.

كتاب يبحث في الروابط بين الأخلاق، والسياسة، والهوية.

■ Thucydides. *The Landmark Thucydides: A Comprehensive Guide to the Peloponnesian War*. edited by Robert B. Strassler. New York: Free Press, 1996.

ثوسيديدس (1996)، ثوسيديدس العالِم: دليل إرشادي شامل للحرب البيلوبونيزية، تحرير روبرت ستراسلر.

النص الأصلي للواقعية الكلاسيكية.

مواقع إلكترونية مهمّة [باللغة الإنكليزية]

- موقع Columbia International Affairs Online (CIAO): الدخول إلى هذا الموقع يتم من خلال روابط الجامعات المسجلة في الموقع، وهو أفضل موقع إلكتروني مُحدَّث للمقالات والوثائق المتعلقة بالشؤون الخارجية والعلاقات الدولية <http://www.ciaonet.org/>.
- نص تاريخ الحرب البيلوبونيزية لثوسيديدس <http://classics.mit.edu/ Thucydides/pelopwar.htm>.

قم بزيارة مركز المصادر الإلكتروني المرافق لهذا الكتاب للمزيد من المواد الإضافية الشائقة <http://www.oxfordtextbooks.co.uk/orc/dunne2e/>.

الفصل الرابع

الواقعية البنيوية(*)

Structural Realism

جون ميرشايمر (JOHN J. MEARSHEIMER)

محتويات الفصل

- مقدمة
- لماذا تريد الدول القوة؟
- ما هو مقدار القوة الذي يُعدّ كافيًا؟
- ما الذي يتسبب في حروب القوى العظمى؟
- دراسة حالة
- الاستنتاج

دليل القارئ

يتفحص هذا الفصل مجموعة من النظريات الواقعية التي تحاجّ بأن الدول تعطي اهتمامًا كبيرًا لتوازن القوى وتتنافس في ما بينها إما للحصول على القوة

(*) نستعمل اصطلاح البنيوية هنا نسبة إلى البُنية، أي بنية النظام الدولي أو هيكليته. وبنية قوة الدولة، ترجمة لاصطلاح «structure» بمعنى الهيكل أو البنية، وليس بمعنى فلسفة البنيوية التي هي ترجمة لاصطلاح «structuralism»، حيث تكون النسبة لها كلمة «structuralist»، وليس كلمة «structural»، ويمكن استعمال اصطلاح «الواقعية الهيكلية» مرادفًا لاصطلاح «الواقعية البنيوية» الذي هو عنوان الفصل. والاختلاف في معنيي البنيوية دقيق لكن مهم، وبسبب تماثل التعبيرين في اللغة العربية، فقد اقتضى التنويه [المترجمة].

على حساب الآخرين، وإما في الأقل كي تحرص على ألا تفقد قوّتها. وتقوم الدول بهذا الشيء لأن بنية النظام الدولي لا تُعطيها إلا خيارات قليلة إذا ما أرادت البقاء. وهذه المنافسة على القوة تتسبب بوجود عالَم خطر تقاتل فيه الدول بعضها بعضًا أحيانًا. وعلى الرغم من ذلك، ثمة فوارق مهمّة في ما بين الواقعيين البنيويين (structural realists). فعلى وجه التحديد، يجادل الواقعيون الدفاعيّون (defensive realists) بأن العوامل البنيوية تحدد مقدار القوة التي يمكن الدول أن تحصل عليها، ما يعمل على تخفيف الأثر السيئ للمنافسة الأمنية. أما الواقعيون الهجوميون (offensive realists) فيؤكدون أن بنية النظام تشجع الدول على زيادة حصتها من القوى العالمية إلى أقصى حدّ، لتشمل السعي إلى تحقيق الهيمنة، ما يميل إلى زيادة حدة المنافسة الأمنية. ويدور التحليل التالي حول أربعة أسئلة. لماذا تريد الدول القوة؟ ما هو مقدار القوة الذي تريده الدول؟ ما هي الأمور التي تسبب الحرب؟ هل تستطيع الصين أن تصعد بطريقة سلمية (وهو موضوع دراسة الحالة)؟

مقدمة

يؤمن الواقعيون بأن القوة هي عملة السياسة الدولية. وتعطي القوى العظمى، وهي الجهات الفاعلة الرئيسة في تصوّر الواقعيين، اهتمامًا بالغًا لمقدار القوة الاقتصادية والعسكرية التي لدى كل منها مقارنة بغيرها. ومن المهم بالنسبة إلى الدول، ليس أن يكون لديها مقدارٌ لا بأس به من القوة وحسب، بل أن تتأكد أيضًا من ألا تقوم دولة أخرى بتحويل ميزان القوى بشكل ملحوظ لمصلحتها. ويرى الواقعيون أن السياسة الدولية هي مرادف لسياسة القوى.

على الرغم من ذلك، ثمة اختلافات كبيرة في ما بين الواقعيين. وينعكس الانقسام الأساس بينهم في إجابة السؤال البسيط والمهمّ في آن، وهو: لماذا تريد الدول القوة؟ والجواب بالنسبة إلى الواقعيين الكلاسيكيين، أمثال هانز مورغنتاو[1]، هو الطبيعة البشرية. عمليًا، يُوْلد الجميع ولديهم إرادة مزروعة فيهم لامتلاك القوة، وهذا بدوره يعني أن القوى العظمى يقودها أفراد عاقدو العزم على أن تسيطر دُولهم على منافسيها. ولا يمكن فعل أي شيء لتغيير ذلك الدافع لأن تكون الدولة فائقة القوة. يمكنكم أن تجدوا معالجة أكثر تفصيلًا للواقعية الكلاسيكية في الفصل الثالث.

يرى الواقعيون البنيويون، والذين يُطلَق عليهم أحيانًا اسم الواقعيين الجدد، أن للطبيعة البشرية علاقة ضئيلة بالسبب الذي من أجله تريد الدول امتلاك القوة. في حين أنّ بنية النظام الدولي، أو التصميم البنائي له، هي التي

---

(1) Hans J. Morgenthau, *Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace* (New York: Alfred A. Knopf, 1948).

تُجبر الدول على السعي إلى الحصول على القوة. وفي نظام يفتقر إلى وجود سلطة عليا تشرف على الدول العظمى، وحيث لا يوجد ما يَضمن ألا تهاجم الواحدة منها الأخرى، من المنطقي جدًا أن تكون كلّ دولة قوية إلى حد يمكّنها من حماية نفسها في حال تمّت مهاجمتها. والخلاصة هي أن القوى العظمى محاصرة في قفص حديد ليس لديها فيه سوى خيارات قليلة تتمثل في أن يتنافس بعضها مع بعض من أجل القوة إذا ما أرادت البقاء.

وتُهمِل النظرياتُ الواقعية البنيوية الاختلافاتِ الثقافيةَ بين الدول وكذلك الاختلافات في أنواع الأنظمة الحاكمة، وذلك مبدئيًا لأن النظام الدولي يخلق الحوافز الأساسية نفسها للقوى العظمى جميعها. وسواء أكانت الدولة ديمقراطية أم أوتوقراطية استبدادية، فإن ذلك قليل الأهمية نسبيًا عندما يتعلق الأمر بالطريقة التي تتصرف بها الدولة تجاه الدول الأخرى. كما أنه ليس مهمًا إلى ذلك الحد مَن الذي يكون مسؤولًا عن إدارة السياسة الخارجية للدولة. ويتعامل الواقعيون البنيويون مع الدول وكأنها صناديق سوداء؛ أي إنه يُفترض بها أن تكون متشابهة، باستثناء ما يتعلّق بحقيقة أن بعض الدول أقوى من دول أخرى أو أضعف منها.

هنالك انقسام واضح في ما بين الواقعيين البنيويين، ينعكس في الإجابة عن سؤالٍ ثانٍ يتعلّق بالواقعيين، وهو: ما هو مقدار القوة الذي يُعدّ كافيًا؟ ويؤكد الواقعيون الدفاعيون (defensive realists) أمثال كينيث والتز[2]، والذي نناقش كتابه هنا بوصفه نصًا، أنه ليس من الحكمة للدول أن تحاول زيادة حصّتها من القوة العالمية إلى أقصى حدّ، لأن النظام سيعاقبها إذا ما حاولت الحصول على قدر أكبر من اللازم من القوة. ويجادل الواقعيون الدفاعيون بأن السعي وراء الهيمنة هو أمر طائش إلى حدّ كبير. أما الواقعيون الهجوميون (offensive realists) أمثال جون ميرشايمر[3] فيتبنون وجهة نظر نقيضة؛ فهُم يؤكدون أن من المنطقي

---

(2) Kenneth N. Waltz, *Theory of International Politics* (London: McGraw-Hill; New York: Random House; Reading, MA: Addison-Wesley, 1979).

(3) John J. Mearsheimer, *The Tragedy of Great Power Politics* (New York: Norton Books, 2001).

استراتيجيًا أن تحصل الدول على ما أمكنها من القوة، وإن سنحت لها الظروف، أن تسعى نحو الهيمنة. والحجة هنا ليست أن السيادة أو السيطرة جيدة في حدّ ذاتها، وإنما أن الحصول على قوّة هائلة هو أفضل طريقة تضمن فيها الدولة بقاءها. ويَرى الواقعيون الكلاسيكيون أن القوة هي غاية في حدّ ذاتها؛ أما الواقعيون البنيويون فيرَون أن القوة هي وسيلة للوصول إلى غاية، وأن الغاية النهائية هي البقاء.

ترتكز القوة على الإمكانات المادية التي تتحكّم بها الدولة. وتوازن القوى هو في الأساس وظيفة للموجودات العسكرية الملموسة التي تمتلكها الدول، كالوحدات العسكرية المدرعة مثلًا، والأسلحة النووية. وعلى الرغم من ذلك، فإن الدول تمتلك نوعًا ثانيًا من القوة، وهي القوة الكامنة [أو الدفينة]، والتي تُشير إلى المكوّنات الاقتصادية - الاجتماعية التي تدخل في بناء القوة العسكرية. تعتمد القوة الكامنة على ثروة الدولة والحجم الإجمالي لتعداد سكانها. وتحتاج القوى العظمى إلى المال، والتكنولوجيا، والأفراد، لبناء القوات العسكرية والقتال في الحروب، وتُشير القوة الكامنة للدولة إلى الإمكانات الأولية التي يمكن الدولة أن تستند إليها عند تنافسها مع الدول المنافسة لها. ويجدر أن توضّح هذه المناقشة أن الحرب ليست الطريقة الوحيدة التي يمكن الدول أن تكتسب من خلالها القوة؛ إذ يمكن الدول الحصول على القوة من طريق زيادة حجم تعدادها السكاني وحصّتها من الثروة العالمية، وذلك كما فعلت الصّين عبر العقود القليلة الماضية.

دعونا الآن نتمعن وبتفصيل أكبر في تفسير الواقعيين البنيويين للسبب الذي يدعو الدول إلى السعي نحو القوة، ومن ثم لنستكشف أسباب خلاف الواقعيين الدفاعيين والواقعيين الهجوميين حول مقدار القوة الذي تريده الدول. وسينتقل التركيز بعد ذلك إلى تفحّص تفسيرات مختلفة للواقعية البنيوية حول مسببات حروب القوى العظمى. وأخيرًا، سأُلقي الضوء على هذه القضايا النظرية من خلال دراسة حالة تُقوِّم ما إذا كانت الصين قادرة على الصعود بسلام.

هنالك تفسير واقعي بنيوي بسيط للسبب الذي يجعل الدول تتنافس في ما بينها على القوة. وهو مبني على خمسة افتراضات مباشرة وواضحة تتعلق بالنظام الدولي. ولا يزعم أيّ من هذه الافتراضات بمفرده بأنه يجب على الدول أن تحاول الحصول على القوة، بعضُها على حساب بعضها الآخر. لكن عند إقران بعض هذه الافتراضات ببعضها الآخر، فإنها تُصوّر عالمًا من المنافسة الأمنية التي لا تتوقف.

الافتراض الأول هو أن القوى العظمى هي الجهات الفاعلة الرئيسة في السياسة العالمية، وأنها تعمل ضمن منظومة(*) فوضوية (anarchic system). وهذا لا يعني أن المنظومة تتّسم بالشواش (chaos) أو باختلال النظام. فالفوضى (anarchy) هي مبدأ في النظام العام (order)؛ وهي ببساطة تعني أنه لا توجد سلطة مركزية أو وسيط محكّم وحيد يقف فوق الدول. أما عكس الفوضى فهو التسلسل الهرمي، وهو مبدأ التنظيم (ordering) في السياسة الداخلية.

أما الافتراض الثاني فهو أن جميع الدول تمتلك قدرة عسكرية هجومية معينة؛ أي إن كل دولة لديها القدرة على إلحاق الأذى بجاراتها، وتختلف هذه القدرة من دولة إلى أخرى بالطبع، كما أنها قد تتغير من وقت إلى آخر بالنسبة إلى أي دولة كانت.

والافتراض الثالث هو أن الدول لا يمكنها مطلقًا أن تتيقّن من نوايا الدول الأخرى. فالدول في النهاية تريد أن تعرف إن كانت الدول الأخرى عازمة على استخدام القوة لتغيير توازن القوى (الدول التعديلية) (revisionist states)، أو كانت قانعة به إلى حد أن لا رغبة لديها في استخدام القوة لتغييره (دول الوضع الراهن) (status quo states). إلا أن المشكلة هي أن من المستحيل تقريبًا معرفة

(*) استخدمنا في هذا الفصل كلمة «منظومة» للإشارة إلى «system» لتمييزها عن النظام العام الذي هو «order»، والنظام العام هنا يعني مدى سلامة الوضع الاجتماعي - السياسي من حيث توافر سيطرة الدولة على الحالة العامة ومدى غياب الاضطرابات والصراعات وتوافر درجة من الأمن والسلم الاجتماعيين [المترجمة].

نوايا دولة أخرى بدرجة عالية من اليقين. وعلى خلاف الإمكانات العسكرية، فإن النوايا لا يمكن معرفتها تجريبيًا. فالنوايا هي في عقول صُنّاع القرار، واستشعارها أمر صعب للغاية.

قد يأتي من يجيب بأن صانعي القرار يُصرّحون بنواياهم في الخطابات وفي وثائق السياسات العامة التي يمكن تقويمها. والمشكلة في هذه المحاجّة هي أن صنّاع القرار يكذبون أحيانًا بشأن نواياهم الحقيقية، أو يخفونها. ولكن حتّى إذا استطعنا تحديد نوايا دولة أخرى اليوم، فإنه لا يوجد سبيل على الإطلاق إلى تحديد نواياها المستقبلية. فمن المُحال معرفة من الذي سيُدير السياسة الخارجية في أي دولة بعد خمس أو عشر سنوات من الآن، ولا حتى إن كان سيكون لديهم نوايا عدوانية حينئذٍ. وهذا لا يعني أن في إمكان الدول أن تكون مُتيقّنة بأن لدى جاراتها أهدافًا تعديلية أو أنها سيكون لديها أهدافٌ تعديلية في المستقبل، بل على العكس من ذلك، فالمحاجة هي أنه لا يمكن أبدًا لصُنّاع السياسة أن يكونوا متيقنين مما إذا كانوا يتعاملون مع دولة تعديلية أم مع دولة وضع راهن.

الافتراض الرابع هو أن الهدف الرئيس للدول هو البقاء. فالدول تسعى إلى الحفاظ على سلامة أراضيها وعلى استقلال نظامها السياسي المحلي. ويمكنها أن تسعى إلى تحقيق أهداف أخرى كالازدهار وحماية حقوق الإنسان، لكن يجب دائمًا أن يكون لهدف البقاء أولوية على هذه الأهداف، لأنه إذا لم تتمكن الدولة من البقاء، فإنها لن تتمكن من السعي نحو هذه الأهداف الأخرى.

أما الافتراض الخامس فهو أن الدول هي أطراف فاعلة عقلانية، وهذا يعني أنها قادرة على ابتكار استراتيجيات سليمة تضخّم من احتمالات بقائها. وهذا لا يعني أننا ننكر أن الدول تخطئ التقدير من وقت إلى آخر. ولأن الدول تعمل بمعلومات منقوصة في عالم معقّد، فهي ترتكب أخطاء جسيمة في بعض الأحيان.

نكرر بأن أيًا من هذه الافتراضات بمفرده لا يزعم أن الدول ستتنافس،

أو أن عليها التنافس، بعضها مع بعض من أجل الحصول على القوة. لكن الافتراض الثالث يترك بالتأكيد الباب مفتوحًا أمام إمكان وجود دولة تعديلية في النظام. إلا أن هذا الافتراض لوحده، وفي معزل عن الافتراضات الأخرى، لا يخبرنا مطلقًا عن السبب الذي يدعو جميع الدول إلى السعي للحصول على القوة. وحينما يتمّ تجميع كل الافتراضات معًا، عندئذ تبرز الظروف التي من خلالها تصبح الدول منشغلة بتوازن القوى، وليس هذا فحسب، وإنما تكتسب الدول أيضًا محفزات قوية للحصول على القوة بعضُها على حساب بعضها الآخر.

بداية نقول إن القوى العظمى يخشى بعضُها بعضًا، وهناك ثقة قليلة في ما بينها. وهي تقلق بشأن نوايا الدول الأخرى، وذلك في أغلبه لأنه يصعب جدًا التنبؤ بها. وتكمن أكبر مخاوفها في إمكان أن تكون لدى دولة أخرى القدرات إضافة إلى الدافع لمهاجمتها. ويجتمع هذا الخطر مع حقيقة أن الدول تعمل في منظومة من الفوضى السياسية، ما يعني أنه لا يوجد هنالك حارس ليلي يمكنه أن ينقذها إذا ما هدّدتها دولة أخرى. وعندما تطلب دولة ما رقم هاتف خدمات الطوارئ طالبة المساعدة، لن يكون هنالك أحدٌ في النظام الدولي ليَرُدّ على المكالمة.

يتفاوت مستوى الخوف بين الدول من حالة إلى أخرى، لكنه لا يمكن خفضه البتّة إلى مستوى غير منطقي. فالمخاطر، ببساطة، أكبر من أن تسمح لذلك بالحدوث. والسياسة الدولية تجارة قد تكون قاتلة، حيث احتمال نشوب الحرب حاضر دومًا فيها، ما يعني عادةً القتل الجماعي داخل أرض المعركة وخارجها، والذي يمكنه أن يقود حتى إلى دمار الدولة.

وتدرك القوى العظمى أيضًا أنها تعمل في عالم من المساعدة الذاتية. فعليها أن تعتمد على ذاتها لتضمن البقاء لنفسها، وذلك لأن الدول الأخرى تشكل خطرًا محتملًا، ولأنه ليس ثمة سلطة عليا يمكن الدول اللجوء إليها إذا ما تمت مهاجمتها. وهذا لا يعني إنكار قدرة الدول على تشكيل التحالفات التي غالبًا ما تكون مفيدة في التعامل مع الخصوم الخطرين، إلا أنه في التحليل

الأخير، لا تمتلك الدول خيارًا سوى أن تضع مصالحها قبل مصالح الدول الأخرى وكذلك قبل مصالح ما يسمى المجتمع الدولي.

ولخوفها من الدول الأخرى، ومع علمها بأنها تعمل في عالم من الاعتماد على الذات، سرعان ما تدرك الدول أن أفضل طريقة لها للبقاء هي أن تكون قوية على نحو استثنائي. والمنطق هنا واضح ومباشر: فكلما كانت الدولة أقوى مقارنةً بمنافسيها، قلّ احتمال أن تُهاجَم. فعلى سبيل المثال، لا تجرؤ دولة في النصف الغربي من الكرة الأرضية على توجيه ضربة إلى الولايات المتحدة الأميركية، بسبب عظمة قوتها مقارنة بجاراتها.

يدعو هذا المنطق البسيط القوى العظمى إلى البحث عن فرص من أجل تحويل ميزان القوى لمصلحتها. فالدول تريد، في الأقل، أن تتأكد من ألا تحصل الدول الأخرى على القوة من حسابها هي. وبالطبع، فإن كل دولة في النظام تدرك هذا المنطق، ما يقود إلى منافسة متواصلة على القوة. وتُجبر طبيعة بنية النظام كلَّ قوة عظمى - حتى تلك التي ستكون راضية بالوضع الراهن في غياب التهديد - على التفكير والتصرف كدولة تعديلية عندما يكون ذلك مناسبًا.

وقد نظنّ بأن السلام قد يكون ممكنًا إذا ما كانت جميع القوى الرئيسة قانعة بالوضع الراهن. لكن المشكلة هي أنه يستحيل على الدول أن يتأكد بعضها من نوايا بعضها الآخر، ولا سيما النوايا المستقبلية. فقد تبدو إحدى الجارات في ظاهرها وكأنها قوة وضع راهن، لكنها تكون في الحقيقة دولة تعديلية؛ أو أنها قد تكون دولة وضع راهن اليومٍ، لكنها تغيّر لونها غدًا. وفي نظام سياسي فوضوي، حيث لا يوجد وسيط محكَم قوي، ليس لدى الدول التي تريد البقاء خيار إلا افتراض الأسوأ في ما يتعلق بنوايا الدول الأخرى والتنافس معها على القوة. وهذه هي تراجيديا [مأساة] سياسة القوى العظمى.

تنعكس المقتضيات البنيوية التي تم وصفها آنفًا في المفهوم الشهير الذي

يُعرف باسم المعضلة الأمنية[4] (security dilemma). وجوهر تلك المعضلة هو أن معظم الخطوات التي تتخذها أي قوة عظمى لتعزيز أمنها الخاص بها تقلل من أمن الدول الأخرى. فعلى سبيل المثال، أي دولة تحسّن وضعها في ميزان القوى العالمي، تقوم بذلك على حساب الدول الأخرى التي تفقد قوّتها النسبية. وفي عالم الغالب والمغلوب (zero-sum) [الربح الكلي لأحد الأطراف في مقابل الخسارة الكلية للطرف الآخر] يصعب على الدولة أن تُحسّن من احتمالات بقائها من دون أن تهدد بقاء الدول الأخرى. وبالطبع، فإن الدول المهدَّدة تفعل حينئذٍ ما هو لازم لتحرص على بقائها الذي يهدد بدوره دولًا أخرى، وكل هذا يقود إلى منافسة أمنية دائمة.

ما هو مقدار القوة الذي يُعدّ كافيًا؟

ثمة خلاف بين الواقعيين البنيويين حول مقدار القوة الذي ينبغي للدول أن تسعى إلى حيازته. ويجادل الواقعيون الهجوميون بأنه يجب على الدول أن تبحث دومًا عن الفرص للحصول على قوة أكبر وعليها أن تقوم بذلك متى رأت ذلك مجديًا، وبأنه ينبغي للدول أن تحقق الحدّ الأقصى من القوة، كما ينبغي أن يكون الهدف النهائي هو الهيمنة، لأن هذه أفضل طريقة لضمان البقاء.

على الرغم من أن الواقعيين الدفاعيين يُدركون أن النظام الدولي يخلق حوافز قوية للحصول على زيادات إضافية في القوة، فإنهم يؤكدون أن السعي نحو الهيمنة يُعد حماقة من الناحية الاستراتيجية؛ فهذا سيفضي إلى أسوأ أنواع التوسع الزائد عن اللزوم. ولا ينبغي للدول، وفقًا لحساباتها الخاصة، أن تحقق أقصى قدر من القوة، وعليها بدلًا من ذلك أن تسعى إلى ما يسميه كينيث والتز «القدر المناسب من القوة»[5]. ويُعد ضبط النفس هذا، إلى حدٍّ كبير، نتاجًا لعوامل ثلاثة.

---

(4) John Herz, «Idealist Internationalism and the Security Dilemma,» *World Politics*, vol. 2, no. 2 (1950), and Charles L. Glaser, «The Security Dilemma Revisited,» *World Politics*, vol. 50, no. 1 (1997).

(5) Waltz, *Theory of International Politics*, p. 40.

يؤكد الواقعيون الدفاعيون على أنه إذا قويت أي دولة بشكل زائد عن اللزوم، فإن التوازن (balancing) سيظهر. وتحديدًا، ستُعاظِم القوى العظمى الأخرى جيوشها العسكرية وتعززها، وستشكل تحالفًا توازنيًا يترك الدولة التي تطمح إلى الهيمنة في وضع أقل أمنًا، هذا في أقل تقدير، أو حتى أنه قد يدمّرها. وهذا ما حصل لفرنسا في عهد نابليون (1792 – 1815)، والإمبراطورية الألمانية (1900 – 1918)، وألمانيا النازية (1933 – 1945) عندما قاموا بمحاولة للسيطرة على أوروبا. فقد تمت هزيمة كل طامح بالهيمنة نهائيًا على يد تحالف اشتمل على كل القوى العظمى الأخرى، أو معظمها. ووفقًا للواقعيين الدفاعيين، فإن عبقرية أوتو فون بسمارك (Otto von Bismarck) تكمن في أنه أدرك أن القوة الزائدة عن اللزوم ضارّة لألمانيا، لأنها ستقود جاراتها إلى التوازن ضدّها. لذا، فقد وضع بحِكمته الكوابح على التوسع الألماني بعد تحقيقه انتصارات ساحقة في الحرب النمساوية – البروسية (1866) والحرب الفرنسية – البروسية (1870 – 1871).

يجادل بعض الواقعيين الدفاعيين بأن هنالك [معيارَ] توازن الهجوم والدفاع (offence-defence balance)، يساعد في معرفة مدى سهولة أو صعوبة قهر إقليم أو إلحاق الهزيمة بالمُدافع على أرض المعركة. بكلمة أخرى، فإنه يخبرك إن كان الهجوم مُجْديًا أم لا. ويؤكد الواقعيون الدفاعيون على أن كفة ميزان الهجوم والدفاع عادة ما تكون راجحة لمصلحة المُدافع، وبذلك فمن المرجح لأي دولة تحاول الحصول على مقدار كبير من القوة الإضافية أن ينتهي بها المطاف إلى الدخول في سلسلة من الحروب الخاسرة. وبناءً عليه، ستُدرك الدول عدم جدوى الهجوم وستركز بدلًا من ذلك على المحافظة على مكانتها في ميزان القوى. وإذا ما اتخذت بالفعل موقفًا هجوميًا، فإن أهدافها ستكون محدودة.

ويجادل الواقعيون الدفاعيون أيضًا بأنه، حتى عندما يكون الغزو معقولًا، فإنه لا يكون مُربِحًا لأن التكاليف تفوق الفوائد. وبسبب الشعور القومي (nationalism)، يصبح تَغلُّبُ الغازي على المغزو أمرًا صعبًا للغاية، لا بل مستحيلًا في بعض الأحيان. فأيديولوجية القومية، ذات التأثير الجماعي والقوي، تتعلق

في مجملها بحق تقرير المصير الذي يكفل عمليًا أن تثور الشعوب التي تقع تحت الاحتلال ضدّ المُحتل. وعلاوة على ذلك، فإنه يصعب على الغريب أن يستفيد من الاقتصادات الصناعية الحديثة، وذلك لأن تكنولوجيات المعلومات تتطلب أساسًا الانفتاح والحرية، والاثنتان نادرًا ما توجدان لدى الاحتلال.

باختصار، فإن الغزو ليس أمرًا صعبًا فحسب، وإنما حتى في تلك الحالات النادرة التي تغزو فيها القوى العظمى دولة أخرى، فإنها تجني القليل من الفوائد والكثير من المشكلات. ووفقًا للواقعية الدفاعية، يجب أن تكون هذه الحقائق الأساسية عن الحياة في النظام الدولي واضحة لجميع الدول، وعليها أن تحدّ من رغبة الدول في المزيد من القوة، وإلا فإن الدول تُعرّض نفسها للخطر الذي يهدد بقاءها. لو اعترفت جميع الدول بهذا المنطق – وهو ما عليها فعله إذا كانت جهات فاعلة عقلانية – ينبغي إذًا ألّا تكون المنافسة الأمنية شديدة الحدّة، ويجب ألّا يكون هناك إلا القليل من حروب القوى العظمى، وينبغي بالطبع ألّا يكون هناك أي حروب مركزية (central wars) (وهي الصراعات التي تتضمن جميع القوى العظمى أو معظمها).

الكتاب المنتقى

كتاب كينيث والتز بعنوان نظرية السياسة الدولية[6]

إن كتاب كينيث والتز نظرية السياسة الدولية[7] هو الكتاب الذي يشكل القاعدة الأساس للواقعية البنيوية، وربما يكون الأكثر تأثيرًا في ما كُتب عن العلاقات الدولية عبر السنين الخمسين الماضية. والأطروحة الجوهرية فيه هي أن غياب سلطة عليا يمكن أن تلجأ الدول إليها في الأزمات، إضافة إلى رغبة الدول في البقاء، لا يترك لها خيارًا سوى التنافس في ما بينها من أجل القوة. ومن المنطقي أن يكون لديك قوة أكبر من قوة منافسيك إذا كنت

(6) المصدر نفسه.

(7) المصدر نفسه.

مضطرًا إلى الاعتماد على نفسك عندما تدق المشاكل بابك. ففي النهاية، إن احتمال أن تتعرض الدول الأقوى للهجوم هي أقل بكثير من احتمال تَعرُّض الدول الأضعف له.

على الرغم من ذلك، فإن والتز يؤكد أنه ينبغي للدول ألّا تحاول الحصول على أقصى قدر من القوة، لأن الجهد الذي يُبذل في نيل المزيد من القوة يمكنه بسهولة أن يأتي بنتيجة عكسية. ومن المؤكد أنه ينبغي لها ألّا تسعى إلى الهيمنة، وإنما يجب أن يكون هدفها الرئيس أن تحرص على ألّا تكتسب الدول الأخرى قوّة على حسابها هي. ويُشدّد والتز على أن «الشاغل الأول للدول ليس الحصول على أكبر قدر من القوة، وإنما الحفاظ على مكانتها في النظام». إضافة إلى ذلك، فإن والتز لا يقترح أن الدخول في حرب من أجل الحصول على القوة هو أمر منطقي من الناحية الاستراتيجية. وهنالك جوهريًا ضوابط حقيقية على حدّة المنافسة الأمنية في عالَم والتز، ولهذا السبب فهو يوصف أحيانًا بالواقعي «الدفاعي».

يجادل والتز بأنه يجب على الدول أن تتحكم في شهوتها للقوة وذلك بسبب سيطرة السلوك المُوازِن. فالدول تقوم دائمًا تقريبًا بكبح الدول المنافسة التي تسعى إلى أن تكون قوية بشكل استثنائي. ويمكن الدول التي تشعر بالتهديد أن تُعزز القدرات الخاصة بها - «التوازن الداخلي» - أو أن تتّحد معًا لتُشكِّل تحالفًا مُوازِنًا - «التوازن الخارجي». ولأن «توازنات القوى تتشكل بشكل متكرر» كما يقول والتز، فإن على الدول العدوانية أن تتوقع أن يتم إيقافها من ضحاياها المحتملين.

يتضمن كتاب نظرية السياسة الدولية عددًا من الأفكار المهمة الأخرى. فوالتز يجادل بأن أنظمة [الدولية، بين الدول] القطبين مسالمة أكثر من الأنظمة متعددة الأقطاب، وبأن الاعتمادية الاقتصادية المتبادلة تزيد من احتمال حدوث الصراع. كما يطرح والتز التمييز المهمّ بين التوازن (balancing) وتحالفات الالتحاق بالركب (bandwagoning)، حيث

يشير الأخير إلى اتحاد القوى العسكرية للدول مع دولة صاعدة تربح الحروب وتحصل على القوة. ويؤكد والتز على أن «السلوك الذي يعززه النظام هو التوازن وليس تحالفات اللحاق بالركب»، ذلك لأن الدول لا تريد أن تكون ضعيفة أمام شريك قوي. أخيرًا، فإن والتز يُقدِّم الحجة المثيرة للجدل بأن التعاون بين الدول صعب بسبب المخاوف التي تتعلق بـ «المكاسب النسبية»، ويقترح أن عقد الصفقات أمر صعب لأن الدول تخشى من أن يحصل الطرف الآخر على حصة أكبر من الكعكة فتُحوّل ميزان القوى لمصلحتها.

لا يقبل الواقعيون الهجوميون هذه الحجج؛ فهُم يدركون أن الدول المهدَّدة غالبًا ما تتوازن ضد الخصوم الخطرين، لكنهم يؤكدون أن التوازن عادة ما يكون غير فعال، خصوصًا عندما يتعلق الأمر بتشكيل تحالفات توازنية، وأن عدم الفعالية هذا يوفر فرصًا للمعتدي الذكي في استغلال خصومه. وعلاوة على ذلك، فإن الدول المهدَّدة غالبًا ما تختار تمرير المسؤولية (buck-passing) [التهرّب من المسؤولية وتحميلها لطرف آخر]، بدلًا من الانضمام إلى تحالف موازنة. بكلمة أخرى، فهي تحاول أن تقنع الدول الأخرى بأن تتحمّل عبء تقييد الخصم القوي بينما تبقى هي في الكواليس. وهذا النوع من السلوك المألوف بين القوى العظمى، يهيّئ الفرص أيضًا لشنّ عدوان.

كما يُعارض الواقعيون الهجوميون الادعاء بأن لدى المُدافع ميزة كبيرة على المهاجم، والذي يعني أن الهجوم نادرًا ما يؤتي ثِمارًا. لكنّ سجلّ التاريخ يُظهر طبعًا أن الجهة التي تشرع في إشعال الحرب هي التي تفوز في الحرب في أغلب الأحيان. وفيما قد يكون من الصعب تحقيق الهيمنة، فإن الولايات المتحدة الأميركية حققت بالفعل هذا الإنجاز الفذّ في النصف الغربي من الكرة الأرضية خلال القرن التاسع عشر. كما أن الإمبراطورية الألمانية كادت أن تحقق الهيمنة في أوروبا خلال الحرب العالمية الأولى.

على الرغم من ذلك، فإن الواقعيين الدفاعيين والواقعيين الهجوميين على

حدّ سواء يتفقون على أنه ليس للأسلحة النووية فائدة تُذكر للغايات الهجومية، إلا حينما يكون طرف واحد فقط في الصراع هو الذي يمتلكها. والسبب في ذلك بسيط، وهو أنه إذا كان الطرفان يمتلكان قدرة انتقامية من أجل البقاء، فإن أحدًا منهما لن يحقق ميزة نتيجة توجيهه الضربة أولًا. علاوة على ذلك، فإن كلا الطرفين يتفقان على أن الحرب التقليدية بين الدول المُسلّحة نوويًا ممكنة لكنها غير مرجحة، وذلك بسبب خطر تصعيد الحرب لتصل إلى المستوى النووي.

أخيرًا، ففيما يعترف الواقعيون الهجوميون بأن الغزو لا يجدي أحيانًا، فإنهم يُشيرون إلى أنه في بعض الأحيان يجدي بالفعل. فيمكن للغزاة أن يستفيدوا من اقتصاد الدولة المهزومة لتحقيق المكاسب، حتى في عصر المعلومات. وفي الواقع، فإن بيتر ليبرمان (Peter Liberman) يحاجّ بأن لتكنولوجيا المعلومات بُعدًا «أورويليًا» [نسبة إلى الروائي الإنكليزي جورج أورويل (George Orwell)]، يُساعد في ممارسة القمع بطرائق خطيرة(8). ومن المؤكد أن القومية لديها القدرة لتعقيد المسألة بالنسبة إلى الاحتلال، إلا أن حُكم الدول التي تقع تحت الاحتلال سهل نسبيًا في بعض الأحيان، وذلك كما كان الحال عليه في فرنسا تحت حكم النازيين (1940 - 1944). علاوة على ذلك، فإن الدولة المنتصرة ليست في حاجة إلى احتلال دولة مهزومة كي تمتاز عليها. فقد يستولي المنتصر على جزء من أراضي الدولة التي وقعت تحت الاحتلال، ويقسمها إلى دولتين صغيرتين أو أكثر، أو أنه قد ينزع سلاحها ويمنعها من إعادة التسلح.

من أجل هذه الأسباب جميعها، يتوقع الواقعيون الهجوميون من القوى العظمى أن تبحث باستمرار عن الفرص التي تعطيها ميزة على غيرها من القوى العظمى، حيث تكون الغنيمة النهائية هي الهيمنة. وستغلب الحدة على المنافسة الأمنية في هذا العالَم، وثمة احتمالات لنشوب حروب قوى عظمى. فضلاً عن ذلك، فإن الخطر الكبير في حدوث حرب مركزية سينشأ متى كان هناك مهيمن محتمل في الساحة.

---

(8) Peter Liberman, *Does Conquest Pay: The Exploitation of the Occupied Industrial Societies* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1996), p. 126.

لقد كان سلوك القوى العظمى في الماضي متوافقًا مع تنبؤات الواقعية الهجومية أكثر من توافقه مع تنبؤات الواقعية الدفاعية. وقد وقعت حربان عالميتان خلال النصف الأول من القرن العشرين، حاولت فيهما ثلاث قوى عُظمى أن تحقق الهيمنة الإقليمية وفشلت في ذلك، وهي: الإمبراطورية الألمانية، والإمبراطورية اليابانية، وألمانيا النازية. وقد سيطرت الحرب الباردة على النصف الثاني من القرن نفسه، حين دخلت الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي في منافسة أمنية حادّة أوشكت على التحوّل إلى حرب قتالية إبّان أزمة الصواريخ الكوبية (1962).

يعترف عديد من الواقعيين الدفاعيين بأن القوى العظمى تتصرف في كثير من الأحيان بطرائق تُناقض نظريتهم [الواقعيين الدفاعيين]. وعلى الرغم من ذلك، فإنهم يؤكدون أن تلك الدول لم تكن تتصرف بعقلانية، لذلك فإن من غير المدهش أنّ ألمانيا الإمبريالية، والإمبراطورية اليابانية، وألمانيا النازية، قد دُمّرت في تلك الحروب التي أشعلتها بحماقة منها. ويجادل الواقعيون الدفاعيون بأن الدول التي تحقق أقصى قدر من القوة، لا تعزز فرصها في البقاء، وإنما تُضْعِفها.

هذا بالطبع جدال مشروع، لكن بمجرد أن اعترف الواقعيون الدفاعيون بأن الدول غالبًا ما تتصرف بحماقة من الناحية الاستراتيجية، فإن عليهم أن يوضّحوا متى تتصرف الدول وفقًا لما تمليه نظريتهم الواقعية البنيوية ومتى لا تقوم بذلك. وهكذا، فإنه يُعرف عن والتز مجادلته في أن نظريته في السياسة الدولية تحتاج إلى أن تُدعَّم بنظرية منفصلة في السياسة الخارجية يمكنها أن تفسّر السلوك المُضلِّل للدولة. إلا أن تلك النظرية الإضافية، والتي تركز بثبات على العوامل السياسية الداخلية، ليست نظرية للواقعية البنيوية.

إن نظريات الواقعيين الدفاعيين أمثال باري بوزن (Barry Posen)، وجاك سنايدر (Jack Snyder)، وستيفن فان إيفيرا (Stephen Van Evera)، تتوافق كثيرًا مع هذا النموذج البسيط الذي وضعه والتز. فكل واحد منهم يجادل بأنه في إمكان المنطق البنيوي أن يُفسّر جزءًا معقولًا من سلوك الدول، لكن جزءًا كبيرًا منه لا

يمكن تفسيره من خلال الواقعية البنيوية. لذا فثمة حاجة إلى نظرية بديلة من أجل تفسير تلك الحالات التي تتصرف فيها القوى العظمى بطرائق غير استراتيجية. وتحقيقًا لتلك الغاية، يَعتمد بوزن على النظرية التنظيمية[9] (organizational theory)، ويعتمد سنايدر على نوع نظام الحكم الداخلي[10]، أما فان إيفيرا فيعتمد على مبدأ العسكرية[11] (militarism). وكما قال والتز، فإن كل واحدٍ منهم يقترح نظريةً في السياسة الخارجية. وخلاصة القول إنّه يجب على الواقعيين الدفاعيين أن يتعدّوا الواقعية البنيوية ليُفسروا الطريقة التي تتصرف بها الدول في النظام الدولي. وعليهم أن يدمجوا النظريات المتعلقة بالمستوى الداخلي مع تلك المتعلقة بمستوى النظام لتفسير الكيفية التي يعمل بها العالَم.

من ناحية أخرى، يميل الواقعيون الهجوميون إلى الاعتماد الحصري على الحجج البنيوية لتفسير السياسة الدولية. وهم ليسوا في حاجة إلى نظرية منفردة في السياسة الخارجية، وذلك أساسًا لأن العالم يشبه إلى حدّ كبير الشكل الذي يقول الواقعيون الهجوميون إنه يفترض أن يبدو عليه. وعلى أي حال، فإن هذا يعني أن عليهم إثبات أن سعي ألمانيا إلى تحقيق الهيمنة في أوروبا بين عامي 1900 و1945، وسعي اليابان إلى الهيمنة في آسيا في الحقبة ما بين عامي 1931 و1945، كانت خطوات استراتيجية صحيحة. وبالطبع، يُدرك الواقعيون الهجوميون أن الدول تتصرف أحيانًا بطرائق تتصف بالحمق من الناحية الاستراتيجية، وأن تلك الحالات تناقض نظريتهم. وكما تمّ التأكيد سابقًا، فإن لدى الواقعيين الدفاعيين موقفًا احتياطيًا ليس متوفرًا عند الواقعيين الهجوميين، ألا وهو أنهم يستطيعون تفسير حالات السلوك غير الاستراتيجي من خلال نظرية منفصلة في السياسة الخارجية.

---

(9) Barry R. Posen, *The Sources of Military Doctrine: France, Britain, and Germany between the World Wars* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1984).

(10) Jack L. Snyder, *Myths of Empire: Domestic Politics and International Ambition* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1991).

(11) Stephen Van Evera, *Causes of War: Power and the Roots of Conflict* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1999).

ما الذي يتسبّب في حروب القوى العظمى؟

يعترف الواقعيون البنيويون بأن الدول يمكنها الدخول في حرب لواحد من أسباب عدّة، ما يجعل من الاستحالة بمكان وضع نظرية بسيطة تشير إلى عامل واحد في كونه المسبب الرئيس للحرب. ولا يوجد شكٌ في أن الدول تشنّ الحروب أحيانًا لتحقق سلطة على دولة منافسة وتعزز أمنها تاليًا. لكن الأمن ليس دائمًا القوة المحرّكة وراء قرار الدولة في إشعال حرب. ففي بعض الأحيان، تكون الأيديولوجية أو الاعتبارات الاقتصادية أكثر أهمية من الأمن. فَعَلى سبيل المثال، كانت القومية هي السبب الرئيس الذي دفع بسمارك إلى شنّ حروبٍ ضد الدانمارك (1864)، والنمسا (1866)، وفرنسا (1870 – 1871). فقد أراد القائد البروسي أن يُشكّل ألمانيا موحّدة.

إن الحروب التي تنطلق يغلب عليها أن تكون مدفوعة بدوافع غير أمنية تتوافق مع الواقعية البنيوية طالما أن المعتدي لا يقصد التصرف بطرائق تؤدي إلى إلحاق الضرر بمكانته في ميزان القوى. وفي الواقع، يؤدي النصر في الحرب في أغلب الأحيان إلى تحسين مكانة القوة النسبية للدولة، بغضّ النظر عن سبب إشعال النزاع. فقد كانت الدولة الألمانية التي نشأت بعد عام 1870 أقوى بكثير من الدولة البروسية التي قادها بسمارك في عام 1862.

وعلى الرغم من أن إفراد مسبّبٍ واحدٍ معيّن للحروب جميعها ليس بالعمل المثمر، فإن الواقعيين البنيويين يؤكدون أن احتمال نشوب الحرب يتأثر بالتصميم البنيوي للنظام الدولي. ويجادل بعض الواقعيين بأن المتغيّر الرئيس هو عدد القوى العظمى أو الأقطاب في النظام، بينما يركز آخرون على توزيع القوة في ما بين الدول الرئيسة. وثمة مقاربة ثالثة تنظر إلى الكيفية التي تقوم من خلالها التغيرات في توزيع القوى بالتأثير في إمكان نشوب الحرب. أخيرًا، يزعم بعض الواقعيين أن التباينات في ميزان الهجوم والدفاع لها التأثير الأكبر في احتمالات نشوب الحرب.

قطبية النظام

يدور نقاش منذ أمد بعيد في ما بين الواقعيين حول ما إذا كانت الثنائية القطبية (bipolarity) (وجود قوتيْن عُظميين) أكثر عرضة أم أقل عرضة لوقوع حرب من التعددية القطبية (multipolarity) (وجود ثلاث قوى عظمى أو أكثر). وهناك اتفاق عامّ على أن نظام الدول كان متعدد الأقطاب منذ بدايته في عام 1648 إلى حين انتهاء الحرب العالمية الثانية في عام 1945. فيما ساد نظام القطبين فقط خلال الحرب الباردة التي بدأت مباشرة عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية واستمرت حتى عام 1989.

من السهل أن نفترض أن التاريخ الأوروبي في القرن العشرين يوضّح إن كانت الثنائية القطبية أكثر سلمية من التعددية القطبية. فلقد نشبت حربان عالميتان في النصف الأول من ذلك القرن عندما كانت أوروبا متعددة الأقطاب، بينما لم تكن هناك حرب إطلاق نار بين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي خلال النصف الأخير من ذلك القرن، حينما كان النظام يقتصر على قطبين.

مع ذلك، فإن هذا الجدال يبدو أقل إقناعًا عندما نوسّع الحقبة الزمنية لتشمل القرن التاسع عشر. فلم تكن هناك أي حروب بين أيّ من القوى العظمى الأوروبية منذ عام 1815 إلى عام 1853، وأيضًا من عام 1871 إلى عام 1914. وفترات الاستقرار النسبي الطويلة تلك، والتي ظهرت في أوروبا متعددة الأقطاب، تُقارن إيجابيًا بـ«الحقبة السلمية الطويلة» للحرب الباردة. لذلك، يصعب تحديد إن كانت القطبية الثنائية أم التعددية القطبية هي الأكثر قابلية لحروب القوى العظمى من خلال النظر إلى التاريخ الأوروبي الحديث.

لكنّ مؤيدي هذين المنظورين المتنافسَين لا يعتمدون على التاريخ وحده لإثبات وجهة نظرهم، بل يوظفون أيضًا الحجج النظرية. فالواقعيون الذين يعتقدون بأن ثنائية الأقطاب أقل قابلية للحروب يُقدمون ثلاث حجج تدعّم اعتقادهم. أولًا، يؤكد هؤلاء أن ثمة فرصًا أكبر في أن تحارب القوى العظمى بعضها بعضًا في التعددية القطبية. فهنالك قوّتان اثنتان فقط في القطبية الثنائية،

ما يعني أنه ليس هنالك إلا قوة عظمى واحدة [في حال عدم وجود تعددية المحاور] مقابل [اشتباك محتمل واحد بين] زوج من القوى العظمى. في المقابل، يوجد في التعددية القطبية ثلاثة أزواج من الصراعات المحتملة عندما تكون هناك ثلاث قوى عظمى، وأكثر من ذلك كلما أخذ عدد القوى العظمى في الازدياد.

ثانيًا، هناك ميل إلى وجود مساواة أكبر بين القوّتين العظميين في الثنائية القطبية، لأنه كلما ازداد عدد القوى العظمى في النظام، زادت احتمالات عدم التكافؤ في ما بين القوى العظمى، في توزيع الثروة والسكان اللذَين يُعدّان حَجَرَي الأساس للقوة العسكرية. وعندما يكون ثمة اختلال في موازين القوى، غالبًا ما يكون لدى الأقوى فرص في استغلال الأضعف. علاوة على ذلك، يُحتمل في النظام متعدد الأقطاب أن تتحالف قوّتان أو أكثر في عصبة ضد قوة عظمى ثالثة. وهذا النوع من السلوك مستحيل في نظام القطبين كما هو واضح من اسمه.

ثالثًا، هناك احتمال أكبر لحدوث خطأ في التقدير في التعددية القطبية، وعادة ما يُساهم سوء التقدير في اندلاع الحرب. في حين أن هناك وضوحًا أكبر تحديدًا في القطبية الثنائية بشأن الأخطار المحتملة، وذلك لأنه لا يوجد سوى قوة عظمى أخرى واحدة فقط. وتركز هاتان الدولتان دومًا إحداهما على الأخرى، ما يقلل احتمالات إساءة تقدير كل منهما لقدرات الأخرى أو نواياها. في المقابل، هنالك عدد من القوى العظمى في التعددية القطبية، وهي عادة ما تعمل في بيئة مائعة، يصعب فيها تمييز الأصدقاء من الخصوم، كما يصعب تحديد قوّتهم النسبية.

ويقال أيضًا عن عملية التوازن إنها أكثر كفاءة في الثنائية القطبية، إذ ليس لدى كلٍّ من القوى العظمى خيار سوى أن تواجه الأخرى مباشرة. ففي النهاية، ليس من قوى عظمى أخرى يمكنها أن تُحدث التوازن أو أن تكون جزءًا من تحالف موازن، وإضافة إلى ذلك، فعلى الرغم من إمكان أن تكون القوى الأقل قوة حليفة مفيدة، إلا أنه لا يمكنها أن تحدد التوازن الكلي للقوى. لكن في

التعددية القطبية، عادة ما تشعر الدول المهدَّدة بالرغبة في تمرير المسؤولية إلى الدول الأخرى المهدَّدة. وعلى الرغم من أن تمرير المسؤولية استراتيجية مغرية، إلا أنها قد تقود إلى ظروف يعتقد فيها المعتدون بأنهم يستطيعون عزل خصمهم وإلحاق الهزيمة به. وبالطبع، قد تختار الدول المهدَّدة ألّا تمرر المسؤولية، وأن تُشكّل بدلًا من ذلك تحالفًا توازنيًا ضد الدولة المهدِّدة. لكن تشكيل التحالفات عادة ما يكون عملية غير واضحة النتائج؛ إذ قد يستنتج المعتدي أنه يستطيع تحقيق أهدافه قبل أن يتم كليًا تشكيل التحالف المعارِض. وهذه الديناميات غير موجودة في عالَم الثنائية القطبية البسيط، حيث لا يوجد ما يُقلق الخصمين سوى أحدهما للآخر.

في أي حال، ليس لدى جميع الواقعيين قبول للزعم بأن الثنائية القطبية تساعد على السلام. فبعضهم يجادل بأن تعددية الأقطاب أقل عرضة للحروب. وفي وجهة النظر هذه، كلما كثرت القوى العظمى في النظام، تحسّنت فرص إحلال السلام. وهذا التفاؤل مبني على اعتبارين اثنين: الأول، هو أن الردع (deterrence) أسهل بكثير في نظام التعددية القطبية، لأن هنالك عددًا أكبر من الدول التي يمكن أن تتحالف معًا لتواجه دولة شديدة العدوانية، وتملك قوة ساحقة. أما في الثنائية القطبية، فليس من شركاء آخرين ليقوموا بخلق التوازن. وقد تكون عملية الموازنة في التعددية القطبية غير فعالة أحيانًا، لكن التحالف يتشكّل في النهاية، وتتم هزيمة المعتدي، كما هو الحال بالنسبة إلى كل من فرنسا النابليونية، وألمانيا الإمبريالية، والإمبراطورية اليابانية، وألمانيا النازية، اللواتي تعلّمنَ الدرس من خلال تجاربهن القاسية.

الاعتبار الثاني هو أن العداء بين القوى العظمى في التعددية القطبية أقل بكثير لأن مقدار الاهتمام الذي يعطيه بعض القوى العظمى إلى بعضها الآخر أقل منه في الثنائية القطبية. ففي عالم يحتوي على قوّتين عُظميين اثنتين فقط، فإن كل واحدة منهما تركز انتباهها على الأخرى. لكن في التعددية القطبية، ليس في مقدور الدول أن تعطي اهتمامًا زائدًا بأي واحدة من جاراتها، إذ عليها أن توزع انتباهها على القوى العظمى جميعها. إضافة إلى ذلك، فإن التفاعلات

العديدة بين الدول المختلفة في النظام متعدد الأقطاب تخلق عديدًا من الانقسامات المتداخلة التي تخفف من حدّة الصراع. وباختصار، يقلل التعقيد من احتمالات وقوع حرب بين القوى العظمى.

يجادل عدد من الواقعيين بأن الأحادية القطبية (unipolarity) لم تأتِ إلّا مع انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي[12]؛ أي إن الولايات المتحدة الأميركية هي القوة العظمى الوحيدة، وقد حققت الهيمنة عالميًا، وهي مأثرة لم تحققها أي دولة أخرى على الإطلاق. إلا أن ثمة من يجادل من الواقعيين بأن نظام ما بعد الحرب الباردة هو نظام متعدد الأقطاب وليس أحادي القطب. ويؤكدون أن الولايات المتحدة الأميركية هي الدولة الأقوى على وجه الأرض، لكن هناك قوى عظمى أخرى، كالصين وروسيا مثلًا.

إذا كان النظام الدولي أحادي القطب، فما هي عواقب ذلك على الاستقرار الدولي؟ يرجّح أن يكون عالمٌ كهذا أكثر هدوءًا واستقرارًا من عالم ثنائي القطبية أو متعدد الأقطاب. والأهم من ذلك، هو أنه لا يمكن أن تحدث منافسة أمنية ولا حروب بين الدول العظمى في الأحادية القطبية، ذلك أنها لا تشتمل إلا على قوة عظمى وحيدة. وعلاوة على ذلك، يحتمل أن تقوم القوى الصغرى بما لا يلائمها كي تتجنب قتال القطب الأوحد. فانظر إلى النصف الغربي من الكرة الأرضية الذي تحظى فيه الولايات المتحدة الأميركية بالهيمنة بشكل واضح، نجد أن لا دولة في تلك المنطقة ستبدأ الحرب طوعًا مع الولايات المتحدة الأميركية لخوفها من الهزيمة السهلة والحاسمة التي ستلحق بها. وينطبق هذا المنطق ذاته على جميع مناطق العالم إذا ما نظرنا إلى الولايات المتحدة الأميركية على أنها مهيمِن عالمي.

هنالك تحذيران يرتبطان بهذا النوع من الحجج. فإذا ما شعرَتْ القوة المهيمنة بالأمان في غياب قوى عظمى أخرى وسحبَتْ معظم قواتها العسكرية إلى نطاقها الإقليمي الخاص، فمن المرجح أن تقوم منافسة أمنية أو حتى أن

---

(12) William C. Wohlforth, «The Stability of a Unipolar World,» *International Security*, vol. 24, no. 1 (1999).

تندلع الحرب في الأقاليم التي تتركها، ذلك أنه لن يتبقّى للقطب الوحيد حضورٌ في تلك الأماكن حتى يحافظ على النظام فيها. ومن ناحية أخرى، قد تظنّ القوة المهيمنة بأن مكانتها المتفوقة تفتح لها بابًا من الفرص كي تستخدم قوّتها العسكرية الرهيبة في إعادة ترتيب السياسة (politics) في الأقاليم البعيدة منها. لكن القوة المهيمنة عالميًا، والتي تمارس عملية هندسة اجتماعية واسعة النطاق على فوهة البندقية، سوف لن تساهم في إحلال السلام العالمي. مع هذا، فمن غير الممكن أن تقوم حرب بين القوى العظمى في الأحادية القطبية.

قوى متوازنة أم غير متوازنة

بدلًا من النظر إلى عدد القوى العظمى لتفسير اندلاع الحرب، يجادل بعض الواقعيين بأن المتغيّر التفسيري الرئيس هو مقدار القوة التي تتحكم بها كل واحدة من هذه القوى، إذ من الممكن أن تكون القوة موزّعة بالتساوي تقريبًا بين القوى العظمى. وعلى الرغم من أن نِسب القوّة بين جميع القوى العظمى تؤثر في احتمالات السلام، إلا أن النسبة الرئيسة هي تلك التي تكون بين الدولتين الأقوى في النظام. وإذا كانت ثمة فجوة من انعدام التوازن، فإن الدولة التي تقع في المرتبة الأولى هي القوة المتفوقة [الراجحة] (preponderant power)، وذلك ببساطة لأنها أقوى بكثير جدًا من جميع القوى الأخرى[13]. أمّا إذا كانت الفجوة صغيرة بين القوّتين الأولى والثانية، يقال عندئذ إنه يوجد توازن تقريبي للقوى، حتى وإن لم تكن القوى موزعة بالتساوي بين القوى العظمى جميعها. فالنقطة الأساسية تكمن في عدم وجود فارق ملحوظ في القوة بين الدولتين الرائدتين.

يؤكد بعض الواقعيين أن وجود دولة قوية للغاية يساعد على إحلال السلام. وتذهب الحجة هذه إلى القول بأن القوة الراجحة ستشعر على الأغلب بالأمان كونها قوية كفاية مقارنة بمنافسيها، لذا ستكون لديها حاجة قليلة إلى

(13) إن وجود قوة متفوقة [راجحة] هو ليس الأحادية القطبية، لأن القوة المتفوقة ليست القوة الوحيدة في النظام. أما في الأحادية القطبية، فتكون هنالك قوة عظمى واحدة فحسب.

استخدام القوة من أجل تحسين مكانتها في ميزان القوى. علاوة على ذلك، فإنه من غير المحتمل أن تقوم أي من القوى العظمى الأخرى بافتعال قتال مع القوة الرائدة، لأن خسارتها ستكون أكيدة على الأغلب. وعلى الرغم من ذلك، فإن الحرب بين القوى العظمى ذات القوة الأقل تبقى ممكنة، لأن توازن القوى بين أي اثنتين منها سيكون متساويًا تقريبًا ولو في بعض الأحيان، مُتيحًا بذلك إمكان أن تغلب إحداهما الأخرى. لكن حتى في تلك الحالة، إذا كانت القوة المتفوقة تعتقد بأن هذا النوع من الحروب قد يُخلّ بالنظام الدولي الإيجابي، فعليها أن تمتلك الوسائل لإيقافها، أو في الأقل لجعلها حوادث غير اعتيادية.

والحالة التاريخية التي يركّز عليها مؤيدو هذا المنظور هي الحقبة ما بين هزيمة نابليون في عام 1815 واندلاع الحرب العالمية الأولى في عام 1914. فلم تكن هناك سوى خمس حروب بين القوى العظمى خلال هذه الحقبة من الأعوام المئة (وذلك في ما بين عامي 1853 و1856، وفي عام 1859، وعام 1866، وبين عامي 1870 و1871، وبين عامي 1904 و1905)، ولم تكن أيٌّ منها حربًا مركزية كالصراعين اللذين طوّقا هذه الحقبة. ويقال عن هذه الحقبة الطويلة من الهدوء النسبي - والتي يُطلق عليها أحيانًا المصطلح اللاتيني Pax Britannica أي السّلم البريطاني - إنها النتيجة الناجمة عن موقف بريطانيا القيادي والمسيطر في النظام الدولي. في المقابل، فإن السبب في وجود حروب مركزية قبل هذه الحقبة وبعدها هو أن فرنسا النابليونية وألمانيا الإمبريالية، كانتا متساويتين تقريبًا في القوة مع بريطانيا.

يتبنى واقعيون آخرون وجهة النظر المغايرة فيجادلون بأن التفوق [الرجوح] يزيد من فرص وقوع الحرب. وفي الواقع فإن نشوب الحروب المركزية مرجّحٌ عندما تكون هنالك دولة قوية على نحو استثنائي في النظام. ووفقًا لهذا المنظور، فإن القوة المتفوقة هي مهيمن محتمل، ذلك أنها تملك الوسائل التي تمكّنها من محاولة تحقيق السيطرة على النظام العام، وهذه هي أفضل ضمانة للبقاء ضمن الفوضى الدولية. لذلك فإنها لن تكون راضية بالوضع الراهن، وإنما ستبحث عن فرص لتحقيق الهيمنة. وعندما يكون

هناك تساوٍ تقريبي بين القوى العظمى، لا يمكن عندئذٍ لأي دولة أن تحاول تحقيق الهيمنة بجدّية، مُستبعدة احتمال وقوع الحروب المركزية الفتّاكة. ويبقى احتمال وقوع حروب بين القوى العظمى قائمًا، لكن حقيقة أن القوة تميل إلى أن تكون موزعة بالتساوي تقريبًا تقلل الحوافز التي تدفع إلى افتعال معارك مع قوى عظمى أخرى.

يحاجّ مؤيدو وجهة النظر هذه بأن الحروب النابليونية كانت في أغلبها نتيجة لحقيقة أن فرنسا كانت مهيمنًا محتملًا في أواخر القرن الثامن عشر، وبأن الحربَين العالميتين قد نشبتا لأن ألمانيا كانت ولمرتين خلال النصف الأول من القرن العشرين في موقف يسمح لها بأن تحاول تحقيق الهيمنة أوروبيًا، وبأن حقبة الهدوء النسبي الطويلة منذ عام 1815 وحتى عام 1914 لم تكن نتيجة للسِّلم البريطاني (Pax Britannica)، ذلك لأن بريطانيا لم تكنٍ في ذلك الوقت قوة متفوقة. فلم يكن هنالك أصلًا أي تحالف توازني قد شُكِّل على الإطلاق ضد بريطانيا التي كانت القوى القارّية الأوروبية بالكاد تخشاها. وإنما السبب في أن مدة طويلة من الهدوء السلمي سادت في أوروبا خلال حقبة المئة عام هذه هو وجود توازن قوى تقريبي في أوروبا متعددة الأقطاب. وبذلك فإن التعددية القطبية غير المتوازنة هي التي تزيد من احتمالات وقوع حرب بين القوى العظمى، وليس التعددية القطبية المتوازنة.

تحوّلات القوى والحروب

يؤكد واقعيون آخرون أن التركيز على المؤشرات الثابتة كعدد القوى العظمى، أو مقدار القوة الذي تسيطر عليه كل واحدة من القوى العظمى، هو تمسّك برأي خاطئ. ويزعمون أنه بدلًا من ذلك، يجب أن يكون التركيز منصبًّا على ديناميات ميزان القوى، خصوصًا على التغييرات البارزة التي تطرأ على توزيع القوى(14). وقد تكون أفضل محاجّة عُرفت في هذا الاتجاه الفكري هي أن القوة المتفوقة عندما تُواجَه بمُنافسٍ صاعد، فإن ذلك يخلق وضعًا خطرًا

Dale C. Copeland, *The Origins of Major War* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2000). (14)

للغاية، لأن ذلك غالبًا ما يؤدّي إلى حرب مركزية. ولأن الدولة المسيطرة تَعرف أن أيامها في قمّة القوة معدودة، فإن لديها دوافع قوية لشنّ حرب وقائية ضد المنافس حتّى توقف صعوده. وبالطبع، فإن على الدولة متراجعة القوة أن تتصرف بينما هي لا تزال تحظى بتميزها الواضح في القوى على منافسها الصاعد. ويجادل بعض الباحثين الأكاديميين بأنه يُرجح ضمن هذا السيناريو أن تقوم القوة الصاعدة بالشروع في الحرب. لكن هذا الجدال ليس مقنعًا، لأن الوقت هو في مصلحة القوة الصاعدة التي هي ليست في حاجة إلى حرب من أجل اللحاق بالدولة الرائدة وتجاوزها.

ويُقال إن أصول الحربين العالميتين توضّح هذا الجدال. فقد كانت ألمانيا هي القوة المسيطرة في أوروبا قبيل هذين الصراعين، لكنها في كل مرة كانت تواجه منافسًا صاعدًا شرق حدودها، وهو روسيا قبل عام 1914، والاتحاد السوفياتي قبل عام 1939. ولمنع انحدارها، وكي تحافظ على مكانتها القيادية في ميزان القوى الأوروبي، شنّت ألمانيا حروبًا وقائية في عامي 1914 و1939، تحولت كلتاهما إلى حروب مركزية مدمّرة.

ميزان الهجوم والدفاع

كما أشرنا سابقًا، فإن بعض الواقعيين الدفاعيين يجادلون بأن هنالك ميزان هجوم ودفاع هو دائمًا تقريبًا في مصلحة الدفاع، لذلك فهو يعمل على التخفيف من حدّة المنافسة الأمنية. ومن هذا المنطلق، فإن ذلك الميزان هو قوة دافعة باتجاه السلام. إلا أن بعض الواقعيين الدفاعيين، في أي حال، يسمحون باحتمال وجود تباين كبير في التوازن بين الدفاع والهجوم، ويجادلون بأنه يحتمل أن تؤدي ميزة الهجوم إلى وقوع حرب، بينما تساعد ميزة السيطرة الدفاعية على إحلال السلام. فعلى سبيل المثال، وقعت الحرب العالمية الثانية لأنه عندما تمّ إدماج الدبابات وطائرات الانقضاض القاذفة للقنابل (dive bombers) في مبدأ الحرب الخاطفة (blitzkrieg doctrine)، فإن ذلك قد حوّل ميزان الهجوم والدفاع بشكل ملحوظ ليصبح لمصلحة الهجوم. من ناحية أخرى، لم تنشب حروب قتالية بين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي خلال

الحرب الباردة، ذلك أن مجيء الأسلحة النووية قد حوّل الميزان بشكل كبير لمصلحة الدفاع.

خلاصة القول، تحاول مجموعة متنوعة من الجدالات البنيوية تفسير متى يزداد احتمال وقوع حرب بين القوى العظمى أو يقلّ. ولكل منها منطقه السببي الكامن والمختلف، وكل منها ينظر إلى السجلّ التاريخي بطريقة مختلفة.

دراسة حالة: هل تستطيع الصين الصعود بطريقة سلمية؟

إن الاقتصاد الصيني ينمو بتسارع لافتٍ منذ أوائل ثمانينيات القرن العشرين، ويتوقع له عديد من الخبراء أن يستمر في النمو بنسبة مشابهة خلال العقود القليلة المقبلة. وإذا كان الأمر كذلك، فستنتهي الصين، بحجم سكّانها الضخم، إلى امتلاك الوسائل لبناء جيش هائل جدًا. ومن المؤكد تقريبًا أنها ستصبح مركزًا للنفوذ والقوة العسكريين، ولكن عمّا ستفعله الصين بقوّتها العسكرية، وما ستكون ردة فعل الولايات المتحدة الأميركية والدول الآسيوية المجاورة على صعودها، فهذه تبقى أسئلة مفتوحة.

لا توجد إجابة واقعية بنيوية منفردة لهذه الأسئلة. فبعض النظريات الواقعية يتنبأ بأن صعود الصين سيؤدي إلى عدم استقرار خطر، بينما تُقدّم نظريات أخرى أسبابًا تدعو إلى الاعتقاد بأنه في إمكان الصين ذات القوة أن تكون لها علاقات سلمية نسبيًا مع جيرانها ومع الولايات المتحدة الأميركية أيضًا. ودعونا نضع في الحسبان بعضًا من وجهات النظر المختلفة هذه، ولنبدأ بالواقعية الهجومية التي تتنبأ بأن تدخل الصين الصاعدة والولايات المتحدة الأميركية في منافسة أمنية حادّة تحمل في طياتها احتمالات كبيرة لوقوع حرب.

صعود الصين وفقًا للواقعية الهجومية

بحسب الواقعية الهجومية، يُعدّ الهدف النهائي للقوى العظمى هو تحقيق الهيمنة، لأن هذا هو أفضل ضامن للبقاء. في الواقع، يستحيل تقريبًا

على أي دولة أن تحقق الهيمنة العالمية، لأن إبراز الدولة قوتها في أنحاء العالم وفي أقاليم القوى العظمى البعيدة، وكذلك الحفاظ عليها هناك، هما أمران غاية في الصعوبة. وإن أفضل نتيجة يمكن أن تطمح الدولة للوصول إليها هي أن تصبح مهيمنًا إقليميًا، ما يعني السيطرة على المنطقة الجغرافية الخاصة بها. وقد فهم «الآباء المؤسسون» للولايات المتحدة الأميركية وخلفاؤهم هذا المنطق وسعوا جاهدين إلى جعل الولايات المتحدة الأميركية القوة المسيطرة في النصف الغربي من الكرة الأرضية. وفي عام 1898 حققت الولايات المتحدة أخيرًا هيمنتها الإقليمية. ومع أن الولايات المتحدة الأميركية قد أصبحت أكثر قوة منذ تلك الحقبة، وهي اليوم أقوى دولة في النظام، إلا أنها ليست مهيمنًا عالميًا.

وثمة هدفٌ إضافي للدول التي تحقق هيمنة إقليمية، وهو أنها تسعى إلى منع القوى العظمى في مناطق جغرافية أخرى من تحقيق المكانة نفسها التي وصلت هي إليها. فالقوى المهيمنة الإقليمية لا ترغب في وجود نظراء منافسين لها. لكنها ترغب في أن تُبقي الأقاليم الأخرى مقسّمة بين دول كبرى عدة، ستقوم عندئذٍ بالتنافس في ما بينها بحيث لا تكون في موقع يسمح لها بأن تركز على المهيمن الإقليمي. وبناءً عليه، فبعد أن حققت الولايات المتحدة الأميركية سيطرة إقليمية، بذلت قصارى جهدها لمنع القوى العظمى الأخرى من السيطرة على آسيا وأوروبا. وقد كانت هنالك أربع قوى عظمى في القرن العشرين تمتلك القدرة على محاولة تحقيق الهيمنة الإقليمية، وهي: الإمبراطورية الألمانية (1900 - 1918)، والإمبراطورية اليابانية (1931 - 1945)، وألمانيا النازية (1933 - 1945)، والاتحاد السوفياتي (1945 - 1989). وفي كل حالة منها، أدّت الولايات المتحدة الأميركية دورًا رئيسًا في إيقاع الهزيمة بتلك القوى الطامحة إلى الهيمنة، وتفكيكها. باختصار، فإن الوضع المثالي بالنسبة إلى أي قوة عظمى هو أن تكون المهيمن الإقليمي الوحيد في العالم.

وإذا كان ما تقوله الواقعية الهجومية صحيحًا، فعلينا أن نتوقع من

الصين الصاعدة أن تُقلّد الولايات المتحدة الأميركية فتحاول أن تكون مهيمنًا إقليميًا في آسيا. وستسعى الصين إلى توسيع فجوة القوة إلى أقصى حدّ بينها وبين جاراتها، ولا سيما اليابان وروسيا. وسَتُريد الصين أن تتأكد من أنها بالغة القوة إلى حدّ أن لا يكون لدى أي دولة في آسيا الوسائل لتهديدها. ومن المحتمل أن تحاول الصين ذات القوة المتزايدة، أن تدفع بالقوات العسكرية الأميركية خارج آسيا، بالطريقة نفسها التي دفعت من خلالها الولايات المتحدة الأميركية بالقوى العظمى الأوروبية خارج النصف الغربي من الكرة الأرضية في القرن التاسع عشر. ويمكن أن نتوقع أيضًا أن تبتكر الصين نسختها الخاصة بها من مبدأ مونرو (Monroe Doctrine).

من وجهة نظر الصين، تُعدّ هذه الأهداف السياساتية منطقيةً من الناحية الاستراتيجية. فمن الطبيعي أن ترغب بيجين في أن تكون جارتاها اليابان وروسيا ضعيفتين عسكريًا، تمامًا كما تفضّل الولايات المتحدة الأميركية أن تكون على حدودها دولتان ضعيفتان عسكريًا ككندا والمكسيك. ويتذكر جميع الصينيين ما حصل في القرن الماضي عندما كانت اليابان قوية والصين ضعيفة. وعلاوة على ذلك، ليس من سبب يدعو الصين القوية إلى قبول وجود قوات عسكرية أميركية فاعلة في فناء بيتها. وصنّاع السياسات الأميركية يستشيطون غيظًا عندما تُرسِل أي من القوى العظمى الأخرى قواتها العسكرية إلى النصف الغربي من الكرة الأرضية. فهذا من دون شكّ يُنظر إليه على أنه تهديد محتمل لأمن الولايات المتحدة. وينبغي أن ينطبق المنطق نفسه على الصين.

يتّضح من السجلّ التاريخي كيف ستكون ردود أفعال صُنّاع السياسات الأميركية إذا ما حاولت الصين السيطرة على آسيا. فالولايات المتحدة الأميركية لا تتحمل وجود نظراء منافسين لها، وقد أوضحت ذلك خلال القرن العشرين؛ فهي مصممة على أن تبقى هي المهيمن الإقليمي الوحيد. لذا ستسعى الولايات المتحدة الأميركية جاهدة إلى كبح جماح الصين وإضعافها إلى حد لا تعود تشكل فيه تهديدًا بالسيطرة على القمم الآمِرة في

آسيا. وخلاصة القول إنه من المرجح أن تتعامل الولايات المتحدة الأميركية مع الصين بالطريقة نفسها تقريبًا التي تعاملت بها مع الاتحاد السوفياتي خلال الحرب الباردة. ومن المؤكد أن الدول المجاورة للصين تخشى صعودها أيضًا، وهي كذلك ستفعل ما في وسعها لمنع الصين من تحقيق الهيمنة الإقليمية. في الواقع، هناك دلائل على أنّ دولًا كالهند واليابان وروسيا، إضافة إلى قوى أصغر كسنغافورة، وكوريا الجنوبية، وفيتنام، تخشى صعود الصين، وهي تبحث عن طرائق لكبح جماحها. وفي النهاية، ستنضم هذه الدول إلى تحالف توازني تقوده الولايات المتحدة لإيقاف صعود الصين، تمامًا كما حصل عندما قامت بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، وحتى الصين بالتحالف عسكريًا مع الولايات المتحدة الأميركية لتطويق الاتحاد السوفياتي أثناء الحرب الباردة.

صعود الصين وفقًا للواقعية الدفاعية

على النقيض من الواقعية الهجومية، تُقدّم الواقعية الدفاعية رواية أكثر تفاؤلًا عن صعود الصين. بالتأكيد، يدرك الواقعيون الدفاعيون أن النظام الدولي يخلق حوافز قوية للدول كي ترغب في زيادات إضافية في قوتها حتى تضمن بقاءها. والصين الجبّارة لن تكون استثناءً لذلك؛ فهي ستبحث عن فرص لتحويل ميزان القوى لمصلحتها. علاوة على ذلك، ستضطر الدول المجاورة لكل من الولايات المتحدة الأميركية والصين أن تتوازن ضد الصين كي تبقيها تحت السيطرة. ولن تختفي المنافسة الأمنية تمامًا من آسيا مع نمو قوة الصين؛ فالواقعيون الدفاعيون ليسوا مثاليين حالمين.

على الرغم من ذلك، فإن الواقعية الدفاعية تعطينا سببًا للاعتقاد بأن المنافسة الأمنية التي تحيط بصعود الصين لن تكون حادّة، وبأن الصين ستكون قادرة على التعايش بسلام مع جاراتها ومع الولايات المتحدة الأميركية على حد سواء. بداية، من غير المعقول استراتيجيًا أن تسعى الدول العظمى إلى تحقيق الهيمنة، ذلك لأن القوى المنافسة لها ستُشكّل

تحالفًا توازنيًا وتتصدّى لها، أو حتى أنها قد تسحقها. وما هو أكثر دهاءً بالنسبة إلى زعماء الصين هو أن يتصرفوا مثل بسمارك الذي لم يحاول قطّ أن يسيطر على أوروبا، لكنه على الرغم من ذلك جعل ألمانيا عظيمة، بدلًا من التصرّف مثل الإمبراطور فيلهلم (Kaiser Wilhelm) أو أدولف هتلر (Adolf Hitler) اللذَين حاول كلٌّ منهما تحقيق الهيمنة وقادا ألمانيا إلى الدمار. وليس في هذا إنكارٌ لحقيقة أن الصين ستسعى إلى الحصول على قوة في آسيا. لكن بنية النظام تفرض عليها أن تكون أهدافها محدودة؛ فهي لن تكون بتلك الحماقة إلى حد أن تحاول زيادة حصتها من القوة العالمية إلى أقصى حدّ. ويفترض أنّ احتواء الصين القوية ذات الشهية المحدودة سيكون أمرًا سهلًا نسبيًا، وكذلك الحال بالنسبة إلى إشراكها في المساعي التعاونية.

ووجود الأسلحة النووية هو سببٌ آخر يدعو إلى التفاؤل؛ إذ من الصعب على أي قوة عظمى أن تتوسع عندما تواجَه بقوى أخرى تملك أسلحة نووية. فالهند، وروسيا، والولايات المتحدة الأميركية تمتلك جميعها ترسانات نووية، وفي إمكان اليابان أن تتحول بسرعة إلى دولة نووية إذا ما شعرت بخطر يتهددها من الصين. ويصبح من المرجح أن تشكل هذه الدول نواة لتحالف توازني مضاد للصين، عندئذٍ لن يكون سهلًا على الصين تخويفها طالما أن لديها أسلحة نووية. في الواقع، فإنه من المرجح أن تتصرف الصين بحذر تجاه هذه الدول لخوفها من إشعال صراع قد يتصاعد ليصل إلى المستوى النووي. وباختصار، فإن الأسلحة النووية ستكون قوة تدفع باتجاه السلام إذا استمرت الصين بالصعود.

أخيرًا، تصعُب رؤية ما ستجنيه الصين من خلال غزوها دولًا آسيوية أخرى. فاقتصاد الصين بات ينمو بتسارع مذهل من دون وجود استثمارات أجنبية، مبرهنًا على أن الغزو ليس لازمًا من أجل تجميع ثروة كبيرة. علاوة على ذلك، فإذا بدأت الصين بغزو الدول واحتلالها، فستلاقي على الأغلب مواجهة ضارية من الشعوب التي تقع تحت سيطرتها. وينبغي أن تكون تجربة

الولايات المتحدة في العراق بمنزلة تحذيرٍ للصين بأن تكاليف التوسع في عصر القومية تفوق الفوائد التي تُجنى من ورائه.

على الرغم من أن هذه الاعتبارات تشير إلى أن صعود الصين يجب أن يكون سلميًا نسبيًا، فإن الواقعيين الدفاعيين يضعون في الحسبان احتمال أن تتسبب العوامل السياسية الداخلية في دفع بيجين إلى التصرف بحماقة من الناحية الاستراتيجية؛ إذ إنهم يدركون أن ألمانيا الإمبريالية، واليابان الإمبريالية، وألمانيا النازية، قد حاولت بغير حكمة منها تحقيق الهيمنة. لكنهم يؤكدون أن سلوك القوى العظمى تلك كان مدفوعًا بأمراض سياسية داخلية، وليس بمنطق استراتيجي سليم. وبما أن ذلك قد يكون صحيحًا، فإنه يترك المجال مفتوحًا أمام احتمال أن تتبع الصين سبيلًا مماثلًا، وفي تلك الحالة لن يكون صعود الصين سلميًا.

وهنالك رؤى واقعية بنيوية أخرى لتقويم إن كان صعود الصين سيكون سلميًا أم لا. فإذا كان العالم أحادي القطب، كما يجادل بعض الواقعيين البنيويين، إذًا سيعمل نمو قوة الصين في نهاية المطاف على وضع حدّ للأحادية القطبية. وعندما يحصل ذلك، سيتحول العالم إلى مكانٍ أكثر خطرًا، وذلك لأن وقوع حرب بين القوى العظمى في الأحادية القطبية غير ممكن، لكنه ممكن بالتأكيد إذا كانت الصين والولايات المتحدة الأميركية كلتاهما قوتين عُظميين. إضافة إلى ذلك، فإذا حصلت اليابان على أسلحة نووية، ورتّبت روسيا شؤونها الداخلية، واستمرت الهند في الصعود، سيكون هنالك عدد لا بأس به من القوى العظمى في النظام، ما سيضاعف من احتمال وقوع صراع بين القوى العظمى.

قطعًا، قد يُثار جدل في أن صعود الصين سيؤدي إلى ثنائية قطبية، وهي بنية مسالمة نسبيًا، حتى وإن لم تكن بهدوء الأحادية القطبية نفسها. فمثلًا، لم تقع أي حروب قتالية بين القوتين العظميين أثناء الحرب الباردة. وبالطبع، فإن المنافسة الأمنية بينهما لم تكن شديدة الحدّة بعد أزمة الصواريخ

الكويبة. فقد كان الوضع أكثر خطورة قبل ذلك الوقت، والسبب الرئيس هو أنه كان على الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي مواجهة الثورة النووية، وكان عليهما أيضًا تعلّم قواعد السيْر لتعامل إحداهما مع الأخرى في ظل الثنائية القطبية، والتي كانت آنذاك بنية جديدة وغير مألوفة. إلا أن الصين والولايات المتحدة الأميركية ستنتفِعان من كل تلك الدروس التي جرى تعلّمها خلال الحرب الباردة، وباستطاعة إحداهما التعامل مع الأخرى من البداية بالطريقة نفسها التي تعاملت بها موسكو مع واشنطن بعد عام 1962.

لا يُجمِع الواقعيون البنيويون على قبول الحجة بأن الثنائية القطبية ميّالة إلى السلم أكثر من التعددية القطبية؛ فهُم يرون أن العودة إلى الثنائية القطبية ستكون مدعاةً للتشاؤم. أما إذا صاحب صعود الصين ظهور قوى عظمى أخرى، فإن التعددية القطبية الناجمة ستعطي هؤلاء الواقعيين سببًا أكبر يدعوهم إلى التفاؤل.

أخيرًا، وبالنسبة إلى الواقعيين البنيويين الذين يعتقدون بأن التفوق [الرجحان] يولّد السلم، يُعدّ صعود الصين خبرًا مشؤومًا. فهُم يجادلون بأنه قد كان لقوّة الولايات المتحدة تأثير في إحلال التهدئة على السياسة الدولية. ولا يوجد هناك أي قوّة عظمى أخرى، ولا قوة صغيرة طبعًا، تجرؤ على أن تفتعل عراكًا مع الولايات المتحدة الأميركية ما دامت تجلس على قمة القوى العالمية. لكن من الواضح أن ذلك الوضع سيتغير إذا ما وصلت الصين إلى حدّ تكون فيه تقريبًا بقوة الولايات المتحدة الأميركية. ومن المؤكد أن التفوق سيزول، ومن دونه سيكون العالم مكانًا أخطر بكثير. وبالطبع، سيجادل أولئك الواقعيون بأنه سيكون لدى الولايات المتحدة الأميركية دوافع قوية لشنّ حرب وقائية ضد الصين كي تحبط صعودها.

باختصار، لا يوجد إجماع بين الواقعيين البنيويين إن كان في إمكان الصين الصعود بسلمية. وتنوع وجهات النظر هذا ليس بالأمر المستغرب

بما أن هؤلاء الواقعيين أنفسهم يختلفون في ما بينهم حول مقدار القوة الذي ينبغي للدول أن تتوخاه، إضافة إلى اختلافهم في شأن الأسباب التي تؤدي إلى الحروب. والنقطة المهمة الوحيدة التي يتفقون عليها هي أن بنية النظام الدولي تُجبر القوى العظمى على التنافس في ما بينها من أجل القوة.

الاستنتاج

لقد كان مألوفًا خلال تسعينيات القرن العشرين أن يُصرّح العلماء والباحثون الأكاديميون بأن العالم يتحول إلى صيرورة أكثر سلمية بشكل سريع، وبأن الواقعية قد ماتت. وقد قيل إن السياسة الدولية قد تحولت مع نهاية الحرب الباردة. ويُفترض أن عولمة النواحي الاقتصادية كانت تربط الدولة بروابط مركبة؛ حتى أن بعضهم تنبأ بزوال الدولة الوشيك. وقد جادل آخرون بأن نخبة الغرب أصبحت، ولأول مرة، تفكر بالسياسة الدولية وتتحدث عنها بعبارات أكثر تعاونًا وتفاؤلًا، وبأن عولمة المعارف كانت تساعد على انتشار ذلك النهج الجديد.

وقد جادل كثيرون بأن الديمقراطية في انتشار متزايد في أنحاء الكون، ولأن الديمقراطيات لا يُقاتل بعضُها بعضًا، فإننا قد وصلنا إلى «نهاية التاريخ» (تتم مناقشة الليبرالية الكلاسيكية في الفصل الخامس). إلا أن آخرين قد زعموا أن المؤسسات الدولية أصبحت أخيرًا تُطور قدراتها في جعل القوى الكبرى تتصرف وفقًا لحُكم القانون، وليس وفقًا لما تُمليه الواقعية.

في أعقاب الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، تضاءل ذلك التفاؤل، حتى إنه قد يكون اختفى نهائيًا، وعادت الواقعية بقوة من جديد. وقد كان السبب في إعادة إحيائها يعود جزئيًا إلى حقيقة أن كلّ واقعي تقريبًا كان معارضًا لحرب العراق التي تحولت إلى كارثة استراتيجية بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأميركية والمملكة المتحدة. لكن الأهم، هو أنه ليس ثمة سبب كبير يدعو إلى الاعتقاد بأن العولمة أو المؤسسات الدولية قد أعاقت الدولة، لا بل يبدو أن

هنالك مستقبلًا باهرًا للدولة، وذلك أساسًا لأن القومية، والتي تمجّد الدولة، هي بالتأكيد أيديولوجية سياسية راسخة. وحتى في أوروبا الغربية، حيث أصبح هنالك تكامل اقتصادي لا سابق له، لا تزال الدولة على قيد الحياة وفي صحة جيدة.

إضافة إلى ذلك، لا تزال القوة العسكرية عاملًا حاسمًا في السياسة الدولية. وقد اشتركت الولايات المتحدة الأميركية والمملكة المتحدة، وهما أعظم ديمقراطيتين ليبراليتين في العالم، في خمس حروب معًا منذ انتهاء الحرب الباردة في عام 1989. وتُذكّرنا كل من إيران وكوريا الشمالية بأن الانتشار النووي يبقى مشكلة كبيرة، وبأنه ليس من الصعب تصوّر سيناريوهات معقولة ينتهي فيها المطاف بالهند والباكستان إلى الدخول في حرب قتالية تُستَخدم فيها الأسلحة النووية. ومن المحتمل أيضًا، مع أنه غير مرجحٍ، أن تُجرّ الصين والولايات المتحدة الأميركية إلى حرب حول تايوان، أو حتى حول كوريا الشمالية. وفي ما يتعلق بصعود الصين، فحتى أولئك التفاؤليين يعترفون بأن ثمة احتمالًا لحدوث اضطرابات خطيرة في حال تم التعامل بطريقة سيئة مع السياسات المتعلقة بذلك التحوّل العميق في القوة العالمية.

خلاصة القول، إن العالم يبقى مكانًا خطرًا، على الرغم من أن مستوى الخطر يختلف من مكان إلى آخر ومن وقت إلى آخر. ولا تزال الدول قلقة بشأن بقائها، ما يعني أنه ليس لديها كثير من الخيارات سوى أن تنتبه إلى ميزان القوى. ولا تزال السياسة الدولية مرادفة لسياسة القوى، وذلك كما هو الحال عليه منذ بداية التاريخ المدوّن إلى يومنا الحاضر. لذا، يتعيّن على طلبة تخصص العلاقات الدولية أن يفكروا مطوّلًا وباجتهاد في مفهوم القوة، وأن يطوّروا وجهات النظر الخاصة بهم حول ما يدعو الدول للسعي إلى القوة، وما هو مقدار القوة الذي يُعدّ كافيًا، ومتى يُرجح أن تقود المنافسة الأمنية إلى حرب. إن التفكير بذكاء في هذه القضايا ضروري لتطوير استراتيجيات ذكية، وهذه هي الطريقة الوحيدة التي تستطيع من خلالها الدول أن تخفف من مخاطر الفوضى الدولية.

أسئلة

1. لماذا تخشى الدول في حالة الفوضى الدولية بعضُها من بعضها الآخر؟
2. هل هناك طريقة فعالة يُعتمد عليها في تحديد نوايا الدول؟
3. هل يرجح أن يبدو صعود الصين مثل صعود ألمانيا بين عامي 1900 و1945؟
4. هل من المنطق أن تسعى الدول إلى تحقيق الهيمنة؟
5. لماذا لم تكن الحرب الباردة حربًا ساخنة؟
6. هل يصح أن نفترض أن الدول عقلانية؟
7. هل يُعدّ التوازن رادعًا فعالًا ضد الدول العدوانية؟
8. ما هي معضلة الأمن، وهل هناك حلّ لها؟
9. هل تُعدّ الولايات المتحدة الأميركية مهيمنًا عالميًا؟
10. هل تُعدّ الأحادية القطبية أكثر سلمية من الثنائية القطبية أو التعددية القطبية؟
11. هل تُعدّ الواقعية ذات صلة بأوروبا المعاصرة؟
12. ما هي تراجيديا سياسة القوى العظمى؟

مزيد من القراءات [باللغة الإنكليزية]

- Brown, Michael E. [et al.] (eds.). *Offense, Defense, and War*. Cambridge, MA: MIT Press, 2004. (*International Security* Readers).

مايكل براون، وأوين كوتيه جونيور، وشون لِن جونز، وستيف ميلر (2004)، الهجوم، والدفاع، والحرب.

يحتوي هذه الكتاب على مقالات مهمة وأساسية لواقعيين بنيويين،

ويتضمن مقالة روبرت جيرفس (Robert Jervis) التي تعدّ بذرة أساسية في هذا المجال وعنوانها «التعاون في ظل المعضلة الأمنية» (Cooperation under the Security Dilemma) التي نُشرت في مجلة **السياسة العالمية** (*World Politics*) في عام 1978.

■ Copeland, Dale C. *The Origins of Major War*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 2000.

دايل كوبلاند (2000)، **أصول الحروب الكبرى**.

موجز رفيع المستوى للادعاء بأن الحروب الكبرى تسببها تغيرات حادة في ميزان القوى.

■ Dickinson, G. L. *The European Anarchy*. New York: Macmillan Company, 1916.

غولدزوورثي ديكنسون (1916)، **الفوضى الأوروبية**.

كتاب قصير لكنه رائع، يُعرّف بمفهوم الفوضى الدولية.

■ Dunne, Tim and Brian C. Schmidt. «Realism.» in: John Baylis and Steve Smith (eds.). *The Globalization of World Politics*. 3rd ed. Oxford: Oxford University Press, 2004.

تيم دان، وبراين شميت (2004)، «الواقعية»، في كتاب جون بايليس وستيف سميث بعنوان **عولمة السياسة العالمية**.

فصل مبسّط وسهل الفهم يرسم مخططًا للحوارات الرئيسة التي تتحدّث عن الواقعية والموضوعات المتعلقة بها.

■ Mearsheimer, John J. *The Tragedy of Great Power Politics*. New York: Norton Books, 2001.

جون ميرشايمر (2001)، **تراجيديا سياسة القوى العظمى**.

الرواية الأكثر شمولية للواقعية الهجومية.

■ Posen, Barry R. *The Sources of Military Doctrine: France, Britain, and Germany between the World Wars*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1984.

باري بوزن (1984)، **مصادر المذهب العسكري.**

كتاب ذكي يستعرض محدوديات الواقعية البنيوية في تفسير المذهب العسكري.

■ Schmidt, Brian. *The Political Discourse of Anarchy: A Disciplinary History of International Relations*. Albany: State University of New York Press, 1998.

براين شميت (1988)، **الخطاب السياسي في الفوضى.**

تاريخ السنين الأولى من عمر تخصص العلاقات الدولية يعرض سيطرة الواقعية.

■ Snyder, Jack L. *Myths of Empire: Domestic Politics and International Ambition*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1991.

جاك سنايدر (1991)، **أساطير الإمبراطورية: السياسة المحلية والطموح الدولي.**

دراسات ممتازة لحالات تتعلق بالطرائق التي تصرفت بها القوى العظمى في القرن العشرين من وجهة نظر الواقعية الدفاعية.

■ Van Evera, Stephen. *Causes of War: Power and the Roots of Conflict*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1999.

ستيفن فان إيفيرا (1999)، **مسببات الحرب: القوة وجذور الصراع.**

دراسة مهمة تجادل بأن ميزان الهجوم والدفاع يُفسر كثيرًا من التاريخ الدولي.

■ Walt, Stephen M. *The Origins of Alliances*. Ithaca NY: Cornell University Press, 1987.

ستيفن والت (1987)، **أصول التحالفات.**

عمل مؤثر عن سيطرة السلوك التوازني في السياسة الدولية.

Waltz, Kenneth N. *Theory of International Politics*. London: McGraw-Hill; ■ New York: Random House; Reading, MA: Addison-Wesley, 1979.

كينيث والتز (1979)، نظرية السياسة الدولية.

يُعدّ هذا الكتاب نواة تحدد أسس الواقعية البنيوية ولكن بطابع واقعي دفاعي.

مواقع إلكترونية مهمّة [باللغة الإنكليزية]

- مقابلات مع روبرت جيرفس، وجون ميرشايمر، وستيفن والت، وكينيث والتز، <http://globetrotter.berkeley.edu/conversations/alpha.html>.
- مقدمة في الواقعية، <http://www.geocities.com/virtualwarcollege/ir_realism.htm>.
- موقع Coalition for a Realistic Foreign Policy (التحالف من أجل سياسة خارجية واقعية) يحاول دفع السياسة الخارجية الأميركية في اتجاه واقعي، <http://www.realisticforeignpolicy.org/>.

قم بزيارة مركز المصادر الإلكتروني المرافق لهذا الكتاب للمزيد من المواد الإضافية الشائقة <http://www.oxfordtextbooks.co.uk/orc/dunne2e/>.

الفصل الخامس

الليبرالية

(Liberalism)

بروس راسيت (BRUCE RUSSETT)

محتويات الفصل

دليل القارئ

إن التحول الأهم في السياسة العالمية خلال السنوات الستين الماضية نشأ من توسّع ثلاث ظواهر رئيسة مزامنة له ومتداخلة معه، ومرتبطة بالليبرالية (liberalism) وبتركيزها على الإمكانات الكامنة في المؤسسات المحلية وعَبر

الوطنية للتأثير في صنع السلام. وأول هذه الظواهر هو انتشار الديمقراطية عبر معظم أرجاء العالم. وثانيها هو الشبكات المتعددة للتواصل، والتجارة، والتمويل التي عادة ما تُلخص بالعولمة. وثالثها هو تضاعف أعداد المنظمات بين الحكومية الدولية (intergovernmental organizations)، خصوصًا تلك التي تتألف من حكومات ديمقراطية بشكل أساس. وكل واحدة من هذه الظواهر تدعم الأخرى وتعززها من خلال نظام قوي للتغذية الراجعة وضع تصوره إيمانويل كانط. إضافة إلى ذلك، فإن كل واحدة منها تخلق مجموعة من المعايير والمصالح التي تقلل، وبشكل كبير، من خطر وقوع صراع عنيف بين البلدان التي ترتبط معًا بهذه الطريقة. وتُشكّل أوروبا المعاصرة المثال التطبيقي الأساس لهذه العمليات على أرض الواقع، لكنها ليست مقصورة على أوروبا ولا على الاقتصادات المتقدمة.

مقدمة

إن العالم مليء بالشواهد التي تدل على التراجيديا [المأساة]. فالحكومات تضطهد شعوبها وتمارس العدوان ضدّ جيرانها. وتتم إدارة السياسة الدولية في حالة من الفوضى (anarchy)، حيث استخدم الإغريق ذلك المصطلح ليس بمعنى فوضى الفلتان (chaos)، وإنما يعني باليونانية «من دون حاكم»، أي انعدام وجود سلطة مسيطرة تفرض النظام. فهناك انتظام معيّن، لكنه موجود في عالم أبعد ما يكون عن كونه مستعدًا لحكومة عالمية، فالانتظام في معظمه ليس شيئًا يتمّ فرضه من أعلى.

يقول الواقعيون إن كل دولة هي عدو محتمل لكل دولة أخرى، وإنها خطر يهدد أمن الدول الأخرى وجوهر بقائها، سواء أكان ذلك عن قصد أم عن غير قصد. وفي غياب دولة عالمية، تبقى الدول محاصرة إلى الأبد في هذه الحالة الخطرة المتداعية من الحرية والمخاطرة. ولهذا الفكر، كما الفوضى التي تشكل أساسًا له، تاريخ يمتد منذ أيام ثوسيديدس، ونيكولو مكيافيلي (Niccolo Machiavelli)، وتوماس هوبز، وهو يشكل وجهات نظر عديد من صانعي السياسات. وعلى الرغم من ذلك، فهنالك قيود على استخدام القوة. فالدول لا تقاتل جميع الدول الأخرى حتى عندما تسيطر المبادئ الواقعية البحتة؛ وذلك لأنها مقيدة بالطبيعة الجغرافية، وبتلاقي المصالح القومية المُعرب عنها في التحالفات، وبتوازن القوى. ويشكل الردع المحور الرئيس للبقاء، لكن الردع – ولا سيما الردع النووي – هو طريقة غير أكيدة وخطرة لتجنب الحروب. إن التعامل مع السياسة الدولية كلها وكأنها صراع لا ينتهي، ومع الجميع وكأنهم عدو محتمل، يُخاطر بتحوله إلى نبوءة تحقق ذاتها.

يستحق المنظور المنافس [للواقعية] أهمية مساوية. ويرتبط هذا المنظور، الذي يسمى أحيانًا بالمؤسساتي الليبرالي (liberal institutionalist)، بالمحللين الكلاسيكيين أمثال جون لوك (John Locke)، هيوغو غروتيوس (Hugo Grotius)، وإيمانويل كانط. فقد اقترح كانط أن «الدساتير الجمهورية»، والتبادل التجاري المتجسد في «القانون الكوزموبوليتاني» (cosmopolitan law)، ونظام من القانون الدولي بين الجمهوريات التي يحكمها داخليًا حكم القانون، تشكّل معًا قاعدة للسلم المستدام. في حين أن البديل هو سلامٌ على شكل «قَبرٍ شاسع تُدفن فيه كل أهوال العنف مع أولئك المسؤولين عن هذه الأهوال»[1]. ولم يكن السلام مجرد مُثل عليا بالنسبة إلى كانط؛ فقد اعتقد بأن العمليات الطبيعية التي تتعلق بالمصالح الشخصية يمكنها أن تدفع الأفراد العقلاء إلى التصرف بوصفهم عملاء لإحلال السلام العادل. وقد كان كانْط واقعيًا أيضًا في اعترافه بأن على الأمم أن تتصرف بحكمة إلى أن يتمّ تشكيل «فدرالية» من الجمهوريات ذات الاعتمادية المتبادلة.

تشتمل الافتراضات «الليبرالية» الرئيسة في الإطار الذي وضعه كانط على الإيمان بالخصائص العقلانية للأفراد، والإيمان بجدوى التقدّم في الحياة الاجتماعية، والقناعة بأن البشر، على الرغم من حرصهم على مصلحتهم الشخصية، قادرون على التعاون وبناء مجتمع أكثر سلمية وتناغمًا. وقد عملت الدولية الليبرالية (liberal internationalism) التي أنشأها كانط على نقل هذه المعتقدات إلى المجال الدولي من خلال تأكيد حقيقة تقول بإمكان التغلب على الحرب والصراع، أو تخفيفهما، من خلال التغييرات المنسقة في بُنى الحُكم المحلية [الوطنية] والدولية على حد سواء.

كثيرًا ما وُصف المنظور الكانطي بأنه متناقض مع الليبرالية، لكن هذه غلطة. فقد قبِل كانْط وصف هوبز للصراع بين عدد من الأمم، لكنه ذهب إلى ما هو أبعد من ذلك بكثير. فالفدرالية السلمية التي تخيلها هي بتعبير أدق

(1) Immanuel Kant, «Perpetual Peace: A Philosophical Sketch,» in: Hans Reiss, ed., *Kant's Political Writings* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, [1795] 1970).

كونفدرالية، وليست دولة عالمية، يحتفظ أعضاؤها بسيادتهم، ولا يربط في ما بينهم إلا مؤسسات شبه فدرالية، كما هو الحال في أوروبا اليوم، أو أنهم يرتبطون بعضهم ببعض من خلال تحالفات أمنية جماعية. والفرق بين النظامين الفكريين هو أن كانط ينظر إلى الحكومة الديمقراطية، والاعتمادية الاقتصادية المتبادلة، والقانون الدولي، والمنظمات الدولية، بوصفها وسائل للتغلب على المعضلة الأمنية الخاصة بالنظام الدولي.

وقد جادل كانْط بأن عناصر الفدرالية السلمية (pacific federation) الثلاثة التي طوّرها ستقوى مع الوقت لتولّد عالمًا أكثر سلمية. ولأن الأفراد يرغبون في أن يكونوا أحرارًا وأثرياء، ستتوسّع الديمقراطية والتجارة، ما سيقود طبيعيًا إلى نمو القانون الدولي والمنظمة الدولية من أجل تيسير هذه العمليات. وقد تمسّك كانط بالاعتقاد بأن السلام بين الدول الجمهورية لا يعتمد على التحوّل الأخلاقي للبشرية، فحتّى الشياطين تعرف كيف تروّج لمصالحها من خلال التعاون. لقد كان كانط إمبيريقيًا درّس الأنثروبولوجيا والجغرافيا، وقد استند إلى تاريخ موطنه الأصلي كونيغزبرغ (Königsberg) الذي كان ذات يوم عضوًا في الرابطة الهانزية للدول التجارية في شمال أوروبا (The Hanseatic League). وقد علِم كانط أن تحقيق السلام الدائم ليس عملية ميكانيكية، وأن نتائجه غير محددة. وأن على أفراد البشر أن يتعلموا من تجاربهم الخاصة ومن تجارب غيرهم، وذلك يشتمل على تجارب الحروب.

الكتاب المنتقى

كتاب مايكل دويْل بعنوان سُبل الحرب والسلام[2]

في كتابه سُبل الحرب والسلام، يتتبع مايكل دويْل تطوّر نظرية العلاقات الدولية بدءًا بثوسيديدس في ما يتعلق بالحرب البيلوبونيزية (Peloponnesian War) قبل 2500 عام تقريبًا. وقد كان دويْل من أوائل منظّري العلاقات

---

(2) Michael Doyle, *Ways of War and Peace: Realism, Liberalism, and Socialism* (New York and London: Norton Books, 1997).

الدولية في العصر الحديث الذين يروجون للفكرة الكانطية حول السلام الليبرالي. وفي هذا النص التوضيحي، لا يقوم دويْل بإعطاء تصوّرٍ مفصّل للفكر الليبرالي الكلاسيكي وحسب، بل يوضح أيضًا كيف تطور هذا الفكر جنبًا إلى جنب مع بديلين تاريخيَّين اثنين، هما الواقعية والماركسية.

لقد كان الواقعيون الكلاسيكيون أمثال ثوسيديدس مدركين لصدارة سياسة القوى. فكما حاجّ ثوسيديدس في كتابه تاريخ الحروب البيلوبونيزية[3]، كان نمو القوة الأثينية والخوف الذي أثاره هذا النمو عند الاسبارطيين هو الذي قاد إلى نشوب الحرب بين أقوى مدينتين دولتين إغريقيتين. ويركز هذا التصريح الواقعي الكلاسيكي على الضعف الذي يكمن في الدول المستقلة في أي نظام يتسم بالفوضى. وعلى الرغم من ذلك، فإن هذا ليس تصريحًا يتعلق بتحوّل موازين القوى وحسب، لكنه يتعلق أيضًا بالفاعلية؛ أي الكيفية التي يقوم من خلالها كل واحد من الزعماء [بوصفه يمثل بلده أو شعبه كوكيل] بتأويل التحولات وباختيار الإجراءات التي يتخذها لحماية أمنه. فالشخصية والسياسة المحلية هما جزء من روايته. وتتطلب الشخصية السياسية بصيرة ورأيًا سديدًا، وتكمن الأخلاقيات في التزام الشخص بسلامة شعبه. وقد شدّد هوبز الذي كتب في إنكلترا في القرن السابع عشر عقب حرب أهلية ضارية على الحاجة إلى وجود قائد قوي يفرض النظام من أجل حماية حُكمه داخليًا، وعلى قدرة هذا القائد على الدفاع عن دولته في النظام الدولي الفوضوي. وقد كان لدى جميع الدول تقريبًا آنذاك قادة أقوياء كهؤلاء، أمّا الدول التي لم يكن لديها، فقد كانت تعاني من غياب قائد من هذا النوع.

وقد كان لدى المنظّرين الواقعيين اللاحقين، مثل جان جاك روسو (Jean Jacques Rousseau) في عام 1756، تباينات أكثر بشأن الطريقة التي يتم فيها حُكم الدول، وقد فكروا مليًا في الكيفية التي يمكن من خلالها

(3) Thucydides, *History of the Peloponnesian War*, translated by Rex Warner (New York: Penguin Books, 1954).

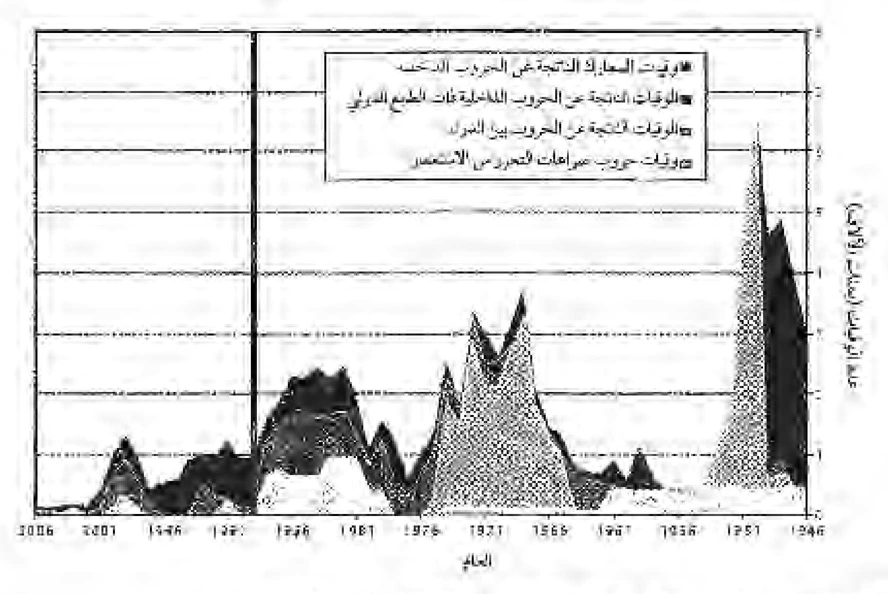
أن تؤثر الديمقراطية، والثورة، والاختلافات الثقافية، في قدرة الدول على البقاء دوليًا. وقد انطلق كانط جزئيًا من هذه الرؤية وبنى عليها، وطوّرها بشكل أكثر تكاملًا من خلال اهتمامه بالحكومة الجمهورية والعلاقات التجارية. وقد كان اختلاف كانط يكمن في رؤيته العقلانية القوية في أنه يمكن القادة أن يضعوا تصورًا لنظام مختلفٍ من القواعد والحوافز للتعاون، وحتى أنهم يمكن أن يخلقوا هذا النظام المختلف الذي قد يتمكنون من خلاله، ولمصلحتهم الخاصة، من ترويض الأخطار التي تتهددهم والكامنة في الفوضى. ومع حلول القرن العشرين، طوّر المفكرون الماركسيون أمثال لينين منظورًا شديد الاختلاف؛ فقد تبنوا فكرة أن الضرورات الاقتصادية ستخلق دولًا تحكمها مصالح تجارية احتكارية، وأن تلك الدول ستتحارب حتمًا في قتال مرير في سعيها نحو أسواق دائمة التوسّع في الخارج. وفي المقابل، فقد كان جوزيف شومبيتر (Joseph Schumpeter) مقتنعًا بأن التحوّل إلى الصناعية سيؤدي إلى ظهور عدد أكبر من الزعماء الديمقراطيين، وبأن التجارة الدولية الصاعدة ستروّض الإمبريالية الماديّة.

ويقودنا دويل إلى التعرّف إلى الكيفية التي تطورت من خلالها التصورات الكلاسيكية للواقعية، والليبرالية، والماركسية، في أذهان منظّرين وناشطين مهمّين في سياق ظروف سياسية واقتصادية كثيرة الاختلاف. ويستمر إرث هذه المدارس الفكرية المتنافسة، إلى جانب الواقع الاقتصادي والسياسي العالمي المتغيّر، في تشكيل النظرية المعاصرة والسياسات المعاصرة التي تتعلق بمصالحنا ومصالح الآخرين.

أربعة تغييرات كبيرة في العالم

سنستخدم أربعة رسوم بيانية خلفيةً للنقاش التالي، وستوضح هذه الرسوم التغيّرات الرئيسة في العالم خلال القرن الماضي وخصوصًا خلال العقود الأخيرة. يوضح الرسم البياني الأول (الشكل 5-1) التراجع على مدى طويل في أعداد قتلى الحروب الناجمة عن الصراعات العنيفة التي اشتركت فيها

الشكل 5-1 الوفيات الناجمة عن الصراعات المسلحة بين الدول بحسب أنواع هذه الصراعات 1946-2006



المصدر: Lacina/Gleditsch Dataset, UCDP/Human Security Report Project Dataset.

دولة واحدة أو أكثر. ويتضمن الرسم قتلى المعارك التي نجمت عن الحروب بين الدول، والحروب الداخلية (الأهلية)، والحروب الداخلية ذات الطابع الدولي (مثل حروب أفغانستان والعراق في القرن الحالي)، وحروب التحرر من الاستعمار. وقد كان هناك ارتفاع في العنف وصل الذروة مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية، وتلا ذلك ثلاثة ارتفاعات متتالية أصغر حجمًا (ولقد كان معدل قتلى الحروب خلال سنوات الحرب العالمية الثانية أكبر بعشرة أضعاف منه في ذروة الارتفاع التي ظهرت عام 1951 بعد الحرب العالمية الثانية). وأما معدل قتلى الحروب منذ أواخر الحرب الباردة (التي انتهت تقريبًا في عام 1989) فهو أدنى في جميع أشكال الحروب. ومن الضروري أن ننظر إلى مشهد ذي مدة زمنية أطول حتى ندرك أن الانخفاض الأخير ليس مجرد قمة منحدرة موقتة.

إن الانخفاض الكبير في حجم الصراع العالمي ليس معترفًا به على نطاق واسع. فالصراع يؤدي دائمًا إلى لفت انتباه الإعلام، ولا يتضمن الرسم البياني هذا الإرهاب الذي تمارسه الجهات الفاعلة من غير الدول. ولكن على الرغم من أن هذا قد ارتفعت نسبته في الآونة الأخيرة، فإن العدد الكلي للقتلى في أنحاء العالم الناجم عن الإرهاب في الأعوام ما بين 1998 و2006 هو حوالى خمسة في المئة من أعداد قتلى المعارك التي نجمت عن جميع الحروب خلال تلك المدة[4]. وحتى لو كان ثمة هجوم إرهابي ضخم استُخدمت فيه أسلحة دمار شامل، فإنه لا يمكنه أن يصل إلى مستوى القتل والدمار الذي كان من الممكن حدوثه في حال كان هنالك تبادل نووي أثناء الحرب الباردة.

لا يوجد سبب منفرد يُفسر انخفاض أعداد القتلى الناجمة عن الصراع العالمي. إلا أن هذا الفصل يثبت أن الأمور الرئيسة التي ساهمت في خفض حجم الدمار هي ثلاثة تطورات كبرى مرتبطة بالليبرالية في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ولا سيما منذ انتهاء الحرب الباردة. ويوضح الرسمان البيانيان الآخران هذه التوجهات.

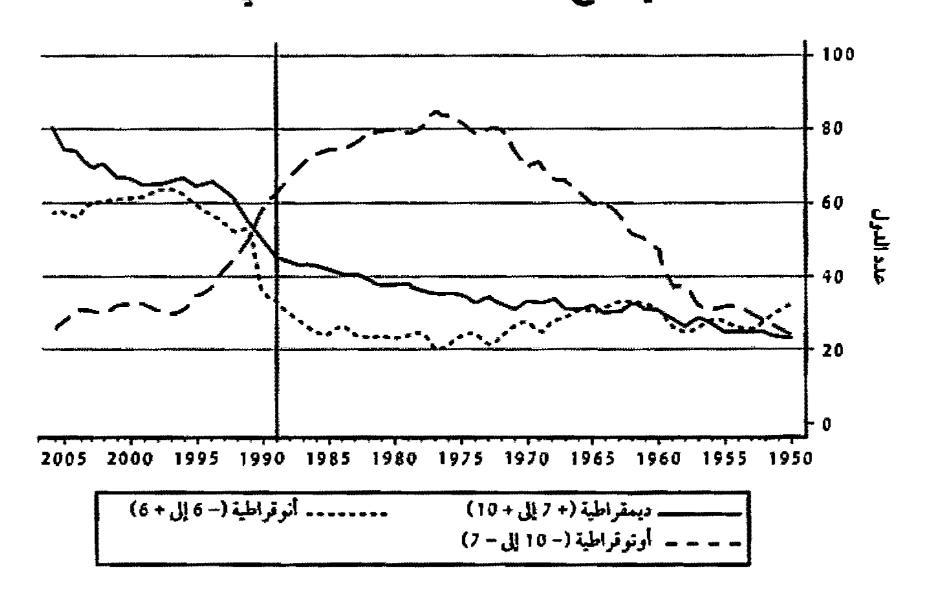
يوضح الرسم البياني 5-2 الانخفاض الحادّ في أعداد الدول الأوتوقراطية (الدكتاتورية) في العالم، والزيادة الأكبر منها في أعداد الدول الديمقراطية التي تُعرَّف من خلال درجة حرية المنافسة السياسية التي تمنحها مؤسسات الدولة وتسمح بها (ويشير الخط المنقّط إلى الدول «الأنوقراطية» (anocracies)، وهي فئة تقع متوسطة بين الديمقراطية والأوتوقراطية المتضادّين). وبحلول عام 2006، ولأول مرة في التاريخ، كانت نصف الدول في العالم تحكمها حكومات ديمقراطية.

أما الرسم البياني 5-3 فيرسم مخططًا للزيادة في نسبة أعداد الديمقراطيات منذ عام 1950، إلى جانب خطين آخرين يشيران إلى تطورين آخرين رئيسين: الأول هو الزيادة الضخمة جدًا في حجم التجارة الدولية، والتي تم قياسها على

(4) Human Security Research Project, *Human Security Brief 2007* (Vancouver: Simon Fraser University, 2008), <http://www.humansecuritybrief.info>.

الشكل 5-2

التغيرات العالمية في أنواع المنظومات الدولية بين عامي 1950 و2006



المصدر: Polity IV Project, «Political Regime Characteristics and Transitions, 1800-2013,» Center for Systemic Peace, <http://www.systemicpeace.org/polity/polity4.htm>.

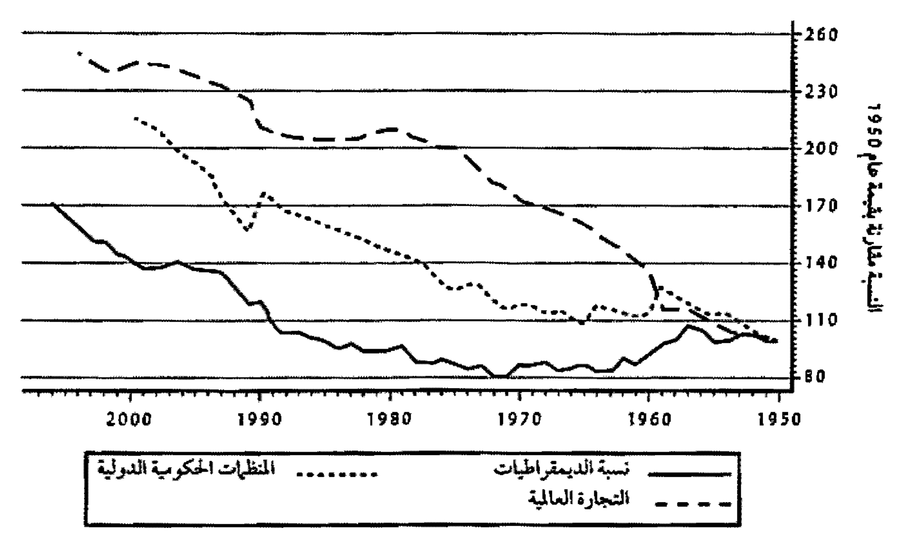
أنها قيمة ثابتة (وليست متضخّمة)[5]، وهذا التوجه واسع الانتشار في الاعتمادية الاقتصادية المتبادلة هو في ازديادٍ ثابت، مع وجود ارتفاعات وانخفاضات بحسب حالة الاقتصاد العالمي. أما الخط الثاني فيُظهر الازدياد في عضوية الدول في المنظمات الحكومية الدولية (IGOs)، بما فيها المؤسسات العالمية والمؤسسات الإقليمية على حد سواء. وهذا أيضًا أصبح ينمو منذ مدة طويلة، خصوصًا في العقود الأخيرة.

وهنالك أسباب أخرى محتملة لانخفاض أعداد القتلى الناجمة عن الصراعات العالمية (كالردع النووي أو الهيمنة الأميركية على سبيل المثال)، لكن هناك أسبابًا مقنعة تدعو إلى الاعتقاد بأن التوجهات الثلاثة هذه تستحق

---

(5) يُقاس التبادل التجاري بمقدار التضخم، ويشار إليه بالرسم على شكل السجلّ الطبيعي في الزيادة في التجارة وذلك لإعطاء قيمة تقديرية لأثره في اقتصاد عولمي مستمرّ في التوسّع.

الشكل 5-3 النمو في التأثير الليبرالي منذ عام 1950



نسبة الديمقراطيات في عام 1950 = 31.7 ٪

التجارة في عام 1950، 2000 مليار دولار أميركي = 710 ٪

متوسط المنظمات الحكومية الدولية المشتركة في عام 1950 = 12.6 ٪

المصادر: نوع الحكومات: «Polity IV Project, Political Regime Characteristics and Transitions, 1800-2013,» Center for Systemic Peace, <http://www.systemicpeace.org/polity/polity4.htm>.

التجارة: «Expanded Trade and GDP Data,» Kristian Skrede Gleditsh, <http://privatewww.essex.ac.uk/~ksg/exptradegdp.html>.

المنظمات الحكومية الدولية: The Correlate of War Project Website, <http://www.correlatesofwar.org/COW2%20Data/IGOs/IGOv2-1.htm>.

تقديرًا خاصًا. ومجموعة الأسباب المقنعة تلك ترتكز على بحثٍ صُمِّم لاستكشاف تأثير المتغيرات الكانْطية الليبرالية الرئيسة – وهي الديمقراطية، والاعتمادية الاقتصادية المتبادلة، والمؤسسات الدولية – على السلام.

«دراسة وبائيات» الصراع الدولي

يستند البحث إلى مماثَلة بين الطريقة التي يحاول من خلالها علماء الطب أن يفهموا مسببات المرض، والطريقة التي يحاول من خلالها بعض العلماء

الاجتماعيين فهم مسببات الصراع. ويسعى الباحثون في الطب إلى تعرّف الحالات والظروف التي تعزز الأمراض الفتاكة أو تقي منها، وذلك من خلال مزيج من النظرية والبحث التجريبي الإمبيريقي. يتسم معظم أبحاثهم بكونه ينتمي إلى علم الأوبئة (epidemiological). فهم ينظرون إلى توزع أمراض معينة عند جماعات كبيرة من السكان ليكتشفوا أسباب انتقال عدوى مرض ما إلى بعض الأشخاص بينما لا يلتقطها كثير من الأفراد الآخرين. وتوجد قاعدة ضخمة من البيانات التي تتعلق بالأشخاص الذين يلقون حتفهم نتيجة لأمراض مختلفة وأين ومتى يحدث ذلك، وتتعلق كذلك بالتجربة الحياتية لهؤلاء الأشخاص. تساعد هذه البيانات الباحثين في كشف النقاب عن مسببات المرض، وفي إعطاء النصح والإرشاد لأساليب الوقاية أو العلاج.

ترجح دراسة في علم الأوبئة متعلقة بمسببات أمراض القلب، أن المدخنين أكثر عرضة لخطر الإصابة بأمراض القلب من غير المدخنين. كذلك الحال بالنسبة إلى أولئك الذين يتناولون أغذية تحتوي على كميات مرتفعة من الدهون المشبعة، أو أولئك الذين لا يمارسون التمارين الرياضية. ولا يُعدّ أي من عوامل المخاطرة عاملًا تنبؤيًا مثاليًا؛ فكثير من الأشخاص الذين لا يدخنون يصابون بنوبات قلبية، وكثير من المدخنين يعيشون مدة طويلة من دون أن يُصابوا بأزمة قلبية واحدة. والتنبؤات هي احتمال ترجيحي يشير إلى ارتفاع المخاطرة أو انخفاضها. يعمل كلّ واحد من التأثيرات بشكل مستقل نوعًا ما عن التأثيرات الأخرى؛ بمعنى أن التدخين يزيد من خطر الإصابة بنوبة قلبية بغض النظر عن النظام الغذائي. لذا، قد يقول الطبيب إنه «بناءً على عمرك، وجنسك، والتاريخ المرضي لعائلتك، وأسلوب حياتك، فإن الإحصائيات تشير إلى وجود احتمال بنسبة 4 في المئة بأن تصاب بنوبة قلبية خلال العام المقبل. ولا يمكنك القضاء تمامًا على ذلك الخطر، لكنك إذا أقلعت عن التدخين (أو اتبعت حمية غذائية مناسبة، أو نهضت من مقعدك ومارست نشاطًا جسديًا)، يمكنك أن تقلل من خطر الإصابة بالمرض إلى النصف. أما إذا أقلعت عن التدخين، واتبعت حمية غذائية مناسبة، ومارست أيضًا نشاطًا رياضيًا، يمكنك عندئذ أن تقلل من خطر الإصابة إلى الرُّبع».

ويمكن التوصل إلى استنتاجات مشابهة من خلال تحليل سلوك الدول في الحرب والسلم.

ويستخدم التحليل التالي قاعدة معلوماتية عن العلاقات الدولية، بتشبيهها بتاريخ حياة الأفراد. وهي تتكون من بيانات عن العلاقات بين كل بلدان العالم تقريبًا في كل سنة من الحقبة الممتدة بين عامي 1885 و2001. ويمكنها أن تضع في الحسبان اتساع بقعة الديمقراطية، والاعتمادية الاقتصادية المتبادلة، والمنظمات الدولية عبر الزمن وتأثيراتها في حقب تاريخية مختلفة[6].

من حيث المبدأ، يمكن أن تحارب الدول أي دولة أخرى، لكنها عادة لا تحارب إلا بضعًا منها، وعليه فإن البيانات منظمة في ثنائيات (dyads) من الدول. فهي على سبيل المثال لا تنظر إلى ألمانيا بوجه عام، وإنما إلى علاقات ألمانيا مع النمسا، ومع إيطاليا، ومع اليابان، ومع السويد، وهكذا. وتطرح البيانات تساؤلات حول أيّ الثنائيات يكون عرضة للصراع، وأيها ميّال إلى أن يبقى في حالة سلمية. ويُزوّدنا النظر إلى الثنائيات على مدى أكثر من قرن من الزمان بما يقرب من نصف مليون حالة، حيث تمثّل الحالة الواحدة تجربة ثنائي واحد من الدول خلال عام واحد من الزمن، ومن خلالها يمكننا أن نحسب احتمال أن يمرّ ثنائي معين من دولتين تشتركان في أحد مقيّدات الصراع (كتحالف مشترك مثلًا، أو أن تكون كلتاهما دولتين ديمقراطيتين) بتجربة لبداية نزاع عسكري خطر في سنة ما.

يستخدم التحليل معلومات تم تجميعها بشكل مستقل من باحثين أكاديميين ومنظمات عدة، تم الحصول عليها من مصادر ذات معايير عالية. وتتضمن البيانات المتعلقة بالصراع جميع النزاعات العسكرية بين الدول، لا الحروب وحسب.

---

(6) لقد تمّت مناقشة المصادر، والتعريفات، والقرارات اللازمة لتحويل المفاهيم والفرضيات إلى معايير للتحليل الإحصائي، وذلك في تقرير شمولي من إعداد بروس راسيت وجون أونيل، انظر: Bruce Russett and John R. O'Neal, *Triangulating Peace: Democracy, Interdependence, and International Organizations*, Norton Series in World Politics (New York: Norton Books, 2001).

وهنالك أيضًا نتائج أحدث في كتاب جون بيفهاوس وبروس راسيت، انظر: Jon Pevehouse and Bruce Russett, «Democratic Intergovernmental Organizations Promote Peace,» *International Organization*, vol. 60, no. 4 (2006).

فالحروب (ولحسن الحظ) حوادث نادرة، والحوادث النادرة كالأمراض النادرة، يصعب العثور على أنماط عامة تفسّر أين ولماذا يبدأ ثورانها. ويعطينا تضمين جميع أشكال العنف بين الدول فرصة أفضل في العثور على أنماط عامة. ونضع هنا في الحسبان نتائج النزاعات الفتاكة التي قُتل فيها في الأقل مُقاتل واحد. وهذه الحوادث أكثر شيوعًا بكثير من الحروب. وتُظهر تحليلات أخرى أن القيود على الحرب لا تختلف كثيرًا عن تلك المفروضة على النزاعات العسكرية. وتتضمن المؤثرات وطرائق قياسها القيود الواقعية والكانطية [Kantian] التالية.

القيود الواقعية

نسبة القوة

من الطرائق التي تقلل من احتمال الدخول في حرب طريقة ردع الحرب بالقوة العسكرية. ويحاجّ معظم منظّري الردع بأن أفضل طريقة للوقاية من الصراع هي امتلاكُ أحد الأطراف قوةً تَفُوق قوة الطرف الآخرِ بشكل كبير. فعندما تكون القوة غير متوازنة، غالبًا ما تكون نتيجة الصراع متوقَّعة، وعمومًا، فإن الطرف الأضعف لن يُقاتِل لأنه يعرف أنه سيخسر. وكما قال ثوسيديدس، فإن «الأقوياء يفعلون ما يشاؤون، والضعفاء يفعلون ما يجب عليهم فعله». ومن أجل تقييم تأثير القوة على احتمالات الصراع، فإننا نستخدم معلومات عن القدرات المادية للدول؛ كالقدرات الاقتصادية، والديمغرافية [السكانية]، والعسكرية. وتَستخدِم هذه المعلومات مجتمعة مزيجًا من العناصر التي يمكن استعمالها مباشرة لأغراض عسكرية (كالجنود والنفقات)، وللإمكانات العسكرية الأطول مدى والتي لها أهمية في الصراع الممتد زمنًا. ويُعدّ هذا قياسًا معقولًا للقوة عبر حقبة تمتد إلى قرن من الزمن. ويتم حساب نسبة القوة من خلال قسمة مؤشر قدرة الدولة الأقوى على مؤشر قدرة الدولة الأضعف.

الحلفاء

يتشارك الحلفاء في ما بينهم بمصالح استراتيجية وأمنية مهمّة. وإذا حصلت بينهم نزاعات عسكرية، فإنهم يخاطرون بإضعاف جبهتهم المشتركة ضد دولة

تُعدّ عدوًا لكل واحد منهم. ولم تُحارب دول حلف شمال الأطلسي (الناتو) بعضها بعضًا أثناء الحرب الباردة (باستثناء اليونان وتركيا).

بُعد المسافة والحجم

ثمة تأثيران واقعيان آخران هما بُعد المسافة وحجم الدولة. فبُعد المسافة يجعل استخدام القوة العسكرية أمرًا أكثر صعوبة وتكلفة. ففي إمكان الدول المتجاورة أن تتحارب في ما بينها بسهولة، وثمة احتمال أكبر أن يكون بينها مصالح متنافسة، كالأراضي، أو السيطرة على الموارد الطبيعية، أو أن يتسبب وجود جماعات عرقية مشتركة بإشعال الصراع. وعادة ما يكون لدى القوى العظمى قوات عسكرية قوية قادرة على استعمال قوّتها في مكان بعيد، كما يكون لديها مصالح واسعة النطاق – أو حتى مصالح عالمية – تقاتل من أجلها.

القيود الكانطية

على الرغم من ذلك، فإن المؤسساتيين الليبراليين يصرّون على أن المنظور الواقعي لا يعالج جميع القيود على الحروب التي تملك الدولة أن تمارس عليها فعلًا بعض السيطرة. ولا تقاتل الدول جميع الدول الأخرى في كل الأوقات والأماكن التي تكون فيها القيود الواقعية ضعيفة. ونضيف إلى المؤثرات الواقعية، المؤثرات الكانطية الثلاثة: أن الديمقراطيات ستمتنع عن استخدام القوة ضد ديمقراطيات أخرى؛ وأن التجارة المهمّة اقتصاديًا تخلق حافزًا للمحافظة على العلاقات السلمية؛ وأنه يمكن المنظمات الدولية أن تُقيّد صنّاع القرار من خلال تعزيز السلام بطريقة إيجابية.

الديمقراطية

يقترح القيد [المؤثر] الكانطي الأول أن الديمقراطيات لن تتحارب ولا حتى يهدد بعضُها بعضًا إلا في ما ندر. وقد تكون الديمقراطيات أكثر سلمية في جميع أنواع الدول. وهناك عديد من الدراسات التي تدعم الاقتراح الأول، لكن الزعم بأن الديمقراطيات بشكل عام أكثر سلمية فهذا يثير جدلًا كبيرًا

جدًا. وهنالك تفسيران جديران بالاهتمام للسبب الذي من أجله لا تحارب الديمقراطيات بعضُها بعضًا، وهما كالآتي:

الأول، يتعلق بالمعايير؛ فالديمقراطيات تعمل داخليًا ضمن مبدأ أنه يجب على الصراعات أن تحلّ بطريقة سلمية من خلال المفاوضات والتنازلات، من دون اللجوء إلى التهديد باستخدام العنف المنظّم أو استخدامه فعلًا. وتدرك الشعوب الديمقراطية وزعماؤها أن الديمقراطيات الأخرى تعمل وفقًا للمبادئ نفسها في شؤونها الداخلية، لذلك فإنهم يضيفون إليها مبدأ حلّ الصراعات سلميًا. إن المفاوضات والتسويات بين الدول الديمقراطية متوقّعة، لكن التهديد باستخدام العنف أمرٌ غير ضروري وغير شرعي. في المقابل، يُتوقع من الدول الدكتاتورية أن تعمل وفقًا لمبادئ هوبزية [نسبة إلى الفيلسوف توماس هوبز] فتهدّد، وتستغلّ الإرادة الضعيفة للطرف الآخر، وتستخدم القوة. وبناء عليه، فإن الدكتاتوريات في علاقاتها مع الدكتاتوريات الأخرى، أو مع الديمقراطيات، لن تكون خاضعة للقيود عينها.

أما التفسير الآخر فيتعلق بالمؤسسات؛ فالزعماء الديمقراطيون الذين يدخلون في حرب مساءلون ومحاسَبون، من خلال المؤسسات الديمقراطية، عن تكاليف الحرب ومكاسبها. وغالبًا ما تفوق التكاليف الفوائد، ويتحمل عامّة الناس معظم هذه التكاليف. ويخاطر الزعماء الديمقراطيون الذين يُشعلون حروبًا بأن لا يُعاد انتخابهم للرئاسة مجددًا، خصوصًا إذا ما خسروا الحرب أو كانت الحرب طويلة أو مكلفة. وفي تحسّبهم لهذا الحُكم السياسي، سيكون الزعماء الديمقراطيون مترددين في الدخول في حروب، ولا سيما تلك الحروب التي ترجح فيها خسارتهم. وعند مواجهتهم دولة ديمقراطية أخرى، ستكون الزعامة في الدولتين على حدّ سواء مقيّدة. غير أن الدكتاتوريين قادرون أكثر على قمع المعارضة والبقاء في السلطة بعد انتهاء الحرب. ويمكنهم من خلال القمع أن يحتفظوا بقدر أكبر من الفوائد وأن يفرضوا مقدارًا من التكاليف على شعوبهم أكبر من ذلك الذي يستطيع الزعماء الديمقراطيون فرضه على شعوبهم. لذلك فقد يكون القادة الدكتاتوريون أقل ترددًا في محاربة أي طرف آخر، سواء أكانت دولة ديمقراطية أم دولة دكتاتورية أخرى.

من المحتمل أن كلا التفسيرين صحيح، وذلك بحسب الظروف. فالمعيار المتعلق بالديمقراطية، في قاعدة بياناتنا، يتضمّن قيودًا عدة على الحكومة، ولا سيما المؤسسات والإجراءات التي يمكن المواطنين من خلالها التعبير عن أولوياتهم من خلال انتخابات تنافسية حقيقية، إضافة إلى القيود المؤسسية المفروضة على ممارسة السلطات التنفيذية. ولا توجد هناك دولة ديمقراطية مثالية. حتى أكثر الحكومات استبدادًا لا تخلو تمامًا من وجود قيود على حُكمها الاستبدادي. ويَجْمَعُ عديد من الدول ما بين الخصائص الديمقراطية والاستبدادية، لذا فإننا نستخدم معلومات من المصدر الذي استُشهد به في الشكل 5-2، والذي يصنف ترتيب كل دولة على مقياس كامل من (+ 10) إلى (- 10). وقد يحدث الصراع الدولي نتيجة لأفعال أي واحدة من الدول. وعلى الرغم من ذلك، فإن احتمال الصراع يعتمد بشكل أساس على مدى انعدام ديمقراطية الدولة الأقل ديمقراطية. ويكون الخطر الأكبر بين دولة دكتاتورية وأخرى ديمقراطية، أما الخطر الأقل فهو بين دولتين ديمقراطيتين إلى حدّ كبير.

التجارة الدولية

للتفاعل التجاري مكانة راسخة عند أرباب النظام الفكري الليبرالي، وكذلك عند كانط. يصبح التفاعل التجاري المستدام وسطًا للتواصل يتم من خلاله تبادل المعلومات المتعلقة بالاحتياجات والأولويات، عبر نطاق واسع من المسائل التي تمتد إلى أبعد بكثير من تبادل تجاري معيّن. وقد ينجم عن ذلك تفاهم متبادل أكبر، وتعاطف أكثر، وهوية متبادلة أقوى عبر الحدود. وتشدد وجهة نظر مكملة على المصالح الذاتية للجهات الفاعلة العقلانية؛ فالتبادل التجاري يعتمد على توقعات السلام مع الشريك التجاري، إذ يشكل الصراع العنيف خطرًا على عملية الوصول إلى الأسواق، والواردات، ورؤوس الأموال. وقد لا يحول دون قيام التجارة بين الدولتين المتنازعتين، إلا أنه يزيد من المخاطر والتكاليف بالتأكيد.

وكلما ازداد حجم مساهمة التجارة بين الدولتين في الاقتصاد الوطني لكل واحدة منهما، ازدادت قوة القاعدة السياسية التي لها مصلحة في الحفاظ

على العلاقات السلمية بينهما. ويتم قياس أهمية التجارة لكل دولة في الوضع الثنائي من خلال حاصل جمع واردات الدولة من الدولة الأخرى وصادراتها إليها، مقسومًا على ناتجها المحلي الإجمالي (GDP). وسيكون لأي حجم تبادل تجاري، أثرٌ اقتصاديٌ وسياسيٌ في الدولة الصغيرة أكبر من أثره في الدولة الكبيرة. ويمكن أيضًا أن نتوقع تأثيرات مشابهة تنجم عن الاستثمارات الدولية.

المنظمات الدولية

تشتمل المنظمات الحكومية الدولية (Intergovernmental Organizations (IGOs)) على المنظمات التي هي تقريبًا عالمية [كونية] كالأمم المتحدة، أو صندوق النقد الدولي، وأيضًا على تلك المنظمات التي تركز على فئة معينة من الدول أو المناطق. وقد تكون هذه المنظمات متعددة الأغراض، أو وكالات «وظيفية» موجهة نحو أهداف محددة كالأمن العسكري، أو تعزيز التجارة والاستثمار الدوليين، أو الصحة، أو القضايا البيئية، أو حقوق الإنسان. كذلك، فإن الوسائل التي يمكنها من خلالها تعزيز السلام تتباين إلى حد كبير، في نطاق قد يشتمل على الفصل بين من يخرقون المعايير أو فرض المعايير عليهم بالقوة (وتُعد قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة مثالًا على ذلك)، والتوسط بين الأطراف المتنازعة، والتقليل من عدم اليقين من خلال التزويد بالمعلومات، وتوسعة المصالح المادية للأعضاء لتصبح أوسع اشتمالًا وأطول مدى، وتشكيل المعايير، وتوليد سرديات من التعريفات المتبادلة. وتتباين المنظمات الحكومية الدولية كثيرًا في مدى فاعليتها.

إن شبكة المنظمات الدولية موزعة بطريقة غير متساوية على الإطلاق في أنحاء العالم. ففي حالة بعض العلاقات الثنائية في أوروبا، قد تتشارك الدولتان بعضويتهما في أكثر من 100 منظمة حكومية دولية، وهنالك ثنائيات أخرى [في العالم] تتشارك الدولتان فيها في ما بينهما بعدد قليل من المنظمات، أو حتى قد لا تشترك الدولتان في الثنائي الواحد بعضويتهما في المنظمة ذاتها (كالولايات المتحدة الأميركية والصين إبان معظم حقبة الحرب الباردة). والمقياس الذي نستخدمه هو عدد المنظمات الحكومية الدولية التي تنتمي إليها كلتا الدولتين

في الثنائي. وهذا المؤشر الخام يساوي جميع أنواع المنظمات الحكومية الدولية ونقاط قوّتها في حسبة بسيطة. ويحتمل أن يؤدي استخدام هذا النوع من المقاييس البسيطة إلى الاستخفاف بمدى تأثير المنظمات الحكومية الدولية في تقليل الصراعات. وسنقوم لاحقًا بالنظر في معيار آخر أكثر تطورًا، يضع في الحسبان نوعية الدول التي تشكّل العضوية في المنظمات الحكومية الدولية. وهناك تعديلات أخرى قد تضع في الحسبان المدى الذي ساهمت به المنظمات الحكومية الدولية في بناء مؤسسات قوية، أو قد تضع في الحسبان الأهداف المختلفة لهذه المنظمات.

وتقاس جميع هذه القيود [المؤثرات] تقريبًا على موازين معينة. وهي تقترح، على سبيل المثال، أنه كلما زادت التجارة، أو الديمقراطية بين البلدين، قلّت فرص محاربتهما بعضهما بعضًا. لذا فإن هذه عبارات احتمالية، وليست قوانين مطلقة أو حتمية كأن نقول إن الدول الديمقراطية لن تحارب بعضها بعضًا أبدًا، على سبيل المثال. فالعلاقات الدولية ليست بتلك البساطة.

تحليل التجربة العولمية على مدى قرن من الزمان

من أجل كشف النقاب عن الأهمية النسبية لهذه المؤثرات المختلفة على احتمال الصراع بين الدول، نستخدم أسلوبًا إحصائيًا مثل ذلك الذي يوظفه علماء الأوبئة. يعطي هذا الأسلوب تقديرًا للتأثير المستقل للتغيير الحاصل على أي واحد من المتغيّرات بينما يُبقي تأثير جميع المتغيرات الأخرى ثابتًا. وينبغي للتحليلات أن تقلل من خطر حدوث خطأ في إسناد العلاقة السببية. على سبيل المثال، يمكن التبادل التجاري أن يعزز السلام، لكن يمكن السلام أيضًا أن يعزز التبادل التجاري. لذا يجب أن يكون التسلسل صحيحًا. فالأساليب الإحصائية لا تستطيع أن تبرهن السببية، لكن النظرية تساعد في تقوية الاستدلال السببي. وبعد أكثر من عقد من الحوار الشرس، فإن كثيرًا من مختصي العلوم الاجتماعية في العلاقات الدولية يقبلون عمومًا النتائج التالية.

يوضح الجدول 5-1 كم سينخفض خطر نشوب نزاع عسكري فتاك إذا ما كانت الدولتان متحالفتين، أو إذا كانتا كلتاهما ديمقراطيتين، وهكذا. وهو

الجدول 5-1 تغيّر النسبة المئوية في [احتمال] خطر أن يواجه ثنائي من الدول بدايةً لنزاع عسكري فتاك في أي من هذه السنوات (1886 - 2001)

إبقاء جميع المؤثرات ضمن المتوسط أو ضمن القيم الوسطية باستثناء	تغيّر النسبة
جعل الدول متحالفة	-09
زيادة نسبة القوة إلى المئين التسعين	-61
زيادة مجموع نقاط معيار الديمقراطية للدولتين الديمقراطيتين إلى المئين التسعين	-43
زيادة مجموع نقاط معيار الديمقراطية للدولة الأكثر ديمقراطية إلى المئين التسعين، وخفضها للدولة الأقل ديمقراطية إلى المئين العشري	+197
زيادة التجارة/ الناتج المحلي الإجمالي إلى المئين التسعين	-56
زيادة عدد العضويات في المنظمات الحكومية الدولية إلى المئين التسعين	-31
زيادة الديمقراطية، والتجارة، والمنظمات الحكومية الدولية معًا	-83

يعطي النسبة المئوية في التغيّر في درجة الخطر نتيجة للتعديل الحاصل في كل متغيّر قد يتأثر بالأفعال السياسية (وهو يعزل تأثير عوامل «الخلفية» - وهي البُعد الجغرافي والحجم - لكنه لا يُظهرها لأنها لا تتأثر بسهولة بالسياسات). وتُظهرُ النسبُ تأثيرَ تغيير قيمة كل مؤثر على حدة، بحيث يُظهر ما سيكون عليه الوضع إذا كان الثنائي ضمن المستوى المتوسط لجميع الدول [كل الدول] على المئين (percentile) التسعين لذلك المؤثر. وهذا يبيّن الأثر النسبي لكل واحدة منهما على حدة. أخيرًا، يمكننا أن نرى التأثير إذا كانت جميع المؤثرات الكانطية مع بعضها على المئين التسعين. ويجب ألا تؤخذ التغيّرات المبينة هنا على أنها قطعية، لكنها بالفعل تقارب تلك الخاصة بأبحاث أخرى. فمتوسط خطر حدوث نزاع فتّاك سنويًا يساوي تقريبًا 6 من 1000، ما يعني أن معظم الثنائيات تتجنب النزاعات الفتاكة في معظم الأوقات. لكن الخطر يتباين كثيرًا بحسب العوامل الواقعية والعوامل الكانطية على حدّ سواء.

يؤدي عادةً عدم التساوي في القوى إلى ردع الدول الضعيفة عن أن

تتحدى الدول القوية. فإذا ارتفعت قوة الدولة الأقوى، من [مستوى] التوازن شبه المتساوي ووصلت إلى المئين التسعين لانعدام التوازن، فإن فرصة حدوث نزاع عسكري تنخفض بنسبة 61 في المئة. لكن هذا يتطلب نموًا بمقدار أربعين ضعفًا في القوة النسبية. وبما أن مقاييسنا تشتمل على عوامل أساس محدِّدة للقوة كالسكان والقدرة الصناعية، فإن هذا القدر الكبير من الزيادة صعبُ المنال لأي دولة. أما التحالف، وهو المؤثر الواقعي الآخر، فتأثيره صغيرٌ (9 في المئة) في تقليل خطر وقوع نزاع قاتل[7].

على الرغم من أن المنظور الكانطي لا يضع تأثير القوى موضع خلاف، فإنه يتنبأ بعلاقات لا تتنبأ بها النظرية الواقعية، وهذه التنبؤات مُثبتة. فإذا كانت كلتا الدولتين تقع في المئين التسعين على ميزان الديمقراطية بدلًا من أن تكون على المستوى المتوسط، فإن خطر حدوث صراع عنيف فتاك يكون أقل بكثير، بنسبة 43 في المئة. أما النزاعات بين دولتين شديدتيّ الاستبدادية (تقعان في المئين العشري) فهي أكثر شيوعًا: زيادة بنسبة 39 في المئة عن المستوى المتوسط. ومن دون شكّ فإن الصراعات أكثر ترجيحًا إذا كانت إحدى الدولتين ضمن المئين التسعين والأخرى في المئين العشري: زيادة المخاطرة بنسبة 200 في المئة تقريبًا[8]. وللاعتمادية الاقتصادية المتبادلة تأثير قوي جدًا أيضًا. فإذا كانت كلتا الدولتين في المئين التسعين الخاص بالاعتمادية التجارية، وليس في الوسط، فإن فرصة وقوع صراع عنيف تنخفض بأكثر من النصف. وفي هذا التحليل، يَظهر

---

(7) إنّ تأثير التحالفات ليس مهمًا من الناحية الإحصائية، لكن النسب الأخرى جميعها مهم إلى حدٍّ كبير، بمعنى أن احتمالات أن يكون المؤشر عكس ما توصلنا إليه هي أقلّ من 1 لكل 1000 (0.1 في المئة).

(8) يستمر إدوارد مانسفيلد وجاك سنايدر بتضييق رؤيتهما السابقة بأن الدول في حقبة تحولها من أوتوقراطية نحو الديمقراطية تكون عرضة للحروب، ويحددانها الآن بالتحوّلات غير المكتملة التي بقيت بعيدة من أن تكون ديمقراطية كاملة، خصوصًا عندما يجتمع ذلك مع ظروف أخرى كوجود سلطة مركزية ضعيفة. وحتى مع ذلك، فإن الحروب التي تتلاءم مع نموذجهما السببي نادرة للغاية، حتى أنها لا تكاد تكون موجودة في القرن العشرين. انظر: Edward Mansfield and Jack Snyder, *Electing to Fight: Why Emerging Democracies Go to War* (Cambridge, MA: MIT Press, 2005), and Vipin Narang and Rebecca Nelson, «Who Are Those Belligerent Democratizers?: Reassessing the Impact of Democratization on War,» *International Organization*, vol. 63, no. 2 (2009).

أن تأثير المنظمات الحكومية الدولية نوعًا ما أضعف، لكنه على الرغم من ذلك يخفّض المخاطرة بنسبة الثُّلث تقريبًا عندما تكون الدولتان في المئين التسعين. وعندما تعمل المؤثرات الثلاثة جميعها معًا، فإنها تقلل احتمالات وقوع نزاع فتاك بنسبة 83 في المئة. وهذا تعزيز قوي لافتراضات كانط الليبرالية.

كذلك قمنا باختبار ما إذا كانت أطروحة «صراع الحضارات» ('Clash of Civilizations' thesis) الشهيرة التي وضعها هتنغتون[9] تشكل فرقًا. وباستخدام تصنيفه المكون من ثماني حضارات، سألنا عما إذا كان يرجح لدولتين في ثنائي تنتميان إلى حضارتين مختلفتين، أن تدخلا في نزاعات أكثر من احتمال حصولها بين دولتين تنتميان إلى الحضارة نفسها. وكان الجواب بالنفي إذا ما تم اشتمال المؤثرات الواقعية والكانطية؛ فقد أعطت هذه المؤثرات كل التفسيرات اللازمة، أما اختلاف الحضارات فلَم يؤدِّ إلى زيادة أي شيء إضافي. وقد برزت الإجابة نفسها عندما سألنا عما إذا كانت النزاعات مرجحة على وجه الخصوص بين البلدان الإسلامية وتلك المسيحية. فقد كانت الإجابة بالنفي، وذلك خلال سنوات الحرب الباردة وكذلك في السنوات التي تلتها وصولًا إلى عام 2001. ويمكن صراع الحضارات أن يتحوّل إلى نبوءة تحقق ذاتها، لكنه لم يقم بذلك.

إن فوائد المتغيرات الكانطية لا تقتصر على ظواهر الحقبة النووية ثنائية الأقطاب الخاصة بالدول الديمقراطية الرأسمالية ضد منافسيها الشيوعيين. فقد شاعت علاقات مشابهة في حقبة ما قبل الحرب الباردة قبل الحرب العالمية الأولى وفي سنوات الحرب أيضًا. وعلاوة على ذلك، فقد بقيت هذه العلاقات فاعلة في حقبة ما بعد الحرب الباردة بعد عام 1989.

هل تُعدّ الديمقراطيات مسالمة بشكل عام؟

إن منظور الثنائيات (dyadic) لا يخبرنا عما إذا كانت الديمقراطيات، أو حتى الدول التي تتّصف تمامًا بكونها كانطية، تحافظ على علاقات سلمية

(9) Samuel Huntington, *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order* (New York: Simon and Schuster, 1996).

أكثر مع جميع الدول الأخرى. ففي عالم من الدول ذات الأنظمة السياسية والاقتصادية كبيرة الاختلاف، يبقى احتمال دخولها في صراع مع واحدة من هذه الدول قائمًا. وفي الواقع، فإن أي عبارة تقول إن الديمقراطيات على وجه الخصوص أحادية سلمية (monadically) (أكثر سلمية بشكل عام) يجب أن يتم تدقيقها بعناية؛ فالادعاء الكاسح بأن الديمقراطيات سلمية بشكل عام يتجاهل الأخطار التي تواجهها الديمقراطيات في مجال سياسة القوى في عالم ليس كانطيًا بالتمام. فالزعم المتعلق بالثنائيات (dyadic)، وفق ما يدل تعريفه، يتضمن ديناميات التفاعلات السياسية الداخلية بين القائد والمعارضة المحتملة، بالإضافة إلى ديناميات التفاعلات بين دولتين مستقلتين. أما الزعم المتعلق بأحادية سلمية الديمقراطيات (monadic) فيتجاهل تمامًا ديناميات التفاعلات بين الدولتين المستقلتين.

يطرأ تعديل مهم على العلاقة البسيطة على النحو الآتي: فلنفترض أن الدول الديمقراطية تُشكل أقلية صغيرة فحسب، من الدول في النظام كاملًا. وهذا ما كان الحال عليه في الواقع في القرنين التاسع عشر والعشرين إلى ما بعد انتهاء الحرب الباردة. أضف إلى ذلك بعض الأدلة على أن أكثر الثنائيات سلمية هي تلك التي تتكون من دولتين ديمقراطيتين، بينما تكون الثنائيات المكونة من دولتين أوتوقراطيتين أكثر قابلية للصراع، وأما الثنائيات المختلطة (ديمقراطية - أوتوقراطية) فهي الأكثر قابلية للصراع. إن المزيج المكون من ثنائيات عدة مختلطة في نظام كهذا، وكون أكثر العداءات يوجد في الثنائيات المختلطة، يعني أن معدّل الفرق في المجموع الكلي لدخول الديمقراطيات والأوتوقراطيات في صراع قد يبدو قليلًا. ربما يمكننا أن نرى تأثيرًا أقوى للأحادية السلمية (monadic) في نظام تشكل فيه الديمقراطيات أغلبية قوية. ونحن نعلم بالفعل أن الجوار الجغرافي الذي تكون فيه الديمقراطية هي الشكل الغالب للحكومات هو جوار مسالم بصورة خاصة[10].

---

(10) Kritian Gleditsch, *All International Politics is Local: The Diffusion of Conflict, Integration, and Democratization* (Ann Arbor, MI: University of Michigan Press, 2002).

هنالك تحفظ كبير آخر يتعلق بالطرف الذي يبدأ القتال أو يُصعّده، من خلال تصعيد النزاع الدبلوماسي الذي يأخذ طابعًا سلميًا إلى أن يصبح نزاعًا عسكريًا، أو من خلال تصعيد النزاع العسكري ذي المستوى المنخفض إلى حرب شاملة. والدليل هنا أقوى: فحتى عندما تكون الديمقراطيات طرفًا في النزاعات الدبلوماسية مع الدكتاتوريات، فإن لديها احتمالًا أقل من الدكتاتوريات في أن تبدأ باستخدام العنف، ولديها احتمال أقل في تصعيد أي عدوان إلى مستوى أعلى[11]. وبذلك فإن سلوك الدكتاتور هو الذي يميل إلى توليد الحرب. وعلى الرغم من ذلك، فإن القوى العظمى - حتى الديمقراطية منها - في بعض الأحيان قد تتخذ إجراءات عسكرية «وقائية» لهزيمة العدو المحتمل قبل أن يتحول إلى تهديد كبير.

إن جميع القوى العظمى قابلة لخوض الحروب، وقد تقودها قوّتها ومصالحها إلى حروب بعيدة من موطنها. لذا عليها أن تعتمد على قوّتها الخاصة بها لحماية نفسها. إلا أن الدول الصغيرة أو الدول الضعيفة لا يمكنها الإسهام إلا بالقليل لتزيد فرصة فوز الدولة القوية في الحرب. لذلك فإن لدى الدول الصغيرة حافزًا قويًا في الركوب المجاني على الجهد العسكري الخاص بحليف كبير. في المقابل، يمكن الدولة الكبيرة أن تشكل كل الفرق بالنسبة إلى بقاء الدولة الأصغر.

علاوة على ذلك، فإن القوى العظمى أقل تقيدًا [باتفاقات وشروط] التجارة والمنظمات الحكومية الدولية. [فاتفاقات] التجارة المتبادلة في الثنائي أقل تقييدًا للنظام السياسي في الدولة الأكبر منه في الدولة الأصغر، نظرًا إلى أن ذلك التبادل التجاري يمثل نسبة من الناتج المحلي الإجمالي للدولة الأكبر أقل من نسبته من الناتج المحلي الإجمالي للدولة الأصغر. على سبيل المثال، فإن حصة التبادل التجاري الأميركي - الغواتيمالي بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي الغواتيمالي هي أكبر بخمسمئة مرة من حصته من الناتج الإجمالي المحلي للاقتصاد الأميركي. كذلك فإن القوى العظمى تعتمد على المنظمات

---

(11) Paul Huth and Todd Allee, *The Democratic Peace and Territorial Conflict in the Twentieth Century* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2002).

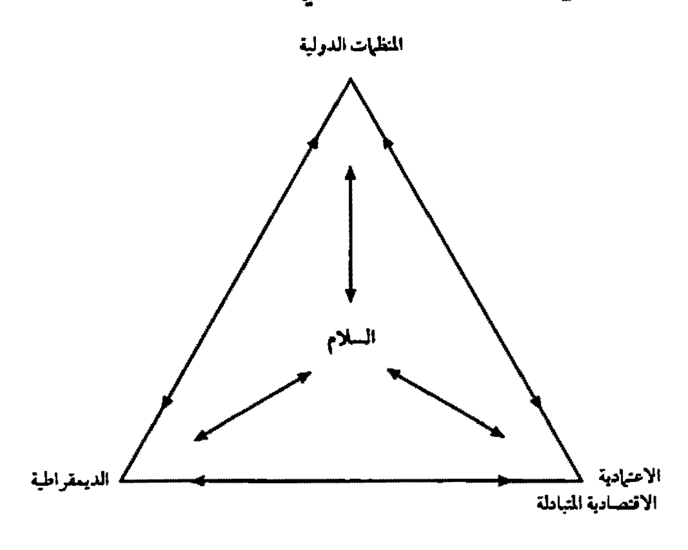
الحكومية الدولية الإقليمية أو الوظيفية للحفاظ على أمنها بشكل أقل من اعتماد عدد من الدول المتوسطة والصغيرة الحجم. لذا فقد يكون الفرق في إجمالي المشاركة في صراع بين القوى العظمى الديمقراطية والقوى العظمى الأوتوقراطية صغيرًا. وهنالك خمس دول فقط - هي الولايات المتحدة الأميركية، والمملكة المتحدة، وفرنسا، إضافة إلى القوتين الإقليميتين الهند وإسرائيل - هي التي تشكّل قرابة 80 في المئة من الصراعات العنيفة التي تقوم بها دول ديمقراطية. ويبرز نمط مشابه عند الدكتاتوريات، يتربّع الاتحاد السوفياتي والصين فيه على القمّة العليا.

أخيرًا، فإن الأنظمة السياسية الديمقراطية تتباين كثيرًا في ما بينها في كيفية تقييدها لزعمائها وفي مدى فاعليتها في تقييدهم. وعلينا أيضًا ألا ننسى تأثير شخصيات زعماء معينين ووجهات نظرهم، كسلوك «نحن - ضد - هم»، أو الإيمان بأن السلام يُقدَّم من خلال تحويل أنظمة حُكم الدول الأخرى بالإكراه. ويُعدّ فك عقد هذا التفاعل المعقّد للمؤثرات أمرًا ضروريًا لفهم الأسباب التي تُصعّب التعرّف إلى السلام الديمقراطي (democratic peace) أحادي السلمية، في عالم لا يزال يحتوي على كثير من الأوتوقراطيات.

نظام يديم ذاته؟

إن هذا هو جزء من المنظور الكانطي فقط في السياسة العالمية، والذي يتعلق بنظام اعتمادي متبادل من المؤثرات، في سلسلة من «حلقات التغذية الراجعة» تقوم فيها كل واحدة من القوى الرئيسة بتقوية الأخرى. وهذا الفهم مبيّن في الشكل 5-4. ويشار إلى العلاقات التي تمت مناقشتها حتى الآن من خلال الأسهم التي تتجه من كل واحد من رؤوس المثلث في اتجاه المركز، والتي تحفز السلام مباشرة. أما الأسهم العكسية فتتجه راجعة من المركز، وكل واحد منها يمثّل علاقة مدعّمة بنظرية وبعض الأدلة. إن استدامة الديمقراطية تكون أسهل ضمن بيئة مسالمة. وتقوم الدول المتنازعة مع دول أخرى بالمحافظة على سرية المعلومات المتعلقة بالنشاط الحكومي وتَحُدّ من النقد الشعبي، لكن الدول التي تكون علاقاتها سلمية في ما بينها لا تحتاج إلى كل

الشكل 5-4 المثلث الكانطي (The Kantian triangle)



هذه القيود على الديمقراطية. وترتبط التجارة والسلام أحدهما بالآخر بطريقة تبادلية. ويُحجِم التجّار عادة عن التبادل التجاري أو الاستثمار في الدول التي يُحتمل للعلاقات السياسية معها أن تضطرب في أي لحظة. وحيث إن كثيرًا من المنظمات الحكومية الدولية تؤسَّس من أجل خفض التوتر بين الخصوم أو التحكم فيه، فإن معظم المنظمات الحكومية الدولية تعتمد على العلاقات السلمية بين أعضائها من أجل أن تكون فعالة، وهي غالبًا ما تتشكل عندما يبدو السلام محتملًا.

والأسهم على الجوانب أيضًا مهمة. على طول قاعدة المثلث، تُجري الديمقراطيات تبادلات تجارية في ما بينها بشكل أكبر، لمعرفتها بأنه سيتم على الأغلب احترام اتفاقات التبادل التجاري وحقوق الملكية الأجنبية، تحت حكم قانون مستقر. في المقابل، فإن التبادل التجاري يعزز عادة الازدهار المتبادل، ما يساهم في تقدّم الديمقراطية واستقرارها. وعلى طول الجانب الأيمن من المثلث، تتطلب أنظمة التجارة المفتوحة وجود مؤسسات وقواعد من أجل أن تجعل التنبؤ بالنشاط الحكومي والتجاري سهلًا. في المقابل، فإن المؤسسات

تشجع التجارة من خلال مساعدتها في خفض الحواجز وإيجاد حلول للتضارب في المصالح.

يشير السهمان الموجودان على الجانب الأيسر لا إلى أن الديمقراطيات تنضم إلى المنظمات الدولية وتنتفع منها وحسب، بل إلى أن المنظمات الحكومية الدولية تساهم بشكل متزايد في تعزيز الديمقراطية. وبعض هذا النشاط تقوم به المنظمات العالمية، خصوصًا الأمم المتحدة. وتؤدي المنظمات الإقليمية كالاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة الدول الأميركية [شمالا وجنوبًا]، دورًا أكبر من ذلك بكثير. وهذه المنظمات الإقليمية مهمّة على وجه الخصوص لأنها تتكوّن في معظمها من ديمقراطيات، وهي تمتلك طائفة متنوعة وفعالة من العصيّ والجزر [الإغراءات والعقوبات] لاجتذاب دول أعضاء جديدة تريد أن تصبح ديمقراطية، ولتدعم الحكومات الديمقراطية الأعضاء ضد انقلاب من الداخل. كذلك فإن المنظمات الحكومية الدولية المؤلفة في معظمها من ديمقراطيات تُعتبر فاعلة بشكل خاص في المحافظة على الوضع السلمي في ما بين أعضائها، حتى مع وجود أيٍّ كان من الحكومات غير الديمقراطية ضمن المنظمة. فهي تساعد على التوسط في الصراعات، وتساعد الحكومات في تقديم التزامات ذات صدقية بالسلام والديمقراطية (من خلال قدرتها على فرض العقوبات ضد الحكومات التي قد تخلّ بعهودها)، وتُعرِّف النخبة بمعايير السلوك الديمقراطي والسلام. ويمكن أن نعزو في الأقل نصف مؤثرات تعزيز السلام والخاصة بجميع المنظمات الحكومية الدولية والتي تم التعريف بها أعلاه، إلى المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية التي تتألف في معظمها من دول ديمقراطية. ولدى هذه المنظمات تأثير غير مباشر في السلام من خلال تعزيز الديمقراطية؛ أولًا إلى أسفل الجانب الأيسر من المثلث، وثم من زاوية الديمقراطية في اتجاه المركز(12).

لقد أصبحت هذه المجموعة الكاملة من المؤثرات، وبشكل متزايد عبر

(12) Jon Pevehouse, *Democracy from Above: Regional Organizations and Democratization* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2005), and Jon Pevehouse and Bruce Russett, «Democratic Intergovernmental Organizations Promote Peace,» *International Organization*, vol. 60, no. 4 (2006).

السنوات الستين الماضية، مجموعة من العلاقات الواسعة، والعميقة، والمستقرة بين عديد من الدول، وهي أكثر وضوحًا بين أعضاء الاتحاد الأوروبي. وتزودنا دراسة الحالة بتفاصيل أكثر. إلا أنها لا تقتصر على الاتحاد الأوروبي، إذ تضمّ أيضًا كل الديمقراطيات المتقدمة اقتصاديًا تقريبًا وعديدًا من الديمقراطيات الأفقر (معظمها مؤسس في أميركا اللاتينية). ولا يمكن خلق الديمقراطية في الشرق الأوسط بالسرعة نفسها التي تمت بها في أوروبا، وأميركا اللاتينية، وأجزاء من آسيا التي لديها تجربة ديمقراطية ما. فالنُّخب الحالية الحاكمة [في الشرق الأوسط] ستقاوم الديمقراطية بكل تأكيد، وبالنظر إلى عمق الصراع المرير ومدى استمراريته، فسيكون من غير المعقول أن نتوقع أن تكون الديمقراطيات الجديدة هناك مسالمة بطبيعتها، خصوصًا مع إسرائيل. لكن على المدى البعيد، يمكن أن يجتذب السلام والازدهار المتعلقَين بالمجتمع الكانطي حكومات وشعوبًا جديدة.

لكن ذلك لا يعني أنها في النهاية ستشتمل على جميع الدول في النظام، أو أن العملية لا يمكن عكسها؛ إذ يمكن لصدمة اقتصادية حادّة، كالكساد الاقتصادي العالمي مثلًا، أن يعكس اتجاهها. وسيكون التأثير المباشر ملموسًا في التبادل التجاري والتمويل، والذي إذا ما تم تضخيمه من خلال زيادة في سياسات الحماية الاقتصادية، سيؤدي إلى إضعاف القيود الاقتصادية على الصراع الدولي بشكل حادّ. وسيصبح من الصعب على المنظمات الدولية أن تدافع عن التجارة الحرة، وقد تسقط عندئذٍ الحكومات الديمقراطية، كما حصل خلال الكساد الاقتصادي في ثلاثينيات القرن العشرين. وقد يقود كل هذا إلى صراع وحرب دوليين عظيمين، وتدهور مستمر في الأحوال الاقتصادية والمؤسسات الدولية (international institutions)، وردود فعل عكسية للمكاسب العالمية التي تم جنيها بصعوبة. ويمكن أيضًا أن يبدأ انكماش اقتصادي نتيجة لحرب عظمى أو هجمات إرهابية ضخمة جدًا. وعلى الرغم من ذلك، فإن لدى النظام الآن قدرًا كبيرًا من المقاومة المؤسسية والمعيارية المتأصلة في داخله.

تشير الاستمرارية والاستقرار في هذا النظام إلى طريقة أخرى للتفكير في

كيفية عمل هذه القيود، من خلال تغييرات في النظام الدولي ككل. فالزيادات العالمية في المستوى المتوسط للديمقراطية، والاعتمادية الاقتصادية المتبادلة، وتدخل المنظمات الحكومية الدولية، لا تمثّل ما يحدث للثنائيات من الدول التي تتشارك في تلك الخصائص وحسب، إنما تمثّل أيضًا المعايير السائدة والمؤسسات المسيطرة للنظام كاملًا. وقد تتم استمالة الدول التي تقع على النهاية الدنيا من هذه الخصائص بطريقة سلمية، من خلال التهديد أو المكافآت، من أجل احترام المعايير الدولية. حتى الدكتاتوريات قد تجد أن من مصلحتها القيام بذلك (فتخلي ليبيا عن الأسلحة النووية في عام 2003 قد تم من خلال المفاوضات وليس من خلال إجراء عسكري).

إن العالم ليس هوبزيًا كما كان عليه في حقب زمنية سابقة. فقد كان شائعًا في ما مضى أن تقوم الدول المعتدية بالقضاء على دولٍ أخرى وإزالتها. وقد تم احتلال اثنتين وعشرين دولة معترف بها دوليًا أو ضمّها بالقوة خلال النصف الأول من القرن العشرين، ولكن لم تفقد أي دولة سيادتها بشكل دائم من خلال الغزو الخارجي منذ الحرب العالمية الثانية.

تشعر الديمقراطيات التي تجاورها ديمقراطيات أخرى بخطر أقل يتهددها. وعندما تقاتل الديمقراطياتُ الدكتاتوريات، فإنها تقاتل عادة بشكل جيد، وتفوز بما يقارب الثمانين في المئة من جميع حروبها، وأكثر من 90 في المئة من تلك الحروب التي تختار الدول الديمقراطية نفسها إشعالها[13]. لذا ففيما تزداد نسبة الديمقراطيات في النظام العالمي، لا بد من أن تكون الأوتوقراطيات أشدّ قلقًا بشأن إضعاف نفسها في الحرب. وإذا أصبح معظم القوى العظمى ديمقراطيًا، فإن السلام في ما بينها سيقلل الحافز إلى الحروب مع الدول غير الديمقراطية ضمن نطاقات تأثير القوى العظمى. وإذا نمت المعايير الدولية والمؤسسات الدولية المعنية بحلّ النزاعات، فقد تضطر حتى الدول غير الليبرالية إلى استخدام المنظمات الإقليمية أو الدولية للمساعدة في تسوية نزاعاتها، بدلًا من

---

(13) Dan Reiter and Allan Stam, *Democracies at War* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2002).

قبول التكاليف السياسية والاقتصادية التي يمكن أن يفرضها المجتمع الليبرالي عليها بسبب استخدامها للقوة.

دراسة حالة: الاتحاد الأوروبي

يمكن في بعض الأحيان كسر الحلقة المفرغة (vicious circle) من العنف من خلال السياسات المتأنية والمدروسة. وقد ظهر أبرز تغيير عكسي في غرب أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. ومع وجود عشرات الآلاف من القتلى، وتحوُّل اقتصادات الدول الأوروبية إلى حالة من الفوضى، ومدنها إلى رماد، فقد قرر زعماء الدول الأوروبية الجدد، بمن فيهم كونراد أديناور (Konrad Adenauer)، وآلتشيدي دي غاسبيري (Alcide de Gasperi)، وجان مونيه (Jean Monnet)، وروبرت شومان (Robert Schuman) أن يكسروا النمط القديم. ومن خلال مجموعة من الرؤى الليبرالية الكلاسيكية التي لديهم، وضعوا نظامًا معقدًا من العناصر السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية التي تعزز كل منها الأخرى، مؤلفين بذلك مجموعة من الحلقات الحميدة (virtuous circles) لتعزيز السلام.

الديمقراطية

وقد كان لديهم إيمان بأن انهيار الديمقراطية قد أدى دورًا أساسًا في القضاء على السلام. وهنا يمكن بسهولة إلقاء اللوم على الدول السلطوية أو الاستبدادية، خصوصًا ألمانيا، واليابان، وإيطاليا، في التسبب بالحرب العالمية الثانية. لذا فقد كان المطلب الأساس تأسيس مؤسسات ديمقراطية مستقرة واقتلاع الأيديولوجيات القومية والسلطوية. وساعدهم على ذلك الهزيمة الساحقة والخزي اللذان تعرض لهما الزعماء الأقدمون (والذين أُعدِم بعض منهم لارتكابه جرائم حرب)، وساعدهم على ذلك أيضًا التغييرات المؤسسية التي وضعها احتلال الحلفاء لألمانيا الغربية.

التكامل الاقتصادي

إنّ من أكبر الأسباب التي أدت إلى الزيادة في أعداد الدكتاتوريات هو انهيار الاقتصاد العالمي في ثلاثينيات القرن العشرين والكساد الكبير. وقد حاولت الحكومات حماية دخول مواطنيها من خلال الفرض التنافسي للتعرفات الجمركية [أي تنافسها في فرض التعرفات] والحواجز التجارية الأخرى، حيث فضّلت أن تحافظ على الوظائف داخل الدولة بدلًا من استيراد البضائع التي أنتجتها عمالة أجنبية. ولهذا النوع من السياسات الاقتصادية أساسه في ممارسات القرن الثامن عشر المتعلقة بمذهب التجاريين أو الاتجارية [المركنتيلية] (mercantilism) التي تسعى إلى تقوية أمن الدولة من خلال تشجيع التصدير، وعدم التشجيع على الاستيراد، وجلب تدفقات من الذهب والعملة الأجنبية التي يمكن الدولة أن تستغلها كي تبني قوّتها. ففي ألمانيا، فإن جمهورية فايمار (Weimar Republic) التي أُسست عام 1918 بعد إجبار الإمبراطور فيلهلم (Kaiser Wilhelm) على التنحّي، لم تحظ بثقة مؤيدي النظام الأوتوقراطي القديم؛ فملايين الألمان الذين أفقرتهم البطالة والتضخم في الثلاثينيات تحولوا بعيدًا من الديمقراطية واتجهوا إلى هتلر الذي وعد بالازدهار والمجد.

بعد الحرب العالمية الثانية، أدرك زعماء أوروبا الجدد أن الازدهار الحقيقي يتطلب كفاءات سوقٍ أكبر من ذلك الذي يخصّ أي دولة أوروبية لوحدها. فأصبحت هناك شبكة معقدة من الاعتمادية الاقتصادية المتبادلة التي تستند إليها الديمقراطية، والتي تعمل أيضًا على تقوية السلام مباشرة. وأصبحت الحرب غير عقلانية من الناحية الاقتصادية؛ حيث إن رجال الأعمال، والشركات، والعمّال سيتكبّدون معاناة بسببها، وسيستخدمون سلطتهم السياسية لمعارضتها.

وقد بدأ التكامل الاقتصادي بالصناعات التي لها أهمية في احتمالات الحرب التي قد يواجهها اقتصاد ما. وفي عام 1951 قام الزعماء بتشكيل

الجماعة الأوروبية للفحم والصُّلب (The European Coal and Steel Community) كي يحرصوا على ألا تحوّل ألمانيا صناعاتها إلى آلة حرب مرة أخرى. وتبع ذلك خطة مشابهة تتعلق بالصناعة النووية (يوراتوم (Euratom)). وقد دعم صنّاع السياسات الأميركيون التكامل، وأصروا على أن يتم تنسيق خطة مساعدات مارشال لإعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك عبر مؤسسة جديدة هي منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديين (Organization for Economic Cooperation and Development (OECD)) والتي تتضمن دولاً أعضاء من أنحاء العالم، من بينها دولًا عدة حديثة العهد بالصناعة.

المؤسسات الدولية

لقد تطلّب التبادل الاقتصادي البيني من المنظمات التي تم تمكينها، أن تضع قواعد تشجع على المبادلة الاقتصادية البينية وتحميها، إذ لم يكن ممكنًا تحقيق جميع فوائد التجارة الحرة إذا كان لدى الدول الأعضاء سياسات عمالية أو اجتماعية مختلفة جذريًا. وكان هذا يعني تفكيك الحواجز التشريعية المفروضة على حرية التنقل، ليس على البضائع وحسب، وإنما أيضًا على الخدمات، ورؤوس الأموال، والأشخاص. ثم كان لا بدّ من ملء الفجوات القانونية من خلال وضع تشريعات جديدة. وقد كانت ثمة حاجة إلى وضع سياسات بيئية مشتركة ومقاييس صحية مشتركة كي لا يكون للمنتجين في الدول ذات المقاييس غير الصارمة ميزة في السوق على أولئك الموجودين في دول ذات ضوابط صارمة. وكان لا بدّ من تنسيق السياسات الاقتصادية والسيطرة على تقلبات القيمة النسبية للعملات المحلية. وقد قاد الواحد من أشكال التحرر الاقتصادي إلى الأشكال الأخرى. وتحولت السوق الأوروبية المشتركة إلى المجتمع الأوروبي لتصبح في النهاية الاتحاد الأوروبي. وفي كل مرحلة كانت المؤسسات تتولى أدوارًا أوسع. وكان الإجراء ناجحًا إلى حد أن بلدانًا أخرى أرادت الانضمام، ومع الوقت وصل عدد الدول الأعضاء في

الاتحاد الأوروبي إلى مجموعه الحالي وهو سبعة وعشرون عضوًا.

ولدى الاتحاد الأوروبي سلطات أعلى من سلطات الدولة؛ فهي تجمع الضرائب (التي تُسمّى رسومًا) من جميع الدول الأعضاء، كما تفرض المفوضية الأوروبية طائفة واسعة من التشريعات المشتركة. ويُعد المجلس هيئة تنفيذية يتم من خلالها اتخاذ قرارات مهمة من طريق خطة تصويت تعتمد على وزن الدولة، حتى لا تستطيع أقلية صغيرة من سكان أوروبا أو دُولها أن تعيق أي إجراء. ويتم انتخاب البرلمان الأوروبي مباشرة من جانب مواطني الدول الأعضاء (على الرغم من أن سلطاته محدودة). وتعمل محكمة العدل الأوروبية على تسوية الخلافات بين المؤسسات المختلفة التابعة للاتحاد الأوروبي، وتستلم إحالات من الدول بشأن تفسير قوانين الاتحاد الأوروبي. تعلو قوانين الاتحاد الأوروبي على قوانين الدولة، وقد وضعت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، وهي مؤسسة غير تابعة للاتحاد الأوروبي، قانون الحقوق الذي يُمكّن المواطنين من الاستئناف ضد حكوماتهم الوطنية. وقد فرضت الأحكام الصادرة عن هذه المحكمة على بريطانيا السماح لمثليي الجنس أن يخدموا في جيشها، والحدّ من استخدام العقاب الجسدي في مدارسها. ومع الإنجاز الذي حققه الاتحاد الاقتصادي والنقدي (Economic and Monetary Union) بين بعض من أعضاء الاتحاد الأوروبي في الأول من كانون الثاني/ يناير عام 1999، سيطر البنك المركزي الأوروبي (European Central Bank) في المجال الفاعل المتعلق بالسياسات المالية والنقدية.

وعلى الرغم من ذلك، يعمل الاتحاد الأوروبي هيئةً بين الحكومات من نواحٍ عدة، حيث تحتفظ الدول الأعضاء فيه بعناصر مهمة لسيادتها التقليدية. وعلى الرغم من بعض الخطوات التي أنجزت لبناء قوة عسكرية أوروبية محدودة للتدخل في حالات الأزمات، ليس لدى الدول الأعضاء حتى الآن سياسة خارجية مشتركة، ولا مؤسسات دفاع مشتركة بشكل

بارز. ويشعر المواطنون بولاء لدُولهم المستقلة ولمناطقهم المحلية (مثل اسكتلندا وكتالونيا) وكذلك لأوروبا. غير أن النظام قد أنتج سلامًا مستقرًا بين تلك الدول، وهو إنجاز استثنائي مقارنة بقرون من الحروب الكارثية.

وقد بدأ كل ذلك أثناء الحرب الباردة، عندما طالبت الولايات المتحدة الأميركية حلفاءها بأن يكونوا أكثر وحدة وتكاملًا وأن يصبحوا أقوى تاليًا. إلا أن تكاملهم استمر إلى ما بعد الحرب، وامتدّ إلى أبعد بكثير من حلفاء الحرب الباردة الأساسيين، وأصبح أعمق بكثير. وقد كانت معدلات نمو الديمقراطية والمنظمات الحكومية الدولية في أوروبا مشابهة لتلك الخاصة بالعالم والممثلة في الشكل 5-3 في هذا الفصل، وذلك بمقدار ضعفين تقريبًا مقارنة بنقطة البداية. وقد بدأت التجارة بين الدول الأوروبية بمستوى أدنى من مستوى التجارة العالمي، لكن معدّل نموها أصبح أعلى بكثير. وتُبيّن تجربة أوروبا كيف أنه في مقدور الحلقات الحميدة أن تقوّي العلاقات السلمية بينما تحتفظ الدول بعديد من خصائصها التقليدية.

تعزيز النظام العام في الفوضى

يتضمن هذا التحليل مضامين عن ثنائي خطير ومهم من الدول، وهما الولايات المتحدة الأميركية والصين. يمكننا أولًا أن نحسب عامل المخاطرة لوقوع صراع فتاك في حقبة أواسط ستينيات القرن العشرين من خلال جميع المؤثرات في ذلك الوقت. لم تكن الدولتان قريبتين جغرافيًا أو متجاورتين، ما يقلل من خطر وقوع الصراع، لكن بما أن كلتيهما كانتا قوّتين كبيرتين، ذَوَاتَي مصالح كبيرة، وتمتلكان قدرات عالية على إرسال [نشر] قوّتيهما العسكريتين بعيدًا (power projection capability) [قدرة الدولة على إطلاق حملات حربية في مناطق بعيدة من موطنها]، فإن ذلك قد زاد من المخاطرة. وقد كانت أميركا متفوقة بقوّتها على الصين، لكن ليس بمقدار ضخم، ما يعني خطرًا معتدلًا. ولم يساعد أي من المؤثرات الكانطية في تقليل المخاطرة. وقد كانت الصين في عهد ماو (Mao) استبدادية إلى حد كبير على الميزان السياسي (- 9). وكانت التجارة

بين الولايات المتحدة والصين تساوي صفرًا، وكذلك كان الحال بالنسبة إلى عضويتهما المشتركة في المنظمات الحكومية الدولية (حتى إن الصين لم تكن عضوًا في الأمم المتحدة).

وعلى سبيل المقارنة، فإن بعض المؤثرات بقيَت من دون تغيير في بدايات القرن الحادي والعشرين؛ فالموقع الجغرافي لكل من الدولتين هو ذاته، وكلتاهما كانتا قوّة عظمى. لكن مع النمو السريع جدًا لاقتصاد الصين مقارنة بنمو اقتصاد الولايات المتحدة الأميركية، فإن نسبة القوة قد تغيّرت بمقدار كبير لتصبح متساوية تقريبًا، وهو تطور خطير وفقًا لتحليلنا. إلا أن جميع المؤثرات الكانطية الليبرالية أصبحت فاعلة؛ فقد أصبحت الصين ليبرالية بعض الشيء، ما أدى إلى ارتفاعها إلى (– 7) على الميزان السياسي. وازدهرت التجارة الصينية–الأميركية، حيث يشكّل تبادلهما التجاري جزءًا من الناتج المحلي الإجمالي الأميركي أصغر من نسبته من الناتج المحلي الإجمالي الصيني، لكن مع ذلك تبقى نسبة التجارة الأميركية بالنسبة إلى ناتجها المحلي الإجمالي في المئين التسعين. أخيرًا، فإن الدولتين تشتركان الآن في ما بينهما بعضويتهما في عديد من المنظمات الحكومية الدولية؛ فالصين عمليًا عضو في جميع المنظمات العالمية، وفي عديد من المنظمات الوظيفية والإقليمية الخاصة بشمال المحيط الهادئ والتي تنتمي إليها الولايات المتحدة الأميركية أيضًا. ويمكننا على هذا الأساس أن نعيد النظر في عامل المخاطرة. حتى عندما نقوم بحساب عامل المخاطرة بالنسبة إلى أخطر ميزان قوى، فإننا نجد انخفاضًا بأكثر من 50 في المئة تحت الظروف الحالية عما كان عليه الحال في ستينيات القرن العشرين.

إن التفاعل بين الدولتين فعّال. إلا أننا لا يمكننا توقع نجاحه، إذ يبقى بعض عناصر الردع موجودًا. فالتحررية الليبرالية السياسية الصينية متأخرة بشكل ملحوظ. وقد يتمّ مرة أخرى استخدام العنف الوحشي لقمع المطالب التي تدعو إلى الديمقراطية، أو بدلًا من ذلك، قد تنفجر الأمور وتخرج عن السيطرة. وقد يؤدي تراجع بيئي كبير إلى خلق مشكلات سياسية واقتصادية شاملة وواسعة. أخيرًا، فإن وضع تايوان ما زال يشكل خطَرًا رئيسًا على السلام، ما يستدعي

حنكة سياسية حذرة من جانب الصين، وتايوان، والولايات المتحدة الأميركية؛ فأي حرب كبيرة بين أكبر قوّتَين في العالم ستكون مأساة كبيرة، لكنها ليست مستحيلة.

يتعلّم بعض الدول بالفعل، وليس جميعها، أن يتعايش بسلام بعضُه مع بعض، على الرغم من تاريخ المنافسة العنيفة في ما بين هذه الدول والذي امتد على مدى قرون طويلة من الزمن. فثمة نظام ينبغي تمييزه وإنشاؤه ضمن الفوضى. وليست الفوضى بحدّ ذاتها هي المحرّك للمعضلة الأمنية الهوبزية، إنما المحرّك لها هو الافتراض بأن الجميع يشكلون عدوًا محتملًا. ويمكن كثير من الدول، وهو ما يحصل بالفعل، أن يتأقلم مع كثير من الدول الأخرى، بحيث إنه نادرًا ما يهدد باستخدام القوة العسكرية. وهو يعمل غالبًا من خلال مبادئ المفاوضات والتسويات، في نظام من التعاون والمعاملة بالمثل، يتوافق بشكل كبير مع المبادئ الأساسية للسلوك الأخلاقي. ولا يتطلب هذا النوع من النظام تحولًا أخلاقيًا للبشرية بقدر ما يتطلب هيكلة دقيقة للعلاقات كي يتم توجيه المصالح الذاتية في اتجاهات المنفعة المشتركة.

بالطبع، ليست كل الدول حاليًا جزءًا من هذا النظام. فتلك الدول غير المقيَّدة بروابط ديمقراطية متبادلة، وباعتمادية اقتصادية متبادلة، وبمؤسسات دولية مشتركة، تمتلك قاعدة ضعيفة جدًا للتعاون. وحيث لا تزال الروابط الكانطية ضعيفة، قد يستمر وجود المعضلة الهوبزية (ربما مع إيران وكوريا الشمالية). لكن حتى مع وجود مثل هذه الدول، يمكن تشكيل علاقات أكثر استقرارًا، وربما يكون ذلك محفوفًا بالعثرات، كما كان الحال عليه في بدايات العلاقات الأميركية - الصينية.

الاستنتاج: القوة، والهيمنة، والليبرالية

توصف الولايات المتحدة الأميركية في بعض الأحيان بأنها مهيمنة، بكل ما تتضمنه كلمة هيمنة من أعباء، ومنافع، وإغراءات. وهي لا تتصرف دائمًا بوصفها دولة كانطية. وحيث إن إنفاقها العسكري يساوي تقريبًا حجم الإنفاق العسكري

لباقي دول العالم مجتمعة، فإنها تميل إلى الاعتماد على القوة المسلحة التي تخلقها الأموال والتكنولوجيا المتقدمة. لكن لا يمكن أن تدوم الهيمنة إلى الأبد. وفي إمكان المنظور الكانطي الليبرالي المتعلق بالسياسة العالمية أن يزودنا بوسائل لاستدامة السلام الثابت عندما يغيب التفوق العسكري. ويقوم تعزيز الديمقراطية (أو فرضها بالقوة في حالات نادرة تكون ردًّا على عدوان فحسب)، وتعميق روابط التجارة الدولية، وتوسعة شبكة المنظمات الحكومية الدولية متعددة الأطراف، بإعطاء فرصة لتقوية العلاقات السلمية القائمة وتوسعة نطاقها ليشمل معظم دول العالم. والقيام بذلك يعتمد على العناصر المادّية للقوة أقل من اعتماده على القوة الناعمة (soft power)، وعلى تصوّرات بأن الولايات المتحدة الأميركية تتصرف وفق مبادئ شرعية وتتبع قواعد متفقًا عليها. والقيام بذلك قد يخدم المصالح الأميركية ومصالح عديد من الدول والشعوب الأخرى على حدّ سواء.

وكونها أقوى قوة في العالم لا يعني أنها تستطيع أن تملي جميع المخرجات السياسية، أو العسكرية، أو الاقتصادية الأساس. علاوة على ذلك، يمكن القوة المسيطرة أن تحفّز ردة فعل «موازِنة» ضد نفسها. والخوف من السيطرة هو دافع واضح، لكن بالنسبة إلى أعضاء آخرين من المجتمع الكانطي قد يكون هذا أقل أهمية من انعدام الثقة في القرارات الأميركية وسلوكها. فكثير من الأوروبيين ليسوا واثقين تمامًا بأن الأميركيين سيتصرفون وفقًا للمبادئ الكانطية في المفاوضات والتسويات، إلا أن تشكيل تحالف لموازنة القوى ليس بالعملية السهلة؛ فأوروبا ليست مستعدّة بعد للعمل كيانًا موحّدًا في السياسة الخارجية. ولأن الفجوة في القوى كبيرة جدًا بين الولايات المتحدة الأميركية وأقوى الدول من الدرجة الثانية، فإن أي تحالف من هذا النوع سيتطلب عديدًا من الأعضاء. وهذا يثير مشكلة العمل الجماعي بين أعضاء التحالف الذي ليس فيه دولة بمنزلة قائدٍ قوي، وفي النهاية يدفع كل عضو إلى السعي وراء مصالحه الخاصة.

ومشكلة «الركوب المجاني» هذه موجودة حتى في تحالف الحرب الباردة

العظيم الذي جسدته منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو). وبالتأكيد، فقد كان نجاح الناتو في ردع اندلاع صراع في أوروبا، سببًا مباشرًا لمشكلة المنفعة الجماعية الخاصة به. وطالما أن الردع النووي الأميركي يبدو جديرًا بالاعتماد عليه، فلم يكن لدى أعضاء الناتو الآخرين إلا حافز ضعيف للإسهام بعدد كبير من قواتهم الخاصة. وعليه، فقد أنفقت الولايات المتحدة من ناتجها المحلي الإجمالي على الدفاع ما نسبته ضعف متوسط ما أنفقته جميع الدول الأخرى الأعضاء في الناتو[14]. وهذا يشير إلى صعوبة تحقيق عمل مشترك حينما يُحتمل أن يكون التعاون التشاركي في خدمة المصالح المشتركة.

وتستمر الحوافز للركوب المجاني على الأمن الدولي. فكلما بدت السياسات الأميركية المتعلقة بـ«الحرب» على الإرهاب أقل حكمة، أو أنها تخدم المصلحة الضيقة للولايات المتحدة الأميركية وقلّة قليلة من حلفائها، زادت مقاومة الدول الأخرى لها. فقد لا يرغب بعض الدول في أن يكون محميًا بالطريقة التي يريدها الأميركيون، وبعضها الآخر، خصوصًا الدول الأوروبية، لديه مصالح متضاربة. ومن هذه المصالح، الضغوط الديمغرافية والاقتصادية التي تحدّ من رغبتها في الإنفاق على الدفاع بدلًا من الإنفاق على رعاية المسنين، وكذلك وجود عشرات الملايين من العمال المسلمين وعائلاتهم الذين لا يتقبلهم المجتمع الغربي. وتبدو الحوافز التي تدفع إلى تجنب القيام بما من شأنه أن يستثير مشاعر المسلمين حقيقية للغاية. كل هذا يشير إلى احتمال حدوث ردّ غير مناسب على الإرهاب العالمي. ومع ذلك، فإن إلحاق هزيمة كبرى بالولايات المتحدة بسبب لامبالاة الدول الأخرى، أمرٌ قد يؤدي إلى انهيار الاقتصاد العالمي بأكمله والنظام الكانطي.

إن هذا الفصل لا يتعلّق بالتنبؤات، بل بالاحتمالات. فقد يمكن الحطّ من قدر الليبراليات الديمقراطية، وقد تخرج أشكال انعدام المساواة الرأسمالية عن السيطرة، وقد تتحول سلطة عالمية إلى وحش اللوياثان [بحسب التصور الذي

---

(14) Bruce Russett, *What Price Vigilance: The Burdens of National Defense* (New Haven, CT: Yale University Press, 1970), ch. 4.

وضعه توماس هوبز لهذا المخلوق الأسطوري]، فالسلام لا يعني دومًا العدالة. ولا يمكننا كذلك أن نأخذ النمو المستمر للمؤثرات الليبرالية أمرًا مسلمًا به. فالأشخاص الحقيقيون - الزعماء، والنخبة، والناخبون - يتخذون قرارات، وقد يكتشفون أنماطًا بنّاءة من السلوك ويتصرفون وفقًا لها. وليس محكومًا علينا أن نختار بين أن نكون ضحايا سلبيين أو أن نكون عالقين في حلقات لانهاية لها من العنف. فالفرص موجودة من أجل الأفعال التي يمكنها أن تضع اعتبارات للآخرين وتخدم في الوقت عينه المصلحة الذاتية. ويمكننا في وضح النهار أن نرى رؤية هوبز الواقعية على حقيقتها الكابوسية، ورؤية كانط الليبرالية على ما أصبحت عليه من واقع جزئي.

أسئلة

1. أي من التفسيرات الواقعية لتخصص العلاقات الدولية هي التي تقبلها الليبرالية، وأيٌّ منها ترفض؟

2. هل كان كانط مجرد فيلسوف مثالي، أم كان لديه فهم جيد لتخصص العلاقات الدولية؟

3. إضافة إلى المؤثرات الليبرالية الثلاثة، ما هي التغييرات التي حصلت في العالم والتي قد تساعد على تفسير الانخفاض في أعداد القتلى الناجمة عن الحروب، ولماذا؟

4. كيف يحاول الليبراليون تفسير الأسباب التي تجعل الديمقراطيات نادرًا ما تتحارب في ما بينها، وأي التفسيرات تجدها أكثر قبولاً أو أقل قبولاً؟

5. لماذا يمكننا الاعتقاد بأن الديمقراطيات قد لا تكون مسالمة في علاقاتها مع الدكتاتوريات؟

6. هل تقلل التجارة من احتمال الصراع، أم أن الصراع يقلل التجارة، أم أن الأمرين صحيحان؟ ولماذا؟

7. ما هي أنواع المنظمات الحكومية الدولية التي قد تكون مفيدة في تعزيز

الديمقراطية، والتجارة، والسلام؟

8. ما هي نقاط القوة وجوانب القصور في تطبيق التحليل الوبائي على تحليل صراع العنف الدولي؟

9. كيف تفسّر بدايات التكامل الأوروبي؟

10. في اعتقادك، ما هي المؤسسات الأوروبية ذات الأهمية الأكبر في ضمان السلام في أوروبا؟

11. ما هي السياسات التي يمكن الدول الديمقراطية أن تتبعها كي تتجنب حربًا محتملة بين الولايات المتحدة الأميركية والصين؟

12. ما هي الظروف التي قد تنتج أثرًا عكسيًا لـ «الحلقات الحميدة» التي جلبت سلامًا متزايدًا لجزء كبير من العالم؟

مزيد من القراءات [باللغة الإنكليزية]

■ Bueno de Mesquita, Bruce [et al.]. *The Logic of Political Survival*. Cambridge, MA: MIT Press, 2003.

بروس بوينو دي ماسكيتا، وأِلستاير سميث، وراندولف سيفرسن، وجيمس مارو (2003)، **منطق البقاء السياسي**.

الانتخابات، وأسباب تجنب زعماء الدول الديمقراطية الحروب بينما لا يتجنبها الدكتاتوريون.

■ Geiss, Anna, Lothar Brock and Harald Muller (eds.). *Democratic Wars: The Dark Side of the Democratic Peace*. Houndmills: Palgrave Macmillan, 2006.

آنا غايس، ولوثر بروك، وهارالد مولر (2006)، **الحروب الديمقراطية: الجانب القاتم للسلام الديمقراطي**.

بعض الديمقراطيات أقل سلمية من غيرها.

- Lipson, Charles. *Reliable Partners: How Democracies Have Made a Separate Peace*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2003.

تشارلز ليبسون (2003)، الشركاء الموثوقون: كيف صنعت الديمقراطيات سلامًا خاصًا بها.

الحوار السياسي المفتوح يجعل الالتزامات الدولية للديمقراطيات أكثر صدقية.

- MacMillan, John. *On Liberal Peace: Democracy, War and International Order*. London: I. B. Tauris, 1998.

جون ماكميلان (1998)، حول السلام الليبرالي: الديمقراطية، والحرب، والنظام الدولي.

السلمية الليبرالية بوصفها نظامًا فكريًا سياسيًا ناشئًا.

- Russett, Bruce. *Grasping the Democratic Peace: Principles for a Post-Cold War World*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1993.

بروس راسيت (1993)، استيعاب السلام الديمقراطي: مبادئ لعالم ما بعد الحرب الباردة.

السلام الديمقراطي في العالم المعاصر، والدولة الإغريقية القديمة، والأنثروبولوجيا.

- Rousseau, David. *Democracy and War: Institutions, Norms, and the Evolution of International Conflict*. Stanford, CA: Stanford University Press, 2005.

دايفد روسّو (2005)، الديمقراطية والحرب: المؤسسات، والمعايير، ونشوء الصراع الدولي.

مناقشة واسعة في شأن المؤسسات لكونها أكثر أهمية من المعايير.

- Schultz, Kenneth. *Democracy and Coercive Diplomacy*. Stanford, CA: Stanford University Press, 2001.

كينيث شولتز (2001)، الديمقراطية والدبلوماسية القسرية.

إن التهديد الذي تقوم به الديمقراطيات ليس بذي أهمية إلا عندما تتحد الديمقراطيات بعضها مع بعض.

مواقع إلكترونية مهمّة [باللغة الإنكليزية]

- مشروع التقرير الأمني البشري، تقرير الأمن البشري لعام 2007، <http://www.humansecuritybrief.info>.
- مشروع نظام الحكم الرابع: خصائص نظام الحكم السياسي وتحوّلاته (1800 - 2007)، <http://www.systemicpeace.org/polity/polity4.htm>.
- بيانات التبادل التجاري والناتج المحلي الإجمالي، كريستيان غليديتش (Kristian Gleditsch)، <http://privatewww.essex.ac.uk/~ksg/exptradegdp.html>.
- متلازمات المشروع الحربي، <http://www.correlatesofwar.org>.

قم بزيارة مركز المصادر الإلكتروني المرافق لهذا الكتاب للمزيد من المواد الإضافية الشائقة <http://www.oxfordtextbooks.co.uk/orc/dunne2e/>.

الفصل السادس

الليبرالية الجديدة

Neoliberalism

جينيفر ستيرلنغ فوكر (JENNIFER STERLING-FOLKER)

محتويات الفصل

دليل القارئ

تُحاجّ الليبرالية الجديدة (neoliberalism) بأن المؤسسات الدولية تهيّئ المجال للتعاون الدولي. وهي تعترف بأن تحقيق التعاون قد يكون صعبًا في ظروف الفوضى، لكنها تجادل بأن المؤسسات تتيح للدول التغلب على مجموعة متنوعة من عراقيل العمل الجماعي. أما كيفية قيام المؤسسات بذلك الدور، وكيف يمكن إعادة تصميمها لتحقق نتائج تعاونية بشكل أكثر فعالية، فهو المحور الرئيس للتحليل الليبرالي الجديد. ويدور هذا الفصل حول سلسلة

من الأسئلة الضرورية لفهم مساهمات الليبرالية الجديدة. ومن هذه الأسئلة: كيف نشأت الليبرالية الجديدة؟ وما هي معوّقات التعاون الدولي؟ وكيف تقوم الليبرالية الجديدة بدراسة المؤسسات الدولية؟ وسنستعرض منظمة التجارة العالمية (World Trade Organization (WTO)) ضمن دراسة حالة لتوضيح أهمية التصميم المؤسسي للتعاون الدولي في التجارة الحرة.

مقدمة

ينصب الاهتمام المركزي لليبرالية الجديدة على كيفية تحقيق التعاون في ما بين الدول والجهات الأخرى الفاعلة في النظام الدولي. ويظهر التعاون الدولي عندما «تعدّل الدول سلوكها ليلائم التفضيلات الفعلية أو المتوقعة للدول الأخرى»، بحيث إن «السياسات التي تتبعها فعليًا إحدى الحكومات، تُعتبر من جانب شركائها أنها تساعد على تحقيق الغايات الخاصة بهم»[1]. وبالنسبة إلى معظم المراقبين، فإن الرغبة في تحقيق مخرجات مفيدة للجميع في تخصص العلاقات الدولية تبدو واضحة، إلا أن القدرة على تطبيق ذلك في نظام دولي فوضوي (anarchic international system) كانت على مر التاريخ ولا تزال، أمرًا صعبًا نسبيًا. في الواقع، تتّفق الليبرالية الجديدة مع الواقعية البنيوية [من البُنية وليس من فلسفة البنيوية (structural)] (الواقعية الجديدة) في إمكان أن يكون التعاون الدولي صعب المنال في بيئة دولية فوضوية ترعى الخوف وعدم اليقين (انظر الفصل الرابع).

وفي تناقض صارخ مع الواقعية البنيوية، تُجادل الليبرالية الجديدة بأن هنالك تطوّرات تاريخية محدَّدة قد جرت خلال القرن العشرين جعلَت تحقيق التعاون الدولي الآن أسهل نسبيًا مما كان عليه الحال تاريخيًا. وقد كفلت هذه التطوّرات نماء المؤسسات الدولية (international institutions) بشكلها الرسمي وغير الرسمي على حد سواء، والتي تؤدي دورًا أساسًا في النشاط اليومي للسياسة العالمية المعاصرة. والمؤسسات الرسمية هي منظمات متعددة الأطراف تمتلك مواقع

(1) Robert O. Keohane, *After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1984), p. 51.

فعلية، ومباني، وكوادر عاملين، وميزانيات، ومصادر أخرى تحت تصرّفها (انظر أيضًا الفصل الخامس). وتشكّل الدول طوعيًا مؤسسات حكومية دولية كالأمم المتحدة (UN)، أو صندوق النقد الدولي (IMF) كي تجني فوائد جماعية معيّنة. وقد شكّلت الدول أيضًا تدابير مؤسسية غير رسمية، أو نُظُم قرارٍ جماعي دولية (international regimes)، تتكون من «مجموعات ضمنية أو صريحة من المبادئ، والمعايير، والقواعد، وعمليات اتخاذ القرارات تتلاقى حولها توقّعات الجهات الفاعلة في مجال معيّن من العلاقات الدولية»[2]. وقد تم تطوير مفهوم نظم القرار الجماعي الدولية كي يحصر، ويَصِف، ويحلل الجهد التعاوني، والافتراضات، والسلوكات في مجال قضية دولية معيّنة.

إن الليبرالية الجديدة هي شكل من أشكال النظرية الليبرالية في العلاقات الدولية، يركز على الدور الذي تقوم به المؤسسات الدولية في الحصول على مخرجات جماعية دولية، ولهذا السبب تسمى أحيانًا بـ«المؤسساتية الليبرالية الجديدة». ومن أجل أن تتفحص الليبراليةُ الجديدة التعاونَ الدولي، فإنها تتفق مع منظورٍ يتمركز حول الدولة، وهذا المنظور هو كالواقعية البنيوية من حيث إنه يَرى الدول جهات فاعلة وحدوية، وعقلانية، تُعظّم المنفعة، وتسيطر على الشؤون العالمية. ومعنى ذلك أنه يتم التعامل مع الدول وكأنها كيانات موحَّدة ذات أهداف محددة خاصة، وليس تركيبات تتكون من جهات محلية عدة فاعلة ومختلفة ومصالح متنافسة. ويُفترض بالدول أن تتخذ القرارات بناءً على مجموعة من الأولويات التي تخدم المصلحة الذاتية، وأيضًا وفقًا للتحليل الاستراتيجي للتكلفة مقابل المنفعة للخيارات، وردود الأفعال، والمخرجات المحتملة. وعندما تضع الليبرالية الجديدة هذه الافتراضات، فإنها تعكس صورة الواقعية البنيوية، وليس هذا فحسب، بل هي أيضًا تدين بشكل كبير لدراسة العقلانية (rationality) وتعظيم المنفعة في علم الاقتصاد.

على الرغم من ذلك، فإن الليبرالية الجديدة، بخلاف الواقعية، هي شكل

(2) Stephen D. Krasner, ed., *International Regimes* (Ithaca. NY: Cornell University Press, 1983), p. 2.

من أشكال ليبرالية تخصص العلاقات الدولية، وهي مبنية على افتراضات ليبرالية أساسية تتعلق بإمكان التقدّم التراكمي في الشؤون الإنسانية. وتفترض الليبرالية إمكان الحصول على المنافع الجماعية من خلال تطبيق أوسع للاستدلال المنطقي البشري. كما أن التفاعل والتبادل المعلوماتي المتزايدَيْن بين الأفراد الذين يسعون إلى مصلحتهم الذاتية والجهات الفاعلة، أمران مهمّان أيضًا. وتفترض جميع أشكال النظرية الليبرالية، إلى حدّ معيّن، إمكان تحقيق الفوائد من خلال ابتكار تدابير مؤسسية أكثر فعالية. بناء عليه، ومقارنة بالواقعية، فإن لدى الليبرالية الجديدة إيمانًا أكبر نسبيًا بقدرة البشر على القيام تدريجًا بتحقيق مخرجات جماعية أفضل تُعزز الحرية، والسلام، والازدهار، والعدالة على نطاق عالمي.

وهذا لا يعني أن الباحثين الليبراليين الجدد مثاليون (انظر الفصل الأول) بالمعنى النظري التقليدي للكلمة في تخصص العلاقات الدولية. فالليبرالية الجديدة تعترف بأن التغلب على عراقيل العمل الجماعي يمكن أن يكون صعبًا في بيئة من الفوضى، لكن الليبرالية الجديدة تجادل بأن هيكل [بنية] المؤسسات الدولية، أو تصميمها، يؤدي دورًا مهمًا في تحديد مدى إمكان تحقيق الأهداف الجماعية. ويمكن صنّاع السياسات والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة أن تخلق البُنى المؤسسية وأن تعيد تشكيلها من أجل أن تحقق المصالح الجماعية على نحو أكثر فعالية. وبكلمة أخرى، يمكن البشر أن يُصمّموا مؤسسات دولية تخفف بشكل كبير من التأثير السلبي للفوضى على الأعمال الجماعية الدولية. أما في ما يتعلق بما إذا كان هؤلاء البشر قد قاموا بذلك بالفعل أم لا، وكيف يمكن تحسين تلك المؤسسات لتُقدّم أداءً أفضل، فهذا هو الموضوع الرئيس للتحليل المؤسسي الليبرالي الجديد.

كيف نشأت الليبرالية الجديدة؟

لقد كانت أدبيات التعددية في ستينيات وأوائل سبعينيات القرن العشرين من أُولى المؤثرات في الليبرالية الجديدة. وقد تحدّت التعددية افتراضات الواقعية بأنه يمكن من الناحية التحليلية التعامل مع الدول على أنها جهات

فاعلة عقلانية وَحدوية. وعلى خلاف ذلك، فقد حاجّت التعددية بأن مجموعة متنوعة من العمليات والجهات الفاعلة من غير الدول، هي التي تحطّم الحواجز بين الشؤون المحلية والدولية. ولأنّ «الحدود الدولية باتت أكثر نفاذية بشكل متزايد»، على ما وضّح ريتشارد ليتل[3]، فقد جادل التعدديون بأنه «لم يعد في الإمكان فهم العلاقات الدولية بمجرد دراسة التفاعلات بين الحكومات». ووفقًا للأعمال الأولى لروبرت كيوهاين (Robert Keohane) وجوزيف ناي[4]، فإن مصطلح «العلاقات عبر الوطنية» (transnational relations) قد أعطى وصفًا أفضل للتفاعل متزايد الاتساع في ما بين القوميات والذي ينشأ بين الدول. وقد اعتُبر هذا التفاعل تحديًا لسلطة الحكومات الوطنية واستقلاليتها، والتي لم تعُد قادرة على السيطرة على المخرجات أو تحقيق المصالح من خلال اتّباع سياسات أحادية الأطراف.

وفي الوقت الذي قامت فيه هذه القاعدة التعدّدية بإعطاء شكل لجوانب عدة من الليبرالية الجديدة، اختُلف في أن الليبرالية الجديدة تبنّت افتراضات متمركزة حول الدولة، وذات جهة فاعلة وحيدة (unitary actor). وقد شكّلت الأدبيات الأولى الخاصة بالليبرالية الجديدة في ثمانينيات القرن العشرين مواجهة تحليلية مُتجدِّدة مع الحجج الواقعية البنيوية وتحديدًا مع تلك الخاصة بكينيث والتز[5]. فقد سعى الباحثون الأكاديميون الليبراليون من خلال سلسلة من النصوص التأسيسية لليبرالية الجديدة، بدءًا بكتاب روبرت كيوهاين وجوزيف ناي بعنوان **القوة والاعتمادية المتبادلة**[6] (*Power and Interdependence*)، إلى مهاجمة تشاؤمية الواقعية وفقًا لشروطها الخاصة من خلال استخدام

---

(3) Richard Little, «The Growing Relevance of Pluralism?,» in: Steve Smith, Ken Booth and Marysia Zalewski, eds., *International Theory: Positivism and Beyond* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1996), p. 66.

(4) Robert O. Keohane and Joseph Nye, *Transnational Relations and World Politics* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1972).

(5) Kenneth N. Waltz, *Theory of International Politics* (London: McGraw-Hill; New York: Random House; Reading, MA: Addison-Wesley, 1979).

(6) Robert O. Keohane and Joseph Nye, eds., *Power and Interdependence: World Politics in Transition* (Boston, MA: Little and Brown; Boulder, CO: Westview Press, 1977).

افتراضات واقعية. وفي خطوة تحليلية جريئة نسبيًا، حاجّت الليبرالية الجديدة بأن بيئة الفوضى، ذات الجهات الفاعلة المتمركزة حول ذاتها والتي تسعى إلى مصلحتها الذاتية، لم تفرض بالضرورة قيودًا واقعية منهِكة على التعاون.

طُوِّرت هذه الحجج بشكل أكبر في الكتاب الذي حرّره ستيفن كراسنر (Steven Krasner) وعنوانه **نُظُم القرار الجماعي الدولية**[7] (*International Regimes*)، والذي أعطى شرحًا مجملًا لمفهوم نظم القرار الجماعي (regimes) وطبّقه على مجالات متنوعة من القضايا. وقد تمّ إعطاء تفصيل كامل لمعتقدات الليبرالية الجديدة في كتاب روبرت كيوهاين **بعد الهيمنة**[8] (*After Hegemony*) الذي وصف فيه المؤلف حججه بأنها شكل من أشكال الواقعية. وقد أثار هذا الوصف حوارات كثيرة في أدبيات البحث الأكاديمي الخاصة بعقد الثمانينيّات وأوائل التسعينيّات بين روبرت كيوهاين (كليبرالي جديد) وجوزيف غريكو (Joseph Grieco) (كواقعي جديد) حول ما إذا كان قد تم تبنّي الافتراضات الواقعية وتطبيقها بصورة صحيحة[9]. وهذا الحوار الذي أُطلق عليه اسم حوار الجُدد والجُدد (neo-neo debate) (والذي تتم مناقشته بإسهاب أكثر في الفصل الخامس عشر لأوليه وايفر)، يُفسر السبب الذي يدعو في بعض الأحيان إلى تصنيف الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة معًا في كونهما مقاربتَين عقلانيتَين.

لم تُرضِ نقطة الالتقاء التحليلية بين الواقعية البنيوية والليبرالية الجديدة الجميع. فقد جادل عدد من النقاد بأن تبنّي الافتراضات نفسها المتمركزة حول الدولة يعني أن تبقى ديناميات مهمة في السياسة العالمية غير حاضرة في

---

(7) Krasner, ed., *International Regimes.*

(8) Keohane, *After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy.*

(9) Joseph M. Grieco, «Understanding the Problem of International Cooperation: The Limits of Neoliberal Institutionalism and the Future of Realist Theory,» in: David A. Baldwin, ed., *Neorealism and Neoliberalism: The Contemporary Debate* (New York: Columbia University Press, 1993); Joseph M. Grieco, *Cooperation Among Nations: Europe, America, and Non- Tariff Barriers to Trade* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1990), and Robert O. Keohane, «Institutional Theory and the Realist Challenge after the Cold War,» in: David A. Baldwin, ed., *Neorealism and Neoliberalism: The Contemporary Debate* (New York: Columbia University Press, 1993).

كلتا النظريتين[10]. وقد بقي افتراض الجهة الفاعلة الوحيدة يمثّل إشكالية لكلتا المقاربتين اللتين واجهتا تحدّيات بشأن الدور الذي تؤديه السياسة المحلية في تحديد المصالح والسياسات الخارجية[11]. وأشار النقّاد أيضًا إلى أن افتراض الجهة الفاعلة العقلانية يجعل فصل الآثار السببية المستقلة لنظم القرار الجماعي عمّا قامت به الدول أو أرادته، أمرًا مستحيلاً[12]. وقد حاجّ فريدريش كراتوكفيل (Friedrich Kratochwil) وجون روغي[13] بأن هذه المشكلة قد سبّبها التضارب التحليلي بين الإبستيمولوجيا التي اختارتها الليبرالية الجديدة وبين أنطولوجيتها. وقد كان هذا النوع من النقد بمنزلة قاعدة نظرية مهمّة لتطوير البنائية (constructivism)، بتركيزها على العمليات، والهوية، والتفاعل الاجتماعي (انظر الفصل التاسع).

على الرغم من هذه الاعتراضات، ومن نقطة الالتقاء التحليلية التي تسببت بردود الأفعال هذه، فقد وُجدت فروق جوهرية مهمّة بين الواقعية البنيوية والليبرالية الجديدة أبقتهما على مسارَيْن نظريَّين متوازيين لكن منفصلَين بشكل واضح. ويتعلّق أحد الاختلافات المركزية بكيفية تعريفهما لمفهوم الفوضى (anarchy) وتحليلهما له[14]. فالواقعيون البنيويون يرون أن الفوضى هي ظرف أو بيئة شاملة لا تتغير يخضع لها البشر. وعدم القدرة على التحكم بالمخرجات وضمان البقاء يولّد الذعر، والخوف، والرغبة في السلطة، والتي هي أساس للتحليل الواقعي. وعلى الجانب الآخر، يرى الليبراليون أن الفوضى هي

(10) J. Martin Rochester, «The Rise and Fall of International Organization as a Field of Study,» *International Organization*, no. 40 (Autumn 1986), and Little, «The Growing Relevance of Pluralism?».

(11) Gideon Rose, «Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy,» *World Politics*, no. 51 (October 1998), and Jennifer Sterling-Folker, *Theories of International Cooperation and the Primacy of Anarchy: Explaining U.S. International Monetary Policy-Making after Bretton Woods* (Albany, NY: SUNY Press, 2002).

(12) Stephan Haggard and Beth A. Simmons, «Theories of International Regimes,» *International Organization*, vol. 41, no. 3 (1987), and Susan Strange, «Cave! hic dragones: A Critique of Regime Analysis,» in: Stephen D. Krasner, ed., *International Regimes* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1983).

(13) Friedrich Kratochwil and John Ruggie, «International Organization: A State of the Art or an Art of the State,» *International Organization*, vol. 40, no. 4 (1986).

(14) Grieco, *Cooperation Among Nations: Europe, America, and Non- Tariff Barriers to Trade*.

فراغ يُملأ تدريجًا بعمليات ومؤسسات من صنع الإنسان[15]. وقد بدأت هذه العمليات والمؤسسات بإبطال عدم القدرة على التحكم بالمخرجات وضمان البقاء، ما يعني أن الذعر [البارانويا، الذهان الهذائي]، والخوف، والرغبة في السلطة، الناجمين عن الفوضى قد تم تخفيفها مع الوقت أيضًا.

والنتيجة هي أن المنظورَيْن يقرآن السجل التاريخي الوستفالي (Westphalian) بطرائق مختلفة تمامًا. فيُشير الواقعيون البنيويون إلى أن الحروب المستمرة والمنافسة العسكرية/ التجارية بين الدول هي تأكيد خاصية الفوضى في كونها لا تتغير. ويعترف الباحثون الأكاديميون الليبراليون الجدد بأن معظم تخصص العلاقات الدولية قبل القرن العشرين يبدو متوافقًا مع توقعات الواقعية. لكنهم يسلطون الضوء على تطوّرَيْن تاريخيَّيْن في القرن العشرين جعلا الواقعية، وعلى نحو متزايد، وصفًا غير دقيق للسياسة العالمية المعاصرة.

أما التطور التاريخي الأول فقد كان الاعتمادية المتبادلة (interdependence) المتزايدة في مجالات متنوعة من القضايا العالمية والتي تسبب بها التقدم التكنولوجي والصناعي الحديث. وتتضمن الاعتمادية المتبادلة علاقة من الاعتماد المتبادل تتضافر فيها الأفعال والمصالح. وقد تُولّد هذه العلاقة نتائج غير مقصودة، وغير مرغوب فيها، وعكسية، لكن الجهات الفاعلة المشارِكة تحصل أيضًا على فوائد ومنافع من خلال ترابطها المتبادل بعضها مع بعضها الآخر. ولهذا السبب فإن التهديد بإنهاء العلاقة أو إنهاءها فعليًا يضرّ بمصالح الدولة نفسها. إن مفهوم الاعتمادية المتبادلة بوصفه إجراءً مهدّئًا محتملًا في بيئة من الفوضى له أصوله العميقة في الفكر الليبرالي لتخصص العلاقات الدولية. تقوم الاعتمادية المتبادلة في التحليل الليبرالي الجديد بتمهيد الطريق أمام التطور التاريخي للمصالح المشتركة التي لا يمكن تحقيقها إلا إذا تعاونت الدول في ما بينها بطريقة ناجحة.

---

(15) Jennifer Sterling-Folker, «Evolutionary Tendencies in Realist and Liberal IR Theory,» in: William R. Thompson, ed., *Evolutional Interpretations of World Politics* (New York: Routledge, 2001).

على سبيل المثال، لدى الدول مصلحة مشتركة في منع استنزاف المصادر البيئية الذي يحدث بمعدل سريع بسبب سرعة تقدم التصنيع واتساع نطاقه على مستوى العالم. والمشكلة ليست محصورة ضمن حدود دولة معيّنة، ولا يمكن حلّها من طريق سياسات القوة التقليدية، أو العنف، أو الإجراءات أحادية الجانب. فجميع الدول لديها مصلحة مشتركة في الوصول إلى حلّ للمشكلة التي سبّبها نشاطها الجماعي والمتداخل. وهي أيضًا مشكلة لا يمكن حلّها إلا من خلال جهد تعاوني في ما بين الدول. ويمكن العثور على الديناميات نفسها في مجالات قضايا أخرى يُشار إليها في بعض الأحيان، على نحو الاستخفاف بها، بمصطلح السياسة «الدنيا» ('low' politics) (مقابل السياسة «العليا» 'high' politics المتعلقة بالأمن القومي)، كالاقتصاد العالمي، أو الرعاية الصحية، أو اللاجئين، أو الهجرة. وقد أصبحت مجالات القضايا هذه مهمّة للدول بشكل متزايد؛ ولأنها تتميّز بالاعتمادية المتبادلة، فهي أيضًا المجالات التي فيها أكبر احتمال للتعاون الدولي.

أما التطوّر التاريخي الثاني الذي جعل من الواقعية وصفًا غير دقيق لتخصص العلاقات الدولية المعاصر فهو حقبة الاستقرار الهيمني (hegemonic stability) التي أوجدَتها الولايات المتحدة الأميركية بعد الحرب العالمية الثانية. فقد بدأ صنّاع السياسة الخارجية الأميركيون والبريطانيون بالتخطيط لحقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى قبل أن تتحدّد نتيجة الصراع. ونظرًا إلى تأثُّر الأميركيين والبريطانيين بالكساد الكبير، ونشأة الفاشية في أوروبا، والحرب العالمية التي أصبحوا في ما بعد طرفًا فيها، فقد قام الأميركيون والبريطانيون بوضع رؤية لمرحلة ما بعد الحرب تهدف إلى استقرار الشؤون العالمية وفقًا لتفضيلاتهم الذاتية. وقد اشتملت هذه الرؤية على نظام الأمم المتحدة، الذي كان يراد منه أن يكون مظلة للعلاقات التعاونية عبر مجالات متعددة من القضايا.

وقد أُولي اهتمام خاص لنظام الاقتصاد الرأسمالي والتجارة الحرة الذي دعمته سلسلة من المؤسسات الرسمية كصندوق النقد الدولي (IMF)، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) الذي أصبح يُعرف باسم نظام

بريتون وودز (Bretton Woods system). وقد كانت هذه المؤسسات مدعومة بموارد اقتصادية أميركية، ومن خلال قيام الولايات المتحدة الأميركية بذلك، فإنها كانت تتصرّف على أنها قوة مهيمِنة (hegemon)، أو دولة بالغة القوة توفر استقرارًا عالميًا أو إقليميًا يصبُّ في مصلحتها الذاتية. ويجادل عديد من الباحثين الأكاديميين في مجال الاقتصاد السياسي الدولي (IPE) بأن وجود دولة مهيمِنة ضروري كي يكون لدى الدول ثقة بالتجارة الحرّة حتى تمارسها في بيئة من الفوضى. ومن خلال دعمها للنظام الاقتصادي بهذه الطريقة، أوجدت الولايات المتحدة الأميركية حقبة من الاستقرار الهيمني في النصف الأخير من القرن العشرين الذي برزت خلاله نُظم قرارٍ جماعي دولية واسعة وشاملة من أجل الاقتصاد الرأسمالي.

وفي حين كانت المصلحة الاقتصادية الذاتية (إلى جانب القدرة) هي الدافع الكامن وراء هذه الحقبة من الاستقرار الهيمني، فإن هذه الحقبة كانت أيضًا بمنزلة قاعدة مهمّة لتطوّر الاعتمادية المتبادلة في مجال الاقتصاد ومجالات أخرى. والأهم من ذلك أن الليبرالية الجديدة تفترض أنه حتى إذا تراجعت القوّة النسبية للولايات المتحدة، فإن الاعتمادية المتبادلة تشكّل حافزًا استراتيجيًا عقلانيًا للدول كي تستمر في التعاون في ما بينها[16]، وذلك لأن نسبة عالية جدًا من الثروات الاقتصادية لهذه الدول قد أصبحت الآن تعتمد على وصول الدول بعضها إلى أسواق بعضها الآخر وإلى المستهلكين فيه. إضافة إلى ذلك، فإن المؤسسات التي يُنشِئها المُهيمن تعمل بوصفها منصات فعلية ومعيارية للحفاظ على الجهد التعاوني وتوسيعه أيضًا في ما بين الجهات الفاعلة التي تسعى إلى تحقيق مصالحها الذاتية. وبناء عليه فقد بات في الإمكان نظريًا إحراز التعاون، ولا سيّما التعاون الاقتصادي، في الفوضى عند غياب مهيمن أو تراجعه.

خلق هذان التطوران التاريخيان معًا – الاعتمادية المتبادلة والاستقرار الهيمني – الفرصة السانحة اللازمة لتطوير المصالح الجماعية المشتركة والتي

(16) Keohane, *After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy.*

لا يمكن تحقيقها إلا من خلال التعاون الدولي. وليس مدهشًا إن تعرضت مزاعم الليبرالية الجديدة بشأن هذَيْن التطورَيْن للتمحيص المكثّف. وقد أُثيرت أسئلة مهمّة عن كيفية قياس الاعتمادية المتبادلة، وعمّا إذا كان يحتمل أيضًا أن تولّد الاعتمادية المتبادلة عنفًا، وعن كيفية عزل تأثيرات الاعتمادية المتبادلة عن المُسببات الأخرى المحتملة[17]. وعلى نحو مماثل، تساءل النقّاد عن التحيّز المعياري لنظرية الاستقرار الهيمني (hegemonic stability)، وإن كانت مكانة الولايات المتحدة الأميركية بوصفها مهيمنًا قد تراجعت فعليًا، وإن كان وجود مهيمنٍ ضروريًا أصلًا[18]. وتشير هذه الانتقادات إلى أن العلاقة المفترَضة بين العمليات التاريخية، والمؤسسات الدولية، والتعاون الدولي، والتي تعمل قاعدة لليبرالية الجديدة، لا تخلو من الإشكاليات.

ما هي معوّقات التعاون الدولي؟

سيكون من الخطأ أن نَصِفَ الليبرالية الجديدة بأنها تحاجّ بسهولة إحراز التعاون لمجرّد أن الاعتمادية المتبادلة قد ازدادت. فقد تكون بين الدول مصلحة مشتركة في السيطرة على انتشار فيروس قاتل، والأسلحة النووية، وحمائية التجارة (trade protectionism)، والتلوث البيئي. لكن مجرّد وجود مصالح مشتركة في [الوصول إلى] حلّ فعال لا يقود بسهولة أو تلقائيًا إلى ذلك الحلّ. فقد تخفق الدول في التعاون في ما بينها لأنها تفتقر إلى المعلومات المتعلقة بالأولويات الحقيقية عند غيرها من الدول. وقد تخشى الدول من أن تستغلّ

(17) R. J. B. Jones and Peter Willetts, eds., *Interdependence on Trial: Studies in the Theory and Reality of Contemporary Interdependence* (New York: St. Martin's Press, 1984), and Edward D. Mansfield and Brian M. Pollins, *Economic Interdependence and International Conflict: New Perspectives on an Enduring Debate* (Ann Arbor, MI: University of Michigan Press, 2003).

(18) Duncan Snidal, «The Limits of Hegemonic Stability Theory,» *International Organization*, vol. 39, no. 4 (1985); Susan Strange, «The Persistent Myth of Lost Hegemony,» *International Organization*, vol. 41, no. 4 (1987), and David A. Lake, «Leadership, Hegemony, and the International Economy: Naked Emperor or Tattered Monarch with Potential?,» *International Studies Quarterly*, no. 37 (1993).

دول أخرى ترتيبًا تعاونيًا معيّنًا من خلال الغش [الخداع]. وقد تقلق الدول من أن تركب دول أخرى مجانًا على ظهر جهدها التعاوني. وقد تعتقد الدول، باختصار، بأنه حتى ولو كان ثمة احتمال بأن يكون اتفاق ما مفيدًا، فإن تكاليف التعاملات، أو العواقب والعقوبات غير المعروفة المترتبة عليه، أكبر من أن تخاطر الدول ببذل جهد فيه. لذلك فحتى عندما توجد مصلحة مشتركة بين جميع الجهات الفاعلة، وحتى في حال كانت جميع الجهات الفاعلة ستجني ثمارًا من الجهد التعاوني، فإن هناك معوّقات بارزة تحول دون قدرة الجهات الفاعلة التي تُعنى بمصلحتها الذاتية على التعاون.

ووفقًا للواقعيين البنيويين [نسبة إلى البُنية وليس إلى البنيوية]، تُعدّ هذه المعوّقات مستعصية لأنه، حتى عندما يكون لدى الطرفين مصالح مشتركة وحتى في حال كان كلاهما سيجني فوائد من وراء التعاون، فإنهما يخشيان من أن يتم توظيف المكاسب الأكبر نسبيًا، في أغراض تنافسية. وبما أنه لا يمكن أن تتنبأ الجهات الفاعلة بالنوايا المستقبلية لشركائها التعاونيين، فإنها ستتجنب الاتفاقات المحتملة إذا كانت تتضمن مستويات مختلفة من المكاسب. في المقابل، يجادل علماء الليبرالية الجديدة بأن الخوف من هذه المكاسب الأكبر نسبيًا لا يقوم بالضرورة بتثبيط التعاون؛ فقد يَعمل ذلك على حَثّ الدول على التعاون من أجل تحقيق مكاسب مطلقة (أو تحقيق المكاسب الكلية التي تجنيها بغض النظر عن المكاسب الأكبر التي يجنيها الآخرون) وذلك إذا كان في الإمكان التخفيف من قلقها بشأن النوايا المستقبلية. صحيحٌ أنه ينبغي لأي اتفاق في [وضع] الفوضى أن يكون ذاتي التنفيذ، لكنّ ذلك لا يجعل الدول غير قادرة على التمييز بين الأوقات التي يكون في مصلحتها التقليل من الخداع [خيانة أحد الأطراف للآخر]، أو الأوقات التي يمكنها فيها أن تثق بالأفعال المستقبلية للآخرين. إن معوّقات التعاون مُثبِّطة وجديرة بأن يتم تفحّصها، لكنها ليست منيعة إلى حدٍّ لا يمكن التغلّب عليها كما يريدنا الواقعيون البنيويون أن نعتقد.

كتاب كينيث أوي بعنوان التعاون في ظل الفوضى[19]

على الرغم من أن نظرية اللعبة (game theory) غير مستخدمة من جانب جميع الباحثين الأكاديميين الليبراليين الجدد، فإن مفاهيم نظرية اللعبة ومصطلحاتها تتغلغل في التحليل الليبرالي الجديد. تَستخدم نظرية اللعبة مزيجًا من الرياضيات والمنطق لتحليل التفاعل الاستراتيجي بين صنّاع القرار. ومن النصوص الأولى التي شجعت على استخدام نظرية اللعبة في الليبرالية الجديدة كان الكتاب الذي يتضمن مجموعة من الأبحاث تحت عنوان **التعاون في ظل الفوضى** (*Cooperation Under anarchy*) الذي حرّره كينيث أوي[20].

وقد صُنِّفت الألعاب وفقًا لكونها تعاونية أو غير تعاونية. فالألعاب غير التعاونية ذات مجموع ثابت (constant-sum) أو ذات محصلة صفرية (zero-sum)، بحيث إن الربح الذي يحققه أحد الخصوم يعني تلقائيًا خسارة مساوية بالقيمة للخصم الآخر. ولعبة الشطرنج هي مثال نموذجي على هذا النوع من الألعاب، وقد وُصفت القضايا العسكرية - الأمنية [كذلك] بأنها ذات محصّلة صفرية. أما الألعاب التعاونية فقد أُطلق عليها اسم ألعاب ذات مجموع متغيّر (variable-sum)، أو مجموع إيجابي (positive-sum)، أو مجموع متزايد (increasing-sum). وفي هذه الألعاب، يجني كلا الخصمين مكاسب أو يخسرها بنسب متفاوتة نتيجة لتفاعلهما. ويميل هذا النوع من الألعاب أيضًا إلى أن يكون «ذا دوافع مختلطة»، ذلك أن أولويات اللاعبين (أو الفوائد التي يكسبونها) لم تكن مصنّفة ضمن ترتيب واضح، وكانت تشتمل على دوافع تعاونية وغير تعاونية في الوقت ذاته. وتعدّ لعبة معضلة السجينين

(19) Kenneth Oye, ed., *Cooperation Under Anarchy* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1986).s

(20) المصدر نفسه.

(The Prisoner's Dilemma) مثالًا نموذجيًا عليها، وقد وُصفت قضايا التبادل التجاري بأنها ذات مجموع متغيّر. وقد حدث خلاف في الرأي بين مؤلّفي الكتاب في ما إذا كانت القضايا العسكرية - الأمنية فعليًا ذات محصلة صفرية أم لا. إلا أن روبرت أكسِلرود (Robert Axelrod) وروبرت كيوهاين في نهاية المطاف جادلا في الفصل الختامي بأن «القضايا الاقتصادية تبدو عادة وكأنها تتضمن هياكل ربحية أقل تناقضًا من تلك الخاصة بالقضايا العسكرية الأمنية»[21].

وفي مجالات القضايا التي توصف بأنها ذات دوافع مختلطة ومجموع متغير، تتحدد مكاسب اللاعب من طريق المساومة الاستراتيجية (strategic bargaining). وبناءً عليه فقد أتاحت نظرية اللعبة الفرصة أمام علماء الليبرالية الجديدة لتسليط الضوء على صعوبات التفاوض على حلّ يرضي الطرفين. ويُشار إلى هذا النوع من الحلول بأنه متوافق مع «أمثليات باريتو» (pareto-optimal)، ذلك أنها نتائج لا يمكن من خلالها أحدًا أن يجني منافع إضافية من دون أن يجعل أحدًا ما في حال أسوأ نسبيًا. وإذا لم يتنصّل (defection) أيٌّ من اللاعبين، يمكن هذه الحلول أيضًا أن تتطور إلى «نتائج توازنية»، بمعنى أن اللاعبين قد مُنعوا من تحسين النتيجة أحاديًا لتكون في خدمة مصلحتهم الذاتية [أي إن التفاعل والتفاوض ضروريان في هذه الحال].

وقد جودل بأن شرط الاعتمادية المتبادلة مهمّ لأنه في الوقت الذي لا يمكنه تغيير المنفعة المرتبطة بالألعاب ذات المحصلة الصفرية، فإنه يستطيع أن يحثّ على تحوّل الألعاب ذات الدوافع المختلطة إلى ألعاب ذات مجموع متزايد. وقد شجعت الاعتمادية المتبادلة على التكرار (iteration) (أو أدوار اللعب المتكررة)، متيحةً بذلك المجالَ أمام اللاعبين لتوظيف استراتيجيات مثل «العين بالعين» ('Tit-For-Tat') [أي استراتيجية الانتقام المتكافئ (equivalent retaliation)]، واستراتيجية ربط القضايا (issue-linkage) من أجل مكافأة التعاون

(21) المصدر نفسه، ص 231.

ومعاقبة التنصُّل. وبمجرد أن تبدأ أي من ألعاب المجموع المتزايد، يصبح من غير الممكن لأي من اللاعبين تحقيق مصالحهم في غياب موافقة الآخرين. وكما جادل مؤلفو الكتاب، فإن صعوبات المساومة بشأن الحل الذي يتوافق مع أمثلية باريتو تبقى موجودة، لكن تفضيل التعاون على الأحادية يصبح أمرًا ضمنيًا.

لطالما قام علماء الليبرالية الجديدة بتوظيف نظرية اللعبة من أجل تحليل هذه الصعوبات التعاونية. وأشهر لعبة توضيحية هي لعبة معضلة السجينين (Prisoner's Dilemma) التي يتم فيها احتجاز سجينَيْن اثنين في حبس انفرادي من الشرطة التي تخبر كل واحد منهما أنه في حال قام بتقديم الأدلة التي تدين الآخر فإنه سيتلقّى عقوبة مخففة. وسيكون كلاهما أفضل حالًا إذا ما التزم الإثنان الصّمت ويكونان تاليًا قد تعاون أحدهما مع الآخر، إلا أن هيكل المكاسب يشجع كل واحد منهما على أن ينقلب ضد الآخر أو أن ينشقّ عنه، ما يعني أن كليهما سيتلقى مدة عقوبة أطول. وإحدى المعوّقات الواضحة أمام التعاون الفعّال في هذه اللحظة هي عدم كفاية المعلومات أو نقص الشفافية المتعلقة بالمكاسب المحتملة، وبذلك فإن القيمة الحقيقية للتعاون أو التنصّل تكون أيضًا غير واضحة. وهنالك عائق آخر هو الدافع وراء «خيانة» الشريك لشريكه [الغشّ]، أو بدلًا من ذلك، خشية الشريك من خيانة شريكه له، الأمر الذي يتضمن انعدام ثقة أساسًا بشأن النوايا الحقيقية للآخرين.

ولقد أتاح اختبار معضلة السجينين وألعاب أخرى الفرصة أمام الباحثين الليبراليين الجدد، وبشكل أكثر فعالية، أن يعزلوا ويحللوا هذا النوع من العوائق التي تقف في وجه العمل الجماعي الدولي في ظروف الاعتمادية المتبادلة[22]. فعلى سبيل المثال، اكتشف الباحثون الليبراليون الجدد أن التكرار، أو توقع التفاعل المستقبلي، يجعل احتمال تنصُّل الجهات الفاعلة عن الترتيبات التعاونية

(22) المصدر نفسه، و Robert Axelrod, «The Emergence of Cooperation among Egoists,» *American Political Science Review*, no. 75 (June 1981).

أقل من احتمال تنصُّل الجهات الفاعلة التي تدخل في علاقات لمرة واحدة. وتقوم القدرة المتكررة على تبادل المعلومات، وعلى مراقبة سلوك الطرف الآخر، بتقليل المخاوف المتعلقة بالنوايا الحقيقية والنتائج المتأتية من التعرّض للخيانة.

تشجع المؤسسات الدولية، في مستواها الأساس، على التكرار من خلال تأكيدها إجراء اجتماعات مستمرة ومنتظمة بين زعماء الدول وصنّاع السياسات. وهذا يتيح للدول أن تتعرف أولويات غيرها، وأن تكتشف أن في ما بينها مصالح مشتركة وقيودًا، وأن تضع في الحسبان مجموعة متنوعة من الحلول للمشكلات الجماعية. وتشجّع المؤسسات الدولية أيضًا تبادل المعلومات بشأن نوايا الدول بعضِها نحو بعض، ويمكنها أيضًا أن تكشف عن المخاوف المشتركة المتعلقة بالخيانة، والركوب المجاني، وتكاليف أخرى تنجم عن تعاملات الدول بعضها مع بعض، والتي يمكن عندئذٍ التطرق إليها مباشرة من جانب المفاوضِين وصنّاع القرار. وبذلك تتعزز الشفافية، ما يخفّض القلق الذي قد يحول دون عقد اتفاق ذي منفعة متبادلة.

ولأن المؤسسات تمارس دورًا أساسًا كهذا في التقليل من هذا النوع من معوّقات التعاون الدولي، فإن الطريقة التي تصمم بها بنية هذه المؤسسات، والأشخاص الذين يستخدمونها والأسباب التي يستخدمونها من أجلها، هي أمور جوهرية في أجندات البحث الليبرالي الجديد. فقد يعود فشل الدول في التعاون، ولو جزئيًا، إلى التصميم غير الفعال للمؤسسات التعاونية. وبما أن «هناك كثير من الترتيبات ذات المنفعة المتبادلة التي تمتنع عنها الدول بسبب خشيتها من خيانة الآخرين أو استغلالهم لها»، فقد أبدى روبرت جيرفس (Robert Jervis) ملاحظة صحيحة، هي أن الباحثين الليبراليين الجدد يَرون أن ثمة مكاسب مهمّة يمكن تحقيقها من خلال الترتيبات الأكثر إتقانًا للسياسات»[23]. إن هذا الاهتمام، بما

(23) Robert Jervis, «Realism, Neoliberalism and Cooperation: Understanding the Debate,» *International Security*, no. 24 (Summer 1999), p. 48.

يسمّى بـ«التصميم العقلاني للمؤسسات» (rational design of institutions)[24]، هو بمنزلة السياق التأسيسي للتحليل الليبرالي الجديد وهو يحدّد شكل أجنداته البحثية.

كيف تَدرُس الليبرالية الجديدة المؤسسات الدولية؟

تبدأ الليبرالية الجديدة تحليلها من خلال تحديد المصالح الذاتية المشتركة التي يهدف إلى تحقيقها جهد تعاوني معيّن في إطار مؤسسي دولي. بمعنى، ما هو الغرض المشترك أو الهدف المشترك الذي صُمِّمت من أجله المؤسسة؟ بعد ذلك يلتفت التحليل الليبرالي الجديد إلى السؤال عن كيفية قيام ذلك التصميم المؤسسي [الهيكل التنظيمي] المحدد بضمان تحقيق تلك الفوائد بشكل كافٍ، أو ما إذا كان ذلك التصميم المؤسسي يضمن تحقيق تلك الفوائد بكفاءة. ومن خلال ذلك، تستخلص الليبرالية الجديدة دروسًا قابلة للتعميم تتعلق بجوانب المؤسسة الأكثر نجاحًا أو الأقل نجاحًا في تحقيق نتيجة تعاونية. ومن خلال دراسة التعاون والمؤسسات بهذه الطريقة، حدّد الباحثون الليبراليون الجدد ثلاث صعوبات واسعة في التصميم المؤسسي الدولي، حيث تؤثّر هذه الصعوبات في مدى إمكان تحقيق التعاون الدولي.

المساومة

تتعلّق الفكرة الرئيسة الواسعة الأولى بمدى الدور الذي يؤديه التصميم المؤسسي في المفاوضات الدولية والمساومة (bargaining) الدولية. ومن أجل الوصول إلى قرار متفق عليه جماعيًا، تحتاج الدول إلى درجة من الانتظام في القواعد والإجراءات من أجل عملية اتخاذ القرارات الجماعية. ومن خلال جعل القواعد والإجراءات أكثر طبيعية، تعكس المؤسسات حدودًا متفقًا عليها، تُفرض على السلوك وعلى تحقيق الأهداف الجماعية. إلا أن أي جهد دولي

(24) Barbara Koremenos, Charles Lipson and Duncan Snidal, eds., *The Rational Design of International Institutions* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2003).

تعاوني سيشتمل بالفعل على قدر كبير من المفاوضات، غالبًا ما تكون بين عدد كبير من الجهات الفاعلة من الدول التي لديها مصادر ومصالح مختلفة نسبيًا. كذلك، فإن خصوصية إجراءات المساومة وانتظام هذه الإجراءات يختلفان وفقًا لمجالات القضايا المحددة والمؤسسات الخاصة بها، لذا يوجد تباين في مدى جودة تحقيق مؤسسات معينة لأهدافها المحددة.

من الواضح أنه يمكن أن يكون لدى القوى العظمى تأثير أكبر في المفاوضات الدولية ونتائجها، وذلك بحسب الاتهام الذي وجهه النقاد إلى الليبرالية الجديدة[25]. وربما أنه، كما حاج جوليو غالاروتي[26]، على الرغم من أن المؤسسات الدولية هي فعليًا بمنزلة منتديات مهمّة للتفاوض، إلا أنها لم تكن مديرة جيّدة تحديدًا لبعض المشكلات الجماعية لأنها لا تستطيع أن تحلّ الصراعات الخطيرة بين الدول. وتشير هذه الانتقادات إلى أن إعادة التصميم المؤسسي سيحيد عن هدفه لأنه لا يخاطب المشكلات التي تشكل أساسًا لعملية المفاوضات ذاتها. فالصعوبات التي تحول دون التعاون موجودة في مكان آخر، هو مجال القضية أو الدول المعنية.

في ضوء هذه الانتقادات، يجب علينا أن نكون حريصين على تمييز المتغيرات السببية بدقّة وأن نأخذ في الحسبان دور القوة حينما نتفحص نتائج المساومة. لكنّ صرف النظر عن دَور المؤسسات، وعن كامل العمل التحليلي الخاص بالليبرالية الجديدة، بناءً على تلك الأسس، يتجاهل مدى اعتماد الدول ذات السيادة (القوية منها والضعيفة) على المؤسسات في كونها بالدرجة الأولى منتديات مهمة للتفاوض. كما أنه لا ينفي الدور الذي قد تؤديه التصاميم المؤسسية المختلفة في تحقيق مفاوضات أكثر فعالية في مواقف معينة. وبالتأكيد، قد تنجم اختلالات نتيجة للقوة النسبية، إلا أن هذه الاختلالات لا تفسر كلّ الحالات التي كان من الممكن للتعاون فيها أن يتحقق بشكل أكثر فعالية. بعبارة

---

(25) John J. Mearsheimer, «The False Promise of International Institutions,» *International Security*, vol. 19, no. 3 (1994-1995).

(26) Giulio M. Gallarotti, «The Limits of International Organization: Systematic Failure in the Management of International Relations,» *International Organization*, vol. 45, no. 2 (1991).

أخرى، هنالك أوقات تكون فيها اختلالات المساومة ضمن متناول مصممي المؤسسات.

وقد وجدت باربرا كوريمينوس (Barbara Koremenos)، وتشارلز ليبسون (Charles Lipson)، ودنكن سنايدل[27] (Dunkin Snidal) أن هناك عددًا من خصائص التصميم الرئيسة التي لها تأثير في نتائج المساومات. وتشتمل هذه الخصائص على نطاق القضية الذي تغطيه المفاوضات، ومدى ارتباط القضايا بعضها ببعض، والقواعد التي تتحكم في كيفية اتخاذ القرارات (بما فيها القواعد المتعلقة بالتصويت في الانتخابات). فربط القضايا، على سبيل المثال، أضحى غالبًا في المساومات بين الدول الأوروبية على وجه التحديد، حيث تطورت درجة عالية من المأسسة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية. ويشير توماس أوتلي[28] (Thomas Oatley) إلى أن المئات من الاتفاقات التجارية الأوروبية ثنائية الأطراف التي أبرمت عقب الحرب العالمية الثانية قامت في البداية بتقييد المكاسب الكبيرة التي يمكن تحقيقها من خلال التجارة في ما بين الدول الأوروبية. إلا أن هذه الاتفاقات كانت أيضًا بمنزلة نقاط انطلاق إلى تعددية الأطراف في التجارة الأوروبية من خلال المؤسسات الإقليمية. ومن خلال تطوير مؤسسات كالاتحاد الأوروبي، حققت المفاوضات متعددة الأطراف مكاسبَ جماعية أكبر، وأتاحت ربط المفاوضات عبر مجالات عدة من القضايا المشتركة. وبناء عليه، فقد أصبح ربط القضايا مهمًا للغاية في السياق الأوروبي، حيث يقود التشبيك بين المؤسسات الإقليمية والعالمية إلى ألعاب مؤسسية معقّدة في المساومة تشتمل على قطاعات عدة[29]. ولم يكن هذا التشبيك، أو التعنقد في المفاوضات، ممكنًا في غياب التنظيم المؤسسي الدولي.

---

(27) Koremenos, Lipson and Snidal, eds., *The Rational Design of International Institutions.*

(28) Thomas H. Oatley, «Multilaterizing Trade and Payments in Postwar Europe,» in: Barbara Koremenos, Charles Lipson and Duncan Snidal, eds., *The Rational Design of International Institutions* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2003).

(29) Vinod K. Aggarwal, «Reconciling Multiple Institutions:Bargaining, Linkages, and Nesting,» in: Vinod K. Aggarwal, *Institutional Designs for a Complex World: Bargaining, Linkages, and Nesting* (Ithaca, NY: Cornell University, Press, 1998), and Robert Pahre, «Most-Favored-Nation Clauses and Clustered Negotiations,» in: Barbara Koremenos, Charles Lipson and Duncan Snidal, eds., *The Rational Design of International Institutions* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2003).

وثمة جدال بين الباحثين الليبراليين الجدد حول ما إذا كانت الترتيبات المؤسسية الإقليمية أكثر أم أقل فعالية نسبيًا من الترتيبات المؤسسية العالمية في تيسير المفاوضات[30]. وكان التوجه نحو الإقليمية منذ تسعينيات القرن العشرين قد صاحبه أيضًا ازدياد في إعطاء شرعية للمفاوضات، والذي أصبح من تلقاء نفسه موضوعًا مهمًا للتحليل الليبرالي الجديد[31]. وقد كان تشريع المفاوضات الدولية يعني أنه قد تمّ إعطاء تعريف واضح لقواعد اتخاذ القرارات وآليات حل النزاع، وأن المفاوضات الدولية تسير على خطوط محدّدة بشكل دقيق. وعلى الرغم من أن تشريع مجال قضية ما لا يضمن امتثال الدول له، يبدو أن عملية التشريع ودرجتها في مجال قضية ما، تؤثّران في نتائج المساومة بطرائق مُهمة.

على سبيل المثال، تعتمد الدول الآن وبشكل متزايد على الإجراءات القانونية الدولية من أجل حلّ النزاعات التجارية، وذلك من خلال تقديم شكاوى تتعلق بخروقات المعاهدات إلى أطراف ثالثة محايدة تقوم بعدها بإصدار أحكام شرعية مُلزِمة قانونًا. وهذا الأمر مُربِكٌ لأنه، وبالنظر إلى نظام الفوضى الذي يتكون من دول ذات سيادة، فإن سبب سعي الدول في الأساس إلى تجنّب صدور حكم لا ترغب فيه، لا يتضح على الفور. فلِمَاذا لا تقوم الدولة من الأساس وببساطة بتجاهل الحُكم الذي لا يعجبها؟ وبما أن هناك عددًا من المسببات المحتملة لسلوك التجنّب هذا [تجنب الدول لتجاهل الحكم القانوني]، فقد يكمن بعض أجزاء من التفسير، في الأقل، في القيمة المعيارية التي تقرنها الدول ذات السيادة بأي إجراء قانوني، بوصفها هي نفسها كيانات مؤسسية قانونية[32]. ويشير هذا إلى أنه كلما استطاعت المؤسسة الدولية أن

(30) Amitav Acharya and Alastair Iain Johnston, eds., *Crafting Cooperation: Regional International Institutions in Comparative Perspective* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2007), and Mansfield and Mansfield, Edward and Eric Reinhardt, «Multilateral Determinants of Regionalism: The Effects of GATT/WTO on the Formation of Regional Trading Arrangements,» *International Organization*, vol. 57, no. 4 (2003).

(31) Judith Goldstein [et al.], «Introduction: Legalization and World Politics,» *International Organization*, vol. 54, no. 3 (2000).

(32) Warren F. Schwartz and Alan O. Sykes, «The Economic Structure of Renegotiation and Dispute Resolution in the World Trade Organization,» *The Journal of Legal Studies*, no. 31 (2001).

تُشرّع عمليةً أو إجراءً ما (ما يجعله شفافًا وواضحًا)، ازدادت فرص أن تُختَتم المفاوضات بنجاح.

وقد يساعد هذا النوع من الوضوح صنّاعَ القرار داخل الدولة حين يُواجَهون بضغوط محليّة في أن يقوموا بسنّ القوانين المتعلقة بالحواجز التجارية[33]. في المقابل، أشار توماس أوتلي وروبرت نابورس[34] إلى أن صناع القرار يقترحون أحيانًا مؤسسات دولية تعمل على إعادة التوزيع كي تهدّئ الضغوط السياسية المحلية. ومن خلال ذلك، يحقق صناع القرار مصالحهم المحلية، في الوقت نفسه الذي يكونون فيه قد ساهموا في مأسسة مجال قضية دولية معينة وفي إعطائه صفة شرعية. في الواقع، قد تكون قيادة صنّاع القرار عنصرًا مهمًا في القدرة على إزالة معوّقات المساومة على المستويين المحلّي والدولي على حدّ سواء[35]. وقد اكتشف الباحثون الليبراليون الجدد أن التصميم المؤسسي، في جميع هذه الحالات، يؤدي دورًا في تعزيز بعض جوانب المساومة الدولية أو إحباطها، مؤكّدين بذلك وجود علاقة وثيقة بين دراسة التصميم المؤسسي وتحقيق الأهداف الجماعية.

التنصل من الالتزام

الفئة الثانية الواسعة من فئات مشاكل التصميم المؤسسي والتي تهمّ علماء الليبرالية الجديدة تتعلق بقضية التنصّل (defection) [أو عدم القيام بالالتزام]. ولأن الدول تخشى من احتمال أن لا يفي شركاؤها التعاونيون بالاتفاقات المتبادلة، فقد يثنيها ذلك عن الاشتراك في المشاريع التعاونية في الأساس. وقد تقلق أيضًا بشأن إمكان أن تركب الدول الأخرى مجانًا على جهدها التعاوني [مع الدول الأخرى]، أو أن تقوم الدول الأخرى بطريقة غير مباشرة (ومن دون

(33) Lisa Martin and Beth Simmons, «Theories and Empirical Studies of International Institutions,» *International Organization*, vol. 52, no. 4 (1998).

(34) Thomas Oatley and Robert Nabors, «Redistributive Cooperation: Market Failure, Wealth Transfers, and the Basle Accord,» *International Organization*, vol. 52, no. 1 (1998).

(35) Oran R. Young, «Political Leadership and Regime Formation: On the Development of Institutions in International Society,» *International Organization*, vol. 45, no. 3 (1991).

أن تتحمل أي تكلفة) بالانتفاع من جهدها التعاوني. وتقود هذه المخاوف إلى سؤال واضح وهو: كيف يمكن تصميم المؤسسات الدولية بحيث تخفف من القلق المتعلق بالتنصل؟

يشير وجود المؤسسات الدولية، وإلى حد معين، إلى أن مشكلة التنصّل ليست مثبّطة بالحد الذي تبدو عليه من الوهلة الأولى. فالدول تُنشئ أصلًا هذه المؤسسات مُفترِضةً أن في الإمكان أن تلزم الدول بعضُها بعضها الآخر في الترتيبات والاتفاقات المؤسسية التي تم توقيعها. وبذلك، تحصل الدول على معلومات وفيرة عن أفعال الآخرين وأولوياتهم، مترافقة مع معرفة أكبر بنتائج الغش [الخداع] والتعرض للغش، ما يقلل الرغبة في الغش بشكل عام. وينطبق الأمر نفسه على المخاوف بشأن الركوب المجاني، بما أن المؤسسات هي المنتديات التي وَسّعت الدول من خلالها المشاركة متعددة الأطراف في تزويد السِّلع الجماعية. وقد قاد هذا الأمر بعضَ الباحثين الأكاديميين إلى أن يحاجّوا بأنه بما أن الدول تتابع عادةً ما يتعلق باتفاقاتها الدولية، فإن موضوع التنصّل ليس مهمًا إلى ذلك الحدّ[36].

لكن يبقى قائمًا أنه في بيئة الفوضى التي يكون فيها حتمًا اتفاق التعاون لامركزيًا وذاتي التطبيق، فإن الدول لا تقوم دائمًا باحترام الاتفاقات التي توصلت إليها في بادئ الأمر، ولا متابعتها ولا تطبيقها بالكامل. وكما لاحظ جورج داونز (George Downs)، ودايفد روك (David Rocke)، وبيتر بارسوم (Peter Barsoom)، فإن «التعاون... قد يبدأ باتفاقات تتطلب قليلًا من التنفيذ، لكن يبدو أن التقدّم المستمر على الأرجح يعتمد التأقلم مع بيئة يُقدِّم فيها التنصّل فوائد كبيرة»[37]. وهكذا فإن القضية لا تتعلق كثيرًا بما إذا كان التنصّل سوف يحدث أم لا، بما أن من الواضح أن حدوثه ممكنٌ وبأنه سيحصل فعلًا، وإنما تتعلق المسألة بكيفية

(36) Abram Chayes and Antonia Handler Chayes, «On Compliance,» *International Organization*, vol. 47, no. 2 (1993).

(37) Georges W. Downs, David M. Rocke and Peter N. Barsoom, «Is the Good News about Compliance Good News About Cooperation?,» in: Liza Martin and Beth A. Simmons, eds., *International Institutions: An International Organization Reader* (Boston, MA: MIT Press, 2001), p. 297.

التعامل مع التنصّل حين يحدث. وكما هو الحال بالنسبة إلى المساومات، فإن القوة النسبية بين الدول يمكن أن تؤدي دورًا مهمًّا في تحديد الدول التي تتنصل وتركب مجانًا، إضافة إلى الدول التي لديها مصلحة في، وقدرة على، تحدّي المتنصلين والضغط عليهم. وبما أن المؤسسات الدولية عمومًا لا تمتلك الإمكانات ولا المصادر لمعاقبة المتنصلين مباشرة، فإن التحليلات الليبرالية الجديدة توضّح أن الترتيبات المؤسسية المختلفة قد تزيد من احتمال التنصّل أو تقلل منها.

تستطيع المؤسسات أن تؤدي دورًا في التخفيف من جانبين مهمَّين من جوانب التنصل، وهما الامتثال (compliance)، والتنفيذ. ويتضمّن الامتثال مدى إمكان حثّ الدول وتشجيعها على الامتثال للاتفاقات الدولية التي تكون طرفًا فيها. ويتضمن التنفيذ مدى إمكان إجبار الدول على الامتثال، وإمكان عقابها إذا لم تقُم بذلك. والآليات المؤسسية التي تستخدم لمراقبة سلوك الدول مهمّة جدًا بالنسبة إلى الامتثال، لأن هذا النوع من الرقابة يجعل جميع الدول على علم بعضها بسلوك بعضها الآخر. ومن خلال نهوض المؤسسات بأعباء المراجعة المنتظمة لممارسات كل عضو، فإنها تسلط الضوء على مجالات يحتمل أن يحدث فيها تنصل، ولأن الدول تدرك أن سلوكها مُرَاقَب بانتظام، فهي تشجع الامتثال. وقد انطبق هذا الأمر على مجالات من القضايا كالتجارة، وحقوق الإنسان، والبيئة التي تواجه الدول فيها ضغوطًا محلية ودولية، أو استنكارًا مؤسسيًا بسبب عدم امتثالها للاتفاقات. وهكذا، فمِن العناصر المهمة في تصميم المؤسسات الدولية عنصر المسؤولية في جمع المعلومات المتعلقة بسلوك الدول الأعضاء ونشرها.

إلا أن الشفافية وحدها ليست كافية في العادة لضمان الامتثال. ففي دراسة مقارَنة لنظام الامتثال المؤسسي، وَجَد رونالد ميتشِل[38] (Ronald Mitchell) أن هنالك حاجة إلى الجمع بين الشفافية العالية والتكاليف المخفّضة للتطبيق،

---

(38) Ronald B. Mitchell, «Regime Design Matters: Intentional Oil Pollution and Treaty Compliance,» *International Organization*, vol. 48, no. 3 (1994).

وخطر العقوبات، والتركيز على منع الانتهاكات بطريقة فاعلة بدلًا من مجرد ردعها. وقد قلل هذا النوع من أنظمة الامتثال المتكاملة من احتمال الانشقاق، مُشيرًا بذلك إلى أنه يرجح بتركيبة الآليات (التي يكون بعضها خاصًا بمجال القضية المعنية) أن تكون فاعلة أكثر في حث الدول على الامتثال. وتشتمل الآليات الأخرى على قدرة المؤسسات الدولية على إعطاء حوافز مالية، والعمل بوصفها جهات إقناع معنوية، وأن تكون بمنزلة أطراف ثالثة محايدة، وأن تعالج خلافات الدول الأعضاء بطرائق فعالة. وقد تتضمن أساليب حلّ الخلافات إما التحكيم في النزاع مباشرة، أو إعطاء التوجيه القانوني بخصوص قراراتها[39].

كما هو الحال بالنسبة إلى المساومة، قد يصبح الربط بين القضايا جانبًا مهمًا من جوانب الامتثال. وقد تصبح المؤسسات بمنزلة منتديات يتم من خلالها ربط القضايا بعضها ببعض، وذلك إمّا مكافأة على سلوك ما، أو عقابًا عليه، مع أن هذا أيضًا يختلف تبعًا للمشكلة المطروحة، وللتأثير النسبي للتنصل، وللقوة النسبية للدول المعنية[40]. وهذا الأمر واضح تحديدًا في حالة فرض العقوبات الاقتصادية، أو التهديد بفَرْضِها، والتي يمكن استخدامها على أنها وسائل مؤسسية لتطبيق الاتفاقات ومعاقبة الأطراف المتنصلة. مع ذلك، فكما تُشير ليزا مارتن[41] (Lisa Martin)، لا يمكن أن تكون العقوبات ناجحة إلا عندما تمتثل جميع الأطراف المعنية بقرار فرض العقوبات. إن عملية إقناع الدول بالموافقة على العقوبات المُقترحة يتضمن ما تُطلِق ليزا مارتن عليه اسم «التعاون القسري» (coercive cooperation). وهو يعتمد على القوة النسبية للدول المعنية بإقناع الدول الأخرى أو تهديدها كي تمتثل للعقوبات. ومن أجل القيام بذلك بطريقة فعالة،

---

(39) Sara M. Mitchell and Paul R. Hensel, «International Institutions and Compliance with Agreements,» *American Journal of Political Science*, vol. 51, no. 4 (2007); Beth A. Simmons, «Capacity, Commitment, and Compliance: International Institutions and Territorial Disputes,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 46, no. 6 (2002), and Volker Roben, «The Enforcement Authority of International Institutions,» *German Law Journal*, vol. 9, no. 11 (2008).

(40) Ronald B. Mitchell and Patricia M. Keilbach, «Situation Structure and Institutional Design: Reciprocity, Coercion, and Exchange,» in: Barbara Koremenos, Charles Lipson and Duncan Snidal, eds., *The Rational Design of International Institutions* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2003).

(41) Lisa Martin, *Coercive Cooperation: Explaining Multilateral Economic Sanctions* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1992).

تعتمد هذه الدول المعنية على المؤسسات الدولية لتحقيق التعاون، إضافة إلى تطبيق العقوبات المفروضة على الأطراف المتنصّلة ومراقبتها.

من جوانب التصميم المؤسسي الأخرى المهمّة للامتثال والتنفيذ هو الاشتمال على آلياتٍ لحلّ النزاع. فقد اكتشف المحللون الليبراليون الجدد أن المرونة في آليات الامتثال المؤسسي عنصرٌ أساس من عناصر التصميم إذا كان يراد بها أن تثني عن التنصّل بطرائق فعالة. وقد لاحظت باربرا كوريمينوس[42] (Barbara Koremenos) أن شروط إعادة التفاوض تقلل من المخاوف المتعلقة بالتأثيرات التوزيعية للاتفاق. وهذا يشجع الدول على التعاون والامتثال على حدّ سواء، بما أنها تعلم أن إعادة التفاوض ستتطرق إلى التأثيرات والمخاوف التوزيعية اللاحقة. وعلى نحو مشابه، يحاجّ بيتر روزندورف (Peter Rosendorff) وهيلين ميلنر[43] (Helen Milner) بأن الاشتمال على الثغرات والفقرات المتعلقة بالتهرّب يشجع على الامتثال، لأن الدول قد ترفض التوقيع على اتفاق إذا كان شديد الصرامة في الأساس. وفي وجه الضغوط المحلية المتزايدة، قد يشعر صناع القرار بأنه ليس لديهم أي خيار آخر سوى التخلّي عن الاتفاق. ومن ناحية أخرى، فالفقرات المتعلقة بالتهرّب تتيح للدول الفرصة في التراجع موقتًا عن الاتفاقات، مع أنه ينبغي أن تكون هذه الفقرات مصوغة بشكل دقيق بحيث لا يكون اعتماد الدول عليها أكثر مما يجب ولا نادرًا للغاية.

الاستقلالية

أما المجال الثالث الواسع في التصميم المؤسسي والذي يهمّ الباحثين الأكاديميين الليبراليين الجدد فيتعلق بقضية الاستقلالية (autonomy). بما أن الليبرالية الجديدة تفترض أن المؤسسات الدولية تيسّر التعاون الذي يصب في المصلحة

---

(42) Barbara Koremenos, «Loosening the Ties that Bind: A Learning Model of Agreement Flexibility,» *International Organization*, vol. 55, no. 2 (2001).

(43) Peter Rosendorff and Helen V. Milner, «The Optimal Design of International Trade Institutions: Uncertainty and Escape,» in: Barbara Koremenos, Charles Lipson and Duncan Snidal, eds., *The Rational Design of International Institutions* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2003).

الذاتية، فليس من الواضح دائمًا أن سبب النتائج يعود إلى وجود المؤسسات تحديدًا. وتكمن المشكلة في افتراض الليبرالية الجديدة أن المؤسسات الدولية تخلقها الدول لخدمة مصالحها الذاتية. فكيف في الإمكان إذًا أن تُفصل تأثيرات مصالح الدول عن خصائص المؤسسات الدولية؟ وإذا كانت المؤسسات تطبّق ما تريده الدول، فلماذا إذًا لا ندرس الدول المعنية فحسب؟ وهل تملك المؤسسات الدولية أصلًا مكانة مستقلة ذاتيًا يمكن تحليلها بشكل منفصل عن تحليل مصالح الدول؟

استجاب الباحثون الأكاديميون لهذه المشكلة التحليلية بمقاربات عدة، إحداها هي فحص الطريقة التي تمارس فيها المؤسسات الدولية دور الرائد في وضع المعايير والواضع للأجندات في السياسة العالمية[44]. ولأنه يُنظر عادة إلى المؤسسات الدولية بوصفها أطرافًا محايدة تُمثّل قِيَمًا مشتركة بين الجميع، فإنها تُمنح درجة معيّنة من الشرعية في القضايا العالمية. ويتيح لها هذا الأمر أن تعزز قِيَمًا وأهدافًا معينة على مستوى عالمي؛ فهي تستمد سلطة إضافية من سيطرتها، وتنسيقها للخبرات والمعلومات التقنية. أما مدى فعالية مؤسسة ما في قدرتها على صوغ الأجندة العالمية فيعتمد على مجموعة متنوعة من الجوانب. إلا أن واحدًا من العناصر الأساس في العملية، وذلك كما تحاجّ مارتا فينمور[45]، يتضمن قدرة المؤسسة على أن تؤقلم الدول، وبعض المكوّنات المحليّة ضمن تلك الدول، وفق المعايير العالمية. وبهذه الطريقة، يمكن الأجندات السياسية المحلية، وتاليًا السياسات الخارجية للدول، حتى تلك القوية نسبيًا، أن تتأثر بالمؤسسات الدولية.

وثمة ردّة فعل أخرى على المشكلة التحليلية للاستقلالية وهي تفحص كيفية تطبيق المؤسسات الدولية للمهام الموكلة إليها من الدول[46]. ومن الضروري

---

(44) Martha Finnemore and Kathryn Sikkink, «International Norm Dynamics and Political Change,» *International Organization*, no. 52 (1998).

(45) Martha Finnemore, *National Interests and International Society* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1996).

(46) Jutta Joachim, Bob Reinalda and Bertjan Verbeek, *International Organizations and* =

هنا التشديد على كثرة هذه المهام في السياسة العالمية. وحيث إن الأمور المثيرة للجدل والمؤسسات المرتبطة بها ستظهر على الأرجح في عناوين الصحف (كالاحتجاجات على منظمة التجارة العالمية، أو على برامج التعديل الهيكلي لصندوق النقد الدولي، أو على إدانات محكمة الجنايات الدولية)، فإن نشاط الحياة اليومية عالميًا يتم حتمًا مراقبته من جانب مؤسسة دولية. فهنالك تبادل للأشخاص، والسلع، والخدمات، والأفكار يجري عبر الحدود الوطنية حول العالم في كل لحظة من اليوم. وقد كُلّفت المؤسسات الدولية بمهمة الرقابة على هذا النشاط اليومي وعلى الاتفاقات القانونية المصاحبة له، وتنفيذها.

إلا أن المؤسسات «لا تقوم بمجرد متابعة الأمور المفوّضة إليها»، وذلك كما يشير مايكل بارنت (Michael Barnett) ومارتا فينمور (Martha Finnemore)[47]، وإنما «يجب على العاملين في المؤسسة أن يحوّلوا هذه التفويضات الواسعة إلى مبادئ، وإجراءات، وطرائق عملية قابلة للتطبيق للتصرف ضمن العالم». ولدى المؤسسات الدولية تأثير سببي مستقل، تحديدًا لأنها تراقب المهام العالمية اليومية التي لا تراقبها الدول. أما الطريقة التي تمارس من خلالها المؤسسات دورها الرقابي هذا فقد لا يكون دائمًا فعالًا جدًا؛ إلا أن هذه أيضًا إحدى الطرائق التي تَمكن من خلالها الباحثون الأكاديميون من التعرّف إلى التأثير السببي المستقل للمؤسسات الدولية؛ أي إن المؤسسات الدولية تُظهر مجموعة متنوعة من الاعتلالات البيروقراطية القياسية عند تطبيق مهامّها، وهذه لا يمكن أن تُعزى إلى نوايا الدول أو مصالحها. ويقترح بارنت وفينمور[48] أن في الإمكان تجنب مثل هذه الاعتلالات من خلال جعل عمليات صنع القرار أكثر شفافية وشمولًا.

أخيرًا، فإن السؤال حول التطبيق والعمل المستقلَين قد قاد إلى تطوير

= *Implementation: Enforcers, Managers, Authorities?* (London: Routledge, 2008).

(47) Michael Barnett and Martha Finnemore, *Rules for the World: International Organizations in Global Politics* (Ithaca, NY:Cornell University Press, 2004), p. 5.

(48) المصدر نفسه.

برنامج بحثي ليبرالي جديد يُعرف باسم نظرية الرئيس [الأصيل] والوكيل (principal-agent theory). ويدرس هذا البحث كيف تُفوِّض الدول (في كونها الرئيس [أو الأصيل]) المهام والسلطة إلى المؤسسات الدولية التي هي بمنزلة ممثّلة مستقلة لها (كوكلاء) ضمن مجالات قضايا معينة[49]. ويخدم التفويض مصالح معظم الدول، لكنه يتيح المجال أيضًا أمام المؤسسات الدولية أن تعمل باستقلالية على متابعة تشكيل الأجندات متعددة الأطراف. ولأن هناك فروقًا تبرز بين ما تريده الدول على اعتبارها رئيسة أو أصيلة وما تقوم به المؤسسات في كونها فاعلة، فإن الدول تقوم معًا بتطوير آليات للسيطرة على الاستقلالية والتأثير التنظيمي[50]. وهذا النوع من الآليات هو بمنزلة مصدر مهمّ لإعادة التصميم المؤسسي. وعليه، فإن عملية التفويض والقواعد التي تحكمها، قد تطوّرت عبر الزمن لتعزز مصالح الدول بطريقة أكثر فاعلية، حتى وإن كانت العملية، وبشكل متناقض، تعزز الاستقلالية المؤسسية.

دراسة حالة: منظمة التجارة العالمية

إن الغرض من منظمة التجارة العالمية (World Trade Organization (WTO)) هو أن تكون بمنزلة منتديات للدول للمفاوضة في اتفاقات التجارة الحرة والتوصل إلى تسوية الخلافات التجارية. وقد بدأت عملها رسميًا في عام 1995، وهي جزء من نظم دولية للقرار الجماعي (international regimes) راسخة في مجال التجارة الحرة الرأسمالية العالمية. وتتكون نظم القرار الجماعي هذه من كثير من المنظمات والاتفاقات التي تتعلق بالتجارة الحرة، وتعتمد على مجموعة متنوعة من المؤسسات الفكرية والقانونية. وترتكز هذه بدورها على افتراض مسبق بأن المشاركة في النشاط العالمي للتجارة

(49) Darren G. Hawkins [et al.], *Delegation and Agency in International Organizations* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2006).

(50) Mark A. Pollack, «Delegation, Agency, and Agenda Setting in the EC,» *International Organization*, vol. 51, no. 1 (1997), and Daniel L. Nielson and Michael J. Tierney, «Delegation to International Organizations: Agency Theory and World Bank Environmental Reform,» *International Organization*, vol. 57, no. 2 (2003).

الحرة الرأسمالية هو أمر قَيِّم ومفيد معياريًا (بالمقارنة بالمنظور الماركسي مثلًا، والذي تم شرحه في الفصل الثامن). والتركيز حصرًا على الإجراءات الرسمية لمنظمة التجارة العالمية وهيكلها يغفل عن هذه العناصر الأساسية المهمّة، وهو أحد الأسباب التي دعت العلماء الليبراليين الجدد إلى تطوير مفهوم نظم القرار الجماعي الدولية (international regimes).

إلا أن التطوّر المؤسسي لمنظمة التجارة العالمية يمثّل دراسة حالة مثالية توضح أهمية التصميم المؤسسي للأهداف الجماعية في بيئة من الفوضى (anarchy). وقد طوّرت الدولُ منظمةَ التجارة العالمية من ترتيب سابق وأقل رسمية، يُعرف باسم الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة [غات] (The General Agreement on Tariffs and Trade (GATT))، وذلك كي تحقق مصالحها الاقتصادية الجماعية بطريقة أفضل. وقد انبثق التصميم المؤسسي لمنظمة التجارة العالمية عن تجربة الدول الجماعية مع اتفاقية الغات. وكان قد تم مسبقًا تعديل بعض الجوانب المؤسسية الرئيسة لمنظمة التجارة العالمية استجابة لظروف جديدة وأوجه قصور مؤسسية. هذا وقد أصبحت منظمة التجارة العالمية مثار عديد من التحليلات الليبرالية الجديدة.

أصول منظمة التجارة العالمية

نظرًا إلى طبيعة التجارة الدولية، فإن الحافز إلى تطوير مؤسسة رسمية كمنظمة التجارة العالمية كان موجودًا منذ الحرب العالمية الثانية. وعلى الرغم من الفوائد الجماعية التي يمكن تحقيقها من خلال إزالة الحواجز التجارية، إلا أن التنسيق اللازم لتحرير التجارة قد يكون تحقيقه والمحافظة عليه صعبًا نسبيًا، إذ غالبًا ما يمارس المنتجون المحليون ضغوطًا على الحكومات من أجل الحمائية (protectionism)، ولا سيما في أوقات الأزمات الاقتصادية، ومن الصعب على صُنّاع القرار تجاهل هذه الضغوط. وهناك

لعبة مناسبة لتوضيح الصعوبات ذات الصلة وهي لعبة صَيْد الظبي[51] (Stag Hunt). في هذه اللعبة، ينبغي للصيادين أن يتعاونوا من أجل الإيقاع بالظبي ما سيزودهم جميعًا بمكاسب كبيرة. مع ذلك يمكن لأي صيّاد أن ينجرف وراء التنصّل من البقية من خلال سعيه منفردًا للّحاق بأرنب، ما سيؤدي إلى فشل عملية صيْد الظبي. وسيزوّد التنصّل الصيادَ بمكاسب مباشرة ينفرد بها لوحده، لكنّها في النهاية قصيرة الأمد وقليلة نسبيًا.

يعمل تحرير التجارة وفقًا لمنطق مشابه، ذلك أنه يمكن جميع المشاركين أن يجنوا مجموع ثروةٍ أكبرَ نسبيًا إذا ما قاموا بتقليل الحواجز على التجارة. إلا أن الدولة ستُفضّل في مواجهة الضغوط المحلية المباشرة اللجوء إلى الحمائية، ما يقود الدول الأخرى حتمًا إلى أن تحذو حذوها. والنتيجة النهائية أنه من خلال سعي الدول وراء المكاسب الفردية قصيرة الأمد، ينتهي المطاف بها جميعها إلى أن تكون في حال اقتصادية أسوأ على المدى البعيد حيث تتضاعف تأثيرات الحمائية من خلال النظام الاقتصادي. ويمكن ملاحظة نمط السلوك هذا خلال حقبة الكساد الكبير، في سياسات مثل سياسة سموت وهاولي للتعرفة الجمركية لعام 1930 (Smoot-Hawley Tariff) التي أدّت بالنتيجة إلى إغلاق الأسواق الأميركية أمام البضائع المستوردة وجعلت الدول الأخرى تحذو حذوها. وقد اشتملت الرؤية الهيمنية لنظام اقتصادي عالمي جديد، والتي طرحها الأميركيون والبريطانيون أثناء الحرب العالمية الثانية، على منتدى يسهّل التفاوض بشأن تحرير التجارة.

لكن وعلى خلاف صندوق النقد الدولي (IMF)، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)، ثَبت أن ثمة جوانب محدَّدة مثيرة للجدل تخصّ منظمة التجارة الدولية (International Trade Organization (ITO)) المُقتَرَحة [قبل الغات وقبل منظمة التجارة العالمية]، وقد فشلت عملية إنشاء المنظمة بعد

(51) Scott Gates and Brian D. Humes, *Games, Information, and Politics: Applying Game Theoretic Models to Political Science* (Ann Arbor, MI: University of Michigan Press, 1997), pp. 85-90.

أن سحبت الولايات المتحدة دعمها. إلا أن الحاجة إلى إطار للمفاوضات التجارية ومنتدى له بقيت موجودة، وبدلًا من منظمة التجارة الدولية، لجأت الولايات المتحدة ودول تجارية أخرى إلى اتفاقية الغات (GATT) التي دخلت حيّز التنفيذ في عام 1948، بانتظار تأسيس منظمة التجارة الدولية. وقد كانت اتفاقية الغات بمنزلة أول جولة في المفاوضات التجارية والتخفيضات على التعرفة الجمركية بعد الحرب العالمية الثانية. وعلى الرغم من أن اتفاقية الغات لم تكن في حد ذاتها منظمة حكومية دولية رسمية، إلا أنها أنشأت مجموعة من القواعد التجارية الموقتة، ووضعت آليات لحل النزاعات المتعلقة بالتجارة.

وقد كانت هذه الاتفاقية التجارية في النهاية بمنزلة العمود الفقري المؤسسي لدورات المفاوضات التجارية اللاحقة التي تعاملت مع تحدّيات جديدة في التجارة كالتكنولوجيا، والممارسات الاقتصادية، والحوادث السياسية التي انبثقت خلال حقبة الحرب الباردة[52]. وكانت كل دورة تدوم سنوات عدّة، حيث توصل المفوّضون إلى التفاصيل المتعلقة بتقليل حواجز تجارية معيّنة (غالبًا المنتج مقابل المنتج الخاص بكل دولة من الدول الأعضاء)، وتطرقوا إلى أنواع جديدة من الحواجز والممارسات. وقد ركّزت دورة كينيدي في أواسط الستينيات على ممارسات مكافحة الإغراق (anti-dumping practices) [مكافحة إغراق السوق بالبضائع]، عندما تدعم الدول الصناعات المحلية التي تقوم بعدها بتصدير منتجاتها بسعر أقل من تكلفة الإنتاج. وقد ركزت دورة طوكيو في السبعينيات على الحواجز التجارية غير المتعلقة بالتعرفة الجمركية، كالدعم الحكومي للصناعات الناشئة، وحصص الاستيراد. أما دورة الأورغواي في أواخر الثمانينيات فقد كانت من أكثر الدورات شمولية، حيث اشتملت على مفاوضات حول كل شيء ابتداء من الزراعة إلى حقوق الملكية الفكرية.

(52) Joan Spero and Jeffrey A. Hart, *The Politics of International Economic Relations*, 6th ed. (Belmont, CA: Thompson Wadsworth, 2003), and Theodore H. Cohn, *Global Political Economy: Theory and Practice*, 3rd ed. (New York: Pearson Longman, 2005).

بهذه الطريقة، كانت اتفاقية الغات القاعدة المؤسسية والقانونية لإدامة التجارة الحرة وتوسعتها. وقد نمت العضوية فيها بثبات بدءًا بعشرين عضوًا تقريبًا في أواخر الأربعينيات، حتى وصل العدد إلى أكثر من مئة عضو في أوائل الثمانينيات. وكانت أهداف هذه الاتفاقية مدعومة من مجموعة متنوعة من المؤسسات الدولية والإقليمية الأخرى، كصندوق النقد الدولي الذي مارس الرقابة على نظام سعر الصرف الثابت، أو الاتحاد الأوروبي الذي كان يعزز التكامل الاقتصادي الإقليمي. وقد تطورت أيضًا مؤسسات غير رسمية، كمجموعة السبع مثلًا، كي يتمكن زعماء الديمقراطيات الصناعية الكبرى من الاجتماع سنويًا لمناقشة المجالات ذات الاهتمام المشترك. وقد كانت المؤسسات الدولية في جميع هذه المساعي بمنزلة منتديات للتفاعل المتكرر، مؤكدة بذلك النوايا والسلوكات الجماعية. وقد سمحت للدول بأن تتبادل المعلومات، وبأن تتطرق إلى المشكلات الجديدة حين تظهر، وبأن تخفض تكاليف التعاملات التجارية التي كانت سترتبط بالترتيبات التجارية ثنائية الأطراف. وليس من المفاجئ أن أصبحت أسواق الدول الأعضاء في هذه الاتفاقية ذات اعتمادية متبادلة على نحو متزايد مع تقدّم الحرب الباردة.

في الوقت ذاته، كانت القدرة النسبية للولايات المتحدة على التحكّم في المخرجات الاقتصادية بمفردها قد بدأت بالتضاؤل. وأعلنت الولايات المتحدة في عام 1971 أنها لم تعد تدعم نظام سعر الصرف الثابت. وفي أثناء الصعوبات الاقتصادية لحقبة السبعينيات، ومن ضمنها سلسلة من الأزمات النفطية، واجهت الولايات المتحدة الأميركية صعوبات متزايدة في فتح سوقٍ حرة [ضمن حدودها] لمنتجات شركائها والحفاظ على ذلك السوق. وعلى الرغم من أنه ينبغي عدم تضخيم هذا التراجع النسبي، حيث إن الاقتصاد الأميركي، وفقًا لمعظم التقديرات، ظلّ من أكثر الاقتصادات نفوذًا وثراءً، فإن الشعور بأن الولايات المتحدة تراجعت عن مكانتها كمهيمن،

وذلك مقارنة بشركائها التجاريين، قد كان له تأثيره في السياسات. وبدأت الولايات المتحدة الأميركية بممارسة الضغط على شركائها التجاريين كي يتحملوا مزيدًا من أعباء المحافظة على نظام التجارة الحرة، وأصبحت على نحو متزايد غير راضية عن اتفاقية الغات، وعن غياب آليات أقوى في الامتثال.

وقد بدأ الهيكل المؤسسي لاتفاقية الغات يتحول إلى مشكلة بطرائق أخرى أيضًا. فطالما أن العضوية في الغات كانت محدودة بالاقتصادات الصناعية المتقدمة وبعددٍ قليل من الدول الأخرى، فقد كان الترتيب غير الرسمي مواتيًا للمفاوضات. أما مرونة التصميم المؤسسي لاتفاقية الغات، ومرونته في التفويض، فقد أتاحتا الفرصة أمام الدول الأعضاء للتطرق إلى قضايا تجارية جديدة عند ظهورها. وأحجم عديد من الدول حديثة الاستقلال عن الانضمام إلى اتفاقية الغات لأنها كانت تسعى نحو سياسات تنموية انكفائية. ثمّ بدأ هذا الأمر بالتغيّر مع أوائل الثمانينيات عندما أصبحت الاقتصادات النامية في آسيا وجنوب أميركا عضوًا في الغات. وقد وضع هذا التوجه نحو أعداد أكبر من الأعضاء، والذي تزايد مرة أخرى بعد الحرب الباردة، ضغطًا كبيرًا على الهيكل المؤسسي لاتفاقية الغات وإجراءاته المتعلقة بالمفاوضات. ومع وجود عدد أكبر من الأعضاء، ومجموعة أكثر تنوعًا من المشكلات على الطاولة، أصبحت كل دورة مفاوضات، إضافة إلى لجان الأعضاء التي كانت تمارس الرقابة عليها، أكثر تعقيدًا على نحو متزايد. وعليه، ففيما كانت اتفاقية الغات بمنزلة إطار مؤسسي مناسب لمفاوضات التجارة الحرة خلال معظم الحرب الباردة، فإن تصميمه المؤسسي أصبح غير عملي بحلول الثمانينيات. هذه المشكلات مجتمعة، مضافة إلى ازدياد الشعور بعدم الرضا عن سياسات الامتثال والتنفيذ الخاصة باتفاقية الغات، قادت إلى الإصلاح المؤسسي وإلى إنشاء منظمة التجارة العالمية بوصفها بديلًا لاتفاقية الغات.

منظمة التجارة العالمية (WTO): هيكلها وعملياتها

لقد اختلفت منظمة التجارة العالمية عن اتفاقية الغات من حيث أسسها القانونية، ومُعامِلاتها الهيكلية، والمهمّات الجوهرية المفوّضة إليها. فلقد كانت منظمة حكومية دولية رسمية لها أمانتها العامة المتكاملة وهيكلها المؤسسي الشامل الذي صُمِّم ليغطي جميع جوانب التجارة (وليس السلع المتداولة وحسب). وقد وُضعت إجراءات التفاوض وبرامجه الزمنية (الخاصة باللجان المتعلقة بالموضوعات، وبفِرَق العمل أو أطرافه، وبالاجتماعات الوزارية)، كما تم وضع الإجراءات والمتطلبات التنظيمية لدخول الأعضاء والمراقبين الجدد. واحتوت منظمة التجارة العالمية على واحدة من أكثر آليات حلّ النزاع تطورًا والتي يمكن أن تُوجَد في المؤسسات الدولية.

منذ إنشائها، أصبحت منظمة التجارة العالمية بمنزلة المؤسسة الدولية الأساسية التي تمّ من خلالها توسيع وإقرار التوقّعات المعيارية والسلوكية للتجارة الحرة الرأسمالية العالمية. وعلى الرغم من الإرادة الجماعية في إنشاء منظمة التجارة العالمية، فإن التصميم المؤسسي الجديد لم يخلُ من المشكلات. فقد قامت سلسلة من القرارات الأولية لمنظمة التجارة العالمية، والتي تتعلق بالنزاعات التجارية، بتصنيف الإجراءات التشريعية الوطنية لحماية البيئة والمقاييس العمّالية، كممارسات تجارية غير منصفة، ما أدى إلى تظاهر تحالف غير مألوف مكون من ناشطين بيئيين ونقابات عمالية احتجاجًا على مؤتمر سياتل الوزاري في عام 1999، واتّهم هذا التحالفُ منظمةَ التجارة العالمية بأنها مؤسسة غير ديمقراطية تمثّل مصالح الشركات. ولأن منظمة التجارة العالمية اعتُبرت آلية لامركزية للامتثال والتنفيذ، فقد تعرضت إجراءاتها المتعلقة بحلّ النزاعات لتمحيص ونقد متزايدَيْن لكونها فعالة بشكل زائد (في ما يتعلق بقضايا العمّال أو البيئة) أو لكونها غير فعالة كما يجب (لأن الدول في إمكانها أساسًا أن تستخدم الفيتو ضد أي قرار غير مرغوب فيه). وبدأت الانقسامات الشمالية - الجنوبية أيضًا في الظهور بين

الأعضاء حول الدعم الزراعي المستمر، ما عطّل التقدّم في دورة مفاوضات الدوحة التي كانت قد بدأت في عام 2001.

وقد كان عديد من هذه المشكلات، والطريقة التي يقوم بها هيكل منظمة التجارة العالمية بالتأثير في المخرجات عمومًا، محورًا للتحليل الليبرالي الجديد. ويجادل كايل باغويل (Kyle Bagwell) وروبرت ستايغر[53] (Robert Staiger) من خلال تحليل ليبرالي جديد شامل يعالج التصميم والإصلاحات المؤسسية من اتفاقية الغات إلى منظمة التجارة العالمية، بأن التعديلات المؤسسية لم تكن دائمًا هي الأكثر فعالية من وجهة نظر اقتصادية. إلا أن كثيرًا من التعديلات المؤسسية التي ظهرت تُعتبر منطقية، حسبما يجادلان، ضمن سياق قضايا معيّنة تتعلق بالمساومة والتنصُّل التي كانت تواجه المفاوضين في اتفاقية الغات ومنظمة التجارة العالمية في ذلك الوقت. وعلى النحو ذاته، جادل روبرت بار[54] (Robert Pahre) بأنه بمجرد أن تم تشبيك مفاوضات التجارة أو مركَزتِها ضمن هيكل منظمة التجارة العالمية، يكون قد تم منح مزايا مهمّة لأعضائها في مجال التوزيع.

كان الربط بين القضايا بالتحديد مهمًّا بالنسبة إلى مفاوضات التجارة الزراعية. وقد وجدت كريستينا دايفس[55] (Christina Davis) أن المساومات متعددة الأطراف في اتفاقية الغات ومنظمة التجارة العالمية قد أدت إلى تحرر أكبر لأنها أتاحت ربط القضايا، ولأن القواعد والإجراءات المتعلقة بالمفاوضات التجارية كانت شديدة الدقة. وقد أعطت هذه الجوانب صناعَ القرار رافعة ضد الجماعات المحلية المتمردة، كما فتحت أمامهم المجال ليوضحوا أن المصالح الاقتصادية الجماعية الأكبر مهدّدة بالخطر في المفاوضات. وقد كان التطبيق الأكبر للإجراءات القانونية

(53) Kyle Bagwell and Robert W. Staiger, *The Economics of the World Trading System* (Cambridge, MA: MIT Press, 2004).

(54) Pahre, «Most-Favored-Nation Clauses and Clustered Negotiations».

(55) Christina Davis, *Food Fights over Free Trade: How International Institutions Promote Agricultural Trade Liberalization* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2003).

في التصميم المؤسسي لمنظمة التجارة العالمية بارزًا أيضًا. فقد اكتشف إريك رينهارت[56] (Eric Reinhardt)، على سبيل المثال، أن تسوية النزاعات التجارية تتم عادة بشكل أسرع، وبتنازلات أكبر، إذا كان هناك احتمال أن تُتخذ إجراءات قانونية مستقبلية تتعلق بانتهاكات المعاهدات التجارية؛ أي إنه عندما تشتمل المساومات التجارية على خيار التحكيم القضائي، يحاول الأعضاء تسوية النزاع من خلال المفاوضات التي تسبق إصدار أحكام قضائية كهذه.

وفي مجال التنصل من الالتزامات، تتولى الأمانة العامة لمنظمة التجارة العالمية مهمّة المراجعة المنتظمة لممارسات كل عضو من الأعضاء. وهذا أمر مهمّ للغاية بالنسبة إلى مجال قضية كالتجارة العالمية، حيث يوجد حافز لدى المصدّرين لتفحّص البيانات المتعلقة بالامتثال للمعاهدات التجارية لأنّ التنصّل يؤثر مباشرة في الأرباح المتوقعة[57]. إلا أن جدلًا كبيرًا يدور ضمن أدبيات الليبرالية الجديدة حول فعالية آلية حلّ النزاعات الخاصة بمنظمة التجارة العالمية، وكيفية عمل هذه الآلية بالضبط، من حيث تحقيق الامتثال المبكر، ومن حيث كيفية استجابة الدول لتحكيمها القانوني على حدّ سواء. وقد حاجّ مارك بوش[58] (Marc Busch) بأن هنالك متغيّرًا متدخّلًا (intervening variable) مهمًّا يتدخّل في ما إذا كانت القضايا التجارية تخضع للتحكيم القضائي، وهو ما إذا كانت الدول المعنية دولًا ديمقراطية أم لا. وقد جادل كيسوكي إيدا[59] (Keisuke Iida) بأن مدى فعالية تسويات النزاعات الخاصة بمنظمة التجارة العالمية، قد يكون له علاقة بالإجراءات السياسية

---

(56) Eric Reinhardt, «Adjudication Without Enforcement in GATT Disputes,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 45, no. 2 (2000).

(57) Mathew D. McCubbins and Thomas Schwartz, «Congressional Oversight Overlooked: Police Patrols Versus Fire Alarms,» *American Journal of Political Science*, vol. 28, no. 1 (1984), and Pahre, «Most-Favored-Nation Clauses and Clustered Negotiations».

(58) Marc L. Busch, «Democracy, Consultation, and the Paneling of Disputes Under GATT,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 44, no. 4 (2000).

(59) Keisuke Lida, «Is WTO Dispute Settlement Effective?,» *Global Governance*, vol. 10, no. 2 (2004).

والتشريعية المحلية بقدر ما له علاقة بالمُعامِلات المؤسسية والقانونية الخاصة بمنظمة التجارة العالمية ذاتها.

أخيرًا، هنالك مسألتا القبول المؤسسي والشفافية ضمن منظمة التجارة العالمية نفسها. فقد كانت قدرة منظمة التجارة العالمية الأكبر في حلّ النزاعات مدعومة من الدول النامية والدول الأصغر حجمًا، والتي انتفعت من هذه الآلية بشكل متزايد. إلا أن الباحثين الأكاديميين الليبراليين الجدد قد وجدوا أن القدرة على مجرّد رفع دعاوى قضائية لدى منظمة التجارة العالمية، واستخدام شهادات لاختصاصيين وخبراء قانونيين للدفاع عن موقف الدولة، قد يكون مرتبطًا بشكل مباشر بالمصادر والقوة النسبية لكل دولة[60]. ومن ناحية أخرى، فقد قاد الصراع بين التجارة والمقاييس البيئية إلى إعادة التصميم والتكييف المؤسسيّين[61]. وبهذه الطريقة، يوضح مثال منظمة التجارة العالمية بشكل وافر كيف أن التصميم المؤسسي يتعدّل باستمرار من الدول في سعيها إلى تحقيق مصالحها الجماعية بطرائق أفضل.

الاستنتاج

كما رأينا خلال هذا الفصل، فإن الليبرالية الجديدة هي المصطلح الذي يشكّل مظلّة لبرامج البحث الليبرالي التي تركّز على الدور الذي تؤديه المؤسسات الدولية في تحقيق مخرجات جماعية في بيئة من الفوضى. وتجادل الليبرالية الجديدة بأن التعاون الدولي ممكنٌ، وبأن تحقيقه سهل للغاية من خلال إنشاء المؤسسات الدولية وإدامتها. وعلى خلاف الفهم التشاؤمي للواقعية البنيوية الذي يتعلق بالسياسة العالمية، تحاجّ الليبرالية الجديدة بأن لدى

---

(60) Marc L. Busch and Eric Reinhardt, «Three's a Crowd: Third Parties and WTO Dispute Settlement,» *World Politics*, vol. 58, no. 3 (2006).

(61) Thomas J. Schoenbaum, «International Trade and Protection of the Environment: The Continuing Search for Reconciliation,» *The American Journal of International Law*, vol. 91, no. 2 (1997).

الدول الآن مصالح مشتركة أكثر، وقدرة أكبر على رؤية تلك القواسم المشتركة. وبعيدًا من كونها تُمثّل «وعدًا كاذبًا»، كما ادّعى الواقعيون البنيويون أمثال جون ميرشايمر[62]، فقد طَوّرت الدولُ المؤسساتِ الدولية كي تتجاوز العقبات التي تواجه العمل الجماعي الدولي. وقد أصبح التعاون الدولي الآن خاصية ثابتة راسخة من خصائص السياسة العالمية. وتهدف الليبرالية الجديدة إلى فهم كيفية تبنّي المؤسسات الدولية لهذا التعاون، ومحافظتها عليه، وتعميقه.

على الرغم من ذلك، فمن الضروري عدم المبالغة في مسألة المؤسسات الدولية ضمن سياق التحليل الليبرالي الجديد. فالباحثون الليبراليون الجدد يدركون أن المؤسسات ليست دائمًا مهمة، ويفهمون أنه قد تنهار المؤسسات أو تفشل في تحقيق نتيجة جماعية مرغوب فيها، ويعرفون أن المؤسسات لا يمكنها أن تضمن حلًّا فعالًا، ويفهمون أن المؤسسات تخدم مصالح الدول وأن هذه المصالح لا تتوافق دائمًا مع المنفعة العظمى. إلا أنه حتى ضمن هذه السياقات، قد يكون ثمة دور مهمّ لإعادة التصميم المؤسسي في تحقيق نتيجة مرغوب فيها بشكل أكبر. وينبغي الحذر من أن نفترض مسبقًا أن غياب الحلّ التعاوني أو فشله يُعزَيان إلى تضارب في المصالح بين الدول القوية؛ فالقيام بذلك يفرض تفسيرًا للنتيجة قبل حتى أن يبدأ التحليل. وبعد تفحّص أكثر دقة، نرى أنه حتى الدول القوية غالبًا ما ترغب في التعاون، لكن المشكلة المتعودة هي في كيفية الوصول إلى حلول توازنية تكون أيضًا متوافقة مع «أمثليات باريتو». وقد يكون في استطاعة إعادة التصميم المؤسسي أن يصل بطريقة أكثر فعالية إلى حلول كهذه، أو قد لا يمكنه ذلك، لكننا لا نستطيع أن نعرف ذلك قبل حتى أن يبدأ التحليل.

من ناحية أخرى، من الضروري أيضًا أن نلفت النظر إلى الافتراضات المعيارية لليبرالية الجديدة المتعلقة بالمؤسسات والسياسة العالمية. فهنالك إيمان متضمن في التحليل الليبرالي الجديد بأن نمو المؤسسات الدولية، وبعد موازنة جميع العوامل، هو تطورٌ إيجابيّ، ولا سيّما في ما يتعلق بالشؤون

(62) Mearsheimer, «The False Promise of International Institutions».

الرأسمالية العالمية. وقد تم، بناءً على أسس عدّة، تحدّي هذا المعتقد، وخصوصًا من المنظّرين الماركسيين والنقديين (الفصل الثامن) الذين يجادلون بأن المؤسسات الدولية تكرّس اللامساواة الاقتصادية. وفي هذا الشأن، حاجّ روبرت كيوهاين[63] بأنه «يرجّح بأن التحسينات (كما تَحكم عليها المقاييس الأخلاقية العالمية [الكوزموبوليتانية]) ستكون جزئية تراكمية (incremental) وليست فُجائية، بحيث تبني على المعرفة التي اكتسبتها الأطراف بعضها عن بعض من خلال التعاون الناجح». بعبارة أخرى، تصبح التحسينات الأخلاقية أكثر ترجيحًا إذا عُدِّلت الترتيبات المؤسسية القائمة، بدلًا من أن يتم التخلي عنها واستبدالها بترتيبات جديدة كليًا.

ويبقى السؤال مفتوحًا حول ما إذا كان هذا يعالج، وعلى نحو فعال، المخاوف التي يطرحها نقّاد الليبرالية الجديدة. ومن خلال البدء بافتراضات الواقعية بشأن الفوضى ومصالح الدولة، فإن الواقعية والليبرالية الجديدة على حدّ سواء تتعاملان مع النظام الوستفالي (Westphalian) في كونه مُسَلّمةً من المسلمات. وبقيامهما بذلك، فإنهما تُعامِلان البُنى، والهويات، والمصالح الاجتماعية لذلك النظام على أنها شيء ماديّ ملموس (وذلك كما تجادل البنائية، انظر الفصل التاسع)، وتؤكدان أن المعايير الرئيسة لتقييم الأبعاد الأخلاقية الوستفالية متوافقة مع المصالح الكلية للدول. عندئذٍ يتم تقييم المؤسسات الدولية وفقًا لما إذا كانت تحقق مصالح الدول، من دون التطرق إلى الأبعاد الأخلاقية الخاصة بالمصالح في المقام الأول. ومن هذه الناحية، فإن الليبرالية الجديدة تشترك مع تعددي المدرسة الإنكليزية (الفصل السابع) في بعض المعضلات الأخلاقية، من حيث إنها تَحُدّ من آفاقها الأخلاقية والتحليلية بافتراضها أن أفضل طريقة لدراسة النظام الدولي الحالي هي بافتراض أنه تعايُشٌ، يمكن تحمّله، في ما بين الدول ذات السيادة والتي تتشابه في التفكير.

لكن لسوء الحظ، فإن عددًا قليلًا من الأكاديميين الليبراليين الجدد يتطرق

---

(63) Keohane, *After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy*, p. 257.

مباشرة إلى النقد الأخلاقي الذي وُجّه ضدّ مقاربتهم، حتى أنهم لم يسعوا إلى إشراك وجهات نظر تحليلية أخرى في نقاشات أكبر تتناول مسار الشؤون العالمية. وقيامهم بذلك يبدو مهمًّا، حتى ولو كان لتفادي الانتقاص من درجتهم في التخصص فحسب، ليوضعوا في مكانة لا تتم فيها دراسة إلا نوع واحد فقط من الظواهر، وهو المنظمات الحكومية الدولية. إلا أن قوة الليبرالية الجديدة في النهاية تكمن في قدرتها على تسليط الضوء على الوجود المُطلَق للمؤسسات وعلى الجهد التعاوني في النظام الحالي. وهكذا فإنها تُبرز كيف أن القدرة على الوصول إلى حلول في العمل الجماعي قد ازدادت بشكل ملحوظ في الشؤون العالمية. أما السؤال عما إذا كان هذا قد كوّن نظامًا دوليًا أكثر إنصافًا، فهذه مسألة خاضعة للجدال. لكن لا يوجد شك في أن الشؤون العالمية المعاصرة تحتوي على ديناميات تعاونية أكثر من أي وقت آخر في النظام الوستفالي. لهذا السبب، تُعدّ المؤسسات الدولية، والمنظور التخصصي المعرفي الذي يضعها في أكثر موقع متقدّم ومركزي في التحليل، جوهرية في دراسة العلاقات الدولية.

أسئلة

---

1. كيف تقوم الفوضى بتثبيط التعاون؟
2. ما الذي يقف في طريق تحقيق نتائج جماعية مفيدة؟
3. كيف يمكن التغلب على معوّقات التعاون الدولي؟
4. كيف تقوم الليبرالية الجديدة بتحدّي [معارضة] الواقعية البنيوية؟
5. هل يُعدّ وجود قوة مهيمنة ضروريًا لنظام التجارة الحرة الرأسمالي؟
6. ما الذي حدث تاريخيًا ليحثّ على نموّ المصالح المشتركة؟
7. ما هو الدور الذي يقوم به تبادل المعلومات والتكرار في تحقيق النتائج التعاونية؟
8. ما هي علاقة القوة بالتحليل الليبرالي الجديد؟
9. ما هي إيجابيات وسلبيات افتراض أن الدول هي ممثلة وحدوية لها أهداف محددة؟

10. ما هي إيجابيات وسلبيات افتراض أن الاعتمادية المتبادلة تشجع على التعاون؟

11. كيف تقوم الليبرالية الجديدة بدراسة موضوع التصميم المؤسسي؟

12. عدّد بعض المعضلات الأخلاقية التي تواجه تحليل الليبرالية الجديدة.

13. كيف يمكن الليبرالية الجديدة أن تحلل التعاون في مجال كالبيئة أو حقوق الإنسان؟

مزيد من القراءات [باللغة الإنكليزية]

■ Hawkins, Darren G. [et al.]. *Delegation and Agency in International Organizations.* Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2006.

دارن هوكنز، ودايفد لايك، ودانيال نيلسون، ومايكل تيرني (2006)، **التفويض والفاعلية في المنظمات الدولية.**

يقوم هذا الكتاب برسم مخطط مقاربة الأصيل والوكيل (principle-agent approach) من خلال مجموعة متنوعة من الأمثلة التطبيقية.

■ Keohane, Robert O. *After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1984.

روبرت كيوهاين (1984)، **بعد الهيمنة: التعاون والنزاع في الاستقلالية السياسية العالمية.**

هذا المجلد المحرر هو واحد من النصوص التأسيسية في التحليل الليبرالي الجديد، وهو يثبت وجود صلة بين الاعتمادية المتبادلة، وأنظمة الحكم الدولية (regimes)، ونظرية الاستقرار الهيمني.

■ Keohane, Robert O. and Joseph Nye (eds.). *Power and Interdependence: World Politics in Transition.* Boston, MA: Little and Brown; Boulder, CO: Westview Press, 1977.

روبرت كيوهاين، وجوزيف ناي (1977)، **القوة والاعتمادية المتبادلة.**

هذا الكتاب هو واحد من النصوص التأسيسية في التحليل الليبرالي الجديد، وهو يقوم بدراسة الاعتمادية المتبادلة «المركّبة»، وتداعياتها على السياسة العالمية.

■ Koremenos, Barbara, Charles Lipson and Duncan Snidal (eds.). *The Rational Design of International Institutions.* Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2003.

باربرا كوريمينوس، وتشارلز ليبسون، ودنكن سنايدل (2003)، **التصميم العقلاني للمؤسسات الدولية.**

يرسم هذا المجلد المحرر مخططًا للمكوّنات الأساسية في دراسة التصميم المؤسسي الدولي.

■ Krasner, Stephen D. (ed.). *International Regimes.* Ithaca. NY: Cornell University Press, 1983.

ستيفن كراسنر (1983)، **نظم القرار الجماعي الدولية.**

الكتاب المحرر المؤثر الذي يدرس نظم القرار الجماعي الدولية، ويحتوي فصولًا تمت كتابتها عن مجموعة متنوعة من النظم في مجالات معينة من القضايا.

■ Martin, Lisa and Beth Simmons (eds.). *International Institutions: An International Organization Reader.* Boston, MA: MIT Press, 2001.

ليزا مارتن، وبِث سيمونز (2001)، **المؤسسات الدولية: قراءات في المنظمات الدولية.**

كتاب محرر يعيد نشر مقالات تأسيسية لليبرالية الجديدة إضافة إلى مقالات نقدية لها.

■ Oye, Kenneth (ed.). *Cooperation Under Anarchy.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1986.

كينيث أوي (1986)، التعاون في ظل الفوضى.

تدرس هذه الباقة المنتقاة كيف أنه يمكن توظيف نظرية اللعبة لتفحص المعوقات التي تقف في وجه التعاون المدفوع بمصلحة ذاتية.

مواقع إلكترونية مهمّة [باللغة الإنكليزية]

- الموقع الإلكتروني لمنظمة التجارة العالمية، <http://www.wto.org/>.
- وثائق دولية عن المنظمات الحكومية الدولية، مع روابط للمواقع الإلكترونية الخاصة بالمنظمات، وتشرف على الموقع مكتبة جامعة نورثوسترن (Northwestern University)، <http://www.library.northwestern.edu/govinfo/resource/internat/igo.html>.

قم بزيارة مركز المصادر الإلكتروني المرافق لهذا الكتاب للمزيد من المواد الإضافية الشائقة <http://www.oxfordtextbooks.co.uk/orc/dunne2e>.

الفصل السابع

المدرسة الإنكليزية

The English School

تيم دان[1] (TIM DUNNE)

محتويات الكتاب

- مقدمة
- الأسلوب التأويلي في التحقيق العلمي
- المجتمع الدولي
- المجتمع الدولي: بين المنظومة والمجتمع العالمي
- دراسة حالة
- الاستنتاج

دليل القارئ

إن البديل الرئيس للاتجاه السائد في التنظير في تخصص العلاقات الدولية في شمال أميركا هو المدرسة الإنكليزية (The English School). أستهلُّ

(1) لقد استفاد هذا الفصل بشكل كبير من المساهمات التي قدّمها زملائي المحرّرون، ومن جوسلين فون (Jocelyn Vaughn) في كلية إكستر للدراسات العليا. أودّ أن أشكر كولن وايت على توجيهه الملهم وكذلك طلبة الدراسات العليا في تخصّص السياسة في جامعة شيفيلد على نقدهم اللّبق. أوجّه شكري أيضًا إلى بيني ستانلي (Penny Stanley) على توفيرها مأوى لي من العاصفة.

بدايةً بإعطاء تصوّر لما هي المدرسة الإنكليزية وكيف ظهرت. ومن ثم، يعطي الفصل إعادة بناء لمنهجيتها قبل شروعه في مناقشة موضوعية لمفهومها الرئيس وهو المجتمع الدولي. وأحاجّ بأنه ينبغي للنظام الاجتماعي (social order) الذي أنشأته الدول والمتجسد في نشاط الممارِسين، أن يُفهم جنبًا إلى جنب ديناميات المنظومة (system)[*] والسياسة الدولية. إن تفاعل هذه المفاهيم الثلاثة هو المساهمة النظرية الأساسية للمدرسة الإنكليزية. وأَنظرُ في القسم المتعلق بدراسة الحالة، إلى قضية حقوق الإنسان حيث إنها أصبحت جوهرية في أعمال عديد من منظّري المدرسة الإنكليزية المعاصرين. ويُمثّل إعلان حقوق الإنسان تحوّلًا مهمًّا في فهمنا للعدالة في العلاقات الدولية، وهو في الوقت نفسه، يُشكّل تحدّيًا للنظام الدولي (international order)، وذلك كما تنبّأ أحد روّاد المدرسة الإنكليزية المُنظّر هيدلي بُل (Hedley Bull)، قبل أكثر من عقدين من الزمن.

(*) استخدمنا في هذا الفصل لفظ «المنظومة» للإشارة إلى «system»، وذلك لتمييزها من «النظام» (order).

مقدمة

من ضمن كتاباتي في أواسط التسعينيات، بدأت بتأليف كتاب عن تاريخ المدرسة الإنكليزية[2] زاعمًا أن تخصص العلاقات الدولية قد تجاهل كتابات شخصياته الرائدة أو أنه قد أساء فهمها[3]. وقد وضع ستانلي هوفمان (Stanley Hoffmann) تأريخًا يُستشهَد به في التخصص حتى حقبة السبعينيات، وضّح فيه كيف تم تجاهل المدرسة الإنكليزية. فقد زعم هوفمان أنه لا توجد دراسة منهجية للتخصص خارج الولايات المتحدة الأميركية، بل «توجد فحسب مساهمات لامعة متفرّقة كتلك الخاصة بهيدلي بُل»، لكنّ عمل بُل كان «غير مترابط منطقيًا ولم يلقَ أي تأييد»[4]. ومن خلال زعمه هذا، كان هوفمان قد أغفل

(2) من الضروري أن نناقش، في مرحلة مبكرة من الفصل، الصعوبات المرافقة لتسمية «المدرسة الإنكليزية». فإذا ما أُخذت التسمية حرفيًا، فستكون عندئذٍ مضلّلة للغاية؛ حيث إن عديدًا من الأعضاء المؤسسين للمدرسة والأنوار الموجِّهة لم تكن إنكليزية (تشارلز مانينغ (Charles Manning) هو من جنوب أفريقيا، وهيدلي بُل هو من أستراليا). لكن جرت العادة على فصل الرابط بين هوية البحث الأكاديمي والاختصاص الإقليمي. وكما صاغها أحد المدافعين الكنديين عن المدرسة الإنكليزية، فإن أولئك الذين ينتمون إلى المدرسة الإنكليزية «من المحتمل أنهم يقطنون خارج إنكلترا: في ويلز، وأستراليا، وكندا، والنرويج، وألمانيا، وحتى في الولايات المتحدة».

انظر: Roger Epp, «The English School on the Frontiers of International Society: A Hermeneutic Recollection,» *Review of International Studies*, Special Issue, no. 24 (1998), p. 48.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التمييز بين الأشخاص والمكان هو نسبيًا غير مثير للجدل، وذلك في ما يتعلق بأولئك المنظّرين النقّاد في تخصص العلاقات الدولية الذين يرتبطون بـ«المدرسة الفرانكفورتية» («Frankfurt School»)، على الرغم من أن أقرب مكان لمعهد البحوث الاجتماعية الشهير والذي يمكنهم الوصول إليه هو مطار فرانكفورت.

(3) Tim Dunne, *Inventing International Society: A History of the English School* (Houndmills: Macmillan, 1998).

(4) Stanley Hoffmann, «An American Social Science: International Relations,» *Daedalus*: vol. 106, no. 3 (1977), p. 37.

برامج البحث المنهجية التي نفذتها اللجنة البريطانية لنظرية السياسة الدولية (The British Committee on the Theory of International Politics). وفي الوقت الذي تم فيه تجاهل أعمالِ المدرسة الإنكليزية في الولايات المتحدة الأميركية، كانت هذه الأعمال قد أُسيء فهمها من روّاد المُفكّرين في تخصص العلاقات الدولية من خارج المدرسة والذين رأوا أنها شكل مباشر من أشكال الواقعية(5).

بعد أكثر من عقدٍ من نشر كتاب **اختراع المجتمع الدولي**(6) (*Inventing International Society*)، لم تعد المدرسة الإنكليزية مُهمَلة؛ فَمِن المؤشرات على ذلك، إدراج المدرسة الإنكليزية ضمن الكتب الدراسية المؤثرة، وكذلك الحال بالنسبة إلى العدد الكبير من النقاشات حولها والتي ظهرت في مجلّات علمية رائدة، بما فيها **المجلة الدورية للدراسات الدولية**(7) و**مجلة الألفية**(8). ومن دون أن نبالغ بمدى تأثير المدرسة الإنكليزية على تخصص العلاقات الدولية اليوم، قد يكون من المعقول أن نفترض بأن المدرسة الإنكليزية، في الأقل في بريطانيا، أصبحت مرة أخرى هي الصوت النظري المُسيطِر. وبعيدًا من موطن المدرسة الإنكليزية، هنالك اهتمام كبير بأعمالها في القارة الأوروبية إضافة إلى الولايات المتحدة الأميركية، وكندا، وأستراليا، والصين، والهند. وعلى خلاف ما يوحيه اسمها، لم تكن المدرسة الإنكليزية يومًا إنكليزية إلى هذا الحد، كما أنها أقلّ إنكليزيةً في يومنا هذا. وعلى الرغم من تجدّد الاهتمام بنظرية المدرسة الإنكليزية، فقد بقي هناك من يحُطّ من قدرها ويرى أن أعمالها غير متطورة مفاهيميًا، أو من يراها قانعة بإفراط بشأن الظروف السياسية والاجتماعية التي تمسّ الأغلبية العظمى من الشعوب في العالم. وحتى إن اعتبر أن ثمة عيوبًا بالمدرسة الإنكليزية، فهي في الأقل تؤخذ على محمل الجدّ لكونها مقاربة

---

(5) Michael Banks, «The Evolution of International Relations,» in: Michael Banks, ed., *Conflict in World Society: A New Perspective on International Relations* (Brighton: Harvester Press, 1984).

(6) Dunne, *Inventing International Society: A History of the English School.*

(7) Barry Buzan, «The English School: An Underexploited Resource in IR,» *Review of International Studies*, vol. 27, no. 3 (2001).

(8) Tim Dunne, «System, State and Society: How Does it All Hang Together,» *Millennium: Journal of International Studies*, vol. 34, no. 1 (2005).

متميزة في تخصص العلاقات الدولية، على الرغم من أن هذه لم تكن الحال خلال الحوارات العظيمة المتعاقبة بين النماذج الثلاثة المسيطرة في سبعينيات القرن العشرين (الواقعية، والتعددية، والبنيوية)، والتي تبعها الحوار الذي دار بين الواقعية الجديدة ونُقادها في الثمانينيات.

ويرى أولئك الذين يرتبطون بالمدرسة الإنكليزية اليوم، أنها تحتلّ موقعًا متوسطًا في تخصص العلاقات الدولية إلى جانب البنائية؛ وهذا الموقع هو موقع مفضّل لنظريات الاتجاه السائد المسيطرة كالواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة، وللأبدال الأكثر تطرّفًا (كالنظرية النقدية وبعد البنيوية). وتنجذب هذه النظريات إلى منظور المدرسة الإنكليزية لأنه يعطي توليفة من النظريات والمفاهيم المختلفة. وبفعله هذا، فإن منظور المدرسة الإنكليزية يتجنّب تأطير التفكير بـ«إما [هذا]/ أو [ذاك]» وحصره في الاختيار ما بين الواقعية والمثالية [الواقعية (مقابل) المثالية]، كما هو جليّ في كتابات عديد من الرموز الكبيرة خلال حقبة الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين. ويتجنب أيضًا الانقسام الثنائي بين التفسيرية (مقابل) التأويلية والذي ولّد حوارًا مشتعلًا خلال «الحوار الرابع» في التسعينيات. وعِوَضًا عن هذه الانقسامات، تدعو المدرسة الإنكليزية إلى إعطاء تصور لتخصص العلاقات الدولية يجمع ما بين النظرية والتاريخ، وكذلك بين الأخلاقيات والقوة، وأيضًا بين الفاعلية والهيكل [أي بين إرادة الفرد وهيمنة التنظيم].

من النتائج الواضحة لهذا المستوى من الطموح النظري أن حدود المدرسة الإنكليزية تبدو عادة غير واضحة، ما يفسّر جزئيًا الحوار المستمر بشأن من ينتمي إلى المدرسة وكيف تختلف المدرسة عن التصوّرات النظرية الأخرى للسياسة العالمية. ولتسليط الضوء على هذه المسائل، من المفيد أن نضع في الحسبان بعض القضايا السياقية التي تتعلق بما يُعرّف المدرسة الإنكليزية بالضبط، وبمن هم المساهمون الرئيسيون فيها.

بدايةً، يفيدنا أن نتفكّر في الأسباب التي تجعل من المنطقي التحدّث عن المدرسة الإنكليزية في كونها فكرًا متميّزًا يتعلق بالتحقيق العلمي. أولًا،

هنالك الروابط الشخصية التي تنشأ عندما يتشارك الزملاء في انتماءاتهم المؤسسية وينتمون إلى المجال الأكاديمي نفسه، وينطبق هذا تحديدًا على عقدي الخمسينيات والستينيات عندما كان تخصص العلاقات الدولية بوصفه موضوعًا لا يزال في مهده. ثانيًا، اعتَبرَ المؤيدون الرئيسيون أنفسهم جزءًا من عمل جماعي، وسعوا عن وعي إلى المضي قدمًا بحواراته. ويمكن رؤية انبثاق البرنامج البَحثي الذي يدرك ذاته، والذي لديه أجندة مفتوحة ومتميزة في الوقت ذاته، وذلك في كتابات المؤلفين الأوائل في حقبة ما بعد عام 1945 الذين كانوا يعملون في الجامعات البريطانية الرائدة. وقد طوّر تشارلز مانينغ منهجًا دراسيًا في جامعة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية (The London School of Economics and Political Science (LSE)) أدت فيه فكرة المجتمع الدولي (international society) دورًا بارزًا. وفي الخمسينيات قام زميله مارتن وايت (Martin Wight) بتطوير مقاربة للموضوع استندت إلى «أنظمة فكرية ثلاثة»[9]؛ واحد من هذه الأنظمة رأى أن العلاقات الدولية هي حالة حرب (الواقعية)، وآخر سعى إلى إصلاح بنيتها الأساس (الفكر الغروتي (Grotian tradition))، أما الثالث فقد بذل ما في وسعه لتفكيكها (وهو ما أطلق عليه وايت اسم «الثورية»).

ما بعد «الواقعية مقابل المثالية»

حضر عديد من الشخصيات الرائدة من الجيل التالي محاضراتِ وايت في النظرية الدولية (والتي لم تُنشر إلا بعد عقدَين من وفاته). وكان هيدلي بُل مشهورًا بكونه التلميذ المدلل لوايت، وقد دعاه مانينغ للانضمام إلى هيئة التدريس في قسم تخصص العلاقات الدولية في جامعة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية في عام 1955. وكتب بُل لاحقًا أن هذه المحاضرات كان لها «تأثيرٌ عميقٌ فيه»[10]. وكما عديد من الكتاب الآخرين في أواخر الخمسينيات، أبدى بُلّ عدم رضى متزايد عن الاختيار [إمّا/ وإما] إما الواقعية وإما المثالية. وقد

---

(9) Martin Wight, *International Theory: The Three Traditions* (Leicester: Leicester University Press for the Royal Institute of International Affairs, 1991).

(10) Dunne, Ibid, p. 138.

خصّ إدوارد كار (E. H. Carr) تحديدًا بالنقد اللاذع. وكان كِتاب كار بعنوان **أزمة الأعوام العشرين 1919 - 1939**[11] (*Twenty Years' Crisis 1919 - 1939*) فعّالًا في التقليل من شأن المزاعم الزائفة حول عالمية (universality) العلاقات الدولية [التي تساوي بين جميع البشر]، كالتجارة الحرة، وحق تقرير المصير الوطني، إلا أن كتاب كار كان يتضمن في الوقت نفسه عيوبًا لأنه «يتخلّى عن فكرة المجتمع الدولي ذاتها»[12]. وتوصل بُل بعد ذلك إلى أنه لا بدّ من أن هذه هي الفكرة الرئيسة التي «ينبغي أن يبدأ منها تحليل جديد في العلاقات الدولية». وفي الحقيقة، فقد كان هذا التحليل جاريًا أصلًا على قدم وساق.

أما عملية البحث عن تحليلٍ جديد في العلاقات الدولية فهي التي قادت هربرت بترفيلد (Herbert Butterfield) إلى تشكيل اللجنة البريطانية لنظرية السياسة الدولية. وكان الاجتماع الافتتاحي في كانون الثاني/يناير عام 1959، وبقيت اللجنة قائمة حتّى أوائل الثمانينيات، بعد مدة طويلة من فضّ اللجنة النظيرة لها في الولايات المتحدة الأميركية بسبب الانقسامات بين المنظّرين والمُمارسين. وكانت النقاشات الأولى للجنة البريطانية تتمحور حول قضايا تأسيسية لها علاقة بطبيعة نظرية العلاقات الدولية، وإمكان إرساء النظام العام (order) في ظلّ ظروف الفوضى الدولية. وقد نُشِرت أفضل أبحاث هذه الحقبة في مجلة **التحقيقات الدبلوماسية** (*Diplomatic Investigations*)، والتي تضمنت مساهمات كلاسيكية من بترفيلد ووايت تتعلق بميزان القوى، ومساهمات لِبُل حول القانون الدولي، ومساهمات لبُل ووايت حول المجتمع الدولي[13]. في المرحلة الثانية من مراحل برنامجها البحثي، نظرت اللجنة إلى منظومات الدول المقارنة، ما قاد في النهاية إلى كتاب مارتِن وايت بعنوان **منظومات الدول**[14] وكتاب آدم

---

(11) Edward H. Carr, *The Twenty Years' Crisis, 1919-1939: An Introduction to the Study of International Relations*, 2nd ed. (London: Macmillan, 1946).

(12) Dunne, Ibid, p. 143.

(13) Herbert Butterfield and Martin Wight, eds., *Diplomatic Investigations: Essays in the Theory of International Relations* (London: Allen and Unwin, 1966).

(14) Martin Wight, *Systems of States*, edited by Hedley Bull (Leicester: Leicester University Press, 1977).

واتسون (Adam Watson) وعنوانه نشوء المجتمع الدولي[15]. أما ثالث وآخر مشروع للجنة، فقد تطوّر عضويًا من صُلب المشروع الثاني من حيث تركيزه على انبثاق المجتمع الدولي الأوروبي وتأثير الاستعمار والتحرّر من الاستعمار في قواعد المجتمع الدولي العولمي الجديد ومؤسساته[16].

بحلول الوقت الذي توفّي فيه بُل في عام 1984، أصبحت الأعمال التي بدأتها اللجنة وأولئك المؤيدون لها تُرى أنها غير متّسقة مع ظهور نظريات جديدة وتخصصات فرعية (كتحليل السياسة الخارجية والاقتصاد السياسي الدولي). ومن غير المفاجئ أن نجد أنه لم يكن للمدرسة الإنكليزية وجودٌ على الإطلاق ضمن التأملات في «وضع التخصص» في الثمانينيات[17]، كما أنه لم يكن لها وجود ذو أهمية في أول ظهور للحوار بين الواقعية الجديدة ونقّادها. إلا أن الاهتمام بالمدرسة الإنكليزية كان قد عادَ ليتأجج من جديد خلال عقد واحد من الزمن. وبدأ عدد من الكتب الدراسية البارزة بإدراجها على أنها إحدى المقاربات البديلة في الموضوع، واضعة إياها إلى جانب الواقعية، والليبرالية، وكثير من المقاربات النقدية المتنوعة[18]. وإضافة إلى ذلك، تكاثرت مساهمات أصلية في تاريخ المجتمع الدولي ونظريته، متّخذة جميعها المدرسة الإنكليزية نقطة انطلاق لها[19].

---

(15) Adam Watson, *The Evolution of International Society* (London: Routledge, 1992).

(16) Hedley Bull and Adam Watson, *The Expansion of International Society* (Oxford: Clarendon Press, 1984).

(17) Banks, ed., *Conflict in World Society: A New Perspective on International Relations*; Steve Smith, «Paradigm Dominance in International Relations: The Development of International Relations as a Social Science,» *Millennium: Journal of International Studies*, vol. 16, no. 2 (1987).

(18) Scott Burchill [et al.], *Theories of International Relations* (Palgrave: Basingstoke, 1997); Chris Brown, *Understanding International Relations* (Basingstoke: Macmillan, 1997); James Der Derian, ed., *Critical Investigations* (London: Macmillanm 1994), and Robert H. Jackson and George Sorensen, *Introduction to International Relations: Theories and Approaches* (Oxford: Oxford University Press, 1999).

(19) João Marques De Almeida, «Challenging Realism by Returning to History: The British Committee's Contribution to IR Forty Years On,» *International Relations*, vol. 17, no. 3 (2003); David Armstrong, *Revolution and World Order* (Oxford: Clarendon Press, 1993); Barry Buzan and Richard Little, *International Systems in World History: Remaking the Study of International Relations* (Oxford: Oxford University Press, 2000); Bruton R. Clark, *International Legitimacy and World Society* (Oxford: =

كان هذا التوجّه نحو النموذج المُعاد إحياؤه مدفوعًا جزئيًا بالاعتراف بأنه يمثل موقفًا متميّزًا لا يُرحّب بالافتراض العقلاني الذي يميّز كُلًّا من الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة. علاوة على ذلك، ومن ناحية المسائل المتعلقة بالبحث الحقيقي، كانت المدرسة الإنكليزية قد ركزت منذ زمن بعيد على أشكال المسائل الثقافية والجدالات المعيارية التي كانت تتصدّر الأجندة الدولية في التسعينيات. وقد دفع هذا الزخم باري بوزان (Barry Buzan) – إلى جانب ريتشارد ليتل (Richard Little) – للسعي نحو تنشيط تنظير المدرسة الإنكليزية من خلال توحيد المسارات المتنوعة وصوغ برنامج بحثي متناسق. وقد تميّزت هذه المرحلة الجديدة بنشر بحث لبوزان في عام 2001 حدد أجندة البحث في المجال، وعنوانه «المدرسة الإنكليزية: مصدرٌ غير مستَغَلّ في تخصص العلاقات الدولية»[20] (The English School: An Under-exploited Resource in IR) وتُوِّجت المرحلة بعملَيْن نظريين رئيسَين[21].

لقد زوّدتنا الفقرات السابقة ببعض من السياق التاريخي والاجتماعي لبروز المدرسة الإنكليزية، أما التالي فهو تحليل مُركّز على ادعاءاتها الرئيسة. وقد رأيت أن أبدأ بقيّة الفصل من خلال تحليل رفْض كينيث والتز (Kenneth

---

Oxford University Press, 2007); Ian Clark, *Legitimacy in International Society* (Oxford: Oxford University = Press, 2005); Ana Gonzalez-Pelaez, *Human Rights and World Trade: Hunger in International Society* (London: Routledge, 2005); Andrew Hurrell, *On Global Order: Power, Values and the Constitution of International Society* (Oxford: Oxford University Press, 2007); Robert H. Jackson, *The Global Covenant: Human Conduct in a World of States* (Oxford: Oxford University Press, 2000); Edward Keene, *Beyond the Anarchical Society: Grotius, Colonialism and Order in World Politics* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2002); Sharon Korman, *The Right of Conquest: The Acquisition of Territory by Force in International Law and Practice* (Oxford: Clarendon Press, 1996); Cornelia Navari, *Theorising International Society: English School Methods* (Palgrave: Basingstoke, 2009); Iver B. Neumann, *Russia and the Idea of Europe: A Study in Identity and International Relations* (London: Routledge, 1996); Andreas Osiander, *The State System of Europe, 1640-1990: Peacemaking and the Conditions of International Stability* (Oxford: Clarendon Press, 1994); Jennifer M. Welsh, *Edmund Burke and International Relations* (Basingstoke: Macmillan, 1995), and Nicholas J. Wheeler, *Saving Strangers: Humanitarian Intervention in International Society* (Oxford: Oxford University Press, 2000).

(20) Buzan, «The English School: An Underexploited Resource in IR,» pp. 471-488.

(21) Barry Buzan, *From International to World Society* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2004), and Andrew Linklater and Hidemi Suganami, *The English School of International Relations: A Contemporary Reassessment* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2006).

Waltz) للمساهمات التي قدّمها كُتّابٌ أمثال مارتن وايت، وهيدلي بُل. فقد صرّح والتز بأن عملهما كان قيّمًا إلا أنه لم يكن نظرية بالمعنى الحقيقي، في الأقل ليس بالمعنى الذي يراه فلاسفة العلوم[22]. وقد شكّلت رؤية والتز الوضعية بخصوص ما يمكن اعتباره نظرية، الأساس لحجّته، وهي قضية تمت معالجتها بشمول في الفصل الأول من هذا الكتاب. وعلى الرغم من ذلك، فإذا كان يراد للمدرسة الإنكليزية أن تلاقي قبولًا أوسع، فهي تحتاج إلى تصوّر صارم لما تعنيه تحديدًا بمصطلح «النظرية» وكيفية توليد المعرفة. والتالي هو نقاش أوليّ عن المنهجية، يتبعه تحليل لمفهوم المدرسة عن الكيفية التي يجدر من خلالها أن تُفهَم المنظومة السياسية العالمية (world political system) من حيث التفاعل الديناميكي للمنظومة، والمجتمع، والموطن المشترك (community) (أو المجتمع العالمي (world society)).

الأسلوب التأويلي في التحقيق العلمي

لقد كانت المداخلة الأسوأ صيتًا في «المنهجية» هي البحث الذي قدّمه هيدلي بُل عام 1996 في مجلة **السياسة العالمية** (*World Politics*) وعنوانه «الحجّة لمصلحة مقاربة كلاسيكية» ('the case for a classical approach'). وكما قيل عنها غالبًا، فقد غلب عليها أنها حجة ضد التطبيق الصارم للأساليب العلمية، والتي شعر بُل بأنها لن تولّد معرفة ذات أهمية. في المقابل، عُرِّفت المقاربة الكلاسيكية (classical approach) بأنها «تلك المقاربة للتنظير والتي تستنبط من الفلسفة، والتاريخ، والقانون، والتي تتميّز باعتمادها الصريح على ممارسة إصدار الأحكام»[23]. ومن المثير للسخرية في ما يتعلق بموقف بُلّ في هذه المقالة أنه كان في السابق قد أمضى وقتًا طويلًا جدًا في توبيخ زملائه في اللجنة البريطانية بسبب عدم اهتمامهم بموجة الكتابات العلمية الجديدة التي كانت تتطوّر في الولايات المتحدة الأميركية في أوائل الستينيات.

---

(22) Kenneth N. Waltz, «Interview,» *Review of International Studies*, vol. 24, no. 3 (1998).

(23) Hedley Bull, «International Relations as an Academic Pursuit,» in: Kai Alderson and Andrew Hurrell, eds., *Hedley Bull on International Society* (Basingstoke: Macmillan, 2000), p. 255.

وقد أدى الأسلوب الجدلي الهجومي العنيف الذي اختار بُل أن يتبناه إلى إضفاء الغموض على الحجة التي قدّمها للمقاربة الكلاسيكية. وبعد بضع سنين، كتب بُلّ تصورًا عن الأمور التي ينبغي للمنهجية التأويلية أن تتضمنها، وقد لاقى هذا التصور قبولًا أكبر[24]. وتُعدّ هذه المزاعم التي وضعها في هذا العمل (الذي كتبه في عام 1972) بمنزلة دليل جيّد لرؤية المدرسة الإنكليزية لحقل العلاقات الدولية، وكيفية دراسته.

1. موضوع الدراسة في تخصص العلاقات الدولية: جادل بُل بأن الإطار المناسب لتخصص العلاقات الدولية ليس «العلاقات بين الدول» ولا تفاعلات أي «وحدات» أخرى، وإنما يتعلق تخصُّص العلاقات الدولية، في رأيه، بتشكيل مجموعة من المقترحات العامّة حول «المنظومة السياسية العولمية» ('global political system') والذي كان يعني به الدول وكذلك الأقاليم، والمؤسسات، والمنظمات غير الحكومية، والجماعات عبر القومية (transnational groups) والجماعات دون القومية (subnational groups)، والأفراد، والموطن المشترك الأوسع للجنس البشري (wider community of human kind). ومن خلال تتبع الروابط بين الجهات الفاعلة هذه، والأنماط التي تتولد من تفاعلاتها، أعطى بُل قيمة كبيرة لدور نظرية العلاقات الدولية في تعريف المفاهيم وتنظير العلاقات بينها. ويُشكّل هذا التشديد على المفاهيم نوعًا محدّدًا من التنظير، وهو تنظير صُمّم ليُسلّط الضوء على التغيّرات المعقّدة في السياسة العالمية. ويتناقض هذا النوع من الفهم التأويلي للنظرية مع المسعى الوضعي لصوغ «فرضيات قابلة للاختبار»[25].

2. أهمية الفهم التاريخي: تحتاج المعرفة الأكاديمية إلى أن يكون لها عمقٌ تاريخيّ. ويعطي بُلّ مثالًا ذا صلة وثيقة، وهو أن مجرد معرفة الحقائق المتعلقة بالتفوق الاستراتيجي للولايات المتحدة الأميركية على منافسيها ليس بالأمر الكافي؛ فالأفضل هو أن نفهم كيف تَعتَبِر الولايات المتحدة الأميركية نفسها قوةً

---

(24) المصدر نفسه.

(25) Gary King, Robert O. Keohane and Sidney Verba, *Designing Social Inquiry: Scientific Inference in Qualitative Research* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1994).

استثنائية ولماذا. ويجب أيضًا أن يتم فهم مؤسسات المجتمع الدولي، كالقانون وميزان القوى، من خلال سياق تاريخي. فعلى سبيل المثال، هنالك فرق في ما إذا كانت حقوق الإنسان تُرى بعين أبناء عصر التنوير، أو ما إذا كان يُعتقد بأنها تأويلُ القرن العشرين لفكر الحقوق الطبيعية. فلأوجه الفهم التاريخية هذه أهمية بالغة في دبلوماسية حقوق الإنسان والأساس المنطقي لتعزيز الحقوق خارج الحدود.

3. ليس هنالك مهرب من القيَم: من الضروري أن يكون الفرد على وعي بالقيم الخاصة به ويجب أن يُخضعها للفحص النقدي الدقيق. فالقيم تحدّد اختيار المواضيع التي ستتم دراستها، وتاليًا سيكون لكتابات الأكاديميين وتصريحاتهم تأثيرٌ في العملية السياسية. وعلى الرغم من إنكار إمكان فصل الحقائق المتعلقة بالعالم عن قيَمنا، ينبغي للأكاديميين أن يهدفوا إلى موقف متجرد. وقد كان بُل يستهدف بهذا أولئك الذين كانوا مهووسيين بأهمية الربط بين الدراسات البحثية ورسم السياسات [العملية]؛ فقد كان يؤمن بأن السعي وراء النفوذ السياسي قد يؤدي بشكل كبير إلى تقليل احتمالات توليد أبحاث ذات أهمية بالنسبة إلى الممارسين. أما على الجانب الفكري المقابل، فإن السعي إلى دعم القضايا السياسية من المرجح أن يُضعف نزاهة الموضوع والمشروع الأكاديمي الأوسع.

4. تخصص العلاقات الدولية هو في جوهره مشروعٌ معياري: للمعايير أهمية ليس من حيث العلاقة بين الباحث وموضوع المعايير فحسب، لكنها أيضًا أساسية لموضوع تخصص العلاقات الدولية المدروس بطريقة صحيحة. ووفقًا لبُلّ، فقد كانت المشكلة الرئيسة في السياسة العالمية هي في كيفية بناء شكل من أشكال المجتمع الدولي الذي يكون منظّما وعادلًا في آن. وعن السؤال الفيبري [نسبة إلى عالم الاجتماع ماكس فيبر (Max Weber)] «ما الذي يجب علينا أن نفعله، وكيف يجب علينا أن نعيش؟» كان جواب بُل عدم الدخول في حيّز «النظرية المثالية» ونحن نعتمد على افتراضات خيالية ودول تخيّلية وهمية[26]. وبخلاف

(26) John Rawls, *Political Liberalism*, Columbia Classics in Philosophy, Expanded ed. (New York and Chichester: Columbia University Press, 2005).

الفلاسفة الأخلاقيين، كان بُل يؤمن بأنه يجب على منظّر العلاقات الدولية الذي يقوم بالدراسات المعيارية أن يبقى قريبًا من ممارسات الدولة. ولم يكن المهم هو الأفكار المعيارية في حد ذاتها وإنما الأفكار التي يؤمن بها ممارسو السياسة ويسعون إلى تطبيقها[27]. ويتضمن هذا إعطاء توضيح مفصّل للسياق الذي تتخذ من خلاله الجهات الفاعلة القرارات، وكذلك الفهم أن القيم غالبًا ما تكون متضاربة في السياسة، وأنه يجب اتخاذ خيارات رهيبة.

خلال عقدي السبعينيات وأوائل الثمانينيات من القرن العشرين، أدّى التزام المدرسة الإنكليزية بالأسلوب التأويلي في التحقيق إلى تهميشها عن التطورات التي كانت تحدث في أميركا الشمالية، معقل تخصص العلاقات الدولية. وقد تم تعزيز الموقف المهمّش هذا بشكل إضافي من خلال حقيقة أن المدرسة الإنكليزية كانت صامتة أثناء الهجوم المعياري والتأويلي على الوضعية والذي بدأ في أواسط الثمانينيات (على الرغم من أنها كانت معارضة للوضعية لأكثر من ثلاثة عقود). وكان في طليعة هذه الحركة منظّرو النقدية الغرامشية [نسبة إلى المنظّر أنطونيو غرامشي (Antonio Gramsci)]، ومنظّرو النسوية، وما بعد البنيوية (poststructuralists)، والبنائية (constructivists). ومن هذه النظريات، برزت البنائية اتجاهًا سائدًا بديلًا للواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة. وقد مكّنت البنائية تخصص العلاقات الدولية من التشبّث بمطلبه في أن يكون له موضوع جوهري متميّز – يدور بشكل واسع حول تفاعل الجهات الفاعلة ذات السيادة والمؤسسات – من دون الانجراف وراء هَوَس الواقعية الجديدة بالقوة المادية والبُنى الدولية غير المنقولة. وكما أشرنا أعلاه، فقد بدأ البنائيون باستحسان التداخلات بين مقاربتهم في تخصص العلاقات الدولية وبين مقاربة المدرسة الإنكليزية الأكثر قِدَمًا[28]. للاطّلاع على نقاش أوسع عن البنائية انظر الفصل التاسع.

---

(27) Wight, *International Theory: The Three Traditions.*

(28) Martha Finnemore, *National Interests and International Society* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1996), p. 17, and Alexander Wendt, *Social Theory of International Politics* (Cambridge and New York: Cambridge University Press, 1999), p. 31.

هل كان الكُتّاب أمثال مانينغ، ووايت، وبُلّ، بنائيين سابقين لأوانهم؟ اقرأ كتاب مانينغ بعنوان **طبيعة المجتمع الدولي**[29] (*Nature of International Society*)، أو بالطبع كتاب بُلّ وعنوانه **المجتمع الفوضوي** (*Anarchical Society*)، وستجد بوضوح درجة من التقارب مع البنائيين التقليديين أمثال جون روغي (John Ruggie) وألكسندر فندت[30]. فكلاهما يعتبر أن المنظومة بين الدولية هي في أصلها ميدان [مجال] اجتماعي يجعل من الدول فاعلة [ممثلة]، ويُكيّفها لاتباع قواعده ومواثيقه. وكلاهما يرى أن المعايير والمؤسسات هي تعبير عن المعرفة المشتركة والقيم المشتركة. وعلى الرغم من هذه التداخلات، ففي إمكاننا أن نناقش بأنه في الوقت الذي تطوّر فيه هذان البرنامجان البحثيان، برزت اختلافات كبيرة. خذ على سبيل المثال «وحدة» التحليل الأساسية. يعتقد فندت بأن الدول هي الجهات الفاعلة الرئيسة وبأنها «تشبه الأشخاص أيضًا»[31]. وعلى الرغم من أن الباحثين الأكاديميين في المدرسة الإنكليزية يَنسِبون الفاعلية أحيانًا إلى الدول على سبيل الاختصار، فإنهم يعتقدون بأن الوكلاء [الممثلين] الحقيقيين في المجتمع الدولي هم الدبلوماسيون والزعماء الذين يفكرون ويتصرفون بالنيابة عن الدولة ومؤسساتها.

أما المعرفة المتعلقة بكيفية فهم الدبلوماسيين والزعماء للعالم «الخاص بهم» فيمكن تعزيزها من خلال الانتباه للمصطلحات التي يستخدمونها والمبررات التي يوظفونها. وهناك استدلالان مهمّان يمكن استنتاجهما من هذه العلاقة بين المصطلحات [اللغة المستخدمة] والسلوك الاجتماعي. أولًا، أنّ السلوك سيكون مقيدًا «إلى حد أنه لا يمكن تشريعه قانونيًا»[32]. وثانيًا، أنّ نطاق الأشكال الممكنة من السلوك المبتكَر مقيَّد بالأخلاقيات السائدة في المجتمع الدولي. وبالتالي «لا يمكن الجهات الفاعلة أن تأمل» في أن يتم

---

(29) Charles A. W. Manning, *The Nature of International Society* (London: G. Bell and Sons, 1962).

(30) Dunne, *Inventing International Society: A History of the English School.*

(31) Wendt, *Social Theory of International Politics*, pp. 215-224.

(32) Quentin Skinner, *Visions of Politics: Regarding Method* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2002), p. 156.

تجاوز تطبيق القواعد الموجودة، وزخرفة المعاني القائمة «بشكل لانهائي»[33]. ويزودنا القانون الدولي بقاعدة لاختبار هذه الرؤى التأويلية؛ فما يبدو ظاهريًا أنه سلوك عدواني، يُبَرَّر دومًا بأنه سلوك في الدفاع عن النفس. وما إذا كان يتم التغاضي عن هذا الشيء أم لا، يعتمد على مقدار «الزخرفة» المطلوبة للمفردات اللغوية المعيارية. فعندما وَصَفت إسرائيل هجومها على مفاعل العراق النووي بمصطلحات الدفاع عن النفس، فإن أكثرية الدول في المجتمع الدولي لم تقبل به. ومع ذلك، قبلت الأمم المتحدّة حجّة الحكومة الأميركية بأن استخدام القوة ضد حكومة طالبان في عامَيّ 2001 و2002 كان مقبولًا نظرًا إلى الاعتداءات على نيويورك وواشنطن في الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر عام 2001. فقد كان الاختلاف الرئيس هو التغيّر في السياق المعياري للعلاقات الدولية بحيث إنه لم يُنظر إلى مُبرِّر الدفاع عن النفس على أنه زخرفة للمعاني بهذا القدر نفسه من بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر. وكما وضح سابقًا الفكر الجديد في المدرسة الإنكليزية، فإن التعرف إلى القوة المقيِّدة للقواعد والمعايير وتتبّعها هو توجّه مثمر للمنهجية التأويلية[34].

من خلال قراءة المناقشات المتبادلة بين والتز ونُقاده في ثمانينيات القرن العشرين، يُعذَر المرء لظنّه بأن الثورة العلمية في تخصص العلاقات الدولية هي تطوّر حديث نسبيًا. وعلى الرغم من ذلك، فمنذ أواخر الخمسينيات كانت اللجنة البريطانية لنظرية السياسة الدولية متشككة للغاية في قدرة مثل هذه الأساليب على توليد معرفة في السياسة العالمية. وبعد خمسة عقود تقريبًا، ما زالت المدرسة الإنكليزية تقدّم طريقة بديلة في دراسة تخصص العلاقات الدولية متأصلة في تاريخ منظومات الدول الحالية والماضية، وتسترشد بأسئلة أخلاقية تتعلق بمدى ملاءمة النظام بين الدولي (inter-state order) الحالي. أما التحدّي الأخير الذي فرضته البنائية فقد جلب وضوحًا أكبر في المفاهيم لكثير

(33) قام نيكولاس ويلر من خلال عمله الذي يختصّ بالتدخل الإنساني، بتطوير كلا هذين التصورين وتطبيقهما. انظر: Wheeler, *Saving Strangers: Humanitarian Intervention in International Society*, p. 156.

(34) المصدر نفسه.

من الافتراضات الضمنية في تنظير المدرسة الإنكليزية. فعلى سبيل المثال، تزودنا أعمال فندت بتصوّر متطور يوضح كيف أن الجهات الفاعلة تتشكل من خلال البُنى المعيارية، مُتيحة في الوقت نفسه درجةً معيّنة من التحديد المادي للمنظومة. ومثل هذا المزيج من الأفكار والقوى المادية واضح أيضًا في فِكر بُلّ، ولو أنها في حالته هي مسألة بداهة أكثر من كونها تطبيقًا نظريًا للتنظير (meta-theoretical application). ويعطي هذا النوع من التداخلات مكاسب مشتركة. أما الأعمال الجماعية للمدرسة الإنكليزية فلديها كثير لتقوله عن تقاطع التاريخ، والأخلاقيات، والفاعلية. فهي تتحدّث عما تقوله الجهات الفاعلة، وكيف تقوم هذه الجهات الفاعلة بالتعلّم أو التأقلم، وتحت أي الظروف تتصرف بعقلانية، وما إذا كانت تقول الحقيقة أم لا (وكيف نعرف ذلك)، والاحتمالات التي كانت لديها لتتصرف بطريقة مختلفة. ويمكن الإجابة عن هذه الأسئلة باستخدام المنهجية التأويلية التي تقتبس من البنائية، لكنها ليست مقتصرة تمامًا عليها.

المجتمع الدولي

بعد أن تَفَكَّرنا في مقاربة المدرسة الإنكليزية، سيخوض المحتوى الرئيس لهذا الفصل بعمق أكبر في فكرة أن الدول تشكّل مجتمعًا دوليًا، وهو زعمٌ قيل إنه يميّز المدرسة الإنكليزية عن النظريات الأخرى في تخصص العلاقات الدولية. ومتوافقًا مع العمل الأخير لباري بوزان[35]، أعتقد الآن بأنه يجب على المدرسة أن لا تعطي تصوّرًا قويًا عن كيف ولماذا تُشكل الدولُ مجتمعًا وحسب، بل ينبغي للمدرسة الإنكليزية أيضًا أن تُبيّن كيفية ارتباط هذا الحقل [العلاقات الدولية] بفكرة المجتمع العالمي. وفي حين قام بوزان بإعادة المجتمع العالمي مجددًا إلى أنطولوجيا (ontology) المدرسة الإنكليزية، فقد استمر في قصر المنظومة على الحواشي؛ وكما هو مبيّن في النقاش التالي، فقد آن الأوان لاستعادة المنظومة مجددًا.

ما هي حالة [مكانة] فئات المنظومة، والمجتمع، والمجتمع العالمي؟

(35) Buzan, *From International to World Society.*

كما ذكّرنا بُلّ، فإن هذه «عناصر» موجودة «في مكان ما هناكِ» في السياسة العالمية ولا يمكننا التعرّف إليها إلا من خلال التصميمات [الأُطر] التأويلية. وقد أشار عالم الاجتماع ماكس فيبر إلى هذه المخططات باسم الأنماط المثالية (ideal types). ولكي يُظهر العلاقة بين الرأسمالية والمسيحية، فقد حاجّ فيبر بأنه يلزم في البداية استخلاص العلاقة في شكل مفهومي يمكّننا من الحديث عن قيم ومؤسسات معينة تشترك فيها شعوب مختلفة أو أجيال متعاقبة. لذا، فإنها تتم من خلال المنظومة، والمجتمع، والمجتمع العالمي. وهي كلّها حُزَم من الخصائص التي تسلط الضوء على بعض السّمات المهمّة، بينما تَحُدّ من أهمية ما يُعتقد بأنه ذو صلة أقل. ومن خلال سعي المدرسة الإنكليزية إلى توضيح المفاهيم التي تكشف عن أنماطٍ [متمايزة] في التاريخ العالمي، فإنها تتعامل مع مفهوم في «النظرية» يختلف تمامًا عن ذلك الموجود في المقاربات الأميركية السائدة. وبدلًا من «تعريف المفاهيم [الغامضة] بطريقة قابلة للقياس» («operationalizing» concepts) [بحيث تُفهَم من خلال المشاهدة الإمبيريقية]، وصوغ فرضيات «قابلة للاختبار»، تتجه المدرسة الإنكليزية نحو التشديد على توضيح المفاهيم المتنافسة مدفوعة بمحاولة لتعريف الخصائص المشتركة التي تُعيِّن الحدود الفاصلة بين الأنظمة التاريخية والمعيارية المختلفة [أي باتباعها منهجية تحليلية غير إمبيريقية، ما يجعلها مختلفة عن التقاليد الأميركية].

وقبل المباشرة، يجب أن نضع في الحسبان أحد الاعتراضات على تصوير نظرية المدرسة الإنكليزية بأنها محاورة بين ثلاثة حقول متداخلة؛ فحتى وإن كان المنظّرون الكلاسيكيون في المدرسة الإنكليزية قد ألمحوا إلى وجود «ثلاثة نظم فكرية» (وفقًا لوايت) أو «ثلاثة عناصر» (وفقًا لبُلّ)، إلا أنهم، وعلى الرغم من ذلك، قد فضّلوا مجال المجتمع الدولي في تصوراتهم. لذا، فإن معاملة الثلاثة وكأنّ لها أهميةً متساوية معناه إساءة فهم الصفة المميّزة لفكر المدرسة الإنكليزية. وليس لدي شكّ في أن أحد المحركات الفكرية التي أطلقت المدرسة الإنكليزية إلى الوجود هو رفضها للواقعية والمثالية مفضّلةً حلًا وسطًا يعترف بأنه يمكن المؤسسات أن تُهدّئ من الأخطار المروعة المرتبطة بالحياة في الفوضى الدولية. كما أنّي أُدرك أن عديدًا من الأعمال المنشورة لمؤيدي

المدرسة الإنكليزية في التسعينيات استمرت في تفضيلها المجال المجتمعي، وذلك جزئيًا بسبب الرغبة في إظهار أن المدرسة الإنكليزية ليست مجرد شكل مهذب للواقعية كما افترض كثيرون في الثمانينيات. ولا تقلل أيّ من هذه النقاط من شأن الزعم الذي عرضناه في هذا الفصل بأن أكثر الحجج إقناعًا في الدفاع عن المدرسة الإنكليزية هي احتمال أن تكون هذه المدرسة أكثر توضيحًا من الأبدال السائدة لأنها تسعى إلى إعطاء تصوّرٍ توليفي [تركيبي] للسياسة العالمية يتجنب سلسلة التقسيمات الزائفة التي تُقيمها الاتجاهات البديلة كالقوة مقابل المعايير مثلًا، والمادّية مقابل المثالية، والفوضى مقابل التسلسل الهرمي، والأسباب مقابل المسببات. ومن أجل القيام بذلك، ينبغي لنا أن لا نفكّر في المجتمع الدولي بوصفه العلامة المحددة للمدرسة الإنكليزية، وحسب، بل أيضًا أن نضُمّ النمطين المثاليين الآخرين لتوضيح حدوده وقيوده. وبعد مناقشة خصائص المجتمع الدولي وأنواعه، سيناقش الفصل كيف أن هذا المجال عرضة للضغوط المتجهة إلى أسفل والتي تولّدها المنظومة، وللضغوط المتجهة إلى أعلى والتي تولدها القوى عبر الوطنية في المجتمع العالمي.

المجتمع الدولي: تعريفه، وخصائصه، وأشكاله المتباينة

وفقًا لتعريف بُلّ الكلاسيكي، يأتي المجتمع الدولي إلى الوجود عندما «تقوم مجموعة من الدول التي تدرك وجود مصالح مشتركة وقيم مشتركة معينة بينها، بتشكيل مجتمع، بمعنى أنها ترى نفسها ملزمة بمجموعة من القواعد المشتركة في علاقاتها بعضها ببعض، وتتشارك في ما بينها في أعمال المؤسسات المشتركة»[36]. وتقوم المناقشة التالية بالتدقيق في كل مكوّن من مكوّنات هذا التعريف.

---

(36) على الرغم من مركزية المفهوم، يمكننا أن نجد في أدبيات المدرسة الإنكليزية استخدامات متعددة له. فهو يوجد «كمجموعة من الأفكار الموجودة في أذهان رجال الدولة» (ويُعدّ مانينغ من أنصار هذه الفكرة)، أو «كمجموعة من الأفكار الموجودة في أذهان المنظّرين السياسيين» (والتي يُشبّهها بمقاربة مارتن وايت)، أو «كمجموعة من المفاهيم المفروضة من الخارج والتي تُعرّف الهياكل المادية والاجتماعة للنظام الدولي». وقد وضع بوزان تخطيطًا لهذه الاستخدامات المتنافسة للمجتمع الدولي. =

أما أول العناصر الرئيسة للمجتمع الدولي فهو الصفة الفريدة المتعلقة بالعضوية، والتي تقتصر على الدول ذات السيادة. والبارز هنا هو أن الجهات الفاعلة تقوم بأمرين؛ فهي تدّعي السيادة، ويعترف بعضها بحق بعضها الآخر في الامتيازات نفسها[37]. ومن الواضح أن سلوك الاعتراف (recognition) المتبادل يدلّ على وجود مِراس اجتماعي؛ فالاعتراف أساس في علاقة الهوية، وهو الخطوة الأولى في بناء المجتمع الدولي. وإذا كنّا سنشكّ ولو للحظة في الطبيعة الاجتماعية لعملية الاعتراف، فإن هذا الشك يتبدد بسرعة عندما ننظر تاريخيًا إلى تلك الشعوب التي لم تُمنح في السابق، أو ما زالت لم تُمنح، عضوية في مجتمع الدول. ويتضمن تاريخ توسّع المجتمع الدولي[38] قصّة الحدود المتحولة للاشتمال والاستثناء. فلم يتم السماح للصين بإقامة دولة ذات سيادة لغاية كانون الثاني/ يناير من عام 1942 عندما نبذت الدول الغربية أخيرًا المعاهدات غير المُنصفة. ولِمَ كان الأمر كذلك؟ لقد أصبحت العضوية تُعرّف، ولا سيما في القرن التاسع عشر، من خلال «مقياس للحضارة» ('standard of civilization') حدّد شروط الحُكم الداخلي الذي يتوافق مع القيم والمعتقدات الأوروبية. وما نراه هنا هو مدى أهمية التمايز الثقافي بالنسبة إلى التجربة الأوروبية في المجتمع الدولي. ولم يتم الاعتراف بالصين عضوًا شرعيًا في المجتمع الدولي، وبذلك فقد رُفض منحها العضوية المتساوية. وإذا لم يعترف الغرب والصين بعضهما ببعض أعضاءً متساوين، فكيف يمكننا عندئذٍ أن نصف علاقاتهما؟ نرى هنا كيف يمكن للديناميات الفاعلة بين المنظومة والمجتمع أن تلخّص المُحدِّدات التاريخية للاشتمال والاستثناء. وخلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، حصل كثير من «التفاعل» بين الصين والغرب لكنه كان مدفوعًا بأسباب استراتيجية واقتصادية. لكن الأهم هو أن أيًا من الطرفين لم

= انظر: المصدر نفسه، ص 12-15، وقد تعرّضت للتدقيق من جانب دان، انظر أيضاً: Emanuel Adler, Barry Buzan and Tim Dunne, «Barry Buzan's from International to World Society?,» *Millennium Forum*, vol. 34, no. 1 (2005), and Hedley Bull, *The Anarchical Society: A Study of Order in World Politics* (London: Macmillan, 1977-1995), p. 13.

(37) Wight, *Systems of States.*

(38) Bull and Watson, *The Expansion of International Society.*

يرَ نفسه جزءًا من القيم والمؤسسات المشتركة نفسها؛ فقد قاومت الصين على سبيل المثال، ولحقبة طويلة، وجود الدبلوماسيين الأوروبيين على أرضها إلى جانب رفضها لولايتهم القضائية خارج الحدود الإقليمية لدُولهم، ولقد وُجدت تلك السيطرة منذ أمد بعيد عند القوى الأوروبية. وفي غياب قبول للقواعد والمؤسسات الخاصة بالمجتمع الدولي الأوروبي، فمن المنطقي أن نجادل بأنه ومنذ معاهدة نانكين (Treaty of Nanking) في عام 1842 وحتى عام 1942، كانت الصين جزءًا من منظومة الدول لكنها لم تكن عضوًا في المجتمع الدولي(39).

وبمجرد أن يتم الاتفاق على من يحق له المطالبة بهوية العضو الشرعي في المجتمع الدولي، فإن الاعتبار التالي يتضمن التفكير في ما يعنيه الأمر بالنسبة إلى الدولة في أن «تتصرّف» [أن يكون لها حق التصرف]. وتواجه المدرسة الإنكليزية هنا نقدًا من الإمبيريقيين الذين يحاجّون بأنه لا يمكن التركيبات الجماعية [كالدولة] أن يكون لها فاعلية. فما الذي يعنيه أن تُعزى الفاعلية إلى جماعات كالدول؟ هنالك إجابة مباشرة عن هذا السؤال، هي أن الدول تتصرف من خلال الوسط الخاص بممثليها أو أصحاب المناصب. فكل دولة توظّف مسؤولين يتصرفون خارجيًا بالنيابة عنها، ابتداءً من منصب القنصل البسيط، والذي يتعامل مع «مواطني دولته» الذين فقدوا جوازات سفرهم، وصولًا إلى «رئيس الدولة». لذلك، ومن ناحية إمبيريقية ضيقة، تُعدّ هذه النخبة من الدبلوماسيين وسياسيي الخارجية هي الوكيلة الحقيقية في المجتمع الدولي. وهذا هو المعنى الأصل الذي برز من خلاله مصطلح «المجتمع الدولي» إلى الوجود في القرن الثامن عشر. ففي عام 1736، حاجّ أنطوان بيكيه (Antoine Pecquet) بأن هيئة الوزراء تشكّل «مجتمعًا مستقلًا مقيدًا بـ«مجموعة من الامتيازات». فإذا كنّا نبحث عن الوكلاء الحقيقيين للمجتمع الدولي، فعلينا إذًا أن نلجأ إلى الثقافة الدبلوماسية، ذلك الحقل من «الأفكار والمعتقدات المشتركة بين ممثلي الدول الرسميين»(40).

---

(39) Gerrit W. Gong, *The Standard of «Civilization» in International Society* (Oxford: Clarendon Press, 1984).

(40) James Der Derian, «Hedley Bull and the Case for a Post-Classical Approach,» in: Harry =

وبما أن الدول ذات السيادة هي الأعضاء الرئيسة في المجتمع الدولي، فمن الضروري التنويه إلى أنها ليست حصرًا الأعضاء الوحيدة. فقد كانت دائمًا توجد حالات تاريخية شاذة، بما فيها الشبكة الدبلوماسية التي تنتمي إلى الكنيسة الكاثوليكية والسلطات السيادية المؤهّلة التي مُنِحت إلى الجهات الفاعلة من غير الدول، مثل الحق في بدء الحرب، والحق في الاستيلاء على الأراضي، والتي تمّ تسليمها إلى شركات التجارة الكبرى الخاصة بالحقبة الإمبريالية. وقد نجادل أيضًا بأن المنظمات الدولية غير الحكومية (International Non-Governmental Organizations (INGOs)) ذات النفوذ هي عضو من حيث إنها تعطي النصائح لمؤسسات كالأمم المتحدة، وتشارك أحيانًا في صوغ المعاهدات المهمّة متعددة الأطراف. والحالة الشاذة المهمّة الأخرى بالنسبة إلى العضوية في المجتمع الدولي هي حقيقة أن الحقوق السيادية تكون عادة مقيّدة لأسباب اقتصادية أو أمنية. وقد نَوّه روبرت جاكسون (Robert Jackson)، وهو كاتب رائد في المدرسة الإنكليزية، إلى حقيقة أن دول ما بعد الاستعمار هي «شبه» سيادية لناحية الاعتراف بها من المجتمع الدولي، لكنها غير قادرة على المحافظة على حكومة فعالة داخليًا[41]. وهنالك تطوّر ذو صلة وهو التعليق الموقت للحقوق السيادية من مؤسسة دولية أو سُلطة مُحتلّة، وهي ممارسة انبثقت من حقبة من الصراع المدني أو التدخل العسكري الخارجي. وكانت هذه الممارسة في الحقبة الاستعمارية توصف غالبًا بأنها وصاية[42]، أما في المجتمع الدولي المعاصر فيُطلق عليها التسمية الأقل حساسية من الناحية السياسية وهي «السلطة الانتقالية».

على الرغم من أن عنصر الاعتراف المتبادل مهمّ جدًا في فهم المدرسة الإنكليزية للمجتمع الدولي، فإنه ليس شرطًا كافيًا لوجوده؛ إذ ينبغي أن يكون

Bauer and Elizabeth Brighi, eds., *International Relations at LSE: A History of 75 Years* (London: Millennium Publishing Group, 2003).

(41) John H. Jackson, *Quasi- states: Sovereignty, International Relations, and the Third World*, Cambridge Studies in International Relations; 12 (Cambridge, MA and New York: Cambridge University Press, 1990).

(42) William Bain, *Between Anarchy and Society: Trusteeshipand the Obligations of Power* (Oxford: Oxford University Press, 2003).

لدى الجهات الفاعلة ولو حد أدنى من المصالح المشتركة كالتبادل التجاري، أو حرية التنقل، أو مجرد الحاجة إلى الاستقرار. ونرى هنا كيف تؤثر جوانب من المنظومة على احتمالات أن يتطور المجتمع. فكلما كانت مستويات الاعتمادية الاقتصادية المتبادلة أعلى، زادت احتمالات أن تُنشئ الدولُ مؤسساتٍ بهدف تحقيق المصالح والغايات المستقبلية. إلا أن استقلال الدول ذات السيادة يبقى عاملًا مُقيّدًا مهمًّا في تحقيق الأهداف المشتركة. لذلك فقد كان للغايات التي اتفقت عليها الدول في معظم الحقبة الوستفالية (Westphalian) ميزة ضئيلة إلى حدّ ما، متمركزة حول بقاء المنظومة واستمرارية الوحدات السائدة ضمنها. وحالة الحرب العامة هي مثال على انهيار النظام العام (order)، لكن بُلّ أشار سريعًا إلى أنه حتى خلال الحرب العالمية الثانية قد تمّ احترام قوانين حرب معينة، وربما الأهم من ذلك هو أن حقبة الحرب الشاملة قد أدّت إلى محاولة بناء نظام عام (order) جديد مبني إلى حدّ كبير على القواعد والمؤسسات نفسها التي كانت فاعلة خلال حقبة ما قبل الحرب. وكان هذا هو ما قاد بُلّ إلى الزعم بأن «عنصر المجتمع كان دومًا موجودًا» في منظومة الدول الحديثة. ويثير مثل هذا الافتراض انزعاجًا بين الباحثين الأكاديميين في تخصص العلاقات الدولية المُتعودين على أساليب متطوّرة في العلوم الاجتماعية. فإذا كان «المجتمع» يُفسّر وجود النظام العام، فكيف له أن يَكون ذا حضور دائم في المنظومة السياسية العالمية؟ وإحدى الإجابات عن هذا السؤال، وهي إجابة ينبغي للمدرسة الإنكليزية أن تطوّرها حتى تكتمل، تشير إلى توفير مؤشرات معيارية أوضح تتيح تقويمًا لمدى حضور «المجتمع» في النظام بين الدول.

أنواع المجتمعات الدولية

إن النقد الموجه إلى ميل كتابات المدرسة الإنكليزية إلى التعامل مع المجتمع الدولي بوصفه كيانًا لا يتغير هو نقد يمكن دحضه جزئيًا من خلال محاولة تحديد أنواع مختلفة من المجتمعات الدولية. وعلى النهاية الأدنى من طيف المجتمعات الدولية، نجد ترتيبًا مؤسسيًا مقصورًا فقط على الحفاظ على النظام العام (order). ففي العالم المتنوّع ثقافيًا، الذي تكون فيه للدول الأعضاء تقاليد وأنظمة سياسية مختلفة، فإن المشروع المشترك الوحيد الذي يمكن هذه

الدول أن تتفق عليه هو الحفاظ على النظام العام الدولي. ومن دون النظام العام، سيتم التشكيك في استقرار المنظومة ومعها التشكيك في بقاء الوحدات. إلا أن مدى تشكيل الدول لمجتمع دولي كان محدودًا ومقيّدًا بحقيقة الفوضى. ولهذا السبب كان يجب عدم المساواة بين المجتمع الدولي والنظام العام المتناغم، وإنما مساواته بنظام عام يمكن تحمّله، وسيكون أفضل مما يتوقعه الواقعيّ، لكنه أسوأ بكثير مما يرغب فيه الكوزموبوليتاني(43).

يكون إطار العمل المؤسسي في المجتمع الدولي التعدّدي (pluralist international society) موجهًا نحو حرية الدول والحفاظ على النظام في ما بينها. ويتم الامتثال للقواعد لأنها، مثلها مثل قواعد السير على الطرقات، لا يكلّف الالتزام بها شيئًا نسبيًا، لكن الفوائد الجماعية الناجمة تكون هائلة. وتُعدّ القواعد المفصلة التي تُعنى بامتيازات السفراء والدبلوماسيين مثالًا جيدًا على ذلك؛ فقبول أن يكون ممثلو الدولة غير خاضعين لقوانين الدولة المُضيفة لهم هو مبدأ قوبل بالامتثال الواسع طوال قرون عدة. وهذه حالة واحدة من بين عديد من الحالات التي أصبحت فيها قواعد التعايش المشترك تعلو فوق ممارسات الدولة. وتقوم القواعد والمعايير التعددية «بإعطاء هيكلٍ للتعايش المشترك، مبنيّ على الاعتراف المتبادل بالدول بوصفها عضوًا في المجتمع مستقلّة وذات حقوق متساوية، وهذا الهيكل مبنيّ أيضًا على الاعتماد الأكيد على الحفاظ على النفس والمساعدة الذاتية، وهو مبنيّ كذلك على حرية الدول في تعزيز أهدافها الخاصة والتي تكون مرهونةً بحدّ أدنى من القيود»(44). ومن أجل استيعاب النظام التعددي بشكل كامل، ينبغي لنا أن نتذكّر فحسب أن المدرسة الإنكليزية كانت تَرى أن القوى العظمى، والحرب المحدودة، وتوازن القوى هي «مؤسسات». ومن خلال هذا المصطلح، كان بُلّ وزملاؤه يشيرون إلى الممارسات التي ساعدت في الحفاظ على النظام العام، وهي ممارسات تطوّرت عبر قرون عدة. فعلى سبيل المثال، إذا كان توازن القوى ضروريًا

---

(43) Andrew Linklater, «Rationalism,» in: Scott Burchill [et al.], eds., *Theories of International Relations* (London: Macmillan, 1995), p. 95.

(44) Alderson and Hurrell, *Hedley Bull onInternational Society*, p. 7.

للحفاظ على حرية الدول (وهي محاجّة اشتركت فيها المدرسة الإنكليزية مع الواقعيين الكلاسيكيين، انظر الفصل الثالث)، فينبغي إذًا لقوى الوضع الراهن (status quo powers) أن تكون مستعدة للتدخل بقوّة لكبح القوة المتنامية للدولة التي هدّدت التوازن العام.

إلى أي حدّ تُعدّ القواعد والمؤسسات التعددية ملائمة لعالمنا المعاصر؟ لقد أثار هذا السؤال ردود فعل شديدة الاختلاف في المدرسة الإنكليزية. فمن ناحية، يعتقد التقليديون أمثال روبرت جاكسون (Robert Jackson) بأن المجتمع الدولي التعدّدي هو تكييف مؤسسي عملي على [مبدأ] التنوّع البشري؛ أي إن الميزة العظمى لمجتمع ما، وفقًا لمعايير السيادة وعدم التدخل، هي أنه يرجّح لمثل هذا الترتيب أن يُحقق القيمة المعنوية للحرية[45].

لقد كان نقّاد التعددية يتّهمونها بأنها لا تفي بوعودها. وتشير استمرارية الحروب بين الدول طوال القرن العشرين إلى أن معايير السيادة لم تكن كافية لردع الدول ذات الأطماع. علاوة على ذلك، فقد كانت قاعدة عدم التدخل، والتي كانت أساسية بالنسبة إلى التعددية، تُخَوّل النخب الدولتية أن تُسيء معاملة مواطنيها بعنف من خلال حصانتها. ولهذه الأسباب، فقد كان بُلّ وفنسنت متوجّهَيْن نحو تصوّر مختلف عن المجتمع الدولي تقوم فيه القيَم الشاملة للجميع كحقوق الإنسان بوضع حدود على ممارسات سيادة الدولة. والفكر الموجِّه هنا، وهو فكر يلخّصه مصطلح التضامنية (solidarism)، هو أن الروابط التي تربط الأفراد بمجتمع الجنس البشري الكبير هي أعمق من القواعد والمؤسسات التعددية التي تفرّق بينهم.

ما الذي ينطوي عليه المجتمع الدولي التضامني (solidarist international society)؟ لقد عرّفه بُلّ في الأصل بأنه التطبيق الجماعي للقواعد الدولية وكذلك وصاية حقوق الإنسان. وهي تختلف عن الكوزموبوليتانية في أن الثانية لا تكترث بالترتيبات المؤسسية لتحقيق القيم العالمية. ويعتقد بعض الكوزموبوليتانيين

(45) Jackson, *The Global Covenant: Human Conduct in a World of States.*

بأن الحكومة العالمية هي الأفضل، وبأن الآخرين سيرغبون في التخلي عن التسلسلات الهرمية الرسمية كليًا. وعلى النقيض من ذلك، تُعدّ التضامنية امتدادًا للمجتمع الدولي وليست تحوّلًا له، وهي كالتعددية في كونها تُعرّف من خلال القيم والمؤسسات المشتركة، وفي كونها متماسكة في ما بينها من خلال قواعد قانونية مُلزِمة. إلا أنها تختلف عن التعددية من حيث محتوى القيم ومن حيث طبيعة القواعد والمؤسسات. أما من حيث القيم، فإن الأفراد في المجتمع الدولي التضامني يستحقّون الحقوق الأساسية. وهذا بدوره يتطلب تعديل معايير السيادة بحيث يكون هنالك واجب على أعضاء المجتمع الدولي بالتدخل مستخدمين القوة من أجل حماية تلك الحقوق. وعند هذه النقطة، كان بُلّ مترددًا بشأن ما يتضمنه مصطلح التضامنية. فقد اعتقد بخطورة أن يهدّد تطبيق مبادئ حقوق الإنسان بالتقليل من شأن النظام العام الدولي. وإلى أن يصبح هناك إجماع أكبر على المعنى الذي ينسجم مع المطالبات الحقوقية وعلى الأولوية التي تتفق معها، فإن محاولات تطبيقها – وهو ما وصفه بُلّ بأنه «تضامن عولمي غير ناضج» ('premature global solidarism') – ستؤدي إلى ضرر أكبر من نفعها.

الكتاب المنتقى

كتاب آندرو هوريل بعنوان حول النظام العام العولمي: القوة، والقيم، وتشكيل المجتمع الدولي[46]

يرى كثير من منظّري المدرسة الإنكليزية أن كتاب هيدلي بُلّ المجتمع الفوضوي (*The Anarchical Society*) هو التعبير الكلاسيكي عن وجهة نظرهم، وهُم على حقّ في رؤيتهم تلك. فكتاب بُلّ مصوغ ببراعة دقيقة، وهو يزود القارئ بصورة عن المجتمع الدولي ويطرح في الوقت نفسه أسئلة جوهرية عن كيفية تنظيم المنظومة السياسية العالمية، وما إذا كان يمكن الدفاع أخلاقيًا عن هذا الترتيب.

(46) Hurrell, *On Global Order: Power, Values and the Constitution of International Society.*

وقد كتب آندرو هوريل، وهو تلميذ سابق لبُلّ، كتاب المجتمع الفوضوي لعصرنا الحالي. فهو يعيد تقديم أفضل ما في كتابات المدرسة الإنكليزية الكلاسيكية وفي الوقت نفسه يُحدّثه ليواكب أوائل القرن الحادي والعشرين. فكتاب المجتمع الفوضوي كان قد كُتِب قبل الحرب الباردة الثانية، وطبعًا قبل هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر على الولايات المتحدة الأميركية، والحرب العالمية على الإرهاب التي تلت تلك الهجمات.

أما الجزء الافتتاحي في كتاب هوريل فيُعيد تأويل ما نفهمه من مصطلح النظام العام (order) العالمي. واستنادًا إلى أفكار بُلّ، يحاجّ هوريل بأن النظام العام يُحدَّد من خلال السلوك الموجّه نحو تحقيق هدف. وتُلخّص الفقرة التالية هذه الحجّة بعناية:

«لقد ركّزت دراسة بُلّ الكلاسيكية للنظام العام في السياسة العالمية على الإطار المشترك للقواعد والمؤسسات التي تطوّرت ضمن مجتمع الدول الفوضوي. وقد كان يتميز بالفوضى من حيث إنه لم تكن ثمة قوة مشتركة تُطبّق القانون أو تضمن التعاون؛ لكنه كان مجتمعًا من حيث إن الدول كانت تدرك القواعد والقيم المشتركة، وتتعاون في عمل المؤسسات المشتركة، وترى أن تحقيق المصالح المشتركة يتم من خلال احترام هذه القواعد والعمل ضمن هذه المؤسسات. إلا أنه كان بالتأكيد مجتمعًا ضعيفًا وهشًّا، كانت فيه الأهداف الثلاثة الأساسية للحياة الاجتماعية الدولية مقتصرة على الحفاظ على مجتمع الدول ذاته، وعلى المحافظة على استقلال الدول المنفردة، وعلى ضبط الحروب وأعمال العنف – ولكن ليس القضاء عليها – في ما بين الدول والمجتمعات»[47].

ويستعرض هوريل بعدها ثلاثة أُطر تحليلية متنافسة لفهم ما هو النظام العام وكيف يتحقق. وبالنسبة إلى الفئات التقليدية المتمثلة بالتعددية والتضامنية، يأخذ هوريل إطار الحوكمة المُركبة (complex governance). أما

(47) المصدر نفسه، ص 3.

طريقة التفكير هذه في النظام فإنها تتحدّى النموذج بين الدولي (inter-state model) على أصعدة عدة. فمن حيث القانون الدولي، نرى الجهات الفاعلة من غير الدول وهي تشترك في وضع القوانين وفي أساليب تطبيقها. ونرى القوة الخاصة (private power) – أو قوة الشبكات (network power) – وهي تُمارَس بطرائق تُميِّز بعض الدول والطبقات الاجتماعية بينما تهمِّش دولًا وطبقات اجتماعية أخرى. وإلى جانب هذه الخصائص المستحدثة، تبقى هناك أسئلة مهمّة تتعلق بالسلطة الدائمة للدولة، ويتعلّق الشعوب حول العالم بالاختلافات الثقافية، وبشرعية المؤسسات العامّة التي تعتمد عليها.

ينظر الجزء الأوسط من الكتاب في قضايا وتحدّيات عدّة معاصرة، من بينها القومية، وحقوق الإنسان، والأمن، والاقتصاد السياسي، والبيئة. ويتم النظر إلى كل واحدة منها من حيث المعايير التحليلية الثلاثة وهي التعددية، والتضامنية، والنظام العام العولمي (global order). فعلى سبيل المثال، يقوم الفصل المتعلق بالاقتصاد السياسي بتفحص التفاعل المركب للأسواق في النظام بين الدولي (التعددية)، وإلى أي مدى يُشكّل الإجماع على القيم الليبرالية أساسًا للنظام الاقتصادي العولمي، وما إذا كان هذا يخضع لتحدٍّ من القوى الناشئة (التضامنية)، فضلاً عن التفاعل المُركّب للجهات الفاعلة العامة والخاصة، من الدول ومن غير الدول، في إدارة الأسواق العالمية (نموذج الحوكمة المُركّبة).

ومن القواسم المشتركة مع كتاب المجتمع الفوضوي، أنّ هوريل يختتم كتابه بطرحه سُبُلًا بديلة للوصول إلى النظام العام العولمي. وأحد السيناريوهات المطروحة هو ذاك الذي تصبح فيه الأقاليم [مجموعة دول متجاورة] هي الجهات الفاعلة المسيطرة. ويزعم مؤيّدو هذا المنظور بأن الأقاليم تزودنا بالميزان اللازم لازدهار الرأسمالية؛ فهي أيضًا قوية إلى حدٍّ يجعلها قادرة على ضبط الأسواق بما يضمن درجة من الاستقرار والإنصاف.

أما إذا لم تكن الإقليمية مُقنِعة، فماذا عن الفكرة العصرية في «ولادة الإمبراطورية من جديد»؟[48]. وفي فقرة لافتة، يقتبس هوريل من المفكّر والمسؤول الرسمي الفرنسي ألكسندر كوجيف (Alexandre Kojeve) الذي جادل في عام 1945 بأن «الدول القومية، والتي كانت لا تزال قوية في القرن التاسع عشر، قد باتت تفقد صفتها كواقع سياسي». وعوضًا عن ذلك، لا يمكن الدولة أن تكون دولة «بالفعل» إلا «إذا كانت إمبراطورية»[49]. وعلى الرغم من أن هذه الرؤية لاقت استحسانًا عند المحافظين الجدد خلال ولايتَي جورج دبليو بوش، إلا أن مدى إمكان اعتبار الدول، وحتى الولايات المتحدة الأميركية، إمبراطورية بالمعنى التقليدي، هو أمر مُختَلَف عليه. ويبقى مهمًّا بالنسبة إلى كُتّاب المدرسة الإنكليزية أمثال هوريل أن نظلّ منفتحين على المسارات البديلة التي تقودنا إلى النظام العولمي. وبناء عليه، فإن المجتمع الدولي، إلى الآن، قد وُجِد ليبقى. والتحدّي هو في ترسيخ الشرعية وتوسيع القيم المشتركة في حقبة لا تكون فيها التعددية قابلة للتطبيق إمبيريقيًا ومعياريًا.

لقد كان الحوار المعياري ضمن المدرسة الإنكليزية، وطوال معظم حقبة ما بعد الحرب الباردة، منشقًّا ضمن انقسام حول محورَي التعدّدي - التضامني. وعلى أحد جوانب الانقسام، قام جاكسون[50] بإعطاء برهان قويّ على تأييده للمعايير التعددية، بينما قام ويلر[51] بإعطاء حجّة مقنعة في الدفاع عن التصوّر التضامني للحقوق والواجبات. ويبدو هذا الخلاف من وجهة النظر الحالية ضيقًا نوعًا ما. وفي عالمنا الذي أصبح مُعَوْلَمًا، أصبحت ديناميات الحوكمة تتخطّى تلك الفئات التقليدية الخاصة بالمدرسة الإنكليزية. وتبدو التعددية مستندة إلى نموذج بين دولي للمجتمع الدولي لا يرتبط بتدفّق البضائع والخدمات عبر

---

(48) المصدر نفسه، ص 262.

(49) المصدر نفسه، ص 265.

(50) Jackson, *The Global Covenant: Human Conduct in a World of States.*

(51) Wheeler, *Saving Strangers: Humanitarian Intervention in International Society.*

الدول، ولا حتّى بالهويات المشتركة. وتركّز التضامنية في كثير من الأحيان على تطبيق القيم الليبرالية عبر الوطنية من خلال المؤسسات الحكومية الدولية (inter-governmental institutions)، وبذلك فإنها تُلغي الشبكات المُكَثّفة المكونة من الجهات الفاعلة والمؤسسات التي تغلغلت في المجتمع الدولي. وهذا الفهم الثالث للمجتمع الدولي يتلخص بعناية بتسمية الحوكمة المُركّبة ('complex governance') والذي ناقشه هوريل في الكتاب المُنتقى.

المجتمع الدولي: بين المنظومة والمجتمع العالمي

لاحظ بُل ووايت أن التحليل المتطور للسياسة العالمية يتطلّب محتوى منظوماتيًا، إلا أن مناقشتهما للديناميات الهوبزية في المنظومة (system) كانت تفتقد إلى التناسق والإقناع. ومن وجهة نظري، أرى أنه يجب تعديل هذا العنصر الفعال في تنظير المدرسة الإنكليزية للسياسة العالمية بدلًا من إهماله كما طالب بعضهم[52]. وقد عرّف بُلّ المنظومة بأنها ميدان عام يوجد فيه تفاعل بين المجتمعات ولكن ليس فيه قواعد أو مؤسسات مشتركة. ومن أجل أن تأتي منظومة ما إلى الوجود، ينبغي أن يكون هنالك كثافة كافية من التفاعلات لتجعل «سلوك كل واحد منها عنصرًا ضروريًا في حسابات الأخرى»[53].

يؤدي مفهوم المنظومة ثلاثة أدوارٍ مهمة في نظرية المدرسة الإنكليزية في السياسة الدولية. أولًا، وكما نوقش أعلاه، فإن التمييز بين المنظومة والمجتمع (system-society distinction) يعطي مؤشرًا معياريًا يمكننا من التطرق إلى السؤال عن مدى امتداد المجتمع الدولي[54]. ثانيًا، من خلال النظر إلى تكوين المنظومة، يمكن أن نستشفّ وجود آليات تُشكّل المجتمعات الدولية والعالمية وتحثّ عليها. ثالثًا، يمكن استخدام فئة المنظومة بطريقة مفيدة كي تلخص القوى المادية الأساسية في السياسة العالمية؛ كتدفقات المعلومات والتجارة،

---

(52) انظر: Buzan, *From International to World Society*.

(53) Bull, *The Anarchical Society: A Study of Order in World Politics*, p. 10.

(54) Wight, *International Theory: The Three Traditions*, p. 6.

ومستويات القدرة التدميرية، وقدرات الجهات الفاعلة في التأثير في بيئتها. واسمحوا لي أن أدرس كل واحدة منها على حدة.

هنالك كثير من القواسم المشتركة بين هذه الرؤية للمنظومة الدولية (international system) – أو بالتعبير الأدقّ المنظومة بين الدولية (inter-state system) – واستخدام نظرية المنظومات [نظرية الأنساق] (systems theory) في الفكر الواقعي، سواء الفكر الواقعي الكلاسيكي (الفصل الثالث)، أو البنيوي (الفصل الرابع). وما يميّزهما هو أن المدرسة الإنكليزية كانت مهتمة بالمنظمة وذلك في الأساس نظرًا إلى ما تخبرنا به المنظومة عن تاريخ المجتمع الدولي. وإذا ما أخذنا رؤية بُلّ التطويرية في العلاقة بين المنظومة والمجتمع، يتّضح عندئذٍ أن وجود المجتمع يفترض مسبقًا وجود منظومة. ويمكن أن يؤدّي هذا الأمر إلى فتح سلسلة من النقاشات المثيرة التي تتعلّق بمتى تصبح المنظومة مجتمَعًا، وما هو مستوى ونوع التفاعلات المطلوبَين من أجل أن تعامل الوحدات بعضها بعضًا على أنها غايات في ذاتها، وتحت أي الظروف يمكن المجتمع أن يعود إلى حالته السابقة بوصفه منظومة منتظمة تؤثر الأفعال فيها بعضها في بعضها الآخر، ولكن ليس فيها اعتراف أو قبول متبادلان لإطار عمل مشترك من القواعد والمؤسسات. وفي كتابات اللجنة البريطانية حول التحرر من الاستعمار، يتم التركيز على اشتمال العالم غير الغربي تدريجًا في مجتمع عولمي من الدول ذات السيادة. ومن الضروري أيضًا أن ندرك أن التفاعلات المنظوماتية تبقى ترتيبًا مستقبليًا محتملًا إذا لم تعُد الجهات الفاعلة المسيطرة في المجتمع الدولي تمتثل للقواعد، وتصرفت بطرائق تُضعِف الأمن الدولي. أما الحالة الافتراضية التي تتمثل في قيام مواجهة نووية عظمى، فقد تتحوّل إلى حقيقة فحسب في حال تصرفت القوى العظمى بطرائق كارثية على الأمن الدولي. ونتيجة لذلك، ينهار المجتمع مجددًا في المنظومة.

إن فكرة منظومة الدول مفيدة أيضًا في التعرّف إلى الحدود القائمة بين الدول الأعضاء وتلك الدول التي تجد نفسها منبوذة من المجتمع الدولي. وتَجِدُ الدول المنبوذة والدول الفاشلة نفسها في الخبايا المعتمة لمنظومة الدول. ولا

يعني هذا أنّ الدول المنبوذة تقع كليًا خارج إطار القواعد والمؤسسات، وإنما يعني فقط أن أفعالها عُرضة لتمحيص أكبر بكثير. ويمكن أن يكون لدى الجهات الفاعلة في منظومة الدول تفاعلات منظّمة مع أعضاء المجتمع الدولي - حتى أنها قد تمتثل للمعاهدات ولقواعد أخرى - لكن هذه التفاعلات تبقى منظوماتية إلا إذا مَنحت الأطراف بعضُها بعضًا احترامًا متبادلًا واشتمالًا ضمن المجتمع الدولي.

إن التفكير في إطار المنظومة [نظرية النُّظُم] يُنبّهنا أيضًا إلى الضغط إلى أسفل الذي يُسببه توزيع القوى المادية. ويمكننا أن نجد في عمل بُلّ حادثتين مهمّتين يؤثّر فيهما النظام في المجتمع. أولًا، يلاحظ بُلّ كيف أن الحرب العامّة هي «مُحدِّد أساس للشكل الذي تتخذه المنظومة في أي وقت من الأوقات»[55]. وحتى في الحرب الباردة، حين لم يُطلَق العنان للترسانات النووية الضخمة الخاصة بدول حلفي الناتو ووارسو، فقد كان وجود هذه الأسلحة مُقيِّدًا حاسمًا لا يتيح المجال أمام القوّتَين العُظميين القيام بمناورات عسكرية. ولو لم يكن لدى الاتحاد السوفياتي آنذاك سوى الأسلحة التقليدية، فهل كانت الولايات المتحدة الأميركية وحلفاؤها سيتحملون «وقوع» دول أوروبا الوسطى تحت نطاق النفوذ السوفياتي؟ وفي أمرٍ ذي صلة وثيقة بظاهرة الحرب العامة والقدرات التدميرية في كونها عوامل مُحدّدة أساسية للمنظومة، يمكن أن نجد في المدرسة الإنكليزية وجهة النظر التي تقول إن هناك منطق توازن في منظومة الدول. وتحت ظروف الفوضى، حيث لا توجد قوة وحيدة فوق الجميع تُجرّد الوحدات من السلاح وتطبق القواعد، يكون من مصلحة جميع الدول أن تَحُول دون ظهور قوة مسيطرة أو مهيمنة[56]. أما أولئك الذين يأخذون توازن القوى على محمل الجد، فيُشيرون إلى حوادث متكررة في التاريخ الحديث تم فيها صدّ الدول التي لديها أطماع في الهيمنة، وذلك من خلال تحالف من القوى يسعى إلى منع حدوث تغيير في المبدأ التنظيمي [الترتيبي] للمنظومة. وحتى إن

(55) Bull, Ibid., p. 187.

(56) Watson, *The Evolution of International Society*.

كان هذا التوجه يتطلب من الدول أن «تتصرّف» كي تدعم توازن القوى، إلا أنه يمكن تقديم حجة مقنِعة بأن بقاء منظومة الدول يتطلّب سلوكًا من الموازنة تقوم به الدول، بحيث يصبح خاصية متأصلة في المنظومة. ويقارَن هذا الأمر بإنشاء توازن للقوى في المجتمع الدولي، وهو ليس عملية آلية، وإنما هو الناتج الذي ينجم عن سياسة مقصودة تسعى إلى تحقيق استراتيجية للحفاظ على الذات في غياب حكومة عالمية[57].

إن النظر من خلال العدسة المنظوماتية يُظهر لنا تنظيم [ترتيب] الوحدات [المكونة للمنظومة]؛ وليس هذا فحسب، وإنما يوجّه انتباهنا أيضًا إلى مستويات التكنولوجيا، وتوزيع القوى المادية، وقدرة الوحدات على التفاعل. وتخبرنا هذه العوامل مجتمعة معًا الكثيرَ عن قدرة الوحدات في التصرّف وتخبرنا بشكل خاص عن «نطاقها» (هل تُعدّ الجهات الفاعلة محليةً، أم إقليمية، أم عالمية؟). ويمكن النظر إلى مستويات التكنولوجيا على أنها صفات مميزة للوحدات، ومن الأمثلة الواضحة على ذلك هو إن كان لدى الدولة تكنولوجيا الأسلحة النووية أم لا. وعلى الرغم من ذلك، فمن المجدي أيضًا التفكير بالتكنولوجيا من الناحية المنظوماتية، ولا سيما في مجالات كالاتصال، والنقل، ومستويات القدرة التدميرية. قارِن، على سبيل المثال، منظومة دول تكون فيها وسيلة النقل السائدة هي العربة التي يقودها حصان، مقابل منظومة يمكن فيها نقل الأفراد والبضائع من طريق الطائرات الأسرع من الصوت، والقطارات عالية السرعة، وسفن بحجم ملاعب كرة قدم عديدة موضوعة الواحدة منها تلو الأخرى. فمع انتشار هذه الوسائل التكنولوجية، «تتغيّر نوعية وخصائص ما يمكن أن يُطلق عليه اسم القدرة التفاعلية (interaction capacity) للمنظومة ككل»[58].

ما الذي يجعل هذه الصفات المميزة «منظوماتية» (systemic)؟ إنها منظوماتية من حيث إنها غالبًا ما تقع خارج الترتيب المؤسسي الذي طورته الدول لضبط

(57) Martin Wight, *Systems of States*, edited by Hedley Bull (Leicester: Leicester University Press, 1978), p. 184.

(58) Barry Buzan, Charles Jones and Richard Little, *The Logic of Anarchy: Neorealism to Structural Realism* (New York: Columbia University Press, 1993).

النظام العام وتعزيز العدالة (justice). وللتوضيح، خذ على سبيل المثال مكانة بريطانيا في العالم ابتداءً من أوائل الأربعينيات إلى بداية الحرب الباردة؛ فقد كانت بريطانيا خلال الحرب واحدة من القوى «الثلاث الكبيرة» العظمى التي كانت المصمم لنظام ما بعد الحرب. وبحلول عام 1948، تحولت الدولة إلى متلقية للسياسات على الساحة الدولية وليست صانعة لها، على الرغم من حقيقة أن شبكتها الدبلوماسية بقيت عالمية، وبقيت لغتها مسيطرة، وبقيت قيمها متفوقة. ولم تكن أي من ميزات القوى الناعمة تلك كافية لإعداد المنظومة في ظل تعددية قطبية. ومن دون أن نقصد الإشارة إلى كثرة المحدّدات، إلا أنه من المفيد حثّ المنظومة على إعطاء خصائص لتلك العوامل التي تبدو وكأنها راسخة من وجهة نظر الجهات الفاعلة، كموقعها الجغرافي، وقاعدتها السكانية، وقدرتها التكنولوجية/ الاقتصادية. وبالطبع، فإن هذه العوامل ليست عديمة التغيّر على المدى البعيد، حتى «المسافة» الجغرافية يمكن أن تتغير مع الوقت، وذلك كما وضّحت العولمة في العقود الأخيرة.

أما العنصر الثالث في ثلاثية المدرسة الإنكليزية فهو المجتمع العالمي (world society). وهذا المفهوم موازٍ للمجتمع الدولي، إلا أن هنالك فارقًا رئيسًا واحدًا، وهو أنه يُشير إلى المصالح والقيم المشتركة «التي تربط جميع أجزاء الموطن البشري المشترك (human community)»[59]. إن تعريف فنسنت للمجتمع العالمي يشبه اللائحة التي تشتمل على كلّ تلك الكيانات التي عادة ما تقع مخاوفها المعنوية خارج المجتمع الدولي: كمَطالب الأفراد بحقوق الإنسان، ومطالب السكان الأصليين بالاستقلالية والحكم الذاتي، وحاجة المؤسسات عبر الوطنية إلى اختراق قشرة الدول ذات السيادة، ومطلب العدالة بأثر رجعي من أولئك الذين يتحدثون بالنيابة عن القوى الاستعمارية السابقة. ليس هنالك شكّ في أن حقوق الإنسان تقع في صميم فهم المدرسة الإنكليزية الكلاسيكية للمجتمع العالمي. وتقدّم دراسة الحالة، التي نستعرضها لاحقًا، تصورًا عن تطور حقوق الإنسان. أما الآن، فمن الضروري أن نعطي تصوّرًا موجزًا عن كيفية قيام

(59) Bull, *The Anarchical Society: A Study, of Order in World Politics*, p. 279.

الثقافة الكوزموبوليتانية الخاصة بالحداثة الأخيرة [المتأخرة] بتشكيل ترتيب مؤسسي جديد في المجتمع العالمي.

ومن المؤشرات على نشوء مجتمع عالمي ظهور القانون الإنساني الدولي. وقد كان ميثاق الأمم المتحدة يمثّل مرحلة مهمّة في هذا التطور، مشيرًا بذلك إلى التفاعل الفعّال بين المجال بين الدولي (inter-state domain) ومجال المجتمع العالمي (world society domain). وقد أُعطيت العدالة، والحقوق، والحريات الأساسية، جميعها أهميةً بارزة في الميثاق؛ وتاليًا فقد تمت إضافة المعايير الكونية الجامعة المتعلقة بالمساواة العرقية، والحظر المفروض على التعذيب، والحقّ في التطوير (إضافة إلى غيرها). وقد أدت التغييرات المختلفة التي طرأت على قانون الجنايات الدولي إلى الحدّ بدرجة كبيرة من الظروف التي يمكن زعماء الدول فيها أن يطالبوا بحصانة ضدّ الجرائم الإنسانية التي ارتُكبت أثناء توليهم إدارة الدولة. كذلك، فإن نظام روما لمحكمة الجنايات الدولية (The Rome Statute of the International Criminal Court) يُضيفُ نطاقًا إضافيًا إلى السلطات القضائية الدولية يمكن فيه تحميل المسؤولية إلى وكلاء [ممثلي] الدول على جرائم الحرب المزعومة. وقد جادلت إحدى الهيئات في المدرسة الإنكليزية بأننا إذا أخذنا هذه العناصر كوحدة واحدة، يصبح «في الإمكان تأويلها على أنها تتضمن تحوّلًا واضحًا من كونها مجتمعًا دوليًا [بين دولي] لتصبح مجتمعًا عالميًا»[60]. إلا أن مثل هذا الزعم لا يراعي مدى اعتماد تطور مؤسسات المجتمع العالمي على الدعم الفكري والمادي للدول الرئيسة في المجتمع الدولي.

إن [مفهوم] المجتمع العالمي لا يقتصر فحسب على الأهمية المتزايدة للقيم عبر الوطنية المتأصلة في المفاهيم الليبرالية عن الحقوق والعدالة، إذ يمكن للهويات عبر القومية أن تكون معتمدة على أفكار تتعلق بالكراهية والتعصّب. ومِن ضمن مجموعة كبيرة من استفتاءات الرأي العام العالمي، نجد

---

(60) David Armstrong, «Law, Justice and the Idea of World Society,» *International Affairs*, vol. 75, no. 3 (1999), p. 549.

أن أقوى الولاءات السائدة هي الولاءات للعقائد الدينية وليس للدولة. وهذا يولّد أيديولوجيات تعويضية في التحرّر تسعى إلى تحقيق التوازن أو التعادل من جانب المسيحيين الأصوليين، ويولّد حربًا مقدّسة من جانب المسلمين المتطرفين. ويمكن النظر إلى مثل هذه الديناميات في فكر المدرسة الإنكليزية من خلال سياق «الثورات» السابقة ضد السيطرة الغربية التي كانت ظاهرة أثناء الصراع للتحرر من الاستعمار.

دراسة حالة: حقوق الإنسان

إن توسّع القانون الدولي من مجرد كونه يشتمل على الحقوق الحصرية للدول ذات السيادة إلى أن أصبح يعترف بحقوق جميع الأفراد بحُكم ما يربطهم بكونهم بشرًا، يُمثّل تحولًا معياريًا بارزًا في طابع السياسة العالمية[61]. ولصوغ الفكرة مستخدمين المصطلحات المفاهيمية التي استخدمناها سابقًا، فإن حقوق الإنسان هي المؤشرات الأكثر وضوحًا في الدلالة على الانتقال إلى ما هو أبعد من المجتمع الدولي التعددي واهتمامه الحصري بالسعي وراء تحقيق النظام العام، وأيضًا إلى ما هو أبعد من مجرد الحدّ من فهم للعدالة يقتصر على مطالب الدول ذات السيادة في أن تُعامَل بالتساوي. وعلى الرغم من ذلك، وكما تقترح دراسة الحالة هذه، فقد كانت حقوق الإنسان، ولا تزال، ولمعظم حقبة ما بعد عام 1945، مصدرًا للانقسام بقدر ما دلّت على بروز مجتمع دولي تضامني. وخلال حقبة ربيع الليبرالية في التسعينيات، كان لحقوق الإنسان حضور مؤسسي مُطابق لقوّتها الخطابية، وقد كان شتاء حقبة ما بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر مثالًا على أن القوى المنظوماتية والقوى المجتمعية قد خسرت

---

(61) يستند هذا الجزء بشكل كبير إلى المصادر الآتية: Tim Dunne and Nicholas J. Wheeler, Human Rights in Global Politics (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1999); Rosemary Foot, Rights beyond Borders: The Global Community and the Struggle over Human Rights in China (Oxford: Oxford University Press, 2000), and Thomas Risse, Stephen C. Ropp and Kathryn Sikkink, eds., The Power of Human Rights: International Norms and Domestic Change (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1999).

كثيرًا من المكاسب السابقة، حيث فضّلت الحكومات الأولوية التي ترتبط بالأمن القومي على تلك المرتبطة بالحرية الفردية. وقبل أن نفرغ محتوى هذه المحاجّة، دعونا نذكّر أنفسنا بالرحلة التي قامت بها حقوق الإنسان في العصر الحديث.

في العاشر من كانون الأول/ ديسمبر 1948، قامت الجمعية العامة للأمم المتحدّة بتبني الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (Universal Declaration of Human Rights (UDHR)). وقالت إليانور روزفلت، إحدى المدافعين الرئيسيين عن حقوق الإنسان، إن الإعلان قد «وَضع معيارًا مشتركًا في الإنجاز لجميع الناس وجميع الأمم»[62]. وكان على المدافعين عن حقوق الإنسان أن ينتظروا ثلاثة عقود إضافية قبل أن تبدأ هذه المبادئ بتقييد سلوك الدول بشكل ملحوظ. وفي حقبة التدخّل، أُسكِتت صافرة الإنذار التي تدعو الدول إلى احترام الحقوق التي تشمل جميع البشر، وقد تم ذلك من خلال عاملَين: الأول هو الأولوية التي أعطاها المؤيدون الرئيسيون (وحلفاؤهم) للأمن القومي خلال الحرب الباردة، والثاني هو أن الدول لم تقم بأي رقابة متعددة الأطراف على ممارساتها المتعلقة بحقوق الإنسان؛ أي إنه قد جرى تعتيم على حقوق الإنسان منذ بداياتها، وذلك من خلال العوامل المنظوماتية التي لها علاقة بالمنافسة بين القوى العظمى وتفضيل أعضاء المجتمع الدولي النظر إلى حقوق الإنسان وكأنها معايير [عامّة] وليست التزامات واجبة التنفيذ.

وقد تضافرت عوامل عدّة في أواسط السبعينيات معًا مؤشرة إلى تحسّن بارز في قوة نظام حقوق الإنسان [الدولي]. ويمكن تصنيف هذه العوامل إلى المواضيع الآتية (والتي تمّ تحليل كل واحدة منها على حدة أدناه)، وهي: إعطاء الصفة القانونية الشرعية لمعايير حقوق الإنسان بشكل متزايد، وظهور المنظمات الدولية غير الحكومية لحقوق الإنسان، والأولوية

(62) Risse, Ropp and Sikkink, Ibid., p. 1.

المتزايدة التي تعطى لحقوق الإنسان ضمن السياسات الخارجية الخاصة بالدول الغربية الرئيسة. ومن حيث التشريع القانوني لمعايير حقوق الإنسان، دخل الميثاقان الدوليان لحقوق الإنسان حيّز التنفيذ في عام 1976. وبمفارقة تاريخية ليست بصغيرة، صادق البرلمان التشيكوسلوفاكي على الميثاقين مع علمه بأن ذلك سيعني أن المعاهدة لديها ما يكفي من الدعم كي يأخذ الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية (International Covenant for Civil and Political Rights (ICCPR)) حيّز التنفيذ. وعلاوة على تدويل [الإخضاع للإشراف الدولي] ما أطلق عليه جاك دونيلي (Jack Donnelly) اسم «القانون الدولي للحقوق» ('international bill of rights')، فقد كان لبعض التغييرات المؤسسية الأخرى تأثير مهمّ أيضًا. فقد أصبحت مفوضية حقوق الإنسان لدى الأمم المتحدة (The UN Human Rights Commission (UNHRC)) أكثر فعالية، وما ساعدها جزئيًا على ذلك هو عضويتها الموسعة واشتمالها على الدول الملتزمة بإحداث فرق. وحيث إن عمل المفوضية يتعلق إلى حدّ كبير بجمع المعلومات وتبادلها، فإن دورها يزيد من مكانة حقوق الإنسان في نظام الأمم المتحدة. وقد أدّى تعيين المفوض السامي لحقوق الإنسان لدى الأمم المتحدة في عام 1993 إلى رفع مكانة حقوق الإنسان إلى مستوى أعلى من ذلك أيضًا.

الدول الليبرالية والمنظمات الدولية غير الحكومية كوكلاء للتغيير

وقد شهدت السبعينيات أيضًا ظهور المنظمات الدولية غير الحكومية الملتزمة بتعميق امتثال الدول لقانون حقوق الإنسان. وعلى الرغم من أن الدبلوماسيين السوفيات قد صرفوا النظر عن المنظمات الدولية غير الحكومية في عام 1969 معتبرينها «أعشابًا ضارة في الحقل»[63]، فإن نشاطها كان قد بدأ في إحداث تأثير بارز على علاقات الدولة بالمجتمع في جميع أنحاء العالم. ومنظمة العفو الدولية (Amnesty International (AI)) هي مثال

(63) Foot, Ibid., p. 38.

جيد على ذلك، ومهمتها أن تقنع الدول بالامتثال لمعايير حقوق الإنسان، كعدم تعرض الأفراد للتعذيب، والحفاظ على كرامة الإنسان. وعلى الرغم من أنها تأسست في الأصل ضمن مجموعة متماسكة من الناشطين في عام 1961، فقد ضمّت أكثر من 150 ألف عضو من أكثر من 100 دولة بحلول عام 1977 (وتضم الآن مليونًا وثمانمئة ألف عضو). وتؤدي المنظمات الدولية غير الحكومية كمنظمة العفو الدولية دورين فاعلَيْن؛ فهي تؤدي دور الشبكات المعلوماتية ذات القدرة على الإبلاغ عن الشواهد التي تشير إلى وجود انتهاكات لحقوق الإنسان وتقديمها لمجموع أعضائها ووسائل الإعلام العالمية. وإذا كان يُعتقَد بأن المنظمات الدولية غير الحكومية مستقلة وتملك سلطة رسمية، وذلك كما هو الحال بالنسبة إلى منظمة العفو الدولية، عندئذٍ تؤخذ هذه المعلومات على محمل الجدّ من هيئات الأمم المتحدة التي يُناط بها مهمة مراقبة حقوق الإنسان، وأيضًا من الجهات الأخرى الفاعلة في المجتمع المدني العالمي. وقد حازت منظمة العفو الدولية في عام 1977 جائزة نوبل للسلام، وبعد سبعة أعوام كان للمنظمة تأثير كبير في صوغ اتفاق الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب لعام 1984 (Convention Against Torture). أما الدور الرئيس الثاني الذي تؤدّيه المنظمات الدولية غير الحكومية المختصة بحقوق الإنسان في السياسة الدولية، فهو الدور المتعلق بتوجيه النقد للحكومات بسبب عدم تطبيقها للمعايير التي وقّعت عليها. وتشكل المنظمات الدولية غير الحكومية أهمّ المؤسسات في المجتمع العالمي.

ولعلّ أبرز الديناميّات الثلاث في التغير هي تدخّل حقوق الإنسان في دبلوماسية الدول الغربية. ففي الولايات المتحدة الأميركية، تم لفت انتباه الكونغرس تكرارًا إلى سنّ تشريعات تربط المساعدات والتجارة بحقوق الإنسان. وعندما أصبح جيمي كارتر رئيسًا، وجدت قضية حقوق الإنسان مؤيدًا متعاطفًا، وذلك على النقيض تمامًا من حقبة نيكسون وكيسنجر التي اعتُقِد فيها بأنهما يُعرقلان تحقيق الأهداف الأهم في المجالين الاقتصادي

والأمني. وفي غرب أوروبا، كانت النرويج وهولندا في تحول لأن تصبحا ناشطتين بشكل أكبر في تعزيز حقوق الإنسان في سياستهما الخارجية الخاصة. وأصبح احترام حقوق الإنسان شرطًا دائمًا للعضوية ضمن دول المجموعة الأوروبية (European Community (EC))، ودول الاتحاد الأوروبي (European Union (EU)) بعد عام 1993. ويمكن الأفراد في دول المجموعة الأوروبية أن يُقيموا دعاوى قضائية ضد حكوماتهم، ما يدل على وجود مستوى من المؤسساتية أعلى بكثير مما هو الحال عليه في نظام الأمم المتحدة.

يوضّح التوقيع على وثيقة هلسنكي الختامية (The Helsinki Final Act) لعام 1975 كلَّ نوع من أنواع الفاعلية على أرض الواقع. وقد كانت هذه المعاهدة ثمرة ثلاث سنوات من المفاوضات التي تمّت بين خمس وثلاثين دولة مشاركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا (Conference on Security and Cooperation in Europe (CSCE)). وكانت دول الكتلة الشرقية في أمَسّ الحاجة إلى تطبيع العلاقات مع باقي دول أوروبا، وكانت تتطلّع إلى أن يجري اعتراف بالتقسيم الذي حصل في أوروبا بعد الحرب من خلال معاهدة دولية. أما دول غرب أوروبا فقد كانت تسعى جاهدة إلى وضع التزامات مشتركة تتعلق بحقوق الإنسان الأساسية. ومع أن هذا الجهد كان يلاقي مقاومة من الدول الشيوعية، إلا أنها رضخت في النهاية كي تحقق مكاسب لها في مجالات قضايا أخرى. وعرضت الوثيقة الختامية عشرة «مبادئ توجيهية للعلاقات في ما بين الدول الأوروبية»، من بينها «احترام حقوق الإنسان، وحريات أخرى جوهرية كحرية الفكر، أو الضمير، أو الدين، أو المعتقد»[64]. وفي الوقت الذي اختارت النخبة الشيوعية أن تشدد على فقرات أخرى من الوثيقة الختامية تركز على مبدأ عدم التدخل في شؤونها الداخلية، كان الناشطون في داخل تلك المجتمعات قد بدأوا حقبة من التحرّك المكثف الذي أضر إلى

(64) يمكن قراءة وثيقة هلسنكي الختامية على موقع Hellenic Resources Network الإلكتروني، <http://www.hri.org/docs/Helsinki75.html>.

حد بعيد باستقرار الحُكم الشيوعي. وخلال عام واحد من وثيقة هلسنكي الختامية، أصبح السياق المعياري غير ملائم للوضع الراهن في أوروبا الشرقية، وهو عكس ما كانت الحكومات الشيوعية تأمله عندما دَعَت إلى عقد مؤتمر أمني[65]. وقد قال ر. ج. فنسنت (R. J. Vincent) إن حقوق الإنسان قد عرّضت «أنظمة الحكم الداخلية الخاصة بجميع أعضاء المجتمع الدولي لتقويم أقرانها الذي أصبح مشروعًا لها»[66].

قوى التوازن [التعادل] في نظام حقوق الإنسان [العالمي]

في أواسط التسعينيات وحتى أواخرها، كان هناك ما يشبه «شلالًا متتابعًا للمعايير» (norm cascade) جاريًا على قدم وساق، حيث كان تأثير المعايير الدولية لحقوق الإنسان قد انتشر بشكل سريع[67]. ويكتمل الشلال عندما تكتسب المعايير خاصية البداهة بحيث تصبح لا خلاف عليها (حتى وإن لم تكن كاملة). وقد كان المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان لعام 1993 مؤشّرًا مهمًّا على المكانة غير المختلف عليها للمعيار، وذلك كما كان بالنسبة إلى توقيع الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية (ICCPR) من الصين في عام 1998. وتوضح نقاط التحوّل هذه التفاعلَ الاجتماعي التقدمي للدول في إطار يكون فيه سلوكها الداخلي عُرضة لتمحيص الدول الأخرى وكذلك الرأي العام الدولي. وكما يوضح مثال إجراء هلسنكي، فقد أنتجت دبلوماسية حقوق الإنسان التي تدعمها الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والشبكات عبر الوطنية، نزع الشرعية عن النظام الشيوعي. ويعطي هذا النوع من الإجراءات ردًّا قويًا على الواقعيين المتعنّتين الذين يؤمنون بأن حقوق الإنسان هي «مجرّد كلام».

---

(65) Daniel C. Thomas, «The Helsinki Accords and Political Change in Eastern Europe,» in: Thomas Risse, Stephen C. Ropp and Katrryn Sikkink, eds., *The Power of Human Rights: International Norms and Domestic Change* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1999), p. 214.

(66) Raymond J. Vincent, *Human Rights in International Relations* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1986), p. 152.

(67) Risse, Ropp and Sikkink, eds., Ibid., p. 21.

إن تضمين مبادئ حقوق الإنسان في المجتمع العالمي وتطوّر المؤسسات فيه، كمنظمة العفو الدولية، ومؤسسة كير (CARE)، وأوكسفام (Oxfam)، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وعدد لا يحصى من المؤسسات الأخرى، يُمثّل تغيّرًا مهمًّا في حِسّنا الأخلاقي. إلا أنه يجب أن يتمّ ضبط ذلك بإدراكنا أن دبلوماسية حقوق الإنسان في النظام بين الدولي (Inter-state order) تُقدِّم مدافعِين عن التضامنية وعددٍ من التحديات الصعبة. أولًا، قد تجاهر الدول شفويًا بدعمها لحقوق الإنسان، لكن هل هذا مجرد «كلام فارغ» يرجح أن يصمت عندما لا تكون أعْيُن العالم تراقب؟ ثانيًا، وربما يكون هذا الأمر مقلقًا بشكل أكبر، أن سلوك الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية على الإرهاب يُشير إلى أن التراجع عن القيم الأساسية لحقوق الإنسان ليس أمرًا مستحيلًا في معقل الليبرالية في العالم. إن التقليل بشكل عام من أهمية حقوق الإنسان على أجندة الدول الليبرالية الرئيسة في السنوات الأخيرة يُذكّرنا بأن الامتثال لمعايير حقوق الإنسان هو أمر مشروط وقابل للتراجع عنه. ويمكن لأشكال الظلم الإنساني – كالتعذيب باسم محاربة الإرهاب – أن «تتوالى» [تتدفع كالتيار] في أرجاء السياسة العالمية بالسرعة نفسها التي يمكن أن تنتشر فيها المعايير المعزِّزة لحقوق الإنسان. وكما جادل كِن بوث (Ken Booth) بقوة، فإن هناك فيصلًا بين وعينا المتزايد بالعالمية من جانب، وعدم المبالاة المُعمية للنُخب الدولتية تجاه حماية قيم حقوق الإنسان وتوسعتها[68].

الاستنتاج

لقد أعطت دراسة الحالة مثالًا على بُعدٍ في العلاقات الدولية كانت له أهمية متزايدة خلال حقبة الحداثة الأخيرة. ومن خلال إعطاء استنتاج عامّ للفصل، تضع الفقرات التالية حقوق الإنسان، بشكل أكثر مباشرة، داخل أطر المنظومة،

---

(68) Ken Booth, «Dare Not Know: International Relations Theory versus the Future,» in: Ken Booth and Steve Smith, eds., *International Relations Theory Today* (Cambridge, MA: Polity Press, 1995).

والمجتمع، والمجتمع العالمي. والاقتراح هنا هو أن الأنماط المثالية الثلاثة تعطي وضوحًا في ما يتعلق بمصادر الفاعلية التي تدفع نحو التغيير وما لذلك من تأثير على هيكل القواعد. وكما تم الإلماح إليه في القسم الافتتاحي من الفصل، فإن المقاربة الكلاسيكية المُعاد إحياؤها تتيح مناقشة الأسئلة المعيارية من دون إهمال المسعى نحو تفسير «كيفية ارتباطها كلها بعضها ببعض»[69].

أما في ما يتعلق بحقوق الإنسان، فيُذكّرنا تحليل للمدرسة الإنكليزية بأنه وحتى أثناء ذروة الاستعمار، لم يكن في الإمكان تمييز حقوق الأفراد كاملة. وهذا يفسر جاذبية شخصيات تاريخية مثل هيوغو غروتيوس (Hugo Grotious) الذي كان يعتقد بأن قانون الأمم هو فرع من فروع قانون الطبيعة الذي كان فيه الحق في الحرية والحق في الدفاع عن النفس، من الحقوق العامة التي تشمل الجميع. وفي حقبة ما بعد التنويرية، أدت التغييرات التي حدثت داخل الدول الرئيسة، كحركة القضاء على العنصرية والاسترقاق (abolitionist movement) في بريطانيا في أوائل القرن التاسع عشر، إلى التأثير في التغيير على المستوى الدولي، حيث إن القوة المهيمنة استخدمت تفوّقها البحري للحدّ من الاتّجار بالعبيد. ويمكن القول إن الأمر الذي حال دون نشأة نظام حقوق إنسان فعّال قبيل أواسط سبعينيات القرن العشرين كان عوامل منظوماتية؛ وهي حالة الحرب العامّة منذ عام 1914 إلى عام 1945، والمنافسة بين القوى العظمى التي استمرت إلى حقبة الانفراج الدولي، وغياب المؤسسات في المجتمع العالمي والتي لها القدرة على الضغط على الدول وجرّها إلى الامتثال للقواعد.

ولِتَراجُع حقوق الإنسان بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر خاصية منظوماتية أيضًا تجعل التحدّي أكثر من مجرّد نتاج للأيديولوجية المحافظة الجديدة. وهذا يعود بنا مجددًا إلى فكرة أن هنالك قوة جاذبة في اتجاه المركز تعمل بحيث تركز على مصدر واحد. وبمجرد أن يصل التمركز إلى نقطة التحوّل، تتولد الظروف المناسبة لتحدّي المؤسسات والقواعد التعددية التي

(69) John R. Searle, *The Construction of Social Reality* (London: Allen Lane; New York: Free Press, 1995), p. xi.

بُني عليها نظام ما بعد الحقبة الويستفالية. ويصبّ اتجاه التفكير هذا في صُلب الجدالات المتعلقة بدَور الولايات المتحدة الأميركية (وحلفائها في الغرب) في بناء نظام عالمي له صورته الخاصة. ويمكن القول إن هذا يشكل تهديدًا على المجتمع الدولي أكبر من احتمال زعزعة الاستقرار التي يتسبب بها التحرر من الاستعمار، وهو قلق ظلّ يعاود الظهور مرارًا وتكرارًا في الأعمال اللاحقة للجنة البريطانية. وإلى جانب ظهور قوة غير متوازنة [لا يستطيع أحد أن يوازنها] ذات امتداد اقتصادي وعسكري عالمي، فإن المنطق المنظوماتي المهمّ الآخر هو ذلك المتعلّق بـ«الإرهاب الجديد»؛ فاستعداد شبكات الإسلاميين المنظمة لاستخدام العنف ضد أهداف غربية يقلل من شأن زعم المجتمع الدولي احتكار العنف وضبط استخدامه.

إن ظهور قوة إمبريالية في أوائل القرن الحادي والعشرين تسعى إلى شن حرب وقائية، وظهور جهة فاعلة من غير الدول [الجماعات المسلحة] تمارس العنف خارج إطار قوانين الحرب، قد يقودنا إلى الاستنتاج أن بُلّ كان على حقّ في تخوّفه من أن عنصر المجتمع الدولي كان في هبوط حادّ. في المقابل، فمثلما قُرِعت الأجراس للدولة مرات عدّة في السابق، فمن المحتمل أن يكون عنصر المجتمع مرنًا بما يكفي لمقاومة الدوافع أحادية الجانب للقوى العظمى ومقاومة تحدّيات الشبكات عبر الوطنية. أيًا كانت الطرق التي يختار التاريخ أن يسلكها، فإن فئات المنظومة، والمجتمع، والمجتمع العالمي ستحافظ على ترابطها بوصفها أدوات تفسيرية ومؤشرات معيارية.

أسئلة

---

1. ما هي العناصر الرئيسة لمقاربة المدرسة الإنكليزية لتخصص العلاقات الدولية؟ وكيف تختلف عن الواقعية، هذا إذا كان هناك اختلاف أساسًا؟

2. هل كتّاب المدرسة الإنكليزية على حقّ في الإشارة إلى الانتشار التدريجي لمعايير حقوق الإنسان في أرجاء المنظومة؟ أجِب عن السؤال بالرجوع

إلى الجهات الفاعلة المسيطرة في المجتمع الدولي وكذلك في المجتمع العالمي.

3. ما هي العلاقة بين النظام في المجتمع الدولي ومطالب العدالة التي تقدّمها الجهات الفاعلة في المجتمع العالمي؟

4. هل توافق هيدلي بُل رأيه في أن «المجتمع الدولي كان دومًا حاضرًا» في المنظومة السياسية العالمية؟

5. هل تملك المدرسة الإنكليزية نظرية ضمنية عن التقدّم في تاريخ البشرية؟

6. عندما يقدّم الصحافيون تقارير عن الانتهاكات الفادحة لحقوق الإنسان، فإنهم غالبًا ما يزعمون بأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن «يفعل شيئًا». كيف يمكن منظّر المدرسة الإنكليزية أن يردّ على هذا الادّعاء؟

7. هل كانت الولايات المتحدة الأميركية، تحت رئاسة جورج دبليو بوش، جزءًا من المنظومة ولكن خارج المجتمع الدولي؟ هل تقوم هذه الفئات بتعزيز التصوّر بشأن دور الولايات المتحدة بين عامي 2001 و2008 أم أنها تعيق ذلك التصوّر؟

8. هل كان ر. ج. فنسنت على حقّ في جداله بأن الطريقة التي تتعامل بها الحكومة مع سكانها أصبحت موضعًا للتمحيص القانوني؟ جاوِب بالرجوع إلى وثيقة «المسؤولية في الحماية» ('responsibility to protect' document) (والمُدرَجة تحت المواقع الإلكترونية المهمّة).

9. حلّل خطاب رئيس الوزراء طوني بلير بعنوان «مبدأ الموطن الدولي» (Doctrine of International Community). هل يوحي ذلك بأن القواعد الدولية مهمة بالنسبة إلى زعماء الدول؟

10. استخدم مفاهيم المنظومة، والمجتمع، والمجتمع العالمي (أو الموطن المشترك (community)) لتوضيح نشأة حقوق الإنسان. ما هي القوة التفسيرية التي تملكها هذه المفاهيم؟

11. هل تتفق مع بُلّ في أن التضامنية ستُضعف مكانة النظام الدولي؟

12. أعط تقييمًا لنموذج آندرو هوريل في «الحوكمة المُركّبة خارج نطاق الدولة». ما الذي يجعله عرضة لنقد التعدديين والتضامنيين؟

مزيد من القراءات [باللغة الإنكليزية]

- Bull, Hedley. *The Anarchical Society: A Study, of Order in World Politics.* London: Macmillan, 1977-1995.

هيدلي بُلّ (1977 /1995)، المجتمع الفوضوي: دراسة عن النظام في السياسة العالمية.

قد يكون هذا أفضل عمل على الإطلاق يقدمه عضو في المدرسة الإنكليزية. هو دفاع عن المجتمع الدولي وفي الوقت نفسه اعتراف بأن أنظمة تاريخية أخرى قد كانت موجودة، وبأنه يمكن تصوّر أنظمة مستقبلية، وليس هذا فحسب، وإنما قد تكون أيضًا مرغوبة بشكل أكبر من الناحية المعيارية.

- Bull, Hedley and Adam Watson. *The Expansion of International Society.* Oxford: Clarendon Press, 1984.

هيدلي بُلّ، وآدم واتسون (1984)، توسّع المجتمع الدولي.

مجموعة منتقاة من الأبحاث الأكاديمية التي تمثّل المرحلة الأخيرة لأعمال اللجنة البريطانية. يتتبّع المساهمون في هذا الكتاب حدود المنظومة والمجتمع من خلال دراسة حالات مختلفة: السؤال إن كان من الممكن المحافظة على القواعد والمؤسسات الخاصة بالمجتمع الدولي الأوروبي في عالم شديد الانقسام.

- Butterfield, Herbert and Martin Wight (eds.). *Diplomatic Investigations: Essays in the Theory of International Relations.* London: Allen and Unwin, 1966.

هربرت بترفيلد، ومارتن وايت (1996)، تحقيقات دبلوماسية: أبحاث في نظرية العلاقات الدولية.

مجموعة من مقالات اللجنة البريطانية، تتضمن بعض الأعمال الكلاسيكية لمارتن وايت عن «القيم الغربية»، وهيدلي بُلّ عن «المجتمع والفوضى».

- Buzan, Barry. *From International to World Society.* Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2004.

باري بوزان (2004)، من المجتمع الدولي إلى المجتمع العالمي.

يبدأ الكتاب بإعادة صوغ جريئة لفئة «المجتمع العالمي»، وفي هذه الأثناء يُعيد صوغ المجتمع الدولي أيضًا.

- Clark, Ian. *Legitimacy in International Society.* Oxford: Oxford University Press, 2005.

إيان كلارك (2005)، الشرعية في المجتمع الدولي.

كتاب ذو عمق تاريخي واجتماعي يضع الشرعية مجددًا في مركز فهم المدرسة الإنكليزية للمجتمع الدولي.

- Hurrell, Andrew. *On Global Order: Power, Values and the Constitution of International Society.* Oxford: Oxford University Press, 2007.

آندرو هوريل (2007)، حول النظام العولمي: القوة، والقيم، وتشكيل المجتمع الدولي.

انظر الكتاب الذي تم استعراضه في قسم الكتاب المنتقى من هذا الفصل.

- Linklater, Andrew. «The English School.» in: Steve Smith, Ken Booth and Marysia Zalewski (eds.). *International Theory: Positivism and Beyond.* Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2001. pp. 93-118.

آندرو لينكلايتر (2001)، فصل بعنوان «المدرسة الإنكليزية» في كتاب سكوت بيرتشيل، وآندرو لينكلايتر وآخرين بعنوان **نظريات العلاقات الدولية**.

أفضل فصل عن المدرسة الإنكليزية كُتب لطلبة المستوى الأعلى في دراسات البكالوريوس والدراسات العليا.

- Vincent, Raymond J. *Human Rights in International Relations*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1986.

جون فنسنت (1986)، حقوق الإنسان في العلاقات الدولية.

يُظهر فنسنت كيف أن العالم في حقبة ما بعد عام 1945 قد زوّدنا بمصطلحات مختلفة للتفكير في العلاقة بين حقوق الدول وحقوق الأفراد. ويقدّم فنسنت حجة مقنعة في الدفاع عن حُرمة الحقوق الأساسية.

- Wheeler, Nicholas J. *Saving Strangers: Humanitarian Intervention in International Society*. Oxford: Oxford University Press, 2000.

نيكولاس ويلر (2000)، إنقاذ الغرباء: التدخل الإنساني في المجتمع الدولي.

من خلال النظر في سلسلة من دراسات لحالات أثناء الحرب الباردة وما بعدها، يُظهر ويلر كيف نشأ معيار جديد في التدخل الإنساني بعد عام 1989. يقوم الكاتب في هذا العمل، وفي أعمال أخرى له، بتحديد معايير لتقييم متى يكون التدخل شرعيًا.

مواقع إلكترونية مهمّة [باللغة الإنكليزية]

- موقع المدرسة الإنكليزية. كان باري بوزان (Barry Buzan) الرائد في إطلاق هذا الموقع الإلكتروني ومن ثم تبعه في الإشراف عليه جيسون رالف (Jason Ralph). الموقع هو مركز توثيقي، يتضمن ثبتًا ممتازًا للمراجع ومجموعة من القراءات المقترحة التي كتبتها شخصيات رائدة في المدرسة الإنكليزية. ويشتمل الموقع أيضًا على معلومات حول أبحاث المدرسة الإنكليزية التي قُدِّمت في مؤتمرات محليّة ودولية، <http://www.leeds.ac.uk/polis/englishschool/default.htm>.

- مسؤولية الحماية. الوثيقة التي قدّمتها الهيئة الدولية للتدخل وسيادة الدولة (والتي أسستها الحكومة الكندية في أيلول/ سبتمبر عام 2000). بعد اثني

عشر شهرًا من التداول، تم تقديمها إلى الأمين العام للأمم المتحدة والجمعية العامّة للأمم المتحدة، <http://www.iciss.ca/menu-en.asp>.

- منظمة العفو الدولية (Amnesty International (AI)). حركة من الأشخاص من حول العالم يقومون بحملة من أجل حقوق إنسان معترف بها دوليًا. وهي تدعي بأنها مستقلة عن الأيديولوجية، أو الدين، أو الحكومات، أو المصالح الاقتصادية، <http://web.amnesty.org/pages/aboutai-index-eng>.

- «مبدأ الموطن الدولي» ('Doctrine of International Community')، خطاب رئيس الوزراء طوني بلير أمام المنتدى الاقتصادي في شيكاغو في الثامن والعشرين من نيسان/ أبريل عام 1999. وسيجد القراء المهتمون بالمدرسة الإنكليزية هذا الخطاب مثيرًا حيث إنه يثير توترًا بين المفاهيم الويستفالية المتعلقة بالقواعد والمؤسسات وبين أفكار أواخر القرن العشرين المتعلقة بصدارة حقوق الإنسان غير القابلة للمصادرة. وعلى كلٍّ عِلَله، يوضح الخطاب الرابط الواضح بين الكيفية التي يرى الزعماء والممارسون من خلالها العالم، وبين عدسات النظر التي تُزوّدنا بها المدرسة الإنكليزية، <http://www.number10.gov.uk>.

قم بزيارة مركز المصادر الإلكتروني المرافق لهذا الكتاب للمزيد من المواد الإضافية الشائقة، <http://www.oxfordtextbooks.co.uk/orc/dunne2e/>.

الفصل الثامن

الماركسية والنظرية النقدية

Marxism and Critical Theory

مارك روبرت (MARK RUPERT)

محتويات الفصل

- مقدمة
- المادية التاريخية وأهداف النظرية النقدية
- الماركسية الغربية والنظرية النقدية
- تحليل نقدي معاصر للقوة العولمية
- دراسة حالة
- الاستنتاج

دليل القارئ

في النقاشات المتعلقة بالسياسة العالمية، ليس من غير المألوف أن يتم فورًا صرف النظر عن الماركسية (Marxism) على اعتبار أنها تنشغل بالاقتصاد بدلًا من السياسة، وأنها تُعنى بالشؤون المحلية بدل العلاقات الاجتماعية الدولية. وسأقدّم في هذا الفصل اقتراحًا مخالفًا لذلك وهو أن النظرية الماركسية تهدف إلى الوصول إلى فهم نقديّ للرأسمالية بوصفها طريقة محدّدة تاريخيًا للتعرف

إلى الحياة الاجتماعية، وأن هذا الشكل من التنظيم الاجتماعي يتضمن جوانب سياسية، وثقافية، واقتصادية ينبغي فهمها باعتبارها وحدة فاعلة من العلاقات الاجتماعية التي ليست بالضرورة محصورة داخل الحدود الإقليمية للدول القومية. وإن النظر إلى الماركسية بهذه الطريقة، يمكن أن يسفر عن رؤى في العلاقات الاجتماعية المركّبة - على مستويات تبتدئ من مكان العمل والمنزل وتصل إلى المستوى العالمي - والتي يُشكل من خلالها البشر ويعيدون تشكيل علاقاتهم الاجتماعية، والعالم الطبيعي، وأنفسهم. ويخوض القسم الخاص بدراسة الحالة بشكل أعمق في الرؤى التي يمكن كسبها من الماركسية في فهم ما يسمّى بـ «الحرب على الإرهاب».

مقدّمة

قد تكون الماركسية والنظرية النقدية[1] (critical theory) متميزتين جوهريًا عن النظامين الفكريين الليبرالي والواقعي. وتبني الليبرالية عادة وجهات نظرها المتعلقة بالواقع الاجتماعي من خلال تصورها أن الأفراد يسعون إلى تحقيق مصالحهم الذاتية الخاصة. وقد يكون هؤلاء الأفراد مدفوعين بمصلحتهم الشخصية إلى أن يكونوا طرفًا في عقد اجتماعي من أجل خلق حكومة تحمي أرواحهم، وحريتهم، وممتلكاتهم (جون لوك) (John Locke)، أو كي يتخصصوا في مجالات مختلفة ويتبادلوا المنافع من أجل خلق بذرة لتقسيم العمل الاجتماعي بواسطة السوق (آدم سميث) (Adam Smith). ومن خلال مثل هذه النظريات التعاقدية، تزعم الليبرالية بأنها قد حلّت مشكلة النظام الاجتماعي والتعاون بين الأفراد الذين يسعون إلى تحقيق مصالحهم الذاتية. لكن مسألة العلاقات بين هذه المجتمعات السياسية المبنية على أساس تعاقدي ما زالت تشكل معضلة. وبناءً عليه، فإن النظرية الواقعية البنيوية (نسبة إلى البُنية أو الهيكل (structural)، لا إلى الفلسفة البنيوية (structuralism)) الحديثة في تخصص

---

(1) لا يَستخدم هذا الفصل [في النسخة الإنكليزية] الأحرف الإنكليزية الكبيرة (C) و(T) للإشارة إلى النظرية النقدية (Critical Theory). وهذا نوعًا ما ضدّ التيار في ما يتعلق بالتمييز الذي يُجرى عادة بين النظرية النقدية التي لها جذورها في النظرية الماركسية والنظرية الاجتماعية للمدرسة الفرانكفورتية، والنظريات النقدية (critical theories) التي تتبنّى طائفة واسعة من المواقف التي لا تنتمي إلى التيار السائد في المجال. وقد تمّ التخلّي عن هذا العُرف، مبدئيًا لأنّ لدينا تحفّظات بشأن جدارته، لكن أيضًا لأن أيًا من المواقف النظرية في الكتاب لا تظهر كتابتها بالأحرف الإنكليزية الكبيرة (إلا إذا كانت ترتبط باسم عَلَم كالماركسية مثلًا (Marxism)). وللحصول على رأي مغاير حول مزايا التمييز بالأحرف الكبيرة والصغيرة، انظر: Chris Brown, ««Turtles All the Way Down»: Antifoundationalism, Critical Theory and International Relations,» *Millennium: Journal of International Studies*, vol. 23, no. 2 (1994).

العلاقات الدولية قد عرّفت مجال اهتمامها من خلال التميز الجوهري بين السياسة «الدولية» والسياسة «الداخلية» (موضّح في الفصل الرابع). وفيما يُعتقد بأن السياسة الداخلية تحكمها سلطة ذات سيادة مُتيحة بذلك التسوية السلطوية للنزاعات، فإن السياسة الخارجية تتميز بغياب هذه الأمور. في مثل هذه البيئات «الفوضوية» غير الآمنة، تواجه الدول ذات السيادة بعضُها بعضًا بتحفّظ، وشكّ، وعدوانية محتملة. وفي هذا الخصوص، فإن «السياسة العُليا» (high politics) التي تُعنى بالأمن القومي وصراع القوى هي التي تسيطر حتمًا على الأجواء. وقد سعت الليبرالية الجديدة إلى إعادة إدماج الاهتمام الليبرالي بعلاقات التعاون التعاقدية في هذا العالم المتمركز على نظام الدول، حيث تقترح أنه يمكن الاعتمادية المتبادلة بين الدول أن تخلق طلبًا على أشكال تفاعل أكثر تعاونيةً تيسّرها الأنظمة الحاكمة والمنظمات الدولية (وذلك كما بيّنت جينيفر ستيرلنغ فوكر (Jennifer Sterling-Folker) في الفصل السادس). وهكذا يمكن «السياسة الدنيا» (low politics) التي تعنى بالاعتمادية المتبادلة والتعاون المنظّم روتينيًا أن تروّض «السياسة العليا» المتعلقة بصراع القوى.

وعند النظر إلى الليبرالية والواقعية (والأشكال الجديدة منهما) من منظور الماركسية والنظرية النقدية، نرى أن كلتيهما محدودتان ومُحدِّدتان، حيث إن كل واحدة منهما ترتكز في افتراضها الأساس على عالم من الجهات الفاعلة الاجتماعية المتشكّلة مسبقًا (سواءٌ أكانت هذه الجهات الفاعلة أفرادًا يسعون إلى تحقيق مصالحهم الذاتية أم دولًا تسعى إلى تحقيق الأمن)، وبذلك فهي غير قادرة على فهم العمليات الاجتماعية التي تم من خلالها تشكيل هذا النوع من الجهات الفاعلة تاريخيًا، وترفض ضمنًا احتمالات وجود عوالم بديلة ممكنة قد تكون كامنة ضمن عمليات الإنتاج الذاتي الاجتماعية تلك. وإضافة إلى الضباب التحليلي الذي يتضمنه هذا الأمر، فإن الافتراضات المسبقة لليبرالية والواقعية تظهر في كونها تُجسّد التزامات سياسية هي في الواقع محافظة بشكل عميق. ومن أجل استعادة الاحتمالات التحليلية والسياسية التي ترفضها الليبرالية والواقعية، سعت الماركسية والنظرية النقدية إلى تسليط الضوء على عمليات الإنتاج الذاتي الاجتماعي والاحتمالات التي قد تتضمنها.

تشكل الماركسية نظامًا فكريًا ضخمًا ومتنوعًا من الأبحاث الأكاديمية والنشاط السياسي التطبيقي الذي قد يكون من المستحيل استعراضه كاملًا بدقّة. لذلك، فبدلًا من محاولة رسم خريطة لهذا الحقل الواسع والمتنوع، سأصوغ مخططًا أوليًا يتضمن تأويلًا معيّنًا أعتقد بأنه يَبني على نقاط القوة الخاصة بالفلسفة الاجتماعية الجدلية [الديالكتيكية] (dialectical social philosophy) التي طوّرها كارل ماركس، ويُبيّن كيف أنه يمكن نقاط القوة تلك أن تُثمر استبصارات في سياسة الإنتاج العالمي إضافة إلى إنتاج السياسة العالمية. وسأربط هذا النظام الفكري المتعلق بالنظرية الجدلية بتيارات فكرية توصف أحيانًا بأنها «ماركسية غربية» (Western Marxism) (لتمييزها من ماركسيات الدولة الرسمية الخاصة بالقرن العشرين «في الشرق»)، بما فيها النظرية النقدية التي ترتبط بما يسمّى بمدرسة فرانكفورت (Frankfurt School)، والنظرية السياسية الخاصة بأنطونيو غرامشي (Antonio Gramsci). وتهدف مداخلة الماركسية الغربية هذه إلى تسليط الضوء على الطرائق العديدة التي يكون فيها البشر منتجين لذواتهم (self-productive)، وتقترح استبصارات نقدية مهمّة تتضمن الجوانب الثقافية والسياسية، إضافة إلى الجوانب الاقتصادية لتلك العملية. لذلك فإن هذه الأدوات المفاهيمية تعطينا تأويلًا أكثر ثراءً ودقة من الناحية السياسية لتفسير السياسة الرأسمالية (capitalism) المُعولِمة، ودور القوة الإمبريالية داخل تلك العملية.

المادية التاريخية وأهداف النظرية النقدية

حيث إنه قد يكون من غير الممكن أن نعطي تعريفًا بسيطًا ومباشرًا للماركسية يشتمل ببساطة على جميع أشكالها المتباينة وتياراتها المتشعبة، هنالك قاسم أساس مشترك وهو الرغبة في إعطاء تأويل نقدي للرأسمالية التي تُفهم بكونها شكلًا من أشكال الحياة الاجتماعية الذي تم إنتاجه عبر التاريخ - وبذلك فهي متغيرة - بدلًا من كونها تعبيرًا حتميًا عن طبيعة بشرية جوهرية معينة. وعندما يتم النظر إلى الطرائق التي نعيش فيها حياتنا، وإلى ما نحن عليه بوصفنا أشخاصًا، وإلى علاقاتنا الاجتماعية، ورؤية جميع هذه الأمور باعتبارها

منتَجات اجتماعية تاريخية، يبرز السؤال الحاسم حول ما إذا كان في إمكاننا أن ننظم أنفسنا بشكل مختلف، وعن كيفية قيامنا بذلك. وبالنظر إلى السياق الاجتماعي المحدَّد تاريخيًا الذي نجد أنفسنا فيه، نتساءل عما إذا كانت هناك ضغوط باتجاه التغيير أو احتمالات لحدوث تغيير قد تمكننا من إنتاج عالم ممكن في المستقبل، مختلف، وأكثر إنصافًا وديمقراطية بطريقة يمكن تصوّرها؟ إلا أنه وقبل أن يتم طرح أي أسئلة من هذا النوع، من الضروري أن نُلقي بعض الثِّقل النقدي على وجهة النظر السائدة في أن الحياة الاجتماعية في المجتمع المبني على أساس السلعة هي نتاج ضروري للسّمات الطبيعية لأفراد البشر.

وخلافًا لرؤية آدم سميث وكثير من الليبراليين إلى العالَم الذي يتكون من الأفراد الذين يسعون إلى تحقيق مصالحهم الذاتية، والمهيئين طبيعيًا لعقد الصفقات التجارية (انظر الفصلين الخامس والسادس)، قدّم ماركس رؤية **علائقية** للبشر ذات منحى **عملياتي** (relational and process-oriented). في هذه الرؤية، يُنظر إلى البشر على ما هم عليه ليس لأن افتراض أنهم يسعون إلى مصلحتهم الذاتية هو أمرٌ متأصل فيهم، وإنما بحكم العلاقات التي يعيشون حياتهم من خلالها. وقد اقترح ماركس تحديدًا أن البشر يعيشون حياتهم على تقاطع من علاقة ذات أطراف ثلاثة تضمّ العالم الطبيعي، والمؤسسات والعلاقات الاجتماعية، والأشخاص من البشر. وتُفهم هذه العلاقات بأنها عضوية (organic) [تتفاعل أطرافها ويؤثر كل منها في الأخرى]؛ أي إن كل عنصر في العلاقة هو مثلما هو عليه بحكم مكانه في العلاقة، ولا يمكن فهم أي من العلاقات بمعزل عن ذلك السياق. وطالما أن البشر كائنات مادية، فعلينا إذًا أن نشترك في شكل من أشكال التفاعل التبادلي المثمر مع العالم الطبيعي من أجل أن نضمن بقاءنا. وطالما أننا كائنات اجتماعية، سيكون هذا النشاط المثمر منظمًا بطريقة اجتماعية، مشتملًا بالضرورة على التفكير، والحديث، والتخطيط معًا. وفي أثناء هذه العملية المنتجة اجتماعيًا، اعتقد ماركس أن البشر يعيدون صناعة عالمهم باستمرار (بكِلا جانبيه الطبيعي والاجتماعي)، ويعيدون صناعة أنفسهم باستمرار. فإذا كان يبدو أن البشر المعاصرين يتصرفون وكأنهم أفراد يسعون إلى مصلحتهم الذاتية، فذلك ليس نتيجة لطبيعتنا الجوهرية، وإنما هو

نتيجة للطرائق المحددة التي أنتجنا فيها أنفسنا وحياتنا الاجتماعية. وفي هذا الخصوص، قد يكون البشر قادرين جماعيًا على إعادة خلق عالمهم، وعملهم، وأنفسهم بطرائق جديدة وأفضل، لكن ذلك لا يتم إلا إذا فكّرنا بطريقة نقدية بشأن تلك العلاقات الاجتماعية الغربية تاريخيًا وتصرفنا بطريقة عملية لنغيّر تلك العلاقات التي تشجعنا على التفكير والتصرف كأفراد مُجرّدين اجتماعيًا من التمكين، ومدفوعين بدافع المصلحة الذاتية الضيقة.

معنى الجدلية: العلاقات الاجتماعية في مسارها العملي

إن هذا المنظور للحياة الاجتماعية البشرية في كونها علاقات في عملية متحركة (relations in process) يشكل جوهر مفهوم ماركس في الفهم الجدلي للتاريخ (dialectical understanding of history) [الجدلية التاريخية]: فالبشر كائنات تاريخية، وهم مع بعضهم منتِجون للعمليات التاريخية، ونتاج لها. وفي أحد أقواله المأثورة الشهيرة على وجه حقّ، لخّص ماركس رؤيته للتاريخ بالتعبيرات التالية: «يَصنع الرجال التاريخ الخاص بهم، لكنهم لا يصنعونه تمامًا كما يشاؤون، ولا يصنعونه تحت ظروف اختاروها هُم بأنفسهم، وإنما تحت ظروف واجهوها مباشرة، وأعطيت لهم، وانتقلت إليهم من الماضي»[2].

توصف هذه الحالة أحيانًا بأنها جدلية الوكلاء والهياكل. فالوكلاء (agents) فاعلون اجتماعيون، متموضعون في سياق هياكل أو علاقات اجتماعية ثابتة نسبيًا، وغالبًا ما تكون مضمَّنةً في مؤسسات. وتُولّد الهياكل إمكان وجود أنواع معينة من الهوية الاجتماعية مع ما يتوافق معها من أفعال (أي الأدوار التي قد يؤديها هؤلاء الفاعلون في سياق تلك الهياكل). غير أن الهياكل ليست في حد

(2) تكشف لغة ماركس هنا عن سياق تاريخي سابق للحركة النسائية والتنظير النسوي للاقتصاد السياسي المتعلق بالمنزل وثقافة التميّز الجندري. انظر: Derek Sayer, *Capitalism and Modernity* (London, Routledge, 1991), pp. 31-32.

ويجب ألا يُساء فهم هذا الأمر وكأنه يشير إلى أن النسويات الماركسية أو النسويات الاشتراكية لا تُصدَّق. للحصول على مثال واضح على هذا النوع من الأعمال، انظر: Karl Marx, *Selected Writings*, edited by David McLellan, 2nd ed. (Oxford: Oxford University Press, 2000), p. 329.

ذاتها حتميّة أو أوتوماتيكية؛ فهي تتطلب وجود وكلاء بشريين يقومون باستمرار بإعادة ترسيم أدوارهم الهيكلية. وقد يُرَسِّمُ الفاعلون أو الوكلاء الأدوارَ الهيكلية بطرائق تعيد إنتاج الهياكل الاجتماعية التي هي متضمَّنة فيها، أو تعدّل تلك الهياكل، أو حتى قد يكون في إمكانها أن تُحوّلها. «وهذا التفاعل التبادلي بين الأفعال الفردية والمؤسسات التي تُشكل الإطار للفعل الفردي هو ما يعنيه ماركس بالجدلية»[3].

إن هذه الجدلية، أو المقاربة ذات التوجه العملياتي، لها مضامين مهمّة للطريقة التي ندرس بها الحياة الاجتماعية. وكما صاغها ماركس نفسه، «وبمجرد أن توصف هذه العملية الحياتية النَّشِطة، يتوقف التاريخ عن أن يكون مجرد تجميع لحقائق ميتة كما هو بالنسبة إلى الإمبيريقيين»[4]. وبحسب هذه النظرة، فإن التفسيرات السببية التي تفترض وجود «قوانين» موضوعية للحياة الاجتماعية قد تكون مضلِّلة بمقدار ما تحول أنظارنا عن الطرائق التي تم بها إنتاج عالمنا من جانب وكلاء اجتماعيين بشريين كانوا في مواقع تاريخية معينة. فإننا لو فهمنا التاريخ باعتباره عملية مفتوحة في الإنتاج الذاتي الاجتماعي تحت ظروف تاريخية محددة، يصبح لزامًا علينا أن نتساءل عن السياق التاريخي للعلاقات الاجتماعية التي تم فيها الفعل الاجتماعي، وأن نتساءل عن العمليات التاريخية التي وَلَّدت ذلك النوع من السياق الاجتماعي، وأن نبحث عن التوترات المُهيكلة في أشكال الحياة تلك والتي هي محددة تاريخيًا؛ تلك التوترات التي قد تفتح احتمالات لفاعلين متموضعين تاريخيًا لإنتاج التغيير الاجتماعي. يضاف إلى ذلك أننا نجد في أنفسنا الشجاعة لنسأل عن كيفية ارتباط موقفنا الاجتماعي الخاص بنا في الحاضر بموقف أولئك الذين ندرسهم. فهل من الممكن أن يكون لتساؤلاتنا مضامين للطرائق التي يَعرِف بها الناس المعاصرون عالمنا الاجتماعي وينتجونه ويعيدون إنتاجه؟

---

(3) Richard Schmitt, *Introduction to Marx and Engels: A Critical Reconstruction*, 2nd ed. (Boulder, CO: Westview Press, 1997), p. 50.

(4) Marx, Ibid., p. 181.

إن إطار ماركس الجدلي [الديالكتيكي] للعلاقات باعتباره عملية متحركة له أيضًا مضامين مهمّة للطرائق التي نفكر بها حول السياسة (politics)، والحرية، وانعدام الحرية. وتُفهم السياسة تقليديًا من حيث العمليات السلطوية للحكم (استنادًا إلى الاحتكار الرسمي لوسائل الإكراه)، أو من حيث التحصيص السلطوي للقيم (من يحصل على ماذا... إلخ). وبحسب ماركس، فإن تلك الطرائق في فهم السياسة تبدو محدودة ومُحدِّدة بشكل صارخ. وفي سياق النظرة الجدلية الديالكتيكية إلى التاريخ، تبدو السياسة صراعًا على عمليات الإنتاج الذاتي الاجتماعي، وقدرةً على توجيه تلك العمليات في اتجاه معين أو آخر، وتاليًا، قدرةً على تشكيل نوع العالم الذي سنعيش فيه وما سنكون عليه من أشخاص في ذلك العالم. باختصار، فإن السياسة تهتم بالعوالم المستقبلية الممكنة. ويمكن تبعًا لذلك أن تُفهم الحرية في إطار التقرير الذاتي الاجتماعي؛ أي قدرتنا الجماعية على تشكيل أنفسنا وعالمنا. وهذا مفهوم توسعي للحرية، أوسع بكثير من الفهم الليبرالي التقليدي للحرية بوصفها اختيارًا فرديًا ولديه إمكان أكبر منه في التمكين (وغالبًا ما يُعبَّر عن الاختيار الفردي في مفهوم السوق عندما يتمتع الموضوع الذي يتعلق به الاختيار بأعلى درجة من الإشباع لحاجات الفرد ورغباته الخاصة). واستنادًا إلى المقاربة الديالكتيكية لفهم التاريخ التي تتضمن فهمها التوسعي للسياسة والتاريخ، طوّر ماركس نقدًا للحياة الاجتماعية الرأسمالية يتّسم بالقوة والدلالة.

ماركس ونقد الرأسمالية

كان ماركس أحد أكثر الناقدين حدة لشكل حديث فريد من أشكال الحياة الاجتماعية، ألا وهو الرأسمالية. بالنسبة إلى ماركس، كان لا بد من عدم الخلط بين الرأسمالية والأسواق، أو بينها وبين التبادل؛ فالأسواق والتبادل سبقتا الرأسمالية بزمن طويل، إنما الرأسمالية مثّلت شكلًا من أشكال الحياة الاجتماعية الذي تم فيه المبالغة في التسليع [تحويل كل شيء إلى سلعة قابلة للبيع والشراء] (commodification)، إلى حد أن العمالة ذاتها بِيعَت واشتُرِيَت في السوق. ومن الرؤى المركزية لماركس رؤيته أن هذا الموقف قد افترض

مُسبقًا تطوّر قوى وعلاقات محدَّدة تاريخيًا مبنية على أساس طبقي؛ بحيث إن نمو رأس المال المصاحب - وهو وسيلة الإنتاج الضرورية اجتماعيًا للإنتاج، والتي قد أُعيد تشكيلها لتصبح الملكيةَ الخاصةَ الحصرية للقلة - والعمالة المأجورة قد أصبحا النشاط الإجباري للكثرة. وأصبح المنتِجون المباشرون في ظل العلاقات الطبقية في الرأسمالية غير مرتبطين شخصيًا بالجهة التي تستغلهم، خلافًا لما كان عليه العبيد المربوطون بأسيادهم وخلافًا لما كان عليه الأقنان في الإقطاعية صاغرين في أرض أسياد الأرض التي يعملون عليها. إذًا، فالرأسمالية بالمعنى التاريخي الصحيح تعطي الحرية للعمّال في أن يتعاملوا مع عملهم وكأنه ملكهم الخاص. لكن على أي حال، فإن هذه الحرية يُكملها نوع رأسمالي فريد من انعدام الحرية (unfreedom). وبالدرجة التي تُصبح فيها وسائل الإنتاج ضمن ملكية وسيطرة طبقة من المالكين، يصبح العمال مرغمين على بيع عملهم إلى أفراد من هذه الطبقة المالكة ليتمكنوا من التوصل إلى وسائل الإنتاج تلك، والانخراط في نشاط منتج اجتماعيًا، وتأمين الاحتياجات المادية الضرورية لبقائهم على قيد الحياة من خلال أجورهم.

تمحور نقد ماركس للرأسمالية حول ادعائه، وهو ادعاء جليّ ضمن سياق نظريته الجدلية في الإنتاج الذاتي الاجتماعي، بأن الرأسمالية تتضمن في آنٍ واحدٍ أشكالًا فريدة تاريخيًا من حرية البشر وعدم حريتهم، وتمكينهم وعدم تمكينهم. وقد اعتقد ماركس أنه على الرغم من أن الرأسمالية تُنمّي القدرة الإنتاجية للمجتمعات الإنسانية إلى مستويات عليا لم يسبق لها مثيل عبر التاريخ، فإنها تحقق ذلك من خلال طرائق هي أيضًا استغلالية وغير ديمقراطية وتُفقد العمال قوتهم.

والرأسمالية تُفقد العمالَ تمكينهم من حيث إن هذه الطريقة في تنظيم الحياة الاجتماعية تُشوِّه الإمكانات التاريخية الحقيقية للتقرير الذاتي الاجتماعي وتطمسها. وعلى الرغم من أنه في ظل الرأسمالية يتم تمكين الناس بطريقة لم يسبق لها مثيل من أجل أن يُعيدوا صناعة عالمهم وأنفسهم، فإنهم في الوقت نفسه يُمنعون من تحقيق المضامين الكاملة لقواهم المنتجة اجتماعيًا ويُمنعون

من الحصول على الأشكال الأكمل من الحريات التي قد تجعلها تلك القوى ممكنةً. وضمن سياق التسليع الرأسمالي والأيديولوجية التي يدعمها، تتخذ أشكالٌ محددةٌ تاريخيًا من التنظيم والنشاط الاجتماعي مظاهر الظروف الموضوعية، والضرورية، والطبيعية، والكونية. وقد أطلق ماركس على هذا النوع من التغليف الضبابي المُفقِد للتمكين تعبير «الاغتراب» (alienation) أو «الإشباع الوهمي للحاجات» (fetishism). وبالمقدار الذي تتضمن هذه المظاهر استخلاص عناصر معينة من العلاقات التي تتكون من خلالها، وتقديمها على أنها كيانات ذاتية الوجود (self-subsistent) [ذاتية العيش] ومُتشَكّلة مسبقًا، يُفهم هذا التغليف الضبابي العقائدي نوعًا من البلْوَرة المادية للمحسوس، أو عملية دمج المُجرّدات بالحقيقة. فمثلًا، إن الممارسات التي قد يُنظر إليها باعتبارها سياقات مخصصة لسياق تاريخي أو اجتماعي معيّن (والتي تكون لديها تاليًا القابلية للتغيير مع تغيّر البيئة أو السياق)، قد تصبح بدلًا من ذلك ماثلة بقوّة في هذا النوع من الأفراد. وهكذا فإن السلوك المدفوع بدافع المصلحة الشخصية الذي لاحظه آدم سميث بين منتجي القطاع الخاص في سياق مجتمع سِلَعي، يُقدَّم بكونه سمة بشرية كونية [عالمية] (universal)، أو «ميلًا طبيعيًا إلى شحن البضائع، ومقايضتها، وتبادلها»[5]. يُضاف إلى ذلك أننا بمقدار ما نرى أنفسنا أفرادًا معزولين، فإننا نواجه بيئتنا الاجتماعية لا بوصفها مُنتَجنا الاجتماعي الجماعي، بل بوصفها قيدًا موضوعيًا على اختياراتنا الفردية. وتصبح الحياة الاجتماعية شيئًا يحدث لنا، وليست طريقة جماعية نكون فيها في هذا العالم. وهذا مثال على استبصار نقدي قوي مشتق من النظرية الماركسية؛ فإلى المدى الذي يفهم الناس العلاقات الاجتماعية القائمة أنها طبيعية، وضرورية، وعالمية، فإنهم ممنوعون من البحث عن احتمالات تحويلية، وممنوعون من تخيّل الإنتاج الاجتماعي للعوالم البديلة الممكنة. وباختصار، قد يتخلى الناس عن قواهم الجماعية في الإنتاج الذاتي الاجتماعي. فمن السخرية أن نجد أن التقدم غير المسبوق للطاقة الإنتاجية في ظل الرأسمالية، متلازم تاريخيًا مع تجريد المنتجين الجماعيين البشر من التمكين.

---

(5) Adam Smith, *Wealth of Nations*, edited by Kathryn Sutherland (Oxford: Oxford University Press, 1993), p. 21.

أما الخط الماركسي الثاني في نقد الرأسمالية فهو أنها استغلالية. إن نظرية الاستغلال، والتي غالبًا ما كانت تصاغ باللغة المبهمة لنظرية القيمة في ما يخص العمل البشري، والتي تبناها ماركس لغاية تعاطيه نقديًا مع الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، هي موضوع معقد ومَثار جدل[6]، ولكنها قد تُصبح أقرب إلى الفهم إذا تم التعبير عنها بوصفها مثالًا لفقدان الحرية المؤدي إلى فقدان التمكين المشار إليه آنفًا. فرأس المال، من وجهة نظر ماركس، هو نتيجة للنشاط المنتج اجتماعيًا، أي إن رأس المال هو خلق للقيمة من جانب العمالة. وإذا نظرنا إلى رأس المال على أنه «شيء»، فهو ليس له قوى إنتاجية في ذاته. لكن إذا ما نُظر إلى رأس المال على أنه علاقة اجتماعية، لا يُصبح رأس المال مُنتِجًا إلا بوصفه تراكمًا لقوة عمالية بُذِلت سابقًا، وتم تحريكها من جانب طاقة عمالية مبذولة حديثًا. مع ذلك، ولأنّ الرأسمالية تتصف بالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، فإن الرأسمالي، باعتباره مالكًا، يَتحكم في عمليات الإنتاج ويُصادر ناتجها، وهو القيمة الفائضة (surplus value) التي خلقتها العمالة (أي هو ناتج العمل الذي هو زائد عمّا هو مطلوب لبقاء العمال أنفسهم)؛ أي إن عملية العمل المنظم اجتماعيًا ومُنتَج ذلك العمل يخضعان للمُلكية الخاصة ومتضمَّنان في تراكم رأس المال.

بالطبع، فإن قدرة الرأسماليين على التحكم في عملية الإنتاج ومصادرة ناتجها، تعتمد على النجاح في إعادة إنتاج قواهم المبنية على الطبقة، وعلى عزل تلك القوى عن أشكال اتخاذ القرار الأكثر ديمقراطية وجماعيةً. تاليًا، فإن الخط الثالث من النقد الماركسي للرأسمالية يُبرز الدرجة التي تخلق بها الرأسمالية قوى اجتماعية خاصة (private social powers) متموضعة في محيط «اقتصادي» منفصل في الحياة الاجتماعية، يكون خارج نطاق التحاور «السياسي» العام والصريح، وخارج حدود معايير المُساءلة الديمقراطية المُعلنة. وربما أن أفضل طريقة إلى فهم ذلك هي في إطار مقارنة تاريخية. فطرائق الإنتاج التي سبقت الرأسمالية كالإقطاعية مثلًا قد تضمنت المصادرة القهرية

(6) Anthony Brewer, *Marxist Theories of Imperialism: A Critical Survey*, 2nd ed. (London: Routledge, 1990), pp. 26-36, and Schmitt, *Introduction to Marx and Engels: A Critical Reconstruction*, pp. 100-113.

المباشرة لفائض العمل من جانب الطبقة المسيطرة، وهي طبقة النبلاء مالكي الأرض الذين كانت قوّتُهم اقتصادية وسياسية في آن. وإذا لم يتمكّن القِن (العبد) من توفير فائض العمل لسيده [اللورد]، فإن ما يعنيه ذلك من الناحية الاجتماعية لم يكن مجرّد فشل لصفقة وحيدة، وإنما اعتُبر تحديًا مباشرًا للنظام السياسي - الاقتصادي الذي استندت إليه المكانة الاجتماعية للسيّد النبيل. وإن كانت ردة فعل ربّ العمل [السيّد] على ذلك هي من خلال توظيفه للقوة القهرية المتاحة له، فإن ذلك لم يُعدّ إجراءً غير عادي في سياقٍ اجتماعي تم فيه إدماج الجوانب الاقتصادية والسياسية للحياة الاجتماعية بهذه الطريقة.

في أي حال، فمن غير المألوف نسبيًا (مع أنه بالتأكيد ليس شيئًا لم يُسمع به) في سياق رأسمالي حديث، أن يستعمل أصحابُ العمل القوةَ القهرية المباشرة باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من استخراجهم لفائض العمل. وبدلاً من ذلك، يُجبَر العمال على أن يعملوا، وأن يخضعوا لتحكم الرأسماليين في مكان العمل، وذلك من طريق ما يُسميه ماركس بـ «الإكراه المخفف للحياة الاقتصادية» (dull compulsion of economic life)، أي المتطلبات اليومية التي لا تَرْحَم لجني ما يكفي [من المال] لدفع أجرة البيت وتوفير المأكل. وإن التدخل المباشر للسلطة السياسية المُعَرّفة رسميًا والقوة القهرية المباشرة ضمن مكان العمل الرأسمالي هما الاستثناء وليسا القاعدة. فالقوى الاجتماعية للمستثمرين وأصحاب العمل الرأسماليين كامنة ومخفية في هذا المجال الاقتصادي المجرّد من السياسة والمخصخص، وهي قوى لا تُفهَم بأنها قوى سياسية أصيلة، بل بأنها امتيازات فردية مصاحبة لملكية الممتلكات الخاصة. وبما أن هذه القوى [حقوق التصرف] تُفهم باعتبارها من خواص «الملكية الخاصة»، فإنها تُجعل غير قابلة للمساءلة ديمقراطيًا (إذ ليس من شأن أحدٍ في أي حال أن يتدخل في ما يفعله كلٌ منا في ملكيته الخاصة به). علاوة على ذلك، وبسبب اعتماد الدولة الهيكلي على الاستثمار الخاص، فإن الحكومة مجبرة واقعيًا على أن تخدم المصلحة بعيدة المدى للطبقة الرأسمالية (وليس بالضرورة ما يتواءم مع الرأسماليين كأفراد). وعدم تمكّن الحكومات من خلق الظروف السياسية التي يرى الرأسماليون أنها مناخ صديق للأعمال، سوف يؤدي إلى أن يرسل المستثمرون الرأسماليون رؤوس أموالهم إلى مكان

آخر تتوافر فيه مكاسب أكبر، تاركين الحكومة متربّعة على أزمة اقتصادية قد تكون كارثية سياسيًا إلى حد كبير لشاغلي الوظائف الحكومية. وبقدر ما يكون السياسيون من الأحزاب الرئيسة كافة مدركين لهذا الاعتماد البنيوي على عملية الحفاظ على مناخ صديق للأعمال، يُستثنى بالنتيجة مجال واسع من توجهات السياسات الممكنة (أي تلك السياسات التي تُفهَم على أنها تهديد لربحية الاستثمار الخاص). وإن قوة الفيتو الضمنية هذه على السياسة العامة هي، بَعدُ، معنى آخر حاجَّ الماركسيون فيه بأن الرأسمالية غير ديمقراطية.

إذًا، فالرأسمالية تقوم بفعالية من خلال هذه الطرائق بخصخصة [تجعلها ملكية خاصة] القوى الاجتماعية للمستثمرين وأصحاب الأعمال الذين يُوظِّفون الآخرين، وتضعها في بيئة اقتصادية مُخصخصة، بمعنى أن تكون في منأى عن مجال السياسة، أو الشؤون العامة، أو الدولة. ولا شيء من هذا هو غير قابل للتحدي من حيث المبدأ أو لم يسبق أنه واجه التحدي بالفعل؛ فمنظومة التنظيم الاجتماعي التي تُبنى افتراضيًا على القوى الاجتماعية المُخصخصة (privatized social powers) هي منظومة تحفّ بها التناقضات والتوترات. وتسلط المادية التاريخية (historical materialism) الضوء على هذه القوى، وعلى دفاعاتها الهيكلية والأيديولوجية، لكي تُخضِعها للتمحيص النقدي. وإن هدف هذا التحليل النقدي للهياكل التاريخية هو إتاحة التعرف إلى الإمكانات التاريخية الحقيقية للتغيير التقدمي الاجتماعي.

إن الرأسمالية بوصفها منظومة للتنظيم الاجتماعي، وطريقة في الحياة، تفترض مسبقًا كجزء من هيكلها مجالًا اقتصاديًا مخصخصًا ومفرّغًا سياسيًا في آن، وبالمثل، فإنها تفترض دولة سياسية، وعامة [أي الفصل التام بين ما هو خاص وما هو عام]. والأبعد من ذلك، أن هذا الفصل مشمول في ممارسات ورموز ثقافية متنوعة نبدو فيها لأنفسنا أفرادًا خصوصيين، وعمالًا، ومستهلكين، ومواطنين يملكون حقوقًا، يواجهون عالمًا مُقررًا مسبقًا يجب أن نختار فيه أكثر الوسائل كفاءة لتحقيق أغراضنا الخاصة. إن التعريف الضيق للرأسمالية بأنها تعني الاقتصاد - ومن ثمّ أنّ الماركسية تعني التحليل الاقتصادي - فيه إغفال للنقطة الحاسمة بأن أشكالًا معينة من التنظيم والممارسة السياسية والاجتماعية

مرهونة بالحقيقة الاجتماعية الرأسمالية، وهي متورطة في الصراعات السياسية حول إعادة إنتاج - أو تحويل - أسلوب الحياة ذلك بأكمله.

التنظير في الهرمية العولمية: من النظريات الكلاسيكية للإمبريالية إلى المنظومة العالمية الحديثة

من بين مساهمات النظام الفكري الماركسي الأكثر تأثيرًا في دراسة السياسة العالمية، تلك التي تهدف إلى التنظير حول الهرميات العولمية للقوة والثروة، بما فيها نظريات الإمبريالية (imperialism). وبحسب الكتاب المؤثر لأنطوني برُوَر (Anthony Brewer) الذي يحظى بتقدير واسع[7]، فإن ماركس نفسه لم يستعمل في الحقيقة عبارة «الإمبريالية» قط. يُضاف إلى ذلك أن تأويل برُوَر لمناقشات ماركس القليلة نوعًا ما في الموضوع يوحي بأن الاستعمارية (colonialism) ليست ضرورية للرأسمالية: «إن الرأسمالية لا تحتاج إلى منطقة خلفية أو منطقة نائية خاضعة لها، لكنها تستعمل تلك المنطقة وتستفيد منها إن وُجدت»[8]. ومع أنه لم يكن لديه الكثير ليقوله عن الإمبريالية بالذات، فإنه في ما يتعلق بديناميات التوسع لدى الرأسمالية والتي نميل هذه الأيام إلى ربطها بالعولمة، كان ماركس ذا نبوءة مسبقة:

> «إن البورجوازية، بحكم التحسين المتسارع في أدوات الإنتاج كافة، وبالتسهيلات الضخمة في وسائل الاتصال، تَجُرُّ الأمم جميعها، حتى أكثرها همجية، إلى التحضّر (civilization). إن رخص أسعار السلع هو سلاح المدفعية الثقيلة الذي تدك به أسوار الصين كافة، والذي به تُرغِم أولئك الهمجيين الكارهين للأجانب بعناد متزمت على الاستسلام. وهي تُرغم الأمم كافة، تحت طائلة الانقراض، على تبني الطرائق البورجوازية في الإنتاج؛ فهي تُجبرهم على أن يتبنوا ما تُطلق عليه تعبير التحضُّر (civilization) في أوساطهم،

(7) Brewer, Ibid., p. 25.

(8) المصدر نفسه، ص 57.

أي أن يُصبحوا هم أنفسُهم بورجوازيين. وبكلمة واحدة، فإن البورجوازية تخلق عالمًا على صورتها هي»[9].

من الواضح أن الرأسمالية بالنسبة إلى ماركس لم تكن ظاهرة «محلية» خالصة، محصورة بشكل مُحكم في الأوعية الجغرافية للدول القومية الحديثة، بل إن دينامياتها التوسعية (المتجذرة في ضرورات التراكمية التنافسية) قد فاضت عن تلك الحدود وتباعدت عن النطاق الجغرافي للسلطة السياسية التي قاعدتها الدولة. فبالنسبة إلى ماركس، كانت لقوى رأس المال الاجتماعية المخصخصة آفاقٌ عولمية منذ زمن طويل. فقد فكر ماركس في أن الأنشطة الدولية لرأس المال الصناعي (الذي يختلف عن تجارة رأس المال الذي يتعامل به التجار) كانت تتضمن إمكان تحويل التنظيم الاجتماعي للإنتاج على نطاق عالمي، بحيث تنشر وتُكثِّف التنظيم الرأسمالي للإنتاج وتُوسِّع القوى المنتجة اجتماعيًا إلى حد كبير. وقد اعتقد ماركس، بما يتناسب مع تحليله الديالكتيكي للرأسمالية، بأن هذه العملية تجُرّ معها جوانب تقدمية وجوانب تراجعية، وتُولد معاناة جماعية، وكذلك احتمالًا للتغيير النوعي، وكما كان يأمل، تغييرًا اجتماعيًا تقدميًا.

خلال الحقبة المبكرة من القرن العشرين، وبظهور بوادر الحرب العالمية الأولى، برز جيل من الكتاب الماركسيين الذين يُقرَنون بشكل أنسب بنظرية الإمبريالية. وكان من ضمن هؤلاء روزا لوممبرغ (Rosa Lumemburg)، ورودولف هيلفردنغ (Rudolf Hilferding)، ونيكولاي بوخارين (Nicolai Bukharin)، فضلًا عن أشهرهم وهو فلاديمير لينين (Vladimir Lenin). وقد حاجّ هؤلاء الكتّاب بأن العمليات المتقدمة في التراكمية الرأسمالية كانت تدفع البلدان الرأسمالية الرئيسة نحو التوسعية الاستعمارية [الكولونيالية]. ومع أن الآليات المحددة التي دفعت

---

(9) مرة أخرى، قد نشير على لسان ماركس إلى المعايير الثقافية المسيطرة والمتمركزة في أوروبا، والتي لم يكن هو نفسه بريئًا منها. انظر: Sayer, *Capitalism and Modernity*, pp. 14-20.

وإن كان التمركز حول أوروبا متأصلًا في الماركسية على هذا النحو أم لا، فهذا أمر مثير للجدل. ومن وجهة نظري الخاصة، فإن هذا وباختصار ليس صحيحًا بالضرورة، خصوصًا في ما يتعلق بتلك الأشكال من الماركسية التي تنبذ الحتمية الاقتصادية وطرائق الفهم الغائية للتاريخ. انظر: Mark Rupert, «Reading Gramsci in an Era of Globalising Capitalism,» *Critical Review of International Social and Political Philosophy*, vol. 8, no. 4 (2005), and Marx, *Selected Writings*, pp. 248-249.

الرأسمالية نحو الاستعمارية قد تنوعت (مثل البحث عن مواد خام، أو الإنتاج الفائض عن الحاجة والذي يتطلب البحث عن أسواق جديدة، أو التراكم الزائد عن الحاجة ما دعا إلى تصدير رأس المال)، فقد تلاقت أفكارهم حول فكرة أن البلدان الرأسمالية المتقدمة سوف تكون مدفوعة بضرورات تراكم رأس المال إلى دعم التوسع العالمي لتكتلاتهم الاحتكارية الكبرى المكونة من رأس المال الصناعي - المالي. وفي عالم محدود خضع فيه معظم دول العالم للاستعمار من واحدة أو أخرى من القوى الإمبريالية الكبرى، كان يُنظر إلى «المنافسة بين الإمبرياليين» بوصفها السبب الأكثر احتمالًا للصراع، وقد بدت الحرب العالمية الأولى تأكيدًا لذلك الاتجاه. وقد واجهت النظريات الكلاسيكية الإمبريالية نقدًا حادًّا في ما يتعلق بتمثيلها نوعًا من نزعات الحتمية الاقتصادية (economic determinism)؛ أي فكرة أنّ العمليات المتأصلة في الاقتصاد هي المقرر الأولي للحياة الاجتماعية والسياسية.

في سبعينيات القرن الماضي، قام إيمانويل فالرشتاين (Immanuel Wallerstein) وآخرون بصوغ شكل مختلف للنظرية الدولية الماركسية ركّز على المفهوم الإبداعي والجدلي للنظام العالمي الحديث (Modern World System). وقد أصيب فالرشتاين بالإحباط من العُرف السائد في التحليل والذي يتعامل مع «المجتمعات» الفردية بوصفها وحدات تحليل، ويجرّدها من علاقاتها الاجتماعية التاريخية ذات النطاق العولمي والتي، بحسب ما حاجّ في تفصيل تاريخي مستفيض لدراسات رئيسة، شكلت تطورها السياسي والاقتصادي بشكل عميق. وقد فُهم النظام العالمي لناحية المفاهيم بأنه يشتمل على أنظمة سياسية ونظم فكرية سياسية متعددة يضمها هيكل اجتماعي مهيمن غير عادل؛ أي هو نوع من تقسيم عولمي للعمل، تسيطر فيه البلدان «المحورية» وتستغل المناطق «المحيطية» [نظرية الاعتمادية الاستغلالية بين الدول الغنية (المحور) والدول الفقيرة (المحيط)]. وبحسب فالرشتاين ومنظري النظام العالمي (world-system)، فقد تضمنت الرأسمالية إنتاج السلع التي يتم تبادلها في الأسواق لغاية الربح، وذلك بدلًا من كونها نظامًا معينًا للتحكم في العمالة أو استغلالها. وبحسب ذلك التعريف أصبح من الممكن الادعاء بأن النظم العالمي الحديث

كان منحازًا رأسماليًا منذ أزمة الإقطاعية الأوروبية وظهور اقتصاد عالمي وليد خلال «القرن السادس عشر الطويل» (1450 - 1620م). «لقد وُصف الاقتصاد العالمي الرأسمالي بأنه يتميز بتقسيم محوري للعمل بين عمليات إنتاج شبه محورية [عادة تُؤدّى من جانب عمال يتقاضون الأجر اليومي] وعمليات إنتاج محيطية [تكون في الإنتاج الأولي على الأرجح، وغالبًا ما تطبق أساليب قهرية للسيطرة على العمال]، ما أدى إلى تبادل غير متساوٍ لمصلحة أولئك الذين يتعاملون مع عمليات الإنتاج شبه المحورية»[10].

لقد تميزت سياسة المنظومة العالمية الحديثة بمحاولات متكررة من الدول ذات الطموح الإمبريالي (من إسبانيا الهابسبورغية، إلى فرنسا النابليونية، إلى ألمانيا النازية) في تأكيد سيطرتها السياسية على هذا الهيكل العولمي، لتوُاجَه بإحباط بسبب سريان آلية توازن القوى من النوع المألوف لدارسي تخصص العلاقات الدولية الواقعيين. وإن سريان آلية توازن القوى هذه بين الدول، والتي تُشكل المنطق السياسي المميَّز للمنظومة العالمية الحديثة، قد منع انحطاطها إلى إمبراطورية عالمية موحدة سياسيًا، والتي اعتقد فالرشتاين وأتباعه بأن «نفقاتها العامة» ستؤدي في النهاية إلى تجميد التراكم العولمي وتضع النهاية للاقتصاد الرأسمالي العالمي. وعوضًا عن ذلك، كما يُحاجّ الفالرشتاينيون، تم تشكيل المنظومة العالمية وآلياتها الدورية في التراكمية من خلال صعود وانهيار منظومات حفظ النظام السياسي «الهيمنية» ذات النفقات العامة المنخفضة نسبيًا، والمتمركزة على دول فاعلة اقتصاديًا ورائدة في الابتكار، والتي مارست القوة العولمية من دون أن تفرض إمبراطورية عولمية: مثل هولندا في القرن السابع عشر، وبريطانيا في القرن التاسع عشر، والولايات المتحدة في القرن العشرين. وقد تم الاحتفاءُ بنظرية فالرشتاين على نطاق واسع، ثم ووجِهت في ما بعد بنقد واسع بسبب اعتمادها على الحتمية الاقتصادية وميلها إلى تفسير بعض التطورات التاريخية المعينة في إطار المتطلبات المزعومة للمنظومة العالمية

(10) Immanuel Wallerstein, *World-Systems Analysis* (Durham, OH: Duke University Press, 2004), p. 17.

الرأسمالية. ففي نظرية فالرشتاين، تم تقليص الطبقات، والدول، والأشكال الأخرى من الهيئات السياسية إلى تعبيرات في الهيكل العولمي، ما جعل من الصعب تصوّر أي أنواع من النظريات أو الممارسات التي يمكن أن تؤدي إلى التغيير أو التحوّل. وفي الجزء التالي، سوف أناقش تطور النظرية الجدلية [الديالكتيكية] في إطار الماركسية الغربية والنظرية النقدية، وسأُفسّر كيف أن هذه التطورات النظرية تزودنا بمصادر مفاهيمية مهمّة لإعادة طرح النظريات الماركسية المتعلقة بالقوة العولمية في أشكال أكثر ديالكتيكيةً وأكبر تمكينًا.

الماركسية الغربية والنظرية النقدية

لقد أدّت الثورة البلشفية (the Bolshevik revolution) وصعود الماركسية السوفياتية الرسمية في «الشرق» إلى إعطاء خلفية لتطوير «الماركسية الغربية»، وهي فصيلة من النظريات الإبداعية التي انبَنَت على جوانب من النظام الفكري الماركسي الكلاسيكي، وتفاعلت معه وضده في آن واحد. أما توقعات الماركسية بأن الثورة البروليتارية (proletarian revolution) [العمّالية]، بمجرد اشتعالها، سوف تجتاح العالم الرأسمالي المتقدم، فقد واجهت خيبة أمل مريرة في بدايات القرن العشرين. أنجبت الثورةُ الروسية الاشتراكية في أُمة واحدة، وتُرك الماركسيون في الغرب يتأملون في الأسباب التي أدت إلى عدم تبلور ثورة الطبقة العاملة في بلادهم، وتاليًا، في أسباب انتصار الفاشية في بعض البلدان الغربية. أما الماركسية السوفياتية الرسمية فسرعان ما تصلّبت في شكل دغمائية ستالينية صارمة في خدمة دولة الحزب الواحد، ما أدى إلى كبت الخطاب النقدي والتقرير الذاتي الاجتماعي بدلًا من تمكينهما. وهذا هو السياق التاريخي الذي قد نفهم من خلاله الماركسية الغربية والنظرية النقدية، ليس في إطار نقد الرأسمالية فحسب، ولكن أيضًا في إطار نقد موازٍ للوضعية (positivism) والحتمية الاقتصادية في كونهما طريقين لفهم الحياة الاجتماعية. وكما جاء في الملخص اللائق للمُنظر النقدي دوغلاس كِلنر (Douglas Kellner)، فإن «أولئك الأفراد الذين أصبحوا يُعرَفون بـ«الماركسيين الغربيين» لمسوا الحاجة إلى أن

يهتموا بالوعي، والذاتانية، والثقافة، والعقيدة، وفكرة الاشتراكية، تحديدًا لأنهم أرادوا أن يجعلوا التغيير السياسي الراديكالي ممكنًا»[11]. وسوف أُسلّط الضوء على المساهمات الجوهرية لمسارين رئيسين من مسارات الفكر الماركسي الغربي، وهما: النظرية النقدية (critical theory) المرتبطة بمدرسة فرانكفورت (the Frankfurt School)، والماركسية الجدلية (dialectical Marxism) المرتبطة بأنطونيو غرامشي (Antonio Gramsci) وأتباعه (الذين أعتبر نفسي واحدًا منهم).

يشير تعبير مدرسة فرانكفورت إلى مجموعة من المنظرين الذين ارتبطوا أصلًا بمعهد الأبحاث الاجتماعية في جامعة فرانكفورت الذي انطلق في العشرينيات من القرن العشرين. وفي بعض الجوانب، عمِل هؤلاء المنظّرون ضمن روح النقد الماركسي للتأثير المُفقد للتمكين والذي يخصّ الحداثة الرأسمالية، ولكن من جوانب أخرى، ابتعد أولئك المنظّرون عن الأشكال الماركسية الأكثر قربًا من الاتجاه الماركسي السائد. وقد بدأ اثنان من المنارات الريادية للمدرسة الفرانكفورتية، وهما ماكس هوركهايمر (Max Horkheimer) وثيودور أدورنو (Theodor Adorno) «بفقدان ثقتهما في إمكان أن تثور الطبقة العاملة في وجه انتصار الفاشية وأن تُدمَج العمالة في المنظومة الرأسمالية في البلدان الرأسمالية الديمقراطية»[12]. يضاف إلى ذلك أنهم رأوا كيف أن الماركسية في الاتحاد السوفياتي قد تحولت إلى مبدأ متعنّت في الحتمية الاقتصادية الذي قُدِّس باعتباره «علمًا» موضوعيًا. وفي وجه هذه التطورات، أراد هؤلاء المنظّرون [الماركسيون الغربيون] الاحتفاظ بدور نقدي للنظرية الاجتماعية يحتمل إمكان التقدمية، لكنهم كانوا قد ضاقوا ذرعًا بانشغال الماركسية الأرثوذكسية بالإنتاج (كما فُهم بالمعنى الضيق) وبالتركيز على الدور التاريخي للبروليتاريا أو الطبقة العمالية. وقد كان المنظرون النقديون متشككين للغاية في إمكان التوصل إلى أنماط المعرفة المثبتة موضوعيًا بمعزل مستقِل عن السياق الاجتماعي، وبمعزل عن الممارسات والمعايير السائدة. وقد أثاروا شكوكًا حول الانقسام

---

(11) Douglas Kellner, *Critical Theory, Marxism and Modernity* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1989), p. 12.

(12) المصدر نفسه، ص 105.

الثنائي بين ما هو وما يجب، وبين الحقيقة والقيمة، وبين الموضوع المعروف والشخص العارف، والتي شكّلت أساسًا للأشكال «الوضعية» (positivist) من ادعاءات المعرفة العلمية وما يرتبط بها من قوالب فكرية [أي إنهم أشاروا إلى جوانب التناقض بين الممارسة الماركسية ومرتكزات الفلسفة الوضعية]. وقد كان هوركهايمر وأدورنو، بشكل خاصّ، ناقِدَين حادّين لفكرة «العقل الأداتي» (instrumental reason)، وهي تطبيق العقلانية التقنية على الوسائل (أي اختيار أكفأ أداة لتحقيق هدف محدد مسبقًا) التي تدّعي الحيادية في ما يتعلق بالأهداف [أي إن الهدف محايد بالنسبة إلى الوسائل]. وعلى العكس من ذلك، فإن بناء ادعاءات المعرفة هو ممارسة اجتماعية هادفة كأي نشاط اجتماعي آخر، وليس أقل، والنظرية محشوّة بالقيم والمعايير الاجتماعية، ومحفوفة بالمضامين السياسية بالنسبة إلى المستقبل، سواءٌ أكانت تلك المضامين صريحة أم ضمنية. إذًا، فالنظريات التي تدعي الحقيقة الموضوعية، هي نظريات مضلِّلة بعمق؛ فهي من جانب معين تلقي الضبابية على الالتزامات المعيارية التي تأسست عليها ادعاءاتها بالصدقية، ومن جهة أُخرى تُنكر أن القيم المعيارية البديلة والعوالم المستقبلية المحتملة تصبح عرضة للخطر في مزاعم المعرفة التي تطرحها النظرية على أنها حقائق. إن النظم الفكرية الخاصة بالقرن العشرين، والتي تشكل أساسًا للمجتمعات التي تُدار بطريقة بيروقراطية في الشرق والغرب، والتي أيضًا تتغلغل فيها الفلسفة الوضعية والعقل الأداتي، قد أدّت إلى تجميد الخطاب النقدي.

بالمثل، كان الماركسي الإيطالي أنطونيو غرامشي الذي سُجن في سجون موسوليني الفاشية في العقد الأخير من عمره، ناقدًا حادًا لأشكال المعرفة ذات النظرة الاقتصادياتية والوضعية، بما فيها أشكال الماركسية المبنية على الحتمية الاقتصادية. ولقد أصرّ غرامشي على وضع عملية بناء المعرفة الإنسانية في سياقات اجتماعية تاريخية معيّنة، ومن خلال نقده المُدمّر لماركسية بوخارين (Bukharin) الاقتصادياتية والعلمية، سَخِر من «أيّ صيغة منتظمة تُقدَّم على أنها حقيقة خارج التاريخ، أي على أنها مسلّمة تجريدية خارج نطاق الزمان

والمكان، معتبرًا إياها مادّياتية ميتافيزيقية»[13]. ولم تكن الماركسية بالنسبة إلى غرامشي هي الحقيقة الموضوعية للتاريخ، بل كانت طريقة لقول قصة التاريخ من داخل السياق التاريخي الرأسمالي، وهي قصة يمكن أن تدفع الناس إلى أن ينظروا إلى آفاق مستقبَلية ممكنة لما بعد الرأسمالية وأن يسألوا أنفسهم كيف يمكنهم أن يعملوا سويًا ليصلوا من هنا إلى هناك.

تبعًا لذلك، طوَّر غرامشي نظرية الهيمنة (hegemony) بوصفها شكلًا من أشكال القوة السياسية والتي اعتمدت بقوة على القبول [الموافقة] أكثر من اعتمادها على الإكراه. ففي الموقف الاجتماعي الهيمني، تقوم الجماعات المسيطرة (الطبقات، وأجزاء الطبقات، وحلفاؤهم المتنوعون) بصوغ رؤية اجتماعية تزعم أنها تخدم مصالح الجميع، ويستعملون حوافز انتقائية لاجتذاب شركاء أصغر لتحالفهم ولتقسيم المعارضة وإضعافها. وقد اعتقد غرامشي أنه في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة، حيث كان المجتمع المدني متطورًا إلى حدّ بعيد، يمكن أن يتم تعزيز قوة الهيمنة والطعن فيها في منتديات الثقافة الشعبية، والتربية، والصحافة، والأدب، والفن، وكذلك في الأحزاب السياسية والنقابات العمالية. وفي ظل ظروف الهيمنة، قد يتم توجيه الجماعات الاجتماعية المرؤوسة [ذات المكانة الأدنى] للموافقة على قوة الجماعات المسيطرة، ما يُلغي الحاجة إلى الاستعمال الواسع للقوة الإكراهية المباشرة (والتي من الواضح أنها قوة جائرة). وفي أي حال، فقد جادل غرامشي بأن الهيمنة لم تكن خالية من العيوب، أي إنها لم تكن أيديولوجية مسيطرة تمنع أي احتمال للنقد. وإنما الهيمنة على العكس من ذلك، يمكن تحديها، لا بل يجب تحديها باستمرار في جميع أنحاء المجتمع المدني. وقد أمل غرامشي بأنه يمكن بهذه الطريقة تحدي الثقافة الرأسمالية المُجَزّأة والمجرّدة من الطابع السياسي، وذلك من جانب ثقافة سياسية مناهضة للهيمنة، وبأنه قد يتم توجيه الناس كي ينظروا إلى حياتهم الاقتصادية كموضوع له أهمية سياسية، وبأنهم قد يبدأون بالتشكيك في التقسيم الهيكلي للرأسمالية بين الجوانب الاقتصادية والجوانب السياسية للحياة

(13) Antonio Gramsci, *Selections from the Prison Notebooks*, edited by Quentin Hoare and Geoffrey N. Smith (New York: International Publishers, 1971), p. 437.

الاجتماعية. وقد رأى غرامشي أنّ هذا الاحتمال الأخير هو الشرط الضروري المُسبَق للإرساء المتزامن للديمقراطية في كل من الحياة الاقتصادية، والثقافية، والسياسية، وأنّه بوابة لمستقبَلات متنوعة ممكنة لما بعد الرأسمالية[14].

تحليل نقدي معاصر للقوة العولمية

إن أشكال النظرية النقدية التي طورتها مدرسة فرانكفورت وغرامشي قد تقودنا إلى النظر ببعض التشكك في ادعاءات العلمية الموضوعية المرتبطة بأشكال الفلسفة الوضعية في نظرية العلاقات الدولية، وفي الحتمية الاقتصادية التي بُنيت عليها النظريات الكلاسيكية المتعلقة بالإمبريالية أو نظرية المنظومة العالمية. في الواقع، اعتمد المنظّرون المعاصرون هذه المصادر ومصادر فكرية أخرى ذات صلة، من أجل البدء في بناء نظريات نقدية للسياسة العالمية. وقد ظهرت مساهمات رائدة في بدايات الثمانينيات من القرن العشرين من مفكرين أمثال ريتشارد آشلي (Richard Ashley)، وروبرت كوكس (Robert Cox)، وآندرو لينكلايتر (Andrew Linklater).

بدأ آشلي (الذي اعتمد كثيرًا في البداية على المُنظّر الاجتماعي النقدي المعاصر يورغن هابرماس (Jurgen Habermas)، لكنه أصبح في ما بعد أكثر ارتباطًا بفلسفة ما بعد البنيوية، انظر الفصل الحادي عشر) في تطوير نقد لفلسفة كينيث والتز (Kenneth Waltz) في الواقعية الجديدة التي، بحسب مُحاجّته، تُعيد تأطير الواقعية الكلاسيكية (التي تركز على التفسير الفاعل للممارسات البراغماتية، والحاذقة، والخلّاقة في إدارة شؤون الدولة) إلى نظرية إيجابية تكون فيها السياسة العالمية نفسها قد تم تجريدها من الطابع السياسي، واختزالها لتصبح منطقًا اقتصاديًا يتعاطى مع العالم الذي يواجهه كإحدى المسلّمات، ولا يبحث إلا في ما يتعلق بِـ«الإنجاز الكفؤ لأي أهداف مطروحة أمام الفاعل السياسي»[15]. أما المسائل المتعلقة بالغايات السياسية فهي مُفرّغة

---

(14) Rupert, «Reading Gramsci in an Era of Globalising Capitalism».

(15) Richard Ashley, «The Poverty of Neorealism,» in: Robert Keohane, ed., *Neorealism and Its Critics* (New York: ColumbiaUniversity Press, 1986), p. 292.

من دراسة السياسة العالمية، كما أن قدرة النظرية على أن تتفكر نقديًا في العوالم البديلة المحتملة فمرفوضة على نحو فعال. والنتيجة، بحسب آشلي، هي «إفقار الخيال السياسي واختزال السياسة الدولية لتصبح ساحة قتال يتعارك فيها العقل الاختصاصي ضد العقل الاختصاصي الآخر في خدمة غايات غير قابلة للنقاش»[16]. وهناك منظّرون آخرون في تخصص العلاقات الدولية النقدية، أمثال لينكلايتر[17] ممن اعتمدوا على فكر هابرماس أيضًا، سعوا إلى إعادة التجريد لفكرة الدولة، وإعادة إدماج عمليات التفكير الاجتماعي و«أخلاقيات الحوار» ضمن تصوّر معياري لِبُنيَة المجتمع السياسي على المستويات كافة. وكما يُوضّح ديفيتاك[18] «فإن أخلاقيات الحوار تُنمي المِثالية العالمية في أن التنظيم السياسي للبشرية يتم تقريره من خلال عملية حوار تكون فيها المشاركة مفتوحة لجميع من يُعدّ أنه يتأثر بالقرار».

وقد اعتمد روبرت كوكس[19] كذلك على فكرة النظرية النقدية في إثارة التساؤلات حول الطرائق السائدة في التنظير في السياسة العالمية؛ إذا نظرنا إلى الواقعية الجديدة بوصفها نوعًا ينتمي إلى النظرية الوضعية أو نظرية «حل المشكلات»، «فإن الواقعية الجديدة تَعتبر ضمنًا أن عملية الإنتاج، وعلاقات القوة التي تكمن فيها، هي عنصر مُسَلّم به من عناصر المصلحة القومية، وتاليًا فإنها تعتبرها أحد مؤشرات المصلحة القومية»[20]. وعلى افتراض ما هو في حاجة إلى أن يُفَسّر، تصِف الواقعية الجديدة أنماطًا في تسيير القوة بين الدول من دون الاستفسار عن العلاقات الاجتماعية التي يتم من خلالها إنتاج تلك القوة.

---

(16) المصدر نفسه، ص 297.

(17) Andrew Linklater, «The Achievements of Critical Theory,» in: Steve Smith, Ken Booth and Marysia Zalewski, eds., *International Theory: Positivism and Beyond* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1996).

(18) Richard Devetak, «Critical Theory,» in: Scott Burchill [et al.], eds., *Theories of International Relations* (New York: St Martin's Press, 1995), p. 172.

(19) Robert Cox, «Social Forces, States and World Orders: Beyond International Relations Theories,» in: Robert Keohane, ed., *Neorealism and its Critics* (New York: Columbia University Press, 1986).

(20) المصدر نفسه، ص 216 - 217.

يضاف إلى ذلك أن تلك العلاقات ذاتها لديها تاريخ، وعملية إنتاج، ولا داعي لبقائها إلى الأبد على الشكل الذي نراها فيه الآن. وتبعًا لذلك، يتبنى كوكس ما يَدعوه طريقة «الهياكل التاريخية»، حيث «تتوقف قوة الدولة عن كونها العامل التفسيري الوحيد وتصبح جزءًا مما يجب تفسيره»[21]:

«يمكن تمثيل وضع العالم على أنه نمط من القوى الاجتماعية المتفاعلة تمارس فيه الدول دور الوسيط، لكن المستقل بين الهيكل العولمي للقوى الاجتماعية والتشكيل المحلي للقوى الاجتماعية ضمن بلدان معينة... ويُنظر إلى القوة على أنها منبثقة من عمليات اجتماعية بدلًا من التعاطي معها على أنها معطيات على شكل قدرات مادية متراكمة، أي في كونها نتيجة لهذه العمليات (إذا أعدنا صوغ أفكار ماركس، في إمكاننا أن نصف الرؤية الواقعية الجديدة الأخيرة بأنها «وثنية القوة» (fetishism of power)»[22].

عندئذٍ ستتخذ المقاربة النظرية النقدية للسياسة العولمية (global politics) منظورًا علائقيًا، ذا طابع عملياتي، وستسعى إلى إظهار كيف أن القوى الاجتماعية (الطبقات، والحركات الاجتماعية... إلخ)، والدول، والنظم العالمية مترابطة معًا في كوكبة خاصة من الهياكل التاريخية. وسوف تتجه هذه المقاربة إلى البحث في الطرائق التي تم فيها اجتماعيًا إنتاج هذه الهياكل التاريخية – بما تتضمنه من جوانب سياسية، وثقافية، واقتصادية – وفي الطرائق المتنوعة التي تقوم بها هذه الهياكل بتمكين الوكلاء الاجتماعيين المختلفين، وفي أنواع المقاومات التي تُولّدها علاقات القوة تلك. كما ستسعى هذه المقاربة إلى الإضاءة على التوترات والإمكانات ضمن الهياكل التاريخية للحاضر، من أجل أن تفتح آفاقًا سياسية وأن تُمكِّن الوكلاء الاجتماعيين، المتموضعين ضمن تلك الهياكل، من تخيّل العوالم البديلة الممكنة، وأنْ تُمكّنهم في النهاية من البدء بإدراك تلك العوالم. ولقد تمت مناقشة الرؤية المتعلقة بالنظرية – والتي يدافع عنها كوكس – وتوصيفه لِـ«نظرية حل المشكلات» في الفصل الأول.

---

(21) المصدر نفسه، ص 223.

(22) المصدر نفسه، ص 225.

لقد ظهر في الآونة الأخيرة ما يشبه النهضة لدى النظرية الماركسية الدولية التي بدأت خلال التسعينيات، لتبلغ أوجها مع توجّه الولايات المتحدة نحو السيطرة العسكرية والحرب الوقائية بعد عام 2001. ومن أبرز المساهمات كان النقد الماركسي الذي قدّمه جستن روزنبرغ (Justin Rosenberg) في نقد المقاربات الواقعية لنظرية العلاقات الدولية التي اتّهمها بأنها «في إمكانها أن تدرك أن الدولة الحديثة تهدف إلى تحريك الاقتصاد [حشده]، لكن هذا لا يعنى أن الاقتصاد هو جزء من كُلٍّ عبر وَطَني (transnational) ينتج تأثيرات سياسية مهمّة بشكل مستقل عن وكالة الدولة»[23]. وبدلًا من تجسيد الدُّول بوصفها وكلاء السياسة العالمية ذوي الامتيازات عبر التاريخ، يسعى روزنبرغ إلى إعادة تحديد سياق الجغرافيا السياسية (الجيوسياسية أو جيوبوليتيك) (geopolitics) ضمن «هياكل أوسع لإنتاج وإعادة إنتاج الحياة الاجتماعية»[24]. وفي ظل الظروف الاجتماعية للحداثة الرأسمالية، حيث يتحقق الفصل الهيكلي بين الحياة الاقتصادية والحياة السياسية، فإن هذا «يعني أن ممارسة القوة الإمبريالية، مثلها مثل القوة الاجتماعية المحلية، سوف يكون لها جانبان مترابطان، وهما: جانب سياسي عام يهتم بإدارة منظومة الدول (states-system)، وجانب سياسي خاص يؤثر في الاستخلاص [عبر الوطني] للفوائض والتبادل عبر الوطني لها». وفي كلا المجالين، ستواجه الجهات الفاعلة ضغوط المنافسة الفوضوية التي تُميز الهيكل التاريخي ككل. ويُشير روزنبرغ إلى هذه الجغرافيا السياسية الرأسمالية الحديثة بأنها «نوع جديد من الإمبراطوريات: وهي إمبراطورية المجتمع المدني»[25]. وغداة ظهور العمل الرائد لروزنبرغ، قام المُنظران بنو تشك (Benno Teschke) وهانز لاتشر (Hannes Lacher) (انظر القسم المتعلق بالكتاب المنتقى) ببناء تنظيرات ماركسية إبداعية حول انبثاق الجغرافيا السياسية الرأسمالية ضمن منظومة من الدول ذات أقاليم متعددة. ومع التوجّه

---

(23) Justin Rosenberg, *Empire of Civil Society* (London: Verso Books, 1994), p. 13.

(24) المصدر نفسه، ص 6.

(25) المصدر نفسه، ص 131.

العسكري المكشوف في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، بدأت تظهر ملامح إزهار حقيقي للنظرية الماركسية حول السياسة العالمية[26].

الكتاب المنتقى

كتاب هانز لاتشر بعنوان ما وراء العولمة: الرأسمالية، والجغرافيا، والعلاقات الدولية للحداثة[27]

مع اعتراف هانز لاتشر برؤية جستن روزنبرغ بأن الجغرافيا السياسية الرأسمالية تختلف نوعًا عن الجغرافيا السياسية للنظم المطلقة أو الجغرافيا السياسية الإقطاعية، فإنه يقدم مُحاجّة نظرية قوية وتاريخية ضد الفرضية التي تقول إن الدولة الحديثة - ومنظومة الدول تاليًا - قد وُلِدَتا من العمليات التاريخية نفسها التي أدت إلى ظهور الرأسمالية. ووفقًا لمحاجّة لاتشر، فإنّ ظهور نظام من الدول الإقليمية المتنافسة - وهي عملية حرّكتها المقتضيات السياسية الاقتصادية المحددة تاريخيًا للحكم المطلق في أوروبا في حقبة الحداثة المبكرة - قد سبق ظهور العلاقات الإنتاجية الرأسمالية ولا يمكن فهمه بدقة عند اعتباره ناتجًا لها. وفي أي حال، فعلى إثر ظهور العلاقات الإنتاجية الرأسمالية في إنكلترا في القرن السابع عشر، تحولت ديناميات الجغرافيا السياسية المطلقة وتم استيعاب منظومة الدول الإقليمية في داخل نظام رأسمالي بحت في العلاقات الاجتماعية عبر القومية [العابرة للقوميات]، وأصبحت تلك المنظومة جزءًا لا يتجزأ من ذلك النظام. وقد تحوّلت طبيعة السيادة ذاتها حينما قام الحُكم المطلق وفكرة «المُلكية ذات التكوين السياسي» (وهي إحدى الخصائص المميزة للحُكْم المطلق) بإفساح المجال

(26) على سبيل المثال، انظر المقالات المختلفة في: Alejandro Colas and Richard Saull, eds., *The War on Terrorism and the American «Empire» after the Cold War* (London: Routledge, 2006), and Alexander Anievas, ed., «Special Section: Global Capitalism and the States System,» *Cambridge Review of International Affairs*, vol. 20, no. 4 (2007).

(27) Hannes Lacher, *Beyond Globalization: Capitalism, Territoriality and the International Relations of Modernity* (London: Routledge, 2006).

أمام التشكيلات الاجتماعية الرأسمالية التي تعتمد على الفصل الرسمي بين السياسة والاقتصاد، وفصل السيطرة عن الاستملاك. وبهذه الطريقة، يُحاجّ لاتشر بأن «المجال السياسي للرأسمالية قد تم شرخه بواسطة جغرافيا السيادة الإقليمية (sovereign territoriality)»، وأن هذا الانفصال التاريخي الهيكلي قد وضع الدول في حالة من التنافس؛ «فبينما تقف الدولة محليًا منفصلة عن المنافسة بين رؤوس الأموال الفردية، وتسعى إلى تنظيم الاقتصاد من خلال أشكال الحوكمة العالمية مثل حُكم القانون والمال، فإن الدولة في المجال الدولي هي منافِسة، أو في إمكانها هي ذاتها أن تكون مُنافَسة، وتسعى إلى تعزيز فوائد رأسمالها من خلال وسائل سياسية واقتصادية»[28]. علاوة على ذلك، يناقش لاتشر بأنه قد تم تشكيل الميول العولمية للرأسمالية وتوجيهها من خلال العلاقات المشتركة بين الدول الإقليمية المتنافسة واستراتيجياتها السياسية الاجتماعية والسياسية الجغرافية. وهذه الديالكتيكية الجدلية للجغرافيا [للأقلمة] (territorialization) والعولمة، هي التي يُعرّفها لاتشر بوصفها الدينامية المركزية التي يتم من خلالها إنتاج الجغرافيا السياسية المعاصرة. ومقارنة بالمفكرين الآخرين الذين يُحاجّون بأنه يرجح بنظام الدول المسيطرة إقليميًا أن يبقى في المستقبل المجهول لكونه البنية التحتية السياسية ذات الإشكاليات للرأسمالية المعولِمة اقتصاديًا[29]، ومقارنة أيضًا بأولئك الذين يفترضون بأن العمليات والعلاقات العولمية للرأسمالية ستقوم نوعًا ما وبصورة حتمية بإدراج الدول القومية ضمن فئاتها[30]، يرى لاتشر أن ثبات الحكم المستند إلى الجغرافيا هو مسألة لا تزال مفتوحة إلى درجة كبيرة – وأنه مسألة سياسية جوهريًا – في عهد العولمة الرأسمالية.

---

(28) Lacher, in: Mark Rupert and Hazel Smith, eds., *Historical Materialism and Globalisation: Essays on Continuity and Change* (London: Routledge, 2002), pp. 160-161.

(29) Ellen M. Wood, *Empire of Capital* (London: Verso Books, 2003).

(30) William I. Robinson, *A Theory of Global Capitalism* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 2004).

دراسة حالة: حربٌ على الإرهاب
أم إمبريالية القرن الحادي والعشرين؟

خلال ثمانية عشر شهرًا من الحوادث المروّعة للحادي عشر من أيلول/ سبتمبر عام 2001، اشتركت الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، ومجموعة متنوعة من الشركاء الأصغر في غزوٍ عسكري مكثف للعراق. وعلى الرغم من حقيقة أن العراق لم تكن له علاقة يمكن إثباتها بهجمات أيلول/ سبتمبر، فقد قامت إدارة بوش في تبريرها للحرب والذي أعلنته على الملأ، بربط غزو العراق بما سمته «حربها على الإرهاب». فكيف يمكن المقاربة الجدلية للتفسير المرتبطة بالماركسية والنظرية النقدية أن تساعدنا في إعطاء تفسير منطقي لهذا التحول الواضح نحو الإمبريالية المكشوفة؟

من خلال هذا المنظور، فإن أي تفسير مُرضٍ يحتاج ليس إلى إدماج الهياكل التاريخية للرأسمالية العولمية (بجوانبها الاقتصادية، والسياسية، والثقافية) وحسب، بل يحتاج أيضًا إلى الاشتمال على أيديولوجيات الوكلاء البشريين وأفعال هؤلاء الوكلاء الموجودين في هذه الهياكل. والتصوّر التفسيري متعدد الطبقات الذي ينتج عن هذا المنظور يشبه كعكة ديالكتيكية متعددة الطبقات تحاول تفسير ما يلي: (1) الكيفية التي تقوم من خلالها هياكل الحداثة الرأسمالية بخلق إمكان لأنواع معينة من السياسة الدولية؛ (2) والكيفية التي تحققت من خلالها تلك الإمكانات في الأشكال المحدَّدة للنظام العالمي الرأسمالي في القرن العشرين؛ (3) والعلاقات الرئيسة بين الرأسمالية، والفوردية (Fordism)، والجغرافيا السياسية للنفط، ضمن تلك الهياكل التاريخية؛ (4) وأيديولوجيات «الأمن الاقتصادي» التي أعطت الحياة لصانعي السياسة الأميركيين منذ الحرب الباردة حتى إدارة بوش. ولن يكون في استطاعتي في هذا السياق إلّا أن أرسم تصميمًا أوليًا للخطوط العريضة لما يمكن أن يبدو عليه هذا النوع من التفسيرات. وفي أي حال، سيكون هذا كافيًا لإظهار كيف أن هذا النوع من التحليل يختلف عن المقاربات الأخرى لدراسة السياسة العالمية.

نُذكّر بأنه في صميم فكرة الرأسمالية، هنالك علاقة طبقية بين أولئك الذين يملكون وسائل الإنتاج وأولئك الذين يجب أن يبيعوا قُوَّتَهم في العمل لكي يتمكنوا من الوصول إلى وسائل الإنتاج تلك. ومن أكثر رؤى ماركس أهمية هي تلك التي ترى أن هذه العلاقة الطبقية تقتضي ضمنًا وجود مجموعة أوسع من العلاقات الاجتماعية، والتي هي مجموعة من الهياكل الاجتماعية التي تجعل هذا النوع من العلاقات ممكنًا. وقد اشتمل أحد هذه الهياكل التمكينية على تشكيل وسائل اجتماعية للإنتاج كالمُلكية الخاصة، وتاليًا، فقد اقتضت ضمنًا خصخصة الحياة الاقتصادية ونزع الصبغة السياسية عنها (تذكّر، من خلال المقارنة، كيف كانت الحياة الاقتصادية والحياة السياسية مدموجتين في ظل الإقطاعية). وقد اشتمل خلق الاقتصاد المخصخص وغير المُسيّس على استثناء الشؤون السياسية العامة من الاقتصاد، وربطها بمجال منفصل من المجتمع، وهو مجال تعودنا على ربطه بالدولة الحديثة. وتُفهم الدول السياسية التي أصبحت جزءًا لا يتجزأ من الحداثة الرأسمالية، على أنها ذات سيادة على أراضيها الخاصة بها، ومن ثم فهي قادرة على أن تسنّ التشريعات والتنظيمات للشؤون «المحلية». مع ذلك، فإن أنشطة الجهات الفاعلة الاقتصادية الخاصة تفيض باستمرار خارج تلك الحدود؛ والسبب ليس بذي شأن قليل وهو ديناميات الرأسمالية لكونها منظومة للتراكم من دون حدود، مدفوعة بضرورات المنافسة السوقية القاسية. عندئذٍ، فإن التضاريس الهيكلية للحداثة الرأسمالية تتضمن منظومة من السلطات السياسية محدودة جغرافيًا [إقليميًا]، وفي الوقت نفسه، تتضمن تدفقات للنشاط الاقتصادي، لكنها غير محدودة جغرافيًا بالطريقة نفسها. ويمثل هذا الهيكل حالةً من الإمكان للإمبريالية – ممارسة الدول لقوة الإكراه في خدمة التراكم الرأسمالي – إضافة إلى نُظُم القوة الهيمنية العولمية التي تكون فيها القوة الإكراهية أقل وضوحًا، أما السياسة الأيديولوجية المستندة إلى الموافقة فتحتل موقع الصدارة.

القوة الإنتاجية للرأسمالية الفوردية(*)

إن هياكل الحداثة الرأسمالية هذه ليست ذات استدامة ذاتية تلقائية، بل يتم باستمرار إنتاجها وإعادة إنتاجها وتحديها أو تغييرها من الوكلاء البشريين في ظل ظروف تاريخية خاصة. وهكذا، فإن هذه الهياكل قد تتخذ أشكالاً مميزة خلال حقب تاريخية يمكن تحديدها. فخلال القرن العشرين، كانت الرأسمالية الصناعية الفوردية في الولايات المتحدة الأميركية تُحدِّد المعايير العولمية للحركية [مذهب الديناميكية] والإنتاجية (وهذا في حد ذاته لم يكن مجرّد معطيات تاريخية، بل نتيجة صراعات سياسية طويلة ومعقدة)[31]. وبعد الحرب العالمية الثانية، تشكل تحالف عابر للقوميات، متمركز على رأس المال الصناعي الفوردي، وقام بالترويج لمشروعِ نظامٍ عالمي هيمني ذي رؤية لاقتصاد عولمي مبني على التجارة الحرة، ولكنَّ يكون مديرو الدولة فيه قادرين على توظيف سياسة الاقتصاد الكلي للمحافظة على استمرار النشاط الاقتصادي ومستويات الاستهلاك، وحيث يتم فيه تَحَمُّل النقابات والاتحادات العمالية، أو حتى أنه قد يتم تشجيعها بوصفها وسيطة للقبول الصناعي، والتي تضمن تعاون العمال ضمن الإطار الفوردي لصناعة الإنتاجية الضخمة (mass-production) مقابل أجور حقيقية تزداد بزيادة الإنتاجية. وفي الولايات المتحدة الأميركية، وفي أنحاء معظم العالم الرأسمالي الصناعي، تم إدماج العمالة في تحالف هيمني سعى إلى

(*) الفوردية هي فكرة أطلقها الماركسي الإيطالي غرامشي وهو في السجن الفاشي، وهي مشتقة من اسم هنري فورد مؤسس شركة فورد لإنتاج السيارات. وقد أطلقها غرامشي للتدليل على الاستغلالية الرأسمالية وتحويل المجتمع إلى مستهلك في كل شيء. والفوردية تصف العمليات الفنية التي توصل إليها فورد في إنتاج السيارات والأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بها. فقد بنى فورد سياسته على أساس النموذج تي (T Model) الذي اعتمد على التخصص التفصيلي والإنتاج السريع بالكميات الكبيرة ما خفض تكلفة السيارة ومكّن الشركة من دفع رواتب عالية للعمال كي يستطيعوا أن يحصلوا على سياراتهم الخاصة ويشتروا السلع الأخرى التي يحتاجونها، أي تحويل العمال إلى متسهلكين فاعلين، وبهذا يتحرك الاقتصاد وتنمو الرأسمالية [المترجمة].

(31) انظر: Mark Rupert, *Producing Hegemony* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1995).

إعادة بناء الاقتصاد العالمي طِبقًا لإطار هذا النموذج «الشرِكاتي الليبرالي»[32] (corporate-liberal 'model'). ولقد قامت هذه المجموعة من الهياكل التاريخية بتأمين درجة من الاستقرار السياسي، وأسست تطابقًا تقريبيًا بين الإنتاجية والاستهلاكية الضخمَتين، وتاليًا فقد أفسحت هذه الهياكل المجال لحقبة من النمو الاقتصادي والتراكم الرأسمالي غير المسبوقين، كما أسّست ثقافة في الاستهلاكية الضخمة (mass consumerism)، وخصوصًا في «الشمال» العولمي الثري. وقد مارس الاقتصاد السياسي للرأسمالية الفوردية دورًا مركزيًا في صراعات الأنظمة العالمية العظمى في القرن العشرين؛ فيمكن القول جدلًا إن تلك القوى الإنتاجية غير المسبوقة للرأسمالية الفوردية هي التي مكنت من الانتصار الجغرافي - السياسي للحلفاء على الرأسمالية التي تتسم بالاستبدادية وبالاكتفاء الذاتي للاقتصاد الوطني والتي تنتمي إلى قوى المحور، ما أدى بالنتيجة إلى انتصار الغرب المُعاد توحيده في وجه الكتلة السوفياتية إبان الحرب الباردة.

ولم تعتمد الرأسمالية الفوردية فحسب على العمالة الصناعية القانعة والراضية سياسيًا وعلى المستويات التي يمكن التنبؤ بها من الطلب الاستهلاكي على منتجات صناعات الإنتاجية الضخمة؛ لكنها احتاجت أيضًا إلى الوقود وزيوت التشحيم لتشغيل آلياتها، وإلى المواد الخام لصناعاتها البتروكيماوية المنتشرة، وإلى مُدخلات لزراعتها التي اعتمدت بشكل متزايد على الآليات وعلى الاستخدام المكثف للمواد الكيماوية. باختصار، لم يكن هنالك غنى عن النفط بالنسبة إلى نموذج الرأسمالية الفوردية المستهلِكة للطاقة بكثافة، في صميم النظام العالمي للقرن العشرين. وعلى الرغم من أن صناعة النفط الأميركية كانت قادرة على أن توفر من الإنتاج المحلي الجزء الأكبر من النفط الذي استهلكه الحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية، فقد بدا واضحًا في نهاية الحرب أن احتياطيات الولايات المتحدة من النفط

(32) المصدر نفسه، و Kees Van Der Pijl, *The Making of an Atlantic Ruling Class* (London: Verso Books, 1984).

لم تكن كافية لدعم إعادة بناء الاقتصاد العالمي الرأسمالي أو نموه خلال العقود التالية.

الجغرافيا السياسية والفوردية

إن الاستراتيجية العولمية للولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، وهي التي شُكّلت بمنطق «الأمن الاقتصادي»، لم يكن هدفها مجرد «احتواء» الاتحاد السوفياتي، بل هدفت أيضًا إلى خلق عالم يُرحّبُ بنمو الرأسمالية المتمركزة حول الولايات المتحدة[33]. وقد كان لدى مخططي الاستراتيجية الأميركية رؤية صريحة لعلاقة تكافلية بين حيوية وصلابة «العالم الحر» الرأسمالي وقوة الولايات المتحدة العسكرية المنتشرة عالميًا. أما التركة الاستراتيجية للوثيقة 68 لمجلس الأمن القومي (NSC-68) (التي صدرت في عام 1950 وأُعيدت طباعتها في عام 1993) فقد قادت الولايات المتحدة الأميركية إلى استراتيجية كبرى في الاحتواء العسكري العولمي تبررها مناهضة الشيوعية والطرائق الاجتماعية في فهم الذات لدى الأميركيين في كونهم المدافعين عن «العالم الحر». وقد ارتأت تلك الوثيقة بصراحة اقتصادًا سياسيًا يتكون من كينزية عسكرية (military Keynesianism) [الفكر المنسوب إلى جون مينارد كينز (John Maynard Keynes)]، يكون فيه النمو الاقتصادي القوي متوافقًا مع إعادة التسليح المكثف، ومتوافقًا مع مستويات غير مسبوقة من الاستهلاك الشعبي محليًا[34]. وعلى مدى عقود ما بعد الحرب، أصبحت شرعية المسؤولين الذين يشغلون المناصب الرسمية آنذاك مرتبطة بالمُدرَكات الشعبية حول دفاع هؤلاء المسؤولين عن أسلوب الحياة الأميركية» ودعمهم له. وقد كان لدى مفكر الفلسفة الواقعية آندرو باسيفتش[35] (Andrew Bacevich) رؤية ثاقبة، حاجّ فيها بأن

---

(33) Robert Pollard, *Economic Security and the Origins of the Cold War* (New York: Columbia University Press, 1985).

(34) Ernest May, ed., *American Cold War Strategy* (New York: St Martin's Press, 1993), p. 75.

(35) Andrew Bacevich, «The Real World War IV,» *Wilson Quarterly*, vol. 29, no. 1 (2005).

هذا التوجه قد انطوى على تحولات في الثقافة السياسية الأميركية جرى فيها، وبدرجة متزايدة، خلط الحرية بالاستهلاكية من خلال وسائل كانت لها نتائج عميقة على دور أميركا في العالم: «ما طالب به الأميركيون من حكومتهم كان الحرية التي تُعرّف بأنها اختيارات أكثر، وفرص أكثر، وفوق كل شيء، وفرة أعظم تقاس بمعايير مادية... وكان الهدف ضمانة الترف المتزايد دومًا الذي يُدعّم المفهوم الأميركي الحديث عن الحرية». وبهذه الوسائل، أصبحت التركيبة العسكرية الصناعية والاستهلاكية الضخمة مندمجتَيْن معًا في الهياكل التاريخية لتركيبة الدولة والمجتمع الأميركية، وأصبح الأميركيون يفهمون أنفسهم ومكانهم في العالم من حيث الهويات الاجتماعية بوصفهم «مدافعين عن الحرية» وبوصفهم «مستهلكين». وعندما ننظر من خلال عدسات منظار هذه الرؤية الاستراتيجية، نرى أن حماية العالم الحر قد ارتبطت مباشرة بتعزيز اقتصاد عالمي رأسمالي متمركز على الولايات المتحدة، وقد كانت هذه النظرة إلى العالم هي التي بررت على ما يبدو تدخلات الولايات المتحدة لكي تجابه القوى السياسية التي قد تمنع نمو رأسمالية عولمية تسيطر عليها الولايات المتحدة، وتدعم تلك القوى التي تميل إيجابًا نحو مثل هذا المشروع السياسي الجغرافي.

بقدر ما اعتمد النظام العالمي الفوردي على مصادر نفطية وفيرة رخيصة، وهو ما لم تستطع الولايات المتحدة الأميركية ذاتها توفيره، سعى استراتيجيو الولايات المتحدة إلى بناء سيطرة لها في منطقة الخليج العربي الغنية بالنفط. ومن أهم النقاط المحورية للسيطرة الاستراتيجية الأميركية في الخليج لحقبة ما بعد الحرب، كانت علاقتها بإيران والمملكة العربية السعودية. وكان فرانكلين روزفلت قد أسس شراكة استراتيجية مع الأسرة السعودية الحاكمة في عام 1945؛ «فقد عقد روزفلت اتفاقًا مع عبد العزيز بن سعود، مؤسس السلالة السعودية الحديثة، لحماية العائلة المالكة ضد أعدائها الداخليين والخارجيين مقابل تمتّعها بامتياز الحصول على النفط

السعودي»[36]. وقد تم في إيران تأمين النفوذ الأميركي لمدة ربع قرن بواسطة انقلاب عام 1953 الذي رعته وكالة الاستخبارات الأميركية، حيث تمّت الإطاحة عسكريًا برئيس الوزراء المنتخب ديمقراطيًا محمد مُصدّق الذي ارتكب الخطيئة الكبرى بتأميم شركة النفط الأنكلو - إيرانية، ومن ثم قامت تلك القوى العسكرية بإعادة تثبيت السلطة الأوتوقراطية للملك الإيراني، الشاه الموالي للغرب والذي يحظى بثقتهم. وفي ضوء هذا التاريخ، ليس من الغريب أن الثورة الإيرانية التي أنهت أخيرًا حكم الشاه في عام 1979 أشعلت حكمًا ثيوقراطيًا [دينيًا] إسلاميًا شيعيًا يحمل مناهضة مُرّة للولايات المتحدة[37]. ويجب أن لا يكون هناك غرابة أيضًا في أن العلاقة السعودية - الأميركية فيها مشاعر مختلطة عميقة، حيث هناك امتعاض واسع من نفوذ الولايات المتحدة في المملكة العربية السعودية (أضيف إليه امتعاض خلال العقد الأخير من الوجود العسكري الأميركي)، ويلاقي هذا الامتعاض صداه عند الشكل الوهابي الأصولي من الإسلام السُّني المسيطر هناك. وقد تم إعلان «مبدأ كارتر» (Carter Doctrine) في عام 1980 الذي عبّر بصراحة عن التزام الولايات المتحدة بمنع أي قوة معادية من التمكن من وضع قدمها في الشرق الأوسط، وبالنتيجة فإن قدرة الولايات المتحدة على نشر قوتها العسكرية في المنطقة قد تعززت بصورة ملحوظة. وفي السنوات التي تلت، دخلت الولايات المتحدة في شراكة مع السعوديين والباكستانيين لدعم المجاهدين الإسلاميين الذين كانوا يقاومون التدخل العسكري السوفياتي في أفغانستان، ما أدى إلى إرساء أساسات انطلاق الجماعات الجهادية العسكرية المناهضة للغرب كالقاعدة مثلًا، وذلك بمجرد أن تم إخراج السوفيات خارج أفغانستان[38]. إذًا، فالإسلاموية (Islamism) [الإسلام

---

(36) Michael Klare, «Bush-Cheney Energy Strategy: Procuring the Rest of the World's Oil,» *Foreign Policy in Focus Special Report* (January 2004), p. 3, <http://www.fpif.org/papers/03petropol/politics_body.html>, accessed 30 November 2005.

(37) Stephen Kinzer, *All the Shah's Men: An American Coup and the Roots of Middle East Terror* (New York: John Wiley and Sons, 2003).

(38) Steven Coll, *Ghost Wars: The Secret History of the CIA, Afghanistan, and Bin Laden, from the Soviet Invasion to September 10, 2001* (New York: Penguin Books, 2004).

السياسي] المسلّحة لم تنبثق فجأة نتيجة لكراهية مجرّدة لِـ «الحريات الأميركية»، بل هي مفهومة بدرجة كبيرة كتعبير عن المقاومة للمشروع الجغرافي السياسي (الجيوسياسي) الأميركي القائم منذ مدة طويلة للسيطرة الأميركية في المنطقة.

إضافة إلى ذلك، فإن هذه هي الخلفية الجيوسياسية العولمية وأيديولوجية الأمن الاقتصادي التي نستطيع على أساسها تأويل غزو العراق تحت قناع الحرب على الإرهاب. أمّا العناصر الأكثر تأييدًا للهجوم العسكري في إدارة جورج دبليو بوش فقد انتهزت مناخ العصبية والتطرف القوميين وأجواء الخوف التي ظهرت في الولايات المتحدة عقب الهجمات الإرهابية في الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر عام 2001، لتضع موضع التنفيذ رؤيتَها التي طالما حلمت بها في السيادة العسكرية للولايات المتحدة على مستوى العالم، وفي الأعمال العسكرية أحادية الجانب، وفي الاستعمال الوقائي للقوة العسكرية التي تُوَظَّف لخلق عالم يصبح فيه نموذج الولايات المتحدة في الديمقراطية الرأسمالية مقبولًا بشكل لا يقبل النقاش، وهي رؤية استراتيجية تُعرف الآن بمبدأ بوش (The Bush Doctrine). وبالبناء على «موقف غير مسبوق في القوة العسكرية والنفوذ الاقتصادي والسياسي العظيم» - وهي حالة أحادية القطب أشار إليها بوش بوصفها «توازن قوى يعطي أفضلية للحرية» - «ستستخدم الولايات المتحدة لحظة الفرصة هذه كي تصبح المنافع التي تجنى من الحرية ممتدة في أنحاء المعمورة. وستعمل بجد لإدخال أمل الديمقراطية، والتنمية، والأسواق الحرة، والتجارة الحرة إلى كل زاوية من زوايا المعمورة»[39]. وقد أدّى تحدي الرئيس العراقي صدام حسين المستمر لقوّة الولايات المتحدة في هذه المنطقة ذات الأهمية الاستراتيجية الهائلة، إلى الاستهزاء بادعاءات إدارة بوش بأن السيادة الأميركية عالميًا حقيقة لا تقبل الجدل. وتاليًا، يجب ألا نُفاجأ

---

(39) George W. Bush, «President Bush Delivers Graduation Speech at West Point,» White House (1 June 2002), pp. 1-2, <http://www.whitehouse.gov/news/releases/2002/06/20020601-3.html>, accessed 8 January 2008.

لكون إزاحة صدام شكّلت أولوية عليا بالنسبة إلى أولئك الذين صاغوا مبدأ بوش. وقد أمَلت الإدارة الأميركية أيضًا أن يقوم في العراق بعد الحرب نظام حكم عميل للولايات المتحدة الأميركية، يوفر لها قاعدة عمليات في قلب منطقة الخليج تكون مفتوحة للقوات الأميركية بشكل أكثر موثوقية من القواعد السعودية. يضاف إلى ذلك أنه كان ثمة اعتقاد سائد بين من يُسمَّون بالمحافظين الجدد في الإدارة الأميركية ومرشديهم الفكريين (كالمستعرب برنارد لويس (Bernard Lewis) مثلًا)، بأن «دمقرطة» العراق بالقوة ستقود إلى انتشار الديمقراطية الليبرالية في أنحاء الشرق الأوسط، وبأنها «ستجفف مستنقعات» السلطوية والفقر التي كان يُعتقد بأنها مواطن تفريخ الإرهاب، وبأنها ستقلل من التهديدات المُتصوّرة التي تتعرض لها إسرائيل. ففي خطاب له قُبيل بدء غزو العراق، اقترح نائب الرئيس الأميركي تشيني أنه قد يكون في الإمكان الانتصار في «الحرب على الإرهاب» من خلال إظهار قوي للقوة والتصميم في قلب الشرق الأوسط العربي: «إني أومن قطعًا، ويشاركني الرأي رجالٌ أمثال برنارد لويس الذي هو أحد أعظم دارسي ذلك الجزء من العالم، بأن الردّ الأميركي الحازم والقوي على الإرهاب وعلى التهديدات الموجهة إلى الولايات المتحدة، سوف يؤدّي بصراحة إلى قطع شوطٍ كبير في تهدئة الوضع في ذلك الجزء من العالم»[40].

غير أنه لا يمكن فهم حرب العراق بصورة صحيحة بمعزل عن مسائل تتعلق بالنظام العالمي الذي أعقب الرأسمالية الفوردية. فالعراق يجلس على احتياطيات من النفط تقدر بأنها ثاني أكبر احتياطيات بعد المملكة العربية السعودية، وهكذا فإن سيطرة الولايات المتحدة في عراق ما بعد الحرب قد تَعِد بمصدر موثوق للتزود بالبترول، إضافة إلى قدرة كبيرة في التأثير على منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) (Organization of Petroleum Exporting Countries (OPEC)) وعلى أسعار النفط العالمية. ويستمر اعتماد الولايات المتحدة على

(40) Cheney quoted in: Peter Waldman, «A Historian's Take on Islam Steers U.S. in Terrorism Fight,» *Wall Street Journal* (3 February 2004).

النفط المستورد في الازدياد - وكذلك الحال بالنسبة إلى استهلاك البترول في أوروبا، واليابان، والدول التي تتحول سريعًا إلى دول صناعية كالهند والصين - وليس هنالك احتياطيات بترولية ضخمة ومهمة لمستقبل القوة الاستراتيجية العالمية، في عالم بعد الفوردية، تُضاهي تلك المتوافرة في منطقة الخليج. وقد قدّر فريق عمل هيئة سياسة الطاقة القومية في إدارة بوش، والتي كان يرأسها نائب الرئيس تشيني، أن منطقة الخليج سوف تغطي حوالى ثلثي احتياجات العالم من النفط بحلول عام 2020 [41]. وفي سعيهم إلى تحقيق السيادة العالمية والنظام العالمي الرأسمالي المواتي لمصالح الولايات المتحدة، ربما يكون المسؤولون في إدارة بوش قد اعتقدوا بأن السيطرة الاستراتيجية في الشرق الأوسط، والمبنية على قاعدة عسكرية، ووضع يدٍ أميركية على صنابير النفط العالمية، ستكون بمنزلة ورقة للتفاوض ذات قيمة لا تقدّر بثمن، يتم استخدامها عند التعامل مع الحلفاء الذين قد لا يمتثلون، ومع المنافسين الصاعدين (وبخاصة الصين) الذين يعتمدون على النفط المستورد بشكل أكبر من اعتماد الولايات المتحدة ذاتها عليه[42]. ومن هذا المنظور، تظهر الحرب على الإرهاب بأنها مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بمحاولات الولايات المتحدة لتحقيق السيطرة الاستراتيجية في منطقة الخليج العربي الغنية بالنفط، والتي هي منطقة متشابكة على نحو عميق بالهياكل التاريخية للرأسمالية الفوردية العالمية المتمركزة حول الولايات المتحدة. ومع أنه قد يكون من غير الممكن أن نقوم من خلال الاستدلال باستنتاج المغامرات الإمبريالية الراهنة للولايات المتحدة بالاعتماد على منطق جوهري وأساس يتعلق برأس المال، فمن الممكن - وربما يجادل بعضهم بأنه من الضروري أيضًا - أن نضع هذه الواقعة في سياق الهياكل التاريخية للرأسمالية الفوردية، والمشروع الأميركي الجيوسياسي في الأمن الاقتصادي والسيادة العسكرية الذي صار ملازمًا لها.

---

(41) Robert Dreyfuss, «The Thirty-year Itch,» *Mother Jones* (March-April 2003), p. 44.

(42) للحصول على صيغة أكثر تطوّرًا في هذه النقاشات، انظر: Mark Rupert and Scott Solomon, *Globalisation and International Political Economy* (Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2006), ch. 5, and Larry Everest, *Oil, Power, and Empire: Iraq and the U.S. Global Agenda* (Monroe, ME: Common Courage Press, 2004).

الاستنتاج

إن الماركسية ليست منشغلة بالاقتصاد أو بالعلاقات الداخلية وحسب، بل هي تهدف إلى فهم نقدي للرأسمالية في كونها طريقة تاريخية محدَّدة لتنظيم الحياة الاجتماعية، وهي طريقة تشتمل على علاقات وممارسات سياسية وثقافية واقتصادية، لم تكن يومًا محصورة ضمن حدود الدول الإقليمية، ولها مضامين حاسمة لعمليات الإنتاج الذاتي الاجتماعي على نطاق واسع من موقع العمل والمنزل إلى النظام العالمي. إذا رجعنا إلى تصوّر ماركس للماركسية بأنها نظرية ديالكتيكية في العلاقات أثناء سيرورتها، نرى أن المضامين التمكينية للنظرية الماركسية قد تم تشويهها بتأويلات تصوّرها على أنها شكل من أشكال الحتمية الاقتصادية. وفي سعيها إلى استعادة قدرتها على تسليط الضوء على التوترات والإمكانات الجدلية، قامت الماركسية الغربية والنظرية النقدية بصوغ نقديات حادة للحتمية الاقتصادية وللأشكال الوضعية في المعرفة بشكل عام. وقد قادت هذه التيارات إلى إعادة تأكيد السياسة، والثقافة، والأيديولوجيا ضمن فهم مادي للحياة الاجتماعية، مشيرة إلى مقاربة وصفها كوكس[43] بأنها «أسلوب في الهياكل التاريخية». وبتطبيق مقاربة تحليلية شبيهة بتلك التي يقترحها كوكس، قد نفهم الحرب على العراق بأنها مُنتج لالتقاء العلاقات الاجتماعية والعمليات التي تخترق القوى الاجتماعية، والدول، والنظم العالمية، وتتداخل معها. وإن كلًا من هياكل الحداثة الرأسمالية، والأشكال التاريخية التي اتخذتها تلك الهياكل في حقبة الفوردية والنظام العالمي الهيمني الذي انبثق من ذلك السياق، والأيديولوجيات الاستراتيجية في الأمن الاقتصادي، وثقافة الاستهلاكية الفوردية، جميعها مُدانة في هذه القصة.

أسئلة

---

1. ما الذي يعنيه الماركسيون عندما يتحدثون عن الفهم الجدلي [الديالكتيكي] للتاريخ؟

(43) Cox, «Social Forces, States and World Orders: Beyond International Relations Theories».

2. كيف تقوم رؤية كهذه بتسليط الضوء نقديًا على النظريات الفردانية الليبرالية، كنظرية آدم سميث مثلًا؟

3. ما هي تداعيات الفهم الجدلي للتاريخ على الطريقة التي نفكّر من خلالها في السياسة والحرية؟ وعندما نرى العالم من خلال مصطلحات النظرية الجدلية، كيف علينا إعادة تعريف هذه المصطلحات؟

4. لماذا يعتقد الماركسيون بأنه لا يمكن فهم الرأسمالية بدقّة عند اعتبارها ظاهرة «محلية»؟ وكيف انعكس هذا الاعتقاد في نظريات الإمبريالية؟

5. ما الذي يعنيه الماركسيون عندما يتحدثون عن الرأسمالية بوصفها أكثر من مجرّد اقتصاد؟ ومن أي ناحية تُعتَبر السياسة والثقافة أساسيَّين للرأسمالية بوصفها أسلوب حياة؟

6. كيف تقوم رؤى الماركسية الغربية بتسليط الضوء نقديًا على الأشكال الأكثر «اقتصادياتية» للماركسية؟

7. ما هو غرض النظرية النقدية؟ وكيف تختلف عن النظرية «الوضعية» أو نظرية «حل المشكلات»؟

8. على أي أسس تمَّ توجيه النقد إلى النظرية «الواقعية الجديدة» في العلاقات الدولية من جانب مؤيدي النظرية النقدية المعاصرين؟ وما هي الحدود التحليلية والسياسية للواقعية الجديدة (أو الواقعية البنيوية) والتي يسلط النقاد الضوء عليها؟ وما الذي يمكن النظرية النقدية للسياسة العالمية أن تفعله والذي لا يمكن الواقعية البنيوية أو النظريات الوضعية الأخرى أن تفعله؟

9. كيف يمكن الفهم النقدي للرأسمالية بوصفها أسلوب حياة يضمّ الجوانب الاقتصادية، والسياسية، والثقافية أو الأيديولوجية، أن يساعدنا في إعطاء تفسير منطقي للاستراتيجية العالمية الأميركية منذ الحرب العالمية الثانية؟

10. كيف يُمَكّننا مثل هذا الفهم من إعادة صوغ إطار للحرب على الإرهاب في كونها مثالًا على إمبريالية القرن الحادي والعشرين؟

■ Anievas, Alexander (ed.). «Special Section: Global Capitalism and the States System.» *Cambridge Review of International Affairs:* vol. 20, no. 4, 2007, pp. 531-637.

ألكسندر أنيفاس (2007)، «الرأسمالية العولمية ومنظومة الدول»، مجلة كامبردج في الشؤون الدولية.

مجموعة من الأبحاث التي يقدّمها منظرون ماركسيون بارزون يجادلون في التنظيرات المادية للجغرافيا السياسية وأهمية الإمبريالية.

■ Brewer, Anthony. *Marxist Theories of Imperialism: A Critical Survey.* 2nd ed. London: Routledge, 1990.

أنطوني برور (1990)، النظريات الماركسية في الإمبريالية: دراسة نقدية.

تحليل نصي مستفيض ونقد شامل للنظريات المختلفة في الإمبريالية والتي أدّى الفكر الماركسي إلى ظهورها.

■ Colas, Alejandro and Richard Saull (eds.). *The War on Terrorism and the American «Empire» after the Cold War.* London: Routledge, 2006.

أليخاندرو كولاس، وريتشارد سول (2006)، الحرب على الإرهاب و«الإمبراطورية» الأميركية بعد الحرب الباردة.

أبحاث من منظورات نقدية متنوعة، تشتمل على عدد من روّاد الماركسية، وتتفكر في التحوّل الإمبريالي الواضح في السياسة العالمية المعاصرة.

■ Cox, Robert and Timothy J. Sinclair. *Approaches to World Order.* Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1996.

ريتشارد كوكس، وتيموثي سينكلير (1996)، مقاربات للنظام العام العالمي.

تم في هذا الكتاب تجميع بعض من الأبحاث التي تعدّ أهم البذور الأساسية التي قدّمها رائد في الفكر الغرامشي الجديد في الدراسات الدولية.

■ Kellner, Douglas. *Critical Theory, Marxism and Modernity*. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1989.

دوغلاس كيلنر (1989)، النظرية النقدية، والماركسية، والحداثة.

يقوم هذا الكتاب بتأويل النظرية النقدية التي تقترن بمدرسة فرانكفورت في كونها تفرُّع من نقدٍ للحداثة الرأسمالية، والمتأثر بشكل قوي بالماركسية، لكنه نقد تشعّب من ماركسية أرثوذكسية على مرّ القرن العشرين.

■ Lacher, Hannes. *Beyond Globalization: Capitalism, Territoriality and the International Relations of Modernity*. London: Routledge, 2006.

هانز لاتشر (2006)، ما بعد العولمة: الرأسمالية، والجغرافية، والعلاقات الدولية للحداثة.

يعتمد هذا الكتاب على نظرية في علاقات المُلكية الاجتماعية ليقدم إعادة تأويل للعلاقة ما بين الجغرافيا السياسية الحديثة والرأسمالية.

■ Robinson, William I. *A Theory of Global Capitalism*. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 2004.

وليام روبنسون (2004)، نظرية في الرأسمالية العولمية.

يفترض روبنسون ظهور عملية مُعولمة من تراكم رأس المال، وطبقة رأسمالية عبر قومية، ودولة عبر قومية حديثة الولادة.

■ Rosenberg, Justin. *Empire of Civil Society*. London: Verso Books, 1994.

جستِن روزنبرغ (1994)، إمبراطورية المجتمع المدني.

يضع روزنبرغ بأسلوب نقدي نظرية السياسة الواقعية (Realpolitik) وتطبيقاتها ضمن علاقات الحداثة الرأسمالية وعملياتها.

■ Rupert, Mark and Hazel Smith (eds.). *Historical Materialism and Globalisation: Essays on Continuity and Change.* London: Routledge, 2002.

مارك روبرت، وهيزل سميث (2002)، المادية التاريخية والعولمة.

مقالات لمجموعة متنوعة من الباحثين المؤيدين بشكل كبير للمادية التاريخية، لكن يفهمون أهميتها في عالم من الرأسمالية العولمية بطرائق مختلفة جدًا.

■ Tormey, Simon. *Anti-capitalism: A Beginner's Guide.* Oxford: Oneworld, 2004.

سايمون تورمي (2004)، مناهضة الرأسمالية: دليل للمبتدئين.

يتميز هذا الكتاب بتأثره بما بعد الشيوعية، ويقدّم نظرة نقدية شمولية لنظريات وممارسات الفكر المعاصر المناهض للرأسمالية، من الاستقلالية (Autonomism) [الماركسية الاستقلالية] إلى الزاباتية (Zapatismo).

■ Wallerstein, Immanuel. *World-Systems Analysis.* Durham, OH: Duke University Press, 2004.

إيمانويل والِرشتاين (2004)، تحليل المنظومة العالمية.

نظرة شمولية تعريفية لنظرية والرشتاين.

■ Wood, Ellen M. *Empire of Capital.* London: Verso Books, 2003.

إيلين وود (2003)، إمبراطورية رأس المال.

إعادة تأويل معاصرة للنظرية الإمبريالية من مُنظِّر سياسي ماركسي ذي تأثير.

مواقع إلكترونية مهمّة [باللغة الإنكليزية]

• أرشيف الماركسيين، مصدر إلكتروني ضخم يتضمن مختارات واسعة من النصوص (بلُغات متنوعة، من ضمنها العربية)، لعديد من المنظِّرين

الماركسيين البارزين، ومقالات عن تاريخ الماركسية، وموسوعة معرفية في الماركسية، <http://www.marxists.org>.

• السجل الماركسي هو موقع إلكتروني لدراسات استقصائية سنوية يحتوي على تحليلات ماركسية للرأسمالية العولمية، والإمبريالية الأميركية، ومجموعة متنوعة من الموضوعات الأخرى، <http://socialistregister.com>.

• الماركسية الجدلية. كتابات الفيلسوف السياسي بيرتل أولمان (Bertell Ollman) وهو أحد أبرز المفكرين في النظرية الجدلية على مستوى العالم. راجع باب «الصراع الطبقي» (class struggle)، وهي لعبة طاولة ماركسية طوّرها أولمان، <http://www.nyu.edu/projects/ollman/index.php>.

قم بزيارة مركز المصادر الإلكتروني المرافق لهذا الكتاب للمزيد من المواد الإضافية الشائقة، <http://www.oxfordtextbooks.co.uk/orc/dunne2e/>.

الفصل التاسع

البنائية

Constructivism

كارين فيرك (K. M. FIERKE)

محتويات الفصل

- مقدمة
- البناء الاجتماعي للواقع
- البنائية والعقلانية
- البنائية في كونها موقعًا متوسطًا
- البنائية المتّسقة
- دراسة حالة
- الاستنتاج

دليل القارئ

يبحث هذا الفصل في الحوارات الرئيسة التي صاغت تطوّر البنائية (constructivism) في تخصص العلاقات الدولية. وتخوض المقدمة والقسم الأول في الفكرة العامة في أن العلاقات الدولية هي بناء اجتماعي، حيث إنها انبثقت من نقد النظريات الأكثر تقليدية في تخصص العلاقات الدولية. أما القسمان

الثاني والثالث فيبحثان في المُحدِّدات التي أصبحت تميّز أشكالًا متنوعة للبنائية، من خلال تركيزهما تحديدًا على التباينات بين أولئك الذين يبحثون عن علم اجتماعي «أفضل»، وتاليًا فهُم يبحثون عن نظرية أفضل، على خلاف أولئك الذين يجادلون بأن البنائية هي مقاربة تستند إلى افتراضات تتناقض مع افتراضات المنهج الوضعي. وسيحلل القسم الرابع أهمية ذلك الاختلاف في القيام بالأبحاث، وهو يشتمل على مسائل تتعلق بدور اللغة والسببية. أما القسم الأخير فيُسخّر هذه الرؤى لدراسة ما يتعلق بالحرب على الإرهاب.

مقدمة

في ثمانينيات القرن العشرين، وحينما كانت الحرب الباردة تَسْتَعِرُ بقوة متجددة، ظهرت على جانبي الأطلسي حركات اجتماعية تُعنى باحتمالات الحرب النووية. وقد اشتركت في ما بينها في الغاية نفسها تقريبًا، وهي وضع حدّ لسباق التسلّح النووي، لكنها تعاملت مع التحدّي بطرائق مختلفة. وبالنظر إلى الدروس المستفادة من الاحتجاجات على الحرب الفيتنامية فقد توصّلت إحدى الحركات، وهي حملة تجميد الأسلحة النووية الأميركية (US Nuclear Weapons Freeze Campaign)، إلى الاستنتاج بأن تحقيق غاياتها يتطلب الاعتدال في سلوكها ورسالتها. فبدلًا من ارتداء ملابس كالهبيين، كان أفرادها يلبسون بزات رسمية، ويوجهون نداءاتهم إلى أميركا الوسطى، ويحشدون المواطنين للضغط على أعضاء الكونغرس الذين يُمثلونهم. وقد كانت مقترحاتهم مصوغة بطريقة موزونة تقلل من تنفير الناس وتخاطب طيفًا أوسع منهم. وفي سياق سياسي آخر، وعلى الجانب الآخر من المحيط، كان النقد نوعًا ما أشدُّ وَقْعًا وأكثر تنوعًا. فبدلًا من مجرّد دعوة الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي إلى وقف تطوير الأسلحة النووية، واختبارها، ونشرها، طالب المحتجّون بنزع السلاح الفعلي، وطالبوا في بعض الأحيان بنزع السلاح أحادي الجانب. وفيما كان التعاون الفضفاض موجودًا على المستوى الأوروبي الذي تمثّل في حركة نزع السلاح الأوروبي (European Nuclear Disarmament)، فقد تميّزت الحركات الموجودة في هولندا، أو ألمانيا، أو إيطاليا بطابع خاصّ.

وقد كان بين هذه الحركات الناقدة هدفٌ مشترك وهو تغيير الوضع النووي الراهن، وكان طابع كل واحدة منها متأثرًا بالسياسة في الموقع الخاص بها، إضافة إلى تأثرها بالسياق الأكبر المتمثل بالحرب الباردة. وأبدأ توضيحي

مستخدمًا هذا المثال المأخوذ من العالم السياسي لسببين اثنين. أولًا، في ضوء هذه الخلفية، وهي حقبة أواسط الثمانينيات إلى آخرها، بدأت التساؤلات تُثار حول نظريات تخصص العلاقات الدولية وأساليبه العلمية، ومدى ضلوع هذه النظريات والأساليب في توليد القوة الدولية[1]. وقد برزت تحديات للافتراضات التي تشكّل الأساس لدراسة تخصص العلاقات الدولية على خلفية سياق تاريخي كانت فيه الجهات السياسية الفاعلة تعترض على افتراضات الحرب الباردة. ومع اقتراب نهاية الحرب الباردة، تم صوغ مزيد من الأسئلة حول هذه التغييرات وحول البناء الاجتماعي لتخصص العلاقات الدولية. أما فشل مُفَكِّري تخصص العلاقات الدولية في التنبؤ بانتهاء الحرب الباردة، أو حتى في إعطاء تفسير مبدئي لنهايتها، بالاعتماد على النظريات السائدة في تخصص العلاقات الدولية، فقد أدّى إلى تعزيز أهمية هذه التساؤلات.

ثانيًا، تُعدّ الحركتان الاجتماعيتان تشبيهًا مجازيًا مفيدًا للتفكير في بناء البنائية (constructivism) ضمن تخصص العلاقات الدولية. فقد اشترك البنائيون عمومًا في ما بينهم بنقدهم لافتراضات سكونية المادة للنظرية التقليدية في العلاقات الدولية. وقد شدّدوا على الأبعاد الاجتماعية للعلاقات الدولية وعلى احتمال التغيير، إلا أنهم اختلفوا في مقارباتهم. فقد كان بعض منهم أكثر مراعاة لجمهوره الأوسع وصاغ نقده بلُغة تفتح مساحة للحوار مع مفكّري التيار السائد. بينما كان بعضهم الآخر أكثر حدّة في صوغ المشكلة وأكثر توسّعًا في نقده. وقد ساهم كلا التوجُّهين معًا في قولبة مكانة البنائية في تخصص العلاقات الدولية. والنقطة الرئيسة - ويمكنني أن أضيف أنها نقطة بنائية إلى حد كبير - هي أن الحوار الأكاديمي يبرز ضمن ظروف محدّدة تاريخيًا وثقافيًا، وهو لا يختلف في ذلك عن الحوار السياسي.

وهذا واضح في حوارات أخرى ساهمت في صوغ نظرية العلاقات الدولية.

---

(1) انظر: Robert Cox, «Social Forces, States and World Orders: Beyond International Relations Theory,» *Millennium: Journal of International Studies*, vol. 10, no. 2 (1981); Richard Ashley: «Political Realism and Human Interests,» *International Studies Quarterly*, vol. 25, no. 2 (1981); «The Poverty of Neorealism,» *International Organization*, vol. 38, no. 2 (1984), and R. B. J. Walker, «Realism, Change and International Political Theory,» *International Studies Quarterly*, vol. 31, no. 1 (1987).

فقد كان الحوار بين الواقعية والمثالية بمنزلة إظهار لنقاط ضعف المثالية بعد الحرب العالمية الأولى على خلفية توسّع هتلر في أنحاء أوروبا[2]. أما محاولات ترسيخ المكانة العلمية لواقعية تخصص العلاقات الدولية فقد كانت بقيادة الأوروبيين المهاجرين إلى الولايات المتحدة الأميركية بعد الحرب العالمية الثانية. وقد أدى الحوار بين السلوكيين والتقليديين إلى استقطاب المفكّرين في الولايات المتحدة، الذين أرادوا أن يجعلوا تخصصَ العلاقات الدولية علمًا، ضدّ منظّري المجتمع الدولي التابعين للمدرسة الإنكليزية[3]. وقد كان حوار ما بعد الوضعية في أواخر الثمانينيات، ردّة فعل على مكانة الأسلوب العلمي المسيطرة في السياق الأميركي[4]. أما «المحاورة» التي تدور حول البنائية، فقد كانت ردّة فعل على الحوار الثالث، الذي يفضل البعض تسميته بالحوار الرابع (انظر الفصل الأول)، وكانت أيضًا محاولة في اختراق العوائق التي بناها ذلك الحوار، من خلال تطرّقها إلى المشكلات التي أثارتها نهاية الحرب الباردة.

ما يلي من نقاش يطوّر أبعادًا متنوعة لـ «المنعطف البنائي»[5] في تخصص العلاقات الدولية. ويبدأ بمناقشة عامّة لما يعنيه أن نقول إن الواقع مبنيٌّ بطريقة اجتماعية، ومن ثم يشرع بمناقشة أكثر تعمّقًا للحوارات ذات الصلة.

البناء الاجتماعي للواقع

يمكن النظر إلى فكرة أن العلاقات الدولية هي بناء اجتماعي (social construction) من منطلق بسيط جدًا. فأَنْ تبنيَ شيئًا، فهذا فعلٌ يُحضِر إلى الوجود موضوعًا أو شيئًا لن يكون له وجود لولا ذلك الفعل. فعلى سبيل المثال، توجَد

---

(2) انظر: Edward H. Carr, *The Twenty Years' Crisis, 1919-1939: An Introduction to the Study of International Relations*, 2nd ed. (London: Macmillan, 1946).

(3) انظر: Klaus E. Knorr and James N. Rosenau, eds., *Contending Approaches to International Politics* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1969).

(4) انظر: Yosef Lapid, «The Third Debate: On the Prospects of International Theory in a «Post-positivist» Era,» *International Studies Quarterly*, vol. 33, no. 4 (1989).

وانظر أيضًا الفصل الحادي عشر.

(5) Jeffrey T. Checkel, «The Constructivist Turn in International Relations Theory,» *World Politics*, vol. 50, no. 2 (1998).

المادّة الملموسة كالخشب مثلًا، في الطبيعة، لكن في الإمكان تشكيلها في عدد كبير جدًا من الأشياء، كالدعامات التي تستخدم في بناء البيوت، أو في صنع بندقية صيد، أو آلةٍ موسيقية، أو تماثيل خشبية. وعلى الرغم من أن هذه تمثّل أشياء مادية في حدّ ذاتها، فإنها غير موجودة في الطبيعة بل أتت إلى الوجود من خلال أفعال من صنع الإنسان. وبمجرد أن يتم بناؤها، يكون لكل واحد من هذه الأشياء معنى محدّد واستخدام معيّن ضمن سياق ما. فهي تُعدّ بُنى اجتماعية بقدر ما يكون شكلها وهيأتها مشبعين بالقيم، والمعايير، والافتراضات الاجتماعية بدلًا من اعتبارها نتاجًا للفكر الفردي أو المعنى الفردي بشكل بحت. وعلى هذا النحو، فإن الظواهر الاجتماعية الواضحة، كالدول أو التحالفات أو المؤسسات الدولية، وهي المواضيع الجماعية للعلاقات الدولية، قد تَبني على المادة الأساس التي هي الطبيعة الإنسانية، ولكنها تأخذ أشكالًا تاريخية، وثقافية، وسياسية معيّنة هي نتاج للتفاعل البشري في عالم اجتماعي.

سلّط البنائيون الضوء على أفكار رئيسة عدّة. أولًا، تقترح فكرة البناء الاجتماعي وجود اختلاف عبْر السياق بدلًا من وجود واقع موضوعي منفرد. وقد سعى البنائيون إلى تفسير أو فهم التغيّر على المستوى الدولي. فالنظريات التقليدية في العلاقات الدولية والتي غالبًا ما افترضت تماثل الدول، على سبيل المثال، عبر الزمان والمكان، قد حددت الأولوية لعملية التعرف إلى الأنماط المنتظمة، وذلك بهدف التعميم وبناء النظرية. أما التغييرات الجوهرية التي ظهرت مع نهاية الحرب الباردة وفي أعقابها، فقد كشفت عن أهمية السياق التاريخي وأثارت تساؤلات عن الانتقال من الصراع إلى التعاون أو التحوّل من السلام إلى الحرب.

ثانيًا، أكّد البنائيون الأبعاد الاجتماعية للعلاقات الدولية، وأظهروا أهمية المعايير، والقواعد، واللغة على هذا المستوى. أما أهمية فكر غورباتشوف «التفكير الجديد» (New Thinking) في وضع حدّ للحرب الباردة، وفي ازدياد أهمية معايير التدخل الإنساني (humanitarian intervention)، وفي انتشار القِيَم الديمقراطية الليبرالية، فقد أدّت إلى إثارة تساؤلات نقدية حرجة حول تأكيد

النظرية الواقعية حصريًا المصلحة المادية والقوة. وقد شدّد البنائيون على أن الواقعيين كانوا غير قادرين على إعطاء تفسير لبعض القضايا الأساسية المتعلقة بالسياسة الدولية لحقبة ما بعد الحرب الباردة، وأنهم سعوا إلى إعطاء تفسير أكثر كمالًا، أو تفسيرٍ «أفضل»، مبنيٍ على تحليل للكيفية التي تجتمع فيها العوامل المادية مع العوامل الأفكارية في بناء احتمالات ومخرجات مختلفة.

ثالثًا، حاجّ البنائيون بأن السياسة الدولية، وبعيدًا من الواقع الموضوعي، هي «عالَمٌ مِن صُنْعِنا»[6]. وردًّا على كثرة مُحدِّدات «البناء» في النظرية الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة، قدّم البنائيون احتمال الفاعلية (agency) وشدّدوا على عمليات التفاعل. ولا يعني ذلك أن لدى الجهات الفاعلة حرية تامة في اختيار ظروفها، وإنما أنها تتخذ خيارات أثناء عملية تفاعلها مع الآخرين، ونتيجة لذلك، فإنها تجلب إلى الوجود «وقائع» متميزة تاريخيًا، وثقافيًا، وسياسيًا. وفي هذا الصدد، تُعدّ العلاقات الدولية بناءً اجتماعيًا بدلًا من وجودها مستقلة عن المعنى والسلوك البشريين. ولا تقوم الدول والجهات الفاعلة الأخرى بمجرد إعطاء ردة فعل كأفراد عقلانيين، لكنّها تتفاعل في عالم ذي معنى.

تشير الأفكار الرئيسة المركزية المتعلقة بالتغيير، والنزعة الاجتماعية، وعمليات التفاعل، إلى القيمة المضافة للبنائية ضمن مجالٍ شدّد على التعميم عبر الزمن، وعلى المادية، وعلى الاختيار العقلاني. إلا أن البنائيين، وكما رأينا سابقًا، لم يعزفوا على الوتر نفسه في تصريحاتهم، وقد جرى على مر الأزمان تحوّل لمعنى البنائية في تخصص العلاقات الدولية. وسأتعمق في ما يلي في نقاش الأفكار الرئيسة التي تم طرحها أعلاه من خلال البحث في الكيفية التي تمّ من خلالها صوغ معنى البنائية من طريق حوارات معينة في تخصص العلاقات الدولية.

---

(6) Nicholas Onuf, *World of Our Making: Rules and Rule in Social Theory and International Relations* (Columbia, SC: University of South Carolina Press, 1989).

وجّه معظم البنائيين شكلًا من أشكال النقد إلى العقلانية. إلا أن هذا النقد، خلافًا للنظرية ما بعد البنوية (poststructuralism) (انظر الفصل الحادي عشر)، لم يتضمّن رفضًا بالجملة للأسلوب العلمي. وسأقوم في ما يلي بتفحص الكيفية التي من خلالها تمّ صوغ معنى البنائية من الحوار الذي جرى مع العقلانيين. وستتم مناقشة أربع نقاط مركزية، تتناول طبيعة الكينونة [الوجود] (being)، والعلاقة بين الهياكل [البُنى] والوكلاء، وتركيبة [تكوين] العالم المادّي، ودور الإدراك المعرفي (cognition).

الوجود الاجتماعي

الأنطولوجيا (ontology) [بمعنى أصل وجود الأشياء لا بمعنى الوجودية (existentialism)] هي كلمة منشؤها الأصلي في الماورائيات [الميتافيزيقا] (metaphysics)، وهي تشير إلى طبيعة الوجود (being) وتركز على أنواع الأشياء التي يتكوّن منها العالم. ولدى النظريات العقلانية في تخصص العلاقات الدولية أنطولوجيا فردانية من حيث إن وحدة التحليل الأساس هي الفرد (سواء أكان الإنسان أم الدولة). فالنظرية الواقعية الجديدة، على سبيل المثال، تعامل الدول على أنها أفرادٌ يحاولون تحقيق أقصى قدر من هدفهم النهائي الذي هو البقاء. ويُقدِّم الواقعيون الجدد أمثال كينيث والتز[7]، الدولَ الفردية بوصفها الشرط المسبق لهيكل من الفوضى (anarchy) يقوم في ما بعد بتقييد طابع تلك الدول وسلوكها. وفي بيئة تنافسية تولدت جراء تصرّف دول متعددة وفقًا لمصلحتها الذاتية، ثمّة من يجادل بأن اتّباع منطق مختلف من التصرّف سيكون انتحارًا. وفيما يشدّد والتز على الدولة المنفردة، وعلى توزيع القوة، فإنه بالفعل يجلب عنصرًا من «التطويع الاجتماعي» (socialization)، من حيث إن تأثيرات البناء [الهيكل] تَنْتُج «من خلال التطويع الاجتماعي للجهات الفاعلة ومن طريق المنافسة بينهم»[8].

(7) Kenneth N. Waltz, *Theory of International Politics* (London: McGraw-Hill; New York: Random House; Reading, MA: Addison-Wesley, 1979).

(8) Robert Keohane, ed., *Neorealism and Its Critics* (New York: Columbia University Press, 1986), p. 63.

أما الجدالات التي يقدّمها الليبراليون الجدد، أمثال غولدشتاين وكيوهاين[9]، الذين يركزون على دور الأفكار، فتتضمن توتّرًا مشابهًا بين الفردي والاجتماعي. فيتم التعامل مع الأفكار على أنها عوامل سببية يتم تبادلها من جانب أفراد متشكّلين كليًا. وكما جاء في تعليق جون روغي، فإن:

«الأفراد الذين ورد ذكرهم في رواية [غولدشتاين وكيوهاين]، لم يولدوا في داخل أي نظام من العلاقات الاجتماعية يساعد في تحديد الشكل الذي يصبحون عليه. وعندما نتعامل معهم لأول مرة، نجد أنهم متشكّلون كليًا وفي وضع الاستعداد لحلّ المشكلات»[10].

وقد شكك البنائيون في توافر عنصر الأنطولوجيا الفردانية في العقلانية، وأكّدوا في المقابل أنطولوجيا اجتماعية. ولأنهم كائنات اجتماعية بطبعها، لا يمكن فصل الأفراد أو الدول عن سياق ذي معنى معياري يُشكّل ما هم عليه ويصوغ الاحتمالات المتاحة لهم. وبالتأكيد، فإن مفهوم السيادة هو أولًا وأخيرًا تصنيف اجتماعي وتأسيسي طالما أن الشرط المُسبق للاعتراف بسيادة الدول المنفردة هو تفاهم وقبول مشتركان لهذا المفهوم.

إن العلاقة بين الهيكل الفردي والهيكل الاجتماعي مهمّة بالنسبة إلى العقلانية والبنائية على حدّ سواء، إلا أن كل واحدة منهما [العقلانية والبنائية] تنظر إلى هذه العلاقة بطريقة مختلفة. فبالنسبة إلى العقلانيين، يُعدّ الهيكل مُحصِّلة للمنافسة وتوزيع الإمكانات المادية. وتقوم الهياكل أولًا وأخيرًا بتقييد أفعال الدول. والأفراد [التابعون] (subjects) في العقلانية يوجّههم منطق النتائج (logic of consequences)، أي إن الفعل العقلاني هو ذلك الذي سيُنتج مُخرجًا يحقق أقصى قدر من مصالح الوحدة الفردية [الفرد].

ويركز البنائيون أكثر على المعايير وطرائق الفهم المشتركة للسلوك

---

(9) Judith Goldstein and Robert O. Keohane, eds., *Ideas and Foreign Policy: Beliefs, Institutions, and Political Change* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1993).

(10) John Gerard Ruggie, «What Makes the World Hang Together?: Neo-utilitarianism and the Social Constructivist Challenge,» *International Organization*, vol. 52, no. 4 (1998), p. 866.

المشروع، على الرغم من أن العوامل المادية لها دور أيضًا. ومن وجهة نظرهم، فإن الهياكل لا تقوم بالتقييد فحسب، وإنما تقوم أيضًا بتشكيل هوية الجهات الفاعلة. فالأفراد [التابعون] في البنائية يوجّههم منطق الملاءمة[11] (logic of appropriateness)؛ أي إن ما هو عقلاني هو مُحصِّلة للشرعية، كما يُعرَّف من خلال القيَم والمعايير المشتركة ضمن المؤسسات أو الهياكل الاجتماعية الأخرى، وليس ضمن المصالح الفردية البحتة. وكما يصرّح أوليه جاكوب سندنغ[12] (Ole Jacob Sending)، فإن الذات، وفقًا لهذا المنطق، تصبح اجتماعية من خلال اكتسابها هوية مؤسسية وتحقيقها. وفي هذا الصدد، لا تقيّد المعايير السلوك فحسب، وإنما تُشكّل أيضًا هويات الجهات الفاعلة. فعلى سبيل المثال، ليست الاعتبارات المتعلقة بالقوة هي السبب الأكبر الذي يجعل معايير حقوق الإنسان مقيِّدة، وإنما ما يجعلها مقيِّدة يعود بشكل أكبر إلى أن حقوق الإنسان هي خاصيةٌ تأسيسية مكوِّنة للدول الديمقراطية الليبرالية تحديدًا، وهي تصبح أيضًا وبشكل متزايد، خاصّية تأسيسية مكوِّنة لهويّة الدول الشرعية على المستوى الدولي. إن التركيز على المعايير وعلى اتّباع القواعد يمكن تمييزه من السلوك الذي هو في جوهره عقلاني، في أن الجهات الفاعلة تحاول أن «تفعل الصواب» بدلًا من زيادة تفضيلاتهم أو الاستفادة المثلى منها[13].

التكوين المشترك

يترك الهيكل الاجتماعي مجالًا أكبر لـ «الفاعلية» (agency)، أي أن يؤثر الفرد أو الدولة في بيئتهما، إضافة إلى تأثرهما بها. وقد لُخِّصت هذه الفكرة في العنوان الذي وضعه ألكسندر فندت[14] لمقالته الشهيرة «الفوضى هي ما تَصنعه

(11) James G. March and Johan P. Olson, *Rediscovering Institutions: The Organizational Basis of Politics* (New York: Free Press, 1989).

(12) Ole Jacob Sending, «Constitution, Choice and Change: Problems with the «Logic of Appropriateness» and its Use in Constructivist Theory,» *European Journal of International Relations*, vol. 8, no. 4 (2002), p. 449.

(13) Thomas Risse, ««Let's Argue!»: Communicative Action in World Politics,» *International Organization*, vol. 54, no. 1 (2000), p. 4.

(14) Alexander Wendt, «Anarchy Is What States Make of It: The Social Construction of Power Politics,» *International Organization*, vol. 46, no. 2 (1992).

الدول من الفوضى» (Anarchy is what states make of it). وهذا لا يعني أنه يمكن الدول في الفوضى أن تغيّر ظروفها على أهوائها، وإنما يعني أن العلاقات تتطور مع الوقت. وهي لا تتسم، بشكل عام، بالعداوة والأنانية. فقد نشأت علاقات الصداقة بين الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا، بينما هنالك عداوات بين دول أخرى. وهنالك عديد من الدول ضمن الاتحاد الأوروبي كانت تربطها علاقات عداوة في السابق، ومن ثم تعلّمت هذه الدول التعاون في ما بينها. فالعلاقات هي نتاج للعمليات التاريخية والتفاعلات التي تحدث عبر الزمن. ويوضّح فندت[15] هذا الأمر في مثاله عن آلتر وإيغو (Alter and Ego) [أي الآخَر والأنا] المخلوقَين الفضائيّين اللذَين يلتقي أحدهما بالآخر لأول مرة، ويحدّد كل واحد منهما ما إذا كان الآخر عدوًا أم صديقًا من خلال سلسلة من الإيماءات. ويمارس كل واحد منهما عنصرًا من عناصر الاختيار، وبذلك فإنه يمارس الفاعلية، في الطريقة التي تتطوّر بها هذه العلاقة. إلا أن الخيارات ليست غير محدودة. فآلتر وإيغو يتعايشان في علاقة اجتماعية، وخياراتهما تعتمد جزئيًا على ردة فعل الطرف الآخَر. لذا يمكن القول إن مساحة الخيار متشكلة تبادليًا (mutually constituted).

وبدلًا من التشديد على الكيفية التي تقوم من خلالها الهياكل بالتقييد، وذلك كما يفعل العقلانيون، يُركز البنائيون على الدور التأسيسي للمعايير والتفاهم المشترك، إضافة إلى تركيزهم على العلاقة بين الفاعلية والهيكل[16]. فالأفراد [التابعون] في السياسة الدولية ليسوا أنانيين عقلانيين بشكل عموميّ وموحّد، وإنما لهم هويات مستقلة تأخذ شكلها من خلال الظروف الثقافية، والاجتماعية، والسياسية - وأيضًا المادية - التي تضمهم على أنهم جزء لا يتجزأ منها. فهُم ليسوا ساكنين، بل يتطوّرون باستمرار في تفاعلهم في ما بينهم ومع بيئتهم.

---

(15) المصدر نفسه، ص404 - 405.

(16) Alexander Wendt, «The Agent-Structure Problem in International Relations,» *International Organization*, vol. 41, no. 3 (1987).

يَفترض العقلانيون عالمًا ساكنًا من الأنانيين اللااجتماعيين [المحايدين اجتماعيًا] الذين يهتمون في الدرجة الأولى بالمصالح المادية. وعلى الرغم من أن البنائيين لا ينكرون أهمية المصالح، فإنهم يربطونها، بشكل أكثر مباشرة، بهوية الفرد [التابع]. ولا يمكن الهوية، ولا المصالح أن تنفصل بمعزل عن عالم من المعنى الاجتماعي. وكما اقترحنا في القسم الأخير، فإنه لا يمكن هوية الشخص الديمقراطي الليبرالي أن تكون بمعزل عن المصلحة في الامتثال لمعايير حقوق الإنسان. أما هوية الشخص الرأسمالي، فلا يمكنها أن تنفصل عن المصلحة في خلق الأرباح. وعلى النحو نفسه، يمكن على سبيل المثال تشكيل الهويات في الصراع كأعداءٍ لديهم مصلحة في حماية أنفسهم. وبعيدًا من كونهما منفصلتين عن العالم المادّي، فإنه يمكن الهوية والمصلحة التي تتبعها أن تشكّلا عالمًا تسكنه أنواع معينة من الأشياء. فالقذائف الصاروخية مثلًا لا تُصنع في فراغ، حيث إن الإنتاجية الضخمة للأسلحة النووية من جانب الولايات المتحدة الأميركية، بعد الحرب العالمية الثانية وأثناء الحرب الباردة، كانت استجابة للصراع الناشئ مع الاتحاد السوفياتي. وقد كانت هذه الأسلحة مرهونة بتكوين الاتحاد السوفياتي بوصفه عدوًا، والذي يعرّف من خلال التمييز بين الرأسمالي والشيوعي، ضمن غيرها من الاختلافات، والذي يتعلق بمصلحة في احتواء ذلك العدو.

معظم الأشياء في العلاقات الدولية، خلافًا للأشجار، والصخور، والأنهار الجليدية، لا تنوجد إلا بفضل أفعال من صنع الإنسان تحدث في سياق ثقافي، وتاريخي، وسياسي للمعنى. وهي حقائق اجتماعية (social facts) تنوجد بسبب المعنى والقيمة اللتين تُعزيان إليها، وليست حقائق مادية بحتة. ويحاجّ جون سيرل[17] (John Searle) بأن الحقائق الاجتماعية تعتمد على الاتفاق البشري، وطبيعيًا فهي تتطلّب مؤسسات بشرية من أجل وجودها. فمن دون إسناد القيمة، ومن دون وجود مؤسسات مالية، لن تكون ورقة الدولار أو اليورو أكثر من

(17) John R. Searle, *The Construction of Social Reality* (London: Allen Lane; New York: Free Press, 1995), p. 2.

مجرد قصاصة ورق عادية. وكما اقترحنا سالفًا، فإن السيادة أو الحدود التي تقسم الدول موجودة فقط بفضل الاتفاق البشري. كذلك، فإن السلاح النووي لا يوجد في الطبيعة، على الرغم من أن الأشياء في الطبيعة، كعصي الأشجار مثلًا، يمكن استخدامها أسلحة. فالتصميم الذي يضعه الإنسان والمقصد [النية] من ورائه هما ما يعطيان الأشياء المادية شكلًا له معنى واستخدام محدَّدان ضمن سياق معيّن، تكون فيه هويات ومصالح معينة معرضة للخطر.

الإدراك المعرفي الاجتماعي (Social cognition)

إن السؤال المتعلق بالمقصد من وراء التصميم الذي يوضع للأشياء المادية أو النية وراء تصميم المؤسسات يؤدي إلى إثارة قضية أخرى بشأن دور الاستدلال العقلي (reasoning) البشري. فقد بنى عديد من البنائيين على مفهوم ماكس فيبر وهو «Verstehen» أي الفهم (understanding) والذي يشير إلى الفكرة التأويلية الترجمية (hermeneutic) في أن «الفعل يجب أن يُفهم من الداخل»، وبالتالي فالمعنى الاجتماعي هو مُحصِّلة لـ«ما هو في عقل الأشخاص»[18]. إن التركيز البنائي على الفهم (Verstehen) مثيرٌ للاهتمام بسبب أن ماكس فيبر كان أيضًا من أوائل المصادر لنموذج [الإنسان] الفاعل العقلاني. وفي حين يسلّط العقلانيون الضوء على عقلانية القرارات من حيث المصلحة الذاتية، ما يؤدي إلى تقليل دور السياق، يعيد البنائيون جلبَ البُعد الاجتماعي. فالمعاني بين الذاتية (intersubjective meanings) [المعاني الذاتوية البينية، أي بين الأفراد] ليست مجرد تجميع لمعتقدات الفرد وإنما لها وضع مستقل على اعتبار أنها معرفة جماعية، مبنية على فكرة أنه «على الرغم من أن كل واحد منّا يفكر أفكاره الخاصة، لكن مفاهيمنا نشارك بها الأشخاص أمثالنا»[19]. والفهم (Verstehen) هو «التأويلات، والممارسات، والمؤسسات الجماعية الخاصة بالجهات الفاعلة ذاتها»[20].

---

(18) Emanuel Adler, «Seizing the Middle Ground: Constructivismin World Politics,» *European Journal of International Relations*: vol. 3, no. 3 (1997), p. 326.

(19) Stephen Toulmin, *Human Understanding* (Oxford: Clarendon Press, 1972), p. 35.

(20) Adler, Ibid., p. 326.

أما التشديد على الفهم (Verstehen) فيسلط الضوء على تشابه وعلى اختلاف بين العقلانيين والبنائيين. والفرق هو أن العقلانيين يؤكدّون الفردي، بينما يشدد البنائيون على الاجتماعي. إلا أن النظر بتمعّن أكبر إلى دور المعقولية والمعرفة الفردية في البنائية، يُظهر أن الاختلاف ليس صارخًا إلى ذاك الحد، ويؤكد منطقُ الملاءمة الفرديَّ[21]. أما عمليات التفكير العقلاني الخاصة بشخصيتي فندت[22] وهما شخصية آلتر وشخصية إيغو، فهي تسبق التفاعل الاجتماعي. ويشدد الفهم (Verstehen) على المعرفة وعلى ما هو «داخل العقل»[23].

وكما هو موضّح أعلاه، تضيف البنائية بُعدًا اجتماعيًا غير موجود عند المقاربات العقلانية. إلا أنها تتضمن بعض التناقضات التي سنستكشفها في القسم التالي. وتنشأ هذه التناقضات من مزيج من الأنطولوجيا الاجتماعية مع إبستيمولوجيا ترتكز على فصلٍ بين عالم خارجي وبين عمليات التفكير الداخلية عند الأفراد. والبنائية في هذا التصوير، مصوغة بلغة الوضعية المتعلقة بالسببية واختبار الفرضيات، ومكمَّلة بتركيز على عقلانية الأفراد، على الرغم من أنها متضمَّنة بشكل أعمق في سياق اجتماعي. و[حصر] التأكيد على الوحدة الواحدة الفردية (individual unit)، سواء أكانت بشرًا أم دولة، يخفق في التعامل بشكل وافٍ مع مواجهة إشكالية كيفية تكوُّن الوحدة الواحدة. وبافتراض التركيز على الأنطولوجيا، فالنتيجة هي إلقاء الغموض على استقلالية الاجتماعي ودور اللغة من ناحية علاقتهما بالعالم المادي ومن حيث الإدراك المعرفي الفردي على حدّ سواء.

البنائية في كونها موقعًا متوسطًا

كما نوقش آنفًا، فقد احتلت البنائية «موقعًا متوسطًا» بين المقاربتين العقلانية وما بعد البنيوية في تخصص العلاقات الدولية، وهو موقع تتشارك فيه

---

(21) Sending, «Constitution, Choice and Change: Problems with the «Logic of Appropriateness» and its Use in Constructivist Theory».

(22) Wendt, «Anarchy Is What States Make of It: The Social Construction of Power Politics».

(23) Adler, «Seizing the Middle Ground: Constructivism in World Politics,» p. 326.

مع المدرسة الإنكليزية، مثلما نوقش في الفصل السابع). عندما قام نيكولاس أونوف[24] (Nicholas Onuf) في البداية بتقديم المصطلح إلى تخصص العلاقات الدولية، كانت الكلمة تشير بشكل واسع إلى طيف من منظورات ما بعد الوضعية، التي اشتركت في ما بينها بنقدها للافتراضات الساكنة للاتجاه السائد في نظرية العلاقات الدولية. ومنذ ذلك الحين، أصبحت البنائية موضع خلاف، حيث أصبح المفكّرون يميّزون بين البنائية «التقليدية»، والتي يقال عنها إنها تحتلّ المكان المتوسط، والأشكال الأخرى للبنائية ذات الطابع النقدي[25]، بما فيها ما بعد البنيوية. ولم يرفض البنائيون التقليديون الافتراضاتِ العلمية للعلم الوضعي، بالدرجة نفسها التي رفضتها المقاربات الوضعية بشكل أكثر وضوحًا. وفي هذا الصدد يجادل جيف تشيكِل[26] (Jeff Checkel) بأن الشقاق مع العقلانيين ليس معرفيًا وإنما هو أنطولوجي[27].

الإبستيمولوجيا (epistemology) هي فرع من فروع الفلسفة يتعامل مع أصل المعرفة وطبيعتها، وتبدأ بالسؤال عن كيف تصبح لدينا معرفة عن العالم. يتبنّى البنائيون أنطولوجيا بين ذاتية تشدّد على المعايير، والوكلاء الاجتماعيين، والهياكل، وعلى التشكيل المتبادل للهوية، لكنهم يقبلون إبستيمولوجيا تدين للوضعية[28]، وتتضمن اختبار الفرضيات، والسببية، والتفسير. ويحاجّ

(24) Onuf, *World of Our Making: Rules and Rule in Social Theory and International Relations*.

(25) Adler, Ibid.; Ted Hopf, «The Promise of Constructivism in International Relations Theory,» *International Security*, vol. 23, no. 1 (1998), and David Campbell, *Writing Security: United States Foreign Policy and the Politics of Identity*, 2nd ed. (Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 1998).

(26) Checkel, «The Constructivist Turn in International Relations Theory,» p. 327.

(27) انظر أيضًا: Peter Katzenstein, Robert O. Keohane and Stephen D. Krasner, «International Organization and the Study of World Politics,» *International Organization*, vol. 52, no. 4 (1998), p. 675.

(28) الملاحظة هنا تتعلق باستخدامي لمصطلح الوضعية الذي هو «موضع خلاف أساس» كالبنائية، والذي يرتبط أيضًا بمجموعة متنوعة من الأنظمة الفكرية الفلسفية، والتي فقد عديد منها صدقيته لدى المجتمع العلمي الكبير. للحصول على مناقشة أكثر تفصيلًا عن معنى الوضعية ضمن تخصص العلاقات الدولية، انظر الفصل الأول.

تيد هوبف[29] (Ted Hopf) بأن التشديد على الأنطولوجي هو جزء من جهد يُبذل للتغلب على بعض التشكك الذي يحيط بالبنائية - والذي ينشأ من الخلط بينها وبين مقاربات ما بعد الحداثة - وهو تشكك سببه الافتراض بأن البنائيين منقسمون بشأن أساليب العلوم الاجتماعية السائدة. ويميّز هوبف البنائية «التقليدية» من خلال بُعدها عن النظرية النقدية. ويشير إلى البنائية التقليدية بأنها «مجموعة من المبادئ المستنبطة من النظرية الاجتماعية، لكن من دون الالتزام بالمتابعة النظرية والمعرفية الأكثر اتساقًا والمرتبطة بالنظرية الاجتماعية»[30]. ويزعم العقلانيون والبنائيون على حدّ السواء بأنه ليس هنالك فروق إبستيمولوجية أو منهجية عظيمة تفرّق بينهم[31].

وقد اكتسب البنائيون شرعية كبيرة من خلال قبولهم بالإبستيمولوجيا الوضعية، بحيث أصبح الحوار مع العقلانيين يحتلّ مكانًا مهمًّا في التخصص[32]. ومن الموضوعات المختلف عليها في هذه الحوارات طبيعة العلم الاجتماعي ذاته، وطبيعة تخصص العلاقات الدولية تاليًا، أي الاختيار بين الزعم بأنه علم «ذو نزعة طبيعية [كالعلوم الطبيعية]» (يرتبط بالوضعيين) أو أنه ذو طبيعة اجتماعية[33]. إن أكثر ما يشغل البنائيين التقليديين هو إعادة الاجتماعي مجددًا إلى تخصصٍ كان العنصر الاجتماعي فيه قليل الشأن لمدة طويلة[34]. ويختلف تشديدُ البنائيين على السببية، واختبار الفرضيات، والحقائق الموضوعية (بين الذاتيات)، عمّا يتجه نحوه منظرو ما بعد البنيوية الذين «لا يهتمون على وجه الخصوص بالفحص الدقيق لحالات أو مواقع

(29) Hopf, «The Promise of Constructivism in International Relations Theory,» p. 171.

(30) المصدر نفسه، ص 181.

(31) Alexander Wendt, «Constitution and Causation in International Relations,» *Review of International Studies*, vol. 24, no. 5 (1998), p. 116, and Peter Katzenstein, ed., *The Culture of National Security: Norms and Identity in World Politics* (New York: Columbia University Press, 1996), p. 675.

(32) Katzenstein, Keohane and Krasner, «International Organization and the Study of World Politics,» p. 638.

(33) Adler, «Seizing the Middle Ground: Constructivismin World Politics,» p. 320.

(34) Antje Wiener, «Constructivism: The Limits of Bridging Gaps,» *Journal of International Relations and Development*, vol. 6, no. 3 (2003), p. 256.

معينة بهدف فهمها من خلال المصطلحات المميزة الخاصة بهم»[35]. وكما يصرّح آدلر[36]، فإن البنائيين يهتمون بإعطاء تفسير أفضل، وليس بالتحرر من القيود في حدّ ذاته[37].

تحوّل الموقع المتوسط

كما ناقشت كوركي ووايت في الفصل الأول، أخفق تخصص العلاقات الدولية في أن يأخذ الفلسفة المتعلقة بمسائل العلوم الاجتماعية على محمل الجدّ، وكثيرًا ما تبنّى خلافًا لذلك «وضعية» فاقدة لصدقيتها. أما الموضوع الرئيس هنا فهو إن كان الجمع بين تأكيد الوجود الاجتماعي (الأنطولوجيا البنائية) ومقاربة إمبيريقية لتوليد المعرفة الموضوعية (الإبستيمولوجيا الوضعية) هو أمر ملائم. وقد ألمح هوبف[38] إلى هذا السؤال في زعمه أن «لدى البنائيين النقديين متابعة نظرية وإبستيمولوجية أكثر اتساقًا». وقد تدارس عديد من الباحثين الأكاديميين[39] البنائية بوصفها جزءًا من سلالة أطول خارج تخصص العلاقات الدولية ومن خلال نَسب يتقاطع مع ما بعد البنيوية، لكنه منفصل ومتميّز عنها. والبنائية من هذا المنظور هي أيضًا موقفٌ إبستيمولوجي، وتدين بشكل كبير لما يسمّى بـ«المنعطف اللغوي [اللساني]» (linguistic turn)[40]. وبالتعقيب على المنعطف اللغوي، إذا

---

(35) Richard Ashley, «Living on Border Lines: Man, Post Structuralismand War,» in: James Der Derian and Michael Shapiro, eds., *International/Intertextual Relations: Postmodern Readingsof World Politics* (Lexington, KY: Lexington Books,1989), p. 278.

(36) Adler, «Seizing the Middle Ground: Constructivismin World Politics,» p. 334.

(37) يجب التنويه إلى أن «التحرّر» (Emancipation) [الإعتاق] هو مفهوم يرتبط بمدرسة فرانكفورت للنظرية النقدية (انظر الفصل الثامن) والتي تختلف عن ما بعد البنيوية. وبشكل عام، فإن ما بعد البنيويين لا يتبنون هذا المفهوم. إلا أن هناك ميلًا إلى الخلط بين المدرستين الفكريتين في المقارنة مع البنائية التقليدية.

(38) Hopf, «The Promise of Constructivism in International Relations Theory».

(39) Friedrich Kratochwil, «Constructing a New Orthodoxy?: Wendt's «Social Theory of International Politics» and the Constructivist Challenge,» *Millennium: Journal of International Studies*, vol. 29, no. 1 (2000), p. 74; Onuf, *World of Our Making: Rules and Rule in Social Theory and International Relations*, and Karin M. Fierke and Knud Erik Jorgensen, *Constructing International Relations: The Next Generation* (Armonk, NY: M. E. Sharpe, 2001).

(40) لقد قام مفهوم المنعطف اللغوي في الفلسفة بتقديم اللغة للعلاقة بين المنطق والعالم. وترتبط عبارة «المنعطف اللغوي» (Linguistic Turn) عادة بالأعمال الأخيرة لفتغنشتاين، وتحديدًا التحقيقات =

أثارت البنائية أسئلة جوهرية عن الرابط الطبيعي بين الكلمة والشيء، أو بين الرمز والمرموز إليه[41]، فهل من المناسب أن نقرن الأنطولوجيا الاجتماعية بالإبستيمولوجيا الوضعية؟

وتستند الإبستيمولوجيا الوضعية إلى نظرية تطابقية في اللغة، وهي أنه يفترض بالأشياء أن تتوجد مستقلة عن المعنى وأن الكلمات هي بمنزلة تسميات [علامات للتمييز] تطلق على الأشياء في هذا الواقع. ويمثل اختبار الفرضيات مظهرًا من مظاهر هذا الافتراض بشأن اللغة؛ فهو أسلوب لمقارنة العبارات العلمية عن العالم مع العالم نفسه لمعرفة ما إذا كانت تتوافق. في المقابل فإن الإبستيمولوجيا البنائية، وبوصفها نتاجًا للمنعطف اللغوي، تبني على مفهوم أننا لا يمكننا أن نعرف ما وراء لغتنا حتى نقارنه بذلك الذي تصفه[42]. فاللغة جزءٌ لا يتجزأ البتة من العالم، وليست مرآة له. فاللغة الخاصة بالفارس في لعبة الشطرنج لا يمكن أن تتجزأ عن الشيء المادي؛ وهذه اللغة هي التي نميّز من خلالها الفارس، والقواعد التي تنطبق عليه، عن قطعة من الخشب. فأن نشير إلى فارس لعبة الشطرنج بأنه قطعة من الخشب، معنى ذلك أننا ننتزعه من السياق الذي له من خلاله معنى واستخدام.

يستند التمييز بين البنائيين التقليديين والبنائيين النقديين عادة إلى افتراض أن التقليديين يقبلون بوجود عالم موضوعي، بينما يشدّد النقديون على اللغة

= الفلسفية (*Philosophical Investigations*). انظر: Ludwig Wittgenstein, *Philosophical Investigations* (Oxford: Blackwell, 1958).

لكنه في الواقع جاء أصلًا في واحد من أعماله الأولى الأطروحة المنطقية - الفلسفية (Tractatus Logico-Philosophicus) في عام 1922. وقد أثر هذا العمل في الإيجابية المنطقية لرابطة فيينا (Vienna Circle) ومفهومها عن التحقّق (verification). في المقابل، فقد كان لعمله التحقيقات الفلسفية تأثير في العديد من الفلاسفة المختلفين، من البنائية الخاصة بأنطوني غيدنز (Anthony Giddens) وجون سيرل، إلى النظرية النقدية الخاصة بيورغن هابرماس، إضافة إلى بعد البنيوية الخاصة بريتشارد رورتي (Richard Rorty) وجان فرنسوا ليوتار (Jean François Lyotard).

(41) Ronen Palan, «A World of Their Making: An Evaluation of the Constructivist Critique in International Relations,» *Review of International Studies*, vol. 26, no. 4 (2000), p. 4.

(42) Wittgenstein, *Philosophical Investigations*.

«ليس إلّا». وعلى الرغم من ذلك، يشير فريدريش كراتوكفيل[43] إلى أن «أحدًا بالكاد يشكّ في أن «العالم» موجود بصورة «مستقلة» عن أذهاننا. لكنّ السؤال هو ما إذا كان في إمكاننا أن نراه بطريقة متجردة ومباشِرة، أو ما إذا كان ما نراه هو دائمًا مُنظّم ومُتشكِّل مسبقًا من خلال عناصر فئوية ونظرية معينة». إن فرض الاختيار بين العالم الموضوعي والنسبية التأويلية على أساس الاختيار بين هذا أو ذاك، هو أمر صارخ جدًا. وهنالك موقف أكثر دقة، يفهم اللغة في كونها مبنية على أساس القواعد. وستتم مناقشة هذه القضية بتفصيل أكبر في القسم التالي.

مقاربة أم نظرية؟

إن قضية الأنطولوجيا مقابل الإبستيمولوجيا (نظرية المعرفة) تتعلق بشأن آخر حول وضع البنائية في كونها مقاربة (approach) أم نظرية (theory). ويجادل أونوف[44] بأن البنائية ليست نظرية وإنما طريقة لدراسة العلاقات الاجتماعية. أما كتاب ألكسندر فندت بعنوان النظرية الاجتماعية في السياسة الدولية[45] (*Social Theory of International Politics*)، فيبني نظرية بنائية. ويقبل فندت معتقدات معينة لمنهجية الاتجاه السائد، ولو أن أفكاره هي التزام مُعَدَّل بالوضعية ضمن إطار علمي واقعي (انظر الفصل الأول). أما المشكلة في مقاربته فلها شقان: من ناحية أولى، إذا اعتمدت البنائية والوضعية على افتراضات مختلفة بشأن طبيعة «الواقع»، فعندئذٍ سيكون هنالك تناقض في عملية بناء نظرية بنائية على إبستيمولوجيا وضعية. ومن ناحية أخرى، فإن التعامل مع البنائية على أنها نظرية مثلما هي الواقعية، أمر فيه تضليل؛ وهو كمقارنة التفاح بالبرتقال. فالواقعية بوصفها نظرية ثابتة ومستقلة، تضع افتراضات عن الجهات الفاعلة في العالم وكيفية عملها، أي إن الجهات الفاعلة هي جهات ساعية إلى القوة وموجودة

---

(43) Kratochwil, «Constructing a New Orthodoxy?: Wendt's «Social Theory of International Politics» and the Constructivist Challenge,» p. 91.

(44) Onuf, *World of Our Making: Rules and Rule in Social Theory and International Relations*, p. 1.

(45) Alexander Wendt, *Social Theory of International Politics* (Cambridge and New York: Cambridge University Press, 1999).

في بيئة تنافسية. وكثيرًا ما أُقرن هذا في نظرية العلاقات الدولية (وتحديدًا في الاعتبارات الواقعية البنيوية) بالافتراضات الوضعية حول وجود عالم موضوعي، وفي ما يخص تخصص العلاقات الدولية تحديدًا، بوجود فوضى تنافسية أبدية تكون فيها القوة المادية هي الأسمى. ويمكن القول إن الافتراضات النظرية للواقعية يمكن إعادة النظر إليها من زاوية بنائية، بالتحويل إلى تحليل لكيفية توليد علاقة تنافسية وإعادة تكوينها من عمليات التفاعل التاريخي. وفي هذه الحالة، يجب على الإبستيمولوجيا أن تكون أكثر مراعاة للسياق الاجتماعي، واللغة، واحتمال التغيير. وفي حين أن منطق الفوضى غالبًا ما يولد منافسة وحروبًا، فإنه يمكن أن يؤدي إلى بروز أنواع أخرى من العلاقات، كما هو مقترح في عبارة فندت «الفوضى هي ما تصنعه الدول من الفوضى» (انظر إلى النصّ المنتقى). وسيتم استعراض هذا التمييز في دراسة حالة عن الحرب على الإرهاب.

غالبًا ما تُستخدم تسمية البنائية الآن للإشارة إلى مكان متوسط بين المقاربتين العقلانية وما بعد البنيوية، وقد شدّد هذا الموضع المتوسط على أنطولوجيا اجتماعية، وعلى إبستيمولوجيا مشتركة مع الاتجاه السائد، وعلى تركيز على تطوّر النظرية البنائية. وهنالك بنائية أخرى تُحدث تحوّلًا في المكان المتوسط، بتسليطها الضوء على ارتباط الأنطولوجيا الاجتماعية بالإبستيمولوجيا الاجتماعية بشكل لا يقبل الانفصال. وكلتاهما تقبل «احتمال أن يتم بناء الحقيقة»، ما يميزهما من مؤيدي ما بعد البنيوية الذين ينظرون إلى هذا الاحتمال على أنه إشكالية[46].

في القسم التالي، أحاجُ بأن البنائية الثانية أكثر اتساقًا من البنائية «التقليدية». وأستخدم تسمية «البنائية المتسقة» (consistent constructivism) للتأكيد أن افتراضاتها تصحح عدم الاتساق الموجود في لبّ البنائية التقليدية. وهذا يتضارب مع التمييز الأكثر شيوعًا بين البنائية التقليدية والبنائية النقدية؛ فمصطلح البنائية النقدية عادة ما يشمل ما بعد البنيوية، بينما فكرة البنائية المتّسقة التي نستعرضها هنا لا تشتمل عليها.

(46) Maja Zehfuss, *Constructivism in International Relations: The Politics of Reality* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2002).

مقالة ألكسندر فندت بعنوان «الفوضى هي ما تصنعه الدول من الفوضى: البناء الاجتماعي لسياسة القوة»، نشر في مجلة التنظيم الدولي[47]

على الرغم من أن أول من قدّم البنائية لتخصص العلاقات الدولية هو نيكولاس أونوف[48] (Nicholas Onuf)، فإنها غالبًا ما ترتبط بمقالة ألكسندر فندت لعام 1992 وعنوانها «الفوضى هي ما تصنعه الدول من الفوضى». ومن خلال متابعتها من كثب لنهاية الحرب الباردة، تطرّقت المقالة إلى عمليات التغيير التي كانت قيد التنفيذ في ذلك الوقت. وقد كانت الحجة الجوهرية فيها بمنزلة خروج عن التصورات الأكثر بنيوية في العلاقات الدولية، والتي تفترض بأن الدول مقيّدة بحالة من الفوضى. وقد قدّمت المقالة [فكرة] إمكان الفاعلية في حالة الفوضى.

ومع أنه بدأ بالحوارات الجديدة - الجديدة (neo-neo debates)، فقد توجّه نقد فندت، وبشكل أكثر مباشرة، للتطرق إلى زعم الواقعية الجديدة بأنه في غياب سلطة عالمية لم يُترك لدى الدول خيار سوى التنافس في ما بينها من أجل الحصول على أكبر قدر من المصالح ومن أجل البقاء. ومن هذا المنظور، فإن هوية الدول ومصالحها على حدّ سواء مُعطَياتٌ مُحدَّدة وفقًا لتعريفها من خلال بيئة من الفوضى. ويقدّم فندت إطارًا للتفكير في الهوية والمصالح وكأنها مبنية [مُهيكلة بمعنى البنائية]، وبالتالي يُحتمل أن تخضع لعمليات التحوّل المؤسسي. ويَشرَع فندت في بناء جسر بين نظامين فكريين، كان يُشار إليهما في ذلك الوقت بالعقلانية والتأملية (أو الوضعية وما بعد الوضعية) وذلك من خلال تطوير محاجّة بنائية، مستنبطة

(47) Wendt, «Anarchy Is What States Make of It: The Social Construction of Power Politics,» pp. 391-425.

(48) Onuf, *World of Our Making: Rules and Rule in Social Theory and International Relations.*

من علم الاجتماع الفاعلي-الهيكلي [التوفيقي بين الهيكل والجسم الفاعل] (structurationist sociology) وعلم الاجتماع التفاعلي الرمزي (symbolic interactionist sociology).

يعرّف فندت الهويات بأنها أساس المصالح، ما يعني أن الجهات الفاعلة «تُعرِّف مصالحها في عملية تعريف المواقف». والمؤسسات هي مجموعات أو «هياكل» ساكنة نسبيًا من الهويات والمصالح، والتي عادة ما تُشَرَّع على شكل قواعد أو معايير، ولكن ليس لها إلا قوة تحفيزية بمقتضى تفاعل الجهة الفاعلة اجتماعيًا مع المعرفة الجماعية ومشاركتها فيها. وتعدّ «المساعدة الذاتية» في حد ذاتها مؤسسة ضمن الفوضى لكنها ليست المؤسسة الوحيدة الممكنة، حيث إنه يمكننا الإشارة إلى أمثلة من الأنظمة الأمنية الأكثر تعاونية. وعليه، فإن السلطة والمؤسسات لَيْسا تفسيرين متعارضَين، كما يُفتَرَض غالبًا. ومن أجل الانطلاق من الهيكل إلى التطبيق [الفعل]، من الضروري مراعاة «هيكل الهويات والمصالح في النظام، والذي بني بطريقة بين ذاتية [تفاعل أشخاص]. وهذه المعاني التي تُنَظِّم من خلالها الأفعال، تنبع من عملية التفاعل.

ويوضّح فندت هذه النقطة من خلال مثال عن مخلوقَين فضائيين أسطوريين، وهما آلتر وإيغو (Alter and Ego) [أي الآخَر والأنا] اللذين يلتقيان لأول مرة، ومن خلال عملية تبادل الإشارات، والتأويل، واستجابة أحدهما للآخر، يبدآن عملية تكوين معانٍ بين ذاتية مشتركة يمكنها أن تتطور إما تعاونيًا وإما تنافسيًا (انظر إلى النص للحصول على مناقشة أكثر تفصيلًا). وحيث إن آلتر وإيغو يبدآن علاقتهما بصفحة بيضاء، فإن تحليل سياسة ميخائيل غورباتشوف «التفكير الجديد» (New Thinking) يثير سؤالًا عن مدى إمكان تعديل «اللعبة» بعد أن يصبح الطرفان عالقَين في دوامة سلبية كتلك التي انوجدت خلال الحرب الباردة. ويجادل بأن الجهات الفاعلة لديها القدرة على التأمل النقدي للذات، وعلى الاختيار «الرامي إلى جلب تغييرات في حياتها». وقد يحصل هذا الشيء عندما يكون هنالك

سبب يدعو إلى التفكير بالذات بطريقة جديدة، على سبيل المثال، نظرًا إلى وجود ظروف اجتماعية جديدة، والتي لا يمكن وضعها ضمن مفاهيم موجودة مسبقًا عن الذات. وعندما تكون هذه الظروف حاضرة، يمكن الجهات الفاعلة أن تنخرط في «التأمل في ذاتها والممارسة التي تهدف تحديدًا إلى تحويل هوياتها ومصالحها» وبذلك «تغيير اللعب» التي تضمّ الجهات الفاعلة.

البنائية المتّسقة

لقد دخل البنائيون والعقلانيون في حوار، لكن [مناقشة] المنهج لم تكن ضمن الأجندة. فهناك توتر بين مدرسة للبنائية لا ترى اختلافات جوهرية مع منهجيات الاتجاه السائد، ومدرسة أخرى تفهم البنائية على أنها مقاربة لها جذور في المنعطف اللغوي. ويتجلّى عدم الاتساق [بين المدرستين] في ما يتصّل بدور اللغة والقواعد من ناحية، وبالسؤال المتعلق بالسببية من ناحية أخرى.

اللغة والقواعد

لقد تم تجاهل دور اللغة بشكل كبير في الحوار بين العقلانيين والبنائيين. وتجنب اللغة هو جزئيًا انعكاسٌ للمحاولة في الابتعاد عن منظري ما بعد البنيوية، الذين يرتبطون بالنسبية التأويلية. وهو أيضًا انعكاس لتركيز الموقع المتوسط على الأنطولوجيا. ويجب أيضًا على مقاربة اللغة، والتي تتوافق مع الأنطولوجيا الاجتماعية الخاصة بالبنائية، أن تحتلّ موقعًا إبستيمولوجيًا متوسطًا. وفي الوسط بين النظرة إلى اللغة بوصفها مرآة للعالم، ورؤيتها بوصفها تأويلًا بحتًا، هناك فهم للغة والأفعال بكونها تقوم على قواعد. وهي لا تبتعد إلا قليلًا عن التركيز على دور المعايير والقواعد في العلاقات الدولية، إلى اعترافها بأن هذه [المعايير والقواعد] لا تجد تعبيرًا ولا تتشكّل إلا في لغة وأفعال تقوم على قواعد وبحدّ ذاتها مشبعة بالمعايير.

يستند هذا المفهوم عن اللغة إلى تمييز بين القواعد (وهو ما يُعنى به

البنائيون) وبين التأويل (وهو ما يركّز عليه منظرو ما بعد البنيوية). فاتّباع القاعدة (rule) يختلف عن التأويل. وكما يُصرّح فتغنشتاين:

«هناك طريقة لاستيعاب القاعدة وهي ليست تأويلًا، وإنما هي تظهر في ما نسميه بـ«الانصياع للقاعدة» و«مخالفتها» في الحالات الفعلية. لذا، فهنالك ميل إلى القول إن كل فعل وفقًا للقاعدة هو تأويل، ولكن ينبغي لنا أن نقصر مصطلح التأويل على إحلال تعبير ما من تعابير القاعدة محل الآخر»[49].

ترتكز الرؤية الوحدوية للعلم على انقسام ثنائي بين الموضوعي (objective) والذاتي (subjective). وفي هذه الرؤية، تعمل اللغة بوصفها مجموعة من التسميات للواقع الموضوعي أو للعمليات العقلية للأفراد. وهذا الانقسام الثنائي تعارضه مقاربة البنائية المتسقة للغة. واستخدام اللغة في هذه الرؤية هو جوهريًا استخدام اجتماعي، فنحن نتكيف اجتماعيًا في هذا الاستخدام للغة. وأثناء هذه العملية لا نتعلم الكلمات فحسب، وإنما أيضًا نتعلم كيف نتصرّف في العالم؛ أي إننا نتعلم ما المقصود بإعطاء وعدٍ، والتهديد، والكذب، أو إننا نتعلم أنواع السياقات التي تكون فيها هذه الأفعال الكلامية (speech acts) ملائمة أو ذات معنى، أو حتى نتعلم ما يعنيه صوغ الفرضية، أو التصويت في الانتخابات، أو نشر الصواريخ. فاستخدام اللغة هو جزء من التصرف في العالم. ومن دون اللغة، لا يمكننا أن نبدأ بالتواصل بعضُنا مع بعض، أو أن نسند المعاني إلى الأشياء أو الأفعال الموجودة في العالم، أو أن تكون لدينا أفكار ومعتقدات شخصية، أو أن نُعبّر عن مشاعرنا.

يستند اختبار الفرضيات في العلم الوضعي إلى افتراض أن التسميات ستكون إما صحيحة وإما خاطئة. وتتطلب المقاربة إلى اللغة، باعتبار أنها تقوم على قواعد، أن «ننظر إلى، ونرى» كيفية استخدام الجهات الفاعلة الاجتماعية للغة وهي تبني عالمها. وفي موقف التغيير، فإنّ فئات الهوية أو فئات الأفعال لن تكون ساكنة على الأغلب. فعلى سبيل المثال، فإن الفئات السائدة التي تُعرِّف الهوية في يوغسلافيا الشيوعية كانت تختلف عن تلك التي ظهرت مع ظهور الصراع بين

(49) Wittgenstein, *Philosophical Investigations*, para. 201.

الصرب، والكُروات، والمسلمين. ففئة يوغسلافيا تندرج ضمنها هذه المجموعات الثلاث تحت هوية مشتركة هي «السلافيون الجنوبيون». في المقابل، فإن الفئات الإثنية تبني فوارق تاريخية، ودينية، وسياسية واضحة بين المجموعات المختلفة. فقد تكون هذه الفئات بدأت تأويلات، من حيث إنها استَبدلت قاعدة معينة للهوية بقاعدة أخرى، لكنها أصبحت شبيهة بالقاعدة في إسنادها للهوية وفي الأفعال التي تلت ذلك. أثناء التحوّل من يوغسلافيا إلى صراع العنف، فإن الجيران الذين عاشوا في ما مضى سوية بسلام، أصبحوا هدفًا للتطهير العرقي.

تقوم المقاربة البنائية المتسقة للغة بتحويل التركيز إلى توليد المعنى، والمعايير، والقواعد، كما يُعبَّر عنها في اللغة، من خلال موضوعات التحليل. وكما اقترح البنائيون التقليديون[50]، فإنها تُعنى بنوايا الأفراد، بشكل أقل من اهتمامها بالنية المعبَّر عنها في الأفعال الاجتماعية. وكما قال فِتغنشتاين[51]، فإن «النية متضمَّنة في موقفها، وفي المؤسسات والعادات البشرية».

في المثال السابق، ليس في الإمكان الفصل بين «نية» الأفراد المشاركين في التطهير العرقي، والعالم الاجتماعي الذي أصبح الجيران فيه «غرباء خطرين»، تمّ تعريفهم بأنهم تشيتنِك، أو أوستاسا، أو عثمانيون - وهي مصطلحات ذات صدى تاريخي عميق - والذين ينبغي القضاء عليهم بسبب الخطر الذي يشكلونه. وقد تم تعريف النية والفعل بلغة عامّة من جانب جهات فاعلة مبنية اجتماعيًا. أما الأسئلة المتعلقة بالنوايا، فترتبط بفئة ثانية من التضارب [عدم الاتساق].

الأسباب والمسببات

أما المظهر الآخر لعدم الاتساق الذي يتّضح في بناء البنائية مقابل العقلانية، فهو التشديد المتكرر على السببية[52]. ويبدو هذا الأمر في ظاهره وكأنه مجرد

(50) March and Olson, *Rediscovering Institutions: The Organizational Basis of Politics*; Sending, «Constitution, Choice and Change: Problems with the «Logic of Appropriateness» and its Use in Constructivist Theory,» and Adler, «Seizing the Middle Ground: Constructivismin World Politics».

(51) Wittgenstein, Ibid., para. 337.

(52) Jeffrey T. Checkel: «International Norms and Domestic Politics: Bridging the Rationalist- =

استخدام للكلمات. لكن الخلط بين السبب والمُسبب يثير قضية أكثر خطورة، موضحة في المثال التالي. خذ سؤالًا عن سبب غزو الرئيس الأميركي جورج بوش للعراق، أو سؤالًا عن مُسبب الغزو الأميركي. فلقد تم التعرف إلى أسباب ومسببات متعددة: ابتداءً بالنفط، إلى الرغبة في إتمام مهمّات غير مكتملة من بعد حرب الخليج، إلى مخاوف بشأن أسلحة الدمار الشامل الخاصة بصدّام، إلى حقوق الإنسان.

إن الفرضية التي تركز على أسباب بوش الفردية، أو على مسببات الغزو، تتحرى تفسيرًا يتوافق مع العالم. لكن الحقيقة والزيف هما في النهاية غامضان بحيث إننا لا نستطيع أن ندخل إلى داخل عقول الأفراد، وعادة ما يؤول السباق إلى معرفة المسبب «الحقيقي» أو النية الحقيقية، إلى معركة من التأويلات. إلا أن في الإمكان طرح السؤال بطريقة مختلفة، من خلال تركيز أقل على الحقيقة الأساس التي دعت بوش أو الولايات المتحدة الأميركية إلى الشروع بالغزو، وبالتركيز أكثر على الواقع الاجتماعي بأن الغزو قد حصل والتركيز على كيف أصبح ممكنًا. يمكننا طرح سؤال «كيف أصبح ممكنًا» ('how possible' question)، وذلك كما فعل هاورد[53]، من حيث الأحجية المتمثلة في أن العراق كان فعليًا يشكل خطرًا على الولايات المتحدة الأميركية أقل من ذلك الذي تشكله كوريا الشمالية، إلا أنه أصبح هدفًا للغزو، بينما كانت كوريا الشمالية موضوعًا للمفاوضات. ويتتبع هاورد الكيفية التي قام من خلالها النمط التاريخي للتفاعل مع الولايات المتحدة بتمهيد الطريق أمام السياسات المختلفة تجاه دولتي «محور الشر» (Axis of Evil) هاتين.

يكشف سؤال «كيف أصبح ممكنًا» عن أهمية اللغة العامة والنوايا المتضمنة فيها. وقد أصبح معروفًا الآن أن المجتمعات الاستخبارية على كلا

= Constructivist Divide,» *European Journal of International Relations*, vol. 3, no. 4 (1997); «The Constructivist Turn in International Relations Theory,» *World Politics*, vol. 50, no. 2 (1998); Martha Finnemore, *National Interests and International Society* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1996), p. 28, and Adler, «Seizing the Middle Ground: Constructivismin World Politics,» p. 329.

(53) Peter Howard, «Why Not Invade Korea?: Threats, Language Games and US Foreign Policy,» *International Studies Quarterly*, vol. 48, no. 4 (2004).

طرفي الأطلسي قد أساءت الفهم، فقد اعتقدت (خطأً [زيفًا]) بأن العراق يمتلك أسلحة دمار شامل. والتفسير بأن مسبب الغزو هو أسلحة الدمار الشامل الخاصة بالعراق، يُعبَّر عنه بدقّة أكبر في ما يلي: إن سبب غزو العراق، والذي قدّمته نخب السياسة الخارجية، هو الخطر الذي شكّلته أسلحة الدمار الشامل الخاصة بصدّام حسين. وسواء أكانت هذه الجهات الفاعلة قد صدّقت المعلومات الاستخبارية أم أنها صنعتها بنفسها، فإن هذا «السبب» قد جعل الغزو ممكنًا. وقد كان السبب هو الوسيلة التي تمّ من خلالها إقناع عامّة الشعب الأميركي والجنود الأميركيين، بأن هذا كان عملًا مشروعًا من جانب حكومتهم. وقد تمّ تعزيز هذا السبب في الخطاب السياسي من خلال الربط بين صدام حسين ومُعتَدِي الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر. وأمّا فرضية أن صدّام كان يمتلك أسلحة دمار شامل، فعلى الرغم من أنها كانت مبنية على بيانات خاطئة [زائفة]، إلا أنها أسست السياق المناسب لتقديم مبرِّر، وهو إعطاء سبب للغزو. وقد صِيغ هذا السبب بلغة سياسية سهلة الفهم للعامة. وقام بخلق فعلٍ و«واقعٍ»، هما الغزو. وقد كانت النية في تنفيذ الغزو مُتضمَّنة في هذه الحِيَل اللغوية وفي فعل الغزو ذاته.

إن الإشارة إلى السبب بأنه مسبب يُعدّ تأويلًا، أي إنه يأخذ القاعدة التي من خلالها يكون هنالك معنى لـ «إعطاء السبب» ويعطيه معنى آخر. إلا أن السبب (reason) له منطق مختلف عن المسبب. فقد تعطي (س) سببًا للفعل الذي نفّذته هي على (ص). وبقيامها بذلك فإن (س) تفسّر فعلها. وقد يكون لهذا تأثير على (ص)، ولكن إذا كان الأمر كذلك، فإنه لا يُعدّ مسببًا بالدرجة نفسها التي يُعدّ فيها سببًا، بمعنى أن الأثر الذي يُحدثُه حَجَرٌ على حجرٍ آخر قد يدفع الآخر بحركة إلى الأمام. وذلك جزء من مناقشة تحاول فيها (س) أن تقنع (ص)، وبذلك أن تعطي شرعية لأفعالها بطريقة يمكن أن تكون مفهومة ومقبولة من الطرف الآخر.

أن تعطي سببًا، أو أن تدخل في عدد من الأفعال الكلامية [الخطابية]، من إعطاء الوعود إلى التهديد، يفتح مجالًا للآخر في أن يُشارِكَ ويستجيب. وكعلاقة ذات اتجاهين، فإن هذا التفاعل ليس مجرد سؤال عمّن يمتلك القوة المادية

الأكبر، بل إنه يعتمد على قدر ما من اللغة المشتركة (يجب على الآخر أن يكون قادرًا على فهم ما يُقال وفهم ما يُشكّل السبب، أو الوعد، أو التهديد)، والتي تضمّ معاييرَ للشرعية (أي ذلك الذي يفي أن يكون سببًا وجيهًا)، إضافة إلى الظروف التي تتعلق بالكلمات والأفعال السابقة، والتي تجعل الوعد أو التهديد ذا صدقية). وتُعدّ القوة عاملًا، ولا سيّما في ما يخص التهديدات، بما أن الإمكانات المادية هي شرط من شروط الصدقية، مع أنها ليست الشرط الوحيد. يمكن أيضًا أن تُعدّ القوة عاملًا من حيث شرعية السبب وإمكان ربطها بدور اجتماعي أو موقف اجتماعي. على سبيل المثال، قد تعطي الدول الغربية أسبابًا لاحتفاظها بترسانة نووية ضخمة، وهذه الأسباب تُقبل بوصفها شرعية، بينما رغبة دولة شرق أوسطية صغيرة، كالعراق أو إيران مثلًا، في اقتناء سلاح نووي واحد فقط، قد يُنظر إليها على نحو واسع أنها غير شرعية.

دراسة حالة: الحرب على الإرهاب

لقد بدأَتْ مقدمة هذا الفصل بتسييس الممارسات الأمنية للحرب الباردة في أواخر الثمانينيات. وقد تعرّضت الافتراضات الواقعية «الخالدة» التي تشكل أساسًا للدراسات الأمنية لمزيد من التشكيك فيها، بسبب الانتهاء المفاجئ للحرب الباردة والذي لم يتنبأ به أحد؛ وبسبب الثورات في أوروبا الوسطى والتي كانت في معظمها سلمية؛ وبسبب فشل الاتحاد السوفياتي في التدخل لإنقاذ إمبراطوريته المتفتتة؛ وبسبب قراره النهائي في فك الاتحاد. وبالنسبة إلى بعضهم، فإن الاعتداءات على مركز التجارة العالمي وعلى البنتاغون في أيلول/سبتمبر عام 2001، والحرب على الإرهاب التي تلت تلك الهجمات، قد أنذرت بعودةٍ إلى عالم من العلاقات الأمنية الواقعية، بالنظر إلى التأكيد المتجدد باستخدام القوة. وقد اعترف الواقعيون البنيويون المعاصرون، أمثال جون ميرشايمر (John Mearsheimer)، بأن الواقعية، ونظرًا إلى تركيزها على الدول، فإنه ليس لديها إلا القليل

لتقوله عن الجهات الفاعلة من غير الدول، كـ«الإرهابيين» مثلًا[54]. يمكن أن تفسر الواقعية أفعال المُدافِع عن فكرة الدولة الرئيسة [في العالم]، وهو [أي المُدافع] الولايات المتحدة الأميركية، وأن تفسر ردّها على الهجمات، لكن الواقعية محدودة أولًا وأخيرًا بافتراضها وجود حالة موضوعية دائمة من الفوضى، تكون الدول فيها هي الجهات الفاعلة الرئيسة. وقد عبّرت «دراسات الإرهاب» بصورة أعم، عن المشكلة بكونها تتعلق بالكيفية التي ينبغي للدول أن تستجيب بها للجهات الفاعلة التي تستخدم قوة غير مشروعة، لكنها لا تتعامل مع هويات الجهات الفاعلة ولا مع موضوعية التهديدات وكأنها مشكلات.

أما المقاربة البنائية للحرب على الإرهاب فإنها ستبتعد عن هذا التأكيد للدول أو التهديدات بوصفها ظواهرَ مسلّمًا بها أو ظواهرَ موضوعية. وبدلًا من ذلك، فإنها ستبحث في كيفية بناء الهويات، والأفعال، والمعاناة البشرية، من خلال عملية تفاعل. فالمشكلة إذًا تتعلق بكيفية تعامل الجهات الفاعلة بعضها مع بعض، وكيفية تعريفها لنفسها وتعريف بعضها لبعضها الآخر، وكيف يقوم هذا بتشكيل حدود العالم الذي يتصرفون ضمنه. وفيما يسلّط الواقعيون الضوء على الطبيعة التنافسية للدول في حالة الفوضى، فقد يحوّل البنائي التركيز إلى كيف أنه في سياق معيّن أصبحت الجهات الفاعلة تُعرِّف علاقاتها من خلال مصطلحات معادية. وقد يرون أيضًا احتمالات أكبر لتحويل هذه العلاقة. وفي ما يلي، سأتفحص الحرب على الإرهاب بوصفها تفاعلًا اجتماعيًا، تم فيه تشكيل الصراع تبادليًا، ما يسلط الضوء على الأنطولوجيا الاجتماعية للصراع. كما أسلط الضوء على دور اللغة والسياق، بالإضافة إلى دور إعطاء الأسباب - لكونه يختلف عن التعرف إلى المسبب - وهي كلّها أمور ترتبط بإبستيمولوجيا اجتماعية.

(54) Harry Kriesler, «Through a Realist Lens,» *Conversations with John Mearsheimer* (Institute for International Studies, University of California Berkely) (8 April 2002), <http://globetrotter.berkeley.edu/people2/Mearsheimer/mearsheimer-con5.html>, accessed 6 May 2008.

بدت الهجمات يوم الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر عام 2001 وكأنها تأتي من فراغ. وقد ساهمت صور الاعتداءات، التي تم عرضها تكرارًا في وسائل الإعلام المفتوحة، في تجربة واسعة من الصدمة والذهول ضمن عامّة الشعب الأميركي، إضافة إلى تماسك الهوية الأميركية والشعور بالوطنية(55). وتنظر المسائل المتعلقة بالهوية إلى الكيفية التي يتم من خلالها إعطاء معنى للعلاقة بين الذات والآخر، وكيف يقوم ذلك بتشكيل التفاعلات بينهما. وعلى الرغم من أن الهوية دائمًا علائقية(56)، وتُبنى نسبة إلى سلسلة من الاختلافات المعترف بها اجتماعيًا(57)، إلا أن درجات الاختلاف قد تتباين. وقد تمّ في هذه الحالة تشكيل الهوية تبادليًا، حول اختلاف صارخ بين الخير والشر. وبعد الهجمات، وإطلاق تسمية الحرب على الإرهاب، رسم جورج بوش(58) خطًا فاصلًا واضحًا يقول فيه: «أنتم إما أن تكونوا معنا وإما أنكم مع الإرهابيين». وقد صرّح أيضًا:

«إننا نقدّر الحياة، أما الإرهابيون فيدمرونها بلا رحمة. نحن نقدّر التعليم، بينما لا يؤمن الإرهابيون بضرورة تعليم النساء، أو حصولهنّ على الرعاية الصحية، أو خروجهنّ من بيوتهن. نحن نقدّر الحقّ في التعبير عن آرائنا، أما عند الإرهابيين فقد تكون حرية التعبير سببًا في التعرّض للإعدام. نحن نحترم الأشخاص على اختلاف عقائدهم، ونحترم حرية ممارسة الشعائر الدينية، أما

(55) Sandra Silberstein, *War of Words: Language, Politics and 9/11* (London: Routledge, 2002).

(56) Wendt, «Anarchy Is What States Make of It: The Social Construction of Power Politics,» p. 397.

(57) William Connolly, *Identity/Difference: Democratic Negotiations of Political Paradox* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1991), p. 64.

(58) George W. Bush, «Address to a Joint Session of Congress and the American People,» White House (20 September 2001), <http://www.whitehouse.gov/news/releases/2001/09/20010920.html>, accessed 4 May 2006.

عدوّنا فيريد أن يملي على الأشخاص، وحتى على المسلمين أنفسهم، كيف يفكرون وكيف يؤدّون عباداتهم»[59].

عندما أعلن بن لادن الجهاد ضدّ جميع الأميركيين، فإنه أيضًا بنى هوية من خلال مصطلحات معارِضة سلبية، مُعبّرًا عن وجود فارق بين «الكفار الصليبيين» في الغرب وأولئك الذين ينتمون إلى الأمة الإسلامية (المجتمع الإسلامي).

ليست الهويات وحدها التي برزت نتيجة لهذا التفاعل، وإنما برزت أيضًا معاني أفعال هذه الهويات. وفي ضوء وجود عديد من التهديدات المحتملة، والأطراف الأخرى المهدِّدة، تساءل البنائيون كيف تعلو بعض هذه التهديدات فوق الأخرى لتصبح موضع تركيز الجهد الأمني[60]. وقد قامت مدرسة كوبنهاغن[61] (Copenhagen School) بتنظير عملية الأمننة [إضفاء الطابع الأمني] (securitization) التي من خلالها يؤدي إطلاق تسمية الخطر الأمني على الخطر المُهدِّد، إلى إعلائه فوق أي تهديد آخر. ومن خلال هذا الإعلاء، فإن التعرف إلى خطر يهدد الوجود، أي ذلك الخطر الذي يهدد بقاء مجتمع ما، يبرر تعطيل القواعد السياسية المعتادة، ما يتيح للنخبة اتّخاذ تدابير استثنائية.

إن الحرب ليست سياسة عادية بل تتطلب أحيانًا تدابير استثنائية. وقد كانت الاعتداءات على مركز التجارة العالمي والبنتاغون مأساة مروعة نشأت من تصرّف مقيت. والسؤال، من منظور بنائي، هو إن كانت هنالك أُطر بديلة لإعطاء معنى لهذا الهجوم والاستجابة عليه. ويقال إن إطار «الحرب» والأمننة قد زادا من المخاطر وساهما في بناء الصراع وتعميقه.

---

(59) George W. Bush, «President Discusses War on Terrorism,» White House (8 November 2001), <http://www.whitehouse/gov/news/releases/2001/09/20011108.html>, accessed 2 May 2006.

(60) Jutta Weldes [et al.], eds., *Cultures of Insecurity: States, Communities and the Production of Danger* (Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 1999).

(61) Ole Waever, «Securitization and Desecuritization,» in: Ronnie D. Lipschutz, ed., *On Security* (New York: Columbia University Press, 1995), and Barry Buzan, Ole Waever and Jaap de Wilde, *Security: A New Framework of Analysis* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1998).

وبهجومها على الولايات المتحدة الأميركية، فإن القاعدة تواصلت من خلال العنف. وقد جادل جورج سوروس (George Soros) بأن إدارة بوش قد وقعت في فخ من خلال استجابتها بطريقة قبلت بشروط العلاقة التي وضعها بن لادن[62].

أدّى سكّ مصطلح «الحرب على الإرهاب» في أعقاب الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر إلى الخلط بين حقلَين عمليَّين كانا تقليديًا منفصلَين. فقد كانت الحرب فعلًا [عملًا] مُلتزمًا بقواعد تمارسه الدول، وكانت الحروب تبدأ عادة بإعلان وتكون لها نهاية واضحة. أما الإرهاب فقد ارتبط في أغلب الأحيان، في الأقل في الأزمنة الحالية، بالجهات الفاعلة من غير الدول، وتم التعامل معه على أنه حقل من حقول الجريمة. ومن خلال تسميته لحرب ذات مدّة غير محددة وتتعلق بعدو مجهول خارج عن قواعد الحرب، فقد أتى بوش بالحرب على الإرهاب إلى الوجود، ومن خلال التوترات المتضمنة في هذا المصطلح ذي الوجهين، فإنه أعطى أسبابًا لمجموعة من الأفعال لم يكن في الإمكان اعتبارها مقبولة لولا ذلك.

من ناحية، تُعد الحرب خطرًا على الوجود، ما يبرر التدابير الاستثنائية والقيود التي تُفرض على الحريات الديمقراطية. وقد قادت الحرب على الإرهاب إلى التمرير السريع لوثيقة قانون الوطنية (Patriot Act) ولتدابير أخرى غيّرت القوانين المتعلقة باحتجاز السجناء وسمحت بالمراقبة الحكومية التي لم يسبق لها مثيل. وقد أعادت الحكومة الأميركية كتابة القوانين المتعلقة بالتعذيب، مجيزة أفعالًا كالإغراق الوهمي بالمياه (waterboarding) وتغطية الرأس (hooding) والتي لولا ذلك لكانت محظورة[63]. من ناحية أخرى، تم وضع الخصوم من غير الدول خارج القواعد الطبيعية للحرب، ومن

(62) Robin Cook, «Bush Will Now Celebrate by Putting Fallujah to the Torch,» *The Guardian*, 5/11/2004.

(63) Philippe Sands, «Stress Hooding, Noise, Nudity, Dogs,» *The Guardian Weekend* (19 April 2008).

ضمنها اتفاقيات جنيف، ذلك لأنه لم يتم التعامل معهم بوصفهم جنودًا تقليديين. وتم وضعهم في معتقل خليج غوانتنامو الذي قيل عنه إنه خارج نطاق السلطة القضائية للولايات المتحدة، ما شكّل ثقبًا أسود من الناحية القانونية. وقد تم اعتقالهم لسنين متواصلة من دون توجيه التهم إليهم، وتعرضوا لمعاملة أصبح يُنظر إليها الآن وبشكل متزايد على أنها معاملة تنتهك القانون الدولي.

إن التصريح بتهديد، أو إعلان الحرب، هي أفعال كلامية تجلب إلى الوجود حالة معينة من الظروف. ولا يتضمن الفعل الكلامي على المتحدّث فحسب وإنما أيضًا على الجمهور الذي عليه أن يقبل شرعية الفعل كي يكونَ هذا الفعل ناجحًا. وعلى خلفية حوادث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، حَصَلَتْ الخطوات التي اتخذتها إدارة بوش على تأييدٍ لم يسبق له مثيل. وفي أعقاب غزو العراق، وبعد الاكتشاف أن صدّام لم يكن لديه أسلحة دمار شامل، أصبح الخطر أجوف أكثر فأكثر. ومع مرور الوقت أصبحت إدارة بوش تفقد شرعيتها، وأخذت الأمور بالعودة تدريجًا إلى السياسة العادية. وقد كان هذا الأمر واضحًا بشدّة في النتيجة غير المسبوقة التي آلت إليها الانتخابات الرئاسية لعام 2008 والتأييد الكبير لباراك أوباما، وهو المرشّح الذي كان ثابتًا في موقفه المعارض للحرب على العراق. وقد مثّل انتخابه فرصة لتقديم وجه أميركي مختلف للعالم في موقف أصبحت فيه مكانتها متضررة بشكل جسيم.

وقد يدوم الصراع من خلال آخَرية [نسبة إلى الآخر] سلبية متبادلة (mutual negative othering). ويمكن أن تتسبب تسمية خطر يتهدد الوجود بتعطيل العمل بالسياسة العادية وإعطاء تبريرات، ليس لأعمال الحرب وحسب، وإنما لأفعال أخرى استثنائية أيضًا، لا يتم احتمالها أو تقبُّلها في الوضع الطبيعي، كالترحيل السري الاستثنائي للمعتقلين (extraordinary rendition)، والذي تم من خلاله سِرِّيًا تسفير الأسرى، بشكل أساس المسلمين منهم، إلى دول تمارِس التعذيب، أو تعريضهم لأفعال مهينة في سجن أبو غريب

أو معتقل خليج غوانتنامو. وفي هذا الخصوص، ليست التهديدات والعنف هي الوحيدة التي يتم بناؤها، وإنما المعاناة الإنسانية والصدمة النفسية أيضًا. أما المعاناة الإنسانية فهي بناء اجتماعي من حيث إنها تنشأ نتيجة لنوع معين من التفاعل البشري، وليست موجودة فقط في ذهن الشخص الذي عانى الصدمة النفسية[64]. أما الصدمة النفسية التي تنشأ من فعل من صنع الإنسان، وذلك خلافًا لتلك التي تنشأ عن الكوارث الطبيعية، فهي صدمة يكون تقبّلها وتجاوزها أصعب[65]. والتعذيب هو شكل من أشكال التفاعل البشري الذي يُمارَس بنيّة التسبب بالألم من أجل انتزاع إفادة زائفة تتفق مع مطالب المُعذِّب[66]. وفي هذا الصدد، فإن التعذيب يمثّل أيضًا علاقة قوة. فإذا اتضح أن من يقوم بالتعذيب هو شخص كان متوقَّعًا منه أن يوفر الحماية، كفرد من أفراد العائلة أو السلطات التابعة لدولة الشخص نفسه، فإن مشاعر التعرض للخيانة تُضاف إلى الإهانة والذل الناجمَين عن موقف الضعف هذا[67].

وقد أدى التعذيب دورًا في الحرب على الإرهاب، ملحِقًا الضرر تحديدًا بحياة أولئك الأفراد الأبرياء الذين سُجنوا بغير وجه حق. لكن كان للصدمة النفسية أيضًا تعبيرٌ عامٌّ أكبر في الحرب على الإرهاب. فكما ذكرنا سابقًا، كان وَقْع الهجمات على مركز التجارة العالمي والبنتاغون صدمةً نفسية للأميركيين، تم تعزيزها من خلال العرض المتكرر على شاشات التلفزة لصور الطائرات وهي تصطدم بالمبنيين. أما مشاعر الأمان المتبددة فسرعان ما تبعها حشد للقوات العسكرية في أفغانستان أولًا، ثم

(64) Karin M. Fierke, *Critical Approaches to International Security* (London: Polity Press, 2007).

(65) Ellen Zinner and Mary Beth Williams, *When a Community Weeps: Case Studies in Group Survivorship* (London: Bruner/Mazel, 1999).

(66) Elaine Scarry, *The Body in Pain: The Making and Unmaking of the World* (Oxford: Oxford University Press, 1995).

(67) Jenny Edkins, *Trauma and the Memory of Politics* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2003).

في العراق. وقد برّر بن لادن الاعتداءات بالإذلال الذي تعرض له العرب والمسلمون على أيدي الغرب عبر السنين الثمانين الماضية. ومن هذا المنظور، فقد كان ما حصل في الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر هو فعلٌ واحد يشكّل جزءًا من تاريخ أطول من التفاعل، وليس ضربة افتتاحية في حرب. وأما صُوَر العنف والإذلال التي التقطت في الفلوجة، وأبو غريب، وغوانتنامو، وفلسطين، والتي انتشرت في أنحاء العالم العربي والإسلامي من خلال قناة الجزيرة الإخبارية، فقد زادت من الشعور العام بالذل داخل هذه المجتمعات، وأصبحت منذ ذلك الحين بمنزلة أداة قوية تُستخدم في تجنيد «الاستشهاديين» أو «الهجوميين الانتحاريين» الإسلاميين[68]. وقد كان المرور بتجربة المعاناة الإنسانية على الجانبين هو الخلفية التي تم على أثرها تعاضد الهوية وتبرير أعمال العنف من جانب المجتمعات الخاصة بكل طرف من الأطراف.

الاستنتاج

أدّت تفاعلات الحرب على الإرهاب إلى إنتاجِ واقعٍ معين، لكن هذا الواقع يتشكل من المعاني التي جلبتها الجهتان الفاعلتان الرئيستان لتفاعلاتهما. لذلك فإن الواقعَ اجتماعيٌ وذو أبعاد متعددة بشكل أكبر بكثير مما تعرضه المقاربات الإبستيمولوجية التي تفترض وجود واقع موضوعي «في مكان ما هناك». ويتم التعبير عن المعنى الاجتماعي الذي يعطى للهوية، أو التهديدات، أو المعاناة الإنسانية، من خلال اللغة. كما تعطي الجهات الفاعلة أسبابًا لأفعالها. وعلى الرغم من أن اللغة والممارسات تُكوّن تفاعلًا وشكلًا من أشكال العلاقات، مكوّنة بذلك واقعًا، فهي تحتوي أيضًا على تناقضات ساهمت في تحوّل هذا السياق.

---

(68) Khaled Fattah and Karin Fierke, «A Clash of Emotions: The Politics of Humiliation and Political Violence in the Middle East,» *European Journal of International Relations*, vol. 15, no. 1 (2009).

هذه التناقضات واضحة في ما يتعلق بجوانب عدّة لسياسات إدارة بوش. أولًا، فقد عبّر مهندسو الحرب على الإرهاب عن انتهاء [توقف، فشل] إعادة تشكيل دول الشرق الأوسط إلى ديمقراطيات ليبرالية، وقد اشتملت ممارسة الحرب على انتهاك لحقوق الإنسان، وتجاهل القانون الدولي، وعدم إصغاء للأصوات التي عارضت غزو العراق تحديدًا، وحتى أصوات الحلفاء التقليديين. ثانيًا، ساهمت الحوادث التي كشفت عن ضعف المعلومات الاستخبارية، كاعتداءات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر وغزو العراق، في إعطاء شرعية للمعلومات الاستخبارية ذات النطاقات الأوسع. أما هذه التدابير الرقابية، وتعليق عديد من الحريات المدنية المعترف بها، في سياق حرب ذات مدة زمنية غير محدودة، فهي تتناقض مع الهدف الذي تم خوض الحرب من أجله، وهو الحفاظ على أسلوب حياة يُعرَّف بالانفتاح والحرية.

أصبحت التناقضات صارخةً إلى حد أكبر من أن يتم تجاهلها، وساهمت في التسييس المتزايد لما كان بشكل حصري ردًا عسكريًا على الإرهاب. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأميركية تلقّت في البداية دعمًا وتعاطفًا واسعَين من المجتمع الدولي، إلا أن هذا الدعم تضاءل مع الوقت حيث ظهر، وبشكل متزايد، أن ممارسات إدارة بوش تنتهك قواعد القانون الدولي ومعاييره. وفي الوقت الذي كان فيه غزو أفغانستان يُعدّ على نطاق واسع دفاعًا مبرَّرًا عن النفس ردًّا على حوادث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، فإن الشرعية المشكوك فيها لغزو العراق في عام 2003، وممارسات الترحيل السري الاستثنائية، وتعطيل مبدأ ضمان الحقوق (due process) وتعطيل حق المثول أمام القضاء وعدم الاحتجاز من دون محاكمة (Habeas Corpus) في معتقل غوانتنامو، والكشف عن صور السجناء العرب الذين تعرضوا للإذلال في سجن أبو غريب في العراق، قد قادت جميعها إلى فقدان حقيقي للشرعية وتساؤلات حول ما إذا كانت الولايات المتحدّة الأميركية قد حادت عن مبدئها الخاص بها في محاولتها تلك لمعالجة مشكلة الخطر الأمني. وحيث إن هذه الممارسات قد بدت أنها تنتهك المعايير الدولية والقوانين الدولية، فقد كشف هذا الخرق عن أهمية هذه المعايير والقواعد في تعريف السلوك المناسب، كما

عزّز هذه الأهمية. وقد أكّدت الإدارة الأميركية الجديدة التي انتُخِبت في عام 2008 أهمية احترام حقوق الإنسان والقانون، والذي يتضمن رفض استخدام التعذيب وإغلاق معتقل غوانتنامو. وقد تحدّث باراك أوباما عن تشجيع الحوار والدبلوماسية عبر فئات المجتمع الدولي المنقسمة، حتى مع حماس وإيران، بدلًا من الأفعال التي تزيد من تلك الانقسامات. وعلى الرغم من أن هذه الأمور لم تتولد على أرض الواقع، إلا أنها تشير إلى ابتعاد عن التركيز الحصري على الردّ العسكري إلى تركيز أكبر على السياسة المتعلقة بالإرهاب. أما القضية الأخرى التي أثارتها الأعدادُ الهائلة من الضحايا المدنيين في العراق أو الحصار الإسرائيلي على غزة وعمليات القصف عليها، فهي قضية العواقب الإنسانية الناجمة عن محاربة الإرهاب بالعنف. فكما اقترح هذا التحليل البنائي، غالبًا ما يتمّ الاستناد إلى المعاناة الإنسانية من أجل تماسك الهوية وحشد القوى العسكرية. وفي هذا الخصوص، يفتح التحليل البنائي مجالًا لانعكاسية أكبر على جانبي الصراع، ما يمكّن الجهات الفاعلة من أن تعود أدراجها وأن تطرح أسئلة حول الكيفية التي يمكن من خلالها أن تساهم أفعالها في بناء المشكلة ذاتها التي يرغبون في معالجتها.

أسئلة

---

1. لقد أتت البنائية ردًّا على التغييرات في عالم العلاقات الدولية. ناقش هذا الأمر.
2. أيهما أهم: إعطاء التعميمات عن العلاقات الدولية عبر الأزمنة، أم إعطاء تحليلات لعمليات التغيير؟
3. ناقش فكرة أن العلاقات الدولية هي بناء اجتماعي.
4. كيف أدت الأفكار الرئيسة المركزية الخاصة بالبنائية إلى المساهمة في تخصص العلاقات الدولية؟
5. ما هي الاختلافات الجوهرية بين العقلانيين والبنائيين؟

6. ما معنى أن نقول إن الهويات والمصالح مُتشكِّلة تبادليًا؟

7. ما الذي كان معرضًا للخطر في ابتعاد البنائيين «التقليديين» عن منظري ما بعد البنيوية؟

8. ما هو مغزى التفكير في البنائية على أنها مقاربة أو أنها نظرية؟

9. هل هنالك أهمية للغة في التحليل البنائي؟ لماذا أو لم لا؟

10. أعطِ تحليلًا نقديًا للفرق بين المقاربة الواقعية والمقاربة البنائية للحرب على الإرهاب.

11. ما هي القيمة المضافة للتحليل البنائي للحرب على الإرهاب؟

مزيد من القراءات [باللغة الإنكليزية]

- Fierke, Karin M. *Critical Approaches to International Security*. London: Polity Press, 2007.

كارين فيرك (2007)، مقاربات نقدية في الأمن الدولي.

يزودنا الكتاب بتحليل متنوع وشامل لمجال الدراسات الأمنية النقدية. ويرسم الكتاب تطور الحوارات المتعلقة بالأمن منذ نهاية الحرب الباردة إلى يومنا هذا، ويجادل بأن الابتكارات المفاهيمية والمنهجية للدراسات الأمنية النقدية ضرورية من أجل فهم عديد من التطورات الدولية المعاصرة.

- Fierke, Karin M. and Knud Erik Jorgensen. *Constructing International Relations: The Next Generation*. Armonk, NY: M. E. Sharpe, 2001.

كارين فيرك وإريك يورغنسن (2001)، بناء العلاقات الدولية: الجيل المقبل.

حوار عبر الأطلسي حول معنى البنائية.

- Finnemore, Martha. *National Interests and International Society*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1996.

مارتا فينمور (1999)، المصالح الوطنية والمجتمع الدولي.

استكشاف لدور المعايير في العلاقات الدولية.

■ Katzenstein, Peter (ed.). *The Culture of National Security: Norms and Identity in World Politics.* New York: Columbia University Press, 1996.

بيتر كاتزنشتاين (1996)، النظام الفكري في الأمن القومي: المعايير والهوية في السياسة العالمية.

مجموعة محررة لِطَيف متنوع من الدراسات الإمبيريقية التي تطبّق تحليلًا بنائيًا.

■ Kratochwil, Friedrich. *Rules, Norms and Decisions: On the Conditions of Practical and Legal Reasoning in International Relations and Domestic Affairs.* Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1989.

فريدريش كراتوكفيل (1989)، القواعد، والمعايير، والقرارات: عن ظروف الاستدلال العملي والقانوني في العلاقات الدولية والشؤون الداخلية.

عمل يُعدّ نواة أساسية تناقش دور القواعد في العلاقات الدولية.

■ Onuf, Nicholas. *World of Our Making: Rules and Rule in Social Theory and International Relations.* Columbia, SC: University of South Carolina Press, 1989.

نيكولاس أونوف (1989)، عالم من صُنعنا: القواعد والحُكم في النظرية الاجتماعية والعلاقات الدولية.

العمل الذي قدّم البنائية إلى تخصص العلاقات الدولية.

■ Wendt, Alexander. *Social Theory of International Politics.* Cambridge and New York: Cambridge University Press, 1999.

ألكسندر فندت (1999)، النظرية الاجتماعية في السياسة الدولية.

الجهد الأكثر شمولية لبناء نظرية بنائية في العلاقات الدولية.

مواقع إلكترونية مهمّة [باللغة الإنكليزية]

- صورة ثانية: مصدر للبنائية، (A Second Image: A Constructivism Resourcce) <http://home.pi.be/%7Elazone/>.
- الحرب على الإرهاب – قضايا عالمية، (War on Terror - Global Issues) <http://www.globalissues.org/issue/235/war-on-terror>.

قم بزيارة مركز المصادر الإلكتروني المرافق لهذا الكتاب للمزيد من المواد الإضافية الشائقة، <http://www.oxfordtextbooks.co.uk/orc/dunne2e/>.

الفصل العاشر

النظرية النسوية

Feminism

ج. آن تكنر ولورا شوبيرغ (J. ANN TICKNER AND LAURA SJOBERG)

محتويات الفصل

دليل القارئ

يقدّم هذا الفصل المنظورات النسوية للعلاقات الدولية. ويزودنا بنمذجة تصنيفية (typology) للنظريات النسوية في تخصص العلاقات الدولية، حيث يضع الخطوط العريضة للمبادئ الأساسية الخاصة، مرفقة بتوضيحات لكتّاب معيّنين. وتستخدم النظريات النسوية في تخصص العلاقات الدولية الجندر (gender) [النوع الاجتماعي: كيف يجب أن يكون الرجال والنساء] بوصفها فئة تحليلية مبنية اجتماعيًا عندما تحلل السياسة الخارجية، والاقتصاد السياسي

الدولي، والأمن الدولي. ويركّز هذا الفصل على الرؤى النسوية للأمن الدولي. ويأخذ البحث النسوي المتعلق بالأمن شكلين رئيسين، هما: إعادة الصوغ النظري، والتقويم الإمبيريقي. ويؤرّخ هذا الفصل التطورات التي مرت بها النسوية في إعادة تحليل النظرية الأمنية وإعادة صوغها. ويوضّح النظرية الأمنية النسوية من خلال تحليل حالة تتناول العقوبات التي فرضها مجلس الأمن على العراق عقب حرب الخليج الأولى. ويختتم بمناقشة المساهمات التي يمكن النظرية النسوية في العلاقات الدولية أن تقدّمها لتخصص العلاقات الدولية تحديدًا، ولتطبيق السياسة الدولية عمومًا.

مقدمة

دخلت النظريات النسوية (feminist theories) إلى تخصص العلاقات الدولية في أواخر ثمانينيات القرن العشرين وأوائل تسعينياته. وترتبط بدايات النسوية في تخصص العلاقات الدولية بنشاط أكثر عمومية في التخصص، غالبًا ما يشار إليه باسم «الحوار الثالث» (أو يسمّى في بعض الأحيان «الحوار الرابع»، انظر الفصل الأول). وقد تحدّى نَسَوِيُّو تخصص العلاقات الدولية الأوائل التخصصَ للتفكير في كيف يمكن إعادة صوغ نظرياته، وكيف يمكن تحسين أشكال فهمه للسياسات العالمية، إذا ما أعير اهتمام لتجارب النساء. وقد زعم النسويون أنه لا يمكن الوصول إلى فهم كلّي للتأثير التمييزي لنظام الدولة والاقتصاد العالمي على حياة النساء والرجال إلا من خلال تقديم تحليل في الجندر (gender) [النوع الاجتماعي]. وقد أعاد نَسَوِيُّو تخصص العلاقات الدولية تفحّص بعض المفاهيم الأساسية في المجال بأسلوب نقدي، كمفاهيم السيادة، والدولة، والأمن.

وقد سعى نَسَوِيُّو تخصص العلاقات الدولية أيضًا إلى لفت الانتباه إلى حجب المرأة (women's invisibility) والتبعية الجندرية (gender subordination) في السياسة الدولية والاقتصاد العالمي. فأقل من 10 في المئة من رؤساء الدول على مستوى العالم هم من النساء. ويسأل نَسَوِيُّو تخصص العلاقات الدولية عن السبب وراء ذلك، وكيف يمكن هذا الأمر أن يؤثر في هيكل السياسة العالمية وتطبيقها. وقد ركزت مؤخرًا دراسات الحالات الإمبيريقية لـ «الجيل الثاني» من نَسَوِيّي تخصص العلاقات الدولية على القضايا التي لم تتم دراستها بشكل كافٍ حتى تلك اللحظة، كالدعارة العسكرية، والخدمة المنزلية، والأُسرة الدبلوماسية،

والعمل من المنزل، والذي يمارس معظمه النساء[1]. وقد سعى النسويون من خلال تلك الدراسات إلى توضيح مدى أهمية النساء في السياسات الخارجية للدول وفي سير عمل الاقتصاد العالمي. وبما أن معظم النساء يتحدّثن من هوامش السياسة الدولية، فإن حياتهنّ تعطينا منظورًا خارج بؤرة النظر المتمركزة حول الدولة والمرتبطة بالنظريات الدولية الغربية التقليدية، وتُوسِّع القاعدة الإمبيريقية التي نبني عليها النظريات. ويقترح الباحثون الأكاديميون النسويون أننا إذا وضعنا على أعيننا **عدسات جندرية** (gendered lenses)، فإننا سنحصل على رؤية مختلفة تمامًا للسياسة الدولية[2].

يُعرِّف النسويون الجندر بأنه مجموعة من الخصائص المبنية اجتماعيًا والتي تصف ما ينبغي للرجال والنساء أن يكونوا عليه. أما الخصائص كالقوة، والعقلانية، والاستقلالية، وولاة الأمر [الحُماة]، و[ما هو] عامّ، فهي ترتبط بالذكورة، بينما ترتبط بالأنوثة خصائص مثل الضعف، والعاطفية الانفعالية، والارتباطية [العلاقية]، والمحمي، والخاصّ. ومن الضروري أن نذكر أن الأفراد من الرجال والنساء قد لا يجمعون كلّ هذه الخصائص؛ فمن الممكن أن تُظهر النساء خصائص ذكورية والعكس بالعكس. وإنما هذه الخصائص هي أنماط مثالية (ideal types)، ويُشار في بعض الأحيان إلى النمط الذكوري المثالي باسم «الذكورة المهيمنة» (hegemonic masculinity) [الرجولة المهيمنة] (التي ترتبط في المجتمعات الغربية بالبشرة البيضاء والنشاط الجنسي الغيري [الرغبة الجنسية في الجنس الآخر] (heterosexuality). وقد تتباين هذه الخصائص عبر

---

(1) وضَعَت جاكي ترو تمايزًا يشير إلى أن أعمال الجيل الأول من النسويين في تخصص العلاقات الدولية كانت في بناء النظرية، انظر: Jacqui True, *Gender, Globalization, and Post-socialism: The Czech Republic after Communism* (New York: Columbia University Press, 2003).

بينما أعمال الجيل الثاني تُجري أبحاثًا إمبيريقية تحقق في مضامين تلك النظريات على السياسة العالمية. انظر: Katharine H. S. Moon, *Sex Among Allies: Military Prostitution in U.S.-Korea Relations* (New York: Columbia University Press, 1997).

وتتحدّى أبحاث الجيل الثاني من النسويين الانتقادات الأولى التي وُجّهت إلى النسوية في تخصص العلاقات الدولية حول عدم مقدرتها على التعامل مع المواقف السياسية الإمبيريقية.

(2) Marianne H. Marchand and Anne Sisson Runyan, eds., *Gender and Global Restructuring: Sightings, Sites, and Resistances* (London and New York: Routledge, 2000), p. 21.

الزمان والمكان، لكن المهم هو أنها ارتباطية (relational) [علاقية] بمعنى أن بعضها يعتمد على بعضها الآخر من أجل معناها، كما أنها غير متساوية. فعادة ما يُعيِّن الرجال، والنساء، والدول التي يعيشون فيها، قِيمة للخصائص الذكورية أكثر إيجابية من القيمة التي يُعيِّنوها للخصائص الأنثوية، في المجال العام في الأقل. وغالبًا ما يتم تشريع السياسات الخارجية للدول من حيث الخصائص الذكورية المهيمنة؛ فالسياسة الخارجية المرغوب فيها هي غالبًا سياسة تسعى إلى القوة والاستقلالية وتحمي مواطنيها من الأخطار الخارجية. كما أن استدعاء هذه الثنائيات الجندرية أيضًا ينظم النشاط الاجتماعي، ويُقسّم النشاط الاجتماعي اللازم بين مجموعات من البشر؛ فعلى سبيل المثال، بما أن المرأة ترتبط بالمجال الخاص، فعندما تعمل النساء في مجال تقديم الرعاية، يُنظر إلى الأمر بأنه «طبيعي»، بينما يؤدي ارتباط الرجال بالمجال العام إلى جعلهم «كاسبي الرزق» [المُعيلين الطبيعيين][3]. وفي حين أن النسويين محقّون في التشكيك بطبيعية هذه التمييزات المبنية على انقسامات ثنائية، فإن لها نتائج على الرجال، وعلى النساء، وعلى السياسة العولمية.

نتتبع في هذا الفصل تاريخ تطوّر النسوية في تخصص العلاقات الدولية. ونلخص نمذجة تصنيفية للنظريات النسوية في تخصص العلاقات الدولية تبني على مجموعة متنوعة من المقاربات في تخصص العلاقات الدولية، وتتعدّاها، كالليبرالية (الفصلان الخامس والسادس)، والبنائية (الفصل التاسع)، والنظرية النقدية (الفصل الثامن)، وما بعد البنيوية (الفصل الحادي عشر)، وما بعد الاستعمارية (الفصل الثاني عشر). ونقدّم إعادة تأويل لمفهوم الأمن كتوضيح لكيف يُعيد النسويون صوغ بعض المفاهيم الرئيسة في تخصص العلاقات الدولية. وسنوضح تحليلنا النسوي للأمن من خلال دراسة حالة للعقوبات الاقتصادية (economic sanctions) التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق في تسعينيات القرن العشرين. ونقترح أنّ تخصص العلاقات الدولية النسوي يقدّم بعض الرؤى في هذه الحالة لا تقدمها نظريات العقوبات الأخرى. ونختتم

---

(3) Sandra Harding, *The Science Question in Feminism* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1986), pp. 17-18.

بالإشارة إلى المساهمات التي قدمتها العلاقات الدولية النسوية للتخصص خصوصًا وللسياسة العولمية عمومًا.

الجندر في العلاقات الدولية

لقد كان «الحوار الثالث» في أواخر الثمانينيات حقبة بدأ فيها عديد من الباحثين الأكاديميين في التخصص بالتداول بشأن طرائق التخصص في الحصول على المعرفة[4]. وقد بدأ مفكّرون معيَّنون بالتشكيك في الأسس المعرفية والوجودية على حدّ سواء، لمجالٍ كانت تسيطر عليه، ولا سيّما في الولايات المتحدة الأميركية، النظريات الوضعية، والعقلانية، والمادية. وأما البحث الأكاديمي الوضعي الذي يتضمن النظرية النقدية، وبعضًا من أشكال البنائية، وما بعد البنيوية، وما بعد الحداثة، فيشكك في معتقدات الوضعية المتعلقة بإمكان تكوين معرفة موضوعية كونية. ومن خلال رفض منظري ما بعد الوضعية المنهجيات العقلانية والتفسيرات السببية، فإنهم أيدوا منهجيات أكثر تأويلية، وأكثر اهتمامًا بتكوين الأفكار، وأكثر سوسيولوجيةً لفهم السياسة العالمية. وهم يسألون لمصلحة من تُبنى المعرفة، ولأي هدف تُبنى. للاطلاع على تفاصيل أكثر لتصوّرات الأشكال المختلفة للتنظير في تخصص العلاقات الدولية، انظر الفصل الأول.

يتشارك عديد من النسويين في هذا الالتزام بعد الوضعي في دراسة العلاقة بين المعرفة والقوة (knowledge and power)، ويشيرون إلى أن معظم المعرفة قد كوّنها الرجال وتتعلق بالرجال[5]. وعلى الرغم من أن منظري بعد الوضعية في تخصص العلاقات الدولية كانوا ببطء الوضعيين نفسه

(4) Yosef Lapid, «The Third Debate: On the Prospects of International Theory in a «Post-positivist» Era,» *International Studies Quarterly*, vol. 33, no. 4 (1989).

(5) يشير هاردنغ إلى أن المشكلة في المعرفة «الموضوعية» المزعومة هي أن نسبة قليلة فحسب من الأصوات هي التي يتمّ تمثيلها في إنتاج تلك المعرفة. وتحديدًا، فإن معظم المعرفة ينتجها رجال المجتمعات الغربية ذوو البشرة البيضاء، بينما الأصوات التي يتم في أغلب الأحيان استثناؤها من عملية إنتاج المعرفة هي تلك الخاصة بالنساء والأقليات. انظر: Harding, Ibid.

في إدخال الجندر في أبحاثهم، إلا أن أدبياتهم النقدية المعرفية قد خلقت مساحة للتحليلات النسوية بطريقة لم تتّبِعها الأبحاث الأكاديمية الأخرى في تخصص العلاقات الدولية. ويعتمد تخصص العلاقات الدولية التقليدي على تفسيرات عقلانية تعميمية لسلوك الدول المحايدة اجتماعيًا (asocial) في نظام دولي فوضوي. وتركز النظريات النسوية في تخصص العلاقات الدولية على العلاقات الاجتماعية، ولا سيما العلاقات بين الجنسين. وبدلًا من الفوضى، يرى منظرو النسوية نظامًا دوليًا يتشكّل من خلال تسلسلات هرمية جندرية مبنية اجتماعيًا تساهم في التبعية الجندرية. ومن أجل الكشف عن هذه التسلسلات الهرمية الجندرية، عادة ما يبدأ النسويون تفحّصاتهم للعلاقات الدولية على المستوى الجزئي، وذلك في محاولة فهم كيف تؤثّر حياة الأفراد (خصوصًا الأفراد المهمّشين) في السياسة العولمية، وتتأثر بها.

يمكن تقسيم البحث النسوي في تخصص العلاقات الدولية إلى جِيلَيْن منفصلين يكمل أحدهما الآخر، وهما: **الجيل الأول** الذي ركّز إلى حد كبير على صوغ النظرية، **والجيل الثاني** الذي نظر إلى المواقف الإمبيريقية من خلال «عدسات جندرية». وقد كانت نظرية الجيل الأول النسوية في تخصص العلاقات الدولية مهتمة بالدرجة الأولى بإلقاء الضوء على الأسس الجندرية [المتحيزة جنسيًا] لنظريات العلاقات الدولية ولممارسات السياسة الدولية ونقدها جميعًا. أما الجيل الثاني من نسويي تخصص العلاقات الدولية فقد بدأوا بتطوير برامجهم البحثية الخاصة بهم من خلال التوسّع في حدود التخصص، والتحقيق في قضايا مختلفة، والاستماع إلى أصوات غير مألوفة. وقد استخدم هؤلاء النسويون الجندر على أنه فئة للتحليل في دراساتهم لحوادث العالم الواقعي في السياسة العالمية، مضمّنين انتقادات مفاهيمية نسوية في تحليلاتهم لمواقف محدّدة. وقد درسوا الطبيعة المتحيزة جنسيًا للاقتصاد العالمي، والسياسة الخارجية، والأمن، من خلال تفحصهم لمواقف سياسية واقتصادية محدّدة ضمن سياقات تاريخية وجغرافية حقيقية.

كتاب سينتيا إنلو بعنوان

المناورات: السياسة الدولية في عَسكرة حياة النساء[6]

يُقدم كتاب سينتيا إنلو المناورات تحليلًا شاملًا للسياسة الدولية في عسكرة حياة النساء. وتتبّع إنلو تفشّي العسكرة في الحياة اليومية ابتداءً من علبة الحساء التي تنتجها شركة كامبل (Campbell) التي تحتوي على حبّات النودلز المشكّلة بأشكال الأقمار الصناعية لفيلم حرب النجوم[7] (Star Wars)، إلى استمرار الاغتصاب في أوقات الحروب (wartime rape) عبر الثقافات، والأزمنة، والصراعات المختلفة (الفصل الرابع من الكتاب).

تجادل إنلو بأن الجيوش العسكرية ومؤيديها من المدنيين يعتمدون على وجود النساء وعلى دعمهنّ، ليس بوصفهن بشرًا وحسب، بل بوصفهن نساء تحديدًا، إضافة إلى اعتمادهم على أفكار تتعلق بالذكورة والأنوثة. وتحدد إنلو عددًا من الأدوار التي يُتوقع من المرأة أن تُشغلها حتى تصبح الحرب ممكنة، وهي أدوارٌ شديدة التنوع كالدعارة العسكرية (المخفية عن الأنظار)، والدَوْر (الرسميّاتي) لزوجات العسكريين والدبلوماسيين. وتزعم إنلو أن هذه الأدوار تربطها توقعات سلوكية مبنية على أساس الجندر، وأن هذه التوقعات ضرورية لتشجيع العسكَرَة ولعملها في السياسة العالمية.

وتحاجّ إنلو من خلال التحليل الإمبيريقي الخصب، أن «العسكرة لا تَظهر فقط في الأماكن الواضحة، وإنما يمكنها أن تحوّل معاني واستخدامات الأشخاص، والأشياء، والأفكار الموجودة في أماكن بعيدة من القنابل

---

(6) Cynthia Enloe, *Maneuvers: The International Politics of Militarizing Women's Lives* (Berkeley, CA: University of California Press, 2000).

(7) المصدر نفسه، ص 1.

والبزات العسكرية المموهة»[8]. ومع هذا، توضّح إنلو أن شيوع العسكرة الجندرية وقوّتها لا يأتِيان عَرَضًا ولا على نحو طبيعي، وإنما ينشآن من كثرة المحدّدات. ويشير عنوان الكتاب، المناورات، إلى العمل الذي يُبذل في بناء الأدوار الجندرية العسكرية والمحافظة عليها في الحياة العسكرية والمدنية، تلك الأدوار التي تعزز الجيوش العسكرية المنفردة، وقتال الحروب على حدّ سواء. وتؤكّد إنلو أن «العسكرة ليست عملية بسيطة... فهي تتطلّب عددًا من القرارات التي تدفع عجلة العسكرة وتحافظ عليها»[9]. ويتم اتخاذ هذه القرارات على نحو فوري لأنه «يبدو أن الذين يقومون بالعسكرة يؤمنون بأنه إذا لم يكن في الإمكان السيطرة على النساء بشكل فعال، سيصبح من غير الممكن ضمان مشاركة الرجال في مشروع العسكرة»[10].

هذه هي المشاهدة التي تلتقي فيها النقطة النظرية الرئيسة لسينثيا إنلو مع الأدلة الإمبيريقية؛ فالعسكرة الجندرية ليست أعراضًا جانبية للسياسة العالمية المعاصرة، ولا مرحلة عابرة فيها. وإنما - كما توضّح إنلو من خلال دراسات واسعة عن النساء العاملات في قطاع الخدمات، وفي الدعارة، وضحايا الاغتصاب، والزوجات، والجنديّات - فإن مجرد وجود الحرب في السياسة الدولية يعتمد بشكل كبير على التوقعات المبنية على أساس الجندر [التمييز على أساس النوع الاجتماعي] والتي تتعلق بالكيفية التي ينبغي من خلالها على الرجال بكونهم رجالًا والنساء بكونهن نساء أن يتصرفوا لدعم الجهد الحربي لدولتهم.

تصنيفات نظريات العلاقات الدولية النسوية

كما هو الحال بالنسبة إلى تخصص العلاقات الدولية بشكل عام، هنالك أيضًا تشكيلة واسعة من الرؤى النظرية النسوية. ويبني عديد منها على بعض

(8) المصدر نفسه، ص 289.

(9) المصدر نفسه، ص 293.

(10) المصدر نفسه، ص 293.

من منظورات تخصص العلاقات الدولية، لا بل يذهب إلى ما هو أبعد من هذه المنظورات، والتي نوقشت في الفصول الأخرى، كالليبرالية، والبنائية، والنظرية النقدية، وما بعد البنيوية، وما بعد الاستعمارية [ما بعد الكولونيالية]. وفيما قد تختلف في ما بينها حول أسباب تبعية المرأة، فإنها جميعًا تحاول أن تفهم هذه التبعية. ويتشارك نَسَوِيُّو تخصص العلاقات الدولية في اهتمامهم بالمساواة الجندرية، أو ما يفضلون أن يطلقوا عليه مصطلح الإعتاق الجندري (gender emancipation) [التحرّر الجندري]. لكن ما يعنيه النسويون بمصطلح الإعتاق الجندري يتباين كثيرًا، وكذلك الحال بالنسبة إلى فهمهم للسبل المناسبة للوصول إليه. وسنحدد الآن بإيجاز الخطوط العريضة للافتراضات والاختيارات المنهجية لبعض هذه المقاربات، وسنستشهد ببعض الكتابات الممثِّلة لكل واحدة منها. وننوه إلى أن هناك تداخلًا واضحًا بين هذه الرؤى، وإلى أن تصنيفنا هو أقرب ما يكون إلى التبسيط، لكنه مفيد للتحليل.

النسوية الليبرالية

تُلفِت النسوية الليبرالية (liberal feminism) الانتباه إلى المكانة التابعة للمرأة في السياسة العالمية، لكنها تبقى ملتزمة بالتحقيق في أسباب تلك التبعية ضمن إطار وضعي (positivist). وتتحدّى النسوية الليبرالية محتوى تخصص العلاقات الدولية التقليدي، لكنها لا تتعارض مع الافتراضات المعرفية الخاصة به. ويوثّق النسويون الليبراليون جوانب متعددة لتبعية المرأة. فقد أجروا على سبيل المثال، تحقيقات في المشكلات المتعلقة بالنساء اللاجئات، وبانعدام المساواة في الدخول والأجور بين الرجال والنساء، وبانتهاكات حقوق الإنسان التي تلحق بالنساء بشكل بالغ كالاتّجار بالبشر والاغتصاب أثناء الحروب. ويبحثون عن النساء في مؤسسات السياسة العالمية وممارساتها، ويرصدون كيف يؤثر وجودهنّ (أو عدمه) في صناعة السياسات الدولية، ويتأثر بها. ويتساءلون كيف سيبدو العالم إذا احتلّ عدد أكبر من النساء مناصب ذات سلطة. ويؤمن النسويون الليبراليون بأن مساواة المرأة يمكن أن تتحقق من خلال إزالة العوائق القانونية والعوائق الأخرى التي حرمتهنّ الحقوق والفرص ذاتها التي تُمنح للرجال.

يستخدم النسويون الليبراليون الجندر أيضًا متغيرًا توضيحيًا في تحليل السياسات الخارجية. فالباحثان ماري كابريولي (Mary Caprioli) ومارك بوير[11] (Mark Boyer)، ومن خلال استخدامهما أساليب علمية اجتماعية، يوظّفان بيانات كمية علم - اجتماعية ومقاييس إحصائية للتحقيق في متغيّر متعلق بفرضية السلام الديمقراطي (democratic peace hypothesis)؛ أي ما إذا كانت ثمة علاقة بين المساواة الجندرية محليًا واستخدام الدولة للعنف دوليًا. ووفقًا لقياساتهما لعدم المساواة الجندرية، تشير نتائجهما إلى أن حدّة العنف الذي تستخدمه الدول في الأزمات الدولية، تقلّ مع زيادة المساواة الجندرية داخليًا. وتستخدم كابريولي وبوير الجندر متغيرًا لتفسير سياسات معينة ونتائج سياسات معينة.

هنالك العديد من نسويي ما بعد الوضعية في تخصص العلاقات الدولية ممن ينتقدون النسوية الليبرالية. فهم يرون مشكلات في قياس اللامساواة الجندرية باستخدام مؤشرات إحصائية. وتستخدم كابريولي وبوير[12] مؤشرات محلية كأعداد النساء في المجالس النيابية، ومنذ الفترة التي حصلت فيها المرأة على حق التصويت من أجل قياس المساواة الجندرية. ويزعم نسويو ما بعد الوضعية بأن مثل هذه المقاييس غير دقيقة لفهم اللامساواة الجندرية التي ترتبط بتوقعات الدور الجندري والتي تُبقي النساء خارج مناصب السلطة؛ فكما ذكرنا سالفًا، فإن التقسيمات ذات السمة الجندرية بين المجالين العام والخاص، تُوكِل إلى النساء أدوارًا معينة مقبولة اجتماعيًا. ويشير نسويو بعد الوضعية إلى أن اللامساواة بين الجنسين لا تزال موجودة في مجتمعات حققت المساواة الرسمية منذ مدة طويلة، لذا علينا أن نغوص بعمق أكبر في تحقيقاتنا عن التسلسلات الهرمية الجندرية إذا ما أردنا تفسير أشكال اللامساواة هذه. ويستخدم جميع هؤلاء النسويين الجندر (كما عرّفناه سابقًا) بوصفه فئة للتحليل لتساعدهم في فهم أوجه انعدام المساواة هذه ومضامينها في السياسة العالمية.

---

(11) Mary Caprioli and Mark Boyer, «Gender, Violence, and International Crisis,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 45, no. 4 (2001).

(12) المصدر نفسه.

النسوية النقدية

تذهب النسوية النقدية (critical feminism) إلى ما هو أبعد من استخدام النسوية الليبرالية للجندر كعامل متغيّر. فهي تستكشف التجليّات الأفكارية والمادية للهويات المحدّدة جندريًا والسلطات المحدّدة جندريًا في السياسة العالمية. ويبني عديد من النسويين النقديين على أعمال روبرت كوكس (Robert Cox)، الباحث في تخصص العلاقات الدولية، لكنهم يذهبون إلى ما هو أبعد من أعماله. ويصوّر كوكس[13] العالم من حيث البُنى التاريخية المكوّنة من ثلاث فئات من القوى المتفاعلة تبادليًا، وهي: الظروف الماديّة، والأفكار، والمؤسسات. وتتفاعل هذه القوى على ثلاثة مستويات مختلفة، وهي: علاقات الإنتاج، وتركيبة الدولة والمجتمع، والأنظمة العالمية المُعرّفة تاريخيًا. وبما أن الأفكار مهمّة في إعطاء الشرعية لمؤسسات معينة، فالأفكار هي نتاج أفراد من البشر، وبذلك فإن إمكان التغيير موجود دومًا. والنظرية النقدية ملتزمة بفهم العالم كي تحاول تغييره.

ساندرا ويتوورث (Sandra Whitworth) هي منظّرة نقدية نسوية تبني على إطار كوكس. وتزعم ويتوورث في كتابها النسوية والعلاقات الدولية[14] (*Feminism and International Relations*)، أن أشكال الفهم المختلفة المتعلقة بالجندر تعتمد، جزئيًا فقط، على الظروف المادية الواقعية للنساء والرجال في مواقف معيّنة. وتقترح بأن الجندر [النوع الاجتماعي] يتشكّل أيضًا من خلال المعنى الذي يُعطى لذلك الواقع، أي الأفكار التي تكون عند الرجال والنساء عن العلاقات في ما بينهم. ويدرس بحثها الطرائقَ المختلفة التي تم من خلالها فهم الجندر عبر الزمن في الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (International Planned Parenthood Federation (IPPF))، ومنظمة العمل الدولية (International Labor Organization (ILO))، وتأثيرات هذه الأشكال المتغيرة

(13) Robert Cox, «Social Forces, States and World Orders: Beyond International Relations Theories,» in: Robert Keohane, ed., *Neorealism and its Critics* (New York: Columbia University Press, 1986).

(14) Sandra Whitworth, *Feminism and International Relations: Towards a Political Economy of Gender in Interstate and Non-governmental Institutions* (Basingstoke: Macmillian, 1994).

من الفهم على السياسات السكانية لكلتا المؤسستين في أوقات مختلفة من تاريخيهما.

ويستخدم كتاب كريستين تشن (Christine Chin)، عن الخدمة المنزلية والاستعباد[15] (*In Service and Servitude*)، مقاربة نسوية نقدية أيضًا في دراسة العاملات في المنازل. وتدرس تشن الانتشار المتزايد للنساء الأجنبيات اللواتي يعملن عاملات في المنازل بأجور متدنية، واللاتي غالبًا ما يكُنَّ مستَغَلّات، وذلك في ماليزيا في حقبة السبعينيات، وهو وقت كانت فيه الدولة تعمل على تحديث الاقتصاد. وترفض تشن التفسير الاقتصادي التقليدي المتعلق بتفاوت الأجور لتفسير استقدام العمالة المنزلية من النساء الفيليبينيات والإندونيسيات، لأن النظرية الاقتصادية، في هذه الحالة، لا تفسّر مشاركة الدولة، أو الديناميات الاجتماعية التي تحيط بتوظيف العمالة المنزلية الأجنبية. ومن خلال تبنّيها لمقاربة نقدية، تجادل تشن بأن الدولة الماليزية دعمت استقدام وتوظيف النساء الأجنبيات العاملات في المنازل، واللاتي كُنّ يعملن غالبًا في ظروف ليست أفضل بكثير من العبودية، وذلك كجزء من استراتيجية لضمّ عائلات الطبقة الوسطى وكسب تأييدهم، والتخفيف من التوترات العرقية. وتُظهر دراستها أن الدولة الماليزية، مثلها مثل دول أخرى، ليست محايدة، وإنما هي تعبير عن قوة قائمة على الطبقات الاجتماعية، والأعراق، والجندر، وهي دولة فازت بتأييد مواطنيها من خلال استمالة مواطنين معيّنين بينما قمعت مواطنين آخرين. ومن خلال توافقها مع النظرية النقدية عمومًا، ترى تشن أن دراستها إعتاقية [تحريرية]، لأنها تسعى للتعرف إلى علاقات القوة القائمة بهدف تغييرها.

البنائية النسوية

دعا البنائيون الاجتماعيون في تخصص العلاقات الدولية إلى إعادة النظر في الطرائق التي من خلالها نرى السياسة الدولية ونفهمها، وذلك من خلال

---

(15) Christine B. Chin, *In Service and Servitude: Foreign Female Domestic Workers and the Malaysian «Modernity» Project* (New York: Columbia University Press, 1998).

إضافة بُعدٍ اجتماعي لتحليلات تخصص العلاقات الدولية. وهُم يشددون على العناصر الأفكارية بدلًا من العناصر المادية للسياسة العالمية. وتتنوع المقاربات البنائية بشكل كبير؛ من الأشكال الوضعية التي تعامل الأفكار وكأنها مسبِّبات، إلى التركيز بعد الوضعي على اللغة. وتتفق جميعها على أن الحياة الدولية اجتماعية، وأن الوكلاء والهياكل تتشكل بطريقة تشاركية. ويهاجمون الافتراضات الواقعية المتعلقة بالدول بوصفها جهات فاعلة وحدوية، وبدلًا من ذلك يرون أن الدول هي النتائج الدينامية للعمليات الاجتماعية التي تُشكّل وجودها. أما رؤى الدول والجهات الفاعلة الدولية الأخرى لهوياتها الخاصة بها وهويات الآخرين، فتُشكّل سلوكها في السياسة العالمية.

تركز النسوية البنائية (constructivist feminism) على الطرائقِ التي تقوم من خلالها الأفكار المتعلقة بالجندر بتشكيل السياسة العالمية والتشكل منها. ويلجأ كتاب إليزابث بروغل (Elisabeth Prügl) **البناء العولمي للجندر**[16] (*The Global Construction of Gender*)، إلى استخدام منظورٍ بنائي نسوي مبني على أساس لغوي لتحليل معالجة مسألة العمل من المنزل في المفاوضات الدولية والقانون الدولي. وبما أن معظم من يعملون من منازلهم هنّ من النساء، فإن الجدال حول ضبط هذا النوع من التوظيف هو جدال مهمّ من وجهة النظر النسوية. فغالبًا ما يتم تبرير الأجور المتدنية وظروف العمل السيئة على أساس أن العمل من المنزل لا يُعدّ «عملًا حقيقيًا»، ذلك أنه يحدث داخل المجال الإنتاجي الخاص والمتعلق بالمنزل، وليس في المجال العام ذي القيمة الأكبر، والمتعلق بالإنتاج المعتمد على الأجور. وتبيّن بروغل كيف أن الأفكار المتعلقة بالصفة النسوية وبالأنوثة قد ساهمت في جدالات المجتمع الدولي حول مأسسة حقوق هؤلاء العاملين والعاملات، وهو جدال بلغ أوجه أخيرًا من خلال تمرير اتفاق منظمة العمل الدولية للعمل من المنزل (ILO's Homework Convention) وذلك في عام 1996، والسبب في ذلك يعود، في جزء كبير منه إلى الضغوط التي قامت بها مجموعة متنوعة من المنظمات النسائية غير الحكومية. وترى بروغل أن

(16) Elisabeth Prügl, *The Global Construction of Gender: Home- based Work in the Political Economy of the 20th Century* (New York: Columbia University Press, 1999).

الجندر هو مؤسسة تعبّر عن تشريع القوة على كل مستوى للسياسة العولمية، من المنزل إلى الدولة إلى النظام الدولي. وتحاجّ بأن السياسة الجندرية تتغلغل في السياسة العالمية، مُكوِّنة مجموعة من القواعد المبنية لغويًا عن كيفية تفاعل الدول بعضها مع بعضها الآخر ومع مواطنيها. وتدرس بروغل ونسويون بنائيون آخرون، العمليات التي تؤثر من خلالها الأفكار المتعلقة بالجندر في السياسة العالمية، إضافة إلى الطرائق التي تُشكّل من خلالها السياسةُ العالميةُ الأفكارَ المتعلقة بالجندر.

النسوية بعد البنيوية

يركز المنظّرون بعد البنيويين (poststructuralists) على المعنى كما هو مُرمَّز في اللغة. ويزعمون بأن فهمنا للحقيقة ينتقل بوساطة استخدامنا للّغة. وهُم مهتمون تحديدًا بالعلاقة بين المعرفة والقوة؛ أي إن أولئك الذين يبنون المعنى ويكوّنون المعرفة يحصلون بالتالي على قدر كبير من القوة. ويشير النسويون إلى أنه يُنظر عمومًا إلى الرجال على أنهم هم العارِفون؛ فما كان يُعدّ أنه معرفة مشروعة في العلوم الاجتماعية كان يعتمد عمومًا على المعرفة المتعلقة بحياة الرجال في المجال العام، وقد هُمِّشت النساء بوصفهن عارفات، وموضوعات معرفة، على حدّ سواء.

وتُعنى النسوية بعد البنيوية (poststructuralist feminism) بالطريقة التي تُسهم فيها البُنى اللغوية ثنائية التقسيم [المُتضادَّين]، مثل قوي مقابل ضعيف، وعقلاني مقابل عاطفي، وعام مقابل خاص، في إعطاء سلطة للمُذكّر على المؤنّث. وفي العلاقات الدولية، كانت البُنى كالمُتحضِّر مقابل غير المُتحضِّر، والنظام مقابل الفوضى، والمتطور مقابل المتخلّف، مهمة في كيفية تقسيمنا للعالم بطريقة لغوية. ويؤمن منظرو بعد البنيوية بأن لهذه الفروق نتائج في العالم الواقعي. فالبُنى المنقسمة ثنائيًا كهذه تحمل دلالات دونية وخطرة في ما يتعلق بأولئك الذين هم في الخارج، كما أنها متحيزة جنسيًا ولها مضامين عنصرية. ويسعى منظرو بعد البنيوية النسويون إلى الكشف عن هذه الهرميات وهدمها، غالبًا من خلال تحليل للنصوص ومعانيها. كما أنهم يرون أن الجندر هو بناء اجتماعي مركّب، ويؤكدون أن المعنى المحكي للجندر يتطوّر ويتغيّر باستمرار مع

السياق. وإن تفكيك التسلسلات الهرمية هذه ضروريّ حتى نتمكّن من رؤيتها بوضوح ومن بناء رؤية أقل هرمية عن الواقع.

كتاب شارلوت هوبر (Charlotte Hooper) بعنوان **الدول الرجولية**[17] (*Manly States*) هو مثال للتحليل النصي بعد البنيوي. ومن الأسئلة المركزية التي تطرحها هوبر السؤال عن الدور الذي تؤديه نظرية العلاقات الدولية وتطبيقاتها في تشكيل الخصائص الرجولية، وتعريفها، وتشريعها. وتزعم هوبر بأننا لا نستطيع أن نفهم العلاقات الدولية إلا إذا فهمنا مضامين حقيقة أن معظم العلاقات الدولية يتولاها الرجال. وتسأل هوبر كيف يمكن العلاقات الدولية أن تضبط الرجال بقدر ما يقوم الرجال بتشكيل العلاقات الدولية. وتشرع هوبر في الإجابة عن هذا السؤال من خلال تحليل للنظريات المتعلقة بالذكورة إلى جانب تحليل نصيّ لصحيفة **الاقتصادي** (*The Economist*)، وهي صحيفة أسبوعية بريطانية مرموقة تغطّي موضوعات اقتصادية وسياسية. وتتّبع هوبر أسلوب التّناصّ (intertextuality) [النصّية البينية]، وهي «العملية التي يتم من خلالها تداول المعاني بين النصوص من طريق استخدام رموز وتوافقات مرئية وأدبية مختلفة»[18]. ومن خلال تفحّص النصوص، والرسوم التوضيحية، والصور، والمواد الإعلانية، تستنتج هوبر أن صحيفة **الاقتصادي** مُشبَّعة بدلالات الذكورة المهيمنة، وأن الرسالات الجندرية مُرمَّزة في الصحيفة بغض النظر عن نوايا ناشريها أو كُتّابها. وتصبو هوبر إلى إظهار أن السياسة الجندرية تتخلل السياسة العالمية، وأن الجندر هو بناء اجتماعي ينجم عن الممارسات التي تربط الجدالات على جميع مستويات السياسة والمجتمع بما فيها المستوى الدولي.

مؤخرًا، اهتمّ كِتاب لورا شيبرد (Laura Shepherd)، وعنوانه **الجندر، والعنف، والأمن: الخطاب بوصفه ممارسة عملية**[19] (*Gender, Violence, and*

---

(17) Charlotte Hooper, *Manly States: Masculinities, International Relations, and Gender Politics* (New York: Columbia University Press, 2001).

(18) المصدر نفسه، ص 122.

(19) Laura Shepherd, *Gender, Violence, and Security: Discourse as Practice* (London: Zed Books, 2008).

(*Security: Discourse as Practice*)، بالتحقيق في القرار رقم 1325 لمجلس الأمن، والذي تم تمريره في عام 2000 لمعالجة القضايا المتعلقة بالجندر في مناطق النزاع، وذلك من وجهة نظر نسوية بعد بنيوية. وتجادل شيبرد بأن لغة القرار لا تعكس الواقع فحسب، وإنما هي مُكوِّنة لهذا الواقع. وتعطي تفصيلًا للطرائق التي أدى بها البناء الخطابي للقرار إلى التأثير في تطبيقه، ما قاد في النهاية إلى فشله المحتوم. فعلى سبيل المثال، تُشير شيبرد إلى تشيىء [تجسيد] التوقعات المبنية على الجندر والمتعلقة بكَوْن المرأة مسالمة/ سلبية، وذلك في التبريرات التي وضعها القرار لاشتمال النساء ضمن العمليات السلمية، حيث حاجّت المؤلفة بأن هذا التأويل الذي لا يزال جندريًا، حتى وإن كان موجودًا في قانونٍ دولي يسعى ظاهريًا إلى الإعتاق الجندري، في إمكانه أن يُفسّر عدم مقدرة الأمم المتحدة، وبشكل متواصل، على اشتمال المرأة بشكل كافٍ في عملياتها السلمية، وكذلك عدم قدرتها على إحداث تحوّل لتلك العمليات بحيث تراعي الجندر. ويصل تحليل شيبرد الخطابي النظري للقرار رقم 1325 إلى الاستنتاج بأن إعادة صوغ مفهوم العنف الجندري (gendered violence)، جنبًا إلى جنب مع الأمن، ضرورية لتجنّب تكرار أشكال الفهم الجزئي ذات الإشكاليات الكبيرة، والتي تتعلق بعلاقة أشكال الفهم هذه في القرار رقم 1325، و(تاليًا) في تطبيق القرار.

النسوية بعد الاستعمارية

إن عديدًا من كُتّاب بعد الاستعمارية هم من منظري بعد البنيوية. ويَنصب اهتمامهم تحديدًا على العلاقات الاستعمارية المتعلقة بالسيطرة [التسلط] والتبعية التي أُنشئت في ظل الإمبريالية. ويزعمون بأن علاقات السيطرة هذه قد استمرت حتى بعد منح الاستقلال للدول التي كانت مُستعمَرة سابقًا، وبأنها مبنية على الطريقة التي تُصَوَّر فيها الشعوب المُستعمَرة في المعارف الغربية. ومن خلال جدالهم بأنه ينبغي للمستعمَرين أن يصوِّروا أنفسهم، يسعى مفكرو بعد الاستعمارية إلى «الردّ بالكلام»، وهي مَهَمَّة أصبحت أصعب بسبب محو تاريخهم وثقافتهم. ويُحاجّ علماء بعد الاستعمارية، وهم في ذلك يُشابهون

مفكّري ما بعد البنيوية عمومًا، بأن بُنى «الذات» و«الآخَر» في العلاقات الدولية تتبنى الصور النمطية العرقية والثقافية التي تعي دلالات دُونيّة عن الآخر، والذي هو في حالتهم الشعوب الخاضعة [الرعية] التي كانت تقع تحت الاستعمار في ما مضى.

تصوغ النسوية بعد الاستعمارية (postcolonial feminism) مزاعم مشابهة حول الطريقة التي قام من خلالها النسويون في الغرب ببناء المعرفة المتعلقة بالنساء غير الغربيات. فكما انتقد النسويون المعرفة الغربية على افتراضاتها الخاطئة المتعلقة بالعمومية الشمولية (universalism)، بينما كانت في الواقع معرفة تم غالبًا بناؤها من حياة الرجال، كذلك فإن نسويي ما بعد البنيوية رأوا مزاعم خاطئة تتعلق بالعمومية الشمولية تنبع من المعرفة المبنية بشكل كبير على تجارب النساء الغربيات اللاتي يتمتّعن نسبيًا بامتيازات. وتنتقد شاندرا موهانتي[20] (Chandra Mohanty) بعض نسويي الغرب لأنهم يعاملون النساء وكأنهنّ فئة واحدة متجانسة، لا تعترف باختلافاتهن وفقًا لثقافتهن، وطبقتهن الاجتماعية، وعرقهن، وموقعهن الجغرافي. هذه العمومية الشمولية المتمركزة حول العِرق تسلب النساء قوة إرادتهن التاريخية والسياسية. ويخشى نسويو بعد البنيوية، أمثال موهانتي، من أن يكون نسويو الغرب يفترضون أن جميع النساء لديهن حاجات متشابهة في ما يتعلق بالإعتاق، حيث إن واقعهنّ مختلف تمامًا. ويُعارض نسويّو بعد البنيوية التصويرات الغربية للمرأة في العالم الثالث في كونها فقيرة، وغير حاصلة على التعليم، وبأنها ضحية، وليست لديها قوة إرادة. وقد قامت الأعمال الأخيرة في تخصص العلاقات الدولية النسوي بعد الاستعماري، بما فيها أعمال ليلي لينغ (Lily Ling) وآنا أغاثانجيلو[21] (Anna Agathangelou) بتحليل التبعية الجندرية في كونها تجلس على التقاطع ما بين الجندر، والعرق، والثقافة، وفي كونها تُغشي الحدود بين السياسة، والاقتصاد

(20) Chandra T. Mohanty, «Under Western Eyes: Feminist Scholarship and Colonial Discourse,» *Feminist Review*, vol. 30, no. 3 (1988).

(21) انظر على سبيل المثال: Lily Ling and Anna Agathangelou, *Empire and Insecurity in World Politics: Seductions of Neoliberalism* (New York: Routledge, 2008).

السياسي، والعلاقات الأخرى المتعلقة بالسيطرة/ التبعية. ومن خلال تعرّفها إلى هذا الأمر، تسعى هذه الأعمال إلى إصلاح هذه التبعيات ضمن سياقها الثقافي الخاص بها، وليس من خلال فهم عمومي شموليّ معيّن لاحتياجات المرأة.

الجندر، والأمن، والسياسة العالمية

نركز في هذا القسم على الكيفية التي ساهمت من خلالها المنظورات النظرية التي حدّدناها، والأبحاث الأكاديمية التي ناقشناها، في فهمنا للأمن وعدم الأمان. أما تعريفات النسوية للأمن، وتفسيراتها لانعدام الأمان، واقتراحاتها لكيفية تحسين الأمن، فتختلف كثيرًا عن تلك الخاصة بتخصص العلاقات الدولية التقليدي. ونبدأ هذا القسم بتقديم بعض التعريفات النسوية، المُعاد صوغها، للأمن وانعدام الأمن. ومن ثم نقترح بعض التحليلات النسوية الجديدة للأمن، ونستعرض بعض الأدلة الإمبيريقية التي يستخدمها النسويون في صوغ تحليلاتهم الجديدة.

إعادة تعريف الأمن والأفراد التابعين المشمولين به

إن مفكّري تخصص العلاقات الدولية التقليدي، ولا سيّما الواقعيين منهم، يُعرّفون الأمن مبدئيًا انطلاقًا من أمن الدولة. فالدولة الآمنة هي تلك التي يمكنها حماية حدودها الفعلية والمعنوية في وجه النظام الدولي «الفوضوي». ويركز الواقعيون الجدد على الهيكل الفوضوي للمنظومة الدولية حيث لا توجد سيادة تضبط سلوك الدول. ويُصوّرون الدول على أنها جهات فاعلة وحدوية، تكون سياساتها وهياكلها الداخلية أقل أهمية من هذه الحالة الفوضوية في تفسير أمنها وانعدامه. ويُعدّ سلوك الدول في السعي وراء القوة، إضافة إلى قدراتها العسكرية، طرائق لزيادة أمنها؛ حيث إن عديدًا من الخبراء الأمنيين يعتقدون بأن السعي وراء القوة من أجل تعزيز الأمن يُفسّر كثيرًا من سلوك الدول عالميًا.

وقد بدأ بعض مفكّري تخصص العلاقات الدولية في الثمانينيات بمهاجمة هذه التفسيرات وبإعطاء تعريفات أوسع للأمن. ومن خلال إشارتهم إلى أن

معظم الحروب التي اندلعت منذ عام 1945 قد أشعلتها العداوات العرقية والقومية، وإلى أنها لم تنشُب عبر الحدود الدولية، فقد بدأوا بدراسة العلاقة المتداخلة بين الأخطار العسكرية وبين تلك الاقتصادية والبيئية. فمعظم الدول الأفقر في العالم لديها صراعات عسكرية قائمة داخل حدودها. وتساهم هذه الصراعات في الأعداد الكبيرة من الضحايا في صفوف المدنيين، وفي الدمار البيئي، وفي العنف البنيوي (structural violence) [نسبة للبُنية]، وهو العنف الذي يُمارس على الأشخاص حينما لا يتم إشباع حاجاتهم الأساسية. وقد بدأ المفكرون النقديون، كما يُطلَق عليهم، بتعريف الأمن من حيث الأخطار التي تهدد سلامة البشر وبقاءهم؛ أي أمن الفرد وبيئة البشر، إضافة إلى أمن الدولة.

وعلى غرار الباحثين النقديين في مجال الأمن، يُعرِّف عديد من نسويي تخصص العلاقات الدولية الأمنَ بالمعنى الواسع حيث يتضمن أبعادًا متعددة ومستويات متعددة؛ كتقليص جميع أشكال العنف، بما فيها العنف المادّي، والبنيوي، والبيئي. ووفقًا لنسويي تخصص العلاقات الدولية، تشتمل الأخطار الأمنية على العنف الأُسري [المنزلي]، والاغتصاب، والفقر، والتبعية الجندرية، والتدمير البيئي، بالإضافة إلى الحرب. ولا يقوم النسويون بتوسيع ما يعنيه الأمن وحسب، بل يوسعون أيضًا نطاق الأشخاص الذين يجب أن يُضمَن أمنهم. وتبدأ معظم تحليلاتهم للأمن من الأسفل حيث الفرد أو المجتمع المحلي، وليس من الدولة أو من المنظومة الدولية. وقد وضّح نسويو تخصص العلاقات الدولية كيف يرتبط أمن الأفراد بالسياسة الوطنية والدولية، وكيف تؤثر السياسة الدولية في أمن الأفراد حتى على المستوى المحلّي.

يوضح البحث النسوي كيف أن أولئك المهمَّشين في حواشي الدول قد يُصبحون فعليًا أقلّ أمنًا من خلال السياسات الأمنية لدولتهم. وتُبرهن الحالة الماليزية التي نوقشت سابقًا، أن استغلال عاملات المنازل الأجنبيات – وهو أمرٌ كان يُنظر إليه غالبًا على أنه مسألة «خاصة» – كان مسموحًا به من الحكومة الماليزية كي تكسب تأييد الطبقة الوسطى، وبالتالي تقلل من التوترات العرقية؛ تلك التوترات التي كانت تتسبب بمخاطر على أمن الدولة. وفي كتابها بعنوان

الجنس بين الحلفاء[22] (*Sex Among Allies*)، وهو دراسة عن الدعارة في أنحاء القواعد العسكرية الأميركية في كوريا الجنوبية في حقبة السبعينيات، تُبيّن كاثارين مون (Katharine Moon) كيف أصبحت الدعارة مسألة على المستوى الأعلى من السياسة الأمنية الأميركية - الكورية. فعملية تنظيف مخيمات الدعارة، والتي جاءت نتيجةً لفرض المعايير الصحية ومراقبة من يعملون في الجنس، كانت ترتبط مباشرة بخلق أجواء مضيافة للقوات الأميركية في وقت كانت فيه الولايات المتحدة الأميركية تسحب قواتها خارج كوريا الجنوبية. وتبيّن كلتا هاتين الحالتين كيف أن الاعتبارات المرتبطة بالأمن القومي كانت تُترجَم إلى انعدام أمن النساء الضِّعاف المُهمّشات. إن إعادة تعريف الأمن، وإعادة النظر في الأفراد [التابعين] المشمولين بالأمن، تُحفِّزان النسويين على طرح أسئلة مختلفة، ولا سيما عمّن يُضمن أمنهم ومن هم الذين لا يتم ضمان أمنهم.

تحدّي أسطورة الحماية

إن تعريفنا السابق للذكورة والأنوثة عَرّف الرجال بكونهم «حُماة» والنساء بكونهن «أفرادًا تحت الحماية»[23]. والقول إن الرجال يخوضون الحروب من أجل حماية «الأشخاص الضعفاء»، الذين عادة ما يتم تحديدهم بأنهم النساء والأطفال، أسطورة واسعة الانتشار. فالنساء والأطفال يشكّلون الأغلبية العظمى من ضحايا حروب السنوات الأخيرة، حيث ارتفعت أعداد الضحايا المدنيين من حوالى 10 في المئة في بداية القرن العشرين إلى ما يقارب 90 في المئة مع نهايته. وفي عام 1999 كان حوالى 75 في المئة من اللاجئين من النساء والأطفال الذين فرّ كثير منهم من الحروب. فالحروب تُصعّب على النساء القيام بمسؤولياتهن في توفير الرعاية؛ حيث تتضرر النساء تحديدًا، كأمهات أو مُعيلات لأُسَرِهن، نتيجة للعواقب الاقتصادية الناجمة عن الحروب.

---

(22) Moon, *Sex Among Allies: Military Prostitution in U.S.-Korea Relations.*

(23) توضّح جين إلشتاين (Jean Elshtain) أن فكر الحرب العادلة يُولّد رواية عن جنود رجوليين بطوليين (مقاتلين عادلين)، يحمون النساء المدنيات الأبرياء (الأرواح الجميلة)، مبررين العنف لأجل المرأة ومتجاهلين في الوقت نفسه العنف ضد المرأة. انظر: Jean Bethke Elshtain, *Women and War* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1992).

توضّح لورا شوبيرغ (Laura Sjoberg) في كتابها **الجندر، والعدالة، والحروب في العراق**[24] (*Gender, Justice, and the Wars in Iraq*)، أن المكانة المفترضة للمرأة بكونها من المدنيين الأبرياء، تجعل الحروب أصعب عليها، وليست أسهل، وذلك من خلال تعريفها أنها فرد محميّ من دون إعطاء اعتبار لسلامتها الفعلية. وبما أنه قد تم افتراض حصانة المرأة ضد الحروب، فقد تغاضت الأطراف المتحاربة في الغالب عن مدى المعاناة البالغة التي تلحق بالنساء بسبب الحروب. وقد لفت النسويون انتباهنا أيضًا إلى الاغتصاب في أوقات الحروب؛ وعادة ما لا يكون الاغتصاب مجرّد «حادثٍ» من حوادث الحرب، وإنما استراتيجية عسكرية مقصودة، كما هو الحال في الحرب التي اندلعت في التسعينيات في يوغسلافيا السابقة. وبدلًا من أن ينظروا إلى القوة العسكرية بوصفها جزءًا من ترسانة الدولة للدفاع عن نفسها ضد الأخطار الأمنية التي تتهددها من الدول الأخرى، يرى النسويون أن القوات العسكرية هي غالبًا أخطارٌ تُهدد أمن الأفراد (وخصوصًا النساء)، كما أنها تتنافس على المصادر الشحيحة التي قد تعتمد عليها النساء أكثر من الرجال.

وبالنظر إلى آثار الحرب من خلال عدسات جندرية، نجد أن الحرب بناء ثقافي يعتمد على أساطير الحماية. وقد كانت هذه الأساطير، ولا تزال، مهمّة في المحافظة على شرعية الحرب. كما أنها تساهم في نزع الشرعية عن السلام الذي غالبًا ما يرتبط بالخصائص الأنثوية، كالضعف، والتنازل، والمثالية. ويمكن أن يؤدي النظر لهذه البُنى الجندرية إلى تعميق فهمنا لمسببات الحرب، وأن يتيح لنا أن نرى كيف أن طرائق معينة في التفكير بالأمن قد تم تشريعها بينما تم إسكات طرائق أخرى.

كيف نفهم انعدام الأمن الاقتصادي

نظر التحليل النسوي للأمن العسكري إلى الآثار الجندرية للحرب، تحديدًا في علاقتها بأمن الأفراد. ويسلط البحث النسوي في الأمن الاقتصادي

---

(24) Laura Sjoberg, *Gender, Justice and the Wars in Iraq* (New York: Lexington Books, 2006).

الضوء تحديدًا على نقاط الضعف الاقتصادية للمرأة. وحيث إن هنالك فروقًا عالمية هائلة وواضحة في المكانة الاجتماعية الاقتصادية للمرأة، وذلك اعتمادًا على العرق، والطبقة الاجتماعية، والموقع الجغرافي، فإن النساء، وبشكل بالغ، يقَعنَ في أسفل السلّم الاجتماعي الاقتصادي في جميع المجتمعات. ومن أجل تفسير هذا الأمر، لفت النسويون انتباهنا إلى فئة جندرية من العمالة التي لها جذور في أوروبا القرن السابع عشر، حيث أخذت تعريفات الذّكر والأنثى بالانقسام إلى قطبين بطرائق كانت ملائمة للتقسيم المتزايد بين العمل والمنزل والذي كان مطلبًا للرأسمالية الأولى. وقد بدأ مفهوم «ربة المنزل» (housewife) بتحديد مكان عمل المرأة [الطبيعي] داخل المجال المنزلي الخاص، وعلى النقيض من ذلك، تحديد عالم الإنتاج العامّ سكنًا [حصريًا] للرجال. وعلى الرغم من أن معظم النساء يعملنَ بالفعل خارج المنزل، فإن ربط المرأة بالأدوار الجندرية، كربّة للمنزل، ومقدّمة للرعاية، وأمّ، أصبح يُرى أمرًا «طبيعيًا». وبناء عليه، عندما تنضمّ النساء فعليًا إلى القوى العاملة، فإنهن يُمثّلن في المهن المرتبطة بالرعاية أو في الصناعات التحويلية «الخفيفة» بدرجة لا تتناسب مع درجة تمثيلهن في الوظائف الأخرى، وهذه الوظائف [المرتبطة بالرعاية أو الصناعات التحويلية] يتم اختيارها بسبب القيَم التي يتم التشديد عليها في التنشئة الاجتماعية للإناث. فالنساء يزوّدن الرأسمالية العالمية المعاصرة بقوة عاملة مُثلى، فحيث تم تعريفهن على أنهن ربّات بيوت ولَسْنَ عاملات، فإنهن يمكن أن يتقاضَين أجورًا أدنى على افتراض أن أجورهن إضافية تكميلية لدخل العائلة. وتتحدث دراسة إليزابث بروغل التي ناقشناها سابقًا، والتي تتعلق بالعمل من المنزل، عن الأجور المتدنية التي يتقاضاها من يعملون من منازلهم وهو أمر مُتأصّل في هذا الافتراض [افتراض أن أجورهن تكميلية، غير أساسية]. وعلى الرغم من ذلك، في الواقع، فإن حوالى ثُلث إجمالي الشؤون المنزلية تديرها النساء.

وحتى عندما تنتفع المرأة من انخراطها في القوى العاملة، فإنّها تستمر في المعاناة من العِبء المضاعف ضعفين أو ثلاثة، حيث إن المرأة تتحمل [إضافة إلى عملها كعاملة] معظم مسؤولية أعمال المنزل والأعمال المجتمعية غير

مدفوعة الأجر. وتؤدي العمالة غير مدفوعة الأجر دورًا حاسمًا في التضخيم الإحصائي لحجم العمالة في الأعمال مدفوعة الأجر، إلا أنها نادرًا ما كانت موضعًا لاهتمام التحليل الاقتصادي. فالتعريف الضيق للعمل بكونه العمل في الاقتصاد مدفوع الأجور، وهو تعريف يُستخدَم في المحاسبة الاقتصادية، يميل إلى إخفاء عديد من المساهمات التي تقدّمها النساء للاقتصاد العالمي. ولا يمكن تفسير الفقر الشديد للنساء من خلال ظروف السوق وحدها؛ فالتوقعات الجندرية [النمطية] لدور النساء في ما يتعلق بالقيمة الاقتصادية لعمل المرأة وأنواع المهام التي يُتوقّع من المرأة أن تؤديها تساهم في انعدام أمنها الاقتصادي.

وعلى غرار الباحثين النقديين في الأمن، وسّع النسويون تعريفاتهم للأمن وتحليلاتهم له. لكنهم ذهبوا إلى أبعد من ذلك من خلال إظهارهم لمدى أهمية الجندر بوصفه فئة تحليلية، في فهمنا للأمن وانعدامه. وباستخدام عدساتنا الجندرية، سنفحص الآن، وبتفصيل أكبر، سياسة عقوبات الأمم المتحدة على العراق خلال التسعينيات، وهي حالة تَدعم هذا الافتراض.

دراسة حالة: عقوبات الأمم المتحدة على العراق

في عام 1990، غَزا العراقُ الكويت واحتلّها، زاعمًا بأن الأراضي الكويتية حقٌّ له. وأعلنت الأمم المتحدة أن الغزوَ العراقي غير مشروع، واستخدمت في النهاية القوة العسكرية لإخراج العراق من الكويت. ويُعرف هذا الصراع بحرب الخليج الأولى. وفي نهاية حرب الخليج الأولى، أدّى القرار رقم 687 لمجلس الأمن إلى ترك العراق تحت حظرٍ صارم على الواردات والصادرات. ووفقًا للقرار، يبقى الحصار ساريًا إلى أن يلبّي العراق عددًا من المطالب التي فرضها مجلس الأمن. وقد ارتبطت هذه المطالب باستقلال الكويت، وأسلحة العراق، والإرهاب، وتحمّل مسؤولية حرب الخليج[25]. وقد امتدّ نظام العقوبات الذي كان يُفترض به أساسًا أن

(25) انظر القرار رقم 687 الصادر عن مجلس الأمن في عام 1991 (S/RES/687, 1991). لقد=

يدوم لنحو عامٍ واحد، إلى أكثر من ثلاث عشرة سنة. وقد اتسم بالتناقض، وعدم الانتظامٍ، والامتثال الجزئي، والدوافع الخفية. وكان تعاون العراق في أحسن أحواله غير متسق، حيث إن الرئيس العراقي صدّام حسين كان كثيرًا ما يُلوّح بتحدّيه للعقوبات. وطوال حقبة التسعينيات، بقي العراق يخضع لواحدٍ من أطول أنظمة العقوبات الاقتصادية وأكثرها صرامة على مرّ التاريخ.

في أواسط التسعينيات، انقلب الرأي العام العالمي ضدّ العقوبات بسبب العواقب الإنسانية المروّعة. وأصبح عديد من الدول التي كانت تفضّل الإطاحة بنظام حكم صدّام حسين، ينتقد العقوبات. وانقلب عددٌ من الدول الأعضاء في مجلس الأمن، بما فيها فرنسا وروسيا، ضد العقوبات. مع ذلك، لم يَجرِ قط تصويت في مجلس الأمن لرفع العقوبات، لأن مثل هذا التصويت كانَ سيواجَه بفيتو أكيد من الولايات المتحدة الأميركية. وقد أصرت الولايات المتحدة الأميركية، وليس الأمم المتحدة، على تغيير نظام الحكم في العراق كشرط لرفع العقوبات. وفي تلك الأثناء، قامت منظّمات ناشطة تُحارب العقوبات بنَشر صور لأطفال يعانون من سوء التغذية. أما الولايات المتحدة الأميركية ومجلس الأمن، فقد ألقيا اللوم على صدّام حسين لعدم انصياع العراق، بينما ألقت الحكومة العراقية اللوم على الأمم المتحدة.

كان نظام العقوبات كارثة إنسانية. فقد كانت آثار الحصار الذي دام في مجمله قرابة ثلاثة عشر عامًا هائلة على الاقتصاد العراقي؛ حيث كان لدى العراق قبل حرب الخليج الأولى اقتصادٌ يعتمد على الصادرات، وكان يصدّر النفط. وكان العراق يستورد تقريبًا كلّ احتياجاته الغذائية وضرورياته

= اشتمل القرار رقم 687 مطالب بأن يعترف العراق باستقلال الكويت وأن يحترمه؛ وأن يسمح بوجود منطقة منزوعة السلاح بين العراق والكويت؛ وأن يسلّم جميع أسلحته النووية، والبيولوجية، والكيماوية، وبعيدة المدى، والأبحاث المتعلقة بالأسلحة، والمواد المتعلقة بالأسلحة؛ وأن يتحمل المسؤولية عن حرب الخليج الأولى بكاملها؛ وأن يعيد جميع الممتلكات الكويتية التي سُرقت خلال الاحتلال؛ وأن يرحّل جميع أسرى الحرب الكويتيين إلى موطنهم؛ وأن يستنكر النشاط الإرهابي لكونه غير مشروع.

الأساسية الأخرى من الخارج. وقد هبط الناتج المحلي الإجمالي للعراق بنسبة 50 في المئة خلال السنة الأولى من العقوبات، وانخفض [معدل الناتج المحلي للفرد] ليصل إلى أقل من 500 (خمسمئة) دولار أميركي في السنوات التي تلت. وبحلول عام 2000 أصبح العراق ثالث أفقر دولة في العالم. وقد تسبب الانحدار الاقتصادي بانحدار حادّ في الأجور الحقيقية وتفشّي البطالة.

وقد تسببت هذه التأثيرات الاقتصادية الضارة بمشكلات مادية خطيرة لمعظم العراقيين. وكانت النساء غالبًا يعملن في وظائف أقل أمنًا من وظائف الرجال، لأن العُمر الوظيفي لهن كان أقصر، ولم يكن يُنظر إليهن بوصفهن المُعيل الأول لعوائلهن. ولم يكن لدى العراق المال ليشتري به المؤن الأساسية التي يحتاجها، ولا الوسائل لإنتاجها؛ فقد كان قبل العقوبات يستورد معظم غذائه من الخارج. ومع عدم وجود دخل، وفي ظل بنية تحتية مشلولة، وقانون دولي يحظر الاستيراد والتصدير على حدّ سواء، واجه العراق صعوبة بالغة في الحصول على الغذاء، وكانت النتيجة سوء تغذية كارثيًا. كان من النادر أن يتوافر لدى الأسر ما يكفيها من الغذاء، وغالبًا ما كانت النساء هنّ آخر من يأكُل. كما كان لدى العراقيين أيضًا شحّ في كل من المياه النظيفة، وحليب الأطفال، والفيتامينات، ومستلزمات الرعاية الصحية، والتغذية بالتيار الكهربائي. وقد سمح برنامج النفط مقابل الغذاء الذي طبّقه مجلس الأمن بدخول بعض المستلزمات الضرورية إلى العراق من خلال السماح له بتصدير كميات محدودة من النفط. وبينما أدى البرنامج فعلًا إلى دخول بعض الكميّات من الغذاء إلى العراق، فإن أحكامه لم تنصّ على إعادة بناء البنية التحتية النفطية فيه، والتي كانت قد تعرّضت لأضرار بالغة في حرب الخليج الأولى، إضافة إلى خمولها طوال معظم عقد التسعينيات. ونتيجة لذلك، لم يقم برنامج النفط مقابل الغذاء بتلبية احتياجات المواطنين العراقيين الأساسية. ولم تتبدد التأثيرات الأسوأ من الناحية الإنسانية إلا بعد أن بدأ بعض أعضاء المجتمع الدولي بالتجارة مع العراق في أواخر التسعينيات على الرغم من العقوبات.

كان لأوجه الحرمان هذه تأثيرات صحية وطبية شديدة. فعثور النساء العراقيات على رعاية طبية قبل الولادة كان أقرب إلى المستحيل؛ وحتّى لو وُلِدَ أطفالهن أصحّاء، فإن نقص الفيتامينات وحليب الرُّضّع أدى إلى ارتفاع هائل ومفاجئ في أعداد الوفيات عند الأطفال. كما ارتفعت نسبة الإصابة بمرض السرطان بنسبة 400 في المئة. ويُقدَّر بأن العقوبات أدت إلى مقتل مليون عراقي، نصفهم من الأطفال، و30 في المئة منهم من النساء[26]. ففي دولة كانت تمتلك في السابق نظامًا طبيًا من الطراز العالمي، أصبحت الأمراض غير المستعصية والمجاعة أسبابًا رئيسة للوفاة. كما انهار النظام التعليمي، وارتفعت نسبة الجريمة والدعارة، بينما انخفض النشاط الثقافي، والفني، والأدبي، والديني. وقد زعمت جوي غوردون[27] (Joy Gordon) بأن العقوبات أعادت العراق إلى العصر الحجري.

بعض تحليلات تخصص العلاقات الدولية للعقوبات

بعد نجاح العقوبات المحدودة التي فُرضت على جنوب أفريقيا في الثمانينيات والتي ساهمت في وضع نهاية لنظام الفصل العنصري، أصبحت العقوبات الاقتصادية تُرى أداة قوية وإنسانية في الوقت عينه. وتتأثر تحليلات تخصص العلاقات الدولية لفعالية العقوبات بمجموعة متنوعة من الرؤى النظرية. فالواقعيون يرون أن العقوبات هي طريقة لزيادة تكلفة عدم الامتثال على الدولة التي فُرضت عليها العقوبات، إلى أن تصبح غير مقبولة[28]. ويُفسّر الليبراليون العقوبات بأنها طريقة لحرمان الدولة المقصودة من الوسائل التي تمكّنها من انتهاك المعايير الدولية[29]؛

(26) John Mueller and Karl Mueller, «Sanctions of Mass Destruction,» *Foreign Affairs*, vol. 78, no. 3 (1999).

(27) Joy Gordon, «Economic Sanctions, Just War Doctrine, and the «Fearful Spectacle of the Civilian Dead»,» *Cross Currents*, vol. 49, no. 3 (1999), <http://www.crosscurrents.org>.

(28) David Baldwin, *Economic Statecraft* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1985).

(29) Lisa Martin, *Coercive Cooperation: Explaining Multilateral Economic Sanctions* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1992).

أي إن العقوبات تسلب الدولة المخطئة مصادرها التي قد تستخدمها لتحدّي الإرادة الدولية. ويجادل البنائيون بأن العقوبات هي ظاهرة توجيه اجتماعي، تنقل رسالة استنكار من خلال تركيبة من العواقب السلبية والخزي الدولي[30]. أما الباحثون الأكاديميون الذين يركزون على اللغة، فيرون العقوبات بوصفها خطابًا، أي أدوات للحوار تتيح للجهات الفاعلة أن توضّح أهمية وجهة نظرها للجهات الفاعلة الأخرى التي لديها تحفظات بشأن موافقتها الرأي[31]. وهنالك خلافات في الرأي ضمن كل واحدة من هذه المدارس الفكرية حول أي العقوبات هي التي نجحت (هذا إن كان أيّ منها قد نجح على الإطلاق)، وما هو المدى الممكن لتكرار استخدام هذه العقوبات. وتستقي النظرية النسوية في العقوبات من جميع هذه الرؤى لكنها تذهب إلى ما هو أبعد منها، مستخدمة الجندر فئةً تحليلية.

النسويون يُفسّرون العقوبات على العراق

إن العقوبات الاقتصادية في مظهرها لا تبدو قضية أمنية بالمعنى الضيق؛ فهي لا يُقاتَل فيها بالبنادق على ساحة المعركة، أو بقنابل تُقذف من الطائرات. ومجلس الأمن لم يُعلن الحرب على العراق، والعقوبات التي فُرِضت على العراق لم تبدُ حربًا تقليدية. لكن، وكما ذكرنا سابقًا، فإن نسويي تخصص العلاقات الدولية الذين يدرسون الحروب، يُعيرون انتباههم لجميع أشكال العنف، الماديّ والبنيوي، ولِما يحدث على أرض الواقع للأفراد والمجتمعات المحلية. ومن هذا المنظور، بَدَت العقوبات الاقتصادية على العراق تمامًا كالحرب؛ وليس هذا فحسب، لا بل إنها بَدَت حربًا على مواطني العراق الأكثر ضعفًا.

---

(30) Neta C. Crawford and Audie Klotz, *How Sanctions Work: Lessons from South Africa* (New York: Palgrave Macmillan, 1999).

(31) T. Clifton Morgan and Valerie L. Schwebach, «Fools Suffer Gladly: The Use of Economic Sanctions in International Crises,» *International Studies Quarterly*, vol. 41, no. 1 (1997).

كما بيّنا سابقًا، حَرَمَ نظامُ عقوبات مجلس الأمن معظمَ المواطنين العراقيين من احتياجاتهم الأساسية اليومية. فقد كان الهدف من العقوبات إثارة السخط الشعبي ضدّ الحكومة العراقية وسياساتها. بكلمة أخرى، حاولت العقوبات أن تؤذي المدنيين حتّى يُغيِّروا حكومتهم. أما المدنيون الذين لحق بهم أكبر أذى، فَلَم يكونوا الأثرياء ذوي النفوذ ولا صُنّاع القرار، حيث إن هؤلاء كانت لديهم القدرة على شراء الغذاء واللوازم من السوق السوداء، وإنما كان أكثر سكان العراق ضعفًا هم أكثر من عانوا، وهؤلاء هم الأشخاص ذوو الدخل المتدني، والنساء، والأطفال، وكبار السن. وقد مثّلت العقوبات الاقتصادية على العراق عنفًا ماديًا وبنيويًا على حدّ سواء. فقد أُلحِق الضرر الماديّ من خلال الهجمات الصاروخية المتكررة التي كان يُقصد منها إيصال رسالة إلى العراق من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بعدم رضاها عن عدم امتثال العراق. أما الضرر البنيوي فقد تم إلحاقه من خلال تدمير البنية التحتية الاقتصادية ونقص التغذية والرعاية الصحية اللتين كانتا تدعمان أفقر مواطني العراق في السابق. ومن خلال هذه المقاييس، يستنتج النسويون أن العقوبات الاقتصادية تُشكّل حربًا. ولمّا كان الأمر كذلك، سنقترح الآن بعض الأسئلة البحثية التي يمكن أن يطرحها النسويون، وبعضًا مما يمكننا أن نتعلّمه من تحليلاتهم.

قد تطرح دراسةٌ نسوية ليبرالية للعقوبات سؤالًا عن عدد النساء اللاتي شاركنَ في عملية صنع القرار المتعلق بالعقوبات؛ وقد يقيسون أيضًا التأثيرات المتباينة للعقوبات على الأفراد، من خلال التركيز على الاختلافات الجندرية. ومن هذا المنطلق، وبما أن عددًا قليلًا من النساء قد شارك في صوغ سياسات العقوبات وتطبيقها، فقد يستنتجون أن النساء عانين أكثر من نظرائهن من الرجال، وذلك من خلال الحرمان المباشر، وأيضًا من خلال تأثيرات العقوبات على بيوتهن، وعائلاتهن، ووظائفهن.

إن النسويين من جميع الرؤى النظرية بعد الوضعية قد يُقدمون الجندر بوصفه فئة تحليلية، ويُحققون في الدور الذي مارسه الجندر في سياسة

نظام العقوبات. وقد يحققون في كيف أن الحكومة العراقية ومؤيدي نظام العقوبات، على حدّ سواء، قد استخدموا الجندر حجّة في العلاقات العامة ضدّ خصمهم. وقد وصفت الولايات المتحدة العراق بأنه دولة فشلت في أداء دورها كحامٍ بسبب استعدادها لتجويع نسائها وأطفالها من أجل أن تُطوِّر الأسلحة. أما العِراق فقد وصف فارضي العقوبات عليه بأنهم قُساة لقتلهم النساء والأطفال من أجل أن يعاقبوا الحكومة.

وقد يُحقق النسويون في استخدام الطرفين كليهما للفئات الجندرية لأغراضهما السياسية الخاصة. ويشدد نسويّو العلاقات الدولية على التسلسل الهرمي الاجتماعي الجندري في السياسة العالمية والذي يعزز جوًّا من المنافسة القسرية من خلال تثمين الخِصال المرتبطة بالذكورة (كالشجاعة، والقوة، والسيطرة) مقارنة بتلك المرتبطة بالأنوثة (كالتنازل، والتعاطف، والضعف). وقد يُحقق النسويون في الخطابات الجندرية للذكورة التنافسية والتي استخدمها كل طرف من أطراف حرب العقوبات لإعطاء شرعية لأفعاله، ونزع الشرعية عن أفعال خصمه؛ وعادة ما تتجلى مثل هذه الخطابات في أوقات الصراعات بين الدول. وقد يُشير النسويون تحديدًا إلى الحالات التي تحدّث فيها مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية جورج تينيت (George Tenet) عن اختراق «العرين الداخلي» لصدّام حسين، وإلى المواقف التي تحدّث فيها الرئيس الأميركي جورج دبليو بوش عن حماية النسوة العراقيات تبريرًا للعقوبات والحرب، وإلى الأحيان التي ردّ فيها صدّام حسين مستخدمًا التهديد ليُظهر للولايات المتحدة أنه «رجل بمعنى الكلمة». ويحدث في الغالب، ولا سيما في أوقات الصراع، أن نُشخصن الدول العدوّة من خلال طرائق جندرية، مشيرين إلى تلك الدول بأسماء زعمائها. ويغطّي هذا على آثار الحرب التي تؤثر سلبًا في حياة الأفراد؛ أولئك الأفراد الذين قد لا يكونون مسؤولين عن الصراع أصلًا. وقد يبحث النسويون أيضًا في العلاقة القصاصية [التأديبية] بين مجلس الأمن والعراق كمثال على الذكورة المهيمنة التي تؤنّث العدوّ الأضعف.

نقترح هنا ثلاث رؤى رئيسة يساهم بها النسويون لدراسة العقوبات. أولًا، يبحث النسويون عن المواقع التي تَرِد فيها النساء في أنظمة العقوبات. ويرون أن النساء يتأثرن بالعقوبات الشاملة بشكل زائد. ويرجح بأن تُعاني النساء والأطفال من سوء التغذية أكثر من غيرهن. وعندما تتعرض النساء لسوء التغذية فإن كل مرحلة من مراحل عملية الحمل والولادة والرضاعة تصبح أكثر صعوبة. وغالبًا ما تكون الرعاية الصحية للأطفال والنساء في مرحلة ما قبل الولادة ومرحلة الرضاعة، هي الواجهة الأولى لنظام الرعاية الصحية الذي يعاني عندما يبدأ الاقتصاد الخاضع للعقوبات بالانحدار، حيث تفقد النساء وظائفهن وتوكَل إليهن مهمة تولّي شؤون المنزل الذي حُرِم مستلزماته الأساسية. فتأثير السياسة الدولية التي تتمثل في الحرمان الاقتصادي يكون أشدّ وطأة على مستوى الأُسر المنفردة. وفي وقت تُعاني النساء بشكل مفرط من أنظمة العقوبات، فإن عددًا قليلًا جدًا من النساء يَكُنَّ حاضرات في عملية صنع القرار. فعندما سُنَّت العقوبات على العراق، لم تكن هنالك أي امرأة ترأس أيًا من الدول الأعضاء في مجلس الأمن. ويرى النسويون نظام العقوبات على العراق مثالًا على الاستثناء الممنهج لأصوات النساء من القرارات المتعلقة بالسياسات الدولية والتي تؤثر بهنّ بشكل زائد. ويمكن السياسة الأمنية للدولة والسياسة الأمنية بين الدول أن تتسببا بانعدام أمن النساء (وأفراد آخرين).

أما الرؤية الثانية لدى النسويين، فهي نقد للمنطق الجندري المتعلّق باختيار السياسة. فالعقوبات تُوضَع من جانب الجهات الفاعلة الأقوى في محاولة منها لإجبار الجهة الفاعلة الأضعف على الخضوع لإرادتها. وهي قهرية بطبيعتها: فإما أن تَمتثلَ وإما أن تَموت جوعًا. وينتقد النسويون الطبيعةَ الخصومية للسياسة الدولية لأنها تُفضِّل القِيَم الذكورية كالفخر، والنصر، والقوة، على القِيَم الأنثوية كالتنازل، والتعاطف، والتعايش؛ وهي قِيَم عادة ما تُرى على أنها علامات ضعف من جانب معظم الدول وكثير

من مواطنيها، النساء والرجال على حدّ سواء. وينتج من هذا الأمر سياسات صِدامية، وهي سياسات غالبًا ما تؤذي أولئك الذين هم على هامش الحياة السياسية الدولية بشكل أكبر. وقد يُضيف نسويّو ما بعد الاستعمارية انتقادًا للافتراضات الزاعمة بأن أعضاء مجلس الأمن كانوا إلى حدٍّ ما، أدرى من العراق بما هو في مصلحة العراقيين. وغالبًا ما يدّعي الأشخاص ذوو القوة والنفوذ، ومعظمهم من الرجال، أنهم يعلمون ما هو الأفضل للأشخاص التابعين (ولا سيما النساء). وينتقد نسويّو تخصص العلاقات الدولية المَنطِق الجندري والآثار الجندرية للعقوبات.

أما الرؤية الثالثة التي يقدّمها نسويّو تخصص العلاقات الدولية إلى نظرية العقوبات فهي إعادة فحص نقدية لمسألة المسؤولية. فالنسويون لا يبحثون عن المشكلات المتعلقة بالعلاقات الجندرية الهرمية في السياسة العالمية وحسب، بل يبحثون أيضًا عن حلولٍ لها. ويَدرُس النسويون العقوبات باعتبارها ظاهرة إمبيريقية، وجندرية على حدّ سواء. وبما أنهم قد رأوا العواقب الإنسانية المُفجِعة التي ترتّبت على نظام العقوبات، فقد يتساءلون عن سبب عدم وجود مَنْ يصلحها. فقد استغلّت الحكومة العراقية معاناة الشعب لتعزيز موقفها السياسي على حساب أكثر مواطنيها ضعفًا. ولَمْ يُظهِر صدّام حسين أي مرونة كان يمكنها أن تنقذ أرواحًا. وسواء أكان المجتمع الدولي يؤمن حقًّا بأن هدف العقوبات يستحق عناء الخسائر الكارثية في الأرواح في العراق، أم إن كان أحدٌ ما قد قدّر العواقب بشكل مباشر، فقد كان عديد من الحكومات في الساحة الدولية مستعدّ لأن يترك الناس يموتون. ويلفت النسويون انتباهنا إلى أن إنشاء الحدود الدولية هو طريقة لفصل «الذات» عن «الآخَر» وإبعاد أنفسنا من معاناة الآخرين. ويُشجّع النسويون الدولَ ومواطنيها على التأمل في المفهوم الخاطئ للفصل [فصل الذات عن الآخر] وللهرميات العالمية التي تتشكل بسببه. وقد يقودُ تفكيكُ هذه الهرميات الناسَ إلى الاهتمام بأولئك الآخرين الذين هم خارج حدود دولتهم، بدلًا من التنافس معهم.

سيستنتج النسويون أن العقوبات الاقتصادية ليست مجالات صراع معزولة ضمن نظام سيكون مسالمًا لولا وجودها. فأعمال الإكراه، المادية منها أو الاقتصادية، والتي يوظفها كلا الجانبين للفوز في المنافسات الدولية، ليست أعمال عنف وحسب، وإنما هي جزء من نظام يتغاضى عن العنف، الماديّ والبنيوي على حدّ سواء. وقد ساهم نظام العقوبات الذي فُرض على العراق في تكريس نظام دولي عنيف نادرًا ما يكون فيه الأشخاص الأكثر ضعفًا آمنين. إن الرؤى النسوية التي تأتي من دراسة العقوبات الاقتصادية بوصفها حربًا في العلاقات الدولية، قيّمة ليس من حيث مساهمتها لنظريات العقوبات في تخصص العلاقات الدولية فحسب، وإنما أيضًا بسبب قابليتها للتعميم على الأسئلة الحاسمة لتخصص العلاقات الدولية، مثل السؤال عن مكوّنات السياسة الخارجية، وعمّا يُعدّ حربًا، وعن كيفية تأثير الحروب في الأشخاص.

الاستنتاج

نحن نؤمن بأن تخصص العلاقات الدولية النسوي قد ساهم بشكل كبير في فهمنا للسياسة العالمية عبر السنين العشرين الأخيرة. وقد أعادت النسوية إبراز النساء، وحقّقت في الهياكل الجندرية للمفاهيم والسياسات الدولية، وشكّكت في طبيعية الفئات الجندرية التي تُشكّل السياسة العالمية وتتشكل منها. وقد قدّم الجيل الأول من مفكّري تخصص العلاقات الدولية النسويين إعادة صيغًا نظرية، بينما طبّق باحثو الجيل الثاني هذه النظريات المُعاد صوغها على مواقف حقيقية في السياسة العالمية.

لقد قمنا بتقديم نظرة عامة موجزة لعدد من النظريات النسوية المختلفة في تخصص العلاقات الدولية، بما فيها الليبرالية، والنقدية، والبنائية، وما بعد البنيوية، وما بعد الاستعمارية. ومع أننا ندرك أن هذا قد يكون تبسيطًا زائدًا عن اللزوم، فقد ابتكرنا هذه النمذجة التصنيفية لتوضيح أحد الأهداف الرئيسة للنسوية في تخصص العلاقات الدولية؛ وهو أن نبرهن بأن العلاقات بين الجنسين [العلاقات

الجندرية] (gender relationships) متأصلة في كلّ البحث الأكاديمي لتخصص العلاقات الدولية. فالعلاقات الجندرية موجودة في جميع مناحي السياسة العالمية؛ ومتى لا يتم الاعتراف بها، فإن الصمت يكون مدوّيًا. ويقترح نسويّو تخصص العلاقات الدولية أنه يجب على جميع المفكّرين الممارسين للسياسة الدولية أن يطرحوا أسئلة جندرية، وأن يكونوا أكثر وعيًا للمضامين الجندرية للسياسة العالمية. وينبغي للمفكرين أن يسألوا عن مدى مساهمة الرجال في تشكيل نظرياتهم بشكل رئيس ومدى اعتماد تلك النظريات على حياة الرجال. ويجب على ممارسي السياسة العالمية أن يسألوا عن أثر سياساتهم في المرأة، وما إذا كان عدم وجود أصوات نسائية يؤثر في خياراتهم السياساتية. ويتيح لنا الاعتراف بالجندر والهرميات الأخرى المرتبطة بالقوة ومضامينها على حياة النساء والرجال على حدّ سواء، أن نبدأ بإزالة الجندر من السياسة العالمية؛ ابتداءً من داخل الأمم المتحدة، وصولًا إلى داخل المنزل.

وقد ركزنا في هذا الفصل على التأويلات النسوية للأمن. فالأمن مهم جدًا للدول إلى حد أنها في بعض الأحيان تسعى إلى فرض العقوبات، وإشعال الحروب، وتتسبب بالعنف البنيوي باسم الحفاظ على الأمن أو تعزيزه. إلا أن أعضاء المجتمع الدولي، وفي سعيهم للحفاظ على أمن الدولة، قد يعتدون على أمنِ أكثرِ مواطنيهم ومواطني الدول الأخرى تهميشًا، ولا سيما النساء، والأطفال، وكبار السن، والفقراء، والمرضى. ويدرس نسويّو تخصص العلاقات الدولية الأمن على مستوى الفرد والمجتمع المحلي؛ فيلاحظون التأثيرات التفاضلية للسياسات الأمنية في النساء والأشخاص المهمّشين عمومًا، ويستجوبون الطبيعة الجندرية لمفاهيم معيّنة كالحرب، والأمن، والدولة. وتكشِف الرؤى التي يكوّنونها عن مسببات جديدة لانعدام الأمن على المستوى العالمي، والتي تشمل التبعية الجندرية.

وتظهر التبعية الجندرية [تبعية النساء للرجال] واضحة على جميع المستويات في حالة العقوبات على العراق. فقد تأثرت النساء منفردات بشكل زائد نتيجة للعقوبات؛ وقد استغلت الدول التي تمارس التمييز الجندري هذا

التأثير المتباين من خلال الدخول في خطابات جندرية في المنافسة الذكورية. من المنطق السياساتي للعقوبات، إلى تأثيراتها، كانت العقوبات على العراق مثالًا على السياسات الأمنية الدولية الجندرية. وقد وضعنا بعض السبل التي استخدمها النسويون في إعادة صوغ أشكال فهم تخصص العلاقات الدولية للعقوبات من أجل إبراز النساء والعلاقات بين الجنسين، وبالتالي اقتراح بعض الطرائق الجديدة لتعزيز الأمن. نأمل في أن توفّر هذه الاقتراحات للباحثين الأكاديميين في جميع منظورات تخصص العلاقات الدولية بعض الرؤى الجديدة في الزعم النسوي بأن الجندر لا يتعلّق بالمرأة فحسب، وإنما يتعلّق أيضًا بالطريقة التي تُصاغ فيها السياسات الدولية، وتُدرّس، وتُطبّق.

أسئلة

1. إن أكثر من نصف العمالة في العالم تأتي على شكل عمالة النساء من بيوتهن ومن دون أجر مدفوع، وإذا ما تم دفع أجور لهذا النوع من العمالة، ستتضاعف تكاليف العمالة في الاقتصاد العالمي ثلاث مرات. كيف تؤثر عمالة النساء المجانية في الاقتصاد العالمي؟

2. هل هنالك فرق في السياسات الخارجية للدول عندما تكون الأغلبية العظمى من صُنّاع السياسات من الرجال؟ وهل هنالك فرق في محتوى أبحاث تخصص العلاقات الدولية عندما يكون معظم رواد البحث الأكاديمي من الرجال؟

3. زعمت سينتيا إنلو، وهي نسوية بارزة في تخصص العلاقات الدولية، بـ«أن الشخصي هو دولي، وأن الدولي هو شخصي»[32]. ماذا تعني سينتيا بهذا؟

4. كانت العقوبات على العراق حالةً من المعاناة الإنسانية القصوى، والتعنّت

(32) Cynthia Enloe, *Bananas, Beaches and Bases: Making Feminist Sense of International Politics* (New York: Routledge, 1990), p. 195.

السياسي، لكن كانت هناك عقوبات أخرى أكثر نجاحًا. هل يوجد لدى العدسات الجندرية ما تقوله عن الإكراه الاقتصادي بشكل أكثر عمومية؟ إذا كان الأمر كذلك، فما هو؟

5. ماذا عن الرجال؟ كيف يؤثر الجندر في تجارب الرجال في الحياة اليومية؟ وكيف يؤثر في تجاربهم في السياسة العالمية؟

6. بمجرد أن ندرك أن الجندر يمارس دورًا انتشاريًا في التفاعلات الاجتماعية والسياسية العالمية، نبدأ بالسؤال عمّا يمكننا أن نفعل بهذا الشأن. هل في الإمكان نزع الطابع الجندري عن السياسة العالمية؟

7. من المزاعم الرئيسة التي يطرحها النسويون في تخصص العلاقات الدولية أن حياة الأفراد هي سياسة عالمية. فكيف يمكن لزيارتك لمتجر البقالة، أو اختيارك لقنوات التلفاز التي تشاهدها، أو خياراتك في المواقع الإلكترونية التي تزورها، أن تكون سياسة عالمية؟

8. لقد كان الحوار حول ما إذا كان ينبغي للنساء أن يحصلن على حق التصويت أم لا حوارًا جدليًا في معظم الدول. فهل يوجد لدى النساء شيءٌ مختلف عن الرجال ليقلنه عن السياسة العالمية؟ إذا كان الأمر كذلك، فما هو ذلك الشيء؟

9. إن عددًا من الباحثين الأكاديميين الذين يدرسون العواقب الإنسانية للحرب، يتكلمون على تأثير الحرب في الأبرياء من النساء والأطفال. كيف يمكن أن تكون تجربة النساء في الحرب مختلفة عن تجربة الرجال؟

10. بما أن الرؤى النسوية تمتد عبر منظورات مختلفة في تخصص العلاقات الدولية، يُثير هذا الفصل قضية حول ما إذا كان يجب حصر النظرية النسوية في فصل واحد من فصول كتابٍ عن نظريات العلاقات الدولية. كيف يمكن العدسات الجندرية أن ترى القضايا في فصول أخرى؟

11. عقب حرب التسعينيات في يوغسلافيا السابقة، جادل عديد من الباحثين

الأكاديميين والناشطين بأنه يجب على القوانين العالمية المتعلقة بالحرب أن تشمل الحظر على الاغتصاب المرتبط بالإبادات الجماعية (genocidal rape). ما الذي يمكن المنظور النسوي في تخصص العلاقات الدولية أن يُساهم فيه لمناقشة مشكلة الاغتصاب في الحروب (wartime rape)؟

12. في خطاب حالة الاتحاد (State of the Union Address) لعام 2002 أمام الكونغرس الأميركي، زعم الرئيس جورج دبليو بوش بأن «الوحشية ضدّ النساء هي خاطئة دائمًا وفي كلّ مكان»، ملمّحًا إلى أن الوحشية ضد النساء قد تبرر الحرب. هل سيوافق المنظور النسوي في تخصص العلاقات الدولية هذا الرأي؟

مزيد من القراءات [باللغة الإنكليزية]

مقدّمات في تخصص العلاقات الدولية النسوي

- Peterson, V. Spike and Anne Sisson Runyan. *Global Gender Issues*. 2nd ed. Boulder, CO: Westview Press, 1999.

سبايك بيترسون وآن رونيان (1999)، قضايا جندرية عالمية.

يُقدّم بيترسون ورونيان «العدسات الجندرية» إلى السياسة العالمية ويطبّقانها عليها.

- Tickner, J. A. (2001), Gendering World Politics (New York: Columbia University Press).

ج. آن تيكنر (2001)، جندرة السياسة العالمية.

مؤلفة أول كتاب لكاتب منفرد في تخصص العلاقات الدولية النسوي تضع الأسس لتخصص العلاقات الدولية النسوي في القرن الحادي والعشرين.

النظرية الأمنية النسوية

- Enloe, Cynthia. *Maneuvers: The International Politics of Militarizing Women's Lives*. Berkeley, CA: University of California Press, 2000.

سينتيا إنلو (2000)، المناورات: السياسة الدولية لِعَسكرة حياة النساء

تجد إنلو أن العلاقة بين الجندر والأمن في الظواهر السياسية، مختلفة كاختلاف القاعدة العسكرية عن موزة التشيكيتا، وتحيك إنلو إطارًا للنظريات الأمنية النسوية انطلاقًا من هذه المشاهدات.

الاقتصاد السياسي النسوي

■ Marchand, Marianne H. and Anne Sisson Runyan (eds.). *Gender and Global Restructuring: Sightings, Sites, and Resistances.* London and New York: Routledge, 2000.

ماريان مارتشاند وآن رونيان (2000)، الجندر وإعادة الهيكلة العالمية: مشاهدات، ومواقع، ومقاومات.

يخاطب هذا الكتاب عمليات الجندرة في الاقتصاد العالمي، متخطيًا الحدود الضيقة للمقاربات التقليدية للعولمة ليكشف عن تعقيدات إعادة الهيكلة العالمية المبنية على تباينات اقتصادية واجتماعية.

دراسات إمبيريقية للجيل الثاني من نسويي تخصص العلاقات الدولية

■ Chin, Christine B. *In Service and Servitude: Foreign Female Domestic Workers and the Malaysian «Modernity» Project.* New York: Columbia University Press, 1998.

كريستين تشن (1998)، عن الخدمة المنزلية والاستعباد: العاملات الأجنبيات في المنازل، ومشروع «الحداثة» الماليزي.

تستخدم تشن العدسات الجندرية لتبيّن أن الظاهرة الخاصة، والمتعلقة بالعمالة من المنزل، تتفاعل مع العلاقات الدولية بطرائق مهمّة وجندرية.

■ Moon, Katharine H. S. *Sex Among Allies: Military Prostitution in U.S.-Korea Relations.* New York: Columbia University Press, 1997.

كاثارين مون (1997)، الجنس بين الحلفاء: الدعارة العسكرية في العلاقات الأميركية - الكورية.

توضّح مون أن سياسة الأمن الدولي تمتد لتصل إلى مستوى تنظيم حياة النساء الفردية في مخيمات الدعارة الكورية.

■ Prügl, Elisabeth. *The Global Construction of Gender: Home-based Work in the Political Economy of the 20th Century.* New York: Columbia University Press, 1999.

إليزابث بروغل (1999)، الهيكل العالمي للجندر: العمل من المنزل في الاقتصاد السياسي للقرن العشرين.

تبحث بروغل في الديناميات الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية للعمل من المنزل في القرن العشرين من منظور بنائي نسوي.

■ Robinson, Fiona. *Globalising Care: Ethics, Feminist Theory and International Relations.* Oxford: Westview Press, 1999.

فيونا روبنسون (1999)، عولمة الرعاية: الأخلاقيات، والنظرية النسوية، والعلاقات الدولية.

تستنبط روبنسون أخلاقيات في الرعاية من النظريات النسوية وتطبّق رؤاها النظرية على الدراسة الإمبيريقية للرعاية الصحية والرفاه حول العالم.

■ True, Jacqui. *Gender, Globalization, and Post-socialism: The Czech Republic after Communism.* New York: Columbia University Press, 2003.

جاكي ترُو (2003)، الجندر، والعولمة، وما بعد الاشتراكية: جمهورية التشيك بعد الشيوعية.

تُطبّق جاكي ترُو رؤى النظريات النسوية في الاقتصاد السياسي الدولي والأمن الدولي على أوروبا الشرقية بعد الاشتراكية.

مواقع إلكترونية مهمّة [باللغة الإنكليزية]

- مجلس القيادات النسائية في العالم، <http://www.womenworldleaders.org>.
- مشروع Woman STATS، <http://www.womanstats.org> .
- شعبة الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة، <http://www.un/womenwatch/daw>.
- النساء في الأمن الدولي، <http://wiis.georgetown.edu> .
- MADRE: منظمة حقوق الإنسان الدولية للمرأة، <http://www.madre.org>.
- الصندوق العالمي للمرأة، <http://www.globalfundforwomen.org>.

قم بزيارة مركز المصادر الإلكتروني المرافق لهذا الكتاب للمزيد من المواد الإضافية الشائقة، <http://www.oxfordtextbooks.co.uk/orc/d>.

الفصل الحادي عشر

ما بعد البُنيوية

Poststructuralism

دايفد كامبل[1] (DAVID CAMPBELL)

محتويات الفصل

- مقدمة
- السياق متعدد التخصصات لما بعد البنيوية
- ردّة فعل تخصص العلاقات الدولية على ما بعد البنيوية
- التوجّه النقدي لما بعد البنيوية
- فهم الخطاب
- خطابات السياسة العالمية
- دراسة حالة
- الاستنتاج

دليل القارئ

إن الطريقة التي يقوم بها تخصص العلاقات الدولية «برسم خريطة» العالم تُظهر أهمية التمثيل (representation)، والعلاقة بين القوة والمعرفة، وسياسة

---

(1) أودّ تقديم امتناني إلى المحرّرين، وكذلك إلى مارتن كاورد (Martin Coward)، ماريك دي غوود (Marieke de Goede)، وديبي لايل (Debbie Lisle)، وسيمون فيلبوت (Simon Philpot) للملاحظات النقدية التي أبدوها على مسودات هذا الفصل، إلا أن كامل المسؤولية عن الشكل النهائي للفصل تبقى علي أنا.

الهوية (identity politics)، في إنتاج السياسة العولمية وفهمها. وتتعاطى النظرية بعد البنيوية (poststructuralism) مع هذه القضايا مباشرة على الرغم من أنها ليست نموذجًا جديدًا أو نظرية جديدة في العلاقات الدولية، بل إنها تَوجُّه نقدي أو روح أخلاقية (ethos) نقدية تستكشف الافتراضات التي تجعل طرائق معيّنة للوجود، والفعل، والمعرفة ممكنة. ويفصِّل هذا الفصل كيف قامت ما بعد البنيوية بالتعاطي مع تخصص العلاقات الدولية منذ ثمانينيات القرن الماضي فما بعد ذلك، ولماذا. ويستكشف الفصل كذلك السياق متعدد التخصصات للنظرية الاجتماعية والسياسية التي انطلقت منها نظرية ما بعد البنيوية، ويستكشف الأفكار الخاطئة التي تتضح في طريقة استقبال هذه المقاربة من جانب مُنظري التيار الرئيس في العلوم الاجتماعية. ويروي هذا الفصل تفاصيل ما يعنيه التوجه النقدي لما بعد البنيوية بالنسبة إلى التحقيق الاجتماعي والسياسي. وبالتركيز على أعمال ميشال فوكو (Michel Foucault)، يُظهر الفصل أهمية الخطاب(*) (discourse)، والهوية (identity)، والذاتية(**) (subjectivity)، والقوة (power) لهذه

(*) تشير كلمة الخطاب (discourse) في الأصل عند اللغويين إلى تنظيم المعرفة، والأفكار، أو الخبرة ضمن إطار اللغة وسياقاتها التاريخية والمؤسسية. أما الخطاب عند فوكو فليس مجرد اللغة وسياقاتها بالمعنى المألوف، بل هو أيضا أي تفاعل إنساني بالمعنى الواسع، وأي تفاعل بهذا المعنى يخلق مجالًا محددًا نسبيًا من القوة، والمصطلحات، والتصنيفات، والمعتقدات، والمعايير وعلاقات السلطة وتعريفات للحقائق عن الأشياء، وهذه كلها لا ترتبط بالضرورة بالمعاني المألوفة خارج ذلك الخطاب، بحيث تصبح من قبيل المتعارف عليه أو الفهم الشائع ضمن ذلك الخطاب وحده. [نقلًا عن: بشير الخضرا من ترجمته لكتاب دليل أكسفورد للنظريات السياسية، المترجمة].

(**) يستعمل فوكو مصطلح subject في سياقين بمعنيين مختلفين تمامًا. ففي السياق الأول يستعمله عندما يتحدث عن الفرد في المجتمع أو الكيان السياسي فتكون الترجمة الصحيحة هي «التابع» أو «عضو الرعية» أو «الفرد في المجتمع». وقد استعملنا كلمة «الشخص التابع» في معظم الحالات في هذا السياق. والمشكلة التي تواجه المترجم هنا أن فوكو قد استعمل مصطلحًا قديمًا له مدلول سلبي ربما لا يتسق مع توجه فوكو في تخليق مصطلحات جديدة أو إعطاء معانٍ جديدة لمصطلحات قديمة. فمن المألوف في الفكر السياسي تجنب استعمال كلمة «تابع» أو «عضو الرعية» للدلالة على المواطن لأنهما يتعارضان مع مفهوم المواطنة وحقوق المواطنين، ولأن مفهوم الحاكم كراعٍ للغنم هو مفهوم مرفوض ديمقراطيًا. لكن فوكو هنا لا يقدم تعريفًا لهذه الكلمة، بل يترك للقارئ أن يفهمها من السياق. من جهة أخرى، يستعمل فوكو مصطلح subject في سياق الحديث عن الخطاب discourse ليعني «الموضوع» أو «المُكوِّن»، ليتخذ تعبير subjectivity معنى «التكوين، تكوين الأشياء أو مكوناتها»، عدا عن المعنى المألوف وهو «الذاتية»، والذي يستعمله فوكو أيضًا بهذا المعنى كذلك. وباختصار، فإن كلمة subject عند فوكو تصلح للفرد في =

المقاربة ما بعد البنيوية، ويناقش الخصائص المنهجية التي يوظفها مفكرو ما بعد البنيوية في قراءاتهم للسياسة الدولية ومداخلاتهم فيها. ويختتم الفصل بدراسة حالة لصور فوتوغرافية لأزمات إنسانية مع شرحها بطريقة توضح المقاربة بعد البنيوية.

= المجتمع، وعضو الرعية، والتابع، والمُكوِّن، والموضوع أي موضوعي اهتمام الفكرة أو النظرية، كما أن كلمة Subjectivity تعني الذاتية كما تعني تكوين الأشياء أو تكوين النظرية وما إلى ذلك [نقلًا عن د. بشير الخضرا من ترجمته لكتاب دليل أكسفورد للنظريات السياسية، المترجمة].

مقدمة

التأويل، ورسم الخرائط، والنظرية الشارحة (meta-theory)

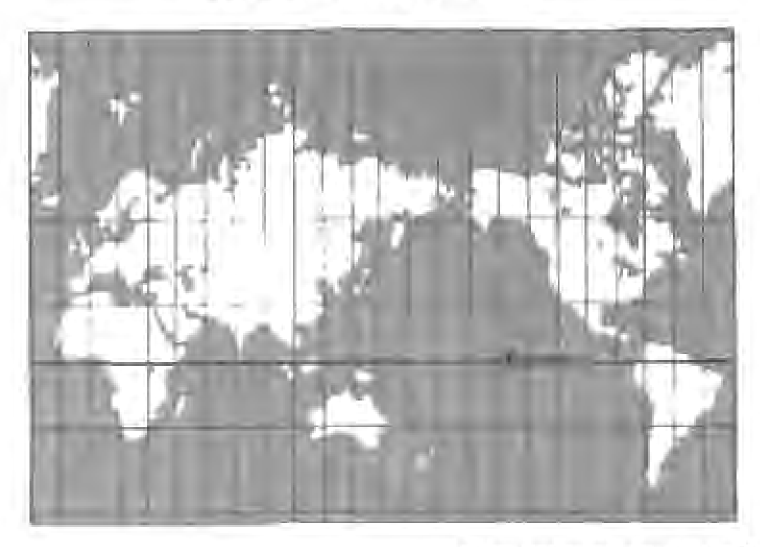
إن كل طريقة لفهم السياسة الدولية تعتمد التجريد الفكري، والتمثيل، والتأويل، وذلك لأن «العالم» لا يقدم نفسه لنا على هيئة تصنيفات أو نظريات جاهزة. وكلما كتبنا أو تكلّمنا على «مجال الفوضى»، أو على «نهاية الحرب الباردة»، أو «علاقات القوة المجندرة»، أو «العولمة»، أو «التدخل الإنساني»، أو «رأس المال التمويلي»، فإننا نشترك في التمثيل. وحتى النظرية الأكثر «موضوعية» التي تزعم بأنها تقدم تشابهًا تامًا للأشياء، لا مفرّ لها من الحاجة إلى التأويل[2].

إن القادة السياسيين، والناشطين الاجتماعيين، والباحثين الأكاديميين، والطلبة، جميعهم منخرطون في تأويل «العالم» سواءٌ انشغلوا في ممارسة العلاقات الدولية، أو التنظير فيها، أو دراستها. وهذا لا يعني، في أي حال، أن أي فرد يمكنه أن يختلق الأشياء ويفترض أن آراءه الشخصية ستُعد معرفة مشروعة. وذلك لأن أشكال الفهم السائدة للسياسة العالمية هي [من زاوية ما] تعسفية، بمعنى أنها ليست إلا إمكانًا واحدًا ضمن مجال واسع من الإمكانات، وهي [من زاوية أخرى] في الوقت ذاته، غير تعسفية، بمعنى أن بعض الممارسات الاجتماعية والتاريخية قد أبرزت الطرائق السائدة لصناعة «العالم»، تلك الممارسات التي لها آثار حقيقية جدًا في حياتنا.

---

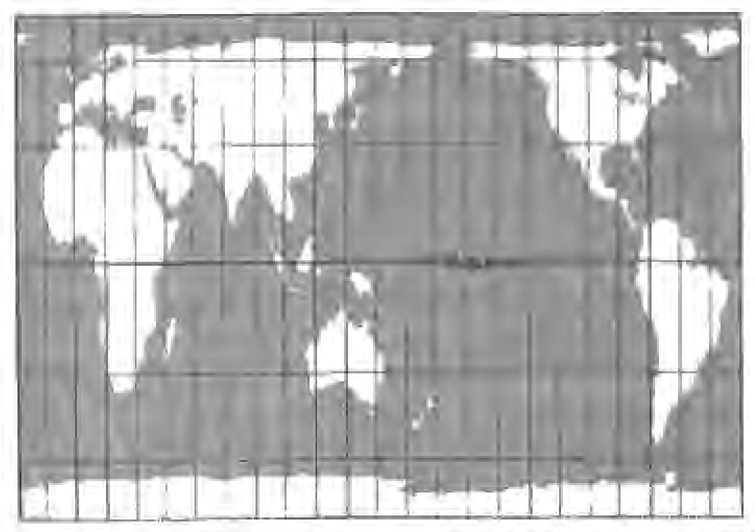
(2) Roland Bleiker, «The Aesthetic Turn in International Political Theory,» *Millennium: Journal of International Studies*, vol. 30, no. 3 (2001).

الشكل 11-1 رسم ميركاتور التقديري للخرائط (وسط المحيط الهادئ)
(The Mercator projection)



المصدر: Oxford University Press.

الشكل 11-2 الرسم التقديري لبيترز (وسط المحيط الهادئ)
(The Peters projection)



المصدر: Oxford University Press.

إن تخصص العلاقات الدولية كان قد أسس التأويلات السائدة لِـ «العالم»، وهو التخصص الذي يتحدّث تقليديًا عن دول وعن صانعي السياسات الذين يسعون فيها نحو المصالح وتوفير الأمن، وعن العلاقات الاقتصادية وتأثيراتها المادية، وعن حقوق أولئك الذين يُعامَلون بطريقة سيئة. والـ «نَحنُ» الذين يتكلمون بهذه الطريقة [من منطلق تخصص العلاقات الدولية] يفعلون ذلك من موقع تفاضلي ذي رؤية معيّنة؛ غالبًا لكونهم غربيين، وذوي بشرة بيضاء، ومرفهين، ومرتاحين في حياتهم. إذًا، فهذه التمثيلات مرتبطة بهوياتنا، وهي تؤسس خطابًا في سياسة الهوية يُعد إطارًا مرجعيًا للسياسة العالمية.

هذا يسلط الضوء على العلاقة بين المعرفة والقوة (knowledge and power). وفي حين يقول كثيرون «إن المعرفة هي القوة»، فإن ذلك يفترض أنهما مترادفتان وليستا مرتبطتين إحداهما بالأخرى. ويوضح إنتاج الخرائط [لمناطق العالم] أهمية هذه العلاقة بين المعرفة والقوة. فالخرائط ليست مجرد انعكاسات ساكنة أو جامدة لعالم الأشياء، بل هي تدعم العلاقات الاجتماعية، وتعززها، وتؤثر فيها[3].

ولنأخذ رسم ميركاتور الإسقاطي [التقديري] للخرائط (Mercator projection) شائع الاستخدام (الشكل 11-1). هذا الرسم الذي وُضع في عام 1569 للتدليل على الخطوط المباشرة الضرورية للملاحة، قد جعل أوروبا في المركز وجعل ثُلثي مساحة الكتلة اليابسة للعالم في النصف الشمالي من الكرة الأرضية. وقد دعم هذا التمثيل الإمبراطورية البريطانية، وعزز في ما بعد تصورات الحرب الباردة حول التهديد السوفياتي[4]. ولنقارن هذا بالرسم الإسقاطي [التقديري] لبيترز (Peters projection) الذي تم تطويره في سبعينيات القرن الماضي (الشكل 11-2). وكان هذا مستندًا إلى إسقاط [تصور تقديري

---

(3) John B. Harley, «Maps, Knowledge, and Power,» in: Denis Cosgrove and Stephen Daniels, eds., *The Iconography of Landscape: Essays on the Symbolic Representation, Design and Use of Past Environments* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1988).

(4) Mark Monmonier, *How to Lie with Maps*, 2nd ed. (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1996).

لتقسيم] متساوٍ للمناطق يُبرز النصف الجنوبي من الكرة الأرضية. وكان هذا الإسقاط مهمًّا لأنه ظهر مع التوكيد الذاتي السياسي للعالم الثالث في الأمم المتحدة (UN)، وروّجت له وكالات الأمم المتحدة التي كانت حريصة على تأمين مصادر أكثر للتنمية. وبناء عليه، فإن إسقاط بيترز هو تعبير لعلاقات القوة التي تحدَّت القوَّتين العظميين في السبعينيات، وهو شكل من أشكال المعرفة التي روّجت للجنوب العولمي.

والعلاقات الدولية كمجال تخصص «ترسم خريطة» للعالم. وفي أي حال، فإن المنظورات النقدية وحسب - وتحديدًا ما بعد البنيوية - هي التي تجعل قضايا التأويل والتمثيل، والقوة والمعرفة، وسياسة الهوية، قضايا مركزية. لهذا السبب فإن ما بعد البنيوية ليست نموذجًا أو نظرية للعلاقات الدولية. وعوضًا عن أن تُقر نموذجًا معياريًا [برادايم] تُفهم من خلاله كل الأشياء، فإن ما بعد البنيوية هي توجّه فكري نقدي، أو مقاربة نقدية، أو روح أخلاقية نقدية توجه أنظارنا نحو أهمية التمثيل، والعلاقة بين القوة والمعرفة، وسياسة الهوية في فهم الشؤون العولمية.

وهذا يعني أن ما بعد البنيوية لا تنسجم بسهولة مع وجهة النظر التقليدية التي تفترض أن العلاقات الدولية هي مجال تخصص يتميز بوجود نماذج فكرية معيارية [برادايمات] مختلفة تتنافس في «حوارات عظمى» (نوقشت في الفصل الأول). وبدلًا من أن تكون مجرّد مدرسةٍ أخرى لها ممثلوها وقضاياها التي تُثيرها، فإن ما بعد البنيوية تُروّج لمجموعة جديدة من الأسئلة والاهتمامات. ولكونها توجّهًا نقديًا وليست نظرية، فإن ما بعد البنيوية، بدلًا من أن ترى فرقًا بين النظرية والتطبيق، ترى أن النظرية هي تطبيق. ونتوصل إلى هذا الوضع لأن ما بعد البنيوية تطرح سلسلة من الأسئلة النظرية عن النظرية - وهي أسئلة عن النظرية الشارحة (meta-theory) - تطرح تلك الأسئلة لكي نفهم كيف أُسست مع الزمن طرائق معيّنة في المعرفة، وما الشيء الذي يُعَدُّ معرفة، ومن الذي يمكنه أن يَعرِف. وهكذا، فإن ما بعد البنيوية مقاربة تأتي من حوارات مسبقة وممتدة في الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، بطريقة مماثلة للنظرية النقدية (الفصل الثامن)، والنّسوية (الفصل العاشر)، وما بعد الاستعمارية (الفصل الثاني عشر).

ما بعد البنيوية وتخصص العلاقات الدولية

يأتي دخول ما بعد البنيوية في تخصص العلاقات الدولية في الثمانينيات من القرن العشرين من خلال عمل كل من ريتشارد آشلي[5] (Richard Ashley)، وجيمس در دريان[6] (James Der Derian)، ومايكل شابيرو[7] (Michael Shapiro)، وروب ب. ج. ووكر[8] (R. B. J. Walker). وقد كانت هنالك مجموعتان مهمتان قدّمتا الدراسات الأولى مجتمعة معًا[9]. وقد ركزت هذه الدراسات بشكل رئيس على بلوَرة النقد النظري للنظرية وذلك للنظريات الواقعية والواقعية الجديدة لإظهار كيف أن الافتراضات النظرية للمنظورات التقليدية قد شكلت ما يمكن أن يُقال عن السياسة الدولية. وإن ما دفع كثيراً من هذه المساهمات كان إدراك الكيفية التي شهدت بها فروع المعرفة الأخرى في العلوم الاجتماعية والإنسانيات حواراتٍ مهمّة تتعلق بكيف بُنيت المعرفة عن العالم. وحيث إن الكُتّاب المشار إليهم آنفًا أدركوا أن المقاربات السائدة لتخصص العلاقات الدولية كانت غير مدرِكة لمثل هذه الأسئلة، أو غير مهتمة بها، أو معادية لها، فقد سعَوا إلى ربط تخصص العلاقات الدولية بسياقه متعدد التخصصات، وذلك من طريق تقديم مصادر جديدة للنظرية. وفي أي حال، فإن الدافع في التوجه نحو ما بعد البنيوية، لم يكن نظريًا صرفًا. فقد كان المفكرون النقديون غير راضين عن الطريقة التي ظلت بها الواقعية - وإعادة إحيائها حينذاك من خلال

---

(5) Richard Ashley: «Political Realism and Human Interests,» *International Studies Quarterly*, vol. 25, no. 2 (1981), and «The Poverty of Neorealism,» *International Organization*, vol. 38, no. 2 (1984).

(6) James Der Derian, *On Diplomacy: A Genealogy of Western Estrangement* (Oxford: Blackwell, 1987).

(7) Madison J. Shapiro, *The Politics of Representation: Writing Practices in Biography, Photography and Policy Analysis* (Madison: University of Wisconsin Press, 1988).

(8) R. B. J. Walker, «Realism, Change and International Political Theory,» *International Studies Quarterly*, vol. 31, no. 1 (1987), and R. B. J. Walker, *Inside/Outside: International Relations as Political Theory* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1993).

(9) James Der Derian and Michael Shapiro, eds., *International/Intertextual Relations: Postmodern Readings of World Politics* (Lexington, KY: Lexington Books, 1989), and Rand Ashley and R. B. J. Walker, eds., «Conclusion: Reading Dissidence/Writing the Discipline: Crisis and the Question of Sovereignty in International Studies,» *International Studies Quarterly*, vol. 34, no. 3 (1990).

الواقعية الجديدة - قوية في وجه التحوّلات العولمية الجديدة. وقد شعر هؤلاء الباحثون بأن الواقعية قد همَّشت أهمية الجهات الفاعلة، والقضايا، والعلاقات الجديدة العابرة للحدود الوطنية، وفشلت في أن تسمع (بل أن تُقدِّر) أصوات الناس المستثنين والمنظورات المستثناة. وهكذا، بدأتْ ما بعد البنيوية باهتمام أخلاقي لشُمول أولئك الذين تجاهلهم التيار الرئيس في تخصص العلاقات الدولية أو استثناهم.

وبتركيزها على الممارسات المفاهيمية والسياسية التي شملت بعضًا وأقصت بعضًا آخر، كانت المقاربات بعد البنيوية تُعنى بمسألة كيف أن علاقات الداخل والخارج مبنية بشكل تبادلي. فالواقعية ترى أن الدولة قد شكلت الحدود بين ما هو داخلي وما هو خارجي، وبين السيادي والفوضوي، وبين نحن وهُم. وطبقًا لذلك بدأت ما بعد البنيوية تتساءل في كيف أن الدولة أصبحت تُعتبر الجهة الفاعلة الأكثر أهمية في السياسة العالمية، وكيف أن الدول أصبحت تُفهم على أنها جهة فاعلة وحدانية، وعقلانية. وهكذا أصبحت ما بعد البنيوية مهتمة في البداية بممارسات **مهنة صناعة الدولة** (practices of statecraft) والتي جعلت الدولة وأهميتَها تبدوان طبيعيتين وضروريتين في آن. وهذه المقاربة ليست مناهضة للدولة؛ فهي لا تتجاهل الدولة، ولا تسعى إلى التحرك خارج نطاق الدولة. ففي كثير من جوانبها، تولي ما بعد البنيوية اهتمامًا بالدولة أكبر من اهتمام الواقعية بها، لأن ما بعد البنيوية - وبدلًا من مجرّد تأكيدها أن الدولة هي أساس نموذجها - فإنها تُعنى بالإنتاج التاريخي والمفاهيمي للدولة، وتشكيلها السياسي، وتكوينها الاقتصادي، وإقصاءاتها الاجتماعية.

بعد الموجة الأولى من النقديات على مستوى النظرية الشارحة، دأبت الدراسات التي تلت، والتي توظف مقاربة ما بعد بنيوية، إلى التعاطي مع الحوادث السياسية والمسائل السياسية بطريقة مباشرة، مع استمرارها في تطوير الأساس النظري لتأويلاتها البديلة. وتضم هذه البحوث تحليلات لهوية الدولة السياسة الخارجية في كوريا، والبوسنة، والولايات المتحدة[10]؛ وتضم أيضًا دراسات

---

(10) = Roland Bleiker, *Divided Korea: Toward a Culture of Reconciliation* (Minneapolis, MN:

للطبيعة المُجندرة لهوية الدولة في سياق التدخل الأميركي[11]؛ ودراسات حول مركزية التمثيل في علاقات الشمال والجنوب وسياسات الهجرة[12]؛ وتحليل تفكيكي للمجاعة والأزمات الإنسانية[13]؛ وقراءات تأويلية في الدبلوماسية والأمن الأوروبي[14]؛ وإعادة التفكير الجذري في نظام الاستقرار والأمن الدوليين[15]؛ وتحليل نقدي للقانون الدولي والسيادات الأفريقية[16]؛ وإعادة تشكيل السياسة البيئية[17]؛ وإعادة صوغ نظام اللاجئين والسيادة[18]؛ والنظر إلى الإشكاليات المرتبطة بالأمم المتحدة وحفظ السلام[19]؛ وقراءة سيمائية [متعلقة بتفسير الرموز] للنزعة العسكرية (militarism) في هاواي[20]؛ وتحريات في

University of Minnesota Press, 2005); David Campbell: *Writing Security: United States Foreign Policy and the Politics of Identity* (Manchester: Manchester University Press, 1992); *Writing Security: United States Foreign Policy and the Politics of Identity*, 2nd ed. (Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 1998), and «The Biopolitics of Security: Oil, Empire and the Sports Utility Vehicle,» *American Quarterly*, vol. 57, no. 3 (2005).

(11) Cynthia Weber: *Faking It: US Hegemony in a Post-phallic Era* (Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 1999), and *Simulating Sovereignty: Intervention, the State and Symbolic Exchange* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1994).

(12) Roxanne L. Doty, «Foreign Policy as Social Construction: A Post-positivist Analysis of US Counterinsurgency Policy in the Philippines,» *International Studies Quarterly*, vol. 37, no. 3 (1993), and Roxanne L. Doty, *Imperial Encounters: The Politics of Representation in North-South Relations* (Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 1996).

(13) Jenny Edkins, *Whose Hunger?: Concepts of Famine, Practices of Aid* (Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 2000).

(14) Costas M. Constantinou, *On the Way to Diplomacy* (Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 1996), and Costas M. Constantinou, «NATO's Caps: European Security and the Future of the North Atlantic Alliance,» *Alternatives*, vol. 20, no. 2 (1995).

(15) Michael Dillon, *The Politics of Security: Towards a Political Philosophy of Continental Thought* (London: Routledge, 1996).

(16) Siba N'Zatioula Grovogui, *Sovereigns, Quasi Sovereigns, and Africans: Race and Self-determination in International Law* (Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 1996).

(17) Thom C. Kuehls, *Beyond Sovereign Territory: The Space of Ecopolitics* (Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 1996).

(18) Nevzat Soguk, *States and Strangers: Refugees and Displacements of Statecraft* (Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 1999).

(19) François Debrix, *Re-envisioning Peacekeeping: The UN and the Mobilization of Ideology* (Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 1999).

(20) Kathy Ferguson and Phyllis Turnbull, *Oh, Say, Can You See? The Semiotics of the Military in Hawaii* (Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 1998).

الحرب المعاصرة، والهويات الاستراتيجية، ومشاهد الوضع الأمني، وتمثيلات السيادة[21] وإعادة تأويل لدراسات المناطق[22]؛ وإعادة التفكير في التمويل وفي مجال الاقتصاد السياسي الدولي[23].

وهذه القائمة ليست شاملة لكل الدراسات، كما أن هذا العرض لا يعني أن كل المؤلفين المشار إليهم هنا سيقبلون طوعًا بتوصيف أعمالهم على أنها «ما بعد بُنيوية». مع ذلك، فإن أعمالهم تتقاطع مع الحوار متعدد التخصصات، ولم تكن أعمالهم لتتحقق لولا هذا الحوار الذي شكك في سلطة الافتراضات الوضعية على مستوى نظرية النظرية التي وفرت حماية للمنظورات الواقعية وغيرها من المنظورات التقليدية في تخصص العلاقات الدولية. وقبل أن نفصّل ما يتضمنه المنظور بعد البنيوي، من الضروري أن نحدد العناصر الرئيسة في هذا الحوار متعدد التخصصات.

السياق متعدد التخصصات لما بَعد البنيوية

في مسألة العلاقة بين الوضعية والعلم

تأثر تشكُّل تخصص العلاقات الدولية بدور العلم والتكنولوجيا في تطوير عالمنا العصري. وقد أدت إمكانات السيطرة والقدرة التنبؤية التي توفرها العلوم

---

(21) Martin Coward, «Community as Heterogeneous Ensemble: Mostar and Multiculturalism,» *Alternatives*, vol. 27, no. 1 (2002); James Der Derian: *Antidiplomacy: Spies, Terror, Speed, and War* (Oxford: Blackwell, 1992); *Virtuous War: Mapping the Military-Industrial-Media-Entertainment Network* (Boulder, CO: Westview Press, 2001); Michael Dillon, «Virtual Security: A Life Science of (Dis) Order,» *Millennium: Journal of International Studies*, vol. 32, no. 3 (2003); Michael Dillon and Julian Reid, «Global Liberal Governance: Biopolitics, Security and War,» *Millennium: Journal of International Studies*, vol. 30, no. 1 (2001); Bradley Klein, *Strategic Studies and World Order* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1994), and Debbie Lisle and Andrew Pepper, «The New Face of Global Hollywood: Black Hawk Down and the Politics of Metasovereignty,» *Cultural Politics*, vol. 1, no. 2 (2005).

(22) Simon Philpott, *Rethinking Indonesia: Postcolonial Theory, Authoritarianism and Identity* (London: Palgrave Macmillan, 2001).

(23) Marieke De Goede: *International Political Economy and Poststructural Politics* (Basingstoke: Palgrave, 2006), and *Virtue, Fortune and Faith: A Genealogy of Finance* (Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 2005).

الطبيعية إلى تقديم نموذج سعى العلماء الاجتماعيون إلى تقليده. وقد أُسس هذا النموذج، الوضعية (positivism)، وفقًا للنظرية الإمبيريقية في المعرفة التي حاجّت بأن التجربة الحسية تشكّل المصدر المشروع الوحيد للمعرفة (لمزيد من التفاصيل عن الوضعية انظر الفصل الأول). وتشير «التجربة» [الخبرة] (experience) إلى الوصول المباشر من خلال الحواسّ البشرية إلى واقع خارجي يكوِّن أشياءَ مادية. وإن المفهوم الإمبيريقي في الوصول إلى الحقائق، كنظرية إبستيمولوجية (نظرية للتنظير تتعلق بكيف نعرف)، يفهم أن المعرفة مشتقة من علاقة بين شخص ما (الشخص الذي يَعرِف) وموضوع ما (الموضوع الذي يُعرَف).

كانت هذه التطورات النظرية مركزية في تحولٍ تاريخي رئيس، وهو الصدام الفكري في عصر التنوير بين الكنيسة والعلم الذي تحدى سيطرة الفكر الديني على النظام الاجتماعي. وهذه التطورات الفكرية التي سُمّيت بالتنويرية (Enlightenment)، تضمنت جعل «الإنسان» و«العقل» مركزًا للخطاب الفلسفي، بدلًا من «الإله» و«المُعتقَد»، كما جعلت بناء الدولة وشرعيتها قاعدةً للعمل السياسي، عوضًا عن الكنيسة. وكانت تلك لحظةً تقاطعت فيها المعرفة مع القوة بتأثير لا يزول. وعلى الرغم من أن مفهوم عصر التنوير عن المعرفة كان يُقصد به تحرير البشرية من الدوغما الدينية (العقيدة الدينية الجامدة المتزمتة غير المرنة)، فإنه هو ذاته قد تحول مع الزمن إلى دوغما. ومع نهاية القرن التاسع عشر، أصبحت سيطرة هذا المفهوم تعني أن المعرفة تتساوى مع العلم وأن العقل محصور في العقل العلمي. وقد كان هذا التحوّل الدغمائي للعلم يعني أن الحياة الاجتماعية مُرَكَّزة على السيطرة الفنية على الطبيعة والسيطرة الإدارية على البشر، حتى أصبحت القضايا السياسية مسائل في النظام [الانضباط] والكفاءة.

إن التصوّر الوضعي للعلم في قاعدة الفكر التنويري مبني على ثلاثة افتراضات إمبيريقية. **أولًا**، الواقعية المعرفية (epistemic realism): وتتمثل بوجهة النظر القائلة بأن هنالك عالمًا خارجيًا، وجوده ومعناه مستقلّان عن أي شيء

يفعله المُشاهد. **ثانيًا**، افتراض وجود لغة عِلمية عالمية (universal scientific language): وهو الاعتقاد بأن هذا العالم الخارجي يمكن وصفه بلغة لا تفترض أي شيء مسبقًا، ما يسمح للمشاهد بأن يظلَّ غير متحيز ومنصف. **ثالثًا**، النظرية التطابقية في الحقيقة (correspondence theory of truth): وهي أن المُشاهد يمكن أن يُصوّر حقائق العالم بجمل تكون صحيحة إذا تطابقت مع الحقائق، وتكون خاطئة إذا لم تتوافق معها. ويمكننا الاطلاع على هذه الافتراضات في المرجع الكلاسيكي لهانز مورغنثاو حيث يكتب أن أي نظرية يجب أن «تُقارب الواقع السياسي بنوع من المخطط العقلاني»، وأن على النظرية أن تميز «بين ما هو حقيقي موضوعيًا وعقلانيًا، ومُدعّم بالدليل ومُستنير بالعقل، وما لا يعدو كونه أكثر من حكم شخصي ذاتي، مفصول عن الحقائق كما هي، ويحصل على معلوماته من التحيّز والتمني»[24].

ما بعد الإمبيريقية في العلوم

أظهر عدد من التطورات الفكرية أن الفهم الوضعي للإجراء العلمي الذي حاولت العلوم الاجتماعية أن تتخذه نموذجًا لا يُمثل في الحقيقة نهج البحث العلمي [التحقيق العلمي] (scientific inquiry). فلقد مثّل «المنعطف اللغوي» (linguistic turn) في الفلسفة الأنكلو - أميركية ابتعادًا عن فكرة أن اللغة هي وسيط شفاف يمكن من خلاله فهم [إدراك] العالم - وهي نظرة اقترحت أن من الممكن الذهاب «إلى ما وراء» اللغة و«تأصيل» المعرفة في العالم ذاته - نحو تصوّر للغة فهِمها هذا المنعطف على أنها متضمنة في الممارسة الاجتماعية وغير منفصلة عن العالم[25]. وبما أن هذه التحولات كانت متحالفة مع الفكر التأويلي الترجمي (hermeneutic) في فلسفة القارة الأوروبية - وهو تقليد فكري كان يهتم أصلًا بقراءة النصوص الإنجيلية، والكلاسيكية، والقانونية، وقد تطور إلى تصوّر لأهمية التأويل للإنسان بوصفه إنسانًا - فقد ساهمت هذه التحوّلات في فهم

---

(24) Hans J. Morgenthau, *Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace*, 5th ed. Revised (New York: Alfred A. Knopf, 1978), pp. 3-4.

(25) R. Rorty, *The Linguistic Turn*, ed. (Chicago: University of Chicago Press, 1967).

جديد للعلاقة بين اللغة والحقيقة[26]. كذلك، فإن التطورات في فلسفة العلم ذاتها - وخصوصًا ما يُدعى بحوارات ما بعد الإمبيريقية[27] (post-empiricist) - قد تحدت أيضًا صدقية التصوّر الوضعي. وقد ساهمت هذه التطورات في إعادة تقويم العلم من خلال الدراسات الاجتماعية التي تثير التساؤلات حول قيمة «الحقائق» ومعنى «الموضوعية» بالنسبة إلى البحث العلمي[28]. أخيرًا، فإن تَطوُّر علم التعقيدات (complexity science) (بما في ذلك نظرية الشواش (chaos theory) [مشكلة التنبؤ في حالة الفوضى أو النظام العشوائي] والمقاربات الجديدة الأخرى المتعلقة بالانتظامية (regularity)) توسّع وبشكل أكبر التحدي للافتراضات المتعلقة بـ«الفهم الشائع» (common sense) حول ما يُعدّ عِلمًا وكيفية إجرائه، ويربط أشكال الفهم المعاصرة للعلم بالفكرة بعد البنيوية[29]. ووفقًا لهذه المعطيات، فإن ما بعد البنيوية ليست مضادة للعلم بأي معنى كان.

في فلسفة العلم، ركزت حوارات ما بعد الإمبيريقية على جوهر الخلاف بين الوضعيين ومناهضي الوضعية، وهو مفهوم الحركة التنويرية للمعرفة. فالبحث عن الحقيقة بالنسبة إلى التنويرية كان يعني البحث عن الأسس، والحقائق التي يمكن أن «تؤصِّل» المعرفة [تضع أساسًا لها]. وهكذا، فإن المنظور بعد الإمبيريقي مهتم برفض مثل هذا الفكر الأساسياتي (foundational thought) (كالادعاء بأن الدولة هي المبدأ المُنظِّم للعلاقات الدولية، أو أن النظرية الأخلاقية تتطلب قواعد ثابتة في العدالة كأسس للفصل بين ما هو صحيح وما هو

---

(26) انظر: Jim George, *Discourses of Global Politics: A Critical (Re)Introduction to International Relations* (Boulder, CO: Lynne Reinner, 1994).

(27) انظر: Mary Hesse, *Revolutions and Reconstructions in the Philosophy of Science* (Brighton, Sussex: Harvester Press, 1980).

(28) Allan Megill, ed., *Rethinking Objectivity* (Durham, OH: Duke University Press, 1994), and Mary Poovey, *A History of the Modern Fact: Problems of Knowledge in the Sciences of Wealth and Society* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1998).

(29) Michael Dillon, «Poststructuralism, Complexity and Poetics,» *Theory, Culture and Society*, vol. 17, no. 5 (2000).

خاطئ)، والذي يحققه من خلال فهم جديد لعلاقة الشخص بالموضوع (subject/ object relationship) في نظريات المعرفة. ويتصوّر منظّرو ما بعد الإمبيريقية هذه العلاقة باعتبارها علاقة يقوم فيها كل من التعبيرَين ببناء الآخر، وذلك بدلًا من رؤيتها وكأنها التعارض الجوهري بين كيانَين مُعطيَين مسبقًا. وهذا التقليل من شأن الفصل بين الأشخاص التابعين (subjects) والموضوعات يعني أن أي ادعاء للمعرفة التي تعتمد على الانقسامات الثنائية والمماثِلة لثنائيات الانقسام بين الشخص والموضوع (مثل الحقائق ضد القيم، والمعرفة الموضوعية مقابل التحيز الذاتي، أو المشاهدة الإمبيريقية بالمقارنة بالاهتمامات المعيارية) «هي... غير مبررة إبستيمولوجيًا»[30].

والنتيجة النهائية هي أنه بدل الافتراضات الأساسية المتعلقة بالواقعية الإبستيمولوجية، وباللغة العلمية العالمية، وبالنظرية التطابقية للحقيقة، والتي تكمن خلف الأشكال الوضعية لفهم العِلم، والمفهوم التنويري للمعرفة، فإن كل البحث العلمي - في العلوم الإنسانية وكذلك في العلوم الطبيعية - يجب أن يكون مهتمًا بالتكوين الاجتماعي للمعنى، وبالبناء اللغوي للواقع، وتاريخية المعرفة. وهذا بدوره يعيد تأكيدَ عدم إمكان الاستغناء عن التأويل، ويقترح أن كل المعرفة تتضمن علاقة بالقوة في رسمها لخريطة العالم.

ردّة فعل تخصص العلاقات الدولية على ما بعد البنيوية

القلق النقدي

كما سنرى، فإن هذه الأبعاد حاضرة في التصورات بعد البنيوية للسياسة والعلاقات الدولية التي قدّمناها آنفًا، كما أنها تساعد على جعل هذه التصوّرات ممكنة حتى عندما تذهب تلك التصوّرات إلى ما هو أبعد من الأولوية المعطاة

(30) Richard Bernstein, *The Restructuring of Social and Political Theory* (London: Methuen, 1979), p. 230, and Richard Bernstein, *Beyond Objectivism and Relativism Science, Hermeneutics, and Praxis* (Oxford: Blackwell, 1983).

للّغة في بناء الحقيقة وهو ما يميّز المقاربات البنائية[*] (constructivism) للسياسة الدولية. وعلينا إذًا أن نكون واضحين بشأن التشابهات والاختلافات في المقاربات النقدية لتخصص العلاقات الدولية. لكن معرفة هذه الاختلافات [التمايزات]، في أي حال، قد غابت عن الردود التي أثارتها المقاربات النقدية في المجال.

إن أولئك الذين اعترضوا على الانتقادات النظرية للنظرية (meta-theoretical critiques) والموجّهة إلى الواقعية، والواقعية الجديدة، وما شابههما، وخصوصًا الطريقة التي شككت من خلالها تلك الانتقادات في الاعتمادية على الحقيقة الخارجية، والقواعد الأساسية (foundations)، والموضوعية، وشفافية اللغة، قد سموا تلك النقديات بأنها «ما بعد حداثية» (postmodern)، على الرغم من أن هنالك القليل من المفكرين، إن وجدوا، الذين يستعملون هذه التسمية، كما أن هنالك كثيرين ممن يرفضونها[31].

وفي أحد أوائل تقويمات الانتقادات للنظرية الشارحة، قام روبرت كيوهاين[32] بتقسيم المجال ثنائيًا إلى «العقلانيين» مقابل «التأمليين»، ووجه نقدًا لاذعًا إلى المقاربات النقدية الخاصّة بالاتجاه الثاني [التأمليين] لافتقارها إلى

(*) النظرية البنائية (constructivism) مختلفة عن النظرية البنيوية (structuralism)، وهي ردة فعل للوضعية التي تقول إن المعرفة الحقيقية الوحيدة هي التي تبنى على خبرة الحواس الحقيقية. والبنائية تقول إن أفكار العلوم أو الحقائق هي مبان عقلية أو ذهنية (mental constructs) نوظفها لتفسير خبراتنا الحسية، وهي ليست مكتشفة من العالم حولنا، وإن الحقيقة هي فقط ما يمثله فكرنا الإنساني. وجوهر الأشياء أو حقيقتها هي خارج فكرنا الإنساني، لكن المعنى والمعرفة هما دائمًا بناء إنساني (human construction). إن تمثيل الأفكار والأشياء هو عمل البناء الاجتماعي (socially constructed). وهذا يعني قوة الأفكار في إعطاء معانٍ للحقائق المادية في حياة الناس، ولا توجد طريقة أو منهجية وحيدة في العلوم، بل هناك تعددية لمناهج أو طرائق مفيدة، وهي تشير إلى الحد الذي يمكن للاعبين، والمصالح، والمعايير، والنظم، أن تكون بناءات أو منشآت [كيانات] اجتماعية تستطيع أن تتغير على مدى الزمان والمكان بتفاعلها الإنساني [المترجمة].

(31) انظر: Campbell, *Writing Security: United States Foreign Policy and the Politics of Identity*, pp. 246-247.

(32) Robert O. Keohane, «International Institutions: Two Approaches,» *International Studies Quarterly*, vol. 32, no. 4 (1988).

الصرامة المنهجية المطلوبة في البحث العلمي الاجتماعي. وقد خطّأ كيوهاين المقاربات النقدية لعدم تبنّيها للمعايير الإمبيريقية المتعلقة بأجندات البحث، وبناء الفرضيات، واختبار الفرضيات، وهذه (في نظره) هي التي تعطي الصدقية للمقاربات. وعلى أي حال، فإن كيوهاين، في وضعه لهذه المزاعم، قد أخفق في إظهار وعيه وفهمه للتحدي الذي فرضته التطورات بعد الإمبيريقية في فلسفة العلم، [وكان إخفاقه بسبب] معاييره التي افترض بأنها موضوعية[33]. إن أولئك الذين أُطلق عليهم تسمية «ما بعد الحداثيين» [وهم في الحقيقة من المدرسة النقدية التحليلية]، قد استُقبلوا بأي شي سوى الترحيب من التيار الرئيس في تخصص العلاقات الدولية، إذ اتُهموا لاحقًا بأنهم «معتدّون بأنفسهم لاعتبارهم أنفسهم مصدرًا للحقيقة»[34]، وقد ذُمّوا بأنهم «شريرون» و«خطرون»[35]، ووجه إليهم نقدٌ لاذع بأن ما يتكلمون عليه هو «تخصص علاقات دولية سيئ» و«ثرثرة متعالية»[36]، وقد فُهمت أفكارهم خطًأ بأنها «مثاليةٌ فلسفية»[37]، واعتُبروا غير عقلانيين خَلقيًا[38]. إن هؤلاء النقّاد، وبصرف النظر عن عدم استعدادهم للتعاطي مع طرائق التفكير التي اعتبروها «أجنبية» [دخيلة]، قد تصرفوا وكأن التشكيك في المقاربات النقدية كان يعني رفض الأوعية التقليدية للسياسة (وخصوصًا الدولة)، ورفض القدرة على التمييز بين الصح والخطأ. وبقيامهم بذلك، فإنهم

---

(33) انظر: Roland Bleiker, «Forget IR Theory,» *Alternatives*, vol. 22, no. 1 (1997).

(34) William Wallace, «Truth and Power, Monks and Technocrats: Theory and Practice in International Relations,» *Review of International Studies*, vol. 22, no. 3 (1996).

(35) Stephen D. Krasner, «The Accomplishments of International Political Economy,» in: Steve Smith, Ken Booth and Marysia Zalewski, eds., *International Theory: Positivism and Beyond* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1996).

(36) Fred Halliday, «The Future of International Relations: Fears and Hopes,» in: Steve Smith, Ken Booth and Marysia Zalewski, eds., *International Theory: Positivism and Beyond* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1996).

(37) John J. Mearsheimer, «The False Promise of International Institutions,» *International Security*, vol. 19, no. 3 (1994-1995).

(38) Øyvind Østerud, «Antinomies of Postmodernism in International Studies,» *Journal of Peace Research*, vol. 33, no. 4 (1996).

للاطلاع على أفضل طرح لاستعمال هذا المصطلح، انظر: Richard Devetak, «Postmodernism,» in: Scott Burchill [et al.], eds., *Theories of International Relations*, 2nd ed. (London: Palgrave Mcmillan, 2001).

فَهموا خطأً بأن الجدالات حول الإنتاج التاريخي للقواعد الأساسية هي الزعم بأن كل القواعد الأساسية يجب أن تُرفض.

عندما تُثير المنافسات النظرية مثل هذه الحماسة العنيفة، فإنها تُشير إلى أن هناك مجازفةً أكبر من مجرد الاختلاف المعرفي. وكما حاجّ كونولي[39]، فإن المنهجيات المختلفة تُعبّر بطريقة أو بأخرى عن ارتباطات عميقة - تُفهم على أنها التزامات ميتافيزيقية أو إيمان وجودي - بالنيابة عن أولئك الذين يدافعون عنها. وبالنسبة إلى أولئك الذين يتخذون مثل هذا الموقف الاعتراضي الحاد إزاء المنظورات النقدية التي يجمعونها معًا ويُصنّفونها بأنها «ما بعد حداثية»، فإن إيمانهم هو فهم معيّن للعلم. في المقابل فإن ارتباطهم بذلك الإيمان بالعلم - على الرغم من الحوارات في فلسفة العلم التي أثبتت كيف أن فهمهم للعلم لا يمكن دعمه من خلال العقل - يشتق من قلقٍ بشأن ما يعنيه غياب القواعد الآمنة بالنسبة إلى الأخلاق والسياسة. ويُسمّي برنشتاين[40] هذا الوضع باسم «القلق الديكارتي» (Cartesian Anxiety) لأن البحث [الاستقصاء] في فلسفة ديكارت (Descartes) كان يسعى لإيجاد أرضية آمنة للمعرفة. إن القلق الديكارتي هو الخوف من أن نكون، وبالنظر إلى زوال الموضوعية، غير قادرين على إصدار أحكام لطالما كانت مركزية في فهم الحياة العصرية، أي التمييز بين الصحيح والخاطئ، وبين الصالح والسيئ. إلا أن التحدي هو النجاة من القيود التي يجب أن يُنظّم فيها الفهم الفكري والحياة السياسية، من خلال الرجوع إلى بديل أو إلى آخر. إن الحوارات بعد الإمبيريقية في فلسفة العلم قد أظهرت أن الأطر الازدواجية أو المنقسمة ثنائيًا هي أطر غير مستقرة. فنحن نحتاج، بكلمات برنشتاين[41]، إلى الانتقال إلى ما هو أبعد من الموضوعية والنسبية. نحن في حاجة إلى تطوير طرائق في التأويل تسمح بإصدار الأحكام [الاجتهادات]

---

(39) William Connolly, «Method, Problem, Faith,» in: Ian Shapiro, Rogers M. Smith and Tarek E. Masoud, eds., *Problems and Methods in the Study of Politics* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2004).

(40) Bernstein, *Beyond Objectivism and Relativism Science, Hermeneutics, and Praxis.*

(41) المصدر نفسه.

في القضايا الاجتماعية والسياسية محليًا وخارجيًا، مع قبولنا، أولًا، بأن تلك الاجتهادات لا يمكن الحصول عليها بالاعتماد على ادعاءات حول حقيقة خارجية قائمة مسبقًا، وثانيًا، بأن مثل تلك المُحاجّات لا يمكن أن تكون مقيدة من خلال استدعاء الانقسامات الثنائية كازدواجية الحقيقة/ القيمة، وازدواجية الموضوعي/ الذاتي.

الخلط بين ما بعد البنيوية وما بعد الحداثية

من خلال إطلاق تسمية «ما بعد الحداثية» (postmodernism) على المنظورات النقدية التي تتعامل مع التأويل والتمثيل في السياسة الدولية، يرى النقاد أن الحداثة (modernity) في اعتقادهم هي المعرضة للتهديد. وإذا كان لنا أن نفهم ما تعنيه «ما بعد الحداثية»، فعلينا أيضًا أن نُعنى بالحداثية (modernism). فما هو المقصود بهذا الاصطلاح إذًا؟

تُشير «الحداثية» إلى الأسلوب الثقافي السائد خلال الحقبة من تسعينيات القرن التاسع عشر وحتى انطلاق الحرب العالمية الثانية، مشتملًا على الأفكار والقيم الموجودة في الرسم، والنحت، والموسيقى، والعمارة، والتصميم، والأدب الذي يخص تلك الحقبة. وقد كانت الحداثية جزءًا من التقلبات المضطربة العظمى في النظام السياسي، والسوسيولوجي، والعلمي، والجنسي، والأُسري في أوروبا والولايات المتحدة الأميركية. وكانت أيضًا جزءًا من الاستعمارية والإمبريالية، اللتين أثّرت من خلالهما هذه التحولات الجمالية والتكنولوجية جذريًا في الأنظمة السياسية، والسوسيولوجية، والعلمية، والجنسية، والأسرية، للمجتمعات غير الأوروبية. فالحداثية كانت لها علاقة كبرى بالتحوّلات التكنولوجية والعلمية التي جعلت أوائل القرن العشرين زمانًا للتفاؤلية المُعدية والخوف غير المستقر. لقد كانت حقبة شهِدَت الثورة الصناعية وهي تُنتج خطوط السكك الحديد الضخمة، وأول طائرة، والسيارات، والمصابيح الكهربائية، والتصوير الفوتوغرافي، والأفلام، وطائفة كبيرة من الاختراعات الميكانيكية. وقد أعطت هذه الآلات الأمل في ظروف اجتماعية مُحسّنة، وتنامي الثروة، وإمكان تخطي محدودية القدرات الإنسانية. لكن

تأثيرها على أسلوب الحياة الذي سبق المكننة جعل الناس يخشون على النظام الاجتماعي القائم، في الوقت عينه الذي حشروا فيه الزمان والمكان في النظام العولمي. وقد كانت الحداثية هي الاستجابة الثقافية لهذا التغير، كما هو واضح في الفن التجريدي للتكعيبيين (Cubists) (مثل بيكاسو (Picasso) وبراك (Braque)) الذين شوهت أعمالهم طريقةَ النظر إلى الأشياء وفضلت الأشياء المُنتَجة [المصنّعة] على البيئات الطبيعية[42]. وكان فنُّهم يهدف إلى تمثيل الحياة الحديثة، وتأويلها، وإعطاء التعليقات النقدية عليها.

إن إيمان الحداثيين الأوائل بالتكنولوجيا سرعان ما تلاشى في الحرب العالمية الأولى. فقد تحوّلت الآلات العظيمة الواعدة إلى تكنولوجيات للمذابح الجماعية. وفقد المستقبلُ بريقَه، وامتلأ الفن بالسخرية، والاشمئزاز، والاحتجاج. وفي مجال الإمبريالية الخاصة بأوروبا، أدت التساؤلاتُ حول الحداثية إلى إشعال القومية المناهضة للاستعمارية. وكانت «الحداثية» في هذا السياق تدخلًا سياسيًا في سياق ثقافي محدد له نتائج عولمية. لكن بعد الفاشية في أوروبا، وحرب عالمية أخرى، والهولوكوست، وعملية تفكيك الاستعمار، كانت الميزة النقدية للحداثية قد استُنفِدت. وفقدت الأشكالُ الحداثية الثقافية أي معنى متعلق بالجديد وبالإمكان الواعد.

إن هذه هي الخلفية التي انطلقت منها «ما بعد الحداثية» خلال الحقبة التي تلت الحرب العالمية الثانية، ممثّلة ومُؤوِّلة للثقافة الغامضة، والتعددية، والمعولَمة أكثر من أي وقت مضى، والمتعلقة بعالَم الحرب الباردة. فقد كان اصطلاح «ما بعد الحداثي» في الأدب، والفن، والعمارة، والموسيقى، يشير إلى مقاربة معينة، انتقائية في الغالب، لهذا السياق الثقافي (ومن الأمثلة التي يمكن أن تذكر هنا لوحاتُ آندي وارهول (Andy Warhol)، والخلط في الأساليب في عمارة تشارلز جنكس (Charles Jencks)، وموسيقى مادونا (Madonna)). وفي هذا السياق تُشير «ما بعد الحداثية» إلى الأشكال الثقافية التي أوحت بها ظروف التسارع

---

(42) انظر: Robert Hughes, *The Shock of the New*, Revised ed. (New York: Knopf, 1991), and Stephen Kern, *The Culture of Time and Space, 1880-1914* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1983).

الزماني والمكاني، والاستهلاكية المفرطة التي نمرّ بها في الحقبة المعولَمة التي يُطلق عليها بعضهم تسمية «ما بعد الحداثة» (postmodernity).

إن كثيرًا من المشكلات المرتبطة بمفهوم «ما بعد الحداثية» تأتي من التقسيم المُضلل للفترات التاريخية الذي يقترن بكلمة «ما بعد» (post). فكثير من نُقاد ما بعد الحداثية يهاجمونها بجدالهم أنها تفترض فاصلًا زمنيًا مع الحداثة. ويُحاجّون بأن تعبير «ما بعد الحداثة» يفترض أننا نعيش في حقبة تاريخية متمايزة تمامًا عن «الحداثة»، وتحل محلها بطريقة ما. وفي أي حال، وكما حاجّ جيمسون(43)، فإن هيكل «ما بعد الحداثة» الذي تسعى المقاربات النقدية التأويلية إلى إشراكه تاريخيًا ليس نظامًا جديدًا حلّ محل الحداثة، بل إنه إشكالية ثقافية، واقتصادية، واجتماعية، وسياسية تَمَيَّزت بإعادة صوغ التعبير عن الزمان والمكان في العالم الحديث(44). وهذه الإشكالية واضحة في بعض التطورات مثل المضاربات المالية والتراكم المرن، والتي تبتعد عن الأشكال الصناعية الحديثة للرأسمالية والمتأصلة في استغلال العمالة في عملية الإنتاج.

إن معظم الالتباس والعدائية المحيطين بمفهوم «ما بعد الحداثية» في تخصص العلاقات الدولية ينبع من الفكرة الخاطئة التي تفترض أن الذين يوظفون التحليل التأويلي ليفهموا بأسلوب نقدي التحولات الحاصلة في الحداثة، هُم في الواقع يحتفون بالسياق الثقافي السطحي والمتسارع، والذي تحدى كثيرًا من ثوابت الحداثة. وفي حين أن «ما بعد الحداثة» هو التشكيل الثقافي، والاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي ضمن الحداثة، والذي ينتج عن تغيرات في علاقات الزمان والمكان، فإن ما بعد البنيوية هو واحد من التحليلات التأويلية التي تتعامل نقديًا مع إنتاج هذه التحولات ومضامينها.

---

(43) Frederic Jameson, *Postmodernism, or, the Cultural Logic of Late Capitalism* (New York: Verso Books, 1991).

(44) انظر: David Harvey, *The Condition of Postmodernity: An Enquiry into the Origins of Cultural Change* (Oxford: Blackwell, 1989).

السياق السياسي

من الناحية الفلسفية، فإن عددًا من المفكرين الذين يقاومون تسمية «ما بعد الحداثية» التي يعدّونها خاطئة، يشعرون براحة أكبر باستخدام اصطلاح «ما بعد البنيوية». و«ما بعد البنيوية» هو مجال فلسفي منفصل لديه علاقة نقدية بالبنيوية، والحداثة، وما بعد الحداثة. وتُقرن الحركة الفلسفية «البنيوية» بقوى ثقافية «حداثية». وقد كانت البنيوية منظورًا فلسفيًا فرنسيًا يرتبط باللغوي الفرنسي فردينان دو سوسور (Ferdinand de Saussure) والناقد الثقافي رولان بارت[45] (Roland Barthes). وقد كان منظّرو البنيوية يهدفون إلى دراسة البنيان الاجتماعي والثقافي للهياكل المتنوعة التي تعطي معنى لحياتنا اليومية. وتهتم ما بعد البنيوية، وبالقدر نفسه، بتحليل تلك الهياكل التي تنتج معنى، لكن بطريقة تتوافق والتحولات في النظام الاجتماعي لحقبة أواخر القرن العشرين.

وقد ارتبطت الحوادث التي أثرت في ما بعد البنيوية بنضال المقاومة ضد معسكرات القوى القائمة والإمبريالية، مثل الحرب الجزائرية وحرب فيتنام، وربيع براغ لعام 1968، وحركة أيار/مايو 1968 في فرنسا، والتعبير الثقافي في يوغسلافيا، والمطالبات بالعدالة الاقتصادية في العالم الثالث، وحركات الحقوق المدنية، والحركات البيئية والنسوية في الولايات المتحدة وأماكن أخرى. وبحسب الفيلسوف الفرنسي جيل دولوز[46] (Gilles Deleuze)، كانت هذه الحوادث جزءًا من حركة دولية «ربطت انبثاق أشكال جديدة من الكفاح بإنتاج نوع جديد من الذاتية». وبتعبير آخر، فإن هذه الكفاحات، بخلاف الحركات الثورية في أوائل القرن العشرين، لم تكن مهتمة بتحرير «بشريةٍ» عالميةٍ من

---

(45) للحصول على تحليل جيّد لهذه المقاربة، مع أمثلة لها، انظر الباب المتعلق بسوسور والسيميائية (semiotics) على الموقع الإلكتروني (دراسات في التواصل، والثقافة، والإعلام) (Communication, Cultural, and Media Studies), <http://www.ccms-infobase.com>.

(46) Gilles Deleuze, *Foucault* (Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 1988), p. 150.

القيود المفروضة عليها من المجتمع، بل مهتمة بإعادة تشكيل الذاتية السياسية [مكونات السياسة] على ضوء الأشكال المعولمة للرأسمالية في أواخر حقبها. ويعني هذا السياق أن ما بعد البنيوية لديها أشياء مهمّة تقولها عن مفهوم الهوية في الحياة السياسية.

ميشال فوكو: الحدود، والروح الأخلاقية، والنقد

إن الاتجاه النقدي لما بعد البنيوية يمكن العثور عليه في كتابات مفكرين عديدين[47]. وبغرض التبسيط، سيُركز هذا الفصل على أعمال ميشال فوكو (Michel Foucault). إن التفكير بالحاضر بطريقة تاريخية يتضمن روحًا أخلاقية لما يُسميه فوكو بـ «موقف المحدودية» (the limit attitude) [أي الشعور بمحدودية الأشياء]. ويتضمن النظر في الحدود التي تُعطي معنى لفكرنا وممارستنا؛ فعلى سبيل المثال، تعبير العقل والعقلانية يُعطى معنى من خلال إنشاء حدود يُقال إن غياب العقل واللاعقلانية يبدآن عندها. علاوة على ذلك، فإن «موقف المحدودية» يتضمن استجواب تلك الحدود، ليس من خلال التخلص منها، أو الهروب منها، أو تجاوزها، بل من خلال تحدّيها والتفاوض حولها من طريق الجدال.

إن هذا الاتجاه النقدي متّسق مع مشروع [الحركة] التنويرية الذي يتضمن استجواب ظروف الوجود الإنساني بطريقة نقدية، ويستمد الحيوية من مثالية

---

(47) يمكن أن تتضمن قائمة الأسماء جان بودريار (Jean Baudrillard)، هيلين سيكسو (Helene Cixous)، جيل دولوز (Gilles Deleuze)، جاك دريدا (Jacques Derrida)، لوس إريغاراي (Luce Irigaray)، جاك لوكان (Jacques Lucan)، إيمانويل ليفيناس (Emmanuel Levinas)، جان فرنسوا ليوتار (Jean-Francois Lyotard)، بول فيريليو (Paul Virilio)، وكثير سواهم. وسيكون من الخطأ القول إن فلسفاتهم متطابقة، كما أنها ستكون غلطة أن تتجاهل الاختلافات المتعددة في ما بينهم. وللحصول على مقدمات جيدة لطائفة الفلسفة ما بعد البنيوية، انظر: Vincent Descombes, *Modern French Philosophy*, Translated by Lorna Scott-Fox and J. M. Harding (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1981); Jonathan Culler, *On Deconstruction: Theory and Criticism after Structuralism* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1982); Stephen White, *Political Theory and Postmodernism* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1991); Jenny Edkins, *Poststructuralism and International Relations: Bringing the Political Back In* (Boulder, CO: Lynne Reinner, 1999), and David C. Hoy, *Critical Resistance: From Poststructuralism to Post-critique* (Cambridge, MA: MIT Press, 2004).

تتعلق بالإعتاق. والموقف النقدي هو موقف إعتاقي [تحرري] من حيث إنه يرسم الحدود التي تُشكل الوجود، وبقيامه بذلك فإنه يوفر الظروف التي يمكن في ظلها تحدي تلك الحدود، وما تستدعيه من استثناءات أو إقصاءات. وعلى الرغم من أن أولئك الذين يرفضون «ما بعد الحداثية» يزعمون أن موقفها مناهض للحداثة ومناهض للتنويرية، فإن التحدث من هذا المنطلق (ضد التنويرية مقابل مؤيد للتنويرية) هو تكرار للمنطق الإقصائي المتضمن التقرير بين هذا أو ذاك، والذي يسميه فوكو بـ «ابتزاز عصر التنوير». وبدلًا من الاستسلام لمثل هذه الإيماءات الإقصائية، يُجادل فوكو بأن موقف الحداثة كان لديه منذ بداياته علاقة مستمرة مع مواقف «مناهضة للحداثة». وهذه التناضلية (agonism) هي بذاتها خاصية تميّز التنويرية وهي كامنة فيها، لأن ما يربطنا بالتنويرية، وفقًا لفوكو، «ليس الإخلاص لعناصر عقيدية (doctrinal elements)، بل هو إعادة إحياء دائمة لموقف ما؛ أي روح أخلاقية فلسفية يمكن وصفها بأنها نقد دائم لعصرنا»[48]. إذًا، فما بعد البنيوية هو أولًا وأخيرًا مقاربة وليست نظرية. فكما يُحاجّ فوكو:

> «إن الأنطولوجيا الناقدة لأنفسنا يجب بالتأكيد ألاّ تُعتبر نظرية، أو عقيدة، أو حتى مجموعة دائمة من المعرفة التي تتراكم؛ وإنما يجب تصورها موقفًا، أو روحًا أخلاقية (ethos)، أي حياة فلسفية يكون فيها النقد لما نحن عليه في وقت ما، وفي الوقت ذاته، هو التحليل التاريخي للحدود التي فُرضت علينا، ويكون هذا النقد هو التجريب المستمر لإمكان تجاوز تلك الحدود»[49].

وباعتبارها مقاربة، أو موقفًا، أو روحًا أخلاقية، فإن ما بعد البنيوية ناقدة بطبيعتها. لكن النقد هو اتجاه إيجابي وليس سلبيًا. فهو يتعلّق بكشف الافتراضات والحدود التي جعلت الأشياء على ما هي عليه، بحيث إن ما يبدو

---

(48) Michel Foucault, «What is Enlightenment?,» in: Paul Rabinow, ed., *The Foucault Reader* (New York: Pantheon Books, 1984), p. 42.

(49) المصدر نفسه، ص 50.

طبيعيًا ولا بديل له يمكن إعادة التفكير فيه وإعادة تشكيله. وهكذا فإن النقد أخلاقيٌ حتمًا، لأنه يُعنى بالتغيير. وكما يكتب فوكو:

> «إن توجيه النقد لا يعني أن نقول إن الأمور ليست صحيحة بالصورة التي هي عليها، بل هي مسألة إظهار أنواع الافتراضات، وأنواع طرائق التفكير المألوفة، وغير المختلف عليها، وغير المدروسة، والتي تستند إليها الممارسات التي نقبلها. يجب أن نحرر أنفسنا من تقديس الاجتماعي وكأنه الحقيقة الوحيدة، ويجب أن نتوقف عن اعتبار شيء بالغ الأهمية في الحياة الإنسانية والعلاقات الإنسانية - كالفكر مثلًا - على أنه غير ضروري وزائد على الحاجة... فهو شيء غالبًا ما يكون مخفيًا، لكنه دائمًا يبعث الحياة في السلوك اليومي. هناك دائمًا بعض من الفكر حتى في أكثر المؤسسات غباءً؛ وهناك دائمًا فكر حتى في العادات الصامتة. أما النقد فهو في التخلص من تلك الفكرة ومحاولة تغييرها؛ وذلك لإظهار أن الأمور ليست بالوضوح البداهي كما كنا نعتقد، وأن نرى أن ما كان مقبولًا من قبيل الوضوح البداهي لم يعد مقبولًا هكذا. فممارسة النقد هي قضية جعل الإيماءات السطحية السهلة صعبة»(50).

فإذا وضعنا هذه المُحاجّات في الحسبان، نستطيع أن نرى أن ما بعد البنيوية لديها الكثير مما تشترك فيه مع مواقف النظرية النقدية للمدرسة الفرانكفورتية (انظر الفصل الثامن). وفي الحقيقة فإن ما بعد البنيوية لديها كثير مما تشترك فيه مع الحوارات ما بعد الإمبيريقية المشار إليها باقتضاب سابقًا. كما أن لديها الازدراء ذاته تجاه الفلسفة الأساسياتية (foundationalism) (الأفكار التي تتعلق بتأصيل الفكر على قواعد عالمية توجد مستقلة عن المُشاهد)، وتتشابه معها كذلك في اعتبار أن اللغة مركزية لتشكيل الحياة الاجتماعية، وتوافقها في أن تاريخانيّة المعرفة (الإنتاج التاريخي للمعرفة في الهياكل الاجتماعية الثقافية، وتاليًا، دحض فكرة المعرفة العالمية التي تصلح لكل زمن) هي اهتمام رئيس لها.

---

(50) Michel Foucault, *Politics, Philosophy and Culture: Interviews and Other Writings, 1977-1984*, Edited with an Introduction by L. D. Krittman, translated by A. Sheridan [et al.] (New York and London: Routledge, 1988), pp. 154-155, and Campbell, *Writing Security: United States Foreign Policy and the Politics of Identity*, ch. 9.

إلا أن ما بعد البنيوية تختلف عن فكر مدرسة فرانكفورت بطرائق مهمّة لتحليل العلاقات الدولية. وأكثرها أهمية أن ما بعد البنيوية تتبنى فكرة مختلفة عن الفرد التابع أو فرد الرعية (human subject). فبينما يرى جزء كبير من النظرية النقدية للمدرسة الفرانكفورتية أن النقد يتضمن كشف أو تحرير «بَشَرِيةٍ» تم تقييد استقلالها وحريتها بالأيديولوجية، يتضمن عمل فوكو تأسيس «تاريخ للأساليب المختلفة التي يتم من خلالها، في ثقافتنا، تحويل الأشخاص إلى رعية»[51]. فالفرد الحديث، بالنسبة إلى فوكو، هو إنجاز تاريخي [يُشكله التاريخ]. وهذا يعني القول إنه لا يوجد «شخص عالمي» - أي كائن بشري يُعد الأساس اللامتغير لكل التاريخ البشري - مورِسَت عليه القوة على مدى الأزمان كلها. وبعكس ذلك، فالإنسان الفرد هو نتيجة من نتائج عمليات القوة. وعلى المنوال نفسه، لا توجد «طبيعة بشرية» مشتركة بين كل أعضاء الجنس البشري؛ فطبيعة الأفراد، أو إنسانيتهم، تُنتجها هياكل قوة معينة. وهكذا، فإن ما بعد البنيوية الفوكوية تقدم أكثر التساؤلات عمقًا عن الأسس أو القواعد التي حولنا. ذلك أنها تساؤلٌ في الأسس يشمل فئة «الإنسان» إضافة إلى القواعد التي يُبنى عليها النظام الاجتماعي والسياسي. وهكذا فإن فوكو مهتم بأشكال الذاتية (subjectivity). فمن هم الأفراد التابعون (subjects) في السياسة؟ إذا كانوا هم «البشر»، فبأي الطرائق يتكون الفرد «البشري» تاريخيًا؟ وكيف تكونت، عبر الزمن وفي المناطق المختلفة، الهويات مثل الرجل/ المرأة، والغربي/ الشرقي، والشمال/ الجنوب، والمتمدّن/ غير المتمدّن، والمتطور/ غير المتطور، والمجنون/ العاقل، والمحلي/ الأجنبي، والعقلاني/ غير العقلاني، وغيرها؟ كل ذلك يعني أن الهوية، والذاتانية (subjectivism)، والقوة هي مفاهيم رئيسة في ما بعد البنيوية.

---

(51) Michel Foucault, «Afterword: The Subject and Power,» in: Hubert L. Dreyfus and Paul Rabinow, *Michel Foucault: Beyond Structuralism and Hermeneutics* (Brighton: Harvester Press, 1982), p. 208.

إن تركيز فوكو على تشكيل الفرد التابع (subject) متسق مع اهتمام ما بعد البنيوية بالثنائيات [الازدواجيات] التي تُشَكِّل الخبرة الإنسانية. وهو يُعنى تحديدًا بثنائية الداخلي/ الخارجي (في الداخل/ في الخارج) التي بموجبها يُعدّ ذلك الذي في الداخل هو الذات، والطيب، والأساسي، والأصلي، بينما يعد الخارجي بمنزلة الآخر، والخطِر، والثانوي، وغير الأصلي. وقد كانت مقاربة الفيلسوف جاك دريدا (Jacques Derrida) لهذه القضية من خلال استراتيجية التفكيك (deconstruction)، من طريق عكس الترتيب الأصلي للزوج الثنائي من المصطلحات لإظهار كيف أن استثناء المصطلح الثاني يصبح مركزيًا للمصطلح الأول[52]. وفي هذه المحاجة يكون الخارجي دائمًا مركزيًا في تشكيل الداخلي؛ فالمجنون مركزي في تشكيل ما سيكون عاقلًا أو عقلانيًا؛ والمجرم مركزي في تشكيل المواطن الممتثل للقانون؛ والأجنبي [الغريب] محوري في فهم المحلي. وفي كتابه بعنوان أدِّب وعاقِب[53] (*Discipline and Punish*)، يبيِّن فوكو كيف أن ما يحتجزه السجن يعكس هوية المجتمع الذي هو خارج جدرانه بقدر ما يعكس هوية السجناء في داخله. فالمجتمع الطيب المتمدن يتكون [أيضًا] من السجناء السيئين، والمتوحشين الذين يحتجزهم السجن داخله. وعندما يُصبح تعاطي المخدرات والدعارة مرضيَّين بتصنيفهما جُرمَين، فالنتيجة هي تطبيع نظام أخلاقي تُستثنى فيه سلوكات معينة.

إن نقد ثنائيات الداخلي/ الخارجي يدفع مفكري ما بعد البنيوية إلى تأكيد أهمية دراسة الممارسات الثقافية. فبدلًا من الادعاء بأن الحقيقة تُفهم من خلال عزل الطبيعة الداخلية للموضوع الذي تتم دراسته عن بيئته (كالدول ورغبتها في تعظيم قوتها مثلًا)، فإن ما بعد البنيوية تدرس الممارسات الثقافية التي من خلالها يتم تشكيل الشمولات والإقصاءات التي تعطي معنى للأزواج الثنائية. وهذا التحوّل نحو الممارسات الثقافية يعني أن مفكري ما بعد البنيوية يرفضون أن يعتبروا أنّ أي هوية - فردية أو جماعية - هي مسلَّمٌ بها أو أنها ليست ذات

---

(52) Culler, *On Deconstruction: Theory and Criticism after Structuralism.*

(53) Michel Foucault, *Discipline and Punish: The Birth of the Prison*, translated by Alan Sheridan (New York: Vintage Books, 1979).

إشكالية. وبدلًا من ذلك، فإنهم يرون أن الهوية تُبنى ثقافيًا من طريق سلسلة من الإقصاءات. وبذلك فإن الحوادث، والمشكلات، والجهات الفاعلة المعيَّنة التي تُرى في التاريخ، تُفهم على أنها تتشكل بواسطة نظام يعتمد دومًا على تهميش هويات وتواريخ أخرى وعلى إقصائها. وهذا يعني أن هناك تماثلات مُعتَبرة بين ما بعد البنيوية وما بعد الاستعمارية.

إن التركيز على ممارسات الإقصاء في التصوّرات بعد البنيوية يتضمن فهمًا مختلفًا للقوة. فالقوة بالنسبة إلى فوكو ليست بكل بساطة قمعية (repressive) (بمعنى أنها تفرض حدودًا وضوابط على الإمكانات غير المحدودة للعالم)، بل هي مُنتِجة (productive) بسبب فرض الحدود والضوابط. فعلاقات القوة تؤسس حدود الذات/ الآخر، والداخلي/ في علاقته مع الخارجي، لكن من دون تلك الحدود فإن تلك المفاهيم المتعلقة بالذات/ الداخل، والآخر/ الخارج، لن يكون لها وجود. فالحدود هي إذًا مُنتِجة: فنحن نعرف ما هو ذلك الشيء من خلال معرفتنا لما ليس هو عليه. ويسمّي فوكو هذه القوة المُنتجة باسم «القوة التأديبية» [القوة الضابطة] (disciplinary power)، وهي القوة التي تؤدب [تضبط] من أجل أن تُنتج فردًا تابعًا سياسيًا معينًا. وبذلك، فإن هدف التحليل بعد البنيوي ليس إلغاء الإقصاء (لأن ذلك هو الذي يجعل المعنى ممكنًا) وإنما هدفه فهم الأشكال المختلفة للاستثناء [الإقصاء] التي تشكل العالم كما نجده، وفهم كيف تصبح كما هي عليه وكيف تستمر في أن تكون فاعلة، والتوصل إلى مداخلات ممكنة في استطاعتها أن تصوغ أبدالًا أخرى.

فهم الخطاب

اللغة، والواقع، والأداء

إن عمليات القوة الضابطة (disciplinary power)، ومفاهيم الذاتية والهوية التي تتسبب في نشوئها، تحدث في إطار **الخطاب** (discourse). ويشير الخطاب إلى سلسلة محددة من التمثيلات (representations) والممارسات التي يتم من خلالها إنتاج المعنى، وتشكيل الهويات، وتأسيس العلاقات الاجتماعية، وجعل

المُخرجات السياسية والأخلاقية ممكنة نوعًا ما. وغالبًا ما يُقال عن أولئك الذين يوظفون المفهوم [الخطاب] إنهم يزعمون بأن «كل شيء هو لغة»، وبأنه «لا توجد هناك حقيقة»، ويقال عنهم أيضًا إنهم، بسبب مثاليتهم اللغوية، غير قادرين على اتخاذ موقف سياسي والدفاع عن موقف أخلاقي معين.

إن هذه الاعتراضات تُظهر كيف يُعتَقَد بأن أشكال فهم الخطاب قد شُوِّشت من خلال النظرة القائلة إن التأويل يتضمن اللغة فحسب مقارنة بما هو خارجي، وما هو حقيقي، وما هو مادي. وتبقى هذه التقسيمات الثنائية كالمثالية/ المادية، والواقعية/ المثالية مفاهيم معبّرة لفهم العالم. لكن عمليًا، لا يتضمن الاهتمام بالخطاب إنكارًا لوجودية العالم أو لأهمية مادية الأشياء. وقد قدّم لاكلاو وموف[54] صيغة جيدة لهذه الفكرة، حيث يقولان: «إن حقيقة أن كل شيء [موضوع] يُشكَّل كموضوع للخطاب ليست لها أي علاقة بما إذا كان هنالك عالم خارجي عن الفكر، ولا علاقة لها بالتعارض بين الواقعية والمثالية... إن ما يتم إنكاره هو ليس أن... الأشياء توجد خارجيًا بالنسبة إلى الفكر، وإنما [ما يتم إنكاره] هو التأكيد، المختلف نوعًا ما، أن الأشياء يمكن أن تشكل ذاتها كأشياء خارج أي ظرف خطابي متعلق بالنشوء [الظهور (emergence)]». وهذا يعني أنه، وحيث إنّ لا شيء يعيش خارج الخطاب، هنالك فروق مهمة بين الظواهر اللغوية وغير اللغوية. وهناك أيضًا أساليب للتمثيل تكون أفكارية مع أنها تحديدًا ليست لغوية، مثل التعبيرات الجمالية والتصويرية. وملخص الفكرة أنه لا توجد طريقة لاستيعاب الظاهرة غير اللغوية وخارج الخطابية (extra-discursive) إلا من خلال الممارسات الخطابية.

إن فهم الخطاب بوصفه يتضمن كلًا من المثالي والماديّ، واللغوي وغير اللغوي، يعني أن الخطابات أدائية (performative). وأدائية تعني أن الخطابات تُشكل الأشياء التي تتحدث عنها وتتكون منها. فمثلًا، تُصبح الدول ممكنة بواسطة نطاق واسع من الممارسات الخطابية التي تتضمن سياسات الهجرة،

(54) Ernesto Laclau and Chantal Mouffe, *Hegemony and Socialist Strategy: Towards a Radical Democratic Politics* (London: Verso Books, 1985), p. 108.

ونشر الجيوش والاستراتيجيات العسكرية، والحوارات الثقافية حول السلوك الاجتماعي العادي، والخطابات السياسية، والاستثمارات الاقتصادية. أما المعاني، والهويات، والعلاقات الاجتماعية، والتجمعات السياسية التي تتشكل في هذه الأداءات فهي تجمع بين المثالي والمادي. وفي المحصلة، فإن إدراك أن الخطابات أدائية يُبعدنا عن الاعتماد على فكرة البناء الاجتماعي (social construction) ويأخذنا في اتجاه التجسُّد المادي (materialization)، الذي من خلاله «يستقر الخطاب على مدى الزمن ليُنتج أثر الحدود (boundary)، والثباتية (fixity)، والسطح (surface)»[55]. وهكذا فإن الخطاب ليس شيئًا يستعمله الأشخاص التابعون لكي يصفوا الأشياء، وإنما هو ذلك الذي يتكون منه الأشخاص التابعون والأشياء [المواضيع].

الخطاب، والمادية، والمعنى

هناك كثير من سوء الفهم للخطاب من هذه الناحية ضمن تخصص العلاقات الدولية، حتى أن بعض البنائيين[56] يؤكّدون معنى صارمًا للعالم المادي الخارج عن اللغة باعتباره محدِّدًا للحقيقة الاجتماعية والسياسية. وعندما يُواجَهون بحجج بنيوية، فإنهم يؤكدون أنه لا يوجد فهم خطابي يمكن أن يساعدك عندما تُواجَه بشيء ماديّ كماديّة الرصاصة في الرأس»[57]. ويبدو هذا للوهلة الأولى غير قابل للدحض. إذًا، كيف يمكن منظري ما بعد البنيوية أن يستجيبوا؟ أولًا، سيقولون إن القضية لا تتعلق بماديّة الرصاصة أو بحقيقة الموت بالنسبة إلى الفرد عندما تُصيبه الرصاصة بطريقة ما. فليست القضية مسألة الوجود الذي لا يمكن إنكاره والذي يخص ذلك العالَم خارج الفكر. ثانيًا، سيقولون إن عالمًا كهذا - الجسد الجاثم على الأرض، والرصاصة في الرأس، وخرطوشة

---

(55) Judith Butler, *Bodies that Matter: On the Discursive Limits of «Sex»* (New York: Routledge, 1993), pp. 9-12.

(56) Alexander Wendt, *Social Theory of International Politics* (Cambridge and New York: Cambridge University Press, 1999).

(57) Wendt, Ibid., p. 113; Stephen D. Krasner, *Sovereignty: Organized Hypocrisy* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1999), p. 51, and Maja Zehfuss, *Constructivism in International Relations: The Politics of Reality* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2002).

الرصاصة الفارغة الملقاة غير بعيد - لا يخبرنا أي شيء بعينه عن معنى تلك العناصر وأهميتها. وسيقولون إن تشكيل الحَادث وعناصره هو نتاج للظرف الخطابي لظهور الحدث، وهو شيء يحدث من خلال التعارض بين سرديات متنافسة. فهل أصبح الجسد والرصاصة كما هما عليه بسبب الانتحار، أم القتل غير المتعمد، أم جريمة القتل المتعمد، أم التطهير العرقي، أم الحرب القبلية، أم الإبادة الجماعية، أم حرب المنافسة بين الدول، أم...؟ إن كل واحد من تلك المصطلحات يدلّ على تشكيل خطابي أوسع يمكن من خلاله مجموعة كاملة من الهويات، والعلاقات الاجتماعية، والاحتمالات السياسية، والمُخرجات الأخلاقية أن تُصبح ممكنة بدرجة ما. أيًا كان التصوير الذي سيبرز بوصفه التشكيل المقبول أو المسيطر، فإن لذلك علاقة ضعيفة بمادية عناصر معينة، وعلاقة أكبر بقوة خطابات معينة تُجسد العناصر ماديًا إلى أشكال مفهومة ذات آثار سياسية. إذًا، فالتركيز بالتحديد على الرصاصات التي اخترقت أجسادهم، لا يُنبئنا إلا باليسير عن تلك الظروف التي تتعدّى حقيقة أنّ أُناسًا قد ماتوا، وهذا شيء يَظهر في كثير من الظروف الأخرى غير المشابهة لهذا الظرف. وفي مسألة ليست بقليلة الأهمية، فإن هذا التركيز يُخفق في إخبارنا كيف أن الناس يُضحّون بأنفسهم، على الرغم من أنهم يعرفون تمامًا احتمال عدم جدوى أفعالهم في وجه قوة كاسحة. وذلك تفسير سيتطلب، من بين متطلبات أخرى، إعارة الانتباه إلى خطابات الولاء، والفخر، والأمة. وفي تخصص العلاقات الدولية إذا حصرنا أنفسنا في المسبِّب والسياق المباشرَين للحوادث المادية، فلن يكون في مقدورنا أن نفهم القضايا الأخلاقية والسياسية الأكبر.

خطابات السياسة العالمية

النظرية بوصفها هدف التحليل

إن فهم الخطاب على أنه تجسّد مادّي أدائي، بدلًا من أن يكون بناءً لُغويًا، يأخذنا إلى ما هو أبعد من فكرة أنه مجرد ممارسة يوظفها التابعون في العلاقات الدولية (سواء أكانوا دولًا، أم مؤسسات، أم جهات فاعلة عبر قومية). ونحتاج

إلى أن نضع في الحسبان، ليس خطاب العلاقات الدولية التي تنخرط فيها جهات فاعلة كثيرة وحسب، بل أيضًا خطاب تخصص العلاقات الدولية، من حيث أساليب التمثيل التي تتسبب في نشوء الأفراد التابعين في العلاقات الدولية وتُشكّل المجال الذي يُزعم بأن نظرية العلاقات الدولية تستجيب له فحسب.

هذا يعني أن التصورات بعد البنيوية - إضافة إلى اهتمامها بالتمثيلات التي تستدعيها الجهات الفاعلة في السياسة العالمية - تحقق في الممارسات التي تُشكِّل كيانات تدعى «جهات فاعلة» قادرة على التمثيل. وهذا يشمل الممارسات الثقافية، والاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية التي تُنتِجُ جهات فاعلة معينة (كالدول مثلًا، والمنظمات غير الحكومية، وما شابهها). كما أنه يشمل التحقيق في دور المُنظرين والنظرية في تمثيل بعض الجهات الفاعلة على أنها أكثر أهمية من غيرها. وفي هذا المعنى الأخير، فهذا يعني أنه بدلًا من فهم النظرية وكأنها ببساطة أداة للتحليل، فإن ما بعد البنيوية تُعامل النظرية على أنها هدف التحليل. وعملية إعادة التوجّه هذه، والتي تَشتقّ من مكانة ما بعد البنيوية بوصفها مقاربة للنقد وليست نظرية نقدية في حد ذاتها، ليست أقل عمليةً في مضامينها. وهي تسأل، لكل من مُنظري العلاقات الدولية وممارسيها، كيف تقوم المقارباتُ التحليلية بإعطاء امتيازات لبعض أنماط فهم السياسة العولمية بينما تُهمّش أنماطًا أُخرى؟

إن هذه المقاربة واضحة في المناقشات التي تعطي إعادة قراءة تاريخية، ونظرية، وسياسية للاهتمامات التقليدية لتخصص العلاقات الدولية. فعلى سبيل المثال، حقّق ووكر[58] في الطريقة التي تم فيها إنتاج عديد من الأسئلة والأجوبة الواقعية من خلال قراءة معيّنة لمكيافيلي. وكان استنتاجه أن التقليد السائد في تخصص العلاقات الدولية قد أجاز قراءة ضيقة وغير تاريخية للواقعي النموذجي [مكيافيلي] الذي أعطانا شعارات القوة فوق الأخلاق، والغايات تبرر الوسائل، وضرورة استعمال العنف. وعلى نحو مشابه، فمن

(58) Walker, *Inside/Outside: International Relations as Political Theory.*

خلال تعريف الفوضى أنها جزء لا يتجزأ من الفكر الواقعي، أظهر آشلي[59] أن مكانة الفوضى «كمُسَلَّمة» ليست قضية ملاحظة حقائقية، لكنها جزء من استراتيجية خطابية معينة تضبط فهمنا للحوادث المتعددة والمُبهمة المتعلقة بالسياسة العالمية من خلال هرميات مثل السيادي/ الفوضوي، والمحلي/ الدولي، والموضوعي/ الذاتي، والحقيقي/ المثالي، وما هو قائم/ ما يجب أن يكون، والمذكر/ المؤنث. وهذا يعني أن التعامل مع «الحقيقة» على أنها إشكالية يوفر حلين ممكنين، لا يمكن اختيار إلا واحد منهما؛ كالاختيار بين السيادة والفوضى مثلًا. وتؤدي عملية «إشكالية الفوضى» (anarchy problematique) هذه إلى رسم خريطة السياسة العالمية مقسمة إلى مناطق سيادة ومناطق فوضى، مع كون السيادة متفوقة معياريًا على الفوضى.

المقالة المنتقاة

ريتشارد آشلي، مقالة بعنوان «فقر الواقعية الجديدة»[60]

يقدم هذا المقتطف عرضًا لنصٍّ آخر مهمّ لآشلي. وهذه واحدة من أهم المقالات في تطور المقاربة النقدية للعلاقات الدولية. ولم يكتب آشلي عن الحوادث اليومية للعلاقات الدولية، لكنه استند إلى النظرية الاجتماعية الأوروبية للتشكيك في كيف بدأت نظرية العلاقات الدولية الأميركية الشمالية في فهم الشؤون العالمية.

كان اهتمام آشلي منصبًا على ظهور الواقعية الجديدة (neorealism) كما تجلّت في أعمال روبرت كيوهاين، وستيفن كراسنر (Steven Krasner)، وروبرت غيلبن (Robert Gilpin). وفي أي حال، فإن افتراضات النظرية، لا شخصيات الناس، هي التي كانت هدفًا لآشلي. «إن مُحاجّاتي هنا، والتي

---

(59) Richard K. Ashley, «The Poverty of Neo-Realism,» *International Organization*, vol. 38, no. 2 (Spring 1984), and Richard Ashley, «Untying the Sovereign State: A Double Reading of the Anarchy Problematique,» *Millennium: Journal of International Studies*, vol. 17, no. 2 (1988).

(60) Ashley, «The Poverty of Neo-Realism,» pp. 225-286.

صيغت عن قصد بتعبيرات استفزازية، هي مثل الطلقات التحذيرية، القصد منها إثارة نقاش، وليس تدمير عدو مزعوم»[61].

وقد استمد آشلي إلهامه من المناقشة الجدلية القاسية للمؤرخ إدوارد بالمر طومسون (E. P. Thompson) في كتابه المعنون فقر النظرية[62] (*The Poverty of Theory*) ضد بنيوية لويس ألتوسير (Louis Althusser). وقد استنكر هذا الكِتابُ ماركسيةَ ألتوسير العلمية لاعتمادها على الفلسفة الوضعية. ومن ثمّ، فقد أشار آشلي إلى أنه بمجرد أن دعت النظريةُ الاجتماعيةُ إلى التشكيك في البنيوية، كان مفكرون بارزون في العلاقات الدولية يطورون مقاربة جديدة مستندة إلى البنيوية.

جادل آشلي بأن الواقعية الجديدة انبثقت استجابةً لجوانب الفشل المُدركة في الواقعية الكلاسيكية. وبدلًا من تأكيد ذاتية الواقعية، أراد الواقعيون الجدد تأكيد مقاربة «علمية» يمكنها أن تُحدد الهياكل «الموضوعية» للسياسة العالمية. وكان في قلب الواقعية الجديدة التزامٌ بالدولة بوصفها جهة فاعلة. وكنتيجة لذلك، ولا سيما في ضوء الاهتمام المستغرب للواقعيين الجدد بسياسة القوى، لم يكن هناك مفهوم عن قوةٍ اجتماعية تقع خلف الدول ومصالحها، أو مكونة لها.

كان تأثير هذه الافتراضات، كما حاجّ آشلي، أن الواقعيين الجدد تعاملوا مع النظام الدولي المفترض (الذي فيه الولايات المتحدة في موقف الهيمنة) على أنه النظام الطبيعي. وقد قال آشلي إن الواقعية الجديدة لم تفعل شيئًا لكشف محدودية النظام القائم، وتاليًا فإنها أنكرت التاريخ بوصفه عملية، كما أنكرت أهمية الممارسة ومكان السياسة. وعلى نحو مثير للجدل، أطلق آشلي على هذا الوضع تعبير «المشروع الاستبدادي ذو

---

(61) المصدر نفسه، ص 229.

(62) Edward P. Thompson, *The Poverty of Theory and other Essays* (London: Merlin Press, 1978).

الأبعاد العولمية»[63]، مع أنه أكد أن هذا الوصف يشير إلى منطق الافتراضات النظرية وليس إلى سياسة الأفراد[64].

إن مقالة آشلي هذه لعام 1984، لم تكن مجرد نقد؛ فقد اقترحت أيضًا أن «الواقعية التي فُرض عليها الصمت»[65] يجب أن تُستعاد، وأنه يجب أن يتم تطوير نظرية للممارسة السياسية الدولية، تستند إلى أعمال بيار بورديو (Pierre Bourdieu)، ويورغن هابرماس، وميشال فوكو. وعلى الرغم من أن بعض النقاد كروبرت غيلبن كانوا لاذعين في ردودهم على مقالة آشلي، فإنها ساهمت في تشكيل مستقبل النظرية النقدية في تخصص العلاقات الدولية.

مِن الأشخاص التابعين [المكوِّنات] (subjects) إلى الذاتية [التكوين] (subjectivity)

إن إحدى الوظائف المهمّة لهذه النقديات التاريخية والنظرية هي إظهار أن ما نراه حقيقيًا، وغيرَ مرتبط بزمن معين، وعالميًا في مجال العلاقات الدولية وفي تخصص العلاقات الدولية، يُنتَجُ من خلال فرض شكل من أشكال الأنظمة. ولذا فإن المقاربة بعد البنيوية تسعى إلى تحويل المنظورات التي تؤخذ كمسلّمات وجعلها غريبة ونزع صفة الطبيعية عنها. ومن الأمور المهمة هنا التي نستهلكها كمواطنين في الدولة الحديثة الخطابات المتعلقة بالخطر. ففي مجادلةٍ تتفحص السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه أميركا الوسطى، يُظهر شابيرو[66] أن السياسة الخارجية يمكن فهمها بأنها عملية جعل الموضوع [الشيء] مثارَ الاهتمام «غريبًا» لكي نُميزه عن «نحن». وفي الحالة المتعلقة بتشكيل «الآخر الوسط أميركي» [من أميركا الوسطى]، فإن الرموز الأخلاقية

---

(63) Ashley, Ibid., p. 228.

(64) المصدر نفسه، ص 257.

(65) المصدر نفسه، ص 264.

(66) Shapiro, *The Politics of Representation: Writing Practices in Biography, Photography and Policy Analysis*, ch. 3.

والجغرافية لخطاب السياسة الخارجية الأميركية تجعل التدخل الأميركي في المنطقة يبدو ضروريًا، من حيث مصالح الولايات المتحدة، وأيضًا من حيث المصلحة الذاتية للدولة المعنية. وقد طور كامبل[67] هذا التصوّر ليُظهر أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة بشكل عام يجب أن يُنظر إليها على أنها سلسلة من الممارسات السياسية التي تحدد موضع الخطر أنه في المجال الخارجي - الأخطار التي تتهدد «الفردية»، و«الحرية»، و«المدنية» - وتاليًا فإنها تُنشئ الحدود بين المحلي والدولي، وهو ما يأتي بهوية الولايات المتحدة إلى الوجود. وهذه المُحاجّات، مجتمعةً معًا، تضع تحت المجهر ممارسات مهنة الحكم التي تُنتج «الدولة» بوصفها جهة فاعلة في العلاقات الدولية، وممارسات مهنة الحكم التي تُنتج هوية دول معيّنة. وفي هذا الإطار، نرى أن هذه المُحاجّات تُعنى مباشرة بالدولة ولذلك لا يمكن فهمها على أنها ضد الدولة أو ضد أهمية الدولة. فهي تُركز على إنتاج الدولة وعلى معناها، بدلًا من مجرد افتراضها أو تأكيدها أن الدول كهويات معينة هي كائنات طبيعية.

تبني هذه الأمثلة على اهتمام ما بعد البنيوية بالذاتية، والهوية، والقوة. وبشكل عام، فإنها تحوّل وُجهةَ التحليل من الافتراضات المتعلقة بأشخاص تابعين محددين مسبقًا [المكوّنات الفردية] إلى إشكاليةِ الذاتية (problematic of subjectivity) [التكوين] وتشريعها سياسيًا. ويتم تحقيق هذا من خلال ثلاثة مبادئ إرشادية منهجية، يمكن فهمها عبر مقارنتها بالافتراضات الأساسية للمقاربات التقليدية في تخصص العلاقات الدولية.

مبادئ إرشادية منهجية: التأويل، والتمثيل، والسياسة

إن الخطاب المنبثق من النظرية الشارحة (meta-theoretical) الأكثر شيوعًا من بين نظريات التيار السائد هو خطاب ملتزمٌ واقعية معرفية، وهي واقعية يتكون العالم بموجبها من أشياء يُعدّ وجودُها مستقلًا عن الأفكار أو المعتقدات المتعلقة بها. ويُجيز هذا الالتزام شكلين تحليليين آخرين شائعين في مجال العلاقات الدولية: تأريخًا سَرْديًا يكون للأشياء فيه خاصية بدهية تسمح لها بأن

(67) Campbell, *Writing Security: United States Foreign Policy and the Politics of Identity.*

تتكلم على نفسها، ومنطقًا في التفسير يكون فيه غرض التحليل هو التعرف إلى تلك الأشياء البدهية وإلى المسببات المادية حتى يكون في استطاعة الجهات الفاعلة أن تُكيِّف نفسها لمجال الضرورة التي تخلقها.

ويخلاف ادعاءات الواقعية المعرفية، تؤكد المقاربة بعد البنيوية أنه بسبب أن الفهم يتطلب تقديمَ غيرِ المألوف في إطار المألوف، فلا يمكن تاليًا تجنب التأويل، وبهذا فإنه لا يوجد شيء خارج الخطاب، مع أن هنالك عالمًا ماديًا خارج الفكر. وعلى العكس من التأريخ السَّردي، فإن المقاربة بعد البنيوية توظّف طريقة في التمثيل التاريخي تتبنى، من منطلق وعيها الذاتي، منظورًا معينًا، وهذا المنظور متأصل في وجهة النظر التي تقول إن الهوية تتشكل دائمًا من خلال علاقتها بالاختلاف. ولهذا السبب، ينبغي فهم المقاربات ما بعد البُنيوية على أنها مُداخلات [تدخلات نقدية] في أنماط الفهم التقليدية أو الممارسات المعترف بها. ويعكس منطق التفسير السببي، فإن المقاربة بعد البنيوية تعمل بمنطق التأويل الذي يعترف بعدم احتمال جدولة «الأسباب الحقيقية»، وحسابها، وتحديدها، وتهتم بدلًا من ذلك بأن تأخذ في الحسبان النتائج السياسية الواضحة التي تتعلق بتبنّي طريقة واحدة في التمثيل دون غيرها. وفي هذا الإطار، تحدد المقاربات بعد البنيوية وتفسر كيف أن الجهات الفاعلة، أو الحوادث، أو القضايا قد تم تحويلها إلى إشكاليات. وهذا يعني أن ما بعد البنيوية تدرس «عملياتِ التحويل إلى إشكاليات» ما يجعل التفكير في المشكلات المعاصرة ممكنًا، ومن ثَمّ تتفحص كيف انبثق ذلك الخطاب تاريخيًا ليعطي إطارًا لفهم المشكلات وحلولها[68].

دراسة حالة: صُوَر الأزمات الإنسانية

بوصفها مقاربة تتبنى موقفًا نقديًا في ما يتعلق بالأشياء التي تهتم بها، فإن ما بَعد البنيوية تختلف عن المنظورات النظرية الأخرى في العلاقات الدولية. ولأنها لا تسعى إلى صوغ نظرية في العلاقات الدولية، فإنها لا تقدم خطة مفصلة للسياسة الدولية التي تُعطى فيها بعض الجهات الفاعلة،

(68) المصدر نفسه، المقدمة.

والقضايا، والعلاقات امتيازاتٍ على حساب جهات فاعلة، وقضايا، وعلاقات أخرى. وعلى هذا النحو إذًا، تستطيع ما بعد البنيوية أن تُشغل نفسها بطائفة غير محدودة تقريبًا من الجهات الفاعلة، والقضايا، والحوادث. أما الخيار بشأن الجهة الفاعلة، أو القضية، أو الحدث، فيعود إلى المحلل الذي يقوم بالتحليل بعد البنيوي. ولذلك لا توجد مجموعة واحدة من الجهات الفاعلة، أو القضايا، أو الحوادث التي تُوضح ما بعد البنيوية أفضل من غيرها.

أما دراسة الحالة التي تم اختيارها هنا لتوضيح ما بعد البنيوية فتختص بالصور المرئية للكوارث الإنسانية، وخصوصاً المجاعة. ويمكن مقاربة التصوير المرئي من خلال نطاق واسع من المواقف النظرية، لكنها - بما لديها من طرائق تثير الانتباه إلى مسائل التأويل، والمنظور، وتأثيراتها السياسية - مناسبة جدًا لتوضيح جوانب من التصورات بعد البنيوية. وهي تذكّرنا أيضًا بأن الخطاب يجب أن لا يكون محصورًا في ما هو لغوي[69].

وللصور البصرية أهمية خاصة في السياسة الدولية لأنها واحدة من الطرق الرئيسة التي تصل من خلالها الأخبار إلى منازلنا من أماكن بعيدة. وفي الحقيقة، منذ أن كان المستكشفون الأوائل قد تعودوا على حمل كاميرات في أسفارهم، زوّدتنا الصور الفوتوغرافية بكثير من المعلومات الأساسية عن الناس والأماكن التي واجهوها في أسفارهم. وهي تشبه كثيرًا فن رسم الخرائط، حيث ساهمت هذه الصور في تطوير «جغرافيا متخيَّلة» برزت فيها ازدواجيات الغرب/ الشرق، والمدني/ المتوحش، والشمال/ الجنوب، والمتقدم/ غير المتقدم[70]. ومنذ ظهور تكنولوجيا الصور المتحركة (كالفيلم، والتلفاز، والفيديو)، ركز معظم الأخبار التي تأتي من الخارج على الكوارث، حيث سيطر على المشهد العام كثير من

(69) Gideon Rose, *Visual Methodologies* (London: Sage Publication, 2001), chaps. 6-7.

(70) Edward Said, *Orientalism* (New York: Vintage Books, 1979), and Derek Gregory, «Between the Book and the Lamp: Imaginative Geographies of Egypt, 1849-1850,» *Transactions of the Institute of British Geographers*, vol. 20, no. 1 (1995).

القصص التي تتعلق بالأمراض، والمجاعات، والحروب، والموت[71]. وفي حقبة ما بعد الحرب الباردة، أصبحت الأخبار عن الطوارئ الإنسانية بارزة بشكل متزايد.

إن حالات الطوارئ الإنسانية هي مسائل تخص الحياة والموت، لكنها بالنسبة إلى أغلبية الناس في العالم غير موجودة إلّا إذا تم تشكيلها كحدث. وهذا التشكيل الذي يجسّد ماديًا هذه القضايا المتعلقة بالحياة والموت بطرائق محددة، يتحقق غالبًا من خلال تغطية وسائل الإعلام. هذه التجسيدات المادية الإعلامية تخلق مجالًا من الهويات - مثل نحن/هم، والضحية/المنقذ - وهي ضرورية من أجل أن يتم تنظيم أي استجابة. وتتسق هذه المُحاجّة مع إعادة توجُّه تحليل ما بعد البنيوية من افتراض الأشخاص التابعين المحددين مسبقًا إلى إشكالية الذاتية لأنها تؤكد أن الحدث (الحالة الطارئة أو الكارثة) وهويات أولئك المشمولين بالحدث هي تأثيرات للممارسات الخطابية التي من خلالها يتم إحياؤها. وكما يُحاجُّ مستشار التنمية جوناثان بنتال (Jonathan Benthall):

«إن تغطية الصحافة ووسائل الإعلام للكوارث هي انتقائية وتعسفية إلى حدّ... أنها «تخلق» كارثة عندما تقرر أن تتعرف إلى الكارثة. ولنكون أكثر دقة، فإنها [الصحافة ووسائل الإعلام] تعطي مصادقة مؤسسية أو برهانًا مؤسسيًا على الحوادث السيئة التي، لولا وسائل الإعلام، سيكون لها واقع محصور بدائرة محلية من الضحايا. وهذا الشكل من المصادقة هو متطلب مسبق لحشد الإغاثة الخارجية وجهد إعادة الإعمار»[72].

إن الصور، خصوصًا تلك التي تُطبع فوتوغرافيًا أو على شكل لقطات فيلمية، مناسبة جدًا للتحليل بعد البنيوي لأنها تطرح أسئلة حول التمثيل (representation). ومثل تلك الصور كانت قد أُنتجت ثقافيًا كوثائق موثوقة

---

(71) Susan Moeller, *Compassion Fatigue: How the Media Sell Disease, Famine, War and Death* (New York: Routledge, 1999).

(72) Jonathan Benthall, *Disasters, Relief and the Media* (London: I. B. Tauris, 1993), p. 11.

تشهد على الفظائع والظلم، وذلك بشكل رئيس لأنها مقبولة كنوافذ شفافة مفتوحة على عالم قائم مسبقًا. وقد قيل إننا من خلال الصور الفوتوغرافية في إمكاننا أن نرى الأشياء كما هي. وعلى الرغم من ذلك، فالصور التي يتم توليدها تكنولوجيًا هي قطعًا ليست سجلات موضوعية لواقع خارجي، بل هي حتمًا بناءات يقوم من خلالها موقع المُصوِّر، واختيار الموضوع، وتأطير المحتوى، والاستثناء من السياق، والقيود المفروضة على النشر والتوزيع، لا محالة، بِخَلق شعورٍ معيّن عن مكان يسكنه نوع معين من الناس.

تبقى صور المجاعة قوية ومؤثرة في عصر الحداثة لأنها تُذكر بوجودٍ قبل حداثي مُزعزِع، يُزعَم بأن المجتمع الصناعي قد تجاوزه. وإذا ما نظرنا إلى المجاعة التي تُفهم على أنها كارثة طبيعية تتضمن أزمة في الإمدادات الغذائية، فإن المجاعة يُنظر إليها على أنها أعراض لانعدام التقدم الذي يؤدي إلى موت الأبرياء[73]. ولهذا السبب بالذات تكون صور المجاعة في الأغلب الأعم هي للنساء والأطفال الذين بالكاد تكسوهم الثياب، والذين يُحدقون بسكون في عدسة الكاميرا، والذباب يتطاير على وجوههم (الشكل 11-3). إن تحليل محتوى صور الصحف خلال المجاعة الإثيوبية في عام 1984 (والتي أدت إلى بروز ظاهرة المساعدات الحيوية [مساعدات الحياة][*]) وجد أنه قد تم تصوير الأمهات والأطفال أكثر من أي موضوع آخر (الشكل 11-4). وكما أشارت إحدى الدراسات:

---

(73) Edkins, *Whose Hunger?: Concepts of Famine, Practices of Aid.*

(*) مساعدات الحياة (Live Aid) هي حفل موسيقي أُقيم في عام 1985 في كل من ستاد ويمبلي في لندن وستاد جون كينيدي في فيلادلفيا (بنسلفانيا) لجمع تبرعات لمصلحة ضحايا المجاعة في إثيوبيا. وقد حركت مشاعر فرق موسيقية أخرى في دول أخرى للغرض نفسه. وكان المبادر إليها المغني بوب غيلدوف الذي كان قد جمع للمجاعة الأفريقية قبل ذلك مبلغ 8 ملايين جنيه استرليني في عام 1984 من أغنية «Do They Know It's Christmas?»، ما جعله بالتعاون مع المنتج الموسيقي هارفي غولدسميث يرتب الحفل الموسيقي في عام 1985 والذي حقّق 150 مليون جنيه استرليني. وقد حفز هذا الأسلوب حركات كثيرة في أنحاء العالم لجمع التبرعات لفقراء العالم، وخصوصًا النشاط الذي سُمي «الحياة 8» (Live 8) عام 2005 والذي أدى إلى التزام الدول الثماني الكبرى بمضاعفة دعمها لفقراء العالم، إضافة إلى ريع الحفلات التي انتشرت في دول عدة [المترجمة].

الشكل 11-3 ضحايا المجاعة مع عاملي الإغاثة، منطقة إداغا هاموس، شمال إثيوبيا، 1984



المصدر: Camerapix

«لقد أظهرت كل هذه الصور، بلا استثناء، أن هؤلاء الناس يحتاجون إلى شفقتنا، لكونهم ضحايا سلبيين. وقد تم هذا من خلال تركيز، منزوع من السياق، للقطات التقطت من قرب أو من مسافات ليست بعيدة، بحيث أبرزت لغة الجسد وتعابير الوجوه. وقد بدا أن الصور قد التُقطت غالبًا من زاوية عالية من دون وجود تواصل بصري، ما يعزز شعور الناظر بقوته مقارنًا بعدم الشعور وفقدان الأمل لدى الضحايا. وقد تمت تحديدًا محاكاة صورة «السيدة العذراء والطفل» (The 'Madonna and Child' image) بطريقة عاطفية، مرددة صدى التصوير الإنجيلي. وقد منحت النساء التعاطف والتمجيد في آن»[74].

إن تحليلات محتوى الصور الإخبارية على مرّ الزمن، يُظهر أن الصور

(74) Nikki Van der Gaag and Cathy Nash, «Images of Africa: The UK Report,» Imaging Famine (1987), p. 41, <http://www.imaging-famine.org/images_africa.htm>, accessed 25 June 2009.

الشكل 11-4 محمد أمين ومايكل بويرك يصوّران في إثيوبيا، 1984



المصدر: Camerapix.

[المشاهد]، بغض النظر عن السياق، أو الزمن، أو المكان الذي تم فيه رصد المجاعة، تتكرر هي ذاتها[75]. وهي تتكرر لأنها رموز لرواية كارثية، يتم فيها تأويل الظروف السياسية المعقدة من خلال إطار مرجعي صحفي قائم. وفي هذا التشكيل الخطابي، يأتي الغرباء من بعيد لمنح الصدقة إلى ضحايا كارثة طبيعية، والذين هم [الضحايا] أوهن من أن يساعدوا أنفسهم[76]. وبدلًا من أن يعاد تفسير هذا التشكيل الخطابي كاملًا في كل مرة، فإن تكرار الصورة الرمزية للطفل الذي يتضوّر جوعًا يستثير هذا الفهم العام والقائم عن المجاعة، ما يضبط أي غموض يحيط بما يحدث في مناطق المجاعات.

ولهذا التشكيل الخطابي تأثيرات علينا «نحن» في الوقت نفسه الذي

(75) Moeller, *Compassion Fatigue: How the Media Sell Disease, Famine, War and Death*, ch. 3.

(76) Benthall, *Disasters, Relief and the Media*, ch. 5.

الشكل 11-5 صورة غلاف صحيفة دايلي ميرور (Daily Mirror)، 12 أيار/ مايو 2002، «أفريقيا تموت مجددًا»



المصدر: Mirrorpix

يقوم فيه بإعطاء معنى لهم «هم»، وهو يقوم حتمًا بتشكيل سلسلة من علاقات الهوية التي تُنتج وتؤكِّد مفاهيم تتعلق بالذات/ الآخر، والمتطور/ غير المتطور، والشمال/ الجنوب، والمُذكر/ المؤنّث، والسيادة/ الفوضى، وما شابهها. وبالنظر إلى أن معظم صور المجاعات المعاصرة تأتي من قارة واحدة، فإن هذه الصور تعيد إنتاج الجغرافيا المُتخيلة لقارة «أفريقيا»، بحيث تصبح القارة التي تحوي 900 مليون شخص في سبع وخمسين دولة، متجانسة في كيان واحد يُمثَّل من خلال طفل يموت جوعًا (الشكل 11-5). وبقيامها بذلك، فإن الصورة النمطية للمجاعة لا تخلق شيئًا من العدم، وإنما هي تستفيد من أساليب تمثيلية قائمة، تجلب إلى الحاضر شيئًا

كان على مدى التاريخ مهمًا للهوية الأوروبية، وهو أنه منذ المواجهات الاستعمارية الأولى، تمّ فهم «أفريقيا» على أنها موقع للاختلاف الثقافي، والأخلاقي والمكاني، والذي يسكنه «الهمج»، و«الوثنيون»، و«البدائيون»، و«البرابرة». وهذا الانتباه للانبثاق التاريخي لأنماط معينة من التمثيل هو خاصية من خصائص التحليل بعد البنيوي. وهذا الاهتمام بالتاريخ، والذي يُفهم على أنه علم أنساب [أي الأنساب بين الأفكار، أو علاقات التماثل والتقارب بين الأفكار والعقائد]، يستغني عن البحث عن الأصول، ويتعامل مع كيف أصبحت طرائق الفهم السائدة تعمل في الوقت الحاضر[77].

وكما تم تفصيله آنفًا، فإن منطق التأويل الذي يميّز التحليل بعد البنيوي، يُعنى بالعواقب السياسية الواضحة الناجمة عن اعتماد أسلوب واحد من التمثيل والاستغناء عن الأساليب الأخرى. وفي ما يتعلق بدراسة الحالة هذه، فإن هذا التركيز سيشير إلى تأثيرين اثنين. الأول، هو أن الإنتاج الخطابي لـ«أفريقيا» يعني أن أغلبية الغرباء [الذين هم من الخارج] (أكثر من 80 في المئة من البريطانيين الذين شاركوا في دراسة استطلاعية)، يرون القارة من منظور سلبي تمامًا على أنها مكان للأمراض، والضيق، وعدم الاستقرار[78]. والتأثير الثاني هو أن مثل هذه التمثيلات تُشكّل الظروف لإمكان أن تقوم الدول والجهات الفاعلة الأخرى باتخاذ إجراءات تتعلق بالأزمات الإنسانية، خصوصًا حيث إنها تنزع الصفة السياسية عن القضايا

---

(77) انظر: Michel Foucault, «Nietzsche, Genealogy, History,» in: Donald F. Bouchard, ed., *Language, Counter-memory, Practice: Selected Essays and Interviews* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1977), and Richard Ashley, «The Geopolitics of Geopolitical Space:Towards a Critical Social Theory of International Politics,» *Alternatives*, vol. 12, no. 4 (1987).

(78) يوضح عديد من الدراسات الإعلامية مدى شيوع هذا التصوير السلبي وتأثيراته في أشكال الفهم المختلفة للجنوب العالمي. لتحميل نُسخ إلكترونية من الدراسات التي أجرتها وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة (UK Department for International Development)، و(International Broadcasting Trust)، و(3WE)، ومنظمة متطوعون لمحاربة الفقر (VSO)، انظر: Imaging Famine Website, <http://www.imaging-famine.org/gov_ngo.htm>.

إن الرقم الذي يشير إلى 80 في المئة من المشاركين البريطانيين هو من تقرير عام 2001 لمنظمة VSO وعنوانه تَرِكة المساعدات الحيوية (The Live Aid Legacy).

وتجعل أفضل طريقة لمعالجتها هي من خلال المساعدات الإنسانية. ويضمّ منطق التأويل هذا بشكل ملحوظ مفهومًا في السببية. ولكن بدلًا من زعمه بوجود علاقة [سببية] مباشرة للمسبب بالأثر بين الصورة والسياسة (كما تدّعي بعض المحاجات حول «أثر قناة سي إن إن» (CNN effect) في السياسة الدولية)، فإن هذا التركيز على ظروف الإمكان [الاحتمال] يفرض «سببية متحركة [نامية]» (emergent causality) تنتشر من خلالها العناصر ويدوي صداها عبر الميادين الثقافية والاجتماعية، مكوّنة بذلك تأثيرات حقيقية من دون أن تكون قادرة على تحديد رابط سببي مباشر(79).

إن الغرض العام للتحليل بعد البنيوي هو أخلاقي وسياسي. فتشديده على كيفية إنتاج الأشياء عبر الزمن يسعى إلى نزع صفة الطبيعية عن التمثيلات التقليدية من أجل أن يجادل بأنه كان يمكنها أن تكون مختلفة. ومن خلال إعادة تسييس التمثيلات السائدة، توجّه التحليلات بعد البنيوية الاهتمام إلى الاشتمالات والإقصاءات التي تشترك في إنتاج ذلك الذي يبدو أنه طبيعي، وثابت، وصالح لكل زمان، وتحاجّ بأن العمل السياسي الذي يأتي تاليًا لأشكال الفهم المُطبّعة [التي تتناول الأمور بوصفها مسلمات طبيعية] يمكن تنفيذه بطريقة مختلفة. وفي سياق الأزمات الإنسانية، ولا سيما المجاعات، فإن هذا سيؤسس للنتائج الآتية: أن الفهم الحديث للمجاعة على أنها الموت جوعًا قد تم تثبيته من طريق التمثيلات المرئية للنسوة والأطفال باعتبارهم ضحايا أبرياء، مهمّشة في تلك الأثناء المفاهيم الأصلية [المحلية] للمجاعة بوصفها كارثة اجتماعية(80). إن فهم المجاعة على أنها الموت جوعًا يقود إلى التحرّك الدولي كالمساعدات الإنسانية الموجهة إلى حالة الأفراد، في حين أنّ فهم المجاعة على أنها كارثة اجتماعية قد يقود إلى تحرّك دولي كحلّ الصراع، والموجه إلى حالة المجتمع. وإذا ما تم اتباع ذلك [فهم المجاعة ككارثة إنسانية]، فإن نتائجه ستكون إصلاحًا شاملًا للتحرّك الإنساني في عالَم ما بعد الحرب الباردة.

(79) انظر: Connolly, «Method, Problem, Faith».

(80) Edkins, *Whose Hunger?: Concepts of Famine, Practices of Aid.*

الاستنتاج

يُعدّ التأويل والتمثيل، من المنظور بعد البنيوي، ضروريين ولا يمكن تجنبهما عندما يتعلق الأمر بإشراك كلّ من مجال السياسة الدولية وحقل تخصص العلاقات الدولية. إن هذا الادعاء مدعوم بالتطورات في الفلسفة والعلم التي قوّضت التصوّرات الإمبيريقية والوضعية حول المعرفة والنظرية. ومن خلال تأكيده أهمية اللغة، والثقافة، والتاريخ، فإن السياق متعدد التخصصات، والذي جعل المنظورات النقدية مثل ما بعد البنيوية ممكنة، قد تحدى افتراضات «الفهم الشائع» و«المعطيات المسلم بها» المتعلقة بالحقيقة والتي اعتمد عليها كثير من النظريات التقليدية في تخصص العلاقات الدولية.

في تقويم ما بعد البنيوية، من المهم أن نكون واضحين بشأن هدف مجموعة الفكر هذه. فما بعد البنيوية تختلف عن معظم المقاربات الأخرى في السياسة الدولية لأنها لا تنظر إلى نفسها كنظرية، أو مدرسة، أو نموذج معياري [برادايم] يُنتج تحليلاً منفردًا لموضوع دراسته؛ بل هي مقاربة، وتوجّه [موقف]، أو روح أخلاقية تسعى إلى إجراء النقد بطرائق خاصة. ولأنها تفهم النقد على أنه عملية تتخلص من الافتراضات التي أصبحت من خلالها أشكال الفهم التقليدية والسائدة كما هي عليه (والتي تقوم في تلك الأثناء بقمع أو تهميش التصوّرات البديلة)، فإن ما بعد البنيوية ترى أن النقد هو ممارسة إيجابية جوهريًا تؤسس الظروف لإمكان متابعة الأبدال المختلفة. إن هذا هو السياق الذي تقوم من خلاله ما بعد البنيوية بجعل النظريات الأخرى في تخصص العلاقات الدولية أحد موضوعات تحليلاتها، وتقارب ما بعد البُنيوية تلك النماذج المعيارية من خلال أسئلة في النظرية الشارحة (meta-theoretical questions) مصمَّمة للكشف عن الطريقة التي تمت بها هيكلة تلك النماذج المعيارية.

وعلى الرغم من أن ما بعد البنيوية لا ترسم خطوطًا عريضة لنظرية محددة في العلاقات الدولية، إلا أنها تُقدّم عددًا من المُحاجّات العامة والبنّاءة التي يمكن استخدامها لمقاربة دراسة السياسة الدولية بطريقة مختلفة. إن ما بعد البنيوية تعيد توجيه التحليل بعيدًا من الافتراضات المسبقة المتعلقة بالتابعين

المحددين مسبقًا وتتجه إلى تحليل إشكالية الذاتية (problematic of subjectivity). وهذا يتطلب إعادة التفكير في مسألة القوة والهوية، بحيث تفهم جميع الهويات بأنها تأثيرات [نتائج] لعملية القوة، ومتجسدة ماديًا من خلال الخطاب. وبينما ترفض ما بعد البنيوية أشكال الفهم الإمبيريقية للمعرفة، فإن مقاربتها النقدية هي غالبًا إمبيريقية، حيث تستخدم الأرشيفات، والصور، وبيانات الاستطلاعات، وتحليل المحتوى، وما شابه ذلك، أدلةً في فهم العلاقة بين القوة والمعرفة. وإن نتيجة أي تحليل بعد بنيوي هي في حد ذاتها تأويل للسياسة الدولية، ولكونها كذلك ففي إمكانها (ويجب عليها) أن تتأثر بالروح الأخلاقية النقدية نفسها التي أدت إلى نشأتها.

لقد وجدت ما بعد البنيوية نفسها غالبًا مُهمشة داخل تخصص العلاقات الدولية. وهذا ناتج بشكل رئيس عن أن الذين انتقدوها قد أساؤوا فهم كثير من ادعاءاتها المركزية (ولا سيما في ما يخص العلاقة بين اللغة والحقيقة) وكانوا قلقين بشأن تأثير متابعة تساؤلاتها المنبثقة عن النظرية الشارحة للوصول إلى استنتاجاتها المنطقية. وقد سعى آخرون إلى مواجهة ما بعد البنيوية بنقدياتٍ أُسست على مواقف كانت ما بعد البنيوية قد شكّكت فيها؛ كتلك التي جادلت، على سبيل المثال، بأن ما بعد البنيوية لا تقبل وجود حقيقة مادية [واقع مادي] عندما شكّكت في ازدواجية المثالية/ الواقعية التي يعتمد عليها ذلك الاعتراض[81]. وكسائر المنظورات الأخرى، فإن ما بعد البنيوية تُرحب بخضوعها للمساءلة. لكن من أجل أن تكون النقديات فعالة، عليها أن تتعاطى مع ما بعد البنيوية وِفقًا لشروطها الخاصة [شروط ما بعد البنيوية]. ونقطة البداية لنقدٍ فعال لما بعد البنيوية يتضمن إدراك أنها تتضمن توجهًا أخلاقيًا وسياسيًا مدفوعًا بالرغبة في أن تُحوّل كل إيماءةٍ من سهلةٍ إلى صعبة، بدلًا من سعيها إلى تأسيس علمٍ اجتماعي.

---

(81) Mark Laffey, «Locating Identity: Performativity, Foreign Policy and State Action,» *Review of International Studies*, vol. 26, no. 3 (2000), and Marieke De Goede, «Beyond Economism in International Political Economy,» *Review of International Studies*, vol. 29, no. 1 (2003).

أسئلة

1. ما الذي يعنيه أن نقول إن التجريد، والتأويل، والتمثيل، أفعالٌ لا غنى عنها ولا يمكن تجنبها؟

2. كيف يقوم تخصص العلاقات الدولية «برسم خريطة» العالم؟

3. كيف ترتبط القوة بالمعرفة؟ وما الذي يعنيه أن نقول إنهما مرتبطتان وليستا مترادفتَين؟

4. ما هي الخصائص الرئيسة للخطاب الوضعي لنظرية النظرية (positivist meta-theoretical discourse) الذي شكل أساسًا للمقاربات التقليدية في السياسة الدولية، وكيف تحدت التطورات في فلسفة العلم هذه الخصائص؟

5. ما هي بعض الأمثلة عن الفكر الأساسياتي (foundational thought) في تخصص العلاقات الدولية، وما هي الانتقادات التي تم توجيهها إلى الفكر الأساسياتي عمومًا؟

6. ما هي العلاقة بين الحداثة (modernity) وما بعد الحداثة (postmodernity)، وبين الحداثية (modernism) وما بعد الحداثية (postmodernism)، ولماذا يُعبِّر عديد من المفكرين عن قلقهم بشأن ما يُطلقون عليه (خطأً) اسم «ما بعد الحداثية» في تخصص العلاقات الدولية؟

7. ما هو التوجه النقدي لما بعد البنيوية كما هو مُعبَّر عنه في أعمال ميشال فوكو، وكيف يختلف عن المفاهيم التقليدية للنظرية العلم اجتماعية؟

8. ما المقصود بالزعم أن ما بعد البنيوية تعيد توجيه التحليل من التابعين [الأفراد المكوّنين] (subjects) والمحددين مسبقًا إلى إشكالية الذاتية (problematic of subjectivity)؟

9. ما هي الخصائص الرئيسة لمفهوم فوكو عن القوة وكيف يختلف عن المنظورات التقليدية في تخصص العلاقات الدولية؟

10. إذا «لم يكن هناك شيء خارج الخطاب»، فهل يعني ذلك أن اللغة هي كل ما هنالك، وأن الواقع هو مجرّد منتج للخيال العقلي؟

11. كيف يمكن لاهتمام ما بعد البنيوية بالذاتية، والهوية، والقوة، والخطاب، أن يكون مرتبطًا بفئات تخصص العلاقات الدولية واهتماماته؟

12. هل ينبغي أن تُرى ما بعد البنيوية نموذجًا معياريًا [براديم] في تخصص العلاقات الدولية؟ كيف يمكننا أن نُقيّم تأثيرها على التخصص؟

مزيد من القراءات [باللغة الإنكليزية]

■ Bleiker, Roland. *Popular Dissent, Human Agency and Global Politics.* Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2000.

رولاند بلايكر (2000)، المعارضة الشعبية، والفاعلية البشرية والسياسة العالمية.

توضيح متطور نظريًا وإمبيريقيًا يبين كيف أن البحث في المسائل المتعلقة بالهوية، والفاعلية، والذاتية، يوسّع فهم السياسة ويتيح لمفهوم في المقاومة.

■ Campbell, David. *Writing Security: United States Foreign Policy and the Politics of Identity.* 2nd ed. Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 1998.

دايفد كامبل (1998)، كتابات أَمنيّة: السياسة الخارجية الأميركية وسياسة الهوية.

إحدى أوائل الدراسات التي هي بحجم كتاب، والتي تعمل مع توجه ما بعد بنيوي من أجل إعادة التفكير في السياسة الدولية، وتتضمن الدراسة خاتمة في النسخة المنقّحة تستعرض حوارات التخصص المتعلقة بالهوية.

■ Der Derian, James and Michael J. Shapiro (eds). *International/Intertextual Relations: Postmodern Readings of World Politics.* Lexington, KY: Lexington Books, 1989.

جيمس در ديريان، ومايكل شابيرو (1989)، العلاقات الدولية عبر النصية: قراءات بعد حداثية للسياسة العالمية.

أول مجموعة مختارة لأعمال ما بعد البنيوية أصرّ الناشر على أن يتضمن عنوانها عبارة «ما بعد الحداثة».

■ Der Derian, James. *Virtuous War: Mapping the Military-Industrial-Media-Entertainment Network.* Boulder, CO: Westview Press, 2001.

جيمس در ديريان (2001)، الحرب الفاضلة: رسم خريطة الشبكة العسكرية-الصناعية-الإعلامية-الترفيهية.

هذه الرسالة العلمية التي تنفرد بدراسة حقل معرفي واحد، والمبنية على قراءات نظرية وأعمال ميدانية إمبيريقية، والتي كُتبت قبل الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، تقدّم إعادة صوغ مُتبصِّرة لطبيعة الحرب المعاصرة.

■ Edkins, Jenny. *Poststructuralism and International Relations: Bringing the Political Back In.* Boulder, CO: Lynne Reinner, 1999.

جيني إدكِنز (1999)، ما بعد البنيوية والعلاقات الدولية: استعادة السياسي من جديد.

يزودنا هذا الكتاب بتعريف جيد لأعمال دريدا (Derrida) وفوكو (Foucault)، إضافة إلى آخرين، مشدّدًا على مسائل تتعلق بالذاتية والسياسة.

■ Edkins, Jenny, Veronique Pin-Fat and Michael J. Shapiro (eds.). *Sovereign Lives: Power in Global Politics.* New York: Routledge, 2004.

جيني إدكِنز، وفيرونيك بِن فات، ومايكل شابيرو (2004)، أشكال الحياة السيادية: القوة في السياسة العالمية.

يستعرض هذا الكتاب الأعمال الأخيرة التي تركز على مسألة السيادة، ويُقدِّم فكرة السياسة الحيوية (biopolitics) لتخصص العلاقات الدولية.

■ George, Jim. *Discourses of Global Politics: A Critical (Re)Introduction to International Relations.* Boulder, CO: Lynne Reinner, 1994.

جيم جورج (1994)، خطابات في السياسة العالمية.

مناقشة مهمة في الحوارات متعددة التخصصات في العلوم الاجتماعية والتي تجعل التصور بعد البنيوي ممكنًا.

■ Shapiro, Michael J. and Hayward R. Alker (eds.). *Challenging Boundaries: Global Flows, Territorial Identities.* Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 1996.

مايكل شابيرو، وهاورد ألكر (1996)، **تحدّي الحدود: التدفقات العالمية، والهويات الإقليمية.**

مجموعة مختارة توضح التنوع الواسع في الحوادث، والقضايا، والموضوعات التي تتعلق بمفهوم الهوية الذي يمكن دراسته بروح أخلاقية نقدية.

■ Walker, R. B. J. *Inside/Outside: International Relations as Political Theory.* Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1993.

روب ووكر (1993)، **الداخل والخارج: تخصص العلاقات الدولية بوصفه نظرية سياسية.**

مناقشة تعدّ بذرة أساس تَدْرُس نقديًا تخصص العلاقات الدولية باعتباره نظرية سياسية، متيحة بذلك المجال لتحليلات ما بعد بنيوية.

مواقع إلكترونية مهمّة [باللغة الإنكليزية]

على الرغم من أن أيًا من هذه المواقع الإلكترونية لا يُعد ما بعد بنيوي في حدّ ذاته، فإن المقاربات النقدية للموضوعات التي تعنى بها تتضمّن الروح الأخلاقية النقدية المُشار إليها أعلاه:

- مشروع تصوير المجاعة (The Imaging Famine project)، يتفحص التغطية الإعلامية للمجاعة من القرن التاسع عشر إلى يومنا الحالي. وعلى الرغم من تركيزه على الصور الفوتوغرافية، فإنه يحتوي على وثائق داعمة، وتقارير، إضافة إلى مقالات صورية تاريخية ومعاصرة <http://www.imaging-famine.org>.

• مشروع تكنولوجيا المعلومات، والحرب والسلام (The Information Technology, War and Peace Project) في معهد واتسون (Watson Institute) لدى جامعة براون (Brown University)، يغطّي تأثير تكنولوجيا المعلومات على إدارة شؤون الدولة والأشكال الجديدة للسياسة العالمية الشبكاتية، <http://www.watsoninstitute.org/infopeace/index2.cfm>.

قم بزيارة مركز المصادر الإلكتروني المرافق لهذا الكتاب للمزيد من المواد الإضافية الشائقة، <http://www.oxfordtextbooks.co.uk/orc/dunne2e/>.

الفصل الثاني عشر

ما بعد الاستعمارية

Postcolonialism

سيبا غروفوغوي (SIBA N. GROVOGUI)

محتويات الفصل

- مقدمة
- الأخلاقيات الدولية وآداب التعامل الدولية
- الاستشراق والهويات
- القوة والشرعية في النظام الدولي
- دراسة حالة
- الاستنتاج

دليل القارئ

من دون الطعن في بلاغة من سبقونا وشخصيتهم، قد يتساءل أي طالب في العلاقات الدولية، وبصورة شرعية، عما إذا كان أمثال ثوسيديدس، ومكيافيلي، وهوبز، وكانط يُعطون تصورات مناسبة للحوادث المعقّدة، والمتنوعة، والتي لا يمكن التنبؤ بها، تلك التي ميّزت أزمتهم. وقد يتساءل المرء عما إذا كانت ثوابتهم المتعلقة بصناعة الحروب وصناعة السلام تحمل معها دروسًا للزمن الحالي؛ وما إذا كانت تمثيلاتهم للطبيعة البشرية، والقوة، والمصلحة، تتوافق

مع تجارب المجتمعات التي استعمرتها أوروبا. وتُظهِر النظرية بعد الاستعمارية أن تمثيلاتهم هذه لا تتوافق وتلك التجارب. وفي ضوء ذلك، تقدّم النظرية بعد الاستعمارية (postcolonialism) طرائق جديدة في التعرف إلى الحوادث المعقّدة وغير الثابتة، وفي التفكير في هذه الحوادث التي شكّلت العلاقات حول العالم من خلال تأكيد السياقات المتباينة للقوة، والهوية، والقيمة عبر الزمان والمكان. وسيبدأ هذا الفصل أولًا بدراسة الأخلاقيات (morality) وآداب التعامل (ethics) لدى المنظور بعد الاستعماري قبل انتقاله إلى مناقشة أعمال إدوارد سعيد في «الاستشراق» (Orientalism). ومن ثم سيناقش الفصل مفاهيم متعلقة بالقوة والشرعية في إشارة إلى السياسة العالمية المعاصرة، ولا سيما قضية الانتشار النووي. أخيرًا، يناقش القسم المخصص لدراسة الحالة قضيةَ تأميم قناة السويس من وجهة نظر النظرية بعد الاستعمارية.

مقدمة

في مقدمته لكتاب فرانز فانون (Frantz Fanon) بعنوان بائسو الأرض[1] (*The Wretched of the Earth*)، أكد جان بول سارتر (Jean-Paul Sartre)، وهو أحد مؤسسي الوجودية الفرنسية (French existentialism)، القوة الدافعة للنظرية بعد الاستعمارية. وحيث إنها كانت في ما مضى قد غَزَت مناطق أخرى واستعمرتها، فإن المنطقة التي تطلق على نفسها اسم «أوروبا»[2] (والتي أطلِق عليها لاحقًا اسم «الغرب» ('The' West)) قد زعمت أن العالم مقسمٌ إلى «خمسمئة مليون إنسان» و«ألف وخمسمئة مليون ساكن أصلي». ومع الغزو والاستعمار، طمحت أوروبا إلى إدارة الشؤون العالمية بأن تبدأ بكتابة تاريخ الإنسان (Man) من خلال صورتها عن ذاتها[3]. ومن ثم فقد حطّت من قدر مؤشرات الثقافة، والآداب، والفنون، والعلم الخاصة بالآخرين، ووضعتها في مكانة الفلكلور الشعبي، والأساطير الخرافية، والشامانية المتعلقة بالسِّحر. وهناك موضوعات أكاديمية تساهم في هذا المسعى كالأدب، والفلسفة، والتاريخ، والأنثروبولوجيا، وحاليًا تخصص العلاقات الدولية. ومع التخلص من الاستعمار، اعتبر سارتر أن المواطنين الجدد قد تحدّوا المكانة التي ادّعتها أوروبا بوصفها مُشرِّعًا لإرادة العالم، ومُنفِّذًا لوصيّته، إضافة إلى كونها المُحَكِّم الفَيصل النهائي في القيم، والرغبات، والمصالح. أمّا كُتّاب وفنّانو وعلماء

---

(1) Frantz Fanon, *Wretched of the Earth*, translated by Constance Farrington (New York: Grove Press, 1968).

(2) أقول إنه مكانٌ يسمّى أوروبا لأني لا أعتقد بأن أوروبا لديها هوية ثابتة وتراث وتقاليد ثابتة. إضافة إلى أنني أرغب في تأكيد الاعتمادية المشتركة التاريخية في ما بين مناطق العالم.

(3) Michel-Rolph Trouillot, *Silencing the Past: Power and the Production of History* (Boston, MA: Beacon Press, 1997).

الشعوب الأصلية الذين كانت شعوبهم مستعمرة، فإنهم لم يَعتَبِروا أنفسهم بَشَرًا ذوي إرادة، ووعي، وصلاحيات متميزة[4]، فحسب، بل تخيّلوا أنفسهم أيضًا مواطنين للعالم متساوين بغيرهم، وكغيرهم فإنهم غير مقيّدين بالزمان والمكان، بحيث إنه يمكنهم التفكّر في السياسة العالمية.

وأنا أستخدِم مصطلح ما بعد الاستعمارية (postcolonialism) للتعريف بمجموعة متنوعة من المنظورات، والأنظمة الفكرية، والمقاربات المتعلقة بمسائل كالهوية، والثقافة، والقوة. وهنالك مواضع عدة لنشأة ما بعد الاستعمارية في أفريقيا، وآسيا، وأستراليا، وأميركا اللاتينية، والعالم الجديد[5]. فقد خضعت هذه الأقاليم لأشكال مختلفة من السيطرة ولاقتصادات مختلفة في أزمنة الاحتلال. ويُفسّر التاريخ الاستعماري التنوعَ في التصوّرات بعد الاستعمارية للمجتمع، والعلم، والمعرفة، كما يُفسّر تبنّي التصوّراتُ بعد الاستعمارية لأيديولوجياتٍ عصرية كالليبرالية، والماركسية، وما بعد الحداثية، والنسوية مثلًا[6]. وقد قاد هذا التنوع إلى إرباكات ضاعفها اقتصار الدراسات بعد الاستعمارية أكاديميًا على البرامج أو الأقسام الإثنية، والثقافية، والإقليمية. إلا أنه يُنظر إلى ما بعد الاستعمارية، في جميع رُقع اتساعها، على أنها مشروع يُقدِّم طرائق جديدة في التفكير في أساليب القوة التي تُقيِّد حق تقرير المصير[7].

على الرغم من ذلك، تطمح ما بعد الاستعمارية إلى المشاركة في خَلق

---

(4) Suren Pillay, «Anti-colonialism, Post-colonialism, and the «New Man»,» *Politikon: South African Journal of Political Studies*, vol. 31, no. 1 (2004).

(5) انظر: Paul Gilroy, *The Black Atlantic: Modernity and Double-consciousness* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1993); Albert Memmi, *The Colonizer and Colonized* (Boston, MA: Beacon Press, 1965); Ranajit Guha, Gayatri Chakravorty Spivak and Edward Said, eds., *Selected Subaltern Studies* (Oxford: Oxford University Press, 1988), and Gayatri Chakravorty Spivak, *In Other Worlds; Essays in Cultural Politics* (New York: Routledge, 1987).

(6) المصدر نفسه؛ Walter Mignolo, *The Darker Side of the Renaissance: Literacy, Territoriality, and Colonization* (Ann Arbor, MI: University of Michigan Press, 1995).

(7) Homi Bhabha, *The Location of Culture* (New York: Routledge, 1994); Edward Said, *Orientalism* (New York: Vintage Books, 1979), and Arjun Appadurai and Carol Breckenridge, *The Making of a Transnational Culture: Asians in America and the Natureof Ethnicity* (New York: Berg Publishers, 1990).

«الحقائق»، بناءً على أنماط متميّزة في التعريف، وأشكال محدّدة من المعرفة (أو أساليب التمثيل) التي تعزز العدالة، والسلام، والتعددية السياسية. وتحقيقًا لهذه الغاية، فهي تعارض وجهات النظر العقلانية (rationalist)، والإنسانوية (humanist)، ووجهات نظر كونية (universalist) أخرى والأنماط التي تستخدمها وجهات النظر هذه في إعطاء المعاني (أو طرائق فهم العالم)، ولا سيما حيثما تزعم أن أوروبا تمتلك أرقى أشكال المنطق العقلي، والأخلاق، والقانون. إضافة إلى ذلك، فإن ما بعد الاستعمارية تُطبّق الذاكرة المحلية، والفنون المحلية، والعلوم المحلية على مواضيع كالتاريخ، والأدب، والفلسفة إلى جانب مواضيع أخرى. ثالثًا، ترفض ما بعد الاستعمارية «النزعة الجوهرية للشعوب الأصلية» (native essentialism)، أو فكرة أن الشعوب الأصلية تحمل سمات جوهرية وخالدة. وقد أساءت القوى الغربية ونخبة ما بعد الاستعمارية استخدام هذه الفكرة، بهدف الحصول على القوة والاحتفاظ بها. أخيرًا، فإن ما بعد الاستعمارية تسلط الضوء على العلاقة بين الحرية والسياسة، ولا سيما في أطر إنتاج المعرفة وصناعة السياسات. وفي أي حال، ترحب ما بعد الاستعمارية باحتمال وجود أبدال.

ولهذا الفصل هدفان. الهدف الأول هو تسليط الضوء على جوانب قصور المعايير الدولية الحالية بوصفها وسيلة للعدالة الدولية. والهدف الثاني هو توضيح طموح ما بعد الاستعمارية في إبطال موروثات الإمبريالية الأوروبية (حين قامت أوروبا منفردةً بإرسال قوتها العسكرية خارج حدودها الإقليمية) وتوضيح طموح الاستعمارية (أو الاستيطان والسيطرة على الآخرين) من أجل تحويل النظام العام الدولي والمفاهيم المرتبطة به كالمجتمع المحلّي [الموطن المشترك] (community)، والمجتمع (society)، والأخلاقيات. ويقسّم الفصل إلى أربعة أقسام. أولًا، يخوض الفصل في التوقعات المتعلقة بآداب التعامل الدولية والأخلاقيات الدولية لدى النظام الفكري بعد الاستعماري[8]. ويتطرق هذا

---

(8) Fanon, *Wretched of the Earth*; Aimé Césaire, *Discourse on Colonialism*, Translated by Joan Pinkham (New York: Monthly Review Press, 2000); Said, Ibid.; Bill Ashcroft, Gareth Giffiths and Helen Tiffin, *The Empire Writes Back: Theory and Practice in Post-colonial Literatures* (New York: Routledge, =

القسم إلى المفاهيم الكانطية المتعلقة بالأخلاقيات الدولية والاتحاد السلمي في ظلّ مذهب الجمهورياتية (republicanism). ثانيًا، يناقش الفصل الاستشراق (Orientalism) عند إدوارد سعيد باعتباره أحد تيارات النقاشات بعد الاستعمارية المتعلقة بالتبعية السياسية [أو الذاتية السياسية] (political subjectivity) والهوية السياسية[9]، تتبعه مناقشة عن القوة والشرعية الدولية. ويركز القسم الأخير على تأميم جمال عبد الناصر لقناة السويس، ومن خلال هذا التركيز نسعى إلى توضيح كيف أنه يمكن المنظور بعد الاستعماري أن يوجّه الطرائق المختلفة لفهم العلاقات الدولية.

الأخلاقيات الدولية وآداب التعامل الدولية

تربط ما بعد الاستعمارية تطوّر النظام العام الدولي (international order) والمجتمع الدولي (international society) واقتصاداته السياسة بأنواع معيّنة من العنف[10]. وليس هذا الربط بجديد، كما أنه لا يشير إلى وجوب التخلّي عن فكرة الأنظمة العامة العولمية (global orders). وفي المقام الأول، يَجِد نقاد ما بعد الاستعمارية مصادر إلهامهم من جَمْعٍ هائل من المفكرين الكنسيين والمفكّرين في آداب التعامل والأخلاق، من حول العالم، والذين آمنوا بفكرة مجتمع مشترك من الأخوية، لكنهم عبّروا عن مخاوفهم بخصوص الطرائق التي اختارتها أوروبا لتحقيق هذه الفكرة. وابتداءً بالاحتجاج على غزو الأميركتين، الذي تمّ عند «اكتشاف» كريستوف كولومبوس لهما، أطلق كل من الراهب أنطونيو دي مونتيسينوس (Antonio de Montesinos) والراهب بارتولومي دي لاس كاساس (Bartolome de las Casas) أولى احتجاجاته ضد معاملة السكان

1990), and Partha Chatterjee, *Nationalist Thought and the Colonial World: The Derivative Discourse?* = (Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 1986).

(9) Bhabha, Ibid.; Gloria Anzuldua, *Borderlands/La Frontiera: The New Mestiza*, 2nd ed. (San Francisco: Aunt Lute Books, 1999), and Alberto Moreiras, *The Exhaustion of Difference: The Politics of Latin American Cultural Studies* (Durham, OH: Duke University Press, 2001).

(10) Peter Hulme, *Colonial Encounters: Europe and the Native Caribbean, 1492-1797* (New York: Routledge, 1992); Eric Cheyfitz, *The Poetics of Imperialism: Translation and Colonization from the Tempest to Tarzan* (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1997).

الأصليين[11]. وكانت احتجاجات مونتيسينوس ولاس كاساس موجهة إلى إسبانيا، لكنّ صداها تردّد لاحقًا في سياقات أخرى كانت القوى المسيحية فيها تحتلّ أراضي غير أوروبية. وقد تباينت طرائق الاحتلال والتوسّع الأوروبي عبر الزمان والمكان. فبينما قاد الاحتلال إلى الاستيطان أو الاستعمار الأوروبي في العالم الجديد، فإن أساليب أوروبا في السيطرة في مناطق أخرى تضمنت السيطرة السياسية من خلال أشكال عدة للإدارة الاستعمارية. وقد تباينت هذه الأشكال من الوصاية [الحماية] (بناءً على معاهدات حماية)، إلى الحُكم غير المباشر (سيطرة ثنائية من إدارة استعمارية وحُكّام محليين)، إلى الحُكم المباشر (سيطرة إدارية كاملة). وفي أي حال، فقد سُمِعت الاحتجاجات في كل مكان كُلّما قامت القوى الإمبريالية الأوروبية بإخضاع كياناتٍ سياسية جديدةٍ لإرادتها الخاصة من خلال الحروب والمواثيق السياسية غير المُرضية، والتي أُطلق على بعض منها، وعلى نحو مناسب، اسم معاهدات التنازل والاستسلام (treaties of concession and capitulation) بينما صُنِّف بعضها الآخر، وبأسلوب مراوغ، ضمن الحماية والوصاية (protection and trusteeship).

وفي مثل آخر، تُدرِك ما بعد الاستعمارية أنه على الرغم من أهمية الاحتجاجات التي قام بها أمثال لاس كاساس، فإنها لم تحُل دون الإمبريالية الأوروبية الحديثة، واستعماريتها وإنشائها للمستعمرات. كما أن الفكر بعد الاستعماري يعترف بأن مؤسسات الإمبراطوريات، والمستوطنات، والمستعمرات الأوروبية الحديثة، قد أرست الأسس للاصطلاحات التي يطلقها تخصصُنا على النظام العام الدولي (international order)، و/ أو الموطن الدولي المشترك (international community)، و/ أو المجتمع الدولي (international society). باختصار، فإن التقاء العالم بوصفه وحدة مفردة هو إحدى العلامات المميِّزة للحداثة التي تسببت بها أوروبا. وتتصور ما بعد الاستعمارية مفارقة ساخرة في هذا الحدث فيما قد لا يراها آخرون. في أي حال، فإن ما بعد الاستعمارية لا تعتبر من المسلمات فكرة أن العالَم الذي وصلنا هو مُقدَّر ومحتوم مسبقًا من

(11) Eduardo Galeano, *Genesis*, Memory of Fire Trilogy; 1 (New York: Norton Books, 1985), pp. 57 and 84.

خلال قوى الطبيعة؛ فصحيح أن العالم لا يمكن إلغاء تشكُّله، لكن مؤسساته الأساسية وأنظمته الأساسية المتعلقة بالقيم والمصالح الأساسية يمكن إعادة تشكيلها لتعكس المجتمعات المحلية في يومنا الحاضر. وفي هذا الخصوص أيضًا، ترى ما بعد الاستعمارية أمامها سوابق في الثورات والانقلابات التي قام بها العبيد وأثارتها الشعوب المستعمَرة التي سعت إلى العدالة في بيئاتها المحلية من خلال رفضها للأسس الأخلاقية، والقانونية، والثقافية لاستعبادها.

ما بعد الاستعمارية والمعرفة

بارتقائها إلى مستوى الممارسة الأكاديمية، أصبحت ما بعد الاستعمارية اليوم تتبنى دوافع ونوايا المدافعين عن المؤسسات والمنظومات [النظم] العولمية للقيم بشكل منفصل عن النقاشات المتعلقة بأنظمة الحقائق (systems of truths)، والقيم، والمؤسسات التي يجب أن تشكِّل النظام الدولي أو العولمي. وبابتدائها بـ «الحقائق» (truths)، تشير ما بعد الاستعمارية إلى أن المعرفة، أو ما يقال عنه إنه معرفة، ليس تصوّرًا كاملًا للحوادث البتة. ويمكن غالبًا فهم الفجوات بين ما قيل إنه حصل وما حصل بالفعل من خلال فحص الكيفية التي شكلت بها الهياكل الإمبريالية والاستعمارية مؤسسات كهذه للأبحاث الأكاديمية. فعلى سبيل المثال، يمكننا التأكّد من أن الهياكل الاستعمارية للقوة أوصلت العالم بأسره إلى الباحثين الأوروبيين والغربيين بوصفهم هدفًا للدراسة. ومن بينهم، عقلانيون، وإنسانيون (humanists)، وكوزموبوليتانيون آخرون، كان يمكنهم الوصول إلى كل العالم الذي طبّقوا عليه الأدوات العلمية المتاحة، أو أساليب التحليل التي سمحت لهم بالتوصل إلى استنتاجات معيّنة، أو حقائق كونية عمومية، عن أنفسهم وعن الشعوب الأصلية في كل مكان. إلا أن هذا المشروع، كما أشار طلال أسد[12]، وإدوارد سعيد[13]، لم يكن مَهَمَّة تعاونية تضمنت

(12) Talal Asad, *Genealogies of Religion: Discipline and Reasons of Power in Christianity and Islam* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1993).

(13) Said, *Orientalism.*

«السكان الأصليين» في التصورات المفاهيمية لأهدافه وفي تطبيقه لأهدافه. فالمعرفة الناجمة عن مشاهدات «السكان الأصليين» وعنهم، لم تكن جوهريًا معرفة «أصلية» [محلية]، ولا معرفة مبنية على مصالح السكان الأصليين. وحتى عندما كان المنظّرون والعلماء الغربيون كرماء ومتعاطفين مع الشعوب الأصلية، فإنهم لم يستطيعوا الفرار من هياكل الإمبراطوريات والمستعمرات والأدوات السياسية والثقافية التي استثنت الشعوب المستعمَرة من عمليات صنع القرار والبحث. أخيرًا، فإن المعرفة الإمبريالية لم تكن متاحة بشكل عمومي للشعوب الأصلية. ولن يتمكّن حتى أكثر المُراقبين الحضاريين إخلاصًا من التعويض عن العمليات السياسية والاقتصادية التي تركت أغلبيات كبيرة من الشعوب المستعمَرة في فقر مدقع وأميّة شديدة.

لهذه الأسباب، وأسباب أخرى، تجادل ما بعد الاستعمارية في صحة الأفكار والعموميات المبتذلة التي تظهر اليوم رسميًا في الخطابات الأكاديمية والخطابات العامة على أنها «معارف خبيرة» عن التوسعات الاستعمارية السابقة. وتتضمن هذه الأفكار والعموميات المبتذلة أفكارًا عن تأصل العمالة والمُلكية والمؤسسات والقدرات في العِرق، وفي الثقافة، وفي البيئة؛ الأمر الذي كان في ما مضى بمنزلة تبريرات للإمبريالية وتوزيعها للقيم على الآخرين[14]. وتجادل ما بعد الاستعمارية أيضًا في الافتراضات التي وضعها العقلانيون والمنظّرون النقديون والتي تقترح أن الأساليب الغربية، ولا سيما العقلانية والإنسانية، تصلح سياقًا لنقد الإمبريالية والاستعمارية، وأنها بذلك تقدِّم الطريق لراحة الآخرين وخلاصهم[15]. وهذا الغرور ممزوج بتعنّت في الاعتقاد بأن الغرب لديه مسؤولية حصرية في رسم مسار تاريخ البشرية[16]. إضافة إلى ذلك، فإن ما بعد الاستعمارية

---

(14) Bernard S. Cohn, *Colonialism and its Forms of Knowledge: The British in India* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1996).

(15) Césaire, *Discourse on Colonialism*; C. L. R. James, *The Black Jacobins: Toussaint L'Ouverture and the San Domingo Revolution* (New York: Vintage Books, 1989), and W. E. B. Du Bois, *The Souls of Black Folk* (New York: Norton Books, 1999).

(16) Gyan Prakash, *Another Reason: Science and the Imagination of Modern India* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1999).

متشككة في العقلانيات والتبريرات التاريخية السائدة بشأن الإمبراطورية[17]. وفي أغلب الأحيان، تكون تمثيلات نهايات الإمبريالية والاستعمارية في خدمة المصالح الذاتية[18]. أخيرًا، فإن ما بعد الاستعمارية متشككة في الدراسات الإثنية (ethnography) وتصوّراتها لمفهومي الثقافات، والطقوس، ودلالات هذين المفهومَين. وفي أكثر الأحيان، فإن الطقوس الاجتماعية والهياكل الاجتماعية «التي اكتشفها» الإثنوغرافيون الاستعماريون قد عكست «تفكيرَهم الطبقي» الذي كان غالبًا متضاربًا مع ما كان موجودًا[19]. وكانت المفاهيم الاستعمارية مغروسة بعمق في الأشكال البديلة للتاريخ الطبيعي و/أو العنصرية العلمية التي قسّمت الإنسانية إلى أعراق، وجماعات إثنية، وكفّار [وثنيين]، وبرابرة[20]. وخلاصة القول إن الإثنوغرافيا الاستعمارية كانت مرسومة على خريطة من الأخلاق، والطباع، والقدرات الإنسانية التي ساعدت في تبرير الاقتصادات السياسية الاستعمارية، وأنظمتها في القوانين والأخلاق[21].

نقد المنظور بعد الاستعماري للفكر الغربي

يرى المنظور بعد الاستعماري أن التدقيقات النقدية للعقل، والتاريخ، والثقافة هي خطوات ضرورية لإعادة استشراف المستقبل[22] والمخططات العولمية[23]. وتعترف ما بعد الاستعمارية في المقام الأول بالفضائل الجوهرية

(17) Dipesh Chakrabarty, *Provincializing Europe: Postcolonial Thought and Historical Difference* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2000).

(18) Prakash, Ibid.

(19) Nicholas B. Dirks, *Castes of Mind: Colonialism and the Making of Modern India* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2001).

(20) Reda Bensmaïa, *Experimental Nations: Or, the Invention of the Maghreb* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2003).

(21) Peter Van Der Veer, *Imperial Encounters: Religion and Modernity in India* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2001).

(22) David Scott, *Refashioning Futures: Criticism after Postcoloniality* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1999).

(23) Walter Mignolo, *Local Histories/Global Designs: Coloniality, Subaltern Knowledges, and Border Thinking* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2000).

للمساعي الغربية وبالبراعة العقلية للشخصيات الأيقونية الشهيرة التي تقف خلفها، من هيرودوتس إلى مكيافيلي، وكانط، ومَن تلاهم. كما أن ما بعد الاستعمارية لا تطعن في العناصر التي أهّلت أوروبا والغرب ليكونا مورّدين للحضارة. وفي المقام الثاني، فإن معظم مفكّري ما بعد الاستعمارية يتعاملون مع النصوص الغربية البارزة بقدر من السخرية، والحيرة المُحبِطة، كإيمانويل كانط على سبيل المثال؛ فقد تمّت مؤخرًا الإشادة بكانط من جانب مجموعة من المؤسساتيين الذين يثنون على أفكاره الجمهورية بوصفها أساسًا للسلام الديمقراطي الجدير بالتقدير في اتحادٍ سلمي تحت قانون كوزموبوليتاني[24]. ولا تزدري ما بعد الاستعمارية مثل هذا المديح، لكنها تطرح أسئلة عن المنطق المتعلّق بنظام دولي مؤسَّسٍ على أفكار كانط. ودائمًا يعود منظرو ما بعد الاستعمارية تحديدًا إلى الفجوات في تمثيلات كانط للقرن الثامن عشر، وتأثيرات مثل تلك الفجوات على صحّة نظريته. فهذه العودة إلى المصدر هي إذًا بمنزلة مجاز ونقطة انتقاد للمؤسساتيين المعاصرين الذين قد يُغيّرون العالم الحاضر من دون إعطاء الاهتمام لتعقيداته وللمخاطر المتنوعة المرتبطة بالتغيير.

وبغض النظر عما إذا كانوا يعتقدون بأن كانط عنصريٌّ ككثير من مُعاصريه، فإن مفكري ما بعد الاستعمارية عمومًا يعترضون على القراءات الحالية لكانط. وهنالك جدالات معقّدة في هذا الخصوص لا يمكن الكشف عنها بشكل كامل في نص تمهيدي كهذا. لكن تخيَّل، إن شئت، الكتابة عن الأوامر الأخلاقية، وآداب التعامل، والاتحاد السلمي. وتخيل أنك تعيش في حقبة زمنية كانت فيها العبودية هي الحقيقة كما كانت أقوى تعبير عن غياب الحرية[25]. وتخيل أيضًا أنك تعيش في حقبة تميّزت بثلاث ثورات (في الولايات المتحدة الأميركية،

(24) Michael Doyle, *Ways of War and Peace: Realism, Liberalism, and Socialism* (New York and London: Norton Books, 1997), and Bruce Russett, *Grasping the Democratic Peace: Principles for a Post-Cold War World* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1993).

انظر أيضًا الفصل الخامس من هذا الكتاب.

(25) Trouillot, *Silencing the Past: Power and the Production of History.*

وفرنسا، وهاييتي)، اشتعلت إحداها نتيجة لمطالب العبيد الحقيقيين بالحرية. فهل ستحذف [الحديث عن] العبودية الفعلية وطموح العبيد في الحرية من ثلاث أطروحات رئيسة تتحدث عن حب الإنسانية والمشاعر الأخلاقية المرتبطة بها والمتعلقة بالتضامن وحُسن المعاملة؟ [هذا ما فعله كانط]. وهل تتوقع من العبد، أو العبد السابق أن يأخذ التكهنات الناجمة [عن تلك الكتابات] المتعلقة بالتعايش السلمي وفقًا لظاهرها؟ قد تتوقع ذلك، لكن لن يكون من السهل استبعاد فجوات الفيلسوف كانط بوصفها مجرد منظورات تاريخية.

يمكننا الآن أن نبدأ بفهم شكوك ما بعد الاستعمارية بشأن أبعاد مفاهيم كانط عن الضرورات الأخلاقية والمتسامي (sublime)، والتصويري[*] (picturesque)، والتي تشكل أساسًا لرؤيته عن النظام الدولي. ويرى أحد المنظورات بعد الاستعمارية أن تصوّر كانط للتصويري قد حذَف المَشاهد الحقيقية الناتجة من امتداد تشريع الاتحاد السلمي إلى خارج أوروبا. فعندما قامت الإمبريالية والاهتمامات المتعلقة بالعرق والذكورة بتحويل المَشاهد الطبيعية في العالم الجديد، وفي أفريقيا، وفي أماكن أُخرى، أصبح التصويري أشبه بتجمّع لمَشاهد جرائم مقصودة وغير مقصودة، بما فيها من اختفاء الشعوب الأصلية في العالم الجديد والاتجار بالعبيد الأفريقيين. لذا فإن الأماكن التي وصلت إليها شرعة الأجندات الأوروبية المتعلقة بالخلاص العالمي (universal salvation)، والإعتاق [التحرير]، والحماية، والحداثة أصبحت مشاهد جرائم. وعندما تتم قراءتها على خلفية الحوادث العالمية، سرعان ما تفقد التصويرية بريقها وتكشف عن نفسها باعتبارها رسمًا خرائطيًا [مخططًا] إمبرياليًا، يتم فيه إدخال الشعور الكوزموبوليتاني المتعلق بالحب أو التعاطف (أو الوصاية الاستعمارية) في أطروحة شعرية أو مشهد طبيعي عن الاحتلال، والقمع، ومصادرة الأملاك من خلال معاهدات لم يتم الوفاء بها، وعنف مشترك. ويقود هذا الاستنتاج إلى السؤال عن طبيعة المتسامي

(*) المتسامي (The sublime)، والتصويري (The picturesque)، والجميل (The beautiful) هي مثاليات جمالية تنتمي إلى فلسفة الجماليات (aesthetics) التي هي فرع من فروع الفلسفة [المترجمة].

أو الحب ذاته. وفي الواقع، أحدث امتداد شرعة «الوصاية» الأوروبية على الآخرين تأكلًا اجتماعيًا في مناطق تشريعها.

إنّي لا أسعى هنا إلى إدانة رؤية الفيلسوف كانط للعبودية، وإنما أرغب فحسب في السؤال عما إذا كان حذف مؤسسة مهمة إلى هذا الحد كالعبودية والاستعباد من الفكر الأخلاقي لا يلغي الأثر الأخلاقي [المزعوم] للنظريات الجمهورياتية (republicanism) والكوزموبوليتانية (cosmopolitanism) الناجمة عن ذلك الفكر الأخلاقي. لذلك فأنا أطلب التوقف قليلًا قبل اقتراح أن كانط هو رسولٌ لآداب التعامل والاتحاد السلمي. وعلى الرغم من أنني شخصيًا أفضّل فكرة المعايير العولمية، فإن التساؤلات بشأن أصولها، وكيف يتم تحقيقها، ولأي سبب يتم تحقيقها، تبقى أسئلة قائمة. وفي هذه المجالات، تتوصل ما بعد الاستعمارية إلى ثلاثة استنتاجات: الأول، هو أنه لا يكفي أن يقتصر المنظّرون على تبنّي تصنيفات كالنظام الدولي، والمجتمع الدولي، وآداب التعامل الدولية؛ لأن هذه المفاهيم تستذكر حقبة من التوسع الأوروبي والاستعمارية الأوروبية، وهي لا تخلو من التأثيرات السياسية، بل هي في الواقع تنضح بأنثروبولوجيا استعمارية يقدم فيها الغربُ الفضيلُ [من الفضيلة المدّعاة] الأسطوري نفسه مُعلِّمًا للآخرين، بغض النظر عن السياق، وعن هدف ارتباطه، وعن طبيعة سلوكه.

ثانيًا، هنالك حركة مزدوجة في الفكر الغربي الأخلاقي تتضمن، في جانبها الأول، تأكيد الحضور (presence) (عندما تكون المؤلفات الأوروبية ذات أهمية بالنسبة إلى شرعية الخطاب وهدفه) وتتضمن، في جانبها الثاني، المَحو أو الغياب (erasure) (عندما يتم حتمًا إخفاء الهوية الأوروبية). وهنالك استراتيجية وراء كل أسلوب في الاستدلال. فعلى سبيل المثال، الافتراض بأن حقوق الإنسان هي قيمٌ كونية، هو افتراض يعتمد على التقليل من تركيزها على أصولها الغربية، ويعتمد على استدعاء حقوق الإنسان من الجماعات التي كانت ضحية في أنحاء العالم. ومن ناحية أخرى، عندما يحتاج مفكرو الغرب وسياسيّوه إلى أن يشددوا على فوقية الأوروبيين وواجبهم أو حقهم في تولّي القيادة، فإنهم يشددون على أن حقوق الإنسان هي معالم للحضارة تخصّ الغرب. إذًا، فتأكيد

الأصل الغربي للقيم الكونية يُدعّم الموقف الذي يقول إن الغرب يمكنه أن يقدم نفسه بوصفه «المُعلّم الأخلاقي» الذي يُعلّم الآخرين عن القيم، والأخلاقيات، وآداب التعامل. ولا يقتصر اعتراض ما بعد الاستعمارية على مثل تلك الحوارات من حيث إنها تغلق المجال أمام التمحيص في مزايا وحدود ما يرتبط بالحوارات من تشكيلات للقيم، والمصالح، والأخلاقيات؛ فالنقاد، إضافة إلى ذلك، يشيرون إلى أن النقاشات حول الكونية الغربية (Western universalism) والاستقامة الأخلاقية [المزعومتين] تُخفيان الأصل الغربي للأشكال الحديثة من العنف السياسي، بما فيها النازية، والفاشية، والستالينية. وتاليًا، فإن هذه الأشكال الحديثة من العنف السياسي، إضافة إلى ممارسات الحرب الشاملة التي تجسّدت في الحربين العالميتين في القرن العشرين، تُعزى إلى لحظات مُتراجعة في المسار الغربي الطويل نحو إعتاق البشرية [تحرير الإنسان]. باختصار، هنالك منفعة سياسية [للغرب] من المفهوم الذي يُصوّر الغرب ذلك الإقليم العصري، والديمقراطي، والمزدهر من مناطق الكرة الأرضية؛ تمامًا مثلما يتم إخفاء الأبعاد الأخرى للمسار الأوروبي باعتبارها ذرائع نفعية سياسية.

ثالثًا، لا تتخلى ما بعد الاستعمارية عن العقل والكونية [النظر إلى جميع الناس بالتساوي] (universalism) عندما يوجه الممارسون نقدهم بأن أوروبا الإمبريالية كانت تسعى إلى مصالحها الذاتية وبأنها مسؤولة عن حماقات تاريخية. في المقابل، لا ينكر النقاد ما بعد الاستعماريين بأن العقلانية والبراغماتية من المَلَكات الإنسانية. غير أن ما بعد الاستعمارية، في أي حال، لا تتعاطف مع إصرار السرديات المؤسساتية على الزعم بموضوعية وحيادية أهداف التحقيق [الأبحاث العلمية الاجتماعية] وأساليبه. فهذه السرديات التخصصية تنضح بالغطرسة الاستعمارية التي تخلط بين «رغبة» الفرد في «الحقيقة» وطموح الفرد في الكونية. وبالتأكيد، فإن المنظورات التخصصية ذات الصلة غير قادرة على مخاطبة العالم ككل واحد. فهي نتاج للافتراضية الفكرية والأخلاقية التي تؤدي باستمرار إلى مغامرات لا يمكن التنبؤ بها (والتي تكون خطرة أحيانًا) والمُتنكرة في زي التحرير (كالغزو الأنكلو - أميركي للعراق) أو على شكل تدخلات إنسانية (في الصومال على سبيل المثال).

إن هذه التعليقات هي جزء من الشكوك التي تكنّها ما بعد الاستعمارية تجاه المقاربات المؤسساتية الحالية في العلاقات الدولية (انظر على سبيل المثال الفصلين الخامس والسادس). تُنتج هذه المقاربات نظمًا دولية وأخلاقيات دولية تُعرض على أنها أُطُر متسامية لتشريع القيم وتطبيقها، من دون إعطاء تعريف مسبق للقيم ومن دون مداولات مسبقة حول طبيعة المؤسسات المقترحة أو أصلها. وغالبًا ما تَظهر الخطابات المؤسساتية الليبرالية والليبرالية الجديدة تحديدًا على أنها تبريرات منطقية للهيمنة متنكرة بنزعة إنسانية (humanism) كونية. من جهتها، تخاطر الكوزموبوليتانية في أن تصبح تشابُكًا معقدًا للمصالح الذاتية يتكون من التمثيلات الخاطئة للعقلانية، والتضامن، والمصلحة العامة [بمفاهيم ذاتية]. أخيرًا، فإن المفاهيم البنائية عن «تبادلية» المعايير ('mutuality' of norms)، وعن «التشكيل المشترك» للمعايير ('co-constitution' of norms) (انظر الفصل التاسع) تبدو للسامع من زاوية ما بعد الاستعمارية محاولةً ساخرة لتجميل دخول المستعمرات السابقة التي أُضعِفت مؤسساتيًا وهُزِمت سياسيًا، بطريقة استسلامية، في أنظمة الحكم الدولية القائمة، وذلك كإشارات لـ«الإقناع الأخلاقي» (moral suasion) و/ أو «التفضيل» (preference) [المزعومين].

الاستشراق والهويات

تم في العالم المتحدّث باللغة الإنكليزية إقران ما بعد الاستعمارية بدراسة الهويات والثقافات، وذلك لأن المفهوم يستحضر إلى الأذهان كُتابًا أمثال إدوارد سعيد في كتابه بعنوان **الاستشراق**[26] (*Orientalism*)؛ وغاياتري سبيفاك (Gayatri Spivak) في كتابها بعنوان **في عوالم أُخرى**[27] (*In Other Worlds*)؛ وكتاب نغوغي وا ثيونغو (Ngugi wa Thiong'o) وعنوانه **إزالة الاستعمار من العقل**[28] (*Decolonizing the Mind*)؛ وكتاب هومي بابا (Homi Bhabha) بعنوان

(26) Said, *Orientalism.*

(27) Spivak, *In Other Worlds; Essays in Cultural Politics.*

(28) Ngugi Wa Thiong'o, *Decolonizing the Mind: The Politics of Language in African Literature* (Portsmouth: Heinemann Books, 1986).

موقع الثقافة[29] (*The Location of Culture*)؛ وكتاب بيل آشكروفت الذي اشترك في تأليفه مع آخرين وعنوانه الإمبراطورية تَرُدُّ بالكتابة(*The Empire Writes Back*)[30]؛ وكتاب غلوريا أنزالدوا (Gloria Anzaldúa) وعنوانه الأراضي الحدودية[31] (*Borderlands/ La Frontiera*). ولهؤلاء المؤلفين والمؤلّفات التي كتبوها ما يكافئها من مؤلفات في العوالم المتحدثة بالفرنسية، والإسبانية، والصينية. وقد ولّدت هذه المؤلفات مجتمعة معًا أساليبَ أدبية فكرية ومجلات أكاديمية، ودعمتها، ومنها دراسات التابع (Subaltern Studies)، الحضور الأفريقي (Présence Africaine)، ومؤخرًا نيبانتلا (Nepantla). إلا أن اهتمام ما بعد الاستعمارية بالهوية والثقافة، وعلى نقيض ما اتُهِمَت به[32]، ليس تعصُّبًا شوفينيًا ولا تعزيزًا للنزعة الجوهرية (essentialism)؛ والتي تعني أن الهويات والثقافة لها خصائصها الخاصة بها والتي لا تسمح للآخرين بالنفاذ داخلًا. وبدلًا من أن تنادي بثبات الهوية و/ أو بأصالة الثقافة، فإن ما بعد الاستعمارية تخصص التمثيلات التاريخية للهوية والثقافة لاستخداماتهما المشروعة في سياقات بعد استعمارية مائعة.

وهنالك في معظم أفريقيا، على سبيل المثال، قليل من المُنظّرين بعد الاستعماريين الذين يستخدمون فكرة الأُمّة (nation) من دون أن يكون عندهم درجة من التوجّس، ذلك لأنه لا يمكن القول عن الشعوب المستعمَرة التي تُشكّل الآن الأمم الأفريقية إنها كيانات متجانسة لغويًا أو ثقافيًا. فغالبًا ما احتوَت الدول الأفريقية، تحت مظلّة «الأمة»، جماعاتٍ تتحدّث لغاتٍ مختلفة، وهي جماعات كانت قبل مجرّد قرن من الزمان تعيش في أماكن سياسية منفصلة تحت حكمها الخاص بها. وبذلك، تُشكل الدولة وعاءً لجماعات منفصلة تشترك في ممارسات من اختراع الذات وتحقيق المصير. كذلك فإن

---

(29) Bhabha, *The Location of Culture.*

(30) Ashcroft, Giffiths and Tiffin, *The Empire Writes Back: Theory and Practice in Post-colonial Literatures.*

(31) Anzuldua, *Borderlands/La Frontiera: The New Mestiza.*

(32) Antony G. Hopkins, *The Future of the Imperial Past* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1997), and Tzvetan Todorov, *On Human Diversity: Nationalism, Racism, and Exoticism in French Thought*, translated by Catherine Porter (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1993).

على مواطني دول أميركا اللاتينية أن يُشكّلوا روح الأمة في ديناميات غير متماسكة ومنافسات رمزية بين أحفاد الهنود الأصليين وبين أحفاد المستوطنين الأوروبيين، وفي ما بين كل واحدة من هاتين المجموعتين. وقد أنتجت عمليات اختراع الذات وعمليات تقرير المصير تأثيراتٍ حقيقية في هذه السياقات مثلما هو الحال في أفريقيا. فهي سمحت للشعوب التي كانت سابقًا تحت الاستعمار بتجريد نفسها من التبعية الاستعمارية، مثلما فعلت القبائل في أفريقيا على سبيل المثال، مُفَضِّلة المؤسسات الجديدة، ومنها الأمم. وقد ترتب على ذلك أنْ تمّ مجدّدًا في هذه السياقات تبنّي مفاهيم الأصالة (authenticity)، والمُوَاطَنة الأصلية (indigeneity)، وما شابههما، ليس بسبب مضامينها السابقة التي كانت توحي بميزات وخصائص متأصلة وثابتة، بل لأنها تُعطي صدقية تاريخية أو شرعية تاريخية للمشاريع السياسية أو المشاريع المتعلقة بآداب التعامل وذلك بسبب مؤلّفيها[33].

وتعترف ما بعد الاستعمارية بالاحتمالات، أي المخاطر والفُرص، المتضمَّنة في هذه التحوّلات السريعة في الهوية والثقافة حتى في سعيها إلى تجريد «العِلم» والسياسة من مُخلّفات المفاهيم الغربية عن الهوية والثقافة. هذا هو الحال تحديدًا بالنسبة إلى وجهات النظر الغربية التاريخية عن «الشعوب الأصلية» في كونهم «البرابرة» الحديثين. ولتوضيح هذه النقاط، دعونا نعود إلى كتاب إدوارد سعيد الأكثر شهرة والأكثر إثارة للجدل: **الاستشراق** (*Orientalism*). عنوان الكتاب يصِف هدفه [موضوعه] بأنه ظاهرة وُلدت من سيطرة أوروبا على العالم، بما فيها الشرق الأوسط. ووفقًا لسعيد، فإن الاستشراق ليس مجرّد تعبير عن حقيقة المكان الجغرافي الثقافي الذي يُسمّى المشرق (Orient) لكونه يقع شرق أوروبا، وإنما لأن الاستشراق، إضافة إلى ذلك، هو أسلوبٌ للقوة أساسُه في اللغة وفي عمليات ترجمة هويات الشرق الأوسط، وثقافاته، وديانته. ومن خلال هذه الأساليب، خَلَق المفكرون والمسؤولون الرسميون الأوروبيون (والغربيون) مكانًا خرافيًا يحمل شبهًا جزئيًا فحسب بالمكان الذي يصفه. ومن

---

(33) Robert Allen Warrior, *Tribal Secrets: Recovering American Indian Intellectual Traditions* (Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 1994), and Memmi, *The Colonizer and Colonized.*

خلال قراءاته للنصوص الإنكليزية [أي إنه لم يطلع بالضرورة على ما كتب في اللغات الأخرى]، يوضح سعيد كيف أن التمثيلات الاستعمارية للشعوب التي استُعمِرت (سابقًا) هي مُمَأسَسة كأدوات و/أو سِمات للسيطرة الثقافية. وبناءً عليه، فإن لدى النصوص الاستشراقية وجودًا ماديًّا لا يمكن جَبّه إلا إذا قمنا بوضع مثل هذه النصوص في سياق الاستراتيجيات الفعلية لإنتاج تلك النصوص.

وقد ساعد سعيد في تطوير مقترحات عن التأثير الثقافي والسياسي للاحتلال الغربي لمناطق أخرى، وتاليًا تطوير مقترحات عن الاستعمار والاستعمارية. ويزعم سعيد بأن التاريخ الذي ظهر في نصوص فكر الفيلسوف الفرنسي ميشال فوكو، ليس تاريخًا تمّ نبشه من مدافن مُحدَّدة دُفِن فيها في الماضي. فالتاريخ الاستشراقي يسلط الضوء على المصطلحات والصور النمطية التي شكّلت الأساس لسياسات أوروبا تجاه هذه المنطقة، وهي لا تزال قائمة اليوم في أوساط صناعة السياسات كقاعدة للسياسات الحالية. وفي ضوء ذلك، فإن الاستشراق، أولًا، يوضح الصراعات الثقافية والسياسية في جميع المستعمرات والمستعمرات السابقة بين المجتمعات الإمبريالية وتلك الاستعمارية؛ وهي الصراعات على المعرفة والقوة (knowledge and power) وغايات كل واحدة منهما. ثانيًا، يزودنا سعيد بطرائق مفيدة تُحلِّل الإمبريالية والتفاعلات الثقافية بعد الإمبريالية. وفي هذه الحالة، فإنه يُفكك النصوص الغربية ذات التأثير - أي النصوص البارزة سياسيًا وثقافيًا - والتي تتحدّث عن الذات والآخرين، مع تدقيقه النظر في نفعيتها وفعالية دورها. وفي حالة أخرى، يضع سعيد الأساسات للخطابات البديلة عن الذات والآخرين. كما يزودنا سعيد بأُطر إمبيريقية ومنهجية للاستفسار عن الهوية والثقافة. على سبيل المثال، كيف سكتت الفلسفة الإنسانية (humanism) عن العنف الاستعماري (ما يمكن رؤية وصفه عند فانون (Fanon))؛ وكيف قامت الأنظمة الدستورية الليبرالية في الولايات المتحدة الأميركية وفي أماكن أخرى بإقرار العنصرية[34]؛

(34) Du Bois, *The Souls of Black Folk.*

وتحديد مَن الذي كان يُعدّ «إنسانًا»، ومن الذي تكلّم بالنيابة «عنه»، وعن أي المواضيع تحدّث[35].

لا يكفي أن نقول إن سعيد يزودنا بنصائح مفيدة لفهم الخطابات السياسية الغربية عن الآخرين. فمن منظور سعيد، فإن المصطلحات الحالية والفهم الغربي لأنظمة الحُكم العربية عمومًا بوصفها استبدادية، وتقليدية، وميؤوسًا منها، تُردِّد اليوم صورَ الأمس عن «استبدادية المشرق»[36] (Oriental despotism) وعن يوميّات البدو والحياة اليومية للآخرين بوصفهم ساكني كهوف[37]. ويمكن المرء أيضًا أن يكتشف أصداء للاستشراق في الحرب على الإرهاب والتي تم الآن إعلانها «حربًا طويلة». وينبغي أن نتذكر بأن الحرب على الإرهاب قد بدأت من خلال تحديد هوية الإرهابي على أنه نوع معيّن من الأفراد أو مجموعة أفراد، ولم تبدأ من خلال أي شجب أو دعوة لاستنكار استخدام العنف وسيلةً لبلوغ غاية. فالحرب على الإرهاب هي في واقع الأمر حرب على إرهابيين محدَّدين مسبقًا يحملون معتقدات محددة وتوجّهات معروفة. وتَعتَبِر الأوساط الغربية المهتمة بالسياسة أنّ الإرهابيين يمارسون نوعًا دنيئًا من الأصولِية الإسلامية، ويُظهرون تعصّبًا أخلاقيًا وكراهيةً تجاه الغربِ وأسلوبِ الحياة الغربي، وهُم نتاجٌ للانحطاط الاجتماعي والسياسي في العالم الإسلامي. وبذلك، فإن الحرب على الإرهاب لا تأخذ بالعقلانية السياسية للإرهابيين، حيث إنه قد تمّ التوصيف مسبقًا بأن ليس لدى الإرهابيين أي قضية عادلة تُجيز استخدامهم للقوة أو العنف. ولأن الإرهابيين ليس لديهم قضية عادلة أو مشروعة، فيكون لدى المجتمعات المُتحضّرة («الضحايا») إذًا حقٌّ في محاربة الإرهاب بعنف. نَعَم، لديها الحقّ في قتل الإرهابيين مستخدمة كل الوسائل المتاحة، بغض النظر عن الأعراف والمعايير الدولية.

وبغض النظر عن رؤية أحدنا الفردية إلى الحوادث الحالية، يمكن الفرد أن يلمس عثرات أيديولوجية في المُتَّصِلة الاستشراقية (Orientalist continuum) ابتداءً

---

(35) Toni Morrison, *Playing in the Dark: Whiteness and the Literary Imagination* (New York: Vintage Books, 1993).

(36) John Stuart Mill, *On Liberty and Other Essays* (Oxford: Oxford University Press, 1998).

(37) Charles-Lewis S. Montesquieu, *The Persian Letters* (New York: Penguin Bokks, 1973).

من ردود الأفعال الفعلية، إلى الحوادث الفعلية، إلى التساؤلات عن الرسم الخريطي المشكوك فيه للمناطق، والأديان، والثقافات. وقد دعت هذه العثرات عديدًا من النقاد (وليس ما بعد الاستعماريين فحسب) إلى سؤال أنفسهم عن قابلية التبادل [أي التساوي بين هذه الأقطار من حيث إرهابيتها وخطرها على الغرب كما تفرض الأفكار النمطية الاستشراقية] بين باكستان، وأفغانستان، والعراق؛ أو التساؤل عما يعنيه تَعَذُّر التعرف إلى مدى اختلاف الموقف السياسي بين بِن لادن وصدّام حسين؛ أو التشكيك في الكيفية التي أصبحت من خلالها الدعوة للإطاحة بالطالبانيين الأفغان والبَعثيين العراقيين مشروعةً بسبب الآثام الحقيقية للقاعدة؛ وأخيرًا، الحيرة بشأن كيف أنه يمكن أغلبية في الولايات المتحدة الأميركية وأقلية في بريطانيا أن تظلّ تعتقد بوجود تواطؤٍ بين صدّام حسين وبن لادن، وهما رجُلان ينتميان إلى حركتين سياسيتين متعاديتين.

قد يُعزى أحد التفسيرات إلى أن الخطابات عن الإرهاب قد وجدت نقطة دخول سهلة لثلاثة معتقدات في الاستشراق، وهي: (1) وجود صُعُد منفصلة، وغير متساوية، وهرمية من الحضارات؛ (2) الحاجة إلى إبقاء الحدود بين هذه الأصعدة من خلال الدفاع عن الفضائل أو القيم الحضارية الغربية ضدّ الصُعُد الفاسدة التي لا تمتلك هذه الفضائل والقيم؛ وبالنسبة إلى المشرق، (3) ضرورة أن ينضمّ «العرب المعتدلون» أو الجماعات العربية العلمانية إلى الغرب في تقديم قيم تقدّمية في مناطقهم. ونكرر بأن هذه الأفكار ليست بجديدة. فهي تعود في الماضي إلى نهاية الحروب الصليبية. مع ذلك، فغير صحيح أنّ لدى أوروبا حضارةً أصلية تشكّلت عبر حقبة زمنية غير منقطعة وأن لديها رقعةً مكانية متجانسة. كما أنه لا يمكن رسم حدٍّ أو خط مستقيم فاصل بين «أوروبا المتحضّرة» والثقافات العنيفة غير المتحضّرة، بما فيها مكان يدعى الشرق. [ولو صح ذلك] فسيتعيّن على المرء أن ينفي وجود اعتماديات مشتركة بين أوروبا (والغرب) ومناطق أخرى، مثل بيزنطة والامتدادات الشاسعة وراءها. كما سيحتم ذلك على المرء أن يجادل بأن الرّوس والمسلمين البوسنيين لا يشتركون مع الفرنجة مثلًا في السّمات الإثنية. أخيرًا، سيتعيّن على المرء أن يمحو من الذاكرة إسبانيا المغاربية [أي إسبانيا تحت الحكم الإسلامي، ولم

تكن في الحقيقة مغاربية فحسب، بل عربية [إسلامية] (Moorish Spain) باعتبارها الماضي الثقافي لإسبانيا المعاصرة.

لذلك فمن المُحيِّر أن يُقيِّم المنظّرون الدوليون، من هيوغو غروتيوس (Hugo Grotius) في هولندا القرن السابع عشر، إلى جيمس لوريمر (James Lorimer) في إنكلترا القرن التاسع عشر، حدودًا ميتافيزيقية بين أوروبا والآخرين(38). وليس هذا فحسب؛ فمؤتمر برلين الأفريقي (1884-1885) (Berlin Africa Conference) الذي وضع الشكل النهائي للحدود الاستعمارية في أفريقيا، كان أيضًا مُشتقًّا من الخطاب الحضاري لأوروبا الذي أخفى وراءه عمليات هي في الواقع عنف بنبرة إنسانية(39). واليوم، تُغذّي الخطابات الحضارياتية المُتكلِّفة الاعتقادَ بأن المهاجرين المسلمين داخل أسوار أوروبا سيعملون بأسلوب يتوافق مع البرابرة المسلمين خارجها من أجل تدمير أوروبا(40). ووجهات النظر هذه خاطئة بشأن انتشار الفساد السياسي والعنف في الحياة العصرية. في الواقع، من الوهم تقريبًا تأكيد التناقض بين «الفضيلة الأوروبية التامّة» مقابل «البربرية المشرقية التامّة». ومن أجل أن يصمد هذا التناقض، ينبغي للمرء أن ينفي أنّ النازية والفاشية كانتا تجليات للأيديولوجيات والممارسات الأوروبية الحديثة. وتزودنا صور سجن أبو غريب قبل سبعة أعوام بدليل كافٍ على أن أساليب التعذيب و«البربرية» ليست من تخصص دول الشرق الأوسط وحدها.

إن فكرة أن الحقائق المتعلقة بالاستشراق خاطئة هو أمر خارج عن موضوعنا. [فما هو أبعد من ذلك] أن هدف الاستشراق هو زرع بذور الكراهية عند الغرب تجاه المشرق وديانته وثقافته. وثمة وجهة نظر تقول إن قلق الأوروبيين من أن يُسيطر عليهم المسلمون قد استمر لأن الإسلام لا يُكيِّف نفسه بسهولة مع التحوّل الذي تريده له الدولة، في الأقل ليس من جانب الدولة الديمقراطية.

(38) Siba N'Zatioula Grovogui, *Sovereigns, Quasi Sovereigns, and Africans: Race and Self-determination in International Law* (Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 1996).

(39) Bruce Fetter, *Colonial Rule in Africa: Readings from Primary Sources* (Madison: University of Wisconsin Press, 1979).

(40) Samuel Huntington, *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order* (New York: Simon and Schuster, 1996).

إضافة إلى ذلك [هنالك مشاهدات أخرى يوظفها الاستشراق في هذه النمطية]، فقد ظلّ المسلمون الأوروبيون على هامش المجتمعات الأوروبية، ولا يزال من غير الواضح كيف سيُغرِب هؤلاء، والجموع التي يعيشون فيها، عن «امتنانهم» لمزايا المواطنة الأوروبية. فكما أظهرت «قضية الحجاب» الفرنسية (Affaire du Foulard) قبل بضعة أعوام مضت، فإن أعدادًا من المسلمين الأوروبيين ليسوا على استعداد لتجريد أنفسهم من تقاليدهم الإسلامية السابقة كشرطٍ لدخولهم في العمليات السياسية الأوروبية. وعلى هذه الأسس وأسس أخرى، نجح الاستشراق في حفر آبار عميقة من الكراهية تجاه الإسلام والمسلمين. فأولئك الذين يزعمون بأنهم مدافعون عن المعايير الغربية العلمانية قد يدّعون ببراءتهم من التهمة أثناء مساعدتهم في نشر الرؤى الخاطئة عن طبيعة المجتمع الأوروبي وعن طبيعة الإسلام بوصفه دينًا وممارسة[41]. وقد يشير أولئك أيضًا إلى مشاعر الكراهية تجاه الغرب في ما بين المسلمين وفي الشرق الأوسط، مع ما يكافئها من الاعتقادات التي لا أساس لها من الصحة. لكن وفي سياق من القوة، فإن لدى الاستشراق تأثير سياسي أعظم.

من غير المبالغ فيه أن نرى أن المخاوف والكراهيات الأوروبية تجاه المسلمين لها تأثير كبير في الجدالات المتعلقة بالإرهاب. فعلى سبيل المثال، قد تشير تصريحات الاستنكار الغاضبة تجاه الإرهاب الفلسطيني، وعلى وجه حق، إلى جُبن من يدّعون أنهم مُحرِّرون، وإلى النتائج النفسية المُدمِّرة لعمليات التفجير الانتحارية على غير المقاتلين من الإسرائيليين. ويتمّ إظهارهم [الإسرائيليين] على أنهم «ضحايا أبرياء» يتم الاعتداء على مأمولهم المشروع بالأمن. كل هذه المخاوف هي حقيقية من حيث إنها مرتبطة بقدرة الأشخاص على العمل في المجتمع. لكن هنالك قليلين في الغرب ممن يُعبِّرون، وعلى نحو مماثل، عن غضب مُتعاطف تجاه حصيلة العنف اليومي الذي يُمارَس على الفلسطينيين بسبب الاحتلال العسكري من جانب إسرائيل. كما أن أعدادًا أقل هي التي تسأل نفسها عما إذا كان الأطفال الفلسطينيون يعانون من أضرار

(41) Asad, *Genealogies of Religion: Discipline and Reasons of Power in Christianity and Islam.*

نفسية بسبب القنابل التي تضرب أيٍ مبنى فلسطيني، في أي وقت من اليوم، ودون إشعار مسبق، وبناءً على شك إسرائيلي فحسب في وجود نشاط مُعادٍ في ذلك المقرّ. ويبدو [منطقيًا] أن ردّ الفعل الأخلاقي الذي يطالب بأن يشعر راكبو الحافلة [الإسرائيليون] بالأمان في طريقهم إلى المنزل وإلى عائلاتهم، وأقاربهم، وأصدقائهم، يستوجب أن يكون الآباء والأمهات قادرين على تأمين سلامة أبنائهم داخل المنزل، بعيدًا من الشوارع والاضطرابات. تعتمد الحرب الغربية على الإرهاب، وجزئيًا بسبب الاستشراق، على أوامر زجرية (injunctions) أخلاقية (ما يوازي الفتوى الشرعية) ضد العنف الكلي الذي يُمارّس على السكان المدنيين على أحد جانبي الانقسام الحضاري [الإسرائيليين في هذه الحال] الذي هو أيضًا انقسام سياسي. في المقابل، ثمة ناشطون يُحرِّضون مؤسسات السياسات الخارجية الغربية على تأييد العنف الشامل ضدّ المدنيين الفلسطينيين (المسلمين والمسيحيين على حدّ سواء) والمحتجزين على الجانب الآخر من الانقسام الحضاري.

القوة والشرعية في النظام العام الدولي

تتطلب ما بعد الاستعمارية درجة ما من البراعة في التفكير. وهي تبدأ بوجهات نظر عن الإمبراطورية والإمبريالية تتعارض مع البديهيات التخصصية القائمة. وعودة إلى كانط، فقد يكون الأوروبيون قد جرّبوا الإمبريالية كمشروع إيجابي. حتى إن التعبيرات البسيطة مثل (Pax Britannica) أي السلام البريطاني، تقترح بأن أولئك الذين يشتركون في بناء الإمبراطورية اعتقدوا بأن الإمبريالية تلبّي الاحتياجات والرغبات «المتروبوليتانية»، ومن ثم فهي تحقق قبولًا لها. وهذا التعبير، إضافة إلى تعبيرات غربية مشابهة تتعلق بالقوة، والأقوال المأثورة حول استخدام القوة، والأوامر الأخلاقية، أصبحت الآن مُشفَّرة كأخلاقيات دولية. ويُذَكِّرنا اليوم بعض المقاربات، كالمدرسة الإنكليزية، بأن الإمبراطورية والإمبريالية هما الجدّ الجيني [الوراثي] للنظام الدولي والأخلاقيات الدولية. وتبدأ ما بعد الاستعمارية أيضًا بالحقيقة البدهية بأن المؤسسات الأوروبية قد احتلّت مكانًا مركزيًا في تطوير مثل هذه المفاهيم كـ«النظام الدولي»،

و«الأخلاقيات الدولية»، و«القانون الدولي». لكنّ ما بعد الاستعمارية تطرح أسئلة عن النظام الدولي والقانون الدولي والأخلاقيات لا تمثل للحقائق المطلقة في التخصص ولا للمفاهيم التي وصلتنا والمتعلقة بالنقد وإصدار الأحكام. ومجددًا، فإن المفتاح إلى الاختلاف بعد الاستعماري يستند إلى حقيقة أن تجارب المَغزُوّين والمستعمَرين تتعارض مع تجارب الغُزاة والمستعمِرين. ففيما قد يستذكر الغُزاة والمستعمِرون السلامَ البريطاني، من بين حوادث أخرى، باعتباره البدايات التي لا تخلو من الأخطاء لمشروع مُتَسَام، فقد يستذكره المَغْزُوُّون والمستعمَرون بوصفه لحافًا/ غطاء يُخفي السيناريوهات الكابوسية التي عاشوها عبر الزمان والمكان.

منع الانتشار [النووي] من وجهة نظر ما بعد استعمارية

أرغب هنا، وعلى سبيل التوضيح، في أن أرسم مخططًا مبدئيًا موجزًا للردّ بعد الاستعماري على الانتهاكات المفترضة لمعاهدة حظر الانتشار النووي (Nuclear Non-Proliferation Treaty). إن فكرة أنه ينبغي منع انتشار الأسلحة النووية كانت تقريبًا مُرحّبًا بها كليًا من جانب ما يُسمّى بدول العالم الثالث. إلا أنها عبّرت عن مخاوفها تجاه صوغ الاتفاق ما أدى إلى مجموعتين منفصلتين من المحظورات تكمل إحداهما الأخرى: واحدةٌ ضدّ الانتشار العمودي (أو الزيادة في القدرات النووية ضمن الدول المُصرّح بها أنها نووية)، وأُخرى ضدّ الانتشار الأفقي (من دولة إلى دولة). وقد تمّ بشكل واسع تجاهل الحظر على الانتشار العمودي في الحوارات العامّة اليوم وذلك على حساب تسليط الضوء على عدم شرعية سعي الدول التي تسمّى بالدول المارقة للحصول على أسلحة نووية. وقد أشارت في بعض الأحيان مؤسسات مثل مشروع وسكونسن (the Wisconsin Project)، ومؤسسة كارنيغي للسلام الدولي (Carnegie Foundation for International Peace)، إلى التفاوت المتمثّل بتجاهل الانتشار العمودي، لكنها غالبًا ما تعزو خطر الأسلحة النووية على الجنس البشري إلى حيازتها من دول بعد استعمارية صغيرة «تخضع لحُكم سيئ». إلا أنك إذا كنت أفريقيًا مُتشبّعًا بتاريخ ضبط التسلّح، فقد يتراءى لك أن استخدام الحظر على أسلحة الدمار

الشامل كأداة سياسية تحت معاهدة حظر الانتشار، هو استخدام له ما يقاربه في معاهدة بروكسل لعام 1890 (Brussels Treaty). فقد حَظرّت تلك المعاهدة بيع الأسلحة على خلفية تعبئة الذخيرة (breechloaders) للدول الأفريقية التي تقع ما بين دائرتي العرض 20 درجة شمالًا و22 درجة جنوبًا[42]. وقد أتاح الرسم الخرائطي للحظر الفرصة لأنظمة الحُكم البيضاء في جنوب أفريقيا وللقوى الاستعمارية بتسليح نفسها بأسلحة لا يمكن الأفريقيين الحصول عليها خلال الحقبة المصيرية للاستعمار الرسمي عقب مؤتمر برلين لعام 1885، والذي رسم خطوط الامتداد الاستعماري الأوروبي في أفريقيا.

من هذا المنظور، فإن التبعية السياسية في النظرية الدولية وفي أنظمة الحُكم الدولية الحديثة تعتمد على استخدام العنف من جانب القلة التي تحتكر وسائل العنف ضدّ الأغلبية التي يجب أن تُحرَم تلك الوسائل محليًا (من أجل الأمن القومي) أو دوليًا (من أجل المصلحة القومية). ومع اقتران هذا الأمر باستخدامات الأسلحة الحديثة في الرُّقع الاستعمارية السابقة بعد الحربَين العالميتين، فليس من الجنون أن نؤكّد ما يلي: أن الأنظمة الدولية لضبط التسلح قد حافظت وبشكل كبير على الحالة السلمية في أوروبا وفي ما بين الدول الغربية لكنها أنذرت دائمًا «بحرب» هدّامة ضدّ الشعوب الأخرى، من الهند الصينية إلى أفريقيا إلى الشرق الأوسط. فما الذي على المرء أن يستنتجه من حذف [تناول] مثل هذه الحروب الهدّامة من جانب التصوّرات النظرية التخصصية كالواقعية والمؤسساتية الليبرالية الجديدة، وما الذي يمكن استنتاجه تحديدًا من مزاعمها بشأن موضوعيتها؟ ثمة إجابات عدة في الأوساط بعد الاستعمارية. فعلى سبيل المثال، المقترحات الواقعية التي تفوّض الدفاع عن المصلحة القومية من خلال احتكار الدولة لوسائل العنف واحتكارها لاستخدام العنف، تبدو للمنظّر بعد الاستعماري أنها خلاصة من السرديات عن الخلاص، والتي ليس لها غايات أو أهداف إلا بالنسبة إلى الدول القادرة على

(42) Daniel Headrick, *The Tools of Empire: Technology and European Imperialism in the Nineteenth Century* (Oxford: Oxford University Press, 1981).

الدخول في سباقٍ للتسلّح والراغبة في الدخول فيه، و/ أو الدول القادرة على السعي وراء «المصالح القومية» خارج أراضيها، والراغبة في السعي وراء تلك المصالح.

وحول تلك الأمور كالحدّ من الانتشار النووي، فإن ما بعد الاستعمارية، في أحسن الأحوال، مُتأرجحة بشأن تطبيقه في ظل الظروف الحالية؛ أي الفصل التعسّفي من جانب القلة حول من يجب عليه الحصول على أسلحة نووية ومن يجب عليه عدم الحصول عليها[43]. وفي هذا الشأن تحديدًا، يَعلق الناقد ما بعد الاستعماري بين موقفين لا يمكن الدفاع عن أي منهما[44]. فمن ناحية، تؤيد ما بعد الاستعمارية نظامًا دوليًا قهريًا يضمن بقاء البشرية بسلام وكرامة. وفي هذه الحالة، يجب على المرء أن يُعارض محاولات العالم الثالث الحصول على أسلحة نووية. ومن ناحية أخرى، فإن ما بعد الاستعمارية لا تتغاضى عن الهيمنة وأحادية الأطراف المتنكرة بزيّ المنطق العقلاني. وهنا ينبغي للمرء أن يحارب ردود الأفعال الهيمنية من جانب من يُطلق عليهم اسم العقلانيين والكونيين (universalists) الذين قد يُمَوِّهون المصالح ضيّقة الأفق على هيئة المصلحة العامة. ولا يمكن أن يأتي حلّ لهذه المعضلة إلا إذا - وعندما - يتم فضح/ تعرية اللغة الأخلاقية السياسية (ethico-political language) للقوى العظمى كلغة بالية وغير مشروعة. حتى ذلك الحين، ستحاول الكيانات التي كانت مستعمَرة سابقًا والقوى الأضعف أن تضمن مكانها الخاص بها في الاقتصاد العولمي للقوى. وفي هذه الأثناء، سيكون صعبًا على ما بعد الاستعمارية أن تدعم كليًا الحلول للمشكلات العالمية التي هي ليست بأي شكل من الأشكال حلولًا كونية.

---

(43) يشهد المرء اليوم انشقاقًا في النظام الدولي بشأن الأسلحة النووية. خُذ على سبيل المثال التصويت الذي جرى في شباط/ فبراير 2006 حول إيران. فقد كانت تلك أول مرّة في تاريخ الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي لم تتمكّن فيها الوكالة من التوصّل إلى إجماع على إدانة انتهاك واضح لمعاهدة حظر الانتشار. فمن بين الحكام الخمسة والثلاثين المُمثّلين للدول، سبعة وعشرون أيّدوا الإجراء، بينما عارضه ثلاثة، وامتنع خمسة عن التصويت. وفيما قد يجادَل بأنه كان يجب قبول أصوات المُعارضين، إلا أن امتناع جنوب أفريقيا والبرازيل كان مؤشرًا كبيرًا على شعور معيّن بالظلم.

(44) Arundhati Roy, «The End of Imagination,» *The Guardian*, 1/8/1998.

دراسة حالة: أزمة قناة السويس

توضح أزمة السويس الإرثَ المُبهم لتفكيك الاستعمار، وبهذه الصفة، فإن لها مضامين تتعلق بالأبدال بعد الاستعمارية للقوانين والأخلاقيات الدولية. فهي مبدئيًا توضح الرغبة في ديمومة السلطة الغربية على الآخرين بناءً على أنظمة حقيقيّة أعطت الشرعية الضمنية للعنف، وبناءً على قاعدة آمرة أجازت قانونًا تبعية الشعوب الأصلية للقوى الغربية. ووفقًا لأشيل مبيمبي[45] (Achille Mbembe)، فإن لهذه القاعدة [الأمر الملزم] أربع خصائص، وهي: (1) نظام استثناء سمح للغرب بأن يضع نفسه فوق القانون العام؛ (2) وأنظمة تاريخية من الامتيازات والحصانات التي تُمنح لصنّاع القرار الغربيين والأشخاص الغربيين؛ (3) والخلط بين الأخلاقية الدولية وبين الأوامر الزجرية الغربية التي تُفرض على الآخرين؛ (4) ودَوَران السيادة (circularity of sovereignty) التي من خلالها يتم نفي أو إلغاء سيادة الآخرين باستمرار من أجل إعطاء أولوية للأنظمة الدولية التي تم تشريعها من الغرب، والتي تؤكّد تفوّق القوى الغربية.

ثانيًا، يُظهر القرار الدولي لحلّ أزمة السويس الأسلوبَ الذي سعت من خلاله الولايات المتحدة إلى تحديث/إحياء تلك القاعدة بحيث تحسب حسابًا للحساسيات بعد الاستعمارية لكن من دون التخلّي عن تلك الوصيّة. وفي زمن أزمة السويس، ووجهت الولايات المتحدة بولاءات تجاه حلفائها - بريطانيا العظمى، وفرنسا، وإسرائيل - وبضرورة التنديد بغزو هنغاريا من جانب خصمها في الحرب الباردة، على اعتباره متناقضًا مع النظام العام لما بعد الحرب. وقد جاء الحلّ عندما اقترح ليستر بيرسون (Lester Pearson)، وزير الشؤون الخارجية الكندي، تشكيل قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة (United Nations Emergency Force) في السويس للحفاظ على الوضع السلمي بين القوى المتعارضة إلى أن يتم التوصل

(45) Achille Mbembe, *Postcolony* (Berkeley, CA: University of California Press, 2001).

إلى تسوية سياسية. وقد خرج الرئيس أيزنهاور من الأزمة مؤيِّدًا للقوات المناهضة للاستعمار في العالم الثالث مع حفاظه على تحالفاته التقليدية. وتاليًا، فحتى عندما اعتُبِر جمال عبد الناصر بطلًا في العالم الثالث، فإن نظام حُكمه لم يكن قادرًا على تحقيق نظام حوكمة بعد استعماري بديل كان مؤيدو عبد الناصر يرغبون بشدة في تشكيله ويروجون له، وكان ذلك تحذيرًا لأي شخص يدمج تفكيك الاستعمار ومناهضته بالنجاح بعد الاستعماري (postcolonial success).

خلفية أزمة السويس

كما ناقشنا سابقًا، نشأت [مدرسة] ما بعد الاستعمارية من خلال انقطاع زمني في الحداثة الأوروبية جاء بعد انتهاء الحُكم الاستعماري الرسمي. وقدْ سبق ذلك ظهور حركة مناهضة الاستعمارية (anti-colonialism)، أو معارَضة الاحتلال الاستعماري أو الإدارة الاستعمارية، إضافة إلى حركات أخرى مناهضة للإمبريالية، بما فيها المقاومة لما يُسمّى بالاختراق الاستعماري (colonial penetration). باختصار، فإن ما بعد الاستعمارية تؤشر إلى انحدار النظام الاستعماري الأوروبي و«الحقائق الإيمانية» المقترنة به. أما الترتيبات السياسية والجهات السياسية الفاعلة التي ظهرت كأبدال للقوة الغربية، فقد أعطت معنى للّحظة بعد الاستعمارية من خلال إعادة فحص الأسس الفكرية والسياسية والأخلاقية للاستعمارية. من الناحية السياسية، تُصِرّ ما بعد الاستعمارية على نظام دولي جديد يخلو من تركات الاستعمارية أو المؤسسات الاستعمارية. وكما تحققت اليوم، فإن لدى ما بعد الاستعمارية أهدافًا محدّدة يمكن تتبعها إلى مؤتمر باندونغ (Bandung Conference) في عام 1955، وإلى حركة عدم الانحياز (Non-Aligned Movement) لعام 1961، وحركة القارية الثلاثية (Tricontinentalism) الكوبية، من ضمن غيرها. وقد جمع مؤتمر باندونغ زعماء من أفريقيا، وآسيا، وأميركا اللاتينية تحت إشراف رئيس الوزراء الصيني تشو إن لاي (Chou En-Lai)، ورئيس الوزراء الهندي جواهر لال

نهرو (Jawaherlal Nehru)، والرئيس الإندونيسي سوكارنو (Sukarno). وكان هدف المؤتمر إزالة المظاهر الاستعمارية من الممارسات الدولية في المسائل المتعلقة بالسياسات الخارجية والتنمية. أما حركة عدم الانحياز، فقد كانت مكمِّلة لروح مؤتمر باندونغ من خلال إبراز حاجة مجتمع المصالح إلى أن ينهض بالهدف الوحيد المتمثِّل بالمساواة، والارتباط الحر(*) (free association)، والتبادلية (mutuality) في الشؤون الدولية. أخيرًا، فقد كانت فكرة القارية الثلاثية تتمثل في تطوير روح جديدة في القوة والذاتية للقارات الثلاث المعنيّة [آسيا، وأفريقيا، وأميركا اللاتينية] من خلال السياسة الخارجية.

انعكست هذه الأجندات والأجندات والمطالب السابقة لها جزئيًا في إعلان ميثاق الأمم المتحدة أن تقرير المصير هو أحد الأحجار الأساس للنظام الدولي. وقد أعطت دافعًا لقرارات جمال عبد الناصر، وآخرين ممن يسمّون بزعماء دول العالم الثالث، بما فيها قرار تأميم قناة السويس في عام 1956. مع ذلك، فإن معظم تفسيرات أزمة السويس تُخبِر قصة عن توازن القوى من جانب القوى العظمى، وعن التحالفات المضطربة للحرب الباردة، وعن التهوّر المُفتَرَض لقومية العالم الثالث. حتى إن هذه التفسيرات قد تشير إلى الحدث باسم حرب قناة السويس، وذلك لأن طموح عبد الناصر في تأميم قناة السويس قد نتجت عنه حرب عدوانية [عدوان ثلاثي] ضدّ مصر من جانب المملكة المتحدة، وفرنسا، وإسرائيل. أما الرواية الغربية السائدة عن الحوادث التي قادت إلى الحرب فهي مبنية على مُسلّمات بدهية بسيطة. ولتلخيص قصة طويلة، فقد تم تطوير قناة السويس بتوجيه من فرديناند دو ليسبس (Ferdinand de Lesseps)، بين عامي 1854 و1865، بناءً على عقد امتياز منحه إياه سعيد

(*) الارتباط الحرّ (free association) والذي يسمى أيضًا بالارتباط الحرّ للمنتجين، أو كما وصفه ماركس بأنه مجتمع الأفراد المترابطين بحرية، هو مصطلح تستخدمه الفلسفة الفوضوية [اللاسلطوية/ اللاحكوماتية] (anarchism) والماركسية، والشيوعية، ويشير إلى العلاقة بين الأفراد حيث لا وجود للدولة [للحكومة]، أو الطبقة الاجتماعية، أو السلطة، في مجتمع ألغى الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وهو يختلف عن مصطلح (free association) (التداعي الحرّ) في علم النفس والذي يشير إلى أسلوب التحليل النفسي الذي طوّره فرويد [المترجمة].

باشا الذي كان والي مصر آنذاك. وبدأت القناة بالعمل في الخامس عشر من كانون الأول/ ديسمبر عام 1858، وتم عقد اتفاق تخضع القناة بموجبه لإدارة شركة قناة السويس (The Suez Canal Company) (واسمها بالفرنسية Compagnie Universelle du Canal Maritime de Suez – الشركة العالمية لقناة السويس للسفن) لمدة 99 عامًا. وبموجب اتفاق أوروبي وأميركي، كان يفترض بالقناة أن تكون مفتوحة لجميع السفن من كل البلدان وفقًا لخطة رسمها المهندس النمساوي ألويس نيغريلّي (Alois Negrelli). وفي عام 1956، قرر جمال عبد الناصر، وهو قوميّ عربيّ ذو توجّهات يسارية، أو حتى أنه عروبيّ يؤمن بالوحدة لكل العرب، إبطال النظام الذي يحكم قناة السويس. وقد كان الغرب يصور عبد الناصر في ذلك الحين حليفًا للاتحاد السوفياتي. وقد قيل عن عبد الناصر إن لديه طموحًا متهوّرًا واعتبارًا قليلًا للخفايا الدقيقة للقانون الدولي. واعتَبرت هذه الرواية، أن بريطانيا وفرنسا كانتا مُلزَمتين بالردّ على أفعال عبد الناصر، وأن ذلك كان أمرًا مفروغًا منه، ولو كان ذلك فحسب من أجل ردع أفعال مُشابهة لقوى تعديلية [تريد تغيير الوقائع التي فرضها الاستعمار (revisionists)] أخرى في العالم الثالث. وهكذا، فقد امتعضت بريطانيا وفرنسا من قرار عبد الناصر تأميم إدارة القناة. وكانت إسرائيل قلقة بشأن حقّ عبور السفن المتجهة إلى ميناء إيلات.

وتفترض الرواية المذكورة آنفًا أن ردات أفعال القوّتين الكُبريين آنذاك – وهُما الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي – كانت تصرفات منطقية وأفعالًا حساسة في التوازن. ومن ثمّ، فقد كانت الولايات المتحدة الأميركية حليفة في الناتو لفرنسا وبريطانيا، لكن وفقًا للخطط السياسية الجغرافية للحرب الباردة، كانت الأزمة الهنغارية ساحةً تسمح قِتال القوة السوفياتية بفعالية أكبر. وكانت الولايات المتحدة الأميركية أيضًا مُعرّضة لإحراج مُحتمل في علاقاتها العامة مع العالم الثالث إذا ما انتقدت التدخل العسكري للاتحاد السوفياتي في هنغاريا، بينما هي تتغاضى عن التدخل العسكري للقوى الاستعمارية السابقة في أحد أقاليمها السابقة.

وكان الاتحاد السوفياتي متحالفًا مع مصر لكن كانت لديه مخاوف أكبر بشأن الأزمة الهنغارية التي هدّدت فكرة الشيوعية ذاتها. ومن أجل أن يُظهر الاتحاد السوفياتي اتساقًا في إرسال قوّاته العسكرية دفاعًا عن حلفائه، فقد أعطى السوفيات أيضًا وعدًا بالدفاع عن مصر. وفي النهاية، كانت العملية الفرنسية - البريطانية - الإسرائيلية للسيطرة على القناة فائقة النجاح من وجهة نظر عسكرية، ولكن من منظور سياسي جغرافي، أثبتت العملية أنها كارثة دبلوماسية وأيديولوجية لبريطانيا وفرنسا. وكذلك كان الحال بالنسبة إلى الاحتلال الإسرائيلي لسيناء المصرية.

التشكيك في التصوّرات التقليدية لأزمة السويس

إن هذه القراءة واسعة التداول ترضي الواقعيين وآخرين، لكنها بعيدة قليلًا عن القضايا الرئيسة التي تشكّل أساسًا لسيطرة مصر على قناة السويس. فما بعد الاستعمارية تَعتَبر أن خطاب [الدول الغربية] حول اتفاقات السويس ليس مُحصّنًا ضد التشكيك فيه، وتَرى أنّ قرار بريطانيا وفرنسا وإسرائيل في شنّ حرب على مصر كان قرارًا غير منطقيّ، وسخيفًا، وطائشًا بطريقته الخاصة. وكي نوضّح ذلك، تخيّل كاتبًا ما، ولديه طالب يَدْرُس مادّة مدخل في القانون الدولي التي يُدرِّس هذا الكاتب فيها موضوع الأنظمة المسيطرة على الممرات المائية. والطالب هذا هو من غينيا التي حصلت على استقلالها من فرنسا منذ أقل من عقدين من الزمان. أما الأستاذ، وهو فرنسي، فيكتب على اللوح أسماء ثلاث قنوات، هي: قناة السويس، وقناة بنما، وقناة كِيْل (قناة الإمبراطور فيلهِلم). ومن ثم يُصرّح بِثقة، أنه وعلى الرغم من أنها تقع كليًا ضمن الأراضي المصرية، إلا أن قناة السويس ممرٌ دولي، وأن قناة بنما التي تجتاح دولة بنما، هي فعليًا قناة أميركية. أما قناة كِيْل، فهي ممتلكات ألمانية ذلك أنها تقع في ألمانيا. ويمكنك أن تتخيّل أن الأستاذ، إذا ما أراد أن يُعبِّر عن احترام القانون الدولي، قد كان مخطئًا. فحيثما رأى الأستاذ يقينًا معياريًا في ما يتعلق بالقوانين، فقد رأى هذا الطالب وأصدقاؤه غطرسة وتعجرفًا استعماريَّين. ولم يكن في مقدورنا أن نستوعب الجدال الذي يقول إن ألمانيا طالبت بحقّ ملكية

قناة كِيْل بسبب موقعها، لكن مصر لا يمكنها المطالبة بالسويس في ضوء المفاهيم الاستعمارية. وقد كُنّا مغتاظين بشدّة، عندما ذَكر أستاذ القانون، وبعبارة غير حكيمة منه، أن أعمال حفر قناة السويس كانت غالبًا نتيجة للعمالة الجبرية للمصريين الفقراء. وكان يمكن كل طالب في الصف أن يتذكّر أن المعاهدات المجحِفة، والعمالة الجبرية أو عمالة العبيد، والأنظمة الدولية التمييزيّة، كانت في الواقع السمة المميّزة للاستعمارية!

وقد بدا لنا أن تدويل قناة السويس تحت إدارة أوروبية خاصّة [من القطاع الخاص] هو ردّة في اتجاه المفاهيم الأوروبية في السيادة الإمبريالية. وهكذا، فيما كان يُفترض بنا أن نستشيط غضبًا بسبب مغامرة عبد الناصر، فقد تمنّينا لو أننا كُنّا موجودين هناك حتى نهلل له. فقد كان عبد الناصر في الواقع مُصيبًا في أن خطاب الاتفاقات الاستعمارية وروحها غير متّسقَيْن مع مفهوم ما بعد الحرب في حق تقرير المصير. وفي هذه المنافسة بعد الاستعمارية، كان عبد الناصر لوحده. كما أنه لم يكن أمرًا يتفرّد به هذا الظرف في أن القوى الاستعمارية السابقة حاولت الحفاظ على الامتيازات الاستعمارية في وجه المطالبات المصرية. فعبد الناصر كان قد سبقه محمد مصدّق في إيران في عام 1953 والذي أُزيح عن الحُكم من شاه إيران محمد رضا بهلوي، والقوى المناصرة للمَلكية، في انقلاب قادته وكالتا الاستخبارات البريطانية والأميركية. وقد كانت خطيئته هي رغبته في إعادة التفاوض بشأن الصفقات النفطية التي أبرمت في مطلع القرن والتي أعطت الشركات البريطانية سيطرة على النفط الإيراني. وعلى الرغم من ذلك، فقد تلا مُصدّق وعبد الناصر عديدٌ من زعماء دول العالم الثالث وحركات من أفريقيا إلى آسيا، وأميركا اللاتينية. ومهما بدت اليوم منظّمة الدول المصدِّرة للنفط (أوبك) تعج بالفساد، إلا أن تأسيسها كان مرتبطًا جزئيًا بالتمرّد بعد الاستعماري على مثل هذه الأشكال الاستعمارية المترسبة التي تظهر في الأنظمة الدولية المسيطرة على الممرات المائية.

قد تتساءل عن السبب الذي يجعل محاضرة بسيطة كهذه تؤدي

إلى الإساءة لأيٍّ كان، لكنك ستكون مخطئًا في التفكير في أن تبريرات المعاهدات المجحفة، والعمالة الجبرية أو عمالة العبيد، والأنظمة الدولية التمييزية، هي مجرّد أفعال سياسية تمّت ممارستها على سبيل ملاءمتها ونفعيتها. ذلك أن القضية ليست على هذا النحو. فهذه الأفعال كانت مغروسة بطرائق محددة في التفكير وفي كيفية الارتباط بالعالم، والتي كانت شائعة بين النُّخَب الأوروبية والغربية. وقد تغاضى الفلاسفة والمنظّرون السياسيون عن مثل هذه الأفعال وعن العمليات المرتبطة بها من خلال تعبيرات المُلكية المتعلقة بالمجتمع والقانون؛ وبالعمالة والممتلكات؛ وبالمنطق العقلاني والمشاعر الأخلاقية. ومنذ القرن السابع عشر، طَوَّر المفكّرون الأوروبيون، بمن فيهم الفلاسفة الفرنسيون، والنفعيون البريطانيون، أنماطًا لفهم المجتمعات ومؤسساتها باعتبارها أساسًا للأهليات والاستحقاقات. أما طرائق الفهم هذه فهي مُعقّدة، وهي في بعض الأحيان مُتناقضة، وخارج هدف هذه المقدّمة. لكن للتفصيل في موضوع سابق، فقد كانت طرائق الفهم هذه تستند إلى علاقات مُفترَضة تربط الشعوب بالأراضي والاقتصاد، وكانت هذه الافتراضات تقود إلى استنتاجات تفيد بأن «الشعوب الأصلية» لم يكن لديها روابط معنوية وثيقة بالأرض، بحيث تؤدي إلى ملكيتهم لها. وقد كانت الرؤية المركزية هي أن «الشعوب الأصلية» كانت أقلّ دأبًا ونشاطًا وكان ينقصها العقل لإدراك المصلحة العامّة كما ينبغي. في المقابل، فقد افتُرِض أن الأوروبيين موهوبون بالعقل بحيث يبرعون في النشاط والعمل الدؤوب، ويطمحون إلى ملكية الأراضي، وتدفعهم الدوافع النبيلة. وقد كان يُفترض بهم جلب العِلم والقيم إلى أولئك الأقل حظًا، حتى ولو كان ذلك بالإكراه. لذلك فقد كان في إمكان الغربي أن ينتزع امتيازًا من الوالي الخاضع للغرب، ويُجنِّد عمالة جبرية لحفر قناة، ويجني أموالًا من وراء ذلك، ويسمّي ذلك منفعة عامة. وفي ضوء ذلك، فقد أَبْطَلَت الخطوة التي اتخذها عبد الناصر، وبضربة واحدة، الافتراضاتِ الأوروبية التي دامت قرونًا، والمتعلقة بعلاقات الشعوب «الأصلية» بالطبيعة (أو ببيئتها) من خلال المطالبة بالحقوق المصرية في القناة. وقد كانت هذه الافتراضات، التي تم

صوغها بأسلوب بليغ من أمثال جون لوك ومونتسكيو (Montesquieu)، أساسًا لمطالب أوروبا في السيادة والمُلكية خارج إقليمها.

لم تختفِ هذه التبريرات من السرديات التخصصية اليوم. فحيثما كان ملائمًا، تبنّى تخصص العلاقات الدولية حماقات الإمبريالية السالفة وتبريراتها بوصفها [حق] ممارسة للدولة. وليس من غير الشائع أن تصادف مُسلّمةً تقول إن القوى العظمى لديها النفوذ الأكبر في العالم، وتاليًا يجب أن يكون لديها استعداد لاستخدام قدراتها من أجل دفع الوجود الدولي في اتجاهات معيّنة. ويتم إعطاء هذا التأكيد من دون التشكيك في الطريقة التي يستخدم فيها بعض القوى العظمى نفوذه ومن دون التشكيك في الوسائل والغايات التي توظف القوى العظمى قدراتها لأجلها. ولحسن الحظ، فإن عددًا معتبرًا من الأقليات ضمن مواطني القوى العظمى متشكك نوعًا ما في الحكمة المُتضمَّنة في مثل هذه الادعاءات[46]. ومن وجهة نظر ما بعد بنيوية، فإن مثل هذه البدهيات تستحضر، وكردّة فعل انعكاسية، ذكرياتٍ في أشكال التحيّز، والتمييز، والحرمان. وفي مثل تلك الحالات، يبدو التخصص أداة للدولة، أكثر من كونه عِلمًا.

كتاب سيبا غروفوغوي بعنوان ما وراء التمركز الأوروبي والفوضى[47]

تَظهر ما بعد الاستعمارية في جميع الرّقع التي كانت سابقًا تخضع للاستعمار، وتنطبق بشكل متساوٍ على التاريخ، والفلسفة،

(46) للمزيد حول الحداثة، والذاتية، والعنف، انظر: Richard Ashley, «The Geopolitics of Geopolitical Space: Towards a Critical Social Theory of International Politics,» *Alternatives*, vol. 12, no. 4 (1987); David Campbell and Michael Dillon, *The Political Subject of Violence* (Manchester: Manchester University Press, 1993), Chris Brown, «The Modern Requirement?: Reflections on Normative International Theory in a Post-Western World,» *Millennium: Journal of International Studies*, vol. 17, no. 2 (1988).

(47) Siba N'Zatioula Grovogui, *Beyond Eurocentrism and Anarchy: Memories of International Order and Institutions* (New York: Palgrave Macmillan, 2006).

وعلم الاجتماع، وعلم النفس، إلا أنها لا تنطبق بشكل تقليدي على العلوم السياسية وتخصص العلاقات الدولية. لذا، سأستخدم للتوضيح كتابي **ما وراء التمركز الأوروبي والفوضى**[48] (*Beyond Eurocentrism and Anarchy*). يعيد هذا الكتاب النظر في الأسس الإبستيمولوجية والأنطولوجية للمقاربات التخصصية في تخصص العلاقات الدولية من خلال دراسة المداخلات في الفكر المتعلق بالنظام الدولي من طريق مجموعة من الموضوعات (ما بعد) الاستعمارية في السياق المتعلق بفرنسا. وتُغطي الدراسةُ المدة بين عامي 1939 و1950، عندما كانت القوى الاستعمارية الأوروبية مُستغرِقة في الشك الذاتي. وفضلاً عن القوميين المتشددين، فقد آمن قليل من الأوروبيين بصدق بأن المؤسسات، والقيم، والعلوم الغربية وحدها تستطيع ترميم العالم. وعلاوة على ذلك، كانت القوى الاستعمارية قد دخلت الحرب متضرّعة للشعوب المستعمَرة للمساعدة مقابل وعودها بإصلاحات استعمارية بعد الحرب. ولأول مرة، كان الغربيون منفتحين على أفكار جديدة في إعادة إحياء أنفسهم وإعادة تشكيل النظام العالمي.

وقد ذهبت فرنسا إلى أبعد مدى في التجارب السياسية. ففي عام 1944، اقترحت اتحادًا دستوريًا كاملًا للدولة الأم [المُستعمِرة] والمستعمَرات التابعة لها، يشتمل على ثلاث هيئات تشريعية تتضمّن مقاعد ممثلة للشعوب المستعمَرة. وكان القصد من الاتحاد أن يبني جسورًا بين العوالم الأخلاقية والثقافية، وأن يخلق مجتمعًا جديدًا لا تُفرّقه الاستعمارية، والظلم العرقي، وعدم الاستقرار الاقتصادي والشخصي. وقد فتح الاتحاد آفاقًا أيديولوجية وسياسية للتأمّلات والمداولات الأخلاقية حول طبيعة، ومكان، ومعنى السيادة، والمُواطنة، والأرض.

(48) المصدر نفسه.

أمّا فئة المتطوِّرين (the évolué) – وهي فئة متميِّزة من الأشخاص ممن يتحدرون من الشعوب المستعمَرة الذين مُنحوا مكانة خاصّة تحت الحُكم الاستعماري الفرنسي بسبب تعليمهم، أو أدوارهم، أو مناصبهم – فقد مارست دورًا حاسمًا، ليس في إعادة تعريف أهداف الحرب من أجل التضامن الأفريقي وحسب، بل أيضًا في إعادة تعريف المؤسسات الفرنسية. ومن بين هؤلاء فيليكس إيبويه (Félix Éboué) الذي رسم الطريق المؤسسي الذي سلكه شارل ديغول (Charles de Gaulle) ومؤيّدوه انتقالًا من الحركات المُنشقّة إلى حركات المقاومة. ولاحقًا لجمود الحياة العامة عقب خزي الهزيمة، دعّم المتطوِّرون (évolué) السُّود المقاومةَ الفرنسية، حيث كانوا يشكّلون نواةً للشبكات المناهضة للحروب في المستعمَرات، كما قدّموا اللغة التي يمكن من خلالها تحدّي الدولة والحفاظ على الشرعية. أخيرًا، فقد برز المتطوِّرون باعتبارهم المُحَكِّمين الأساسيين في التخاصمات [القضائية] والتحاورات المتروبوليتانية بشأن رموز مرحلة ما بعد الحرب ومؤسساتها، وهي: الهوية، والسيادة، والدولة، والأمة، والجمهورية، والإمبراطورية، وتاليًا الولاء والوطنية، والانشقاق والخيانة، والحرية والديمقراطية. أما الرؤية التي قدّمها هؤلاء المفكّرون السّود والمتعلقة بالفاعلية الأخلاقية (moral agency)، والذاتية، والتضامن، والمصالح الجماعية، فقد تنافست مع الرؤية الخاصة باليسار الفرنسي، والإدارتين الأميركيتين لفرانكلين روزفلت وهاري ترومان، والحكومة الفيشية (Vichy government) والمقاومة الفرنسية. وتختلف الرؤية الكوزموبوليتانية المنطوية عليها [رؤية المفكرين السود] عن المفاهيم المُستمدّة من التنويرية. فهي تُشير إلى آفاق أخلاقية جديرة بالتقدير كبديل لتلك التي أُسِّس عليها النظام الدولي الحالي، وبذلك فهي تفتح أبوابًا للطرائق البديلة في تخيُّل السياسة العالمية.

الاستنتاج

إن لدى ما بعد الاستعمارية بُعدًا نقديًا بنائيًا؛ وهو أنها لا تبحث عن نقاط التقاء فحسب على مستوياتٍ من الفهم للمعايير الموجودة مسبقًا. فما بعد الاستعمارية تطمح إلى إنتاج أشكال جديدة من السياسة وفقًا لأشكال فهم ظرفية وتعاطفية لمسارات المجتمعات الإنسانية. وبهذا المعنى، فإن ما بعد الاستعمارية تنقل رسالة بالإحساس [بتوافر] الاحتمالات الأخلاقية والسياسية عقب [نهاية] الاستعمارية. وهي تحبّذ روحًا أخلاقية من المساواتية، والعدالة الاجتماعية، والتضامن. ولديها إيمان بمنطقيتها وآدابها الأخلاقية الخاصة بها[49]. كما أن ما بعد الاستعمارية واثقة بشأن مسؤوليتها وواجبها تجاه الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي. وفي الواقع، فإن ما بعد الاستعمارية تطمح إلى نوع مختلف من الكونية (universalism)، وهو نوع مبني على تحاورات وتخاصمات مختلفة في ما بين الكيانات السياسية المتنوعة، بهدف الوصول إلى اتفاق أدائي فاعل بشأن المسائل التي تحظى باهتمام عالمي. ويختلف هذا النوع من الكونية عن تلك التي تَنتج عن الأوامر الزجرية الكونية الصادرة عن التابعين الواثقين من أنفسهم.

في هذا الخصوص، تحافظ ما بعد الاستعمارية على مواقفها المتساوقة تجاه السياسة، وهذه المواقف لا تُفرِّق بين المجال المَحلّي، والقومي، والدولي. ففي المجال الدولي، تُدرك ما بعد الاستعمارية فشلَ القوى الاستعمارية في دمج الدول المتحررة من الاستعمار في عمليات صنع القرار الخاصة بالمنظومة الدولية (international system). إلا أن تأرجح ما بعد الاستعمارية حول هذه المسائل ومسائل أخرى في الأخلاقيات الدولية لا ينبع من رفض قطعي للمنظومات الفكرية، سواء أكانت العقلانية (rationalism)، أم الكونية (universalism)، أم الإنسانية (humanism)، أم الليبرالية (liberalism)، وما شابهها. فكراهية المدرسة بعد الاستعمارية موجهة نحو الرغبة الإمبريالية في الهيمنة، أو نحو تطلعاتها للقيام من جانب واحد بوضع شروط وقواعد للسياسة والثقافة؛ و/ أو للقيام منفردة بالفصل في المُخرجات الدولية؛ و/ أو لتوجيه المعرفة وذاكرة

(49) Scott, *Refashioning Futures: Criticism after Postcoloniality*.

العلاقات الدولية. أما في المجال المحلي، فما بعد الاستعمارية تستنكر أيضًا، وبالقدر نفسه من القوة، إخفاق النخب بعد الاستعمارية في دمج المواطنين الشركاء (co-citizens) – و/أو التشكيلات الاجتماعية والثقافية المحلية – في الهياكل الديمقراطية للحوكمة ضمن الدولة. وبناء عليه، فإن ما بعد الاستعمارية هي شرح واسع للنماذج الحالية في السياسة، والاقتصاد، وآداب التعامل.

في كلتا الحالتين، يجب على ما بعد الاستعمارية أن تواجه أنواع القلق المتعلقة بالبقاء والتي تبرز في ما بين التابعين في أي سياق غير ثابت وغير أكيد، وأكرر أنه بدلًا من معارضتها لها، فإن ما بعد الاستعمارية تتبنّى تلك التدفقات المتقلبة والفرص التي تنتج عنها، بما فيها تهجين الثقافة والهوية[50]. ومن أجل أن تفعل ذلك، ينبغي لما بعد الاستعمارية أن تعيد التفكير في الحدود بين الذات والآخرين[51]، وعليها كذلك أن تعترف بالتقريب الثقافي (transculturation) باعتباره عملية تاريخية حتمية[52]. وهكذا، تسعى ما بعد الاستعمارية إلى الاتصال بالعناصر التقدّمية في موطنها وفي عواصم الدول الاستعمارية السابقة كي تقوم على نحو بنّاء بإشراك مجالي الثقافة والهوية للقضاء على العنف و/أو الهروب من الإرث الإشكالي للهيمنة الطبقية، والإقصاء الجندري، والتسلط الاستعماري، والاستغلال الرأسمالي[53]. وجميع هذه الموضوعات حاضرة في فكر ما بعد الاستعمارية كأركان للإيمان أو إعلان عن الإيمان بها. أما النظام العام (order) بعد الاستعماري الذي تصوّرته ما بعد الاستعمارية فسيكون أكثر شمولية وتعاطفًا. وسيكون هذا العالَم المُستقبلي مبنيًا على التسامح تجاه النقد الذاتي ونقد الذات من الآخرين؛ وعلى تبجيل الظرفية والتدفقات التاريخية؛ وعلى أشكال فهم أكثر حركية للقيم، وآداب التعامل، والمصلحة العامة. إنكم لن تعترضوا على مثل هذا العالم، أليس كذلك؟ إن لم يكن الأمر كذلك، فعليكم دائمًا أن تفتحوا عقولكم للاحتمالات الجديدة (والعادلة)!

---

(50) Bhabha, *The Location of Culture.*

(51) Anzuldua, *Borderlands/La Frontiera: The New Mestiza.*

(52) Moreiras, *The Exhaustion of Difference: The Politics of Latin American Cultural Studies.*

(53) Scott, *Refashioning Futures: Criticism after Postcoloniality.*

أسئلة

1. لماذا توجد صعوبة في تعريف «ما بعد الاستعمارية» بوصفها ظاهرة وفي تحديدها بدقّة بوصفها تقليدًا فكريًا نظريًا منفردًا؟

2. ما هو تعريف المؤلف لما بعد الاستعمارية؟

3. ما هي بعض أهداف الأجندات بعد الاستعمارية؟

4. كيف تقارب ما بعد الاستعمارية «الحقيقة» و«المعرفة»؟

5. ناقش النقد بعد الاستعماري لإيمانويل كانط والنظريات اللاحقة المبنية على أعمال هذا المُنَظِّر.

6. ما هو الاعتراض بعد الاستعماري على «حقوق الإنسان» كـ«قيَم كونية»؟

7. كيف يوضح كتاب إدوارد سعيد، وعنوانه الاستشراق، العلاقةَ بين أوروبا والشرق، وكيف يشرحها؟

8. صِف العلاقة بين الاستشراق والخطابات المتعلقة بالإرهاب بما فيها «الحرب على الإرهاب».

9. كيف يقوم ردّ ما بعد الاستعمارية على معاهدة حظر الانتشار بتوضيح رأي ما بعد الاستعمارية في الأفكار الغربية عن الأخلاقيات الدولية والقانون الدولي؟

10. ما أهمية تدويل قناة السويس بالنسبة إلى ما بعد الاستعمارية؟

11. ما هي المقاربة بعد الاستعمارية للمستقبل؟

12. قارن المقاربات التالية: النزعة الدولية الليبرالية (liberal internationalism)، والبنائية، وما بعد الاستعمارية؟

■ Biswas, Shampa. «"Nuclear Apartheid" as Political Position: Race as a Postcolonial Resource?.» *Alternatives: Global, Local, Political:* vol. 26, no. 4, 2001. p. 485 (38).

شامبا بيسواس (2001)، «"التفرقة النووية" كموقف سياسي: العرق بوصفه مصدرًا ما بعد استعماري؟»، [مجلة] البدائل: عولمية، محلية، سياسية.

تكمل هذه المقالة المناقشة التي تدور حول إرث الاستعمارية المتمثل بمعاهدة حظر الانتشار.

■ Chowdry, Geeta and Sheila Nair (eds.). *Power, Postcolonialism and International Relations: Reading Race, Gender and Class.* London and New York: Routledge, 2002 (Advances in International Relations and Global Politics).

غيتا تشاودري، وشيلا ناير (2002)، القوة، وما بعد الاستعمارية، والعلاقات الدولية: قراءة في العرق، والجندر، والطبقة الاجتماعية.

تغطّي مجموعة المقالات المنتقاة هذه طائفة واسعة من الموضوعات المعاصرة في تخصص العلاقات الدولية، ابتداءً من الأسئلة المتعلقة بالعلمانية، إلى الحوارات الأخيرة حول مستقبل حقوق الإنسان.

■ Darby, Philipp. *At the Edge of International Relations: Postcolonialism, Gender and Dependency.* Cambridge, MA: Continuum International Publishing Group, 2000.

بايز داربي (2000)، على حافة العلاقات الدولة: ما بعد الاستعمارية، والجندر، والاعتمادية.

يهتم هذا الكتاب بالكيفية التي يساهم من خلالها المنظور بعد الاستعماري في الأعراف التقليدية لنظرية العلاقات الدولية، ويتحدّاها.

■ Doty, Roxanne L. *Imperial Encounters: The Politics of Representation in North-South Relations.* Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 1996.

روكسان لِن دوتّي (1996)، **مواجهات إمبريالية: سياسات التمثيل في العلاقات الشمالية - الجنوبية.**

يلفت هذا الكتاب الانتباه إلى الطريقة التي تتأثر بها صناعة السياسات بالتمثيلات الثقافية والعرقية، وكيف أن هذه التمثيلات تسبق صنع السياسات. وتأخذ دوتي موقفًا يقول إن السياسة في جوهرها تأويلية.

- Grovogui, Siba N'Zatioula. *Beyond Eurocentrism and Anarchy: Memories of International Order and Institutions.* New York: Palgrave Macmillan, 2006.

سيبا غروفوغوي (2006)، **ما بعد التمركز الأوروبي والفوضى: مذكرات في النظام الدولي والمؤسسات الدولية.**

يعيد هذا الكتاب النظر في المواجهة، في حقبة ما بعد الحرب، بين مجموعة من المفكرين الأفارقة الفرنسيين والنخبة الغربية، بوصفها دليلًا على أهمية المنظور العولمي والمبهم في تخصص العلاقات الدولية.

- Krishna, Sankaran. *Postcolonial Insecurities: India, Sri Lanka, and the Question of Nationhood.* Minneapolis: University of Minnesota, 1999 (Borderlines Series).

سانكاران كريشنا (1999)، **انعدام الأمن بعد الاستعماري: الهند، وسريلانكا، ومسألة القومية.**

يخاطب هذا الكتاب مسألة الأمة وتشكيل الدولة بوصفها مشروعًا سياسيًا وأخلاقيًا.

- Soguk, Nevzat. *States and Strangers: Refugees and Displacements of Statecraft.* Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 1999.

سوغوك نيفزات (1999)، **الدول والغرباء: اللاجئون وتحويل إدارة شؤون الدولة.**

هذا الكتاب هو عمل مهمّ في الطرائق التي يقوم من خلالها مفهوم اللاجئين

وقوانين اللاجئين بتحدّي المفاهيم التقليدية في تخصص العلاقات الدولية مثل الدولة والمواطنين.

■ Spivak, Gayatri Chakravorty. *A Critique of Postcolonial Reason: Toward a History of the Vanishing Present.* Cambridge: Harvard University Press, 1999.

غاياتري سبيفاك (1999)، نقد للمنطق العقلاني ما بعد الاستعماري: نحو تاريخ عن الحاضر المتلاشي.

يزوّدنا هذا العمل المقسّم بين الفلسفة، والأدب، والتاريخ، والثقافة، برؤية شاملة في مفارقتي الاستعمارية وما بعد الاستعمارية في النظام الفكري الغربي، وفي جدواه بالنسبة إلى السياسة المعاصرة وآداب التعامل.

مواقع إلكترونية مهمّة [باللغة الإنكليزية]

- دراسات بعد استعمارية على موقع جامعة إيموري (Emory University)، <http://www.english.emory.edu/bahri/contents.html>.
- إدوارد سعيد، <http://www.sun3.lib.uci.edu/~scctr/wellbeck/said/index.html>

قم بزيارة مركز المصادر الإلكتروني المرافق لهذا الكتاب للمزيد من المواد الإضافية الشائقة، <http://www.oxfordtextbooks.co.uk/orc/dunne2e/>.

الفصل الثالث عشر

النظرية الخضراء

Green Theory

روبن إكيرسلي (ROBYN ECKERSLEY)

محتويات الفصل

دليل القارئ

يستكشف هذا الفصل الطرائق التي أثّرت من خلالها الاهتمامات البيئية في نظرية العلاقات الدولية، ويضع بين أيدينا مُقدِّمة موجزة للأزمة البيئية وبروز التنظير الأخضر في العلوم الاجتماعية والإنسانية عمومًا، مُنَـوِّهًا بتزايد توجهها الدولي، ومن ثم يتتبع وضع القضايا البيئية والتفكير الأخضر في نظرية العلاقات الدولية وأثرهما فيها. ويُظهر كيف أن النظريات الأرثوذكسية (التقليدية المتشددة) في تخصص العلاقات الدولية، كالواقعية الجديدة والليبرالية

الجديدة[1] مثلًا، قد صاغت المشكلات البيئية فقط كـ «مجال جديد من القضايا» يمكن مقاربته من خلال أُطرٍ نظرية قائمة من قبل. وتُقارَن هذه المقاربات بنظرية العلاقات الدولية الخضراء (green IR theory) التي تتحدّى إطار العمل المتمركز حول الدولة، والتحليل العقلاني، والعمى البيئي عند النظريات الأرثوذكسية في العلاقات الدولية، حيث يُقدِّم الفصل طائفة من التأويلات الخضراء الجديدة للعدالة الدولية، والتنمية، والحداثة، والأمن. وفي دراسة الحالة، تتم دراسة التغيّر المناخي لتسليط الضوء على تنوع المقاربات النظرية، بما في ذلك تميّز المقاربات الخضراء في فهم التغيّر المناخي العالمي.

---

(1) كما في الفصول الأخرى في الكتاب، فإني أستخدم هنا تعبير الليبرالية الجديدة (neoliberalism) كاختصار للمؤسساتية الليبرالية الجديدة (neoliberal institutionalism) لكونها مرادفة لما يسميه جون ميرشايمر (في الفصل الرابع) الواقعية البنيوية (structural realism).

مقدمة

لم تكن المشكلات البيئية شاغلًا رئيسًا قط في تخصص العلاقات الدولية الذي ركّز تقليديًا على مسائل تتعلق بـ«السياسة العليا» كالأمن والصراعات بين الدول مثلًا. إلا أن التصاعد في المشكلات البيئية عبر الحدود اعتبارًا من عام 1970 وما بعده قد رأى انبثاقًا لتخصص فرعي مُكرَّس في تخصص العلاقات الدولية يُعنى بالتعاون البيئي الدولي، ويركّز مبدئيًا على إدارة مصادر المُلكيات المُشتركة (common pool resources) كأنظمة الأنهار الرئيسة، والمحيطات، والغلاف الجوي. وقد نما هذا المجال البحثي بخطى سريعة منذ ذلك الحين مع تزايد الاعتمادية الاقتصادية والبيئية المتبادلة عولميًا، وبروز مشكلات تتفرّد بكونها بيئية عولمية، كالتغيّر المناخي، وتضاؤل طبقة الأوزون، وتآكل التنوع الحيوي. وقد ركز معظم الأبحاث على دراسة منظومات الحُكم البيئية(*) (environmental regimes)، بدايةً بالإطار النظري الناشئ لليبرالية الجديدة، والذي قارب مسألة البيئة فقط على أنها «مجال جديد من القضايا»، أو مشكلة سياسية جديدة، بدلًا من التعامل معها كتحدٍّ نظريٍّ جديد.

إلا أنه ومع حلول العقود الأخيرة من القرن العشرين، برزت مجموعة متنامية من النظريات الخضراء التي شكّكت ببعض الافتراضات الأساسية لتخصص العلاقات الدولية، وبوحدات الدراسة الخاصة به، وبأطر تحليله، وبقيمه الضمنية. ومثلما أظهرت الخطابات النسوية التي نشأت من خارج تخصص العلاقات الدولية الجهل الجندري في معظم نظرية العلاقات الدولية

(*) نستخدم هنا مصطلح منظومة الحُكم البيئية (environmental regime)، حتى لا يتم الخلط بينه وبين مصطلح النظام البيئي (ecological system) [المترجمة].

(نوقش في الفصل العاشر)، فقد ساعدت نظرية العلاقات الدولية الخضراء في إظهار ما يمكن أن يسمّى بالعمى [الجهل] البيئي عند نظرية العلاقات الدولية، وذلك من خلال استنادها إلى خطابات خضراء من خارج تخصص العلاقات الدولية تتميز بأنها خطابات أكثر راديكالية. وكون النظرية الخضراء قد نشأت أساسًا من نقدٍ للمقاربات العقلانية السائدة (خصوصًا الواقعية الجديدة أو الواقعية البنيوية التي تم استعراضها في الفصل الرابع، والليبرالية الجديدة التي نوقشت في الفصل السادس)، فقد استندت في الوقت ذاته إلى الاقتصاد السياسي الدولي (International Political Economy (IPE)) ونظريات العلاقات الدولية المعيارية ذات التوجّه الكوزموبوليتاني وراجعتها نقديًا ونجحت في توسعتها. وقد أعادت هذه الموجة الجديدة من الأبحاث الأكاديمية الخضراء تأويل بعض المفاهيم والخطابات المركزية في تخصص العلاقات الدولية والسياسة العالمية، وتحدّت أشكال الفهم التقليدية للأمن، والتنمية، والعدالة الدولية بخطابات جديدة حول الأمن البيئي (ecological security)، والتنمية المستدامة (sustainable development) والتحديث الانعكاسي التبادلي (reflexive modernization)، والعدالة البيئية (environmental justice).

وتعطينا المشكلة المعقدة في الاحتباس الحراري العالمي (global warming) توضيحًا يسلط الضوء بوجه خاصّ على الوسائل المتنوعة التي تنعكس فيها المشكلات البيئية «في العالم الحقيقي» من خلال عدسات نظرية مختلفة في تخصص العلاقات الدولية. وكما سنرى، فإن الواقعيين غالبًا ما لا يرون أن المشكلات البيئية محورية للّعبة الرئيسة في السياسة الدولية إلا إذا كان في الإمكان إظهار أن نتائج التغيّر المناخي تمسّ الأمن الوطني مباشرة. وبالمقارنة، فمن المرجّح أن يقدّم الليبراليون الجدد النصح حول كيفية تعديل هياكل الحوافز في منظومة الحُكم الخاصة بالتغيّر المناخي (climate change regime) من أجل تحفيز التعاون بين الدول لحل مشكلة الاحتباس الحراري. إلا أن المنظّرين النقديين يميلون إلى رفض مثل هذه المقاربات التدريجية نحو «حل المشكلات»، وهي مقاربات لا تخاطب الهياكل الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بالهيمنة (كما أُشير إليه في الفصل الثامن). وقد وسّعت الأصوات الخضراء في حوار التغير المناخي

العالمي هذا الخط من التحقيق النقدي ليشتمل على المجالات المُهمَلة من السيطرة البيئية والتهميش البيئي، كسيطرة الطبيعة غير البشرية (non-human nature)، وإهمال احتياجات الأجيال المقبلة، والتوزيع غير العادل للمخاطر البيئية في ما بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، والدول والمناطق المختلفة. وكما سنرى، فإن هذا الانشغال المسبق بالعدالة البيئية هو الذي يوحّد الاقتصاد السياسي الدولي وأطراف نظرية العلاقات الدولية الخضراء.

وبعد تتبع انبثاق النظرية الخضراء في العلوم الاجتماعية والإنسانيات بشكل عام، يستكشف هذا الفصل كيف جعلت النظرية الخضراء من نفسها نظريةً عبر قومية وعالمية بشكل أكبر، بينما أصبحت نظرية العلاقات الدولية النقدية خضراء على نحو متزايد. ويتم إظهار نظرية العلاقات الدولية الخضراء على أنها تقع على تقاطع هذين التطوّرين. وسيشير الفصل أيضًا إلى الطرائق المختلفة التي أثّرت فيها القضايا البيئية في نشوء نظرية العلاقات الدولية التقليدية. وسيتم تسليط المزيد من الضوء، من خلال دراسة حالة الاحتباس الحراري، على تنوع المقاربات النظرية، بما في ذلك تميّز هوية النظريات الخضراء.

بروز النظرية الخضراء

إن التراجع البيئي الذي تَسبب به النشاط البشري له تاريخ طويل ومُعقد. وعلى الرغم من ذلك، ولغاية حقبة التوسع العولمي الأوروبي والثورة الصناعية، بقي التراجع البيئي عمومًا غير متساوٍ ومحصورًا نسبيًا. أمّا «الأزمة البيئية الحديثة» - التي تميّزت بزيادة هائلة في نطاق المشكلات البيئية حول العالم، وفي مستواها وخطورتها - فهي غالبًا ما تُفهم بأنها انبثقت في النصف الأخير من القرن العشرين فحسب. كذلك فإن حقبة الستينيات تُعد عادة مؤشرًا لميلاد حركة البيئة «الحديثة» كحركة اجتماعية واسعة الانتشار ومثابرة عرّفت بـ «الآثار الجانبية» البيئية الناجمة عن الطفرة الاقتصادية التي تلت الحرب العالمية الثانية وانتقدتها. فقد أدّى النمو الاقتصادي السريع، وتكاثر التكنولوجيات الجديدة، والازدياد في أعداد السكان في تلك الحقبة، إلى توليد استهلاكٍ متزايدٍ للطاقة والموارد الطبيعية، وإلى ظهور مصادر جديدة (ومستويات متزايدة) من التلوّث،

وإلى التأكل السريع للتنوع الحيوي على كوكب الأرض. وفيما تحسّن بعض المؤشرات في بعض البلدان بحلول العقود الأخيرة من القرن العشرين، فإن التقويم البيئي العالمي بالإجمال للقرن الحادي والعشرين يبقى قاتمًا. وقد وجد تقويم النظام البيئي للألفية (Millennium Ecosystem Assessment (MEA)) التابع للبرنامج البيئي للأمم المتحدة (United Nations Environment Program (UNEP)) الذي أنجِز في آذار/ مارس 2005، أن ستّين في المئة تقريبًا من خدمات النظام البيئي (ecosystem services) التي تم فحصها والتي تدعم الحياة على الأرض قد تراجعت أو أنها قد استُخدِمت بطريقة غير مستدامة[2].

ومن الواضح أن مصطلح «الأزمة البيئية» (ecological crisis) هو وصف ملائم لهذه التطورات، مع أن تعبير «المأزق البيئي» (ecological predicament) قد يكون الأفضل في توصيف المعضلة الغريبة التي تواجه صنّاع السياسات على جميع مستويات الحُكم، أي إن المشكلات البيئية مستمرة وموجودة في كل مكان على الرغم من أن أحدًا لم يتعمّد صُنعها. وعلى النقيض من التهديدات العسكرية، التي هي مُتعمَّدة، ومُتميِّزة، ومُحدَّدة، وتتطلب ردًا فوريًا، فإن المشكلات البيئية في الغالب غير مقصودة، ومُنتشرة، وعابرة للحدود، وتجري على جدول زمني طويل، وتُقحِم طائفة متنوعة من الجهات الفاعلة، وتتطلب مفاوضاتٍ شاقّة وتعاونًا جاهدًا في ما بين طائفة متنوعة من الجهات المعنية. ولا شكّ في أن المشكلات البيئية تُوصَف أحيانًا من مُحللي السياسات بأنها «مشكلات خبيثة» وذلك بسبب تعقيدها، وتنوّعها، وعدم قابليتها للانحسار، واستعصاء حلولها، وخاصيتها العَرَضية. وقد زحف معظم المخاطر البيئية، إذا جاز التعبير، على عالَم يزداد حداثة بشكل سريع، بوصفه آثارًا جانبية غير متوقعة للممارسات التي كانتْ ستكون مقبولة لولا تلك الآثار الجانبية. وكما عبّر عنها أُولرِخ بِك (Ulrich Beck) بقوله «إنها "مُنتَجات محمولة على ظهر المنتجات الأخرى" (piggy-back products)، أي يتمّ استنشاقها أو ابتلاعها مع أشياء أخرى. وهي كالمُتسلِّل على ظهر سفينة الاستهلاك العادي»[3].

---

(2) Millennium Ecosystem Assessment. *Ecosystems and Human Well-being: Synthesis.* (Washington: Island Press, 2005) p. 1.

(3) Ulrich Beck, *The Risk Society: Towards a New Modernity*, translated by Mark Ritter (London: Sage Publications, 1992), p. 40.

إلا أن الأصوات الراديكالية ضمن الحركة البيئية، والأصوات النقدية في العلوم الاجتماعية والإنسانيات، لم تستغرق وقتًا طويلًا للتشكيك، ليس في الآثار الجانبية للنمو الاقتصادي وحسب، بل أيضًا في ظاهرة النمو الاقتصادي ذاتها وفي العمليات الأوسع للحداثة. وقد أصبح هذا الحوار مُسَيَّسًا إلى حد كبير مع ظهور حوار «حدود النمو» (limits-to-growth debate) في أوائل السبعينيات. وقد زودتنا الإصدارات النافذة بتنبؤاتٍ وخيمة عن كارثة بيئية وشيكة إلا إذا تمَّ استبدال النمو الاقتصادي الهائل بتنمية اقتصادية «ذات حالة ثابتة»، ومن هذه الإصدارات تقرير حدود النمو[4] (The Limits to Growth report) الصادر عن منتدى روما (The Club of Rome) والبحث المعنون «مُسوَّدة للبقاء»[5] (Blueprint for Survival) المنشورة في مجلة البيئي (*The Ecologist*). وتتصادف هذه الحوارات مع مؤتمر الأمم المتحدة الأول حول البيئة البشرية في ستوكهولم (United Nations Stockholm Conference on the Human Environment) عام 1972، الذي أعطى الصفة الرسمية لبروز البيئة بوصفها «قضية عالمية»[6].

من القضايا البيئية إلى النظريات الخضراء

لقد تركت المسائل البيئية بصمتها على معظم فروع العلوم الاجتماعية والإنسانيات، شأنها في ذلك شأن المسائل النسوية. إلا أن النظرية الاجتماعية والسياسية «الخضراء» لم تظهر بشكل متميّز إلا مع أواخر الثمانينيات، لِتُعبِّر عن الاهتمامات المتداخلة للحركات الاجتماعية الجديدة (كالبيئة، والسلام، ومناهضة الطاقة النووية، والشؤون النسوية) التي شكّلت السياسة الخضراء (green politics). وقد كانت هذه الحركات أيضًا في مقدّمة تشكيل موجة من الأحزاب الخضراء الجديدة في الثمانينيات، على المستويات المحلي، والوطني،

(4) Donella H. Meadows [et al.], *The Limits to Growth: A Report to the Club of Rome's Project on the Predicament of Mankind* (New York: Universe Books, 1972).

(5) Edward Goldsmith, *The Ecologist: A Blueprint for Survival* (Harmondsworth: Penguin Books, 1972).

(6) لقد شهدت هذه الحقبة أيضًا تشكيل أولى طلائع الأحزاب الخضراء في أسترالاسيا (Australasia) وأوروبا، كردّ مباشر على نشر مقالة «مُسوَّدة للبقاء». انظر: المصدر نفسه.

والإقليمي (أبرزها في أوروبا)، بناءً على «الأركان الأربعة» للسياسة الخضراء، وهي: المسؤولية البيئية، والعدالة الاجتماعية، ونبذ العنف، وديمقراطية القواعد الشعبية. وقد أعطت هذه الأركانُ منبرًا مشتركًا لتشكيل الأحزاب الخضراء الجديدة حول العالم، بما في ذلك أفريقيا، وأميركا اللاتينية، وآسيا. وفي الواقع، فإن السياسة الخضراء هي الخطاب والممارسة السياسيّان العالميّان الوحيدان اللذان انبثقا في مُعارضة العولمة الليبرالية الجديدة.

وفي حين يُستخدم اصطلاح «الخضراء» للإشارة ببساطة إلى الاهتمامات البيئية، حازت في أوائل التسعينيات النظرية الخضراء على اعتراف بها كنظامٍ فِكريٍّ جديدٍ في البحث انبثق كمُتحدٍّ طموح للنظامَين الفكريَّين السياسيَّين اللذين كان لهما أكثر التأثيرات حسمًا على السياسة في القرن العشرين، وهما الليبرالية والاشتراكية[7]. ومثلها كالليبرالية والاشتراكية، فإن لدى النظرية السياسية الخضراء فرعًا معياريًا (يُعنى بمسائل العدالة، والحقوق، والديمقراطية، والمُواطَنة، والدولة، والبيئة)، وفرعًا في الاقتصاد السياسي (يُعنى بفهم العلاقة بين الدولة، والاقتصاد، والبيئة). وكما سنرى لاحقًا، فقد أصبحت أبعاد الاقتصاد المعياري والدولي لهذا الفِكر الجديد الآن ملموسة لكنها محفورة بحدّة أقل من نظيرها المحلي، وذلك إلى حدّ كبير لأنها لا تزال في الطَّورِ التكويني من مراحل تطوّرها.

يمكن القول بوضوح أكبر إن أول موجة من النظريات السياسية الخضراء قدّمت نقدًا للرأسمالية الغربية وللشيوعية ذات الطراز السوفياتي اللتين اعتُبرت كلتاهما شكلين مختلفين جوهريًا من أشكال الأيديولوجية الصناعية الشاملة نفسها، على الرغم من الاختلافات بينهما المتعلقة بدور السوق والدولة لدى كل منهما. وقد شكّل نقد النظرية الخضراء للأيديولوجية الصناعية جزءًا من إعادة فحص أوسع لأفكار تؤخذ كمسلّمات حول فكرة التقدُّم ومناقب

(7) فيما يُستخدم وصف «النظرية السياسية الخضراء» (green political theory) على نطاق واسع في أوروبا وأسترالاسيا (Australasia)، يشار إليها في شمال أميركا عادة باسم «النظرية السياسية البيئية» (environmental political theory).

الحداثة الموروثة عن التنويرية. وقد تم إظهار كلّ من الليبرالية والماركسية على أنهما تطوَّرتا على أساس مسلّمات قرن الوفرة ذاتها (cornucopian premises) [قرن الخِصْب أو الوفرة (cornucopia) هو وعاء كبير على شكل قرن يفيض بالخيرات وأشكال الطعام، وهو رمز للوفرة]، تلك المسلمات التي افترضت أن قاعدة الموارد الطبيعية في الكرة الأرضية تستطيع أن تدعم النمو الاقتصادي الجامح، وبأن النمو المتزايد والتقدم التكنولوجي مرغوب فيهما بشكل كبير، ولا مفر منهما على الإطلاق. وقد تم إظهار كلا الفكرَين السياسيين لكونهما يشتركان في التفاؤل ذاته بشأن فوائد العلوم والتكنولوجيا، ولأنهما قد قبِلا، إما صراحة وإما ضمنًا، فكرة أن الاستغلال البشري للطبيعة والسيطرة البشرية عليها من خلال مزيد من التحسين على العقل الأداتي(*) (instrumental reason) كانا ضروريين للتقدّم البشري. وقد عارض المُنظِّرون السياسيون الخُضر هذه الموروثات التنويرية، وسلطوا الضوء على التكاليف البيئية، والاجتماعية، والنفسية لعملية الحداثة. وقد انتقدوا العلاقة الأداتية (instrumental relationship) للبشرية بالطبيعة غير البشرية، كما انتقدوا تبعيّة الشعوب الأصلية، وانتقدوا عددًا من أشكال الزراعة التقليدية. وبالاعتماد على تخصصَي الأخلاقيات البيئية والفلسفة البيئية المتقاربين اللذين برزا في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، دعا المنظّرون السياسيون الخضر إلى التشكيك في فكرة التمحور حول الإنسان (anthropocentrism) أو التعصب للبشر [الشوفينية البشرية] (human chauvinism؛ وهي فكرة تقول بأن البشر هم قمة سلسلة التطور، وأنهم مركز القيمة والمعنى في العالم، وأنهم الكائنات الوحيدة التي تمتلك قيمة معنوية (moral worth). ومن خلال رفضهم لمثل هذه المواقف لكونها متعجرفة، وتخدم المصلحة الذاتية، ورعناء، فقد تبنّى عديد من المنظّرين الخضر فلسفةً تتمركز حول البيئة، أو «مُتمحورة حول البيئة» (ecocentric) تسعى إلى احترام جميع

(*) العقلانية الأداتية (instrumental rationality) [أو العقلانية الوسيلية أو الذرائعية]، هي طريقة تفكير وفِعل تتعرف إلى المشكلات وتعمل مباشرة من أجل حَلّها، وهي شكل من أشكال العقلانية يُركّز على الوسيلة أو الأداة الأكثر فعالية في تحقيق غاية محددة، ولذا، فحيث إن العقلانية تُعنى بالتقويم النقدي للأفعال، فإن العقلانية الأداتية تركز على كيفية القيام بالفعل وليس على أسباب القيام به [المترجمة].

أشكال الحياة من حيث أنماط وجودها المميزة الخاصة بها، وذلك من أجلها هي، وليس من أجل قيمتها كأداة للإنسان وحسب. ومن منظور متمركز حول البيئة، ينبغي للحوكمة البيئية أن تتمحور ليس حول صحة وصلاح المجتمعات البشرية القائمة والأجيال المقبلة وحسب، بل أيضًا حول شبكة الحياة الأوسع المنسوجة من مجتمعات بيئية متداخلة على مستويات متعددة من التجميعات (كالتجميعات الجينية (gene pools)، والجماعات السكانية (populations)، والأنواع (species)، والأنظمة البيئية (ecosystems)). ويلفت هذا المنظور الانتباه أيضًا إلى حدود المعرفة البشرية عن العالم الطبيعي، من خلال مجادلته بأن الطبيعة ليست أكثر تعقيدًا مما نعرف وحسب، إنما يحتمل أنها أكثر تعقيدًا مما سنعرفه في أي وقت على الإطلاق. وتُرى التدخلات التكنولوجية الكبرى في الطبيعة أنها تُنتج دائمًا تكاليف اجتماعية وبيئية عظمى. لذا فإن المُنَظّرين الخُضر يقدّمون عادة توصياتهم التي تؤيّد نهجًا أكثر وعيًا ونقدية في تقويم المقترحات الجديدة في التنمية، والوسائل التكنولوجية الجديدة، والممارسات المتعلقة بتقويم المخاطر بشكل عام.

وقد كان بعض هذه الموضوعات الخضراء - ولا سيما نقد سطوة العقل الأداتي - أساسيًا للجيل الأول من المنظّرين النقديين في مدرسة فرانكفورت (تمت مناقشته في الفصل الثامن)، والذين كانوا أول الماركسيين الغربيين الذين نظروا إلى السيطرة على الطبيعة باعتبارها مشكلة، واستكشفوا علاقتها بالسيطرة على البشر. بينما تبنّى ماركس الناضج فكريًا، موقفًا بروميثيوسيًا (Promethean) تجاه الطبيعة ورحّب بالتطوّر العلمي والتكنولوجي، وبالاستكشاف الذي قام به ثيودور أدورنو (Theodor Adorno) وماكس هوركهايمر (Max Horkheimer) مؤلفًا بذلك «جدلية التنويرية» (dialectic of Enlightenment) الموجّهة نحو التكاليف المتعددة المفروضة على الطبيعة البشرية وغير البشرية التي صاحبت التغلغل المتزايد للعقل الأداتي في المجتمع البشري وفي الطبيعة البشرية[8]. وقد تم إجراء المزيد من التطوير على هذا الموضوع العامّ (ولو أنّ ذلك كان من ناحية

---

(8) Theodor Adorno and Max Horkheimer, *The Dialectic of Enlightenment* (New York: Herder Books, 1972).

أقل تفاؤلية) من الجيل الثاني من المنظّرين النقديين للمدرسة الفرانكفورتية، بقيادة يورغن هابرماس. وقد كانت واحدة من الاهتمامات الثابتة عند هابرماس هي حماية «عالم الحياة» (lifeworld) من زحف العقلانية الأداتية من خلال حرصه على أن تبقى مثل هذه العقلانية خاضعة لممارسة المشاورات النقدية (critical deliberation). وقد كانت مثالية هابرماس في العقلانية التواصلية (communicative rationality) بمنزلة مصدرٍ رئيس للإلهام في تطوير النظرية الديمقراطية الخضراء والأبحاث النقدية الخضراء عن العلاقة بين المجازفة، والعلوم، والتكنولوجيا، والمجتمع. وبينما حصرت النظرية الماركسية الأرثوذكسية اهتمامها النقدي في علاقات الإنتاج، فقد وسّعت النظرية الخضراء هذا النقد ليشمل «قوى الإنتاج» (أنظمة الإدارة والتكنولوجيا) وما أطلق عليه أولرِخ بِك اصطلاح «علاقات التعريف» (the relations of definition) التي تُعرِّف مخاطر الحداثة، وتُقوِّمها، وتُوزّعها، وتُديرها.

يبقى هنالك خلاف بين المُنَظِّرين السياسيين الخضر حول ما إذا كان يجب فهم السياسة الخضراء بكونها مناهضة للحداثة، أو بكونها ما بعد حداثية، أو أنها تسعى إلى «حداثة أكثر انعكاسية» فحسب، على الرغم من أن هذه المقاربة الأخيرة تبدو وكأنها برزت كأكثر المقاربات تفضيلًا. ولا شك في أن الموجة الثانية للنظرية السياسية الخضراء في أواسط التسعينيات وما بعدها كانت أقل انشغالًا بالانعكاس الفلسفي النقدي على موقف البشرية تجاه العالم غير البشري ومهتمّة أكثر باستكشاف الظروف التي قد تُحسِّن «القدرة على التعلّم الانعكاسي [المتفاعل مع البيئة تبادليًا]» (reflexive learning capacity) لدى المواطنين، والمجتمعات، والدول، في عالَم من المخاطر البيئية المتصاعدة والمنتشرة بغير تساوٍ. ولم يقم النقد الأخضر للثورة الصناعية والحداثية بحجب سياسة «اليمين مقابل اليسار»، لكنه قطعًا وضع الصراعات التوزيعية التقليدية بين العمالة ورأس المال، وبين العالم الثري والعالم الفقير، في سياق أوسع وأكثر تحدّيًا. وبالطبع، فإن تحسين العدالة التوزيعية الذي يتزامن مع كبح النمو الاقتصادي المدمِّر بيئيًا، قد برز بوصفه التحدي السياسي الرئيس للنظرية الخضراء وتطبيقها، محليًا ودوليًا على حدّ سواء.

في دراستها للعلاقة بين العدالة البيئية والديمقراطية البيئية، أصبحت الموجة الثانية من النظرية السياسية الخضراء ذات توجّه عبر قومي وكوزموبوليتاني أكبر. فقد سعت الموجة الأولى من النظرية السياسية الخضراء إلى تسليط الضوء على اللاعقلانية البيئية للمؤسسات الاجتماعية الرئيسة كالسوق والدولة، وأشاد كثير من منظّري السياسة الخضراء بفضائل ديمقراطية القواعد الشعبية والمجتمعات ذات البيئة المستدامة كأبدال. أما الموجة الثانية من النظرية السياسية الخضراء فقد كانت أكثر انشغالًا بإعادة التفكير نقديًا في كثير من المفاهيم السياسية الجوهرية والمؤسسات السياسية الرئيسة، وكانت في بعض الأحيان منشغلة بجعل نطاق هذه المفاهيم والمؤسسات نطاقًا عبر وطني، مع وضع المشكلات البيئية في الحسبان. وقد أنتجت هذه البحوث الفكرية تصوّراتٍ مفاهيمية عبر قومية، أو منزوعة المَوْضَعة الجغرافية (deterritorialized) [غير مرتبطة بمنطقة جغرافية معينة]، أو عولمية جديدة للعدالة البيئية(9)، كما أنتجت الحقوق البيئية(10)، والديمقراطية البيئية(11)، والنشاط البيئي(12)، والمُواطَنة البيئية(13)، والدول الخضراء(14). وقد كانت هناك مشاركة متزايدة من جانب منظّري السياسة الخضراء في بعض الحوارات الجوهرية ضمن نظرية العلاقات الدولية المعيارية، وخصوصًا أولئك المعنيين بحقوق الإنسان والديمقراطية

(9) Nicholas Low and Brenda Gleeson, *Justice, Society and Nature: An Exploration of Political Ecology* (London: Routledge, 1998).

(10) Tim Hayward, *Constitutional Environmental Rights* (Oxford: Oxford University Press, 2005).

(11) Brian Doherty and Marius De Geus, eds., *Democracy and Green Political Thought: Sustainability, Rights and Citizenship* (London: Routledge, 1996).

(12) Paul Wapner, *Environmental Activism and World Civic Politics* (Albany: State University of New York Press, 1998).

(13) John Barry, *Rethinking Green Politics* (London: Sage Publications, 1999), and Andrew Dobson, *Citizenship and the Environment* (Oxford: Oxford University Press, 2003).

(14) Robyn Eckersley, *The Green State: Rethinking Democracy and Sovereignty* (Cambridge, MA: MIT Press, 2004), and John Barry and Robyn Eckersley, *The State and the Global Ecological Crisis* (Cambridge, MA: MIT Press, 2005).

الكوزموبوليتانية والمجتمع المدني عبر القومي والمجالات العامة عبر القومية. وقد غذّى هذا البحث الأكاديمي أيضًا فرعًا بيئيًا متميّزًا من فروع نظرية العلاقات الدولية المعيارية، وخصوصًا في تحديد شكل هذا الفرع الذي يُعنى بالعدالة البيئية العالمية.

تَرى النظرية الخضراء أن أشكال الظلم البيئي تظهر عندما يقوم الوكلاء الاجتماعيون غير المُساءَلين بتحويل التكاليف البيئية لقراراتهم وممارساتهم «إلى الخارج» على أطراف ثالثة بريئة في ظروف لا يكون فيها لدى الأطراف المُتأثِّرة (أو مُمثليها) أي علم بالقرارات والممارسات التي تُولّد مخاطر بيئية، ولا أي دور يُساهم في تلك القرارات والممارسات. وتظهر أوجه الظلم البيئي أيضًا عندما تستولي الطبقات الاجتماعية الأكثر حظًا والأمم الأكثر تميّزًا على أكثر من «حصّتها العادلة» من البيئة، وتترك خلفها «بصمتها البيئية» الضخمة(*). لذا فإن المسعى الأساس للنظرية الخضراء هو مسعى مزدوج: يتمثل في تخفيض المخاطر البيئية في جميع المجالات، وفي الحيلولة دون تحويلها إلى أطراف ثالثة بريئة وإلقائها عليهم على نحو غير منصف عبر المكان والزمان.

في نهاية المطاف، تطالب العدالة البيئية بما يلي: (1) الاعتراف بالمجتمع الأخلاقي الممتدّ والمُتأثّر بالمخاطر البيئية (أي ليس جميع المواطنين فحسب، وإنما الشعوب كلها، والأجيال المقبلة، والمخلوقات من غير البشر)؛ (2) المشاركة والمداولة النقدية للمواطنين وممثلي المجتمع الأكبر المُعرّض للخطر في كامل عملية صنع القرارات البيئية (بما في ذلك وضع السياسات، والتشريع وصوغ المعاهدات، والإدارة، والرقابة، والتطبيق، والتحكيم)؛ (3) اتخاذ نهج احترازي يضمن تقليل المخاطر نسبة للمجتمع الأكبر؛

(*) البصمة البيئية (ecological footprint) مقياس لطلب البشر على الأنظمة البيئية للكرة الأرضية. وهو مقياس معياري موحّد للطلب على الموارد الطبيعية يُقارَن بالقدرة البيئية للكرة الأرضية على تجديد مواردها [المترجمة].

انظر: Marthis Wackernagel and William Rees, *Our Ecological Footprint: Reducing Human Impact on the Earth* (Gabriola Island, BC: New Society Publishers, 1996).

(4) التوزيع العادل لتلك المخاطر المقبولة بعد التفكير التأملي بها من خلال العمليات الديمقراطية، بحيث يشمل هذا التوزيع العادل وجهة نظر جميع الأطراف المُتأثِّرة والجماعات المنادية بالمصلحة العامة؛ (5) إنصاف تلك الأطراف التي تعاني من آثار المشكلات البيئية وتعويضها.

كذلك فإن تركيز الأبحاث الأكاديمية الخضراء المتعلقة بمسائل الاقتصاد السياسي أصبح أكثر عولمية، على الرغم من أن خطابات التكامل الاقتصادي البيئي كان لها دائمًا بُعدٌ عولمي، حتى قبل بروز نظرية خضراء واضحة ومتميّزة تعاطفت مع اهتمامات الحركة الاجتماعية الجديدة والأحزاب الخضراء الجديدة. وقد أدّى حوار «حدود النمو» (limits-to-growth debate) الذي ظهر في حقبة مبكرة، إلى توليد مطالبات بتغييرات جذرية في السياسات لإحداث كبح للنمو الاقتصادي (والنمو السكاني في بعض الحالات) أو حتى وقف تامّ له، من أجل كبح التراجع البيئي العالمي المتزايد. إلا أن هذه المُطالبات أثبتت أنها مثيرة للجدل وغير مستساغة سياسيًا. وبحلول الثمانينيات حُجب حوار حدود النمو من خطاب التنمية المستدامة (sustainable development) الذي لاقى قبولًا أكبر وتمّ تبنّيه على نطاق واسع بعدما تمّ نشر تقرير «مستقبلنا المشترك» (Our Common Future) الذي يُطلق عليه أيضًا اسم تقرير برونتلاند (the Brundtland Report) من جانب اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية (World Commission on Environment and Development) في عام 1987. وقد تحدّى تقرير برونتلاند فكرة أن الحماية البيئية والتنمية الاقتصادية تقفان في علاقة غالب ومغلوب، وأشار إلى توافر فُرَص «فكّ ارتباط» النمو الاقتصادي بالتدهور البيئي من خلال اتّباع سبيل تنموي صديق للبيئة أو مستدام. ووفقًا لصيغة تقرير لجنة برونتلاند المصقول ببلاغة والذي كثيرًا ما يُستَشهَد به، فإن التنمية المستدامة تُفهم باعتبارها تنمية تلبّي احتياجات الجيل الحالي من دون التضحية بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية الاحتياجات الخاصة بها. وقد تم رسميًا تأييد استراتيجية واسعة في التنمية المستدامة في مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية (United Nations Conference on Environment and Development) الذي يُطلق عليه أيضًا اسم «قمّة الأرض» (Earth Summit) والذي عُقد في ريو دي جانيرو في عام 1992، وما زال يُعدّ بمنزلة الخطاب الأساس

(meta-discourse) المسيطِر والمتعلق بالقانون البيئي والسياسة البيئية الوطنيَّين والدوليَّين، على الرغم من حقيقة أنه يبقى موضع خلاف كبير.

غير أن منظور النظرية الخضراء يرى أن نهج برونتلاند، مع أنه يمثّل تسوية سياسية تتسم بالدّهاء، إلا أنه يستند إلى توجّه أداتي تجاه العالم غير البشري وأهمل مسألة حماية التنوع الحيوي من خلال تركيزه على العدالة بين أبناء الجيل الواحد فحسب، والعدالة في ما بين الأجيال. وفي أمر ذي إشكالية أكبر، فقد كان التقرير متفائلًا في افتراضه أن من الممكن تحقيق التنمية المستدامة من خلال زيادة معدّلات النمو الاقتصادي. وفي دفاعهم عن مفهوم بديل في التنمية المستدامة بيئيًا، رَفَض الاقتصاديّون السياسيون الخضر الإطارَ السائد للاقتصاد الكلاسيكي الجديد (neoclassical economics) لمصلحة الإطار النظري الجديد في الاقتصاد البيئي (ecological economics). ويَرى الاقتصاديون البيئيون أن آليات السوق قد تزودنا بتخصيص فعّال للموارد، لكنها لا يمكنها أن تضمن توزيعًا عادلًا للثروة والدخل بالتناسب مع الحاجة البشرية الحالية والمستقبلية، ولا أن تضمن أن يعمل حجم الاقتصاد ضمن القدرة الاستيعابية البيئية للأنظمة البيئية (ecosystems). وهذه القضايا تتجاوز قدرة الأسواق ويجب مخاطبتها سياسيًا، من خلال التعليم البيئي، والتعاون المجتمعي، والنزاعات [القضائية] المجتمعية والمفاوضات المجتمعية، وتشريعات الدولة، والتعاون الدولي.

على الرغم من ذلك، فقد تمّ تعزيز المناقشة العامة في أن هناك أوجه تآزر بين التنمية الرأسمالية الأكثر فعالية وبين الحماية البيئية من خلال خطاب أكثر حداثة تقوده في الغالب أوروبا، وهو خطاب **التحديث البيئي**[15] (ecological modernization). ويجادل مؤيدو التحديث البيئي بأن المنافسة الاقتصادية والابتكارات التكنولوجية المستمرة تُنتج نموًا اقتصاديًا يستخدم طاقة وموارد أقلّ، وينتج كمية أقل من النفايات لكل وِحدة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP). ومع الأخذ في الحسبان أنهم أبعد ما يكونون عن أدائهم دور الكابح

(15) Maarten Hajer, *The Politics of Environmental Discourse: Ecological Modernization and the Policy Process* (Oxford: Clarendon Press, 1995).

للنمو، فإن مؤيِّدي التحديث البيئي يؤكّدون أن التشريعات البيئية الداخلية يمكنها أن تكون بمنزلة مُحفِّز لمزيد من الابتكارات البيئية التقنية التي تُعزز التنافسية الاقتصادية الوطنية وتُجبر على الزيادة التدريجية التصاعدية للمعايير البيئية. وقد تمّ تبنّي نهج «الربح للجانبين» (win-win approach) بترحيب حارّ، لا بل إنه قد تم تطبيقه بأسلوب منهجي من كثير من الحكومات في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (Organization for Economic Cooperation and Development (OECD))، وتحديدًا في أوروبا الغربية، ويتزامن ذلك مع تحوّل نحو الاستخدام المتزايد للأدوات المُعتمِدة على السوق في السياسات البيئية.

وفي حين أن مؤيِّدي تحديد حدود النمو يُقللون بشكل واضح من شأن أوجه التآزر بين التنمية الرأسمالية وبين الحماية البيئية، يؤكد النقّاد الخضر أن خطاب التنمية المستدامة، وخصوصًا خطاب التحديث البيئي ذا التوجه الأكثر تكنولوجية، قد بالغ في تعظيم شأن أوجه التآزر هذه. فتحسين الكفاءة البيئية للإنتاج من خلال الابتكارات التكنولوجية أمر مُرحَّب به، لكنه لا يُقلل من المستويات الكلية لاستهلاك الموارد وإنتاج النفايات. وبالطبع، فإن المكاسب التي تُجنى من الكفاءة البيئية تؤدّي عادة إلى مزيدٍ من الاستهلاك والإنتاج. علاوة على ذلك، فإن معايير الحماية البيئية - كحماية التنوع الحيوي مثلًا - ليست جميعها بالضرورة مواتية للنمو الاقتصادي. ففي بعض الحالات، تكون المقايضات السياسية الصعبة ضرورية. أخيرًا، يجادل النقاد الخضر بأن أيّ استراتيجية في التحديث البيئي المدفوع تكنولوجيًا لا تعطي أي وسيلة في معالجة التوزيع غير المتساوي للمخاطر البيئية بين الطبقات الاجتماعية والأمم المختلفة. في المقابل، اهتم تقرير برونتلاند بتعزيز العدالة بين أبناء الجيل الواحد والعدالة في ما بين الأجيال، لكنّه اعتمد على أثر «الرشوح إلى الأسفل»[*] ('trickle-down' effect) الناجم عن النمو المتزايد (مع التوصية بنمو أسرع في الجنوب ليتيح له المجال «للّحاق» بالشمال). ومن منظور النظرية

(*) يُشير مصطلح أثر «الرشوح إلى الأسفل» ('Trickle-down' effect) إلى رشوح الأثر الاقتصادي إلى الأسفل بطريقة غير مباشرة، أي إن المزايا المالية التي تمنَحها الحكومة للأعمال التجارية الكبيرة ستَرشَح في المقابل إلى الأسفل فتفيد الأعمال الصغيرة [المترجمة].

الخضراء، فإن هذه التوصيات تُجسِّد المفارقة المتناقِضة للتنمية المستدامة، وهي أن أفضل طريقة لتحقيق الحماية البيئية هي من خلال السعي نحو مزيد من النمو (لكنه ذو كفاءة بيئية)، ما يولّد مزيدًا من المشكلات البيئية الإجمالية (ولو كان ذلك بتسارع أبطأ).

وفي التعامل مع هذه المفارقة (التي تُسلّط الضوء أيضًا على الأسباب التي تجعل المشكلات البيئية مشكلات «خبيثة» بهذا الشكل)، عمد المُنظّرون السياسيون الخضر والاقتصاديّون السياسيون الخضر إلى الاستناد إلى الحقل المعرفي الجديد، علم الاجتماع البيئي (environmental sociology)، وبالتحديد التخصص الفرعي الذي يتعامل مع الحداثة ومجتمع المخاطر (risk society) الذي يعطي تحدّيًا مباشرًا للاقتصاد الكلاسيكي الجديد والأيديولوجيا السياسية الليبرالية الجديدة. وبالنسبة إلى علماء اجتماع مجتمع المخاطر، أمثال أولرخ بك[16]، فإن المشكلات البيئية تستمر لأنها تتولد من المؤسسات الاقتصادية، والعلمية، والسياسية ذاتها التي يتم استدعاؤها لحل هذه المشكلات. لذلك فمن غير الممكن إيجاد حلّ لمفارقة التنمية المستدامة فحسب من خلال السعي لأساليب أكثر كفاءة من الناحية البيئية لتحقيق الغايات المرادة. وبدلًا من ذلك، من الضروري السعي نحو «التحديث الانعكاسي التبادلي» (reflexive modernization) الذي يتطلّب تفكيرًا تأمليًا نقديًا ومستمرًا في وسائل الحداثة وكذلك في غاياتها. وباتباع تفكير كريستوف[17]، أصبح عديد من المنظّرين الخضر يميّزون بين الأشكال «الضعيفة» والأشكال «القوية» من التحديث البيئي. فيُمثِّل الأول تأويل «الحل التقني» (technical fix) الذي يُحبذه عديد من حكومات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، أما الثاني فيمثّل المقاربة الخضراء الأكثر نقدية للتحديث الانعكاسي التبادلي. وهذا هو المكان الذي يجتمع فيه جهد الاقتصاد السياسي الدولي الأخضر والنظرية المعيارية الخضراء في الدعوة إلى ديمقراطية «ذات وعي بيئي» أكبر، تُقدّم فرصًا موسّعة للمواطنين

---

(16) Beck, *The Risk Society: Towards a New Modernity.*

(17) Peter Christoff, «Ecological Modernisation, Ecological Modernities,» *Environmental Politics*, vol. 5, no. 3 (1996).

لتمثيل مصالح بعيدة المدى وقابلة للتعميم، ولتحدّي الممارسات الراسخة المتعلقة بتعريف المخاطرة، وتوليدها، وتوزيعها، وإدارتها.

وعلى الرغم من ذلك، تبقى هناك انقسامات داخلية ضمن الأوساط الخضراء حول ما إذا كان أي من الاقتصادات الرأسمالية، أو الدول، أو نظام الدول (states system)، قادرًا حقًا على أن يكون منعكسًا تبادليًا [تفاعليًا يؤثر ويتأثر] من الناحية البيئية بالدرجة المطلوبة لتلافي التراجع البيئي الكبير والمستمر. إلا أن الجميع يتّفقون على أن تكثيف العولمة الاقتصادية وسيطرة الخطابات الليبرالية الجديدة على المستويين القومي والدولي قد جعل متابعة القضية الخضراء عمومًا أكثر صعوبة. كما أن الهيكل الفوضوي لنظام الدول ليس ملائمًا لحل المشكلات البيئية عبر القومية والعولمية، خصوصًا مشكلة الاحتباس الحراري العالمي التي هي واحدة من أعقد المشكلات التي تواجه المجتمع الدولي وأكثرها تحدّيًا، والتي تتطلب إجراءً جماعيًا. وبالطبع، فإن مفكّري تخصص العلاقات الدولية الذين يعملون في الأنظمة الفكرية الواسعة للواقعية، والليبرالية، والماركسية، لديهم وجهات نظر متطورة (ومتباعدة) حول احتمالات التعاون البيئي الدولي. وكما سنرى، فقد عرّفت نظرية العلاقات الدولية الخضراء نفسها على نطاق واسع كمعارضة للمقاربات العقلانية السائدة في تخصص العلاقات الدولية (خصوصًا الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة)، مُحمِّلة في الوقت نفسه نقد النظرية الخضراء عددًا من عناصر الفكر الماركسي.

تخضير نظرية العلاقات الدولية

تتشارك نظرية العلاقات الدولية الخضراء في كثير من الخصائص مع نظريات العلاقات الدولية الجديدة التي تنبثق مما يسمى بـ«الحوار الثالث» (الذي يُشار إليه أحيانًا أيضًا باسم «الحوار الرابع»، انظر الفصل الأول): فهي بشكل عام نقدية، وتهتم بالمشكلات [ومن ثمّ بحلها]، ومتعددة التخصصات، والأهم من ذلك أنها غير اعتذارية على توجهها المعياري الصريح. وفي سعيهم إلى تعزيز

العدالة البيئية العولمية، يسعى باحثو العلاقات الدولية الخضراء إلى التعبير عن اهتمامات كثير من الأصوات التي توجد تقليديًا على هوامش العلاقات الدولية، ابتداءً بالمنظمات البيئية غير الحكومية، والمستهلكين الخضر، وعلماء البيئة، والاقتصاديين البيئيين، والأحزاب السياسية الخضراء، والشعوب الأصلية، وبشكل واسع، كل أولئك الذين يسعون إلى تحويل أنماط من المساعدات، والديون، والتجارة العالمية من أجل تعزيز أنماط تنموية أكثر استدامة في الشمال والجنوب.

ويمكن تقسيم نظرية العلاقات الدولية الخضراء على نحو فعّال إلى جناحٍ في الاقتصاد السياسي الدولي، يُعطي تحليلًا للمشكلات البيئية العالمية بديلًا للتحليل الخاص بنظرية منظومة الحُكم [الدولية][*] (regime theory)، وإلى جناح معياري أو جناح «كوزموبوليتاني أخضر» يُعبِّر عن معايير جديدة في العدالة البيئية والديمقراطية الخضراء على جميع مستويات الحُكم. وكلا هذين المجالَيْن الفرعيَّين يدين للنظرية النقدية، وتحديدًا للاقتصاد السياسي النقدي لروبرت كوكس (Robert Cox) والمُستلهَم من الغرامشية الجديدة (neo-Gramscianism)، ولأخلاقيات الخطاب الكوزموبوليتاني الخاصة بيورغن هابرماس، لذا ففي الإمكان تحديد موقعهما بوضوح على الجانب النقدي/ البنائي من حوار العقلانية مقابل البنائية في نظرية العلاقات الدولية (تمّت مناقشة هذا الحوار في الفصلين الأول والتاسع).

تصورات [النظرية] العقلانية والأبدال الخضراء

تميل المقاربتان العقلانيتان المسيطرتان في نظرية العلاقات الدولية - وهما الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة - إلى مقاربة المشكلات البيئية بوصفها

(*) نظرية منظومة الحُكم (regime theory) هي نظرية ضمن تخصص العلاقات الدولية، مُستمَدّة من الفكر الليبرالي، وتجادل بأن المؤسسات الدولية - أو منظومات الحُكم (regimes) - تؤثر في سلوك الدول وفي سلوك الجهات الفاعلة الدولية الأخرى. وحيث إن منظومات الحُكم (المؤسسات الدولية) هي أمثلة على التعاون الدولي، فهي تفترض بأن التعاون بين الدول في النظام الفوضوي هو أمر ممكن [المترجمة].

«مجالًا جديدًا من القضايا» ليتم استيعابه ضمن أطر عملها النظرية الموجودة مسبقًا بدلًا من اعتبارها شيئًا يُقدِّم تحدِّيًا تحليليًا أو معياريًا جديدًا. وبينما كان الواقعيون الجدد أو الواقعيون البنيويون رافضين لـ«السياسة الدنيا» (low politics) للبيئة، أجرى الليبراليون الجدد أعمالًا إمبيريقية شاملة حول منظومات الحُكم [الدولية] التي تتعامل مع المشكلات البيئية العالمية والعابرة للحدود. وقد أنتجت هذه الأبحاث الفكرية نطاقًا واسعًا من الرؤى المفيدة التي تساعد في التنبؤ بما إذا كان يُرجّح بالدول أن تتعاون في ما بينها أو أن يتخلى بعضها عن بعضها الآخر، إلى جانب طائفة من الإصلاحات لتحسين فعالية منظومات الحُكم البيئية (environmental regimes). وبشكل عام، لم تشارك المقاربات العقلانية السائدة علنًا في التنظير المعياري، على الرغم من أن الليبراليين الجدد قد أقرّوا صراحةً بتوجههم الإصلاحي الذي يُعنى بحل المشكلات، بدلًا من التوجه النقدي[18]. وقد كان الهدف الرئيس لأبحاثهم هو مراقبة السلوك الدولي للدول، وتفسيره، والتنبؤ به، واقتراح إصلاحات عملية من شأنها أن تُحسّن فعالية منظومات الحكم البيئية.

أمّا الاقتصاد السياسي، والأجنحة المعيارية لنظرية العلاقات الدولية الخضراء، فقد تحدّى كلاهما هذه المقاربات العقلانية السائدة على أربعة مستويات. أولًا، وجّه النقّاد الخضر انتباههم النقدي نحو الأهداف المعيارية التي تقدمها المقاربات العقلانية من خلال كشف الافتراضات البيئية ذات الإشكاليات والقيم الأخلاقية الموجودة ضمنًا في التحليلات الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة. وفي هذا الصدد، يأخذ منظّرو العلاقات الدولية الخضراء على محمل الجدّ مشاهدة روبرت كوكس في أن «النظرية هي دائمًا لشخصٍ ما ولهدفٍ ما»[19]. ويتمّ توجيه النقد إلى الواقعية الجديدة، على وجه التحديد، بسبب «تطبيعها»، بدلًا من تحدّيها، للممارسات المُستغلة بيئيًا والتي ترعاها

---

(18) P. M. Haas [et al.], *Institutions for the Earth: Sources of Effective International Protection* (Cambridge, MA: MIT Press), p.7.

(19) Robert Cox, «Social Forces, States and World Orders: Beyond International Relations Theory,» *Millennium: Journal of International Studies*, vol. 10, no. 2 (1981).

الدول. وانطلاقًا من عالَمهم الهوبزي [نسبة إلى الفيلسوف توماس هوبز]، يؤكّد الواقعيون الجدد أنه ليس هنالك مفرّ من السلوك التنافسي للدول، وذلك بسبب الهيكل الفوضوي لنظام الدول، ويؤكدون أنه سيكون من الحماقة بالنسبة إلى الدول أن تسعى إلى التعاون البيئي الذي لا يمنح مكاسب مطلقة. وبالطبع، فإن منظّري الواقعية الجديدة لا يُصادقون شخصيًا على الاستغلال البيئي، لكنهم مع ذلك ما زالوا لا يفكّرون في الأهداف السياسية التي تقدّمها نظرياتهم وبذلك فهُم يقدّمون تبريرًا للاستغلال البيئي ولعدم التعاون الدولي. وكما سنرى، فقد تحدّى منظّرو العلاقات الدولية الخضراء أيضًا الفهم المُقيّد للأمن القومي والذي سيطر على النظريات الواقعية بجميع مذاهبها، وأيّدوا بدلًا من ذلك إطارًا أكثر شمولية لفهم الأمن الذي يَعتبر أن النقطة المرجعية الأخلاقية والتحليلية الأصلية هي صلاح البشر وسلامة النظام البيئي، وليست الدولة.

في المقابل، يسعى الليبراليون الجدد، وانطلاقًا من عالَمهم اللوكي [نسبة إلى الفيلسوف جون لوك]، إلى خلق منظومات حكم دولية تعمل على تحسين «الاستغلال العقلاني [الرشيد]» للطبيعة («rational exploitation» of nature) على أمثل وجه، بحيث تكون الطبيعة هي «الصنبور» (من حيث التزويد بالطاقة والموارد الطبيعية)، وكذلك «الحوض» [المغسلة] (من خلال خدمات امتصاص الفضلات الخاصة بالأرض، والمحيطات، والغلاف الجوي) بِطرائق توسّع قائمة الخيارات والأبدال التنموية لدى الدولة. غير أن إطار الخيارات العقلانية الخاص بهم يُجيز ضمنًا التوجه الأداتي نحو العالم غير البشري ويترك مساحة صغيرة لفهم وتعزيز «الهويات الخضراء» البديلة لدول معيّنة أو لجهات فاعلة معيّنة من غير الدول. وفيما يقبل الليبراليون الجدد ضمنًا الأسواق الرأسمالية والدول ذات السيادة بوصفها «مُسلّمات» أساسية لمفاوضات منظومة الحُكم الدولية (international regime)، فإن منظّري العلاقات الدولية الخضراء [بالمقارنة الفارقة] معنيّون بتعرية الطرائق التي توظفها تلك الهياكل الاجتماعية [الأسواق الرأسمالية ومنظومات الحكم الدولية] لإحباط تطوير المبادرات البيئية الأكثر فعالية. كما يسعون إلى التعبير عن الأشكال الجديدة للمقاومة المُضادّة للهيمنة التي تقاوم العولمة الاقتصادية الليبرالية الجديدة. وكجميع المنظّرين النقديين،

يركّز منظّرو العلاقات الدولية الخضراء على دور الوكلاء في تحويل الهياكل الاجتماعية؛ وفي هذه الحالة، تعزيز العدالة البيئية والاستدامة البيئية.

ثانيًا، لقد أضاف مُنظّرو العلاقات الدولية الخضراء ثِقَلهم إلى نقد المقاربات العقلانية الذي قاده المنظّرون النقديون والبنائيون الذين أبرزوا محدوديات الأطر التحليلية والقوة التفسيرية لنظريات العلاقات الدولية الوضعية (positivist). فعلى سبيل المثال، يتنبّأ الواقعيون الجدد بأن التعاون البيئي بين الدول مُستَبعَدٌ جدًا إلا إذا كان في الإمكان تحفيزه أو فرضُه من جانب دولة مهيمنة، وبأن مثل هذا التعاون سيبقى دائمًا عُرضة للتغيّرات في توزيع القوى (الذي يُفهم على أنه توزيع للقدرات الماديّة). ويَعتَبر الواقعيون الجدد، أمثال كينيث والتز، أن «تراجيديا العوام» (tragedy of the commons) تتولّد من خلال الهيكل الفوضوي لنظام الدول، الذي لا يتغير أساسًا. أما العامل المتغيّر الوحيد في هذا النظام فهو توزيع القدرات المادية في ما بين الدول. وتُعدّ الجهات الفاعلة من غير الدول والخطابات المعيارية هامشية. ويلفت المُنَظّرون الخضر الانتباه إلى أن الواقعية الجديدة تقدِّم تصوّرًا خامًا وغير مكتمل عن السياسة البيئية الدولية. وبالطبع، فإن مِن أكبر مجالات النمو في صوغ المعاهدات دوليًا هو المجال البيئي، غير أن الواقعيين في حيرة في ما يتعلق بتفسير السبب وراء ذلك وكيف ظهر.

وعلى الرغم من أن الليبراليين الجدد يقدّمون تصوّرًا أكثر قبولًا لتطوّر التعاون البيئي الدولي، فإن إطار التحليل الخاص بهم غير قادر على إعطاء تصوّر مقنع للبُعد المعياري لمنظومات الحُكم البيئية. وبدلًا من ذلك، فإن الليبراليين الجدد يختزلون نمطيًا منظومات الحكم البيئية في المخرجات الناتجة من مجموعة من المواقف المصلحية التفاوضية للدول التي غالبًا ما تُحلَّل وتُفسَّر من حيث أشكال الضعف البيئي النسبي، والقدرة النسبية على التكيّف مع التغيّر البيئي، والتكاليف النسبية للتكيّف. في المقابل، يُشير المُنظّرون الخضر إلى أن منظومات الحُكم البيئية تشتمل على معايير أخلاقية لا يمكن اقتصارها على مصالح الدولة أو قدراتها. ومن أجل فهم أسباب ظهور منظومات الحُكم التي تعمل على حماية الكائنات المعرّضة للانقراض (كالحيتان أو الفيلة)، أو حماية الغلاف الجوي،

أو المحيطات، أو المناطق البريّة (مثل القارة القطبية الجنوبية «أنتركتيكا»)، فذلك يتطلّب دراسة ليس لمصالح الدولة وحسب، وإنما أيضًا للثقافات والقيم القومية، ولدور شبكات التأييد البيئية العلمية وعبر القومية، وللممارسات المقْنِعة لمفاوضي منظومات الحُكم ولآخرين من «روّاد تغيير المعايير الاجتماعية» (norm entrepreneurs). وقد حثّت أوجه القصور في نظرية منظومة الحُكم العقلانية (rationalist regime theory) بعضَ منظّري العلاقات الدولية الخضراء على تطوير أسس نظرية بنائية بديلة لدراسة منظومات الحُكم البيئية[20].

غير أن البحث الأكاديمي في الاقتصاد السياسي الأخضر قد عرّف نفسه بأنه معارض لنظرية منظومة الحُكم العقلانية. وفي الواقع، فإن تمحور نظرية منظومة الحُكم العقلانية حول الدولة يحوّل الانتباه بعيدًا عمّا يُرى أنه الدافع الأساس للتراجع البيئي العالمي، وأشكال الظلم البيئي، أي الديناميات التنافسية للرأسمالية المُعولِمة، وليست تنافسية الدول في حد ذاتها. كما أن التركيز الأحادي على الدول أو «البلدان» يُرى أيضًا مضللًا لأنه يُجزِّئ الإنتاج والاستهلاك العالميين بطرائق تعسفية، وبذلك، فإنه يفشل في التعرف إلى الأماكن التي تكمن فيها القوى الاجتماعية، والمسؤولية الاجتماعية، والقدرة على التكيّف. وتعمل الرأسمالية على مستوى عولمي بطرائق تترك تأثيرات غير متساوية البتة على المجتمعات البشرية المختلفة والأنظمة البيئية (ecosystems) المختلفة، يترك فيها بعض الطبقات الاجتماعية والمجتمعات «بصمة بيئية» كبيرة جدًا على حساب غيره. وإن مجرّد معاقبة تلك الدول التي هي مثلًا مُلوِّثة ضخمة في الإجمال، يغفل عن حقيقة أن كثيرًا من المستهلكين ومن المصالح المالية الموجودة في أماكن أخرى، تنتفع من التلوّث من دون أن تتحمّل أي مسؤولية عن التكاليف. وفي هذا الخصوص في الأقل، فإن الدول ليست دائمًا أفضل وِحدة لقياس الاستهلاك، فالأرقام الإجمالية للثروة والتلوّث في دولٍ معينة لا تخبرنا شيئًا عن التباينات الواسعة في الثروة، والدخل، والمخاطر، ضمن دول معيّنة. وبدلًا من توزيع اللوم والمسؤولية على دولٍ معيّنة، يقترح منظّرو الاقتصاد السياسي

(20) John Vogler, «Taking Institutions Seriously: How Regime Analysis can be Relevant to Multilevel Environmental Governance,» *Global Environmental Politics*, vol. 3, no. 2 (2003).

الدولي الأخضر أنه يجب علينا أن نراقب وأن نوزّع المسؤولية على السلاسل السلعية عبر القومية، ابتداءً بالاستثمار، واستخراج الموارد، والإنتاج، ومرورًا بالتسويق والإعلان، والبيع بالتجزئة، والاستهلاك، والتخلص من الفضلات[21]. وبالطبع، فإن أحد ابتكارات الاقتصاد السياسي الدولي الأخضر هو أنه يركز على الاستهلاك العالمي بقدر تركيزه على الاستثمار والإنتاج العالميّين[22].

ثالثًا، لقد وجّه منظّرو العلاقات الدولية الخضراء انتباههم النقدي نحو الوكلاء الاجتماعيين والهياكل الاجتماعية التي قامت بأسلوب منهجي بعرقلة مفاوضات منظومات الحكم الأكثر تنوُّرًا من الناحية البيئية. وقد تم تطبيق هذه التحليلات النقدية ليس على منظومات الحُكم غير الفعّالة وحسب (وعلى رأسها اتفاق الأخشاب الاستوائية (Tropical Timber Agreement) الذي يسيطر على صناعة الأخشاب والدول التي تشارك في استيراد الأخشاب وتصديرها) وإنما أيضًا على العلاقة بين منظومات الحُكم المتداخلة وعلى هياكل الحوكمة العالمية عمومًا. ومن الاهتمامات الرئيسة لدى منظّري العلاقات الدولية الخضراء أن منظومات الحُكم الاقتصادية الدولية، كنظام التجارة العولمية، تميل إلى التعتيم على عديد من منظومات الحُكم البيئية الدولية والتقليل من شأنها. وقد أشعل هذا حوارًا أخضر مستمرًا حول الرغبة في تخضير منظمة التجارة العالمية (WTO) و/أو احتمال تخضيرها، في مقابل إنشاء مؤسسات مضادّة كمنظمة البيئة العالمية مثلًا، كي تُوازن السلطة التأديبية لمنظمة التجارة العالمية.

أخيرًا، فقد بحث منظّرو العلاقات الدولية الخضراء في دور أشكال الحوكمة «المُوزَّعة جغرافيًا» ('deterritorialized' governance) من غير الدول، بدءًا من

---

(21) قدّم ماثيو باترسون على سبيل المثال، دراسة غرامشية جديدة خضراء تتبّع قوة صناعات السيارات عالميًا، والظلال البيئية التي تلقيها هذه الصناعات، وتتضمن هذه الدراسة نقدًا لـ «ثقافة السيارات». انظر: Matthew Paterson, *Understanding Global Environmental Politics: Domination, Accumulation, Resistance* (London: Palgrave Macmillan, 2000), and Ken Conca, «Beyond the Statist Frame: Environmental Politics in a Global Economy,» in: Fred P. Gale and R. Michael M'Gonigle, *Nature, Production, Power: Towards an Ecological Political Economy* (Cheltenham: Edward Elgar, 2000), p. 149.

(22) Thomas Princen, Michael Maniates and Ken Conca, eds., *Confronting Consumption* (Cambridge, MA: MIT Press, 2002).

المبادرات عبر القومية للمنظمات البيئية غير الحكومية (مثل مجلس رعاية الغابات (Forest Stewardship Council) الذي قدّم خطة تصديق مؤثرة على المنتجات من الغابات المُدارة بطريقة مستدامة)، إلى ممارسات الحوكمة الخاصة بالشركات الصناعية والمالية، بما فيها صناعة التأمين. وقد أنتج هذا المجال الجديد من الأبحاث صورةً أكثر تعقيدًا وذات مستويات متعددة للحوكمة البيئية العولمية، قادرة على الاعتراف بأنماط هجينة و/أو شبكية للسلطة التي تمتدّ على جانبي حدود اختصاص السلطة القانونية للدولة، أو في بعض الحالات، تتجاوز الأشكال الهرمية للحوكمة المُمَيِّزة للدول القومية.

الكتاب المنتقى

كتاب ماثيو باترسون بعنوان
فهم السياسة البيئية العولمية: السيطرة، والتراكمية، والمقاومة[23]

يزودنا كتاب فهم السياسة البيئية العولمية بتوضيح نموذجي للشواغل النظرية المركزية لنظرية العلاقات الدولية الخضراء (Green International Relations Theory). ويقدّم الكتاب تحدّيًا جوهريًا للسؤال الأساس ووحدات التحليل التي تبنّاها التيار الرئيس من منظّري نظرية منظومات الحُكم (المؤسساتيين الليبراليين الجدد) في دراسة السياسة البيئية العالمية. والسؤال الجوهري في البحث الذي يجريه التيار الرئيس هو: «ما الذي يؤثر في احتمال أن تتعاون الدول بنجاح لحلّ مشكلات بيئية معينة عبر قومية؟»[24]. ويجادل ماثيو باترسون بأن هذا التأطير الضيق للمشكلة ينتزع الصبغة السياسية من السياسة البيئية العولمية، ويُجزّئها إلى قضايا واتجاهات بيئية منفصلة، ويقصر الاهتمام على المفاوضات البيئية الدولية، ويُغلق أي تحقيق في المؤسسات الاجتماعية التي تُنتج مشكلات بيئية بشكل منظّم.

(23) Paterson, Ibid.

(24) المصدر نفسه، ص 1.

ويرى التيار الرئيس في العلاقات الدولية أن منشأ التغيّر البيئي العالمي يكمن في تراجيديا العوام أو تراجيديا المشاعات [المرافق أو الموارد العامة المتاحة للجميع أو المشتركة بينهم] بين الدول (interstate tragedy of the commons) وغياب سلطة سياسية عولمية، أو ببساطة يُنظر إلى التغير البيئي بأنه يكمن في مجموعة من التوجهات المنفصلة التي يتم التعامل معها على أنها دخيلة على التحقيق [البحث] المفاهيمي. ويؤخذ نظام الدول الفوضوي تحصيلًا حاصلًا، ويقتصر التحليل على حوار المكاسب النسبية مقابل المكاسب المطلقة، وعلى دور المؤسسات، وسلوك المؤسسات، وتأثير الجهات الفاعلة من غير الدول على المفاوضات بين الدول.

ويجادل باترسون بأن نظرية العلاقات الدولية الخضراء يجب أن تبدأ بثلاثة أسئلة أكثر جوهريةً، وهي: لماذا برزت المشكلات البيئية أو كيف يتم إنتاجها؟ وما هي تأثيرات المشكلات البيئية في الجماعات الاجتماعية المختلفة؟ وما هي الاستجابة الواجبة؟ وردًّا على أوّل هذه الأسئلة، يُقدِّم باترسون تفسيرًا بنيويًا متداخلًا، وهو أن إنتاج المشكلات البيئية يُفهم على أنه جوهري لمنطق أربعة هياكل قوى رئيسة في السياسة العولمية، وهي: نظام الدول (state system)، والرأسمالية، وعقيدة المجتمع التنظيمي الإداري كمعرفة علمية (scientific knowledge managerialism) [أي اعتبار أن المنظمات وليس الأفراد هي المكونات الأساسية للمجتمع، وأن المجتمع هو محصلة قرارات مديري المؤسسات الكبرى فيه]، والنظام الاجتماعي الأبوي (patriarchy). وبالبناء على فهم غرامشيةٍ جديدة لهياكل القوى بصفتها تنتج هويات وممارسات اجتماعية، يستخرج باترسون الطرائق المختلفة التي تعمل من خلالها هياكل القوى الأربعة هذه معًا لإنتاج مشكلات بيئية روتينية. وفي ردّه على السؤال الثاني، يُسلّط باترسون الضوء أيضًا على التوزيع غير المتساوي للمخاطر البيئية، وعلى البُعدين الزماني والمكاني بين أولئك الذين ينتفعون من الممارسات الاجتماعية التي تنتج تلك المخاطر، وأولئك الذين يُعانون منها في النهاية. وفي ردّه على السؤال الثالث، يُجادل

بأن الاستجابة المناسبة هي في مقاومة هياكل القوى المتداخلة هذه، وبناء مجتمعات أصغر واقتصادات ثابتة الحالة أو مستقرة الوضع (steady-state economies) مبنية على مبادئ اجتماعية مساواتية.

كما ساعد باترسون أيضًا في ريادة دراسة لممارسات اعتياديّة معيّنة في الاستهلاك والإنتاج، وللهويات الاجتماعية التي يتم إنتاجها. ويوضّح نظريته البنيوية من خلال فحص مفصّل لثلاث دراسات حالة والتي هي «محليّة في كل مكان»، وهي: بناء كواسر الأمواج البحرية، وقيادة السيارات، وتناول همبرغر مكدونالدز. ويُبيِّن كيف تنتج كل واحدة من هذه الممارسات المحلية، وفي وقت واحد، مشكلاتٍ بيئية محلية بأسلوب ممنهج وتساعد في إعادة إنتاج هياكل قوى دولتية، وعلمية تكنولوجية، وأبوية.

الخلاصة هي أن نظرية العلاقات الدولية الخضراء قد سعت وبوعي ذاتي إلى تجاوز الإطار المتمحور حول الدولة لنظرية العلاقات الدولية التقليدية، وإلى تقديم رؤى معيارية وتحليلية جديدة في التغيّرات البيئية العالمية. وتزودنا دراسة الحالة المتعلقة بالتغيّر المناخي بوسيلة مفيدة لتوضيح هذه المساهمة، ابتداءً من نقد المقاربات السائدة في تخصص العلاقات الدولية ووصولًا إلى التوصيات بوصفات سياساتية بديلة.

دراسة حالة: التحدّي المتمثل بالتغيّر المناخي

تمثّل مشكلة التغير المناخي الذي تسبب به الإنسان واحدة من أكثر المشكلات البيئية تحدّيًا التي تواجه الجنس البشري. فقد ازدادت تركيزات غازات الدفيئة في الغلاف الجوي الناجمة عن نشاط الإنسان بشكل كبير منذ عام 1750 تقريبًا، كما ازدادت بأضعافٍ مُضاعَفة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، حيث برزت الأعوام العشرة، اعتبارًا من عام 1995، بكونها الأشد

حرارة وذلك كما أشار السجل الأساس لدرجات الحرارة[25] (instrumental temperature record). ويتنبّأ العلماء بأنه إذا ما تُرِكت انبعاثات غازات الدفيئة من دون رادع، سيواجه العالم انقراضاتٍ شاملة؛ وشُحًّا في المياه، والطاقة، والغذاء؛ وفقدانًا للشِّعاب البحرية بسبب ابيضاض الشعاب المرجانية؛ وارتفاعًا في مستويات البحر، وفي الأضرار التي تلحق بالبُنى التحتية والسواحل؛ وموت البشرية ومعاناتها من تزايد حدوث حالات «الطقس المتطرِّف» (extreme weather). وفيما يُتوقَّع من مشكلة المخاطر المناخية أن تتباين جغرافيًا، فإنه يُتوقّع من الشعوب ذات الدخول الأكثر انخفاضًا في الدول النامية أن تعاني أكثر من غيرها[26]. كما أن التغيير المناخي سيؤدّي إلى تفاقم أشكال انعدام المساواة القائمة في حصولها على الضروريات الأساسية كالرعاية الصحية، والغذاء الكافي والمناسب، والمياه النظيفة. أما سكّان الجزر الصغيرة والمناطق الساحلية المنخفضة فهُم على وجه الخصوص معرّضون للخطر من ارتفاع مستوى البحر وهبوب العواصف.

وردًّا على التنبّؤات المثيرة للقلق التي قدّمتها اللجنة الدولية للتغيّرات المناخية (IPCC) في تقريرها التقويمي الأول في عام 1990، فقد صاغ المجتمع الدولي اتفاق الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي (United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC))، التي تمّ توقيعها في قمة الأرض في ريو دي جانيرو في عام 1992. أما الهدف الأساس من الاتفاق فهو تحقيق «استقرار في تركيزات غازات الدفيئة في الغلاف الجوي على مستوى يمنع التدخلات الخطرة بشرية المنشأ في النظام المناخي (the climate system)»[27]. وقد وضع الاتفاق الإطاري أيضًا مبادئ أساسية حول اقتسام الأعباء على نحو مُنصِف، وذلك في البند الثالث منه،

---

(25) Intergovernmental Panel on Climate Change, «Climate Change 2007 - Synthesis Report: Summary for Policymakers,» IPPC (2007), p. 30, <http://www.ipcc.ch/pdf/assessment-report/ar4/syr/ar4_syr.pdf>.

(26) المصدر نفسه، ص 19.

(27) UNFCCC 1992: Article 2.

ومن أهم هذه المبادئ هو أنه يجب على الأطراف أن تحمي النظام المناخي «على أساس الإنصاف، وفي ما يتوافق مع مسؤولياتها وقدراتها المشتَرَكة والمختلفة في آن واحد»؛ وأنه ينبغي للدول المتقدّمة أن تأخذ زمام المبادرة في التصدّي للتغيّر المناخي؛ وأنه يجب إيلاء اعتبار كامل للاحتياجات المُحدَّدة والظروف الخاصّة للدول النامية، ولا سيما تلك الدول الأكثر عُرضة لتأثيرات التغيّر المناخي. ولم يشتمل الاتفاق الإطاري على أهدافٍ ملزِمة أو جداول زمنية، وذلك إلى حدّ ما، بناءً على إصرار الولايات المتحدة الأميركية على ذلك. إلا أنه خلال المؤتمر الأول للأطراف المتعاقدة الذي عُقِد في برلين في عام 1995، تم الاتفاق على وجوب التفاوض بشأن وضع بروتوكول ملزِم قانونيًا، يحتوي على أهداف إلزامية لخفض الانبعاثات التي تتسبب بها الدول الصناعية، على اعتبارها مسألة ملحّة. وقد أعطى تفويض برلين هذا إشارة البدء للمفاوضات التي أدّت في النهاية إلى توقيع بروتوكول كيوتو (Kyoto Protocol) خلال المؤتمر الثالث للأطراف المتعاقدة (COP3) الذي عُقد في كيوتو باليابان، عام 1997.

وفقًا لبروتوكول كيوتو، اتفقت الدول الصناعية على خفض المستويات الكُليّة لانبعاثات غازات الدفيئة لديها إلى أقل من مستويات عام 1990 بمعدل 5.2 في المئة مع نهاية مدة الالتزام التي تبدأ من عام 2008 وتستمر حتى عام 2012، وذلك على الرغم من أن الدول المختلفة قد تفاوضت على أهداف مختلفة. إلا أن هدف السبعة في المئة الذي تفاوضت بشأنه إدارة كلينتون في كيوتو، قد رفضت إدارة بوش الاعتراف به في عام 2001 بحجة أن هدفًا كهذا سيلحق الضرر بالاقتصاد الأميركي، وأنّ البروتوكول كان يحوي عيوبًا لأنه لم يفرض على كبرى الدول النامية، كالصين مثلًا، أن تلتزم بتخفيض انبعاثاتها. وقد رفضت الولايات المتحدة الأميركية المصادقة على البروتوكول (وذلك بدعم من أستراليا، إلى أن تغيّرت الحكومة هناك في عام 2007). وعلى الرغم من عدم تعاون أقوى دولة في العالم، إلا أن بروتوكول كيوتو أصبح مُلزِمًا قانونيًا في عام 2005 بعد أن صادقت عليه روسيا في أواخر عام 2004.

وهنالك اتفاق واسع على أن التحقيق الناجح لأهداف بروتوكول كيوتو مع حلول عام 2010 سيكون له تأثير ضئيل على الانبعاثات العالمية الكليّة، وتاليًا فإنه لن يفعل سوى القليل القليل لتفادي التغيّر المناخي الخطر. وقد حذّرت اللجنة الدولية للتغيّرات المناخية من أنه لا بد للانبعاثات الكلية العالمية أن ترتفع إلى ذروتها بحلول عام 2015، وتنخفض بعدها بمقدار 80 إلى 90 في المئة بحلول عام 2050، وأنه يجب على الدول المتقدّمة أن تقلل من انبعاثاتها بمقدار 25 إلى 40 في المئة بحلول عام 2020 لمنع التغيير المناخي الخطر. وفي ضوء هذه الخلفية، يمكن تشبيه بروتوكول كيوتو بمباراة إحماء، بحيث تكون المفاوضات لمعاهدة ما بعد كيوتو لمدة الالتزام من عام 2013 إلى عام 2020 بمنزلة «المباراة الرئيسة» الحاسمة التي ستحدد مصير مناخ الأرض. وفيما كانت مشاركة الولايات المتحدة الأميركية مهمّة لفعالية بروتوكول كيوتو، فقد كانت حتمًا حاسمة لفعالية المعاهدة التي خلَفتها. وخلال المؤتمر الثالث عشر للأطراف المتعاقدة (COP13) الذي عُقد في بالي في كانون الأول/ ديسمبر 2007، اتفقت الأطراف المتعاقدة على «خريطة طريق» واسعة، تُعرف باسم خطة عمل بالي (Bali Action Plan)، لإرشاد المحادثات نحو معاهدة جديدة، ليتم توقيعها في كوبنهاغن في كانون الأول/ ديسمبر 2009.

كان التحدّيان الرئيسان اللذان واجها المفاوضين في بالي هما (1) إقناع البلدان المتطورة أن تتقدم صوب أهداف أكثر صلابةً ومبنية على أسس علمية للمدة ما بين عامي 2013 و2020؛ (2) وضع حوافز ملائمة (والتي تشمل التمويل، ونقل التكنولوجيا، والمساعدة في التكيّف) من أجل إشراك العالَم النامي، ولا سيما كبرى الدول الناشئة التي تتسبب بالانبعاثات كالصين والهند، من خلال جهد فعال للتخفيف من حدّة آثارها السلبية. وقد أخذ الاتحاد الأوروبي زمام المبادرة في مفاوضته على تخفيض ما نسبته 30 في المئة من انبعاثات الدول المتقدّمة، لكن الولايات المتحدة الأميركية عارضت

بقوة أي اتفاق على أهداف محدّدة، واستمرت في جدالها بأن المعاهدة البديلة المقترحة ستكون غير فعالة من دون وجود التزامات مُعتَبرة لدى كبرى الدول الصاعدة في العالَم النامي والتي تتسبب بالانبعاثات كالصين والهند. وقد عارضت الصين ومجموعة الـ77 (G77) بشدّة أي اقتراح ينصّ على وجوب التزامها أهدافًا، وأشارت إلى المسؤولية التاريخية الأعظم والتي تُلقى على عاتق البلدان المتقدمة في تسبُّبها بالتغيير المناخي، وإلى القدرة الأكبر بكثير للدول المتقدمة على السعي نحو تخفيف الآثار السلبية مقارنة بالدول النامية، وإلى فجوة التنمية الكبيرة بين الشمال والجنوب. وقد كانت التسوية الأخيرة امتدادًا للنهج الثنائي الذي سلكه بروتوكول كيوتو من خلال حصر الأهداف الإلزامية لتقليل الانبعاثات بالدول المتقدّمة (لكن من دون تحديد نسبة الخفض، أو التقيّد بتوصيات اللجنة الدولية للتغيّرات المناخية) ومطالبة الدول النامية بالتعهّد بالتزامات تخفيفية زائدة لكن من دون التزام أهداف إلزامية. وقد أكّدت خطةُ العمل مجددًا مبادئ تقاسم الأعباء المتعلقة بالإنصاف، و«المسؤوليات والقدرات المشتَركة والمتباينة في آن واحد»، والريادة الشمالية والمساعدة الشمالية للجنوب، والمنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي. ومنذ مؤتمر بالي، تفوّقت الصين على الولايات المتحدة الأميركية في كونها أكثر دول العالم إطلاقًا لإجمالي الغازات المنبعثة، لكنّ متوسط نصيب الفرد من انبعاثات الصين يساوي حوالى خُمس متوسطه في الولايات المتحدة.

وقد كان تولّي الرئيس أوباما منصب الرئاسة في كانون الثاني/ يناير 2009 نقطة تحوّل مهمّة في تاريخ المفاوضات المناخية الدولية. غير أن الزيادة الكبيرة في انبعاثات الولايات المتحدة خلال العقد ونصف العقد الأخيرَين (ما وصل في عام 2003 إلى حوالى 20 في المئة زيادة على مستويات عام 1990 وفقًا للبنك الدولي)[28] ستجعل من مَهمَّة الرئيس

(28) Little Green Data Book," World Bank (2007), <http://siteresources.worldbank.org/ intdatasta/64199955-1178226923002/21322619/lgdb2007.pdf>.

الجديد صعبة، خصوصًا في وجه ركودٍ اقتصاديّ عالمي أعقب الأزمة المالية. ولم يعطِ الرئيس أوباما أي وعودٍ بالمصادقة على بروتوكول كيوتو أو بالالتزام بالهدف الذي رسمه البروتوكول للولايات المتحدة والمتمثّل في خفض مقداره 7 في المئة بحلول عام 2012. وبدلًا من ذلك، وعد الرئيس أوباماً بخفض انبعاثات الولايات المتحدة الأميركية إلى المستويات التي كانت عليها في عام 1990 بحلول عام 2020، ما هو أقل بكثير من نسبة الـ 25 في المئة إلى 40 في المئة التي أوصت بها اللجنة الدولية للتغيّرات المناخية. وفي غضون ذلك، وتحسُّبًا لتضييق الأهداف القومية للانبعاثات، قامت الصناعات التي تعتمد بشكل مكثّف على استخدام الطاقة في أوروبا، وشمال أميركا، وأستراليا بممارسة الضغوط من أجل الحصول على إعفاءات خاصة من خطط الاتّجار بالانبعاثات (emissions trading) [مقايضة الشركات لتراخيص إطلاق الانبعاثات]، أو من أجل الحصول على التعديلات الضريبية الحدودية (border tax adjustments) [الإعفاء الضريبي على الصادرات]، لحمايتها من منافسة الصناعات التي تعمل في الدول النامية ولمنع («تسرّب الكربون») المرتبط بهروب رؤوس الأموال. وفي الأغلب إن أي تدابير حماية من هذا النوع ستؤجج الدول النامية، وسيتم تلقيها على أنها وسيلة ملتوية لفرض أهداف معيّنة على صناعاتها، ما يُخالف معايير تحمُّل الأعباء للنظام المناخي. ويرجّح بمسؤوليات كل من الدول النامية والدول المتقدمة، مع ما يرتبط بها من قضايا حول مساوئ التنافسية وتسرّب الكربون، أن تبرز كقضايا مُختلَف عليها في التفاوض بشأن معاهدة تخلف بروتوكول كيوتو.

وبالنظر إلى ضخامة التحدّي المتمثل بالتغيّر المناخي، وتعقيد القضايا المتعلقة به، لم يكُن مستغربًا أن يثير هذا التحدّي مجموعة متنوعة من الردود والتحليلات النظرية من تخصص العلاقات الدولية. إلا أن مساهمة نظرية العلاقات الدولية الخضراء متميّزة من ناحيتين اثنتين. أولًا، أنها قدّمت تحليلًا للمشكلة السياسية وللعملية التفاوضية الدولية وتفسيرًا لهما بديلًا عن تحليل المقاربات العقلانية السائدة وتفسيرها. وثانيًا، أدّت نظريات العلاقات الدولية

الخضراء إلى ظهور خطابات معيارية جديدة ولّدت مقترحات سياساتية بديلة لتلك التي سيطرت على المفاوضات الدولية حتى الآن.

تفسيرات خضراء بديلة

في حين أن الشح النظري عند الواقعية قد خدمها بطريقة معقولة في تفسير العلاقات بين القوى العظمى خلال الحرب الباردة، إلا أنها عانت من أجل فهم منظومات الحُكم البيئية الدولية، بما فيها مفاوضات التغيّر المناخي. وتكمن المشكلة بالنسبة إلى الواقعيين الجدد تحديدًا، في كونهم لا يتيحون إلا مجالًا قليلًا، أو حتى أنهم قد لا يتيحون مجالًا البتة، لأي تنوع في استجابة الدول على التغيير المناخي، وذلك لأن جميع الدول، بتعبير كينيث والتز، هي «وحدات تشابهية» (like-units)، ولذا يُفترض بها أن تستجيب بالطريقة نفسها للضغوط النسقية [النُظمية]. غير أن هذا الفهم لا يمكنه تفسير الاختلافات الكبيرة بين الدول، أو بين المجموعات المعيّنة من الدول، ناهيك بعدم قدرته على تفسير الاختلافات الكبيرة بين الحكومات المتعاقبة في الدولة نفسها، كالاختلاف بين إدارتي كلينتون وبوش الابن في ما يتعلق ببروتوكول كيوتو، أو الاختلاف بين إدارتي بوش الابن وأوباما في استجابتهما للأهداف القومية. ولا يستطيع الواقعيون الجدد أن يفسروا لماذا صادقت 183 دولة، إضافة إلى السوق الأوروبية المشتركة (EEC)، على بروتوكول كيوتو (اعتبارًا من كانون الثاني/ يناير 2009)، على الرغم من تهرّب الولايات المتحدة الأميركية وغياب أي التزام ملزِم من طرف الدول النامية. كما أنهم لا يستطيعون تفسير سبب قيام الأطراف المتعاقدة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي، بما فيها الولايات المتحدة الأميركية، بتجديد تأكيدها معايير العدالة البيئية (المتعلقة بالإنصاف، وبالمسؤوليات والقدرات المشتركة والمختلفة في الوقت عينه) في اجتماع بالي، على الرغم من التكاليف الاقتصادية النسبية التي يُتوقع من الدول المتقدمة أن تتحملها إذا ما طُبّقت هذه المبادئ بأمانة.

أما الليبراليون الجدد فإنهم قادرون على إعطاء تفسير أكثر قبولًا للنتيجة حتى يومنا هذا، بناءً على تحليلاتهم للمصالح النسبية والقدرات النسبية للدول. وعلى الرغم من ذلك، فمن خلال تركيزهم على المساومات الصعبة (hard bargaining) بين الدول على توزيع المنفعة والأعباء الناجمة عن التكيّف، يميل الليبراليون الجدد إلى تهميش السياق الأفكاري الأكبر الذي يشكّل المفاوضات ويقودها. وهذا يتضمن النتائج العلمية للجنة الدولية للتغيّرات المناخية، ومعايير العدالة البيئية لمنظومة الحُكم التي تقدّم سببًا في الوجود، ونقطة مرجعية ثابتة للتفاوض في القواعد الأكثر تفصيلًا، والملزِمة قانونًا في بروتوكول كيوتو والمعاهدات الخليفة له. وتعترف هذه المعايير بالتزامات غير متماثلة مبنية على قدرات متباينة، ومستويات مسؤولية متباينة في ما بين الدول في العالمين المتقدم والنامي. وهي تعترف بأن الدول الصناعية مسؤولة بالدرجة الأولى عن الانبعاثات الماضية وأن من الضروري «إرخاء الحبل» للدول النامية لتحقق طموحاتها المشروعة في تحسين نوعية حياة مواطنيها، الذين يعيش كثير منهم في فقر مدقع. وهذا الإطار المعياري جوهري في فهم أسباب مصادقة أغلبية الدول على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي، وعلى بروتوكول كيوتو، وموافقتها على دورة أخرى في المفاوضات للسير في مزيد من التخفيض في مستويات الانبعاث بعد انتهاء مدة بروتوكول كيوتو في عام 2012. أما فكرة أنه يجب على المجتمعات عالية الاستهلاك أن تكون أوّل من يبتعد عن الاقتصاد القائم على الكربون، فهي فكرة جوهرية في جدالات العدالة البيئية للمنظّرين الخضر.

مُحاجّات خضراء بديلة

بينما يولي المنظرون الخضر اهتمامًا لدور معايير العدالة في تحليلهم، إلى جانب أهمية الخطاب النقدي في تحويل عملية التحديث (والفهم الذاتي للجهات الفاعلة الاجتماعية)، فإنهم ليسوا حالمين البتّة بشأن

التقدّم الحاصل إلى الآن في مفاوضات التغيّر المناخي. وكجميع المنظرين النقديين، فإنهم يقظون تحديدًا بشأن العلاقة بين المعرفة والقوة (knowledge and power) ومعنيون بالكشف عن الخطابات والممارسات الإقصائية(29). وهم كذلك مهتمّون بتحسين السياق التواصلي للمفاوضات من خلال زيادة حجم الوفود المفاوضة للدول المتقدمة وقاعدتها المعلوماتية (والتي تمّ تقزيم معظمها بسبب الوفود الكبيرة الخاصة بالولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي) ومُهتمّون كذلك بتوسيع نطاق الجهات الفاعلة التي قد تشارك، ونطاق المناقشات المطروحة، في مفاوضات منظومة الحُكم. وتحقيقًا لهذه الغاية، يُرحّب الهابرماسيون الخضر بانتشار المجالات العامة عبر القومية كآليات رئيسة للتعلّم الاجتماعي المتبادل استجابة للمشكلات الجديدة. وبشكل أكثر عمومية، فإنهم يرحبون بالنطاق المتزايد من الجهات الفاعلة من غير الدول التي تَحضُر مفاوضات منظومة الحُكم المناخية، و/أو تنتقدها، و/أو تؤثر فيها، باعتبارها تقدّم أشكالًا جديدة من المُساءلة الديمقراطية التي تتجاوز حدود «تعددية الأطراف التنفيذية». وبالتأكيد، فقد اقترح بعض المنظّرين الخضر أن الأنظمة نفسها يمكن اعتبارها مجالات عامة من حيث إنها تعزز التشاور النقدي(30).

وإضافة إلى كشفهم عن الاختلالات في السياق التواصلي لمفاوضات التغيّر المناخي، قدّم منظّرو العلاقات الدولية الخضراء أيضًا طرائق بديلة لتأطير التحدّي المتمثل بالاحتباس الحراري العالمي، إلى جانب توصيفات بديلة للسياسات، وهي أبدال يعتبرون أنها ستعطي حلولًا أكثر إنصافًا وأطول عمرًا لمشكلة التغيّر الحراري الذي تسببت به البشرية. ويَعتَبِر المنظّرون الخضر أن أوجه الظلم البيئي التي تولّدت بفعل التغيّر المناخي، تُبيّن

(29) Chukwumerije Okereke, *Global Justice and Neoliberal Environmental Governance* (London: Routledge, 2008).

(30) Rodger A. Payne and Nayef H. Samhat, *Democratizing Global Politics: Discourse Norms, International Regimes, and Political Community* (Albany, NY: State University of New York Press, 2004).

بوضوح مشكلة الظلم البيئي بشكل عام. فالمجتمعات الفقيرة (ولا سيما في الجنوب) تنتج نسبة منخفضة نسبيًا من الانبعاثات الكربونية لمعدّل نصيب كل فرد، مقارنة بالطبقات المستهلِكة الثرية في الشمال، ومع ذلك يُتوقع لهذه المجتمعات الفقيرة أن تكون الأكثر تضررًا من الاحترار الكوني، والأقل قدرة على التكيّف مع الضرر المتعلّق بالمناخ، والأقل حماية ضدّه. أما المثل الأعلى الأخضر في العدالة البيئية فيُحاجّ بأنه يجب أن يكون لدى جميع الأفراد، بِغض النظر عن قومياتهم أو طبقاتهم الاجتماعية، حقوقٌ متساوية في موارد الطاقة وخدمات امتصاص الفضلات التي تُقدّمها البيئة الطبيعية، شريطة أن يبقى الاستخدام الكلي للموارد والخدمات ضمن القدرة الاستيعابية البيئية للمحيط الحيوي. ولا يمكن تحقيق هذه المثالية من خلال آليات السوق وحدها، ومن المؤكد أنه لا يمكن تحقيقها من خلال استراتيجية التحديث البيئي الضعيفة التي سعت إليها إدارة بوش التي فشلت في وضع سقف للمستويات الكلية من الانبعاثات الكربونية وتجاهلت الإنتاج والتوزيع غير المتساويين للمخاطر المرتبطة بالتغيّر المناخي. غير أنها تتطلب قوانين بيئية شاملة إلى جانب إعادة توزيع كبيرة للمخصصات البيئية، من الغني إلى الفقير، لضمان استكفاء الجميع من الاحتياجات الأساسية والجودة البيئية في الوقت ذاته. وفي سياق يتوافق وهذه المثالية، فإن أطروحات السياسات البيئية التي تروق للمفكرين الخضر، ولعديد من الدول النامية، هي تلك المبنية على الحقوق المتساوية لكل فرد في الغلاف الجوي. ومن هذه النماذج نموذج «التقليص والتقارب» (contraction and convergence) الذي طوّره المعهد العالمي للعوامّ [للمشاعات العامة المشتركة] (Global Commons Institute) ومقرُّه لندن، والذي يقترح تقليصًا كبيرًا للانبعاثات من جانب الدول الغنية، وفي نهاية المطاف، تقاربًا في نسبة الانبعاثات لكل فرد، من جميع الدول على مستوى يمكن للغلاف الجوي امتصاصه دون أن يتضرر. ويزوّد هذا النموذج الدولَ النامية بمساحة معيّنة للنمو، ويُيسّر في الوقت ذاته نقلًا كبيرًا للموارد ممن ينتجون انبعاثات بنسب

عالية لكل فرد، إلى أولئك الذين ينتجون انبعاثات بنسب منخفضة وفقًا لخطط الاتجار بالكربون. في المقابل، يُرجّح بالمفاوضات بشأن معاهدة ما بعد كيوتو، أن تتبع نهج بروتوكول كيوتو الذي تجنّب أن يسلك نهجًا مستندًا إلى المبادئ من أجل تحصيص الأهداف وفقًا للمسؤولية والقدرة، ووفقًا لأفضل العلوم المتوفرة، وإنما تَرَكها ببساطة للدول المتقدمة منفردة في أن تختار أهدافها الخاصة بها. وعلاوة على ذلك، يجادل بعض النقاد الخضر بأن «أدوات المرونة» التي تم تقديمها في بروتوكول كيوتو، مثل الاتجار بالكربون والتعويض، تُمكّن تلك الصناعات التي تقدر على تكاليف شراء الاعتمادات أو دفع التعويضات من الاستمرار بتلويثها الكربوني، وتمكّنها من تجنب الاستثمار الأخضر اللازم أو تأجيل العمل بهذا الاستثمار الذي من شأنه أن يخفض انبعاثاتها من أساسها. وبذلك، تساعد المرونة في تفريغ مسؤولية البلدان الغنية، وفي التقليل من أهمية المعيار الخاص باتفاق الأمم المتحدة الإطاري للتغير المناخي بأنه يجب على الدول المتقدمة أن تأخذ زمام الأمور في محاربة التغيّر المناخي من خلال ريادتها لتكنولوجيات وممارسات جديدة منخفضة الكربون. وحيث إن هنالك اتفاقًا على أن مشاركة جميع الدول التي تسهم بشكلٍ رئيس في الانبعاثات الكربونية (بما فيها الولايات المتحدة الأميركية، والاتحاد الأوروبي، وروسيا، واليابان، والصين، والهند) هي مشاركة ضرورية لنجاح معاهدة ما بعد كيوتو، فإن شروط تلك المشاركة يجب أن تكون على نحو يؤدي إلى التخفيف من أوجه انعدام المساواة البيئية بدلًا من مفاقمتها.

الاستنتاج

إن الاقتصاد السياسي الدولي الأخضر يُشكّل العمود الفقري لنظرية العلاقات الدولية الخضراء. مع ذلك، فقد أدت البحوث المعيارية الخضراء دور المكمل للاقتصاد السياسي على نحو متزايد، ولا سيما في بروز الانتشار عبر القومي للنظرية السياسية الخضراء، ما أدخل صوتًا أخضر في الحوارات

الأكثر عمومية عن العدالة الدولية، والديمقراطية الكوزموبوليتانية، ومستقبل الدولة. وفي الوقت نفسه، فإن عددًا من المنظّرين الكوزموبوليتانيين المعروفين، أمثال دايفد هلد (David Held)، وآندرو لينكلايتر (Andrew Linklater)، وهنري شو (Henry Shue)، وتوماس بوغ (Thomas Pogge) قد وجّهوا انتباههم إلى المضامين الأخلاقية والمؤسساتية للضرر البيئي العابر للحدود.

وفيما يبقى الاقتصاديون السياسيون الخضر والمنظّرون المعياريون الخضر متوحّدين في استنكارهم لأوجه انعدام المساواة البيئية، فإن نظرية العلاقات الدولية الخضراء لا تخلو من توترها الداخلي. أولًا، فالاقتصاديون السياسيون الخضر أكثر ميلًا إلى تبنّي موقف نقيض للدولتية (anti-statist) من المنظّرين المعياريين الخضر، الذين يميلون إلى أن يكونوا منشغلين باستكشاف الكيفية التي يمكن من خلالها أن تكون الدول ونظام الدول أكثر تجاوبًا مع المشكلات البيئية. وفيما يميّز الاقتصاديون السياسيون الخضر الديناميات التنافسية للرأسمالية العالمية بوصفها المحرّك الأساس للدمار البيئي، يُجادل المُنظّرون المعياريون الخضر بأن الدّول تمثّل المؤسسات الأبرز ذات القدرة التوجيهية والشرعية القانونية اللازمتّين لفرض القيود البيئية على الرأسمالية[31]. وبناء عليه، فإن تحويل الدول ونظام الدول إلى الديمقراطية، هو خطوة ضرورية نحو التحديث الانعكاسي التبادلي (reflexive modernization) الذي يتوقع منه أن يُسفر عن رأسمالية عولمية مُقيّدة بشكل أكبر من الناحية البيئية.

ثانيًا، على الرغم من أن معظم منظّري العلاقات الدولية الخضراء يشتركون في ما بينهم في الفكرة الكوزموبوليتانية ذاتها القائلة إن كل أولئك المتأثرين بالقرارات أو بالمخاطر يجب أن يكون لهم رأي ما في صناعتها (بغض النظر عن قومياتهم أو أماكنهم)، فلا يزال هنالك جزء من النظرية الجماعتية الخضراء (green communitarian theory) (الذي يتضمن النزعة الإقليمية الحيوية (bioregionalism)، والفوضوية البيئية (ecoanarchism)، والنسوية البيئية (ecofeminism)) يشدد على مناقب الهوية المرتبطة بالمكان وعلى المجتمعات

(31) Barry and Eckersley, *The State and the Global Ecological Crisis.*

المحلية المستدامة بيئيًا. ويَرى هؤلاء المنظّرون أن توسيع حس الانتماء لدى الفرد تجاه مجتمعات اجتماعية وبيئية معيّنة، وغرس هوية مبنية على المكان (التي تشتمل على تعلّقٍ بالنباتات المحلية، والحيوانات المحلية، وطبيعة الأراضي المحلية)، يُعطِيَان حافزًا سياسيًا لحماية الكائنات الحية غير البشرية، وحماية ضحايا الظلم البيئي، أقوى من الحافز الذي تعطيه فكرة المُواطَنة العولمية أو الديمقراطية الكوزموبوليتانية الأكثر تجريدًا.

وهنالك مجال خلاف إضافي يتعلق بالحِكمة من وراء تصوير المشكلات البيئية مفاهيميًا كمشكلات أمنية. فمؤيّدو الأمن البيئي يؤكّدون أنه يجب أن تُعتبر المشكلات البيئية - وأبرزها الاحتباس الحراري العالمي - مصدرًا متزايدًا لانعدام الأمن. ويجادل بعض مفكّري الأمن البيئي (الذين لا يُعدّون بالضرورة مفكري علاقات دولية خضراء) بأن الشحّ المتزايد في الموارد الطبيعية (خصوصًا الماء)، والتراجع البيئي، والأعداد المتزايدة من اللاجئين البيئيين، ستولّد على الأرجح صراعًا وعنفًا متزايدَين، ضمن الدولة نفسها وبين الدول المختلفة، وأنه ينبغي للدول أن تضيف بُعدًا بيئيًا ضمن استراتيجياتها الأمنية القومية.

غير أن منظّري العلاقات الدولية الخضراء ممن هم أكثر تشككًا، قد جادلوا بأن وضع المشكلات البيئية في إطار المشكلات الأمنية بهدف رفع مكانتها لتصبح مسألة في «السياسة العليا»، هو أمر قد يأتي بنتائج عكسية. وبدلًا من أن يؤدّي الخطاب الجديد في الأمن البيئي إلى أجندة أمنية أوسع وأكثر تنوّرًا، وهي أجندة ستؤدي أيضًا إلى «تخضير» الجيش، يقترح هؤلاء بأن هذا الخطاب قد يؤول الأمر به إلى اللعب على القضايا الأمنية التقليدية، وربما تسهيل الحلول العسكرية لتحدّي الاستدامة. ويرى المتشككون، وعلى رأسهم دانيال دودني[32] (Daniel Deudney)، أن التهديدات البيئية والتهديدات العسكرية هي من مستوى تصنيف آخر لذلك يجب التطرّق إليها بأسلوب مختلف. أما التصوير المفاهيمي للمشكلات البيئية بكونها مشكلات أمنية فهو يتخلّى أيضًا عن القيم الخضراء

(32) Daniel Deudney, «The Case Against Linking Environmental Degradation to National Security,» *Millennium: Journal of International Studies*, vol. 19, no. 3 (1990).

الجوهرية المتعلقة بنبذ العنف ومناهضة النزعة العسكرية، ويُحوِّل الانتباه عن المَهَمة المُهِمة المتمثلة بتعزيز التنمية المستدامة بيئيًا. وقد أشار المتشككون أيضًا إلى مخاطر ربط التدهور البيئي وشحّ الموارد بالصراع، مُجادِلين بأنه يمثِّل شكلًا خامًا من الحتمية البيئية[33] (environmental determinism). وقد شدّد منظّرون آخرون في العلاقات الدولية الخضراء على إمكان أن تقوم المشكلات البيئية المشتركة بتقديم فرص في صنع السلام من خلال إعطاء قاعدة لإجراء البحث التعاوني، وتحفيز الحوار، وبناء الثقة، وتجاوز الاختلافات، من خلال العمل من أجل أهداف واستراتيجيات بيئية مشتركة[34].

إلا أن نقد دودني مُوجَّه ضد أولئك الذين يجادلون من أجل تطوير استراتيجيات أمنية بيئية قومية. وهو لا يتطرّق إلى المحاجّات الخضراء المنادية بتصوير مفاهيمي أكثر شمولًا للأمن البيئي الذي يسعى إلى توسيع نطاق المرجع الأخلاقي للأمن أو وحدة التحليل الأمنية إضافة إلى سعيه لتوسيع الفهم التقليدي لمصدر انعدام الأمن، والردود على انعدام الأمن، والشروط اللازمة لأمنٍ طويل الأمد. ويجادل مؤيّدو هذا الفهم الأكثر توسّعًا بأن لدى هذا الفهم قدرة على إضعاف مكانة الأفكار التقليدية المتعلقة بالدفاع الإقليمي للدولة (إلى جانب مَنطِق لعبة المحصلة الصفرية [لعبة الغالب والمغلوب] (zero-sum game) التي يفترضها الواقعيون) وعلى تعزيز التعاون الدولي من أجل الاستدامة طويلة الأمد. ويقوم هذا التصوير المفاهيمي الأوسع بتوجيه الانتباه أيضًا نحو تعقيد القيمة (value-complexity) في صناعة السياسات الأمنية، ويتيح تمحيصًا أكثر نقدية لدور الجيش بوصفه مصدرًا لانعدام الأمن، ويسعى نحو تحويل الإنفاق العسكري إلى إنفاق استدامي.

إن الحوار الداخلي بشأن الأمن البيئي هو مؤشرٌ لموقف نظرية العلاقات

---

(33) Jon Barnett, *The Meaning of Environmental Security: Ecological Politics and Policy in the New Security Era* (London: Zed Books, 2001).

(34) Ken Conca and Geoffrey Dabelko, *Environmental Peacemaking* (Washington, DC: Woodrow Wilson Center Press, 2003).

الدولية الخضراء القوي المضاد للنزعة العسكرية. وقد يُفسِّر هذا جزئيًا لماذا لا يزال على نظرية العلاقات الدولية الخضراء أن تطوِّر موقفًا أخلاقيًا ناضجًا أو واضحًا حول طائفة من الحوارات ذات الصلة بالأمن، كالعلاقة المناسبة بين النظام العام (order) والعدالة في السياسة العالمية أو الاستخدام المناسب للقوة في التدخّل الإنساني أو حماية البيئية[35]. وعلى الرغم من ذلك، فقد خضعت نظرية العلاقات الدولية الخضراء إلى تطوّر كبير خلال العقد الأخير إلى حد أنه تمّ الاعتراف بها كمجال جديد مهمّ في نظرية العلاقات الدولية. أما الخطابات الخضراء الجديدة في العدالة البيئية، والتنمية المستدامة، والتحديث الانعكاسي التبادلي، والأمن البيئي، فهي لم تؤثر في الحوارات السياساتية القومية والدولية وحسب، وإنما باجتماعها معًا، قد أعادت أيضًا صوغ أدوار كل من الدولة، والجهات الاقتصادية الفاعلة، والمواطنين، بصفتهم مراقبين بيئيين بدلًا من اعتبارهم أسيادًا إقليميين، ذوي التزامات دولية غير متماثلة مبنية على قدرات متباينة، ومستويات مختلفة من المسؤولية البيئية. ولإعادة صوغ ما سبق، تعدّ هذه مضامين مهمّة في تطوّر سيادة الدولة. فإذا ما تمّ قبول فكرة أن السيادة هي مفهوم اشتقاقي، فإن المعنى العملي لها يتغيّر مع الوقت تجاوبًا مع التغييرات في الخطابات التأسيسية للسيادة، إلى حد أن بعض هذه الخطابات (عن التنمية والعدالة والأمن) تتخذ لونًا أكثر اخضرارًا، بحيث يمكننا الإشارة إلى «تخضير السيادة». علاوة على ذلك، بقدر ما تصبح الدول - والمواطنون داخل الدول - عرضة للمساءلة بشكل متزايد عن المجتمعات والبيئات خارج حدودها الخاصة بها، يمكن وصفها عندئذٍ بأنها دولٌ عبر قومية وأنهم مواطنون عبر قوميين، بدلًا من كونها مجرّد دول قومية أو كونهم مجرّد مواطنين قوميين. وبالطبع، فإن مجتمع الدول بعيدٌ جدًا عن هذا المثل الأعلى. وعلى الرغم من ذلك، فقد جعل مُنظِّرو العلاقات الدولية الخضراء هذا المثل الأعلى محطّ الأنظار وجعلوه قابلًا للتفكير فيه.

---

(35) Robyn Eckersley, «Ecological Intervention: Prospects and Limits,» *Ethics and International Affairs*, vol. 21, no. 3 (2007).

أسئلة

1. ما هي الانتقادات الجوهرية التي قدّمتها الموجة الأولى من النظرية السياسية الخضراء ضد النظريتين الليبرالية والاشتراكية؟ وهل تُعد النظرية السياسية الخضراء حداثية أم ما بعد حداثية؟
2. ما هو سبب الجهل البيئي [العمى البيئي] لنظريات العلاقات الدولية التقليدية؟
3. ما هي الطرائق التي أصبحت من خلالها الموجة الثانية من النظرية السياسية الخضراء، عبر قومية بشكل أكبر؟
4. لماذا يَنتقد منظّرو العلاقات الدولية الخضراء الخطاباتِ السائدة في التنمية المستدامة والتحديث البيئي؟ وما هي الأبدال التي يقترحونها؟
5. ما هي الانتقادات المعيارية والتحليلية التي وجهها منظّرو العلاقات الدولية الخضراء ضدّ المقاربات العقلانية السائدة (الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة)؟
6. ما الذي تشترك فيه نظرية العلاقات الدولية الخضراء مع النظريتين النقدية والبنائية؟ وكيف تختلف عنهما؟
7. كيف يمكنك أن تَصِف القضايا المختلفة التي تُشغِل نظرية العلاقات الدولية المعيارية الخضراء، والاقتصاد السياسي الدولي الأخضر؟ وما الذي يوحّد هذين التيّارين من تيارات نظرية العلاقات الدولية الخضراء؟
8. كيف يختلف التحليل الأخضر لمفاوضات التغيّر المناخي عن مقاربات التيار الرئيس السائد؟
9. ما سبب انقسام منظّري العلاقات الدولية الخضراء داخليًا بشأن حكمة التصوير المفاهيمي للمشكلات البيئية من خلال اللغة الأمنية؟
10. ما الذي تعتبره مساهمة رئيسة لنظرية العلاقات الدولية الخضراء في نظرية العلاقات الدولية بشكل عام؟

11. هل تُعد المشكلات البيئية تهديدًا أمنيًا؟

12. ما هي نتائج النظرية الخضراء والاهتمامات البيئية على مفهوم السيادة ودور الدولة؟

مزيد من القراءات [باللغة الإنكليزية]

- Bernstein, Steven. *The Compromise of Liberal Environmentalism.* New York: Columbia University Press, 2002.

ستيفن برنشتاين (2002)، التسوية البيئية الليبرالية.

- Bryant, Raymond and Sinead Bailey. *Third World Political Ecology.* London: Routledge, 1997.

ريموند براينت، وسيناد بايلي (1997)، علم البيئة السياسي في العالم الثالث.

يقدّم هذا الكتاب فحصًا منهجيًا لمسائل الاقتصاد السياسي الأخضر من منظور العالم الثالث.

- Clapp, Jennifer and Peter Dauvergne. *The Political Economy of the Global Environment.* Cambridge, MA: MIT Press, 2005.

جينيفر كلاب، وبيتر دوفيرن (2005)، الاقتصاد السياسي للبيئة العولمية.

يزودنا هذا الكتاب بمقدمة نظرية وعملية ممتازة للعلاقة بين العولمة والتراجع البيئي.

- Dauvergne, Peter. *The Shadows of Consumption: Consequences for the Global Environment.* Cambridge, MA: MIT Press, 2008.

بيتر دوفيرن (2008)، ظلال الاستهلاك: النتائج المترتبة على البيئة العولمية.

يرسم هذا الكتاب خريطة للتكاليف البيئية والاجتماعية الخفيّة الناجمة عن العولمة والاستهلاك المتزايد.

■ Eckersley, Robyn. *The Green State: Rethinking Democracy and Sovereignty*. Cambridge MA: MIT Press, 2004.

روبن إيكرسلي (2004)، الدولة الخضراء: إعادة التفكير في الديمقراطية والسيادة.

يطوّر هذا الكتاب نظرية عن الدولة (ونظام الدول) الخضراء من منظور بنائي نقدي.

■ Gale, Fred P. and R. Michael M'Gonigle. *Nature, Production, Power: Towards an Ecological Political Economy*. Cheltenham: Edward Elgar, 2000.

فريد غايل، ومايكل إمغونيغل (2000)، الطبيعة، والإنتاج، والقوة: نحو اقتصاد سياسي بيئي.

مجموعة منقحة تزودنا بتوضيح جيّد لآخر الأبحاث الابتكارية في الاقتصاد السياسي الأخضر.

■ Kakonen, Jyrki (ed.). *Green Security or Militarised Environment*. Aldershot: Dartmouth, 1994.

جايركي كاكونِن (1994)، الأمن الأخضر أو البيئة المُعسكرة.

مجموعة منقحة تقدّم نظرة شاملة جيدة عن حوار الأمن البيئي.

■ Laferrière, Eric and Peter Stoett. *International Relations Theory and Ecological Thought: Towards a Synthesis*. London: Routledge, 1999.

إريك لافيرير، وبيتر ستوت (1999)، نظرية العلاقات الدولية والفكر البيئي: نحو تركيبة اندماجية.

أول كتاب يستكشف نقطة التقاطع بين نظرية العلاقات الدولية والفكر السياسي الأخضر.

■ Laferrière, Eric and Peter Stoett. P. J.. *International Ecopolitical Theory: Critical Approaches*. Vancouver: UBC Press, 2006.

إريك لافيرير، وبيتر ستوت (2006)، النظرية البيئية السياسية الدولية: مقاربات نقدية.

يزودنا هذا الكتاب بمجموعة من المقالات التي تُبرِز المقاربات النظرية النقدية للسياسة البيئية العولمية والتي تتحدّى المقاربات ذات النزعة الإدارية والاقتصادية للتنمية المستدامة.

■ Okereke, Chukwumerije. *Global Justice and Neoliberal Environmental Governance.* London: Routledge, 2008.

تشَلك أوكيريك (2008)، العدالة العولمية والحوكمة البيئية الليبرالية الجديدة.

يجادل هذا الكتاب بأنه على الرغم من أن المعايير الأخلاقية تُعطي شكلًا للمفاوضات البيئية أكبر مما اعترف به منظّرو نظرية منظومات الحكم (regime theory)، فإن أشكال الفهم الليبرالية الجديدة عن العدالة (والمبنية على أساس الميزة المتبادلة، أو دعم حقوق الملكية) كانت مسيطرة على الاتفاقات البيئية الدولية أكثر من سيطرة الأبدال البيئية.

■ O'Neil, Kate. *The Environment and International Relations.* Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2009.

كايت أونيل (2009)، البيئة والعلاقات الدولية.

يسلط هذا الكتاب الضوء على نقاط القوى ومواطن الضعف لتخصص العلاقات الدولية التقليدي في فهم الحوكمة البيئية العولمية.

■ Paehlke, Robert C. *Democracy's Dilemma: Environment, Social Equity and the Global Economy.* Cambridge, MA: MIT Press, 2003.

روبرت بايلكه (2003)، معضلة الديمقراطية: البيئة، والمساواة الاجتماعية والاقتصاد العولمي.

يتفحص هذا الكتاب التحدّي الديمقراطي في تحقيق الاستدامة بينما يعمل على تحسين المساواة الاجتماعية.

■ Paterson, Matthew. *Understanding Global Environmental Politics: Domination, Accumulation, Resistance*. London: Palgrave Macmillan, 2000.

ماثيو باترسون (2000)، فهم السياسة البيئية العولمية: السيطرة، والتراكم، والمقاومة.

يُقدِّم هذا الكتاب توضيحًا للمقاربة الغرامشية الجديدة الخضراء لفهم التغير البيئي العالمي.

■ Princen, Thomas, Michael Maniates and Ken Conca (eds.). *Confronting Consumption*. Cambridge, MA: MIT Press, 2002.

توماس برنسن، ومايكل مانياتس، وكين كونكا (2002)، مواجهة الاستهلاك.

يزودنا هذا الكتاب بدراسة رائدة مهّدت الطريق لدراسة مشكلة الاستهلاك المُفرِط.

■ Schlosberg, David. *Defining Environmental Justice: Theories, Movements, and Nature*. Oxford: Oxford University Press, 2007.

دايفد شلوسبرغ (2007)، تعريف العدالة البيئية: النظريات، والحركات، والطبيعة.

■ Roberts, J. Timmons and Bradley C. Parks. *A Climate of Injustice: Global Inequality, North-South Politics, and Climate Policy*. Cambridge, MA: MIT Press, 2007.

ج. تيمونز روبرتس، وبرادلي باركس (2007)، مناخ من الظلم: اللامساواة العولمية، وسياسة الشمال والجنوب، والسياسات المناخية.

يسلط هذا الكتاب الضوء على الكيفية التي تقوم من خلالها الخلافات بين الدول الغنية والدول الفقيرة حول كيفية توزيع أعباء التخفيف من حدّة الآثار المناخية السلبية، بإعاقة التعاون الدولي، ويزودنا أيضًا بمعايير جديدة في اللامساواة المناخية.

مواقع إلكترونية مهمّة [باللغة الإنكليزية]

- مشروع التغيّر المناخي والأمن (Environmental Change and Security project)، هو جزء من مركز وودرو ولسون الدولي للباحثين (Woodrow Wilson International Center for Scholars). ويركز هذا الموقع الإلكتروني على العلاقة بين السلام، والصراع، والتغيّر البيئي، <http://www.wilsoncenter.org/program/environmental-change-and-security-program>.

- المعهد العالمي للعوامّ [للمشاعات العمومية] (Global Commons Institute). معهد مستقل مقرّه لندن، ويديره أوبري ماير (Aubrey Meyer)، ومُكرَّس للعمل على «تقليص» انبعاثات غازات الدفيئة المستقبلية المسببة للاحتباس الحراري و«تقاسم» هذه الانبعاثات («التقليص والتقاسم»)، <http://www.gci.org.uk>.

- شبكة العالم الثالث (Third World Network). وهي شبكة غير ربحية مستقلة من المنظمات والأفراد المشاركين في قضايا ترتبط بالتنمية، وبالعالم الثالث، وبقضايا الشمال والجنوب، مع رابط بيئي شامل، <http://www.twnside.org.sg>.

- معهد وبرتال (Wuppertal Institute). هو معهد بحثي مستقل يجري أبحاثًا حول التأثيرات الاجتماعية والبيئية للعولمة ويُطوِّر استراتيجيات للعولمة المستدامة، <http://www.wupperinst.org/globalisation/>.

قم بزيارة مركز المصادر الإلكتروني المرافق لهذا الكتاب للمزيد من المواد الإضافية الشائقة، <http://www.oxfordtextbooks.co.uk/orc/dunne2e/>.

الفصل الرابع عشر

نظرية العلاقات الدولية والعولمة

IR Theory and Globalization

كولن هاي (COLIN HAY)

محتويات الفصل

دليل القارئ

يسعى هذا الفصل إلى توضيح الأمور المعرّضة للخطر في حوار العولمة (أو حوارات العولمة) بالنسبة إلى نظرية العلاقات الدولية المعاصرة. فليس هنالك مجال تخصص (أو تخصص فرعي) في التحليل الاجتماعي والسياسي قد استثمر في الفصل بين المزاعم المختلفة حول درجة تحقق التحول التاريخي نحو العولمة (globalization) أكثر مما فعل تخصص العلاقات الدولية، سواء أكانت المزاعم مما شهِدناه في السابق، أم ما نشهده الآن، أم ما سنشهده لاحقًا.

وببساطة، فإن تعبير العلاقات الدولية ذاته سيكون تعبيرًا عفا عليه الزمن أو تعبيرًا في غير موقعه الزمني إذا كان بعض متغيرات الأطروحة العولمية صحيحًا. ويستعرض هذا الفصل الحوار القائم حول مدى العولمة وطبيعتها: ما هي العولمة؟ وهل هي حاصِلة بالفعل؟ وما هي نتائجها؟ وما مدى تساوي توزيع نتائجها؟ وما هي دوافعها؟ كما يستعرض الفصل المخاطرَ المترتبة على نطاق من المنظورات النظرية الجوهرية في تخصص العلاقات الدولية. ويُبيِّن كيف تطوّرت الأدبيات المتعلقة بالعولمة عبر الزمن، بكشفه عن الكيفية التي تغيّرت من خلالها طبيعة الحوار، ويوضّح هذا الأمر من الناحيتين النظرية والإمبيريقية من خلال تطويره لدراسة حالة عن تأثير العولمة على تطوّر دولة الرّفاه.

مقدمة

يصعب تصوّر موضوع أكثر جدلًا، أو أدّى إلى توالد أدبيات في السنوات الأخيرة، أكثر من الموضوع المتعلق بطبيعة العولمة، ومداها، ونتائجها. كما أنه ليس من السهل التفكير في مجال من البحث الأكاديمي الذي قد يكون استثمر في مثل هذه الجدليات وتلك الأدبيات أكثر من نظرية العلاقات الدولية، وذلك ببساطة لأنّ هناك مسألة مختلف عليها وهي ما إذا كان يمكن وبطريقة ذات مغزى أن يقال إن المشهد السياسي يتكون من وحدات قوميّة يمكننا بصدق أن نصِفها بأنها تشترك في العلاقات الدولية (التي تعني حرفيًا «العلاقات بين الأمم»). فإذا كانت العولمة، مثلما هي بالنسبة إلى كثيرين، تُميّز الحقبة المعاصرة، وإذا كان مدى العولمة، مثلما هو أيضًا بالنسبة إلى كثيرين، هو الدرجة التي تتراجع فيها أهمية ما هو قوميّ، إذًا فقد تكون العولمة قد أذنت سلفًا ببدء عصرٍ من العلاقات ما بعد الدولية[1] (post-international relations).

إلا أن هذا زعمٌ غاية في الجدليّة، كما أنه ليس زعمًا أدافع عنه في هذا الفصل. وكما سنرى، فإنه زعم قد تمّ تحدّيه من جانب أولئك الذين يُشككون في مدى عولمة مشهد السياسة العالمية المعاصر فعليًا، وقد تم تحدّيه أيضًا من جانب أولئك الذين يرون أن ذلك قدّ تم فعلًا، لكنهم يرون أن العولمة والعلاقات الدولية ليستا منفصلتين تمام الانفصال إلى ذلك الحد. وفي حين قد

(1) James N. Rosenau, *Turbulence in World Politics: A Theory of Change and Continuity* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1990), and Gillian Youngs, *International Relations in a Global Age: A Conceptual Challenge* (Cambridge, MA: Polity Press, 1999).

يكون هذا الأمر أصلًا بمنزلة مؤشر لمخاطر «حوار العولمة»، فإن خطره على نظرية العلاقات الدولية قد لا يكون أكبر. إن هذا الزعم أيضًا هو مؤشر على أننا، بدخولنا في هذا الحوار، نُقحِم أنفسَنا في حقل ألغام لغوي، حيث المصطلحات فيه، كالعولمة مثلًا، لا تعني دائمًا بالضبط ما قد نفترض منها أن تعنيه، ونقحم أنفسنا أيضًا في مجالٍ من الخلاف الإمبيريقي الكبير الذي يبدو فيه أن أي زعم مدعوم بالدليل لا ينجو من التشكيك فيه.

يزوّدنا هذا بسياقٍ مهمّ لما سيأتي لاحقًا. وهدفي في هذا الفصل هو إرشاد القارئ في أرض المعركة هذه التي تجري بين الزعم المدعوم بالدليل والزعم المضاد له، وبين التصوير المفاهيمي وإعادة التصوير المفاهيمي، وبين التعريف وإعادة التعريف. من خلال ذلك، آمل أن أُبيّن الأمور المعرّضة للخطر بالنسبة إلى تخصص العلاقات الدولية في حوار العولمة، كما آمل أن أُظهر كيف أن الحوار ذاته قد تعرّض للتشويه في بعض الأحيان بسبب درجة المخاطرة الكبيرة جدًا على المنظورات النظرية المُختارة للمدافعين الرئيسيين. ويمضي الفصل في أربعة أقسام رئيسة. في أول قسم منها، أضع في الحسبان الدرجة التي قد يتم من خلالها رؤية العولمة ذاتها على أنها تشكل تحدّيًا للافتراضات التي تُعَرِّف أو تُحَدِّد نظرية العلاقات الدولية، وتدعو إلى التشكيك في هوية تخصص العلاقات الدولية ذاتها بوصفها مجال تخصص في البحث الأكاديمي. وأسعى في القسم الثاني إلى تفكيك الدلالات اللغوية لحوار العولمة، حيث أُبيِّن كيف أن الدرجة التي يمكننا أن نصف بها بصدق الاتجاهات المعاصرة في العولمة ومضامين القيام بذلك، يعتمد كلاهما بشكل حاسم على ما يمكن أن تعنيه العولمة. إن تعريفك العولمة بشمولية، وعلى الرغم من وجود أدلّة كثيرة على العولمة، ليس بذي نتائج كبيرة. في المقابل، فإنك إن رَفعْتَ العتبة التعريفية إلى حدٍّ أعلى، عندئذٍ ستصبح أهمية التعرف إلى الأنماط العولمية أو الميول العولمية أكبر بكثير، لكن سيصبح إيجاد الدليل الذي يُثبِت مثل هذا الوصف أمرًا أصعب بكثير. وبعد الانتهاء من معالجة الدلالات اللغوية للعولمة في القسم الثاني، ننتقل إلى إمبيريقيات العولمة [الواقع العملي للعولمة] في القسم الثالث. ويُعالج هذا القسم

وبشكل منفصل، مدى عملية العولمة الاقتصادية وطابعها من ناحية، ومضامينها من ناحية أخرى. وأُقدِّم هنا موقفًا تشككيًا أُوَضِّح من خلاله، في الأقل في ما يتعلق بالعولمة الاقتصادية، أنه لا يمكننا التوفيق بسهولة بين مصطلح العولمة والأدلّة الإمبيريقية المتاحة إلّا إذا اعتمدنا من المعايير التعريفية تلك الأقل صرامة. وبالطّبع، فكلما زاد تفحّصنا للبراهين الإمبيريقية، بَرَزت العولمة، بشكل أكبر، حقيقة إمبيريقية أقل بداهة، وبَدَت أقل تقييدًا لاستقلالية صنع السياسات الداخلية. وهذه النقطة الأخيرة موَضَّحة في القسم الأخير الذي تمّ فيه تطوير دراسة حالة تتعلق بمستقبل دولة الرفاه (welfare state) في الديمقراطيات الليبرالية المتقدمة في حقبة من العولمة.

ما هي القضايا المعرّضة للخطر في حوار العولمة؟

قد يبدو غريبًا بعض الشيء أن نسعى إلى إظهار الأمور المعرضة للخطر بالنسبة إلى نظرية العلاقات الدولية في حوار العولمة قبل الأخذ في الحسبان المعنى الذي قد يشير إليه مصطلح العولمة. غير أن الأسباب في ذلك بسيطة، وهي أساسًا ذات شقّين. أولًا، وكما سنرى الآن، ليس هنالك تصوّرٌ مفاهيمي مقبول عمومًا، أو حتى تعريفٌ للعولمة في الأدبيات الموجودة. بالتأكيد، وبأهمية لا تقل عن أهمية الأمور الأخرى، فإن الحوار المتعلق بالعولمة هو حوارٌ عمّا نفهمه من المُصطلح. ونتيجة لذلك، لا يمكننا أن نلجأ إلى تعريف العولمة لنعطي نقطة دخول بسيطة للحوار، لأن مسألة التعريف ليست بريئة البتة من الناحية النظرية. وكما يقترح هذا الوضع سلفًا، فإن علينا أن نفهم طبيعة الحوار قبل أن نتمكّن من معرفة ما هو معرّض للخطر في إعطاء تعريف للعولمة. ثانيًا، إن الحوار بشأن العولمة ضمن نظرية العلاقات الدولية، هو في الواقع ليس إلّا آخرَ تجسيدٍ للخلاف القائم منذ زمن بين مُنظّري النظريات المتمحورة حول الدولة (state centric theories) وأولئك غير المتمركزين حول الدولة في نظرياتهم. لذا فمن الضروري أن نفهم طابع هذا الحوار المُنبثِق قبل أن نفكّر في لغة العولمة التي يجري في إطارها هذا الحوار اليوم.

ربما أن حوار العولمة الخاص بنظرية العلاقات الدولية، ويشكل أكبر مما هو عليه بالنسبة إلى أي حقل تخصصي آخر (أو حقل فرعي آخر) من حقول التحليل الاجتماعي والسياسي، هو حوار سلبي أكثر من كونه إيجابيًا. وليس من الصعب تفسير هذا الأمر. فيمكن القول إن منظوريّ الواقعية والواقعية الجديدة [أو الواقعية البنيوية] (انظر الفصلين الثالث والرابع)، اللذَين بَقِيا لمدة طويلة المنظورين السائدين في نظرية العلاقات الدولية، والمنظورين اللذين قيل إن نظرية العلاقات الدولية المعاصرة بُنيت حولهما، هما صاحبا أكبر إسهامات في حوار العولمة، وسيكونان أكبر الخاسرين. ووفقًا لذلك، فقد يكون من الأمور غير الملحوظة أنه قد غَلَبَ على الواقعيين والواقعيين الجدد أن يكونوا الأكثر إصرارًا على رفض مدى انتشار العولمة، وإبداعها النوعي، وخصائصها في إعادة تعريف النظام؛ في الواقع، فإن رفضهم لهذه المسائل الثلاثة بلا تمييز. وليس من الصعب أن نرى لِمَ قد يكون لدى الواقعيين ما يُشبه الميل الطبيعي للتشككية عندما يتعلّق الأمر بالعولمة. فكما تمّ وصفه بتفصيل أكبر نوعًا ما في الفصل الرابع، فإن الرؤية الواقعية الجديدة إلى العالَم ترى السياسة الدولية من خلال عيون الدولة بوصفها جهة فاعلة، والتي هي تسعى إلى مصالحها الذاتية، ومكتفية ذاتيًا، والأهم من ذلك كله، أنها ذات سيادة. بعبارة أخرى، فالواقعية مبنية على وجودية متمركزة حول الدولة. وإنها هذه الدولة، وفقًا للواقعيين، هي المسيطرة، وإنها، وفقًا لاعتبارات عديدة، الجهة الفاعلة المهمة الوحيدة على المسرح الدولي. إلا أنه وفقًا لأطروحة العولمة فإن أيّام الدولة القومية قد ولّت.

كما يقترح هذا الأمر، فإن حوار العولمة الخاص بنظرية العلاقات الدولية هو بالتالي خلاف وجودي، بين التمركز حول الدولة وعدم التمركز حول الدولة. ونتيجة لذلك، فإن جزءًا كبيرًا، إن لم يكن الجزء الأكبر، من محتوى الحوار يتعلّق بمدى الارتباط المستمر للواقعية والواقعية الجديدة، أو عدم ارتباطهما المعاصر، بوصفهما منظورين نظريين (اعتمادًا على نظرة الشخص للعالَم). لكن هذا لا يعني أن الرؤى النظرية الأخرى، ولا سيما النسوية (الفصل العاشر)، والبنائية (الفصل التاسع)، والنظرية النقدية (الفصل الثامن)، وما بعد

البنيوية (الفصل الحادي عشر)، والنظرية الخضراء (الفصل الثالث عشر) ليس لديها ما تخسره في حوار العولمة، ولا يعني أنْ ليس لديها كثير لتساهم به في فهمنا للعولمة ذاتها. فالنقطة الرئيسة هي أن أيًا من هذه المنظورات البديلة غير مبنيٍ على افتراضات وجودية بشأن مركزية الدولة أو عدم مركزيتها في العلاقاتَ الدولية. وعلى هذا النحو، فهي قد أسهمت في حوار العولمة بأقل مما ساهمت به الواقعية الجديدة، والليبرالية الجديدة، وطبعًا الكوزموبوليتانية (cosmopolitanism). فكل واحدة منها تُقدِّم منظورًا تحليليًا/ نظريًا يمكن توظيفه لتحليل المنظومة العالمية (world system) بشكل مستقل عن مدى عولمتها؛ وكل منها لها توجه بالاعتراف بالارتباط، وتوجّه نقدي في كلٍ من مفهومَي العالم المتمركز حول الدولة والعالم غير المتمركز حول الدولة، على حدّ سواء؛ وكل منظور يحتوي، بين مؤيّديه، عولميين ومُتشككين في العولمة.

في المقابل فإن المخاطر أكبر بكثير بالنسبة إلى الواقعيين الجدد، والليبراليين الجدد، والكوزموبوليتانيين. فبالنسبة إلى كل منهم تُعتبر درجة العولمة هي المؤشر لدرجة ارتباط منظورهم النظري أو عدم ارتباطه. وبالنسبة إلى كلٍ من الليبراليين الجدد والكوزموبوليتانيين، فإن العولمة تتحدّى عمليًا جميع الافتراضات التحليلية الأعز والأغلى بالنسبة إلى الواقعية. ويمكن تلخيص نقد الفئتين لاستمرارية ارتباط الواقعية في سلسلة من الادعاءات الجوهرية.

1. إن سيادة (sovereignty) الدولة القومية وقدرتها على صنع السياسات اللتين تُبنى عليهما الواقعية، كلتاهما معرضتان للخطر إلى حد كبير جدًا من خلال تكاثر التدفقات عبر الحدودية لما هو أبعد من صلاحيات الدولة وسيطرتها ونطاق رؤيتها.

2. ترتبط العولمة بـِ (أو تنبع من) تكاثر للقضايا التي هي عولمية من حيث نطاقها وحجمها (كالتغيّر المناخي وخطر الأوبئة العولمية)؛ ويُحاجّ بأنه لم يكن لدى الدول القومية قط قدرة على التعاطي مع هذه القضايا.

3. استجابةً لمثل هذه التحدّيات، وسواءٌ أكان ذلك بطلبٍ من الدول

القومية أم لا، فقد تم تطوير طائفة من المؤسسات عبر القومية المعنية بالحوكمة العولمية التي غيّرت طابع السياسة العالمية بشكل جوهري، آخذة إيانا، إذا جاز التعبير، إلى ما بعد حقبة الدولة القومية.

4. إن هذا المشهد السياسي الجديد متعدد الطبقات ومتعدد المستويات تقطنه طائفة أكثر تباينًا، نوعًا ما، من الجهات الفاعلة التي يُحتمَل أن تكون مؤثّرة. وحيث إن هذا قد يتضمّن بعض الدول القومية (وبالتأكيد ليس جميعها)، فإن الدولة القومية لم تَعُد هي الجهة الفاعلة الرئيسة في السياسة العالمية، ولا حتى الجهة الفاعلة الوحيدة فيها.

5. إن الساحة عبر القومية الصاعدة وهي توظف المداولات السياسية المرتبطة بالعولمة قد ساعدت في زيادة بروز قضايا «السياسة الدنيا» (low politics) بينما خفضت الاهتمام بقضايا «السياسة العليا» (high politics) التي كانت الواقعية معنيّة بها بالدرجة الأولى.

6. إن عملية العولمة الاقتصادية، وبما لديها من دور في زيادة انتقال رؤوس الأموال وتاليًا زيادة قدرة رؤوس الأموال على الانتقال من ولاية قضائية قومية إلى ولاية قضائية قومية أخرى، قد عززت من قوة رأس المال مقارنًا بالدولة، ما أدّى إلى نزع الصبغة السياسية جوهريًا عن مجالات كاملة في صناعة السياسات الداخلية.

7. إن هذه التحديات لافتراضات الواقعية، وهي تحديات ولّدتها العولمة، عند النظر إليها مجتمعة معًا، لا يقتصر دورها على دحض الواقعية كمذهب نظري، بل تشكل أيضًا مؤشرًا على زوال حقبة الدولة القومية التي كانت ترتبط بها ارتباطًا وثيقًا.

إن المناقشة المطروحة أعلاه تضع الواقعية والواقعية الجديدة في مواجهة متعارضة مع العولمة ومؤيدي نظريات العولمة. وبالطبع، فإن هذه بالضبط هي الكيفية التي تطوّر من خلالها الحوار في أغلبه، حيث تبادل الواقعيون والواقعيون الجدد الضربات مع نقّادهم من كلا جانبي الصدع العميق نسبيًا،

حول مدى العولمة ومضامينها. إلا أن هذا ليس بأي شكل من الأشكال أمرًا يخلو من الإشكاليات، كما سنرى، وقد قاد إلى كمٍّ لا بأس به من الالتباس والخلط ما لم يساعد قَطّ في شحذ موقفنا التحليلي، سواءٌ أكان ذلك بخصوص القضايا الإمبيريقية أم القضايا النظرية المعنيّة هنا.

اسمحوا لي بالتوضيح. إنّ النقطة الأساس هي أنه قد كان هنالك ما يشبه الميل عند نظرية العلاقات الدولية نحو اختزال الحوار المتعلّق بالعولمة بوصفه حوارًا عن الارتباط المعاصر لنظرة الواقعية والواقعية الجديدة إلى العالم (أو الأنطولوجيا). وهذا أمرٌ مؤسف، لأن هذا الميل تسبب في حدوث ميل إضافي للخلط بين سلسلة من المزاعم الإمبيريقية، والتحليلية، والنظرية التي يمكن، وعلى نحو مفيد، فصلها وتقويمها مستقلة الواحدة عن الأخرى. وفي الواقع، فإن سلسلة من القضايا الإمبيريقية المتعلّقة بمدى العولمة، وسلسلة من المسائل التحليلية المتعلّقة بمضامين العولمة على طبيعة المنظومة العالمية، قد تم استخدامها لإعطاء اختبار نظري في الارتباطية المعاصرة للواقعية وصلاحية الافتراضات الأنطولوجية (بشأن طبيعة الدولة ومركزيتها) التي تُبنى عليها. وقد نتج من هذا حوار كان في بعض الأحيان مثيرًا للإرباك ولا يُنصِف مَواطن القوة والضعف التحليلية لثنائية الواقعية/ الواقعية الجديدة، ولا يُنصِف القضايا الإمبيريقية المُعقَّدة المضمنة في محاولة القول الفصل في درجة أو نطاق العولمة ومضامينها على طابع السياسة العالمية. ويَشعر الواقعيون بأنهم مُلزَمون بإنكار أهمية العولمة، تمامًا كما يشعر نقادُهم بأنهم مُلزَمون بتبنّيها، متمسكين بنظريات العولمة وكأنهم قدَّموا دحضًا إمبيريقيًا للواقعية. في الحقيقة، وكما سنرى لاحقًا، فإن أيًا من ردود الأفعال هذه لا يحترم تعقيد المنظومة العالمية الحاضرة وغموضها. وربما أن أفضل طريقة لرؤية الواقعية والواقعية الجديدة، والنظرية بين الحكوماتية (intergovernmentalism) [التي تؤمن بأن الحكومات ومؤسساتها وتفضيلات مواطني الدولة هي أهم العوامل في التنسيق أو الجمود في العلاقات الدولية] والليبرالية والليبرالية الجديدة، والكوزموبوليتانية، هي باعتبارها عدسات يمكن من خلالها تأويل الاتجاهات المعاصرة. وكل واحدة منها انتقائية في ما تشتمله ضمن دراستها وما تستثنيه منها، لكن النقطة الرئيسة

هي أن السياسة العالمية اليوم على قدر كبير من تعدد الطبقات وتعدد الأوجه بحيث تجعل من الصعب أن تطرح كل واحدة من هذه النظريات قضايا مهمّة ومثيرة للاهتمام وتضعها موضع التركيز. فمن الخطأ إذًا الاعتقاد بأنه يمكن المنظومة العالمية أن توجّه ضربة قاضية إلى الافتراضات التحليلية التي تُبنى عليها أي واحدة من هذه النظريات المتنافسة. وكما يُشير ريتشارد نِد ليبو في مقدّمته للفصل الثالث حول الواقعية الكلاسيكية، فإن «الواقعية الجديدة غير قابلة للدحض، وإن لصعودها وهبوطها علاقة ضئيلة بالتطوّرات المفاهيمية والإمبيريقية». وحتى إن ذلك ليس له علاقة بالطابع المتغيّر للمنظومة العالمية. علاوة على ذلك، حتى لو كُنّا سنستنتج أن الدليل الإمبيريقي على مدى العولمة وتأثيرها كافٍ لإبطال النموذج الواقعي، فسنكون مخطئين للغاية في الاستدلال من هذا بأن الواقعية لم تكن يومًا صالحة نظريًا، أو بأن ذلك يعني أنّ أيًا من مُتحديها المُعاصرين مُحِقُّون في ادعاءاتهم. وعلى المنوال نفسه، فإذا كُنّا سنستنتج أن الافتراضات الواقعية لم يتم اعتبارها إطلاقًا شيئًا من الماضي من خلال عملية العولمة إلى يومنا هذا، فسنكون مخطئين كذلك في الاستدلال من ذلك بأن الواقعية هي أفضل طريقة لتحليل مثل هذه التوجّهات. ولا يمكن للبراهين الإمبيريقية أن تُحكِّم في ما بين الاختلافات الأنطولوجية والاختيارات النظرية من هذا النوع، على الرغم من أنها في الغالب يُفترض بها قدرتها على القيام بذلك[2].

وإذا كان جزءٌ كبير من حوار العولمة الخاص بنظرية العلاقات الدولية قد حرّض «المتشككين» الواقعيين والواقعيين الجدد ضدّ «العولميين» الليبراليين الجدد والكوزموبوليتانيين بالطريقة التي وُصفت آنفًا، فمن الضروري إذًا الإشارة إلى أن هنالك استثناءات. وما هو مثيرٌ للانتباه هنا على وجه التحديد هو تبادلات الأفكار التي دارت باحترام واعتدال شديدَيْن بين باري بوزان (Barry Buzan) (مُدافعًا عن تصوّرٍ مفاهيميّ محدّد من تصورّات الواقعية الجديدة) ودايفد هلد (David Held) (المؤيّد الرئيس للكوزموبوليتانية)، والتي

(2) Colin Hay, *Political Analysis: A Critical Introduction* (Basingstoke: Palgrave Ncmillan, 2002).

نُشِرت في مجلة الدراسات الدولية (*Review of International Studies*) قبل قرابة عقد من الزمان[3]. وموقف بوزان هنا مثير للاهتمام بصورة خاصة، وقد تم تلخيصه في الجدول 14-1.

الجدول 14-1 دفاع بوزان المتحفّظ عن الواقعية في سياق العولمة

في ردّه على تطوير دايفد هلد لرؤية كوزموبوليتانية للعولمة، يدافع بوزان عن الارتباطية المستمرة للنظرة الواقعية للعالم ومنظورها التحليلي [بالمعاصرة] في سياق يتميّز بميول عولمية معيّنة. وبقيامه بذلك، فإنه يعترف بصحّة عددٍ من النقاط الخاصة بالعولميين.

1. الموقف الذي يسعى بوزان للدفاع عنه: «الدولة هي... الوحدة السياسية الرئيسة في المنظومة العالمية»[4]؛ «ما دامت المنظومة العالمية مقسّمة إلى دول فإن العلاقة بين الدول ستكون لها خاصية أن تكون متعلّقة بسياسة القوة»[5].

2. ما يعترف به بوزان من نقاط العولميين: «في ما يتعلق ببروز اقتصاد عالمي، وإلى حد ما في ما يتعلق بتطوّر مجتمع عالمي، وحتى من حيث أنظمة النقل والاتصالات، فالواضح أن من السذاجة الآن التفكير في عالم مُكوَّن من دولٍ ذات سيادة «تحتوي» على كل شيء»[6]؛ «وحيث إن الدول أصبحت منفتحة جدًا وذات اعتمادية متبادلة كبيرة، إذًا فمن الواضح أن بعض التنظير الواقعي حول توازن القوى (وكل ذلك) هو ذو درجة أدنى من الوثاقة الارتباطية [بالمعاصرة]... إن التفكير في الدول في إطار سياسة القوة التقليدية ليس بالأمر المفيد»[7]؛ «إن الدول... تجتمع أحيانًا مع جهات فاعلة أخرى، وأحيانًا مع الدول الأخرى فحسب، لمناقشة أمورٍ ذات اهتمام مشترك، ويمكنها في بعض الأحيان أن تتوصّل إلى مجموعة من السياسات، أو مجموعة من القواعد للّعبة التي تمكّنها من تنسيق سلوكها»[8].

3. تحفّظات بوزان بشأن اعترافه: «هنالك أجزاء عديدة من العالم التي ما زالت تنطبق

---

(3) Barry Buzan, David Held and Anthony McGrew, «Realism Versus Cosmopolitanism,» *Review of International Studies*, vol. 24, no. 3 (1998).

(4) المصدر نفسه، ص 387.

(5) المصدر نفسه، ص 388.

(6) المصدر نفسه، ص 390.

(7) المصدر نفسه، ص 390.

(8) المصدر نفسه، ص 392.

فيها قواعدُ الواقعية للعبة... إن العالم مُقسّم فعليًا إلى نطاقين أو ثلاثة، تختلف فيها قواعد اللعبة تمامًا لأن مستوى العولمة موزّع بتفاوت شديد»[9]؛ «ففي معظم مجالات السياسة العالمية... لا تزال الدول هي السلطة الرئيسة»[10]؛ إن العولمة هي أساسًا ظاهرة اقتصادية. وهي أيضًا جزئيًا ظاهرة لوجستية لها علاقة بالمواصلات والاتصالات والقدرة على نقل البضائع، والأشخاص، والأفكار، وغيرها حول العالم بشكل أسرع بكثير وأسهل بكثير من ذي قبل»[11]؛ «ليس واضحًا ما هو الهيكل السياسي البديل عن الدولة، أو كيف يمكننا في الواقع أن نُجري الانتقال من النظام الحالي إلى نظام آخر»[12].

ملاحظة: جميع المراجع هي من كتاب بوزان، وهلد، ومكغرو[13].

أمّا ما هو مثير للاهتمام على وجه الخصوص في هذا الموقف، فهو أن بوزان يقبل تقريبًا جميع النقاط التي يرى العولميّون أنها تشكّل تحدّياتٍ جوهرية للواقعية. ويعترف بوزان بأن التدفقات عبر القومية تُعرِّض للخطر السهولةَ التي يمكننا أن نتحدّث بها عن الدول القوميّة بصفتها دولًا ذات سيادة، ويَعترِف بالأهمية المتزايدة للعمليات عبر القومية المتعلّقة بالحوكمة فيما يشدّد على دور الدول في تعزيز تطوّرات كهذه؛ ويعترف بأهمية الجهات الفاعلة من غير الدول - لا بل أهميتها المتزايدة - على الساحة الدولية؛ ويعترف بالأهمية الكبرى للسياسة الدنيا مقارنة بالسياسة العليا، ولا سيما في تلك الأجزاء ذات الاعتمادية المتبادلة الأكبر من أجزاء المنظومة العالمية. علاوة على ذلك، وعلى الرغم من أن ذلك ضمنيّ أكثر من كونه صريحًا، فقد تبدو ملاحظاته متطابقة أيضًا مع فكرة أن السياسة العالمية اليوم تتميّز بتزايد وانتشار في القضايا التي لم يكن لدى الدولة القومية قدرة البتة على التعامل معها بفعالية، ومتطابقة أيضًا مع فكرة أن القيود التي تفرضها العولمة الاقتصادية قد قلّصت وبشكل كبير القدرة

(9) المصدر نفسه، ص 390.

(10) المصدر نفسه، ص 391.

(11) المصدر نفسه، ص 394.

(12) المصدر نفسه، ص 394.

(13) المصدر نفسه.

على الاستقلالية في صنع السياسات الداخلية. لكن على الرغم من ذلك كلّه، نجح بوزان في الدفاع عن شكل من أشكال الواقعية (ولو أنه متحفّظ). وهو يفعل ذلك، ليس من خلال تحدّي أطروحة العولمة ذاتها، لكن عمليًا من خلال تقسيمها إلى أقسام إدارية. وبفعله هذا، فإنه يُقيم أربعة مزاعم جوهرية، وهي:

1. إن العولمة في جوهرها هي ظاهرة اقتصادية، وعلى هذا النحو فإن مضامينها مقصورة بشكل كبير على نطاقات معينة (في السياسة الدنيا)، وهي نطاقات لم تكن الواقعية معنية بها على وجه الخصوص مطلقًا.

2. على الرغم من أن أهمية مثل هذه النطاقات قد ازدادت من دون شكّ، فإن جزءًا كبيرًا من السياسة الدولية يحتفظ بطابعه الواقعي.

3. اتجهت الدول على نحو متزايد، وغالبًا بشكل مستقل عن عملية العولمة الاقتصادية ولكن فقط تحت ظروف محدَّدة بشكل كبير، نحو توحيد سياداتها معًا على نحو فعّال لتطوير آليات في الحوكمة عبر الوطنية (سواء أكان ذلك محلّيًا أم عولميًا) تعكس مصالحها الذاتية المتبادلة.

4. إن العولمة الاقتصادية، واشتراك الدول في هذا النوع من آليات الحوكمة عبر القومية، كليهما، موزّعان بطريقة غير متساوية على الإطلاق، بحيث إن حصّة الأسد من محتوى السياسة العالمية يبقى جوهريًا دولتيًا، وبالتالي ذا طابع واقعي على الرغم من العولمة.

وهذا موقف متقَن ومنضبط ذاتيًا، ومن خلال اعترافه ببعض النواحي للكوزموبوليتانيين أمثال هلد[14]، والليبراليين الجدد أمثال جوزيف ناي وروبرت كيوهاين[15]، فإنه يقترح المساهمات الجوهرية التي يمكن الواقعية

(14) David Held, «Cosmopolitanism: Globalisation Tamed?,» *Review of International Studies*, vol. 29, no. 4 (2003), and David Held, «Cosmopolitanism: Ideas, Realities, Deficits,» in: David Held and Anthony McGrew, eds., *Governing Globalisation* (Cambridge, MA: Polity Press, 2002).

(15) انظر على سبيل المثال: Robert O. Keohane and Joseph Nye, eds., *Power and Interdependence: World Politics in Transition* (Boston, MA: Little and Brown; Boulder, CO: Westview Press, 1977), and Joseph S. Nye and John D. Donahue, eds., *Governance in a Globalising World* (Washington, DC: Brookings Institute Press, 2000).

أن تقدّمها لنظرية العلاقات الدولية حتى في سياق من العولمة المفترضة. علاوة على ذلك، فإنه يشير إلى الطابع الذي يحتمل أن يكون مثمرًا للغاية للحوار متداخل النماذج المعيارية (interparadigm debate) الذي تستطيع العولمة أن تولّده ضمن نظرية العلاقات الدولية؛ في الأقل، بمجرّد أن تُطرح جانبًا محاولة استخدام العولمة للتحكيم [أو الفصل] بين النماذج النظرية. إلا أنه لا تزال هناك مشكلة واحدة في الموقف الذي يسعى بوزان للدفاع عنه. فمهما قد يبدو هذا الموقف جديرًا بالثقة، ومهما كانت اعترافاته للعولميين جديرة بالتصديق، فإنها تستند إلى سلسلة من الافتراضات عن العولمة الاقتصادية من النوع الإمبيريقي تحديدًا، وهي ببساطة افتراضات لم يتم اختبارها إمبيريقيًا. وما يثير السخرية، هو أن بوزان قد يذهب بعيدًا جدًا في اعترافاته للعولميين. فكما سنرى في القسم الثالث من هذا الفصل، فإن عددًا ممن يُطلق عليهم تسمية «التشككيين» [الشكوكيين] (sceptics)، يَرون أن البراهين على نوع العولمة الاقتصادية التي يبدو أنه يفترضها هنا ليست وشيكة بالقدر الذي قد نتخيّله. إلا أننا وقبل أن نضع في الحسبان مثل هذه البراهين مباشرة، وبما أننا قد بيّنّا المخاطر الكبيرة لحوار العولمة على نظرية العلاقات الدولية، فمن الضروري أولًا أن نبيّن ما نعنيه بالضبط بمصطلح العولمة في أي حال. وإنه حقل الألغام المفاهيمي المحتمل هذا هو الذي نلتفت إليه الآن.

الدلالات اللغويّة للعولمة

لقد افترضنا إلى الآن أن جميع الروّاد في الحوار العولمي يعرفون تمامًا عمّا يتحدّثون عندما يشيرون إلى مصطلح «العولمة». علاوة على ذلك، فقد افترضنا أساسًا أنهم جميعًا يتحدثون عن الشيء نفسه. وكما سيتّضح بعد قليل، فإن في الافتراضين شيء من التعالي الخطر. ومن أجل أن نكون منصفين حيالهم، فقد يكونون على معرفة تامة بما يتحدثون عنه عندما يشيرون إلى مصطلح «العولمة»، لكن إذا كان الأمر كذلك فعلى ما يبدو أنهم مترددون للغاية في مشاركة ذلك مع القارئ. ونتيجة لذلك، فإن الروّاد في الحوار العولمي نفسه يتجادلون في ما بينهم لأنهم ببساطة يتحدّثون عن أشياء مختلفة. وإن

ما لا يُساعِد في جلاء هذا الأمر تلك الأشياء الكثيرة جدًا التي تمت الإشارة إليها في ما يتعلق بالعولمة. فكما اقترح دايفد هلد والمؤلفان اللذان شاركاه في تأليف الكتاب، فإن العولمة هي «العنوان المبتذل [الكليشيه] لعصرنا: أي إنها الفكرة الكبيرة التي تتضمّن كل شيء، من الأسواق المالية العولمية إلى شبكة الإنترنت، لكنها لا تعطي استبصارًا ذا محتوى جوهري يُذكر في الحالة البشرية المعاصرة»[16]. وتَذكَّر [أيها القارئ] أن هلد عولمي غير اعتذاري، ومتمرّس بصير، يواصل في الواقع تقديم تعريف للعولمة متطلبٍ ومفيد للغاية سنعود إليه في حينه.

والنقطة البسيطة هي أن العولمة أصبحت تعني مجموعة متنوعة من الأشياء المختلفة بالنسبة إلى مجموعة واسعة من المؤلّفين المختلفين. وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى الطيف الواسع من العمليات والممارسات التي عادة ما تُستخدم العولمة للإشارة إليها (على نحو مشروع)، حتى من المؤلّف نفسه، فقد يكون من غير المفاجئ البتة أن أصبحت العولمة في أغلب الأحيان تُمثِّل مصدرًا للإرباك بدلًا من كونها مصدرًا للإيضاح.

ويمكن ملاحظة هذا الأمر حتى في تبادلات الرأي الموجزة نسبيًا بين باري بوزان ودايفد هلد كما تمت مناقشتها آنفًا. فقد أُشير في مساحة صفحات قليلة إلى مجموعة متنوعة ضخمة من الأشياء المتعلقة بالعولمة والمختلفة نوعًا ما. ومن بين هذه الأمور التي يمكن تعرّفها الأمور التالية (انظر الجدول 14-2).

بالطبع، فليس هنالك خطب في الإشارة إلى أي من هذه العمليات من حيث العولمة. مع ذلك، فمن الصعب جدًا في الواقع أن نفكر في أي خاصية مشتركة من العوامل التي يشترك جميعهم فيها بحُكم ما قد نسمّيه بالأمثلة على الشيء نفسه (العولمة). إضافة إلى ذلك، ففي ما يخص كل واحد من البنود المذكورة في القائمة، هنالك خيارات مرتبطة بذلك البند؛ وهي خيارات تحتاج

(16) David Held [et al.], *Global Transformations: Politics, Economics, Culture* (Cambridge, MA: Polity; Stanford: Stanford University Press, 1999), p. 1.

الجدول 14-2 مؤشرات محتملة للعولمة

1.	تدفق البضائع، والاستثمارات، والمعلومات عبر الحدود.
2.	العمليات عبر القومية في المداولة السياسية وصنع القرارات السياسية.
3.	الاعتمادية المتبادلة بين الدول.
4.	تطوّر منظومة عالمية لا يقتصر مسارها الديناميكي والتنموي على المُنتج البسيط للوحدات (الدول) التي تُشكّلها.
5.	توالد المشكلات التي تحتاج إلى حلول عولمية.
6.	تطوّر مؤسسات تُوكَل إليها مسؤولية جوهرية في تصميم سياسة عامّة عولمية.

إلى الدفاع عنها إذا كان لمصطلح العولمة أن لا يحجب أكثر مما يكشف.

خذ البند الأول على سبيل المثال. ففي العادة ترتبط العولمة بطيف متنوع من التدفقات عبر الحدودية - ولا سيما تدفقات البضائع، والاستثمارات، والمعلومات - وليس هذا فحسب، وإنما أيضًا تدفّقات المُصَيِّفين أو السيّاح، والعمالة المهاجرة، وطالبي اللجوء، والملوّثين للبيئة، وناقلي عدوى الأمراض، وما إلى ذلك. لكن وجود مثل هذه التدفقات، وحتى ضخامتها، أمر لم يسبق له مثيل تاريخيًا على الإطلاق. إذًا، فما هو تحديدًا الشيء المميز في ضخامة أو نطاق مثل هذه التدفقات الذي يمكن أن يقودنا إلى تعريف إلى الحقبة المعاصرة بوصفها حقبة تتميّز بالعولمة، في حين أن الحقبة التي سبقتها لم تكن كذلك؟ والغريب في الأمر هو أن هذا سؤال نادرًا ما يتم طرحه. فقد يكون كل واحد من هذه التدفقات بدرجة ما عولميًا في طابعه، وسنرغب على الأرجح، في معرفة أن مثل هذه التدفقات هي حقًّا عولمية تامّة في طابعها قبل أن نكون فرحين بالإشارة إليها بوصفها أمثلة على العولمة. لكن إلى أي حد ينبغي لها أن تكون عولمية؟ وما الذي تعنيه العولمية هنا أصلًا؟

فكِّر في تدفق ناقلي عدوى الأمراض. بالطبع، فهؤلاء ليسوا بالضبط مراقِبين دؤوبين للحدود القومية، لذا فإن انتقال العدوى عبر الحدود قديمٌ

قِدَم وجود الحدود الاسمية التي قد يَعبُرها ناقلو عدوى الأمراض. لكن في أي مرحلة يمكننا أن نبدأ شرعيًا بالحديث عن إمكان عولمتها؟ فعندما يعطس مُزارِع في الألزاس الفرنسية ويُصاب جاره في ألمانيا بالزكام، فهل هذه عولمة؟ وعندما أخذ الصليبيون فيروساتهم وبكتيرياهم الغرب الأوروبية إلى الأراضي المقدسة، هل كان هذا شكلًا مبكرًا من أشكال العولمة؟ وعندما نَقل طاقم كريستوف كولومبوس مسببات أمراضهم إلى شعب شمال أميركا، فهل كانت هذه عولمة؟ أم أن العولمة مصطلحٌ يجب أن ندّخره لوصف الحقبة (المعاصرة) التي تتمثّل بالمواصلات العامة الضخمة عبر القارّات واحتمالات انتشار الأوبئة عالميًا التي يسببها هذا الأمر؟

بالطبع، ليس هنالك إجابات «صحيحة» عن أسئلة كهذه، لكن ثمة خيارات يمكن الدفاع عنها، ويجب الدفاع عنها إذا ما كان لمفهوم العولمة أن يزيد من قبولنا التحليلي لأمور كهذه. وينبغي لنا تحديدًا أن نسأل أنفسنا: هل كانت جميع التدفقات عبر الحدودية، على سبيل المثال، هي بطبيعتها أمثلة على العولمة، أو ما إذا كان يجب على مثل هذه التدفقات أن تكون عبر إقليمية، أو عبر قارّية، أو طبعًا عولمية خالصة قبل أن تُعَدّ دليلًا على العولمة. كذلك، فعلينا أن نسأل أنفسنا ما إذا كانت مسألة العولمة ترتبط بالطابع الجغرافي فحسب لمثل هذه التدفقات (أي «شمولية» هذه التدفقات (extensivity) وفقًا للاصطلاح المفيد الذي استخدمه هلد وآخرون)[17]، أو ما إذا كانت ترتبط أيضًا بشيوعها (أو «حدّتها» [كثافتها] (intensivity)). بعبارة أخرى، هل يجب أن يكون التعرف إلى عمليات العولمة متعلقًا فقط بالتعرف إلى بعض التدفقات التي هي عولمية في طابعها الجغرافي، أم أنه يجب أيضًا أن يكون متعلقًا بالتعرف إلى الميل المتزايد للتدفقات في أن تكون من هذا النوع؟

النقطة الأساس هي أن معرفة ما إذا كانت العولمة تحدث أم لا يعتمد على ما نعتبر أن العولمة تشير إليه، وهنالك فروق كبيرة إلى حدّ ما بين منظّري

---

(17) المصدر نفسه.

العلاقات الدولية حول هذه النقطة. وعادة ما يميل التشككيون إلى تبنّي معايير تعريفية أكثر تطلبًا من نظرائهم العولميين، مُستَمتِعين بالإشارة إلى التفاوت بين الدليل الحقيقي (على عِلَّاتِه) وصرامة مثل هذه المعايير التعريفية المتشددة. في المقابل حدّد العولميون لأنفسهم عقبة تعريفية أقل تمييزًا إلى حدّ ما، بحيث إنهم يُؤوِّلون بالذات الدليل نفسه الذي غالبًا ما يقود التشككيين إلى تحدّي أطروحة العولمة بكونه البرهان الذي لا لبس فيه على الأطروحة [بحسب زعم العولميين]. وما يجعل هذا الأمر أكثر إرباكًا هو شيء قد سبق أن أشرت إليه، وهو التردد الظاهر لدى المؤلفين على كلا جانبي التبادل الأفكاري في تعريف اصطلاحاتهم بوضوح وإيجاز.

على الرغم من أن ذلك محبط، فهو ليس بالأمر المفاجِئ. فكما وضح الجدول 14-2، فإن مجموعة متنوعة ضخمة من الأشياء المختلفة نوعًا ما، يُشار إليها ضمن إطار العولمة، غالبًا من المؤلف نفسه. وكما أشرنا سابقًا، فغالبًا ما يكون صعبًا للغاية التعرف إلى عامل منفرد يمكن على أساسه أن يُصنَّف كل واحد من هذه الأشياء على أنه مثالٌ على العولمة. ويشير هذا الأمر إلى أنه يمكننا إلى حدّ بعيد أن نعطي مبرِّرًا لغياب تعريف بسيط للعولمة على أساس أن الظواهر التي يشير إليها المصطلح هي ظواهر متعددة الأوجه ومُعقدة. إلا أن كرمنا لا يمكن أن يمتدّ ليعفي منظّري العلاقات الدولية من مسؤوليتهم في أن يكونوا واضحين بشأن كيفية استخدام المصطلح وأسباب استخدامهم له. وإذا كانت العولمة متعددة الأبعاد، فينبغي للمؤلفين الذين يوظّفون المصطلح أن يكونوا قادرين على تحديد أبعاد العولمة التي يشيرون إليها.

إن الإشارة إلى الأبعاد المحتملة للعولمة قد يمدّ لنا يد المساعدة هنا. وهنالك عامل آخر لا يقل أهمية عن ذلك، وهو أنه كما كثير من المصطلحات المختَلف عليها في العلوم الاجتماعية، قد يتم فهم العولمة بطريقة أفضل من خلال المصطلحات السلبية بدلًا من المصطلحات الإيجابية؛ أي إننا يمكِننا أن نتعلّم كثيرًا عمّا يُعدّ عولمة من خلال الأخذ في الحسبان ما هو ليس عولمة. وفي الواقع فإن النظر في الأدبيات المتعلقة بالعولمة يكشف سريعًا عددًا من

نماذج «الآخر» للعولمة؛ وهي مصطلحات تم تقديمها إلى جانب العولمة لكنها تتعارض معها بشكل صارخ. ومن بين هذه الأنواع من الأزواج المتعارضة، قد تكون التالية هي الأكثر وضوحًا:

1. القومي مقابل العولمي، والذي يشير إلى المستوى الذي يمكن عنده رؤية موقع مركز جاذبية المنظومة العالمية، والطابع الرئيس للثقافات، والاقتصادات، والأنظمة السياسية الحاكمة ضمن المنظومة.

2. الدولي [بين الدولي] مقابل العولمي، ويشير إلى طابع عمليات صنع القرارات فوق الوطنية (supra-national)، وتحديدًا، إلى الحد الذي يمكن عنده رؤية هذه العمليات بكونها عبر قومية بدلًا من كونها مجرّد بين قومية [دولية] من حيث الشكل.

3. الأقلمة (regionalization) مقابل العولمة، ويشير إلى النطاق والطابع الجغرافي المحدّد لأي عملية معيّنة من عمليات التكامل (integration).

4. الحمائية (protectionism)/ الانكفائية (isolationism) مقابل العولمة/ النزعة الدولية (Internationalism). ويشير إلى التوجّه الداخلي أو الخارجي لصنع السياسات على المستوى المحلّي [الوطني/ القومي].

تقدّم هذه الأزواج توضيحًا مفيدًا بشكل مباشر، يكشف عن نطاق من المعاني المختلفة نوعًا ما للعولمة، لا بل ربما أنه يكشف عن نطاق من **الأبعاد** الخاصة بالمصطلح. وكل واحد منها جدير بشرح موجز.

في أول زوج من هذه الأزواج المفاهيمية، تتعارض العولمة وتقارن بالأمة والدولة (فعليًا بالدولة القومية). ويكمن هذا التمييز والتباين بشكل واضح في صلب حوار العولمة الخاص بنظرية العلاقات الدولية. ويستمر التشككيون، أي الواقعيون والواقعيون الجدد، بتمييز المستوى القومي عن غيره، معطين تصورًا مفاهيميًا للسياسة العالمية في إطار تفاعل الثقافات السياسية المنفصلة والمتضمنة ضمن إطار قومي. وبالمقارنة، يُشير العولميون إلى تجاوز القومي [الوطني] وانحلاله في عديد من التدفقات عبر الحدودية المتكاثرة. ويقترحون

أن هذا الأمر يولّد ساحة عولمية جديدة من الصراع والخصام السياسيين، والتي هي حرفيًا فوق وطنية (*supra* national)؛ أي فوق مستوى ما هو قومي.

أما التعارض المفاهيمي الثاني فهو يتلو الأول على نحو منطقي تقريبًا. إلا أن التشديد هنا مختلف قليلًا بشكل أقل وضوحًا، حيث إن التركيز يقع على الوحدات المُكوِّنة للمنظومة العالمية أقل من وقوعه على طابع صنع القرار فوق الوطني الذي يليه. وهنا يتعارض العولمي مع الدولي، وتتعارض العولمة مع النزعة الدولية [بين الدول، مع بقاء كيان الدولة قويًا]. وهذا التعارض مركزي بالدرجة نفسها لحوار العولمة في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة. ويستمر التشككيون الواقعيون والواقعيون الجدد في رؤية السياسة العالمية في إطار التمركز حول الدولة والعلاقات بين القومية [العلاقات الدولية]، منكرين بذلك وجود مجال منفصل من التداول السياسي عبر القومي، وهو ليس مجرّد تجميع للتفضيلات على مستوى الدولة. في المقابل يُشير العولميون، أي الليبراليون الجدد والكوزموبوليتانيون، إلى الأهمية المتزايدة للمؤسسات الحوكمية عبر القومية، كما يشيرون إلى وجود عملية وديناميةة سياسية منفصلة على هذا المستوى لا تقتصر على تفضيلات الدول.

أما التعارض المفاهيمي الثالث فهو مختلف نوعًا ما ويأخذنا في قضايا علينا مناقشتها في ما بعد بقدر من التفصيل. ويشير هذا التعارض إلى طابع سياسة المنظومة العالمية ذاتها، بشكل أقل من إشارته إلى الكيفية التي قد نَصِف من خلالها، وبأدق ما يمكن، تلك التدفقات عبر الحدودية التي نشهدها. باختصار، فهو يأخذنا من القضايا المفاهيمية/ الأنطولوجية العمومية، إلى القضايا الإمبيريقية العمومية. وكما سنرى بتفصيل أكبر في القسم التالي، فإن اقتصاديي التجارة، وطائفة من الاقتصاديين السياسيين الدوليين النقديين يتحدون مدى دقة مصطلح العولمة في الاحتواء على الاتجاهات المعاصرة في التكامل الاقتصادي (economic integration). ويقترحون أن من الضروري أن نفرّق بوضوح شديد بين الأقلمة (regionalization) والعولمة، وأننا إذا فعلنا ذلك، فإننا سنرى دليلًا على الأقلمة أوضح نوعًا ما من الدليل الذي سنراه على العولمة. وهذا الخلاف إمبيريقي أكثر من كونه نظريًا، وهو خلاف سنعود إليه في القسم التالي.

أخيرًا، توضع العولمة أيضًا في مواجهة مع الحمائية (protectionism) والانكفائية (isolationism) في الأدبيات الأكثر تخصصًا تقريبًا والتي تُميّز توجّهات صنّاع السياسات المحلية والخيارات التي يتخذونها. وقد يعمل صنّاع السياسات على تبنّي العولمة، مثلًا من خلال تعزيز نظام عولمي من التجارة الحرة وحرية تحريك رؤوس الأموال على كلتا الساحتين المحلية والدولية؛ أو أنهم قد يقاومون العولمة، حاشدين دفاعاتهم القومية ضدّ الاختراق التجاري والتدفقات الاقتصادية الأخرى عبر الحدود من خلال سلسلة من التعرفات الجمركية الحمائية والقيود الأخرى.

كما تشير المناقشة السابقة، فإن العولمة هي مفهوم متعدد الأبعاد بلا شك، بمعنى أن هنالك مجموعة متنوعة من المعاني المختلفة نوعًا ما للمصطلح الذي ينادي به المؤلفون بالصوت نفسه غالبًا. لكن في حين يبدو هذا الأمر وكأنه يقلل، إلى حدّ ما، من أهمية تحديد تعريف دقيق للعولمة، فإنه لا يحطّ من أهمية السؤال «إلى أي حد يجب عليها أن تكون عولمية [الظاهرة] من أجل أن تُعتَبر دليلًا على العولمة؟». بالطبع، فإن هذه المناقشة، وببساطة، تستعرض هذا السؤال في عدد من الأبعاد المختلفة. لكن المؤسف أن هذا سؤال نادرًا ما يتم طرحه، كما أنه من الصعب إيجاد أي إجماعٍ عليه. إلا أنه إذا كان من الواضح أننا نتطلب كثيرًا من الأدبيات الموجودة حينما نتوقع منها أن تزودنا بإجابة عن هذا السؤال، فيمكننا في الأقل أن نكون واضحين بشأن الكيفية التي سيتم من خلالها توظيف مصطلح العولمة في ما سيأتي. والتعريف الذي أُفضّله أنا هو تعريف مُحدَّد ومتشدد نسبيًا؛ وهو تعريف يمكن تفعيله إمبيريقيًا (كما سنرى عمّا قريب)، وهو يفرّق بوضوح شديد بين عمليات الأقلمة وعمليات العولمة. وجميع هذه المتطلبات يلبّيها التعريف الذي تَقدّم به دايفد هلد وزملاؤه. فبالنسبة إليهم، «العولمة هي عملية (أو مجموعة من العمليات) تجسّد تحوّلًا في التنظيم المكاني للعلاقات والمعاملات الاجتماعية، مُولّدة تدفقات وشبكات عبر قارية أو بين إقليمية من النشاط، والتفاعل والقوة»[18].

---

(18) المصدر نفسه، ص 16.

إمبيريقيات العولمة: مداها ونتائجها

إن ما يُعدُّ دليلًا على العولمة هو، كما اقترَحْت، قضية معانٍ لغوية. لكن ما إذا كانت العولمة تحدث أم لا، وما هي النتائج المترتبة عليها، إن وُجدت، فهذه تبقى في جوهرها مسألة إمبيريقية. إذًا، وبما أننا ناقشنا الدلالات اللغوية للعولمة في القسم السابق، فمن المناسب أن نلتفت الآن إلى إمبيريقيات العولمة [الواقع العملي للعولمة]، ولو أن ذلك سيكون بإيجاز أكبر.

هنالك أدبيات ضخمة، وفي بعض الأحيان تقنية للغاية، في هذا الخصوص، لا يمكننا استطلاعها بعمق في الصفحات القليلة المتاحة هنا(19). والأكثر من ذلك، هو أن كل المزاعم في هذه الأدبيات تقريبًا هي مزاعم مختَلف عليها، في الأقل بمعنى أن كل زعم إمبيريقي تقريبًا هو إما دحض أو محاولة دحض لزعم تمّ تقديمه في مكان آخر في هذه الأدبيات. إلا أن هناك نمطًا متميّزًا للأدلة الإمبيريقية وللحوار الذي ولّدته؛ إذ بما أنّ الحوار أصبح من حيث طابعه إمبيريقيًا أكثر فأكثر - وبما أننا في الواقع حصلنا على معرفة أكبر فأكبر عن مدى العولمة ونتائجها - فإن توازن الآراء تاليًا قد أصبح متشكّكًا أكثر فأكثر في طابع المُبالَغات المفرطة غالبًا للأدبيات العولمية الأولى. ويبدو أن العولمة هي حقيقة أقل بداهة مما كان يُعتقد في السابق، وهي مُطوّرة بغير تساوٍ بشكل أكبر نوعًا ما مما كان يُعتقد سابقًا، ويحتمل أن تكون ذات نتائج لاستقلالية صناعة السياسات المحلية بشكلٍ أقل نوعًا ما مما كان مفترَضًا في ما مضى. وبالطبع، فإن هذا لا يعني أن العالم لم يتغير؛ وإنما يعني أن حقبة إعادة هيكلة المنظومة الدولية منذ الستينيات، والتي نُميّز بها العولمة دائمًا، هي نوعًا ما حقبة ليست الأولى من نوعها تاريخيًا إلى الحد الذي كان يفترضه كثيرون، وهي حقبة توصف من حيث العولمة بشكل أقل نوعًا ما مما كان كثيرون يعتقدون، وهي حقبة أقل تأكلًا لاستقلالية الدولة مما اعتاد بعضهم أن يفترض.

(19) للحصول على دراسات أكثر تفصيلًا، انظر: Colin Hay: «Globalisation's Impact on States,» in: John Ravenhill, ed., *Global Political Economy* (Oxford: Oxford University Press, 2005), and «Towards a Global Political Economy?,» in: Donna Lee [et al.], *International Political Economy* (Oxford: Oxford University Press, 2009).

وما يلي إذًا، هو بلا شكّ نظرة تشككية في العولمة، لكنها، كما آمل أن أُبيِّن، وجهة نظر مُثْبَتة إمبيريقيًا بشكل جيد. وأقترح في ما يلي أن هناك تفاوتًا كبيرًا، ومتزايدًا بلا شك، بين افتراض العولمة البسيط في كثير من الأدبيات الموجودة وطبيعة التطوّرات في المنظومة العالمية ومسارها. والأدبيات التي أعتمد عليها في السعي للدفاع عن ذلك الزعم هي أدبيات ذات تركيز اقتصادي في المقام الأول، ومحتويات هذا القسم تعكس ذلك التركيز. وأسباب هذا التمييز للاقتصادي على غيره في الأدبيات الموجودة، وفي هذا القسم، هي أسباب بسيطة نسبيًا، وهي متشعبة مبدئيًا إلى أربع شعب. أولًا، إن القيام إمبيريقيًا بقياس مدى العولمة السياسية الاقتصادية هو أصعب بكثير من قياس مدى العولمة الاقتصادية. فالتدفقات الاقتصادية، على نقيض نظيرتها السياسية، يتمّ تسجيلها وتحديد كميّتها، كما يَسهُل نسبيًا قياس دلالاتها. في المقابل فإن التدفقات السياسية لا يمكن إلا تقديرها من الناحية الكمية. ثانيًا، إذا كنّا مهتمّين بمدى تأكل استقلالية صنع السياسات وقدرة الدولة، من الضروري عندئذٍ أن نضع في الحسبان مدى العولمة الاقتصادية ونتائجها، بما أن ذلك يُرى دائمًا أنه القيد الأهم على مثل هذه الاستقلالية. ثالثًا، إن عديدًا من التصوّرات تصف العولمة بأنها إذا لم تكن ظاهرة اقتصادية بحتة، فهي في الأقل ظاهرة اقتصادية من حيث المبدأ. إذًا، فالاستقراء من المجال الاقتصادي أكثر قبولًا من الاستقراء من أي مجال آخر. رابعًا، وفي ما يتّصل بذلك، إذا كان في الإمكان إظهار أن المزاعم بشأن العولمة الاقتصادية مُبالَغ فيها، فسيتم إلحاق ضرر كبير بالأطروحة العولمية بما أنها المجال الاقتصادي الذي يُقَدَّم دائمًا على أنه الأكثر عولمة من بين جميع الميادين.

إن الدليل الإمبيريقي الذي تم تجميعه في الأدبيات الأخيرة يتناول في الواقع قضيتين مختلفتين، ومرتبطتين معًا ارتباطًا وثيقًا؛ وهما مدى عملية العولمة الاقتصادية (إذا صحّ أن نسميها بهذا الاسم) والطابع الجغرافي لهذه العملية من جانب، ونتائج العولمة الاقتصادية (أو كما يُفضّل معظم هذه الأدبيات تسميتها، «الاعتمادية الاقتصادية المتبادلة المعقدة») لاستقلالية الدولة في صنع السياسات محليًا من الجانب الآخر. أما الاستنتاجات التي تتوصل إليها هذه الأدبيات فهي ملخصة في الجدول 14-3.

الجدول 14-3 المحاجّة الإمبيريقية ضد أطروحة العولمة

مدى العولمة	نتائج العولمة
1. تكامل الاقتصاد العالمي منذ الستينيات سيصل إلى مستويات لا سابق لها، مُعيدًا المنظومة الدولية إلى مستويات من التكامل الاقتصادي التي شوهدت آخر مرة في الحقبة ما بين عامي 1870 و1914.	1. بالمقارنة بتوقعات العولميين، فإن العلاقة بين الإنفاق العام والعولمة (الانفتاح الاقتصادي) تستمر في كونها إيجابية وليست سلبية؛ وهذا الارتباط الإيجابي، إن طرأ عليه أمر، فهو قد قوي منذ ستينيات القرن العشرين وسبعينياته.
2. العولمة هي وصف ضعيف للمرحلة الحالية في التكامل الاقتصادي الدولي التي توصف بدقّة أكبر بكونها مرحلة تتميز بالأقلمة (regionalization) وبما يسمى بالتشكيل الثلاثي (triadization).	2. مقارنة بتوقعات العولميين، ليس هنالك علاقة عكسية بين مستويات الاستثمار الأجنبي المقبل إلى الداخل ومؤشرات الإنفاق العامّ، والضرائب، ومعايير سوق العمالة، والمعايير البيئية ومعايير أخرى.
3. لا يزال على المرحلة الحالية من التكامل الاقتصادي أن تُنتج إما تقاربًا في أسعار الفائدة في أنحاء العالم، أو تقاربًا في معدلات الادخار المحلي والاستثمار المحلّي المُتوقّع في سوق متكاملة تمامًا لرؤوس الأموال العالمية.	3. في حين أن تحرير الأسواق المالية قد زاد من التأثير المحتمل لهجمات المضاربة على العملات، فإن المشاركين في سوق رأس المال أقل عُرضة، مما كان مفترضًا تقليديًا، لمعاقبة المستويات المرتفعة من الإنفاق العام وتدخلات الدولة لتنظيم السوق.

مدى العولمة

كما هو موضح في الجدول 14-3، فإن الحجة الإمبيريقية التي تُقدّم ضدّ التصوير المقياسي لعملية العولمة الاقتصادية تأتي في ثلاثة أجزاء. وقد يكون أكثر الجوانب شيوعًا في حجّة التشككيين هو مشاهدتهم أن المستويات الحالية

للتكامل الاقتصادي العولمي، وعلى الرغم من أنها أكبر بكثير منها في أي مرحلة أخرى خلال حقبة ما بعد الحرب، فإنها ليست الأولى من نوعها تاريخيًا ولا بأي شكل من الأشكال. في الواقع، وكما يُبيِّنون بالنسبة إلى كل من مستويات التجارة وتدفقات رؤوس الأموال، فإن الاقتصاد العالمي اليوم متكامل اقتصاديًا بشكل أوثق من أي مرحلة أخرى منذ الحرب العالمية الثانية، لكنه في الواقع، ومن حيث المجموع الكلي، ليس أكثر تكاملًا مما كان عليه في الجزء الأخير من القرن التاسع عشر والسنوات الأولى من القرن العشرين[20].

على الرغم من أن هذا [البند الأول، الركن الأول في الجدول] قد يكون أكثر جوانب الحجة التشككية قابلية للمناقشة، إلا أنه أيضًا قد يكون الأقل أهمية، كما أنه أكثر جانب يُساء فهمه. في النهاية، فإنه أقرب ما يكون إلى بيانٍ للحقيقة الإمبيريقية، أو زعم إمبيريقي، وذلك بِقَدر ما هو جدلي. وغالبًا ما يُساء فهم التشككيين حيث يُعتَقدُ بأنهم يقترحون أن الاقتصاد العالمي، وبكل بساطة، لم يتغيّر. وهذا في الواقع تحريف كبير للحجة التي يقدمونها. فما يقترحونه هو أن إعادة التكامل الحالي والمستمر للاقتصاد العالمي ما زال أمامه طريق طويل يسلكه قبل أن يكون الأول من نوعه تاريخيًا، من الناحية الكمية. وهذا استنتاج مهم بالتأكيد، لكنه ليس بأي شكل من الأشكال دحضًا نهائيًا لأطروحة العولمة بحدّ ذاتها. فهو يقترح على وجه التحديد، بأن علينا أن نكون حذرين نوعًا ما بشأن هذه التصورات التي تَستَدِلُّ تاريخيًا على درجاتٍ لا سابق لها من القيود على استقلالية صنع السياسات المحلية فقط من خلال القوة الكمية للعولمة. وعلى الرغم من ذلك، لا يمكننا أن نستنتج من هذا أن العولمة ليست قيدًا لا سابق له على استقلالية صنع السياسات. فكما قام مؤلّفون أمثال هيرست

(20) Paul Bairoch, «Globalisation Myths and Realities: One Century of External Trade and Foreign Investment,» in: Robert Boyer and Daniel Drache, eds., *States Against Market: The Limits of Globalisation* (London: Routledge, 1996); Paul Hirst and Grahame Thompson, *Globalisation in Question: The International Economy and the Possibilities of Governance is a Noted Text on Globalization*, 2nd ed. (Cambridge, MA: Polity Press, 1999), and William A. Lewis, «The Rate of Growth of World Trade, 1830-1973,» in: Sven Grassman and Erik Lundberg, eds., *The World Economic Order: Past and Prospects* (Basingstoke: Macmillan, 1981).

وطومسون[21]، بالاعتراف وبِحُرّية، من الناحية النوعية وليس من الناحية الكمية، فإن هنالك فروقًا كبيرة بين الحقبة المعاصرة وآخر مرة كان الاقتصاد العالمي فيها متكاملًا إلى حد بعيد.

أما الركن الثاني في الحجة ضدّ أطروحة العولمة فهو ذو أهمية أكبر نوعًا ما، على الرغم من أن الاعتراف به لا يزال ضيّقًا إلى الآن. فقد قام اقتصاديّو التجارة، على مدى عقود، وبتفصيل دقيق، برسم مخططٍ للأنماط في التوزيع العولمي للتجارة، مُفرِّقين بذلك بين عمليات تكامل التجارة التي هي داخل الإقليم (intra-regional)، وتلك التي هي بين الأقاليم (inter-regional) من حيث طابعها. وفي السنوات الأخيرة، فإن الأساليب التي استخدمت في هذه الأدبيات قد تولّاها عدد من اقتصاديي الاقتصاد السياسي الدولي لرسم مخطط لأنماط التوزيع الجغرافي للتجارة وللاستثمار الأجنبي المباشر[22]. وما تُظهِره هذه الأدبيات هو أن مصطلح العولمة وصف ضعيف، وهو وصف ضعيف على نحو متزايد للمسار الحالي لأنماط التكامل الاقتصادي الدولي. أما النتائج التي توصّلوا إليها فيمكن تلخيصها على النحو الآتي:

1. تقريبًا في جميع الأقاليم ضمن الاقتصاد العالمي، فإن وتيرة التكامل عبر الإقليم أعلى الآن من وتيرة التكامل بين الأقاليم، وهي على هذا النحو منذ زمن، وينطبق هذا الأمر على التجارة وعلى الاستثمار الأجنبي المباشر على حدّ سواء.

2. كنتيجة لذلك، فإن أقوى الديناميات في الاقتصاد العالمي اليوم هي الأقلمة وليست العولمة.

---

(21) Hirst and Thompson, Ibid., p. 27ff.

(22) المصدر نفسه؛ Jeff A. Frankel: *Regional Trading Blocs: In the World Economic System* (Washington DC: Institute for International Economics, 1997); Jeff A. Frankel, ed., *The Regionalisation of the World Economy* (Cambridge MA: National Bureau of Economic Research, 1998); Colin, «What's Globalisation Got to Do With It?: Economic Interdependence and the Future of European Welfare States,» *Government and Opposition*, vol. 41, no. 1 (2006), and Riccardo Petrella, «Globalisation and Internationalisation: The Dynamics of the Emerging World Order,» in: Robert Boyer and Daniel Drache, eds., *States Against Market: The Limits of Globalisation* (London: Routledge, 1996).

3. إضافة إلى مثل هذه التوجّهات في الأقلمة، هنالك شواهد على أن بعض الأقاليم ضمن الاقتصاد العالمي تتكامل بشكل أوثق.

4. غير أن مثل هذه العمليات المتمثلة بالأقلمة الداخلية (intra-regionalization) هي موزعة على نحو غير متساوٍ مطلقًا.

5. بناءً عليه، وبالنسبة إلى الاقتصاد العالمي ككل، فإن أدقّ وصف لمثل هذه التوجهات ليس هو العولمة، وإنما التشكيل الثلاثي (triadization)، حيث إن الثلاثية تُمثّل الاقتصادات الإقليمية الشمال أميركية، والجنوب شرق آسيوية، والأوروبية [لاحظ عدم وجود ذكر للإقليم العربي، وإقليم أميركا اللاتينية، وإقليم روسيا ومحيطها].

إن هذه النتائج مجتمعة معًا هي استنتاجات مهمّة للغاية، تقترح بأن الوصف المعاصر للاقتصاد الدولي من خلال مصطلح العولمة ليس غير دقيق فحسب، وإنما هو غير دقيق على نحو متزايد. وعندما يُعدّ أن جزءًا كبيرًا من صناعة السياسات المعاصرة، على المستويين القومي وعبر القومي على حدّ سواء، مبني على الافتراض أنه يجب على الاقتصادات أن تُثبت بشكل متزايد أنها تنافسية عولميًا، فإن الأهمية السياساتية المحتملة لمثل هذه الاستنتاجات تتكشّف.

أما الركن الأخير من أركان الحجة ضد أطروحة العولمة القياسية فهو الأكثر عملية. ومرة أخرى، فإن له تأثيرًا كبيرًا في ردود صنّاع السياسات على عالَم العولمة الذي يفترضون دومًا أنهم يقطنونه. والنماذج الجبرية المبسّطة للاقتصاد العالمي التي تُوجّه صناعة السياسات الاقتصادية اليوم في جميع العواصم القومية تقريبًا تفترض دائمًا وجود سوق مالي عالمي متكامل تمامًا. وبالطبع، فمن حيث الجوهر، ينبغي لمساهماتهم في صنع السياسات الاقتصادية أن تستمد من هذا النوع من الافتراضات مجموعةً مُثلى من الظروف السياساتية الملائمة لحقبة من العولمة.

إلا أن مثل هذه النماذج تصوغ أيضًا سلسلة من التنبؤات حول الاقتصاد

العالمي، والتي هي، من حيث المبدأ، قابلة للاختبار إمبيريقيًا[23]. والمشكلة هي أن مثل هذه التنبؤات لم يتم إثباتها من خلال الأدلة الإمبيريقية المتاحة.

لا حاجة لنا بالتفاصيل التقنية هنا[24]. ويكفي أن نشير إلى أن هناك تنبُّؤيْن قد أقلقا الاقتصاديين، وهما:

1. أنه في سوق مالية متكاملة أكثر من أي وقت مضى، يجب على أسعار الفائدة أن تتقارب، وأنه في عالم متكامل بشكل كامل، يجب القضاء على الفروق في أسعار الفائدة في الأسواق المالية؛ بحيث إن دوام الفروق في أسعار الفائدة يعطي مؤشرًا بسيطًا على عدم وجود تكامل للسوق المالي العولمي.

2. أنه في سوق مالية متكاملة أكثر من أي وقت مضى، يجب على الارتباط بين الادخارات المحلية والاستثمار أن يقل، وأنه يجب على هذا الارتباط أن ينخفض إلى الصفر في سوق رأس المال المتكاملة بشكل كامل؛ حيث إن دوام الارتباط بين الادخار والاستثمار هو المؤشر المساوي لعدم وجود تكامل في الأسواق المالية.

المشكلة هي أنه ليست هنالك أدلة تشير إلى أي من ذلك، حيث أظهرت الفروق في أسعار الفائدة، والارتباطات بين الادخار المحلي والاستثمار أنها أكثر مرونة مما توقعه الاقتصاديون لها. والاستنتاج الواضح الذي يُستخلَص من هذه النتائج هو أن الأسواق المالية ليست متكاملة عولميًا إلى الحد الذي غالبًا ما نفترضه، وهذه نقطة مهمّة في حدّ ذاتها. إلا أن النقطة الأهم هي أن الأسواق المالية ليست متكاملة عولميًا بالقدر الذي يفترضه صنّاع السياسات الذين يستخدمون نماذج اقتصادية (تُعد الآن) قياسية.

---

(23) انظر على سبيل المثال: Tamim Bayoumi, «Savings-Investment Correlations,» International Monetary Fund, Staff Papers, 37 (1990), and Tamim Bayoumi, *Financial Integration and Real Activity* (Manchester: Manchester University Press, 1997); Martin Feldstein and Charles Horioka, «Domestic Savings and International Capital Flows,» *Economic Journal*, vol. 90, no. 358 (1980), and Matthew Watson, «International Capital Mobility in an Era of Globalisation: Adding a Political Dimension to the «Feldstein-Horioka Puzzle»,» *Politics*, vol. 21, no. 2 (2001).

(24) لقراءةٍ أكثر تفصيلًا، انظر: Hay: «Globalisation's Impact on States,» and Watson, Ibid.

دراسة حالة: من دولة الرفاه إلى دولة المنافسة؟

يقترح القسم السابق، وبشدة، أن عهد الدولة القومية كأداة فعالة في صنع السياسات هو أبعد ما يكون من النهاية. ففي الواقع، ومن المؤكد تقريبًا، أن الدولة تستهلك اليوم حصة من الناتج المحلي الإجمالي العولمي أكبر من أي مرحلة سابقة في تاريخها. إلا أنه سيكون من الخطأ أن نستدل من مثل هذه الأدلة التي تم استعراضها في القسم السابق، أن الدولة القومية غير مُقيّدة البتة بالعولمة، وأن العولمة لم يكن لها أي دور في تحوّل الدولة المعاصر. وقد كان لدى مُنظّري العلاقات الدولية أيضًا كثير مما يقولونه هنا. فقد أشار فيليب ج. تشيرني (Philip G. Cerny) تحديدًا، وفي سلسلة من المُداخلات المهمّة[25]، إلى دور العولمة في ما عبّر عنه بالانتقال من حقبة دولة الرفاه (welfare state) إلى حقبة دولة المنافسة (competition state) في الديمقراطيات الليبرالية المتقدمة. وقد أوجزنا محاجّته في قسم الكتاب المنتقى الذي نستعرضه لاحقًا، كما نستعرضه بتفصيل أكبر هنا كدراسة حالة.

إن الحوار بشأن احتمال دولة الرفاه في حقبة العولمة هو حوار حاسم لنظرية العلاقات الدولية لأسباب رئيسة ثلاثة. أولًا، وكما رأينا، فإن حوار العولمة الخاص بنظرية العلاقات الدولية يضع الواقعيين والواقعيين الجدد في مواجهة العولميين. وكما رأينا أيضًا، فإن الواقعيين والواقعيين الجدد يشددون على استمرارية سيادة الدولة القومية واستقلاليتها في صنع السياسات، بينما يرى العولميون أن كِلتيهما [السيادة والاستقلالية] قد تعرضتا جوهريًا للخطر من جانب العولمة. والنقطة الرئيسة هنا هي أنه ليس هناك اختبار مباشر لمدى سيادة الدولة وقدرتها على صنع السياسات أكبر

(25) Philip G. Cerny: «Globalisation and the Changing Logic of Collective Action,» *International Organisation*, vol. 49, no. 4 (1995); «Paradoxes of the Competition State: The Dynamics of Political Globalisation,» *Government and Opposition*, vol. 32, no. 1 (1997), and «Political Globalisation and the Competition State,» in: Richard Stubbs and Geoffrey R. D. Underhill, eds., *Political Economy and the Changing Global Order* (Oxford: Oxford University Press, 2000).

من قدرتها على توفير الرفاه لمواطنيها. وعلى هذا النحو، فإن مسألة مستقبل دولة الرفاه، وتحديدًا تقويم أطروحة أن دور الدولة باعتبارها ضامنًا أو داعمًا لرفاه مواطنيها قد تم إخضاعه لدورها في تعزيز المنافسة، هي مسألة جوهرية لنظرية العلاقات الدولية.

ثانيًا، إن هذه ليست مسألة سيادة الدولة أو مسألة تتعلق بقدرة الدولة على دعم مواطنيها فحسب، لكنها أيضًا، وبشكل حاسم بالنسبة إلى نظرية العلاقات الدولية، مسألة تتعلق بالقوة النسبية والنفوذ النسبي للجهات المعنية من الدول وغير الدول، ولا سيما الشركات عبر الوطنية [أو عبر القومية]. فإذا كان تشيرني مُحِقًّا في تحديده لبروز دولة المنافسة التي تُخضِع جميع المقتضيات السياساتية الأخرى لتلك التي تُعنى بتعزيز تنافسية الاقتصاد القومي في بيئة عولمية، فإذًا لن تعدو الدولة اليوم أكثر من وسيلة للتعبير عن مصالح رأس المال. وإلى الحد الذي يكون فيه هذا الأمر مقبولًا، ينبغي لمُنظّري العلاقات الدولية بالتأكيد، عندئذٍ، أن يكونوا معنيّين في المقام الأول بتلك المصالح، وليس بمصالح الدولة. ونكرر التأكيد بأن مضامين ذلك لنظرية العلاقات الدولية المتمركزة حول الدولة ذات نتائج محتملة كبيرة، ومخاطر الحوار كبيرة بلا شك.

أخيرًا، وكما أشرنا سابقًا، فإن مُنظّري العلاقات الدولية، أمثال إيان كلارك[26] (Ian Clark) وفيليب ج. تشيرني، قد ساهموا بالكثير في فهمنا لتطوّر الدولة. ومحاجّة تشيرني بشأن بروز دولة المنافسة في سياق العولمة هي محاجة شائقة ومثيرة للاهتمام على وجه التحديد. وفي ما يلي ملخّص لمحاجة جدال تشيرني (في القسم الذي يستعرض دراسة الحالة) ومناقشة لمضامينه في السياق العولمي في يومنا هذا.

(26) Ian Clark, *Globalisation and International Relations Theory* (Oxford: Oxford University Press, 1999).

مقالة فيليب تشيرني بعنوان «مفارقات دولة المنافسة: ديناميات العولمة السياسية»، مجلة الحكومة والمعارضة[27]

إن المساهمة الرائدة التي قدّمها تشيرني تبدأ، كما عديد من المساهمات التي سبقتها، من الافتراض أنه في حقبة من التكامل الاقتصادي المتصاعد (أو العولمة) تصبح المنافسة مركزية للأداء الاقتصادي أكثر من أي وقت مضى. ومع ازدياد تدفقات الاستثمار والتجارة، توضع الاقتصادات الوطنية، وعلى نحو متزايد، في مواجهة بعضها مع بعض ضمن صراع تنافسي حاد لم يسبق له مثيل. وتلك الاقتصادات التي هي إما غير تنافسية بطبيعتها، وإما تفرض عليها دولُها قيودًا تنظيمية مرهِقة ومستويات غير ضرورية من الضرائب المباشرة وغير المباشرة، ستفقد قوّتها، إلا إذا قامت بإصلاح ممارساتها بحيث تفرض تدقيقًا تنافسيًا متشددًا على جميع أشكال تدخلات الدولة. ويقترح تشيرني أن أي تدقيق من هذا النوع يكشف عن أن دولة الرفاه هي ترفٌ لحقبة قد ولّت، وصحيح أنها مرغوب فيها معياريًا وفقًا لشروطها الخاصة، لكنها عبء على التنافسية لا يمكن استدامته ولم يعد في الإمكان الآن تحمُّل تكاليفه في حقبة العولمة.

والمحاجّة هنا بسيطة، وهي على الأرجح مألوفة. فعندما يواجَه المستثمِرون المُتَحَرِّكون [المتنقلون] بخَيارٍ بين الأنظمة التشريعية الوطنية، فسيختار هؤلاء المستثمرون الذين يسعون إلى تضخيم أرباحهم، بيئاتٍ ذات أنظمة تشريعية مخففة التنظيم الاقتصادي تتميّز بمستويات منخفضة من الضرائب التي تُفرَض على الشركات والأشخاص، وسيُفضّلونها على البيئات ذات الأنظمة التشريعية متشددة

(27) Cerny, «Paradoxes of the Competition State: The Dynamics of Political Globalisation,» pp. 595-625.

التنظيم الاقتصادي التي تتميّز بمستويات مرتفعة من الضرائب المفروضة على الشركات والأفراد. وإذا سارت الأمور حسبما هو متوقع، فسيقوم هؤلاء بنقل نشاطهم الإنتاجي من اقتصادات دول الرفاه المُثقَلة بالأعباء إلى تلك الملتزمة أكثر بالحرية في آليات السوق. وبقيامهم بذلك، سيساعدون في استدعاء انتهاء عصر دولة الرفاه في الديمقراطيات الليبرالية المتقدمة. ويرى تشيرني أن هنالك شكلًا جديدًا للدولة - «دولة المنافسة» - في تطوُّر، وأنه سيحل محل دولة الرفاه. وفي حين كانت الأولوية الأولى لدولة الرفاه دعم رفاه مواطنيها من خلال عزل «عناصر رئيسة للحياة الاقتصادية عن قوى السوق»، فإن الاستراتيجية الرئيسة لدولة المنافسة هي استراتيجية تسويقية (marketisation) من أجل جعل النشاط الاقتصادي الموضوع ضمن المجال القومي... أكثر تنافسية من الناحية الدولية وعبر القومية»[28]. ويُتابع تشيرني بأن دولة المنافسة هي دولة الحد الأدنى [بالنسبة إلى وظائف ومهام الحكومة] أو دولة اختزالية [تختزل مهام الدولة ووظائفها] عندما تُقارَن بدولة الرفاه السالفة لها. وهي تعزز المرونة والدينامية في الاقتصاد من خلال سلسلة من التدخلات (الاقتصادية الجزئية) الدقيقة (عادة على جانب العرض[*] (supply-side)، والمصممة نموذجيًا لتحفيز الممارسات التنافسية). وبقيامها بذلك، فإنها تقاوم الميل «الكينزي»[**] (Keynesian) للتحكُّم بالطلب ضمن الاقتصاد ككل. كما أنها تضع التنافسية فوق كل

---

(28) المصدر نفسه، ص 258-259.

(*) اقتصاد جانب العرض (Supply-Side Economics) الذي يُعرف أيضًا باسم Reaganomics أي الاقتصاد الريغاني نسبة إلى الرئيس الأميركي رونالد ريغان (Ronald Reagan)، أو باصطلاح Trickle-down Policy أي سياسة الرشوح إلى الأسفل، والذي يُشير إلى رشوح الأثر الاقتصادي إلى الأسفل بطريقة غير مباشرة، أي إن المزايا المالية التي تمنَحها الحكومة للأعمال التجارية الكبيرة ستَرشَح في المقابل إلى الأسفل فتفيد الأعمال الصغيرة [المترجمة].

(**) الاقتصاد الكينزي، أو النظرية الكينزية، مجموعة مدارس فكرية اقتصادية كلية مبنية على أفكار الاقتصادي جون مينارد كينز (John Maynard Keynes) في القرن العشرين، وهذه النظرية تقبل تدخل الحكومة في الاقتصاد لتحقيق التوازن في الدولة [المترجمة].

الأولويات الأخرى للحكومة، مُخضِعةً السياسات الاجتماعية وسياسات سوق العمل إلى سياسات تعزيز اقتصاد مرن قادر على التكيّف بسرعة في ظل الضغوط المتغيِّرة المفروضة عليه من السوق التجارية العولمية. أخيرًا، فإنها تعزز الرفاه فقط إلى الحد الذي يساهم به هذا الأمر بوضوح في مرونة الاقتصاد ككل، وفي إنتاجيته، وفوق كل شيء في تنافسيته.

إن التصوّر النموذجي الذي يقدّمه تشيرني لدولة المنافسة تحت ظروف العولمة هو تصوّر مقنع وبالطبع يبدو أنه يصِف، وبأسلوب ممتاز، المسار الإصلاحي الذي تشرع فيه ديمقراطيات ليبرالية عديدة متقدمة حاليًا. إلا أنه لا يتطابق مع البرهان الذي تم أخذه في الحسبان في القسم السابق، حتى وإن كان يصِف جيدًا تطوّر دولة المنافسة، فهل يمكنه بصدقية أن يصِف بروزها؟ ويمكن هنا توضيح عدد من النقاط المفيدة.

أولًا، يعتمد تشيرني في الواقع على تصوّر مفاهيمي بسيط نوعًا ما بشأن مُحدِّدات التنافسية في اقتصادٍ عالمي مفتوح أو متكامل. وعلاوة على ذلك، فهو تصوّر يمكن القول عنه إنه في تناقض متزايد مع الدليل الإمبيريقي المتوفّر. ويَفترض تشيرني أنه يجب على التنافسية أن تُقاس فحسب (أو بالطبع في المقام الأول) من حيث التكلفة التي يمكن مقابلها للعمل التجاري أو للاقتصاد أن يُزوِّد سلعة ما للسوق. وتاليًا، فإن جميع أشكال الضرائب وجميع القيود التنظيمية هي أعباء على التنافسية، حيث إنها تزيد من تكاليف الإنتاج (أو في الأقل، تزيد التكاليف التي يتحملها العمل التجاري في عملية الإنتاج). وعندما يتم صوغها بهذه الطريقة، يصبح من غير الصعب مطلقًا علينا أن نرى كيف ولماذا قد تُرى دولة الرفاه عبئًا على التنافسية. لكنّ التكاليف ليست هي المُحدِّد الوحيد، أو حتى يمكن القول إنها ليست المحدد الرئيس لاختيارات المستهلك في سوق تجارية مُعقدة. فجودة البضائع المعروضة، وأداؤها، وأصلها، هي أمور بالقدر ذاته من الأهمية، حتى إنه يمكن القول إنها أكبر أهمية من تكلفتها. علاوة على ذلك، وبشكل عام، فإن الاقتصادات التي تتميّز بالمستويات الأعلى من

الإنفاق على الرفاه الاجتماعي تميل إلى التنافس في الأسواق التي تتسم بالحساسية للأسعار أقل من حساسيتها للجودة. فكما يؤكد السويديون، فإن المستهلكين لا يشترون سيارات صاب (SAAB) وفولفو (Volvo) لأنها رخيصة. والمراد هنا هو أننا إذا اعترفنا بأن هنالك، بالنسبة إلى التنافسية في الأسواق الدولية، ما هو أهم من تقليص التكلفة، فسيصبح عندئذٍ التدقيق التنافسي لدولة الرفاه أكثر تعقيدًا بكثير مما يفترضه تشيرني. فالمستويات المرتفعة من الرفاه المجتمعي، وعلى الرغم من أنها باهظة الثمن من حيث ارتفاع تكاليف العمالة الأخرى من غير الأجور (non-wage labour costs)، فإنها قد ترتبط بقوى عاملة سليمة ومُخلِصة، ذات علاقات صناعية [علاقات موظَّفين] (industrial relations) تعاونية وغير عدائية، وذات مستويات مرتفعة من رؤوس الأموال البشرية (human capital) والابتكارات المنتجاتية (product innovation)، وذات مستويات محلّية مرتفعة من طلب المستهلِكين، والتي قد تُرى جميعها بأنها ترتبط ارتباطًا إيجابيًا بالأداء الاقتصادي.

ثانيًا، يُفترض أنه لهذا السبب يستمر الاستثمار الأجنبي المباشر، وبمستويات متفاوتة، بالانجذاب نحو أكبر المنفقين كلّيًا على الرفاه في الاقتصاد العالمي، وهو السبب الذي يجعل مستويات التكامل التجاري ترتبط إيجابًا وليس سلبًا بإنفاق الدولة والإنفاق على الرفاه. باختصار، فليس هنالك إلا أدلة قليلة تثبت صحة فرضية أن دولة الرفاه هي في الواقع استنزاف للتنافسية.

وهذه نقاط حاسمة، حيث إنها تقترح بأن المفاضلة التي يفترضها تشيرني ببساطة بين الإنفاق على الرفاه/رفاه مواطني الدولة، من جانب، والأداء الاقتصادي في حقبة من الاعتمادية الاقتصادية المتبادلة، من الجانب الآخر، هي مفاضلة خيالية وليست حقيقية. ونتيجة لذلك، فقد تكون قدرة الدولة على رعاية رفاه مواطنيها أقل عُرضةً للتآكل بسبب العولمة مما افترضنا، أو بالطبع مما افترضَت تلك المفاضلة. علاوة على ذلك، وحيث إن هذه هي الحال، فعلى الأغلب أن ما يدفع تطوير الدولة

اليوم هو المصلحة المتصَوَّرة للجهات الفاعلة السياسية في تطوير كيانات تنافسية شبيهة بالدولة، وليست الحاجة إلى رؤوس الأموال في حدّ ذاتها.

ثالثًا، وكما بدأَتْ المناقشة آنفًا بالإشارة مسبقًا، فإن تمييز تشيرني المزدوج بين دولة الرفاه التي تقتل المنافسة من جهة، ودولة المنافسة التي تعزز المنافسة من جهة أخرى، هو تمييز خام ومبسط بشكل زائد عن اللزوم. فالواقع بالتأكيد هو أن دولة الرفاه يمكن إصلاحها - وإلى حد ما يجري إصلاحها - من أجل زيادة مساهمتها المحتملة في التنافسية الدولية، لكن من الضروري عدم إغفال المساهمة الكبيرة التي يُجادَل بأن دولة الرفاه كانت قد قدّمتها للتنافسية باستمرار. وبالتأكيد، فقد كانت دول الرفاه الشمال أوروبية التي هي نموذج في الإنفاق العام المرتفع، وطوال حقبة ما بعد الحرب، من بين أقوى الاقتصادات في العالم. وقد سارت دولة الرفاه دائمًا جنبًا إلى جنب مع الانفتاح الاقتصادي؛ وليس هنالك دليل يثبت أن علاقة المنفعة التبادلية تلك هي اليوم في حالة تأكل. وهذه أيضًا نقطة مهمّة. فهي تُذكِّرنا بضرورة أن يأخذ منظّرو العلاقات الدولية في الحسبان العلاقة بين المصالح السياسية والمصالح الاقتصادية، والتي كانت تاريخيًا علاقة متنوعة لكنها أيضًا دائمة الأهمية، وذلك عند فهمهم لتطوّر النظام. وعلى الرغم من أن الدولة لم تنجح غالبًا في جذب انتباه كثير من منظّري العلاقات الدولية، فإنها مارست دائمًا دورًا حاسمًا في تحديد الاحتمالات الاقتصادية المحلية. ويمكن القول في هذا الخصوص، وعلى نحو مثير للجدل، إن حقبة العولمة ليست استثناءً على ذلك.

رابعًا، إن تصوّر تشيرني لتطوّر دولة المنافسة يفترض وجود اقتصاد عالمي متكامل كليًا، كما أنه يعزو السببية إلى هذا الاقتصاد. وكما يشير القسم السابق، فإن ذلك الافتراض هو في الواقع افتراض ذو إشكالية كبيرة على نحو متزايد. فالاقتصادات الأوروبية التي كانت رائدة في تطوير دولة الرفاه، والتي لا تزال أغلبية دول الرفاه المتقدمة موجودة فيها، هي اقتصادات متكاملة إقليميًا بشكل أوثق من أي وقت مضى. لكن استنادًا إلى هذه الحقيقة، يمكن جدلًا القول إن

هذه الاقتصادات أقل تعرّضًا لضغوط السعي إلى الميزة التنافسية (competitive advantage) في الاقتصاد العولمي. فمحدِّدات التنافسية بالنسبة إليها هي إقليمية على نحو متزايد من حيث طابعها، وبالطبع فهي من حيث طابعها، أقل عولمية من أي مرحلة أخرى في حقبة ما بعد الحرب.

أخيرًا، فمهما يكن تصوّر تشيرني لتطوّر دولة المنافسة دقيقًا من الناحية الوصفية، إلا أنه لا يعطي أي تفسير موثوق لهذا التطوّر؛ أي عزو السببية إلى مفهوم غير متبلور إلى حدّ ما عن العولمة، وعلى نحو مُبهَم تقريبًا. وأقرب ما نصل إليه لوجود آلية [لتقرير صحة هذا الادعاء] هو الاحتكام إلى عملية داروينية جديدة (neo-Darwinian process) من الانتقاء الطبيعي، حيث الميزة التنافسية التي يوفرها تطوُّر دولة المنافسة هي التي تضمن محاكاتها [أي الوصول إلى أقرب شكل لدولة المنافسة]. إلا أن المشكلة في هذا هي أنه ليس هنالك دليل حقيقي يوحي أن دول المنافسة هي أكثر تنافسية عولميًا من دول الرفاه التي يُزعم أنها حلّت محلّها. وطالما أن الأمر كذلك، إذًا فالحجّة التي تقول إننا قد شهِدنا تغيرًا جذريًا حاسمًا في توازن القوى النسبي بين الدولة ورأس المال، هي حجّة غير مقنعة. وإجمالًا، فالمرجح هو أنه في غياب الدليل المقنع بطريقة أو بأخرى [لمدى تفوق دولة المنافسة أو عدمه]، فقد تمّ تقديم سلسلة من الإصلاحات الليبرالية الجديدة عمومًا وترويجها على أنها محدِّدات للرخاء الاقتصادي، وقد تم تطبيقها على هذا النحو. في هذا الصدد، فإن انتشار الكيانات التنافسية الشبيهة بالدولة ليس تأكيدًا لأطروحة تشيرني بقدر ما هو مؤشر على تأثير عديد من الافتراضات التي بنيت عليها أطروحته.

وإذا كان الأمر كذلك بالفعل، فإن جزءًا كبيرًا من استقلالية الدولة في صنع السياسات وقدرتها على رعاية احتياجات مواطنيها يبقى على حاله؛ مع أن مسألة ما إذا كان يُتوقع منه أن يبقى على حاله أم لا، قد تكون مسألة أخرى مختلفة.

الاستنتاج

لقد غطّى هذا الفصل قدرًا لا بأس به من موضوعات النقاش. غير أن استنتاجاته يمكن أن تُصاغ ببساطة نسبيًا. فكما رأينا، غالبًا ما تُقدَّم العولمة بصفتها تحدّيًا جوهريًا لحقل العلاقات الدولية ذاته، مُشكِّكةً في مدى ملاءمة التركيز المستمر على العلاقات بين الأمم [الدول] وفي الأهمية المعاصرة لهذا التركيز. إلا أنه، وكما يُظهِر أيّ تقويم تفاؤليّ للدليل الإمبيريقي على العولمة، فإن المستوى الحالي من الاعتمادية المتبادلة ضمن المنظومة العالمية، وعلى الرغم من كِبَره، لا يتوافق بسهولة مع الأبدال الأقوى لأطروحة العولمة. كما أن مصطلح العولمة ليس بالضرورة وصفًا دقيقًا للواقع الحالي وللتوجهات المعاصرة. وبناءً عليه، ففي حين أن هنالك كثيرًا مما يمكن جنيه من التركيز على عمليات الاعتمادية المتبادلة عبر القومية والحوكمة العولمية، فهناك رؤى جوهرية يمكن الحصول عليها من التركيز الأكثر تقليدية على الدولة بصفتها الجهة الفاعلة الرئيسة، أو حتى الوحيدة، على الساحتين المحلّية والدولية. وفي النهاية، فإن أيًا من هذين التركيزين لا يَستبعِد أحدُهما الآخر. وما دام الأمر على هذا الحال، فإن الحديث عن ما بعد العلاقات الدولية هو أمر سابق لأوانه بعض الشيء.

أسئلة

---

1. ما هي العولمة؟
2. هل العولمة مفيدة لنا؟
3. إلى أي مدى تقوم العولمة بإضعاف الواقعية والواقعية الجديدة، إن كانت تقوم بذلك فعلاً؟
4. هل العولمة وتخصص العلاقات الدولية مُتنافِران؟
5. ما هي درجة الحدّة (intensivity) ودرجة الشمولية (extensivity) التي يجب أن تكون عليها العمليات قبل أن نتمكن، وعلى نحوٍ مُرْضٍ، من الإشارة إليها بكونها مُعَولمة؟

6. ما المقصود بالتشكيل الثلاثي (triadization)، وهل هو حاصل؟
7. هل العولمة (globalization) والأقلمة (regionalization) توجّهَان متعاديّان أم إن أحدهما يعزز الآخر على نحو تبادلي؟
8. أعطِ تقويمًا لحجّة التشككيين ضدّ أطروحة العولمة.
9. هل هنالك مستقبل لدولة الرفاه في حقبة من العولمة؟
10. ما هي دولة المنافسة، وكيف يمكنها أن تعطي ميزة تنافسية لاقتصادٍ وطني في حقبة من العولمة؟
11. هل العولمة مطابقة للتداول الديمقراطي؟
12. هل الدولة ضحيّة للعولمة، أم هي فاعلة لها، أم إنها الاثنان معًا؟

مزيد من القراءات [باللغة الإنكليزية]

- Buzan, Barry, David Held and Anthony McGrew. «Realism Versus Cosmopolitanism.» *Review of International Studies:* vol. 24, no. 3, 1998. pp. 387-398.

باري بوزان، ودايفد هلد، وأنطوني مكغرو (1998)، «الواقعية مقابل الكوزموبوليتانية»، **مجلة الدراسات الدولية**.

تداول مذهل حول نتائج العولمة بالنسبة إلى نظرية العلاقات الدولية بين مُدافعٍ عن واقعية (متحفّظة) والمؤيّد الرئيس للكوزموبوليتانية.

- Cerny, Philip G. «Paradoxes of the Competition State: The Dynamics of Political Globalisation.» *Government and Opposition:* vol. 32, no. 1, 1997. pp. 251-274.

فيليب تشيرني (1997)، «مفارقات دولة المنافسة: ديناميات العولمة السياسية»، **مجلة الحكومة والمعارضة**.

تعبير واضح ومُيَسّر للأطروحة المؤثّرة المتعلقة بـ «دولة المنافسة» والتي قدّمها تشيرني.

■ Clark, Ian. *Globalisation and International Relations Theory.* Oxford: Oxford University Press, 1999.

إيان كلارك (1999)، العولمة ونظرية العلاقات الدولية.

تقويمٌ ممتاز، ودقيق، وحصيف لمضامين العولمة بالنسبة إلى نظرية العلاقات الدولية.

■ Held, David. «Cosmopolitanism: Globalisation Tamed?.» *Review of International Studies:* vol. 29, no. 4, 2003. pp. 465-480.

دايفد هلد (2003)، «الكوزموبوليتانية: العولمة المروَّضة؟»، **مجلة الدراسات الدولية.**

تعبير واضح ومُيَسَّر للموقف الكوزموبوليتاني من جانب مؤيِّدها الرئيس.

■ Youngs, Gillian. *International Relations in a Global Age: A Conceptual Challenge.* Cambridge, MA: Polity Press, 1999.

غيليان يونغ (1999)، **العلاقات الدولية في عصر عولمي: تحدٍّ مفاهيمي.**

نقدٌ مُقنع، وربما يكون نقدًا مبالغًا به بعض الشيء، لمحدوديات نظرية العلاقات الدولية المتمركزة حول الدولة في عصر من العولمة.

مواقع إلكترونية مهمّة [باللغة الإنكليزية]

- دليل العولمة (Globalization Guide). مصدر يزوّد الطلبة بمعلومات عن العولمة، <http://www.globalisationguide.org>.

- الموقع الإلكتروني للعولمة (The Globalization Website). مصدرٌ يزوّد الطلبة والباحثين بتجميع للحوارات المتعلقة بنتائج العولمة، <http://www.sociology.emory.edu/globalization>.

قم بزيارة مركز المصادر الإلكتروني المرافق لهذا الكتاب للمزيد من المواد الإضافية الشائقة، <http://www.oxfordtextbooks.co.uk/orc/dunne2e/>.

الفصل الخامس عشر

أما زال في الإمكان اعتباره تخصصًا بعد كل هذه الحوارات؟

Still a Discipline after all theses Debates?

أوليه وايفر (OLE WÆVER)

محتويات الفصل

دليل القارئ

يتفكّر هذا الفصل الختامي متأملًا في الصورة الكليّة التي كوّنتها الفصول السابقة. ما هو نوع التخصص الذي تخلُصُ إليه هذه النظريات؟ لقد تحدَّثت الفصول السابقة من وجهة نظر نظريةٍ تُشاهِد نفسها وتشاهِد العالم؛ أما الآن فسيكون موضِع المناقشة على مستوى التخصص (discipline) في حد ذاته.

وسيتفحص هذا الفصل الأنماط الفكرية لتخصص العلاقات الدولية إضافة إلى أنماطه الاجتماعية، وسيُناقِش التخصصَ بصفته منظومة اجتماعية، وعلاقات القوة فيه، وامتيازاته، واتخاذه مهنة. ولتحقيق هذا الهدف، يعتمد الفصل نظرياتٍ من علم اجتماع العلوم (sociology of science). ويُحاجّ، إلى جانب أمور أخرى، بأن تخصص العلاقات الدولية سيستمر في الأغلب، سواء أبقيت «العلاقات الدولية» [ممارسة العلاقات بين الدول] (وليس تخصص العلاقات الدولية) موضوعًا متميّز المعالم أم قابلًا للتحديد، و[يحاجّ أيضًا] بأن الآليات الاجتماعية المركزية في التنظيم والسيطرة في التخصص تكمن في استمرار سيطرة منظّري المجلّات الرائدة [على التخصص]. ويجادل الفصل أيضًا بأن جوهر الهيكل الفكري في التخصص هو «الحوارات العظمى» المتكررة. إلا أن كلًّا من العوامل السياقية والأنماط القابلة للمشاهدة التي هي موضِع جدال في ما بين النظريات تُشير إلى تخفيف قبضة الحوارات العظمى [على التخصص]. وهذا لا يعني وجود اتفاق أكبر ضمن التخصص، وإنما يعني اتفاقًا أقل، حتى إننا لم نعُد نتّفق على ما نناقشه. وعلى الرغم من ذلك، فإن التقييم النهائي للدولة ولمستقبل تخصص العلاقات الدولية إيجابي بشأن قدرة التخصص على أن يبقى ملتزمًا بالعالم [ممارسة العلاقات الدولية] وبالنظرية [مجال التخصص] في الوقت نفسه، وبالتالي أن يكون ذا منفعةٍ في بعض من الأحيان.

مقدمة

بعد أن زُرنا ثلاث عشرة نظرية مختلفة، سيكون من اللطيف أن نعرف ما يخلص إليه كل ذلك. فهل الكل أكبر من الأجزاء أم أقل؟ وهل تتحدّى النظرياتُ أم تدعم بعضُها بعضها الآخر؟ وإلى أين تتجه دراسة العلاقات الدولية؟ لقد وُكّل المؤلّفون السابقون بمهمة النظر إلى العالم من خلال نظرياتهم الخاصة بهم، ولا غرابة في أن الأمور تبدو واعدة بشدّة لكلٍ منهم. لكن بعض النظريات في الأغلب سيحقق نتائج أفضل من غيره، وبعضها سيتغيّر ويتكيّف، وبناءً عليه، فإننا نرغب في معرفة أي الحوارات هي التي يُرجَّح بها أن تصبح محورية في المستقبل.

سيكون وَهْمًا (شائعًا) أن تتم مناقشة هذه المسائل كما لو أن ما يحددها أو يقررها هو إمّا «الواقع» وإما «الحوار» المتعلقَين بالأفكار الصرفة [المجرّدة]. فمعظم خبرات وتجارب جرد الموجودات تقارب هذه المهمَّة من خلال واحدة من طريقتَين. [بحسب الطريقة الأولى]، يُشير كثيرون إلى واقع [ممارسة] العلاقات الدولية، وإلى المسائل المهمّة أو التحدّيات المُهمة ويتنبؤون بأن التخصص سيتغير بأسلوب تتابعية الأفكار (الإرهاب وتاليًا الجهات الفاعلة من غير الدول، الإرهاب وتاليًا الواقعية، الإرهاب وتاليًا النظريات الليبرالية في التعاون، وما إلى ذلك). وعلى نحو مُطابق، تُكتَب تواريخ التخصصات المختلفة بعد استعادة الحوادث الماضية والنظر إليها من خلال [عدسات] النظريات التي فازت في الحوار، ومن ثم يبدو وكأن الحوادث هي التي أوجدت النظريات[1]،

---

(1) Ole Waever, «The Sociology of a not so International Discipline: American and European Developments in International Relations,» *International Organization*, vol. 52, no. 4 (1998), pp. 691-692.

لكنها لم تفعل. أما النسخة الثانية من التنبؤات فهي افتراض أن أفضل مُحاجّة هي التي تفوز، ومن ثم من خلال التحقق ومعرفة مَن الطرف الصائب ومن الطرف المُخطئ في الحوار، يمكننا أن نتنبأ بما سيؤول إليه ذلك الحوار[2]. إلا أنني لا أشعر بأني في موقف يسمح لي بالحُكم على مساهمات جميع زملائي الحكماء في الفصول السابقة. وفي أي حال، ليس هنالك سبب يدعو إلى الافتراض بأن التخصص سيتطوّر فجأة - ولأوّل مرة - وفقًا لقوةِ أفضل المُحاجّات، لأن التخصص، وكأي نظام اجتماعي، هو مجال مُهَيكل تتغلغل فيه علاقات القوة. فيُرجّح أنّ النظرية الآتية من الولايات المتحدة سوف تكسب نفوذًا أكبر من تلك التي صُنِعَت في نيجيريا، وإذا ما جاءت النظرية من جامعة تنتمي إلى رابطة اللبلاب (Ivy League)، فإن هذا أيضًا يزيد من فرص نجاحها، ومن ثمّ هنالك التحيز الجندري وتحيز النظريات الكبرى [نظريات التنظير] عن النظرية لوضعهما في الحسبان، وهلُمّ جرًّا.

إنّ ما نعرفه عن [ممارسة] العلاقات الدولية مرهون دائمًا بالنظرية المُستخدَمة، فلا يُمْكِننا أن نحذف النظرية بعد ذلك وأن نحصل على معرفة «نقيّة» عن الواقع. لذا لا يمكن المرء مطلقًا أن يتعرف إلى العلاقات الدولية [كممارسة] إلا عندما يتعرف إلى تخصص العلاقات الدولية. ولا يعرف المرء نظريات تخصص العلاقات الدولية منفصلةً إلا عندما يفهم ما تفعله هذه النظريات بعضُها لبعضها الآخر. وبذلك، فإن اللوحة التي تُصوّر التخصص ليست هدفًا في حد ذاتها، لكن من الضروري فهم ماضي النظريات وحاضرها ومستقبلها الذي هو بدوره ضروري لفهم العالَم الذي ندرسه.

يساعد هذا التمرين في الإجابة عن معضلة أخرى في الكتاب، وهي: بأي معنى يمكن اعتبار هذه النظريات المختلفة نظريات في تخصص العلاقات الدولية؟ فالبعض منها يأتي من حقولٍ أخرى - من الاقتصاد (كنظرية اللعبة والمؤسساتية الليبرالية الجديدة)، ومن الدراسات الثقافية (مثل ما بعد

(2) Peter Katzenstein, Robert O. Keohane and Stephen D. Krasner, «International Organization and the Study of World Politics,» *International Organization*, vol. 52, no. 4 (1998).

الاستعمارية)، ومن الفلسفة (مثل ما بعد البنيوية)، ومن الاقتصاد السياسي (كالماركسية)، ومن مصادر متنوعة (كالنظرية النسوية) - حتى إنّ بعض النظريات يُعارِض مفهوم تخصص العلاقات الدولية. فهل هي نظريات في تخصص العلاقات الدولية على الرغم من ذلك؟ الإجابة هي نعم، ويصبح هذا الأمر واضحًا عندما نفهم التخصص على أنه مؤسسة، كما هو مُقترح في هذا الفصل.

هنالك مُتابعة يُثيرها السؤال السابق. لماذا يقدم هذا الكتاب هذه المجموعة من النظريات؟ وهل هناك أي حدود لعدد النظريات التي يمكن المرء أن يختارها؟ يمكن تبرير الاختيار بسبب أنّ النظريات لا تعيش وحدها في العالم، فهي تلعب لعبة علائقية من الاعتراف والمصلحة المتبادلة. وعند النظر إلى الكُلّ الذي تشكّله هذه النظريات، يصبح من الممكن أن نرى ما هي النظريات التي تُشَكِّل التخصص.

وهنالك متابعة إضافية، بل أساسية بشكل أكبر. هل تخصص العلاقات الدولية موجود فعليًا؟ وكيف يمكننا التحدّث بعد الآن عن تخصص في العلاقات الدولية فيما تُناقِش معظم الفصول هنا أن العالَم، من جوانب مهمّة، هو ما بعد دولي (post-international)، أو مُعولَم، أو تُميّزه «سياسة العالم (world politics)» وليس العلاقات الدولية. وعلاوة على ذلك، عندما يَرفُض عديدٌ من النظريات الرئيسة ذاتها تسميةَ نظرية العلاقات الدولية، ويجادل بشكل متزايد لمصلحة تعددية التخصصات [تداخل التخصصات الأكاديمية]، ما الذي يحصل لتخصص العلاقات الدولية حينئذ؟

بناء عليه، فإن السؤال الأول ينبغي أن يكون حول ما إذا كان تخصص العلاقات الدولية (لا يزال؟) تخصصًا، وإن كان يُرَجَّح أن يبقى تخصصًا (أو إنك قد أَضَعتَ وقتكَ في قراءة تلك الفصول السابقة عن نظرياتٍ في تخصصٍ زائل).

التصورات المفاهيمية لتخصص العلاقات الدولية

تتم عادة مناقشة مسألة إن كان تخصص العلاقات الدولية تخصصًا أم أنه قد طغى عليه التجزّؤ أو تعددية التخصصات أو التهجين، أو أنه، كما جادل مُنظّرو الاختيار العقلاني بقوة أكبر، قد طغت عليه عملية (إعادة) الإدماج المستندة إلى الأساليب [المنهاجية] التي تدمج معًا، في الأقل، كلّ [فروع] علم السياسة، وربما [فروع] جميع العلوم الاجتماعية (أو أكثر). وربما تكون الجدالات الأكثر انتشارًا هي تلك التي تشير إلى بُطلان التمييز بين المحلي والدولي، والذي تقدّم به، وعلى نحو مثير للاهتمام، كُلٌّ من العقلانيين وعديد من المُنظّرين النقديين وما بعد البنيويين[3]. ويشدد آخرون بشكل أكبر على تكاثر النظريات، والمقاربات، والتخصصات الفرعية وغالبًا ما يندبون هذا التكاثر الذي يجعل من الصعب جدًا على المجتمع البحثي أن يتعرف إلى نفسه وإلى أعضائه (وهي مسألة غطّاها ستيف سميث في مقدمة هذا الكتاب). ويستند معظم القلق (والأمل) المتعلق بزوال التخصص إلى فرضية خاطئة أن من الممكن ومن الضروري أن يكون هنالك اتفاق حول الموضوعات والتعريفات الموجودة في التخصص.

إن مثل هذه الحوارات تفترض أن التخصص يحتاج إلى أمرين من أجل أن يكون له وجود، وهذان هما: (1) موضوع واضح ومتميّز، أو (2) اتفاق حول التعريف. وربما أنّ وجهة النظر الأكثر انتشارًا هي الأولى، أي إن التخصصات توجد بسبب وجود موضوعها، وبقدر ما هو موجود. فهنالك مثلًا كائنات حية في الوجود، وهناك تاليًا علم الأحياء [البيولوجيا]، وهنالك اقتصاد وتاليًا علم

---

(3) Helen Milner, «Rationalizing Politics: The Emerging Synthesis of International, American, and Comparative Politics,» *International Organization*, vol. 52, no. 4 (1998); Ira Katznelson and Helen V. Milner, eds., *Political Science: State of the Discipline* (New York and London: Norton Books, 2002), and Jim George, *Discourses of Global Politics: A Critical (Re)Introduction to International Relations* (Boulder, CO: Lynne Reinner, 1994).

الاقتصاد، والناس لديهم اضطرابات نفسية وتاليًا فعِلم النفس له وجود. وفي الأقل منذ عام 1969 فما بعده، كان ينبغي أن يكون من الصعب أن نرى الأمور بهذه الطريقة. وقد أظهَر ميشال فوكو، وعلى نحوٍ مُقنع، في كتابه علم آثار المعرفة (*Archeology of Knowledge*) كيف أن التخصصات لا تعكس صورة الموضوعات المُحدَّدة، بل إن التخصصات تُشكّل موضوعاتها، أو إنها تتشكّل جنبًا إلى جنب مع تَشَكُّل موضوعاتها. فمفهوما «الاقتصاد» أو «النفس» كموضوعَين مستقلّين ومتميّزين، يتشكّلان فقط في مرحلة معيّنة في الزمان ويستبدلان الطرائق الأخرى في وصف العالَم وتمييزه(4).

وماذا عن الموقف الثاني؟ إذا كانت القاعدة الأساس للتخصص لا تكمن في موضوع الدراسة بحد ذاته، لأن المواضيع يمكن أن تتشكّل وتُوصَف بطرائق مختلفة، فيجب إذًا أن تكون القاعدة الأساس هي في مواصلة توليد إجماع على الرأي، والذي وفقًا له ينوجد الموضوع. وقد يبدو أن المقدرة على الاستمرار في توليد توافق في الرأي في مجتمع من الباحثين هو المفتاح لوجود التخصص وبقائه(5). إلا أن هذا الموقف من الناحية الإمبيريقية لا يرتكز على أسس صلبة

---

(4) Michel Foucault, *The Archeology of Knowledge*, translated by Alan M. Sheridan Smith (London: Tavistock Publishers, 1972 [1969]).

(5) من الأمثلة الكلاسيكية على تشخيصات التخصص (علم السياسة أو تخصص العلاقات الدولية) والتي تعلن عن حالة من التفسخ وعدم الاتساق، نذكر أعمال هولستي، وآلموند، وكاتزنلسون وميلنر، ولايتن في: Katznelson and Milner, eds., *Political Science: State of the Discipline*, and David D. Laitin, «The Political Science Discipline,» in: Edward D. Mansfield and Richard Sisson, eds., *The Evolution of Political Knowledge: Theory and Inquiry in American Politics* (Columbus: Ohio State University Press, 2004).

للاطلاع على تأمّلات في التخصص، انظر: John G. Gunnell, «Handbooks and History: Is it Still the American Science of Politics?,» *International Political Science Review*, vol. 23, no. 4 (2002), and J. Tobin Grant, «What Divides Us?: The Image and Organization of Political Science,» *Political Science and Politics*, vol. 38, no. 3 (2005).

وحتى نصوغها من خلال مصطلحات أكثر نقدية، فإن الجهات الفاعلة الهيمنية في التخصص تقوم بممارسات متواصلة من رسم الحدود والاستثناء من أجل ضمان وجود تصوّر هيمني للتخصص. إلا أن هذه المشاهدة النقدية يجب ألّا تقودنا، وعلى نحو غير نقدي، إلى الاعتقاد بوجود خطر فعلي يتهدد بقاء التخصص. فممارسة الحفاظ على الحدود هذه هي أساسًا سياسة قوة في داخلها. انظر: Kalevi J. Holsti, *The Dividing Discipline: Hegemony and Diversity in International Theory* (Boston, MA: Allen and Unwin, 1985), and Gabriel Almond, *A Discipline Divided* (Newbury Park, CA: Sage Publication, 1990).

تمامًا كما هو الموقف الأول: فتاريخ العلم مليء بالتخصصات التي لم تتفق إطلاقًا على تعريفها لذاتها، أو على موضوعها الرئيس، أو على منهجيتها، لكنها على الرغم من ذلك قد استمرت. وهنالك مثال قريب هو الدراسات التنظيمية(6) التي يستطيع المرء أن يضيف إليها علم النفس وعلم الاجتماع اللذين عاشا في هذه الحالة لمعظم مدة وجودهما.

الغريب أن هنالك مقاربة ثالثة غائبة عن نقاشات التخصص العادية بشأن «أن يكون أو لا يكون»، وهي: (3) تصوّر مفاهيمي للتخصص بكونه يُركّز على القوة والمؤسسات. إن إلغاء الموقف الثالث غريب لأن المرء يفترض أن يجد اهتمامًا في تحليل القوة والمؤسسات في تخصص يسيطر عليه الواقعيون والمؤسساتيون (حتى إنه يمكن إعادة صوغ هذه المقاربة على أنها اقتصاد سياسي لذوي العقليات النقدية).

في ضوء الموقف الثالث، يمكننا أن نرى التخصص بكونه حقيقيًا ومُتكاثِرًا، حتى في غياب موضوع واضح ومُحدَّد (ممارسة العلاقات الدولية) وفي غياب اتفاق مشترك (تخصص العلاقات الدولية). ويصبح هذا الأمر واضحًا من خلال إلقاء نظرة سريعة، سوسيولوجية وخارجية، على نشاطنا نحن كباحثين فكريين في تخصص العلاقات الدولية(7). فالمناقشة الاعتيادية ترتكب أغلوطة الإنصاف المتمثلة في افتراض أن وجود التخصصات يجب أن يُستَحق أو يُكتسب. والنتيجة [لهذه الأغلوطة] هي سذاجة لا نُظهرها عادة في ما يتعلق بالأمور الأخرى التي ندرسها، إلّا عندما نتكلّم على العالَم الأكاديمي. وهذا ينطبق عمومًا على التأملات في التخصص - مثل الممارسات المتعددة في جرد الموجودات عن

---

(6) Christian Knudsen, «Pluralism, Scientific Progress and the Structure of Organization Studies,» in: Haridimos Tsoukas and Christian Knudsen, eds., *The Oxford Handbook of Organization Theory* (Oxford: Oxford University Press, 2003).

(7) انظر أيضًا إلى القسم الختامي من الفصل الأول، والذي يُشدِّد على أهمية الهيكل الداخلي للتخصصات، وعلى أهمية العالَم الأكاديمي باعتباره الخلفية الاجتماعية المباشرة لأفعال المُنظِّرين. انظر أيضًا: Randall Collins: *Conflict Sociology: Towards an Explanatory Science* (New York: Academic, 1975), and *The Sociology of Philosophies: A Global Theory of Intellectual Change* (Cambridge, MA: Belknap, 1998).

«حالة التخصص» - باعتبارها في شكل الوصفة التي تحدّد ما يجب أن يُفعَل (prescription). فمن المألوف، على سبيل المثال، أن نأسف لسعة انتشار ممارسة وصف تخصص العلاقات الدولية في إطار «الحوارات العظمى» كما لو أن هذه الممارسة هي مجرّد شكل من أشكال «العادات السيئة» التي يمكننا «نحن» التوقف عن ممارستها إذا قرّرنا ذلك. لكن، وكما سأوضّح في القسم التالي، فإنها في الواقع جزء من هيكلِ التخصص؛ فهي تخدم أهدافًا، والاستغناء عنها ستكون له آثارٌ بعيدة المدى. إذًا، فالتغيير سيؤثر في علاقات القوة والامتيازات، وبالتالي فإن مُجرّد الإشارة إلى «أننا» يجب أن نفعل الأمور بطريقة مختلفة، هو أمر ساذج بعض الشيء. إنه أمر مثاليّ بالمعنى الأخلاقي القديم والجميل للكلمة[8]. فإعطاء وصفة علاجية هو أمر جيّد، لكن عند التحدّث عن «العالم الذي هناك» فإننا غالبًا ما نفترض أن نتيجة الإصلاح ستصبح أفضل إذا حاولنا أولًا أن نفهم أنماط الحقل الفكري [مجال التخصص]، وهياكله، واهتماماته، وديناميّاته. إلا أننا عندما نناقش التخصص، ولأن ذلك يتعلّق بـ «قيامنا بعملنا»، فإننا نميل إلى الافتراض أنه يُمكِننا التحدّث مباشرة عن «ما نريد أن نفعله». فالتخصصات تتوالد لأسباب يُفسِّرها علم اجتماع العلوم (sociology of science) بطريقة أفضل، وليس بسبب أوضاع العالم أو بسبب ممارسات الثقافة التخصصية.

تفسيرات علم الاجتماع لتوالد التخصصات

إن التفكير في طريقة خلق التخصصات المختلفة قد انبثق تدريجًا عندما تنحت جامعات العصور الوسطى مفسحة المجال أمام جامعات البحوث الحديثة، لكن ما يُفسِّر القوة الاستمرارية للتخصصات هي العلاقة بينها وبين التنظيم العملي والاجتماعي للجامعات، وهو نظام برز في مطلع القرن العشرين في الولايات المتحدة الأميركية. وأصبحت التخصصات أكثر من مجرّد تصنيفات في تنظيم المعرفة، كما أصبحت حاسمة في تنظيم الباحثين

---

(8) Edward H. Carr, *The Twenty Years' Crisis, 1919-1939: An Introduction to the Study of International Relations*, 2nd ed. (London: Macmillan, 1946).

الأكاديميين والجامعات[9]. ومنذ عشرينيات القرن العشرين في الأقل، وجّه النقد إلى ضيق أفق التخصصات، وإفراطها في التخصصات الفرعية، وفصلها للحدود بين التخصصات، وتمّ التنبؤ بأنماط جديدة[10]. وجاءت ورَحَلَت موجات من [البرامج] متداخلة التخصصات ومن المشروعات الكبيرة متعددة التخصصات[11]. وقد أثبت النظام التخصصي مرونته على نحو مدهش. والتفسير الرئيس لذلك هو هيكل الأقسام الإدارية الذي تمّ اختراعه في الولايات المتحدة الأميركية: «إن التخصصات الأكاديمية بالمعنى الأميركي - أي مجموعات الأساتذة الجامعيين الذين يمكنهم تبادل الاطّلاع على المؤهلات المهنية التي جمعوها من خلال ارتباطهم بمؤسسات مهنية قويّة - لم تظهر فعليًا خارج الولايات المتحدة الأميركية إلا في مرحلة متأخرة من حقبة ما بعد الحرب»[12]. وقد كان نظام «الأقسام الإدارية المكوّن من أشخاص متساوين» يحملون درجة دكتوراه (PhD) «في شيء ما» جزءًا من الحل لمشكلة إدارية تتمثل في عدم وجود هيكل داخلي في نظام جامعي يتوسّع بشكل سريع. وقد أثبت هذا النظام أنه نظامٌ

(9) Andrew Abbott, *Chaos of Disciplines* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 2001); Bruton R. Clark and Ted I. Youn, *Academic Power in the United States: Comparative Historic and Structural Perspectives* (Washington, DC: American Association for Higher Education, 1976); Bruton R. Clark, *The Higher Education System: Academic Organization in Cross-national Perspective* (Berkeley, CA: University of California Press, 1983), and Roger L. Geiger, «The Ten Generations of American Higher Education,» in: Philip G. Altbach, Robert O. Berdahl and Patricia J. Gumport, eds., *American Higher Education in the Twenty-first Century: Social, Political and Economic Challenges*, 2nd ed. (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 2005), p. 55f.

(10) هنالك اعتقاد واسع بأننا الآن في موقف جديد، أو أننا نتّجه نحو موقف جديد، لا تنسجم فيه التخصصات التقليدية مع القضايا والشواغل الرئيسة، ويدّعي كثيرون بأن هنالك مساحة أكبر للأعمال متعددة التخصصات. غير أن هذا ليس بتصوّر جديد مطلقًا. «فالتركيز على تعددية التخصصات قد انبثق بالتزامن مع انبثاق التخصصات، وليس بعده. ولم تكن هناك عملية طويلة من التحجُّر؛ فقد وَلَدَت الواحدة منهما الأخرى مباشرة». انظر: Abbott, *Chaos of Disciplines*, p. 312.

(11) المصدر نفسه، ص 122 و131-136، و David Campbell, «Ethnocentrism of Disciplines and the Fish-scale Model of Omniscience,» in: Muzafer Sherif and Carolyn W. Sherif, eds., *Interdisciplinary Relationships in the Social Sciences* (Chicago, IL: Aldine Publishing, 1969).

(12) للاطلاع على وصف مقارَن للوضع في ألمانيا، وفرنسا، والمملكة المتحدة، انظر المصدرين نفسيهما على التوالي، ص 123-125، و207-208، و Abbott, Ibid., p. 123, and Andrew Abbott, «The Disciplines and the Future,» in: Steven Brint, ed., *The Future of the City of Intellect: The Changing American University* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2002), p. 207.

يُعتمد عليه بشكل كبير. أما هذه الثنائية المكوّنة من التنظيم الداخلي ومن نظام مُهيكل يُحدِّد التنقّل الوظيفي خارجيًا - والتي دعمتها الجمعيات التخصصية الوطنية مثل الرابطة الأميركية للعلوم السياسية (The American Political Science Association (APSA)) - فقد أصبحت مُعزِّزة لذاتها، وذلك لأن تحدّي التخصص سيكون مُعاقبة للذات[13]. ويصبح صعبًا على الجامعات منفردة أن تتحدّى النظام التخصصي، لأن خرِّيجيها ممن يحملون شهادة الدكتوراه سيخسرون خياراتهم المهنية: فلن يتم اعتبارهم من حملة شهادة الدكتوراه «في تخصص ما». ويُدعِّم آندرو أبوت (Andrew Abbott) هذه المحاجّة بالإشارة إلى الآليات المرتبطة بالتعليم الجامعي في مرحلة البكالوريوس وفكرة «اختصاص الدراسة في الكلّيات» (the college major)، الأمر الذي لسنا في حاجة إلى الخوض فيه هنا. أما النقطة الرئيسة فهي أن نظام التخصصات على النحو الذي تم تطويره في الولايات المتحدة الأميركية قد أثبت أنه يُعزّز ذاته إلى حد بعيد. ومع سيطرة الجامعات الأميركية، والتي جاءت في حقبة ما بعد الحرب، انتشر النموذج. وكانت الجامعات الأميركية في الغالب ذروة الآفاق الوظيفية حتى بالنسبة إلى الأجانب، لذا أصبحت التخصصات عالميًا نسخة مطابقة لتلك الأميركية، ما قاد بدوره إلى تكييف هذه الصيغة محليًا في معظم الدول.

وبذلك، فإن التخصصات عادة لا تموت، أو تندمج، أو تنفصل فقط لمجرد أن موضوعها يظهر في ضوء جديد. ففي بعض الأحيان قد يحدُث انفصال، وهذا يحصل عادةً إذا تلقّى الحقل الدراسي تمويلًا سخيًا لمدة طويلة (كعلم الأحياء مثلًا)، كما يمكن أن تحصل الاندماجات إذا كان مجال ما يفقد نفوذه تدريجًا (كالكلاسيكيات مثلًا). لكن اختفاء التخصص هو أمر مُستبْعد، وما هو مُستبعد بشكل أكبر هو إعادة التنظيم العام لجميع العلوم الاجتماعية مثلًا، وفقًا لصيغة جديدة ومُحَسّنة، سواء أكان ذلك من أجل الابتعاد عن افتراضات القرن التاسع

(13) Abbott, *Chaos of Disciplines*, p. 126; Thomas H. Hammond, «Herding Cats in University Hierarchies: Formal Structure and Policy Choice in American Research Universities,» in: Ronald G. Ehrenberg, ed., *Governing Academia: Who Is in Charge of the Modern University?* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2004).

عشر المتعلقة بالمجتمع، والدولة، والدولي، والمغروسة في التخصصات الحالية[14]، أم من أجل تطبيق إعادة تنظيم عالمية شمولية للعلوم الاجتماعية وفقًا للفروع المختلفة لنظرية الاختيار العقلاني.

لقد اجتاحت أمواج التغيير التخصصاتِ المتنوعة، وأتَت النماذج المعيارية الرئيسة ورَحلتْ، أما الصيغة البحثية المسيطرة فقد تغيَّرت في عديد من التخصصات، وعلى الرغم من ذلك، بقيَت الخريطة العامّة ثابتة بشكل مدهش. فما هي أهمية أن تكون التخصصات أكثر قوة وثباتًا مما هو مُفترض على نطاق واسع؟ السبب هو أن ذلك يعيد تركيز انتباهنا على الهياكل الداخلية للتخصص، بدلًا من الافتراض أن بقاءه معرضٌ في كل الأوقات للخطر. فرسم الحدود، على سبيل المثال، لا يتعلق عادة بضمان بقاء تخصص العلاقات الدولية بقدر ما هو جزء من صراعات القوى في داخل التخصص حول أولئك الذين يجب شمولهم أو استثناؤهم، وأولئك الذين يحظون بأهمية مركزية أكبر من غيرهم[15]. وبدلًا من إعطاء الصورة الذاتية المُزعزَعة للوجود التخصصي للعلاقات الدولية، سيكون أكثر إثارة للاهتمام أن نأخذ هذا التخصص باعتباره حالة مستمرة - على حُلوِها ومُرِّها - وأن نَدْرُس تنظيمها الداخلي.

تخصص العلاقات الدولية وعلم السياسة

إذًا، فالتخصصات تتوالد مثلها مثل الهياكل الاجتماعية. لكن يمكن أن يكون هناك اعتراض واضح وهو أن تخصص العلاقات الدولية هو تخصص فرعي ضمن علم السياسة. فصحيح أن علم السياسة تخصص، وأنه يتكاثر للأسباب التي قدّمها أبوت وآخرون، لكن تخصص العلاقات الدولية ليس

(14) Immanuel Wallerstein, *Unthinking Social Science: The Limits of Nineteenth-century Paradigms*, 2nd ed. (Philadelphia, PA: Temple University Press, 2001 [1991]).

(15) John G. Gunnell, «In Search of the State: Political Science as an Emerging Discipline in the U.S.,» in: Peter Wagner, Bjorn Wittrock and Richard Whitley, eds., *Discourses on Society: The Shaping of the Social Science Disciplines*, Sociology of the Sciences Yearbook (Reidel: Kluwer, 1991), and Stefano Guzzini, *Realism in International Relations and International Political Economy: The Continuing Story of a Death Foretold* (London: Routledge, 1998).

بالمعنى المباشر تخصصًا من هذا النوع؛ ففي الأغلبية العظمى من الجامعات، فإن علم السياسة هو الذي يؤدي هذا الدور المؤسساتي الثنائي باعتباره وِحدة في كل جامعة ومشهدًا (عبر) قومي للوظائف. إلا أن تصوّر علم السياسة بوصفه مؤلفًا من عدد قليل من الحقول الفرعية هو تصوُّر متفشٍّ. فعلم السياسة في الولايات المتحدة الأميركية يتمثّل عادة بالرُباعيّة المؤلَّفة من السياسة الأميركية، والسياسة المقارنة، والنظرية السياسية، وتخصص العلاقات الدولية، وهو في بعض الأنظمة الأوروبية مؤلَّف من السياسة المقارنة، والنظرية السياسة، والإدارة العامة، وتخصص العلاقات الدولية. غير أن هذا الهيكل ليس ضروريًا، ولا طبيعيًا، ولا حتى قديمًا جدًا[16]، لكن عندما برز الهيكل الرباعي أخيرًا في أواخر خمسينيات القرن العشرين (وبعد وجود عدد من الهياكل شديدة الاختلاف في النصف الأول من القرن العشرين)، سرعان ما أصبح الهيكل مستقرًا ويعيد إنتاج ذاته. ويمكن أن يمتد تفسير أبوت إلى الأسفل ليصل إلى مستوى التخصصات الفرعية. ومن أجل التحضير للوظائف في تخصصٍ مُنَظَّم حول هذه الحقول الفرعية الأربعة، ينبغي أن يكون لدى الفرد مؤهلاتُ اعتماد ضمن هذا الإطار[17]. لذا أصبحت التخصصات الفرعية الأربعة ذاتية التكاثر، وأصبح لدى تخصص العلاقات الدولية قوة بقاء باعتباره تخصصًا فرعيًا.

من بين الأربعة، يبدو أن تخصص العلاقات الدولية لديه أقوى إحساس باستقلاليته التخصصية (قارِن الاستخدام الشائع لمصطلح التخصص (discipline) عند كلٍّ من تخصص العلاقات الدولية وعلم السياسة، في مواضع مثل هذا الكتاب). ومن الأسباب وراء ذلك أن تخصص العلاقات الدولية قد انبثق ولديه

(16) Timonthy V. Kaufman-Osborn, «Dividing the Domain of Political Science: On the Fetishism of Subfields,» *Polity*, vol. 38, no. 1 (2006).

(17) هنالك دراسة استطلاعية حول معايير التعيين التي يستخدمها رؤساء الأقسام، وهي تُدعّم هذا التأويل: «أولًا وقبل كل شيء، تُحدِّدُ نتائج الاستطلاع تصنيف «مُناسِب» (Fit) بوصفه العامل الأهم في جميع أنواع الجامعات. فإذا كان المرشح لوظيفةٍ ما يعمل في الحقل الفرعي للمنصب الشاغر، فهو أمر أهم بكثير من أي شيء آخر». انظر: David Fuerstman and Stéphane Lavertu, «The Academic Hiring Process: A Survey of Departmental Chairs,» *PS: Political Science and Politics*, vol. 38, no. 4 (2005), p. 734.

رؤساء أقسام منفصلون ومؤسسات منفصلة، بشكل مستقل جزئيًا عن علم السياسة (خصوصًا في المملكة المتحدة والقارة الأوروبية)[18]؛ فالمنظّمات المتخصصة الرائدة، مثل جمعية الدراسات الدولية (International Studies Association (ISA))، ونظيرتها البريطانية (BISA)، تَعتَبر نفسها رسميًا متعددة التخصصات، على الرغم من واقع السيطرة الساحقة لعلم السياسة فيها. ولتخصص العلاقات الدولية مجلّاته الأكاديمية الخاصة به، ومُنظّماته المُستقلّة، ومؤتمراته المستقلة، لذلك يَعتَبِر كثيرون أنفسَهم «علاقاتيين دوليين» [مختصي علاقات دولية] (international relationists) وليسوا «علماء في السياسة»، فتخصص العلاقات الدولية هو تخصص ضمن تخصص.

يمكن ملاحظة كثير من التحديات ذات الصلة الوثيقة والعوامل الدينامية الفاعلة التي تؤثر في التخصص من خلال نقاشاته المستمرة، لكن غالبًا ما يتم ربط العوامل بالمسائل الخطأ بسبب استمرار الاستخفاف بقدرة التخصصات على البقاء. فالعولمة بمعانيها المتعددة، تؤدي بالفعل إلى الإخلال بفئتي المحلي والدولي القياسيّتين، كما تتحدّى التوسطيّةُ (medialization) مفهومَ السياسة، وهكذا دواليك. لكن لا يرجّح أن يقودنا (جميعنا) هذا الأمر إلى ما وراء التخصص، إلى حقولٍ جديدة تمّ تعريفها كي تعكس صورةً لـ «وقائع جديدة»، وإنما هذه هي تحدّيات مهمّة سيحاول التخصص ونظرياتُه تفسيرها وفهمها بطرائق مختلفة. وعلى نحو مشابه، فمن غير المُرجّح أن يؤدّي التجزّؤ المتزايد في التخصص إلى اختفائه، كما أنه لا ينبغي أن يكون سببًا في الأسف الرومانسي، والدعوات إلى «التوحُّد»؛ فعلينا أن ننظر بأسلوب منظّم إلى التغيّرات في هيكل التخصص، وإلى ما يعنيه هذا بالنسبة إلى أنواع المعارف التي يمكن أن ينتجها.

أخيرًا، فإن التردد في الاحتفاء بمتانة التخصصات ربما تقوّيه دلالات «التخصص» ومضامينه، حيث يلعب منظرو ما بعد البنيوية وخصوصًا منظرو ما

---

(18) انظر: Geoffrey L. Goodwin, ed., *The University Teaching of International Relations* (Oxford: Blackwell; Paris: Presses Universitaires de France, 1951), and Charles A. W. Manning, «The University Teaching of Social Sciences: International Relations,» Report Prepared on Behalf of the International Studies Conference (UNESCO) (1954).

بعد الحداثية (مصطلحات نستخدمها كما عرّفها كامبل (Campbell) في الفصل الحادي عشر) على معنى السيطرة الاجتماعية لكلمة discipline [التي تعني الانضباط، أو الضبط، أو التأديب، بعيدًا من كلمة «التخصص»][19]. أمّا هذا الرجوع الزائف إلى أصل معنى الكلمة - مع أنه ممتع - فربما ينبغي له أن يفسح مجالًا أمام الأصول الحقيقية لكلمة «تخصص» (discipline) في الكلمة اللاتينية discere التي تعني «يَتَعَلَّم». وبما أن «هنالك مشكلات بحثية أكثر بكثير من التخصصات الموجودة... فالجامعة التي يتم تنظيمها حول مشكلات البحث ستكون مُبَلقنة [مُقسّمة ومُجزّأة إلى أجزاء صغيرة ومتعددة كدول البلقان] بشكل ميؤوس منه»[20]. وبسبب انعدام التجريد، فإن المعرفة التي يتم تحديدها من خلال مشكلة محدَّدة، ستكون باستمرار متأخرة عن «المعرفة المحمولة على المشكلات» (problem-portable knowledge). وتاليًا، «فالحدود التخصصية هي، في نهاية المطاف، ضرورية لنمو المعرفة»[21].

لا يعني هذا أنه يجب على الجميع أن يتعاطوا مع [يتخصصوا في] نظرية العلاقات الدولية، ولا أنّ المعرفة التخصصية [المتعلقة بتخصص واحد فحسب] متميّزة بطريقة ما، أو أنها أفضل من الأعمال متداخلة التخصصات، أو متعددة التخصصات، أو ما بعد التخصصية؛ وإنما يعني هذا أنه سيكون هنالك أيضًا نظرية في العلاقات الدولية [إضافة إلى الفروع الأخرى لعلم السياسة]. فهنالك غالبًا أسبابٌ جيّدة للتركيز على قضية، أو مشكلة، أو مسألة محدَّدة، وهنالك أسبابٌ جيّدة لتطوير نظرية خصيصًا للهدف ونقاط للالتقاء بين التخصصات المختلفة. إلا أن أحد هذه التخصصات سيكون تخصصًا اسمه تخصص العلاقات الدولية، وستكون هناك مجموعة من النظريات التي تُعرَفُ باسم نظريات العلاقات الدولية التي سترافق هذا التخصص وتُكمّله. وسيكون

---

(19) قارن المناقشة المتعلقة بـ«التخصصية» في: Ellen Messer-Davidow, David S. Shumway and David J. Sylvan, eds., *Knowledges: Historical and Critical Studies in Disciplinarity* (Charlottesville: University Press of Virginia, 1993).

(20) Abbott, *Chaos of Disciplines*, p. 135, and Campbell, «Ethnocentrism of Disciplines and the Fish-scale Model of Omniscience».

(21) Steve Fuller, *Social Epistemology*, 2nd ed. (Bloomington: Indiana University Press, 2002 [1988]), p. 197.

هناك، على وجه الخصوص، كلفة إضافية للاعتراف بها باعتبارها نظرية لتخصص ما، لأن هذه المجموعة من النظريات تُشكّل السوق الأكبر والأكثر استقرارًا للمُرشَّحين والمجلات الأكاديمية. وتنبثق النظريات الجديدة، عادةً، ليس في جوهر التخصص، وإنما في الفجوات بين التخصصات، لكنها آنئذٍ تواجه خيارات استراتيجية حول ما إذا كانت ستغرس هوية باعتبارها الشريك المؤسِّس لحقل جديد (فتبدأ بتأسيس مجلّات أكاديمية وجمعيات لها، كما فعلت أبحاث التنمية، والنظرية النسوية، ودراسات الاتصالات، وعديد من الحقول الأخرى في المراحل المبكرة)، أو ستحتفي بتشرّدها الراديكالي، أو ستطرح مطالبتها بحقّها في أن تكون نظرية في العلاقات الدولية (وطبعًا تطالب بمطالب مشابهة في تخصصات أخرى؛ قارن، على سبيل المثال، النظرية النسوية وما بعد البنيوية). وحتى النظريات الجديدة والراديكالية في تخصص العلاقات الدولية، فإنها تعتمد على البنية التحتية المؤسسية نفسها، مستخدمة الأساليب ذاتها في الإقناع في المؤتمرات الأكاديمية، والكتابة في المجلات الأكاديمية المرموقة، والحصول على مِنَح كبيرة من مجلس البحوث، وغيرها. إذًا، ففيما قد تدّعي [النظريات الجديدة] بأنها تُشكّل «ما بعد تخصص العلاقات الدولية»، فإنها تبدو لعديدين وكأنها خلافٌ ضمن تخصص العلاقات الدولية.

على سبيل المثال، يُلاحَظ عادة، وبشكل متزايد، أن المنظور الغربي والتصنيفات الغربية للتخصص (ولا سيما الأميركي) غالبًا ما تجعله غير مجدٍ لقضايا العالم الثالث[22]. غير أنه عند محاولة تطوير «تخصص علاقات دولية ما بعد غربي» يضع في الحسبان، وعلى نحو أفضل، المفاهيم والقضايا التي لها أهمية في أجزاء أخرى من العالم، فإن معضلة جديدة تبرز بشكل مباشر: وهي أن هذا النوع من البحث الأكاديمي سيكون أقوى لو تمّ الاعتراف به كتخصص علاقات دولية[23].

---

(22) Arlene B. Tickner, «Seeing IR Differently: Notes from the Third World,» *Millennium: Journal of International Studies*, vol. 32, no. 2 (2003).

(23) Arlene B. Tickner and O. Waver, eds.: *International Relations Scholarship around the World* (London: Routledge, 2009), and *Geo-cultural Epistemologies and IR: Montreal follow-up Memo* (Unpublished Paper, 2004).

[والنتيجة أنه] سيكون في الساحة تخصص العلاقات الدولية ونظريات العلاقات الدولية أيضًا، ومن المرجح أنهما سيبقيان كذلك. لقد كانت هذه هي الخطوة الأولى. أما الأسئلة المتبقية فهي على النحو الآتي: أيُّ نوع من التخصصات هو؟ وما الذي يفعله هذا التخصص؟ وعلى أي نحو يتغيّر؟ سأنظر في القسم التالي، وبشكل أكثر تحديدًا، في الهيكل الاجتماعي للتخصص كي أصِف بشكل عام الطريقة التي يُنظَّم بها، وما إذا كان هذا التنظيم في تغيُّر. فليس من الممكن أن نفهم التطوّرات الحاصلة في النظريات من دون أن نفهم كيفية تشكّل التخصص وكيفية تَغيُّره. وينظر القسم التالي إلى الهيكل الفكري للتخصص. وهذا يشمل نقاشًا حول تشكُّل النمط ضمن النظريات المحددة وفي ما بينها: أي النظريات هي الموجودة، وتحديدًا، ما هو النمط الذي تُشكِّله هذه النظريات عندما تجتمع معًا؟ وما هي المحاور الرئيسة للحوار وهل هي تتغيّر؟ أما الاستنتاج فهو يخاطب المسائل المتعلقة بوثاقية العلاقة، والتراكم، والتقدّم.

أيُّ نوعٍ من التخصصات هو تخصص العلاقات الدولية؟ تغيُّرات في الهيكل الاجتماعي

الهيكل الاجتماعي والفكري

إن لدى التخصصات الأكاديمية هياكل اجتماعيّة وأخرى فكريّة. وتتضمن الهياكل الاجتماعية مؤسساتٍ تبدأ من تلك المنظمة الرسمية والكبيرة من التخصصات المجتمعة في كُليّات ضمن الجامعات، إلى تلك الأصغر، والتي غالبًا ما تكون غير رسمية، كإجراءات التحكيم في كبرى المجلات الأكاديمية مثلًا. وستركز المناقشة هنا على السؤال المركزي عن كيفية ارتباط الباحثين في ما بينهم داخل حقل معيّن، ومدى اعتماد بعضهم على بعض، ومن خلال ذلك، كيف يتم التنسيق في ما بينهم وكيف «يُحكمون». وهذا أمر مركزي لأنّ من طبيعة العِلم أن يَكُون بمنزلة علاقة بين الزملاء: «الحقول العلمية هي مُنظَّمة عمل معيّنة، وهي تُهَيكل إنتاج الإبداع الفكري وتضبطه من خلال المنافسة للحصول على مكانة مرموقة عند جماهير المفكّرين على المستويين القومي

والدولي بسبب المساهمات التي تخدم أهدافًا جماعية»[24]. «وهي تُكافئ الابتكار الفكري - حيث إن المعرفة الجديدة فقط هي التي تكون قابلة للنشر - وعلى الرغم من ذلك، ينبغي للمساهمات أن تتوافق مع المعايير والأولويات الجماعية إذا كانت ستُعتبر مؤهّلة وعلمية»[25]. وقد أصبح نظام النشر هو المؤسسة المركزية، وتاليًا فإن المنافسة حول التأثير في الباحثين الآخرين وتوجيههم من خلال النشر أصبحت آلية مركزية. وعلى عكس الوظائف التي يتم فيها إعطاؤك شهادة اعتماد مرة واحدة وإلى الأبد، فإن الاستقلالية الفردية لدى العلماء منخفضة جدًا، لأنك تستمر في الاعتماد «على الزملاء في المهنة من أجل الحصول على قبول واعتراف طوال مدة حياتك المهنية البحثية»[26]. والاعتراف هو الوسيلة المركزية، لكن الاعتراف من جانب زملاء معيّنين له قيمة أكبر من الاعتراف الذي يأتي من سواهم؛ فالسلطة تتركّز بِيَد أولئك الذين يُسيطرون على الغايات المعرفية والإجراءات المعرفية.

أما الهياكل الفكرية فهي تشتمل على الكيفية التي ترتبط من خلالها المعرفةُ المتعلقةُ بالتخصص بعضها مع بعضها الآخر؛ أي إلى أي حد تشتمل النظريات الشمولية أو النماذج المعيارية الشمولية على المساهمات المختلفة أو تُوحِّدها من خلال طرائق أو أساليب واضحة، وبالتالي ما هي درجة التنبُّؤ المتاحة لممارسي المهنة ليتوقعوا إن كانت أعمالهم ستُحتسب إضافة جديدة وذات معنى (إن الهياكل الاجتماعية والهياكل الفكرية مترابطة بشكل وثيق، لكنني سأقدّمها في هذا الفصل على نحو منفصل وذلك بهدف الوضوح).

إن الاختلافات في ما بين العلوم ليست كما يُفترض عادة، فهي لا تَستَمِد من موضوع الدراسة الخاص بالتخصصات المختلفة، كما هو الحال بالنسبة

---

(24) Richard Whitley, *The Intellectual and Social Organization of the Sciences* (Oxford: Clarendon Press, 1984), p. 81.

(25) Richard Whitley, «The Structure and Context of Economics as a Scientific Field,» in: Warren J. Samuels, ed., *Research in the History of Economic Thought and Methodology* (Greenwich, CT and London: JAI Press, 1986), p. 187.

(26) Whitley, *The Intellectual and Social Organization of the Sciences*, p. 25.

إلى المقارنة المعيارية بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية/الإنسانية. إن التفسيرات التي تقول إن العالم الاجتماعي أكثر تعقيدًا، أو إن الظواهر الطبيعية هي في طبيعتها أكثر ميكانيكية، وبالتالي فإن التنبؤ بها أسهل، هي ليست تفسيرات كافية. ومن التوضيحات الجيدة لهذا الأمر مثال الفرق بين الفيزياء والكيمياء في منتصف القرن العشرين. ففي الفيزياء، كان المرء في حاجة إلى معدّات استثنائية ومُكلفة، وكانت الاستنتاجات تَصدُر عن فئة قليلة من الأشخاص، بينما كانت المعدّات في الكيمياء متوافرة في أقسام الجامعات. وتاليًا، فقد أظهرت الكيمياء درجة أقل من الاهتمام بالوحدة النظرية [توحيد النظريات]، كما أظهرت تنسيقًا أقل بكثير، إضافة إلى أنه لم يتمّ ترتيب حقولها الفرعية في تسلسل هرمي واحد من حيث الأهمية[27]. أما الفيزياء فقد كانت في حاجة إلى أن يكون في مقدورها أن تتّخذ قرارات بشأن تخصيص الموارد، وأن تُطوّر هيكلًا اجتماعيًا أشدّ صرامة، وليس هذا فحسب، وإنما أن تطوّر أيضًا هيكلًا فكريًا تكون الحقول الفرعية فيه تابعة للنظرية العامّة [هرمية]. ويُبيّن هذا المثال أن هذه ليست مسألة تتعلق بـ«كونها من العلوم الطبيعية»؛ وإنما، بشكل أكبر بكثير، مسألةُ ظروفٍ مُحدَّدة تُشكّل تنظيم الحقل الدراسي، والذي بدوره يؤثّر في نوع النتائج البحثية. وعلى نحو مماثل، فإن العلوم الاجتماعية، كعلم الاجتماع مثلًا، وعلم السياسة، وعلم الاقتصاد، تختلف في هيكلها الداخلي، ولا يعكس ذلك بالضرورة موضوعها الدراسي، وإنما يختلف هيكلها الداخلي باعتباره ترتيبًا قد تطوّر تاريخيًا.

إن الهياكل التخصصية تتغيّر مع الوقت. ويخبرنا كريستيان كنودسن[28] (Christian Knudsen) بأن قصة الدراسات التنظيمية قد مرّت بتشكيلات مختلفة جدًا، ابتداءً من موقف لنموذج معياري منفرد في أواخر خمسينيات القرن العشرين إلى أواسط السبعينيات، وصولًا إلى نوعين مختلفين من التشكيلات الأكثر تنوعًا في العقود اللاحقة. وقد تمّ تفسير التحوّل من خلال النمو السريع

---

(27) المصدر نفسه، ص 89 - 90؛ 108 و256 - 257.

(28) Tsoukas and Knudsen, eds., *The Oxford Handbook of Organization Theory.*

للمجال ما قلل من شأن الهيمنة السابقة لبرنامج بحثي مسيطر وحيد. وغالبًا ما يستخدم ويتلي[29] المثال المتعلق بمجال الطب الحيوي (bio-medical field)، حيث كانت الزيادات الهائلة في التمويل تعني تجزئة التخصص، لأن الباحثين لم يعودوا مقيدين بالاعتماد على بضع قليل من حرّاس البوّابات [المسؤولين عن مِنَح تمويل البحوث]، بل كان في إمكانهم الحصول على التمويل من مصادر عدة مختلفة وبسهولة أكبر.

ما هو إذًا الهيكل الاجتماعي لتخصص العلاقات الدولية؟

أولًا، الهيكل العولمي: إن تخصص العلاقات الدولية هو «علم اجتماعي أميركي»[30]. فقد وُلدت نظرية العلاقات الدولية الحديثة في الولايات المتحدة الأميركية بعد الحرب العالمية الثانية عندما أصبح تخصص العلاقات الدولية ولأول مرة تخصصًا مقبولًا على نطاق واسع. وكانت الحرب الباردة تعني تمويلًا سخيًا، فأصبح المجتمع البحثي الأميركي هو الأكبر بلا منازع، وصار تاليًا الأكثر جاذبية من حيث إمكان النجاح من خلاله. كما اعتُبِرت المجلات الأكاديمية الأميركية «مجلاتٍ دولية» رائدة، على الرغم من أنها عادة لم تنشر أكثر من 10 في المئة لباحثين من غير الجامعات الأميركية[31]. وضمن هذا الوضع، كان في استطاعة الباحثين الأميركيين أن يتجاهلوا الأعمال التي نُفِّذت خارج الولايات المتحدة الأميركية، وكان الأمر يعود إلى الآخرين في لفت انتباه الجامعات، والمجلات، والناشرين في الولايات المتحدة إلى أعمالهم؛ ما يُعدّ هيمنة من خلال الإهمال. وقد شهدت الأعوام الأخيرة اهتمامًا متزايدًا بهذا النمط وبالأصوات المُهمَّشة، ابتداءً من تلك التي هي أكثر حصافة كالمدرسة الإنكليزية (الفصل السابع)، إلى أولئك الباحثين الذين تمّ تقريبًا إسكاتهم. وقد

---

(29) Whitley, Ibid.

(30) Stanley Hoffmann, «An American Social Science: International Relations,» *Daedalus*, vol. 106, no. 3 (1977).

(31) Waever, «The Sociology of a Not so International Discipline: American and European Developments in International Relations,» and Marijke Breuning, Joseph Bredehoft and Eugene Walton, «Promise and Performance: An Evaluation of Journals in International Relations,» *International Studies Perspectives*, vol. 6, no. 4 (2005).

جرت مناقشات حول ما إذا كان ذلك «فقط» ظُلمًا اجتماعيًا يكون فيه الباحثون غير الأميركيين وخصوصًا غير الأوروبيين أقل حظًا، أم إن هذا اختلافٌ نوعيّ، وإن تخصص العلاقات الدولية سيبدو بشكل مختلف لو أنه كُتِب من مكان آخر؟ ينبغي للمرء أن يدرك الاختلافات الكبيرة بين تخصص العلاقات الدولية، على سبيل المثال، في ألمانيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأميركية، واليابان[32]، وأن يدرك في الوقت نفسه الوجود المنتشر لتخصص العلاقات الدولية ذي الطراز الأميركي في كل أنحاء العالم. وأفضل طريقة لرؤية عالَم تخصص العلاقات الدولية هي باعتباره خليطًا من الأنظمة الأميركية/ العولمية وتلك الوطنية/ الإقليمية التي تمتلك درجات متباينة من الاستقلالية[33]. أما المشهد الأميركي فهو وطني وكذلك عولمي مركزي (تمَغّن في مكانة جمعية الدراسات الدولية (ISA) بوصفها منظمة شمال أميركية، إضافة إلى كونها في الواقع محفلًا عولميًا لتخصص العلاقات الدولية)، لكن على الرغم من أن هناك آخرين يرتبطون بهذا المشهد، فإنهم في الوقت نفسه يُجرون عملياتِهم على بيئات أخرى تَعتمِد على ما إذا كان موطنهم في الهند، أو في ألمانيا، أو في البرازيل. ولا يمكنني أن أخوض في التفاصيل المتعلقة بالآخرين هنا. وتماشيًا مع هذا الكتاب، فإنني أُركّز على التخصص الأميركي/ العولمي، وأُشير في بعض الأحيان فحسب، إلى محدوديات هذا النموذج ومشكلاته، لكنني لن أغطّي الاختلافات بحدّ ذاتها[34].

تاليًا، فإن المستوى الثاني لتحليل الهيكل الاجتماعي هو أن نفهم الهيكل الاجتماعي لتخصص العلاقات الدولية أميركي التمركز. ما هي مؤسساته، ودرجة تناسقه، وأشكال قوّته؟ من الفئات الرئيسة هنا هي «الاعتماد

---

(32) Waever, Ibid.; Catarina Kinnvall, «Not Here, Not Now! The Absence of a European Perestroika Movement,» in: Kristen Renwick Monroe, ed., *Perestroika! The Raucous Rebellion in Political Science* (New Haven, CT: Yale University Press, 2005), and Takashai Inoguchi and Paul Bacon, «The Study of International Relations in Japan: Towards a More International Discipline,» *International Relations of the Asia-Pacific*, vol. 1, no. 1 (2001).

(33) Ole Waever, «The Structure of the IR Discipline: A Protocomparative Analysis,» ISA paper (Portland) (2003).

(34) انظر: Tickner and Waver, eds.: *International Relations Scholarship around the World.*

المتبادل»[35]. وهذا الاعتماد المتبادل «يشير إلى اعتماد العلماء على مجموعات معيّنة من الزملاء من أجل تقديم مساهمات متخصصة وذات كفاءة في خدمة الأهداف الفكرية الجماعية، واكتساب سمعة مرموقة تؤدّي إلى مكافآت مادية»[36]. وغالبًا ما يقود الاعتماد المتبادل المتزايد إلى المنافسة المتزايدة، وإلى التعاون/ والتنسيق المتزايدين، وإلى حدود تنظيمية أقوى وهوية تنظيمية أقوى.

لدى تخصص العلاقات الدولية بعض «الأعراض» الواضحة للاعتماد الاستراتيجي. لماذا؟ ولماذا يجب على باحثي تخصص العلاقات الدولية أن يكونوا معتمدين على زملائهم؟ «كُلّما زادت محدودية الوصول إلى الوسائل الضرورية للإنتاج والتوزيع الفكريين، زاد اعتماد العلماء على الضوابط التي تتحكّم بمثل هذه القنوات، وزاد احتمال أن تصبح استراتيجيات أبحاثهم مترابطة وتنافسية»[37]. وتُعد هذه في بعض التخصصات مسألةً تتعلق مباشرة بالموارد كالمعدّات مثلًا. لكن ليس هذا عادة ما هو الحال عليه في تخصص العلاقات الدولية، على الرغم من أن ثمة أهمية تتعلق بمَن يتحكّم (أو يُقدّم التوصيات) في المؤسسات (الخاصّة) والمجالس البحثية (العامّة) المختلفة. ويَرى معظم الباحثين في التخصص أن الاعتماد هو مسألة تتعلق بشكل أكبر بالوصول إلى [مؤسسات النشر التي تقبل وتُصْدِر] المنشورات [الإصدارات]، الأمر الذي يؤثّر بدوره في تخصيص الموارد.

يعتمد الباحثون على أولئك «الزملاء الذين يسيطرون على المنظمات

---

(35) يُميّز ويتلي بين نوعين من الاعتماد المتبادل (mutual dependence)، وهما «الاعتماد الوظيفي» (functional dependence)، و«الاعتماد الاستراتيجي» (strategic dependence). للحصول على تفسير وتطبيق مفصّل لهذه المفاهيم على تخصص العلاقات الدولية، انظر: Waever: «The Sociology of a not so International Discipline: American and European Developments in International Relations;» «The Structure of the IR Discipline: A Protocomparative Analysis;» Richard Whitley, «Introduction [To the Second Edition]: Science Transformed?: The Changing Nature of Knowledge Production at the End of the Twentieth Century,» in: Richard Whitley: *The Intellectual and Social Organization of the Sciences*, 2nd ed. (Oxford: Oxford University Press, 2000); *The Intellectual and Social Organization of the Sciences*, and «The Structure and Context of Economics as a Scientific Field».

(36) Whitley, *The Intellectual and Social Organization of the Sciences*, p. 87.

(37) المصدر نفسه، ص 84 وما بعدها.

التي تمنح المكانة المرموقة والذين يُحدِّدون معايير الكفاءة والأهمية»[38]. ففي الحقول التي يمكنك فيها أن تساهم في عدد من المجالات المستقلة للمشكلات وأن تسعى إلى الحصول على مكانة مرموقة عند جماهير مختلفة من المفكّرين من خلال نشر نتائج الأبحاث في مجلّات مختلفة، يكون هذا الاعتماد أقلّ بكثير مما هو عليه في تخصصات أخرى كفيزياء الجسيمات (particle physics) مثلًا حيث تُشكِّل المجلّاتُ تسلسلًا هرميًا واضحًا، وتُعرَّف الجماهير بشكل واضح.

إن لدى تخصص العلاقات الدولية هرمية من المجلّات. وهنالك سوق كبيرة للمجلات الأكاديمية في الولايات المتحدة الأميركية ، كما أن الباحثين الأكاديميين فاعلون بدرجة عالية. وتُشكل الجامعات تسلسلًا هرميًا [بطبيعة تنظيمها]، والطريق إلى ارتقاء أعلى السلم هو عبر الأعمال المنشورة، أي إن المجلّات الرائدة هي أهم الحواجز. وهي حاجز مرتفع، لأن لدى المجلّات الرائدة في العلوم الاجتماعية معدّلات قبول مُتدنِّية قد تصل إلى نسبة تراوح بين 11 و18 في المئة (بالمقارنة بمعدل 65 إلى 83 في المئة في العلوم الطبيعية)[39]. في المقابل، فإن المنفذ إلى المعدّات باهظة الثمن هو مورد شحيح في العلوم الطبيعية. وهذا يجعل تقويم [المتقدمين للعمل] في المؤسسات و[يجعل] التعيين في المؤسسات والمعاهد الرائدة والثرية نسبيًا [في العلوم الطبيعية] أكثر مركزية مقارنة بالتقويم على أساس النشر في المجلات الذي يحظى بأولوية مُطْلقة في معظم العلوم الاجتماعية. ومن السهل نسبيًا في معظم العلوم الإنسانية وبعض العلوم الاجتماعية نشر مقالة في مجلّةٍ ما نظرًا إلى تكاثر المجلات، لكن هناك تفهّمًا متبادلًا واضحًا نسبيًا بين الذاتيّات المختلفة للقيمة [التفاضلية] للمجلات المتخصصة المختلفة ودُور النشر[40]. وتصبح

(38) المصدر نفسه، ص 86.

(39) Lowell Hargens, «Scholarly Consensus and Journal Rejection Rates,» *American Sociological Review*, vol. 53, no. 1 (1988), p. 150.

(40) Richard Jordan [et al.], «One Discipline or Many?: 2008 TRIP Survey of International Relations Faculty in Ten Countries,» Reves Center and Arts and Sciences, College of William and Mary (Williamsburg, VA) (February 2009), and Larry P. Goodson, Bradford Dillman and Anil Hira, «Ranking =

المجلاتُ الرائدة مركزيةً بكل معنى الكلمة. وبناء عليه، فإن المفتاح [لفهم] الاعتماد الاستراتيجي المرتفع نسبيًا لتخصص العلاقات الدولية [على النشر في المجلات المتخصصة] هو مركزية السيطرة على وسائل التوزيع الفكري.

إن المقالات التي تتحدّث عن النظرية في حدّ ذاتها لا تُصنَّف في مرتبة أعلى من تلك الإمبيريقية التطبيقية، بل على العكس، هنالك إعياء من تزايد النظريات الجديدة أو نظريات التنظير الجديدة، وهنالك كلفة إضافية تتحملها المجلات الأكاديمية في ما يتعلق بمسألة اختبار النظريات (ليس أقلها مجلة **التنظيم الدولي** *International Organization*) التي غالبًا ما تُعد المجلة الأكاديمية الأبرز في تخصص العلاقات الدولية). غير أن المجلات يتمّ عادة تعريفها، وهيكلتها، وإلى حدّ ما التحكّم بها من جانب المُنظِّرين؛ فإنك لا تُصبح نجمًا إلا عندما تصنع نظرية. وإن أعلى الدرجات لمؤشر الاقتباس [إشارة الباحثين في أبحاثهم إلى أبحاث أخرى أو الاقتباس منها] جميعها تخصّ مُنظِّرين [واضعي نظريات]. وهكذا، فإن المعركة في ما بين النظريات/ أو المُنظّرين تُحدد هيكل الحقل، لكن الممارسة التي تثيرها هذه المعركة هي ممارسة تتنافس فيها جميع الحقول الفرعية لتحظى بظهور لها في المجلّات الرائدة. وهذا نقيض للوضع في علم الاقتصاد، حيث هنالك نظام مغلق تسيطر عليه النظرية البحتة (ولدى الاختصاصات المختلفة مجلاتها الخاصة بها، ولا يمكن عادة للمقالة ذات الطبيعة التطبيقية أن تحظى بالنشر في المجلّات الرائدة إطلاقًا).

إن النتيجة في تخصص العلاقات الدولية هي أنه تخصصٌ ذو شريحتين. وللدخول في الشريحة الدنيا، ينبغي أن يتم قبولك بكونك مؤهّلًا في حقل فرعي. ومعظم الحقول الفرعية متساهلة نسبيًا، وتُرحِّب بالأعضاء الجدد، وهي ليست تنافسية بشكل عظيم. كما أنها هرمية، لكن هرميتها ليست مستقرة داخليًا، لذلك ليس هنالك كثير للقتال عليه. أمّا المناصب العليا، فيتم الحصول عليها بالوصول إلى الشريحة العليا من خلال النشر في المجلّات الرائدة في جميع النواحي؛

the Presses: Political Scientists' Evaluations of Publisher Quality,» *Political Science and Politics*, vol. = 32, no. 2 (1999).

وهذا يعني إقناع أولئك الذين هم في المركز بوثاقة الصلة والجودة (وما زلتَ في حاجة إلى أن تُثبت كفاءتك الاختصاصية لزملائك المختصين لأن بعضًا منهم سيكون في أغلب الأحوال من المُحَكِّمين المقوِّمين).

يعطي هذا الهيكل المُحدَّد تفسيرًا لميزة خاصة غالبًا ما تتم ملاحظتها في تخصص العلاقات الدولية ، وهي وَلَع التخصص بـ«الحوارات العظمى». وتضمَن الحوارات أن يبقى المُنظَرون ذوي أهمية مركزية، لكن الدراسات الإمبيريقية مهمة (مقارنةً بعلم الاقتصاد)[41]. ومن دون الحوارات المتكررة، ينقطع العمل الإمبيريقي وينحصر في تطبيق النظرية المقبولة وحسب. فالحوارات ممكنة - وضرورية - في الولايات المتحدة الأميركية بسبب «السوق» الوطنية الوحيدة الكبيرة. وقد خرجت مصادر التوظيف الحاسمة عن نطاق السيطرة المحلية وصعدت إلى مستوى مجال التخصص على المستوى القومي. ففي الإمكان التنافس في الولايات المتحدة على تعريف الحقل كاملًا، أما في أوروبا وفي أماكن أخرى فمن الأسهل الاحتفاظ بالخصوصيات المحلية.

يجدر بنا أن نشير إلى أن تخصص العلاقات الدولية كان على مر التاريخ متسقًا نسبيًا، مقارنة بعلم الاجتماع مثلًا الذي غلب عليه التنوّع في أنواع متعددة من علم الاجتماع، وكان لديه توافق أقل على هرمية المجلّات، وتوافق أقل أيضًا بين ما تتم مناقشته في حقل فرعي وآخر. ولم يقُم كثير من الرواد في علم الاجتماع بتأسيس أنفسهم من خلال نظريات التحويل المباشر بين حقل فرعي وآخر (theories of direct transferability)، وإنما من خلال الأعمال (الكتب) الإمبيريقية النموذجية [تمثل القدوة بحسب ما يرون] التي قدّمت، وبشكل ضمني فحسب، نموذجًا معياريًا للتخصص ككل. إذًا، فالحوارات العظمى سيئة السمعة تُشكِّل في الواقع شكلًا من الاتساق بالنسبة إلى تخصص العلاقات الدولية.

(41) أظهر هذا الأمر إحصائيًا (في الشكل رقم 3 من كتاب وايفر) أن الجزء الكبير من المقالات في المجلّات الأميركية كان منسجمًا مع الفئات المسيطرة، مقارنة بمجلات أخرى خصوصًا تلك البريطانية. انظر: Waever, «The Sociology of a Not so International Discipline: American and European Developments in International Relations,» fig. 3.

التغيّر في الهيكل الاجتماعي

إذا تحوّلنا من الأمور الساكنة [الستاتيكا] إلى الأمور الدينامية المتحركة [الديناميكا]، ما الذي يخبرنا إياه هذا النوع من التأويل عن التغيرات؟ وما هي العوامل التي يمكنها أن تخل بالهيكل؟ هذا بالطبع موضوع ضخم في حدّ ذاته، لكن دعونا ندرج بعض العوامل المرشحة القوية:

- إن الحدود الاجتماعية [المحيطة بالتخصص] مهمّة ليس بسبب التفكك المحتمل للتخصص كمؤسسة، وإنما لأن التغيرات في رسم الحدود تُحوّل الترتيب الداخلي [الهيكل] للتخصص. فهل تنحصر ممارسة السلطة في تخصص العلاقات الدولية فحسب بيد تخصص العلاقات الدولية (وهل تنحصر ممارسة السلطة في علم السياسة بيد علم السياسة فحسب)؟ لقد أظهرت الأعوام الأخيرة تحديَين مختلفَين نوعًا ما، أحدهما هو موجة الاختيار العقلاني. وبما أن هذه حركة عابرة للتخصصات [يوظفها منظرون من التخصصات كافة]، فهذا يعني أن الباحثين عبر التخصصات المختلفة وعبر التخصصات الفرعية لديهم وجهات نظر عمّن ينبغي تعيينه، على سبيل المثال، في منصب لتخصص العلاقات الدولية في أحد الأقسام الأكاديمية.

- أما ثاني تحدٍّ للحدود الاجتماعية فهو «تعددية جماهير المُتَلقّين وتنوعهم»[42]. ففي عدد من العلوم الإنسانية يكون لدى جماهير المُتلقين غير المختصين آراء حادة، لذا فالمواقف ضمن التخصص يمكن بناؤها من خلال تحقيق نجاح مع هذه الجماهير. ولم يكن الأمر كذلك عادة بالنسبة إلى تخصص العلاقات الدولية؛ ففي إمكانك أن تصبح نجمًا في وسائل الإعلام، لكن ليس بالضرورة أن يكون لهذا أهمية من الناحية الأكاديمية. وعلى الرغم من ذلك، فقد بدأت معايير التعيين، وبشكل متزايد، باشتمال التدريس والأداء العام (public performances) في وسائل الإعلام، وليس الأبحاث فحسب. وهذا أيضًا يُضعِف قبضة النخبة التي تتحكم في المجلات الرائدة في التخصص.

(42) Whitley, *The Intellectual and Social Organization of the Sciences*, p. 111.

ومن البارز أن مكانة [الشخص] في عالم السياسات ليس لها ارتباط بالحوارات الأكاديمية الداخلية، ولا تنبع منها (وفي هذه الحالة لن يتغيّر هذا العامل الجديد كثيرًا؛ وسيبقى المصدر النهائي للسلطة هو نفسه). ويمكن النظريات عادة أن تكون ناجحة جدًا من الناحية الأكاديمية ومن دون تأثير في السياسات، كما أن الأبحاث المتعلقة بالسياسات تحدث، وبشكل متزايد، في مراكز الأبحاث والمؤسسات الفكرية من دون أن يكون لها مرسى في تخصص العلاقات الدولية[43]. وتصبح ساحة الخبرات العامة مصدرًا منفصلًا للسلطة في التخصص على نحو متزايد.

● وثمة تغيّر عام يشدّ في الاتجاه نفسه، وهو تغيير في طبيعة العلم ومكانته، ويتعلق بـ«مجتمع المعرفة». وقد يظن المرء في البداية أن «مجتمع المعرفة» يعني مكانة أعلى للأكاديميين، لكن الأمر ليس كذلك. فقد أصبح العلم أهم بكثير من أن يُترك للعلماء[44]. وتصبح السياسة ذات طابع علمي، لكن العلم يصبح مُسيّسًا. فالتأثيرات الناجمة عن جزء كبير من العلم الطبيعي تحديدًا (كالتعديلات الجينية على سبيل المثال) هي أهمّ بكثير من أن تُترك للقرارات داخل العلوم. وبسبب المخاطر[45] وقيمة [نتائج أبحاث العلوم] للمجتمع، لا يمكن العلم إلا أن يكون صوتًا واحدًا في القرارات المرتبطة

---

(43) انظر: Miles Kahler, «International Relations: Still an American Social Science?,» in: L. B. Miller and M. J. Smith, eds., *Ideas and Ideals* (Boulder, CO: Westview Press, 1993); Miles Kahler, «Inventing International Relations: Still an American Social Science?,» in: L. B. Miller and M. J. Smith, eds., *Ideas and Ideals* (Boulder, CO: Westview Press, 1997); Susan Peterson, Michael J. Tierney and Daniel Maliniak, *Teaching and Research Practices, Views on the Discipline, and Policy Attitudes of International Relations Faculty at the US College and Universities* (Williamsburg, VA: College of William and Mary, 2005); Ole Waever and Barry Buzan, «After the Return to Theory: The Past, Present, and Future of Security Studies,» in: Alan Collins, ed., *Contemporary Security Studies* (Oxford: Oxford University Press, 2007), and Jordan [et al.], «One Discipline or Many?: 2008 TRIP Survey of International Relations Faculty in Ten Countries».

(44) Michael Gibbons [et al.], *The New Production of Knowledge: The Dynamics of Science and Research in Contemporary Societies* (London: Sage Publication, 1994), and Steve Fuller, *The Governance of Science: Ideology and the Future of the Open Society* (Buckingham: Open University Press, 2000).

(45) Ulrich Beck, *The Risk Society: Towards a New Modernity*, translated by Mark Ritter (London: Sage Publications, 1992).

بالعلم؛ فالأصوات الاقتصادية والسياسية تؤخذ في الحسبان أيضًا في داخل عالم الأكاديميا.

أما العوامل الرئيسة المؤثرة في الهيكل الاجتماعي، في ما يتعلق بتخصص العلاقات الدولية، فتشير إلى تخفيف السيطرة المركزية، وتقليلٍ التنسيق الذي يُفرض بالقوة من خلال تضافر آليات المجلات الرائدة والمُنظّرين الرواد في الحوار المتبادل.

لا يوحي هذا النوع من المقاربات الهيكلية المؤسسية للتخصص أن على المرء أن يقبل كل شيء على أنه موضوع غير قابل للتغيير (أو أن يقبل بحتمية تغيير ما). فهنالك أسباب كثيرة للمجادلة حول الكيفية التي نرغب من خلالها في تغيير عالمنا الأكاديمي (كحركة البيريسترويكا مثلًا)(46)؛ وقد تكون أكثر المجادلات فائدة هي تلك التي تركز على العملية أو الثقافة، أي تركز على نوع السلوك وأشكال التفاعل التي يجب علينا أن نغرسها كي نولّد تخصصًا أكثر إنتاجية وأكثر دقة في البحث(47)، بدلًا من التركيز على الوصف المباشر لأوضاع نهائيةٍ أفضل. وعلى الرغم من ذلك، فإن جميع المقاربات «الإصلاحية» من هذا النوع، وحتى المقاربات الثورية، تحقق عادة نتائج أفضل عندما يُحلل دُعاتها الوضع والظروف المحيطة أولًا، لفهم نوع النظام الاجتماعي الذي يحاولون تغييره، بما في ذلك هياكله وعلاقات القوة فيه.

---

(46) «البيريسترويكا» (Perestroika) كانت ثورة في علم السياسة، ربما كان قادتها طلبة في الدراسات العليا. وقد بدأت في عام 2000 من خلال رسالة مجهولة أُرسلت عبر البريد الإلكتروني، كانت مُوقّعة باسم «السّيد بيريسترويكا» (Mr. Perestroika)، وكانت الرسالة تهاجم تحديدًا سيطرة مقاربات الاختيار العقلاني والمقاربات الكمية وتهاجم الميزة التي تعطى لهذه المقاربات في المجلات وفي الهيكل الإداري للجمعية الأميركية للعلوم السياسية (American Political Science Association). ويمكن تتبع جزء كبير من الحوار في مجلة العلوم السياسية والسياسة (*Political Science and Politics*) وفي كتاب مونرو، انظر: Kristen R. Monroe, ed., *Perestroika! The Raucous Rebellion in Political Science* (New Haven, CT: Yale University Press, 2005); Mr. Perestroika, «To the Editor, PS and APSR, On Globalization of the APSA: A Political Science Manifesto,» Posted on the Perestroika List Serve (26 October 2000).

(47) Yosef Lapid, «Sculpting the Academic Identity: Disciplinary Reflections at the Dawn of a New Millennium,» in: Donald J. Puchala, ed., *Visions of International Relations: Assessing an Academic Field* (Columbia: University of South Carolina Press, 2002), and Yosef Lapid, «Through Dialogue to Engaged Pluralism: The Unfinished Business of the Third Debate,» *International Studies Review*, no. 5 (2003).

تغيّرات في الهيكل الفكري؟
نهاية الحواراتية العظمى؟

عدم اليقين بشأن المَهَمَّة

إنّ من المصطلحات المختصّة في علم اجتماع العلوم (sociology of science) مصطلح «عدم اليقين بشأن المهمة»[48] (task uncertainty). فالتركيبة التناقضية الأساسية في العلم بين الإبداع (novelty) والامتثال (conformity)، تخلق مستوى جديدًا من عدم اليقين بشأن ما سيوضع في الحسبان ويؤدّي إلى النجاح. ولا يمكن أن تصبو البحوث إلى نتائج تكرارية لما سبقها ومعروفة النتائج [قابلة للتنبؤ بها مسبقًا]. ويتحدّد الإبداع بالمقارنة بخلفيّة التوقعات والافتراضات؛ وكلما كانت هذه التوقعات والافتراضات منتظمة وعامّة، ومُحدَّدة بشكل أكبر، كانت المَهمَّة أوضح. وحيثما تكون أساليب العمل مفهومة بشكل جيّد، وتُنتج نتائج موثوقة و/ أو تُنتج وضوحًا بشأن المواضيع الأهم، فإن عدم اليقين يكون أقلّ. وإذا ما اتّبعْتَ القواعد في معظم العلوم الطبيعية، وقُمتَ بشيء لم يقم به غيرك من قبل، فإن هذا في جوهره مساهمة في المعرفة، ولا سيما إذا كان قد تم إجراؤه في مجال مهم. أما إذا كانت المعايير غير دقيقة بشكل أكبر، فقد تُعاد إليك مشاركتك، مُرفقةً بتقويمات مثل «لا شيء جديد»، أو «كثيرة التضارب [أو شخصية بشكل مفرط] وليست مفهومة»، أو «ليست تخصص علاقات دولية»، أو «المسألة ليست مثيرة للاهتمام أو مهمة بالدرجة المطلوبة». وليس لدى تخصص العلاقات الدولية اتفاق حول الأساليب شديدة الصرامة، ولا على أولويات واضحة[49]، لكن الحوارات العظمى ساهمت في تنظيم التخصص بدلًا من ذلك.

لقد كان إطار الحوارات العظمى الدورية في تخصص العلاقات الدولية

---

(48) Collins: *Conflict Sociology: Towards an Explanatory Science*, and Whitley, *The Intellectual and Social Organization of the Sciences*.

(49) يُقسَم ويتلي عدم يقين المَهمّة إلى أقسام فرعية أيضًا (انظر الحاشية 35 من هذا الفصل عن نوعيّ الاعتماد المتبادل): عدم يقين المهمة التقني، وعدم يقين المهمة الاستراتيجي. ويشير الأول إلى الاتفاق حول الطرائق، أما الثاني فيشير إلى الاتفاق حول الأولويات.

جزءًا من هيكل تخصصنا. وهذا يقترب من موقف ذي درجة عالية نسبيًا من التكامل، لكنه أبعد ما يكون من كونه هيكلًا متكاملًا هرميًا كاملًا تكون فيه كل قطعة في موقعها في البناء الأكبر للمعرفة الجماعية. وتساعد الحوارات في تحديد اتجاه التخصص، وفي تعريف التسلسل الهرمي لأشكال الأعمال - كالمجلات الرائدة التي تركز على تقديم النظريات الرئيسة، وما لا يقل أهمية عن ذلك، تفصيلها واختبارها - كما تساعد الحوارات في إظهار الأدوار ذات المعنى التي يؤديها معظم الأشياء التي تحدث.

هل نوقِف الحوارات العظمى؟

يُوجَّه نقد شديد إلى «الحوارات العظمى» هذه الأيام، ويأمل معظم المحللين أن نكون في طريقنا إلى الابتعاد منها. ويُشكل هذا الأمر إشكالية لأسباب ثلاثة، هي:

1. يَفترِض نقّادُ الحوارات العظمى ضمنيًا أن البديل هو تخصص أكثر اتساقًا. في المقابل، فإن الحقل سيكون على الأرجح أقل تكاملًا إذا ما فُقِد روتين [تقليد] الحوارات العظمى.

2. إن الحواراتية هي جزء من الهيكل، لذا يجب علينا أن نضعها على محمل الجدّ كي نفهم كيف يعمل تخصصنا، وسيتضمن التغيير مسائل تتعلق بالقوة والامتيازات.

3. تساعدنا هذه الحوارات بطرائق مهمّة في فهم النظريات ذاتها[50].

---

(50) لقد كان هنالك نقد كبير لدقّة الحوارات بوصفها كتابة للتاريخ، انظر: Ole Waever, «Figures of International Thought: Introducing Persons Instead of Paradigms,» in: Iver B. Neumann and Ole Waever, eds., *The Future of International Relations: Masters in the Making?* (London: Routledge, 1997); Peter Wilson, «The Myth of the «First Great Debate»,» *Review of International Studies*, vol. 24, Special Issue (1998), and Brian Schmidt, *The Political Discourse of Anarchy: A Disciplinary History of International Relations* (Albany: State University of New York Press, 1998).

إضافة إلى بعض الطعون، انظر: Darshan Vigneswaran and Joel Quirk, «The Construction of an Edifice: The Story of a First Great Debate,» *Review of International Studies*, vol. 31, no. 1 (2005).

وبغض النظر عن دقتها التاريخية كصورة عامة، فقد كانت لهذه الصور القوية تأثيرات حقيقية في بنائها لحركات رئيسة أعطت شكلًا حاسمًا للتخصص.

تساعدنا دراسة الحوارات العظمى (وتدريسها)، ليس في فهم النمط وحسب، وليس في تتبع أيّ النظريات هي الموجودة في الحقل فحسب، وإنما أيضًا في فهم ما هو في داخل تلك النظريات، أي كيفية هيكلتها. وإن فهم السبب الذي يجعلها تبدو على ما هي عليه يجعل أيضًا من السهل اختراق منطقها الداخلي ويُسهّل تاليًا [على الباحثين والدارسين] التعامل معها، وبالنسبة إلى الطلبة بدرجة لا تقل عن ذلك أهمية.

تتشكل النظريات من خلال إطارها الاجتماعي المباشر الذي هو المشهد الأكاديمي (ومن خلال عوامل خارجية تتعلق بالتطورات السياسية، لكن بدرجة أقل بكثير). ولا يتم تطوير النظريات من خلال عملية مثالية من «التعلّم» والتكيُّف مع الحالات الشاذة أو نقاط الضعف[51]؛ فالمشهد الأكاديمي في صراعات أكبر بكثير، وهنالك دائمًا عدد من النظريات التي تتنافس في ما بينها. لذلك فإن المشهد أو «الواجهات» تُفسِّر ولمدى واسع جدًا ما «تنوي فعله» نظرية معينة، ولهذا السبب يُنظر إلى تحدّيات معينة بوصفها حاسمة لهذه النظرية. وإثبات (أ) أو إعادة تعريف (ب) هو أمر مهم بسبب ما سيعنيه هذا في الخلافات الرئيسة الحالية. وبناء عليه، فإن أفضل طريقة يمكن من خلالها أن يصل الطالب المعاصر الذي يَدرُس نظرية محددة إلى عصب هذه النظرية، هي فهمه للأمر الذي صُمّمت النظرية حتى تؤديه في الأساس، وبالتالي فالطالب يحتاج إلى أن يكون لديه تصوير دقيق للمشهد كما كان. أو كما يشير بيتر برغر (Peter Berger) – في عبارة تُنسَب إلى «زميل ساخر بعض الشيء» – «إن هدف كل مشروع بحثي هو إذهال نظرية أحد ما بطريقة مفاجئة»[52].

أن نفهم نظريةً ما، يتضمن الإيحاء بأن نعرف سبب تكوينها على تلك الهيئة.

---

(51) انظر الفصل الأول، و Thomas Kuhn, *The Structure of Scientific Revolutions* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1962), and Imre Lakatos, «Falsification and the Methodology of Scientific Research Programmes,» in: Imre Lakatos and Alan Musgrave, eds., *Criticism and the Growth of Knowledge* (London: Cambridge University Press, 1970).

(52) Peter L. Berger, «Introduction: The Cultural Dynamicsof Globalization,» in: Peter L. Berger and Samuel P. Huntington, eds., *Many Globalizations: Cultural Diversity in the Contemporary World* (Oxford: Oxford University Press, 2002), p. 1.

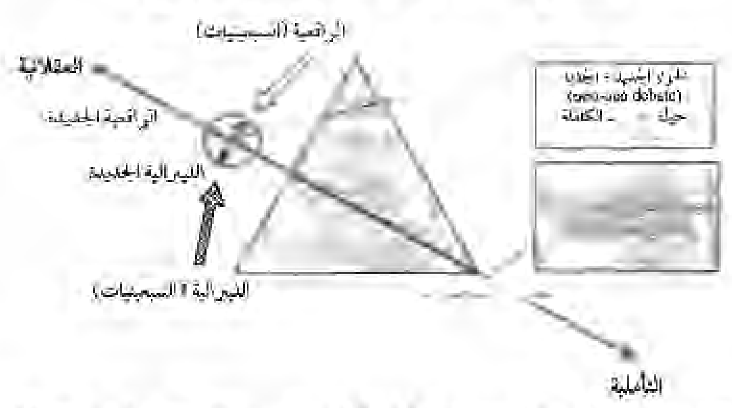
بعبارة أخرى، من أجل أن نفهم النظرية الواقعية الجديدة، من المُجدي أن يكون لدينا مشهدُ تخصص العلاقات الدولية لحقبة سبعينيات القرن العشرين كإطار، وأن نرى كيف تدخّل والتز (Waltz) بطريقة ذكية جدًا في ذلك من خلال خطوته الاستراتيجية المتمثلة بإعادة إطلاق الواقعية هيكليًا. وعلى نحو مشابه، يبني كيوهاين ليبراليته الجديدة على أُسس الأناويين العقلانيين (rational egoists)، باعتبارها نظرية تقول بعضًا من الأشياء المُهمة. وهذه خطوة استراتيجية بالنظر إلى انتصار والتز، وإلى معايير التقويم التي تحوّلت تبعًا لذلك. وقد اكتسبت العناصر بعد البنيوية مركزيةً مفاهيمية مفاجئة ضمن التخصص في الثمانينيات لأن خط المعركة الرئيس السابق كان قد فقد حِدّته، وقد أتاحت التشكيلة في ما بين نظريات العلاقات الدولية المجالَ أمام تحدٍّ كهذا للعقلانية[53]. أما نظرية فندت (Wendt) فهي متمركزة حول الدولة، وذلك لأسباب في داخل النظرية (لها علاقة بحوار الهيكل والفاعلية)، ولكن أيضًا لأسباب علائقية، وبالتالي فهي تصبح شبيهة بوالتز وكيوهاين، الكتاب الثالث على ذلك الرّف الأعلى. والنتيجة هي نمط تحوّل التخصص من الحوار الثالث إلى الرابع، الموضّح في الشكل 15-1.

من مثلث الواقعية، والليبرالية، والراديكالية (الماركسية)، ينبثق ما أُطلق عليه تسمية «التركيبة الجديدة-الجديدة» (neo-neo synthesis) بين الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة، والتي بدورها تُحفِّز تحوّلًا راديكاليًا لنقدٍ تأمُّلي شامل. المحور الطويل المائل (من أعلى اليسار إلى أسفل اليمين) أصبح الحوارَ الرئيس في الثمانينيات، بينما الحوار الضيّق المتبقي، وهو الحوار العقلاني الداخلي بين الواقعيين الجدد والليبراليين الجدد (السهم القصير) فقد أصبح العنصر المكوِّن الآخر للحوار الرابع.

من الأنماط العامة في التاريخ الفكري أن التغيير نادرًا ما يحدث من خلال مجموعة جديدة تمامًا من المواقف التي تحل محل غيرها، إلا أن التغيير يحدث في أكثر الأحيان من خلال عمليات الاندماج والانفصال التدريجية التي تتحول

(53) Ole Waever, «The Rise and Fall of the Interparadigm Debate,» in: Steve Smith, Ken Booth and Marysia Zalewski, eds., *International Theory: Positivism and Beyond* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1996).

الشكل 15-1 الثمانينيات: الحوار الرابع



المصدر: Adapted from: Ole Waever, «The Rise and Fall of the Interparadigm Debate,» in: Steve Smith, Ken Booth and Marysia Zalewski, eds., *International Theory: Positivism and Beyond* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1996), p. 165.

من خلالها تشكيلة معينة إلى أخرى، كما أن الاختلافات المتنوعة تُحقق الصدارة من خلال هذه العمليات. ويستند هذا النمط إلى ما يطلق راندال كولنز (Randall Collins) عليه اسم «قانون الأرقام الصغيرة»[54] (the law of small numbers). فالصراع الفكري «محدود دائمًا بسبب التركيز على موضوعات معينة، وبسبب البحث عن حلفاء»[55] كما أن عدد المواقف التي تنجح في جذب الانتباه العام (وفي تشكيل مدارس فكرية فاعلة تُعيد تشكيل نفسها لأكثر من جيل أو جيلين) هو عادة من ثلاثة إلى ستة. ولا بدّ من وجود مواقف منافسة، لذا سيكون هنالك موقفان متنافسان في الأقل، وعندئذٍ سيكون من السهل دائمًا تعريف موقف ثالث بالمقارنة بهما. أما الحدّ الأعلى للمواقف فهو حوالى ستة، لأن الحاجة إلى الحلفاء وندرة الاهتمام يميلان إلى جعل عمليات التضاعف التي تزيد على هذا الحد، هدّامة لذاتها. وقد امتثل تخصص العلاقات الدولية، في الأقل لغاية الحقبة الأخيرة، لقانون الأرقام الصغيرة الفكري.

---

(54) Collins, *The Sociology of Philosophies: A Global Theory of Intellectual Change*, pp. 38 and 81.

(55) المصدر نفسه، ص أ.

الحوارات العظمى: هل توقفت فعلًا؟

إن الحوارات العظمى ذات الواجهات والمحاور المتحوّلة هي الصورة العامة طويلة الأمد. لكن ماذا عن الوضع الحالي؟ من خلال تفحّصنا للمجلات الأميركية الرائدة، نجد حوارًا قليلًا في ما بين النظريات العامة في المجلات المسيطرة في تخصص العلاقات الدولية. وقد أصبحت نظرية العلاقات الدولية مُهمَّشة في هذه المجلات - وتحديدًا في المجلة الرائدة، مجلة **التنظيم الدولي** (*International Organization* (IO)) - كما أن المراجع المتعلقة بالحوارات العظمى قد اختفت تقريبًا. أما مجلة **الأمن الدولي** (*International Security*)، وهي المجلة الرائدة في الجانب الأمني من تخصص العلاقات الدولية الأميركي، فقد كان لها نقاش محدود على طول محور النقاش الرئيس في الحوار الرابع (العقلانية مقابل التأملية) الذي أخذ شكل نقاش حول البنائية المعتدلة، بينما الحوار المتعلق بالسلام الديمقراطي قد تَبع بشكل كبير محور الحوار الجديد-الجديد (السهم الصغير في الشكل 15-1). أما الحوارات الأكثر شراسة فقد دارت داخل الواقعية (الواقعية الهجومية مقابل الواقعية الدفاعية؛ انظر في الفصل الرابع) وهي بالكاد تُعد «حوارات عظمى» بالنسبة إلى التخصص ككل. أما المجلة ربع السنوية للدراسات الدولية (*International Studies Quarterly*) ومجلة السياسة العالمية (*World Politics*) اللتان تشاركان مجلة **التنظيم الدولي** مكانتها في كونها أفضل مجلات تخصص العلاقات الدولية[56]، فإنهما تؤكّدان صورة التوجه المحدود جدًا في ما يتعلق بأي خريطة عامة لتخصص العلاقات الدولية.

قبل أعوام قليلة ماضية، كانت المقالات جميعها تقريبًا في الولايات المتحدة الأميركية تنسجم مع قليل من التوجّهات الرئيسة، وحددت موضعًا لنفسها نسبةً إلى هذه التوجهات، بينما الفئة «الأُخرى»، وهي النظريات غير التقليدية، فقد كانت حاضرة بحجم أكبر بكثير في مجلات أوروبية

(56) Breuning, Bredehoft and Walton, «Promise and Performance: An Evaluation of Journals in International Relations».

عدة وخصوصًا المجلات البريطانية[57]. ويُبرِز هذا الأمر نقطةً عامة هي أن التخصص منظّم في هيكل ذي مركز أميركي، وتاليًا فإن الحوارات العظمى التي تحتل مركز التخصص تجد تمثيلها الأكمل في المجلات الأميركية الرائدة. ولا تريد المجلات أن تنشر نظريات جديدة في الأوقات كافة؛ فالمنطق التخصصي هو أنه يجب أن يكون لدينا مجموعة محدودة نسبيًا من النظريات (التي يصنعها الباحثون الموجودون في أعلى الهرم)، ومن ثم يُفترض بالآخرين أن يستخدموها، ويختبروها، ويُجروا عليها تعديلات طفيفة. لذا فقد كان عديدٌ من المقالات إما تطبيقاتٍ واسعة وشاملة لإحدى النظريات، وإما اختبارات تنافسية لكثير منها. إلا أن هذا النوع من المقالات التي كانت مُستحَبَّة قبل عقد مضى، يصعب في الواقع العثور عليه في هذه الأيام. فالمقالات اليوم تستخدم كثيرًا من النظرية، وتُطبّقها، أو تختبرها، غير أنها ليست نظرية في تخصص العلاقات الدولية! فخريطة نظرية العلاقات الدولية تكمن في الخلفية كمراجع رئيسة شارحة (meta-references)، لكن النظرية العملية في أي مقالة نموذجية في مجلة التنظيم الدولي هي أولًا فرع من فروع مؤسساتية علم الاجتماع (sociological institutionalism)، وثانيًا نظرية من علم الاقتصاد، وثالثًا نموذجٌ محليُّ الصنع وذو غرض محدّد في المعايير أو بناء المؤسسات. وهذه ليست مستمَدّة مباشرة من أي حوارات عامة ضمن تخصص العلاقات الدولية. وبالمثل، فإن النظريات المختلفة في المجلات الأكثر نقدية و/ أو في المجلات الأوروبية، هي تلك المستوردة من علم الاجتماع، والفلسفة، وعلم النفس، وحسب.

نظريات محدَّدة: أيٌّ من محاور الحوار؟

إن صورة عدم وجود حوار عظيم منفرد يؤطّر الحقل كاملًا اليوم هي صورة تعززها فصول هذا الكتاب. كما أن صورة الحوارات تتغير فصلًا بعد آخر. ويبدو أننا نشهد تطورات منفصلة ضمن كلّ «عائلة». وكان بعضهم (بمن فيهم أنا) قد لخّص الموقف سابقًا بأنه حقبة تنغلق فيها جميع النظريات على

(57) Waever, «The Sociology of a Not so International Discipline: American and European Developments in International Relations».

نفسها، ويجري فيها النقاش في ما بين الفروع المتنافسة لكل نظرية. وعلى الرغم من ذلك، فإن هذه صورة نمطية ومُعمَّمة بشكل كبير.

والنظريات هي تيارات واسعة ومتوازية، لكن نشاطها الداخلي يختلف. فهنالك اختلاف في كيفية اندماج النظريات بعضها مع بعضها الآخر، وكيفية تفاعل المشاركين، ومدى استنادهم إلى التيارات الأخرى. ويستند الاستطلاع الموجز التالي إلى الفصول السابقة (ولذلك فهو لا يعطي توثيقًا أو مصادر منفصلة). وأبدأ بالنظريات التي تُعرِّف الحوار الرئيس في ما بينها. وبعدها بقليل أتحوّل إلى النظريات/ الفصول الباقية:

• **الواقعية البنيوية** (structural realism) [الواقعية الجديدة] [البنيوية نسبة إلى البنية أو الهيكل، الواقعية الهيكلية] مُهيكلة [مبنية] من خلال النظريات المتنافسة المُندرجة ضمن النظرية ذاتها. وتقع الحوارات الرئيسة بين الواقعية الهجومية والواقعية الدفاعية (وأشكال أخرى مطوَّرة عن الواقعية الجديدة، كالواقعية الكلاسيكية الجديدة (neoclassical realism)، والواقعية بعد الكلاسيكية (postclassical realism)). أما النوع النموذجي من الدراسات، فإنه لا يستخدم الأساليب الكمية أو النمذجة المعترف بها (formal modeling)، وإنما يستخدم دراسات لحالات تاريخية كي يستكشف المسائل النظرية العامة شديدة التجريد، والمتعلقة بالعلاقات السببية بين المتغيرات الرئيسة القليلة[58]. ولأن الواقعية البنيوية هي جوهر الدراسات الأمنية الأميركية، فإن هذا الشكل في طريقة عرض البحث يميّز أيضًا محاولات النظريات الأخرى في اقتحام الدراسات الأمنية الخاصة بالتيار السائد، مثل جزء من أدبيات السلام الديمقراطي و«البنائية» الناعمة (soft 'constructivism') التي تُفهم على أنها «متغيرات أفكارية».

• **الليبرالية الجديدة** (neoliberalism) لديها نمط مختلف تمامًا. فالمقالة النموذجية في مجلة التنظيم الدولي، لا توظف النظرية العامة (كما تفعل المقالة الواقعية البنيوية [الهيكلية])، لكنها تبني على نظرية معيّنة أو نموذج معيّن من

(58) Kenneth N. Waltz, «Rigor or Rigor Mortis?: Rational Choice and Security Studies,» *International Security*, vol. 23, no. 4 (1999).

نظرية التنظيم أو علم الاقتصاد. ومن ثم يتم اختبارها أو استكشافها من خلال حالة أو أكثر في تخصص العلاقات الدولية، كما هو ملخص في الفصل السادس من هذا الكتاب وفي كتاب مورافتشيك[59]. ويمكن المرء على نحو تفاؤلي أن يقول إن البرنامج البحثي يضيف متغيرات كثيرة في بناءٍ ينضج بشكل متواصل. إلا أن هنالك شكًا في ما إذا كان هذا يرقى فعلًا إلى أن يكون برنامجًا بحثيًا بالمعنى اللاكاتوسي [نسبة إلى الفيلسوف إمري لاكاتوس (Imre Lakatos)]، فهو في الأقل ليس برنامجًا بحثيًا «تقدميًا»، سيتطلب أن تكون النظريات المختلفة مستمدة من «النواة الأساسية» نفسها وأن تطوّر عليها[60]. فالليبرالية الجديدة ليست تلك النظرية التي تنتشر من نواة مشتركة وتملأ الفجوات المختلفة، بحيث تُشكّل بناءً مشتركًا. فهي أقرب ما تكون إلى عائلة من المحاولات المتشابهة الأفكار التي لا تسهل مطابقتها، أو جمعها، أو تركيمها. وتشترك هذه العائلة الكبيرة في ما بينها بمنظور حول المؤسسات والاختيار العقلاني، لكنه ليس إطارًا موحّدًا. وليس لدى الليبراليين الجدد حوارٌ عظيمٌ داخلي كالحوار الموجود في ما بين الواقعيين البنيويين، لكن لديهم حسًا بالعمل على نظريات متوسطة المدى ذات افتراضات أولية مشتركة.

● نظرية الاختيار العقلاني المتشددة (hard rational choice) هي غائبة عن هذا الكتاب. فيبدو أنها قد فقدَت بعضًا من مركزيتها السابقة - بالمقارنة، على وجه الخصوص، بأيام حوار المكاسب النسبية مقابل المكاسب المُطْلقة - ووَجدَت مكانها في أوضاع فرعية مختلفة[61]، كما أنها قدّمت أقل بكثير مما كانت عليه بصفتها مشروع بحث موحّدًا، ربما لأن جوهر التطورات النظرية هو خارج التخصص - في علم الاقتصاد - ما يجعل من الصعب عليها أن تظلّ متماسكةً بوصفها نظرية في العلاقات الدولية.

● البنائية (constructivism) تتميّز أولًا وقبل كل شيء بالحوار بين

---

(59) Andrew Moravcsik, «Theory Synthesis in International Relations: Real not Metaphysical,» *International Studies Review*, no. 5 (2003).

(60) Lakatos and Musgrave, eds., *Criticism and the Growth of Knowledge.*

(61) انظر: Katznelson and Milner, eds., *Political Science: State of the Discipline.*

«الدرجات» المختلفة للبنائية، وبعض الحوارات مع الأجزاء الأكثر تقبّلًا للمقاربة في المؤسسة الرسميّة (مع الليبراليين الجدد)، وبعض الحوارات مع المُنظِّرين بعد البنيويين. وهنالك حوار أقل بكثير من حقبة أواخر الثمانينيات إلى أوائل التسعينيات بين الأطراف المتناقضة، حوار «العقلانية مقابل التأملية» الذي تميّز غالبًا بتركيز على الواقعية الجديدة لكونها النظرية العقلانية النموذجية. كما أن جزءًا كبيرًا من الأعمال البنائية الناعمة قد نُشِر في مجلات رائدة حيث اتّبع نمطًا يشبه ذلك الذي تم تبيينه آنفًا بالنسبة إلى الليبرالية الجديدة[62]، ليس من خلال تطوير نظرية جوهرية واحدة (ربما لأن البنائية ليست نظرية علاقات دولية وإنما نظرية شارحة[63] (meta-theory))، بل من خلال الاستناد إلى نظريات مختلفة متوسطة المدى، عادة من علم الاجتماع، أو نظرية التنظيم، من أجل تقديم آليات مُحدَّدة غير موجودة عند البنائية في حد ذاتها).

- **ما بعد البنيوية** (poststructuralism) تُظهِر ميلًا مُستغرَبًا نوعًا ما (على الرغم من دعوة كامبِل الترحيبية بالتجريديات) إلى التعاطي بشكل أساس مع موضوعات محددة (كالمجاعة، والهجرة، ومفهوم الاستثنائية (exceptionalism))، ومشاركة أقل في الحوارات النظرية العامة، سواء في حوارات مقابل المؤسسة الرسميّة، أو في الحوارات الداخلية. وينطبق هذا الأمر تحديدًا على المنظّرين بعد البنيويين البريطانيين الذين يهيمنون على هذا الجزء من التخصص.

- **النظرية النسوية** (feminism)، **والنظرية النقدية** (critical theory)، **والماركسية الجديدة** (neo-Marxism)، تميل إلى اتّباع نمط النظرية بعد البنيوية، وهي تميل تاليًا إلى إبقاء فئة «التأملية» قائمة إلى حد ما. وتضع هذه النظريات نفسها في موضع يقابل «المؤسسة الرسمية (establishment)»، لكنّ لديها إيمانًا أقل بفرصة جذب

---

(62) انظر: Jennifer Sterling-Folker, «Competing Paradigms or Birds of a Feather?: Constructivism and Neoliberalism Institutionalism Compared,» *International Studies Quarterly*, vol. 44, no. 1 (2000).

(63) Nicholas Onuf, «Worlds of Our Making: The Strange Career of Constructivism in International Relations,» in: Donald J. Puchala, ed., *Visions of International Relations: Assessing an Academic Field* (Columbia, SC: University of South Carolina Press, 2002).

انتباه أيِّ أحدٍ هناك[64]، لذلك فإن ما يُستثمَر في أي من الحوارات العظمى هو أقلّ. وعلى الرغم من ذلك، فإن هذا هو المكان الذي يتم فيه منهجيًا استدعاء الحوار الرابع. وكتبرير لأهمية الأعمال الراديكالية، وكتفسير له، يستمر اعتبار العيوب في أبحاث الاتجاه السائد بكونها آخَرية (Othered) [مرتبطة بالآخَر].

يبقى النمط الكلي منسجمًا مع التنبؤ الذي قدّمْتُه والناتج من الاستطلاع الأخير للتخصص[65]؛ فالحوار الرابع في تحوّل إلى مُتَّصِلة، إلى سلسلة من الحوارات التي تدور على طول المحور نفسه. واللافت للنظر هو أن لدينا على محور العقلانية - التأملية، حوارات عدة متشابهة نسبيًا وموجودة على نقاط مختلفة. فعلى سبيل المثال، من الواضح أن هنالك حوارات ناشطة ضمن البنائية؛ بين الاتجاه السائد في البنائية والبنائيين المعتدلين (مجلة التنظيم الدولي ومجلة الأمن الدولي)، وكذلك بين البنائيين التقليديين والبنائيين المتّسقين (consistent constructivists) (الفصل التاسع)، إضافة إلى حوارات مستمرة حول مساهمة فندت في البنائية.

وقد لاحظ آندرو أبوت[66] كم مِنَ الحوارات في العلوم الاجتماعية تُظهر نمطًا كسيريًا (fractal pattern)، أي «تشابها ذاتيًا» (self-similarity). فقد تبنّى الحوار حول البنائية الشكل نفسَه، وهو يتكرر في أي خطوة على طول المحور. ويمكن أي موقف أن تتم مهاجمته من جانب بنائية أكثر تطرفًا، أو من جانب بنائية مادّية أكثر بملء قلبها. ولصوغها بصورة أكثر كسيرية، فإن الحوار نفسه يعود إلى الظهور في كل موقف.

وتماشيًا مع تنبؤ عامي 1996 - 1997، لا يوجد لدينا محورٌ جديد (فالخط له النقاط النهائية نفسها والموقع نفسه)، وقد تحوّل النمط من كونه حوارًا إلى

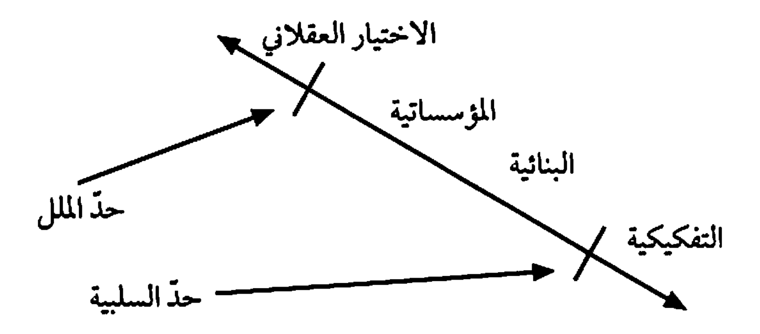
(64) J. Aann Tickner, «You Just Don't Understand: Troubled Engagements between Feminists and IR Theorists,» *International Studies Quarterly*, vol. 41, no. 4 (1997).

(65) Waever: «The Rise and Fall of the Interparadigm Debate,» and Waever, eds., *The Future of International Relations: Masters in the Making?*.

انظر أيضًا الشكلين 15-1 و 15-2 في هذا الفصل.

(66) Abbott, *Chaos of Disciplines*.

الشكل 15-2 بعد منتصف التسعينيات



المصدر: Ole Waever, «The Rise and Fall of the Interparadigm Debate,» in: Steve Smith, Ken Booth and Marysia Zalewski, eds., *International Theory: Positivism and Beyond* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1996), p. 169.

كونه مُتَّصلة [مجالًا استمراريًا بين طرفي نقيض، وهو هنا مُتَّصِلة التأملية مقابل العقلانية]؛ فالانقسام الثنائي (التأملية مقابل العقلانية) قد تغيَّر إلى نطاق من الاحتمالات، لكنها مُعَرَّفة بالمصطلحات نفسها. والمقالة المهمّة التي قدّمها جيمس فيرون (James Fearon) وألكسندر فندت بعنوان «العقلانية مقابل البنائية: وجهة نظر تشككية»[67] (Rationalism vs. Constructivism: A Sceptical View) هي في هذا الخصوص عَرَضٌ من أعراض هذا التطوّر، وهي أيضًا تدخّلٌ إرشاديٌّ يُبيّن كيف يمضي المرء في هذه المجالات التي تم فتحها حديثًا. «باختصار، نحن نؤمن بأن الإطار الأكثر نفعًا لـ«العقلانية مقابل البنائية» هو إطار براغماتي، يعاملهما بوصفها عدسات تحليلية للنظر إلى الواقع الاجتماعي... وهذا يحثّ على اقتراح استنتاجي، وهو أن تتم رؤية القضية العقلانية - البنائية ليس بوصفها حوارًا (debate) وإنما بوصفها محادثة (conversation)»[68].

---

(67) James Fearon and Alexander Wendt, «Rationalism v. Constructivism: A Sceptical View,» in: Walter Carlsnaes, Thomas Risse and Beth A. Simmons, eds., *Handbook of International Relations* (London: Sage Publication, 2002).

(68) المصدر نفسه، ص 68.

ولتوضيح موقفنا في تتبع أصول الحوارات، فنحن ما زلنا «نسعى وراء الحوار الرابع». ولا تزال التوجّهات تعمل من خلال الفئات المستمدة من الحوار الرابع بالطريقة التي شهدتها الفصول معظمها في الكتاب الحالي. وليس هنالك حوار فاعل وقوي كما كان في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، لكن الفئات ما زالت موجودة لكونها المعالم الرئيسة في المشهد. ونحن لسنا في حقبة من الانقطاع الكامل، ولا في حقبة حوار خامس. فكل من الواقعيين الجدد والليبراليين الجدد يتّبع نمط الاسترشاد الخاص به، ويقضي وقتًا قليلًا في الخوض علنًا في الحوار الرابع، حتى إنهم لا يثيرون حوارات في ما بينهم. إلا أن الليبراليين الجدد والواقعيين الجدد يصوغون حوارات داخلية تُحاكي محور حوارهم الأول الكلاسيكي. أما الحوار الواقعي الداخلي فهو يتبع المحور الكلاسيكي في مواجهة الليبراليين: الواقعية الدفاعية أقرب إلى الليبرالية من الواقعية الهجومية. كما أن الحوار الليبرالي الجديد يمتد على طول المحور الكلاسيكي في مواجهة الواقعيين: القوة مقابل المؤسسات (وهذا واضح جدًا في الفصل السادس). كما أن هذا الحوار «متشابه ذاتيًا» (self-similar) أو «كسيريّ» (fractal)، حيث يمكنك في أي مرحلة أن تأخذ حوارًا بين تأويلٍ أكثر صرامة في الواقعية السياسية (Realpolitik) وآخر أقل صرامة.

وقد يكون التأويل التفاؤلي هو أن كل برنامج بحثي يحاول وعلى نحوٍ متوازٍ أن يُحسّن نفسه على أمثل وجه من خلال حوار داخلي، وإننا نُحضِّر للاستنتاج الأكبر الذي يتم فيه قياس جميع النظريات. وهذا ليس بالأمر المرجّح. فوجهة النظر هذه تبالغ في الأهمية التي تعطيها للتّوازي المُتعلّق بالتقدّم الذي يحدث في داخل كل نظرية، وتفترض وجود اتفاق لا وجود له على معايير التقويم. وعلى الأرجح أن هذا النمط يعني اتساقًا أقل، واتفاقًا أقل.

وثمة تأويل بديل أخير قد يكون ممكنًا، وهو أن التنوّع موقّتٌ، لأن هنالك نظرية واحدة على وشك أن تفوز؛ فكل نظرية هي إلى حد ما متّسقة داخليًا نسبيًا. لذلك فإنْ استطعنا أن نتحكّم بالكل، سيكون لدينا اتساق. أمّا المُرشّح الأقوى الوحيد للفوز فهو نظرية الاختيار العقلاني. لكن هنالك

اعتراضات ثلاثة على الزعم بأنها تسيطر على المجال. فهي أولًا مسيطِرة فقط في الولايات المتحدة، وليس في أوروبا، ولا في باقي أنحاء العالم(69)؛ وثانيًا، هي تواجه مقاومة متصلّبة تمامًا وربما متزايدة «في موطنها» في الولايات المتحدّة الأميركية(70)؛ وثالثًا - وربما يكون هذا الأمر مدفوعًا بالتكنولوجيا - يبدو أن الدراسات الكميّة ذات العدد الكبير من المشاهدات (large-N quantitative studies) [حيث (N) هي المعامل الرياضي الذي يدل على عدد المشاهدات في عينة الدراسة] قد أصبحت مؤخرًا هي الشكل المأمون المُفضّل للأطروحات العلمية، كما أنها أحرزت تقدّمًا كميًا في مجلات الاتجاه السائد، متنافسة على المكانة العلمية نفسها ذات الأساس المنهجي في التخصص.

إذا لم يبقَ لدينا بعدها سوى إعطاء تشخيص للدرجة الأقل من التكامل، فلماذا حدث ذلك؟ هل هو بسبب الواقع؟ أم بسبب التعقيد؟ أم بسبب انتهاء الحرب الباردة، أم بسبب «الحرب على الإرهاب»، أم بسبب العولمة؟ أم بسبب تفكك الحدود التخصصية؟ ربما ليس لأي سبب من هذه الأسباب. أكرّر بأن هذه هي الأغلوطة الواقعية التي تفترض أن التخصص يعكس موضوعها. أمّا التفسير السوسيولوجي فهو سيعود إلى العوامل التي نوقِشت آنفًا، وهي:

- التأثير المثير للسخرية الناجم عن محاولة نظرية الاختيار العقلاني السيطرة، ما أضعف حدود نُظُم التحكّم.

- تسييس المعرفة بشكل عام، ما يؤدّي إلى تنوّع أشكال الرقابة.

- التسويقية التي تزيد وثاقة العلاقة بأنواع مختلفة من الميادين وتؤدّي تاليًا إلى وجود معايير مهنية متعددة: ليس الأبحاث المنشورة في المجلّات الرئيسة

---

(69) Waever, «The Sociology of a Not so International Discipline: American and European Developments in International Relations,» and Kinnvall, «Not Here, Not Now! The Absence of a European Perestroika Movement».

(70) Stephen M. Walt, «Rigor or Rigor Mortis?: Rational Choice and Security Studies,» *International Security*, vol. 23, no. 4 (1999); Mr. Perestroika, «To the Editor, PS and APSR, On Globalization of the APSA: A Political Science Manifesto,» Posted on the Perestroika List Serve (26 October 2000); Reprinted in: Kristen R. Monroe, ed., *Perestroika! The Raucous Rebellion in Political Science* (New Haven, CT: Yale University Press, 2005).

وفي دور النشر الرئيسة وحسب، وإنما أيضًا في التدريس وظهورها العام (public visibility).

إذا نظرنا إلى الفصول الأخرى في هذا الكتاب، سنرى أن معظم الرسم الضمني والصريح الذي يحدّد التخصص يتخذ شكل مقارنة نفسه بجميع أجزاء نظرية العلاقات الدولية الحديثة، وهو نوع من عدم الرضى عن الشكل 15-1 بأسره (الحوار الرابع). وهؤلاء غير الراضين إما أنهم يُشدِّدون على قيمة المقاربات الكلاسيكية الأكثر ديمومة كالواقعية الكلاسيكية أو الليبرالية الكلاسيكية أو النظرية السياسية أو النظرية الماركسية؛ وإما أنهم يرون حركة موقتة تتجاوز هذه التشكيلة وتذهب إلى داخل النظرية بعد الدولية (post-international theory) كما هو الحال بالنسبة إلى النظرية بعد الاستعمارية، ونظرية العولمة، والنظرية الخضراء. فهل سيَتوَجِد الحوار الخامس في هذا النمط الناشئ؟

هنالك مُرشَّح أخير ممكن للنمط المستقبلي وهو الصراع على دور النظرية وخصائصها. وعلى الرغم من أن سلسلة الحركات والحركات المضادة، المبيّنة آنفًا، قد أثارها كن والتز (Ken Waltz) في كتابه الريادي الصادر في عام 1979، مُطالِبًا بدورٍ أقوى بكثير للنظرية باعتبارها متميزة عن علاقات الارتباط (correlation) وعن «القوانين»[71]، فقد تراجع الاتجاه السائد إلى نظرة أكثر إمبيريقية، وشِبه استقرائية للنظرية[72]. وعندما يحدث في الوقت نفسه أن يضعف حوار النظرية، كما هو مُبيَّن في هذا الفصل، فإن عددًا أقل من الباحثين الجدد يدخلون الحقل بصفتهم «مُنظّرين»، وأصبحت «الحالة الاعتيادية» الجديدة عملًا ذا عدد كبير من المشاهدات (large-N). أما إطلاق مجلّة جديدة في عام 2009، مُعرّفة بكونها «النظرية الدولية» ومسمّاة بذلك الاسم - عبر التصنيفات المختلفة السابقة - فقد يُشير إلى موضوع مُوَحَّد أو واجهة مُوَحَّدة، وهو تبنّي الأعمال النظرية

(71) Ole Waever, «Waltz's Theory of Theory,» *International Relations*, vol. 23, no. 2 (2009).

(72) للمزيد، انظر ما دعا إليه كِنغ وآخرون في: Gary King, Robert O. Keohane and Sidney Verba, *Designing Social Inquiry: Scientific Inference in Qualitative Research* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1994).

مقابل التعلُّم المبني على الاستقراء (induction)، والمُتميِّز بأسلوب الارتباط بين المتغيّرات (correlation-style).

الاستنتاج:
ما الذي نفعله؟ وكيف هو أداؤنا؟

لقد أجريتُ، بناءً على الفصول السابقة، جردًا لمكان وجود تخصص العلاقات الدولية، وما هو عليه، والكيفية التي هو عليها اليوم. وبقيامي بذلك أستخدم بعض النظريات من علم اجتماع العلوم (sociology of science) كي أحصل على المسافة البعيدة اللازمة، وحتى لا أكتب مقالة أخرى في الدفاع عن نظرية علاقاتٍ دوليةٍ معيّنةٍ، أو مقالة تقع ضمن نظرية ما في العلاقات الدولية. وتتم تَقدِمة هذا الكتاب من خلال جدال حول ضرورة النظرية من أجل فهم المسائل السياسية ذات الصلة. والمثير للاهتمام هو أن هذا الزعم قريب من أن يكون إجماعًا داخل التخصص. فهو يتفق على كلتا النقطتين التاليتين:

• لا ينبغي لنا أن نتعاطى مع تخصص العلاقات الدولية بوصفه هدفًا في حد ذاته. فيجب على تخصص العلاقات الدولية أن يكون ذا صلة وثيقة بالحياة بمعنى ما، ليس بالضرورة بكونها «مستشار الأمير» بالمعنى الكلاسيكي الجوهري للمعرفة الإمبيريقية المفيدة التي يستند إليها صُنّاع السياسات؛ فقد تكون أيضًا المقاربة السياسية بعد البنيوية لمناقشة الممارسات الأكاديمية. وقد قام ستيفن والت[73] (Steven Walt)، بصفته واقعيًا جديدًا، بمهاجمة نظرية الاختيار العقلاني في الدراسات الأمنية، وذلك أساسًا لأنها ليست مفيدة.

• يجب علينا ألا نتخلّى عن النظرية لأجل الوثاقة المباشرة، لأن تخصص العلاقات الدولية من دون النظرية (أو المنهجية) ليس مفيدًا فعلًا على المدى البعيد. وهنالك نقاشات حادّة بين المقاربات التي تركز على المشكلات وتلك التي تركز على المنهجية، لكن هذا لا علاقة له بكونها ذات طابع نظري أم لا؛

(73) Walt, «Rigor or Rigor Mortis?: Rational Choice and Security Studies».

لكنه، وبدرجة أكبر، مسألة تسلسلات مختلفة للنظرية، وللمنهجية، وللقضية وفقًا لنظريات شارحة متعددة. ونرى في بعض الأحيان مطالبات تدعو التخصص إلى أن يكون أقل نخبوية، وأن يكون مفيدًا بطريقة أكثر مباشرة(74)، لكن في أغلب الأحيان يرفض التخصصُ هذه المقايضة(75). ويتم تسهيل تجنّبها من خلال تقسيم العمل حيث إنّ مراكز الأبحاث الفكرية، مثل معهد المشروع الأميركي (American Enterprise Institute) في واشنطن، أو المعهد الملكي للعلاقات الدولية (the Royal Institute of International Affairs) في لندن، تُركز حصريًا على السياسات المباشرة [بينما تركز الجامعات على الدراسات النظرية].

إن المثل الأعلى في التخصص هو وثاقة الصلة بالمجتمع من خلال النظرية. وهذا يَستبعِد الطريق الذي اتبعه كثير من التخصصات (الطبيعية، والإنسانية، والاجتماعية) في التعامل مع التخصص بوصفه غاية في حدّ ذاتها. وغالبًا ما بدأت التخصصات بكونها مرتبطة بدور عمليّ معيّن، لكنها تطوّرت تدريجًا كونها جوابًا عن تساؤلاتها الخاصة بها؛ مثل الدراسات الأدبية أو فيزياء الجسيمات(76). لكن لا ينطبق هذا الأمر على تخصص العلاقات الدولية، إذ ثمة شعور عام بأن الموضوع الرئيس أهم من أن ينطبق عليه ذلك؛ أي إن ما يبرر تخصص العلاقات الدولية في النهاية هو شدة خطورة قضاياه.

---

(74) Joseph Lepgold and Miroslav Nincic, *Beyond the Ivory Tower: International Relations Theory and the Issue of Policy Relevance* (New York: Columbia University Press, 2001); Bruce W. Jentleson, «The Need for Praxis: Bringing Policy Relevance Back In,» *International Security*, vol. 26, no. 4 (2002), and Christian Büger and Frank Gadinger, «Grobe Graben, Brücken, Elfenbeintürme und Kloster? Die Wissensgemeinschaft Internationale Beziehungen und die Politik-Einekulturtheoretische Neubeschreibung,» in: Gunther Hellmann, ed., *Forschung und Beratung in der Wissensgesellschaft* (Baden- Baden: Nomos, 2006).

(75) Peterson, Tierney and Maliniak, *Teaching and Research Practices, Views on the Discipline, and Policy Attitudes of International Relations Faculty at the US College and Universities*; Daniel Maliniak [et al.], «The View from the Ivory Tower: Trip Survey of IR Faculty in the U.S. and Canada,» Reves Center and Arts and Sciences (College of William and Mary - Williamsburg, VA) (February 2007); Waever and Buzan, «After the Return to Theory: The Past, Present, and Future of Security Studies,» and Jordan [et al.], «One Discipline or Many?: 2008 TRIP Survey of International Relations Faculty in Ten Countries».

(76) Fuller, *Social Epistemology*, p. 191.

سيشعر كثير من الطلبة قُرّاء هذا الكتاب بالاستياء بسبب كميّة النظريات، لكن سيكون أمرًا مُضلِّلًا أن نبني حوارًا مع النظرية وضدّها. وربما يكون ثمة سؤال أكثر أهمية: هل أداؤنا في النظرية يتحسّن؟ عادة ما تتم مناقشة هذا الأمر من حيث كونه تقدّمًا [حقيقيًا] أو مجرّد «تراكم» [للمعلومات]. «ومن المؤشرات الجيدة على أن الحقل غير تراكمي هو أن يكون لديه حوار حول ما إذا كانت التراكمية ممكنة أم لا»[77]. وعادة، فإن هذا الحوار المتعلق بالتقدّم في تخصص العلاقات الدولية يقع في الفخّ، ذلك لأنه يُقارَن على نحو سلبي بعملية التراكم التي تَحدُث في العلوم الطبيعية. إلا أن ستيفان فوكس (Stephan Fuchs) كان من بين عديدين حاجّوا بأن الاختصاصات المختلفة ذات الهياكل المختلفة تتغير من خلال عمليات مختلفة. فبعض المؤشرات المرتبطة بـ«التقدّم» – وهي «مجال بحثي» تحتدم فيه المنافسة بشراسة على وجه الخصوص – ليست مؤشرًا على التقدّم في حدّ ذاته، لكنها مؤشر على نوع مُحدَّد مرتبط بالعلوم الطبيعية. ولا يُرجّح أن تصبح العلوم الاجتماعية من هذا النوع من «العلوم ذات الإجماع الكبير والاكتشافات السريعة»[78]، وذلك ليس لأنه لن يكون هنالك اكتشافات، أو أنه سيكون هنالك نقص في التجارب العملية الإمبيريقية، أو جدل أيديولوجي زائد، بل لأن العلم الحديث منذ غاليليو (Galileo) قد أصبح منظّمًا حول «ممارسة تكييف التكنولوجيات أو اختراعها لأغراض البحث»[79]. وبما أن المعدّات الجديدة ليست جوهرية للعلوم الاجتماعية، فمن غير المُرجّح أن تتبع نمط التقدّم نفسه.

هذا لا يعني «عدم وجود تطوّر» بالمعنى العام. لكن التخصص لا يخشى من عدم إمكان إصدار أي حُكم، ومن ألا يتم اعتبار أي شيء بكونه أفضل من أي شيء آخر، إلا من خلال المعايير المُضلِّلة الخاصة بالعلوم الطبيعية (ومن خلال

---

(77) Stephan Fuchs, «A Sociological Theory of Scientific Change,» *Social Forces*, vol. 71, no. 4 (1993), p. 947.

(78) Randall Collins, «Why the Social Sciences Won't Become High- consensus, Rapid-discovery Science,» *Sociological Forum*, vol. 9, no. 2 (1994).

(79) المصدر نفسه.

تصنيف كل ما هو خارج العلوم الطبيعية بكونه يقع ضمن النسبوية (relativism) واعتبار أن «كل شيء مُباح»[80]. ونحن في التطبيق العملي، نُقوّم كل الوقت ونُقدّره - كالوقت الذي نقضيه في غرفة الصف، وعلى طاولة الامتحان، وفي تقويم الأبحاث لغاية النشر في المجلات، وفي الاستماع إلى محاضرة - حيث إن جميع الخيارات تهدف إلى تحسين الوضع من منظورنا. وطبيعيًا، فإننا غالبًا ما نُحرز تقدّمًا وفقًا للمعايير السارية في يومنا هذا (وليس بالضرورة أن يكون تقدّمًا يُرى من منظور زميل يقوم بما قام به قبل خمسين أو سبعين عامًا) وإنما هو تقدّمنا نحن.

ولكونه تخصصًا يافعًا، فإن المستويات دائمة النمو التي تتفكّر في المفكّرين السالفين، تُنتج عُمقًا متزايدًا ورقيًا وفكريًا ليس أقلّها ما يتعلّق بالتأمل الفكري الذاتي (self-reflection). وينمو التأمل في الذات من ناحيتين، من ناحية النظرية الشارحة[81]، من خلال اختبارات الذات المبنية على علم اجتماع العلوم، ومن الناحية السياسية[82]. إن تخصص العلاقات الدولية يفهم ذاته بشكل متزايد، وهذا يفيدنا كثيرًا في فهم العالم، لأنه وكما تُظهِر دراسات الحالات في الفصول السابقة[83]، يمكن جميع النظريات أن تخبرنا عن «العالم الواقعي» لـ «العلاقات الدولية». والتحدّي في تخصص متنوع كتخصص العلاقات الدولية، لا يكمن في اكتساب المعرفة، وإنما في كيفية فهم تعدديتها، وهذا لا يكون ممكنًا إلا إذا فهِمنا العالم وفهِمنا العمليات التي من خلالها وصلنا إلى فهم العالم. ومن

---

(80) Friedrich Kratochwil: «History, Action and Identity: Revisiting the «Second» Great Debate and Assessing its Importance for Social Theory,» *European Journal of International Relations*, vol. 12, no. 1 (2006), and «The Monologue of Science,» *International Studies Review*, vol. 5, no. 1 (2003).

(81) Lapid, «Through Dialogue to Engaged Pluralism: The Unfinished Business of the Third Debate,» and Lapid, «Sculpting the Academic Identity: Disciplinary Reflections at the Dawn of a New Millennium».

انظر أيضًا الفصل الأول من هذا الكتاب.

(82) Steve Smith, «Singing Our World into Existence: International Relations Theory and September 11 Presidential Address to the International Studies Association, February 27, 2003, Portland, OR,» *International Studies Quarterly*, vol. 48, no. 3 (2004).

(83) لتمرين مشابه تتحدّث فيه النظريات المختلفة عن حالة واحدة هي قضية كوسوفو. انظر: Jennifer Sterling-Folker, ed., *Making Sense of International Relations Theory* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 2006).

يُظهر الكتاب أن لدى كل النظريات شيئًا مهمًا لتقوله.

خلال معرفتنا للكيفية التي حصلنا من خلالها على المعرفة، فإننا نعرف المزيد عما نعرفه.

أسئلة

---

1. لماذا لا يموت التخصص أو يتغير إذا غيَّر موضوعُه الرئيس شكلَه في العالم الواقعي؟
2. عندما تصبح هنالك موضوعات كثيرة غير متلائمة مع حدود تخصص متميّز، ألا ينبغي لنا أن نرى أنفسنا في الوحدات متداخلة التخصصات التي تُعرِّف بالأشياء التي ندرسها؟ وماذا ستكون إيجابيات ذلك وسلبياته؟
3. ما هي أهم الموارد التي يجب التحكم بها من أجل أن يكون لدينا تأثير ضمن تخصص العلاقات الدولية؟
4. يَذكُر الفصلُ ثلاثة عوامل يؤثّر تغيُّرها في الهيكل الاجتماعي للتخصص. هل يمكنك التفكير في تغيّرات أخرى فعلية أو مُحتملة، إما في المجتمع ككل، وإما في المؤسسة الأكاديمية، قد تغيّر التخصص، وفي أي اتجاه قد تغيّره؟
5. ما هي الإيجابيات والسلبيات الرئيسة لرؤية التخصص من حيث «الحوارات العظمى»؟
6. ما هو السبب الذي جعل رواية الحوارات العظمى مؤثّرة بشدّة في تخصص العلاقات الدولية؟
7. إذا ما سيكون هنالك حوار خامس في تخصص العلاقات الدولية، ما الذي سيبدو عليه هذا الحوار برأيك؟

مزيد من القراءات [باللغة الإنكليزية]

- Carlsnaes, Walter, Thomas Risse and Beth A. Simmons (eds.). *Handbook of International Relations.* London: Sage Publication, 2002.

والتر كارلسناس، وبيث سيمونز (2002)، **دليل العلاقات الدولية.**

نظرة عامة وشاملة للتخصص تحتوي على مقالات تغطي النظريات، ومجالات القضايا، والمفاهيم، والنظرية الشارحة. وينجح الكتاب جيدًا وعلى نحو لافت في تغطية الحوارات الأميركية والأوروبية على حدّ سواء. وعند البحث عن أي حقل معيّن، فعلى الأغلب أن المقالة ستكون كنزًا دفينًا من المراجع والأفكار لمزيد من الأبحاث، لكن غالبًا ما تكون هذه الأفكار متراصة في مقالة موجزة.

■ Friedrichs, Jorg. *European Approaches to International Relations Theory: A House with Many Mansions.* London: Routledge, 2004.

يورغ فريدريش (2004)، **مقاربات أوروبية لنظرية العلاقات الدولية: منزلٌ من قصور عدة.**

يحتوي هذا الكتاب القصير والطموح على تقرير عن تخصص العلاقات الدولية الإيطالي، والفرنسي، والاسكندنافي، كما يحتوي على تأويل لهذه التخصصات من حيث علاقتها بالولايات المتحدة الأميركية بوصفها علاقة بين المركز والمحيط، ويحتوي أيضًا على مناقشة لدروس عن الاستراتيجيات التي يجب تبنّيها من أجل تخصص علاقات دولية أوروبي موحّد بشكل أكبر، هذا إضافة إلى احتوائه على موضوعات أخرى.

■ Jordan, Richard [et al.]. «One Discipline or Many?: 2008 TRIP Survey of International Relations Faculty in Ten Countries.» Reves Center and Arts and Sciences, College of William and Mary (Williamsburg, VA): February 2009.

ريتشارد جوردان، ودانيال مالينياك، وإيمي أوكس، وسوزان بيترسون (2009)، «تخصص واحد أم تخصصات عدّة؟ استطلاع عام 2008 لمشروع التدريس، والبحث، والسياسة الدولية (TRIP) حول أعضاء هيئة تدريس تخصص العلاقات الدولية في عشر دول».

دراسة استطلاعية أجاب فيها 2724 باحثًا في تخصص العلاقات الدولية عن أسئلة تتعلق بنظرياتهم، ومجالات اختصاصهم، والمنهجيات، وتصنيف المجلات ورُتَب الباحثين، وغيرها الكثير، بما في ذلك وجهات النظر حول بعض القضايا المتعلقة بالسياسات. ويغطّي هذا الجزء الثالث من سلسلة من الاستطلاعات عشرَ دول، لكنه متعمق بشكل أكبر في الولايات المتحدة الأميركية وكندا.

■ *Katznelson, Ira and Helen V. Milner (eds). Political Science: State of the Discipline.* New York and London: Norton Books, 2002.

آيرا كاتزنلسون، وهيلين ميلنر (2002)، **علم السياسة: حالة التخصص.**

أحدث كتاب «مُتنفِّذ» برعاية الجمعية الأميركية للعلوم السياسية (American Political Science Association)، يعطي نظرة عامة مكثفة كتلك التي يقدّمها النص السابق (لكن لعلم السياسة بأسره)، إلا أن المثير للاهتمام هو أن الكتاب يحاول أن يتجنّب هيكل الحقل الفرعي (sub-field) ويُعرّف الحقول التي تتقاطع، على سبيل المثال الانقسام بين تخصص العلاقات الدولية والسياسة المقارنة.

■ Puchala, Donald J. (ed.). *Visions of International Relations: Assessing an Academic Field.* Columbia: University of South Carolina Press, 2002.

دونالد بوتشالا (2002)، **رؤى في تخصص العلاقات الدولية: تقويمٌ لحقلٍ أكاديمي.**

ثمانية باحثين بارزين من مقاربات مختلفة تمامًا يُقوِّمون الحقل ويُقدِّمون رؤاهم للتخصص.

■ Sterling-Folker, Jennifer (ed.). *Making Sense of International Relations Theory.* Boulder, CO: Lynne Rienner, 2006.

جنيفر ستيرلنغ فوكر (2006)، **جعل نظرية العلاقات الدولية ذات معنى.**

جميع نظريات العلاقات الدولية الرئيسة تعطي تفسيرًا ممنطقًا لـ «كوسوفو» (أزمة كوسوفو وتدخّل الناتو في عامي 1998 - 1999)، والكتاب هو مناسبة ممتازة للطلبة كي يروا (ويقارنوا) النظريات وهي تعمل. تمرين فريد ومفيد.

■ Tickner, Arlene B. «Seeing IR Differently: Notes from the Third World.» *Millennium: Journal of International Studies:* vol. 32, no. 2, 2003. pp. 295-324.

آرلين تيكنر (2003)، «رؤية تخصص العلاقات الدولية بطريقة مختلفة: ملاحظات من العالم الثالث»، **الألفية: مجلة الدراسات الدولية.**

مقالة نواتية تُعيد تفحص الفئات الرئيسة، بما فيها الحرب والصراع، والدولة، والسيادة والاستقلالية، والوطنية، حيث تُظهر قيمة منظور العالم الثالث.

■ Tickner, Arlene B. and O. Waver (eds.). *International Relations Scholarship around the World.* London: Routledge, 2009. Vol. 1.

آرلين تيكنر، وأوليه وايفر (2009)، **بحوث العلاقات الدولية حول العالم.**

استطلاع لحالة تخصص العلاقات الدولية في جميع أنحاء العالم وتفسير لها، ما يُحدد ما هي التوترات والصعوبات لصوغ رؤى جديدة في تخصص العلاقات الدولية من المحيط.

قم بزيارة مركز المصادر الإلكتروني المرافق لهذا الكتاب للمزيد من المواد الإضافية الشائقة، <http://www.oxfordtextbooks.co.uk/orc/dunne2e/>.

الثبت التعريفي

الإبستيمولوجيا [أصول المعرفة] (epistemology): فرع من فروع الفلسفة يسعى إلى تنظير الطريقة التي نكتسب فيها المعرفة عن العالم. ومن أكثر النظريات المعرفية تأثيرًا في الفلسفة الحديثة هي النظرية الإمبيريقية التي شددت على مركزية المشاهدة في الحصول على المعرفة وتبريرها (انظر «الإمبيريقية»).

الاتجار بالانبعاثات (emissions trading): يطلق عليه أيضًا اصطلاح «السقف والاتجار» (cap-and-trade)، وهي طريقة قائمة على آليات السوق، تُستخدم للتحكم بالتلوث البيئي من خلال إعطاء حوافز لتحقيق خفض في انبعاث المُلوِّثات، حيث تقوم هيئة مركزية بتحديد سقف أو حدّ أعلى لكمية الملوثات التي يُسمح بانبعاثها. ويتم تخصيص السقف أو الحد، أو بيعِه للشركات على شكل تراخيص انبعاثات تُمثل حقًّا في إطلاق حجم معين من الغازات التي تسبب التلوث. ويجب على الشركات أن تحصل على عدد من التراخيص (أو المخصصات، أو الرصيد الكربوني) مساوٍ لكمية الغازات المنبعثة التي تطلقها. ولا يجوز للعدد الكلي للتراخيص أن يتجاوز السقف، ما يحدّ من إجمالي الانبعاثات إلى ذلك الحد. كما يجب على الشركات التي تحتاج إلى زيادة حجم انبعاثاتها أن تشتري تراخيص من الشركات التي تستخدم عددًا قليلاً من التراخيص. ويشار إلى عملية نقل التراخيص هذه بالاتجار.

الأحادية (unilateralism): عندما تقوم دولة بأفعالها وتصل إلى قراراتها المتعلقة بسياساتها الخارجية من دون استشارة جهات فاعلة دولية أخرى أو التعاون معها.

الأحادية السلمية (monadic): في نظرية السلام الديمقراطي، يشير مصطلح الأحادية السلمية إلى الخاصية الفريدة للدول الجمهورية من حيث نفورها من الحروب. وخلافًا للزعم الأضعف لمنظّري السلام الديمقراطي بأن الدول الليبرالية قد صنعت سلامًا منفصلًا، يؤمن مؤيدو الأحادية السلمية بأن الدول الجمهورية ستكون ميالة إلى السلام دائمًا وفي كل مكان.

الأحادية القطبية (unipolarity): عالَم لا يوجد فيه إلا قوة عظمى واحدة. والهيمنة العولمية هي مرادف للأحادية القطبية.

الاحتباس الحراري العالمي (global warming): يُقصد به ارتفاع معدل درجة حرارة الغلاف الجوي للأرض ومحيطاتها منذ أواخر القرن التاسع عشر، وتوقع استمراره. وقد ارتفع متوسط درجة حرارة سطح الأرض بحوالى 0.8 درجة مئوية منذ أوائل القرن العشرين، حيث إن ثلثي هذا الارتفاع قد ظهر منذ عام 1980. وليس من شك في حقيقة الاحترار الحاصل في النظام المناخي، كما أن العلماء متأكدون بنسبة 90 في المئة بأن المسبب الرئيس له هو الزيادة في تراكيز الغازات الملوثة التي تنتج عن النشاط الإنساني كحرق الوقود الأحفوري وإزالة الغابات.

الارتباط الحر (free association): يسمى أيضًا «الارتباط الحرّ للمنتجين»، أو كما وصفه ماركس بأنه مجتمع الأفراد المترابطين بحرية، هو مصطلح تستخدمه الفلسفة الفوضوية [اللاسلطوية] (anarchism) والماركسية، والشيوعية، ويشير إلى العلاقة بين الأفراد، حيث لا وجود للدولة أو الطبقة الاجتماعية أو السلطة في مجتمع ألغى الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وهو يختلف عن مصطلح التداعي الحرّ (free association) في علم النفس والذي يشير إلى أسلوب التحليل النفسي الذي طوّره فرويد.

الاستثنائية (exceptionalism): هو التصوّر بأن دولة، أو مجتمعًا، أو مؤسسة، أو حركة، أو حقبة زمنية ما هي «استثنائية» (أي غير عادية) بطريقة ما، وتاليًا فهي لا تحتاج إلى الانصياع إلى القواعد العادية أو المبادئ العامة. ويعكس

المصطلح معتقدًا تم تشكيله من خلال التجربة، أو الأيديولوجيا، أو الأطر الإدراكية الحسية، أو المنظورات التي عاشتها تلك الجهة، والتي تأثرت بالمعرفة (أو عدمها) المتعلقة بالظروف التاريخية أو الظروف المقارَنة.

الاستقرار الهيمني (hegemonic stability): في أواخر الثمانينيات جادل عدد من المنظرين الواقعيين الجدد والليبراليين الجدد بأنه يمكن توفير النظام الدولي (international order) من خلال قوة مهيمنة منفردة. ومن أجل أن ينجح هذا الأمر، لا بد للمهيمن من أن يُعرّف مصالحه طويلة الأمد بطرائق تتطابق ومصالح الآخرين في المنظومة (system). ومن الأجزاء الرئيسة لهذه المحاجة هو الرابط بين القوة المهيمنة وتكوين أنظمة حكم ومؤسسات للحفاظ على النظام (order).

أطروحة صدام الحضارات (clash of civilizations thesis): هو مصطلح وضعه عالم السياسة الأميركي صموئيل هنتنغتون (Samuel Huntington) الذي حاجّ بأن نهاية الحرب الباردة قد خلقت جوًا مناسبًا لشكل جديد من أشكال الصراع الدولي مبني على الولاءات العرقية والدينية، وقد جادل أن الحضارات هي أعلى مستوى للهوية المشتركة. ركز هنتنغتون تحديدًا على الصراع المحتمل بين الغرب والإسلام، وهو زعم تم الاستشهاد به بشكل واسع من جانب الصحافيين والقادة السياسيين بعد هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر على الولايات المتحدة الأميركية.

الإعتاق الجندري (gender emancipation): الإعتاق هو اصطلاح يصف الجهد الرامي إلى تحرير المرأة من القمع الديني، أو القانوني، أو الاقتصادي، أو الجنسي الذي تتعرض له، وتخليصها من الأدوار الجندرية الضيقة التي ترتبط بها، ومنحها حق التعلم، والحقوق السياسية، والمساواة أمام القانون وغيرها.

الاعتراف (recognition): يشير إلى سلوك الاعتراف بالآخرين باعتبارهم جهات فاعلة، وجهات فاعلة من نوع معين. فالدول، على سبيل المثال، يعترف تبادليًا بعضُها ببعض كدول، وبالتالي فإنها تشكل بعضها بعضًا وتشكل ذواتها وفقًا لذلك. ويمكنها أيضًا أن يعترف بعضها ببعض كنوع آخر من الدول،

كدول ديمقراطية أو أوتوقراطية على سبيل المثال. ويتم التعامل مع الاعتراف بوصفه فئة مُتشكلة اجتماعيًا، ويراها عديد من البنائيين الاجتماعيين ومنظرو المدرسة الإنكليزية مهمّة في بناء هوية الجهات الفاعلة.

الاعتمادية المتبادلة (interdependence): تنطوي الاعتمادية المتبادلة على علاقة من الاعتماد التبادلي تكون فيها الأفعال والمصالح متداخلة. وقد تنتج هذه العلاقة نتائج غير مقصودة، وغير مرغوب فيها، وتبادلية، لكن الجهات الفاعلة المشاركة تحصل أيضًا على فوائد ومنافع مهمّة من خلال تفاعلها.

الأفعال الكلامية (speech acts): فئة لغوية، لا تقوم بوصف المعلومات أو إيصالها وحسب، بل يمكن أيضًا أن تُعد فعلًا [تصرفًا]. فعلى سبيل المثال، الأفعال مثل «إعطاء وعد» أو «توجيه تهديد» تعمل من خلال اللغة، ويمكن تاليًا أن تُعدّ أفعالًا كلامية.

الاقتصاد السياسي الدولي (International Political Economy (IPE)): هو فرع من فروع التحقيق السياسي يدرس التقاطع بين العلاقات الدولية والاقتصاد السياسي. وبدلًا من تفضيل الدول على الأسواق، مثلما فعل تخصص العلاقات الدولية التقليدي، فإن الاقتصاد السياسي الدولي يتفحص الدول والأسواق على حد سواء.

الاقتصاد الكينزي (Keynesian economics): أو النظرية الكينزية، هي مجموعة المدارس الفكرية الاقتصادية الكلية المبنية على أفكار الاقتصادي جون مينارد كينز (John Maynard Keynes) في القرن العشرين.

الأقلمة (regionalization): توجه نحو زيادة وتكثيف التفاعل بين الجهات الفاعلة ضمن إقليم جغرافي ما.

الإمبريالية (imperialism): الإمبريالية كما تراها الماركسية تنطوي على نشر قوة الدولة (التي هي في الأساس قوة قسرية) في خدمة تراكم رأس المال. وكانت النظريات الكلاسيكية في الإمبريالية، والتي تم تطويرها في أوائل القرن العشرين، تميل إلى التشديد على الحتمية الاقتصادية (economic determinism)

بوصفها المحرك للتوسّع الإمبريالي، لكن إعادات الصوغ المعاصرة للمفهوم قد أطّرتها من خلال مصطلحات أكثر جدلية، مشددة على الأدوار الجوهرية للفاعلية، والأيديولوجيا، والسياسة في بناء أنظمة عالمية رأسمالية.

الإمبيريقية (empiricism): نظرية في المعرفة (من الأصول المعرفية) (epistemology) ترى أن المعرفة يجب أن تكون متأصلة في التجربة الإمبيريقية. وتؤكد النظرية الإمبيريقية أن المعرفة تأتي حصرًا وأساسًا من التجربة الحسية. وتشدد على دور التجربة والأدلة، ولا سيما التجربة الحسية، في تشكيل الأفكار، وترجحه على مفهوم الأفكار الموروثة (innate ideas) أو التقاليد. وقد يجادل الإمبيريقيون بأن التقاليد أو العادات تنبع نتيجة لعلاقات ناجمة عن تجارب حسية سابقة. وتشدد الإمبيريقية في فلسفة العلوم على الأدلة، خصوصًا تلك التي يتم اكتشافها في التجارب. وقد كانت المعرفة الإمبيريقية مؤثرة في تنوير الفلسفات الوضعية في العلوم، وينظر إليها عادة لكونها تشكل أساسًا للنظريات الوضعية في نظرية العلاقات الدولية.

الامتثال (compliance): يشتمل الامتثال على الحد الذي يمكن إليه حثّ الدول وتشجيعها على التقيد بالاتفاقات الدولية. ويعتقد الليبراليون الجدد على وجه التحديد بأن «مشكلة الامتثال» هي إحدى المعضلات المركزية لتخصص العلاقات الدولية، ويرون أن المؤسسات تؤدي دورًا رئيسًا في مراقبة الامتثال وفرضه.

الأمن البيئي (ecological security): توجد تصورات مفاهيمية متعددة للأمن البيئي، تراوح بين تلك المحافظة إلى تلك الراديكالية المتطرفة. ويؤكد المحافظون أن المشكلات البيئية هي مصدر جديد لانعدام الأمن والصراع بين الدول، ما يتطلب تطوير استراتيجيات أمنية بيئية قومية. أما الراديكاليون فيسعون إلى توسيع النهج التقليدي المتمركز حول الدولة الذي يقارب المسائل الأمنية، حيث يناقشون بأن المشكلات البيئية تتعارض مع فكرة الدفاع الإقليمي ذاتها، وتتطلب تعاونًا بين الدول بشأن المشكلات البيئية المشتركة.

الأنوقراطية (anocracy): أحد أشكال أنظمة الحكم الذي لا تناط فيه السلطة

إلى المؤسسات العامة (كما في الديمقراطية)، بل تكون معممة بين جماعات النخبة الذين يتنافسون باستمرار في ما بينهم على السلطة. ومن الأمثلة على الأنوقراطيات في أفريقيا أرباب الحروب في الصومال والحكومات المشتركة في كينيا وزمبابوي. وتوضع الأنوقراطيات في الوسط ما بين الأوتوقراطيات والديمقراطيات.

الأنطولوجيا (ontology): فرع من فروع الفلسفة يدرس طبيعة الكينونة والوجود. وفي تخصص العلاقات الدولية، يقوم جميع المنظّرين بتكوين افتراضات حول نوع الأشياء التي يرون أنها موجودة في السياسة الدولية ويرون أنها تُشكّل السياسة الدولية. وبينما يميل عديد من الواقعيين إلى المجادلة بأن الدول هي الوحدات الأنطولوجية الرئيسة في السياسة الدولية (انظر «النظريات المتمحورة حول الدولة»)، فإن البنائيين، والنسويين، والماركسيين على سبيل المثال، يشددون على «الأنطولوجيات الاجتماعية» حيث يكون التشديد على تفحّص التفاعل الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية بين الدول أو الجهات الفاعلة الأخرى (كالجندر أو الطبقات).

براديم/ النموذج المعياري (paradigm): مصطلح يرتبط بالعمل الذي قدّمه توماس كون (Thomas Kuhn) في عام 1962[1] مشيّرًا إلى المدارس النظرية، أو إلى مجموعات من المبادئ تتعلق بطبيعة العلم، وتُقبَل بوصفها أمثلة نموذجية في أي حقبة تاريخية مفترضة.

البصمة البيئية (ecological footprints): قياس لطلب البشر على الأنظمة البيئية للأرض. وهو مقياس موحّد يقيس استهلاك البشر للموارد الطبيعية مقارنة بالقدرة البيئية للأرض على إعادة توليد هذه الموارد، ويمثل تأثير النشاط البشري الذي يُقاس من حيث مساحة الأراضي البرية والمياه اللازمة للتزويد بالمصادر وإنتاج المنتجات التي يستهلكها السكان وللتخلص من الفضلات

---

(1) Thomas Kuhn, *The Structure of Scientific Revolutions* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1962).

المصاحبة. ويمكن من خلال استخدام هذا التقويم تقدير مقدار ما هو متطلب من الأرض لإعالة البشرية (أو كم كوكب أرض نحتاج لإعالة البشرية) إذا اتبع الجميع نمط حياة معينًا. على المستوى الفردي، فإن لكل منّا بصمة بيئية. تتجمع البصمات البيئية لجميع أفراد البشر عبر المناطق الجغرافية، وتضع عملية حساب البصمة البيئية في الحسبان كل شيء نقوم به تقريبًا، من الطعام الذي نأكله، إلى البيت الذي نعيش فيه، إلى السيارة التي نقود، والعادات الاستهلاكية الأخرى التي نمارسها كل يوم.

البناء الاجتماعي (social construction): عملية إحضار الأشياء أو الأشخاص أو الموضوعات إلى الوجود من خلال عملية تفاعل اجتماعي ونشر للمعاني الاجتماعية. لا توجد البُنى الاجتماعية في الطبيعة لكنها جاءت إلى الوجود من خلال أفعال من صنع الإنسان (انظر أيضًا «الحقائق الاجتماعية»).

البنائية (constructivism): البنائية في تخصص العلاقات الدولية هي الزعم بأن جوانب كبيرة من العلاقات الدولية تعتمد على الظروف التاريخية والاجتماعية، وبأنها ليست نتائج حتمية للطبيعة البشرية أو لأي خصائص جوهرية في السياسة العالمية.

التأملية (reflectivism): مصطلح استخدمه أساسًا روبرت كيوهاين للإشارة إلى المنظرين الذين يرفضون منهجيات الاختيار العقلاني والمقاربة الوضعية في توليد المعرفة، وهو ما يرتبط بـ«المنظرين العقلانيين» في دراسة السياسة العالمية. ويتم عادة تأويل التأملية باعتبارها تشتمل على مدارس «ما بعد وضعية» شتّى كالنسوية، والنظرية النقدية، وخصوصًا ما بعد البنيوية.

التأويلية الترجمية [الهرمنوطيقا] (hermeneutics): المصطلح بمعناه الواسع هو فن التأويل (interpretation). والهرمنوطيقا التقليدية هي دراسة تأويل النصوص المكتوبة، ولا سيما النصوص في مجالات الأدب، والدين، والقانون. ومن أشكال الهرمنوطيقا التقليدية الهرمنوطيقا الإنجيلية التي تُعنى بدراسة تأويلات النصوص الإنجيلية. أما في الدراسات الدينية والفلسفة الاجتماعية، فالهرمنوطيقا هي دراسة نظرية التأويل وتطبيقاتها. وتشتمل الهرمنوطيقا

الحديثة على كل شيء في العملية التأويلية بما فيها أشكال التواصل الشفهي وغير الشفهي إضافة إلى جوانب مسبقة تؤثر في الاتصال، كالافتراضات المسبقة، والمفاهيم المسبقة، ومعنى اللغة وفلسفتها، ومعاني الكلمات. أما الأصل الشائع لكلمة hermeneutics فهو مشتقّ من الكلمة الإغريقية hermeneuō (ἑρμηνεύω) التي تعني «يُترجم» (translate) أو «يُؤوِّل» (interpret)، لكن أصلها غير مؤكد. وقد تم تقديمها إلى الفلسفة من خلال العمل الذي قدمه أرسطو وحمل العنوان ذاته Peri Hermeneias (On Interpretation) أي «عن التأويل».

تحالفات الالتحاق بالركب (bandwagoning): عندما تنضم دولة أضعف إلى تحالف أقوى أو إلى تحالف مسيطر في سياق توازن القوى في المنظومة الدولية.

التحديث البيئي (ecological modernization): يشير إلى استراتيجية في الابتكار المتواصل في أنظمة التنمية التكنولوجية البيئية وأنظمة الإدارة البيئية، والتي تشجعها أو تفرضها الحكومات، وتتبعها الشركات، من أجل زيادة كفاءة استخدام الطاقة والموارد وتقليل إنتاج الفضلات والتلوث. ويتم الدفاع عن هذه الاستراتيجية لكونها تفيد الأعمال التجارية والبيئة معًا.

التخصص (discipline): معرفة أو حِكمة ترتبط بحقل أكاديمي، سواء أكان دراسيًا أم مهنيًا. ويشتمل التخصص على أشكال من المعرفة، والخبرات، والمهارات، والأشخاص، والمشروعات، والمجتمعات، والمشكلات، والتحديات، والدراسات، والتحقيق، والمقاربات، ومجالات البحث، والتي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمجالات دراسة أكاديمية أو بمجالات ممارسة مهنية. فترتبط ظاهرة الجاذبية مثلًا ارتباطًا وثيقًا بتخصص الفيزياء الأكاديمي، لذلك تُعد الجاذبية جزءًا من المعرفة التخصصية للفيزياء.

التشكيل الثلاثي (triadization): توجّه نحو زيادة التفاعلات بين الجهات الفاعلة وتكثيفها في ثلاثية، حيث إن الثلاثية تتكون من الاقتصادات الإقليمية لشمال أميركا، وجنوب شرق آسيا، وأوروبا.

التعددية القطبية (multipolarity): هو عالم يوجد فيه ثلاث قوى عظمى أو أكثر.

التفسير والفهم (explaining and understanding): هو تمييز أدخله هوليس وسميث[2] إلى تخصص العلاقات الدولية. وتسعى النظريات «التفسيرية» إلى محاكاة العلوم الطبيعية وتفسير المسببات العامة، بينما تهدف المقاربات «الفهمية» إلى تعليل أفعال الوكلاء «من الداخل» من خلال تأويل المعاني والمعتقدات التي تخص الجهات الفاعلة وأسباب قيامها بفعل ما.

تمرير المسؤولية (buck-passing): عندما تحاول الدول المُهدَّدة أن تلقي على عاتق دولة أخرى مسؤولية كبح دولة معادية بينما تبقى هي جانبًا.

التمييز بين المنظومة والمجتمع (system/society distinction): خط فاصل مهم، ولا سيما في النظرية السياسية الدولية ونظرية المدرسة الإنكليزية. وهو عند النظرية السياسية الدولية يقوم فحسب برسم التفاعل بينهما، بينما يقوم عند المدرسة الإنكليزية بتحديد حضور العلاقات الاجتماعية في ما بين الدول ذات السيادة. انظر المعاني الخاصة بكل من «المنظومة الدولية» (international system)، و«المجتمع الدولي» (international society).

التناص (intertextuality): يرتبط مفهوم التناص السيميائي [المتعلق بالمعاني] بمنظّري ما بعد البنيويّة. ويشير التناص إلى مختلف الصِّلات في الشكل والمحتوى التي تربط النص بنصوص أخرى، حيث إن كل نصّ يكون متصلًا بنصوص أخرى. وتستمدّ النصوص وجودها من نصوص أخرى، أكثر ممّا تستمدّه من مؤلّفيها. وتؤمّن النصوص سياقات، كالصنف مثلًا، يمكن أن تُوَلَّد وتُفسَّر فيها نصوص أخرى.

التناضلية (agonism): نظرية سياسية تشدد على الجوانب التي يُحتمل أن تكون إيجابية لأشكال معينة من الصراعات السياسية (وليس كل أشكال الصراعات السياسية). وهي تقبل وجود مكان دائم لمثل هذه الصراعات، لكنها تسعى إلى إظهار احتمال هذا الأمر وتوجيهه بإيجابية. ولهذا السبب فإن التناضليين

(2) Martin Hollis and Steve Smith. *Explaining and Understanding International Relations.* (Oxford: Clarendon Press, 1990).

معنيون على وجه الخصوص بالحوارات المتعلقة بالديمقراطية. ويُشار إلى هذا الفكر أيضًا باصطلاح التناضلية التعددية (agonistic pluralism). [تجدر الإشارة هنا إلى أن التناضلية (agonism) تختلف عن اللاأدرية (agnosticism)].

التنصُّل (defection): في الفكر الواقعي الجديد والفكر الليبرالي الجديد تنتج مشكلة التنصّل عن المنظومة الدولية الفوضوية (anarchic international system). وتخشى الدول من ألا يفي حلفاؤها بوعودهم بسبب انعدام وجود عقوبات على خرق مثل هذه الالتزامات. وقد تخشى الدول أيضًا من أن يقوم الآخرون بـ «الركوب المجاني» (free ride)؛ أي أن يحصلوا على ميزة الاتفاق التعاونية من دون أن يتحمّلوا أي من التكاليف. وقد شارك الواقعيون الجدد والليبراليون الجدد في حوار فاعل حول ما إذا كان في استطاعة المؤسسات أن تخفف من الدوافع التي تدعو إلى التنصُّل.

التنمية المستدامة (sustainable development): وفقًا لتقرير برونتلاند (Brundtland Report) الذي نشرته اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية (World Commission on Environment and Development) في عام 1987، تُعدّ التنمية المستدامة تنمية تلبّي احتياجات الجيل الحالي من دون المخاطرة باحتياجات الجيل المقبل. إلا أن المصطلح لا يزال موضِع جدل بناءً على أسس أخلاقية، وسياسية، واقتصادية. ويمكن أن يُعزى معظم هذا الخلاف جوهريًا إلى افتراضات مختلفة بشأن ما ينبغي استدامته، ولمن تجب الاستدامة، والوسائل التي تتم الاستدامة من خلالها.

التنويرية (Enlightenment): أو الحركة التنويرية، هي حركة فكرية ظهرت في أوروبا في القرن الثامن عشر. شككت في المعتقدات الموروثة، وخصوصًا المعتقدات الدينية، وشددت على التفكير العقلاني وعلى الطريقة العلمية جاعلةً أول مرتكزاتها الإيمانَ بأن الجنس البشري يستطيع، من طريق العقل، الاهتداء إلى المعرفة والفوز بالسعادة في آن.

التوازن (balancing): ذلك حينما تقبل دولة مُهدَّدة عبء ردع خصم ما وتخصص موارد كبيرة لتحقيق ذلك الهدف. يمكن الدولة المُهدَّدة أن تُحرّك مواردها الخاصة بها أو أن تنضم إلى دول أخرى مُهدَّدة لتشكيل تحالف موازِن.

توازن القوى (balance of power): هو فكرة سائدة ضمن الفكر الواقعي وفكر المدرسة الإنكليزية. كان توازن القوى بالنسبة إلى معظم الواقعيين الكلاسيكيين شيئًا مبتدعًا (أي إنه كان على الجهات الفاعلة أن تتعاون للحفاظ على التوازن)، أما بالنسبة إلى الواقعيين الجدد، فإن توازن القوى أقرب إلى أن يكون توازنًا طبيعيًا. فالواقعيون الجدد يرون أن الدول في داخل المنظومة الدولية (international system) ستتوازن تلقائيًا ضد قوة أي دولة مسيطِرة. أما توازن القوى في فكر المدرسة الإنكليزية فهو «مؤسسة» لا تتطلب تعاونًا وحسب، وإنما تستلزم أيضًا إيمانًا مشتركًا بأن توازن القوى حاسمٌ إذا أُريد للنظام الدولي (international order) أن يتحقق.

توازن الهجوم والدفاع (offence-defence balance): يشير إلى مدى سهولة أو صعوبة غزو منطقة ما أو إلحاق الهزيمة بمُدافع في المعركة. فإذا كان التوازن لمصلحة المُدافع، يكون الغزو صعبًا وبالتالي ليس من المرجح أن تكون هناك حرب. ويحدث العكس إذا كان التوازن لمصلحة الهجوم.

الفاعلية (agency): تعني القدرة على القيام بفعل ذي هدف، أو ممارسة السلطة. وتتم عادة مقارنة دور «الوكلاء» (agents) في الحياة الاجتماعية بدور «الهياكل»، مثل المؤسسات أو المعايير. أما حوار الفاعلية والهيكل (agency-structure debate) فيشير إلى الحوار حول الأولوية التي تُمنح إلى الوكلاء (الأفراد أو الدول) وذلك على خلاف الهياكل في تشكيل الحياة الاجتماعية.

الثنائية (dyadic): في نظرية السلام الديمقراطي يُستخدم مصطلح الثنائية للدلالة على الطابع الخاص للعلاقة بين زوج من الجهات الفاعلة التي هي غالبًا من الدول. والافتراض هنا هو أنه إن اشتركت هاتان الجهتان الفاعلتان في القيم الديمقراطية وفي المؤسسات فإنهما لن تميلا إلى التفكير في استخدام القوة أداة لحل أي تضارب مصالح بينهما.

الثنائية القطبية (bipolarity): نظام لا يكون فيه سوى قوتين عظميين.

الجغرافيا السياسية (geopolitics): دراسة تأثيرات الجغرافيا (البشرية، الطبيعية) في

السياسة الدولية والعلاقات الدولية. الجغرافيا السياسية هي منهجية في تحليل السياسة الخارجية تسعى إلى فهم السلوك السياسي الدولي، وتفسيره، والتنبؤ به، من حيث المتغيرات الجغرافية. أما المتغيرات الجغرافية فهي الموقع الطبيعي [المكاني]، والحجم، والمناخ، والتضاريس، والتوزيع السكاني، والموارد الطبيعية، والتطورات التكنولوجية للدولة التي يتم تقويمها. وقد انطبق الاصطلاح في الأساس على تأثير الجغرافيا في السياسة، لكن استخدامه قد تطور عبر القرن الماضي ليشتمل على دلالات واسعة.

الجماعتية (communitarianism): منظور أخلاقي يرى أنه يجب تعريف الالتزامات والانتماءات نسبة إلى مجتمعات سياسة متميزة ومنفصلة، بدلًا من تعريفها نسبة إلى فئة البشر باعتبارها فئة عالمية [كوزموبوليتانية] (كما هو الحال بالنسبة إلى الأيديولوجية الكوزموبوليتانية). ويتم عادة، ضمن النظرية المعيارية في العلاقات الدولية، وضع الجماعتية في تعارض مع «الكوزموبوليتانية». وقد تبنّى واقعيون عديدون موقفًا مجتمعيًا (غالبًا ما كان ضمنيًا)، مدافعين عن الصدارة الأخلاقية للدولة بوصفها المحدِّد للقواعد الأخلاقية والسياسية الصحيحة.

الجندر (gender): مجموعة من الخصائص المشكّلة اجتماعيًا والتي تصف كيف ينبغي أن يكون الرجال والنساء. أما النسويون الذين كانوا روادًا في دراسة الجندر [النوع الاجتماعي] فيقارنون الفروق التي ينسبها المجتمع إلى الجندر (الاشتقاقات الجنوسية) بالفروق «المعطاة» بيولوجيًا (الفروق الجنسية). وبينما قد لا يُجسّد أفراد الرجال والنساء جميع الصفات المنسوبة إليهم اجتماعيًا، إلا أن التوقعات المتعلقة بالأدوار الجندرية تسهم في تمكين الرجال وعدم تمكين النساء.

الحتمية الاقتصادية (economic determinism): فكرة قوامها أن العمليات الجوهرية للاقتصاد (بمفهومه الضيق) هي المحددات الأولية للحياة الاجتماعية والسياسية. وقد كانت الحتمية الاقتصادية توجهًا سائدًا بين الماركسيين في وقت متأخر من القرن العشرين. وقد ذهبت الماركسية الغربية والنظرية

النقدية ضد هذا التوجه، بالإصرار على أنه لا يمكن فهم العمليات الجدلية من دون وكلاء فاعلين من البشر، وعلى أن الظروف الأيديولوجية والسياسية للفاعلية البشرية الاجتماعية جوهرية للوصول إلى فهم لحدود وإمكانات نظم اجتماعية معينة.

حرب الهيمنة (hegemonic war): حرب بين قوتين مسيطرتين أو «رائدتين» (مهيمنتين) ضمن المنظومة الدولية. ويجادل كثير من الواقعيين بأن السجل التاريخي يقترح أن صعود القوى المهيمنة وانهيارها لا يتمّان بطريقة سلمية.

الحروب المركزية (central wars): الصراعات التي تتضمن جميع القوى العظمى في العالم أو معظمها. وقد كانت الحروب الفرنسية الثورية والنابليونية (1792 – 1815)، والحرب العالمية الأولى (1914 – 1918)، والحرب العالمية الثانية (1939 – 1945) جميعها حروبًا مركزية.

الحقائق الاجتماعية (social facts): خلافًا للحقائق البدائية (brute facts)، فإن الحقائق الاجتماعية تتطلب مؤسسات اجتماعية أو معايير اجتماعية من أجل وجودها. وتتوجد الحقائق الاجتماعية، كالنقود أو الدول، بفضل بنائها الاجتماعي من جانب الجهات الفاعلة.

الحوار متداخل النماذج المعيارية (interparadigm debate): يشير مصطلح الحوار متداخل النماذج في نظرية العلاقات الدولية إلى الحوار الأكاديمي بين مؤيدي المقاربات الواقعية، والليبرالية، والماركسية في نظرية العلاقات الدولية. وقد كان هذا الحوار الأكاديمي مدار نقاش في سبعينيات القرن العشرين وثمانينياته.

الحوارات العظمى (great debates): سرد تخصصي يصف التطور التاريخي لدراسة تخصص العلاقات الدولية. ويقال إن الحوار الأول تمّ بين المثاليين (idealists) والواقعيين (realists)، والحوار الثاني بين التقليديين (traditionalists) والمحدّثين (modernizers). أما الحوار متداخل النماذج المعيارية (inter-paradigm debate) في السبعينيات والثمانينيات فقد وضع وجهات النظر الواقعية، والليبرالية،

والماركسية في تعارض بعضها مع بعض. أخيرًا فإن الحوار بين مواقف النظرية الشارحة (meta-theoretical)، والتي وُصفت بطرائق متباينة بأنها تنافس بين التفسير والفهم، وبين الوضعية وما بعد الوضعية، وبين العقلانية والتأملية، قد اشترك به منظرون من الثمانينيات وما تلاها. وقد أشار بعضهم إلى ذلك الحوار باسم «الحوار الثالث»[3]، فيما أشار إليه باسم «الحوار الرابع» أولئك الذين ينظرون إليه بأنه حوار أبعد من الحوار متداخل النماذج المعيارية[4].

الحوكمة المركبة (complex governance): نظرية في النظام العولمي (global order) تركز على الدور الذي تؤديه الهيئات العولمية الجديدة التي تشرف على تنظيم قطاعات متخصصة، والتي تقوم تلقائيًا بتزويد الحوكمة التي كانت في وقت ما مسؤولية الدول ذات السيادة.

الخطاب (discourse): اللغة والتمثيلات التي نصف من خلالها العالم ونفهمه، والتي يتم من خلالها إنتاج المعاني، والهويات، والعلاقات الاجتماعية. ووفقًا للمنظّرين الاجتماعيين الذين يؤمنون بأن الواقع الاجتماعي يتشكل من خلال الخطاب وضمن الخطاب، فإن المزاعم المتعلقة بالواقع ما قبل الخطابي ليست مبرَّرة. وبالاستعارة من الفيلسوف الفرنسي ميشال فوكو، فإن منظّري الخطاب يعترفون بأن القوة فاعلة في تعريف مصطلحات الحوار (انظر أيضًا مصطلح «المعرفة والقوة»). والخطاب هو مصطلح يرتبط بشكل وثيق بالنظرية ما بعد البنيوية (poststructuralism) وكذلك بالنظرية ما بعد الاستعمارية (postcolonialism).

الدول التعديلية (revisionist states): دول تبحث عن فرص لاستخدام القوة العسكرية من أجل تغيير ميزان القوى.

دول الوضع الراهن (status quo states): الدول الراضية بتوازن القوى إلى حد

---

(3) Y. Lapid, «The Third Debate: On the Prospects of International Theory in a 'Post-positivist' Era,» *International Studies Quarterly* (1989), vol. 33, no. 4, pp. 235-254.

(4) Ole Waever, «The Rise and Fall of the Interparadigm Debate,» in: Steve Smith, Ken Booth and Marysia Zalewski, eds., *International Theory: Positivism and Beyond* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1996).

أنه ليس لديها أي مصلحة في استخدام القوة العسكرية لتحويل الميزان إلى جهتها. ويُشار في بعض الأحيان إلى قوى الوضع الراهن باصطلاح طالبي الأمن (security seekers).

دولة الرفاه (welfare state): الدولة التي تكون أولويتها المحلية الرئيسة تعزيز رفاه مواطنيها من خلال تزويدهم بالخدمات الاجتماعية والطبية.

دولة المنافسة (competition state): استخدم تشيرني (Cerny) هذا المصطلح، إضافة إلى آخرين، للإشارة إلى تلك الدول التي تضع جميع الضرورات السياساتية الأخرى في مرتبة أدنى من ضرورة تعزيز تنافسية الاقتصاد القومي في بيئة عولمية.

الديمقراطية (democracy): طريقة في الحكم يمارس فيها الشعبُ السلطةَ من خلال انتخابه لممثّليه في البرلمان باقتراع حُرّ، يكون سرّيًا في العادة، ويشارك فيه جميع المواطنين البالغين سنّ الرشد. هذه هي الديمقراطية السياسية. أمّا الديمقراطية الاجتماعية فتقوم على مبدأ تكافؤ الفرص أمام المواطنين على قدم المساواة، وتسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية في ما بينهم. والديمقراطية السياسية عريقة في القدَم، وقد مارسها الإغريق في دولهم المدن (city-states)، وخصوصًا في أثينا، لكنهم حرموا النساء والعبيد من التمتّع بالحقوق السياسية التي انطوت عليها. والواقع أن الديمقراطية الحديثة مَدينةٌ في تكوينها – في المقام الأول – للتجربة الدستورية البريطانية (الصراع بين الملك والبرلمان) وللثورتين الأميركية والفرنسية.

الديونطولوجيا/ الأخلاق الواجبة (deontology): مصطلح اشتقه جريمي بنثام من الجذر اليوناني deon الذي يعني «واجب»، ليدل على حقل الأخلاق التي ينبغي أن يخضع لها الانسان في ممارسته لمهنته.

الرأسمالية (capitalism): هي شكل محدَّد تاريخيًا من أشكال الحياة الاجتماعية تكون فيه وسائل الإنتاج الاجتماعية مملوكة للقطاع الخاص، وتكون فيه العمالة سلعة يتم الاتجار بها. ومن خلال اشتمالها على كوكبة من الجوانب السياسية، والاقتصادية، والثقافية، فإن الرأسمالية تنطوي على علاقة قوة طبقية تقوم

فيها الطبقة المالكة بالتحكم بعملية العمل المأجور وتقبض على مُنتَج هذه العملية لأغراض معيّنة. وقد احترم ماركس الإنجازات التاريخية للمجتمع الرأسمالي، ولا سيما تعزيزها للقوى البشرية المنتِجة، لكنه انتقد بسخرية الطرائق التي قامت من خلالها الرأسمالية بتجريد البشر من السلطة والسيطرة عليهم، وحالت تاليًا حالت دون تحقيقهم للحرية التي أصبحت ممكنة بفضل الإنجازات التاريخية للرأسمالية.

الردع (deterrence): إقناع خصم بعدم المبادرة بفعلٍ ما لأن المنافع المنظورة أقل من التكاليف والمخاطر المتوقعة.

الزراعة الجماعية (collectivization): نوع من أنواع الإنتاج الزراعي يتم فيه إدارة الأراضي الخاصة بعدد من المزارعين وكأنها مؤسسة مشتركة. وقد قادت رغبة ستالين في تحديث الزراعة إلى تجميع المزارع، بدمجها ووضعها تحت سيطرة كاملة للدولة. وعلى الرغم من أن هذا قد أدى في النهاية إلى كفاءة في الزراعة وزيادة في الإنتاج، إلا أنه على المدى القصير، أدخله في حرب مع «الكولاك»، وأدى إلى انخفاض كارثي في الإنتاج، ما أدى إلى مجاعة.

سؤال «كيف من الممكن» ('how possible' question): يتم في بعض الأحيان تصنيف المزاعم المعرفية في فئات كونها تجيب عن واحد من ثلاثة أنواع من الأسئلة: «ماذا»، أو «لماذا»، أو «كيف من الممكن». وتختلف أسئلة «كيف من الممكن» عن النوعين الآخرين من حيث إنها لا تطلب معرفة مسببات حدث ما (لماذا) أو تكوين شيء ما (ماذا)، وإنما تسأل عن «ظروف إمكان حدوث» التي يمكن في إطارها لأشياء أو حوادث أو معانٍ معينة أن تتوجد.

السبب (reason): تبرير تقدّمه الجهة الفاعلة لفعل ما. ويجادل كثيرون بأن ثمة فرقًا بين الأسباب (reasons) والمسببات (causes) بحيث إن التحقيق في «أسباب» الفعل يجعل التحقيق الاجتماعي منفصلًا ومختلفًا عن التحليل السببي في العلوم الطبيعية. ذلك لأن الأسباب، بالنسبة إلى أولئك المفكرين التأويليين، لا يمكن أن يقال عنها إنها تتصرف بأسلوب (سببي) «عند حصول (أ)

يحصل (ب)»، لكن يجب فهمها بالنسبة إلى المعاني الاجتماعية المركبة التي تكون الأسباب متضمَّنة فيها.

السلام الديمقراطي (democratic peace): يفسر مؤيّدو السلام الديمقراطي الحربَ والسلام في المنظومة الدولية بحسب المتغيرات على المستوى المحلي. وزعمهم الأساس هو أن أنواع أنظمة الحكم (المعرّفة من خلال الخصائص المؤسسية، كالانتخابات، وهياكل اتخاذ القرار، والثقافة) تشكل الميول السياساتية لصناع القرار القومي وتفاعلاتهم على المستوى الدولي. ويجادل منظّرو السلام الديمقراطي الذين تبعوا إيمانويل كانط، بأن المؤسسات المحلية الديمقراطية تؤدي إلى إنتاج السلام على المستوى الدولي، خصوصًا في ما بين الديمقراطيات.

السلوكية/ السلوكياتية (behaviourism/behaviouralism): مدرسة فكرية تسعى، ومن خلال اعتمادها على النظرية الإمبيريقية في المعرفة وعلى الفلسفة الوضعية في العلم، إلى دراسة السلوك البشري بالإشارة إلى أنماط سلوكية قابلة للمشاهدة والقياس. والاصطلاح الذي يُستخدم بشكل أكثر شيوعًا في تخصص العلاقات الدولية هو السلوكياتية (behaviouralism).

السيادة (sovereignty): خاصية رئيسة أو معيار في التمييز بين المنظومة الدولية والمجتمع الدولي يشير إلى دول تتمتع بخصائص كونها مستقلة، وقائمة بذاتها إقليميًا، ومُحددة مصيرها بنفسها. وهناك كثير من التصورات المفاهيمية لطبيعة السيادة ودورها في الحياة السياسية الدولية. ويميل الواقعيون إلى النظر إلى السيادة بوصفها تعبيرًا عن قوة الدول واستقلاليتها. ويسعى المنظرون ما بعد الوضعيين، كالبنائيين وما بعد البنيويين، إلى توضيح الطبيعة المبنية اجتماعيًا لافتراض الدول ذات السيادة. وقد أشار منظرون عديدون إلى تآكُل سيادة الدول في سياق العولمة.

السياسة الواقعية (Realpolitik): يرتبط المصطلح بالمدرسة الفكرية العقلانية في تخصص العلاقات الدولية. وينبثق مصطلح السياسة الواقعية (Realpolitik)

من السياسة الخارجية لبسمارك (Bismark) ويُستخدم لوصف السياسات التي تُعنى بالسعي المتفرد وراء المصلحة القومية فحسب.

العدالة (justice): تم تعريف العدالة في المجتمع الدولي الأوروبي في القرنين السابع عشر والثامن عشر من خلال معايير السيادة: فما كان عادلًا كان الاعتراف بالدول الأخرى ومنحها الاستقلال واحترام سلامة أراضيها. وعلى الرغم من ذلك، لم تتمكن الدول ذات السيادة لم تتمكن قط من احتواء مطالب العدالة. فالأسئلة المتعلقة بحقوق الأقليات، وحقوق الشعوب غير الأوروبية التي استُعبِدت خلال الحقبة الاستعمارية، وحقوق سجناء الحروب، وبشكل متزايد الدعوة إلى المساواة والديمقراطية، تفترِض كلها مسبقًا وجود مجال من العدالة يتجاوز نطاق مجتمع الدول. ومن خصائص العلاقات الدولية الحديثة، الحساسية المتزايدة لجميع الجهات الفاعلة الدولية تجاه مطالب العدالة عبر الوطنية.

العدالة البيئية (environmental justice): يسعى مؤيدو العدالة البيئية إلى التقليل من المخاطر البيئية وأيضًا إلى منع إخراجها أو نقلها غير المنصفَين، عبر المكان والزمان، إلى أطراف ثالثة بريئة. وقد قارب المنظرون الخضر هذا التحدي من خلال استكشاف أشكال جديدة وأكثر شمولية من أشكال تمثيل الطبقات والمجتمعات ومشاركتها (بما في ذلك الكائنات غير البشرية والأنظمة البيئية غير البشرية) التي تتأثر بالأخطار البيئية، بغض النظر عن جنسيتها، أو طبقتها الاجتماعية، أو موقعها الجغرافي.

العدسة الجندرية (gendered lens): تعني استخدام الجندر كفئة تحليلية ليتم من خلاله فلترة أشكال فهم السياسة العالمية. وقد اشتهرت سينتيا إنلو[5] (Cynthia Enloe) باستخدامها هذا المصطلح.

عدم قابلية المفاضلة [عدم قابلية المقايسة] (incommensurability): هو مصطلح

(5) Cynthia Enloe, *Bananas, Beaches and Bases: Making Feminist Sense of International Politics* (New York: Routledge, 1990).

يرتبط بعمل توماس كون لعام 1962[6] الذي يشير إلى تفرّد المواقف النظرية [بحيث تستحيل مقارنتها وقياسها]. وهو اصطلاح يُستخدم بشكل واسع، وربما على نحو غير مبرر، في الحوار متداخل النماذج المعيارية في تخصص العلاقات الدولية لوصف الطبيعة التناقضية [وجود إحداها يحول دون وجود الأخرى] لوجهات النظر النظرية للمقاربات الواقعية، والتعددية، والعولمية عن العالم.

العقلانية [الرشدانية] (rationality): تحسب الجهة الفاعلة العقلانية التكاليف والمكاسب الناجمة عن سلوك طرائق عمل مختلفة وتختار المسار الذي يعطيها صافي المكاسب الأعلى. كما أن الجهات الفاعلة العقلانية تتصرف بأسلوب استراتيجي، بمعنى أنها تضع في الحسبان ردات الفعل المحتملة من الآخرين على اختياراتها وكيف ستؤثر ردات الأفعال هذه على مكاسبها الخاصة بها. وتُعدّ عقلانية سلوك الدولة افتراضًا مهمًا لدى النظرية الواقعية الجديدة والنظرية الليبرالية الجديدة.

العقوبات الاقتصادية (economic sanctions): حدود أو قيود على الصادرات أو الواردات يتم فرضها على دولة ما أو على جهة فاعلة دولية من جانب دولة أخرى أو مجموعة دول أخرى بهدف الحصول على تنازلات سياسية أو اقتصادية.

العلاقات بين الجنسين (gender relationships): هي التفاعُلات المُنمَّطة اجتماعيًا بين الرجال والنساء.

العلاقات الدولية (International Relations): دراسة العلاقات بين الدول، بما في ذلك أدوار الدول، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات الدولية غير الحكومية، والمؤسسات متعددة الجنسيات. وهو حقل أكاديمي في السياسة العامة يمكن أن يكون وضعيًا أو معياريًا حيث إنه يسعى إلى تحليل السياسة الخارجية لدول معينة إضافة إلى تشكيل هذه السياسة على حد سواء. وعلى

---

(6) Thomas Kuhn, *The Structure of Scientific Revolutions* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1962).

الرغم من أنه يعتبر غالبًا فرعًا من فروع علم السياسة، إلا أن القسم الأكبر من الأوساط الأكاديمية يفضل التعامل معه بوصفه حقلًا دراسيًا متداخل التخصصات. وقد بدأت دراسة جوانب العلاقات الدولية قبل آلاف السنين، منذ زمن ثوسيديدس (Thucydides)، لكنه أصبح تخصصًا منفصلًا ومحددًا في أوائل القرن العشرين.

علم اجتماع العلوم (sociology of science): حقل من حقول التحقيق البحثي يسعى إلى فهم المعرفة العلمية والممارسات العلمية المتعلقة بالبيئة التاريخية، والاجتماعية، والسياسية للممارسة العلمية.

علم الأنساب (genealogy): دراسة العائلات وتتبع نسبها وتاريخها. ويستخدم علماء الأنساب التراث الشفوي، والسجلات التاريخية، والتحليلات الجينية، وسجلات أخرى للحصول على معلومات عن عائلة ما ولإظهار صلات القرابة والأصول العائلية لأفراد العائلة. وتوضع النتائج عادة في رسوم بيانية أو تتم كتابتها كسرديات.

العنف الأسري (domestic violence): السلوك العنيف الذي يُمارسه أحد أفراد الأسرة ضد عضو آخر في الأسرة نفسها. وأخطر أنواع العنف الأسري هو ما يقترفه الذكور عادة ضد الإناث.

العنف البنيوي (structural violence): العنف الذي يُمارَس على الأشخاص عندما لا يتم تحقيق احتياجاتهم الأساسية. ويشتمل هذا على تأثيرات سوء التغذية، والعنف المنزلي، والتبعية الجندرية، وانخفاض مستوى التعليم، وسوء الرعاية الصحية، وما إلى ذلك.

العولمة (globalization): عملية توسيع نطاق العلاقات الاجتماعية عبر الفضاء العالمي. وتنبع هذه التوسيعات من حركات الأشخاص، والأشياء، والأفكار. ولا يمكن تعريف العولمة من حيث التدويل [الدولنة] (internationalization) أو التكامل وذلك كما اقترح بعض المنظرون، مع أن هذه التطورات قد تكون مخرجًا ناتجًا عن العولمة. وتصف العولمة التفاعل عبر الثقافات للقوى الاجتماعية الكلية التي تشتمل على الدِّين، والسياسة، والاقتصاد.

الفاعلون الأخلاقيون (moral agents): هم الوكلاء الذين نفهمهم بكونهم لديهم مسؤوليات أخلاقية. بعبارة أخرى، يمكننا أن نتوقع من الوكلاء الأخلاقيين أن يؤدّوا مهام معينة، ويمكننا على نحو منصف أن نحملهم مسؤولية عدم وفائهم بها. ويتسم الوكلاء الأخلاقيون عادة بقدرتهم على التداول بشأن طرائق عمل ممكنة ونتائجها ويتصرفون وفقًا لذلك التداول. وفيما يكوّن كثير من المقاربات في تخصص العلاقات الدولية افتراضات عن الفاعلية، فإن نظرية العلاقات الدولية المعيارية تركز على مسائل الفاعلية الأخلاقية والمسؤولية الأخلاقية.

فكر الحرب العادلة (just war tradition): مجموعة من الأنظمة الفكرية الغربية التي يرجع تاريخها إلى باحثين أكاديميين أمثال توما الأكويني (Thomas Aquinas) والتي تمت إعادة إحيائها من مفكرين في العصر الحديث أمثال مايكل والزر. وهناك في صلب فكر الحرب العادلة أسئلة حول ما يُعد صحيحًا من الناحية الأخلاقية من حيث ما إذا كان في الإمكان تبرير استخدام القوة (jus ad bellum) (الحكم على عدالة اللجوء إلى الحرب) وكيف يمكن استخدامها (jus in bello) (ما يتعلق بالسلوك العادل في الحرب).

الفلسفة الأساسياتية (foundationalism): مصطلح يُستخدم لوصف النظريات التي تؤمن بأن معرفتنا يمكن أن يكون لها أسس، إما في العقل والعقلانية (النظرية العقلانية) (rationalism)، وإما في المشاهدة الإمبريقية المنهجية (النظرية الإمبريقية) (empiricism)، وإما في الوجود المستقل للواقع (النظرية الواقعية) (realism). ويتم توجيه النقد إلى النظريات الأساسياتية من جانب من يُسمّون بالمنظرين المناهضين للأساسياتية (anti-foundationalists) الذين يرتبطون عادة بالمنظورات ما بعد البنيوية.

الفهم الجدلي [الديالكتيكي] للتاريخ (dialectical understanding of history): فهم للحياة الاجتماعية مركزي بالنسبة إلى الماركسية والنظرية النقدية، يتفحص البشر بوصفهم جزءًا لا يتجزأ من العلاقات الاجتماعية التي هي في عملية متحركة [تتطور]. ويُنظر إلى البشر على أنهم مخلوقات تاريخية، منتِجة للعمليات التاريخية ومنتَجة منها في آن. وتاليًا، تُفهم السياسة (politics) بمعنى موسّع

نسبيًا بوصفها صراعات تؤثر في اتجاه عمليات الإنتاج الذاتي الاجتماعي هذه، بدلًا من كونها صراعات توزيعية ضيقة حول مَن يحصل على ماذا. ومقارنة بالمفهوم الليبرالي في الحرية باعتبارها اختيارًا فرديًا، يقترح المنظور الجدلي أن الحرية (freedom) تنطوي على عملية اجتماعية في تقرير المصير.

الفوردية (Fordism): نسبة إلى هنري فورد (Henry Ford)، وهي المفهوم المتعلق بالنظام الاقتصادي والاجتماعي الحديث المبني على شكل صناعي وقياسي موحد من الإنتاجية الضخمة (mass production). ويُستخدَم المفهوم في نظريات اجتماعية مختلفة ودراسات عديدة في الإدارة تتعلق بالإنتاج وبالظواهر الاجتماعية الاقتصادية ذات الصلة. وهي ترتبط أيضًا بفكرة الاستهلاكية الضخمة (mass consumption) والتغيير في ظروف العمل للعمال مع الوقت.

الفوضى (anarchy): مبدأ في النظام (order). وهي ليست فوضى الفلتان أو الشواش (chaos)، وإنما تعني باليونانية «من دون حاكم»، أي عدم وجود سُلطة مسيطرة تفرض النظام، أو عدم وجود سلطة مركزية أو وسيط محكِّم وحيد يقف فوق الدول. أما عكس الفوضى فهو التسلسل الهرمي.

القاعدة (rule): مصطلح فلسفي يرتبط بالأدبيات البنائية الاجتماعية ويشير إلى معنى أو مجموعة من المعاني التي تنتقل من خلال اللغة في تفاعل اجتماعي، والتي وفقًا لها تصوغ الجهات الفاعلة أفكارها وتشكل أفعالها.

الكوزموبوليتانية (cosmopolitanism): منظور أخلاقي يكون لجميع الأفراد من خلاله مكانة أخلاقية متساوية، ويتم تعريف الالتزامات والولاءات بالرجوع إلى فئة البشرية التي هي فئة كونية. وبينما يتّحد الكوزموبوليتانيون في نهوضهم بالالتزامات المعيارية التي تعبُر الحدود الدولية، فإنهم يختلفون في الرأي حول الترتيب المؤسسي الذي يلائم بشكل أكبر تعزيز القيم الكوزموبوليتانية. وتوضع الكوزموبوليتانية عادة في مقابل «المجتمعية» ضمن النظرية المعيارية في العلاقات الدولية.

اللوياثان (Leviathan): مصطلح اختار توماس هوبز أن يستخدمه للإشارة إلى

الحكومة التي توحّد الإرادة الجماعية للعديد من الأفراد، وتوحدهم تحت سلطة قوة ذات سيادة. ومصطلح اللوياثان مستوحى من وصف إنجيلي لوحش مائي ذي قوة وجبروت هائلين.

المؤسسات الدولية (international institutions): مجموعة من المعايير والقواعد التي تصممها الدول كي تهيكل سلوكها وتقيّده، وكي تسهل التعاون. وقد كانت المؤسسات الدولية تقليديًا محور تركيز تحليل مدرسة الفكر الليبرالي الجديد التي تحدّت تشككية الواقعيين في مدى أهمية المؤسسات الدولية. وقد قامت البنائية أيضًا وبشكل متزايد بتحليل دور المؤسسات في السياسة الدولية.

ما بعد الإمبيريقية (post-empiricism): يشير الاصطلاح إلى الحوارات الموجودة في فلسفة العلم، والتي تتحدّى النظرية الإمبيريقية في المعرفة من خلال التعرّف إلى مدى أهمية التكوين الاجتماعي للمعنى، والبناء اللغوي للحقيقة، وتاريخية المعرفة من أجل فهم العلم.

ما بعد الوضعية (postpositivism): مصطلح جامع يشتمل على عدد من المقاربات التي تنتقد المقاربات الوضعية في توليد المعرفة. ويمكن النظر إلى ما بعد الوضعيين بوصفهم يشتملون على مجموعة غير متجانسة من المنظّرين الناقدين للمقاربة الوضعية في دراسة السياسة العالمية، مثل المنظرين التأويليين/ التعليليين، وما بعد البنيويين، والنسويين، والمنظّرين النقديين، والواقعيين العلميين/ النقديين، وبعض البنائيين لكن ليس كلهم.

متشكلة تبادليًا (mutually constituted): عبارة تستخدم للإشارة إلى العلاقة الجدلية [الديالكتيكية] لمفهومَين أو قوتين يُجددان بعضهما تشاركيًا وفي الوقت نفسه. ففي حوار الفاعلية والهيكل على سبيل المثال، يحاج البعض بأن الوكلاء والهياكل «يشكلان بعضهما بعضًا تبادليًا»[7]، وبالتالي يجب فهمهما بالنسبة إلى بعضهما، وليس بمعزل عن بعضهما.

---

(7) A. Giddens, *The Constitution of Society: Outline of the Theory of Structuration* (Berkeley, CA: University of California Press and Cambridge: Polity Press, 1984).

المتطوِّرون (évolué): فئة متميِّزة من الأشخاص ممن يتحدرون من الشعوب المستعمَرة، والذين مُنحوا مكانة خاصّة تحت الحُكم الاستعماري الفرنسي بسبب تعليمهم، أو أدوارهم، أو مناصبهم.

المجتمع الدولي (international society): مصطلح المجتمع الدولي الذي يرتبط بقوة بالمدرسة الإنكليزية، يصف ترتيبًا مؤسسيًا هدفه تعزيز النظام (order). ويمكن القول إنه ينوجد حينما تكون هناك معايير للعضوية، وعندما تكون لدى أولئك الذين ينتمون إلى المجتمع الدولي قيمٌ مشتركة ويعدّون أنفسهم ملزمين بالقواعد المتفق عليها. وقد تكون القيم المشتركة دنيا (التسامح) أو قصوى (تدخلية بشكل فائق من أجل تعزيز القيم الكونية).

المجتمع الدولي التضامني (solidarist international society): مصطلح يرتبط بالمدرسة الإنكليزية، ويشير إلى الفرض الجماعي للقواعد الدولية. ويمكن اعتبار الأمن الجماعي، على سبيل المثال، هيكلة أمنية تضامنية. وقد قام هيدلي بُل (Hedley Bull)، في الصيغة الأصلية التي وضعها، بربط التضامنية ليس بالفرض الجماعي وحسب، بل بما هو أبعد من ذلك، أي بوصاية حقوق الإنسان. لهذا السبب الرئيس كانت أدبيات تضامنية كثيرة في التسعينيات ليبرالية في توجهها. وعلى الرغم من ذلك، ليس هناك سبب مسبق يدعو إلى التفكير بالتضامنية من خلال الليبرالية. فمن الممكن جدًا للجهات الفاعلة الرئيسة في المجتمع الدولي أن تستخدم المؤسسات متعددة الأطراف كي تنشر القيم المحافظة (كما فعل الكونسرت الأوروبي (Concert of Europe) في أوائل القرن التاسع عشر).

المجتمع الدولي التعددي (pluralist international society): مصطلح يرتبط بالمدرسة الإنكليزية يصف ترتيبًا مؤسسيًا مصمَّمًا للحفاظ على النظام الدولي. وقد استخدم ر. ج. فينسنت[8] «علبة البيض» تشبيهًا مجازيًّا لتفسير التعددية، حيث إن المجتمع الدولي هو العلبة والدول هي البيض. ويمكننا الافتراض أن البيض قَيِّم وأنه أيضًا هشّ إلى حدّ ما. ومهمة العلبة هي أن تفصل البيض

(8) Raymond J. Vincent, *Human Rights in International Relations* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1986).

وتوفر له وسادة داعمة. ويتم الدفاع عن التعددية من جانب أولئك الذين يعطون أهمية للتنوع الثقافي، والذين يشككون بدول معينة ترى نفسها دولًا أخلاقية عليها واجب فرض قيمها على الآخرين.

المجتمع العالمي (world society): قِيَم مشتركة ومصالح مشتركة في ما بين مجتمع الجنس البشري. وبالاعتماد على درجة تلاقي القيم والمصالح، سيكون هناك بُعد مؤسسي للمجتمع العالمي؛ ففي أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين، أصبحت هذه المؤسسات هي بالدرجة الأولى المنظمات الدولية غير الحكومية التي تنكبّ على استمالة الدول وإحراجها لاحترام التزاماتها عبر الوطنية. وتجدر الإشارة إلى أن المجتمع العالمي ليس مجالًا حصريًا للجهات الفاعلة ذات القيم الليبرالية، فمحتوى القيم عبر الوطنية (والأفعال عبر الوطنية) قد يكون غير ليبرالي على الإطلاق.

المدرسة الإنكليزية (English school): المدرسة الإنكليزية في نظرية العلاقات الدولية (ويشار إليها أحيانًا بالواقعية الليبرالية، أو مدرسة المجتمع الدولي، أو المؤسساتية البريطانية) تؤكد وجود «مجتمع من الدول» على المستوى الدولي، على الرغم من حالة الفوضى (عدم وجود حاكم عولمي أو دولة عالمية). وتؤيد المدرسة الإنكليزية الاعتقادَ بأن الأفكار، وليس القدرات المادية وحسب، هي التي تُشكّل سلوك السياسة الدولية، وبالتالي فهي تستحق التحليل والنقد. وبناء عليه، يمكن وضع المدرسة الإنكليزية في منزلة متوسطة بين الواقعية والليبرالية/ الكوزموبوليتانية، لكن يبقى أيضًا أن لها عناصر مستقلة تميزها بشكل واضح عن هذه النظريات.

مدرسة فرانكفورت (Frankfurt School): مدرسة في النظرية الاجتماعية الماركسية الجديدة متداخلة التخصصات، ترتبط جزئيًا بمعهد البحث الاجتماعي (Institute for Social Research) في جامعة فرانكفورت. وقد اشتملت المدرسة في بداياتها على ماركسيين منشقين اعتقدوا بأن بعض أتباع ماركس قد أصبحوا يرددون مقتطفات ضيقة من أفكار ماركس، غالبًا للدفاع عن الأحزاب الشيوعية الأرثوذكسية. وقد اعتقد عديد من هؤلاء المنظرين بأن

النظرية الماركسية التقليدية لا يمكنها إعطاء تفسير دقيق للتطور المضطرب وغير المتوقع للمجتمعات الرأسمالية في القرن العشرين. وقد أشارت كتاباتهم التي كانت ناقدة لكل من الرأسمالية والاشتراكية السوفياتية، إلى سبيل بديل ممكن للتنمية الاجتماعية.

المساومة (bargaining): فرع من فروع نظرية اللعبة (game theory) يتعامل مع موقف يكون فيه لدى جميع الأطراف مصلحة مشتركة في المساومة على حل يُحسِّن الناتج في الأقل لبعضهم، ولا يجعله أسوأ لأي من الأطراف.

المعرفة والقوة (knowledge and power): يؤمن عديد من المنظرين الوضعيين في تخصص العلاقات الدولية في إمكان وجود معرفة موضوعية ومحايدة من حيث القيم (value-neutral knowledge). إلا أن عديدًا من الوضعيين قد شددوا على أهمية التفكير التأملي في السياق الاجتماعي لتوليد المعرفة والذي غالبًا ما يكون متضمنًا في علاقات القوة. ويشدد على علاقات القوة والمعرفة تحديدًا المفكرون ما بعد البنيويون وما بعد الاستعماريون الذين، اقتداءً بأعمال ميشال فوكو، يشددون على العلاقة الحتمية والمتشكلة تبادليًا للمعرفة والقوة. وبالتأكيد، فإن ما بعد البنيويين وما بعد الاستعماريين يذهبون إلى ما هو أبعد مما يذهب إليه معظم المفكرين ما بعد الوضعيين في التشديد على أن كل المعرفة متضمنة في بناءات خطابية واستراتيجيات في القوة. ومن خلال نقاشهم هذا، يتبع هؤلاء المنظرون مفهوم فوكو في القوة الذي يشدد على انتشار القوة وموضعها في الأساليب والممارسات الخاصة بالقوة بدلًا من انتشارهما في مركز القوة.

المعضلة الأمنية (security dilemma): مفارقة تناقضية تظهر عندما تسعى دولة إلى تحسين أمنها، ما ينتج عنه تراجع في أمن الدول الأخرى. ويجادل الواقعيون بأن تقديم ضمانات على عدم حصول ذلك هو أمر غير فعال، نظرًا إلى انعدام الثقة بين الجهات الفاعلة في عالم من المساعدة الذاتية. وفي صُلب المعضلة الأمنية تكمن فكرة أن الأمن مفهوم نسبي؛ أي إنه لا يمكن لجميع الجهات الفاعلة أن تحصل على المزيد منه.

معضلة السجينين (Prisoners' Dilemma): لعبة يحاول فيها لاعبان أن يحصلا على مكافآت من خلال التعاون مع اللاعب الآخر أو خيانته. وفي هذه اللعبة التي هي من أكثر أمثلة نظرية اللعبة تأثيرًا، يُفترض أن الأمر الوحيد الذي يعني كل واحد من اللاعبَين (السجينين) هو تعظيم الفائدة لذاته، من دون إعطاء أي أهمية لسلامة اللاعب الآخر. وبالنظر إلى هيكل اللعبة، وبغضّ النظر عما يفعله اللاعب الآخر، فإن الواحد منهما سيجني دومًا فائدة أعظم من خلال التنصّل (defection). إلا أن المكاسب الناجمة عن التعاون المتبادل أعظم من تلك الناجمة عن التنصّل المتبادل. وبما أن اختيار التنصّل في أي ظرف من الظروف سيكون أكثر نفعًا من التعاون، فإن اللاعبين العقلانيين سيلجآن إلى التنصّل على الرغم من أنهما سيكونان في حال أفضل إذا ما تعاونا، ما يخلق المعضلة.

المقاربة الكلاسيكية (classical approach): هي بديل للمقاربة السلوكية نادى بها هيدلي بُل (Hedley Bull). وتبتعد المقاربة الكلاسيكية من التزامات الوضعيين بالتمييز بين الحقيقة والقيمة (fact/value distinction)، ومن توقعاتهم في أن الفرضيات يجب أن تكون قابلة للاختبار. وتضع المدرسة الإنكليزية مكانها أسلوبًا تأويليًا في التحقيق يحاول فهم التغير التاريخي والمعياري من خلال الخوض في «نصوص» كالمعاهدات القانونية، والخطابات (speeches)، والخطابات الدبلوماسية (diplomatic discourse). وتتضمن الخصائص الأخرى للمقاربة الكلاسيكية حتمية الاعتبارات الأخلاقية وإدراك أن دراسة السياسة العالمية يجب أن تتطرق إلى المعضلات التي يواجهها ممارسو السياسة العالمية وأن تعطي تأويلًا لهذه المعضلات.

المكانة الأخلاقية (moral standing): تُفهم الكيانات التي لها مكانة أخلاقية بكونها مُهمة معنويًا وأخلاقيًا في حد ذاتها. فهي موضع اهتمام أخلاقي، أو هيئات يتم توجيه الاعتبارات الأخلاقية نحوها. فعلى سبيل المثال، المواقف الكوزموبوليتانية في نظرية العلاقات الدولية المعيارية تفهم جميع أفراد البشر بأنهم يملكون مكانة أخلاقية متساوية. في المقابل، فإن المواقف الجماعتية تُنتقَد عادة بسبب فشلها في أن تأخذ بجدية المكانة الأخلاقية لأولئك الموجودين خارج مجتمعات معينة.

منطق الملاءمة (logic of appropriateness): مصطلح يرتبط بمارش وأولسون[9]، ويستخدم لوصف الأفعال التي تعبر عن المنطق، والتي تقاس بالنسبة إلى القواعد والمعايير التي تُعرِّف ما يشكل السلوك المشروع. ويقارن هذا المصطلح باصطلاح «منطق النتائج» (انظر «منطق النتائج»).

منطق النتائج (logic of consequences): مصطلح يُستخدم لوصف المنطق الذي تقوم من خلاله الجهات الفاعلة العقلانية باتخاذ القرارات. وعند القيام بعمل من خلال منطق النتائج، فإن الجهات الفاعلة تقوم بتسيير أفعالها بنفسها على أساس حِسبة عقلانية لمعرفة أي الأفعال هي التي تُنتِج مخرجًا يزيد فائدتها إلى حد أقصى (انظر «منطق الملاءمة»).

المنظومة الدولية (international system): اصطلاح يستخدم على نطاق واسع لوصف مجمل الجهات الفاعلة من الدول في السياسة العولمية. وبينما يعتقد الواقعيون بأن الخاصية الفوضوية للمنظومة تقود إلى سلوك المساعدة الذاتية، يشير كل من الليبراليين ومنظري المدرسة الإنكليزية إلى إمكان وجود الخصائص «المجتمعية» في ما بين الدول (انظر «المجتمع الدولي»). وفي الفكر الكلاسيكي للمدرسة الإنكليزية، يشير مصطلح «المنظومة الدولية» إلى أنماط اتصال بين الوحدات (وهي الدول في الحقبة الحديثة) والتي يمكن هيكلتها لكنها ليست محكومة بالقواعد.

المنهجية (methodology): تجادل المدارس الفكرية المنهجية في أفضل طريقة نحصل من خلالها على الأدلة على طبيعة العالم الطبيعي والاجتماعي. ولدى المقاربات النظرية المختلفة في العلوم الاجتماعية أشكال فهم متباينة حول صلاحية منهجيات العلم الاجتماعي وهرميتها. وتشتمل الاتجاهات المنهجية الرئيسة في العلوم الاجتماعية على منهجيات كمية، ونوعية، وخطابية، وتاريخية.

النتائجية (consequentialism): فئة من فئات اتخاذ القرار الأخلاقي. وفقًا لهذه الفئة، يتم فهم الأمر الصحيح الذي يجب عمله من ناحية نتائجه المحتملة. وتُعدّ

---

(9) James G. March and Johan P. Olson, *Rediscovering Institutions: The Organizational Basis of Politics* (New York: Free Press, 1989).

النفعية (utilitarianism) شكلًا سائدًا من أشكال المواقف التنائجية. أما العبارة الشائعة التي تقول إن «الطريق إلى الجحيم محفوف بالنوايا الحسنة»، فهي تعطي تصويرًا دقيقاً لمخاطر عدم التفكير في السياسة من الناحية التنائجية. وتُوضع التنائجية عادة في تعارض مع الديونطولوجيا (deontology).

النزعة الجوهرية (essentialism): اصطلاح يُستخدم لوصف النتيجة الناجمة عن تبسيط الأشخاص أو تنظيمهم على أساس الخصائص «الطبيعية» أو الخصائص «العامة». وتشدد النظريات البنائية (constructivism)، والنسوية (feminism)، والنظرية النقدية (critical theory) على أن الفروق بين الأشخاص ليست طبيعية ولا دائمة، لكن بعضًا من أقوى نقاد النزعة الجوهرية هم من المنظرين ما بعد البنيويين وما بعد الاستعماريين.

النسوية بعد البنيوية (poststructuralist feminism): فرع من فروع النظرية النسوية في تخصص العلاقات الدولية يُعنى تحديدًا بالكيفية التي تسهم من خلالها البناءات اللغوية المنقسمة ثنائيًا، مثل قوي مقابل ضعيف، وعقلاني مقابل عاطفي، وعام مقابل خاص، في إعطاء سلطة للذكوري (masculine) على الأنثوي (feminine).

النسوية البنائية (constructivist feminism): فرع من فروع النظرية النسوية في تخصص العلاقات الدولية يركز على الطريقة التي تقوم من خلالها الأفكار المتعلقة بالجندر (gender) بتشكيل السياسة العولمية والتشكل منها، وذلك بدراستها لكيفية قيام إدراك الدول والجهات الفاعلة الأخرى لهوياتها الجندرية والهويات الجندرية للآخرين بتشكيل سلوكها في السياسة العولمية.

النسوية الليبرالية (liberal feminism): فرع من فروع النظرية النسوية في تخصص العلاقات الدولية يخاطب التجليات المادية المختلفة لتبعية المرأة في السياسة العولمية، غالبًا من خلال التحليل الإمبيريقي.

النسوية ما بعد الاستعمارية (postcolonial feminism): فرع من فروع النظرية النسوية في تخصص العلاقات الدولية، يهتمّ بالتقاطع بين الجندر والتبعية

الثقافية، مخاطبًا الطريقة التي يتم من خلالها ترسيخ العلاقات الجندرية والسياسية السائدة في السياسة العولمية وفي ما بين النسويين، اعتمادًا على طبقتها، وعرقها، وموقعها الجغرافي.

النسوية النقدية (critical feminism): فرع من فروع النظرية النسوية في تخصص العلاقات الدولية يخاطب التجليات الأفكارية والمادية للهويات المجندرة والقوة المجندرة في السياسة العولمية، الملتزمة بفهم العالم من أجل محاولة تغييره.

النظام العام (order): مفهوم يراه الواقعيون ومنظّرو المدرسة الإنكليزية جوهريًا. ويرى الواقعيون عمومًا أن النظام يتكوّن في غياب الحرب. وحيث إنهم يقبلون فكرة أنه يمكن تحقيق النظام، على سبيل المثال، من خلال توازن القوى أو سياسة الردع، نظرًا إلى الطبيعة الفوضوية للمنظومة الدولية، فإن النظام في عيون الواقعيين محفوفٌ دومًا بالمخاطر. أما بالنسبة إلى المدرسة الإنكليزية، وبالنظر إلى السياق المحدَّد المتمثل بالفوضوية الدولية، فإن تحقيق النظام هو الهدف الوحيد الذي يمكن «الوحدات» ذات السيادة والمتنوعة ثقافيًا أن تتفق عليه. وقد صُممت مؤسسات المجتمع الدولي أساسًا - كالدبلوماسية، وتوازن القوى، ومؤتمرات السلام، وإدارة القوى العظمى، والقانون الدولي - لتحقيق هدف النظام الذي تعتمد عليه حرية الوحدات.

النظريات المتمحورة حول الدولة (state-centric theories): هي النظريات التي ترى أن مواضيعها الوجودوية الرئيسة هي الجهات الفاعلة من الدول. ونظريات العلاقات الدولية كالواقعية، والواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة تأخذ «الدولة كجهة فاعلة» نقطة انطلاق لها. إضافة إلى ذلك، يمكن أيضًا بعض أشكال البنائية أن تُفهم بكونها متمحورة حول الدولة [متمركزة حول الدولة]، ولا سيما عند فندت[15].

(15) Alexander Wendt, *Social Theory of International Politics* (Cambridge and New York: Cambridge University Press, 1999).

النظرية (theory): مصطلح جوهري، وفي الوقت نفسه مختلف عليه، لدى العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية وتخصص العلاقات الدولية. في تخصص العلاقات الدولية، يميل المنظّرون التفسيريون إلى اعتبار النظرية مجموعة من العبارات التي تُفسر حوادث معينة، إما نسبة إلى سلسلة من الحوادث المسبقة أو بالمقارنة بمُتغير سببي واحد أو أكثر. ويشير المنظرون النقديون إلى دور النظرية، ليس في تفسير المنظومات الاجتماعية وحسب، وإنما أيضًا في تفسيرها ونقدها في آن. وتتفحص النظرية التأسيسية (constitutive theory) الطريقة التي تتشكل [تتأسس] فيها الهياكل الاجتماعية داخليًا، أو أنها تتفحص الطريقة التي تقوم بها الأفكار أو الخطابات بتشكيل [تأسيس] الأشياء الاجتماعية أو الموضوعات الاجتماعية. وتتفحص النظرية المعيارية معقولية الجدالات الأخلاقية بشأن «ما ينبغي أن يكون». ويمكن أيضًا النظر إلى النظرية باعتبارها تشير، بشكل أكثر عمومية، إلى أطر عمل الفكر أو المعرفة التي نتفاعل من خلالها مع العالم ونعطيه معنى.

النظرية التطابقية في الحقيقة (correspondence theory of truth): تُعرِّف الحقيقة (truth) بكونها تطابقٌ مع الحقائق (facts). بالنسبة إلى مؤيد النظرية التطابقية في الحقيقة، يمكن المراقِب أن يعثر على الحقيقة في عبارات تكون صحيحة إذا تطابقت مع الحقائق وخاطئة إذا لم تتطابق معها.

نظرية الرئيس والوكيل (principal-agent theory): مقاربة لدراسة العلاقات المؤسسية تركز على تفويض السلطة من الرؤساء (principals) الذين يمتلكون الحق في اتخاذ القرارات، إلى وكلائهم (agents). ويتم تفويض السلطة ضمن قيود محدَّدة، ويمكن الرؤساء أن يغيروا هيكل التفويض إذا لم يكونوا راضين عن العمل. ويُطبّق المفكرون الليبراليون الجدد نظريةَ الرئيس والوكيل لفهم استقلالية المنظمات الدولية، فيتعاملون مع الدول العضو على اعتبار أنها الرؤساء، ومع الهيئات الإدارية للمنظمات الدولية وموظفيها على اعتبار أنهم الوكلاء.

النظرية السياسية الخضراء (green political theory): هي نظرية في السياسة

الخضراء (green politics) وأيديولوجيا سياسية تهدف إلى خلق مجتمع مستدام بيئيًا متأصل في الفلسفة الأيديولوجية البيئية (environmentalism)، والليبرالية الاجتماعية (social liberalism)، وديمقراطية القواعد الشعبية (grassroots democracy). وقد بدأت في التشكل في العالم الغربي خلال السبعينيات، ومنذ ذلك الحين تطورت الأحزاب الخضراء وأسست نفسها في دول عديدة حول العالم، وحققت بعض النجاح الانتخابي.

النظرية الشارحة (meta-theory): تحقيق في الافتراضات الفلسفية التي تشكل أساسًا للمقاربات النظرية. ويشترك تحقيق النظرية الشارحة في المسائل الفلسفية المتعلقة بالأنطولوجيا (ontology)، والإبستيمولوجيا (epistemology)، والمنهجية (methodology). وغالبًا ما يشار إليها بأنها «نظرية عن النظرية».

النظرية العقلانية (rationalism/rationalist theory): شكل من أشكال التنظير يستعمل تفسير الاختيار العقلاني في إطار عمله التفسيري (انظر أيضًا «العقلانية» [الرشدانية] (rationality)، و«معضلة السجينين» (Prisoners' Dilemma). وقد استخدم كيوهاين[11] هذا المصطلح لتسليط الضوء على أوجه الشبه بين المنظرين الواقعيين الجدد والمنظرين الليبراليين الجدد الذين اشتركوا في ما بينهم بافتراض العقلانية، إضافة إلى أنهم كانوا يميلون إلى تطبيق قواعد النموذج الوضعي في العلم في أبحاثهم. وقد قارن كيوهاين العقلانية بالنظرية «التأملية» (انظر «التأملية» (reflectivism)).

نظرية العلاقات الدولية (International Relations theory): دراسة العلاقات الدولية من منظور نظري. وهي تسعى إلى إعطاء إطار مفاهيمي يمكن وفقًا له تحليل العلاقات الدولية. ويمكن تقسيم نظريات العلاقات الدولية إلى نظريات وضعية/ عقلانية تركز على تحليل على مستوى الدولة، وإلى نظريات ما بعد وضعية/ تأملية تقوم بإشراك المعاني الموسعة للأمن كالطبقات، والجندر، والأمن ما بعد الاستعماري. وتوجد في نظرية العلاقات الدولية اتجاهات

(11) Robert O. Keohane, «International Institutions: Two Approaches,» *International Studies Quarterly*, vol. 32, no. 4 (1988).

فكرية عديدة ومتضاربة كالبنائية، والمؤسسية، والماركسية، والغرامشية الجديدة، وغيرها. إلا أن هنالك مدرستين فكريتين وضعيتين سائدتين وهما الواقعية والليبرالية، كما أن البنائية في طريقها إلى أن تصبح اتجاهًا سائدًا في نظرية العلاقات الدولية.

نظرية العلاقات الدولية الخضراء (green IR theory): حقل فرعي في نظرية العلاقات الدولية يُعنى بالتعاون البيئي الدولي.

نظرية اللعبة (game theory): دراسة في صنع القرار الاستراتيجي، أي دراسة النماذج الرياضية في الصراع والتعاون بين الجهات الفاعلة العقلانية الذكية. تُستخدم نظرية اللعبة بشكل رئيس في الاقتصاد، والعلوم السياسية، وعلم النفس، إضافة إلى المنطق والأحياء. وقد تناولت النظرية في البداية الألعاب ذات المحصلة الصفرية (zero-sum games)، بحيث إن المكاسب التي يجنيها اللاعب الأول تساوي تمامًا إجمالي الخسائر التي يتكبدها اللاعب الآخر. أما اليوم، فقد أصبحت نظرية اللعبة تنطبق على مجموعة واسعة من العلاقات الطبقية، وقد تطورت لتصبح مصطلحًا جامعًا للجانب المنطقي من العلم، مشتملة على البشر وغير البشر. وتشتمل الاستخدامات الكلاسيكية للمصطلح على نوع من التوازن في كثير من الألعاب، حيث يجد كل شخص تكتيكًا، أو يطوّر تكتيكًا، لا يمكنه أن يُحسّن بنجاح نتائجه، نظرًا إلى الطريقة التي يسلكها اللاعب الآخر.

النظرية المعيارية في العلاقات الدولية (Normative IR theory): حقل دراسي يستند إلى مزيج من النظرية السياسية، والفلسفة الأخلاقية، وتخصص العلاقات الدولية كي يخاطب بصراحة المسائل الأخلاقية التي تتعلق بالسياسة الدولية.

النظرية النقدية (critical theory): مدرسة فكرية تشدد على التقويم التأملي للمجتمع والثقافة وعلى توجيه النقد إليهما، من خلال تطبيق معرفة من العلوم الاجتماعية والإنسانية. ولمصطلح النظرية النقدية معنيان لكل واحد منهما أصله وتاريخه المختلفان. وقد نشأ الأول في علم الاجتماع، أما الثاني فقد نشأ في النقد الأدبي.

نُظُم القرار الجماعي الدولية (international regimes): قدّم ستيفن كراسنر (Stephen Krasner) تعريفه الشهير لنُظُم القرار الجماعي الدولية بوصفها «مجموعة من المبادئ، والمعايير، والقواعد، وإجراءات اتخاذ القرار التي تتلاقى حولها توقعات الجهات الفاعلة»[12]. وقد كان مفهوم نُظُم القرار الجماعي (regimes) مفيدًا في فتح المجال لدراسة المؤسسات الدولية بعيدًا من التركيز على المنظمات الدولية الرسمية نحو اعتراف أكبر بنظم القرار الجماعي [أنظمة حكم] غير الرسمية.

الهيمنة (hegemony): يستخدم مصطلح الهيمنة أو المهيمن (hegemon) في الفكر الواقعي للإشارة إلى منظومة دولية يسيطر عليها مهيمن من خلال جبروته العسكري وقوته الاقتصادية. وتشير الهيمنة في الفكر الغرامشي وفكر النظرية النقدية إلى موقف تقوم فيه الجماعات المسيطرة اجتماعيًا بتأمين قوتها من خلال إقناع الجماعات الاجتماعية التابعة بالموافقة على رؤيتها الأيديولوجية، وبالتالي الموافقة بفاعلية على القوة الاجتماعية للجماعات المسيطرة وجعل الاستخدام واسع الانتشار للقوة القسرية المباشرة (والتي هي بالطبع قمعية) غير ضروري.

الواقعية العلمية (scientific realism): فلسفة في العلم تهدف إلى تخطّي محدوديات الفلسفة الوضعية في العلم. والافتراض الرئيس للواقعية العلمية، ولقرينتها القريبة «الواقعية النقدية» (critical realism)، هو الاعتقاد بالوجود المستقل للواقع (غير أن هذا لا يتوافق مع «الواقعية المعرفية» (epistemic realism) الخاصة بالوضعيين، انظر التعريف أعلاه). ويؤيد الواقعيون العلميون والواقعيون النقديون التحقيقَ الأنطولوجي العميق من خلال التصوير المفاهيمي والتعددية الإبستيمولوجية والتعددية المنهجية.

الواقعية المعرفية (epistemic realism): وجهة نظر في العلوم الاجتماعية تقوم على أن هنالك عالمًا خارجيًا، وجوده ومعناه مستقلّان عن الأفكار، والمعتقدات،

---

(12) Stephen D. Krasner, ed., *International Regimes* (Ithaca. NY: Cornell University Press, 1983).

والنظريات، أو عن أفعال المُشاهِد. وعلى الرغم من أنها ترتكز على نظرية إمبيريقية في المعرفة وعلى الفلسفة الوضعية في العلوم، إلا أنها ليست مرادفة لأي منهما.

الواقعيون الدفاعيون (defensive realists): هم واقعيون بنيويون أو واقعيون جدد يحاجّون بأن العوامل النظامية تضع حدودًا كبيرة على مقدار القوة التي يمكن أن تحصل عليها الدول، ما يعمل على تخفيف المنافسة الأمنية.

الواقعيون الهجوميون (offensive realists): الواقعيون البنائيون الذين يؤكدون أنه ينبغي للدول أن تحاول الحصول على أكبر قدر ممكن من القوة، ما يؤدي إلى زيادة حدّة المنافسة الأمنية.

الوضعية (positivism): مصطلح مختَلف عليه في فلسفة العلم (philosophy of science) وفي نظرية العلاقات الدولية. ويُفهم هذا المصطلح عمومًا بأنه يشير إلى فلسفة العلم التي تم تأسيسها (1) على النظرية الإمبيريقية في المعرفة (التي تجادل بأن التجربة الحسّية تشكل المصدر الشرعي الوحيد للمعرفة)؛ و(2) على افتراض من «الفلسفة الطبيعية» (naturalism) (الاعتقاد بوحدة العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية)؛ و(3) على الاعتقاد بإمكان إجراء تمييز بين الحقيقة والقيمة (fact-value distinction) (تفريق المعتقدات المعيارية، والسياسية، والأخلاقية عن العبارات «الحقائقية»).

ثبت الأعلام

أدورنو، ثيودور (Adorno, Theodor W.) (1903 - 1969): عالم اجتماع ألماني، وفيلسوف، وموسيقي عُرِف بنظريته النقدية للمجتمع. كان عضوًا بارزًا في المدرسة الفرانكفورتية للنَظرية النقدية. يُعدّ أحد أهم المفكرين في الجماليات والفلسفة، وأحد الكتاب المتميزين في هذين المجالين. كان ناقدًا للفاشية ولِما سماه صناعة الثقافة (culture industry). كان لأعماله تأثير كبير في اليسار الأوروبي الجديد، لا سيما كتابه جدلية التنوير (*Dialectic of Enlightenment*) (1947) الذي شاركه في تأليفه ماكس هوركهايمر.

أرسطو (Aristotle) (384 ق.م. - 322 ق.م.): فيلسوف إغريقي. كان تلميذًا لأفلاطون وأستاذًا للاسكندر المقدوني. تغطي كتاباته مواضيع عدة كالفيزياء، والميتافيزيقا، والشعر، والمسرح، والموسيقى، والمنطق، والخطابة، والبلاغة، واللغويات، والسياسة، والحكم، والأخلاقيات، وعلم الأحياء، وعلم الحيوان. يُعدّ أرسطو أحد أهم مؤسسي الفلسفة الغربية إلى جانب أفلاطون وسقراط.

أفلاطون (Plato) (حوالى 428 ق.م. - 348 ق.م.): من فلاسفة اليونان الكلاسيكية. كان طالبًا لسقراط، وكاتبًا لحوارات فلسفية، ومؤسسًا للأكاديمية (Academy)، وهي أول معهد للتعليم العالي في العالم الغربي. ساعد أفلاطون في إرساء أسس الفلسفة الغربية والعلم إلى جانب أستاذه سقراط وتلميذه أرسطو.

أوغسطين (Augustine of Hippo) (354 - 430): كاتب وفيلسوف ولد في طاغاست في أفريقيا الرومانية (التي تسمى اليوم سوق أهراس في الجزائر)، ويُعدّ أحد أهم الشخصيات المؤثرة في تطور المسيحية الغربية والفلسفة.

بوث، كِن (Booth, Ken) (ولد في عام 1943): منظّر بريطاني متخصص في العلاقات الدولية. طرح موقفًا فكريًا ناقدًا للواقعية المتشددة سماه الواقعية الطوباوية (utopian realism).

بيتز، تشارلز (Beitz, Charles) (ولد في عام 1949): منظّر سياسي أميركي وأستاذ في العلوم السياسية في جامعة برنستون. متخصص في النظرية السياسية.

ثوسيديدس (Thucydides) (حوالى 460 ق.م. - 395 ق.م.): مؤرخ إغريقي وجنرال أثيني. كتابه تاريخ الحروب البيلوبونيزية (*History of the Peloponnesian Wars*) يسرد حوادث حرب القرن الخامس قبل الميلاد بين اسبارطة وأثينا. يوصف ثوسيديدس بأنه مؤسس «التاريخ العلمي» بفضل المعايير الصارمة التي وضعها على جمع الأدلة والتحليل في ما يتعلق بالمسبب والأثر من دون الرجوع إلى تدخل الآلهة. أطلق عليه أيضًا لقب مؤسس المدرسة الواقعية السياسية التي ترى أن العلاقات بين الأمم مبنية على الجبروت وليس على الحقوق. ما زالت كتاباته تُدرّس في المدارس العسكرية المتقدمة في أنحاء العالم، ولا يزال الحوار الميلوسي (Melian Dialogue) عملًا رئيسًا في نظرية العلاقات الدولية.

روسو، جان جاك (Rousseau, Jean-Jacques) (28 حزيران/يونيو 1712 - 2 تموز/يوليو 1778): فيلسوف وكاتب من جنيف. كان لفلسفته السياسية تأثير على الثورة الفرنسية وعلى التطور الكلي للفكر السياسي، والاجتماعي، والتعليمي الحديث.

رولز، جون (Rawls, John) (1921 - 2002): فيلسوف أميركي رائد في الفلسفة السياسية والأخلاقية. أفضل أعماله كتاب نظرية في العدالة (*A Theory of Justice*) (1971) الذي اعتُبر في حينه أهم عمل في الفلسفة الأخلاقية منذ الحرب العالمية الثانية، ويُعدّ الآن أحد أهم النصوص في الفلسفة السياسية.

سارتر، جون بول (Sartre, Jean-Paul) (1905 – 1980): فيلسوف وجودي فرنسي، كان كاتبًا مسرحيًا، وروائيًا، وناشطًا سياسيًا، وناقدًا أدبيًا. كان إحدى الشخصيات الرئيسة في الفلسفة الوجودية، وأحد روّاد فلسفة القرن العشرين الفرنسية، والماركسية. لا يزال لأعماله تأثير أيضًا في علم الاجتماع، والنظرية النقدية، والنظرية ما بعد الاستعمارية، والدراسات النقدية.

سعيد، إدوارد (Said, Edward) (1935 – 2003): منظّر أدبي ومفكر فلسطيني أميركي. كان أستاذًا للأدب المقارن في جامعة كولومبيا، ومن مؤسسي حقل النظرية النقدية في فكر ما بعد الكولونيالية. دافع عن الحقوق السياسة والإنسانية للشعب الفلسطيني. أشهر أعماله كتاب الاستشراق (*Orientalism*) (1978).

سميث، آدم (Smith, Adam) (1723 – 1790): فيلسوف أخلاقي اسكتلندي ورائد في الاقتصاد السياسي. يعد أحد الشخصيات الرئيسة في التنويرية الاسكتلندية. يُعرف بعمليه الكلاسيكيين، كتاب نظرية المشاعر الأخلاقية (*The Theory of Moral Sentiments*) (1759)، وكتاب تحقيق في طبيعة ثروة الأمم ومسبباتها (*An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations*) (1776).

شومبيتر، جوزيف (Schumpeter, Joseph) (1883 – 1950): اقتصادي وعالم سياسة نمساوي أميركي. أحد أكثر اقتصاديي القرن العشرين تأثيرًا. يرتبط اسمه بمصطلح «التدمير الإبداعي» (creative destruction) في الاقتصاد.

غرامشي، أنطونيو (Gramsci, Antonio) (1891 – 1937): فيلسوف إيطالي. كان أيضًا كاتبًا، وسياسيًا، ومنظّرًا في السياسة، ولغويًا، وعالمًا متخصصًا في علم الاجتماع. وكان أحد أهم المفكرين الماركسيين في القرن العشرين، وعضوًا مؤسسًا للحزب الشيوعي الإيطالي.

غروشيوس، هيوغو (Grotious, Hugo) (1583 – 1645): فيلسوف، ومؤرخ، وكاتب مسرحي، وشاعر هولندي. اعتُبر علمًا بارزًا من أعلام الفلسفة،

والنظرية السياسية، والقانون في القرن السابع عشر وبعده. واضع نظرية القانون الطبيعي الحديثة، ويُعد كتابه **عن قانون الحرب والسلام** (*On the Law of War and Peace*) (*De Jure Belli ac Pacis*) (1625) إحدى أعظم المساهمات في تطور القانون الدولي.

غورجياس (Gorgias) (حوالى 485 ق.م. - 380 ق.م.): فيلسوف وسفسطائي إغريقي من صقلية، شكل مع بروتاغوراس (Protagoras) الجيل الأول من السفسطائيين.

فتغنشتاين، لودفيغ (Wittgenstein, Ludwig) (1889 - 1951): فيلسوف نمساوي بريطاني تركزت أعماله الأساسية على المنطق، وفلسفة الرياضيات، وفلسفة العقل، وفلسفة اللغة. يُعدّ كتابه **تحقيقات فلسفية** (*Philosophical Investigations*) (1953) الذي نُشر بعد وفاته، أهم كتاب فلسفي في القرن العشرين.

فرويد، سيغموند (Freud, Sigmund) (1856 - 1939): طبيب الأمراض العصبية الذي يُعرف بكونه الأب المؤسس للتحليل النفسي.

فندت، ألكساندِر (Wendt, Alexander) (ولد في عام 1958): منظر سياسي ألماني. من أهم المفكرين البنائيين الاجتماعيين في حقل العلاقات الدولية، ويُعد أحد مؤسسي البنائية الذين جعلوها من المدارس الفكرية الرئيسة في التخصص خلال مدة قصيرة نسبيًا.

فيبر، ماكس (Weber, Max) (1864 - 1920): عالم اجتماع، وفيلسوف، واقتصادي سياسي ألماني كان لأفكاره تأثير كبير في النظرية الاجتماعية، وفي البحث الاجتماعي، وفي تخصص علم الاجتماع ذاته. يُعد واحدًا من المؤسسين الثلاثة لعلم الاجتماع.

كارّ، إدوارد (Carr, Edward) (1892 - 1982): مؤرخ بريطاني، وصحافي، ومنظّر في العلاقات الدولية. كان واقعيًا ومن ثم أصبح ماركسيًا معارضًا للإمبيريقية ضمن علم التاريخ. من أشهر أعماله كتاب **ما هو التاريخ؟** (*What is History?*).

كانط، إيمانويل (Kant, Immanuel) (1724 - 1804): فيلسوف ألماني، وشخصية رئيسة في الفلسفة الحديثة. لا تزال أعماله مؤثرة في الفكر المعاصر، خصوصًا في حقول الميتافيزيقا، والنظرية المعرفية، والأخلاقيات، والفلسفة السياسية، والجماليات. أهم أعماله كتاب **نقد العقل الخالص** (*Critique of Pure Reason*) (*Kritik der reinen Vernunft, 1781*) الذي هدف إلى الجمع بين العقل والتجربة لتجاوز إخفاقات الميتافيزيقا والفلسفة التقليدية، على حد تعبيره.

كلاوزوفيتز، كارل فون (Clausewitz, Carl von) (1870 - 1931): جندي ألماني بروسي، ومنظّر عسكري شدد على الجوانب «الأخلاقية»، والنفسية، والسياسية في الحرب. توفي قبل أن يكمل أهم أعماله الفكرية بعنوان «عن الحروب» (*Vom Kriege*).

كُون، طوماس (Kuhn, Thomas) (1922 - 1996): فيزيائي أميركي، ومؤرخ وفيلسوف في العلم. كان كتابه **بنية الثورات العلمية** (*The Structure of Scientific Revolutions*) (1962) مثيرًا للجدل ومؤثرًا في الأوساط الأكاديمية والأوساط الشعبية على حد سواء، حيث قدم من خلاله اصطلاح «تحوّل المنسق/النموذج الفكري» (paradigm shift)، الذي أصبح منذئذٍ مصطلحًا رئيسًا في الدراسات الفكرية.

كيوهاين، روبرت (Keohane, Robert) (ولد في عام 1941): أكاديمي أميركي ارتبط اسمه بنظرية المؤسساتية الليبرالية الجديدة في مجال العلاقات الدولية، وذلك بعد نشر كتابه المؤثر **بعد الهيمنة** (*After Hegemony*) (1984).

لوك، جون (Locke, John) (1632 - 28 1704): فيلسوف إنكليزي يُعرف بكونه أبًا لليبرالية الكلاسيكية. يُعدّ من أكثر مفكري التنويرية تأثيرًا. كان لأعماله تأثير كبير في تطور النظرية المعرفية والفلسفة السياسية. تنعكس مساهماته في الجمهورياتية الكلاسيكية والنظرية الليبرالية ووثيقة إعلان الاستقلال الأميركية.

لويس، برنارد (Lewis, Bernard) (ولد في عام 1916): مؤرخ، وعالم في الدراسات

المشرقية، ومحلل سياسي بريطاني أميركي. متخصص في تاريخ الإسلام وفي التفاعل بين الإسلام والغرب. يُعرف في الأوساط الأكاديمية بأعماله المتعلقة بالإمبراطورية العثمانية.

ماركس، كارل (Marx, Karl) (1818 - 1883): فيلسوف واشتراكي ثوري ألماني بروسي. أدت أفكاره دورًا كبيرًا في تشكيل العلوم الاجتماعية وفي تطوّر الحركة الاشتراكية. وضعت أعماله الفكرية في مجال الاقتصاد الأساس لفهم العمالة وعلاقتها برأس المال، وأثرت في العديد من الأعمال الاقتصادية اللاحقة. نشر العديد من الكتب أهمها **البيان الشيوعي** (*The Communist Manifesto*) (1848) و**رأس المال** (*Das Kapital*).

ماكنتاير، ألاسداير (MacIntyre, Alasdair Chalmers) (ولد في عام 1929): فيلسوف اسكتلندي عُرف بداية بمساهمته في الفلسفة الأخلاقية والسياسية، كما عُرف بأعماله في مجالي تاريخ الفلسفة وعلم اللاهوت.

مكيافيلي، نيكولو (Machiavelli, Niccolo) (1469 - 1527): مؤرخ إيطالي، وفيلسوف، وسياسي، ودبلوماسي، وكاتب. عاش في فلورنسا خلال عصر النهضة. يُعدّ مؤسسًا لعلم السياسة الحديث، وتحديدًا لمجال الأخلاق السياسية.

مورغنتاو، هانز (Morgenthau, Hans) (1904 - 1980): أحد روّاد دراسة السياسة الدولية في القرن العشرين. ساهم بأعمال أساسية في نظرية العلاقات الدولية ودراسة القانون الدولي. أهم أعماله كتاب **السياسة بين الأمم** (*Politics Among Nations*) (1948).

هابرماس، يورغن (Habermas, Jürgen) (ولد في عام 1929): عالم اجتماع ألماني وفيلسوف في مجال النظرية النقدية والبراغماتية. يُعرف بنظريته المتعلقة بمفاهيم العقلانية التواصلية (communicative rationality) والمجال العام (public sphere). تركز أعماله على أسس النظرية الاجتماعية والمعرفية، وعلى تحليل المجتمعات الرأسمالية المتقدمة والديمقراطية، وعلى حُكم القانون في سياق اجتماعي ثوري نقدي، وعلى السياسة المعاصرة لا سيما السياسة الألمانية.

هنتنغتون، صموئيل (Huntington, Samuel) (1927 - 2008): منظّر أميركي اشتملت أعماله الفكرية على حقول متعددة في علم السياسة. اكتسب شهرة أكبر من خلال أطروحة صدام الحضارات (*Clash of Civilizations*) (1993أ 1996) التي تتحدث عن النظام العالمي الجديد لحقبة ما بعد الحرب الباردة.

هوبز، طوماس (Hobbes, Thomas) (1588 - 1679): فيلسوف إنكليزي يُعرف اليوم بعمله المتعلق بالفلسفة السياسية. وضع كتابه **اللوياثان** (*Leviathan*) الذي صدر عام 1651 الأساس لجزء كبير من الفلسفة السياسية الغربية من منظور نظرية العقد الاجتماعي (social contract theory).

هوركهايمر، ماكس (Horkheimer, Max) (1895 - 1973): فيلسوف وعالم اجتماع ألماني، اشتهر بأعماله حول النظرية النقدية حيث كان عضوًا في مدرسة فرانكفورت للبحث الاجتماعي. تشتمل أهم أعماله على كتاب **خسوف العقل** (*Eclipse of Reason*) (1947)، وكتاب **بين الفلسفة والعلم الاجتماعي** (*Between Philosophy and Social Science*) (1930 - 1938)، وكتاب **جدلية التنوير** (*The Dialectic of Enlightenment*) الذي شاركه في تأليفه ثيودور أدورنو (1947).

هيرودوتس (Herodotus) (حوالى 484 ق.م. - 425 ق.م.): مؤرخ إغريقي قديم سمي «أبا التاريخ»، وكان أول مؤرخ يعرف عنه جمعه المنهجي للمواد، واختبار دقتها، وترتيبها في سرد واضح ومتقن.

هيغل، غيورغ فيلهلم فريدريش (Hegel, Georg Wilhelm Friedrich) (1770 - 1831): فيلسوف ألماني، وأحد أهم الأعلام في المثالية الألمانية (German idealism). أدت تصوراته التاريخية والمثالية عن الواقع إلى إحداث ثورة في الفلسفة الأوروبية، ومهدت الطريق للماركسية.

والتز، كينيث (Waltz, Kenneth) (ولد في عام 1924): منظّر أميركي وأحد أبرز المفكرين المعاصرين في مجال العلاقات الدولية. وهو أحد مؤسسي الواقعية الجديدة (أو الواقعية البنيوية) في هذا المجال. في عام 1981 نشر بحثًا

أكاديميًا مثيرًا للجدل مؤداه أن انتشار الأسلحة النووية سيزيد من احتمال السلام الدولي.

والزر، مايكل **(Walzer, Michael)** (ولد في عام 1935): فيلسوف سياسي أميركي. كتب 27 كتابًا ونشر أكثر من 300 مقال وبحث وقراءات نقدية. له مؤلفات عدة في مجال الأخلاق السياسية اشتملت على مواضيع كالحروب العادلة وغير العادلة، والنزعة القومية، والإثنية، والعدالة الاقتصادية، والنقد الاجتماعي، والراديكالية.

المراجع

Books

Abbott, Andrew. *Chaos of Disciplines*. Chicago, IL: University of Chicago Press, 2001.

Acharya, Amitav and Alastair Iain Johnston (eds). *Crafting Cooperation: Regional International Institutions in Comparative Perspective*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2007.

Adorno, Theodor and Max Horkheimer. *The Dialectic of Enlightenment*. New York: Herder Books, 1972.

Alderson, Kai and Andrew Hurrell. *Hedley Bull on International Society*. Basingstoke: Macmillan, 2000.

Almond, Gabriel. *A Discipline Divided*. Newbury Park, CA: Sage Publication, 1990.

Anzuldua, Gloria. *Borderlands/La Frontiera: The New Mestiza*. 2nd ed. San Francisco: Aunt Lute Books, 1999.

Appadurai, Arjun and Carol Breckenridge. *The Making of a Transnational Culture: Asians in America and the Nature of Ethnicity*. New York: Berg Publishers, 1990.

Arendt, Hannah. *Eichmann in Jerusalem: A Report on the Banality of Evil*. New York: Viking Books, 1964.

Aristotle. *The Complete Works of Aristotle: The Revised Oxford Translation*. edited by Jonathan Barnes. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1984.

Armstrong, David. *Revolution and World Order*. Oxford: Clarendon Press, 1993.

Asad, Talal. *Genealogies of Religion: Discipline and Reasons of Power in Christianity and Islam*. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1993.

Ashcroft, Bill, Gareth Giffiths and Helen Tiffin. *The Empire Writes Back: Theory and Practice in Post-colonial Literatures*. New York: Routledge, 1990.

Bagwell, Kyle and Robert W. Staiger. *The Economics of the World Trading System*. Cambridge, MA: MIT Press, 2004.

Bain, William. *Between Anarchy and Society: Trusteeship and the Obligations of Power*. Oxford: Oxford University Press, 2003.

Baldwin, David. *Economic Statecraft*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1985.

Barnett, Jon. *The Meaning of Environmental Security:Ecological Politics and Policy in the New Security Era*. London: Zed Books, 2001.

Barnett, Michael and Martha Finnemore. *Rules for the World: International Organizations in Global Politics*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 2004.

Barry, Brian. *The Liberal Theory of Justice*. Oxford: Clarendon Press, 1973.

Barry, John. *Rethinking Green Politics*. London: Sage Publications, 1999.

_______ and Robyn Eckersley. *The State and the Global Ecological Crisis*. Cambridge, MA: MIT Press, 2005.

Bayoumi, Tamim. *Financial Integration and Real Activity*. Manchester: Manchester University Press, 1997.

Beck, Ulrich. *The Risk Society: Towards a New Modernity*. translated by Mark Ritter. London: Sage Publications, 1992.

Beitz, Charles R. *Political Theory and International Relations*. 2nd ed. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1979-1999.

_______ [et al.] (eds.). *International Ethics*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1985.

Bensmaïa, Reda. *Experimental Nations: Or, the Invention of the Maghreb*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2003.

Benthall, Jonathan. *Disasters, Relief and the Media*. London: I. B. Tauris, 1993.

Bernstein, Richard. *Beyond Objectivism and Relativism Science, Hermeneutics, and Praxis*. Oxford: Blackwell, 1983.

_______. *The Restructuring of Social and Political Theory*. London: Methuen, 1979.

Bernstein, Steven. *The Compromise of Liberal Environmentalism.* New York: Columbia University Press, 2002.

Bhabha, Homi. *The Location of Culture.* New York: Routledge, 1994.

Bhaskar, Roy. *A Realist Theory of Science.* Hassocks: Harvester Press, 1978.

_______.*The Possibility of Naturalism: A Philosophical Critique of the Contemporary Human Sciences.* Atlantic Highlands, NJ: Humanities Press, 1979.

Bleiker, Roland. *Divided Korea: Toward a Culture of Reconciliation.* Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 2005.

_______. *Popular Dissent, Human Agency and Global Politics.* Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2000.

Bohr, Niels. *Atomfysik og menneskelig erkendelse.* Copenhagen: J. H. Schultz Forlag, 1957.

Brewer, Anthony. *Marxist Theories of Imperialism: A Critical Survey.* 2nd ed. London: Routledge, 1990.

Brown, Chris. *Sovereignty, Rights and Justice.* Cambridge, MA: Polity Press, 2002.

_______. *International Relations Theory: New Normative Approaches.* London: Harvester Wheatsheaf, 1992.

_______. *Understanding International Relations.* Basingstoke: Macmillan, 1997.

Brown, Michael E. [et al.] (eds.). *Offense, Defense, and War.* Cambridge, MA: MIT Press, 2004. (*International Security* Readers)

Bryant, Raymond and Sinead Bailey. *Third World Political Ecology.* London: Routledge, 1997.

Bueno de Mesquita, Bruce [et al.]. *The Logic of Political Survival.* Cambridge, MA: MIT Press, 2003.

Bull, Hedley. *The Anarchical Society: A Study, of Order in World Politics.* London: Macmillan, 1977-1995.

_______ and Adam Watson. *The Expansion of International Society.* Oxford: Clarendon Press, 1984.

Burchill, Scott [et al.]. *Theories of International Relations.* Palgrave: Basingstoke, 1997.

Butler, Judith. *Bodies that Matter: On the Discursive Limits of «Sex»*. New York: Routledge, 1993.

Butterfield, Herbert and Martin Wight (eds.). *Diplomatic Investigations: Essays in the Theory of International Relations*. London: Allen and Unwin, 1966.

Buzan, Barry. *From International to World Society*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2004.

_______ and Richard Little. *International Systems in World History: Remaking the Study of International Relations*. Oxford: Oxford University Press, 2000.

Buzan, Barry, Charles Jones and Richard Little. *The Logic of Anarchy: Neorealism to Structural Realism*. New York: Columbia University Press, 1993.

Buzan, Barry, Ole Waever and Jaap de Wilde. *Security: A New Framework of Analysis*. Boulder, CO: Lynne Rienner, 1998.

Campbell, David. *National Deconstruction: Violence, Identity and Justice in Bosnia*. Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 1998b.

_______. *Writing Security: United States Foreign Policy and the Politics of Identity*. Manchester: Manchester University Press, 1992.

_______. *Writing Security: United States Foreign Policy and the Politics of Identity*. 2nd ed. Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 1998a.

_______ and Michael Dillon. *The Political Subject of Violence*. Manchester: Manchester University Press, 1993.

Caney, Simon. *Justice Beyond Borders: A Global Political Theory*. Oxford: Oxford University Press, 2005.

Carlsnaes, Walter, Thomas Risse and Beth A. Simmons (eds.). *Handbook of International Relations*. London: Sage Publication, 2002.

Carr, Edward H. *The Twenty Years' Crisis, 1919-1939: An Introduction to the Study of International Relations*. 2nd ed. London: Macmillan, 1946.

_______. *What Is History?*. 2nd ed. London: Penguin Books, 1987.

Césaire, Aimé. *Discourse on Colonialism*. Translated by Joan Pinkham. New York: Monthly Review Press, 2000.

Chakrabarty, Dipesh. *Provincializing Europe: Postcolonial Thought and Historical Difference*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2000.

Chatterjee, Partha. *Nationalist Thought and the Colonial World: The Derivative Discourse?*. Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 1986.

Cheyfitz, Eric. *The Poetics of Imperialism: Translation and Colonization from the Tempest to Tarzan*. Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1997.

Chin, Christine B. *In Service and Servitude: Foreign Female Domestic Workers and the Malaysian «Modernity» Project*. New York: Columbia University Press, 1998.

Chowdry, Geeta and Sheila Nair (eds.). *Power, Postcolonialism and International Relations: Reading Race, Gender and Class*. London and New York: Routledge, 2002 (Advances in International Relations and Global Politics).

Clapp, Jennifer and Peter Dauvergne. *The Political Economy of the Global Environment*. Cambridge, MA: MIT Press, 2005.

Clark, Bruton R. *The Higher Education System: Academic Organization in Cross-national Perspective*. Berkeley, CA: University of California Press, 1983.

_______ and Ted I. Youn. *Academic Power in the United States: Comparative Historic and Structural Perspectives*. Washington, DC: American Association for Higher Education, 1976.

Clark, Ian. *Globalisation and International Relations Theory*. Oxford: Oxford University Press, 1999.

_______. *International Legitimacy and World Society*. Oxford: Oxford University Press, 2007.

_______. *Legitimacy in International Society*. Oxford: Oxford University Press, 2005.

Cochran, Molly. *Normative Theory in International Relations: A Pragmatic Approach*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1999.

Cohn, Bernard S. *Colonialism and its Forms of Knowledge: The British in India*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1996.

Cohn, Theodore H. *Global Political Economy: Theory and Practice*. 3rd ed. New York: Pearson Longman, 2005.

Colas, Alejandro and Richard Saull (eds.). *The War on Terrorism and the American «Empire» after the Cold War*. London: Routledge, 2006.

Coll, Steve. *Ghost Wars: The Secret History of the CIA, Afghanistan, and Bin Laden, from the Soviet Invasion to September 10, 2001*. New York: Penguin Books, 2004.

Collins, Randall. *Conflict Sociology: Towards an Explanatory Science*. New York: Academic, 1975.

_______. *The Sociology of Philosophies: A Global Theory of Intellectual Change*. Cambridge, MA: Belknap, 1998.

Conca, Ken and Geoffrey Dabelko. *Environmental Peacemaking*. Washington, DC: Woodrow Wilson Center Press, 2003.

Connolly, William. *Identity/Difference: Democratic Negotiations of Political Paradox*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1991.

Constantinou, Costas M. *On the Way to Diplomacy*. Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 1996.

Copeland, Dale C. *The Origins of Major War*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 2000.

Cox, Robert and Timothy J. Sinclair. *Approaches to World Order*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1996.

Crawford, Neta C. and Audie Klotz. *How Sanctions Work: Lessons from South Africa*. New York: Palgrave Macmillan, 1999.

Culler, Jonathan. *On Deconstruction: Theory and Criticism after Structuralism*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1982.

Daalder, Ivo H. and James M. Lindsay. *America Unbound: The Bush Revolution in Foreign Policy*. revised ed. Hoboken, NJ: Wiley, 2005.

Darby, Philipp. *At the Edge of International Relations: Postcolonialism, Gender and Dependency*. Cambridge, MA: Continuum International Publishing Group, 2000.

Dauvergne, Peter. *The Shadows of Consumption: Consequences for the Global Environment*. Cambridge, MA: MIT Press, 2008.

Davis, Christina. *Food Fights over Free Trade: How International Institutions Promote Agricultural Trade Liberalization*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2003.

Debrix, François. *Re- envisioning Peacekeeping: The UN and the Mobilization of Ideology*. Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 1999.

De Goede, Marieke. *International Political Economy and Poststructural Politics*. Basingstoke: Palgrave, 2006.

_______. *Virtue, Fortune and Faith: A Genealogy of Finance*. Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 2005.

Deleuze, Gilles. *Foucault*. Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 1988.

Der Derian, James. *Antidiplomacy: Spies, Terror, Speed, and War*. Oxford: Blackwell, 1992.

_______ (ed.). *Critical Investigations*. London: Macmillanm 1994.

_______. *On Diplomacy: A Genealogy of Western Estrangement*. Oxford: Blackwell, 1987.

_______. *Virtuous War: Mapping the Military-Industrial-Media-Entertainment Network*. Boulder, CO: Westview Press, 2001.

_______ and Michael J. Shapiro (eds). *International/Intertextual Relations: Postmodern Readings of World Politics*. Lexington, KY: Lexington Books, 1989.

Descombes, Vincent. *Modern French Philosophy*. Translated by Lorna Scott-Fox and J. M. Harding. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1981.

Deutsch, Karl W. *Political Community and the North Atlantic Area*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1957.

Dickinson, G. L. *The European Anarchy*. New York: Macmillan Company, 1916.

Diels, Hermann and Walter Kranz. *Die Fragmente der Vorsokratiker*. 7th ed. Berlin: Weidmanische Verlansbuchhandlung, 1956.

Dillon, Michael. *The Politics of Security: Towards a Political Philosophy of Continental Thought*. London: Routledge, 1996.

Dirks, Nicholas B. *Castes of Mind: Colonialism and the Making of Modern India*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2001.

Dobson, Andrew. *Citizenship and the Environment*. Oxford: Oxford University Press, 2003.

Doherty, Brian and Marius De Geus (eds.). *Democracy and Green Political Thought: Sustainability, Rights and Citizenship*. London: Routledge, 1996.

Doty, Roxanne L. *Imperial Encounters: The Politics of Representation in North-South Relations*. Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 1996.

Doyle, Michael. *Ways of War and Peace: Realism, Liberalism, and Socialism*. New York and London: Norton Books, 1997.

Du Bois, W. E. B. *The Souls of Black Folk*. New York: Norton Books, 1999.

Dunne, Tim. *Inventing International Society: A History of the English School*. Houndmills: Macmillan, 1998.

_______ and Nicholas J. Wheeler. *Human Rights in Global Politics*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1999.

Eckersley, Robyn. *The Green State: Rethinking Democracy and Sovereignty*. Cambridge, MA: MIT Press, 2004.

Edkins, Jenny. *Poststructuralism and International Relations: Bringing the Political Back In*. Boulder, CO: Lynne Reinner, 1999.

_______. *Trauma and the Memory of Politics*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2003.

_______. *Whose Hunger?: Concepts of Famine, Practices of Aid*. Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 2000.

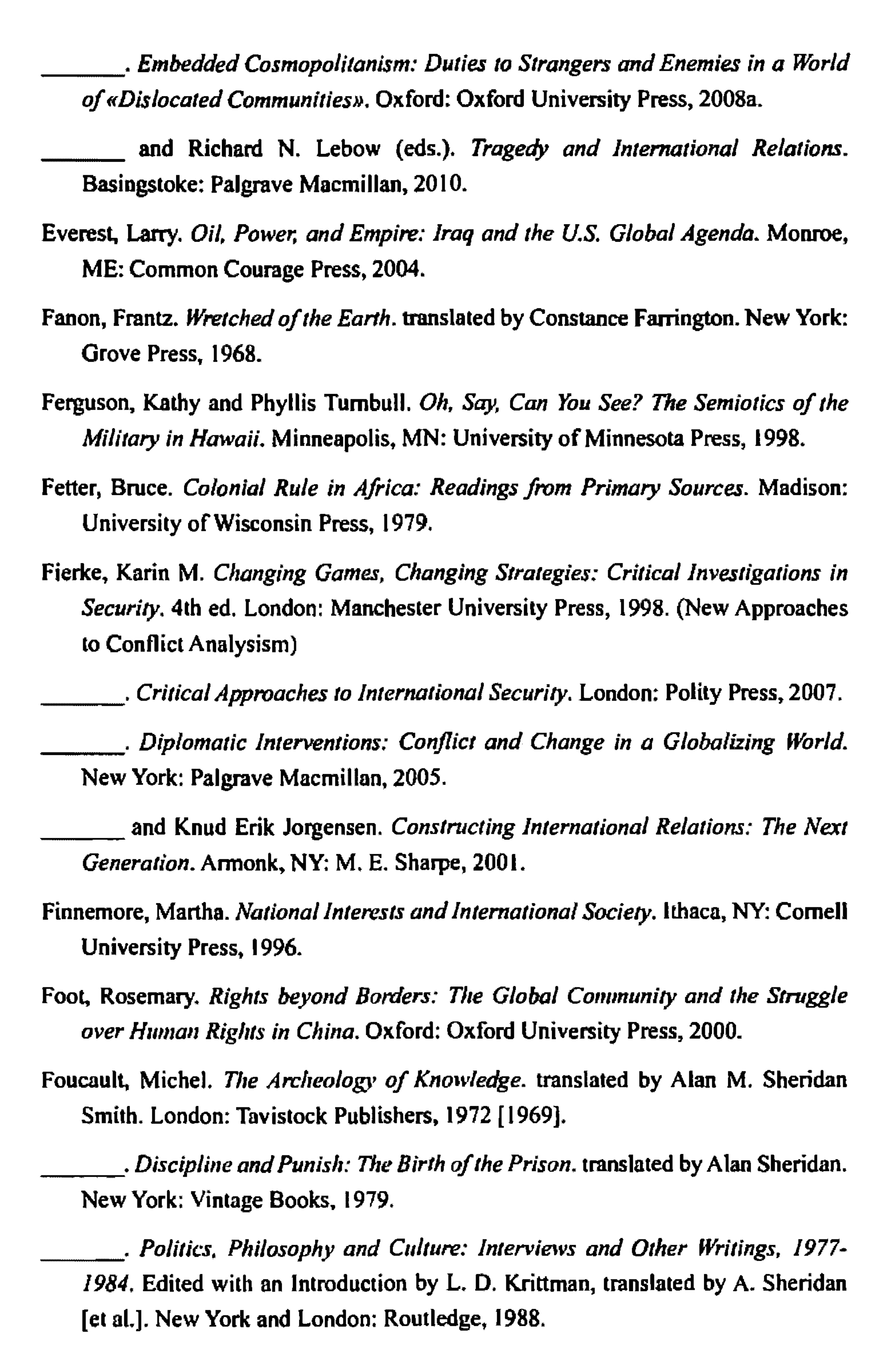
_______, Veronique Pin-Fat and Michael J. Shapiro (eds.). *Sovereign Lives: Power in Global Politics*. New York: Routledge, 2004.

Elshtain, Jean Bethke. *Women and War*. Chicago, IL: University of Chicago Press, 1992.

Enloe, Cynthia. *Bananas, Beaches and Bases: Making Feminist Sense of International Politics*. New York: Routledge, 1990.

_______. *Maneuvers: The International Politics of Militarizing Women's Lives*. Berkeley, CA: University of California Press, 2000.

Erskine, Toni (ed.). *Can Institutions Have Responsibilities?: Collective Moral Agency and International Relations*. New York and Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2003.


_______. *Embedded Cosmopolitanism: Duties to Strangers and Enemies in a World of «Dislocated Communities»*. Oxford: Oxford University Press, 2008a.

_______ and Richard N. Lebow (eds.). *Tragedy and International Relations*. Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2010.

Everest, Larry. *Oil, Power, and Empire: Iraq and the U.S. Global Agenda*. Monroe, ME: Common Courage Press, 2004.

Fanon, Frantz. *Wretched of the Earth*. translated by Constance Farrington. New York: Grove Press, 1968.

Ferguson, Kathy and Phyllis Turnbull. *Oh, Say, Can You See? The Semiotics of the Military in Hawaii*. Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 1998.

Fetter, Bruce. *Colonial Rule in Africa: Readings from Primary Sources*. Madison: University of Wisconsin Press, 1979.

Fierke, Karin M. *Changing Games, Changing Strategies: Critical Investigations in Security*. 4th ed. London: Manchester University Press, 1998. (New Approaches to Conflict Analysism)

_______. *Critical Approaches to International Security*. London: Polity Press, 2007.

_______. *Diplomatic Interventions: Conflict and Change in a Globalizing World*. New York: Palgrave Macmillan, 2005.

_______ and Knud Erik Jorgensen. *Constructing International Relations: The Next Generation*. Armonk, NY: M. E. Sharpe, 2001.

Finnemore, Martha. *National Interests and International Society*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1996.

Foot, Rosemary. *Rights beyond Borders: The Global Community and the Struggle over Human Rights in China*. Oxford: Oxford University Press, 2000.

Foucault, Michel. *The Archeology of Knowledge*. translated by Alan M. Sheridan Smith. London: Tavistock Publishers, 1972 [1969].

_______. *Discipline and Punish: The Birth of the Prison*. translated by Alan Sheridan. New York: Vintage Books, 1979.

_______. *Politics, Philosophy and Culture: Interviews and Other Writings, 1977-1984*. Edited with an Introduction by L. D. Krittman, translated by A. Sheridan [et al.]. New York and London: Routledge, 1988.

Frankel, Jeff A. *Regional Trading Blocs: In the World Economic System*. Washington DC: Institute for International Economics, 1997.

_______ (ed.). *The Regionalisation of the World Economy*. Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research, 1998.

Friedrichs, Jorg. *European Approaches to International Relations Theory: A House with Many Mansions*. London: Routledge, 2004.

Frost, Mervyn. *Ethics in International Relations*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1996.

_______. *Towards a Normative Theory of International Relations*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1986.

Fuller, Steve. *The Governance of Science: Ideology and the Future of the Open Society*. Buckingham: Open University Press, 2000.

_______. *Social Epistemology*. 2nd ed. Bloomington: Indiana University Press, 2002 [1988].

Gale, Fred P. and R. Michael M'Gonigle. *Nature, Production, Power: Towards an Ecological Political Economy*. Cheltenham: Edward Elgar, 2000.

Galeano, Eduardo. *Genesis*. New York: Norton Books, 1985. (Memory of Fire Trilogy; 1)

Gates, Scott and Brian D. Humes. *Games, Information, and Politics: Applying Game Theoretic Models to Political Science*. Ann Arbor, MI: University of Michigan Press, 1997.

Geiss, Anna, Lothar Brock and Harald Muller (eds.). *Democratic Wars: The Dark Side of the Democratic Peace*. Houndmills: Palgrave Macmillan, 2006.

George, Jim. *Discourses of Global Politics: A Critical (Re)Introduction to International Relations*. Boulder, CO: Lynne Reinner, 1994.

Gibbons, Michael [et al.]. *The New Production of Knowledge: The Dynamics of Science and Research in Contemporary Societies*. London: Sage Publication, 1994.

Giddens, Anthony. *The Constitution of Society: Outline of the Theory of Structuration*. Berkeley, CA: University of California Press and Cambridge, MA: Polity Press, 1984.

Gilroy, Paul. *The Black Atlantic: Modernity and Double-consciousness*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1993, and 2005.

Gleditsch, Kritian. *All International Politics is Local: The Diffusion of Conflict, Integration, and Democratization*. Ann Arbor, MI: University of Michigan Press, 2002.

Goldsmith, Edward. *The Ecologist: A Blueprint for Survival*. Harmondsworth: Penguin Books, 1972.

Goldstein, Judith and Robert O. Keohane (eds.). *Ideas and Foreign Policy: Beliefs, Institutions, and Political Change*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1993.

Gong, Gerrit W. *The Standard of «Civilization» in International Society*. Oxford: Clarendon Press, 1984.

Gonzalez-Pelaez, Ana. *Human Rights and World Trade: Hunger in International Society*. London: Routledge, 2005.

Goodwin, Geoffrey L. (ed.). *The University Teaching of International Relations*. Oxford: Blackwell; Paris: Presses Universitaires de France, 1951.

Gramsci, Antonio. *Selections from the Prison Notebooks*. edited by Quentin Hoare and Geoffrey N. Smith. New York: International Publishers, 1971.

Grieco, Joseph M. *Cooperation Among Nations: Europe, America, and Non- Tariff Barriers to Trade*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1990.

Grovogui, Siba N›Zatioula. *Beyond Eurocentrism and Anarchy: Memories of International Order and Institutions*. New York: Palgrave Macmillan, 2006.

_______. *Sovereigns, Quasi Sovereigns, and Africans: Race and Self- determination in International Law*. Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 1996.

Guzzini, Stefano. *Realism in International Relations and International Political Economy: The Continuing Story of a Death Foretold*. London: Routledge, 1998.

Haas, Peter M., Robert O. Keohane and Marc A. Levy. (eds.). *Institutions for the Earth: Sources of Effective International Environmental Protection*. Cambridge, MA: MIT Press, 1993.

Hajer, Maarten. *The Politics of Environmental Discourse: Ecological Modernization and the Policy Process*. Oxford: Clarendon Press, 1995.

Harbour, Françes V. *Thinking About International Ethics: Moral Theory and Cases from American Foreign Policy*. Boulder, CO: Westview Press, 1999.

Harding, Sandra. *The Science Question in Feminism*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1986.

Harvey, David. *The Condition of Postmodernity: An Enquiry into the Origins of Cultural Change*. Oxford: Blackwell, 1989.

Hawkins, Darren G. [et al.]. *Delegation and Agency in International Organizations*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2006.

Hay, Colin. *Political Analysis: A Critical Introduction*. Basingstoke: Palgrave Ncmillan, 2002.

Hayward, Tim. *Constitutional Environmental Rights*. Oxford: Oxford University Press, 2005.

Headrick, Daniel. *The Tools of Empire: Technology and European Imperialism in the Nineteenth Century*. Oxford: Oxford University Press, 1981.

Held, David [et al.]. *Global Transformations: Politics, Economics, Culture*. Cambridge, MA: Polity; Stanford: Stanford University Press, 1999.

Herodotus. *The Histories*. translated by Robin Waterfield. Oxford: Oxford University Press, 1998.

Hersh, Seymour M. *Chain of Command: The Road from 9/11 to Abu Ghraib*. New York: Harper Collin, 2004.

Hesse, Mary. *Revolutions and Reconstructions in the Philosophy of Science*. Brighton, Sussex: Harvester Press, 1980.

Hirst, Paul and Grahame Thompson. *Globalisation in Question: The International Economy and the Possibilities of Governance is a Noted Text on Globalization*. 2nd ed. Cambridge, MA: Polity Press, 1999.

Hoffmann, Stanley. *Duties Beyond Borders: On the Limits and Possibilities of Ethical International Politics*. Syracuse, NY: Syracuse University Press, 1981.

Hollis, Martin and Steve Smith. *Explaining and Understanding International Relations*. Oxford: Clarendon Press, 1990.

Holsti, Kalevi J. *The Dividing Discipline: Hegemony and Diversity in International Theory*. Boston, MA: Allen and Unwin, 1985.

Hooper, Charlotte. *Manly States: Masculinities, International Relations, and Gender Politics*. New York: Columbia University Press, 2001.

Hopkins, Antony G. *The Future of the Imperial Past.* Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1997.

Howorth, Jolyon. *Security and Defence Policy in the European Union.* London: Palgrave, 2007.

Hoy, David C. *Critical Resistance: From Poststructuralism to Post-critique.* Cambridge, MA: MIT Press, 2004.

Hughes, Robert. *The Shock of the New.* revised ed. New York: Knopf, 1991.

Hulme, Peter. *Colonial Encounters: Europe and the Native Caribbean, 1492-1797.* New York: Routledge, 1992.

Human Security Research Project. *Human Security Brief 2007.* Vancouver: Simon Fraser University, 2008, <http://www.humansecuritybrief.info>.

Huntington, Samuel. *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order.* New York: Simon and Schuster, 1996.

Hurrell, Andrew. *On Global Order: Power, Values and the Constitution of International Society.* Oxford: Oxford University Press, 2007.

Hutchings, Kimberly. *International Political Theory: Rethinking Ethics in a Global Era.* London: Sage Publication, 1999.

Huth, Paul and Todd Allee. *The Democratic Peace and Territorial Conflict in the Twentieth Century.* Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2002.

Jackson, John H. *The World Trade Organization: Constitution and Jurisprudence.* London: Royal Institute for International Affairs, 1998.

Jackson, Robert H. *The Global Covenant: Human Conduct in a World of States.* Oxford: Oxford University Press, 2000.

_______. *Quasi- states: Sovereignty, International Relations, and the Third World.* Cambridge, MA and New York: Cambridge University Press, 1990. (Cambridge Studies in International Relations; 12)

_______ and George Sorensen. *Introduction to International Relations: Theories and Approaches.* Oxford: Oxford University Press, 1999; (3rd ed. 2007).

James, C. L. R. *The Black Jacobins: Toussaint L'Ouverture and the San Domingo Revolution.* New York: Vintage Books, 1989.

Jameson, Frederic. *Postmodernism, or, the Cultural Logic of Late Capitalism.* New York: Verso Books, 1991.

Joachim, Jutta, Bob Reinalda and Bertjan Verbeek. *International Organizations and Implementation: Enforcers, Managers, Authorities?*. London: Routledge, 2008.

Johnson, James T. *Can Modern War Be Just?*. New Haven, CT: Yale University Press, 1984.

Jones, Charles. *Global Justice: Defending Cosmopolitanism*. Oxford: Oxford University Press, 1999.

Jones, R. J. B. and Peter Willetts (eds.). *Interdependence on Trial: Studies in the Theory and Reality of Contemporary Interdependence*. New York: St. Martin's Press, 1984.

Jorgensen, Knud E. and Tonny Knudsen (eds.). *International Relations in Europe*. London: Routledge, 2006.

Kakonen, Jyrki (ed.). *Green Security or Militarised Environment*. Aldershot: Dartmouth, 1994.

Katzenstein, Peter (ed.). *The Culture of National Security: Norms and Identity in World Politics*. New York: Columbia University Press, 1996.

Katznelson, Ira and Helen V. Milner (eds). *Political Science: State of the Discipline*. New York and London: Norton Books, 2002.

Keene, Edward. *Beyond the Anarchical Society: Grotius, Colonialism and Order in World Politics*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2002.

Kellner, Douglas. *Critical Theory, Marxism and Modernity*. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1989.

Keohane, Robert O. *After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1984.

_______. *International Institutions and State Power*. Boulder, CO: Westview Press, 1989.

_______ (ed.). *Neorealism and its Critics*. New York: Columbia University Press, 1986.

_______ and Joseph Nye (eds.). *Power and Interdependence: World Politics in Transition*. Boston, MA: Little and Brown; Boulder, CO: Westview Press, 1977.

_______ and _______. *Transnational Relations and World Politics*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1972.

Kern, Stephen. *The Culture of Time and Space, 1880-1914.* Cambridge, MA: Harvard University Press, 1983.

King, Gary, Robert O. Keohane and Sidney Verba. *Designing Social Inquiry: Scientific Inference in Qualitative Research.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1994.

Kinzer, Stephen. *All the Shah's Men: An American Coup and the Roots of Middle East Terror.* New York: John Wiley and Sons, 2003.

Klein, Bradley. *Strategic Studies and World Order.* Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1994.

Knorr, Klaus E. and James N. Rosenau (eds.). *Contending Approaches to International Politics.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1969.

Kolakowski, Leszek. *The Alienation of Reason: A History of Positivist Thought.* translated by Norbert Guterman. New York: Anchor Books, 1969.

Koremenos, Barbara, Charles Lipson and Duncan Snidal (eds.). *The Rational Design of International Institutions.* Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2003.

Korman, Sharon. *The Right of Conquest: The Acquisition of Territory by Force in International Law and Practice.* Oxford: Clarendon Press, 1996.

Krasner, Stephen D. (ed.). *International Regimes.* Ithaca. NY: Cornell University Press, 1983.

_______. *Sovereignty: Organized Hypocrisy.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1999.

Kratochwil, Friedrich. *Rules, Norms and Decisions: On the Conditions of Practical and Legal Reasoning in International Relations and Domestic Affairs.* Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1989.

Krishna, Sankaran. *Postcolonial Insecurities: India, Sri Lanka, and the Question of Nationhood.* Minneapolis: University of Minnesota, 1999. (Borderlines Series)

Kuehls, Thom C. *Beyond Sovereign Territory: The Space of Ecopolitics.* Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 1996.

Kuhn, Thomas. *The Structure of Scientific Revolutions.* Chicago, IL: University of Chicago Press, 1962.

Lacher, Hannes. *Beyond Globalization: Capitalism, Territoriality and the International Relations of Modernity*. London: Routledge, 2006.

Laclau, Ernesto and Chantal Mouffe. *Hegemony and Socialist Strategy: Towards a Radical Democratic Politics*. London: Verso Books, 1985.

_______ and _______. *Hegemony and Socialist Strategy*. London: Verso Books, 1995.

Laferrière, Eric and Peter Stoett. *International Relations Theory and Ecological Thought: Towards a Synthesis*. London: Routledge, 1999.

_______ and _______. *International Ecopolitical Theory: Critical Approaches*. Vancouver: UBC Press, 2006.

Lebow, Richard Ned. *A Cultural Theory of International Relations*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2008.

_______. *The Tragic Vision of Politics: Ethics, Interests and Orders*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2003.

Lepgold, Joseph and Miroslav Nincic. *Beyond the Ivory Tower: International Relations Theory and the Issue of Policy Relevance*. New York: Columbia University Press, 2001.

Liberman, Peter. *Does Conquest Pay: The Exploitation of the Occupied Industrial Societies*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1996.

Ling, Lily and Anna Agathangelou. *Empire and Insecurity in World Politics: Seductions of Neoliberalism*. New York: Routledge, 2008.

Linklater, Andrew. *Men and Citizens in the Theory of International Relations*. 2nd ed. London: Macmillan, 1990.

_______. *The Transformation of Political Community: Ethical Foundations of the Post- Westphalian Era*. Cambridge, MA: Polity Press, 1998.

_______ and Hidemi Suganami. *The English School of International Relations: A Contemporary Reassessment*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2006.

Lipson, Charles. *Reliable Partners: How Democracies Have Made a Separate Peace*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2003.

Locke, John. *Second Treatise of Government*. New York: Hackett Bokks, 1980.

Low, Nicholas and Brenda Gleeson. *Justice, Society and Nature: An Exploration of Political Ecology*. London: Routledge, 1998.

Lu, Catherine. *Just and Unjust Interventions in World Politics: Public and Private*. Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2006.

MacIntyre, Alasdair. *After Virtue: A Study in Moral Theory*. 2nd ed. London: Duckworth, 1981-1985.

MacMillan, John. *On Liberal Peace: Democracy, War and International Order*. London: I. B. Tauris, 1998.

Mann, James. *Rise of the Vulcans: The History of Bush's War Cabinet*. New York: Penguin Books, 2004.

Manning, Charles A. W. *The Nature of International Society*. London: G. Bell and Sons, 1962.

Mansfield, Edward D. and Brian M. Pollins. *Economic Interdependence and International Conflict: New Perspectives on an Enduring Debate*. Ann Arbor, MI: University of Michigan Press, 2003.

Mansfield, Edward and Jack Snyder. *Electing to Fight: Why Emerging Democracies Go to War*. Cambridge, MA: MIT Press, 2005.

March, James G. and Johan P. Olson. *Rediscovering Institutions: The Organizational Basis of Politics*. New York: Free Press, 1989.

Marchand, Marianne H. and Anne Sisson Runyan (eds.). *Gender and Global Restructuring: Sightings, Sites, and Resistances*. London and New York: Routledge, 2000.

Martin, Lisa. *Coercive Cooperation: Explaining Multilateral Economic Sanctions*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1992.

Martin, Lisa. and Beth Simmons (eds.). *International Institutions: An International Organization Reader*. Boston, MA: MIT Press, 2001.

Marx, Karl. *Capital*. New York: Vintage Books, 1977.

_______. *Selected Writings*. edited by David McLellan. 2nd ed. Oxford: Oxford University Press, 2000.

May, Ernest (ed.). *American Cold War Strategy*. New York: St Martin's Press, 1993.

Mbembe, Achille. *Postcolony*. Berkeley, CA: University of California Press, 2001.

Meadows, Donella H. [et al.]. *The Limits to Growth: A Report to the Club of Rome's Project on the Predicament of Mankind.* New York: Universe Books, 1972.

Mearsheimer, John J. *The Tragedy of Great Power Politics*. New York: Norton Books, 2001.

Megill, Allan (ed.). *Rethinking Objectivity*. Durham, OH: Duke University Press, 1994.

Memmi, Albert. *The Colonizer and Colonized.* Boston, MA: Beacon Press, 1965.

Messer-Davidow, Ellen, David S. Shumway and David J. Sylvan (eds.). *Knowledges: Historical and Critical Studies in Disciplinarity.* Charlottesville: University Press of Virginia, 1993.

Mignolo, Walter. *The Darker Side of the Renaissance: Literacy, Territoriality, and Colonization*. Ann Arbor, MI: University of Michigan Press, 1995.

_______. *Local Histories/Global Designs: Coloniality, Subaltern Knowledges, and Border Thinking*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2000.

Mill, John Stuart. *On Liberty and Other Essays*. Oxford: Oxford University Press, 1998.

Millennium Ecosystem Assessment. *Ecosystems and Human Well-being: Synthesis.* Washington, DC: Island Press, 2005, <http://www.millenniumassessment.org/documents/document.356.aspx.pdf>, accessed 23 June 2009.

Moeller, Susan. *Compassion Fatigue: How the Media Sell Disease, Famine, War and Death*. New York: Routledge, 1999.

Monmonier, Mark. *How to Lie with Maps*. 2nd ed. Chicago, IL: University of Chicago Press, 1996.

Monroe, Kristen R. (ed.). *Perestroika! The Raucous Rebellion in Political Science.* New Haven, CT: Yale University Press, 2005.

Montesquieu, Charles-Lewis S. *The Persian Letters*. New York: Penguin Bokks, 1973.

Moon, Katharine H. S. *Sex Among Allies: Military Prostitution in U.S.-Korea Relations*. New York: Columbia University Press, 1997.

Moravscik, Andrew. *The Choice for Europe: Social Purpose and State Power from Messina to Maastricht.* Ithaca, NY: Cornell University Press, 1998.

Moreiras, Alberto. *The Exhaustion of Difference: The Politics of Latin American Cultural Studies*. Durham, OH: Duke University Press, 2001.

Morgenthau, Hans J. *Decline of Domestic Politics*. Chicago, IL: University of Chicago Press, 1958.

______. *Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace*. New York: Alfred A. Knopf, 1948a.

______. *Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace*. 3rd ed. New York: Alfred A. Knopf, 1960.

______. *Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace*. 4th ed. New York: Alfred A. Knopf, 1972.

______. *Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace*. 5th ed. Revised. New York: Alfred A. Knopf, 1978.

______. *Scientific Man vs. Power Politics*. London: Latimer Press, 1947.

Morrison, Toni. *Playing in the Dark: Whiteness and the Literary Imagination*. New York: Vintage Books, 1993.

Nardin, Terry (ed.). *The Ethics of War and Peace: Religious and Secular Perspectives*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1996.

______. *Law, Morality, and the Relations of States*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1983.

______ and David Mapel (eds.). *Traditions of International Ethics*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1992.

Navari, Cornelia. *Theorising International Society: English School Methods*. Palgrave: Basingstoke, 2009.

Neumann, Iver B. *Russia and the Idea of Europe: A Study in Identity and International Relations*. London: Routledge, 1996.

Nicholson, Michael. *Causes and Consequences in International Relations: A Conceptual Study*. London: Pinter Book, 1996.

Nussbaum, Martha and Joshua Cohen (eds.). *For Love of Country?*. Boston, MA: Beacon Press, 1996-2002.

Nye, Joseph S. and John D. Donahue (eds.). *Governance in a Globalising World*. Washington, DC: Brookings Institute Press, 2000.

Okereke, Chukwumerije. *Global Justice and Neoliberal Environmental Governance.* London: Routledge, 2008.

O'Neil, Kate. *The Environment and International Relations.* Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2009.

O'Neill, Oonora. *Faces of Hunger: An Essay on Poverty, Justice and Development.* London: Allen and Unwin, 1986.

Onuf, Nicholas. *World of Our Making: Rules and Rule in Social Theory and International Relations.* Columbia, SC: University of South Carolina Press, 1989.

Orend, Brian. *The Morality of War.* Peterborough, Ontario: Broadview Press, 2006.

Osiander, Andreas. *The State System of Europe, 1640-1990: Peacemaking and the Conditions of International Stability.* Oxford: Clarendon Press, 1994.

Oye, Kenneth (ed.). *Cooperation Under Anarchy.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1986.

Paehlke, Robert C. *Democracy's Dilemma: Environment, Social Equity and the Global Economy.* Cambridge, MA: MIT Press, 2003.

Paterson, Matthew. *Understanding Global Environmental Politics: Domination, Accumulation, Resistance.* London: Palgrave Macmillan, 2000.

Payne, Rodger A. and Nayef H. Samhat. *Democratizing Global Politics: Discourse Norms, International Regimes, and Political Community.* Albany, NY: State University of New York Press, 2004.

Peterson, Susan, Michael J. Tierney and Daniel Maliniak. *Teaching and Research Practices, Views on the Discipline, and Policy Attitudes of International Relations Faculty at the US College and Universities.* Williamsburg, VA: College of William and Mary, 2005.

Peterson, V. Spike and Anne Sisson Runyan. *Global Gender Issues.* 2nd ed. Boulder, CO: Westview Press, 1999.

Pevehouse, Jon. *Democracy from Above: Regional Organizations and Democratization.* Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2005.

Phillips, David L. *Losing Iraq: Inside the Postwar Reconstruction Fiasco.* Boulder, CO: Westview Press, 2005.

Philpott, Simon. *Rethinking Indonesia: Postcolonial Theory, Authoritarianism and Identity*. London: Palgrave Macmillan, 2001.

Pocock, John G. A. *The Machiavellian Moment: Florentine Political Thought and the Atlantic Republican Tradition*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2003.

Pogge, Thomas. *Realizing Rawls*. Ithaca, NY, and London: Cornell University Press, 1989.

Pollard, Robert. *Economic Security and the Origins of the Cold War*. New York: Columbia University Press, 1985.

Poovey, Mary. *A History of the Modern Fact: Problems of Knowledge in the Sciences of Wealth and Society*. Chicago, IL: University of Chicago Press, 1998.

Popper, Karl R. *The Logic of Scientific Discovery*. London: Hutchinson, 1959.

Posen, Barry R. *The Sources of Military Doctrine: France, Britain, and Germany between the World Wars*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1984.

Prakash, Gyan. *Another Reason: Science and the Imagination of Modern India*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1999.

Princen, Thomas, Michael Maniates and Ken Conca (eds.). *Confronting Consumption*. Cambridge, MA: MIT Press, 2002.

Prügl, Elisabeth. *The Global Construction of Gender: Home-based Work in the Political Economy of the 20th Century*. New York: Columbia University Press, 1999.

Puchala, Donald J. (ed.). *Visions of International Relations: Assessing an Academic Field*. Columbia: University of South Carolina Press, 2002.

Ramsey, Paul. *The Just War: Force and Political Responsibility*. Oxford: Rowman and Littlefield, 1968-2002.

Rawls, John. *A Theory of Justice*. Oxford: Oxford University Press, 1971.

_______. *Political Liberalism*. Expanded ed. New York and Chichester: Columbia University Press, 2005. (Columbia Classics in Philosophy)

Reiter, Dan and Allan Stam. *Democracies at War*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2002.

Reus-Smit, Christian. *The Moral Purpose of the State: Culture, Social Identity, and*

Institutional Rationality in International Relations. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1999.

Risse, Thomas, Stephen C. Ropp and Kathryn Sikkink (eds.). *The Power of Human Rights: International Norms and Domestic Change*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1999.

Roberts, Adam and Richard Guelff (eds.). *Documents on the Laws of War*. 2nd ed. Oxford: Oxford University Press, 1989.

Roberts, J. Timmons and Bradley C. Parks. *A Climate of Injustice: Global Inequality, North-South Politics, and Climate Policy*. Cambrdige, MA: MIT Press, 2007.

Robinson, Fiona. *Globalising Care: Ethics, Feminist Theory and International Relations*. Oxford: Westview Press, 1999.

Robinson, William I. *A Theory of Global Capitalism*. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 2004.

Rorty, Richard (ed.). *The Linguistic Turn: Essays in Philosophical Method*. Chicago, IL: University of Chicago Press, 1967.

Rose, Gideon. *Visual Methodologies*. London: Sage Publication, 2001.

Rosenau, James N. *Turbulence in World Politics: A Theory of Change and Continuity*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1990.

Rosenberg, Justin. *Empire of Civil Society*. London: Verso Books, 1994.

Rousseau, David. *Democracy and War: Institutions, Norms, and the Evolution of International Conflict*. Stanford, CA: Stanford University Press, 2005.

Rupert, Mark. *Producing Hegemony*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1995.

_______ and Hazel Smith (eds.). *Historical Materialism and Globalisation: Essays on Continuity and Change*. London: Routledge, 2002.

Rupert, Mark and Scott Solomon. *Globalisation and International Political Economy*. Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2006.

Russett, Bruce. *Grasping the Democratic Peace: Principles for a Post-Cold War World*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1993.

_______. *What Price Vigilance: The Burdens of National Defense*. New Haven, CT: Yale University Press, 1970.

_______ and John R. O'Neal. *Triangulating Peace: Democracy, Interdependence,*

and International Organizations. New York: Norton Books, 2001. (Norton Series in World Politics)

Said, Edward. *Orientalism*. New York: Vintage Books, 1979.

Sayer, Derek. *Capitalism and Modernity*. London: Routledge, 1991.

Scarry, Elaine. *The Body in Pain: The Making and Unmaking of the World*. Oxford: Oxford University Press, 1995.

Schlosberg, David. *Defining Environmental Justice: Theories, Movements, and Nature*. Oxford: Oxford University Press, 2007.

Schmidt, Brian. *The Political Discourse of Anarchy: A Disciplinary History of International Relations*. Albany: State University of New York Press, 1998.

Schmitt, Richard. *Introduction to Marx and Engels: A Critical Reconstruction*. 2nd ed. Boulder, CO: Westview Press, 1997.

Schultz, Kenneth. *Democracy and Coercive Diplomacy*. Stanford, CA: Stanford University Press, 2001.

Scott, David. *Refashioning Futures: Criticism after Postcoloniality*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1999.

Searle, John R. *The Construction of Social Reality*. London: Allen Lane; New York: Free Press, 1995.

Shapcott, Richard. *Justice, Community and Dialogue in International Relations*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2001.

Shapiro, Madison J. *The Politics of Representation: Writing Practices in Biography, Photography and Policy Analysis*. Madison: University of Wisconsin Press, 1988.

Shapiro, Michael J. and Hayward R. Alker (eds.). *Challenging Boundaries: Global Flows, Territorial Identities*. Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 1996.

Shepherd, Laura. *Gender, Violence, and Security: Discourse as Practice*. London: Zed Books, 2008.

Shue, Henry. *Basic Rights: Subsistence, Affluence and United States Foreign Policy*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1980.

Silberstein, Sandra. *War of Words: Language, Politics and 9/11*. London: Routledge, 2002.

Sjoberg, Laura. *Gender, Justice and the Wars in Iraq*. New York: Lexington Books, 2006.

Skinner, Quentin. *Visions of Politics: Regarding Method*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2002.

Smith, Adam. *Wealth of Nations*. edited by Kathryn Sutherland. Oxford: Oxford University Press, 1993.

Smith, Steve, Ken Booth and Marysia Zalewski (eds.). *International Theory: Positivism and Beyond*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1996.

Snyder, Jack L. *Myths of Empire: Domestic Politics and International Ambition*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1991.

Soguk, Nevzat. *States and Strangers: Refugees and Displacements of Statecraft*. Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 1999.

Spero, Joan and Jeffrey A. Hart. *The Politics of International Economic Relations*. 6th ed. Belmont, CA: Thompson Wadsworth, 2003.

_______. *A Critique of Postcolonial Reason: Toward a History of the Vanishing Present*. Cambridge: Harvard University Press, 1999.

Spivak, Gayatri C. *In Other Worlds; Essays in Cultural Politics*. New York: Routledge, 1987.

Sterling-Folker, Jennifer (ed.). *Making Sense of International Relations Theory*. Boulder, CO: Lynne Rienner, 2006.

_______. *Theories of International Cooperation and the Primacy of Anarchy: Explaining U.S. International Monetary Policy-Making after Bretton Woods*. Albany, NY: SUNY Press, 2002.

Swank, Duance. *Global Capital, Political Institutions and Policy Change in Developed Welfare States*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2002.

Thompson, Edward P. *The Poverty of Theory and other Essays*. London: Merlin Press, 1978.

Thucydides. *History of the Peloponnesian War*. translated by Rex Warner. New York: Penguin Books, 1954.

_______. *The Landmark Thucydides: A Comprehensive Guide to the Peloponnesian War*. edited by Robert B. Strassler. New York: Free Press, 1996.

Tickner, J. Aann. *Gendering World Politics*. New York: Columbia University Press, 2001.

Tickner, Arlene B. and O. Waver. *Geo-cultural Epistemologies and IR: Montreal follow-up Memo*. Unpublished Paper, 2004.

_______ and _______ (eds.). *International Relations Scholarship around the World*. London: Routledge, 2009.

Todorov, Tzvetan. *On Human Diversity: Nationalism, Racism, and Exoticism in French Thought*. translated by Catherine Porter. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1993.

Tormey, Simon. *Anti-capitalism: A Beginner's Guide*. Oxford: Oneworld, 2004.

Toulmin, Stephen. *Human Understanding*. Oxford: Clarendon Press, 1972.

Trouillot, Michel-Rolph. *Silencing the Past: Power and the Production of History*. Boston, MA: Beacon Press, 1997.

True, Jacqui. *Gender, Globalization, and Post-socialism: The Czech Republic after Communism*. New York: Columbia University Press, 2003.

Van Der Pijl, Kees. *The Making of an Atlantic Ruling Class*. London: Verso Books, 1984.

Van Der Veer, Peter. *Imperial Encounters: Religion and Modernity in India*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2001.

Van Evera, Stephen. *Causes of War: Power and the Roots of Conflict*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1999.

Vincent, Raymond J. *Human Rights in International Relations*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1986.

Wa Thiong'o, Ngugi. *Decolonizing the Mind: The Politics of Language in African Literature*. Portsmouth: Heinemann Books, 1986.

Wackernagel, Marthis and William Rees. *Our Ecological Footprint: Reducing Human Impact on the Earth*. Gabriola Island, BC: New Society Publishers, 1996.

Walker, R. B. J. *Inside/Outside: International Relations as Political Theory*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1993.

Wallerstein, Immanuel. *Unthinking Social Science: The Limits of Nineteenth-century Paradigms*. 2nd ed. Philadelphia, PA: Temple University Press, 2001 [1991].

_______. *World-Systems Analysis*. Durham, OH: Duke University Press, 2004.

Walt, Stephen M. *The Origins of Alliances*. Ithaca NY: Cornell University Press, 1987.

Waltz, Kenneth N. *Man, the State, and War: A Theoretical Analysis*. New York: Columbia University Press, 1959.

______. *Theory of International Politics*. London: McGraw-Hill; New York: Random House; Reading, MA: Addison-Wesley, 1979.

Walzer, Michael. *Just and Unjust Wars: A Moral Argument with Historical Illustrations*. 2nd ed. New York: Basic Books, 1977-1992.

Wapner, Paul. *Environmental Activism and World Civic Politics*. Albany: State University of New York Press, 1998.

Warrior, Robert Allen. *Tribal Secrets: Recovering American Indian Intellectual Traditions*. Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 1994.

Wasserstrom, Richard A. (ed.). *War and Morality*. Belmont, CA: Wadsworth, 1970.

Watson, Adam. *The Evolution of International Society*. London: Routledge, 1992.

Weber, Cynthia. *Faking It: US Hegemony in a Post-phallic Era*. Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 1999.

______. *Simulating Sovereignty: Intervention, the State and Symbolic Exchange*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1994.

Weldes, Jutta [et al.] (eds.). *Cultures of Insecurity: States, Communities and the Production of Danger*. Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 1999.

Welsh, Jennifer M. *Edmund Burke and International Relations*. Basingstoke: Macmillan, 1995.

Wendt, Alexander. *Social Theory of International Politics*. Cambridge and New York: Cambridge University Press, 1999.

Wheeler, Nicholas J. *Saving Strangers: Humanitarian Intervention in International Society*. Oxford: Oxford University Press, 2000.

White, Stephen. *Political Theory and Postmodernism*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1991.

Whitley, Richard. *The Intellectual and Social Organization of the Sciences*. Oxford: Clarendon Press, 1984.

Whitworth, Sandra. *Feminism and International Relations: Towards a Political*

Economy of Gender in Interstate and Non-governmental Institutions. Basingstoke: Macmillian, 1994.

Wight, Martin. *International Theory: The Three Traditions*. Leicester: Leicester University Press for the Royal Institute of International Affairs, 1991.

_______. *Systems of States*. edited by Hedley Bull. Leicester: Leicester University Press, 1977, and 1978.

Wilensky, Harold L. *Rich Democracies: Political Economy, Public Policy and Performance*. Berkeley, CA: University of California Press, 2002.

Wittgenstein, Ludwig. *Philosophical Investigations*. Oxford: Blackwell, 1958.

Wood, Ellen M. *Empire of Capital*. London: Verso Books, 2003.

Woodward, Bob. *Plan of Attack*. New York: Simon and Schuster, 2004.

Youngs, Gillian. *International Relations in a Global Age: A Conceptual Challenge*. Cambridge, MA: Polity Press, 1999.

Zehfuss, Maja. *Constructivism in International Relations: The Politics of Reality*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2002.

Zinner, Ellen and Mary Beth Williams. *When a Community Weeps: Case Studies in Group Survivorship*. London: Bruner/Mazel, 1999.

Chapters in Books

Abbott, Andrew. «The Disciplines and the Future.» in: Steven Brint (ed.). *The Future of the City of Intellect: The Changing American University*. Stanford, CA: Stanford University Press, 2002.

Aggarwal, Vinod K. «Reconciling Multiple Institutions: Bargaining, Linkages, and Nesting.» in:Vinod K. Aggarwal. *Institutional Designs for a Complex World: Bargaining,Linkages, and Nesting*. Ithaca, NY: Cornell University, Press, 1998.

Ashley, Richard. «Living on Border Lines: Man, Post Structuralismand War.» in: James Der Derian and Michael Shapiro (eds.). *International/Intertextual Relations: Postmodern Readingsof World Politics*. Lexington, KY: Lexington Books, 1989.

_______. «The Poverty of Neorealism.» in Robert Keohane (ed.). *Neorealism and Its Critics*. New York: Columbia University Press, 1986.

Bairoch, Paul. «Globalisation Myths and Realities: One Century of External Trade and

Foreign Investment.» in: Robert Boyer and Daniel Drache (eds.). *States Against Market: The Limits of Globalisation.* London: Routledge, 1996.

Banks, Michael. «The Evolution of International Relations.» in: Michael Banks (ed.). *Conflict in World Society: A New Perspective on International Relations.* Brighton: Harvester Press, 1984.

Berger, Peter L. «Introduction: The Cultural Dynamicsof Globalization.» in: Peter L. Berger and Samuel P. Huntington (eds.). *Many Globalizations: Cultural Diversity in the Contemporary World.* Oxford: Oxford University Press, 2002.

Booth, Ken. «Dare Not Know: International RelationsTheory versus the Future.» in: Ken Booth and Steve Smith (eds.). *International Relations Theory Today.* Cambridge, MA: Polity Press, 1995.

Büger, Christian and Frank Gadinger. «Grobe Graben, Brücken, Elfenbeintürme und Kloster? Die Wissensgemeinschaft Internationale Beziehungen und die Politik-Einekulturtheoretische Neubeschreibung.» in: Gunther Hellmann (ed.). *Forschung und Beratung in der Wissensgesellschaft.* Baden- Baden: Nomos, 2006.

Bull, Hedley. «International Relations as an Academic Pursuit.» in: Kai Alderson and Andrew Hurrell (eds). *Hedley Bull on International Society.* Basingstoke: Macmillan, 2000.

Bybee, Jay S. «Memo 14-Re: Standards of Conduct for Interrogation.» in: Kare J. Greenberg, Joshua L. Dratel and Anthony Lewis. *The Torture Papers: The Road to Abu Ghraib.* Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2002-2005.

Campbell, David. «Ethnocentrism of Disciplines and the Fish-scale Model of Omniscience.» in: Muzafer Sherif and Carolyn W. Sherif (eds.). *Interdisciplinary Relationships in the Social Sciences.* Chicago, IL: Aldine Publishing, 1969.

Cerny, Philip G. «Political Globalisation and the Competition State.» in: Richard Stubbs and Geoffrey R. D. Underhill (eds.). *Political Economy and the Changing Global Order.* Oxford: Oxford University Press, 2000.

Conca, Ken. «Beyond the Statist Frame: Environmental Politics in a Global Economy.» in: Fred P. Gale and R. Michael M'Gonigle. *Nature, Production, Power: Towards an Ecological Political Economy.* Cheltenham: Edward Elgar, 2000.

Connolly, William. «Method, Problem, Faith.» in: Ian Shapiro, Rogers M. Smith and Tarek E. Masoud (eds.). *Problems and Methods in the Study of Politics.* Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2004.

Cox, Robert. «Social Forces, States and World Orders: Beyond International Relations Theories.» in: Robert Keohane (ed.). *Neorealism and its Critics*. New York: Columbia University Press, 1986.

Davis, Nancy A. «Contemporary Deontology.» in: Peter Singer (ed.). *A Companion to Ethics*. Oxford: Basil Blackwell, 1991.

Der Derian, James. «Hedley Bull and the Case for a Post-Classical Approach.» in: Harry Bauer and Elizabeth Brighi (eds.). *International Relations at LSE: A History of 75 Years*. London: Millennium Publishing Group, 2003.

Devetak, Richard. «Critical Theory.» in: Scott Burchill [et al.] (eds). *Theories of International Relations*. New York: St Martin's Press, 1995.

_______. «Postmodernism.» in: Scott Burchill [et al.] (eds). *Theories of International Relations*. 2nd ed. London: Palgrave Mcmillan, 2001.

Downs, Georges W., David M. Rocke and Peter N. Barsoom. «Is the Good News about Compliance Good News About Cooperation?.» in: Liza Martin and Beth A. Simmons (eds.). *International Institutions: An International Organization Reader*. Boston, MA: MIT Press, 2001.

Dunne, Tim and Brian C. Schmidt. «Realism.» in: John Baylis and Steve Smith (eds.). *The Globalization of World Politics*. 3rd ed. Oxford: Oxford University Press, 2004.

Erskine, Toni. «Locating Responsibility: The Problem of Moral Agency in International Relations.» in: Christian Reus-Smit and Duncan Snidal (eds.). *The Oxford Handbook of International Relations*. Oxford: Oxford University Press, 2008b.

Fearon, James and Alexander Wendt. «Rationalism v. Constructivism: A Skeptical View.» in: Walter Carlsnaes, Thomas Risse, and Beth A. Simmons (eds.). *Handbook of International Relations*. London: Sage Publication, 2002.

Foucault, Michel. «Afterword: The Subject and Power.» in: Hubert L. Dreyfus and Paul Rabinow. *Michel Foucault: Beyond Structuralism and Hermeneutics*. Brighton: Harvester Press, 1982.

_______. «Nietzsche, Genealogy, History.» in: Donald F. Bouchard (ed.). *Language, Counter- memory, Practice: Selected Essays and Interviews*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1977.

______. «What is Enlightenment?.» in: Paul Rabinow (ed.). *The Foucault Reader*. New York: Pantheon Books, 1984.

Geiger, Roger L. «The Ten Generations of American Higher Education.» in: Philip G. Altbach, Robert O. Berdahl and Patricia J. Gumport (eds.). *American Higher Education in the Twenty-first Century: Social, Political and Economic Challenges*. 2nd ed. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 2005.

Grieco, Joseph M. «Understanding the Problem of International Cooperation: The Limits of Neoliberal Institutionalism and the Future of Realist Theory.» in: David A. Baldwin (ed.). *Neorealism and Neoliberalism: The Contemporary Debate*. New York: Columbia University Press, 1993.

Guha, Ranajit. «On Some Aspects of the Historiography of Colonial India.» in: Ranajit Guha, Gayatri Chakravorty Spivak and Edward Said (eds.). *Selected Subaltern Studies*. Oxford: Oxford University Press, 1988b.

______. «The Prose of Counter-Insurgency.» in: Ranajit Guha, Gayatri Chakravorty Spivak and Edward Said (eds.). *Selected Subaltern Studies*. Oxford: Oxford University Press, 1988a.

Gunnell, John G. «In Search of the State: Political Science as an Emerging Discipline in the U.S.» in: Peter Wagner, Bjorn Wittrock and Richard Whitley (eds.). *Discourses on Society: The Shaping of the Social Science Disciplines*. Reidel: Kluwer, 1991. (Sociology of the Sciences Yearbook)

Halliday, Fred. «The Future of International Relations: Fears and Hopes.» in: Steve Smith, Ken Booth and Marysia Zalewski (eds.). *International Theory: Positivism and Beyond*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1996.

Hammond, Thomas H. «Herding Cats in University Hierarchies: Formal Structure and Policy Choice in American Research Universities.» in: Ronald G. Ehrenberg (ed.). *Governing Academia: Who Is in Charge of the Modern University?*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 2004.

Harley, John B. «Maps, Knowledge, and Power.» in: Denis Cosgrove and Stephen Daniels (eds.). *The Iconography of Landscape: Essays on the Symbolic Representation, Design and Use of Past Environments*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1988.

Hay, Colin. «Globalisation's Impact on States.» in: John Ravenhill (ed.). *Global Political Economy*. Oxford: Oxford University Press, 2005.

_______. «Towards a Global Political Economy?.» in: Donna Lee [et al.]. *International Political Economy*. Oxford: Oxford University Press, 2009.

Held, David. «Cosmopolitanism: Ideas, Realities, Deficits.» in: David Held and Anthony McGrew (eds.). *Governing Globalisation*. Cambridge, MA: Polity Press, 2002.

Hollis, Martin. «The Last Post?.» in: Steve Smith, Ken Booth and Marysia Zalewski (eds.). *International Theory: Positivism and Beyond*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1996.

Hurrell, Andrew. «Norms and Ethics in International Relations.» in: Walter Carlsnaes, Thomas Risse and Beth A. Simmons (eds.). *Handbook of International Relations*. London: Sage Publication, 2002.

Johnson, James T. «Historical Roots and Sources of the Just War Tradition in Western Cultures.» in: John Kelsay and James T. Johnson (eds.). *Just War and Jihad: Historical and Theoretical Perspectives on War and Peace in Western and Islamic Traditions*. New York: Greenwood Press, 1991.

Kahler, Miles. «International Relations: Still an American Social Science?.» in: L. B. Miller and M. J. Smith (eds.). *Ideas and Ideals*. Boulder, CO: Westview Press, 1993.

Kant, Immanuel. «Perpetual Peace: A Philosophical Sketch.» in: Hans Reiss (ed.). *Kant's Political Writings*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, [1795] 1970.

Keohane, Robert O. «Institutional Theory and the Realist Challenge after the Cold War.» in: David A. Baldwin (ed.). *Neorealism and Neoliberalism: The Contemporary Debate*. New York: Columbia University Press, 1993.

Kinnvall, Catarina. «Not Here, Not Now! The Absence of a European Perestroika Movement.» in: Kristen Renwick Monroe (ed.). *Perestroika! The Raucous Rebellion in Political Science*. New Haven, CT: Yale University Press, 2005.

Knudsen, Christian. «Pluralism, Scientific Progress and the Structure of Organization Studies.» in: Haridimos Tsoukas and Christian Knudsen (eds.). *The Oxford Handbook of Organization Theory*. Oxford: Oxford University Press, 2003.

Krasner, Stephen D. «The Accomplishments of International Political Economy.» in: Steve Smith, Ken Booth and Marysia Zalewski (eds.). *International Theory: Positivism and Beyond*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1996.

Laitin, David D. «The Political Science Discipline.» in: Edward D. Mansfield and Richard Sisson (eds.). *The Evolution of Political Knowledge: Theory and Inquiry in American Politics*. Columbus: Ohio State University Press, 2004.

Lakatos, Imre. «Falsification and the Methodology of Scientific Research Programmes.» in: Imre Lakatos and Alan Musgrave (eds.). *Criticism and the Growth of Knowledge*. London: Cambridge University Press, 1970.

Lapid, Yosef. «Sculpting the Academic Identity: Disciplinary Reflections at the Dawn of a New Millennium.» in: Donald J. Puchala (ed.), *Visions of International Relations: Assessing an Academic Field*. Columbia: University of South Carolina Press, 2002.

Lewis, William A. «The Rate of Growth of World Trade, 1830-1973.» in: Sven Grassman and Erik Lundberg (eds), *The World Economic Order: Past and Prospects*. Basingstoke: Macmillan, 1981.

Linklater, Andrew. «The Achievements of Critical Theory.» in: Steve Smith, Ken Booth and Marysia Zalewski (eds.). *International Theory: Positivism and Beyond*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1996.

_______. «The English School.» in: Steve Smith, Ken Booth and Marysia Zalewski (eds.). *International Theory: Positivism and Beyond*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2001.

_______. «Rationalism.» in: Scott Burchill [et al.] (eds.). *Theories of International Relations*. London: Macmillan, 1995.

Little, Richard. «The Growing Relevance of Pluralism?.» in: Steve Smith, Ken Booth and Marysia Zalewski (eds.). *International Theory: Positivism and Beyond*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1996.

McGrew, Anthony. «Globalisation and Global Politics.» in: John Baylis and Steve Smith (eds.). *The Globalisation of World Politics: An Introduction to International Relations*. 3rd ed. Oxford: Oxford University Press, 2005.

Mitchell, Ronald B. and Patricia M. Keilbach. «Situation Structure and Institutional Design: Reciprocity, Coercion, and Exchange.» in: Barbara Koremenos, Charles Lipson and Duncan Snidal (eds.). *The Rational Design of International Institutions*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2003.

Morgenthau, Hans J. «The Purpose of Political Science.» in: James C. Charlesworth (ed.). *A Design for Political Science: Scope, Objectives and Methods*. Philadelphia, PA: American Academy of Political and Social Science, 1966.

Nardin, Terry. «International Ethics.» in: Christian Reus-Smit and Duncan Snidal (eds.). *The Oxford Handbook of International Relations*. Oxford: Oxford University Press, 2008.

Oatley, Thomas H. «Multilaterizing Trade and Payments in Postwar Europe.» in: Barbara Koremenos, Charles Lipson and Duncan Snidal (eds.). *The Rational Design of International Institutions*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2003.

Onuf, Nicholas. «Worlds of Our Making: The Strange Career of Constructivism in International Relations.» in: Donald J. Puchala (ed.). *Visions of International Relations: Assessing an Academic Field*. Columbia, SC: University of South Carolina Press, 2002.

Pahre, Robert. «Most-Favored-Nation Clauses and Clustered Negotiations.» in: Barbara Koremenos, Charles Lipson and Duncan Snidal (eds.). *The Rational Design of International Institutions*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2003.

Perestroika, Mr. «To the Editor, PS and APSR, On Globalization of the APSA: A Political Science Manifesto.» Posted on the Perestroika List Serve: 26 October 2000; Reprinted in: Monroe, Kristen R. (ed.). *Perestroika! The Raucous Rebellion in Political Science*. New Haven, CT: Yale University Press, 2005.

Petrella, Riccardo. «Globalisation and Internationalisation: The Dynamics of the Emerging World Order.» in: Robert Boyer and Daniel Drache (eds.). *States Against Market: The Limits of Globalisation*. London: Routledge, 1996.

Price, Richard. «The Ethics of Constructivism.» in: Christian Reus-Smit and Duncan Snidal (eds.). *The Oxford Handbook of International Relations*. Oxford: Oxford University Press, 2008.

Rosendorff, Peter and Helen V. Milner. «The Optimal Design of International Trade Institutions: Uncertainty and Escape.» in: Barbara Koremenos, Charles Lipson and Duncan Snidal (eds.). *The Rational Design of International Institutions*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2003.

Sterling-Folker, Jennifer. «Evolutionary Tendencies in Realist and Liberal IR Theory.» in: William R. Thompson (ed.). *Evolutional Interpretations of World Politics*. New York: Routledge, 2001.

Strange, Susan. «Cave! hic dragones: A Critique of Regime Analysis.» in: Stephen

D. Krasner (ed.). *International Regimes*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1983.

Thomas, Daniel C. «The Helsinki Accords and Political Change in Eastern Europe.» in: Thomas Risse, Stephen C. Ropp and Katrryn Sikkink (eds.). *The Power of Human Rights: International Norms and Domestic Change*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1999.

True, Jacqui. «The Ethics of Feminism.» in: Christian Reus-Smit and Duncan Snidal (eds.). *The Oxford Handbook of International Relations*. Oxford: Oxford University Press, 2008.

Waever, Ole. «Figures of International Thought: Introducing Persons Instead of Paradigms.» in: Iver B. Neumann and Ole Waever (eds.). *The Future of International Relations: Masters in the Making?*. London: Routledge, 1997.

_______. «The Rise and Fall of the Interparadigm Debate.» in: Steve Smith, Ken Booth and Marysia Zalewski (eds.). *International Theory: Positivism and Beyond*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1996.

_______. «Securitization and Desecuritization.» in: Ronnie D. Lipschutz (ed.). *On Security*. New York: Columbia University Press, 1995.

_______ and Barry Buzan. «After the Return to Theory: The Past, Present, and Future of Security Studies.» in: Alan Collins (ed.). *Contemporary Security Studies*. Oxford: Oxford University Press, 2007.

Whitley, Richard. «Introduction [To the Second Edition]: Science Transformed?: The Changing Nature of Knowledge Production at the End of the Twentieth Century.» in: Richard Whitley. *The Intellectual and Social Organization of the Sciences*. 2nd ed. Oxford: Oxford University Press, 2000.

_______. «The Structure and Context of Economics as a Scientific Field.» in: Warren J. Samuels (ed.). *Research in the History of Economic Thought and Methodology*. Greenwich, CT and London: JAI Press, 1986.

Wight, Martin. «Why Is There No International Theory?.» in: Herbert Butterfield and Martin Wight (eds.). *Diplomatic Investigations*. London: Allen and Unwin, 1966.

Periodicals

Adler, Emanuel. «Seizing the Middle Ground: Constructivismin World Politics.» *European Journal of International Relations*: vol. 3, no. 3, 1997.

_______, Barry Buzan and Tim Dunne, «Barry Buzan's from International to World Society?.» *Millennium Forum*: vol. 34, no. 1, 2005.

Anievas, Alexander (ed.). «Special Section: Global Capitalism and the States System.» *Cambridge Review of International Affairs*: vol. 20, no. 4, 2007.

Armstrong, David. «Law, Justice and the Idea of World Society.» *International Affairs*: vol. 75, no. 3, 1999.

Ashley, Richard. «The Geopolitics of Geopolitical Space:Towards a Critical Social Theory of International Politics.» *Alternatives*: vol. 12, no. 4, 1987.

_______. «Political Realism and Human Interests.» *International Studies Quarterly*: vol. 25, no. 2, 1981.

_______. «The Poverty of Neo-Realism.» *International Organization*: vol. 38, no. 2, 1984.

_______.«Untying the Sovereign State: A Double Reading of the Anarchy Problematique.» *Millennium: Journal of International Studies*: vol. 17, no. 2, 1988.

Ashley, Rand and R. B. J. Walker (eds.). «Conclusion: Reading Dissidence/Writing the Discipline: Crisis andthe Question of Sovereignty in International Studies.» *International Studies Quarterly*: vol. 34, no. 3, 1990.

Axelrod, Robert. «The Emergence of Cooperation among Egoists.» *American Political Science Review*: no. 75, June 1981.

Bacevich, Andrew. «The Real World War IV.» *Wilson Quarterly*: vol. 29, no. 1, 2005.

Biswas, Shampa. ««Nuclear Apartheid» as Political Position: Race as a Postcolonial Resource?.» *Alternatives: Global, Local, Political*: vol. 26, no. 4, 2001.

Bleiker, Roland. «The Aesthetic Turn in International Political Theory.» *Millennium: Journal of International Studies*: vol. 30, no. 3, 2001.

Bleiker, Roland. «Forget IR Theory.» *Alternatives*: vol. 22, no. 1, 1997.

Booth, Ken. «Discussion: A Reply to Wallace.» *Review ofInternational Studies*: vol. 23, no. 2, 1997.

Branigin, William. «A Gruesome Scene on Highway 9: 10 Dead After Vehicle Shelled at Checkpoint.» *The Washington Post*: 1/4/2003, <http://www.washingtonpost.com/ac2/wp-dyn/A61229-2003Mar31?language=printer>, accessed 7 April 2009.

Breuning, Marijke, Joseph Bredehoft and Eugene Walton. «Promise and Performance: An Evaluation of Journals in International Relations.» *International Studies Perspectives*: vol. 6, no. 4, 2005.

Brown, Chris. «The Modern Requirement?: Reflections on Normative International Theory in a Post- Western World.» *Millennium: Journal of International Studies*: vol. 17, no. 2, 1988.

_______. ««Turtles All the Way Down»: Antifoundationalism, Critical Theory and International Relations.» *Millennium: Journal of International Studies*: vol. 23, no. 2, 1994.

Busch, Marc L. «Democracy, Consultation, and the Paneling of Disputes Under GATT.»*Journal of Conflict Resolution*: vol. 44, no. 4, 2000.

_______ and Eric Reinhardt. «Three's a Crowd: Third Parties and WTO Dispute Settlement.» *World Politics*: vol. 58, no. 3, 2006.

Buzan, Barry. «The English School: An Underexploited Resource in IR.»*Review of International Studies*: vol. 27, no. 3, 2001.

_______, David Held and Anthony McGrew. «Realism Versus Cosmopolitanism.» *Review of International Studies*: vol. 24, no. 3, 1998.

Cameron, David R. «The Expansion of the Public Economy: A Comparative Analysis.» American *Political Science Review*: vol. 72, no. 4, 1978.

Campbell, David. «The Biopolitics of Security: Oil, Empire and the Sports Utility Vehicle.» *American Quarterly*: vol. 57, no. 3, 2005.

Caprioli, Mary and Mark Boyer. «Gender, Violence, and International Crisis.» *Journal of Conflict Resolution*: vol. 45, no. 4, 2001.

Cerny, Philip G. «Globalisation and the Changing Logic of Collective Action.» *International Organisation*: vol. 49, no. 4, 1995.

_______. «Paradoxes of the Competition State: The Dynamics of Political Globalisation.» *Government and Opposition*: vol. 32, no. 1, 1997.

Chayes, Abram and Antonia Handler Chayes. «On Compliance.» *International Organization*: vol. 47, no. 2, 1993.

Checkel, Jeffrey T. «The Constructivist Turn in International Relations Theory.» *World Politics*: vol. 50, no. 2, 1998.

_______. «International Norms and Domestic Politics: Bridging the Rationalist-Constructivist Divide.» *European Journal of International Relations*: vol. 3, no. 4, 1997.

Christoff, Peter. «Ecological Modernisation, Ecological Modernities.» *Environmental Politics*: vol. 5, no. 3, 1996.

Collins, Randall. «Why the Social Sciences Won't Become High- consensus, Rapid-discovery Science.» *Sociological Forum*: vol. 9, no. 2, 1994.

Constantinou, Costas M. «NATO's Caps: European Security and the Future of the North Atlantic Alliance.» *Alternatives*: vol. 20, no. 2, 1995.

Cook, Robin. «Bush Will Now Celebrate by Putting Fallujah to the Torch.» *The Guardian*: 5/11/2004.

Cooke, William N. and Deborah S. Noble. «Industrial Relations Systems and US Foreign Direct Investment Abroad.» *British Journal of Industrial Relations*: vol. 36, no. 4, 1998.

Coward, Martin. «Community as Heterogeneous Ensemble: Mostar and Multiculturalism.» *Alternatives*: vol. 27, no. 1, 2002.

Cox, Robert. «Social Forces, States and World Orders: Beyond International Relations Theory.» *Millennium: Journal of International Studies*: vol. 10, no. 2, 1981.

De Almeida, João Marques.«Challenging Realism by Returning to History: The British Committee's Contribution to IR Forty Years On.» *International Relations*: vol. 17, no. 3, 2003.

De Goede, Marieke. «Beyond Economism in International Political Economy.»*Review of International Studies*: vol. 29, no. 1, 2003.

Deudney, Daniel. «The Case Against Linking Environmental Degradation to National Security.» *Millennium: Journal of International Studies*: vol. 19, no. 3, 1990.

Diamond, Larry. «What Went Wrong in Iraq?.» *Foreign Affairs*: no. 83, September-October 2004.

Dillon, Michael. «Poststructuralism, Complexity and Poetics.» *Theory, Culture and Society*: vol. 17, no. 5, 2000.

______. «Virtual Security: A Life Science of (Dis) Order.» *Millennium: Journal of International Studies*: vol. 32, no. 3, 2003.

______ and Julian Reid. «Global Liberal Governance: Biopolitics, Security and War.» *Millennium: Journal of International Studies*: vol. 30, no. 1, 2001.

Doty, Roxanne L. «Foreign Policy as Social Construction: A Post- positivist Analysis of US Counterinsurgency Policy in the Philippines.» *International Studies Quarterly*: vol. 37, no. 3, 1993.

Dreyfuss, Robert. «The Thirty- year Itch.» *Mother Jones*: March-April 2003.

Dunne, Tim. «System, State and Society: How Does it All Hang Together.» *Millennium: Journal of International Studies*: vol. 34, no. 1, 2005.

Dunning, John H. «The Eclectic Paradigm of International Production: An Update and Some Possible Extensions.» *Journal of International Business Studies*: vol. 19, no. 1, 1988.

Eckersley, Robyn. «Ecological Intervention: Prospects and Limits.» *Ethics and International Affairs*: vol. 21, no. 3, 2007.

Epp, Roger. «The English School on the Frontiers of International Society: A Hermeneutic Recollection.» *Review of International Studies*: Special Issue, no. 24, 1998.

Fattah, Khaled and Karin Fierke. «A Clash of Emotions: The Politics of Humiliation and Political Violence in the Middle East.» *European Journal of International Relations*: vol. 15, no. 1, 2009.

Feldstein, Martin and Charles Horioka. «Domestic Savings and International Capital Flows.» *Economic Journal*: vol. 90, no. 358, 1980.

Fierke, Karin M. «Dialogues of Manoeuvre and Entanglement: NATO, Russia and the CEECs.» *Millennium: Journal of International Studies*: vol. 28, no. 1, 1999.

Finnemore, Martha and Kathryn Sikkink. «International Norm Dynamics and Political Change.» *International Organization*: no. 52, 1998.

«Forum on the English School.» *Review of International Studies*: vol. 27, no. 3, 2001.

Fuchs, Stephan. «A Sociological Theory of Scientific Change.» *Social Forces*: vol. 71, no. 4, 1993.

Fuerstman, David and Stéphane Lavertu. «The Academic Hiring Process: A Survey of Departmental Chairs.» *PS: Political Science and Politics*: vol. 38, no. 4, 2005.

Gallarotti, Giulio M. «The Limits of International Organization: Systematic Failure in the Management of International Relations.» International *Organization*: vol. 45, no. 2, 1991.

Glaser, Charles L. «The Security Dilemma Revisited.» *World Politics*: vol. 50, no. 1, 1997.

Goldstein, Judith [et al.]. «Introduction: Legalization and World Politics.» *International Organization*: vol. 54, no. 3, 2000.

Goodson, Larry P., Bradford Dillman and Anil Hira. «Ranking the Presses: Political Scientists' Evaluations of Publisher Quality.» *Political Science and Politics*: vol. 32, no. 2, 1999.

Gordon, Joy. «Economic Sanctions, Just War Doctrine, and the «Fearful Spectacle of the Civilian Dead».» *Cross Currents*: vol. 49, no. 3, 1999, <http://www.crosscurrents.org>.

Grant, J. Tobin. «What Divides Us?: The Image and Organization of Political Science.» *Political Science and Politics*: vol. 38, no. 3, 2005.

Gregory, Derek. «Between the Book and the Lamp: Imaginative Geographies of Egypt, 1849-1850.» *Transactions of the Institute of British Geographers*: vol. 20, no. 1, 1995.

Gunnell, John G. «Handbooks and History: Is it Still the American Science of Politics?.» *International Political Science Review*: vol. 23, no. 4, 2002.

Haggard, Stephan and Beth A. Simmons. «Theories of International Regimes.» International *Organization*: vol. 41, no. 3, 1987.

Hargens, Lowell. «Scholarly Consensus and Journal Rejection Rates.» American *Sociological Review*: vol. 53, no. 1, 1988.

Hay, Colin. «What's Globalisation Got to Do With It?: Economic Interdependence and the Future of European Welfare States.» *Government and Opposition*: vol. 41, no. 1, 2006.

Held, David. «Cosmopolitanism: Globalisation Tamed?.» *Review of International Studies*: vol. 29, no. 4, 2003.

Herz, John. «Idealist Internationalism and the Security Dilemma.» *World Politics*: vol. 2, no. 2, 1950.

Hoffmann, Stanley. «An American Social Science: International Relations.» *Daedalus*: vol. 106, no. 3, 1977.

Holsti, Kalevi J. «Interview with Kal Holsti.» *Review of International Studies*: vol. 28, no. 3, 2002.

Hopf, Ted. «The Promise of Constructivism in International Relations Theory.» *International Security*: vol. 23, no. 1, 1998.

Howard, Peter. «Why Not Invade Korea?: Threats, Language Games and US Foreign Policy.» *International Studies Quarterly*: vol. 48, no. 4, 2004.

Inoguchi, Takashai and Paul Bacon. «The Study of International Relations in Japan: Towards a More International Discipline.» International *Relations of the Asia-Pacific*: vol. 1, no. 1, 2001.

Jentleson, Bruce W. «The Need for Praxis: Bringing Policy Relevance Back In.» *International Security*: vol. 26, no. 4, 2002.

Jervis, Robert. «Realism, Neoliberalism and Cooperation: Understanding the Debate.» *International Security*: no. 24, Summer 1999.

Johnston, Alastair I. «Treating International Institutions as Social Environments.» *International Studies Quarterly*: vol. 45, no. 4, 2001.

Katzenstein, Peter, Robert O. Keohane and Stephen D. Krasner. «International Organization and the Study of World Politics.» *International Organization*: vol. 52, no. 4, 1998.

Kaufman-Osborn, Timonthy V. «Dividing the Domain of Political Science: On the Fetishism of Subfields.» *Polity*: vol. 38, no. 1, 2006.

Keohane, Robert O. «International Institutions: Two Approaches.» *International Studies Quarterly*: vol. 32, no. 4, 1988.

Klare, Michael. «Bush-Cheney Energy Strategy: Procuring the Rest of the World's Oil.» *Foreign Policy in Focus Special Report*: January 2004, <http://www.fpif.org/papers/03petropol/politics_body.html>, accessed 30 November 2005.

Koremenos, Barbara. «Loosening the Ties that Bind: A Learning Model of Agreement Flexibility.» International *Organization*: vol. 55, no. 2, 2001.

Krasner, Stephen D. «Global Communications and National Power: Life on the Pareto Frontier.» *World Politics*: vol. 43, no. 3, 1991.

Kratochwil, Friedrich. «Constructing a New Orthodoxy?: Wendt's «Social Theory of International Politics» and the Constructivist Challenge.» *Millennium: Journal of International Studies*: vol. 29, no. 1, 2000.

_______. «History, Action and Identity: Revisiting the «Second» Great Debate and Assessing its Importance for Social Theory.» *European Journal of International Relations*: vol. 12, no. 1, 2006.

_______. «The Monologue of Science.» *International Studies Review*: vol. 5, no. 1, 2003.

_______ and John Ruggie. «International Organization: A State of the Art or an Art of the State.» *International Organization*: vol. 40, no. 4, 1986.

Kriesler, Harry. «Through a Realist Lens.» *Conversations with John Mearsheimer* (Institute for International Studies, University of California Berkely): 8 April 2002, <http://globetrotter.berkeley.edu/people2/Mearsheimer/mearsheimer-con5.html>, accessed 6 May 2008.

Laffey, Mark. «Locating Identity: Performativity, Foreign Policy and State Action.» *Review of International Studies*: vol. 26, no. 3, 2000.

Lake, David A. «Leadership, Hegemony, and the International Economy: Naked Emperor or Tattered Monarch with Potential?.» *International Studies Quarterly*: no. 37, 1993.

Lapid, Yosef. «Through Dialogue to Engaged Pluralism: The Unfinished Business of the Third Debate.» *International Studies Review*: no. 5, 2003.

_______. «The Third Debate: On the Prospects of International Theory in a «Post-positivist» Era.» *International Studies Quarterly*: vol. 33, no. 4, 1989.

Lida, Keisuke. «Is WTO Dispute Settlement Effective?.» *Global Governance*: vol. 10, no. 2, 2004.

Lisle, Debbie and Andrew Pepper. «The New Face of Global Hollywood: Black Hawk Down and the Politics of Metasovereignty.» *Cultural Politics*: vol. 1, no. 2, 2005.

Locher, Brigit and Elisabeth Prügl. «Feminism and Constructivism: Worlds Apart or Sharing the Middle Ground?.» *International Studies Quarterly*: no. 45, 2001.

Mansfield, Edward and Eric Reinhardt. «Multilateral Determinants of Regionalism: The Effects of GATT/WTO on the Formation of Regional Trading Arrangements.» *International Organization*: vol. 57, no. 4, 2003.

Martin, Lisa and Beth Simmons. «Theories and Empirical Studies of International Institutions.» *International Organization*: vol. 52, no. 4, 1998.

McCubbins, Mathew D. and Thomas Schwartz. «Congressional Oversight Overlooked: Police Patrols Versus Fire Alarms.» *American Journal of Political Science*: vol. 28, no. 1, 1984.

Mearsheimer, John J. «Back to the Future: Instability in Europe after the Cold War.» *International Security*: vol. 15, no. 1, 1990.

_______. «The False Promise of International Institutions.» *International Security*: vol. 19, no. 3, 1994-1995.

Milner, Helen. «Rationalizing Politics: The Emerging Synthesis of International, American, and Comparative Politics.» *International Organization*: vol. 52, no. 4, 1998.

Mitchell, Ronald B. «Regime Design Matters: Intentional Oil Pollution and Treaty Compliance.» *International Organization*: vol. 48, no. 3, 1994.

Mitchell, Sara M. and Paul R. Hensel. «International Institutions and Compliance with Agreements.» *American Journal of Political Science*: vol. 51, no. 4, 2007.

Mohanty, Chandra T. «Under Western Eyes: Feminist Scholarship and Colonial Discourse.» *Feminist Review*: vol. 30, no. 3, 1988.

Moravscik, Andrew. «Theory Synthesis in International Relations: Real Not Metaphysical.» *International Studies Review*: no. 5, 2003.

Morgan, T. Clifton and Valerie L. Schwebach. «Fools Suffer Gladly: The Use of Economic Sanctions in International Crises.» *International Studies Quarterly*: vol. 41, no. 1, 1997.

Morgenthau, Hans J. «Letter to Michael Oakeshott, 22 May 1948.» *Morgenthau Papers*: B-44, 1948b.

Mueller, John and Karl Mueller. «Sanctions of Mass Destruction.» *Foreign Affairs*: vol. 78, no. 3, 1999.

Nagel, Thomas. «War and Massacre.» *Philosophy and Public Affairs*: vol. 1, no. 2, 1972.

Narang, Vipin and Rebecca Nelson. «Who Are Those Belligerent Democratizers?: Reassessing the Impact of Democratization on War.» *International Organization*: vol. 63, no. 2, 2009.

Nielson, Daniel L. and Michael J. Tierney. «Delegation to International Organizations:

Agency Theory and World Bank Environmental Reform.» *International Organization*: vol. 57, no. 2, 2003.

Oatley, Thomas and Robert Nabors. «Redistributive Cooperation: Market Failure, Wealth Transfers, and the Basle Accord.» *International Organization*: vol. 52, no. 1, 1998.

O'Neill, Oonora. «Lifeboat Earth.» *Philosophy and Public Affairs*: vol. 4, no. 3, 1975.

Østerud, Øyvind. «Antinomies of Postmodernism in International Studies.» *Journal of Peace Research*: vol. 33, no. 4, 1996.

Palan, Ronen. «A World of Their Making: An Evaluation of the Constructivist Critique in International Relations.» *Review of International Studies*: vol. 26, no. 4, 2000.

Patomaki, Heikki and Colin Wight. «After Post-Positivism?: The Promises of Critical Realism.» *International Studies Quarterly*: vol. 44, no. 2, 2000.

Pevehouse, Jon and Bruce Russett. «Democratic Intergovernmental Organizations Promote Peace.» *International Organization*: vol. 60, no. 4, 2006.

Pillay, Suren. «Anti-colonialism, Post-colonialism, and the «New Man».» *Politikon: South African Journal of Political Studies*: vol. 31, no. 1, 2004.

Pollack, Mark A. «Delegation, Agency, and Agenda Setting in the EC.» *International Organization*: vol. 51, no. 1, 1997.

Rawls, John. «Fairness to Goodness.» *Philosophical Review*: no. 84, 1975.

Reinhardt, Eric. «Adjudication Without Enforcement in GATT Disputes.» *Journal of Conflict Resolution*: vol. 45, no. 2, 2000.

Risse, Thomas. ««Let's Argue!»: Communicative Action in World Politics.» *International Organization*: vol. 54, no. 1, 2000.

Roben, Volker. «The Enforcement Authority of International Institutions.» *German Law Journal*: vol. 9, no. 11, 2008.

Rochester, J. Martin. «The Rise and Fall of International Organization as a Field of Study.» *International Organization*: no. 40, Autumn 1986.

Rose, Gideon. «Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy.» *World Politics*: no. 51, October 1998.

Roy, Arundhati. «The End of Imagination.» *The Guardian*: 1/8/1998.

Ruggie, John Gerard. «What Makes the World Hang Together?: Neo-utilitarianism

and the Social Constructivist Challenge.» *International Organization*: vol. 52, no. 4, 1998.

Rupert, Mark. «Reading Gramsci in an Era of Globalising Capitalism.» *Critical Review of International Social and Political Philosophy*: vol. 8, no. 4, 2005.

Sands, Philippe. «Stress Hooding, Noise, Nudity, Dogs.» *The Guardian Weekend*: 19 April 2008.

Schmidt, Brian. «International Relations Theory: Hegemony or Pluralism?.» *Millennium: Journal of International Studies*: vol. 36, no. 2, 2008.

Schoenbaum, Thomas J. «International Trade and Protection of the Environment: The Continuing Search for Reconciliation.» *The American Journal of International Law*: vol. 91, no. 2, 1997.

Schwartz, Warren F. and Alan O. Sykes. «The Economic Structure of Renegotiation and Dispute Resolution in the World Trade Organization.» *The Journal of Legal Studies*: no. 31, 2001.

Sending, Ole Jacob. «Constitution, Choice and Change: Problems with the «Logic of Appropriateness» and its Use in Constructivist Theory.» *European Journal of International Relations*: vol. 8, no. 4, 2002.

Simmons, Beth A. «Capacity, Commitment, and Compliance: International Institutions and Territorial Disputes.» *Journal of Conflict Resolution*: vol. 46, no. 6, 2002.

Singer, Peter. «Famine, Affluence, and Morality.» *Philosophy and Public Affairs*: vol. 1, no. 3, 1972.

Smith, Steve. «Debating Schmidt: Theoretical Pluralism in IR.» *Millennium: Journal of International Studies*: vol. 36, no. 2, 2008.

_______. «The Forty Years' Detour: The Resurgence of Normative Theory in International Relations.» *Millennium: Journal of International Studies*: vol. 21, no. 3, 1992.

_______. «Paradigm Dominance in International Relations: The Development of International Relations as a Social Science.» *Millennium: Journal of International Studies*: vol. 16, no. 2, 1987.

_______. «Power and Truth: A Reply to William Wallace.» *Review of International Studies*: vol. 23, no. 4, 1997.

_______. «Singing Our World into Existence: International Relations Theory and September 11 Presidential Address to the International Studies Association,

February 27, 2003, Portland, OR.» *International Studies Quarterly*: vol. 48, no. 3, 2004.

Snidal, Duncan. «The Limits of Hegemonic Stability Theory.» *International Organization*: vol. 39, no. 4, 1985.

Sterling-Folker, Jennifer. «Competing Paradigms or Birds of a Feather?: Constructivism and Neoliberalism Institutionalism Compared.» *International Studies Quarterly*: vol. 44, no. 1, 2000.

Strange, Susan. «The Persistent Myth of Lost Hegemony.» *International Organization*: vol. 41, no. 4, 1987.

Tickner, Arlene B. «Seeing IR Differently: Notes from the Third World.» *Millennium: Journal of International Studies*: vol. 32, no. 2, 2003.

Tickner, J. Aann. «You Just Don't Understand: Troubled Engagements between Feminists and IR Theorists.» *International Studies Quarterly*: vol. 41, no. 4, 1997.

Traxler, Franz and Birgit Woitech. «Transnational Investment and National Labour Market Regimes: A Case of «Regime Shopping»?.» *European Journal of Industrial Relations*: vol. 6, no. 2, 2000.

Vigneswaran, Darshan and Joel Quirk. «The Construction of an Edifice: The Story of a First Great Debate.» *Review of International Studies*: vol. 31, no. 1, 2005.

Vogler, John. «Taking Institutions Seriously: How Regime Analysis Can Be Relevant to Multilevel Environmental Governance.» *Global Environmental Politics*: vol. 3, no. 2, 2003.

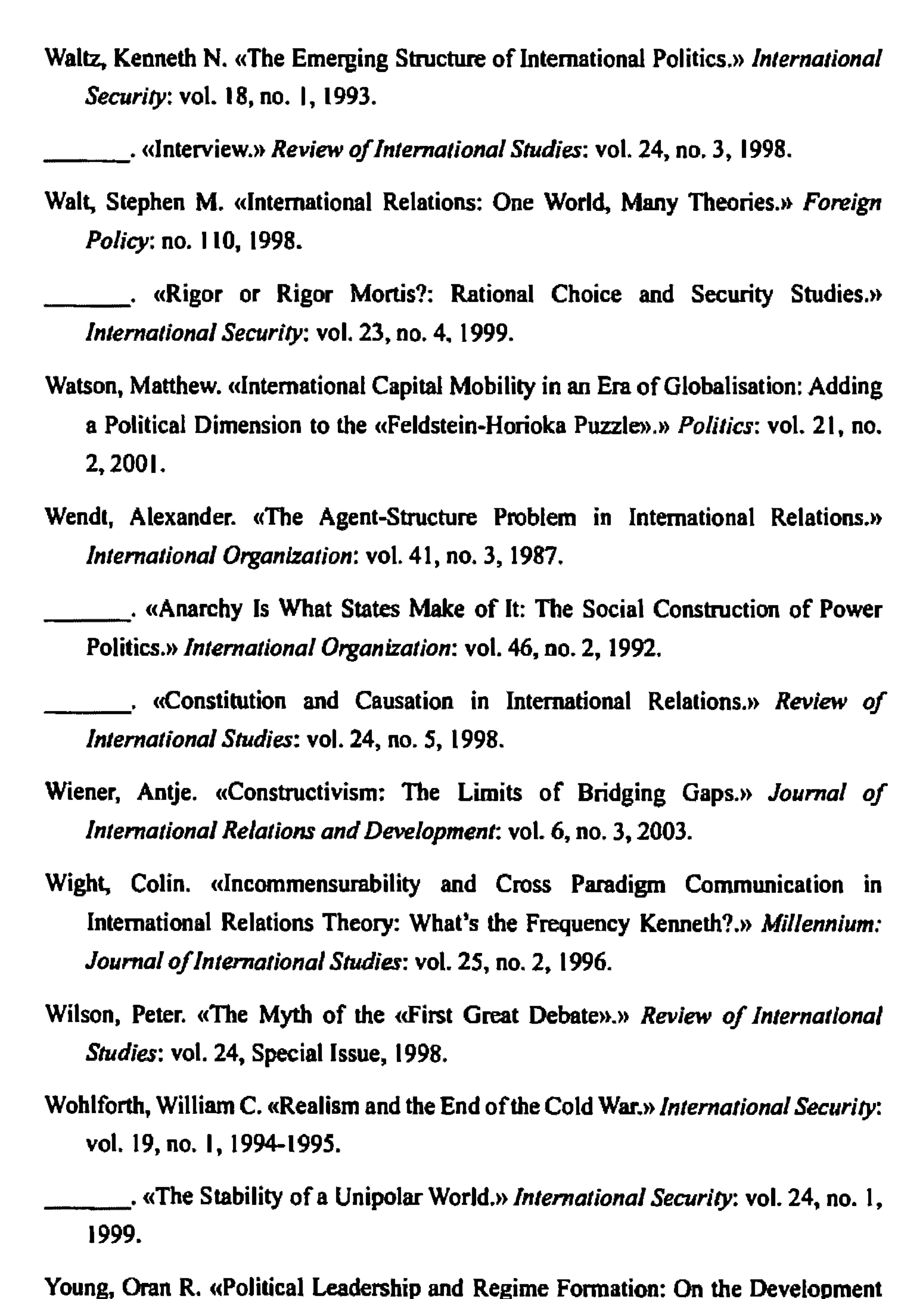
Waever, Ole. «The Sociology of a Not so International Discipline: American and European Developments in International Relations.» *International Organization*: vol. 52, no. 4, 1998.

_______. «Waltz's Theory of Theory.» *International Relations*: vol. 23, no. 2, 2009.

Waldman, Peter. «A Historian's Take on Islam Steers U.S. in Terrorism Fight.» *Wall Street Journal*: 3 February 2004.

Walker, R. B. J. «Realism, Change and International Political Theory.» *International Studies Quarterly*: vol. 31, no. 1, 1987.

Wallace, William. «Truth and Power, Monks and Technocrats: Theory and Practice in International Relations.» *Review of International Studies*: vol. 22, no. 3, 1996.



Waltz, Kenneth N. «The Emerging Structure of International Politics.» *International Security*: vol. 18, no. 1, 1993.

_______. «Interview.» *Review of International Studies*: vol. 24, no. 3, 1998.

Walt, Stephen M. «International Relations: One World, Many Theories.» *Foreign Policy*: no. 110, 1998.

_______. «Rigor or Rigor Mortis?: Rational Choice and Security Studies.» *International Security*: vol. 23, no. 4, 1999.

Watson, Matthew. «International Capital Mobility in an Era of Globalisation: Adding a Political Dimension to the «Feldstein-Horioka Puzzle».» *Politics*: vol. 21, no. 2, 2001.

Wendt, Alexander. «The Agent-Structure Problem in International Relations.» *International Organization*: vol. 41, no. 3, 1987.

_______. «Anarchy Is What States Make of It: The Social Construction of Power Politics.» *International Organization*: vol. 46, no. 2, 1992.

_______. «Constitution and Causation in International Relations.» *Review of International Studies*: vol. 24, no. 5, 1998.

Wiener, Antje. «Constructivism: The Limits of Bridging Gaps.» *Journal of International Relations and Development*: vol. 6, no. 3, 2003.

Wight, Colin. «Incommensurability and Cross Paradigm Communication in International Relations Theory: What's the Frequency Kenneth?.» *Millennium: Journal of International Studies*: vol. 25, no. 2, 1996.

Wilson, Peter. «The Myth of the «First Great Debate».» *Review of International Studies*: vol. 24, Special Issue, 1998.

Wohlforth, William C. «Realism and the End of the Cold War.» *International Security*: vol. 19, no. 1, 1994-1995.

_______. «The Stability of a Unipolar World.» *International Security*: vol. 24, no. 1, 1999.

Young, Oran R. «Political Leadership and Regime Formation: On the Development of Institutions in International Society.» *International Organization*: vol. 45, no. 3. 1991.

Reports and Websites

Bayoumi, Tamim. «Savings-Investment Correlations.» International Monetary Fund, Staff Papers, 37, 1990.

Bin Laden, Osama. «Text: Bin Laden's Statement.» Al-Jazeera: 7 October 2001.

Blair, Tony. «Prime Minister's Press Conference.» Number-10: 25 May 2004, <http://www.number-10.gov.uk/output/Page5860.asp>, accessed 16 April 2009.

_______. «Statement on Military Action in Afghanistan.» Number-10: 7 October 2001, <http://www.number-10.gov.uk/output/page1615.asp>, accessed 8 January 2008.

Brown, Gordon. «UK Chancellor Gordon Brown.» BBC News: 22 April 2006, <http://news.bbc.co.uk/1/hi/uk_politics/4932988.stm>, accessed 29 August 2007.

Bush, George W. «Address to a Joint Session of Congress and the American People.» White House: 20 September 2001a, <http://www.whitehouse.gov/news/releases/2001/09/20010920.html>, accessed 4 May 2006.

_______. «President Bush Delivers Graduation Speech at West Point.» White House: 1 June 2002, <http://www.whitehouse.gov/news/releases/2002/06/20020601-3.html>, accessed 8 January 2008.

_______. «President Bush Rallies Troops at MacDill USAF Base.» White House: 26 March 2003, <http://www.whitehouse.gov/news/releases/2003/03/20030326-4.html>, accessed 21 January 2008.

_______. «President Discusses War on Terrorism.» White House: 8 November 2001b, <http://www.whitehouse/gov/news/releases/2001/09/20011108.html>, accessed 2 May 2006.

Intergovernmental Panel on Climate Change. «Climate Change 2007 - Synthesis Report: Summary for Policymakers.» IPPC, 2007, <http://www.ipcc.ch/pdf/assessment-report/ar4/syr/ar4_syr.pdf>.

Jordan, Richard [et al.]. «One Discipline or Many?: 2008 TRIP Survey of International Relations Faculty in Ten Countries.» Reves Center and Arts and Sciences, College of William and Mary (Williamsburg, VA): February 2009.

«Little Green Data Book.» World Bank: 2007, <http://siteresources.worldbank.org/intdatasta/64199955-1178226923002/21322619/lgdb2007.pdf>.

Maliniak, Daniel [et al.]. «The View from the Ivory Tower: Trip Survey of IR Faculty in the U.S. and Canada.» Reves Center and Arts and Sciences (College of William and Mary - Williamsburg, VA): February 2007.

Manning, Charles A. W. «The University Teaching of Social Sciences: International Relations.» Report Prepared on Behalf of the International Studies Conference (UNESCO): 1954.

«National Security Strategy of the United States.» White House: 17 September 2002, <http://www.whitehouse.gov/nsc/print/nssall.html>, accessed 19 December 2002.

Obama, Barack. «President Obama Speech in Prague,» White House: 5 April 2009, <http://www.whitehouse.gov/blog/09/04/09/europe-revisited-a-new-image-a-new-role/>, accessed 12 April 2009.

«US Military Investigators Evaluating Civilian Checkpoint Deaths (Central Command Report, April 1: Iraq Operational Update).» US Department of State: 2003, <http://usinfo.org/wf-archive/2003/030401/epf205.htm>, accessed 7 April 2009.

Van der Gaag, Nikki and Cathy Nash. «Images of Africa: The UK Report.» Imaging Famine: 1987, <http://www.imaging-famine.org/images_africa.htm>, accessed 25 June 2009.

Waever, Ole. «Aberystwyth, Paris, Copenhagen: New «Schools» in Security Theory and their Origins between Core and Periphery.» paper presented at: The Annual Meeting of the International Studies Association, Montreal, 17-20 March 2004.

______. «The Structure of the IR Discipline: A Protocomparative Analysis.» ISA paper (Portland): 2003.

فهرس عام

-ب-

-ج-

-ح-

-خ-

-د-

-ر-

-ز-

-س-

-ش-

-ق-

-ك-

-ن-

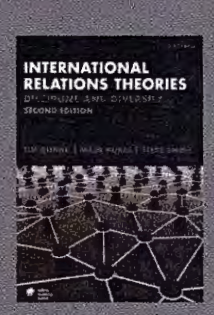
-ي-

هذا الكتاب

جُمع هذا الكتاب بطريقة تتيح للدارسين والمعلّمين أن يقرأوا الفصول كأنها مستقلة في حد ذاتها، وتم إثراؤه بطائفة واسعة من الوسائل التعليمية التي تساعد الباحث أو الطالب في الإبحار في المادة النصية وتقوية معلوماته في نظريات العلاقات الدولية. يقوم دليل القارئ الموجود في بداية كل فصل بالتمهيد للموضوعات والقضايا التي ستتم مناقشتها لاحقًا في الفصل، ويليه التحليل الذي يدرس الأفكار المحدّدة للنظرية المطروحة، ويبحث في الفجوات الرئيسة المتضمنة في كل واحد من المواقف. وفيما يعترف هذا الكتاب بأن هناك قضايا فلسفية معيّنة يجب عدم تهميشها، فإنه يعترف أيضًا بأهمية استعراض تطبيق النظرية على المشكلات السياسية الواقعية. فتقوم دراسات الحالات بتسهيل المناظرات والمناقشات الصفية، وتساعد في الربط بين النظرية والتطبيق. كما جرى الاعتماد على مراجعات لكتب أو مقالات رئيسة لتعريف الطلبة بالأعمال البارزة في المجال، وتوسيع معارفهم بالأدبيات الفكرية المتاحة.

كذلك تم تزويد الطالب بمجموعة من الأسئلة التي طُوّرت بعناية فائقة لتساعده في تقويم استيعابه للموضوعات الأساسية، كما يمكنه استخدام هذه الأسئلة أساسًا للنقاشات التي تُطرح في الحلقات الدراسية، وكذلك للواجبات الدراسية والأبحاث والتقارير والمقالات التي يُطلب من الطلبة القيام بها في خلال الفصل الدراسي.

وأضيف إلى ذلك قوائم من القراءات كدليل إرشادي لاكتشاف المزيد عن القضايا المطروحة.



المحررون

تيم دان (Tim Dunne) أستاذ في تخصص العلاقات الدولية ورئيس قسم العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية في جامعة إكستر (University of Exeter)، ومحرر **المجلة الأوروبية للعلاقات الدولية** (*European Journal of International Relations*).

ميليا كوركي (Milja Kurki) مُحاضِرة في نظرية العلاقات الدولية في جامعة أبِريستويث، ومؤلفة كتاب **السببية في العلاقات الدولية: استعادة التحليل السببي** (*Causation in International Relations: Reclaiming Causal Analysis*) في عام 2008.

ستيف سميث (Steve Smith) هو نائب رئيس جامعة إكستر، وأستاذ في العلاقات الدولية، وله خمسة عشر كتابًا ما بين تأليف وتحرير. أكثر أعماله قراءة هو كتاب **تفسير العلاقات الدولية وفهمها** (*Explaining and Understanding International Relations*) بمشاركة الأستاذ الراحل مارتن هوليس (Martin Hollis).

المترجم

ديما بشير الخضرا حاصلة على البكالوريوس في تعليم اللغة الإنكليزية من الجامعة الأردنية في عام 1999، والماجستير في دراسات الترجمة التطبيقية في اللغات الشرق أوسطية من جامعة إكستر البريطانية في عام 2008. عملت في الترجمة الفورية منذ عام 2006 ثم في ترجمة الكتب ومراجعة النصوص وتطوير محتوى المواقع الإلكترونية. ترجمت كثيرًا من النصوص المتخصصة وبعض القصص القصيرة.

- فلسفة وفكر
- اقتصاد وتنمية
- لسانيات
- آداب وفنون
- تاريخ
- علم اجتماع وأنثروبولوجيا
- أديان ودراسات إسلامية
- علوم سياسية وعلاقات دولية

السعر: 30 دولارًا

ISBN 978-614-445-077-2

9 786144 450772



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies